

1. 2. 3.

1.

1. 2. 3.

1.

الجزء الثاني

من حاشية العلامة الفاضل والقدير الكامل الشيخ
ابراهيم الباجوري على شرح العلامة ابن قاسم
الغزالي على متن الشيخ أبي تمام في
مذهب الامام الشافعي رضي
الله تعالى عنه نفع الله بها
كل من استغل بها
من المسلمين
آمين

١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م

(وبالحاشية بقية الشرح المذكور)



(طبع)
(بالطبعة المبنية)
(بمصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في أحكام الأقرار)

(فصل في أحكام الأقرار)

(قوله في أحكام الأقرار) من كون حق الله به الرجوع عنه وحق الأدنى لا يصح الرجوع عنه وحصة الاستثناء في الأقرار إلى غير ذلك؛ هو مصدر أقر يقال أقر يقر أقراراً فهو ما عود من قر به من ثبت فيه فهو كقوله أقرته وأوجب بان دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق لأن الأخذ يكتفي فيه اشتقائه على أكثر الحروف وأما الاشتقاق فلا يدغم من جميعها والغرض بيان أصل المادة فلا ينافي أن فعله أقر وأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى أقر ربه وأخذتم على ذلك مصرية عهدى قالوا أقر رنا ونحبر الله بين اغديا أنيس إلى امرأته فإنا ان اعترفت وأرجهاف ذهب إليها فاعترفت فجرها وأجعت الأمة على المؤاخذه به وأركانها أربعة مقر ومقر له ومقر به وسيفه وسيد كرم المصنف شروط المقر وأما شروط المقر له فثلاثة كونه معيناً نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدعوى والطلب حتى لو قال لا أحد هو لا مالاً على كذا مع أقراره بخلاف ما لو قال لأحد من أهل البدار على كذا إلا أن كانوا عصورين ومنها كونه أهلاً للاشتقاق المقر به ولعمدة أسناده إليه فلا بد من غلبة الدابة على كذا يصح لأهل البيت أهلاً لذلك لأن قال على سبب الغلان كذا جعلاً على أنه جنى عليها أو استعملها تعدياً أو أكثرهما من ماله كما هو محل الطلاق في الدابة المملوكة بخلاف غيرها كالخيل المسبلة قاله الألباني كما قال الأذرى الصفة يجعل على أنه من غلته وقف عليها أو وصية لها ولا يصح أيضاً جعل غلته على كذا أقرضته أو باعني به كذا كما قاله العلامة الرمي تبعه الهمل وهو المعتقد وقال شيخ الإسلام وتبعه العلامة الخطيب يصح الأقرار ولو بالأسناد المذكور ومنها عدم تكدس به المقر فلو كذب في أقراره بحال ترك في يده لأنه لا تشتر بالملك وسط الأقرار بمعارضة الاستكثار ولو رجع عن التكدس لم يعد له إلا أقراره بدينه ما لم يكن في ضمن معاوضة كما لو قال له خالعتني ولت على هذا الثوب فأنكر ثم رجع وصعد فها في ذلك فإنه يستحقه ولا يرفع على أقراره بدينه منها وشروط

المقر به أن يكون ملكا للمقر من يقر فقولته دارى أودى بنى لعمر ولقولان الاضافة اليه تقتضى ملكه فتنافى الاقرار فيه فى جملة واحدة بخلاف ما لو قال هذا القلان وكان ملكا لى أن أقررت به فليس لقوا اعتبارا بأوله وكذا العكس فقال هذا ملكى هذا القلان فيصح لان غايته اقرارا بعد انكار وان يكون بيد المقر ولما لا فلو لم ين يده حاتم صار به اعل يقتضى اقراره فلو اقر بحرية بعد غير من اشترا محكم عليه وكان شراؤه اقتداء له من جهة ويبعا من جهة البائع فله الخيارات دون المشترى وشروط الصيغة كونها الغنا بشر بالالتزم فى معناه الكناية مع التية واثارة الاخر من المفهمة كقوله لن يدعى او عدى كذا على أوفى نمتى للدين ومعى او عدى للعين وقبل مشتركة بينهما فلو حذف على وعدى ونحوهما لم يكن اقرارا الآن يكون المقر به معنا كهذا الثوب لقلان وجواب لى عليك أو ليس لى عليك ألف يلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر به أو نحوها كما ترى منه اقرارا وكذلك لو قال أقض الألف لى عليك فاجابه بنعم أو بقوله أقضى غدا أم هلنى أو حتى ادفع الكيس أو أجد المفتاح أو نحوها كما بحث من يأخذها وأما جواب ذلك بقوضه أو اختم عليه أو خذه أو أحمله فى كيسك أى يحاح أو رومية فليس باقرار لان ذلك ذكر للاستبراء (قوله وهو) أى الاقرار وقوله لغة الاثبات هكذا عبارة الشيخ الخطب وهو المناسب للاقرار لانه مصدر اقر بنى أثبت وتقدم أن قولهم من مر معنى ثبت فيه يجوز وان أجرب عنه عارقه فعل المحشى تبع للعلامه القليوبى الاثبات بمعنى الثبوت أخذنا من قولهم قرأ الشئ إذا ثبت ليس على ما يندى فقولته ولو عبر به لكان أولى غير مرضى بل ما عبر به الشارح هو الأولى (قوله وشرا) عطف على قوله لغة وقوله انكار صحى على المقر أى لغيره فهو اقرار بحق لغيره على نفسه (قوله غرت الخ) تفرع على مفهوم لتقدير قوله على المقر وقوله الشهادة أى والدعوى ايضا لانها اخبار بحق لى على غيره عكس الاقرار وهذا كله فى الامور الخاصة وأما الامور العامة أى التى تقتضى أمرا عاما لكل أحد فان أخبر فيها من محسوس كخبر الهادى أن الذى على الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات فرواغبوا أخبر من أمر مرمى فان كان فيه الزام فحكمه والا فتقوى فتحصل ان الاقسام ستة (قوله لاها الخ) تعليل لقوله نفي جرح الشهادة (قوله المقر به) هذا أحد اركان الاربعة وهو المرح به فى كلام المصنف وأما المقر فسيذكره فى قوله وإذا اقر الخ فان الضمير فيه المقر والمقر له يؤخذ من كلامه ضمنا حيث قال حق الله وحق الادمى وأما الصيغة فتؤخذ من كلامه إشارة (قوله ضربان) أى نوعان بتدريج تحت جنس واحد وهو الحق (قوله أحدهما) أى أحد الضميرين وقوله حق الله تعالى أى المحض وهو ما سقط بالشبهة من الحدود كما أشار اليه بقوله كالسرقه والزنا فهذا هو الذى يصح الرجوع فيه من اقرار به بخلاف حق الله المسمى كزنا أو كفره فلا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به لما فيه من شائبة حق الادمى (قوله كالسرقه) أى كحد السرقه وهو القطع وقوله وانزائى وحده الزنا وكذلك حد شرب الخمر وأشاره الشارح بالكاف (قوله والثانى) أى من الضميرين وكان المناسب لقوله أحدهما أن يقول ثانيا ما قوله حق الادمى أى سواء كان مالا أو عقو به وقدم مثل الشارح للثانى بقوله كحد العتق لشخص وترك مثال الاول لظهوره (قوله حق الله تعالى الخ) أى اذا أردت بيان حكم كل من الضميرين المذكورين فاقول لك حق الله تعالى الخ وقوله يصح الرجوع فيه من الاقرار به أى يقبل الرجوع فيه بعد الاقرار به سواء رجع قبل الحد أو فى اتناة فيسقط كله فى الاول وبقية فى الثانى لانه يسقط بالشبهة فلو حذوا وتموه فسات فلا قصاص للشبهة فان بعض الائمة يقول بعدم صحة الرجوع عنه ونجيب الدية وحصة الباقى من الدية باعتبار عدد الضربات (قوله كأن يقول من اقر بالزنا الخ) أى وكأن يقول من اقر بالسرقه ما سرقته من حرز مثله مثلا وكان يقول من اقر بالسكر ما سكرت وهكذا (قوله مرجعت عن هذا الاقرار أو كذبت فيه) وفى بعض النسخ

وهو لغة الاثبات
وشرا باعتبار
على المقر
المادة لانها
للقبر على الله
والقر به ضربان
أحدهما (حق ا
تعالى) كالسرقه
والزنا (و) الثا
(حق الادمى)
الفسخ لشبهة
(حق الله تعالى به
الرجوع فيه
الاقرا به) كأن ي
من اقر بالزنا
عن هذا الاقرار
كذبت فيه

وكذلك فيموالوافيه يعني أووكذاالوفالمازيتأوماالنتمتزأ(قولهوسن لأمربالزأالرجوعه)ه
بل بسن له عدم الأقرار من أول الأمر سترأعلى نفسه ويتوب بينه وبين الله تعالى لقوله صلى الله عليه
وسلم من أتى من هذه الغاويرات شيئا فليستر بستر الله تعالى فإنه من أبدى لناصحته أفتاعليه الحد
وكذلك بسن الشاهد ترك الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يستبري بحسن عبادته المستبرين
وسن للقاضي وغيره أن يعرض له بالرجوع لأصل الله عليه وسلم عرض لما عرض بالرجوع حيث قال
له لعلك قبلت لعلك لمست لعلك فاختأنا بك جنونا ولا يقول له أرجع لئلا يكون أمره بالكذب
على احتمال صدقه في الأقرار ونرج بالأقرار بالزأنا ما ثبت زناه بالنية فلا يعتبر رجوعه معها
فلو أقر بعد السنة ثم رجع فإن كان رجوعه قبل الحكم فلا يعتبر وإن كان بعده اعتبر ما استند إليه
الحكم من الحاكم (قوله وحق الأذى لا يصح فيه من الأقرار به) فلا يقبل الرجوع من
المقر بعد الأقرار به لأنه لا يعتبر الإنكار بعد الأقرار (قوله وقر بين هذا) أي حق الأذى حيث
لا يصح الرجوع فيه من الأقرار به وقوله والذي قبله أي وهو حق الله حيث يصح الرجوع فيه من
الأقرار به وقوله بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة أي المسامحة يقال تسامعوا أي تساهلوا وأنفسا
هو مبني على الندم أو الستر ما يمكن ولذلك سقط بالشبهة كما رد وقوله وحق الأذى مبني على المشاهد
أي الجماعة والمحادثة والشع هو الفعل مع حرص وفي بعض النسخ المشاهدة بالفك وهو خطأ لوجوب
الادغام كما قال ابن مالك أول من كان يحركين في كلمة أذعم (قوله وتفتقر صحة الأقرار إلى ثلاثة
شروط) أي تتوقف صحة الأقرار على هذه الشروط وهذه هي شروط المقر الذي هو أحد الزكركان كما
(قوله البلوغ) أي ولو بالامتناء والخص الثابت بقوله عند المقر أنه بذلك فصدق فيه زعيم إن
يمكن بأن استكمل تسع سنين نعم أن كان في مزاجه كطلبهم الغزاة أو اثبات اسمهم في دران
لمرتقة حلف أو ما البلوغ بالنسبة إليه من بدنة فحضر بسنة ولو أقر بالبلوغ مطلقا قال الأذوي
لوجه طلب استفساره ويحتمل قبوله من غير استفسار وهو الأول وجه عند الأئمة لم يزل ومن تبعه
جاء على الاحتلام (قوله فلا يصح أقرار الصبي) تقر بجمع على مفهوم البلوغ وإنما راجع أقراره لأن
أقواله أفعاله لاغية إلا في عاقبة من يزك كصلا لا يؤاخذ به بعد بلوغه مما لا يزال حال نسيه إلا أن
أقر به ثانيا بعد بلوغه ولو ادعى صباه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه أن ادعى قبل بلوغه
والأحلف أن يمكن (قوله ولو لم يرها) غايته في عدم صحة أقرار الصبي وكذا قوله ولو باذن وليه (قوله
العقل) أي التمييز فكل من لا يتميز عنه فلا يصح أقراره (قوله فلا يصح أقرار الجنون الخ) تقر بجمع على
مفهوم العقل ولو ادعى بعد إفاقته جنونه فلا يصح أقراره صدق حيث عهد له جنونا وكذا المعنى عليه
المذكور وقوله وزائل العقل من عطف العام على الخاص لأن المراد به زائل التمييز فليس هو
وقوله عما بعد زفيره أي كثر بدواما كراه على شرب خمر وشرب ما ضمه ما وضاخره منعه أنه راجع
زائل العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضا لأن كلا من الجنون والمغنى عليه شتره فمأن
يعذر في جنونه أو غمسه (قوله فإن لم يعذر) أي بان تعذر وقوله فحكمه كالسكران أي حكم
السكران المتعذر يسكره لأنه المراد عند الإطلاق وأقراره صحيح كبقية تصرفاته وله عليه معاملة
معاملة المكلف واعترض بأن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه لأن لم يعذر في زوال عقله هو
المتعذر بذلك والسكران هو المتعذر يسكره كما عطف وأوجب بانه من تشبيه العام بالخاص لأن لم
يعذر في زوال عقله عام والسكران المتعذر فرم من أفراده فإن الأول يشبهه ويشمل الجنون والمغنى
عليه المتعذر وإن قصر الأول عليه ما بان أن فيه من تعاطي شيئا متعمدا وحصل له جنونا أو غمسه
وأريد بالتأني من تعاطي مسكر متعمدا كما هو ظاهر كان المشبه غير المشبه به (قوله والاختيار)
أي ولو بقرينة فيظهر منه قرينة اختيار كان عدل عما كره عليه فأقراره صحيح لأنه جنة لا غير

أولاً حمل دفعه (قوله وهو أي الاقرار) أشار الشارح بتفسير الضعيف بالاقرار إلى أنه واجح للاقرار
 لا للاستثناء كما هو ظاهر وقوله في حال الصحة أي حال هو الصحة وقوله المرض أي ولو هو فاقوله سواء
 أي في الحكم بصحته والعمل به يستوي اقراره واقرار وارثه بعده فلو أقر في صحته أو مرضه بدين
 لسان وأقر وارثه بصلصوته بدين لا شيء لم يقدم الأول على الثاني في الأصح لأن الوارث خليفة
 المورث فكانه أقر بالدين و يصح اقراره في مرضه لو ارثه على المنهك كالأجنبي ولا عبرة باتهامه
 بجرمان بعض الورثة لأنه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب وتوبخها القمار وفي قول موافق
 لما عليه السادة المالكية أنه لا يصح لاتهامه بجرمان بعض الورثة والخلاف في صحة الاقرار وأما
 الضمير عند قصد ضمان الورثة فلا شك فيه ولا يحل للمقر له أخذ ما لم يكن صادقا في نفس الأمر
 ويصح اقراره بقوله طلاق وموجب حقة بلا خلاف فلو قال قتل فلان بغير جرم ما وان أفضى إلى
 المال بالعقوبة عليه نصف النعمة (قوله حتى لو أقر شخص الخ) نرى مع على التسوية المذكور توفوه
 لم يقدم الاقرار الأول بخلاف ما لو أقر لسان بدين ولا شيء قدم صاحبها وإن لم يوجد غيرها لأن
 الاقرار بالدين لا يتضمن جرماً في العين وقوله فيقسم المقر به بينهما بالسوية أي إذا لم يبق مال بين
 المقر بهما في الحالين وأما لو كان ماله بيني بهما فلا تقسم بل يأخذ كل منهما ما دونه كله من الزكاة وعمل
 قوله بالسوية إذا أقر لكل منهما مثل ما قر به لآخر كان أقر بدين بألف ولعمرو بألف ولم يوجد
 في التركة إلا ألف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو أقر بدين بألف ولعمرو بألفين ولم يوجد إلا ألف فيقسم
 بينهما أثلاثاً لو قال بنسبة قدر الدينين بدل قوله بالسوية لتعمل ذلك

« (فصل في أحكام العارية) » يجوز ما ملقة ومقيدة وهو أن اجتمع فيها إلى غير ذلك والاصل
 فيها قبل الإجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جهوذاً الضمير من الماعون في قوله
 تعالى ويمنعون الماعون بما يستعمله الجيران بعضهم من بعض كالكافس والذلول والآخرة وفسره
 بعضهم بالزكاة وغير المصحين أنه صلى الله عليه وسلم استعار فرساً من أبي طلحة فركبه وودع من
 صفوان بن أمية يوم حنين فقال أنصبياً محمد أوعار به فقال بل عارية مضمونة وهي مستقيمة أصالة
 وقد تحب كإعارة الثوب لدفع مر أو مرد ولا يرد أن تمضمض مسدقاً لهاجرة والأوجت كذا أطلقوه
 وهو محمول على ما إذا وصلى إلى حالة لا تشارك معها المعاقدة والأفلا تحب الإجرة لا بشر ما هو قد حرم مع
 عدم الصحة كإعارة الأمة المشتهة أو غير المشتهة لكبر أو فحش لا يفسر لأجنبي حرمة الخلو بها ولا يق
 بها إلا رد الجميل لا سيما من عرف بالقبور قال الاستوى وسكتوا عن إعادة العبد للمرأة وهو كملكه
 بلا شك ولو كان المستعير أو المعارض خفي امتنع احتياطاً وقد تكره كإعارة فرغ أصله كأن يكون
 الفرغ مكتاباً أو ملكاً أصله فيكره إعارته واستعاره فرغ أصله لعدمه لا لثرفه ولعدمه بل
 استعاره فهو خلاف الأولى وقيل مكره وكإعارة العبد للمسلم من كافر ولا يمكن من استعادته
 وفائتها جواز أن يعير مسلم بإذن المالك أو يستحب مسلم في استعادته فيما اتعد منه فقه إليه
 فلا حاجة لقول بعضهم ولعل فائدتها تظهر في الإيمان والتعاليق ولا تدخلها الإباحة لأن ما كان
 الأصل فيه النسيب لا تعتبره الإباحة وقال بعضهم وتكون مباحة كإعارة من له نوب يستغنى عنه
 أي به بمعمر ومستعير ومعارض فيقوى لفظ بشر بالأذن في الانتفاع كإعارة ترك أو طلبه كإعارة في
 مع لفظ الآمر أو فعله ولوترأى كما في الإباحة وفي معنى اللفظ الكتابة مع النسيب وإسارة الأعرس
 المقهمة (قوله وهو أي العارية وقوله بتشديد الياء في الإفصح وقد تحذف وفيها لغة ثالثة وهي عارة
 كناية (قوله مأخوذة من عار) أي من مصدره أن أربد الاشتقاق عند البصريين واليه وهو على
 ظاهره وقوله إذا ذهب أي وجابسه عقومته قبل للغلام الخفيف عياراً بكثر ذهابه وبمحيطه وإنما

الاعترضة ضر (وهو)
 أي الاقرار (في حال
 الصحة والمرض سواء)
 حتى لو أقر شخص في
 صحته بدين لم يرد في
 مرضه بدين لصرفه
 يقدم الأقرار الأول
 ويثبت فيقسم المقر
 به بينهما بالسوية
 « (فصل) » في
 أحكام العارية وهي
 بتقدير الياء في الأصح
 مأخوذة من عار إذا
 ذهب

أخذت من ذلك لذهابها ومجئها بسرعة لما الكها غالباً أو مأخوذة من التعاو وهو التناوب لأن
المستعبر والمالك يتناوبان في الانتفاع بها (قوله حقيقة الثرية) وأما حقيقة الثرية
فهي الذهاب والهي بسرعة كما يعلم من قوله مأخوذة من عار إذا ذهب أي وحده بسرعة (قوله
أباحة الانتفاع) أي بصيغة توفقه من أهل التبرع وهو المبرع وقوله لا يحل الانتفاع به مع بقاء
عينه هو العار وقوله ليرد أي المستعبر وقوله على التبرع أي وهو العبر قد اشتمل هذا التبرع
على الأركان الأربع وسئل من قوله ليرد أن مؤنة رده على المستعبر من مالك وكذا من نحو مكتبان
رد عليه فإن رد على المالك فأؤنة عليه كما لو رد عليه المكتري وخرج مؤنة رده ومؤنة فتر من المالك
لأنهم حقوق المالك لا للقاضي القائل بأنها على المستعبر لو قال أعزتك الدابة بعاقها أو لنعلها
أو لنعيرتي دابة فكفتي أحارة لأعارة نظر إلى المعنى فأسدلة لجهالة الدابة والعوض وحينئذ يلزمه
أجرة مثل ويرجع بالخط ولا يفتى بها وإن تلفت بغير المأذون فيه حيث كان من غير تقصير ولا
يجب عليه رده أو مؤنة ردها (وله شرط المعبر الخ) وشرط المستعبر تعيين واطلاق ونصرف فلا
تصح لغيره من كان نال أعز أو كالأصلي يجزئ وفيه الأجرة ولو لم يكن إذا لم تكن العارية
مضمونة كأنه عار من مستاجر وسد البرع عليه بالمنفعة لا نحو وصيد المحرم وحاربه لا جنبي ونحو
ذلك ولا مستعبر استيفاء المنفعة ولو بغيره إذا كان منه أو دونه لا على من موصى كرا المصنف شرط العار
في قوله وكل ما لم يكن الانتفاع به الخ وشرط الصيغة لفظ شعراً لا ذن في الانتفاع أي آحرار (قوله
معة تبرع) أي لأنها تبرع بالمعنى وقوله وكونه ما كان منعة ما تبرع أي وإن لم يكن مالاً كالعين لأن
الإعارة لا تترد في المنفعة دون العين تصح من مكروه موصى به بالمنفعة ولا يمن كونه تحت إرادته أيضاً
فلا تصح من مكروه (قوله لا يصح تبرع الخ) تفريغ على مفهوم الشرطين اللذين ذكرهما الشارح
على ألف والنشر للرب وقوله كصبي ومجنون أي ومجنون موصى به بالمنفعة نعم تصح إعارة الصبي والسفيه ما
لا يقصد من منفعة كل منهما بأن لا يتخج الهوا لم يقابل إحرفه أو كانت الإعارة من نفسه أو وليه
ولذلك مثل الشباب الرمي عن فال ليرد غيره أي في كذا هل يجوز ذلك أم لا فأجاب بأنه إن كان
يقابل بإجرة لا يجوز والأحار (قوله ومن لا يملك المنفعة كستعبر) لأنه انما أصبح له الانتفاع فلا يملك
تقل إلا أحارة لغيره وقوله لا تصح إعارته إلا باذن العرفان كانت باذنه تحت إرادته عيظه المالك بغيره
نخرج الأول عن العار بغيره لا باذن والضمأن على الذي دون الأول وإن لم يعبس فالأول على عار بته
والضمان باق عليه وبضمن الثاني فإن رد عليه ربح (قوله كرا المصنف ضابط العار) أي قاعدته
وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وكل ما لم يكن الانتفاع به) أي وكل شيء سهل الانتفاع به ولو ما لا
حيث كانت العار بمقتضى أو مقيدة بزمان يمكن الانتفاع به فيه كالحش الصغير بخلاف ما لا يمكن
الانتفاع به إلا بمرور الزمان وقوله منفعة واحدة أي مقصودة بخلاف التزين بالتقدين والضرب
على ضيقها لأنها منفعة ضعيفة قلما تقصود معظم منفعتها بما في الاتفاق نعم إن صرح بالتزين أو
الضرب على طبعها أو نوى ذلك كما يحتمل بعضهم تحت لفظها مقصوداً وإن ضعفت وكذلك إذا
استعار طعمه إلى طبع على صورته وقوله به بقاء عنه أي كالعبد والنوب بغيرهما وقوله حازت إعارته
أي حلت وصحت وإن كرهت في بعض الصور كما (قوله نخرج بمسألة آلهو) أي كالمزارع
والطنبور والدرد بكونه وقوله فلا تصح إعارته أي لأن منفعتها محرمة وقوله وبقيام عنه أي ونخرج
بقيام عنه وقوله إعادة النعمة بغير المبيع المفرد كالجموع وهو شمع وإن اشتمل أسكانها على السنة
المولد من وقوله للوقود ربح الأول لأنه لا يقع اسم لما يقاد به على ماهو المشهور وليس مرادها هو وقوله فلا
تصح أي لأن الوقود يحصل بذهاب عينها وكذلك إعادة المطعوم لا كله والمصانوف للفصل به فلا تصح
لأن الانتفاع بذلك يحصل بذهاب عينه (قوله وقوله مبتدأ خبره وقوله نخرج بصيغة اسم الفاعل

وحقيقة الثرية
أباحة الانتفاع من
أهل التبرع بما يحل
الانتفاع به مع بقاء
عينه ليرد على التبرع
وشرط المعبر معة
تبرعه وكونه مالاً
للمنفعة ما تبرع من لا
يصح تبرعه كصبي
ومجنون لا تصح إعارته
ومن لا يملك المنفعة
كستعبر لا تصح إعارة
الإاذن المعروض كرا
المصنف ضابط المعار
في قوله وكل ما لم يكن
الانتفاع به) منفعة
مسألة (مع بقاء عينه
حازت إعارته) نخرج
بمسألة آلهو فلا
تصح إعارته وبقاء
عينه إعادة النعمة
للقود فلا تصح وقوله

وفي بعض النسخ يخرج بصيغة الفعل الماضي وهو غير ظاهر لعدم خبر المبتدأ على هذا النسخة إلا أن
يقدركان يقال فيبقى بحجة العارية (قوله إذا كانت منافعة آتارا) بالمختلف فالن قال بالقصر كالشيخ
الخطيب وهو جمع أثر كسب وأساب والمردبالا تار غير الاعيان وذلك قال الشارح يخرج المنافع
التي هي اعيان واعترض ذلك بان المنافع لا تكون الا غير اعيان فيكون قيد المصنف مستدركا وقول
الشارح يخرج المنافع التي هي اعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك بحداثة كلام المصنف الموهوم ان
المنافع قسمان اعيان وغير اعيان وليس كذلك واجب عن ذلك بان المراد بمنفعة في كلام المصنف
الفوائد التي تستفاد منها ولا شك أنها بهذا المعنى قسمان اعيان كبن الشافعي وغيره وغير اعيان
كسكنى الدار وركوب الدابة فظهر ان قيد المصنف غير مستدرك وان قول الشارح يخرج المنافع
التي هي اعيان مستقيم (قوله يخرج للمنافع التي هي اعيان) ضعيف والمعتمد عدم الاجماع على
ما ياتي (قوله ويحذورك) أي كونه لا يكتبها (قوله فانه لا يصح) أي ان قلنا ان اللبن والتمر
وتحويهما مأخوذة بطريق العارية فكأنه ما عار الا لبن والتمر وتحويهما والمعد داهما مأخوذة بطريق
الاباحة والشأن الأخير وتحويها معايرة لمنفعة وهي التوصل لحقة من اللبن والتمر وتحويهما كما
صرح به شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره فالاعارة في ذلك محصورة على المعتمد (قوله ولو قال لانه من
خذ هذه الشاة الخ) الفرق بين هذه الصور وتحويها على كلام الشارح ان هذه صرح فيها بالاباحة
بحدود ما قبلها والمعد الصفة قسمان لان لفظة العارية قائم مقام لفظة الاباحة وان لم يصرح بالاباحة
فالمعنى عليها وقوله فقد احتسبك زدها أي لبنا وقوله ونسلها أي اولادها وقوله لا باحة صحيحة والشاة
عارية وكذلك ما قبلها على المعتمد كما علمت (قوله ويحذورك) أي يصح وقوله العارية أي عتقها وقوله
مطلقا حال من العار به يؤكد ذلك مقيد الكن التذكير كتر الكونها بمعنى العدة والنائب في الشبهة
الثانية نظر الغلط في المطلق لا بفعل المستعارة الامرو واحدة فلا يبعد مرة أخرى الاذن جديد عالم
يصح حله بالقياس بدمر بعد آخر وفي المقيد يجوز تكرير الى ان تنقضي المدة (قوله من غير تقييد
عمدة) تفسير لقوله مطلقا وقوله ومقيد بعمدة عطف على مطلقا وقوله كاعتراك ذلك ليس بشهر انما
للمقيد بوقت (قوله وفي بعض النسخ ويحذور العارية مطلقا ومقيد بعمدة) وهي أولى وذلك لشرح
عالمها العلامة الخطيب (قوله والعمير) وكذلك المستعير ولو قال ولكل من المأمور والمستعير كانا
الشيخ الخطيب لكان أولى ولعله اقتصر على المعير لانه هو المتوهم وقوله الرجوع فيها أي في المطلق
والمقيد وقوله متى شاء أي وقت شاء الرجوع فيه لانها عقد حاضر من الطرفين فتشخص بماتة نسف
به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانحماؤه ويحذورك ويستثنى من جواز الرجوع مسائل منها
ما إذا عار الاسترقاق لغير فمتمم الرجوع حتى يفرغ منه ومنها ما عار الارض للزرع فمتمم
الرجوع حتى يبلغ أو ان قلعه ان لم يقصر بتأخيره فان قصره الرجوع حتى يوعين مد قوله لم يذكر فيها
الزرع ليقصر من المستعير قلعه المعير بها ومنها ما عار كغالب فمتمم الرجوع بغيره ودفعه عليه
وان لم يلف عليه ومنها ما إذا عار أرضا لدفن ميت يحترم فمتمم الرجوع حتى يندرس الانحباب الذي
محاطة على حرمة الميت ثم يجوز الرجوع قبل ادائه في القبر لا بعد وان لم يوار بالتراب كما رجعه في
الشرح الصغير خلافا للمتولى ومفهوم قولهم حتى يندرس أنه يجوز الرجوع بعد الانداس وصورة
المسئلة أنه اذا نذر في تكرير الدفن والافتقار انتهت العارية فلا يحتاج الى الرجوع ويعلم من الغاية
المذكورة أنه لا رجوع ابدا في نبي وشهيد وبقيت الخمسة المنظومة في قول بعضهم
لأن كل الارض جميعا للنبي ولا * لعالم وشهيد قتل معتزك
ولانصارى فسرآن ومعتزك * اذنه لاله يحسرى الفلك
ويجب في العارية تعيين كونه نبيا أو شهيدا أم لا لموله وقصره لانه يتساع فيما يتعلق بذلك

(إذا كانت منافعة
آتارا) يخرج للمنافع
التي هي اعيان
كاعارة شاة للنسبا
وشجرة لثمرتها وتحويها
ذلك فانه لا يصح فلو
قال انخص خذ هذه
الشاة فقد احتسبك
دروها ونسلها فالاباحة
صحيحة والشاة عارية
(وتحذور العارية
مطلقا) من غير تقييد
عمدة (ومقيد بعمدة)
أي بوقت كاهرتك
هذا النوع شهر او في
بعض النسخ ويحذور
العارية مطلقا
ومقيد بعمدة والمعير

ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المتافع قبل حله بر جوع المعير و يلزمه الرد عند حله به أو تضرره
ويجب على الزنة في صورة الموت والولي في صورة الجنون الرد على المعير أو وازنه حالاً ولو بلا طلب
منه فإن أضر وأضحو الان أضر والعذر فلا ضمان عليهم (قوله وهى) أى العار بمعنى العين المعادة
وقوله إذا تلفت أى ولو من غير تقصير كالو تلفت بأقصة محسوبة وقوله بالاستعمال مأذون فيه أى بان
تلف بغير الاستعمال المأذون فيه ولو لم يوافق الاستعمال المأذون فيه كان استعماله دابة لاستعمالها في
ساقية فسقطت في بئر هامة فيضنها المستعير لأنها تلفت بغيره فيه (قوله مضمونة على المستعير)
ومن ذلك كوز السقاء المأخوذة منه بمائه لشربه وفجبان القهوة المأخوذة بالشر بها وقنينة الفقاغ
أى قزازة الـ بيب المأخوذة به لشربه فهى مضمونات لأنها مأخوذة بطريق العارية دون الماء
والقهوة والفقاغ فهى غير مضمونات لأنها مأخوذة بطريق البيع الفاسدون الكوز والقفبان
و القنينة هـى غير مضمونات لأنها مأخوذة بطريق الإجارة الفاسدة وفاسد كل عقد كعهده في
الضمان وعده موهوك كذا حكم الضمان الواقع في الأرياف وهو أن يقول شخص لا ترضعتك هذه
الدابة لأنا كل أنبها وتعلقنا في مقابلة مال يأخذ منه فلا ضمان في الدابة لأنها مأخوذة بالإجارة
الفاسدة والابن مضمون على من أخذه لأنه مأخوذ بالبيع الفاسد فبرئته لصاحب الدابة وبطلب
قيمة علفها وبمادفعه له من المال وبيع الدابة في الضمان من جهوا كافها وتحوها عما
يتنفع به معها بخلاف ولدها وتحو صوفها وكذلك ثياب عبداستعاره وهى عليه فلا يضمنها لأنه
لم يأخذها ليستعملها ويستثنى من ضمان العار بق مسائل فلا ضمان فيها من أجل الدابة المضمونة
فلا يضمنه المستعير إذا تلف في يده ومنها المستعار للزهر إذا تلف في يده لم يضمن عليه ولا على
المستعير ومنها ما لو استعار الحلال صيداً من محرّم قتلف في يده فلا يضمنه في الأصح وأما كسوهو
ما لو استعار محرّم صيداً من الحلال قتلف في يده فإنه يضمنه بالجزاء لله تعالى وبقيمة الحلال وبذلك
يصل لفرا بن الوردى بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا

فأبض شئ برضا المعك * ويضمن القعة والمثل معا

ومنها ما لو أعاد الامام شيأ من بيت المال لمن له فيه حق قتلف في يده فلا يضمنه لأنه من جهة المستحقين
ومثله ما لو استعار القبة كتباً موقوفة على المسلمين قتلف في يده فلا يضمنه لأنه من جهة الموقوف عليهم
(قوله بغيرتها) سواء كانت متقومة أو متلفة على المعقد كإرضه في الأنوار واقتضاء كلام الجمهور
خلافاً لأن أبى نصر ون في قوله يضمن المثل بالمثل وحوى عليه السبكي وإن اعتمد العلامة الحلي
حيث قال وهذا هو الجاري على القواعد فهو المعذور بان في تضمن المثل تضمن ما نقص منه
بالاستعمال المأذون فيه إلا أن يعتد بالمثل وقت التلف وقوله يوم تلفها أى وقته فإن أراد باليوم الوقت
وقوله لا يضمنه يوم قبضها أى وقته أيضاً والزم تضمن ما نقص بالاستعمال المأذون فيه وقوله ولا
بأقصى القيم أى أبعد هاو أكثرها فليست كالغصب في التقليل تضمن الأقصى لوجوب الإذن هنا
بخلاف الغصب (قوله فإن تلفت باستعمال مأذون فيه) مفهوم قوله إذا تلفت بالاستعمال مأذون
فيه وقوله كإعادة ثوب للبسة فأنه على أى نقصت عنه وقوله أو أتلف أى ذهبت عنه بالكلية ولم يبق
لها أثر بسبب اللبس بخلاف ما إذا أحرق أو سرق مثلاً فإنه يضمنه وليس من الاستعمال المأذون فيه
نومه فيه أن لم تجر العادة فيه ومثل الثوب المذكور في عدم الضمان الدابة المستعارة للعمل أو
للركوب قتلفت ما إذا كانا بحسب العادة والسيف المستعار للقتال إذا انكسر فيه ونحو ذلك ولو اختلف
في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المستعير لأن الأصل عدم الضمان وبرائة

الرجوع في كل منه
مضى شاء (وهى) أ
العارية إذا تلفت
لا باستعمال ما ذو
فيه (مضمونة)
المستعير بقيمة
يوم تلفها) لا بقيمة
يوم قبضها ولا بأقصى
القيم فإن تلفت
بالاستعمال ما ذو
فيه كإعادة ثوب
لللبسة فأنه على
ألفق بالاستعمال
فلا ضمان

الذمة بخلاف ما لو أقام بينتین فان بينة المعبر تقدم لانها نافذة وبينة المستعبر مستهبة ولو اختلف المعبر والمستعبر ورد العارية صدق المعبر بينه لان الاصل عدم الرد فلا يصدق المستعبر الا بينة
 (فصل في أحكام الغصب) كوجوب ردّه ولو زوم ارش نقصه وأجر مثله الى غير ذلك والمقتضاه
 كبيرة مطلقا وقيل كبيرة ان كان المقصوب ما لا يبلغ نصاب سرقة الاقصية كالاختصاص ونحوه
 والاصل في تعريضه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل
 بعضكم مال بعض بالباطل وأخبار وتجبر ان دعاه كم أو أموالكم وأعرضكم عليكم حرام وغيره من غصب
 قيد شير من أرض طوقه من سبع أرضين يوم القيامة ولا مانع من جملة على ظاهره بان يطول عنقه
 جدا حتى يسمع ذلك وقيل هو كناية عن شدّة عقابه (قوله وهو) أي الغصب وقوله لغة أخذ الشيء
 ظلما بجهره وقيل أخذ الشيء ظلما فقط ودخل في الشيء المال وان لم يقول خمسة ر والاختصاص
 كالسرجين والجرّة المحترمة والمجاهرة الجهر وهو ضد الحفية ونحو جهم وهو السرقة فعل القول لاول
 ودخل على القول الثاني فيسمى غصبا للثقة وان كانت لاته في غصبا شرعا على ما ياتي (لا بد من)
 عطف على لغة وقوله الاستيلاء هو مصدر استولى يقال استولى زيد على كذا اذا صار في يده وغيره
 ولم يعبر بالاختصاص بقية ليشمل ما لو رب دابة غيره أو جلس على فراشه فان ذلك يسمى غصبا شرعا
 وان لم ينقله لانه بعد مستولى بالطمع ثم ان كان الفرائش صغيرا غصبه كله وان كان كبيرا ضمن
 ما بعده مستولى عليه منه لاجمعه ولو جلس عليه آخر بعد قيام الاول فهو غاصب له ويضمنه ايضا
 وقرار الضمان على من تلف تحت يده فار تلف بعد ان تقال كل منها جاعلة فعل كل القرا بمعنى ان
 من غصر منها جالرا يرجع على صاحبه لأن المسالك يفرم كلّا منها ما يدل كل المقصوب كما هو ظاهر
 ولو رب الدابة مع مالكه أو جلس على الفرائش مع مالكه فهو غاصب للثقة فقط وقوله على حق
 الغير أهم من قول غيره على مال الغير لانه يدخل فيه الاختصاص كما ذكره الشارح ويأخذ فيه حق
 التجرع والمتابع فاذا أقام من قصد في مسجد أو سوق أو موات أو متعة من سكن بيتا باط مع
 استحقاقه له فهو غاصب وقوله عدوانا أي ظلما يقال عداء عدو اذا تعدى عليه ونامته ثم ان كان
 خفية من حرز مثله سمي سرقة أو مكاررة في محرر اسمي محاربة أو مجاهرة واعتقد حطب سمي اختراسا
 وان جحد ما تضمن عليه سمي خيانة وعصر مع ذلك ان نحو السرقة قال له غصب شرعا والمشتهور انه
 ليس غصبا فتراد في التعريف مجاهرة مع الاعتماد على القوة والغلبة لا تراخى نحو السرقة ولذلك قال
 بعضهم اعلم ان أخذ مال الغير على ثلاثة أقسام لان الأصل انه ما ان يغتد القوة والشدّة فذلك غصب
 وانتهاز واما ان يعتمد الحطب فهو اختلاس وكل منها جامع الجهر فان كان خفية فهو السرقة والتعدي
 بالعدوان يخرج ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله فيقتضي ان ذلك ليس غصبا مع ان غصب حقيقة على
 المقعد خلافا لقول الرافعي ان الثالث في هذه حكم الغصب لاحقيقته وهو ناظر ان الغصب يقتضي
 الاثم مطلقا وليس كذلك بل هو غالب فقط فالغصب بدل قوله عدوانا بقوله بلا حق لكان أول ونسب
 ولذلك قال بعضهم ولو بلا قصد والمآل ان الغصب اما ان يكون فيه الاثم والعدوان كما اذا استولى
 على مال غيره المتمول عدوانا أو الاثم دون الضمان كما اذا استولى على اختصاص غيره أو ماله الذي
 لا يتمول عدوانا أو الضمان دون الاثم كما اذا استولى على مال غيره المتمول بظنه ماله فهذه ثلاثة
 أقسام وزاد بعضهم قسما رابعا وهو ان يفي الاثم والعدوان كان حذ اختصاص غيره بظنه
 اختصاصه ولو أخذ مال غيره بالجهل كان له حكم الغصب فقد قال الرافعي ان من طلب من غيره مالا في
 الملا أي الجماعة من الناس فدفعه اليه بالجهل الحياء يملكه ولا يباح له التصرف فيه وهو من باب
 أكل أموال الناس بالباطل فليقدر (قوله ويرجع الاستيلاء للعرف) فليقدر في العرف

(فصل في أحكام
 الغصب وهو لغة أخذ
 الشيء ظلما بمجاهرة
 وشرعا الاستيلاء على
 حق الغير عدوانا
 ويرجع في الاستيلاء
 للعرف)

استيلاء كان غصباً أو لا فلا يرجع في الاستيلاء إلى العرف وهو المتعارف بين الناس بحيث لو عرض
على العقول لتسقطه القبول وهذا إما عرفي العقار أو ما المتقول فلا بد من نقله إلا الفراض والذات فلا
يشترط نقلهما (قوله ودخل في الحق) ودخل فيه أيضاً المال وإن لم يتمول كجبة رمت لا فهو قيد
للدخول وقوله ما يصح غصبه أي ما يصح الاستيلاء عليه بخلاف ما لا يصح الاستيلاء عليه كالخمرات
والخمر غير المحترمة والكلب العقور والخنزير فلا يصح غصبه لأنه لا يقدر وضع اليد عليه وقوله ما ليس
بمال بيان ما يصح غصبه والمراد ما ليس بمال وهو حار يحترى المال وقوله كجدة مئة مثال لما يصح
غصبه عما ليس بمال ومثله المرحلين والخمر المحترمة والكلب المعلم وغير ذلك (قوله وترجعه عدوان)
وترجعه أيضاً ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله وقد علمت ما فيه فهو قيد للاخراج وقوله الاستيلاء بمقتضى
كاستيلاء الوكيل والوديع والمستأجر والمستعير والمرتب فإن الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس
عدواناً وكذلك الاستيلاء عليه بشراء أو هبة لكن تسميته حينئذ حق الغير بحسب ما كان لأنه بعد
الشراء والهبة ليس حق الغير كما هو ظاهر (قوله ومن غصب الخ) من شرطه غصب فعل الشرط
ولزمه جواب الشرط وذكر المصنف أنه يلزمه ثلاثة أشياء ويلزمه أيضاً التعزير لحق الله تعالى
بستوفيه منه لإمام أو نائبه وإن لم يكن له مال أو لو غصب أمته فمطلبت بحرق يدها وبان وثقت عنده بشبهة
لزم لواطئ المهور وقيمة الولد تنقص منه فعلى مالكه فإذا زارها الغاصب على مالكها هو حامل بلزمه
أن يرد معها قيمتها إلى الولد لأنه أحل بينه وبين بيعها ما دامت حاملاً لا تمتنع به إلا أن الحامل يجر
لإتباع فإن وضعت ولم تمت بالولادة استمرت القيمة لها إلى الولد كما علمت وإن ماتت بالولادة استقرت
للمالك (أي لا مالاً) مثل المتول وغيره كجبة حطمة أو قال شيئاً كان أعم لشعوره نحو جلد الميتة والخمر
المحترمة فإن أجيب بأنه قيد بالمال لأجل قوله فإن تلف ضمن لأن الضمان خاص بالردون الاختصاص
ردبانه لو كان كذلك لقيده بالمتول أيضاً فإنه لا يضمن إلا المتقول دون غيره وقوله لا حد أي ولو ذهب أو غيره
مكلف نعم المحرم يضيع عليه لأن المأخوذة منه قهر اغتصبة (قوله لزمه) أي بنفسه إن لم يكن محصوراً
عليه ووليده إن كان محصوراً به فهو قول المحض أو وكيله فيه نظر لأن التوكيل في رد الأعيان لا يصح
وقوله رده أي إن بقي أخذ من قوله فإن تلف الخ فهو مقابل لهذا المقدور والرد على الفور إلا في مستثنى
(الأولى) ما لو غصب لحوار أو درجه في سفينة وصارت في الحجة وخيف من رزقه تلف يحترق من طرف أو
نفس أو مال ولو غاصب على الأصح فلا رد في هذه الحالة أو يؤخر إلى أن يأمن تلف ما ذكر بأن رد يصل
إلى الشئ بخلاف ما لو غصب نحو حجر ووضعه في أس منارة مثلاً فإنه يجب هدمها ورده لأصاحبه لأنه
ليس له أمد ينتظر بخلاف مستثنى فإن لها أمد ينتظر (الثانية) تأخير ملا الشاهد وإن طالبه المالك
ولا تأم عليه حينئذ واستشكل بأن الغصب مستمر فكيف يجوز التأخير معه وأجيب بأن زمن ذلك
يسير بحسب الشأن وإن طال في بعض الصور لأن له التأخير مادام لم يجد الشهود لأن مالك قد ينكر
الرد مع أنه لا يقبل قول الغاصب فيه إلا ببينة أو تعذر التأخير لذلك للضرورة (قوله مالكه) أي ولو
بالوضع بين يديه إن لم يكن لنقله من ذمة فلور إلى الغاصب المالك بمعاذ والمغصوب ببعده فإن استترده
المالك متمتعاً بكفاً مرة النقل حتى لو أخذ المالك منه وشرط عليه وئنه النقل لم يجز لأنه ينقل ملك
نفسه ولو رد الغاصب الدابة إلى أصلب المالك برئى إن علم بردها إليه بمعاذ أو أخبار ثقة أو اقلا ولو
غصب من الوديع أو المستأجر أو المرتب من غير مال في كل منهم وفي المستعير والمستأجر وجهان وأوجههما
أنه يبرأ لهما ما ذون لهما من جهة المالك وإن كانا ضامنين ولا يبرأ بالرد إلى الملتقط لأنه غير ما ذون له
من جهة المالك وإن كان ما ذوناً له من جهة الشارع فظهر من هذا أن في مفهوم المالك تفصيلاً فأنفذ
الاعتراض على التقييد بالمالك (قوله ولو غرم) أي الغاصب وقوله على رده أي المغصوب وقوله

ودخل في الحق
ما يصح غصبه عما
ليس بمال كجلد
ميتة وترجعه عدوان
الاستيلاء بمقتضى
غصب ما لا أحل لزمه
رده) لملكه ولو غرم
على رده أضعاف
قيمتة

أضعاف قيمته أي أمثالها لان الأضعاف جمع ضعف بمعنى المثل كأن احتاج إلى أربعة رجل أو غيرها
كأجرة من يخرج اللوح المقصوب من السفينة في المسئلة السابقة ولو بتفصيل أرباحها وهذا
لا يتناقض قولهم فيها مال ولو للغاصب لان ذلك مقرر ومن فيما تلت بسبب الإخراج لا في أثره قائل
(قوله ولزمه أيضا) أي كإزمه وقوله ارش تقصه وهو ما نقص من قيمته وقوله ان نقص أي بخلاف
ما إذا لم ينقص ورماده ان نقص بغير رخص السعر كما يدل عليه أخذ مقاييسه بقوله أما لو نقص المقصوب
برخص سعره الخ فهو مقابل لهذا المقدر سواء كان النقص نقص عن قطع جريد أو سقوطها ولو بأقفة
أو نقص صفة كسنان صنعتها ولو لمحوها من غير أمانة أو مرد جيل ومنه ما لو غصب ثم وفرد في خف
قيمتها عشرة قتلت احداهما فصارت الباقية تساوي درهمين فيلزمه ثمانية قيمته ان غصب ثوبا
فليس له أي تنقص بلبسه وقوله أو نقص بغير لبس أي تكسر في أو سرق لبعضه فلا يسترد أن يكون
النقص بسبب الاستعمال (قوله ولزمه أيضا) أي كإزمه ارش تقصه وقوله أثره مثله أي لده أرامته
تحت يد ولو لم يستوف المتفعة بان لم يوجد منه استعمال ولو تفاوتت المدتين في الاجر لزمه أجرة كل
زمن بما يناسبه فلو غصب عبد أفضى عليه زمن سلبا ثم قطعت يده أو سقطت جرح من زلزمه مع
أرض النقص أجرة مثله سلبا بالنسبة لما قبل قطعها أو سقوطها ومعيانا بالنسبة لما بعده ذلك ان
أما لو نقص المقصوب الخ قد عرفت أنه مقابل المقدر في كلامه سابقا لوقوله هذا على الاثر لكن
أولى وأنبأ وقوله برخص سعره أي ولو يحو كساد أي يوار وقوله فلا يضمنه الغاصب على العهده هو
المعتمد لان المقصوب باق بحاله (قوله وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ أجبر برده) أي على رده
قاله بمعنى على والنسخة الاولى أولى للتصريح بجزء يوم الرد ولو من غير اجبار وقوله إلى آخره أي ان شر
ما ذكره المصنف من قوله وارش تقصه وأثره مثله (قوله فان تلف الخ) مقابل للمقدّر السابق أعني
ان بقي كما تقدم التبيين عليه وقوله المقصوب أي المخور ولو عبر الشارح بالمال بدل المقصوب لكان
أولى لان الضمير في كلام المصنف يعود إلى المال المذكور في كلامه أولا لكونه يحتاج لتعيينه
بالمقول أيضا لان غير المخول كخبر وكلب يقتل ويحرقك لا ضمان فيه - قى لو كان مسبوقة قد
غرم على نفسه أجرة لم نوجبه على الغاصب بل تضييع على المستحق فلا شيء فيه اذا تلف الا لا يتم كإمر
(قوله ضمنه الغاصب) أي سواء كان تلفه باقة مساوية أو باتلاف من لا يضمن وهو الحر أي أو
باتلاف الغاصب أو أجنبي يضمن لكن قرار الضمن عليه والغاصب طريق في الضمان فقط وأما اذا
أتلفه المال أو غير عين أو من يعتق وجوب طاعة الاثر بأمر المالك في يد الغاصب فلا ضمان
عليه ثم لو مال المقصوب على المالك فقتله دفع العاصية ضمنه الغاصب وان علم المالك انه قد رده لان
اتلافه بهذا الجهة كلفه باقة مساوية ولو قتل برده مسابقة على القصب أو بجناية كذلك فـ
ضمان على الغاصب بخلاف ما لو قتل برده عند الغاصب أو بجناية كذلك فإنه ضمنه الغاصب ولو
كان قتله بذلك بعد رده إلى المالك ولو تلف بغير ذلك بعد رده إلى المالك فلا ضمان على الغاصب
الا اذا لم يعلم المالك انقصه مثلا ورده اليه بصورة قاجارة أو رهن أو وديعه فان الضمان باق على
الغاصب (قوله مثله) متعلق بضمين وضمين المتلى مثله في أي مكان حل به المتلى اذا غصب منه
أردب فمع مثله في مصر ونقله إلى بولاق ثم إلى قلوب وهكذا ضمنه مثله في أي مكان حل به فيه فو اعما
بضمين المتلى مثله اذا بقي له فقة ولو بسيرة فلو غصب ما بمعازة ثم اجتمع عند شط نهر رده - وضمنه
بالمعازة وكذا لو غصب منه ثوبا في الصيف ثم اجتمع في الشتاء ضمن قيمته في الصيف (قوله ان كان
له الخ) تقييد لقوله بمثله وقوله أي المقصوب تفسير لتضيق وقوله مثل أي موجود بين مثله في دون
مساهة لتضيق فان لم يوجد بكان الغصب لا حواله إلى مساهة القصر أو وجديا كتر من مثله

(و) لزمه أيضا (ارش)
نقصه (ان نقص
كن غصب ثوبا عليه
أو نقص بغير لبس
(و) لزمه أيضا (أجرة
مثله) أما لو نقص
المقصوب برخص
سعره فلا يضمنه
الغاصب على الصبي
وفي بعض النسخ
ومن غصب مال امرئ
أجبر برده الخ (فان
تلف) المقصوب
(ضمنه) الغاصب
(مثله ان كان له) أي
المقصوب (مثل)

ضمته بأقصى قمته من حين النصب إلى حين فقد المثل ولو غرم القبة ثم وجد المثل فلا رجوع والمالك
 أن يأخذ القبة و ينتظر وجود المثل (قوله والاعم أن المثل الخ) ومقابل الاصح أن المثل محصره
 كيل أو وزن وان لم يجز السلم فيه قد دخل فيه على هذا القول الغالبية والمجهول ومقابلة أيضا أن
 المثل محصره كيل أو وزن وحاز السلم فيه وحاز بيع بعضه ببعض فخرج على هذا القول الغلب
 والطلب وما ذكره الشارح هو المشهور وهو المعقد (قوله محصره كيل أو وزن) أي ما ضبطه شرعا
 كيل أو وزن يعني أنه يقدر شرعا بالكيل أو الوزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك لأن كل شيء يمكن
 وزنه حتى الحيوان ونحو ذلك لا زرع والمعدود فكل منهما متقوم وقوله وحاز السلم فيه خرج به
 مالا يجوز السلم فيه كالتالي والمجهول كإذ كره الشارح وأورد على التعريف الأبر المختلط بالسعر
 فإنه لا يجوز السلم فيه مع أن الواجب فيه المثل لأنه أقرب إلى التلف وأجيب بأنه يجوز السلم في جزائه
 الباقيين بمحالهما ولا نظر إلى امتناع السلم في جده لأنه لما راض أخذه لا جزاؤه وجوب المثل إنما
 هو بالنظر إليهما من غير خاطي غرم ما يتحقق به براءة قمته ولا يتصور ذلك إلا بغم أكثر من الواجب
 كما إذا كان المختلط أربابا وسلك أهل البركة والشعر ثلثان وألبر نصف والشعر نصف فيغرم
 النصف من البر وثلثين من الشعر احتياطا لبراءة الذمة (قوله كخصاس) بضم التو ونون وكسر هاء وقوله
 وقطن أي وان لم يزرع حبه وكل منهما مثل محصره الوزن ولم يذكر الشارح مثلا لمحصره الكيل
 لكثرته وظهوره وذلك كالبز والذرة والشعر (قوله لا غاليه ومجهول) هذا عتذر جواز السلم فيه كما
 مر وكل منهما طيب مركب من نجوسك وكافور وعنبر ودهن (قوله ذكر المصنف ضمان المتقوم)
 أي المصنوب كما هو الفرض وأما المتقوم غير المصنوب فضمن بعمته وقت التلف فقط لأن ضمان
 الأقصى إنما كان بغلظنا لاجل المصنوب ولم يوجد ضماننا إلا إذا تلف بمرأية جناية فضمن بالأقصى
 من الجناية إلى يوم التلف لأننا إذا اعتبرنا الأقصى في الغصب ففي نفس الآلة الأولى ولو أدخلت هبة
 رأما في قدر ولم يكن آخرها إلا يكسره كسر ولا تدفع الهبة لذلك ولو ما كولة إلا أن كانت غير عتمة
 ثم إن صاحبها المكلف عليه ضمان أروش القدر فإن لم يكن معها فإن تعدى صاحب القدر بوضعه موضع
 لاحق له فيه أو له فيه حق وقد رد على دفع الهبة ولم يدفعها فلا أروش له ولو تعدى كل من مالك الهبة
 والقدر وغرم صاحب الهبة النصف لأشترأ كهما في التعدي ومثل ذلك ما وقع الدنار في الهبة ولم
 يمكن نوجه الأكره فان كان الوقوع يتفرط صاحب الهبة فلا أروش له على صاحب الدنار والآخر
 أغرم الأروش وإن كان يتفرطهما غرم النصف لأشترأ كهما في التفريط ولو اتلفت هبة جوهرة لم
 تدفع لآخرها وإن كانت كولة بل يغرم مالكها هبة الجوهرة للحيولة أن فرط في حفظها أو الإفلاضان
 عليه فإن اتلفت ما بنفسه بالآلة لا غرم قمته للحيولة أن فرط في حفظها تظهر ماسق (قوله في
 قوله) متعلق بوله ذكر (قوله أو ضمته بعمته) والعبرة بتقديم مكان التلف إن لم يتلفه والأفصح كما
 في الكفاية اعتباراً أكثر الامكنة قمته وتضمن أبعاضه عما نقص من الأقصى إلا أن اتلفت من رقيق
 ولها أرض مقدرة من حركيدور رجل قضى مع هذه القيود الثلاثة وهي الاتفاق وكونه من رقيق
 ولها أرض مقدرة من حركيدور من رقيقين من نقص ونصف قمته لاجتماع الشبهين شبه بالحرو وشبه
 بالمال ولو قطعت يده أو رجله فنقص بقطعها ثلثا قمته لزمه أن يقطعها المالك ضمن الفاسد
 الزائد على النصف فقط وهو السدس وزوائد المصنوب المتصلة كالسمن والمتصلة كالولد مضبوطة
 على الفاسد كالاصول وإن لم يطلبها المالك (قوله إن لم يكن له مثل) قصره الشارح على المتقوم حيث
 قال بان كان مئة وما ولو جعله شاملا للمثل الذي تقدمته له أو وحدا كتر من مئة له لكان أولى فإنه
 يضمن بأقصى قمته كما مر (قوله واختلفت قمته) ذكره الشارح وطلة لقول المصنف أكثر ما كانت

والاعم أن المثل
 محصره كيل أو وزن
 وحاز السلم فيه كخصاس
 وقطن لا غاليه
 ومجهول وذكر
 المصنف ضمان
 المتقوم في قوله (أو)
 ضمته (بعمته إن لم
 يكن له مثل) بان
 كان مئة فما واختلفت
 قمته (أكثر ما كانت
 من يوم النصب إلى

من يوم القصب الى يوم التلف فانها اذا اختلفت لا يظهر ذلك فلو كانت وقت القصب ثمانين ثم صارت
بعد موقبل التلف تسعين ثم صارت عند التلف مائة من المائة وانما ضمن الزائد لثبوته الزد عليه
حال الزيادة ولو صارت المثلثا لم يجرى جعل النعم شرعا او صار المثلث مقبوما لجعل المذيق خبرا او
صار المقوم مثليا لجعل الشاة نجما ثم تلف في هذه الاحوال ضمنه بماله الاول في الاولى وبماله دون
القيمة في الاخيرين الا ان يكون مثله الا ثم في الاولى او المقوم في الاخيرين كترفعة فيه منه
به فان استوى المثلان قيمة تخير المالك بينهما فمصل الخبير عند اتحاد القيمة كإقديده به عنهم فقول
الحنفى ويجوز المالك بين المثلين وان اختلفت قيمته ما فيه تقرر وان تبع فيه شيئا اقليل ولو صار
المقوم مقبوما آخر جعل الاناء النحاس حلياً ثم تلف بحسب أقصى القيمة وهذا مبني على أن المقومون
فيه قيمة الاناء فيكون مئة وما والعقد أنه يضمن مثله وزمان النحاس مع أجره مصنعه دون النحاس
مثلي والمقوم انما هو الصنعة (وله والعبرة في القيمة بالتقديرات) أى يغلب نداء واحد أشد
من قوله فان غلب نداء الخ فهو مقابل لهذا المقدر وقوله وتساويا أى حتى في النفع للمالك والاتباع
الا نفع للمالك شوقا من القاضي واحدا منهما أى من التقدين المذكورين

(فصل في أحكام الشفعة) أى بيان جنس أحكامها المتفق في بعضها والانحصار لم يذكر
جميعا بل ذكر بعضها وذكر أيضا كيفيةها وهي كونها على النور فاقترار الشارع في الترجيح على
الأحكام لمصونها في المقصود بالذات وهي مأخوذة من الشفع الذي هو سد الوتر لا نصيب
الشفيع بصرفه عام النسب المشفوع به وان كان بتر أو من الشفعة لانهم كانوا في الجاهلية
ياخذونها بالشفعة عند المشتري والاصل فيها خبر البخاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة فما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أى حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفعة في المشترك الذي لم يقع فيه القيمة بالذات مع كونه يقبلها كما هو الاصل في المتني بل
عكس المتني لان الاصل فيه كونه لا يقبله فحولاً بشرطه وقد دخل على ما لا يمكن تحوّلها ولو لم
يراد ولا على ما يمكن تحوّلها لا المظهرين على خلاف الاصل فهما وقوله فاذا وقعت الحدود
وصرفت الطرق فلا شفعة أى فاذا وقعت حدود القيمة بين الشرى وبين الطرق فلا شفعة
وهذا كناية عن حصول القيمة فكأنه قال فاذا قسم فلا شفعة وكذا عقب القصب لاها تثبت
قهرافيا أخذ الشفع الشقص المشفوع قهرافيا على الشرى كالحادث فكأنها مستتة أمته وأركانها لانه
شبيع وهو الاخذ مشفوع وهو المأخوذ ومشفوع منه هو المأخوذ منه وشرط في الشفع
وهو الركن الاول أن يكون شرى كما تجلطة لشروع بالحوار كما اشار اليه المصنف بقوله والشفعة
واجبة بالخلطة دون الحوار وشرط في المشفوع وهو الركن الثاني أن يكون مما ينقسم أى مما يقبل
القيمة اذا طلبها الشرى كونه لا ينقسم وأن يكون مما لا ينقل من الارض بخلاف ما ينقل فلا
تثبت فيه الشفعة كما ذكره المصنف بقوله فيما ينقسم دون ما لا ينقسم وعلى كل ما لا ينقل من الارض
وشرط في المشفوع منه وهو الركن الثالث أن ترسب ملكه عن سبب ملك الاخذ كنى في اخذ
الشفيع بالشفعة فله سبب ملكه عن سبب ملك المأخوذ منه وان تقسم ملكه على ملك الاخذ
فلو باع احد الشرى بغير تعيين لزيد بشرط اختيار البائع اولهما فباع الاخر فخصه لعمرو في زمن
التيار بيع بشفعة لشترى الاول وهو زيد ان لم يشق بابعه على المشتري الثاني وهو عمرو
للقدم بشفعة الاول عن سبب ملك الثاني وان تار ملك الاول عن ملك الثاني فلو اشترى انسان
دارا او بعضها معاملة لشفعة لاحدهما على الاخر لعدم سبق وليست الشفعة تركتها فيما لا انما
تجربى في الملك فلا يملك الشفع الشقص الا بلفظ يشعر به كقولك واشتريت بالشفعة مع أحد

يوم التلف والعبرة
في القيمة بالتقدير
القالب فان غلب
تقدير وتساويا فال
رافى عين القاضي
واحد منهما
(فصل في أحكام
الشفعة)

أمور ثلاثة إما قبض مشتركة أو رضاه، فيكون الثمن في ذمة الشفيع أو قضاء القاضي له، إذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (قوله وهي) أي الشفعة وقوله يكون القاء أي مع ضم الشين المبهمة (قوله وبعض الفقهاء يضمها) أي القاء، يقول شفعة بضمة ن لكن السكون أقصم بل غلط من تركها، وإلا إدان بعض الفقهاء ينقل ضمها عن أئمة الأئمة لأن ذلك من اللغة لأن اصطلاح الفقهاء (قوله ومعناها) أي الخمر، يقال شفعه إذا ضمه ومناسبة للمعنى الشرعي للمعنى اللغوي ما فيه من ضم أحد النصيين إلى الآخر (قوله وشرا) عطف على شفعة وقوله حتى تلك أي استحقاق تلك وقوله فقهرى بالرفع على أنه صفة لحق وهو أولى من قرامته بالجرح على أنه صفة لتملك لأن التملك باختيار الشفيع وإن كان فقهرى بالنسبة للمشتري وإن أجيب عنه بأن المراد فقهرى سببه كعيشة راضية أي راض صاحبها فبرجع للاول (قوله ثبت) أي الحق فالجمله صفة له والعقود عنها أفضل مالم يكن المشتري نادما أو مقبولا وقوله للشريك القديم على الشريك الحادث كل منهما متعلق بثبت وثبت لذى على مسلم بأن كان الشريك القديم ذميا والشريك الحادث مسلما وكذلك عكسه ولم يكتب على سيده بأن كان الشريك القديم مكاتبا والشريك الحادث سيده وكذلك عكسه ولناظر المصنف إذا باع شريكه نصيبه بأن كان للمصنف شفع لم يوف عليه بل كان ملكا له بشرائه أو هبة ليصرف في عمارته فباع شريكه حصته فلناظر أن يأخذ له بالشفعة إن أراد مصلحته بخلاف ما إذا كان موقوفًا عليه الشفع ثم باع شريكه نصيبه فليس لناظر ما الأخذ بالشفعة لأنه ليس مال كالرقة حينئذ ولا مام بيت المال إذا باع شريكه حصته بأن كان لبيت المال شريك في أرض فباع شريكه نصيبه فلا مام الأخذ بالشفعة إن أراد مصلحته ولشريك في وقف يقدم إفرازا بأن كانت الأرض مستوية الأجزاء إذا باع شريكه آخر نصيبه بأن كانت الأرض مشتركة بين ثلاثة فلكن ثلثها وقف على شخص وثلثها الباقيان لشخصين آخرين فباع أحدهما نلته لا شريكا أخذ شريكه المال للثالث الباقي الثلث في المبيع على المعتمد من جواز قسمة الملك عن الوقف قسمة إفراز وهو ما اختاره الر واني والنووي خلافًا لما أفتى به الباقيين من أنه لا شفعة له لا متناع قسمة الوقف عن الملك بخلاف الشريك الموقوف عليه شفعه فلا شفعة له إذا باع شريكه لا تنافاه ذلك من الرقة (قوله بسبب الشركة) أي بسبب هو لشريكه لا إضافة للبيان وهو متعلق بثبت أو يحق معنى استحقاق أو شملًا والاول أقرب وكذلك قوله بالعوض لكن الباء الثانية باء العوض والاول باء السببية كما لا يخفى فليس فيه تعلق حرفي بمعنى واحد بعامل واحد حتى يحتاج إلى الجواب عنه بأن الاول يتعلق به وهو مطلق والثاني يتعلق به وهو مقيد وإن أحاب بذلك الشيخ عطية ولو نال ذلك قوله بالعوض فيما ملك به عوضه لكان أولى لاشتغال التعريف حينئذ على جمع الأركان المتقدمة (قوله وشرا) أي الشفعة وقوله لدفع الضرر رأى ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة إليه لو قسم كالصعد والنور والبالوعة وغير ذلك وهذا الضرر كان يمكن حصوله قبل البيع وكان من حق الراغب في البيع أن يخص صاحبه منه بالبيع له فلما باع غيره ملطه الشارع على أخذه منه فقهر (قوله والشفعة) أي استحقاق التملك الفقهرى وقوله واجبة أي للمعنى اللغوي كما أشار إليه الشارع بقوله أي ثابتة بالامتنع الشرعي فليس المراد بكونها واجبة أنها ثابتة على فعلها وبالعاقبة على تركها فلا يجزم تركها وقوله للشريك متعلق بواجبه وكذلك قوله في الخلطة أي معها والباء بمعنى مع وصرح جعلها للسببية ومعنى الخلطة الشركة (قوله أي خلطة الشيوخ) أي شركة الشيوخ سميت بذلك للشيوخ ملك كل من الشريكين في المشترك (قوله دون خلطة الجواز) بكسر الجيم وضعها كما قاله الجليلي لكن الكسر هو القياس كما يقتضيه قول ابن مالك * لفاعل الفعل والمفاعلة * فيقال جاور بجوار وجواروا بجاور

وهي يكون القاء
وبعض الفقهاء يعنها
ومعناها لغة الضم
وشرا عاصق تملك
فقهرى ثبت للشريك
القديم على الشريك
الحادث بسبب الشركة
بالعوض الذي ملك
به وشرعت لدفع
الضرر (والشفعة
واجبة) أي ثابتة
لشريك (بالخلطة)
أي خلطة الشيوخ
(دون) خلطة
(الجواز)

فلاشعة لجار الدار
ملاصقا كان أو غيره
وانما ثبتت الشعة
(فيما ينقسم) أي
يقبل القسمة (دون
ملا ينقسم) كعمام
صغير فلاشعة فيه
فإن أمكن انقسامه
كعمام كبير يمكن
جعله جامين ثبتت
الشعة فيه (و)
الشعة ثابتة أيضا في
كل ما لا ينقل من
الأرض غير الموقوفة
والمتكررة (كالعقار
وقبر) من البناء
والشجر تبعاً للأرض

وذلك قال المحقق بكسر الميم لا غير ولو أسقط الشارح لفظ خلطة لكان أولى لأن الجوار لا خلطة فيه
(قوله فلاشعة لجار الدار) تقرير على قوله دون الجوار وقوله ملاصقا كان أو غيره تعمد في الجار
فلاشعة له مطلقاً لا إلا في حقيقته رضي الله عنه في قوله بثبوتها الدار وقضى بها حتى للمدار ولو
شافعنا لم ينقض حكمه كذا في من المسائل الاحتكامية فينفذ قضائهم أعتدوا بما نزل (قوله) أو
ثبتت الشعة (أي) هذا محل معنى أشار به الشارح إلى أن قوله فما ينقسم بمعنى واحدة في ثابتة
فانقضى بذلك قول المحقق هو متعلق بأحد في كلام المصنف فما ينقسم بمعنى واحدة في ثابتة
راجع إليه ثم أجاب بأنه لما خسر الواحدة بالثابتة احتج بالذكر الثاني وهو قوله للشارح وعمل به الجار
والجارور الذي يعمد وهو قوله بالخلطة وقد رتباً محذوفاً على به قوله فما ينقسم وقد عرفت أنه محل
معنى (قوله فما ينقسم) أي في المشترك الذي ينقسم وليس المراد أنه ينقسم بالثابت بل المراد أنه
يقبلها كما أشار إليه الشارح بقوله أي يقبل القسمة وذلك بأن لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بل
يكون بحيث يتنفع به بعد القسمة إذا طلبها الشرع من الوجه الذي كان يتنفع به قبلها كطاحون
وجام كبيرين بحيث يمكن جعلهما طاحونين وجامين فلا اعتبار بنفع آخر حكمه أصغر من
جعله بيتين مثلاً لأنه يبطل نفعه المقصود منه لو قسم (قوله دون ملا ينقسم) أي دون المشترك الذي
لا ينقسم أي لا يقبل القسمة فإن كان يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ولو كان لأحد الشرع بكن عشر
دار صغيرة ولا آخر تسعة أعشارها ثبتت الشعة للأول إذا باع الثاني لأن المشتري يطلب القسمة لا يحجب عنه
يجب لعدم نفعه ولا تثبت للثاني إذا باع الأول لأن المشتري يطلب القسمة لا يحجب عنه الثاني لأن
العشر يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ويؤخذ من ذلك أنه لو كان للمشتري ما كان غير ذلك لكان
ثبتت الشعة لأن المشتري يطلب القسمة حيث (قوله كعمام صغير) وكذلك طاحون صغيرة
ودار وحائوت وساقية وكذلك وضابط في ذلك أن يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بحيث لا يمكن
جعل الجامين جامين ولا الطاحون طاحونين وهكذا (قوله) فإن أمكن انقسامه (أي) لا حاجة لذلك
لتقديمه في قوله فيما ينقسم إلا أن قال أي به لو قسمه بالثابت ولو قسمه بالثابت كما سنع الشرح
الخطيب لكان أولى بقوله كعمام كبير وكذلك طاحون كبيرة ودار كذلك وقوله يمكن جعله جامين
وضابط للسبب وكذلك الدار الكبيرة بحيث يمكن جعلها دارين والطاحون الكبيرة بحيث يمكن
جعلها طاحونين وهذا هو قوله ثبتت الشعة فيه جواباً عن قوله فإن أمكن الخ (قوله) والقسمة
ثابتة (أي) أي كما هي ثابتة فيما ينقسم وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف فيما لا ينقل من
الأرض عطف على قوله فيما ينقسم فهو متعلق بأحد في ثابتة (قوله) في كل ما لا ينقل (أي) أي
للأرض وكذلك كل منفصل توقف عليه نفع متصل كأواب ونحوها وأخرج بذلك كل ما ينقل فلا
شعة فيه إلا المنفصل الذي توقف عليه نفع المتصل المذكور والضابط في ذلك كل ما يدخل في بيع
الأرض عند الإطلاق وقوله من الأرض يحتمل أنه متعلق بنقل من قوله في كل ما لا ينقل كما ذكر
المتأخر ويحتمل على بعد أن يعيان لما ينقسم والقدر عليه والشعة متعلقة فيما ينقسم من الأرض
وفي كل ما لا ينقل وهذا خلاف الظاهر (قوله) غير الموقوفة أما الموقوفة فلاشعة فيها لعدم ملك
الرفقة ولا عبرة بملك المتعة لأن المنافع المشتركة لا شعة فيها وقوله والحد كرهه لأن الأرض الموقوفة
عليها حكر وهو الإجماع لا يؤيد صورته أن تكون موقوفة وتجرها لناظر: أنه لم يأت بسوة موقوفة
كان يجعل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكاً أو يترها مالاً لئلا يملكها كذا في الصورة
الأولى تكون المتكررة من الموقوفة وانما ذكرها بعد الموقوفة لا يتوهم ثبوت الشعة في البناء
الذي عليها (قوله) كالعقار) مثال للأول وهو ما ينقسم وقوله وغيره مثال الثاني وهو كل ما لا ينقل على
الف والنشر المرتب وهو أرباع الأول والأول والثاني والثاني كقولك أكلت خبزاً وجنناً وماء ولوما

فالمشترى راجع للاول وهو الخبز والثاني والثالث هو الجبن والعقار بفرض العين المهمة اسم للعنزل
والارض والاضاع كافي تهذيب النووي وتحريم من أهل اللغة وقوله من البناء والشجر بيان للغير
والمراد الشجر المفروس ويتبعه غير مؤثر ويقع البناء أيضاً بواب ونحوها كإثر قوله ببناء الارض
أي لاستقلالها والحاصل أن الشفعة لا تثبت إلا في أرض وحدها أو في أرض مع ما يتبعها من كل
ما يدخل في بيعها عند الإطلاق (وله) وإنما يأخذ الشفيع قصص العقار الخ: هذا محل معنى لأجل
أعراب والألف الجار والمجرى، راعى قوله بالثمن متعلق بواجبة أو إشارة إلى أنه متعلق بمحذوف كقوله
الشفيع عطية (توابع الثمن) أي يضمن أن كان مثلياً أو بغيره أن كان متقوماً لأخذ من كلام الشارح
فهو على تقدير مضاف لأنه لا يأخذ بنفس الثمن لأخذ بآثار الشقص له نعم إن انتقل الثمن إلى الشفيع
بأثر أو هبة أو وصية أخذ بعينه لا بمثله ولا بغيره ولو قال بالعوض لكان أهم لأنه يشتمل نحو المهر
كان أصديق امرأة نصف دار مشتركة فلشريك أن يأخذ بمهر المثل كما ساق في قوله وإذا تزوج امرأة
على شقص أخذ بمهر المثل وعوض الخلع كان خالعها على نصف الدار المشتركة فلشريك أن يأخذ
بمهر المثل أيضاً وعوض الصلح عن دم العمد كان صالح ولي المحني عليه الجاني عن الدم على نصف دار
مشتركة فلشريك أن يأخذ بالدية وهي الأبل الواجبة في الجناية وقال بعضهم يأخذ بغيرها لعل
المصنف عبر بالثمن لكونه الأغلب والأفالشط أن يملك بغيره فخرج ما لم يملك يجعل الجملة قبل
الفرع من العمل وما ملك بغير عوض كارت فاذا مات المورث عن نصف عقار مشترك فليس لشرريك
أخذه من وارثه بالشفعة أم لو مات المدعى عن أخوين مثلاً وترك لهما عقاراً فباع أحدهما حصته
لشخص فلاحقه أخذهما بالشفعة لانهما ملكت وهو شرط في ذلك الوصية والهبة بلا واب
وهذا من الخيل المسقط للشفعة فإذا ذهب ما كان الشقص نصيبه لا فهو هو به ذلك لا ترقد رقبته
فلا شفعة للشريك حينئذ وكذا لو باعه جراً قليلاً من الشقص بغيره الكل ووجه الباقي ومن الخيل
المسقط للشفعة أيضاً أن يتراضى على قدر معلوم ثم يبيع الشقص بأكثر من ثمنه بكثير ثم يأخذه
مريضاً يساوي ما تراضى عليه عوضاً عن الثمن أو يحيط عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيارات
بخلاف ما إذا كان قبل انقضاء الخيار فله يحيط عن الشفيع كما يحيط عن المشتري ومنها أن يبيع
الشقص بمقوم مجهول القيمة كقص ثم يبعه أو يخلطه بغيره وكذلك إذا باع بجزأين نقداً كان
أو غيره فينتعكز بالأخذ بالشفعة لأن الأخذ بالمجهول غير ممكن لكن للشفيع أن يدعي على المشتري
قدراً بعد قدره ويحلفه على نفي العلية كان يقول اشتريته بمائة درهم فيقول لأعلم بذلك ويحلف على
نفي عله فيقول اشتريته بتسعين فيقول لأعلم بذلك ويحلف على نفي عله وهكذا حتى يقرأ ويشكل عن
العين فيحلف الشفيع ويأخذ بما حلف عليه فإن ادعى الشفيع على المشتري بالثمن من غير تعيين
قد لم يسمع دعواه لأنه لم يدع حقه له وهو كثيراً ما يكرهه أن كانت في صلب العقد لأن ذلك
قبل نبوت حق الشفيع فإن كانت بعده كان باعه بشئ معين ثم خلطه بغيره حرمت لانها سقطت الحق بعد
تبونه ولو ظهر الثمن مستحقاً أو نجاساً بعد الأخذ بالشفعة فإن كان معينا في العقد كان اشتريته بهذه
المائة فخرجت مستحقة أو نجاسة بطل البيع والشفعة وإن لم يكن معينا كان اشتريته بثلث في دفعه
ودفع ذلك عاقبتها فخرج المدفوع كذلك في البيع والشفعة وأبطل المدفوع بغيره ولو دفع الشفيع
مستحقاً أو نجاساً بطل شفعته وإن علم أنه كذلك لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بعين أم لا
فإن كان معينا في طلبه احتاج تملكه جديداً ولو تصرف المشتري في الشقص فلا شفيع فضعه بالأخذ
بالشفعة سواء كان تصرفه بشفعة كبيع أم لا كوقف ولو مضى أو هبة بلا وابلان حقه سابق
على هذا التصرف وله الأخذ بالشفعة في تصرف فيه شفعة فإذا عاى المشتري الشقص فله الأخذ
بالشفعة من المشتري الاول وله الأخذ أيضاً من المشتري الثاني لأنه قد يكون لغرض في الأخذ منه

وإنما يأخذ الشفيع
نقص العقار (بالثمن)

دون الأول كان يكون الثمن فيه أقل أو من جنس هو عليه أسير وكيه للمشتري الأول دون الثاني
 (قوله الذي وقع عليه البيع) أي به فعلى معنى الباب ولو بيع مثلاً شقص وغيره كتب بشمن واحد
 أخذ الشقص الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وفتحة الشقص
 ثمانين وفتحة الثوب عشر بن أخذ الشقص الشقص بأربعة أنحاس الثمن وهي مائة وستون لأن
 قيمته أربعة أنحاس مجموع القيمتين (قوله فإن كان الثمن مثلياً كحب) كان باع الشقص بعشر بن
 هناك من الخطئة مثلاً وقوله وقد كان مائة عشر بن دينار أو درهم أو قوله أخذته أنه أي تبسرى
 دون مسافة العصر والافتقار وقوله أو متقوماً كعبد أو ثوب كان باع الشقص بالعبد أو الثوب
 وقوله أخذته بغيره أي بغير الثمن وهو العبد أو الثوب وقوله يوم البيع أي وقته لأنه وقت ثبوت
 الشفعة ولأن ما زاد على فرض الزيادة زاد في ملك السائق فلا يحسب على الشفيع وعبر أن المراد
 باليوم الوقت ليلاً كان أو نهاراً ومثل البيع غيره من نكاح أو خلع أو غيرها ولعل الشارح خص البيع لأنه
 الخطيب وتعتبر قيمته وقت العقد من بيع ونكاح وخلع وغيرها ولعل الشارح خص البيع لأنه
 الاغلب ولأنه المتناسب للكلام المصنف ولو اختلف في قدر القيمة صدق المأخوذ منه بيمينته قاله الزباني
 (قوله وهي على الفور) أي لا تلاحق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كارد بالعيب بما عان كلا
 شرع لدفع الضرر وعمل الفور به إذا علم بالبيع ولو أخبر بنية حر أو عبد أو امرأة لأن خبر الثقة
 مقبول ولو أخبره من لا يقبل خبره كعاسق وصبي ولو عجز أفاضل الطلب ليكون له بصدق الخبر عذر
 بخلاف ما إذا صدقه ولو أخبر الشفيع بالبيع بالف فترك الشفعة فإن أنه بمحض مائة بن حقه في
 الشفعة لأنه لم يتر كها زهدا بل للفداء فليس مقصر بخلاف حكمه بأن أخبر بالبيع بمحض مائة فإن
 أنه بالف فانه بطل حقه في الشفعة لأنه إذا لم يرغ فيه بالآفل فلا كراهي ولو لم يوافق الشفيع المشتري
 فليس عليه أوساؤه عن الثمن: أو قال له يارك الله لا تفي صفتك لم يطل حقه لأن السلام سنة قبل
 الكلام في الأولى ولأن جاهل الثمن في الثانية قدس بدمعته وقدس يد لعادى به إقرار المشتري
 ولأنه في الثالثة قدس بدعوى البركة لا بخدعة مسأرة ولا بد من العلم بأنه الشفعة وبها على الفور
 فلو قال لا أعلم أن في الشفعة وهو ممن يفتي عليه ذلك أو قال العادى لا أعلم أن الشفعة على الفور قبل
 قوله على المذهب وعمل الفور به أيضاً إذا كان الثمن حالاً فإن كان مؤجلاً أخبر الشفيع بن أخذه
 حالاً مع تبجيله وبين صبره إلى الحول ثم يأخذه من حال الأجل بموت المشتري ولا يلزم بالأخذ حالاً
 بتبجيل المؤجل من الحال لأنه يضر بالشفيع إذا الأجل يقابل قسط من الثمن ولو رضى المشتري بنية
 الشفيع لم يضر على الأصح بل تبطل بالأخذ حالاً بالمؤجل فإن لم يأخذه لا بطل حقه (قوله أي الشفعة)
 تفسير للضرر وقوله معنى طلبها أي الأخذ بها بخلاف التملك فلا يضر تأخير (قوله على الفور) بعقب
 عمله بالبيع كما علم تأخر (قوله وحيثئذ) أي حين إذا كانت على الفور وقوله فليبادر لشفيع أي فليسرغ
 الشفيع في طلبها والأخذ بها إن يقول أنا أخذ الشفعة وقوله إذا علم بيع الشقص أي بمثل مائة مالم
 يعلم بمقتضى حقه بالشفعة ولو مضى ستون وقوله بأخذته متعلق بقوله فليبادر وإذا سار طالباً في الحال
 فلا يكلف الأشهاد على الطلب فلا تبطل شفعته بتركه (قوله والمبادرة في طلب الشفعة على العادة)
 فلو كان الشفيع في الصلاة أو في الحمام أو في حال قضاء الحاجة لم يكلف القطع على خلاف العادة بل
 له التأخير إلى فراغ ذلك ولا يكلف الاقتصار في الصلاة على أقل مجزئ بل إن يستوفى المصحب
 المنفرد لا أن يأخذ بطله ولو كانت الصلاة فلا مطلقاً ولو حضر وقت الصلاة أو الطعام أو فتحة الحاجة
 حازه أن يقدمها فإذ فرغ مطالب بالشفعة وله أن يلبس ثوبه أو يحمل ولو كان في الليل فله التأخير
 حتى يصبح إن شق عليه الذهاب لئلا يؤاخذ كان أمير أو كان في ليالي رمضان فليس له التأخير
 (قوله فلا يكلف الاسراع على خلاف عادته) تفريع على ما قبله وقوله بعد وأى جرى وقوله وأخيره

الذى وقع عليه
 البيع) فإن كان
 الثمن مثلياً كحب
 وقد أخذ بمثلها
 أو متقوماً كعبد
 وثوب أخذ بغيره
 يوم البيع (وهي أي
 الشفعة بمعنى طلبها
 على الفور) وحيثئذ
 فليبادر الشفيع
 إذا علم بيع الشقص
 بأخذه والمبادرة في
 طلب الشفعة على
 العادة فلا يكلف
 الاسراع على خلاف
 عادته بعد وأخيره

أى كركوب بل يمشى على عادته (قوله بل الضابط في ذلك) أى بل القاعدة في طلب الشفعة وقوله أن
 ما عدت توابنا أى تأخير أو تأنيب وقوله أسقطها أى أسقط الشفعة أى حقه فيها وقوله والا فلا أى وان لم
 يعد توابنا فلا سقطها (قوله فان أخرى) أى بعد العلم بالبيع والا فلا يضر كأم وقوله أى الشفعة أى
 طلبها وقوله مع القدرة عليها أى بان لم يكن له قدر وقوله بطلت أى شفعته لتقصيره (قوله ولو كان
 يريد الشفعة الخ) هذا بمنزلة قوله مع القدرة وقوله برضا أى رضائهم من المطالبة لا كصداع يسير
 وقوله أو غائبين بلد المشتري أى ولو سافر أقصير بشرط أن يعرض الوصول إليه أو الرغز إلى الحاكم
 وقوله أو محبوس أى غلبا أو بدنه معسره وهو عاجز عن إتيان إحصاءه بينة وقوله أو غائبا أى على
 نفسه أو مرضه أو ماله أو غيرهما وقوله فليؤكل أى خيره في الطلب وقوله أن قدر أى على التوكيل وقوله
 والا فلا يشهد أى بان لم يقدر على التوكيل فليشهد وصرح بذلك بأن التوكيل مقدم على الأشهاد عند
 القدرة (قوله فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الأشهاد بطل حقه في الظاهر) هو العقد (قوله
 ولو قال الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أننى الشفعة كأم وقوله وكان
 عن يميني عليه ذلك أى بان كان عاملا أو محال على العمل لأن ذلك مما يخفى على العوام وقوله صدق
 بيمينه أى يميني حقه في الشفعة (قوله وإذا تزوج شخص امرأة) أى أو غلبها وقوله على شخص هو
 بكسر الشين المجهدة واسكان القاف اسم للقطعة من الأرض وللطائفة من الشيء كما اتفق عليه أهل
 اللغة وقوله أخذ جوابا وقوله أى الشفع تفسير للضمير الفاعل المستتر وقوله للشخص تفسير
 للضمير المفعول البارز وقوله بمثل تلك المرأة أى لأن البضع متقوم وقبته مهر المثل ولودفع
 لها الشقص متعة فليشربك أخذ متعة مثله المهر مثله لأنها الواجبة بالفراق والشخص عوض
 عنها (قوله وان كان الشفعة) هكذا في بعض النسخ لا أو وهو أولى وفي بعض النسخ وان كانوا
 الشفعاء بالواو على لغة كلوى البراءة وهي لغة ضعيفة وقوله جماعة اثنين فأكثر (قوله
 استحقوها الخ) حتى لو كان للمشتري حصة في المداشر شارك مع الشفع في البيع لاستواءهما في الشركة
 وصورة ذلك أن تكون الدارين ثلاثة أو ثلاثة أضعاف أحدهم نصيبه لأحدهم بكمية يأخذ الشفع
 وهو الشربك الآخر السدس ويبنى للمشتري السدس كإلو كان المشتري أجنيا ولو باع أحد
 الشر بكمين بعض حصته لرجل ثم باع باقيه الآخر فالشفعة للشر بكمين القديم في البعض الأول لأن فردا
 بالحق ثم أن أخذ الشفعة فالشفعة لأضافي البعض الثاني والملك للمشتري الأول وان لم يأخذ
 بالشفعة بل عقاهن المشتري الأول شاركه في البعض الثاني لأنه صار شر بكميته قبل البيع الثاني
 ولو باع أحد الشفعين ولو عن بعض حقه سق كل الكفود وأخذ الآخر الكل أو ترك الكل ولا
 يقتصر على حصته لثلاثيته على الصفقة على المشتري ولو كان أحدهما غائبا تخير الحاضر من الصبر
 إلى حضور الغائب لعذره في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه وبين أخذ الجميع فإذا حضر الغائب شاركه فيه
 لأن الحق لهما لكن ما استوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة الثمرة لا راجعة فيه الغائب وليس للحاضر
 الاقصر على حصته لثلاثيته على الصفقة على المشتري لولا أخذ الغائب بعد حضوره وتعدد
 الشفعة تعدد الصفقة أما تعدد البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وتعدد الشقص أيضا فلو
 باع اثنتان لواحد شفعما أو اشتراه اثنتان من واحد فالشفعة لأحدهما وحده لا لتفاه
 بعض الصفقة على المشتري لعددها وكذا لو قال يعتكز ربع الدار بكذا أو ربعها الآخر بكذا فقبل
 فله أخذ أحدهما لتعدد ما بتفصيل الثمن ولو باع شخصين من دارين في صفقة واحدة فالشفعة أخذ
 أحدهما لأنه لا يفضى إلى تبعض ثمن واحد في صفقة واحدة لهما شفعان (قوله أى الشفعة)
 تفسير للضمير (قوله على قدر حصصهم من الاملاك) أى لأن حق الشفعة مستحق بسبب الملك فسقط
 على قدره كالأجرة والثمرة وهذا ما صححه الشفهان وهو المعتمد وقيل بعدد الدار لأن الواحد يأخذ

بل الضابط في ذلك
 أن ما عدت توابنا في
 طلب الشفعة أسقطها
 والا فلا (فان أخرى)
 أى الشفعة مع القدرة
 عليها (بطلت) ولو
 كان يريد الشفعة
 برضا أو غائبين
 بلد المشتري أو
 محبوسا أو غائبا
 من عدو فليؤكل أن
 قدر والا فلا يشهد
 على الطلب فان ترك
 المقدور عليه من
 التوكيل أو الأشهاد
 بطل حقه في الظاهر
 ولو قال الشفع لم أعلم
 أن حق الشفعة على
 الفور وكان عن يميني
 عليه ذلك صدق
 بيمينه (وإذا تزوج)
 شخص امرأة على
 شخص أخذته أى
 أخذ (الشفع)
 الشخص (بمهر المثل)
 لتلك المرأة (وان)
 كان الشفعاء جماعة
 استحقوها أى
 الشفعة (على)
 قدر حصصهم من
 (الاملاك)

الجميع وقال قن نصيبوا عند جمع من المتأخرين حتى دال الاستوى ان الاول خلاف مذهب الشافعي
 (قوله فلو كان لاحدهم الخ) تقرهم على قوله استحقوا على قدر الاملا وقوله فاع صاحب النصف
 حصته أي التي هي النصف وقوله أخذها الاخران. لا أي لا ي حصصها ثلثة أسداس فعمل
 الحصة ثلثة أيضا لصاحب الثلث ثلثاها ولصاحب السدس ثلثاها ولو باع صاحب الثلث حصته أخذها
 الاخران أو ما بالان حصصها أربعة أسداس فان النصف ثلثة أسداس فان باع صاحب الثلث حصته أخذها
 الاخران كانت الحصة أربعة أسداس فعمل الحصة أربعة أجزاء لصاحب النصف ثلثة أجزاء لصاحب
 السدس واحد ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الاخران أو ما بالان حصصها خمسة
 أسداس اذ النصف ثلاثة أسداس والثلث سدس لصاحب النصف ثلثة أسداس لصاحب الثلث اثنان
 * (فصل في أحكام القرض) * بكسر القاف ويقال له المتارضة لان كلامه مناه صدر دأوش كما قال
 ابن مالك * لفاعل الفعل والفاعل * ويقال له أيضا المضاربة من الضرب بمعنى السرق قال تعالى وإذا
 ضربتم في الأرض أيا صدمتم لا تنالوا عليه غلبا أو القرض والمتارضة لغة أهل الحجاز والمتارضة
 لغة أهل العراق والاصل فيه الإجماع والحاجة لان صاحب المال قد لا يحسن السدس ومن
 لا مال له يحسنه فيحتاج الاول الى الاستعمال والشاقي الى العمل واحتج له الماوردي بقوله تعالى
 ليس عليكم جناح أن تتفقوا على ما بينكم من شروط وأجل وكسب وطرف بشرط لا يأتوا بما
 الربح والاشارة شاملة للقرض والقمار لان المراد بالله أعلم له عليه السلام حاشا أن يتفقوا عليه
 في أموالكم أو أموال غيركم فمنه الاحتياج بالاية من حيث عمومها وبأنه حسن الله عليه وسلم
 ضارب للخديجة بما لها الى الشام وأنفذ معه عبده ميسرة فواركا ستة مائات وما مل دول وعمل
 ورجع وصيغة وكله اتعلم من كلام المصنف قال الشبرا ملي في عار العمل وان يرجع من الزكيات
 لانهم لا يحصلان الا بعدة اللهم الا أن ية الى ان المراد وذكروا في ذلك لانه لا بد له من العذر من
 ذكرهما بشرط في المال كما شرط في الموكل وفي العامل كما شرط في الكسب لانه لا بد من تركيه من
 جهة المال وتوكل من جهة العامل وشرط في المال أن يكون متعاضدا خاصا كما شرط في العامل
 بقوله أن يكون على قاض من الدراهم والناتر وأن يكون معلوما سواء ذرا وسفرا أو ذرا
 معينا يبدل العامل وشرط في العمل كونه تجاريا وأن لا يفتقه على العامل كما شرط في شرط
 أن بشرط للعامل منه من معلوم منه بالمجزئية كنصف وثلث وسدس في القيمة ما مر في البيع
 فهو ما رخصت أو ما لم يرد في كذا على أن الربح ينفذ فيقبل العامل لفظا ويجوز تعدد كل من المالك
 والعامل قبل السكن أن يقارضا واحدا ويكون الربح بعد نصيب العامل لهما نصيب المالكين إذا
 كان مال أحدهما متين ومال الآخر متارضا وشرط للعامل نصف الربح اقتضاها النصف الآخر
 أثنائا فلو شرط خلاف ما تقتضيه النسبة فقد اعتق قوله للثان يقارض اثنين متساويين
 أو متفاضلين في المشرط لهما من الربح كأن بشرط لهما النصف بالسوية أو لأحدهما ملك الربح
 وللآخر به مساو بشرط على كل مراجعة الآخر لا ولا يعامل العامل للمالك وركيه ولا
 ما تونه بخلاف ما كتبه ولا يكون نفسه من مال القرض وعليه فعل ما ينافي كطير ربو وزن
 خفيف كذهب (قوله وهو) أي القرض وقوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسره وبما اشق
 منه مع ان كلامهما مصدر والمصدر لا يشتق من المصدر لان الاول مصدر من يد والساني مجرد
 والمزيد يشتق من مجرد وقوله وهو القطع تقول قرضت التوب بقرضا اذ قطعت بالقرض وانما كان
 القرض مشتقا من القرض وهو القطع لان المالك قطع العامل قطعة من ماله ليصرف فيها وقطعة
 من الربح (قوله وشرعا) حلف على لغة وقوله دفع المالك الخ أي مع الصيغة ولو قال عقد يقتضي
 دفع المالك الخ لكان أولى لان القرض اسم للعقد لا للدفع حتى لو حلف لا يقارض حث بالعقد

فلو كان لاحدهم
 نصف عقار ولا آخر
 ثلثه ولا ترسده
 فباع صاحب النصف
 حصته أخذها الاخر
 ان اثنائا

* (فصل في أحكام
 القرض) * وهو لغة
 مشتق من القرض
 وهو القطع وشرعا دفع
 المالك مالا للعامل
 ليعمل فيه والربح
 بينهما

ولوراجها أو القراض ولو خاسر أو لو تلف المال وادعى المالك أنه قرض فيضعنه العامل وادعى العامل أنه قراض فلا يرضعنه فالصديق المالك يرضعنه على المعتد له أنه عرف بكيفية العقد وقيل بصديق العامل لأن الأصل عدم شغل فتمتع ولو أقام كل منهما مئة فسلمت مئة المالك على العتد ولو كان المال بافوا وحصل منه مئة فادعى المالك أنه قرض فله حصته من المئتين وادعى العامل أنه قرض فالمرجح كله صدق العامل بيمينه كما انتهى إلى المولى (قوله وحيد) أي حين إذا كان القراض أمانة وقوله الابدوان أي ظاهرا وعلويا بالتعريف لكان أولي لأنه يعمل بالواستعماله ناسيا بان ذلك تعريف لا تعدي في خلاف في شيء مما وجب عليه ضمن كأن سافر في راي وجرى فسر ان سافر ان سافر ولا يخطر ولا يسافر في البحر إلا بضمن عليه (قوله وإذا حصل في مال القراض ربح) أي بسبب تصرف العامل بخلاف نحو غمره ولو وصوف وكسب ومهر وغير ذلك من الزوائد المقيمة فهي للمالك نعم المهر الواجب وطه العامل عليه كأن وطئ أمة القراض بشبهة من الزم له حصول بقوله فاشهره ربح القراض ولا يملك العامل حصته من المئتين فهو له ولو لم يملك المأثور والسكان شرى كافي المال وليس كذلك ويجل كما هي الفسحة لكن إنما يستقرم كما لم يقدح من رأس المال وفسخ العقد ولا فلا يستقر حتى لو حصل بعد الفسحة فوطئ نقص جبر بالربح المقتسم كما في شرح الخليلي وبسبب ملكة أيضا بنضوض المال والفسخ بلا فسحة (قوله وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو جبر حادث أو تلف ولو باقية سموا بعد تعرف أنه له فيه كان اشترى به شيئا فرخص سعره أو فسخه ثم حصل ربح جبر به النقص بخلاف ما لو كان قبل تصرف العامل فلا يجبر به بل بحسب من رأس المال لأن العقد لم ينشأ كدبا لعل (قوله جبر الخسران بالربح) سواء حصل قبله أو بعده وقول المولى بعده ليس بقيد وإنما جبر به لاقتضاؤه عرف ذلك لا ربح وباقية رأس المال ثم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد الخسران مثاله المال مائة وألحق الخسران عشرة وادعى المالك أنه عشرة وخسران ما أخذه موزع على الثمانين أخا فبعد الخسران فكل عشرة يبيعها خمسة فالعشر التي أخذها المالك يبيعها خمسة فلا يلزم العامل جبر أو الستون التي بقيت يبيعها خمسة فالعشر التي أخذها المالك حتى يصير رأس المال خمسة وسبعين فلور ربح خمسة أيضا ولو بلغ المال ثمانين فالخمس الزائدة على الخمسة والسبعين تقسم بينهما بحسب المشرط ولو شرط له نصف المئتين فكل منهما مائة ونصف ولا يأخذها المالك لغير الخمسة لاقية من الخسران ثلثيها لالعشرين التي أخذها المالك ولو أخذ المالك بعض المال بعد المال ربح فالأخذ ربح من مال بحسب نسبة المئتين ربح مجموع المال والربح مثاله المال مائة والربح عشرة وادعى المالك عشرة من مئتيها وهو لا ينفق ذلك ربح وباقها رأس مال وهكذا كل عشرة من المئتين ربح من مئتيها جميع المئتين فيقدم سببها الذي هو ثلاثة وثلاثين بين العامل والمالك بحسب المشرط فيكون لكل منهما واحد وثلثان إن شرط له نصف المئتين ربح ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران ربح المال الباقي مثاله المال مائة وألحق الخسران عشرة من ربح المئتين (قوله وأعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين) أي طرفي المالك والعامل وقوله فليس من المالك والعامل ففسخه يرضع على ما قبله فيفسخه كل منهما متى شاء وينفسخ بما تنفسخ به المالك أيضا كونه أحدهما وجنونه لما مر أنه موكيل وتوكل وبعد الفسخ أو الانفساخ يلزم العامل استيفاء الدين وتنفيذ رأس المال بان يصير ما زاد راسهم وذا نفي فريد قدر رأس المال مثله ولو أبطله السلطان كأن تعاقدا على نقد وتصرف فيه العامل ثم أبطله السلطان فليس عن العامل بعد الفسخ أو الانفساخ الا مثل العقد المعقود عليه على الصحيح في الزوائد بلزمه ذلك وإن لم يكن ربح لانه في عهدته ودرا رأس المال كما أخذ به وحمل لزوم ذلك أن طلب منه المالك الاستيفاء أو التنفيذ والا فلا يلزمه الآن يكون لمجور عليه وحظ عليه

(و) حيثئذ لا ضمان
على العامل في مال
لقراض (الابدوان)
فسخه وفي بعض
النسخ بالابدوان
(وإذا حصل في مال
القراض ربح)
وخسران جبر الخسران
بالربح وأعلم أن عقد
القراض جائز من
الطرفين فليس من
المالك والعامل

(فصل في أحكام المساقاة) كالجواز الاتي في قول المصنف والمساقاة جائزة قولنا كانت شدة حمة
بالقراض في العمل في شيء من بعض غشائه وفي جهالة العوض لانه لا يعلم قدره فمهما كان معلوما
بالجزئية موضحة بالا حارة في الزم والناقبت جعلت بينهما والاصل فيهما انهما المصنف أمه صلى الله
عليه وسلم عامل أهل خيبر على نخلاها وأرضها على ما خرج منها من ثمر أو زرع لانه لما أعطاهم ذلك نخلاها
وزرعها فصار الزرع من عند مالك فقام مقام المذرف فكانت مساقاة وحرارة وسبأ أن المزارعة
تصح بعمال المساقاة والمناجدة واليه المالك لا الشفعة ولا يحسن العمل فيها ولا يتفرغ له من
يحسن ويتفرغ قد لا يكون له أشجار فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إن العمل ولو أكرهه المالك
أزمته الأجرة في الحال وقد لا يعمل له شيء من المزارع يتعاون العامل في العمل وأكرهها مائة مائة
وعامل وعمل وهو ردي وغير وصيفة وكلها اتم على باقي (قوله هو) أي المساقاة وقوله مستقاة أي مأخوذة
وقوله من السقي بغض السن وسكون العاف وتخفيف الياقوت أخذت منه لاحتياجه إليه غالبا
لانه أرفع أعمالها وأكرهها مائة لاساقا في أرض الخجارتهم يسقون من الآبار وبصح غرضه كسر
العاف وتشديد الياقوت وهو صغار القفل وانما أخذت منه على هذا لانه مورد لها الأول هو أن يظهر لأن
السقي عليه مصدرا لا شقاق منه ظاهرا بخلاف الثاني فإن السقي عليه ليس مصدره بل إن يظهر
الاشتقاق منه لأن راديه مطلق الأخذ كما أثرنا إليه (قوله هو) عطف على أفسه وقوله دفع
الشخص نخلا أو نصير
حسبيل يتعهد
سقي وتربية على أن
له قدر معلوما من
ثمره والمساقاة جائزة
على شيتين فقط
(الفصل والكرم)
فلا يجوز المساقاة على
غيرهما

فصل في أحكام المساقاة
وهي لغة مستقاة من
السقي وشرعا دفع
الشخص نخلا أو نصير
حسبيل يتعهد
سقي وتربية على أن
له قدر معلوما من
ثمره والمساقاة جائزة
على شيتين فقط
(الفصل والكرم)
فلا يجوز المساقاة على
غيرهما

قوله على شئين فقط والمراد أنها لا تجوز على غيرهما استقلالاً أما أنهما تفصيح كما سيذكره الشارح في المراجعة الثانية وانما لم يحرم على غيرهما اقتصارا على مورد النص ولأنه يمتنع من غير تعهد غالباً (قوله مكتنين الخ) أي ويبيع، وخوخ وجوزو، وتوقاح وعناب وسفرجل الخ غير ذلك (قوله ومشمش) بكسر المعين وتفخهما وأرضهما (أوله وتصم المساقاة من حائز التصرف) بيان لشروط المالك وفيه إشارة إلى أن المراد من الجواز في كلام المصنف العمود ذكره الشارح عقبه وعلق به المحار والمحرور وأدعى قوله من حائز التصرف بأن يقول بعد قوله والمساقاة حائزة أي بحصة من جائر التصرف الخ لكان أنسب إلا أن يقال أنه لا يفسد فيه من التصرف لنفسه والتصرف لغيره فتأمل (قوله من حائز التصرف) فشرطه كالموكل بشرط العامل كالوكيل وسياق ذكرهما في كلام المصنف ولذلك قال المصنف وفي ذكرهما تنكيراً مع ما يأتي ويصدق التنكير بأن ذكرهما معاً سابقاً ليس من جهة كونهما ولا بشرطهما معاً فلهذا (قوله وصفتها) أي الملوثة بمعامر ومما يأتي شرطها كافي البسبب إلا أن تأت فانه شرطها هنا وظاهر صنعه أن لصيغة هي الإيجاب فقط وليس كذلك بل هي مجموع الإيجاب والقبول اللهم أن يقال أنه فعل هكذا اهتماماً بالإيجاب ثم صرح بشرطه القبول لادح تروهم إلا كنفاء بالإيجاب كافي الوكالة ويحتمل لو ليس مرادها هنا وقوله سافيتك على هذا الفصل أي أو على هذا الغيب وقوله أو لأنه البسبب هذه صيغة تأنيده وقوله ويحتمل ذلك أي كما عليك على هذا التان كـ (أوله ونشره قبول أنعام) أي بما يقول قلت أو نحو ذلك (قوله وله أي لهم) أي الكلام على تقدير مضاي الصغير واجمع المساقاة كما أشار إليه الشارح بقوله أي المساقاة وقوله شرطان مبتدأ خبره الجار والمجرور وقوله (قوله أحدهما) أي الشرطين المذكورين وقوله أن يقدرها المال أي مع موافقة العامل على ذلك وانما اقتصر على المالك لأنه هو الذي يبدأ بالإيجاب غالباً والعامل يوافق على ذلك بالقبول ولو بعد بالعاقبة بدل المالك فكان أولى لقوله لكل من المالك والعامل وجبارة الشيء الخطيب أن يقدرها العقد أن وصل من ذلك ما لا يتبعه مصلحة ولا يؤيد قوله بعد معلومة أي يقر فيها التصرف غالباً أو نلتها من أجل ذلك بالنشر في تلك الناحية كما يقتضيه ظلام الدار ويؤيده فلا يصح تقديره بأنه لا يتصرف فيها الشجر غالباً ثم إن العامل أو ظن أنه لا يتصرف فيها الباقية أو نلتها فلا جرة له وإن استوى عنده الاحتمال أن أو جهل الخ لعله أجرته لأنه عمل طامعاً وإن كانت المساقاة داخلية (قوله ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح) أي باستوائها أو بلوغه زماناً يطلب فيه الخ أو انما لم يحزم تقديرها بذلك للعامل عنه فانه يتقدم تأخره وبتأخره (قوله والثاني) كان أنسب أن يقول وتأنسها وقوله أن يعين المالك للعامل حراً معلوماً من الثمرة كثيراً كان أو قليلاً والمراد أن يكون معلوماً بالجزئية كما أشار إليه الشارح بقوله كنعفها أو نلتها لأصحه شرطاً ثم شجرة أو أشجار معينة ولا يكيل معلوم من الثمرة ولا يصح شرطه كله لأحدهما ولا شرط شيء نه لغيرهما إلا لغرض أحدهما أو ترجيح بالثمره الجري بول البسبب والخصوص والكرايف وهو غطاء لثربل تشقه وساعد القنوه وهو المعنى ما به جون فهي كلها للمالك وأما السحار مخ ومجمعه وهو المعنى بالتوفيق في فيه المالك والعامل ولو شرط شيء مما تقدم بينهما كالقوة بطل العقد على المعتمد من وجه ثم ذكرهما في الحواشي خلافاً لما جرى عليه المعنى تعالى استظهره الشيخ الحلي بسبب ولا يصح كون العوض من غير الثمرة فلو ساقاه مديراًهم وأقرهم لم يتعد مساقاة ولا حارة إلا أن فضل الامتار وكانت مضبوطة (قوله فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله الخ) وكذلك كبرج العامل وحده كما في القرص وقوله بينما أي مشتركة بيننا وقوله مع أي لانه في قوة شرط النصف للعامل كما أشار إليه الشارح بقوله وجعل على المتأصفة (قوله ثم العمل) أي الشامل لعمل الذي على العامل والذي على المالك فكلامه فيها هو أهم بديل التقسيم بعدوان كان العمل الذي هو أحد الأركان الستة ما هو على العامل فقط وقوله فيها أي المساقاة وقوله على

مكتنين ومشمش

وتصح المساقاة من

حائز التصرف لنفسه

ولصبي ومجنون

بالولاية عليهما عند

المصلحة وصفتها

سافيتك على هذا

الفضل بكذا أو سلقته

الملك لتعده ونحو

ذلك ويشترط قبول

العامل (ولما) أي

للمساقاة (شرطان)

أحدهما أن يقدرها

المالك بمدة معلومة

كسنة هلالية ولا

يجوز تقديرها بأدراك

الثمره في الأصح

(و) الثاني (أن يعين)

المالك للعامل حراً

معلوماً من الثمرة

كنصفها أو نلتها فلو

قال المالك للعامل

على أن ما فتح الله به

من الثمرة يكون

بيننا مع وجعل على

الخاصة (ثم العمل)

فيها على ضربين

ضرب بين أي نوعين من حيث نفعه من يلزمه فالنوع الأول ما يعود نفعه إلى المضر وهو على العامل
 والنوع الثاني ما يعود نفعه إلى الأرض وهو على المالك ولو حذف المصنف لفظ على لكان أولى إلا
 أن يجاب بأنه من كسوة المقسم على فسخه (قوله أحدهما) أي الضربين المذكورين وقوله على
 يعود نفعه إلى الثمرة أي يادتها وأصلها وهو ما يتكرر كل سنة يستحق العامل حصته من
 الثمر بالظهور وان عقد فله والأصل بالعقد فإن القراض بان إلى بوجاهة (قوله كسب الثقل) أي
 وتفتيقه على ما من فهو طين وأصله أحاجين أي حفر يقف فيها الماء حول الثمر ليشربه
 شبيه ما حاجين القليل أي ما حير جمع حائض وقضية أي إزالة النقصان وحشيش مضر بالثمر
 وحقد الثمر على الثمر وفي اليسر وهو الجرن المرفوف من حوطر وسارة بان يحصل كل عقد
 منها في وعاء شبه المالك كقصور توهي وعاء صغير من حوص وهو المسمى بالقوطة وكقطعه
 بالعين المهملة أو الفاء وتخصفه وتعرش الغنيان حربه العادة وهو أن نصب اعداد أو رطلها
 بالجل أو برقمه عليها ولا شرط فيها تفصيل لا يعمل بل بحمل المطلق على العرف أنه لسفي الأهمية
 الذي عرفه العاقدان فإن لم يذكر فيها عرف غالب بان اضطرر بها العرف أو لم يعرفه العاقدان
 اشترط التفصيل (قوله وتلقه) أي تلغيم الثقل وقوله بوضع الخ) أي مصورا بوضع الخ) فالبا للتموير
 وذلك بان يشترط طلع الأثر بذميه شيء طلع الذي ذكره كإحترابه العادة (قوله فهو على
 العامل) (إله عير عاتلة على العمل المذكور وهو الذي على العامة وأما آلات ذلك فهي على المالك
 كالمحصل ولقاس والمعل وهو القاس العظيم فمطقة على ما قبله من صنف الحاصل على العام ولو
 جرت العادة بخلاف ذلك تتبع عند الملامه الملامه والعهدة العامة من هجر واعتبر العادة لمازلة
 والحاصل أن جميع الأعيان والآلات كالآجر والحجر والطلع الذي يلغيه العامل والبيضة التي تدور
 الدولاب على المالك وليس على العامل إلا العمل المذكور (قوله والثاني) كان الآدمر يقول
 وثانها وقوله على يعود نفعه إلى الأرض وهو الذي لا يتكرر سنة (قوله كنصب الدولاب وحفر
 الأثر) أي وشاحيطان اللسان ونصف الأبواب وأصلها ما نهار من الثمر ونحو ذلك (قوله فهو
 على رب المال) أي ما لا يملكه دون العامل لاقتضاء العرف ذلك (قوله ولا يجوز أن يشره المالك الخ)
 فتفسد المساقاة بشرط ذلك ويستحق العامل أجره وإن علم الفساد وهكذا في سائر صور الفساد
 إلا أن قال المالك والأثر كله إلى فلا شيء للعامل لأنه من غير طامع (قوله وبشرط أيضا) أربا
 اشترط ما تقدم وقوله انفراد العامل بالعمل أي باليد في الحديقة كإمروا العامل أمين كافي القراض
 (قوله فلا يشترط رب المال عمل غلامه الخ) تفريع على مفهوم لشرط المذكور وقوله لم يصح أي أن
 قصد مشار كته للعامل في وضع اليد في البستان فإن قصد اعانتة له مع (قوله وإعلان عقد المساقاة
 لازم من الطرفين) أي طرق للعامل والمالك قياسا على الأحكام وما لم يعمل لعامل لعين انتفع العقد
 وأما المساق في ذمته فإذا مات قبل تمام العمل فام وارثه منه ما فعله من ثمره أو من ماله أو من
 التركة إن كانت ولا يجبر على الاتفاق من التركة ولا يلزمه العمل إن لم يتكرر تركه ولا يلزم المالك
 تمكينه من العمل بنفسه إلا أن كان أمينا عارفا بالعمل ولو هرب العامل أو غزب فهو مرض قبل
 القراض من العمل ولو قبل الشرع فيه فإن تبع غيره ما لا يعمل ولو هرب العامل أو غزب فهو مرض قبل
 بماله بقي حق العامل لأن ذلك بمنزلة الثبر عرقضا الذين من الغير فإن لم يشرع غيره عنه بالشرع
 الإجماعي المأكوما كثرى عليه من يعمل عنه من ماله إن كان له مال والآخرى مع جيل إن تاق
 طار لم تات اعترض عليه من المالك وأغروه يرف من نصيبه من الثمر فإن تعدد أتراسة عمل المالك
 بنفسه أو اتفق ورجع بأجره عمله في لأدوم بعد أخذه في أشد أن شهد بذلك وشهد بالرجوع
 نعم إن كانت المساقاة على العين فالذي جرح به حب العين المعنى الشاق أنه لا يتكرى عليه لم يكن
 المالك من الفسخ (قوله ولو نزع الثمر مستحقا) أي للغير كالموسى له في إنسان الذي ذكره الشارح

أحدهما عمل يعود
 نفسه إلى الثمرة
 كسب الثقل وتلقه
 بوضع شيء من طلع
 المذكور في طلع الأثر
 (فهو على العامل
 والثاني على يعود
 نفعه إلى الأرض)
 كنصب الدولاب وحفر
 الأثر (فهو على رب
 المال) ولا يجوز أن
 يشترط المالك على
 العامل شيئا ليس
 من أعمال المساقاة
 كحفر الثمر وشرط
 أيضا انفراد العامل
 بالعمل فلا يشترط
 أن يعمل على غلامه مع
 العامل لم يصح وأعلم
 أن عقد المساقاة لازم
 من الطرفين ولو نزع
 الثمر مستحقا كان
 أو من ثمر الثقل
 المساق عليه فله العمل
 على رب المال أجره
 المثل لعمله

وقوله فاعمل على ريب المال أجرة المثل لعمله أى لانه الذى غره

« (فصل فى أحكام الاجارة) » أى كصفتها المذكورة فى قول المصنف وكل ما لم يكن الانتفاع به مع بقاء عينه محققا حارته وعدم بطلانها بموت أحد المتعاقدين وبطلانها بتلف العين المؤجرة وهى مأخوذة من أجرة بالبدن أى بالجزء ومن أجرة ما تقصر بأجره أى بالاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فان أضرمت لكم ميتة فموتهم أى فان أضرمت الزوجة لكم أى أزوجها فاعطوهم أجورهم وجه الدلالة منه ان أضرمت أى أزوجهم أى بالاصل والوجوب بالرضا مع بلا عقد تبرع لا يجب أجرة وانما يوجبها ظاهر العقد فعين المجهل عليه وانما قلنا ظاهر الاله لا يوجبها باطنا لأقصى المدة

بدليل انه لو تلفت الدار المؤجرة قبل مضي مدة فمات أجرة تبيين عدم وجوبها وقال بعضهم لا تبيين عدم الوجوب لو تلفت بسقط الوجوب بعدم حصوله وعليه فقولهم ظاهر الالم مفهوم بل يجب بالعقد ظاهرا وباطنا لكن لا يستقر الوجوب الا بمضي المدة وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزاورة وأمر بالمؤجرة والعنى فيها ان الحاجة داعية اليها وليس لكل أحد ركوب ومسكن وخادم وغير ذلك عوزت الاجارة لذلك كما جرد بيع الاعيان وحكمها كالبيع لانه لا يبيع للمنافع وأركانها ثلاثة

أحدا لا تسعة نفسه لا عقدا مكر ومكر ومعتقود عليه أجرة ومنفعة وصيغة الإيجاب وقول (قوله)

وهى أى لاجارة وقوله بكر أجرة فى المشهور أى على المشهور وعند أهل اللغة وقوله وحكى ضمها

أى وقضها بالضاوكل منها مقابل المشهور ولذلك قال الخطيب بكسر الميمزة أشهر من ضمها

وقضها فى مثنية الميمزة (قوله وهى) أى الاجارة وقوله أسم للاجرة أى بحسب الاصل ثم

أشهرت فى العقد لانه سبب لوجوب الاجرة فهو محاذ لقوى (قوله وشروط) عطف على لقصة وقوله

عقد أى الإيجاب وقول فهذا نص يرجع بالصيغة ومعلوم أن العقد يستلزم العاقد وقوله على منفعة

مم قوله بعض هو المقتود عليه فهذه هى الأركان المتقدمة فقدا استوفاهما الشارح فى هذا التعريف

مع غالب الشروط وعلم من قوله على منفعة أن مورد الاجارة المنفعة سواء كانت واردة على العين

كما يتوكل هذه الدابة بدئارا وهى الذمة كالزمت فتمتك حلى الى مكته بدئارا ولا يجب قبض

الاجرة فى المجلس فى الواردة على العين وتصح الحوالة لها وعليها والاستبدال عنها أو اما الواردة على الذمة

فيستردفها قبض الاجرة فى المجلس ولا تصح الحوالة لها ولا عليها والاستبدال عنها لانه لا يملك فى المنافع

فتقرى فيها أحكام السلم (قوله معلومة) فبطل أول وقوله مقصودة قيد ثان وقوله قابله للبدل بالبدال

المقصود أى الاعطاء قيد ثالث وقوله والا حة أى وقابله للاباحة قيد رابع وقوله بعض قيد خامس

وقوله معلوم قيد سادس فجعله القيود التى ذكرها فى التعريف ستة كما يدل عليه أخذ المترقات

الاشتمية (قوله وشروط كل من المؤجر والمستأجر الرشد) أى عدم المجر فينعمل ما لو كان سقيا مهجلا

وقوله وعدم الكراهة أى بغير حق كالبيع (قوله وتخرج الخ) أخذ الشارح رحمه الله تعالى بخرجات

القيود الستة التى ذكرها فى التعريف على ألف والنشر المترتب وكان الأولى بتقديمه قبل قوله وشروط

كل من المؤجر والمستأجر الخ (قوله الجعالة) أى لان المنفعة فيها محمولة كره الدبدال السابق (قوله)

وبمقصودة أى يخرج بمقصودة وكذا يقال فى الباقي (قوله أستجار تفاحة لشهما) أى لانهما تفاحة

لا تقصد وكذلك أستجار سباعا لكاملة لا تبع كقولهم ياربان يا غيل (قوله منفعة الضع) أى

فى النكاح واخر ايه هذه الصورة فانهو بحسب الظاهر فان النكاح عقد على منفعة الضع فى

الظاهر واما فى الحقيقة فهو عقد على الانتفاع فيحقق الزوج أن ينتفع بالضع ولا يستحق منفعة

الضع بدليل انها لو طقت بشبهة كان المهر لها لالا فالا تراج صوري لا حقيقى وقوله فالعقد عليها

أى على منفعة الضع وقوله لا يسمى اجارة أى بل يسمى نكاحا (قوله اجارة الجوارى للوطه) أى لانها

ليست بمباحة بل هى حرام وفى بعض النسخ اعارة الجوارى والأولى الأولى لان الاعارة تخرجت بقوله

بعض كايصرح بالشارح (قوله الاعارة) أى لانهما عقد على منفعة بلا عوض بل بجائزا (قوله عوض

(فصل فى أحكام

الاجارة) وهى بكر

الميمزة فى المشهور

وحكى ضمها وهى

لقصة اسم للاجرة

وشرعا عقد على منفعة

معلومة مقصودة

قابله للبدل والا حة

بعض معلوم وشروط

كل من المؤجر والمستأجر

الرشد وعدم الكراهة

وتخرج بمعلومة الجعالة

وبمقصودة أستجار

تفاحة لشهما وقابله

للبدل منفعة البضع

فالعقد عليها لا يسمى

اجارة وبالا حة

اجارة الجوارى للوطه

وبعض الاعارة

وبمعلوم عوض

المساقاة أي لانه مجهول اذ لا يعلم انه قنطار مثلا وان كان لا يدان يكون معلوما بالجزئية كمنصف
 التمر قولها كإبر: قوله ولا تصح الاحارة الا بايجاب الخ) هذا تصريح بالصيغة وقوله كإبر ترك أي
 أو اكتر ترك أولئك ثم انفعه لا يصحك أو منافعها لا يصحها أو لا كتابوع من ذلك لأنه لا يتعين لفظ
 الاحارة ولا فرق في ايقاع الاحارة على العين أو المنفعة فالأول كقولنا ترك هذا الثوب مثلا
 والثاني كقوله أبر ترك منفعة هذه الدار سنة مثلا على الأصح ويكون ذكر المنفعة تأكيداً لكتول
 البائع بعينه من هذه الدار وبقيةها (تره) كاستأجرت) أي أو اكترت ونحو ذلك (تقوله) وذكر
 المصنف ضابط ما تصح احارته) أي قاعدته الكلية وقوله متعلق بذكر (تقوله) وكل ما (أي
 وكل شيء فكل مستد أو جعل تحت احارته غيره وما يتبعه شيء مضاف اليه وتكتبه مفصلة من كل
 وقوله أمكن الانتفاع به أي سهل ونيس الانتفاع به عقب العقد في احارة العين وعند استحقاقها في
 غيرها ولا يدان يمكن الانتفاع به شرعاً فلا تصح احارة آلات الملاهي كالدرجكة والزامرة بخلاف بقية
 الدواب فصنع احارتها وقوله مع بقائه عينه أي منة الاحارة لا د ثمان ذلك ليس بشرط ماعول من ذلك
 أن مو ردها لمنفعة وان تعلقت بالعين فقولهم ترك الدار احارة على عين كاحارة معين من عقار ورفيق
 ونحو ذلك وعلى ذمة كاحارة موصوف في الذمة من دابة ونحوها والزام ذمتها عملاً بقباضه ونشأه
 معناه أن الاحارة ترد في منفعة متعلقة بالعين كان يقول أبر ترك هذه الدار أو هذا العبد أو هذا
 الثوب وعلى منفعة متعلقة بموصوف في الذمة كان يقول أبر ترك دابة في ذمتي أو منفعة متعلقة
 بالذمة كان يقول أئزمت منك خيالة كذا أو بالجملة خودرها لمنفعة لا العين سواء وردت على
 العين أم على الذمة ولا تكون احارة العقار الكامل أو الا كثر من نصفه الاعلى العين ولا يثبت في
 الذمة لانه لا يوجد له نظيره ولهذا لا يصح قرضه أما النصف فاقبل فتصح احارته في الذمة لا لانه نظيره
 وهو نصفه الآخر وبشرط في احارة العين رؤيته كونه الدابة أو هذا العقار وفي احارة الذمة
 ذكر جنسه كابل أو خيل وزعه كغفاتي أو عراب وذ كورته أو نونته وصفه سيره من كونهما حصاة
 أي سبعة السرا أو بحر أي واسعة الخطأ أو قنوطا في بطنية السيران الأغراض تختلف بذلك
 وبشرط في احارة العين والذمة للركوب ذكر قدر سري وهو السرير لا أو قدر تواب وهو السرير
 نهما راحته لم ينظر عرف الاجل عما من شرط خلافه أتبع والحق رؤيته مجهولاً أو متعدها ستمتلاً
 ان حضر أو تقدّمه حضر أو غاب وذ كرجسه مكبلاً على مكري دابة للركوب ما ركب عليه كرجسه
 واكاف وهو ما تحت البرذعة وحزام وما تنفاده كالزمام و يمنع في نحو سرج وحبر وكسل ونسب
 وصنوعهم ودواهم ونحوه عرف مطرد في عمل الاحارة فان لم يكن عرف أو احتاف العرف في عمل
 الاحارة وجب البيان (قوله) كاستيفار دار السكنى وذابة للركوب) تمثيل لاستيفار ما يمكن الانتفاع به
 مع بقائه عينه (قوله) صحت احارته) لكن تكرار احارة مسلم لكافر عينا أو ذمة ولا يمكن من استيفادها
 مطلقاً لانه لا يجوز زعمه المسلم للكافر أو يؤمر وجوباً بإزالة يده عنه في العين بان يؤمره لا بشرط
 دون احارة الذمة كان يقول أئزمتك كذا فلا يؤمر بالازالة فيها فيمكن المسلم أن يسافر
 كافراً لنوب عنه في خدمة الكافر (قوله) والافلا) أي ولا يمكن الانتفاع به مع بقائه عينه فلا تصح
 احارته كاستيفار النعمة لا لوقود الطعام للاكل (قوله) وله صفة احارة ما ذكر شرطاً) لا ينبغي أن الجار
 والمجر وخبر مقدم وشرط مبتدأ مؤخر وفي بعض النسخ صفة احارة ما ذكر شرطاً وشرط موعول
 هذا فصفة مبتدأ ومشرطه خبر وقوله ذكرها أي ذكرها في المؤلف بعضه الا انه لم يذكرها الا واحداً منها
 وهو التقدير باحد الامرين كما يعلم من كلامه وقال بعضهم أراد بالجمع ما موق الواحد كذا لم يذكر الا
 اثنين ولعله نظر للامرين معا وفيه نظر لان الشرط التقدير باحدهما فان الجمع بينهما مطلق كما سيأتي
 (قوله) اذا قدرت منافعه باحد امرين) أي اذا قدرت في العدم منافعه باحد امرين أما الجمع بين
 الامرين كان يقول كترينك لخصيت في هذا الثوب يباح التهاون فلا يصح لأن العمل قديمتهم

المساقاة ولا تصح الاحارة
 الا بايجاب كإبر ترك
 وقول كاستأجرت وذكر
 المصنف ضابط ما تصح
 احارته بقوله (وكل
 ما أمكن الانتفاع به
 مع بقائه عينه)
 كاستيفار دار السكنى
 وذابة للركوب (صحت
 احارته) والافلا
 وله صفة احارة ما ذكر
 شرطاً ذكرها بقوله
 (اذا قدرت منافعه
 باحد امرين)

وقد يتأخر أي شأنه ذلك ولو قطع مادة بقرائه في اليوم فلا يلبس في قوله بأنه لو كان الثوب صغيرا
يقطع بقرائه في اليوم فإنه يصح وهو ضعيف والعقد ما قلنا لأن العادة قد تختلف فقد بطرأه ما تم
كتر من أن قصد التقدير بعمل العمل وذكر النهار التحصيل (قوله أمة بعدة) أي أمة بتعين مدة
يمكن بقاء العين فيها بالماضي والماضي ثلاثين سنة ما لم يبلغ العمر الغالب والأفنة سنة واحدة عشر
سنتين والثوب سنة أو سنتين على ما يلدق به الأرض ما تفت سنة أو أكثر وذلك معين في المنفعة
المهولة التقدير كالسكنى والأرض عوسى الأرض لأن السكنى ثقل وتكثر ما يشع الصبي من اللبن
وما تروى به الأرض من المساء ينضبط فاحتيج في تقدير منفعة أن تعين مدة وأعلم أنه لو استأجره
لعمل وقدر بعدة فزمن الطهارة والصلاة ولو استأجره أو تاب مستثنى من عا ولا ينقص من الأجرة شيء
وكذلك السبت للهدوء والاحد للنصارى (قوله كاجر تلك هذه الدار سنة) وكاستأجر تلك الحياطة
أو السنة شهرا فإن قال لخص في كذا أو لخص في كذا شهر لم يصح لأن فيه الجمع بين الزمن وعمل العمل
وهو مفسد كاعتل (قوله أو على) أي أو عمل عمل فهو على تقدير مضاف والمعنى أو بتعين محل عمل
وذلك يكون في المنفعة العلومة كالحياطة والنسج والحاصل أن ما لا ينضبط بالعمل يجب التقدير
فيه بالزمن فقط وما ينضبط بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن كاجر تلك هذه الدابة لتر كم اشهر
أو يعمل العمل كاجر تلك هذه الدابة لتر كم إلى مكة أو ما يجمع بين الزمن وعمل العمل كأن قال
استأجر تلك الحياطة في هذا الثوب في هذا الثوب أو فلا يصح ما ورد به الاستعمال كما تقدم (قوله
كاستأجر تلك الحياطة في هذا الثوب) فالحياطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان ما يريد
من الثوب من كونه قبصا وهو غير المفتوح من قدام أو قبصا وهو المفتوح من قدام كالقفطان
المعروف وببيان نوع الحياطة من كونها فارسة وهي التي بفرزة واحدة وهي المصانة في العرف
بالشلاة أو روية وهي التي بفرزتين وهي المصانة في العرف بالنباته فعل من ذلك أنه لو قال لخص في
ثوبا وأطلق لم يصح (قوله ويجب الأجرة في الأجرة بنفس العقد) هذا كلام مستأنف ذكره وتضمنه لما
بعده وعلم من ذلك أن الأجرة تملك بالعقد في الحال لكن ملكا كراعي بمعنى أنه كلما مضى زمن على
السلامة بأن أنه استقر ملكا بما قاله من الأجرة فلا تستقر كلها إلا على المدعي المتدفع لم يتفق المكري أن
قبض العين وأعرضت عليه فامتنع لتلف المنفعة تحت يده في الأولى ولتقصيره في الثانية فلما انقضت
الأجرة في أثناء المدة تلف العين المؤخر فوجب قسط الماضي وسقط ما يقابل الباقي وتوزع على كل
زمن بحسب أجرة مثله وتستقر أجرة التل في الأجرة الفاسدة بما يستقر به المسمى في الصحة لكن
لا تحجب الأجرة في الفاسدة إلا بالانتفاع فإذا لم يحصل انتفاع لم يجب شيء فلو وضعه بين يدي المكري
أعرضت عليه وامتنع من القبض إلى انقضاء المدة لم يجب شيء وإن وجب المسمى في الصحة حينئذ
ثم لم يقبض العين حتى انقضت المدة وجبت أجرة التل في الفاسدة كالمسمى في الصحة وإن لم يتفق
لقصيره حينئذ وأعلم أنه يشترط العلم بالأجرة حينئذ في المعينة كمن روثها وقد أوصف قعيا في
الزمن والقدرة على تسليمها في الحال فلا تصح أجرة تدار بعمارتها أو دابة بعقلها المجهل بذلك نعم إن عين
قدرا معلوما للأجرة ثم أذن في صرفه خارج العقد لأجرة أو للعلف صح ولا يصح الاستئجار لسلخ شاة
بجلدها ولا لحمن ببعض دققة أو نخالة لعمل بخانة الجلود بقدر الدقيق والنخالة ولعدم القدرة
على تسليم الأجرة خالو لا يصح الاستئجار أيضا للأرض عريق يبعثه إلا أن قال يبعثه إلا أن
لترضيه أو لترضى ببقية العمل والمكري له وهو الأرض عريقا وقع في ملكه فغير المكري تبعا
لا قصد اختلاف ما قال يبعثه بعد الفطام أو لترضى كله (قوله وأطلقها) أي الأجرة والمراد
إطلاقها عن الحلول والتأجيل فلم تقيدوا أحدهما وقوله يقتضى تعجيل الأجرة أي كونها مهيأة
فالمعنى أنه إذا أطلقت الأجرة عن الحلول والتأجيل جلت على الحلول وقوله إلا أن يشترط فيها

أما (عدة) كاجر تلك
هذه الدار سنة (أو)
عجل كاستأجر تلك
لخص في هذا الثوب
وتجب الأجرة في
الأجرة بنفس العقد
(وأطلقها يقتضى
تعجيل الأجرة إلا
أن يشترط) فيها
(التأجيل)

التاجيل أي لكن ان اشترط فيها التاجيل فليست حالة بل مؤجلة فهو استثناء منقطع فان التاجيل
 غير داخل في الاطلاق وهذا في اجارة العين فلا يشترط فيها كون الاجرة حالة ولا تسلمها في المجلس
 كالتن في البيع سواء كانت الاجرة معينة أو في المدة فان كانت معينة فلا تاجيل لان الاعيان
 لا تؤجل وان كانت في المدة مع تاجيلها وتصلها واما لا فها يقتضي تجيلها كما قاله المصنف واما في
 اجارة المدة فتشترط كون الاجرة حالة وتسلمها في المجلس فلا يصح تاجيل الاجرة ولا تأخيرها عن
 مجلس العقد كترس مال السلم ولذلك لا يصح الاستبدال عنها ولا المولية بها ولا عليها ولا الاراء
 منها لان الاجارة في المدة سلم في المنافع كإجر (قوله) كون الاجرة مؤجلة حيث (أي) عين ادشترط
 التاجيل في صلب العقد وقد عرفت ان ذلك في اجارة العين فقط (قوله) ولا تبطل الاجارة أي
 سواء كانت مؤجلة على العين أم على المدة لانها عقد لازم كالبيع فلا تنفس بالموث وكذا الانتفص
 الاجارة بانقطاع ما عدا أرض استؤبرت لزراعة لا يمكن زرعها بغير الماء المنقطع بل ثبتت الجارية
 للمكترى على التراخي فان تعد ذلك انتفخت ولا يبيع العين المؤجرة سواء ما عداها المكترى وهو
 ظاهر أو اغيره ولو بغير اذن المكترى ولا خيار للمكترى ان كان عالما بالاجارة لانه اشترها مملوكة
 بالصفة مدة الاجارة فان لم يكن عالما بنيتها لخيار ولا زيادة أو قلة كانت اجرة وقف لم يربها
 بالقبطة في وقتها ولا بعد ان يفتي ولا يرجع على سببها بجرعة بعد العتق لانه اعتقه مملوكة
 بالصفة مدة الاجارة وتكون مؤتممة حيث في بيت الماء أو على أغنياء المسلمين ان على عقبه
 بصفة ثم اجرة ثم جعلت الصفة انتفخت الاجارة لاستحقاق العتق قبلها وتنفس الاجارة بغير
 العين المؤجرة المعينة مدة العقب شيئا فشيئا بمعنى انه كما مضى من منتهى الاجب على المسافر
 وبيئت له الخيار على التراخي واذا رجعت اليه العين استوفى من ماله في من المدة هذا كله ان
 قدرت بعدة فان قدرت على عمل كان اجرة دائمة لغيركم الى مكان كذا ولا تنفس في العقب فلا يتعد
 استيفاء المنفعة بعد زوال العقب (قوله) يموت أحد المتعاقدين أي ولو تاترا أو وقف من حاكم أو
 منصوصه أو من شرط له النظر على جميع البطون الا اذا كان الناظر هو المستحق للوقوف وأجره بدون
 اجرة أو قبل فانه يجوز له ذلك لان المولى فاذ مات في أثناء المدة انتفخت كما قاله ابن اربعة لو
 شرط الواقف النظر لكل من البطون بسدة حياته وأجر البطن الاول من الموقوف عليهم العيين
 الموقوفة بسدة ومات البطن المؤخر قبل تمامها انتفخت الاجارة لانه نقل استحقاق الوقف بموت
 المؤخر اغيره ولا ولا له عليه وتنفس انصاف موت الاخير للمعين كان قال استأجر ثلث مكنت
 لي كذا أو يخط لي كذا أو يني لي كذا ثم مات الاخير فتنتفخ بموته لانه مورد العدة بمعنى ان المنفعة
 المتعلقة بعينه مورد العدة لا له عاقد ولو اجبر عده المعلق عقده بصفة فوجدت تلك الصفة مع موت
 السيد فتنتفخ الاجارة بموته لكن لو جرد الصفة للموت العاقد وكذا لو اجبر عده المدم أو ام ولده
 ومات السيد في مدة الاجارة فتنتفخ الاجارة بموته لانقطاع استحقاقه بالموت فلا حاجة لاستثناء ذلك
 كله من عدم الانتفاع بموت أحد المتعاقدين وان استثناء بعضهم من غير المتعاقدين (قوله) أي
 المؤخر والمستأجر) تنفس للمتعاقدين (قوله) لا يموت المتعاقدين انما زادها الشارح لان كلام
 المصنف لا يعمل التقييد بالاحد وقال بعضهم يمكن تحول كلام المصنف لانه دل على وجه صحة ان
 يراد بالاحد الذي اشمل لكل منهما (قوله) يقوم وارث المستأجر الخ) وكذلك يقوم وارث المؤجر
 مقامه في اخذ الاجرة فان لم تكن قبضت (قوله) ولا تبطل الاجارة أي تنفس وليس المراد انها تبطل
 من أصلها وان أوهه العبر بالطلان بل من حين عروض المانع (قوله) تلف العين المستأجرة
 أي كلها بالطلان مقيد بثلاثة قيود الاول التلف فخرج به التعيب كالوعدت الدائمة المستأجرة
 لركوب أو نزلت اندار المستأجرة للسكنى في بيت الخيار بدله والثاني كون التلف لكل العين فخرج

فتكون الاجرة مؤجلة
 حيث (ولا تبطل)
 الاجارة (موت أحد
 المتعاقدين) أي
 للمؤجر والمستأجر ولا
 يموت المتعاقدين بل
 تبقى الاجارة بعد
 الموت الى انقضاء
 ميعتها ويقوم وارث
 المستأجر مقامه في
 استيفاء منفعة العين
 المؤجرة (وتبطل)
 الاجارة (تلف العين
 المستأجرة)

بهما تلف بعضهما مع إمكان الانتفاع ببعض الباقي كما لو تهدم بعض الدار وأمكنك السكنى في
 الباقي منها فإنها لا تنفصم إلا جرة فلا يثبت الخيار فقطو الثالث أن تكون الأجرة أجرة عين
 فخرج بها جرة الذمة فيجب فيها الأبدال لتلف أو تعيب ويجوز مع ذلك منعهما رضاء المكسرى لأن
 الحق له بخلاف أجرة العين فلا يجوز فيها الأبدال وهذا معنى قوله لا يجوز الأبدال المستوفى منه لانه
 مقصور عليه ويجوز الأبدال مستوفى كراكب وسوا كن مستوفى به كعمول من طعام وغرمه مستوفى
 فيه كالطريق يمثل كل منها أو بعده من المفهوم بالأولى لا بما فوقه قلنا من أنه يجوز الأبدال المستوفى
 والمستوفى به والمستوفى فيه ولا يجوز الأبدال المستوفى منه إلا في أجرة الذمة فيجب الأبدال لتلف أو
 تعيب ويجوز مع عدمهما رضاء المكسرى (قوله كاهدم الدار) أى كاهدم كاهلها كما عظم ما تقدم ولم يقل
 الدار العينة كما قال وموت الدابة العينة لما تقدم من أن أجرة العقار لا تكون إلا أجرة عين ولو كان
 الإهدام بفعل المستأجر انقضت الأجرة وتكون هذه الصورة مستتانة من قولهم من استهل
 بشئ قبل أن انه عقيب بحرمانه فانه قاعدة غلبة (قوله وموت الدابة العينة) بخلاف الدابة
 المؤجرة في الذمة كما ساقى في كلام الشارح فتأمل (قوله وطلان الأجرة) مبتدأ خبره بالنظر
 للمستقبل وقوله بما ذكر أى من تلف العين المستأجر وهو متعلق بطلان وقوله لا للمضى أى
 لا بالنظر للمضى فهو عطف على قوله للمستقبل (قوله فلا تبطل الأجرة فيه) أى في الماضى وقوله
 في الأجل أى على القول بالأجل وهو المعتبر وأصله يقول تبطل فيه أيضا ويجب أجرة المثل
 للماضى فتأمل (قوله بل يستقر قسطه) أى قسط الماضى وفرض المسألة أن الذى تلف فى أثناء المدة
 العين المستأجرة مع لامة الشئ المستأجر كالماتة لتأدية قسط المجهول أو غرقت السفينة وسلم الحبل
 بحيث يجب القسط بخلاف عكسه كان تلف المجهول وسلمت الدابة أو غرق الحبل وسلمت السفينة
 فلا يجب القسط للماضى بل ينظر أثره على الحبل ويقع المثل مسلما ولا كان أكثره لخساسة
 الثوب فخطأ بعضه محضرة المالك أو بى بته شمرق ذلك الثوب أو حرق به دخساسة البعض فانه
 يجب القسط حيثئذ (قوله من المسمى) أى الذى يسمى فى العقد من الأجرة وقوله باعتبار أجرة المثل
 أى لكل زمن بما يناسبه فإذا كانت أجرة مثل الزمن الماضى قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي
 وحسب من المسمى ثلثه كان يؤجر بمقابل الخليفة سنة ثلاثين قرشا وتلف ذلك البيت بعد ستة أشهر
 من السنة وكانت أجرة المثل لثلث السنة أشهر ثلاثين لكونها قبل مجئ النيل مثلا وكانت أجرة مثل
 الباقي من السنة ستة لكونه فى زمن النيل مثلا فالجموع تسعون وأجرة مثل الماضى بالنسبة لذلك
 الجموع ثلث فيجب الثلث من المسمى وهو عشرة ومن المعلوم أنه لا يجب أن يكون المسمى قدر أجرة
 المثل فى المثال المذكور المسمى ثلاثون وأجرة المثل تسعون ولكن يجب القسط من المسمى باعتبار أجرة
 المثل فتدبر (قوله فتقوم المنفعة حال العقد) أى الملاحظة حال العقد وهو صفة المنفعة وليس ظرفا
 للتقوم لأن التقوم به بعد التلف لا حال العقد فكاه قال المنفعة المعقود علم أو لا وطه لكان أولى
 لا بهما أن التقوم حال العقد وقوله فى المدة الماضية أى الموجودة فى المدة الماضية وهو صفة ثانية
 للمنفعة وقوله فإذا قبل كذا أى كان قبل أجرة المنفعة فى المدة الماضية ثلاثون كما تقدم فى المثال
 مع كون أجرة مثل الباقي ستين فالجموع تسعون كما تقدم أيضا وقوله يؤخذ تلك النسبة من المسمى
 أى يؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة فى المثال المشار إلى المسمى فيه ثلاثون وثلاثة ما ذكر (قوله وما
 تقدم من عدم الانفساخ الخ) هذا تنبيه لوجوب القسط للماضى فى المسألة المذكورة وقوله مقيد
 بما بعد قبض العين المؤجرة أى حقيقة كان قبض الدار المؤجرة وسكها بالافعل أو حكما كان على
 يده وبينها قبض مقاحها وتر كها بالاسكنى فانه متفكر من الانتفاع بها وإن لم يتفقه بها بالافعل
 لتقصيره وقوله بعد مضى مدة لها أجرة أى لئلا أجرة (قوله والى) أى بان لم يقبض العين المؤجرة

كاهدم الدار وموت
 الدابة العينة وطلان
 الأجرة بما ذكر
 بالنظر للمستقبل
 للمضى فلا تبطل
 الأجرة فيه فى الأجل
 بل يستقر قسطه من
 المسمى باعتبار أجرة
 المثل فتقوم المنفعة
 حال العقد فى المدة
 الماضية فإذا قبل
 كذا يؤخذ تلك
 النسبة من المسمى
 وما تقدم من عدم
 الانفساخ فى الماضى
 مقيد بما بعد قبض
 العين المؤجرة وما
 مضى مدتها أجرة ولا
 تنفصم فى المستقبل
 والماضى

لاحقة ولا حكاية لم تكن مدتها أجرة فتصدق الأيسور وتن وقوله تنفس في المستقبل والماضى
 أى لا يجب النسيب للماضى حينئذ (قوله ونخرج الأمانة) أى في قوله وموت الدابة المينة فهذا
 محترزة لا تقدم التنبيه عليه وقوله ما إذا كانت الدابة المؤجر في الذمة أى ما تزم في الذمة وقوله فإن
 المؤجر إذا أحضرها أى الدابة الملتزمة في الذمة توسلها بما في ذمته وقوله وماتت أى تلك الدابة
 التى أحضرها بما في ذمته وقوله فلا تنفس الإجارة أى يموت تلك الدابة وقوله بل يجب على المؤجر
 أياها أى في التلف كما هو الفرض وكذلك التعيب ويجوز الإبدال مع السلاطة منه ما جازى
 المكترى لأن الحق له كالم (قوله واعلم أن الخ) هذا دخول على كلام المصنف فهو قسمة له وقوله
 أن يد الأجير سواء كان معينا كان استأجره بعينه ليخيط كذا أم مشتركا كان استأجره بجماعة
 ليحفظ لهم كذا فنفس العمل كان على وحده أولا كان على محضرة المالك أو في بيته ومن ذلك يعلم
 أن الخلفاء لا ضمان عليهم وكذلك الرعاة الحيوان وما راس الحمام إذا استحققت على الأمانة والزم
 ذلك فلا ضمان عليهم إلا أن قرطوبى يضمنون وإن لم يعرف الجاهل أقر الأمانة ومعلوم أنهم مالو
 اختلاف في مقدار الضمان صدق الحارس بعينه لأنه الأمان وقوله على العين المؤجر أى سواء في مدة
 الإجارة وبعد ما كان قد نسيب عدة أو مئة أمكان الاحتياطان قد نسيب على الإجارة من مدها حينئذ
 بل الواجب عليه التخليص بين المالك وبينها إذا طلبها كالودعه ومثل العين المؤجر ما يتعلق بها ما
 يتفق به معها كالحياض أو ما غلقها أو أياها فيجب على المكترى تسليم مفتاح الخلق كغصه وكيابون
 بخلاف القفل ومفتاحه فلا يستحقه المكترى وإن اعتد وبازم المؤجر أبدال نحو مئة تاح الخلق إذا
 ضاع من المستأجر وبازم المستأجر قيمته إن فرط في تلفه ولا يضمنه إن لم يفرط وعلى المؤجر العمارة
 سواء كان ذلك في الإبتداء كان في الدار أو في وقت الإجارة وفى الدوام كان عرض الخلل لها
 دواما فإن أبادر المكترى بالعمارة فذلك ظاهر والأفله كترى الخياط وعلى المؤجر أضرار من النجس ونحوه
 عن السخف ابتداء ودواما له كالعمرارة وكذا تنفس نحو حش وإزالة نحو كاسة أو لي في عرسية
 الدار في الإبتداء ما كان ذلك موجودا وقت العقد فهو على المؤجر لأن ذلك يحصل به التسليم
 التام فلا يستأجر الخياط إن لم يبادر المؤجر بذلك وأما في دوام المدة فهو على المكترى والمراد بكونها
 عليه عدم موت الحيارة بها فإن انتقضت المدة أجز على إزالة الكداسة دون النجس لأن الكداسة
 بقوله فإن المراد بها ما ينسأ طمن القشور والطعام ونحوه ولا كذلك النجس والمراد بالتم اجماعها في
 محل من الدوام معهود لها كالخنة أو لا يكلف نقلها إلى نحو الكسما كما قاله العلامة الرملى وأما
 التراب بالجمع فهو برب الراح فلا يزم وأحدا منهما (قوله أمانة) سواء انتفع به المالك أو لا فعلى ذلك لو
 ادعى الرطل على المؤجر لم يصدق الأمانة لأن القاعدة أن كل أمين ادعى الرطل من أتمنه صدق
 بعينه إلا الدرهم والمستأجر والكلام في المستأجر لا عين بخلاف الأجير للعمل في عين الخياطة في ثوب
 فيصدق في دعواه الرد (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كانت يد الأجير على العين المؤجر قيد
 أمانة وقوله لا ضمان على الأجير إلا بعد أن أى تقرط ولو عبر به كان أولى لأن التقرط يشغل
 مالوسها عنها فاضاعت ولا تشمل ذلك العدوان لأنه من التعدي أو اختلافا في التقرط وعدمه
 صدق الأجير بعينه لأن الأصل عدمه وراءة ذمته من الضمان نعم إن أخبر عدلان بأن ما أتى
 به تعدى بقرطه أو اختلف في قطع الثوب قبض أو قبضه كان قال المالك أمرت بقطعه فخصا فقال
 الخياط بل أمرتني بقطعه فباعد صدق المالك بعينه فيحلف أنه ما أذن له في قطعه فباعد كالأختلاف في
 أصل الأذن كان قال المالك ما أذن لك في قطعه بل وضعته عندك أمانة مثلا وقال الخياط بل أمرتني
 بقطعه فصدق المالك لأن الأصل عدم الأذن ولا أجرة عليه كالأخا ما يوب بعد أن سكره بخلافه قبله بل
 على الخياط أن يرضى نقص الثوب لأن القطع بلاذن موجب للضمان وفى أرض النقص في المسألة الأولى

ونخرج بالأمانة ما إذا
 كانت الدابة المؤجرة
 في الذمة فإن المؤجر
 إذا أحضرها وماتت
 في أثناء المدة فلا
 تنفس الإجارة بل
 يجب على المؤجر
 أياها واعلم أن يد
 الأجير على العين
 المؤجر يد أمانة (و)
 حينئذ (لا ضمان
 على الأجير إلا
 بعد أن) فيها

وجهاً الظاهر منه ما بين قهته مقطوعاً بقيصا ومقطوعاً بما واختاره السكي وقال لا يقصه غيره
 لأن أصل القطع ما دون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعاً فبما أكثر قبة فلا يفتق
 عليه وأما ما يحتمل أن إلى عصرون وغيره وهو أنه ما بين قهته محله أو مقطوعاً لأنه أثبت بضمه أنه لم
 ياذن في قطعه فيه فضعف لما علمت من أن أصل القطع ما دون فيه وأما أنه لا أثر لعمل صدر من
 مطلق التصرف بالأثر أو جرة وإن كانت العادة بغيره أو كان بدو أو صاحب أو كان لا يثنى
 فعله من صاحبه كخلق رأسه الآن قال أعل في كذا أو أنا أو ضحك أو لك ما رضيت أو ما يسرك أو نحو
 ذلك فيجب أجرة المثل وكذا لو كان العامل غير مطلق التصرف فيجب له أجرة المثل لأنه ليس من أهل
 التبرع بعمله ويستثنى داخل الحمام وراكب السفينة بلا إذن فعليه ما أجرة على الرجوع لأنه استوفى
 المنفعة بكونه في كل منهما ما لا إذن فيكون في حكم الغاصب ويستثنى أيضاً عامل المساقاة إذا عمل
 ما ليس عليه كبناء الحائط ياذن المسالك فانه يستحق الأجرة لأن في أصل العمل المقابل بعوض (قوله)
 كان ضرب الدابة فوق العادة أي أو قطعها بالعام فوق العادة أيضاً بخلاف ما لو كان مثل العادة
 فيها ولا يضمن ويضمن فيما لو أتهدم الأصل على الدابة في وقت لو انتفع به فانه ليس له مختلف
 ما لو تلفت بغير ذلك كما لو اغتصبا حية أو نحوها على ما قاله الربيعي وخالفه غيره (قوله) أو أركبها شخصاً انقل
 منه أي أو أسكن الدار حاداً أو قصاراً في وليس هو كذلك لأنه إذا أضره فإن لم يبد في خلاصته وان
 كان هو كذلك فلا ضمان أيضاً لو حل الدابة جنساً غير ما استأجره لمع الاستواء في الوزن كالجمل
 مائة وطل بر بدل مائة وطل شعر أو عكس أو وجه في الأولى أن لبراً ربع وأثبت في نظير الدابة فلا
 يضره فيضربها في الثانية أن يرمي الشيرا أكثر من جرم القمح فيتلقي هو أو غيره على ظهرها
 كالقلاع فيقول عليها بخلاف ما لو جعلها الأنف مع الاستواء في البكيل كالجمل عشرة أو أكثر شعر
 بدل عشرة أو أكثر بربانه لا يضمن بخفة الشعر مع استوائها في الحجم بخلاف عكسها والمأصل أن أبدال
 الموزون بغيره يضر مطلقاً وأما أبدال المكبل بغيره فإن كان ما ينقل منه ضرر وإن كان ما يضر
 * (فصل في أحكام الجعالة) أي يجوزها واستحقاق العوض إذا رد الضالة مثلاً ويقال لها الجعالة
 والجعل وذكرها المصنف كصاحب التنبه والغزالي وتعمهم في الروضة عقب الأجرة لا يشرأف أنهما
 في غالب الأحكام إذا جعلتة لا تخالف الأجرة إلا في خمسة أحكام صحتها على عمل مجهول عسر عمله كرد
 الضالة والابق فإن لم يصر عليه اعتبر ضبطه إذا حاجة إلى إحقال الجهل حيث تدنو صحتها مع غير معين
 كان يقول من رد ضالتي فله على كذا أو كونهما جائزة لو كون العامل لا يستحق الجعل الأبعد تمام
 العمل وعدم اشتراط القول و زيد سادس وهو جعل العوض في بعض الأحوال كسلة العلي وهو
 الكافر القليظ والمراد به مطلق الكافر وهي أن يجعل الامام أن دخلها قلعة حاربتمنها وذكرها
 في المنهاج كاصله تعالى الله ود عقب القطة نظراً إلى ما فيها من التقاط الضالة والأصل فيها قبل
 الإجماع خبر أبي سعيد الخدري وهو الرافق وذلك أنه كان مع جماعة من الهابية في سفر فربوا إلى
 من أحياء العرب فاستضافهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادي فلدغ رئيس ذلك الحلي فأتوا به بكل دواء
 فلم يضره أي لم ينفع بشئ فقال بعضهم لبعض سأوا هذا الحلي الذي نزل عندكم فسألوه فقالوا له فيكم
 من راق فان سيد الحلي ادع فقالوا نعم ولكن لا يكون ذلك إلا يجعل لكونهم لم يضيفوهم فجعلوا لهم
 قطيعاً من الغنم وكان ثلاثين رأساً وكانت الهابية كذلك فقر أعليه أو سعيد الفاتحة ثلاث مرات
 فسكننا نشط من عقاب وأما راقاً الفاتحة دون غيرها لأنه صلى الله عليه وسلم قال فاتحة الكتاب شفاه
 أجل داء ثم توفي في ذلك فقالوا كيف تأخذ أجر على كتاب الله فلما قدموا المدينة أتوا النبي صلى
 الله عليه وسلم وسألوه عن ذلك فقال إن أحق و في رواية أن أحسن ما أخذتم عليه أجر كتاب الله تعالى
 زاد بعضهم آخر بولي معكم بسهم وإنما قال ذلك صلى الله عليه وسلم تبييناً لقولهم لا طلباً لتصيب

كان ضرب الدابة فوق
 العادة أو أركبها
 شخصاً انقل منه
 * (فصل في أحكام
 الجعالة)

معه حقيقة وأيضاً الحاجة فستدعو إليها فإزنت كالاجارة لأن القياس يقتضي جواز كل ما دعيت
 الحاجة اليه وهذا دليل على بعد النقل ويستأنس لما بقوله تعالى ولن جاء به لعل بعير وكن المحل
 معلوماً عندهم كالوقوف وانما خبر بالاستئناس دون الاستدلال لأن شرع من قبلنا ليس شرعنا
 وان ورد في شرعنا ما يترجم على الزجر في مذهبننا وأزكناها أربعة أجالا الأولى للعاقدة وهو الملتزم
 العوض ولو غير المال بشرط فيه واختيار أو إطلاق تصرف فلا يصح الالتزام كره وصبي ومجنون
 ومجنون وصغره وعامل بشرط فيه ولو غير معين عليه بالالتزام فلو قال أن رد أبقى زيد له كذا فغير معين
 عالم بذلك لم يستحق شيئا ومن رد أبقى فله كذا فغير معين لم يعلم بذلك لم يستحق شيئا والتمال الأولى للمعين
 والثاني لغیر المعين بشرط فيه إذا كان معينا أهلية العمل فيصير ممن هو أهل له ولو عبداً أو صبياً
 ومجنوناً ولو مجنوناً وصغره بخلاف صغره لا يتقدر على العمل لأن منفعة معدومة فالجاء معه كاستئجار
 أعمى للخطوة والثاني الصيغة وهي من طرف الجاعل لا العامل فلا يشترط له صبغة ولذلك تقدم أنه
 لا يشترط فيه إقبول وشرطه اعدم التأنيث لأن التأنيث قد بقوت الغرض ولا فرق في الجاعل بين أن
 يكون حاصلاً على نفسه وأن يكون مخبراً عن غيره أن كان صادراً وكان ثمة فأن كان كاذباً فلا شيء له
 لعدم الالتزام وكذا أن كان غير ثقة كزوردهدز يدخره المبادنة والتماره إلا أن يعتقد الزوردهدز
 كما استظهره ابن قاسم والثالث المحل بشرط فيه مائترة في التمتع فلا يصح تماله كونه مجهولاً أو
 محصلاً لا يصح جعله محلاً يستحق العامل إقباله في المجهول والتخصيص المقصود تكثير وجوبه
 فإن لم يكن مقصوداً كعدم فلا شيء للعامل وإلا ابيع العمل بشرط فيه كلفة وعدم تعينه فلا جعل فيها
 لا كلفة فيه كأن قال من دلفي دلي مالي فله كذا فله عليه وهو يدعيه ولا كلفة ولا أنصبا تعين
 كأن قال من رد مالي فله كذا فغير معين تعين عليه ليعوضه عن المال لا كلفة فيه وماتت عليه شراً
 لا يقابلان بعوض ولو حبس ظلمه أو قبله مالاً لا يتخلصه بمجاهة أو غيره كعوله ولايته حاز أن عدم
 التعين صادف يكون العمل فرض كفاية ولا فرق في العمل بين كونه معلوماً كونه مجهولاً لصغر عمله
 للحاجة كافي القراض بل أولى فإن لم يصغر عمله اشترط ضبطه في بناء حائط ذكره موضعه وطوله
 وعرضه وارتفاعه وما يثبت به في الخياطة يعتبر وصفها وصف الثوب (قوله هو يثبت الجهم)
 والكسر أفصح مما يقول ابن مالك * لفاسل التعلل والمفاصله * بل حائل لجاعل جعله بل
 اقتصر بعضهم على الكسر فقال الزحافي والفتي أفصح غير مسلم وإن كان هو الأكثر الجازي على السنة
 (قوله ومعناها) أي الجملة وقوله ما يجعل الخ أي سواء كان بعقد أو غيره ولا يخفى أن الجملة في
 الأصل مصدر فتعبر عما يجعل الذي هو الجعل محاز بحسب الأصل وإن اشترى ذلك فصار حقيقة
 عرفية (قوله على شيء) أي على فعل شيء فهو على تقدير مضاف وإن كان بصرفي الكلام ركة لأنه
 بصرفي التقدير على فعل شيء في نفسه (قوله وشرعا) عطف على لغوه وقوله التزام مطلق التصرف الخ قد
 جمع الشارح جميع أركانها إلا أربعة المد كونه وغالب شرطها لأن الالتزام لا يكون إلا بصيغة
 ومطلق التصرف أحد العاقدين وهو الملتزم وقوله عوضا هو الجعل وهو مقول المصدر والمضاف
 لفاعله والعمل مد كورصر بخافي قوله على عمل وقوله معين أو مجهول أي عسر عمله والاستئجار
 ضبطه كإسره وقوله معين أو غيره متعلق بالالتزام وهو العامل الذي هو أحد العاقدين وبصورة المعين
 أن يقول لزيد رد عدي ولت في كذا أو صور غير المعين أن يقول من رد عدي فله على كذا (قوله)
 والجملة حائرة المتأخر أن مراد المصنف بالجواز ما قبل التمتع والفساد وهو الجعل والله لا ما قبل
 الزوم فقول المعنى ما قبل الله لا ما قبل الزوم غير صحيح بل سبق فلم لا ما قبل الله هو الفساد
 ولا تميز إرادته بل مراد الجمل والله كما علمت فكان الاستدلال بمرح أن يجعل كلام المصنف على
 ذلك يميز كرجواز المقابل للزوم بعد ذلك فما سلمه الشرع ومثله الشيخ الخطيب خلاف الأنسب

وهي تثليث الجهم
 ومعناها لغة ما يجعل
 لتخص على شيء
 يفعله وشرعا التزام
 مطلق التصرف
 عوضا معلوما على عمل
 معين أو مجهول له
 أو غيره (والجملة
 جائرة)

على أن ذكر الجواز مطلقا قلد كحقيقته غير مناسب لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكان
 المناسب للمصنف أن يذكر حقيقته بقوله وهي أن يشترط الخ أولا ثم يذكر الجواز ويحجب عنه بانه
 اشترط على كونها معلومة (قوله من الطرفين) فلكل من الجاعل والعاقل فمضايف تمام العمل
 فان فسخ الجاعل أو العاقل المعين قبل الشروع في العمل فلا شيء له لانه لم يعمل شيئا وانما تصور
 الفسخ قبل الشروع في العمل من الجاعل المعين لانه اذا قدم معين كان قال رديا بعد عدي ولك
 على كذا تأتي الفسخ من كل منهما باعتبار العقد الصادر بينهما بخلاف غير المعين كان قال من رد
 عدي فله كذا اذا قال ففسخ ففسخت الجعالة لتلك القول اذ لا يعتد بينهما حتى يفسخه وانما ذلك
 يتعلق وان فسخ الجاعل ولو غير معين بعد الشروع في العمل فلا شيء له ايضا لانه لم يحصل غرض الجاعل
 وان فسخ الجاعل بعد الشروع في العمل فليس له أجره لانه لم يعمل له لان عمله وقع بغير ما فلا
 يغوث عليه بالفسخ لكن الفسخ رفع المسمى لرفع العقد فراجع الى بدله وهو أجره المثل (قوله طرف
 الجاعل والمعمول له) بدل من الطرفين وكان الاولى أن يقول طرفي بصيغة التثنية لأن يجب بانه
 مفرد مضاف فيم الطرفين والجاعل هو المترم للعرض ويقبض له هو العامل (قوله وهي) أي الجعالة
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها وهو أي الجعالة يضاف ويراجع للجعالة على كل من التثنية وذكره
 على الثانية باعتبار المير كما هو الاولى لان الناحية أن الضمير في وقع بين مذكر ومؤنث حاز للتذكير
 والثاني لكن الاولى مراعاة الخبر وهو أن يشترط فانه في تأويل اشتراط (قوله أن يشترط) أي
 أن يلتزم الشخص ولو غير المالك لاضافة في ماله لست قيدا كما أن كلاما من الردالة ليس قيدا
 قبل ضالته له غير مؤثر رد الضالة فغيره كالخياطة والبناء وتخليص المال من نحو تالم أو الخبوس
 ظلما كما تقدم ومثل الضالة غير هامن مال وأمتعة وغيرها كالاحتصاص والحاصل ان كلام المصنف
 يوهن ان الرد قيد الضالة قيدا ايضا وان الاضافة في ضالته كذلك وليس كذلك في الجمع ويحجب عنه
 بانه أراد مثلا في الجمع (قوله في رد ضالته) هي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الأزهري وغيره وقد
 عرفت أنها ليست قيدا كما أن الرد ليس قيدا ولا اضافة كذلك وانما بني كلامه على مجرد التخييل (قوله
 عوضا) هو الجعل وقوله معلوما هو شرط الاستحقاق عينه فان لم يكن معلوما كان قال من رد عدي فله
 على ما يرشيه أو نحو ذلك فله أجره المثل وكذلك ان كان غصبا مقصودا فان لم يكن مقصودا فلا شيء
 للعامل كما مر (قوله فاذا ردها) أي رد العامل الضالة من المكان المعين فان ردها من أقرب منه فله
 قطه وان ردها من أبعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجعل
 لسوائه للعمل المشروط مع حصول الغرض ولا بد من تسليمه الردود ولو هرب العبد أو غصب أو مات
 بغير قتل المالك له ولو بعد دخول دار المالك لكن قبل تسليمه فلا جعل له وكذلك لو رجع المزارع
 أو المصوب وحده لانه لم يرد ولو أنكر المالك سعى العامل في رد الاتي بان قال لم ترد بل رجع بنفسه
 صدق المالك بعينه لان الاصل عدم الرد وكذلك لو أنكر شرط الجعل للعامل بان قال العامل شرط
 لي جعل لا أنكر المالك فيصدق المالك بعينه لان الاصل عدم الشرط فان اختلف المترم والعامل في
 قدر الجعل بعد فراغ العمل صحا لغرض العقد ووجب أجره المثل كما لو اختلف في الاجارة وليس
 للعامل حبس الردود لقبض الجعل لان استحقاقه بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك
 لا يحبس لاستيفاء ما نفقه عليه ولا يرجع به الا ان أنفق باذن المالك فاذن الحاكم فان تعذر
 قبلا لاشهاد فان تعذر لم يرجع وان قصد الرجوع لان تعذرا لاشهاد نادر (قوله اسحقى الراد) أي
 ولو تعذر فيحقونه بعد دال أو ان تساوى في العمل والوزع عليهم بقدر المسافة مثلا وقوله ذلك
 العوض المشروط له أي لذلك الراد فيسحق جميعه على المترم ولو غير المالك ان لم يتصرف المترم في

من الطرفين طرف
 الجاعل والمعمول له
 (وهي أن يشترط في
 رد ضالته عوضا
 معلوما) حكى قول
 مطلق التصرف من
 رد ضالته فله كذا
 (فاذا ردها اسحقى)
 الراد (ذلك العوض
 المشروط) له

المجعل زيادة ونقص أو تفسير جنس قبل الفراغ من العمل فإن تصرف فيه بذلك كان قال من رد
عدي فله عشرة ثم يقول من رد عدي فله خمسة أو عكسه أو قال من رد عدي فله دينار ثم يقول من
رد عدي فله درهم فإن علم العامل بالنداء الثاني قبل الشرع في العمل استحقق الجعل في النداء
الثاني لأنه فسخ للنداء الأول وإن لم يعلم به استحقق أجر المثل لما علمت من أن النداء الثاني فسخ للأول
وهو يقتضي الرجوع إلى أجر المثل عند الجعل بالنداء الثاني وكذا لو كان التفسير بعد الشرع
فسحق أجر المثل فلو علم من سمع النداء الأول مع من سمع النداء الثاني استحقق الأول نصف أجر
المثل لأنه فسخ النداء الأول بالثاني في حقه واستحق الثاني نصف المسمى الثاني

(فصل في أحكام الخسارة) أي كعدم الجواز إلا في كلام المصنف واقتضار الشارح على
الخسارة في الترجمة نظر الظاهر كلام المصنف لأن المتبادر منه أن المسألة لم يدفع للعامل لا الأرض حيث
قال وإذا دفع شخص إلى رجل أرضاً لم يكوّن البذر من عند العامل كما هو ضابط الخسارة وجعل
بعضهم كلام المصنف ظاهراً في المزارعة لأن المتبادر من قوله لا يزرعها أن العامل ليس من جانبها إلا
العمل فيكون البذر من عند المالك كما هو ضابط المزارعة وفي الحقيقة كلام المصنف قولهما
لأنه غل لا يكون البذر من البذر من العامل ولا أن يكون من المالك وكان الأولى أن يزيد في الترجمة كراه
الأرض بأن يقول في أحكام كراه الأرض لأن المصنف ذكره بقوله وإن أكره أي أكره الخ وعبارة الشيخ
المطبع فصل في المزارعة والخسارة وذكره الله تعالى ومناسبة كل منهما لله لأنه أن في كل
عملان عوض (قوله وهي) أي الخسارة وقوله جعل العامل الخ كان الأولى أن يقول معاملة العامل الخ
لأن العمل لا يوجد إلا بعد العدة الذي هو حقيقة الخسارة وقوله بعض ما يخرج، نهاية أي كصنف الزرع
وقوله والبذر من العامل أي الحال أن البذر من العامل والمزارعة كالخسارة لأن البذر من المالك
(قوله وإذا دفع شخص إلى رجل) أي بشرط أن يكون كل منهما أهلاً للمعاملة بأن يكون كل منهما
مطلق التصرف والتقدير بالرجل جرى على الغالب والأخلاق كالرجل وقوله أو أضراراً مقول لدفع
ومعنى دفع الأرض للرجل تمكينه منها وقوله لا يزرعها أي المدفوع له وهو العامل ويسمى المزارع
أيضاً فإن كان المراد ليزرعها يبذر العامل فهي الخسارة فإن كان المراد ليزرعها يبذر المالك فهي
المزارعة فكلام المصنف محتمل لهما كما هو وقوله بشرط أنه أي شرط المالك للعامل وقوله جزأ

كثيراً كان أو قليلاً وقوله معلوماً أي بالجزئية كالنصف والثلث والربع وقوله من ربحها أي من
نماؤها وفوائدها وقوله يجر أي يحرم ولا يصح للثمن من الخسارة في العدة من وعن المزارعة في مسلم
والعنى في الثمن أن يحصل منفعة الأرض يمكن بالأجرة فلم يجر العمل عليها لم يخرج منها مع
الفرز كما لو أتى فأنه لو أعطى شخص دابة لا يجر العمل عليها بعض ما يحصل منها من أجره ونضره
بصح لأنه يمكن إيجاده الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد عليها فيه غير خلاف الشريعة لأنه لا يمكن إيجاده
فوزن الدابة عليه للعاحدة والزرع في الخسارة للعامل وفي المزارعة للمالك لأن الزرع يتبع البذر
فوقه ما ملكه وعلى العامل في الأولى للمالك أجره مثل الأرض وعلى المالك في الثانية أجره مثل عمله
وعمل دوابه وآلاته وإن لم يحصل من الزرع شيء كافي القراض الفاسد وطريق جعل الغلة للمالك في
الخسارة أن يزرع المالك الأرض نصفها والبذر ونصف العمل ومنافع الدواب والآلات أو
نصف البذر فقط ويتبرع العامل بالعمل والمتافع فينبذ يكون للزرع مشترك بينهما على
التناصفة ولا أجر لأحدهما على الآخر وطريق جعل الغلة للمالك في المزارعة أن يستأجر المالك
العامل ودوابه وآلاته نصف البذر ونصف منفعة الأرض أو نصف البذر فقط وبغيره نصف
الأرض فيكونان شريكين في الزرع على التناصفة ولا أجر لأحدهما على الآخر ولا بد في هذه
الأجارة من رية شرطها كتقديرها بالمدة ونحو ذلك (قوله لكن النوى الخ) استدراك على

*(فصل في أحكام
الخسارة وهي عمل
العامل في أرض
المالك ببعض ما يخرج
منها والبذر من
العامل وإذا دفع
شخص إلى رجل
أرضاً ليزرعها أو شرط
له جزءاً معلوماً من
ربحها لم يجر ذلك
لكن النوى تعا
لأن المتبادر اختار
جواز الخسارة

قوله يجوزاته قد يروى أنهم يخالف في ذلك أحد وقوله تعالى إن المنذر أي لاجل النجاة فهو مفعول
له مقدم أو حال كونه ناهيا لأن المنذر فهو حال وقوله اختار جواز الفسادة أي من جهة الدليل وإن
كان مختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المذهب كما قاله الإمام مالك وأبو حنيفة وأحمد رضي الله
عنهم أربعين فسادا له التوروي تعالى إن المنذر ضعيف بل قيل أنه رجع عنه (قوله وكذا المزارعة)
يحتمل أنه مرتبط بكلام المصنف بناء على فرضه في الفسادة كما سنده الشارح فكيف تكون التشبيه في عدم
الجواز على المفسر فيحتمل أنه مرتبط بكلام التوروي فيكون التشبيه في اختياره الجواز وإن كان
ضعيفا وهو الذي يفهم من شرح المنهج ونص عبارته واختار التوروي من جهة الدليل صحة كل
منهما مطلقا تعالى إن المنذر ويجاب عن الدليل النال على جوازهما بحمله على الطرفين بقين السابقين
في كل منهما ومحملة في المزارعة على جوازها تبع المسافة لا استقلالاً فانها تجوز تبعاً لها كإساق
بخلاف الفسادة فانها لا تجوز لا استقلالاً ولا تبعاً لعدم ورودها كذلك (قوله وهي) أي المزارعة وقوله
على الخ كان الأولى إبدال العمل بالمعاملة نظراً لمسبق (قوله وإن كراه) أي أكره وقوله أي شخص
تفسير للضمر المستتر القائل على ما في بعض النسخ أي شخص بالرفع وفي بعض النسخ أي شخصاً
بالنصب فيكون تفسير الضمير البار الذي هو مفعول أول وقوله إياها مفعول ثان وقوله أي أرضاً
تفسير لإياها وقوله بذهب أوفضة أي أو سهما معاً وبغيرهما كالمرض من التيسار ويجوز ما فاد
لست مانعة مخلو لا مانعة جمع وقوله أو شرط له أي أو شرط المالك للعامل وقوله طعاماً أي كقمح
أو ذرة فهو ما وقوله معلوماً أي قد مر أو حشوا مصفوناً عند، وهذا المكترى وقوله في خدمته أي
لمتر ما في خدمته بخلاف ما وشرط له طعاماً أي شخص من الأرض فانه لا يصح وقوله حاز أي حل وصح
على المذهب المتصور بل نقل بعضهم فيه الإجماع وفي بعض النسخ وإن كثر أي استأجر
صاحب الأرض بنقد أو غيره أو طعام في خدمته جلالاً لعمل بنفسه والدواب من عند المالك كالنذر
أو لعمل له الرجل بنفسه وإياه وألته حاز وكل من التفتين جميع واضح (قوله أو لدفع لشخص
الخ) مقابل المقدور والتقدير هذه إذا كانت المزارعة استقلالاً فإن كانت تبعاً حازت بالتسوية لا بالتبعية
وكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإن أكره إياها الخ لأنه تقييده لم جواز المزارعة وقوله فيها أي
في تلك الأرض وقوله تخل أي أو غلب وقوله كثير أو قليل تعميم في النخل ومثله الغنم كما علمت وقوله
فساقاه عليه وزاد على الأرض أي فساق المالك العامل على النخل ومثله الغنم وزاد على
الأرض الخالية من الزرع أو التي فيها زرع لم يبد صلاحه وقوله فهو هذه المزارعة تبعاً للمسافة
أي للحاجة إلى ذلك لكن بشرط أربعة الأول أن يتقدم لقط المسافة على المزارعة أو يوازن كأن
يقول سأقتبل على هذا النخل أو الغنم بنصف الثمرة وزاد على هذه الأرض بنصف الزرع
أو يقول سأملك على هذين بنصف ما يخرج منهما بخلاف ما إذا تقدمت المزارعة والثاني أن يتقدم
العقد فلو أقر المسافة يتقدم والمزارعة يتقدم فيجز والثالث أن يتقدم العامل بحيث لا تفر المسافة
بعامل والمزارعة بعامل هذا هو المراد من اتحادة لا يضر تعدد مع عدم إفراكل منهما بإسالم بأن
يكون عامل المزارعة هو عامل المسافة ولو تعدد فلو كان لكل منهما عامل مستقل لم يجز والرابع أن
يتعذر أفراد الشجر بالسبي فإن لم يتعذر بأن سهل لم يجز ونزع بالمزارعة الفسادة فلا تصح لاستقلالها
ولاتباعها لعدم ورودها كذلك كما مر

وكذا المزارعة وهي
عمل العامل في الأرض
بعض ما يخرج منها
والنذر من المالك
(وإن أكره) أي
شخص (إياها) أي
أرضاً بذهب أوفضة
وشرطه طعاماً معلوماً
في خدمته حاز أو ماله
دفع لشخص أرضاً فيها
نخل كثير أو قليل
فساقاه عليه وزاد على
هذه المزارعة تبعاً
للمسافة

*(فصل) في أحكام
أحياء الموات*

(فصل في أحكام أحياء الموات) أي الجواز إلا في قوله وأحياء الموات حائز الخ وفي بعض
النسخ إسقاط أحكام وهي أعم لأنها تشمل الحقيقة والأحكام بخلاف الأولى فإنها لا تشمل الحقيقة
وقد بينا المصنف بقوله وصفة أحياء ما كان في العادة الخ بل ذكر المصنف تعالى ذلك بذل الماء
بقوله ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط ولم يذكر الشارح في الترجمة لكونه تابعاً وانما يذكر فيها

منها أي مما يخرج من من النبات أو من أجلها كالجرة التي تدفع للبائس والقلة فهو صدق وراد
النساق وغيره (قوله بشرطين) لا يخفى أن كلام المصنف في جواز الأحياء الذي حصل به الملك
فالشرطان في كلامه الجواز ومن جعلهما للملك كالشيخ الخطيب حيث قال وإنما يملك الحي ما أحياء
بشرطين وتبعه المحقق قد نظر للمصود الذي هو الملك لكن في صيغته خروج عن موضوع كلام
المصنف فكان الانسحاب أن يقول الشيخ الخطيب وإنما يخرج الأحياء بشرطين لكن في الشرط الثاني
نظر لأنه لو لم ينع من الموت فلا حاجة لعله شرط أن ما خرج من الموت في تكليف بعضهم في
تخصيص جعله شرطاً محالاً جعل الموت معنى مطلق الأرض فحينئذ يظهر اشتراطه بخلاف ما لو بقينا
الموت على معناه وهو الأرض التي لا مالك لها فلا يظهر اشتراطه بل هو نصريح بمعلوم (قوله أحدهما)
أي أحد الشرطين وقوله أن يكون الحي، سر الألباء وقوله مسلماً أي ولو غير مكلف بل ولو غير عزم
ومحل اشتراط كونه مسلماً إذا كانت الأرض ببلاد الأرم ولو بالحرم ماعداً عرفه فقول قد دفعه موسى لأن
موت الأرض كان ملكاً للشيء صلى الله عليه وسلم ثم رد على أنه كما قاله السبكي نقلاً عن الجوزي
بعض الجيم من أجماعنا وله ذلك روى الإمام الشافعي رضي الله عنه خبر الأرض لله قول سوله ثم هي لكم
من أيها المسلمون وفي رواية أن الله تعالى أقطع رسوله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا وأرض الجنة
ليقطع منها ما شاء من شاء ومن ثم أفتى السبكي بغير معارضي أولادهم فيما أقطع الله صلى الله عليه
وسلم بأرض الشام أما إذا كانت الأرض ببلاد الكفار فلم أحيائها لانه من حقوقهم ولا سر رحمتنا
فيه وكذلك المسلمين أحيائها لم يذنبوا عنها وقد صولوا على أن الأرض لهم إلا بالذنوب عنها فليس
لنا أحيائها (قوله فيسن له) أي المسلم وقوله أحياء الأرض الميتة بالضعيف والتشديد وقوله سواء
اذن له الإمام أم لا تعميم في الأحياء فلا يتوقف على أذن الإمام (قوله اللهم الآن يتعلق الخ) استثناء
من قوله سواء أذن له الإمام أم لا وهذا الكلام أعني اللهم يؤتي بها الاستعداد بما دعا فكانه
يستعين عليه بالله (قوله كان حي الإمام) أي منع السلطان ولو بنائبه الناس من الرعي في
تلك الأرض وخلافه اسم الجزية والتي والضعيف عن النجعة بضم النون أي الذهب يدوبه إلى
الأرض البعيدة فمسمى له الإمام قطعة قري يستقر داره ليرى فيها ما تائه قال في المسبح والإمام حي
أرض لصونهم من ربه وفي الخ وظاهر ذلك أنها على الموت مع جها، لها وهو كذلك (قوله فلا
يملكها إلا بإذن الإمام في الأصح) هو العتد ويكون أذنه نقضاً للصحي (قوله أما الذي والمعاهد
والمستامن) وكذا غيرهم من الكفار وهذا مقابل لقوله مسلماً فهو مفهوم الشرط الأول (قوله
فليس لهم الأحياء) أي ببلادنا أما ببلادهم فلمهم الأحياء كما مر وإنما منعوهم الأحياء ببلادنا
لأنه كالاستسلام على المسلم كما في عبارة المنهج وفي عبارة الشيخ الخطيب لانه كالأمة سبيلاً وقبيلة
الأحياء هو الاستسلام فلم عليه تشبيه الشيء بنفسه فالصواب لانه كالاستسلام وهو عتق عليه بدارنا
وللذي والمستامن والمعاهد الاحتياط والاحتشاش والأصطيان الماسحة تغلب في ذلك ومنع
الحرى من ذلك لكن ان احتشاشاً لم يملكه (قوله لو أذن لهم الإمام) غايته في قوله فليس لهم
الأحياء أي لأن الحق للمسلمين ولا يقطع عنهم أذن الإمام (قوله والثاني) أي من الشرطين وقد عرفت
ما فيه فلا تغفل (قوله أن تكون الأرض مرة) أي خالصة من الملكية وقوله لم يخرج علم ملك تفسير
للمراد من مرة على النسخة التي فيها الجمع بينهم أو قوله ليس يتبدل وذلك القدر كما أشار إليه
الشارح بقوله والمراد من كلام المصنف الخ فإنه قال فهو ملكه أن عرف مسلماً كان أو نصيباً
وأشار الشيخ الخطيب إلى الجواب عن المصنف حيث قال المسلم ولا غيره أي في كلامه حذف الواو مع
ما عطف (قوله وفي بعض النسخ أن تكون الأرض مرة) أي بلا زيادة يخرج علم ملك المسلم وقد
عرفت أنه على الجمع بينهما يكون تفسير والمراد من كلام المصنف أي من مفهوم كلامه كما هو ظاهر

بشرطين أحدهما
(أن يكون الحي
مسلماً) فيسن له
أحياء الأرض الميتة
سواء أذن له الإمام أم
لا اللهم الآن يتعلق
بالموت حق كان حي
الإمام قطعة منه
وأحياء شخص فلا
يملكها إلا بإذن الإمام
في الأصح أما الذي
والمعاهد والمستامن
فليس لهم الأحياء
ولو أذن لهم الإمام
(و) الثاني (أن)
تكون الأرض مرة
يجز عليها ملك المسلم
وفي بعض النسخ أن
تكون الأرض مرة
والمراد من كلام
المصنف

بل لابد من الشاؤم نصب البايوكان الاولى له أن ينص عليه وحاصل ما بشرط فيه أمران (قوله ولا بشرط السقف) أي أن البحر العادة بتقليل محل منها لادواب من لا ولا لا ينعمه (قوله وان أراد أحياه الموات مزرعة) بفخ الماء الفصم من ضمها وكسرهما وقوله فيصم التراب الخ حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء وهي جمع التراب وتسوية الارض وترتيب الماء ولا ينعم من شأن أن لم تزرع الارض ولا بشرط فيها الزرع لانها تسمى مزرعة وان لم تزرع بالفعل بل يكفي تهيئة الارض مزرعة بخلاف البستان فإنه لابد فيه من الفرس بالفعل كما سيأتي لانه لا يقال له بستان الا بذلك (قوله يكسح مستعمل) أي ازالته وقوله ولم يخفض أي ملأه بالتراب والياء سببية متعلقة بقوله بسوى (قوله وترتيب الماء الخ) أي تهيئته لها وقوله بشق ساقية أي حفرها وقوله من يريان للساقية وقوله وأحفر قنات عطف على شق ساقية ولم يقل أو قنات عطف على يريان القنات ليست من الساقية ولو قال ذلك لكانت من جهة بيان الساقية فيفيد حينئذ انها منها وليس كذلك ومن حفر بئر اجوات للتلح ملأها بماء أو أوفى ملكه ملكا ماله ان غدا ملكه كالشمر والبن أو اجوات لا ارتفاعها أي لا ارتفاعها فاما ماله هناك فهو أولى بها من غيرهما حتى يرشح فان عاد فهو كثير وفيها كالمحفرها بقصد ان تفاق المارة أو عوم المسلمين أو لم يقدش أي يكون فيها كثير (قوله فان كفاها المطر المعتاد الخ) مقابل لخصوف تقديره هذا ان لم يكن لها مطر معتاد ومثله النيل ونحوه وقوله لم يحتاج لترتيب الماء على الصعيح هو المعتد ومن ذلك أرض الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ويكتبها المطر المعتاد فكل جمع التراب أي حولها وتسويها ورايتها (قوله وان أراد المهي أحياه الموات بستانا) هو فارسي معرب وهو الجنيق وفيه ثلاثة أشياء وقوله ان حوت به عادة فان البحر به عادة لم يعتبر فيكون الاعتبار به شين فقط (قوله وبشرط مع ذلك) أي المذكور من جمع التراب والقصوب حول أرض البستان وقوله الفرس أي فرس قدوم من النهر بحيث يسمى بستانا ولا بشرط فرس كله وقوله على المذهب هو المعتد (قوله واعلم أن الماء الخ) هذا دخول على كلام المصنف وتوطئة له كما لا يخفى (قوله المختص بشخص) أي للملكه لا لارتفاعه به ان حفر بئر اجوات لا ارتفاعه به فانه أولى به حتى يرشح بخلاف ما لو حفرها لا ارتفاع المارة أو أطلق فليس له منع أحد منها وبخلاف المياه المباحة كالنيل والفرات والعيون في الجبال وغيرها وسيل الامطار فان الناس تستوي فيها الخير الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلال والنار أي في الماء المباح والكلال كذلك والنار التي أضرت في حطب مباح فلا يجوز لأحد قهر هابل ولا لإلزام أقطاعه لأحد لا جاع ولو أشعل نار في حطب مباح لم يمنع أحدًا الانتفاع به أولا الاستصباح منها فان أشعلها في حطبها فله المتع من الاخذ منها لا الاصل لها أي التدفق بها ولا الاستصباح منها فغيره الاستفاضة بقوتها أو أشعل القنبلة منها وان أراد قوم سقى أرضهم من الماء المباح فضايق بينهم وبعضهم أحيا أو أفاولاس في الاول فالاول وهذا هو الذي يقول بعضهم سقى الاعلى فالاعلى لان الغالب أن المهي أو البحر من على القرب من الماء فان أحيا ماء أو جهل السابق أفرع بينهم ويحبس كل منهم الماء حتى يبلغ الكعيع لانه على الله عليه وسئل قضى بذلك وما أخذ من المباح في اناء أو ركة أو حفرة أو نحو ذلك ملك على الصعيح كالا حطب والاحتشاش والاصلياد وحكي ابن المنذر فيه الاجاع ويجوز زالشرب وسقى الدواب من الجدول وهي الانهار الصغيرة وكذا الأبار والوكة ولو لم يجز عليه لم هو ظاهر اذا لم يحصل ضرر لما أقامه للاذن العرفي من ان الاذن القطعي قاله ابن عبد السلام والعين المشتركة في قسم مائها عند شق من الشركاء اما بما هاية يتراضون عليها كان بسقى كل منهم يوما أو بعضهم يوما وبعضهم يومين فاكثر بحسب حصصهم في العين أو ينصب خشبة في عرض القنات فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص

ولا بشرط السقف
وان أراد أحياه الموات
مزرعة فيصم التراب
حولها وبسوى الارض
يكسح مستعمل فيها
وطم لم يخفض وترتيب
مائها بشق ساقية
من بئر أو حفرة قناتان
كفاها المطر المعتاد
يحتاج لترتيب الماء على
الصعيح وان أراد المهي
أحياء الموات بستانا
يجمع التراب والقصوب
حول أرض البستان
ان حوت به عادة
وبشرط مع ذلك
الفرس على المذهب
واعلم أن الماء المختص
بشخص

ولوسقى زرعه بما مضى بالعلم له ويقال من صاحب الماء مع قرم بدله فان الفقه تكون
 أطيب له عالم قرم البذل فقط (قوله لا يجب بدله) أي دفعه من غير عوض وقوله مطلقا أي غير مقيد
 بالشروط الاستثنائية فالحق أنه لا يجب بدله على الإطلاق بل بشرط ذكر المصنف بعضها وأشار الشارح
 إلى باقيها كإياقي (قوله لا يجب بدله) أي دفعه لكن المراد هنا الفسخة بينه وبين مالك كما
 سيذكرها الشارح فلا يجب الاستدانة له ولا بذل آتة نفسه كدلو وشرابا مطلقا يخرج الماء الكلا
 فلا يجب بدله لأنه لا يستغنى في الحال وزمن رعيه بطول ولا به مقابل بالعوض في العادة بخلاف الماء
 (قوله ثلاثة شرائط) بل بسنة أما الثلاثة التي ذكرها المصنف فستعرفها وأما الثلاثة الزائدة
 فندكرها لك كما ذكرها الشيخ الحلي في غنقوله الرابع أن يكون قرب الماء كلاً مباح ترعاه الماشية
 والأفلا يجب بذل الماء حيث دعا المذهب وقد أشار الشارح إلى هذا الشرط بقوله هذا إذا كان
 هناك كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء والحامس أن لا يجب مالك الماشية عند الكلا
 ماء مباح كالعيون الساعية على وجه الأرض والأشجار والأفلاج لا يجب بذل مائه والسادس أن لا يكون
 على صاحب الماء ضرر بربود الماشية في زرعه أو ماشيته ولا منعت لكن يجوز للرعاة استسقاء
 فضل الماء لها كما سيذكرها الشارح فانه أشار إلى هذا الشرط بقوله أن لم يتضرر صاحب الماء الخ
 وقد تلم بعضهم هذه الشروط بقوله

لا يجب بدله لماشية
 غير مطلقا (و) إنما
 يجب بذل الماء ثلاثة
 شرائط (أحدها) أن
 يفضل عن حاجته
 أي صاحب الماء فان
 لم يفضل بدأ بنفسه
 ولا يجب بدله لغيره
 (و) الثاني (أن يحتاج
 إليه غيره) أما (نفسه
 أو لبيته) هذا إذا
 كان هناك كلاً
 ترعاه الماشية ولا
 يمكن رعيه إلا بسقي
 الماء ولا يجب عليه
 بذل الماء زرع غيره
 ولا لغيره

وأوجب بذلك الماء الفاضل * لمرمة الروح بلا مقابل * أن سكان في بئر ونحوها وتم
 كلاً مباح قدره المصترم * ولا يمكن ما مباح والضرر * قد انتفى من صاحب الماء في النهر
 (قوله أحدها) أي أحد الشروط الثلاثة (قوله أن يفضل عن حاجته) نفسه أو ماشيته ونحوه وزرعه
 كذا قال الشيخ الحلي وتبعه الفقيه والمحدث بتقديم الآية على الماشية وتقدم الحيوان المصترم
 ولو غير آدمي على شجر الماشية وزرعه لمرمة الروح وأطلق المصنف حاجته وقيد هذا ما وردى بالنارة
 أي الحالة فلولا فضل عن حاجته إلا أن لا يحتاج إليه في المستقبل وجب بدله فحتاج إليه في الحال
 لأنه يستغنى بغيره فلا يلزمه ضرر بالاحتياج إليه في المستقبل (قوله أي صاحب الماء) تفسير للنهر
 المضائق إليه (قوله فان لم يفضل الخ) يحترز الشرط الأول وقوله بدأ بنفسه أي لحديث بدأ بنفسك
 وقوله ولا يجب بدله لغيره أي سكن يندب بإشارته لغيره أن يصبر (قوله والثاني) أي من الشروط
 الثلاثة وقوله أن يحتاج إليه غيره أي وأن لم يصل لقدرة الضرورة وقوله أما نفسه أو لبيته أي
 المصترمين بخلاف غيره كما في الحصن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام أو الوضوء لها على الأصح
 في الروضة والمربوع والمردى والكلب العقور ومن الهمة المستمرة الهمة المأكولة أو مضت فان
 الصبح انتهى الأتمته فهي محترمة فيجب بذل الماء لها (قوله هذا إذا كان الخ) أي محل وجوب
 فضل الماء إذا كان الخ وقد عرفت أن هذا أشار إلى الشرط الرابع وقوله كلاً أي حشيش سواء
 كان رطباً أو يابساً وهذا يقتضي أنه إذا اشترى لها علم لا يجب بذل فضل الماء لها وهو كذلك لأنه
 مقصر حيث أعد لها العلف دون الماء (قوله ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء) فيجب بذل الماء حيث تد
 لأن منعه يؤدي إلى منع الكلا كما في خبر العصيين لا تمنعوا فضل الماء لثمنه فإنه الكلا لأن
 الماشية إنما ترحى بقرب الماشية لثمنه فإذا منعت من الماء ذهبت من الكلا فكما أنها منعت
 منه (قوله ولا يجب عليه بذل الماء زرع غيره ولا لغيره) أي ولو أدى إلى تلفه وهذا يحترز قوله أما
 نفسه أو لبيته وأما وجب بدله لنفسه أو لبيته لمرمة الروح بخلاف الزرع والنهر ويجوز بدله
 لذلك بالعوض ولا بد من تقدير الماء بكيل أو وزن فلا يجوز بيع الماء بربي الماشية أو الزرع بل
 بشرط في بيعه التقدير المذكور وان لم يجب بدله قال بعضهم لا في شرب الآدمي من كوز السقاء
 بعوض والفرق أن الاختلاف في شرب الآدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع والمعتد أنه

لا يفرق بين الآدمي وغيره فلا يجوز بيع الماء بشرط الرى مطلقا فهو من البيع الفاسد وان كان يتسامح في الآدمي (قوله والثالث) أى من الشروط الثلاثة (قوله أن يكون الماء في مقمره) أى محل قراره واستقراره الأصل بخلاف ما إذا أخذ منه وجعل في غير مقمره كأن جعل في صهرج أو زبر أو نحو ذلك كما سيذكره الشارح بقوله فإن أخذ هذا وجعل في آنا لم يجب بذله وقوله عما يختلف في ثراوعين بالناء للمفعول أى عما يختلفه غيره ولا يخفى أن قوله عما يختلف كان خبرا ليكون في كلام المصنف فعله الشارح خبر مبتدا أعذوف وجعل خبر يكون مقدرا وهو في مقمره فيه تغيير أعراب المتن والمطلب في ذلك سهل (قوله فإن أخذ هذا الماء في آنا) أى قد عرفت أن هذا محتمر زقوله أن يكون في مقمره (قوله لم يجب بذله على الصحيح هو المعتد والمراد أنه لا يجب بذله بلا مقابل فلا يشاء في أنه يجب بذله المضطر بمقابلته وانما وجب بذله في صورة الاستقلال لأنه لا يلحقه ضرر بالاحتياج إليه في المستقبل لاستقلاله بخلاف غيره فإنه يلحقه ضرر بالاحتياج إليه في المستقبل لأنه لا يختلف (قوله ويجب السند للماء) أى بان وجدت الشروط المسانة وقوله فالمراد به تمكين المشايخ فيلزمه أن يتمكن من ورود البر وقوله أن لم يتضرر فبعد لزوم تمكينه المشايخ من حضورها البر وقد تقدم أن هذا إشارة إلى الشرط السادس (قوله فإن تضرر بورودها) أى في زرعها أو ماشيتها وهذا غير ز الشرط المذكور وقوله منعت منه أى من حضورها البر وقوله واستبقى لها الرعاة أى أكرهه ونحوها (قوله ويجب السند للماء ما منع أخذ العوض عليه على الصحيح) هو المعتد لفظة النبي عن بيع فضل الماء وما سئل

(فصل في أحكام الوقف) * أى كالجواز الآتي في كلام المصنف وانما قال الشارح في أحكام الوقف لأن المصنف يبين حقيقة الوقف لا لغو ولا شرعا وإنما ذكر شيئا من أحكامه وهو مصدر وقف وهو أوقفه من أوقفه فأنها العود في ثبوتها وعلمها العامة حكم جس وأجس فان أجس أقسم من جس فأنها العود في ثبوتها وكذا هي الواردة في الأحاديث العشرة ويجمع على وقوف جمع كثر فوافاق جمع قلة والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أبأ ملخص في الله عنه لما سمعها رغب في وقف برحما كانت أحب أمواله اليسوي حديثه مشهورة ما خوفت من البراح وهو الأرض الظاهرة وخبر مسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو عمل ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية مجهولة عند العلماء على الوقف كما قاله الرافعي ومن ذلك يعلم أنه لا يهم على الاندبا عليهم الصلاة والسلام لأن الصدقة لا يجوز لهم والمراد بالرد الصالح المسلم ولو أضافوا هذا العدد لا مفهوم له فتعزى به في ذلك أشياء وقد قطعها الجلال السيوطي فقال

إذا مات ابن آدم لم يسرى * عليه من خصال غير عشر * علوم بها ودعا تعمل
وغرس الأفل والصدقات تحرى * ورائة معصية ورباط نحر * وحفر البر أو أبر أنهر

وبيت لقرين بناء داوى * الباء أو بناء جعل ذكر
وتعلم لقرآن صخر * فغنها من أحاديث محصر

وإذ كانه أن يعقوباته موقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله وهو لفة الجس) يقال وقفت كذا أى حبسته (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله جس الخ فيه استيفاء الشروط والأركان الأربعة فاشار بالجس إلى الصيغة وهو يستلزم الوقف والموقوف عليه وقوله مال هو الموقوف وقوله معين الخ بيان للشرط فخرج بالمعين ما في النسخة والمالم كما حد عبده لعدم تعيينها وبالمقابل للثقل المستولدة والمكاتب كتابة صحيحة لا تمحى إلا بقتل أو النقل فقول الحمفي قد يخرج به ما في النسخة غير ظاهر لأنه خرج بالمعين كما عرفت وأما المكاتب كتابة فاسدة فيصح وقفه لأنه يقبل النقل لجواز بيعه وقوله يمكن

(و) الثالث (أن يكون الماء في مقمره) وهو (عما يختلف في ثراوعين) فإذا أخذ هذا الماء في آنا لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب السند للماء فالمراد به تمكين المشايخ من حضورها البر إن لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ماشيتها فان تضرر بورودها منعت منه واستبقى لها الرعاة كما قاله الماوردي وحيث وجب السند للماء ما منع أخذ العوض عليه على الصحيح (فصل في أحكام الوقف وهو لفة الجس وشرعا جس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقائه عينه وقطع التصرف فيه على أن يسرف في جهة خير تقر بالي الله تعالى

الانتفاع به أي سواء كان الانتفاع به في الحال أم لا كبيعوا بعض صغير بن كاسيد كره الشاوح
 ونرج بذلك ما لا يمكن الانتفاع به فهو المأز من الذي لا يرجى رؤى بخلاف ما رجى رؤى زوال
 زمانته فيبيع وقفه وقوله مع بقاء عينه أي ولو مدة قصيرة أقلها زمن يقابل بأمره أو أمره يخرج به
 ما لا يتفق به إلا بذهب عينه كعقبة للوقود روح بخان مقطوع للشم وطعام للأكل فلا يصح وقف شيء
 من ذلك لأنه لا يمكن الانتفاع به إلا مع ذهاب عينه كإساق في الشر وقوله وقطع التصرف فيه
 معطوف على حبس عطف تفسير فهو بالرفع وعادة الشيخ الخطيب يقطع التصرف فيه بالياء التي
 للتصوير فالحبس مصور يقطع التصرف وقوله على أن يصرف الخ متعلق بحبس وقوله في حقه خير
 متعلق بيمصرف والمراد بجهة الخير ماعدا الحرام وعادة الشيخ الخطيب على مصرف مباح فيخرج
 به مصرف الحرام وقوله تقر بالي الله تعالى أي لأجل التقرب إلى الله تعالى وإن لم يظهر فيه قصد
 القربة كالوقف على الأغنياء كإساق في كلام الشارح وعلى ما تقر وأنه لا بد من بيان المصرف هل
 لم يبينه كقوله وقت هذا المصنف وهذا الكتاب لله تعالى كما يوجد كبرافي المصاحف والكتب
 لم يصح لأن الموقوف عليه ركن فإذا بطل الوقف بخلاف الوصية فإذا زال أوصيت بثلاث مائة إلى الله
 تعالى بحسب وصيته وتصرف به بعمومه للفقراء وفي وجوه الخبر (قوله وشرط الواقف الخ) لعلمه
 اقتصر على شرط الواقف اهتماما به وشرط الصيغة لفظ بشعر بالمأدبر معه كوقفت وسلمت وحبست
 كذا على كذا أو تصدقت بكذا على كذا أو صدقة مؤبدة أو عرمة أو موقوف أو لاتباع ولا وجه
 وجعلت هذا المكان مسجدا وكذا تبه كرمت وأبدت هذا الفقراء أو كصدقت به على الفقراء وألحق
 المأدري باللفظ ما لم يبي مسجدا أو بناء المسجود بشرط قبول الموقوف عليه المعين فوراً بخلاف
 غيره كالجمعة فلا يشترط القول لعدم تاتيه وبشرط التخيير فلو قال إذا جاء رأس الشهر فموقوفت كذا
 على الفقراء لم يصح وعلمه فيما لا يضاهي الخبر رأي يشابهه فلو قال إذا جاء رمضان فموقوفت كذا
 المكان مسجداً صحيح كذا كره ابن الرفعة ولا يصح مسجداً إلا إذا جاء رمضان ومجمله أنضام لم يعاته
 بالموت فلو قال وقتت كذا بعد موتي على الفقراء صحيح وكان وقفه حكم الوصية فيصح الرجوع به
 لقول الغفال أنه لو عزمه لبيع كان رجوعاً ولو عزم الوقف وعلق الإيعاء للموقوف عليه بالموت جاز كما
 نقله الزركشي عن القاضي حسين وبشرط أيضاً عدم التأخر فلو قال وقتت كذا على الفقراء صحيح لم
 يصح لنفسه الصيغة ما لم يتبعه بمصرف والا كان قال وقتت كذا على زيد سنة ثم على الفقراء صحيح وهذا
 فيما لا يضاهي الخبر برأما ما يضاهيه كالمسجد أو الباط والمقبرة كقوله جعلته مسجداً سنة وأنه يصح
 مؤبداً ولو لغو التأخر وبشرط الإلزام فلو قال وقتت كذا على كذا بشرط التجار له أو لغيره أو أن
 يدخل من شامو يخرج من شامو يصح بخلاف العتق فإذا اعتقه بشرط التجار أو الرجوع فيه متى
 شاء أو نحو ذلك صح على الأرجح خلافاً للرافعي لقوة العتق دون الوقف لأن الخبر لا ينشأ بالشرط
 القاسم بشرط الموقوف عليه أن كان معيناً مكان تملكه للموقوف في حال الوقف عليه فلا يصح وقف
 على مسلم ونحوه معص على كافر ولا يصح الوقف على جنين لعدم تملكه سواء كان مقصوداً أم
 تابعا حتى لو كان له أولاد لم يصح جنين لم يدخل نعم إن انفصل دخل معهم الآن يكون الواقف قد سمي
 الموجودين أو ذكرهم فلا يدخل كما قاله الأذري ولا على ميت لأنه لا يملك من الوقف على
 المتأخر إلا أن أراد التصرف على مصالحهم ولا على أحد هذين السبعين لعدم تعيين الموقوف عليه ولا
 على العبد لأنه لا يملك هذا أن أراد نفس العبد فإن أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده فيصح
 أن كان لنفسه وإن كان لم يصح لأنه يقع للواقف وإن كان الموقوف عليه معصاً فإن كان هناك
 مائة مائة وصدر الوقف في نوبة فمكالحراً أو في نوبة سيده فكالقن وإن لم يكن مائة مائة وزرع بحسب الرق
 والحريه ولو وقف مالك المبيع بعضه الرقيق على بعضه الحر صح ويصح الوقف على المكاتب ويستمر

وشرط الواقف

بعد الحق أن أطلقه فإن قديمه عدة المستكينة كان منقطع الاستمرار وسبقاً لحكمه فإن عجز نفسه
 بأن أنه منقطع الأول ولا على مرتدور في لاهما لا دوام لمجامع كفرهما سواء ذكرهما جاباً معهما أو
 وصفهما بخلاف ذي معين فيما يمكن تعلقه به ولا على الشخص نفسه خلافاً للامام أي خيفة لتعذر
 تملك الإنسان ملكه لنفسه لأنه حاصل وتخصيص الحاصل بحال الاتفاق قال في أعلم أولاد أبي وهو
 أعلمهم ولا على جهة تلوكة لأنها ليست أهلاً للملك بحال إلا أن قصد ملكها فهو وقف عليه ونرج
 بالملوكة القنوة كالخيل المسبلة في الثغور ونحوها فيصير الوقف عليها وكذلك الوقف على الأرقاء
 الموقوفين على خدمة الحرم والكعبة الشريفة قالوا روضة التيفه وعلى جام مكفه فهو مستثنى من
 قولهم لا يصح الوقف على الوش والطيور المباحة وأما شروط الموقوف فقد تقدمت في الشرع
 (قوله صحة عاقلته) فلا يصح وقف الصبي والمجنون لعدم صحة عبارتهما وقوله وأهلية التبرع
 فلا يصح وقف مكره ومكاتب ومجسور عليه ولو غلبت ولو عتق ولو عتق من أهلية التبرع فإن ذكر
 ولا يلزم من صحة العدة أهلية التبرع بخلاف العكس ويصح الوقف من الكافر ولو لم يجد وإن لم
 يعتقد أنه حر ولو كان من بعض فبما ملكه بعضه المرد يعلم من شرط صحة تبرع الواقف أن الموقوف
 تملكه فلا يصح وقف محكوم كز ولا موصى به لأنه مفعول ولا نحو سر حين أو كذب ثم يصح وقف الامام
 من بيت المال ولو على أولاده خلافاً للسلال السبوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه ويعلم أنه أيضاً
 أنه يكون مختاراً لا يصح من مكره (قوله الوقف حائر) أي صحيح بل هو مستقيم بل نقل هو قربة
 لأنه ليس بقربة صحة إلا بشرط فيه ظهور قصد القرية كما ساق (قوله ثلاثة شرائط) أي على
 ما ذكره المصنف والأهني أكثر من ذلك وجعلها ثلاثاً تنبغي على جعل قوله وأن يكون على أصل
 موجود وفرع لا ينقطع شرطاً واحداً ليدل قوله وفرع لا ينقطع من جهة الشرط قبله والذي
 في الرضه أهمها شرطان فيكون قوله وفرع لا ينقطع شرطاً مستقلاً وعلى هذا الصنيع جرى
 الشيخ الحطاب فعمل الشرط الذي ذكره المصنف أربعة (قوله وفي بعض النسخ الخ) هو بمعنى
 حاشي النسخة الأولى فلا تغاوت بينهما في المعنى (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله أن
 يكون الوقف بمعنى الموقوف كما أشار إليه الشارح الضمير عند لفظ الوقف بمعنى الموقوف فقول الشارح
 الموقوف تفسر للمراد لا فرق في الموقوف بين العقار والمنقول فالاول كالدار والثاني كالعدو والكتب
 ولو ماسعاً فيها كان وقف نصف عبداً ودار على التسبوع ولو ماسعاً ويجب قسمته في الحال إذا
 كانت قسمته إقراراً ومن المنقول المدر والمعلق عتقه بصفه يعتق أو حود الصفة من موت
 السيد في الأول والمعلق عليه في الثاني وبطل الوقف بعقدهما هذا أن سبق التدبير والتعليق على
 الوقف كما هو قضية كلامه وهو ظاهر أمالود وأعلق عتقه بعد الوقف فلا يصح نرجحه عن ملكه
 بالوقف ومنه بانعوا فراس وضعا في أرض بحيث كأن وضعا بأرض مملوكة أو مستأجرة فلها وإن
 أسحق القلع بعد عدة الأربعة أو قل ذلك بوق متنعاً به فهو وقف كما كان وإن لم يبق فهل يصير
 ملكاً للموقوف عليه أو للواقف وجهان أصحهما ولهما (قوله عما يتنع به) أي ولها كالأه لا يشترط
 البيع حالاً كما سيذكره الشارح وقوله مع بقاء عبته أي مدقولة قصيرة أقلها زمن يقابل بأجرة ونرج
 بقوله عما يتنع به ما لا يتنع به كالعبد الذي لا يرحى برؤيه كإمره وبقوله مع بقاء عبته ما لا يتنع
 به إلا مع عدم بقاء عبته لأن تنفعه في فوته ومقصود الوقف إدامة العادى وهو في كل شيء بما يلحق به
 والألاد الوام الحقيقي غير ممكن في الخلق فأتى قدس كذلك الشارح بقوله وأما الذي لا يتنع عبته الخ
 فذكر كحترز الثاني ولم يذكر كحترز الأول (قوله هو يكون الانتفاع مساحاً مقصوداً) هذان القيذان
 شرطان في الشرط السابق كما أن قوله مع بقاء عبته شرط فيه أيضاً لأن الشرط كونه عما يتنع به مع
 بقاء عبته انتفاعاً مساحاً مقصوداً (قوله فلا يصح وقف آله الهوى) تفرع على مفهوم قوله مساحاً لأن

صحة عاقلته وأهلية
 التبرع (والوقف حائر
 بثلاثة شرائط) وفي
 بعض النسخ والوقف
 حائر وله ثلاثة شروط
 أحدها (أن يكون)
 الموقوف (عما يتنع
 به مع بقاء عبته)
 ويكون الانتفاع
 مساحاً مقصوداً فلا
 يصح وقف آله الهوى
 ولا وقف حرلم

آفة الهو حرمة كدركه وفما تركه كذا كل محرر وقوله ولا وقف دراهم لينة تقرب على مفهوم
 قوله مقصود الان ان لا يتغير مقصود وقف بطلان وقف الدراهم لينة تقرب على مفهوم
 حليا والاسم وكذا لو كانت معرفة كالمعروف عند أهل مصر بالصدق فيصح وقفه لانه على قصد لينة
 (قوله ولا يشترط النفع في الحال) إشارة الى التعميم في قوله أن يكون مما ينفع به كما قسم التخصيص
 على ذلك فكانه قال سواء كان النفع في الحال كوقف عبدو بحش كبير في أم في المال كوقف
 عبدو بحش صغيرين ولذا لم يخرج قوله فيصح وقف عبدو بحش صغيرين على ما قبله وهو ظاهر (قوله
 وأما الذي لا يتبع فيه المانع) مقابل لقوله مع بقا عينه كما تقدم وقوله كلعوم لأن الانتفاع به
 مع ذهاب عينه بسبب ما كاه وقوله ويربحان أي غير زرع لان نفعه في فوته وأما المزروع فيصح
 وقفه لانه يديم وكل ما يديم يصح وقفه كذلك وعبر المراد بالربحان كل نبت غرس فيه غنشا
 طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح وقف ذلك ، كان زرع وبوايا الأول وقوله فلا
 يصح وقفه الذي لا يتبع عينه (قوله والثاني) كان الانتساب وانها وقوله أن يكون الوقف على
 أصل أي متبوع بغیره وهو الطبيعة الأولى من الموقوف عليه وقوله موجود أي في الحال ولو شرط في
 الموقوف عليه المعين التحويل فورادون الجهة كالساجسوار بطا والمجاهدين والعلماء والفقراء
 وكذا الاغنياء والفقهاء أهل النعمة لان الصدقة عليهم جائزة (أي يذوق) أي ناب وهو ما عدا
 الطبيعة الأولى فيشمل الوسط والآخر وقوله لا ينقطع أي بل يديم وهو مبني على أن منقطع الوسط أو
 الآخر باطل وهو راجح والراجح الصحة كما سبق فلو لم يقيد الفرع بالموجود كالاصل لعدم كونه
 شرطه (قوله فخرج) تقريب على مفهوم قوله موجود لان الأصل ليس موجودا في هذا المثال
 وقوله الوقف على من سيولد للواقف وكذلك الوقف على ولد أو ولدان كان له وجود مع وقف
 له صونا لعبارة الواقف من الاعمال ما حدث بعد ذلك ولد شاركه على العدة بملك الوقف على فقراء
 أولاد ولا يفتقر فيه فان كان فيه فقير وغنى صح وبطلان منه من افتقر بعد ذلك (قوله ويسمى هذا
 منقطع الأول) وهو باطل على العدة لعدم إمكان الصرف اليه في الحال فكان ما نزلت عليه يومئذ
 وقف كذا فمساها الله أو فمساها زيد وكذا فمساها أباولم يسمى منه مشيئة فمساها ان سمي منه
 مشيئة صح وعلى بيانه (قوله فان لم يقل ثم الفقراء) أي بل أقصر على الوقف على من سيولد وقوله
 كان منقطع الأول والاخر أي وهو باطل بالاولى (قوله احتراز) أي ذواته احتراز وقوله عن الوقف
 المنقطع الآخر ومنه منقطع الوسط كقوله وقف هذا على زيد ثم الفقراء أو وقف هذا على
 أولاد زيد ثم هذا المحدث نفسه أو هذه المشيئة ثم الفقراء فهو صحيح على الرأى ثم إذا مات الأول صرحا
 بعد الثاني ان لم يعرف أمدا انقطاعه كأي المثال الأول وان عرف أمدا انقطاعه صرف لا قرب رحم إلى
 الواقف مدة وجوده ثم بعدها صرف للثالث (قوله كقوله وقف هذا على زيد ثم نفسه) ويدخل في
 نوبه على الذرية والنسل والعقب أولاد الساب لصدق اللفظ هم أمافي المدة بفلقه تعالى ومن
 ذريته داود وسليمان إلى أن ذكر عيسى وليس الأولاد البنات والنسل والعقب في هي الذرية الآباء
 قال على من ينسب إلى منهم فلا يدخل أولاد البنات فمن ذكر ان كان الواقف رجلا وان كان امرأة
 دخلوا فيها بحصول الانتساب فيها القوي بالآخر عالانه لا نسب فيها شرعى قال هاني ادعوه لا بانهم
 فالتباعد فيها لبيان الواقع لا للأخراج ولا يدخل أولاد الأولاد في الأولاد بحمل علم عند عدم
 الأولاد ثم إذا وجدوا شاركوهم والا بن لا يشعل البنات وعكسه الولد يشعل الذكور والأنثى والخنثى
 لا الجنين ولأولاد الولد المولى يشعل المعتق والعقيق ويشرك فيهم على عدا رؤس ان وحده كل منهما
 فان وجد أحدهما اختص به ولا شاركه الآخر إذا وجد مع عدم وارث ما تقدم في أولاد الأولاد بان
 إطلاق المولى على كل منهما على سبيل الاشتراك اللغوي وقد دللت القرينة على إرادة أحدهما عينه

لينة ولا يشترط النفع
 في الحال فيصح وقف
 عبدو بحش صغيرين
 وأما الذي لا يتبع
 عينه كلعوم
 ويربحان فلا يصح
 وقفه (و الثاني) أن
 يكون الوقف على
 أصل موجود ويرفع
 لا ينقطع (فخرج
 الوقف على من سيولد
 للواقف ثم على
 الفقراء ويسمى هذا
 منقطع الأول فان لم
 يقل ثم الفقراء كان
 منقطع الأول والآخر
 وقوله لا ينقطع احتراز
 عن الوقف المنقطع
 الآخر كقوله وقف
 هذا على زيد ثم نفسه

وهي الاقتصار في الموقوف فصار المعنى الآخر مراد (قوله ولم ير دعي ذلك) فان زاد عليه كان قال
ثم الفقهاء لم يكن منقطع الا تركها هو الظاهر (قوله وفيه طريقان) أي في منقطع الا شرط يقان
للانحياز (قوله أحد هاتين باطل) أي أحد الوجهين أن منقطع الا شرط باطل وهو مروح وقوله
وهو الذي مشى عليه المصنف أي حيث حال وفرغ لا ينقطع (قوله لكن الراعي العصة) استدراك على
قوله وفيه طريقان لأنه يروى منهم استواءهما فدفع ذلك الاستدراك وبصر بهما فقرض زيد ثم نسبه
الى أقرب الناس الى الواقف رجلا لا رافى الا مع قيد دم ابن بنت علي ابن عامر لم يوجد بصفة
الاستحقاق فأتى الى أهم من مصالح المسلمين والفقراء والمساكين (قوله الثالث) كان الأنسب أن يقول
ونالها كما تقدم نظيره وقوله إن لا يكون الوقف في محذور أي أن لا يكون في معصية لان الوقف شرع
للتقرب فهو مضاد للمعصية وقوله نظام مثله أي قيامها مهملة وأما وصفت الظاه المشألة به بشال
اللسان عند النطق بها (قوله أي محرم) تفسير بالمحذور ومن المحرم كسب النوراة والتنجيل المبذولين
والسلاح لساطع الطريق فلا يسم وقف ذلك (قوله ومع الوقف على عمارة كنيسة لا تعبد) تفرع
على مفهوم الشرط ومثل الكنيسة سائر متعبدات الكفار كعبعة وصومعة ومثل عمارة حصرها
وقناديله ونحوها وما ملأ من الوقف على الكنائس من الظاهر والباطن كما في بعضهم لان الظاهر
من الوقف عليها الوقف على مصالحها وبتعموعه خرج قوله لتعبد ما لو كانت لتزول المسألة وتولم
الكفار فهو صحيح عليها (قوله وأفهم كلام المصنف) أي حيث قال أن لا يكون في محذور وقوله أنه
لا يشترط في الوقف ظهور قصد الكفر بقوله هذا لا يتأني في نفسه فمرة ولو على الاغنياء ان في كل
رعية أجر لكن الوقف على الفقراء نظيره قصد القرية بخلاف الوقف على الاغنياء فإنه لا يظهر فيه
قصد القرية بقوله سواء وجد في الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أولا أي أول ظهور
فيه قصد القرية فلا ينافي أنه قرية كما عرفت (قوله كالوقف على الفقراء) والعبرة بتأثيره ان كاه
وقادعي شخص أه فترى الوقف على الفقراء ولم يعرف له مال قبل رتبته بخلاف الوقف على الاغنياء
وادعي شخص أه غني فلا يعمل الآية (قوله كالوقف على الاغنياء) والعبرة هنا باغنياء كاذم
الكتسب كغنيته ولا مال له ليس غنيته انما بل من الفقراء ما خذ منهم (قوله وبشرط في الوقف أن
لا يكون مؤنثا) كوقف هذا سنة عام بعينه مصرف آخر فان أعقبه مصرف آخر كوقف هذا على
زيد سنة ثم الفقراء وهو محل البطلان عالم بقاء العمر وأما ما ضاهى العمر كالسجد والمقبرة والرباط
فانه يصح مؤنثا ولو التاقت كالوذ كرسى طائفا كان وقف مسجد بشرط أن لا يصلى فيه
أحد وقوله وان لا يكون معلقا فلا يصح تعليقه بقوله اذا مات زيد فوقف وقف كذا على كذا لأنه لم يكن
على التغليب والسرابة وكل ما لم يكن على التغليب والسرابة لا يصح تعليقه بخلاف ما بينى على التغليب
كالخلع فانه يبنى على تغليب الجعة على المعاوضة فلذلك صح تعليقه بخلاف ما بينى على السرابة
كالطلاق والعق فاذ طلق بها أو اعتق نصفه سرى الى الكل فصار ذلك صح تعليقهما فاعادة
أن ما قبل التغليب والسرابة صح تعليقه وبالأغلا وحمل البطلان فيما ضاهى الفقر وأما
ما ضاهى كعبته مسجد اذا مات رمضان صح كذا كراه ابن الرعة ولا يصح مسجد الا اذا مات رمضان
وحمل أيضا ما تعلقه بالموت فان علته به كقوله وقف دارى بعد موتى على الفقراء صح قال الشافعيان
وكانه وصية والمراد به وقف له حكم الوصية في حسابه من الثلث وجواز الرجوع عنه ولهذا قال القفال
لو عرضها للبيع كان رجوعا وامتناعه للوارث من غير احرازه حكم الوقف في منع بيعه وهبته وعدم
ارتدوه هذا اعلم ما في قول الحنفى لكن وصية لا وقف ولو تجزى الوقف رضى الاعطاء للموقوف عليه
بالموت كقوله وقف بيتى على الفقراء اذا مات مصرف البهم جاز كما نقله الركنى عن القاضي حسين
وقد تقدم ذلك في الكلام على الأركان (قوله وهو) أي وقف بمعنى الموقوف كما هو والاعلم وان قال

ولم ير دعي ذلك وفيه
طريقان أحدهما
انه باطل كمنقطع
الاول وهو الذي مشى
عليه المصنف لكن
الراعي العصة (و)
الثالث (أن لا يكون)
الوقف (في محذور)
بنظام مثله أي محرم
فلا يصح الوقف على
عمارة كنيسة لا تعبد
وأفهم كلام المصنف
أنه لا يشترط في الوقف
ظهور قصد القرية
بل انتفاء المعصية
سواء وجد في الوقف
ظهور قصد القرية
كالوقف على الفقراء
أولا كالوقف على
الاغنياء وبشرط في
الوقف أن لا يكون
مؤنثا كوقف هذا
سنة وان لا يكون
معلقا كقوله اذا جاء
رأس الشهر فوقف
كذا (وهو) أي الوقف
(على ما شرط الواقف)

المعنى معنى الصيغة وقوله على بشرط الواقف فيه أى فى الوقف معنى الصيغة والمعنى أن الوقوف
من حيث الاستحقاق وصرف قلته مبنى على اتباع ما شرطه أو واقف فى صيغة فالمرتبعا اشقلت
عليه الصيغة من الشرط وسواء قلنا ذلك فى الوقوف أو الواقف أو الواقف عليه والله تعالى به وهو
لا يظهر من الأقوال الثلاثة ومعنى كون الملك فيه لله تعالى به بنفث عن اختصاص الأشخاص إلا حصين ولا
فكل المخالفات بأسرها لله تعالى فى الحقيقة وإن معنى شرطه مالك كافى الظاهر بحسب النوسع والجاز
أو التماثل بشرط الواقف مع خروج الوقوف عن ملكه نظر الوقف بقرضه الذى يمكنه الشارع نفسه
فلذلك يقولون بشرط الواقف كدس الشارع ومن ذلك شرطه النظر له نفسه أو لغيره ما شرطه لنفسه
أو لغيره أتبع شرطه والأفوه والخاصة والواقف الناظر عز من ولاد المظن بآية عنه ونصبه بغيره
ممكنه بشرط الناظر دالة بالظن وكفاية فى التصرف المقصود منه وغلطته مما رواه جارة وحفظ
أصل وهو الوقوف وقوله وفى الأبره التى نستعمل منها وجهها وقسمتها على مستحقها فان دون له
بعض هذه الأمور لم يتجاوز موقفة الوقوف وموقفه إذا كان عبدا ومما ربه من حيث شرطها
أواقف من مالها ومن مال الوقف والأمن منافع الوقوف ككسب العبد وقلة العقار فإذا انقطعت
منافعه فالغنى موقفة القصر من بيت المال صائفة لوجهه فى الأولى ولجزمته فى الثانية أما العمارة
فلتجلب فى بيت المال (قوله من تقديم بعض الوقوف عليهم) أى فى أصل الاستعانة فى كافى
المثال الذى ذكره الشارع فإن من قدمه الواقف وهو الأورع هو المقدم على غيره فى الاستحقاق
أو تقديم بعض الوقوف عليهم على بعض بئى من مال الوقف أو منافعها كان بشرط الواقف أن يقدم
الأورع بكذا من مال الوقف أو سكتى بينهما وهذا هو الأنسب بقول الشيخ الحطاب بأن فضل شئ
كان لثلاثين وظهر كلام الشارع أن الترتيب ليس مائة لى التقديم بل عمله داخل فى الساحب
والرحمة من قوله فى التقديم لأن نفسه تقديم بعض الطبقات على البعض الآخر وبما لم يجد الشارع
دلتلى فى التقديم فإرا من التكرار فإسعه داخل فى الأخير كما لمات وبالجمله هو مشتمل على تقديم
وتأخير لأبهم مثلا زمان مثال الترتيب وكفت هذا على أولادى ثم أولاد أولادى أو الأعلى فالأعلى
والأول فالأول والأقرب فالأقرب وحيث وحفظ الترتيب لا يصرف للطن السافى شئ ما بقى
من البطن الأول واحد وهكذا فى جميع الطون لا يصرف إلى بطن وهناك بطن أقرب منه الآن حال
على أن من مات من أولادى فنصيبه لولده فيسبغ شرطه (قوله كوفت هذا على ولادى الأورع
منهم) فقدم الأورع منهم على غيره والأورع ترك الشبهات والاعتصار على الحلال ولو زاد على قدر
الحلحوق ما زاد فهو الاعتصار على قدر الحلحوق من الحلال وترك ما زاد على ذلك ولو حللا ومثل
الأورع الفقير فإن استغنى خرج عن الاستحقاق فإن عاد إليه الفقر رجع إليه الاعتصاف وقد
الأرامل وهوهم والصغى والاستثناء لمعان التعاطفات بحرف مشترك كالأولاد والفناء وبما أن لم
يتغلبها كلام طويل كوفت هذا على أولادى وأحفادى أخوة الفناجين أو الأمل من يضى منهم
فان تقطع التعاطفات كلام طويل كوفت هذا على أولادى على أن من مات منهم وأعتقت نصيبه
بين أولاد ذلك كرم مثل نظ الأتبيين والأفصيه لمن فى درجته ثم على أخوة الفناجين أو الأمل من
يضى منهم اختص ذلك المصطوف الأخير (قوله أو تأخير) أى بعض الوقوف عليهم من بعض
وقوله كوفت هذا على أولادى فإذا انقرضوا فعلى أولادهم فمقدما على أولاد الأولاد من الأولاد وهذا فى
الحقيقة مثال الترتيب وهو مستند للتقديم والتأخير كما هو لاعتبار الترتيب فى البعض والأشراك فى
البعض أتبع كوفت هذا على أولادى وأولادهم فإذا انقرضوا فعلى أولاد أولادهم وهكذا
ما تناسلوا فيكون الأولاد وأولادهم مشتركين ويكون من بعدهم مرتبين (قوله أو نسوة) أى فى
لفظ الواقف كما قال الشارع حيث مشتمل بقوله كوفت على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناثهم

فيه (من تقديم)
بعض الوقوف عليهم
كوفت هذا على
أولادى الأورع منهم
(أو تأخير) كوفت
هذا على أولادى
فإذا انقرضوا فعلى
أولادهم (أو نسوة)
كوفت على أولادى
بالسوية بين ذكورهم
وإناثهم

قلنا لقول المصنف وهو على ماشرط الواقف والأطلاق مقتضى النسبة كوقفت هذا على أولادى وأولادهم فإن ذلك يقتضى النسبة فى أصل الأطلاق والمقتضى من جميع أفراد الأولاد وأولادهم كورهم وأنائهم لأن الولولطو الجمع لا يقترب كاهو الجميع عند الأصوليين ونقل من إجماع العلماء ومثاله بقول بانها لا تقترب كفى جمع الجوامع ويسوى بين الجميع فى ذلك وإن زاد ما ناسأوا أو بلغنا بعد من إذا لمز يدلتهم فى التسل لا تقترب خلافاً لمن جعل المزمز بدقه بنسابة بن لا تقترب ولو اشتقوا فى أنه وقف ترتيباً وتسوى بصدق من هو من ناسأوا أو غيره والأخلاقا وقسم بينهم (قوله أو تفضل البعض الأولاد على بعض) انما قال ذلك لاجل التال الذى ذكره بقوله كوقفت على أولادى لذلك كمثل حظ الاثنين فقد فضل بعض الأولاد على بعض والا فكان الأعم أن يقول أو تفضل البعض الموقوف عليهم على بعض ولذلك قال الشيخ الخطيب كقوله بشرط أن يصر فى ذماته وأعمرو وجسون وكل صحيح

(فصل فى أحكام الهبة) هـ أى كحواله الأ فى قوله وكل ما جاز به جازيته وعدم لزومها إلا بالقبض وغير ذلك ما يأتى وهو مناسبة الوقف من حيث كونها خالصة عن العوض ومحمولة على مكررها من ملك الواهب وهى تطلق على ما بين الصدقة والهبة والهبة ذات الأركان أى معنى عام يشمل الثلاثة وهو تملك تدفع فى حياته وعلى ما يعاين الصدقة والهبة أى معنى خاص بقابلها وهو تملك تدفع فى حياته لا لأكرام ولا لاجل ثواب واحتياج بالقبض وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الأركان وهو لزم منه الأطلاق لكل صدقة وهبة هبة ولا عكس لا تقرادها فى الهبة ذات الأركان ولهذا لو حلف أنه لا يهبه لم يصدق عليه أو أهدى إليه من دون العكس وكلها مأمونة وأصلها الصدقة وكان صلى الله عليه وسلم لا يقبل الصدقة ولا يحل له الهبة لأن الأولى تشتر باحتياج الآخر والثانية تشتر بعظمته وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يأكل من الهبة حتى يأمر صاحبها بالأكل منها لما كان الذراع المسموم ثم صار ذلك عادة للملوك بعده ولو فى غير الهبة حتى فى نحو التهنئة وتعرف الهبة بهدية أنشأ أن يستبدده كقصة الآخر وهى وعاءه الذى يكثر فيه يصل من خوص وقصوه فان اعتدده فليس هدية بل يجب ردو بهرم استعماله إلا فى محو كالهبة وإن اعتدداً الأصل فيها معنى العام الشامل لصدقة والهبة قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى أى لئمن بعضهم بعضاً على ما فيه بر وتقوى وقوله تعالى بآ فى المسال على حسبه أى مع حب المسال

أولاً حب الله فالصبر ما تدل على وعلى معنى مع الله وعلى معنى لا م التعليل وأخبار تكبر الصبرين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أى لا تحقرن جارة معاهدة لجارتها المهدى إليها أو بالعكس ولو ظف شاة مشوى وانما اقتلنا مشوا لا تملو كان نشتا لا نبتغ وهو ما نفع فى التله أى ولو شاة قبله وأركانها لا يفتى الخامس ثلاثاً فاقدم موهوب وصيغة وشروط فى المقادير الواهب لطلب حقيقة أو حكم الشغل هبة فهو الصوف من الأصحية الواحصة من نحو جهار من ملكه لا تندر كونه به تاتوع اختصاص وصية حتى القصص الأ فى وصية الضرر تليتها الصبر تار إطلاق التصرف فى الله فلا تخرج من المحصور عليه ولا من ولده فى مال محصور ولا من مكاتب بغير إذن سيده ومعنى الموهوب له أهله ملك ما يوهبه له ولو غير مكافؤ بقبل له ولده فلا تصح لمال ولا موهبة ولا لنفس الرقيق فإن أطلق الهبة فهى أسيدو كذا أن تصد سيده وشروط الموهوب أن يكون معلوماً ظاهر امتناعه بمقدور على تسلمه مملوكاً للمقادير أشار إليه المصنف بقوله وكل ما جاز به جازيته على ما ساق وشروط فى الصيغة ما شرط فيها فى البيع ومنه توافق الأتباع والقبول على المحدث فالو هبة له شيتين فقبل أحدهما أو شيئاً واحداً قبل بعضه لم يصح وقبل البعض فترقى بين الهبة والبيع بأنه معلومة فسبق فيها اختلافها (قوله وهى) أى الهبة وقوله له ما خور من هبوى أى حروره يقال هبال أى ما خور من جانب

(أو تفضل البعض الأولاد على بعض كوقفت على أولادى لذ كرمهم مثل حظ الاثنين (فصل فى أحكام الهبة وهى لغة مأخوذة

إلى جانب جوهره لاخذ من ذلك انها ترمي بالواجب إلى بدل وهو به (قوله) ويجوز أن تكون
 من هب من نومه) أي أن تكون مأخوذة من مصدر هب الخ لأن الاشتقاق من المصدر على الصحيح
 وقد صرح بالمصدر ولا فدل على إرادته في الثاني وبعد أنه جرى في الأول على مذهب البصريين
 وفي الثاني على مذهب الكوفيين وسدنا ندفع ما يقال في نكتة تفسير الأسلوب حيث جعل
 الماخوذ في الأول المصدر وفي الثاني الفعل لأن ذلك انما هو بالنظر لظاهر العبارة وقوله إذا استيقظ
 أي يقال ذلك إذا استيقظ أي تنبهم نومه وقوله فكان فاعلها استيقظ للاحسن بان لوجه الأخذ
 من الثاني أي فكان فاعل المسبة استيقظ من غفلته للاحسن وفعل الخبر (قوله) وهي في الشرع
 الخ) هذا مقابل لقوله وهي لغة الخ ولولا قال وهي في الشرع عليك تطوع في الحياة لكان أولى وأخصر
 (قوله) عليك) خرج بالتعليك أي خرج عنه بمعنى أنه لا يدخل فيه الضيافة لانها أجنبية لكن عليك
 الضعيف ما كله موضع في فقه ملك كراعي بمعنى أن إذا نذرده أي لعله استقر على ما كان وأخرجه
 تبين أنه باق على ملك صاحبه ولهذا الوجه لا يأكل ما عازر بذفا فله ضعف المصن لا يأكل كل الإطعام
 نفسه الوقت لانه أجنبي في العقد وخارج بالتعليك وعلى القول بأنه تملك فهو تملك للمنفعة
 لا للمعين فهو خارج بقوله في عين والعارية لانها أجنبية لأن ينفع المستعمل بالتملك للمنفعة وقوله مخير
 أي حاصل في الحال قال بعضهم وقيل يذكر مقرر الشارح وهو مستدرك لأن الخارج به خارج بقيد
 الحياة كما صنع الشارح واليه وأب أنه فيد معتبر يخرج به المعلق على صفة كقدوم نائب شخص حال
 زيد فقد وهبت كذا فلا يصح لانه غير مخير فلا اعتراض على الشارح في إخراج الوصية مع أنها
 خارجة بقيد الحياة فالحق أن الخارج بالمخير المعلق على صفة كقدوم كونه والخارج بقيد الحياة الوصية
 وقوله مطلق أي غير مفيد فخرج به المقيد بالصفة وهو التعليك المؤقت كما سيذكر الشارح وقوله في
 عين أي غير منفعة فهي أحرار من المنافع كما سيذكر الشارح وأما الدفين فهو له من هو طهارة
 ولغيره ما له على الأصح لانه غير موقوف على تملكه وقيل لا وهو عليه جرى في الأصل لا بدوله حال
 الحياة أي في حال الحياة خرج به الوصية كما سيذكر الشارح لأن التعليك مع اليمين لا بالقول وهو
 بعد الموت وقوله بالعرض أي لا باللفظ لا يقتضيه هذا أن قيد شواب قيدته فان كان
 محبولا كسب فإطالة تعذر تخصها بغيرها لعلها لا تقتضيه كما علت
 والمقبوض بها حيث قد قبض بالشراء الفاسد فيضمن ضمان المقبوض وإن كان معلوما فهي بيع
 ونكاح المعنى فيرى فيه أحكامه كالخيار والشفعة وعدم توقف الملك على القبض بل بتمام العقد
 وبحل عدم العرض أن لم تقم قرينة على طلبه والأوجب إطلاء العرض أو رد الهبة كما خرج به
 الرمي (قوله) لو من الأهل) أي ولو كان ذلك التعليك صادرا من الأدنى للأعلى منه رتبة فهو بمنزلة
 معنى الأول وهذه الغاية للرد على القول بان الهبة فإذا كانت من الأدنى للأعلى رتبة فهو بمنزلة
 العرض جللا العادة (قوله) فخرج بالمخير الخ) أي إذا أردت بيان التفرقات الخارجية تلك القود فاقول
 لك خرج بالمخير الخ وقوله الوصية فيه تكرر كما سبق لانه يلزم عليه تكرار وج الوصية وقد يقال لا مانع
 من تكرر التي مرتين لكن الظاهر أن يخرج بقيد المخير المعلق بصفة بقيد الحياة الوصية كما مره
 المبدأ وقد تقدم (قوله) وبالطلاق) أي وخرج بالطلاق وقوله التعليك المؤقت كما في الآثار فانها تعليق
 للمنافع تعليق كما قد أبعد لاجراء ولا يقال له هبة لانه ليس بتمليك كامل بل تعليق مؤقت فقط قول
 العلامة القليوبي أنظر ما صوره فامل (قوله) وخرج بالعين هبة للمنافع) أي بناء على أن ما وهبت
 منافع عارية فهو وهبت سكنى الدار أو خدمة العبد عارية وهو جملة ما تكون خارجة في
 الحقيقة بالتعليك من أول الأمر لانها ليست بتمليك كامل أيا حقه وله الرجوع فيها متى شاء كما هو شأن العارية
 وإذا تلفت العين بغير الاستعمال المأذون فيه ولو بغير تغريم كانت مضمونة ضمان العارضي والمعد

من هب وبالبيع
 ويجوز أن تكون
 من هب من نومه
 استيقظ كان فاعلها
 استيقظ للاحسن
 وهي في الشرع
 تعليق غير مطلق في
 عين حال الحياة بلا
 عوض ولو من الأهل
 فخرج بالمخير الوصية
 وبالطلاق التعليك
 المؤقت وخرج بالعين
 هبة للمنافع

أنها مبيعة صحيحة لا تمليك فتكون دائمة لا خراجة بنا على أن ما وبت منافعها أمانة وهو ما ربه
 ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر كما ذكره الشيخ الطليبي بفعل الحنفى القول الأول وهو الأصح
 ضعيف بل الأصح الثاني وعليه فلا تنزيم إلا باستيفاء المنفعة لا قبض العين لأنها ليست موهوبة بل
 أمانيته لا رجوع بالنسبة للمستقبل لأنه صدق عليه أنه قبل قبض المنفعة القائمة ولذا تألفت العين
 فلا يرضعها إلا بالتصغير (قوله ونرجع بحال الحبلة الوصية) أي لأن التملك انقضى بالتقيد وهو
 بعد الموت كما وإن كان الإيجاب في الحياة لكن لا يترتب التملك (قوله ولا تصح الهبة) أي بالهبة
 النكاح وهي الهبة ذات الأركان فالصدقة والمدة لا يجتازان إلى إيجاب ولا قبول بل المدة في الأولى
 على دفعها للمتصدق عليه لأجل ثواب الآخرة أو لأجل حاجته مع قبضه وفي الثانية على بنتها المهدى
 إليه كما مالاه مع قبضه وقوله إلا بإيجاب وقبول لفظاً أي باللفظ من الناطق ومن صرائع الإيجاب
 وهنك ومقتضى التملك بلا ذكر ومن صرائع القبول قلت ورضيت وقبل الهبة للتصغير
 ونحوه بمن ليس أهلاً للقبول ولأنه لا يوجد منه صفة تملك ولو تنول الطرف من حيز بنته وادعى أنه
 أعطاه إياه عارية صدق بيمينته أن يوجد منه صفة تملك ولو بشهادة الأركان ولو اشتري الزوج مالاً بقله فاجاز
 بنتي والآن كان ملكاً لها لأن إضافة الهبة تفتى الملك وكذا الزوجين به ولده الصغير من غير صفة حتى
 مادامت عنده لم تملكه إلا بصيغة ويصدق في ذلك وكذا الزوجين به ولده الصغير من غير صفة حتى
 لو مات الولد لم ترث منه أمه لأنه باق على ملك أبيه (قوله وذكر المصنف ضابط الموهوب) أي قاعدته
 وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وكل ما جاز بيعه جاز هبته) أي وكل ما ماله بيعه صحت هبته
 فالمراد بالموهبة الهبة والعقود حرم كالبيع وقتئذ الحقة موهبة التي لم يستعمل بيعه بغيره وفي
 بعض النسخ حازرت هبة التاموه الأولى وإنما تركها في نسخة الأولى لأن الهبة مجازي الثانية
 ومجازي الأولى كانت يجوز فيه إثبات التاموه في الاسم الظاهر فيجوز طلعت الشمس وطلع الشمس
 بخلاف ما لو قلت الشمس طلعت فخص فيه التاموه لأن الضمير يجب فيه الثاني وإن كان مجازي الثاني
 ويحصل هذا الضابط أن ما صرح أن يكون مبيعاً محرم أن يكون موهوباً ويستثنى من ذلك مسائل منها
 المحاربة الموهوبة إذا استولدها الرهن للعصر أو أهله فإنه يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها
 ومنها المكاتب يجوز بيع ما في يده ولا يجوز هبته من غير إذن سيده ومنها المتاع يجوز بيعها بالاجارة
 لأنها مبيعة للمنافع وفي هبتها وجهان كما تقدم ومنها مسائل غير ذلك كورة في شرح الجعفة
 وغيره (قوله ولا يجوز بيعه الخ) هذا بيان لمفهوم كلام المصنف فهو عكس الضابط المذكور وفد
 استثنى من هذا المفهوم مسائل كما استثنى من المنطوق مسائل تقدم ذكرها منها ما ذكره الشارح
 بقوله الاحتياطي حطة ونحوها ومنها حق التصرف كأن نصب علامات على موات ولم يصبه فاته بنته
 فيه حق التصرف فهو زهنته ولا يجوز بيعه ومنها صوف الشاة الملعولة أضحية وتوليتها وحلدها ونسبها
 البسار قبل بدو المصالح فهو زهنتها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستثنى مسائل غير ذلك
 المذكورة في شرح المنهاج وغيره فاقصر الشارح في الاستثناء على ما ذكره تصغير فقد جعلت المسائل
 المستثناة من المنطوق والمسائل المستثناة من المفهوم وهذا تعلم ما في صنيع الحنفى حيث جمع بعض
 المسائل الأولى مع الثانية فجعل الكل مستثنى من المفهوم وأعرض على الشارح بقوله ولو جعل
 الشارح لكلام المصنف مفهوماً فيه تفصيل لسلم من حصر الاستثناء الذي ذكره لمعلم بمحضه إذ ورد
 عليه الاستثناء من معصر الموهوبة إلى آخر عبارته والحق ما ينداك كما صنع الشيخ الطليبي (قوله
 كمجهول) أي أنه لا يجوز بيعه فلا يجوز هبته كان يقول وهنك أحد هذين التوأمين أو العبد
 فلا تصح الهبة لأن هذا مجهول ومنه الجنس والمغصوب لغير القادر على انتزاعه والضال واليتيم فلا

ونرجع بحال الحياة
 الوصية ولا تصح الهبة
 إلا بإيجاب وقبول
 لفظاً وذكر المصنف
 ضابط الموهوب في
 قوله (وكل ما جاز
 بيعه جاز هبته) وما
 لا يجوز بيعه كمجهول
 لا يجوز

يجوز يسبق ذلك ولاهية (قوله الاحق حنطة ونحوها) أي نحو الحنطة من المحرقات كشمع وقد حلت
 حاق هذا الاستثناء من القصور وقوله فلا يجوز بيعهما أي حتى الحنطة ونحوها وقوله ويجوز بيعهما
 أي تصح لاتسافه الماثل لهما كما جرى عليه في المتاج وهو المعتدون قال ابن القتيب إن هذا سبق فلم
 فهو مردود (قوله ولا يتك ولا تلزم الخ) لما كان ظاهر كلام المفسرين أن الهبة تثبت بالتقيد ولا تلزم
 إلا القبض وليس كذلك بل لا يتك ولا تلزم إلا بالقبض أصله الشارح كما ترى وقوله الهبة أي بالمعنى
 العام الشامل للصدقة والهبة وليس أصل لفظة الهبة الصغر فلا تثبت إلا بالقبض عنه كما هو مقتضى
 كلامهم في البيع ونحوه خلافاً لما حكاه ابن عبد البر والكلام في الهبة الصغرى الصغرى الصغرى وغير
 ذات الثواب نفي من الهبة الفاسدة فلا تثبت أصلها ولو بالقبض وبغير الضمنية الهبة الضمنية كالوفال
 اعتق عدك متى جئنا فاعتقه عنه فإنه سقط القبض في هذه الصورة وبغير ذات الثواب الهبة ذات
 الثواب فلا تثبت وتلزم بالعقد بعد انتضاء الخيار لا ببيع كإبر (قوله إلا بالقبض) أي لا بالعد لها
 عقد أراق كالقرض فلا تثبت ولا تلزم إلا بالقبض ولا ته صلى الله عليه وسلم أهدي إلى العنق ثلاثين
 أوقية مسكاً وقيل أر بعين ثم قال لا م سلقاً في لاري الضامى فدمت ولأرى الهبة التي أهدت إليه
 لا اعتد فإذا ردت إلى غنى لك فكان الأمر كذلك لكن سأردت قسمها صلى الله عليه وسلم تسائه
 ولم يخص بها م سلمة والقبض هنا كإبر لكن لا يكفي هنا القسلة ولا الوضع بين يديه بغيره ولا
 الاتلاف لأنه غير متحقق للقبض بخلاف البيع لأن كان الاتلاف بالاكل أو بالعتق إذا كان باذن
 الواهب وبغيره انتقاله إليه قبيل الاكل والعتق (قوله باذن الواهب) أي أو بإضافته بالأولى فلو قبضه
 إلا بادن ولا بإضافته لم يملك كمو دخل في ضمانه فيصبر رده إن بقي وبله أن تلف فلورجع عن الإذن قبل
 القبض بطل ولو اختلف في الإذن صدق الواهب لأن الأصل عدم الإذن ولو اختلف في الإذن واختلفا
 في الرجوع قبل القبض صدق في الموهوب له لأن الأصل عدم الرجوع (قوله غلو مات) أي أو جن
 أو أجنح عليه يقومولى الممتون مقامه وأما الهبة فيقتل رافقته منه لقرينة إفراد الغان أس منه
 فكالممتون وقوله لم تنس الهبة أي لأنها تؤول إلى الرجوع كالبيع في زمن الخيار وقوله ويقوم وادنه
 أي أو وليه في الممتون والآن معند الناس كما علت وقوله مقامه أي مقام أحد هما أي الموهوب
 له أو الواهب وقوله في القبض أي بالنسبة للموهوب له وقوله والأفاض أي بالنسبة للواهب ومثل
 الأفاض إلا أن في القبض والرجوع في الهبة كأن يقول رجعت في الهبة وتكون ملكه (قوله
 وإذا قبضها) أي الهبة بالمعنى العام الشامل للصدقة والهبة وقوله الموهوب له أي أو وارثه أو وليه
 باذن الواهب أي بإضافته أو وارثه أو وليه كما علم بحار وقوله لم يكن للواهب أن يرجع فيها الخ أي
 غير لا يملك زجل أن يعطى عطية أو هبة فحصر جمع فيها إلا بالرجوع إلى بطلان الرجوع والتمسك
 والما كمو صحتها والمراد بالعطية في الحديث الصدقة والهبة والهبة مخصوصة بالهبة ذات الأركان
 بقرينة العطف (قوله إلا أن يكون والداً) أي إلا أن يكون الواهب والداً للموهوب له فله الرجوع
 ولو كان قد أسقطه كرا كان أو أنى غنياً كان أو فقيراً أصغر كان أو أكبر ولو لمع اختلاف
 الدين وقوله وإن علأى فيمثل سائر الأصول من جهة الأسماء والأسماء ظاهراً أو بالدليل من له ولادة
 قريباً كان أو بعيداً وخص ذلك لاتسافه الهبة عنهم فلا يرجعون إلى الحاجة أو هبة كمو نور
 شفتهم بخلاف الإجاب ومذهب الحنفية كعكس مذهبنا مع أن ابن الرجوع في الوالد يورث
 الشصاء والبضاء فترتب على ذلك العقوق بخلاف الإجاب ومحل الرجوع فيما إذا كان الولد سراً
 فإن كان رقيقاً فلا رجوع لأن الهبة لهبة لسيده وهو أجنبي وعمله أيضاً في هبة لا يان أماني هبة
 الدين كان وهب لولد له ناله عليه فلا رجوع له فيه سواء علنا أو تخلياً وأسقاطاً أو بقاءه لا يان
 فاشبه بالموهبة شيئاً تلف بشرط الرجوع به الموهوب في سلطنة الولد ولأبى الموهوب وأغضب

فیرجع فیہما البقاء السلطنة ولا ینزع الرجوع دھنہ ولا ھتہ قبل القبض لبقاء السلطنة أيضا وأما بعد القبض فلا رجوع لہ لزال سلطنتہ ولولہ لزل ملکہ کما فی صورة الھن بعد القبض وکما فی صورة الجنابة والقبض فلو جئی الموهوب أو أفلس الموهوب بہ وجرع علیہ امتنع الرجوع لتعلق الحق بالموهوب الذی ینتجبعہ ذم لوفال فی صورة الجنابة أنا أودی ارض الجنابة وأرجع ممکن فی الاصح ولا رجوع علیہ فی بعض فرخ ولا فی بذرنیت لان الموهوب صار مستلکا ولا ینزع الرجوع بغير ولا تعلیق علی حق بصفۃ ولا تزویج لفریق ولا زراعة للأرض ولا اجارة لان العین باقية صحالها ولا یفسخ الوالد الاجارة فان رجع بل یتقی صحالها کالتزویر رجوع فی العین مسلوقة المتفعة لمدة الاجارة و ینتزع الرجوع ببیع الولد الموهوب لولہ یا لوالہ یا بآؤقفہ لہ أو عتقہ أو نحو ذلک تعارض بل السلطنة وان لم یزل الملك کالکتاب والاولاد بالاداء الھن بعد قبضہ ولو عاد بعد البیع فلا رجوع لان الرأئیل العائد نکلی لم یعد هنا ولیمضہم کالشہر

وعائد سکر اقل لم یسدد * فی قبض مسع ھتہ لولہ

فی البیع والترضی فی الصدق * بکمن ذاک الحکماتفاق

ولو زاد الموهوب جسم فیہ زیادۃ التصلب کالمن دون التفسخ کالاولا لحدث فاته یتقی الولد لحدثہ علی ملکہ بخلاف الجمل المقارن للہیۃ فاته رجوع فیہ وان انفصل لثمن جملہ الموهوب وبمحصل الرجوع یصور جعت فصار ھتہ أو لستہ جعتہ أو وردتہ الی ملکي أو نقتضی الھتہ أو ابطان أو فمضتہا ولا یحصل بوطہ الامۃ ولا یبیس ما وہہ الاصل لفرعہ ولا یقفہ ولا یتھتہ ولا یفانقہ * (تنبیہ) بسن للوالدان علای العذل فی عطیۃ اولادہ بان یسوی بین الذکور والاناث فہما وکذا فی سائر وجوہ الأکرام حتی فی التخیل والذات فتنخر البخاری اتقوا الله واعبدوا بنی اولادکم بل یکرہ ترکہ وعمل ذلک عند الاستواء فی الحاجۃ أو صلحہما والا فلا یکرہ ترکہ وعمل ذلک یجمل تفضیل بعض العصابۃ رضی اولادہ علی بعض تفضیل الصدیق رضی الله تعالی عنہ السیدۃ عائشۃ علی غیرہا من اولادہ علی ذلک لضعفہم عنہم عن کثوف ونحوہم سائر المعاصی وهو ان یؤذی والدیہ أو احدهما الذی لیس بالھین مالم یسکن ما آذی بہ واجبا کما یعرف أو ینہی عن منکر وعطیۃ الاولاد للأصول کما ھکے فیسن للولد التسویۃ بین والدیہ اذا وہب لھما شیئ بل یکرہ ترک التسویۃ کما ھکے فی الاولاد فان فضل أحدھما فالام أو فی لھما ان لھما شیئ البر ولا شک ان التسویۃ بین الاخوۃ ونحوھم مطلوبۃ لکن دون طلبھا فی الاصول والفروع وصلۃ الرحم مندوبۃ ولو یفوق ارسال سلام أو ھدیۃ أو کتاب أو نحو ذلک علی ما جرت بہ عادۃ معہم فاذا اعتلوا ذلک مصادا وانما ذنوب یتزکرم فلعنہ لان ذلک بعد من قطعۃ الرحم وہی من الکبائر لا یقال کیف یکون ترک السنۃ حراما لان قول انما حرم من حیث التاذی الذی حصل بالقطع لا من حیث ترک السنۃ (قوله واذا امر الخ) لا ینفی أن لعن العسر والرفی من الفاتا الھتہ لکما سبقتہ خصوصۃ فالعسر والرفی العسر لک لفظ العسر فیہا والرفی من الرقوب لان کلامہما یرقب موت صاحبہ وقولہ من اشارت الی ان فاعل امر وأرتب ضمیر عائد علی الشخص فهو علی تقدیر رأی لایہ تفسیر للعسر وليس المراد بیان الفاعل فیکون المتن حذیفہ لایجوز حذف الفاعل الا فی مسائل لیس ھذا منہا (قوله) (شیئ) مفعول ثان والمفعول الاول محذوف والتقدير واذا امر الشخص غیرہ شیئ فهو متعذر لمفعولین کما یصرح بہ قوله امر تک هذه الدار وقوله ای دارا تفسیر لشیئ وقوله مثلا ای مثل مثلا ای واحد أو کتابا أو نحو ذلک (قوله) (قوله) (قوله) امر تک هذه الدار) ای جعلتک عرک وکذا القول وھتک هذا عرک أو حیاتک أو ما عشت ان زاد فان مت طاعی بخلاف ما لو قال جعلتک عرکی أو غیر ذلک مثلا فأنہ لا یصح فیہما علی الراجح لان فیہما تأقیب الملك لان الراجح أو یفاد عیون أولا وانما اعتقر الاول

(واذا امر شخص)
(شیئ) ای دارا مثلا
تقولہ امر تک هذه
الدار

الساحل من أموال الفرق وما به حديق شس الحد أو نحوها فهو مال ضائع إلا مرة لم يبت المال فإن لم يستلم صرفه في وجوه الخير بنفسه أن عرفها وهو ما جرح على ذلك إلا عدا ما يحد بعرفها (قوله) وإذا وجد شخص (أي جرح بخلاف الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيد أو لم يته به أن سكت عليه لأن في القطة معنى الأمانة والولا بقائه له ومعنى القطة التنازل وهو ليس من أهلها فإن أخذها منه فهو لا لفظ سيد كان أو أجنبيا ولو أوقفه عليها سيد لم عرفها وهو ما جرح وصح نعره في حديقته فإن لم يكن أمينا فهو متعدي أو أرحمها فكانت أخذها منه وردها إليه أو ما التقاطه بأذن سيده فصيح ويكون سيده هو الملقط ويصح لقط المكاتب كتابة صحفة ويعرفو بذلك لا تمتثل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كتابة فأسد فهو كالقن فإن عثر المكاتب نفسه أو مات رقيقا حفظ القاضي لقطه لملكها ولا يأخذها السيد لأن التقاط المكاتب لا يقع لسيده ولا تصرف إليه والمبيع في توبته كالرقيق نو بقسيدة كالقن إن كان هناك معها بأمر الأخصب الرقيق والحرية كمن ضمن التقاطه كذا سائر الأكساب والمال من الأرض الجنا بتمته أو عليه غرض على ما مطلقا لأنه يتعلق بالرقة في الجناية وتمته بذلك في الجناية عليه وهي مشتركة بينهما ولو في توبته أحدهما وبطل على التقيد بالحران الشارح على نقل في التعميم أولا غاية الأثران في مفهومه تفصيلا هكذا يستفاد من الشرح المطيب وأما المحقق فقال بوجوب تلامه الحر والرقيق وتبعه في التفرع على ذلك فتدبر (قوله) بالغا كان الخ) صح في الواحد بمعاملات ثلاثة وهو تعميم في الواحد من حيث العصة وإن كان الولي يزرع القطة من يد العصى ويعرفها وكذلك القاضي يزرعها من القاصق وبضعها عند عبد كاسد كره الشارح فيها ما قوله أو لا يؤولم يكن بالغا إن كان صبي أو نحو غير ومنه المنعون والعصى والمنعون السبي لا يبيع نعره بغيره ما وقوله مسلأ أو لا يؤولم يكن مسلأ إن كان كافر أو يبيع القطة من ولو في دار الإسلام ودخل فيه الكافر المصوم والمريد لكن المعنفان المريد لا يملك بسيد التفرع بل لأن ملكه موقوف وقوله فاسقا أو لا يؤولم يكن فاسقا إن كان عدلا لكن يكره القطة للقاصق لئلا يدهوه نفسه إلى التباينة (قوله) لقطعة) مفقولة لوجوبه في موات أو بطل من ومنه الشارح أنه الطريق النافذ كإمر ومنه المسحوق أو باط والمدرسة ونحوها من محال القطة ونرج بذلك لوجده في موضع مملوك فليس لقطه بل هو ملك الكمان ادعاهوا إلا أن تأتي الملك عنه وهكذا حتى ينهي الأمر إلى الهي فهو له وإن نغاه لأنه ملك الأرض وما فيها بالاحياء ولم يخرج عن ملكه لأنه لا يتبع الأرض في البيع وهذا هو المعتمد وقيل هو له إن ادعاه فإن لم يدعه فهو لقطه كما قاله التوفي وأقره في الرضة (قوله) فله أخذها) أي لأن غيابه لم يتحقق والاصل عدمها وعليه الاحتراز والتحقق إذا حدثت نفسه بالتباينة بعد أخذها وقوله وتر كها أي حله تر كها خشية تباينة فيها في المستقبل وقوله ولكن أخذها أولى من تر كها استدراك على قوله فله أخذها وتر كها له يقتضي استوائهما فندفع ذلك بالاستدراك المتضمن أن الأخذ مستحب إن وثق بامانة نفسه في الحال والمستقبل كإشارة إلى ذلك بقوله إن كان على تقمّن القيام بها أي أن كان على حزم من نفسه بالقيام بحفظها أو التمسع التوثق وهو العلم ومن معنى الباء والكلام على تقدير مضاف فإن لم يثق بامانة نفسه في الحال بل يتحقق له الحاجة حاله لم عليه أخذها وبصر ضامنا لها أن أخذها ويريد دفعها لها كم أمين ومن يلزمه قبولها منه وأن وثق بامانة نفسه في الحال ولم يثق بامانة نفسه في المستقبل أجمع أخذها وإن تحقق التباينة في المدة لم يكره له أخذها ودعي الأخذ كالتحقق الضاع لم يأخذها (قوله) فلوتر كها من غير أخذ لم يجرها) وإن كره له تر كها بالشرط الذي ذكره المصنف فالخالص له لا يجرها بالترك سواء من له أخذها أو أمين أو حر أو وحب في جميع الصور إلا ضمان تر كها ولو أن أتم في صورة الرجوب (قوله) ولا يجب الأشهاد على التقاطها) بل سن نظر المانها من الأكساب وجعلوا الأمر

ونحوهما (وإذا
وجد شخص) بالغا
كان أو لا مسلأ كان
أو لا فاسقا كان أو لا
(لقطة في موات أو
طريق فله أخذها
وتر كها) لكن
(أخذها أولى من
تركها) إن كان
الأكسبا على
تقمّن القيام بها
فلوتر كها من غير
أخذ لم يجرها ولا يجب
الأشهاد على التقاطها
لتلك أو حفظ

بالإشهاد في خبر أي داومن التثنية لقطعة فليشهد بذلك أو فوي عدل ولا يصح كتم ولا يثبت
 على التثنية من جميع الشهادات بغير شيء من القطعة للشهود فإن استوعب الصفات للشهود كره
 ولا يثبتها بخلاف ما استوعبها في التعريف والفرق أن الشهود محصورون ولا تهمتهم فهم بخلافه
 في التعريف فربما يبعد الكاذب الصفات التي يذكرها فيضمن كإسافي (قوله يوزع القاضي)
 أي لا يثبته وقوله من الفاسق أي لأنه ليس من أهل الحفظ لعدم أمانيته ومنه الكافر لأنه أفسق
 الفاسق ومن الكافر بل أشده المرد فيصير لقطه هؤلاء ولكن يوزع القطعة منهم القاضي ويضعها
 عنده بل لا يهتم ليسوا أهل الحفظ لعدم أمانيتهم (قوله ولا يبعد تعريف الفاسق القطعة) أي وحده
 للثبوت فيها أخذ من قول الشارح بل يضم القاضي إليه وقضاة لا يمنعهم الحيانة فيها ومعنى
 الرقيب المشرف والمطلع فإما في التعريف فملكها الفاسق لأنه الملتقط أقوله يوزع الرقيب القطعة من يد
 (السي) ومنه المحضون فيوزع القطعة ممن يوليها فإن وصرفا انتزاعها منها حتى تألفت ولو بالانفصال
 ضمنيا في حال نفسه ولو كما في تعريف الناظرين بل يصر فلا ضمان على أحد وقوله ويعرفها
 ولا تؤخذ مؤنة التعريف من مال المحصور عليه بل يراجع الحاكم ليقترض عليها أو يبيع من أمانيها
 (قوله إن رأى الصلة في ملكها) أي حيث يجوز الاقتراض لأنما كفا في معنى الاقتراض بأن
 احتاج إلى نفقة أو كسوف وعنده ما يوفي كدين مؤجل ومنازع كلسديان من المصلحة في ملكها له
 حقيقته أو سلها القاضي (قوله وإذا أخذها) أي الملتقط حوالا أو بقايته نفسه وغيره وقوله أي القطعة
 تفسر الصبر البار زائد في مفعول وأما تفسير الضمير المستتر الذي هو الفاعل فقد علمته من قولنا
 أي الملتقط وقوله وجوب عليه أن يعرف الخ أي على ما إله ابن الرقة كصاحب الكافي وقصة كلام
 الجمهور أن معرفته لا وساق عقب الأخذ منه وهو ما إله الأذني وغيره وهو المحدث فيكون
 كلام المصنف ضعيفا هذا إن حل على معرفتها عقب الأخذ كإسافي الشارح حيث قال عقب أخذها
 فإن حل على معرفتها عند الملك بعد التعريف لم يكن ضعيفا بل مسلما يعرف ما يدخل في ضمانه
 وقوله في اللطيفة أنها في محل الاختصاص لا لأصاحبة المصنف وقدم في ما في قوله عقب أخذها من
 أن الوجوب حينئذ ضعيف والمصنف المثلث (قوله ستة أشياء) أي على عدم المصنف وهي ترجع إلى
 أربع لأن العفاص بمعنى الوفاء كبري عليه الشارح وهو المحكي في تحرير التبيين عن الجمهور والعدد
 والوزن بل والكيل والذرع يعبر عنها بالتقدير فانه يعمل إلا بعن ترك اثنين وهما المصنف وعفاصها
 من جهة تركه ونحوهما ويمكن إدراجهما في الجنس بأن راديهما مثل المصنف والصفة (قوله
 وعفاصها) بكسر الواو وبالداء أي طرقها وقوله من جاد أو نوقية بيان للوعا وقوله مثلا أي أوقعه أو فوض
 ذلك (قوله وعفاصها) وهو بكسر العين المبدئية وبالفاء والصاد المملعة وأصله كافي في تحرير التبيين
 عن الخطأ في الجلال الذي ليس رأس القادر وهو مرد المصنف كما جاب التبيين لانهما جابين
 الوعاء والعفاص وهو يقتضي المقابلة بينهما وكذلك العطف يقتضي المقابلة بينهما وإن كان المحكي
 في تحرير التبيين عن الجمهور أن العفاص هو الوعاء ويرى عليه في الرقعة حيث قال يعرف عفاصها
 وهو وعاء أو يرى عليه الشارح حيث قال وهو بمعنى الوعاء فهو مردان على هذا لكنه لا يناسب
 كلام المصنف فهو حل على غير ما ذكره في تفسيره بما ليس رأس القادر وقوله في هذا فلا مردقة
 (قوله وكماها) بكسر الواو وقوله بالداء أي مع كسر الواو وقوله وهو المحيط الذي تربطه بالعلمه أقصر
 عليه لأنه الغالب وعصاة أشيع الخطيب ما تربطه من خيط أو غيره (قوله وحسنها) هو بالفتح
 الشامل للوعاء والصفة فلا حاجة لادخاها وقوله من ذهب أو فضة أي مثلا وعصاة الشيخ الخطيب
 من نقد أو غيره وهي أهم (قوله وعددها) أي كائنها كثر وقوله وزنها كثر أو أقل
 اقتضاه على العددا وزن المال فإن الغالب في القطعة أن تكون معدودة أو موزنة لا لا الكيل

ويوزع القاضي القطعة
 من الفاسق ويضعها
 عنده بل ولا يبعد
 تعريف الفاسق
 القطعة بل يضم
 القاضي إليه رقبا
 هذا لا يمنع من الحيانة
 فيها ويوزع الرقيب
 القطعة من يد السي
 ويصرفها ثم يبعد
 تصرفها بملك
 اللطيفة للصبي إن رأى
 للمصلحة في ملكها له
 (وإذا أخذها) أي
 اللطيفة (وجوب عليه
 أن يعرف) في اللطيفة
 (عقب أخذها ستة
 أشياء) وعفاصها
 جادا ونوقية مثلا
 (وعفاصها) هو بمعنى
 الوعاء (وكماها)
 بالد وهو المحيط التي
 تربطه (وحسنها)
 من ذهب أو فضة
 (وعدها ووزنها)

والدع كلف ونفى عن الاربعة القدر كما تقدم (قوله يعرف) أي المتقدم في كلام المصنف وقوله
 يقع أوله وسكون ثانيه من المعرفة أي مع تخفيف الراء هو احتراز عن ضم أوله وقسم ثانيه مع تشديد
 الراء فانه من التعريف لا قوه هو غير رادعنا (ولم يرد) يصحها أي السالكها إلى ظهورها من لسانها
 من معنى الولاية والامانة وان سكت الغلب فيها لا كسابقها والذي يدل على أن الغلب فيها
 الاكساب أنه يدع التمام الفاسق والذي ولولأن الغلب فيها القليل ما صح التقاطعها (قوله خفا)
 هو مستند إلى تسلط الوجوب عليه بواسطة عطف يحفظ على يعرف كإعراب مصنف الشارح
 حيث قدر أن ولعله ذكره إذ أمثالنا بفضل معرف مقتضى العطف وأما كلام المصنف فيحصل في حد
 ذاته الاستئناف فمحتاج لقوله خفا وبالجملة فالوجوب مسلم في الحفظ ضعيف في المعرفة السابقة
 (قوله في حوزتها) أي القطعة وهو متعلق بصفت (قوله ثم بعدما ذكر) أي من أخذها ومعرفة
 الأمور السابقة وأما التصريح بأن التعريف ليس على الفور وهو ما صححه الشنن لكن ذهب
 القاضي أبو الطيب إلى وجوب الفور بضرورة واقعة هذه القرأى ومقتضى كلام الشنن جواز التعريف
 بعد زمن طويل كعشر سنة وهو في غاية العدا الظاهر أن المراد عدم الفورية التامة بالالتقاط
 والوجه ما توسطه الأذني وهو عدم جواز تأخير المعرفة المسالك فهو زائغ عن المقصود بالغلب
 على الخزن فوات معرفة المسالك كما قاله البلقيني (قوله إذا أراد الالتقط تمككها) فصفته أنه إذا أراد
 الالتقط حفظها لا يجب عليه التعريف بل يتسبب وهو ضعيف والمعتمد أنه يجب عليه التعريف ولو
 التقطها الحفظ فما جرى عليه العشي ضعيف حتى لو أراد الالتقط فعره فاستتم أراد الالتقط فعره فاستتم
 أخرى ولو التقطه الثمان عرفها كل واحد نصف سنة بأن يعرفها أحدهما يومًا والثاني يومًا جمعة
 وجمعة ثم شهرًا وشهرًا لأنها لقطه واحد والتعريف من كل منهما الكفاية لا نصفها إلا أنها انقسمت
 بينهما عند الالتقط وهذا هو الأشبه كما قاله السبكي وإن خالف في ذلك ابن الرفعة حيث قال يعرف كل
 واحد منهما سنة لأنه ملحق بكتفها وهو كقطعة كاملة (قوله يعرفها) أي وجوبًا بنفسه أو نائبه
 وبين في التعريف زمن وجدان القطعة ويندب كتب أنه التقطها وقت كذا ويندب أيضًا كتب
 صفاتها ومنتج التعريف على من غلب على نيته أن السلطان أو نائبه إذا ظهرها بأخذها بل ينتج عليه
 الأشهاد حيث لا تكون أمانة بيده أبدًا كافي بنكت التبيين وغيرها (قوله سنة) أي إذا لم تكن
 حقيرة كما يدل عليه قول الشارح ومن التقط شيا حقه لا يعرفه سنة والمعنى في اعتبار السنتين
 القوافل لا تأخر فيها غالبًا لولائه بل يعرف سنة لتضاعف الأموال على أربابها ولو جعل التعريف أبدًا
 لا تمتنع الناس من التقاطها فكان في اعتبار السنة تقطير للعرفتين معا ولومات المتقط في أثناء السنة
 بني وأرته على ما مضى كبحته الزركشي (قوله على أبواب المساجد) أي لأن ذلك أمر باب الوجود
 صاحبها ولذلك قال عند خروج الناس وقوله من الجماعة متعلق بخروج كما هو ظاهر وعلم من قوله
 على أبواب المساجد أنه لا يعرف فيها قصر من شوش والأكروم هذا يجمع بين قول من قال بأنه يكره
 التعريف فيها وقول من قال بأنه يحرم التعريف فيها إلا المسجد الحرام لأنه يجمع الناس فيعرف فيه
 ولا يجوز لقط مرمكة الالتقط ويجب تعريف لقطته أبدًا لخبرنا هذا البلد رماقه لا يتطرق لقطته
 إلا من عرفها والمعنى على الدوام والأفامر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وإن أراد الالتقاط
 السفر دفعها لها كما أولاه من فإن سافر بها ضحيا لا يذنح كبراهم وتخرجهم مرمكة حرم المدينة
 والاقصى فهما كسائر البلاد في حكم القطعة بخلافها في الحقهما بما يتناول لوجود القطعة في المصلى نفسها
 فهل يعرفها فيها تنظر النقول قوله وفي المواضع التي وجدناها على أبوابها كالزوجهما خارجها
 أو يعرف بين أن يكون فيه مجاورون كالزهر أو لا كغيره من كثير من المساجد وغيرها الأمور
 الوسط (قوله وفي المواضع الذي وجدناه فيه) وفي بعض النسخ وفي المواضع التي وجدناها في طلب

ويعرف يقع أوله
 وسكون ثانيه من
 المعرفة (و) أن
 يحفظها حتى في حوز
 مثلها ثم بعدما ذكر
 (إذا أراد) الالتقط
 (تمككها عرفها)
 يشدد أراءه من
 التعريف (سنة) على
 أبواب المساجد عند
 خروج الناس من
 الجماعة (وفي المواضع
 التي وجدناها فيه)

الشيء الموضوع الذي وجدناه فيه أكثر لأن يكون مغايرًا ونحوها من الأماكن الحالية فلا يعرف
 فيها إلا ما أتت في التمر بفها فإن مرتبه فاقية تيمها وعرف فيها أن أراد ذلك فإن لم يرد ذلك ففي بلد
 يقصد ما لو يلدته التي سافر منها فلا يكلف الصلح منها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان ومنها
 تعرف ما في قول المتن في أقرب الأماكن إليه من بلد أو غيره (قوله هو في الأسواق ونحوها) أي
 كانتهاوي وقوله من مجامع الناس بيان أنه هو (قوله) يكون التمر بف على العادة معًا ومكانًا
 أي في الزمان والمكان فالزمان ملبس ذكره بقوله ولا يجب استيعاب السنة بالتمر بف بل يعرف الخ
 والمكان كذلك القطعة وقوله هو قد ذكره بقوله على أبواب المساجد في الموضوع الذي وجدناه فيه وفي
 الأسواق ونحوها (قوله) وأتبعه السنن من وقت التمر بف إلى الالتقاط ظاهره أن طال الزمن
 بينهما وهو ظاهر على القول بأنه على التراخي لا القول بأنه على الفور ووجه قوله ثم إذا أراد تملكها
 عرفها منه أن من وقت إرادته التملك (قوله) ولا يجب استيعاب السنة بالتمر بف أي كقديسهم من
 قوله عرفها سنة فليس المراد أنه يستوجب السنة بالتمر بف (قوله) بل يعرف الخ احتياط انتقالي
 لا بطلاني وقد اقتصر الشارح على مرتبتين من مراتب التمر بف الأول سنة ظنرت الأولى أن يعرف
 كل يوم مرتين طرفه أسبوعًا والمرتبة الثانية أن يعرف كل يوم طرفه أسبوعًا أو أسبوعين والمرتبة
 الثالثة أن يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن تتم سبعة أسابيع والمرتبة الرابعة أن يعرف كل شهر
 مرة أو مرتين إلى آخر السنة فالشارح ذكر المرتبة الأولى بقوله بل يعرف أولاً كل يوم مرتين طرفي النهار
 وقد عرفت أنه أسبوع وذكر المرتبة الثالثة بقوله ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين وقد
 عرفت أنه سبعة أسابيع وقد حذف المرتبة الثانية نحو أي أن يعرف كل يوم طرفه مرة وقد عرفت أنه
 أسبوع أو أسبوعين والمرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين وقد عرفت أنه بقية السنة
 وهذا هو المشهور وقيل أنه يعرف كل مئتين من هذه المدة ثلاثة أشهر فيعرف كل يوم مرتين طرفيه
 ثلاثة أشهر ثم يعرف كل يوم طرفه مرة ثلاثة أشهر ثم يعرف كل أسبوع مرة ثلاثة أشهر ثم كل شهر مرة
 ثلاثة أشهر وهو ضعیف بل إذا ذكره وليس معتبرًا بل الضابط المعتد به أن يكون التمر بف بحيث
 لا ينسى أن التمر بف التبادر تكرارًا أولًا بل ينسب بعض مرات التمر بف إلى بعض وأما جعل
 التمر بف في الأزمدة الأولى أكثر لأن تطلب المال فيها أكثر (قوله) أولاً أي في أول السنة وقوله
 كل يوم مرتين طرفي النهار أي لا يلهو وقت اجتماع الناس ولذلك قال لا بد أولاً وقت القبول لانهما
 لسان أوقات الاجتماع بل من أوقات النوم والراحة غالباً وهذه المرتبة الأولى وهي أسبوع
 كما عرفت (قوله) ثم يعرف بعد ذلك الخ قد عرفت أن هذه المرتبة الثالثة وحذف المرتبة الثانية
 وهي أن يعرف كل يوم طرفه أسبوعًا أو أسبوعين وقوله كل أسبوع مرة أو مرتين أي إلى أن تتم
 سبعة أسابيع وحذف المرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين بقية السنة كما تقدم (قوله)
 وبذلك الملقط أي بنفسه أو نائيه قد لا يجوبه أو قوله بعض أوصافها فلا يستوجبها لا قد بعددها
 الكتاب بل قدر فعه إلى ما كلفه خبره يرى أن اللفظ يلزمه دفع القطعة بالصفات (قوله) فإن بالغ
 فيها ضخم) أي ما بال في صفاتها ضخم وظاهره أن لم يستوجب جميعها لكن تعميرها بالاستعلاء
 يقتضي أنه لا يضمن إلا بالاستيعاب أو تقدم أم لا أو توصفها في الشاهد فلا ضمان لعدم تهيئة الشهود
 ولا أنه يلحق في الملقط بخلافه في التمر بف فيهم الاستيعاب وضم (قوله) ولا يلزم مئة التمر بف
 الخ أي لأن الملقط حثيث للمال فقط وقوله أن أخذ القطعة ليعتقلها حالها وكذا أن أطلق
 بأن لم يقصد حفظه ولا تملكه وقوله بل يرتبها القاضي من بيت المال أي نربها كما اعتدله الآخر
 وبذلك عليه قوله أو يقتضيه على المال أو يحصل ترتيبها من بيت المال إن كان فيه سعة وقوله
 أو يقتضيه على المال أي أن لم يمكن في بيت المال سعة فأنفق كلامه للتوسيع ولا يفسر في

وفي الأسواق ونحوها
 من مجامع الناس
 ويكون التمر بف
 على العادة معًا
 ومكانًا وأتبعه السنن
 من وقت التمر بف
 لا الالتقاط ولا يجب
 استيعاب السنة
 بالتمر بف بل يعرف
 أولاً كل يوم مرتين
 طرفي النهار لا بد أولاً
 وقت القبول لانهما
 بعد ذلك كل أسبوع
 مرة أو مرتين وبذلك
 الملقط في تعريف
 القطعة بعض أوصافها
 فإن بالغ فيها ضخم ولا
 يلزمه مئة التمر بف
 أن أخذ القطعة
 ليعتقلها حالها وكذا
 بل يرتبها القاضي
 من بيت المال أو
 يقتضيه على المال

والاقتراض بين أن يكون من اللاقط أو غير موفى معنى ذلك أن يصر في الرجوع بها على المالك أو يبيع بعضها من رأمونة الباقي (قوله وان أخذ القطة ليملكها) أي أو يختص بها ولو بعد لقطها لم يفتأ أو مطلقا وكلفه المالك لقطه لأنها متفوتة التعريف عليه حيث لم يأت بعد في قصد الامانة والحفظ والاقلام مؤنة عليه وهذا في غير المحصور عليه أما فيه فلا مؤنة عليه بل يرجع عليه المالك لم يبيع من أمائها أو بقرض عليه كما روي وقوله وجب عليه تعريضها أو زعمه مؤنة تعريضها أي وجب عليه الأمران معا لا ينافيان أنه إذا قصد الاحتفاظ وجب عليه تعريضها على المستحق مؤنة التعريض وقوله سواء يملكها بعد ذلك أم لا أي لأن المداخلة في قصد المالك وان لم يملك بعد ذلك بالفعل (قوله ومن التقط شيئا حقا) هو ما يوجب على التلن أن يفتأه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا متمولا كان أو مختصا ولا يتقيد بشئ وقوله لا يبره منة بل يبره من زمانن أن يفتأه يبره من أنه بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف الأموال والأحوال والعمل ذلك أن كان على الأبرض عنه عا ليا فان كان كذلك كبروت زبيبة واختصاص ببر فلا يعرف بل يستقل به وواجد وقدرى من عمر رضى الله عنه أن رأى رجلا يبرض ذبيبة فصر به بالدرى وكانت من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومال ابن من الورع ما بعث الله عليه (قوله فان لم يجد صاحبها بعد تعريضها كأنه أن يملكها) أي أو يختص بها وإذا تملكها الملتقط بعد التلن يبرضها فلو ظهر لها مال غلاتي عليه في انفاقها ولا مطالبة عليه في اندار الا تزلها من اكتسابه هذا ان عزم على ردها ان يملكها والا يطالب بها في الاثم (قوله بشرط الضمان لها) ليس من الصيغة كما يعلم من كلام الشارح بعد بل هو بيان للواقع (قوله ولا يملكها الملتقط بمجرد الضمان) أي أو الملتقط يكتسب ان المالك يبرضها في الحقيق فلو كان بمجرد الضمان مدة تلن يملكها لكن أعظم وقوله بل لا يبرض لفظ يدل على التملك أي كما يقتضيه قول المصنف كان له أن يملكها فهو مفاد كلام المصنف فكان المقام للتفرع وانما الصحيح إلى لفظ أو فهو ملاته تملك مال يبرض فافتقر إلى ذلك كالتك بشرائه وتحويله بحث ان الزمة في لقطه لا تملك تكسر وكتب أنه لا يدفها من لفظ يدل على نقل الاختصاص (قوله فان تملكها وظهر المالكها الخ) ولا تدفع للمصاحب الا وصفها بينة لأن بعد اللاقط إتمامه فيلزمه دفعها وان وصفها له وتلن صدقه حاز دفعها له فلا يفتأه بل يبرض فان دفعها له بالوصف فتنت لا تسر بحصة حوالتة بحسب الحاجة فان تلفت عند الوصف فالحال تصفين كل منهما أو الترافع المدفوع له حصول التلف عند (قوله وهي باقية) أي بحالها لم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كالتق والرضع والرهن وقوله وانفق على ردها أو بدلها لا يبرضها أو ضم أي ظاهر جلي لأنه ردها حيثما تنفق عليها من بدلها وهو التل في التل والقيمة في المتقوم أو عينها بارتباطها بالصفة وكذا التفتة أن حدث قبل التملك تبع القطة (قوله وان تازما) أي إذا أدها عينها أو بدلها كما كسر به بقوله فطلبها المالك أو أراد الملتقط العدول إلى بدلها وهذا مقابل لقوله وانفقوا قوله أوجب المالك في الأصح هو الملتقط (قوله وان تلفت القطة) أي حيا أو شرا ما بان تغلق بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وصق ورهن وهذا مقابلا بل لقوله وهي باقية وقوله يبرم التملك لها أي لأنه موقوف حضورها في ضمانه (قوله وان نقصت بسبب) أي حدث بعد التملك وقوله فله أخذها مع الأرض في الأصح هو الملتقط في الأرض العيب كإفسادها كلها بالتلف وللمالك العدول إلى بدلها سليمة ولو أراد اللاقط رد الأرض وأراد المالك العدول إلى بدل العيب أوجب اللاقط

« (فصل في بيان أقسام القطة وحكم منها) » وخلف ذلك أن القطة أن يتغير بطول البقاء كالدب والفضة فهو التمس الأول وحكمه أنه بعد تعريضه يملكه بشرط الضمان أو يفتأه على الدوام وأن تغيرت بالتأخير فإن لم تقبل الضيف بالملاجح كالحال طلب الذي لا يتقرر العيب الذي

لا يتربع فهو القسم الثاني وحكمه أنه يقتر بين تملكه في الحال أو كله أو شراً من مفرم بله من مثل أو
 قينو يبيع منه وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليتك الثمن المذكور وان قلت التقييف بالعلاج
 كالمطبخ الذي يشر والعنب الذي يترتب فهو القسم الثالث وحكمه أنه يقتر بين يبيع منه ثمن مثله
 وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليتك الثمن المذكور كما هو متحقق وحفظه لمالكه فان تبرع الملتقط
 أو غيره بما يتحقق ظاهراً والاباع منه ما سواي مؤنة التقييف باذن الحاكم ان وجدوا الاستقل
 بالبيع وجفف ثمن الجزء الذي باعه الباقي أو اقترض على المالك بما يجف به وان احتاجت الى نفقة
 كالميو ان فهو القسم الرابع وحكمه أنه ان كان لا يتمتع من صفاء السباع فهو غيره فرب تملكه ثم
 ١ كله في الحال وغرم قيمته ان وجد في المغاوة وان وجد في العمر ان امتنع هذه المصلحة لسهولة
 البيع في العمر ان حوز المغاوة فقد لا يجد فيها من يشتريه يوشق النقل الى العمران وبين تركه بلا
 كل بل يحكمه منه ويطوع بالانفاق عليه فان لم يطوع فليشق النقل الى العمران وبين تركه بلا
 أشهد بين يبيع منه وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ثمن تلك الثمن المذكور وزاد ما وردى
 خصلة بأربعة وهي أن يملكه في الحال ويستقيه للدر والنقل لانها السبيل تملكه مع
 استهلاكه فاولى أن يستبيع لتمكنه مع استحقاقه وان كان يتمتع من صفاء السباع فان وجدته في
 العمران لا تستقامت مع أخذها لثقلها فلا أخذها لثقلها فان كانت غير آمنة بان سكان الزمان
 ومن تملكها جازاً أخذها لثقلها فله أخذها وان وجدته في الحضر قصر بين ماساكه والانفاق
 عليه ويحتمل حفظه وامتنع كله كما تقدم يعلم من استقصاء كلام المصنف ولقد فصل
 ساقط في بعض النسخ (قوله الملتقط) أي بالنظر الى ما يقع فيه من النظر الى ذات الشيء الملتقط
 وقوله وفي بعض النسخ وجهه لقطه أي وجهه أو أوصافه وقوله أي أربعة أضرب أي مثله على
 أربعة أضرب من اشتغال الكلي على حريته فاندفع هذا قولاً للمتنى كان الأولى استبعاد لفظة
 على ومعنى الأضرب الانواع وهي جمع ضرب بفتح فسكون وهو النوع والضرب النوع والقسم
 ألفاظ متقاربة ومفردة (ناله أحدها) أي أحد الأضرب الأربعة وقوله ما يبقى على الدوام أي
 النسي فان دعوا كل شيء بحسبوا الفسك من هله فان وقوله كدسب وفضة وقبر هامة لا يبرح
 اليه الفساد ولا يحتاج الى نفقة كالثياب والحديد ونحو ذلك (قوله هذا) أي الذي ذكره في قوله
 ثم اذا أراد تملكها فله أن يملكها من غير أن يملكها صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان
 ولذلك قال الشارح أي ماسبق من نعر بفهاستفوت تملكها بهذا السنة وقوله حكمه أي هذا الضرب
 ولذلك قال الشارح أي حكم ما يبيع على الدوام ولا يخفى ان قوله وتملكها بعد السنة مخصوص بما اذا
 أراد التملك فلا ينافي ان له ان يحتفظها على الدوام فهو غير يملكها وحفظها بعد التبرع كما هو
 عامر (قوله الضرب الثاني) سكان الانسب وأناسا وقوله ما يبقى على الدوام أي بل يفسد
 بالتأخير ولا يبقى بعلاج ولا يمكن تحفيقه أخذها بما يعدم وقوله كالطعام الرطب بفتح الراء وسكون
 الناء وذلك كالمطبخ الذي لا يشر والعنب الذي لا يترتب وكالمقول وهي الخضراوات (ناله فهو
 الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والخضراوات تدل على معلوم من السياق كما أشار اليه الشارح بقوله
 أي الملتقط وقوله أي ما لا يبقى على الدوام وقوله غير بين حصتين أي بحسب المصلحة للمالك
 لا بحسب التشوي ولا يخفى ما في قول المتن ويقدم التقييف على البيع والا حصل ان تساوا في
 المصلحة لان الكلام في لا يمكن تحفيقه ولا يبقى بعلاج كما هو ظاهر (قوله أكله) أي بعد تملكه في
 الحال وقوله وغرمه أي غرم بله من مثل في التلي أو فية في المتقوم وذلك قال الشيخ الخطيب أي
 غرم بله من مثل أو فية وقول الشارح أي غرم قيمته فله قصور وقوله أربيعه كال الأولى ان يقول
 ويبيعه لان أو لا تقع بعدين ضر وره ان بين لا تصاف الاشيشين فالعسير بلو يعدين وان جرى

(والقطعة) وفي بعض
 النسخ وجهه لقطه
 (على أو بضمض ضرب
 أحدها ماسبق على
 الدوام) كذهب
 وفضة (فهذا) أي
 ماسبق من نعر بها
 سنة وتملكها بعد
 السنة (حكمه) أي
 حكم ما يبقى على الدوام
 (و) الضرب الثاني
 ما لا يبقى على الدوام
 كالطعام الرطب (هو)
 أي الملتقط (غير
 بين حصتين) أكله
 وغرمه (أي غرم
 قيمته) أو بضم وحفظ
 ثمنه (أي ظهور
 ملكه)

على الاستئنة غير صحيح والصواب الواو اللهم الآن تجعل أو بمعنى الواو والمراد به ما بذن الحاكم ان
 وجهه والاستئنة ليس هو قوله وحفظته في ظهور مالكة أي ثم يعرفه لثبات الثمن (قوله والثالث)
 أي والضرب الثالث وهو ما قبل ذلك لعلمه من نظيره السابق وقوله ما يتبقى بمساج أي عاسق على
 الدوام لكن بعلاج يكسر العين المسجلة أي معالجته كالتيقظ وقوله كارتب بعض الامور على
 أي الذي يتقرب كالغيب الذي يترتب (قوله في فعل ما فيه المصلحة) أي في فعل المصلحة فانه المصلحة
 للمالك في رأى القاضي وهو ما قوله من بعده الخ بيان لما فيه المصلحة وقوله وحفظ ثمنه أي إلى
 ظهور مالكة ويصرفه ثم يملكه ان أراد الثقل وقوله او يتحفظه وحفظه في ظهور مالكة ثم ان
 تبرع الملتقط أو غير ما الضيق فظاهر والابع مراد به ما بذن الحاكم لتعريف باقيه أو اقترش على
 المالك ما يحفظه به (قوله والرابع) أي والضرب الرابع ولم يصرح بذلك لعلمه من سابقه وقوله
 ما يحتاج الى ثقة فان تبرع الملتقط أو غير ما الاتفاق عليه فذلك ظاهر وان أراد الراجح أو اتفق باذن
 الحاكم ان وجدوا الاتفاق (قوله كالحيوان) ومنه لا شيء فيهم لظرف صغير غير غير زمن
 نهب بخلاف زمن الامن فلا يلتقط فيه الميراث يستدل بالسؤال فيه هل سيده قبض اليه ثم لا يحمل
 لثمة فتمسك له لثمة لان ثقل اللقطة كالافراض وهو لا يجوز في الاستئنة التي تحمل لانه يشبه عارة
 الامة لقوله بخلاف التقاط الامة التي لا تحمل كحيوان يعمرم وبخلاف التقاطها المحظوظ يتفق على
 الرقيق ماله المحظوظ من كسبه فان فضل منه شيء فهو لما اشفا لم يكن له كسب فيتفق عليه باذن
 الحاكم فان لم يبيده أشبهه ما لم يترفع بالاتفاق عليه احد الا لا يراه ظاهر وإذا بيع ثم ظهر مالكة
 وقال كنت أعتقته قبل قوله وتبين فساد البيع (قوله وهو) أي ما يحتاج الى ثقة وقوله ضربان أي
 نوعان (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حيوان لا يتمتع بنفسه من صفار السباع أي لا قوى
 بنفسه على الاستماع من صفار السباع كدئب وغروفه وناقيد بصغار السباع لان كبار السباع
 لا يتمتع منها شيء وذلك كالاسد وقوله كتم وعجل هو الصغير من ولد البقر ومنه الفصل وهو ولد
 الناقة حين يفصل عنها والكبير من الابل والتمل وهو ذلك مما يضيع بكامر من السباع أو يخاف
 من الناس (قوله فهو الخ) أي اذا ثبت بين حكمه فهو الخ والضمير عائد على معلوم من السياق
 فذلك قال الشارح أي ماله قطه وقوله ضمير أي بحسب المصلحة للمالك لا بحسب الشهى كما هو قوله
 بين ثلاثة اشعار اذا ما وردى شيارا بما هو ان يملكه في الحال ليستبقه للبرد والنسل قال لا تصلا
 استباح قتلكم مع استهلاكه فاولى ان يستبيع قتلكم مع استبقائه ويجوز لقطه لثمة ولو لم يلفظ زمن
 امن أو ثبت من مفاز أو حران تم بيعه الا كل ان لقطه في العمران لسهولة بيعه فيه بخلافه في المفازة
 كما هو قوله (كله) أي بعد تملكه في الحال فلا يجوز كله قبل الثقل كما قد يتوهم من ظاهر المتن
 ويقفه بعض الجهلة ولا ينبغي ما في قول المتن بعد تملكه وتمت بيده سنة لا مخالفة في التمسك
 وغيره من ان الثقل والا كل في الحال تم بحله فيما اذا التقطه في المفازة فانه يتمتع الا كل ان لقطه
 في العمران كما علمت وهذا كله في الحيوان لما كوله وأما غير لما كوله فليس فيه الا لثمتان
 الاخيرتان وهما التطوع من الاتفاق عليه عند ما كمو يعمه وحفظته (قوله وغرم ثمنه) لوقال
 وغرم فبذلك كان أولى لان الثمن هو ما وقع عليه البيع ولا يبيع هنالان الفرض انه يملكه وأكله
 (قوله أوتر كدلا كل) أي ما كمو يعمه وقوله والتطوع بالاتفاق عليه أي ان شاء التطوع
 والاتفاق باذن الحاكم ان وجدوا الا أنه ذكر (قوله أو يعمه) أي بمن ماله وقوله وحفظ ثمنه إلى
 ظهور مالكة يعرف الحيوان بعينه مسنة ثم يملك الثمن ولا يعرف الثمن كما هو ظاهر (قوله
 والثاني) أي والضرب الثاني من ضرب فيما يحتاج الى ثقة وهو الحيوان وقوله حيوان يتمتع بنفسه من
 صفار السباع ما باقوته كالابل والتمل والبغال والخيول وهذا ما اشار اليه الشارح بقوله كبير وفرس

(والثالث عاسق)
 بعلاج فيه (كارتب)
 والغيب (فيقضيها)
 فيه المصلحة من بعده
 وحفظته او يتحفظه
 وحفظه الى ظهور
 مالكة (والرابع ما يحتاج
 الى ثقة كالحيوان
 وهو ضربان أحدهما
 حيوان لا يتمتع
 بنفسه من صفار
 السباع كغروف وعجل
 فهو أي ماله قطه
 غير) فيه (بين)
 ثلاثة أشياء (أكله)
 وغرم ثمنه أوتر كدله
 بلاك (والتطوع
 بالاتفاق عليه أو يعمه
 وحفظ ثمنه) الى

أو بعده كالاربع والثلثة الملوكتان يوجد فيها لامة الملك أو بغرائه كالشمس (قوله فان وجدته
الملتقط في الصغرى) أى الامتناع ان يمكن اتمنة جاز لقطه للثلاث كما يجوز لقطه للثلاث لانه يستلزم
صحيح باسناد السبل الحاشية اليها الحاصل أنه يجوز لقطه للثلاث مطلقا والثلاث الا في مقابلة اتمنة
فتمتنع بقا ما يمتنع بنفسه من صفار السباع للثلاث (قوله تركه) هو بلفظ الفعل الماضي جواب ان
في قوله فان وجدته وقوله وصرم التقاطه للثلاث لا يضمنون بالامتناع من صفار السباع مستغن
بالرعى الى ان يبعد ما لكانه ولا نطرق الناس في الصغرى الا بام فلا تمتد اليه ابدى الحوثة وخرج بقيد
الملك اخذه للثلاث فهو زلل لا يضيع باخذنا ثله (قوله فلو اخذه الملك ضمنه) ويرام
الضمان يدفعه الى التقاضي لا رد على حوشه (قوله وان وجدته الملتقط في الحضر) كأن وجدته
مليدة أو قرير بقوله فهو غير الخ أى يجوز لقطه حيث نزل للثلاث زمن امن أو زمن نهب وانما جاز
لقطه في الحضر للثلاث مع الامن بخلاف الصغرى الاستمالة لا يضيع باسناد الا بدى الحاشية اليه في
الحضر دون الصغرى لان طرق الناس بها اذ وقوله بين الاشياء الثلاثة أى مجموعة لان الحصة الاولى
لا تثنى هنا لامتناع كل في الحضر كاحتمل فتقول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فليلا يمتنع بان
للمراد حسب الظاهر والا فالمراد مجموعها أى بعضها وهو المصلتان الاخيرتان في مسأله كذا ظه
الذن وكذلك قول المتن على قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فليلا يمتنع وهي اشياء بين اكله
وغيره فتمه أو تركه لا اكل والتطوع بالانفاق عليه أو بيعه وحفظه الى ظهوره ما لكانه فهو بيان للثلاثة
السابقة فليلا يمتنع وليس راده اجماع راد هنا لنقصه قبل ذلك على أن الحصة الاولى لا تثنى هنا
(فصل في احكام القبط) كوجوب اخذه وترتيبه وكفائه وسعى ملقوطا كما يسمى لقطا
باختيار وسد امره وديار وزن في باعتبار ارضه لان غيره قد يلبسه ومنبوا أى مدبر وجا باختيار
اول امره لاول قوله تعالى واقفوا الخبر وقوله تعالى وتما وتوا على البر والتقوى وقوله تعالى
ومن احياءها فلان احياء الناس جميعا وكان القبط الشرى وهو القبط المستكمل الشرى وقلط
لغوى وهو مطلق الاخذ فاندفع بهذا الاعتراض بان في ذلك جعل الشيء ركنا لنفسه ولا قوط ملقوط
وقد ذكر المصنف الملتقط بقوله واذا وجد القبط الخ والقبط بقوله فان اخذه الخ ولا قوط ولا يقر
الا سيد امين فذلك قال المتن وسنأى (قوله هو) أى القبط وقوله صى أو يجنون اخذاعا بعده
والمراد بالصي المعنى الشامل للصبي وهو الصغير ولومع الاختصاصه الى التعهد وقوله متبذراى
مطروح على ابواب المساجد نحوها وقوله لا كافله أى معلوم وذلك قال في شرح البهجة انه
الشيخ الضائع الذى لا يعلم له كافل بالان لم يكن له كافل ام لا لانه كافل غير معلوم وقوله اب الخ
بيان لكافل المتن وقوله او وجد أى عند فقد لا يجوز له او ما يقوم مقامهما كالموصى والقسم
(قوله يلق بالصي) كالمالك بعضهم المجنون البالغ هو المخذ فكل عليه أن يقول في التعريف
صى أو يجنون لا كافله معلوم كالمالك فى التسع ولعل اقتضاه على الدسي فى التعريف لانه الاغلب
(قوله واذا وجد) البناء للمفعول وقوله لتيطه على ملقوط ففعل يعنى مفعول وقوله بتارعة الطريق
أى بوسه أو اعداء أو مسلح أو ما رزقه منى بذلك اقره بالفعال وهذا التفسير بحسب الاصل
والمراد هنا مطلق الطريق أى بقارصة هي الطريق فلا ضافة ياتية بل المراد ما هو اعم من ذلك
في شمل ابواب المداخيل نحوها (قوله اخذه) أى الذى هو لقطه وهو الذى عبر به غيره وقوله وترتيبه
أى تعهده بما يصلح له وقوله وكذا نعتف عام على خاص لتسوية لقطه وما يصلح له وعلم من ذلك
الامور الثلاثة وغلب الاخير من مبالى الاول مع كونه مذكرا وانما وجب لقطه لحظه نفسه ونسبه
ولانه آدمى محترم فوجب حفظه كالخضر الى طعام غير موافق القطة حيث لا يجب لقطه بان الملقب

تلهو وما لكانه (و)
الثاني حيوان يمتنع
بنفسه من صفار
السباع كعبر وفرس
(فان وجدته) الملتقط
(في الصغرى تركه)
وصرم التقاطه للثلاث
فلو اخذه الملك
ضمنه (وان وجدته)
الملتقط (في الحضر)
فهو غير بين الاشياء
الثلاثة (قوله)
المراد الثلاثة السابقة فليلا
يتمتع (فصل في)
احكام القبط وهو
صبي متبذرا كافل
له من اب واحد او ما
يقوم مقامهما وملتقط
بالصبي كالمالك بعضهم
المجنون البالغ (واذا)
وجد لقطه يعنى
ملقوط (بقارصة)
الطريق فاحذ منها
(وترتيبه وكفائه)
واجبة

الجمهور (قوله) أي كله بخلاف من يهريق ولو لم يعضأ أو مكأنا كما علم عمار وقوله مسلم بخلاف الكافر لكن لكفر لقط كافر بان وحده في بلاد الكفار التي ليس بها مسلم لما بينهما من الموالاة (قوله) فان جدمعه) بالنسبة السهلة فقولاه مال نائب فاعل وقوله أي القبط يفسر للضمير والمخني فان وجد اللفظ مع القبط مالا يخصه كدنا نر عليه أو يتخذه ولو لم يتنوب مالفوة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها أو مفر وشقة تحتها ودار هوقه باو حده وحصه منها ان كان معه غيره يصحسار أو يس بخلاف المال المدفون تحته ولو كان فيه أو مع القبط رقعة مكتوب فيها أنه لم يحكم بان المكان له فهو له كالمكان وبخلاف المال الموضوع بقر به فإنه ليس له كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لان له رعا يمدون غير المكلف (قوله) أنفق عليه الحماكم منه) أي أو ما ذنونه وقوله ولا ينفق المتقط عليه منته إلا باذن الحماكم أي لان ولاية المال لا تثبت لغير الأب والجد من الأقارب بل يقوم الحماكم مقام الأب والجد عند فقدهما ولو لمع وجود غيرهما من الأقارب فلا حنبي أولى بذلك فان لم يجد الحماكم أنفق عليه بأشهاد في كل مرة كما صرح به ابن الرقعة نقلا عن القاضي عجل وأقره مال العلامة ابن حجر وفيه من المخرج ما لا يخفى واحتمد العلامة الرمي وجوهه في المدة الأولى فخط وهو الاتقي مجازا من الشرعة وعمل من ذلك أن الأشهاد في المتقط عند فقد الحماكم فذكر الحنبي في الحاكم نفسه غير ظاهر فان أنفق عليه بدون ذلك ضمن (قوله) وان لم يوجد جدمعه أي القبط مال) أي وان لم يجد اللفظ مع القبط مالا وقوله فنفتقه كاتمة في مال أي من سهم المصالح وقوله كالوقف على القبطي أي الوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان ضموا هو أو هم منه ما قرض عليه الحماكم وأنفق عليه ما اقترضه فان تعدد الاقتراض وجبت نفقته على المورس مرة واحدة بالغاف عليه ان كان حرا أو اعلية سيد والمرا د بالمرسرة بزيادة على كذا بصفة كذا قال الحنبي مال الشئ عسبة والأوجه ضبط المورس بمن يأتي في نفقة القاطن ووجه فلا ينفقه بذنه بالكسب ورزعهما إلا ما عصى من ماله بلده فان شق التورس فعلى من رآه إلا ما من منته فان استوفى نظره فغير رضا بالقاف عليه ان كان فان بلغ من سهم الفقراء أو المساكين أو الفقار من (تمة) القبط دار الإسلام أو ما لحق بها مسلم تعالدا والاداء ان أقام كافر بسنة بنسبه فبنيته في النسب والدين فيكون كافر ابتعاه بخلاف ما اذا استلقه بلائنه لا نه قد حكم باسم لامة تبع الدار الاسلام أو ما لحق بها وهي دار الكفر التي بها مسلم يمكن كونه منه ولو أسرا منقشر أو تاجر أو لا يكتفي احتيازه بدار الكفر بخلافه بدار الاسلام فإنه يكتفي احتيازه بها الحرمت ولو وجد القبط بدار الكفر التي لا مسلم بها فهو كافر ويحكم بالاسلام صبي أو مجنون غير لقبط تعالدا أحد أصوله ولو من قبل الام وان كان ميتا بشرط أن ينسب اليه عادة كافي القبطية التي اشتهرت به لا كائنا آدم عليه السلام والالحكم على الناس جميعا بالاسلام ولو زنى مسلم بذممة فانت بولد فهو كافر تعالدا مولا يبق المسلم لامة مطوع النسيب كما أتت به النهاب الرمي خلافا لان حرم من يتبعو يحكم بالاسلام من ذكرنا متابعي السبي المسلم وغيره مكاف ان لم يكن معه في السبي أحد أصوله أو لا يتبع السبي لان يتبعه أحد هو معنى كون أحد أصوله معه كافي الرضا ان يكون في جيش وأحد غنيمته وأحد قتل وليس معنى ذلك ان يكون في ملك رجل واحد فلو كان السبي له كافر فهو كافر تبعه لأنه على دين سايه كما قاله الماوردي وغيره ولو سواه مسلم وكافر فهو مسلم تلقيا لالاسلام ولا يصح اسلام الصبي استقلالاً وانما هو اسلام على رضى الله عنه وكرم الله وجهه في صغره لان الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد المحرمات أو قبلها فهي منوطه بالتمييز وقيل صح اسلامه في صغره خصوصية له فان كفر بعد كفاه في تبعته لاحد أصوله أو السبي فربما يتخلفه في تبعته الدار فإنه كافر أصلي لان حكمناه ليلا بالاسلام مبني على ظاهر ابدان فاذا أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما قلناه وهذا معنى قولهم تبعية الدار ضعيفة نعم ان بعض السائون في الدار لم يقر

أمن) حرم مسلم رشيد
(فان وجد معه) أي
القبط (مال أنفق
عليه الحماكم منه) ولا
ينفق المتقط عليه
منته إلا باذن الحماكم
(وان لم يوجد جدمعه)
أي القبط (مال
فنفقته) كاتمة (في
بيت المال) ان لم يكن
له مال عام كالوقف
على القبطي

على كفره قطعاً قاله المساوردي وأقر به ابن الزعفراني أن القبط حروان ادعى رقه الألقاط أو قصره لأن غالب الناس أحرار الآن تمام رقه بنسبة متعوضة لسبب الملك كارت وشراء كان تشبهه أمة رقيق لأن رده من أيده أو اشتراؤه فلا يكفي مطلق الملك لأنه يمكن أن يعقد الشاهد ظاهر اليد وفارق غيره كالدار والثوب بأن أرق خطر فاحتبط فيه وبأن المال مملوك فلا تغير دعواه صفته وهي مملوكة بغيره بخلاف القبط فإنه من ظاهر أقدمه صلي عليه تغير صفته فلا تقبل إلا أن تقول باستداهالي السبب ٧ والآن أقر بالرق بعد كاله لنقص ولم يكن به المقر لمبان صدقه أو سكت ولم يسبق منه قبل أقراره بالرق بعد كاله أقراره بغيره أما إذا كذب له المقر فلا يقبل أقراره بالرق له وان عاد المكذب صدقه لانه لا يملك كذبه حكم بغيره بالأصل فلا يعود رقيقاً وكذا الوسيط منه قبل أقراره بالرق بعد كاله أقراره بغيره لأنه لا يملك بغيره ما أقر به السابق لم يقبل أقراره بالرق بعد ذلك

(فصل في أحكام الوديعة) أي كاستيابة قبولها الألف في قوله ويستحب قبولها إن قام بالأمانة فيها وهي مناسبة للنقطة والقبط في وجوب حفظها وأمانتها ونحو ذلك ككونها تحت يد الوديع كما أن القطة والقبط تحت يد الملقط والأصل فيها قوله تعالى أن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها أي يامر كل من كان عنده أمانة أن يردّها إلى صاحبها إذا طلبها وهي وإن نزلت في محتاج الكعبة فهي عامة لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قال الواحدي أجمعوا على أنها ركن بسبب مفتاح الكعبة يوم النحر فمن أراد التي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب على المفتاح من ماذنها أي خادمها وهو عثمان بن طلحة النخعي فأتى فلوى على يده وأخذ منه وقال نحن أحق بالسدانة منك ودخل التي صلى الله عليه وسلم الكعبة وصلى فيها ونزلت هذه الآية يقول يزل في جوف الكعبة آية سواها خرج وأمر علياً ورافعاً إلى عثمان المذكور فرده إليه فصار يتهب قبله عليه السلام فأنزل والمفتاح المذكور وأن أخذته الكعبة في حكم الأمانة لكونه مأخوذاً بحق وخبر أن الأمانة التي من اتسكن ولا تخفى من خائف وتسببها في خيانتها مشاكلة لانه استنصار وتخصيص أو أشار إلى أن الأولى العفو وإن المعنى ولا تخفى من خائف تأخذ خبر حقل أو زيادة عليه وهذا كله في الأمر الذي

جوز الأمانات مع المازاة وأما الذي يجوز الأمانات مع المازاة به كان زفي رجل بأمر أنك فادرت أن تزي بأمراته فتسببها الثاني خيانتها ظاهرة كالأول والقيام بقضي جوازها لأن الناس حاجة إليها بل ضرورة وأركانها بمعنى الإيداع أي العقد أربعة وبيعة بمعنى العين للوديعة فليس فيه جعل الشيء ركناً لنفسه وشرط فيها كونهما مقومان لم تكن مقولة ولو تحسب فحسوبة وكل ما يقع بخلاف غير المحترمة فمحوها لا ينفعوا له وهو وصيغة شرط فيها مرفى أو كاله وهو اللفظ من أحد الجانبين وعدم الرد من الآخر حتى لو قال الوديع أودعتهما دفعهما الله ما سكتا كفي والإيجاب ما صرح كأودعتك هذا أو أودعته فلتكن له كناية مع التثنية فتدعو مودع بكسر الدال ومودع بفتحها وان شئت قلت ووديع وهو أودع مودعاً فخصه بغيره ما مرفى موكل ووكيل وهو إطلاق التصرف لأن الإيداع استباح في الحفظ فلما أودع كامل ناقصاً لم يملكه أو كاملاً من كل منتهى حملاً أخذ منه لأن الإيداع باطل ولو أودع كامل ناقصاً لم يملكه إلا باتلافه لأنه لم يسلط على اتلافه ولا يضمن بغير الأتلاف ولو بالتلف لا تقصير بالوديعة الصادرة عن مودع بقية مودة رابعة وهي أن يودع كامل كاملاً ولا ضمان حينئذ إلا بالتلف بغيره هذه الصورة أي مقصود الباب (قوله أي) أي الوديعة وقوله فعلة أي بمعنى مقعولة أن أخذت من وودع بمعنى ترك لها مودعاً عنده الوديع وبمعنى فاعلة أن أخذت من وودع بمعنى سكن لهما ما كنه عنده الوديع فيصير أن تكون فعلة بمعنى مقعولة كما اشترط وهو الذي اقتصر عليه المحققين بمعنى فاعلة كما قلت (قوله من وودع إذا ترك) أي من شئت من مصدره فهو على تقدير مضى أو مأخوذة منه لأن مادة الإحسان أو مع من مادة الاستغناء واعتبر بانهم أماناً ما مضى يدع

(فصل في أحكام الوديعة في فضيلة من وودع إذا ترك

هكذا النسخة التي يديننا ولينال لمعل فيها سقط أو قصر يا أمه

ويذكر أن من ينطقوا به وأوجب بان المراد أنهم أمانتهم بالافلا بنا في أنهم نطقوا به نادافيكون ما هامن
 قبيل التادد وأوجب أيضاً بان الذي أمانت مودع بمعنى ترك و بمع أن يجعل ما هنالودع بمعنى سكن
 كما في المختار وان كان بخالفه قول الشارح أذترك فهو أمانا يتقوى على الجواب الاول و بمع أن
 تكون مستمدة من اللغة وهي الراحة لانها في راحة الوديع ومراماته (قوله وتطلق لغة على الشيء
 المودع عند غير صاحبه للفظ) فهي لغة بمعنى العين المودوعة وقوله وتطلق شرعا على العقد
 المقتضى للاحتفاظ أي الصفة المتضمنة الطلب المقتضى للاحتفاظ فلهذا مقتضى لغة وتطلق شرعا على
 العين المستحقة فهي حقيقة فهموا تصح ارادة كل منهما في الترجمة وأما قوله والوديع أمانة
 فهي بمعنى العين المودوعة لا غير فتلخص من هذا ان اطلاقها على العين المودوعة مشترك بين اللغة
 والشرع فهو أقوى وشرعي واطلاقها على العقد المقتضى للاحتفاظ شرعي فقط (قوله والوديع

أمانة في يد الوديع) وفي بعض النسخ في يد المودع يخالف الدال المسموعة والنسخة الاولى أوضح والمراد
 ان الامانة متصلة قبل الامانة بمعنى ان التصديق لها الحفظ فان عرض فعل، ضمن فعلى خلاف الاصل
 بخلاف الرهن فان التصديق منه التوثيق والامانة فيه تامة ومتو بنى على ذلك ان الوديع يقبل قوله فيرد
 الوديع لان وضعها الامانة واذ اقبل فعلا تعدد بالارتفعت لان مقصودها الحفظ وقد دلل بالتعدي
 فعصبها في رد فور او المارتمون فلا يقبل قوله في رد لان التصديق التوثيق والامانة تابعة ولذلك
 اذ اقبل فعلا مضاعفا بلزمه رد فور وان كان ضامنا لارتفاع الامانة التابعة متوقفا على التوثيق الذي هو
 الاصل هناك (قوله ويسحب) وسحب (قوله) سواء كانت يجعل أولا لقوله تعالى على ما على الحسن من من سبيل
 والوديع حسن في الجملة ونحوه مسلم والله في عون العبد مادام العبد يدين، ون أخيه والمراد انه يستحب
 قبولها عينان انفرادا وكفاية لمن تعدد فيكون الا- قسب عين أو كفاية كما ان الوجوب يكون عينيا
 أو كفايا وحصل الاستصحاب عينان انفرادا وكفاية لمن تعدد ان لم يقض ضباها بان قدر صاحبها على
 حفظها فلا ينافي قول الشارح والاوجب قبولها لانه محمول على ماذا انشئ ضباها بان لم يقدر صاحبها
 على حفظها وخرج بقبولها الجواب فهو تابع لجواز التصرف وعدمه فيجب في الاول ولا بدع في الثاني
 «(قائمة)» فرض العين افضل من فرض الكفاية على الراجح والمراد بالاقتضية كثرة التواب اذ قاله
 (قولهم) قام بالامانة فيها) أي بان قدره على حفظها ووثق بامانة نفسه فم حاله لا أي دال ذلها
 و بعد، فان عجز عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يعرضها للتناقص وان قدره على حفظها وهو في الحال
 أمين لكن لم يثق بامانة نفسه في المستقبل بل خاف من نفسه الخيانة فيه كره له قبولها لخشبة الخيانة
 فيها وهذا اذا لم يعلم المالك بحاله فم حاو الا فلا تحريم في الاولى لا كراهة في الثانية وتكون مساحة
 فتقربها الاحكام الخمسة (قوله ان كان ثم غيره) أي ان كان هناك في مسافة العدوى أمين غيره
 وقوله والاوجب قبوله أي وان لم يكن هناك في مسافة العدوى أمين غير موثوق ضباها واجب
 عليه قبولها عينيا فلا ينافي أنه يستحب قبولها عينيا انفرادا لان ذلك محمول على من لم يقض ضباها
 كما مر وقوله كما أطلق جمع أي من اصحابنا معاصر الشافعية ومعنى اطلاقها عليهم أنهم لم يقيدوه باصل
 القبول مع أنه مقيد باصل القبول كما يعلم مما نقله بعد من لزمه قواصلها (قوله قال) أي الامام
 النووي وقوله في الروضة كاصلها متعلق بقال والمراد اياصلها اما اتفق فيه لفظ الرافعي والنووي قبل
 زيادة الروضة وقوله وهذا أي وجوب قبولها وقوله محمول على أصل القبول أي على أصل هو القبول
 وقوله دون اتلاف منفعته وحر زهنا أي بلا جرحه المطالبة بالوجبة منفعته نفسه منفعته حرز لا بهال
 كيف يكون له اخذ الارض على الواجب لاننا نقول قد وزر واخذ الارض على الواجب كما في سقي البا
 وانقاذ الغريق وتعلم الفاتحة مع حكمهم بوجوب القبول عليه عينيا امنتهم من قبولها ثم لم يمانع
 لعدم الاستيلاء عليها (قوله ولا يضمن لوديع الوديعه الا بالتعدي فيها أي بالتقصير في حفظها بان

وتطلق لغة على الشيء
 المودع عند غير
 صاحبه للفظ وتطلق
 شرعا على العقد
 المقتضى للاحتفاظ
 (والوديع أمانة في
 يد الوديع) ويسحب
 قبولها بان قام بالامانة
 فيها ان كان ثم غيره
 والاوجب قبولها كما
 أطلقه جمع قال في
 الروضة كاصلها
 وهذا محمول على أصل
 القبول دون اتلاف
 منفعته وحر زهنا
 (ولا يضمن الوديع
 الوديعه الا بالتعدي)
 فيها

بأنهم يتركموا مالو وجدم من هو زليسه لكنه امتنع من ذلك الأباة وقالوا وجهه جواز زليسه ويكون
 ذلك عندنا في دفع الحرقة عنه بل يقبضه الوجوب كما يصح به العلامة الرملة وتطريفه الذي يرأسه
 وقال ينفق وقع الأمر كما فيمن استأجره من يلبسه وكترك الحلف حادثة بسكون اللام أي تقديم العلف
 لها بفتحها فليعلم من قولها أنه من الحفظ فإن أخطأه المسالك فلهذا فليعلم أنه لا رادجعه أو وكيله ليعلمها
 أو بسرد هاتين فقد هما راجع القاهي ليقترض على المسالك أو يؤجرها بما يعافها به أو يبيع سرأ
 منها فإذا جسد ما رآه ابن دواي من شتر يصفان نعتا عليه فلا يفتقها من هذه أو شهداير جمع بان
 أرا دفان تمام المسالك من التوبة والانس والعلف وتلا من باب الخلفا من أن كنهه بعض في مسئلة
 الدابة لحمة الروح فلو كان بهذه الدابة عليه كخفة ونهاه المسالك عن علفها في الفقه وعلفها فتلفت
 قال العلامة الرملة في ضمن مطابقة لسواء علم بالدابة أو لم يعلم وقال العلامة ابن حجر ضمن أن علم بالدابة وتعمد
 والاغلاض من الصورة السابعة أن يمنعه ما لا يعتد به مطالب والكها لها بخلاف ما لو كان يعتد
 كصلاة أو كل ونحوه أو ساقى أشار بذلك بقوله وإدما وليها على صغرهما مع القدرة علم احتي
 تلفت ضمن فإن أثار أثارها المذخور ضمن والمزاد منه أو التفتة منها ما بين المسالك وأما جعلها إليه فلا
 يلزمه الصورة الثامنة أن يضيها كان يضيها في غير مرقمته أو ينساها أو يدا علمها على السابعة
 محلها أو يسأله ولو كره ما ويرجع الوديع إذا غرمها على الظالم لأن قرار الضمان عليه فانه المستوفى
 على المسال عدوانا ولو أخذها الظالم من يده فمر عليه فلا ضمان على الوديع وكذا لو علمه بانسا
 هذه من غير تعيين كاتم فلا ضمن بذلك وإن كان يجب عليه إنكارها أو الامتناع من الأعلام
 بها جوده أو أن يخلف على ذلك لصحة حفظها قال الأذخري وبقه وجوب الحلف إذا كانت الوديعه
 رفيقا والظالم بر بدته أو انجور به أو انحلف وجب عليه أن يوزي في يمنه أن عرف النوبة
 وأمكنه فأن لم يرد كقرص يمنه أن حلف بالله لانه كاذب فيها أن حلف بالطلاق أو العلق حث لانه
 فدى الوديعه بزوجه أو ورقبه والصورة التاسعة أن يتنقمها بكليس الثوب وركوب الدابة بلا
 صدر بخلاف ما إذا كان أخذوكليس الثوب لدفع الدود أو ركوب الدابة لدفع النجاس ولا ضمان
 بذلك لانه لصحة المسالك والصورة العاشرة أن يخلف في حفظها كقوله لا ترد على الصندوق
 الذي فيه الوديعه فرددوا كسر بقعه وتلف ما فيه بانسا به ضمن بذلك لخلافه المؤدية للتلف
 لأن تلف بغير ذلك كسر فتقلا ضمن لأن رقاد عليه ز ياد في الحفظ فم إن كان الصندوق في نحو
 الهرب فسرق من جانب الذي لم يرد على الصندوق فلدقيقه ضمن ولأن تمامه عن قفل فاقفه أو نهاه
 عن قفلن كأن قال لا تتقل عليه الاقلا واحدا فاعلمها لأن ذلك مسالفة في الحفظ والاحتياط
 ولا تتركها يقال إن في ذلك إغراء لسارق على الصندوق لأن ذلك متوهم (قوله منها) أي من
 صور التعتدي وكذا يقال في قوله ومنها أي ومنها غير ذلك وقد تقدم الكاسم عليه مسنوق (قوله
 وقول المودع بفتح الدال) وفي بعض النسخ وقول الوديع وهو منبذ أخبره قوله مقبول في رد هاعلى
 المودع بكسر الدال أي يمينه وهكذا كل أمين أدى الرد على من اتخته فانه يصدق بينه
 كوكيل وشربلوعامل قراض وجاب في رد ما جابه على من استأجره لصيانة وتيق في الرد على
 من نصسه الا ان يترهن والمستأجر فانه لا يصدق في الرد على الرهن والمؤجر لا يترهن ما أخذوا الدين
 لغرض أنفسهم ما خرج بالأمين الضامن كالغاصب والمستعير والمستأجر فانه لا يصدق في دعوى
 الرد الا بئسنة وعن اتخته وأرث أحد همام على الاستر بان ادعى وأرث الوديع أنه رد هاعلى المودع
 أو ادعى الوديع أنه رد هاعلى وارث المسالك وكنا وأرث أحد همام على الاستر بان ادعى
 وارث الوديع أنه رد هاعلى وارث المودع فانه لا يصدق الا بئسنة والتفصيل بين الأمر والضمان
 في دعوى الرد كما هو القرض وأما في دعوى التلف فان كلاهما يصدق بينهما إن لم يذكر

منها أن يودع غيره
 يلاذن من المسالك
 ولا عذر من الوديع
 ومنها أن يتقلا من
 محلها أو دار إلى أخرى
 دونها في الحرز (وقول
 المودع) بفتح الدال
 (مقبول في رد هاعلى
 المودع) بكسر الدال

سبباً أصلاً لا يلزمه بيان السبب أو ذكر سبباً خفياً كسرقه أو غصب أو سبباً ظاهراً عرف هو دون
 عمومته كسرقني ونهب أو عرف هو وعمومه أو نهبهم فإنه يصدق بعينه في هذه الصور فإن عرف هو وعمومه
 ولم ينهم صدق بلايين وإن لم يعرف هو ولا عمومته مطلوب بينة على وجوده وحلف على تلفها به
 (فرع) لو وقع خزانة الوديع سرقني فنقل أمته قبل الوديع فاحترقت لمضمن كالمالك يمكن
 الادعاء بتقديم بعضه على بعض فاحترق الباقي (قولها عليه أي الوديع أن يحفظها في خزنها)
 هذا مناسب للمالك الأول وهو قول المصنف والوديع أمانة فكان الأولى ذكره هناك كأن يقول بعد
 قوله والوديع أمانة وعليه أن يحفظها في خزنها (قوله فان لم يفعل ضمن) أي بان حفظها في غير خز
 منها كان حفظ الثياب في اصطبل الدواب أو الدار هم في كودعها مته بلاربط ونحو ذلك وهذا
 إشارة إلى التضييع المتقدم (قوله وإذا طوّلها أي عن لم طلبها من المالك أو وكيله أو واره
 بعدموته وقوله أي الوديع بالوديع تفسير للضمير من فالأول تفسير للضمير المستتر المرفوع على أنه
 نائب فاعل والثاني تفسير للضمير البارز المجرور بالياء ومثل الوديع واره وقوله فلم يحضر بها أي
 لم يصل ينهل بين طالها فإن الواجب عليه التخليه فقط لأجلها إلى مالكها فأنه إذا دخل المالك لأجل
 الوديع حتى لو قال الوديع للمالك خلّودني على فإنه يلزمه الأخذ منه ولا ضمن الوديع بعدم أخذها
 منه ولو بعث رسولاً لتضام حاجتها أو عطاها فمته أو منديله أو حخته أماناً لمن يقضيه الحاجة وقاله
 رده أي بعد قضاء الحاجة فوضعه بعد قضاءها في خزنها لم يضمنه إذ لا يجب عليه الإبقاء إلا إذا راد
 المالك وقوله مع القدرة عليها أي بان لم يعذر وقت طلبها بما تقدم في رد المبيع كعلاوة وقضاء حاجة
 أو كل طعام وقوله حتى تلفت أي بعد الطلب الجائر وقبل رد الواجب وقوله ضمن أي الوديع بدلاً
 من مثل أوقته ولعله كاد به بعضهم بالأقصى من وقت طلبها إلى رد المبيع وعليه إلى وقت التلف ولو
 كانت الوديع ورقة مكتوبة فبإدراكه ديتار وتلفت بسبب التأخير ضمن فقيتها مكتوبة مع أجرة
 الكتابة بخلاف الثوب المطرز فإنه يلزمه قيمته مطرزاً ولا يلزمه أجرة التطريز لأن الكتابة تنقص قيمة
 الورق والتطريز يزيد قيمة الثوب ويعمل ذلك كله أن الوديع حائز فلا يلزمه فلفه مع الاسترداد
 والوديع رد كل وقت وأدرك منها أما المواد فعلاؤه المالك وأما الوديع فلا يمتنع بحلفه نعم إن
 كان في حالة يلزمه فيها القول ابتداءً بان كانت له خصوصية عليه وأزمن زمن نهب لم يجز له الرد بل يحرم
 عليه فإن ردها عليه ضمن فإن ردها على المالك في حال سكره فلا ضمان لأنه كالمالك بخلاف الصبي
 ونحوه فإن كان بحالة يندب فيها القبول فلا رد بخلاف الأولى إن لم يرض به المالك وليس له تأخير الرد
 للزهد عليه وإن أشبه عليه المالك عند ادفعه فانه يصدق في الرد بعينه فليس له أن يلزم المالك
 تأخير أخذها حتى يشهد إلا أن كان الطالب عن لا يقبل قول الوديع في الرد عليه بيمينه كوكيل
 المدعي وادفعه على رد في تأخير الرد للزهد لأنه لا يقبل قوله في الرد عليه إلا بيمينه تنقص بما تنقص
 به الوكالة من موت أحدهما أو جنونه أو انحلاله أو موته (قولها فان أنشأها المالك) يحتمل ردوله مع
 القدرة وقوله بعد رأى كأن كان مشغولاً بصلاة أو قضاء حاجة أو كل طعام أو في حمام أو كان
 في خجل ليل والوديع في خزانة لا يتأخر في قبضها في ذلك الوقت وقوله لم يضمن أي لعدم تقصير (فائدة)
 لا عبرة بكتابة الميثاق في رد يده مثلاً هذا الوديع فلان بن فلان ونحو ذلك والله أعلم

(*) كتاب أحكام الفرائض والصايا

(وعليه أي الوديع
 أن يحفظها في خز
 منها) فان لم يفعل
 ضمن (وإذا طلب
 بها) أي الوديع
 بالوديع (فلم يحضر بها
 مع القدرة عليها حتى
 تلفت ضمن) فان أنشأها
 بعد رد لم يضمن
 (*) (كتاب) أحكام
 الفرائض والصايا

لما كانت الفرائض نصف العلم كما في الخبر إلا في ذكرها المصنف كثيراً في نصف الكتاب ولما
 كانت الصايا معلقة بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها أو ردّها ناسب أن يضمها مع
 الفرائض وقدم الفرائض عليها باعتبار الاستحقاق فإن الوديع يستحقون الميراث بالوفاة وإن كانت
 الوصية باعتبار الإعلانه مقدمة على الميراث كما قال تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والميراث

بالفرائض مسائل فمعة الموارث أي التركات سواء كانت بالفرض أو بالتعصيب وليس المراد
بالفرائض الانحصار لكن التعبير بالفرائض ظاهر بالنسبة للمسائل التي فيها فرض ولو لمع التعصيب
كمسألة التي تكون من ثمانية كزوجة وبنت وعم للمسائل التي تكون بالتعصيب فقط كأن
مات عن عشرة فخذة أو شقاء أو لابن المسئلة تكون من عدد رؤسهم وهو عشرة فمسألة مقتضى ذلك
أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب ودفع العلماء ذلك بقولهم وغلبت الفرائض على التعصيب
لغوتها وشرفها عليه على الأرجح لأن الشارع قدرها وقيل التعصيب أشرف لأن صاحبه إذا انفرد
أخذ جميع التركة والأصل فيها آيات الموارث كقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
الأنثيين الآية وقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وأخبار تكبر الحقوا الفرائض بأهلها
هنا بقي الأولي وجلد كروا ثم ذكر بعد رجل التوكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالحل مقابل
الصبي وهو البالغ بل المراد به مقابل الأنثى وهو الذكرك فإن قيل لو اقتصر على ذكر من أول الأمر كمن
فلد ذكر رجل معه أجب بأن ذكر رجل معه لدفع توهم أنه عام مخصوص وقد اشتهرت الأخبار
الطهية بالحث على تعلمها وتعلمها تكبر تغلبوا الفرائض وعلموها الناس فافهموا مقبوض وإن هذا
العلم سبق قبض وتظهر الفتن حتى أن الاثنين يختلفان في الفريضة لواحدة فلا يحد من بقضى
بينهما وغير تعلموا الفرائض فاتهم من دينكم وأنه أول علم يزرع من أمي أي فقهية تمت
أهلها ويرفع بقدهم وليس المراد أن يرفع من صدقهم بخلاف القرآن فإنه يرفع في الرجال من
الصدور ومن السطور فإنه يصح إل رجل لا يصح في صدره شيئا منه ويجهل المصحف وما يرض وأما
سعي تصفا مع أن سعي أكثر أحكاما المتعلقة بالموت المقابل للحيات وهو ما حالان للإنسان وليس منها
أحكام تخصه وقيل التصفي يعني الصنف وان لم يكن نصفا حقيقة كما في قول الشاعر
إذا مات كان الناس نصفان شامت * وأخروا من بالذي كنت أصنع

فإن مراده بالنصف الصنف وإن كان أحد الصنفين أكثر أفرادا من الآخر وليس مراده بغير
الناسفة حقيقة والبيت مخرج على لفظة من لزوم المثني الالف في الأحوال كلها وإن كان غير
الشأن والناس مبتدأ أخبره نصفان والجملة خبر كان وكانوا في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء
والكياردون الصغار وكان الأثر في ابتداء الإسلام بالخلف بكسر الحاء وسكون اللام وهو العهد
على النصرة فإذا اتحالف رجلان وتعلما دعا على أن ينصر أحدهما الآخر ورث أحدهما من الآخر
السند ويدل له قوله تعالى والذين عاهدت إيمانكم فأنهم نصيبهم ففسخ ذلك التوارث بالإسلام
والجمعة فإذا أسلم شخص مع شخص أو هاجر معه ورثه وإن لم يكن بينهما قرابة ويدل له قوله تعالى إن
الذين آمنوا هاجروا إلى قوله أولئك بعضهم أولياء بعض ثم نسخ ذلك فكانت الوصية واجبة للوالدين
والأقربين ثم نسخ وجوبها بآيات الموارث فلما نزلت قال صلى الله عليه وسلم إن الله أعطى كل
ذي حق حقه إلا الوصية لأورث أي واجبة وعلم الفرائض يحتاج إلى ثلاثة علوم علم الأنساب وعلم
الحساب وعلم الفتوى وموضوعه التركات وغاياته معرفة ما يحسب كل ذي حق من التركة ولو أسقط
الشارح لفظ أحكام لكان أولى وأناسب كذا قال الهنسي لأن المراد بآيات الفرائض بمعنى المسائل وأنت
خبر بان المقصود بالذات من المسائل أحكامها فلهذا زاد الشارح لفظ أحكام وأركان الأثر ثلاثة
وأورث ومورث وحق مورث وتو لا يختصا صافها وعم من يرث المقتضى من مورث - واعلم أن الأثر
يتوقف على ثلاثة أمور وجود أسبابه وانقضاء ما منعه وجوده وشروطه بآياته أربعة مراتب تامة
عن أرهم خاصة أو عامة ونسب كاح وهو عقدان زوجية النكاح وإن لم يتصل بينهما ولا خلوة
ولا وهو مخصوص بتسببه بانه من المقتضى على عبقه وجهه الإسلام أن ينظم المسائل إن كان
متوليه يعطى كل ذي حق حقه فإن لم ينتظم فلا يرث فلهذا عده بعضهم الأسباب ثلاثة كما قال

صاحب الرحبة أسباب ميراث الورى ثلاثة ١. حكمل يفديه الوراثه

وهي نكاح وولاء ونسب ٢. ما بعد من الموارث بسبب

الموارث أربعة أيضا كما قال ابن المأثور في شرح كفايته الفرق والقول واحد الدين والولد والحد كمي
سمى بذلك لأن فيه توقف حكم على حكم آخر كما يعلم من نعر بقوله هو أن يلزم من تورث شخص عدم
تورثه كالواقف أخ ما بن للثبث فانه ثبتت نسب الأولين ولا يورث لانه لو ورث نجب الأخ فلا يصح استحقاقه
لأن لا شرط المستحق أن يكون واثقا حرا أو ذا مال يصح استحقاقه لأن لم يثبت نفسه فلا يرتضى
أرثه إلى عدم أرثه بواسطة وعدم أرثه لثبته في الظاهر أما في الباطن فيجب على الأخ أن كان صادقا
تسلم التركة للأب ويحرم عليه أخذ شيء منها وزاد بعضهم خلاسا وهو الحر أو غيرهما الحرة لا يورث
من غير الحرة وبالعكس وزاد بعضهم أيضا صادقا وهو العاقل عوفيه بحيث ظاهر كقوله بعضهم لأن
المتع فيه لعدم السبب الذي هو النسب وشروطه أربعة أيضا تحقيق موت المورث حقيقة أو الحاقه
بالموت حكما كما في حكم القاضي بموت المفقود أحيانا بعينيته على غلب على الخلف أنه لا يعيش بعدها
غالبًا أو تقديرا كما في الجين المنفصل بجماعة على أمه ترجيح الفرقة فتورث عنه تقديرا أنه كان حيا ثم
مات وتتحقق حياة الوارث بموت المورث أو الحاقه بالأحياء حكما أو تقديرا كالحمل والمفقود فلو مات
متورثان معا ولو احتملا أو ميراثا لكن لم يعلم عن السابق فلا تورث بينهما فان علم عن السابق ثم
نسب وجب التوقف إلى البيان أو الصلح ومعرفة أدلته الملتزمة بقراءة أو نكاح أو ولاء وأربع العلم
بالجهة المتعينة للارث تفصيلا كالآلة والنسب وبالدرجة التي اجتمع فيها أو بتخص به القاضي
والمتقى فلا يكفي بقول الشاهد هذا وارث فلان الميت حتى يعين الجهة التي اقتضت الارث منه ولا
يكفي بقوله هو أن جمعت بين الدرجة التي اجتمع فيها كالحدا القرب لها لاحتمال أن يكون
هناك من هو أقرب منه (ولهذا الفرق اثنان جمع فرقة بمعنى مفروضة) أي لا معنى لفرضه فهي قضية
بمعنى مقفولة لا بمعنى فاعلة وقوله من الفرض بمعنى التقدير أي ما خولف من الفرض بمعنى التقدير فان
الفرض لفظة التقدير فإن تسامى بخصف ما فرضتم أي قدرتم يقال فرض القاضي النفع أي قدرها
ويطلق الفرض بمعنى القطع يقال فرض العوبة يعني قطعها (قوله أو الفرض شرعا) أي في هذا المثل
بخصوصه فلا يشاق أن الفرض شرعا يطلق على ما قبل الحرام والمنسوب ونحوهما وهو المطلوب فعلمه
طلبا جازما وإن شئت قلت وهو ما شاب على فعله وما عاقب على تركه وقوله اسم نصيب مقدر المستحقه

كالنصف والربع والثلث ونحوه بالتقدير التعصيب به ليس مقدر رابل يأخذ العاصب جميع التركة
إن انفرد وما بقى الفروض إن لم تستغرق التركة أو لا سقط (ولهذا الوصايا جمع وصية من وصيت
الشيء بالشيء) أي ما خولف من وصيت الشيء بالشيء بقض الصادق النفع وقوله إذا وصلته به أي تقول
ذلك إذا وصلته به والعصم الأول للشيء الأول والثاني للشيء الثاني كما هو الأقرب ويحتمل العكس
فغنى الوصية لفظة الاتصال لأن الموصى وصل خير دنياه بخير عقابه أي وصل الخير الوافق منه في دنياه
وهو الطاعات التي فعلها في حياته بخير الوافق في عقابه وهو الوصية قبل أن هذه العبارة مقبولة
والاصل وصل خير عقابه بخير دنياه لأن الثاني هو الذي يصل بالأول عادة وهو خير متعين لأن الوصل
أمر نسبي بين الأمرين كما إذا وصلت حلابا ثم وقنسية الوصل لأول كنبته للثاني (قوله أو الوصية شرعا
تبرع بحق مضافا بعد الموت) أي ولو تقديرا فإذا قال أو وصيتك زيد بذلك المعنى بعد موت
ومضافا بالمرصة لحق بالبارعة صفة للتبرع لأن الحق إنما يعطى للموصى به بعد الموت والتبرع في
الحال وأركانها موص وموصى به وموصية وشأنها كلها (قوله أو الوارثون من الرجال) أي
حال كونهم من الرجال والمراد بهم الذكور وليدخل الصبي وهو معلوم من صفة المذكر هو قوله
الوارثون فالجمع مذكر (قوله الجمع على أرثهم) هو أحرار من ذوى الأرحام وكذلك قوله الآتي

والفرسان جمع
فرضه بمعنى مفروضة
من الفرض بمعنى
التقدير والفرض
شرطا اسم نصيب
مقدر المستحقه
والوصايا جمع وصية
من وصيت الشيء
بالشيء إذا وصلته به
والوصية شرعا تبرع
بحق مضاف ما بعد
الموت (أو الوارثون
من الرجال) الجمع
على أرثهم

هذا السيد وقوله المعتقد بكسر التاء فيه فصور لانه لا يشمل حصبة المعتقد المتحصين بانفسهم فلوا سقطه
 لكان اولوا خاضعوا وحاجب الشيع الطليب بان المراد به من صدر منه الاعتناق او ورثه فلا رد على
 المحصر في العشرة نصبة المعتقد ومعتقد المعتقد وهذا من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل الرجال فقط)
 أي دون النساء ولو ابدل كل بجميع لكان أنسب لان كل الأفراد فيها كل فرد زوج جميع لهيئة
 المتممة وقوله ورث منهم ثلاثة الأب والابن والزوجة أي لانهم لا ينجسون وقوله فقط أي دون غيرهم
 من الرجال لانه محبوب بالاجماع فان الابن بالابن والمجد بالاب والباقيهما ومساكنهم من انثى
 عشر لان فيها رعا وسد مأ وكل مسألة فيها ربع وسدس فمى من انثى عشر للاب السدس انسان
 ولزوج الربع لاثنتي عشرة من الباقي وهو سبعة (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة
 اجتماع كل الرجال وقوله الامرات أي وهي الزوجة لان الفرض وجود الزوج (قوله ولو ارثت من
 النساء) أي مال كونهن من النساء والمراد بهن الاثنتي عشرة فيهن الصغيرة وهو معلوم من صيغة
 المؤنث وهي قوله الوارثات فانه جمع مؤنث وقوله المجمع على ارث من تقدم أنه ارث من ذوى الارحام
 (قوله سبع) بتقديم السين على الياء الواحدة وقوله بالاختصار أي بطريق الاختصار بواسطة عدد
 الحدو واحدة سواء كانت من جهة الاب أو من جهة الام والاخت واحدة سواء كانت لابوين أو لاب
 أو لام (قوله واليسب عشره) وبيان طريق السب ان يقال الام والجد للاب والجد للام وان علمنا
 والبنات وبنات الابن وان سفل والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوج واحة والولادة
 المعققة فنزدق طريق السب ثلاثة سبعة فتكون الحجة عشرة (قوله وعد المصنف السبع) أي
 بطريق الاختصار كما هو الفرض ولم يبين الشارع طريق السب تفصيلا مع كونه نه عليها اجالا وقد
 بينها سابقا تفصيلا وقوله في قوله متعلق بعد قوله البنت بنت الابن وهما من أسفل النسب وفي
 بعض النسخ وان سفلت وصوابه وان سفلت بمعنى الحقة القوية اذا فاعل ضمير يعود على المضاف
 اليه وهو الابن وانبات التثنية وبيان الذي يدخل بنت الابن في الارث وهو خطا لانها من
 ذوى الارحام ومحجبان بالارضا فتل بسؤال ايها المتدخل بنتا بن الابن وهكذا (قوله الام والجد)
 وهما من أعلى النسب والفرق في الجندية بين ان تكون من جهة الام كام الام أو من جهة الاب كام
 الاب بشرط ان لا يتقبل بكريين اثنتين بان يتقبل بعض الاناث أو ببعض الذكور أو ببعض الاناث
 الى بعض الذكور فان أدلت بكريين اثنتين كام أي الام فلا ترث لانها من ذوى الارحام وتسمى
 الجندية القاسية (قوله والاخت) وهي من المواتى سواء كانت لابوين أو لاب أو لام (قوله والزوجة)
 أي ولو في عقد جصة كما تقدم في تعليق موال وحقة ثمر جوحه والاعمى ان يقال زوج والتميز
 بين الذكور والانثى بالقرائن قال النووي واستعملها بالثاء في باب القرائن من من لخص للفرق
 بين الزوجين والشافعي رضي الله عنه يستعمل في عبارة المرأة فهو حسن وقوله وللولاة أي ذات
 الاولاد وقوله المقتة بكسر التاء وهي التي صدر منها المعتقد وصفتها المتحصين بانفسهم فغير ظاهر لان
 ولاه كشيقة وأما قول الحملي أي ذات الاولاد فيعمل المعتقد وصفتها المتحصين بانفسهم فغير ظاهر لان
 الكلام في عدم الوارثات من النساء كذلك قوله ولوا سقطه المصنف لفظ المعتقد لكان أولى وأخصر
 ثم التبادر من المعتقد من باشرت المعتقد بنفسه لوقية قصور بصورتها في ذات الاولاد فترث اولاد
 المعتقد وعقاه كما مر لان ثبوت الولا عليهم فانهم بطريق السرية لا بطريق المباشر وهما من غير
 النسب (قوله ولو اجتمع كل النساء فقط) أي دون الرجال وقوله ورث منهن خمس أي والساقية منهن
 محصورا بخاتمة الام والاخت للام والبنات وكل من الاخت للاب والمعتقد الشقيقة لكونها مع البنات
 وبنات الابن خمسة نخل الفاضل عن الفروض وقوله البنت وبنات الابن والام والزوج واحة والاخت
 الشقيقة بثلث من الخمس ومساكنهن من اربعة وعشرين لان فيها سدسا ومائتا السدس من ستة والنسب

ولو اجتمع كل الرجال
 ورث منهم ثلاثة الأب
 والابن والزوجة فقط
 ولا يكون الميت في
 هذه الصورة الا امرأة
 (والوارثات من
 النساء المجمع على
 اثنتي عشرة) سبع
 بالاختصار وباليسب
 عشرة وعد المصنف
 السبع في قوله (البنت
 وبنات الابن والام
 والجد) وان علمت
 والاخت والزوجة
 وللولاة المعققة الخ
 ولو اجتمع كل النساء
 فنقط ورث منهن خمس
 البنت وبنات الابن
 والام والزوجة

من ثمانية وثمانون واثنتان بالنصف فحضر نصف أحد عشر مائة كمال الآخر فصل أربعة وعشرون البنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن الثلث تكمله الثلثين أربعة ولام السدس أربعة أضعاف الزوجة الثمن ثلاثة وللأخت الباقي وهو واحد (قوله لا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل النساء وقوله الأرحل أي وهو الزوج لأن الفرس وجود الزوجية ولو اجتمع من يمكن اجتماعهم من العتق كدور الأثامان اجتماع كل الذكور وكل النساء إلا الزوجة فأما الميتة أو كل الأناث وكل الذكور والأزواج فاما الميتة وثمانين في المسألة ثمانية عشرة والأبوان والأبن والبنت وأحد الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت هو الزوج أو الزوجة حيث كان الميت هو الزوج فجميعهم من عداهم ومساواة الزوج من اثني عشر للاثنتين السدسان أربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي وهو خمسة بين الابن والبنت بالان لأن الابن رأسين والبنت رأس واحد ولها خمسة فحصل الكسر على ثلاثة وقس فحضر ثلاثة في أصل المسألة وهو اثنا عشر بسبعة وثلاثين ومنها تسع فتقول من ثلثي من أصلها أخذ مضر وباقي جزء سهمها وهو ثلاثة فللزوجين أربعة في ثلاثة ثمانية عشر لكل منهما خمسة وللزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة يبق خمسة عشر للابن منها عشر وللبنات خمسة ومساواة الزوج من أربعة وعشرين للابن السدسان ثمانية وللزوجة البنت ثلاثة والساق وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت لأن المسألة ثمانية عشر واثنا عشر لهما جميع فحصل الكسر على ثلاثة ورأس فحضر ثلاثة في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون باثنين وسبعين ومنها تسع فتقول من ثلثي من أصلها أخذ مضر وباقي جزء سهمها وهو ثلاثة فللزوجين ثمانية في ثلاثة ثمانية عشر لكل منهما اثنا عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة تسعة يبق تسعة وثلاثون للابن ستة وعشرون وللبنت ثلاثة عشر وعلم من قولنا من يمكن اجتماعهم من العتق أنه لا يمكن اجتماع الزوجين خلافاً لما يمكن اجتماعهما في ميت ملفوف أقام رجل بيته بانه زوجته وهو لا أولاد منها وأقامت امرأة بيته بانه زوجها وهو لا أولادها معه فكشف عنه فاداهون حتى مشكل له أنسان آفة رجال وآفة نساء وفي ميت مقفود أقام عليه بيتان كذلك فقيل تقوم التركة بين الرجل والمرأة ولا دها مع بقية الورثة على تفصيل مذ كور في شرح الفصول وغيره والأصح ما قاله الشيخ أبو ظاهر من أن بيته الرجل تقدم على بيته المرأة لأن معها زاد علم (قوله ولا ينسقط من الورثة سهمه لجنسه) أي كونهم لا ينجبون بغير حرمان بالنقص وسبب كونهم لا ينجبون بغير حرمان بالنقص أنهم ما نفقهم بنسب أو نكاح بخلاف من أدلى بولائه وان أدلى إلى الميت بنفسه لكن الزايف على الذنب والأصل مقسم على الفرع وهذا لا ينافي أنهم ينجبون بغير نقصان فانه يدخل على جميع الورثة وكذلك ينجبون بغير حرمان بالوصف لانه يدخل على جميع الورثة أيضاً فحق كونهم لا ينقطعون بحال أنهم لا ينجبون بغير حرمان في حال من الأحوال لكن بالنقصان والاصل أن النكاح لغة المنع وعرفاً منع من فاهم بسبب الارث من الارث بالكية أو من أوفر حظيه وبسبب الاول بغير حرمان وهو فقمان بغير الوصف كالقتل والرق وسباقي في قوله ولا يرث حال الخوص بالنقص وهو المشار إليه هنا وبسبب الثاني بغير نقصان أو نكاحه مستقيم فرض إلى مرض آخر كغيره من الثالث إلى السدس والزوج من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى النصف ومن تعصيب إلى تعصيب آخر كالاختصاص تكون حصبة مع الغير وذلك إذا كانت مع البنت لها النصف حينئذ تعصباً لانه حصبة مع الغير فإذا كانت مع الأخ كانت حصبة بالغير ولها الثلث حينئذ بعد بيلائها حصبة بالغير فقد انتقلت من تعصيب إلى تعصيب آخر ومن فريضة إلى تعصيب كالبنات فانه إذا كانت وحدها كان لها النصف ففرضا وإذا كانت مع أخيها كان لها الثلث تعصفاً فقد انتقلت من فرض إلى تعصيب ومن تعصيب إلى فرض كالجد فانه إذا كان وحده ورث بالتعصيب

والاختصاص ولا يكون الميت في هذه الصورة الأرحل (ومن لا يسقط من الورثة بهما خمسة)

وإذا كان مع الأخوت ورتب الغرض على تفصيل فيه ومراجعة في فرض كالثلاث فانهن يتراجعن ولو كن
 ألفا في فرضهن وهو الثلثان ومراجعة في تعصب كالشئ فانهم يتراجعن ولو كانوا ألفا في التعصب
 (قوله الزوجان والارز وولد الصلب) كان الاظهر أن يقول الابوان والولدان أحدان زوجين لأن
 الزوجين لا يجتمعان كما في مختلف الولدين (قوله ومن لا يرث بحال) أي ومن لا يرث في حال من
 الاحوال فكأنه قال مطلقا وهذا اشارة الى الحب بالوصف كما في مفهوم قوله لا يرث وهو انه
 يورث تفصيل والمحصل ان الناس في الارث على أربعة أقسام قسم يرث ويرثون كالأخوين
 والزوجين وقسم لا يرثون ولا يرثون كالزوجة والمرئد وقسم يرثون ولا يرثون كالابوين وقسم لا يرثون
 والمرئدين في غيرته فقط وقسم يرثون ولا يرثون كالأبوين عليهم الصلاة والسلام فانهم يرثون ولا
 يرثون نظير العصبين فمن معاشر الانبياء لا يورث ما تركناه صدقة والحكمة في ذلك أن لا ينفى أحد
 من الورثة منهم لأجل الارث فيه بل هو ان لا ينفيهم الرقة في الدنيا لاجل ورثتهم وأن يكون نعمهم
 صدقة بعد وفاتهم فويرثها الأجرهم (قوله سبعة) كان الاخصر أن يقول أربعة بدل سبعة يعبرن
 العبد والمدير وأم الولد والمكتوب بالزريق فجعل في المانع الواحد أقساما بعدد قسم انهم يستوف
 جميع الموانع فانه اشارة الى الرق والقتل والدفن والعبد فانه اشارة الى المانع بالاسلام والصكفر
 وينفي عن هذين اختلاف الدين وبقي منها الدور الحكمي وقد تقدم منها بعد بعضهم منها القنان
 ومدير مافيه وعد بعضهم منها النبي وقد مرت الاشارة اليه (قوله العبد) هو لغة الانسان را كان أو
 رقيقا لانه مملوك لأثره وشرا خاص بالزريق وهو المرحا والمشهور ان العبد خاص بالذكور فلذلك
 قال الشارح بعد قول المصنف العبد والامة نظر المشهور ومن دقائق اللغة ما قاله ابن حزم وهو انه
 يشتمل الذكور والانثى ويؤيد قول المحكم العبد والمملوك ذكرنا كان أو أنثى والفرق بين رقيق الشكل
 والعض وان قل في كونه لا يرث اذا العبد ان البعض لا يرث بقدر مافيه من الحرمة لانه ناهض بالزريق
 فليرث كالزريق ولا يرث بالزريق كله لانه لا يملك شيئا واستثنى من كونه لا يرث ~~بما~~ امره بأمان وقعت
 عليه جناة في حاله بنوه أو ما تمتنع نقص الامان والحق بدار الحر بغنى واسترق نعمات بالمرأة
 فان قدر الارش من قيمته لورثته على الاصح عندنا والباقي لسيده قال الزكشي وليس لنا رقيق كامل
 الرق و يورثنا اهلنا قال بعضهم وفيه بصح ظاهر ولها وجهه أن وزنه انما هو رقاؤه قدر الارش
 من قيمته نظر الحال بل لا لحال رقه قد دبر (قوله ولو عبر بالزريق لكان أدنى) أي لان العبد
 لا يشمل الامة على المشهور وفيه قصور بل لو عبر بالزريق لاستغنى عما ذكره بعد من المدير وأم الولد
 والمكتوب ويترب على ذلك انه بدل السبعة بالاربعة (قوله والمدير) هو الزريق الذي قال
 له سيده أنت حر بعد موته وقوله وأم الواضي الامة التي استولدها سيدها وقوله والمكاتب هو الذي
 قال له سيده كاتبك على دينار أو ثوبه على دينار في شهرين فان أدىتهما إلى ذات حر فيقبل فهو لامة
 لا يرثون فيقسم بالزريق (قوله وأم الذي بعضه راح) مقابل لقدرة قدره إما كامل الرق فلا يرث
 كالأرث وقوله اذا مات عن مال ملكه ببعضه المرحا فيورث عنه ماله ملكه ببعضه المرحا لانه تام الملك
 عليه وقوله ورثته قر به المرحوز وجته ومعقو بعضه ولا شيء لسيده لاستيفانه حقه مما اكتسبه ببعضه
 الرقيق (قوله والقاتل) أي كل من له دخل في القتل سواء كان بمباشرة أو سبب أو شرعا أو بالامتناع
 وراوى الحديث فلا يجتمعان من الارث وقوله لا يرث من قتله أي ولو مكره حاسوا كان القتل عبدا أو
 خطأ أو شبه عمد ولوقصد القاتل بضرب به ملحة المقتول كضرب الابيولده والزوجه وجته والمعلم
 المتعلم فاذا مات المضر ولم يرث منه نظير ليس للقاتل شيء أي من الميراث وان القتل قطع الميراث
 التي هي ميب بالارث ولا يورثون رشا بغير أن يستعمل الارث بالقتل فانقصت الصلوة منعه من الارث
 فان من استعمل بشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه بغيره من قوله لا يرث من قتله أن المقتول قد يرث

الزوجان (الزوج
 والزوجة (والابوان)
 أي الأب والأم (ولد
 الصلب) ذكرنا كان
 أو أنثى (ومن لا يرث
 بحال سبعة العبد)
 والامة ولو عبر بالزريق
 لكان أدنى (والمدير
 وأم الولد والمكتوب)
 وأما الذي بعضه حر
 اذا مات عن مال ملكه
 ببعضه المرحوز
 قر به المرحوز وجته
 ومعقو بعضه
 (والقاتل) لا يرث

من قاتله كان جرح أربع أخامة متلاوات الحارح غسل المهر وحفره المهر وح (قوله) سواء كان قتله
مضمونا أي يقتضيه أودمهم الكفار وقوله أم لا أي أم لم يكن مضمونا كان وقع قصاصا أو وحدا
أو بصل أو غيرها (قوله والمريد) أي لا يرت أحدا سواء كان مرتبا أو كافرا أصليا أو مسلما كما
سند كرم الشارح بقوله والمريد لا يرت من مرتب ولا من مسلم ولا من كافر فكان الأول أن يقدمه هنا
فلذلك اختلف فيه بعضهم بأنه مؤخر عن محله ونظائر كلامهم أنه لا يرت ولو عاد إلى الإسلام بعد موت
قريبه كخسبه مثلا وهو كذلك بل حكى بعضهم الإجماع عليه وما وقع لا من الرقة من تقبيلهم
أو نهبا إذا مات مرتب أو أنه إذا أسلم تبسبب أو نهبا فلهذا خالف الإجماع كما قاله السبكي في الإتيان وكما
لا يرت المرتب لا يورث لا ليس بينهما وبين أحدهما اتفاق الدين لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد
المقطوع ومات سريته وجب قودا الطرف ويستوفيه من كان يرتبه لا الردة ومثله حد القذف (قوله)
ومثله الزنيق ومثله أيضا التنقل من دين إلى آخر كيهودي يتصر أو بالعكس فلا يرت أحدا لأنه
ترك ديننا بقره ولا يقره على دينه الذي انتقل إليه بل لا يقبل منه إلا الإسلام فان أسلم ترك والاقبل
كالمريد (قوله وهو) أي لا يندى بكسر الزاي وقوله من يخفى الكفر ونظير الإسلام وهو المنافق
الذكر في قوله تعالى إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا هو المشهور وقيل من لا ينقل
دنيا أي من لا يتخاردها دنيا ولا يتخذ دنيا يتسل به وقيل من بعد الليل والنهار وقيل في ذلك (قوله)
وأهل ملتين) أي، أنه لا سلام وملة الكفر نظر الكون الكفر كله ملة واحدة من حيث البطلان
قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وإن تعددت ملة كاليهودية والنصرانية فبرت اليهودي
النصراني وبالعكس وإلى حل كلام المصنف على ملة الإسلام وملة الكفر يشير صنيع الشارح
حيث فرغ عليه قوله فلا يرت مسلم من كافرا الخ وينفع بهذا الجمل ما يوجهه كلام المصنف من أن
اليهودي لا يرت النصراني وبالعكس لأنه يصدق عليهم أنهم أهل ملتين باعتبار ظاهره فكان
الأناهر أن يقول فلا توارث بين مسلم وكافر (قوله فلا يرت مسلم من كافر) فخرج على قوله وأهل
ملتين وقوله وبالعكس أي لا يرت كافر من مسلم لا تقطع الموالاة بينهما وأنه قد اجماع على أن
الكافر لا يرت المسلم واختلفوا في تورث المسلم من الكافر واليهو وعلى المتن ولا رد على ذلك ما لو مات
كافر عن زوجة كافر حامل ووقف المراس فاصلت ثم ولد ابنان الولد يرت عنه مع الحكم بإسلامه
نعم لأنه لا ينافي كون له كونه كان محكوما بكفره يوم موته أي يوقدو دمه كان جلا ولهذا
قال الكنافي من محقق التاتاري أن لنا جادا يملأ وهو الجمل ولو نطقوا استحسنه السبكي قال الدمري
وفيه نظر إذا انجاء ما ليس به حيوان ولا كان حيوانا ولا أصل حيوان فالنطفة ليست جادا لأنها
أصل حيوان وأجيب أن الجاد يختلف باختلاف المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيه روح فالنطفة
جاد بهذا المعنى (قوله ويرث الكافر من الكافر) أي، أنه لا موت ولأسلم بعده كافي مسألة الجمل
السابقة بقره أن يكون له ما عهدا ويكونا حريين معا فخلق ما إذا كان أحدهما عهدا والآخر
سري كما سند كرم الشارح بقوله ولا يرت سري من ذي وعكسه (قوله) وإن اختلفت ملتكما أي سواء
اتفقت ملتكما أو اختلفت لأن جميع ملل الكفر كالملة الواحدة كما تقدم وقوله كيهودي ونصراني
أي يهودي ونصري وهكذا وهذا قيل للكافرين المختلفين في الملة فإن قيل كيف تصو دارث
اليهودي من النصراني وعكسه مع أن الأصم أن من انتقل من ملة إلى ملة أخرى لا يقر عليها أجيب
بأنه تصور ذلك في النكاح كان تزوج اليهودي النصرانية أو بالعكس وفي الواو كان اعتنق
اليهودي نصرانيا وبالعكس وكذا في النسب كان يتولد بين اليهودي والنصرانية أو عكسه ولد سواء
كان نكاحا أو بوطه شقيقة أو بغيره بعد بلوغه من دين أو به كما قاله الرافعي أنه أن يختار دين أبه أو
دين أمه ومع ذلك يرت منهم ما ينوبه مع اختلاف ملتكما حتى لو تولد بينهما ولدان واختار أحدهما

عن قتله سواء كان
قتله مضمونا أم لا
(والمريد) ومثله
الزنيق وهو من
خفى الكفر ونظير
الإسلام (وأهل
ملتين) فلا يرت مسلم
من كافر وبالعكس
ويرث الكافر من
الكافر وإن اختلفت
ملتكما كيهودي
ونصراني

اليهودية والاسم النصرانية ورت أحدهما الآخر بالاختلاف ملتمحا ولا يخفى أن اليهودي نسبة قلمهم ودهم قوم موسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم معا بذلك لا هم هادوا أي رجوعا من عبادة الجبل من هادادار جمع من خبر إلى شر أو عكسه أولاهم كما وأ يهودون أي يهصر كون عند قرة التوراة وأن النصراني واحد التصاري وهم قوم عيسى صلى الله عليه وسلم معا بذلك لا هم نصره وقال تعالى من أنصاري إلى الله قال المواريزون نحن أنصار الله أو نصره بعضهم بعضا أولاهم كما وفي قرية يقال لها نصرانة أو نصرانة أو نصره واليه في نصراني للبالغة كالباقي أخرى (قوله ولا يرتجى من ذي) أي أو معا هادوا ومؤمن وقوله وعكسه أي ولا يرتجى من الحرفي وبالجملة فلا توثق بين الحرفي وغيره لانقطاع الموالاة بينهما (قوله والمرئ لا يرتجى) تقدم الاعتراض عليه بأنه مؤمنون بحله فكان حقه التقديم قبل قوله وأهل ملتين قال الحنفى أقول ويمكن الجواب بأن ذكره أولا من حيث حكمونه لا يرتجى لئلا يسته لئلا ذكره هناك وذكره هنا من حيث كونه لا يرتجى كما لا يرتجى لئلا يسته لئلا ذكره هنا ثم بعلم من قوله لا يرتجى من مرتد لا يرتجى لا يرتجى لا يرتجى وإن كان المقصود من العبارة أنه لا يرتجى من أحد سواء كان مرتدا أو مسلما أو كافرا وبالجملة فالمرتد لا يرتجى من أحد ولا يرتجى أحد (قوله وأقرب العصبان الخ) أي من النسب وأما العصبان من الولاة حتى في قوله فإذا عدت العصبان فالولى لمحق ثم حسبته والمراد أقرب العصبان لاحق بالتقديم من جهة العصبية سواء كانت أحقية بمقرب بالجهة أم لا يقرب مع اتحاد الجهة أم بالقوة عند اتحاد الجهة ونسبهما في الأقرب فالمراد بالاقرب بما يعمل الأقوى والحاصل أنه إذا اختلفت الجهة تقدم بالجهة كالأب وأخ وهكذا وترتيب الجهة البهية ثم الابوة ثم الجدوة والاختوة ثم بنو الاختوة ثم العمومة ثم بنو العمومة ثم بنو المال وإذا اتحدت الجهة قدم بالقرب في الدرجة كالابن وابن الابن وكان الأخ ولولاب وابن الأخ ولو شققتا فبقدم الأول على الثاني تقرب في الدرجة مع اتحادهما في الجهة وإذا استويا فز ما قدم بالقوة كالأخ شقيق وأخ لابن وكلم شقيق وعم لابن فبقدم الأول من معامل الثاني لقوته عنه فإن الأول أدنى بأصلين والثاني أدنى بأصل واحد وقد أشار إلى ذلك الجعبري بقوله

فبالجهة التقديم ثم تقربه • وبالعصبة التقديم بالقوة أحلا

فهذه قاعدة عظيمة ينبغي الاعتناء بها ولا يخفى أن الأقرب بحسب الأب لا يمكن الأب مع الابن رت السدس وإنما سجد من جهة التعصب وانتقل بسببه إلى الفرض ولهذا قال بعضهم لا ينبغي أن هذا من أنواع النجب التقديم فكان الأولى ذكره معه وأجيب بأنه لما كان النجب من حيث التعصب فقط ذكره المصنف استقلا لا الفرض من ذلك لبيان الأرتب بالتعصب وإن لم ينسب منه النجب وتقدم المصنف التعصب على الفرض ربما شرابه أفضل منه هو أو خروجين والراجح أن الفرض أفضل من التعصب كما تقدم (قوله وفي بعض النسخ العصبية) عطف على مقدمه قال هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ العصبية هي أولى وأخسر لأنه لا حاجة للصم فإن العصبية تطلق على الواحد والجمع والذكر والمؤن كما قاله المهرزي ويؤيده النووي وذكر ابن الصلاح الذي هو شرجع النووي اطلاعهما على الواحد لأن العصبية جمع عصب فكيف تطلق على الواحد ومراد المصنف العصبية بنفسه لأنهم المذكورون في قوله الآن ثم إنه الخ وأما العصبية بشيء فالنبت مع أخها والاحت مع أخها فإنه عصب كلامهم والعصب مع الغير الأخوات مع البنات أو بنات الابن كما قال في الرحبية

والأخوات إن تكن بنات • فهن معهن معصبات

فانقسم العصبية ثلاثة عصبية بالنفس وعصبية بالغير وعصبية مع الغير (قوله وأريد بها) أي بالعصبية

ولا يرتجى من
ذو وعكسه والمرئ
لا يرتجى من مرتد
من مسلم ولا من كافر
(وأقرب العصبان)
وفي بعض النسخ
العصبية

وقوله من ليس الخ هذا معناها شرعاً وأما معناها لغة فقرة إلى رجل لا يسهو بذلك لأنهم عصبوا به
 أي أحاطوا به ومنه عصباء الرأس لا يحيط به وقيل لأن بعضهم قوى بعضاً فيشرب بعضهم بعضاً
 ومنع عنه من العصب وهو الشد والمتع وقوله حال تعصبه قيل لا بد منه لا دخل الأب والجدة كما بينه
 الشارع فيما بعد وقوله سهم مقدراً أي بل يرث بالتركة كلها إذا انفرد أو ما فضل بعد الفروض إن كان
 معه ذو فرض فإن لم يفضل بعد الفروض شيء سقط لاستغراق الفروض التركة الألفى المتركة وهي
 زوج وأخ وأخوان لأب وأخ شقيق أصلها من سقتل وزج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد
 والأخوين للام الثلث اثنتان فقد استغرقت الفروض التركة لكن لا يسقط الأخ الشقيق هنا بل
 يشارك الأخوين للام في الثلث لما شاركته لهما في قرابة الأم فقتضج إلى تعصيب للاثنتين لا لثمة
 على ثلاثة فتعصيب الثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة ثمانية عشر لزوج وأخوة وللأم ثلاثة ولعل من
 الأخوة اثنتان وتسمى بالجرية وبالجملة لأن الاشتقاء فالأول عمره بأن أبانا جرماني في أبي وقوله من
 الجميع على ررهم احتراز من ذوي الأرحام فانهم اختلفوا في أرهم ليسوا حصبة ومقتضى ذلك أن
 ما رزوا به ليس بالتعصيب والراجع أنه بالتعصيب فإذا انفردوا أحد منهم أخذ جميع المال بالتعصيب
 ولأولئك (قوله وسبق بياهم) أي في قوله الورثون من الرجال الجميع على أرهم غير أنهم عصبوا به بذلك
 كما مر (قوله وإنما اعتبر السهم حال التعصيب) أي وإنما قيد السهم المتني بكونه حال التعصيب
 حيث قال فيما تقدم من ليس له حال تعصبه سهم مقدراً وقوله ليدخل الأب والجدة أي ولو لا تبيد
 السهم بكونه حال التعصيب ليدخل الأب والجدة فهو قيد للاختصاص ولذلك أوردوا الأب والجدة من
 لم يقيد بهذا القيد حيث قال من ليس له سهم مقدراً من الورثة فإن كلاماً من الأب والجدة يصدق عليه
 أنه له سهم مقدراً من الورثة فيكون ليس حصبة مع أنه حصبة لأنه ليس له سهم مقدراً حال التعصيب
 وهو حال انفرد عن الابن وإن كان له سهم مقدراً في غير التعصيب وهو حال اجتماعه مع الابن فإنه
 معه السدس والباقي للابن والحاصل أن لكل من الأب والجدة حال تعصيب وهو حال فرض وفي الحال
 الأول ليس لهم سهم مقدراً ولذلك دخل في العصبية لأنه ليس له سهم مقدراً حال التعصيب وفي الحال
 الثاني له سهم مقدراً فهو ذو فرض في هذه الحالة فوذر تعصيب في تلك الحالة فله جهتا (نيله فان لم يكن
 منهما) أي من الأب والجدة وقوله سهماً مقدراً أي وهو السدس وقوله في غير التعصيب أي في حال
 أرته بالفرض وهو حال اجتماعه مع الابن فلا ينافي أبليس له سهم مقدراً حال التعصيب وهو ل
 انفرد عن الابن كما وضحاها لك (قوله ثم عد المصنف الأقربية في قوله) أي بين الأقربية في قوله
 المذكور ولو قال ثمين المصنف الأقرب فالأقرب في قوله لكان أظهر وكان أوفق بقوله وأقرب
 العصباء على أنه لا حاجة إلى هذا الدخول من أصله لأن قوله الابن الخ خرج من قوله وأقرب العصباء
 كاللا يخفى (قوله بالابن) أي لادائه إلى الميت بنفسه مع قوة عصبوته دليل أنه ينقل الأب من
 التعصيب إلى الفرض وهو السدس ويحليل أنه عصباً أخته ويقولان: قوة عصبوته أنه يدفع ما رز
 على الميت الأولى التي أتمر عليها المحتى تعال الشيخ الخطيب لأنه قال لا بد لنفسه موجود في الأب
 كالابن فلا تلحق تقديم الابن على الأب فلا بد من هذا ما زاد ثلث لا مرد ذلك وإن ساقدهم الأب في
 الصلاة على الميت على الابن لأن المنظور إليه ثم الواليه وهي في الأسماء أنسب والمنظور إليه ههنا قوة
 التعصيب وهي في الأبناء أظهر (قوله ثم أدنه) أي وإن سفل لأنه يقوم مقام أبيه في الإرث فكذلك في
 التعصيب ولا يخفى أن تقديم الابن على أخته ما لم يربو بتقديم كل منهما على الأب من التمسك بالجملة
 لأن جهة الذوق مقدم على جهة الألفة كما علم عامر (نيله ثم الأب) أي لادائه سائر العصباء به
 وقوله ثم أوه أي وإن علا جهة الأمو فمقدم على جهة الجدود كما علم عامر (نيله ثم الأخ للأب
 والام) لرغبه بالشفقة لكان أخصراً لكنه غير بثلاً لأنه أوضع للميتى وكلامه يقتضي أن الجد

وأورد لها من ليس
 له حال تعصبه سهم
 مقدراً من الجميع على
 ورثتهم وسبق
 بياهم وإنما اعتبر
 السهم حال التعصيب
 ليدخل الأب والجدة
 فإن لكل منهما
 سهماً مقدراً في غير
 التعصيب ثم عد
 المصنف الأقربية في
 قوله (الابن ثم أخته ثم
 الأب ثم أوه ثم الأخ
 للأب والام

مقدم على الاخ وليس كذلك لان الحبس يشارك الاخوة على التفصيل المعلوم في باب من باب المجد
والاخوة فكان عليه ان يعبر بالاولى بل ثم لان الواو تقتضي التشريك (قوله ثم الاخ للاب) أى لان
كلامهما يابى للاب لكن الشقيق أقوى من الاخ للاب فتقدم عليه بالقوة وهكذا تقدم ابن
الاخ الشقيق على ابن الاخ للاب وتقدم الم الشقيق على الم لايتقدم ابن الم الشقيق على
ابن الم للاب فكل ذلك من التقديم بالقوة ولذلك قال بعضهم في حصول ذلك ضعف قوله وأقرب
العصبان نظر ظاهر لكن تقدم ماؤخذ منه المجاب وهو انه اذا بالاقرب ما يشمل الاقرب بعد
اتحاد الجبهة وتساويهما في الدرجة كما هنا (قوله ثم ابن الاخ للاب والام) أى الشقيق ولو عبر به لكان
أخصر لكنه راعى الاوضح للمعنى كما وقوله ثم ابن الاخ للاب أى لان كلامهما كما يعضر ظاهر وان تسع فيه
مقامه في الارشاد التعصيب وقول المعتق لان كلامهما يابى بنفسه كما يعضر ظاهر وان تسع فيه
الشيخ المحطوب وأوله بعضه بقوله الماردان كلامهما عصبة بنفسه كما يعضر ظاهر (قوله ثم الم) أى
لانه يابى بالمجد وقوله على هذا الترتيب أى بالمقدم في قوله ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب وقوله ثم
ابنه أى على ترتيب أبيه وقد صغر الشاخ ذلك كله بقوله فيقدم الم للابون ثم للاب ثم بنوهما كذلك
أى بنو الم لاون ثم لابو قوله ثم يقدم عم الاب من الابون ثم من الاب أشار بذلك الى أنه اذا دالم
المعتق والمجازى فيشمل عم الابو الم المجد وهكذا خلافاً لما قال ان المصنف ترك ذلك اختصاراً
وقوله ثم بنوهما كذلك أى ثم بنو عم الاب من الابون ثم من الاب وقوله وهكذا أى ثم بنو عم المجد
لاون ثم لابو هكذا الى حيث ينتهى (قوله فاذا قدمت العصبان) وفى بعض النسخ فاذا قدمت
العصبان والاولى اولى بقوله من النسب وانما قدم النسب على الولاء لقوة عنه كما مر شد اليه قوله
صلى الله عليه وسلم الاولاد كلمة النسب ليست شعبة وهو المشبه دون المشبه به وقوله والميت عتيق
أى والمحال ان الميت عتيق لانه لو كان مراً فلا عتيق له فلا يورث بالولاء ثم يورث بالولاء الذى يرمى
اليه من أبيه (قوله فالمولى للمعتق) أى بنفسه أو بواسطة فيشمل عصبة المتعصبين بانفسهم كما ان
المعتق وأبيه وأخيه وابن أخيه وحده تقدم الاخ وابن الاخ على المجد في الارث بالولاء بخلاف
الارث بالنسب وتقدم الم وابن الم على ابي المجد هنا ايضا بخلاف العصبة بغيره كنت المعتق مع
أخيهما والعصبة مع غيره كانت المعتق مع بنته والمعنى فيه ان الولاء أضعف من النسب المتراشى
وهو رتبة الذكورة دون الاناث فترث الم دون العمه وابن الاخ دون بنت الاخ وابن الم دون
بنت الم لضعف النسب بضعف الانثى فالولاء اولى بان لا ترث فيه الاناث لانه أضعف من النسب
المتراشى ثم ترث المولود للمعتقة لان الولاء بسبب الانعام بالمعتق وهو موجود من المرأة كالرجل
فاختصوا بالارث به وحكى ابن المنذر في الاجماع فان لم يكن للمعتق عصبة فقر كذا العتيق للمعتق
المعتق ثم لعصبة ثم للمعتق ثم لعصبة وهكذا فان فقدوا الملتقى الاب ثم عصبة ثم المعتق
المجد ثم عصبة وهكذا (قوله برتبة العصبية) أى التى سببها الولاء موقوله ذكر اكان للمعتق أو أختي
تعميم في المعتق وذلك لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولا من اعتق وليس لنا عصبة من
النساء الا المعتقة كما قال في الرحبية وليس في النساء طراعه به الا التى بنت عتق الرقة
(قوله فان لم يوجد الميت عصبة بالنسب والعصبة بالولاء فله لبيبة المال) أى ان الله لم يسلن مراهى
فيه المصلحة فلو كونه انما لا يعطى القاتل منه شيئاً وليكون مراهى فيه المصلحة على من وليه بعده
فليس انما ضاها المصلحة عصبة وهذا ان انتظم بيت المال بان كان الامام عاد لا يعطى كل ذى
حق حقه فان لم ينتظم لم يرث بيت المال غير الباقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين لان على الرد
القرابى موهى متنفذ فبهما ان لم يكونا من ذوى الارحام والارطهما من جهة الرحم لا من جهة
الزوجة وذلك كان تكون الزوجة بنت عم أو بنت خالة وكيفية الرد ان تجتمع الفروض وتعرف

ثم الاخ للاب ثم ابن
الاخ للاب والام ثم
ابن الاخ للاب الخ
وقوله (ثم الم على
هذا الترتيب ثم ابنه)
أى فيقدم الم
للابون ثم للاب ثم
بنو الم كذلك ثم يقدم
عم الاب من الابون
ثم من الاب ثم بنوهما
كذلك ثم يقدمهم
الجد من الابون ثم
من الاب وهكذا
(فاذا قدمت
العصبان) من
النسب والميت عتيق
(فالولى للمعتق)
برته بالعصبية
ذكر اكان للمعتق
أو أختي فان لم يوجد
للميت عصبة بالنسب
والعصبة بالولاء فله
ليبت المال

قدها وان زيد في عدد هاء والرباعى الكسر (قوله والستى هي الخ) للفرضين في ذكر القروض عبارات
 فقد سلكون طريقة التندلي وهي أن يذ كر الكسر الاعلى ثم تندلي لما تحتها كما صنع المصنف فانه
 قال المصنف والربيع والخم من عبارة المصنف أن تقول النصف والثلاثان ونصفهما ونصف
 نصفهما ومثل عبارة المصنف أن تقول النصف ونصفه والثلاثان ونصفهما ونصف
 نصفهما وقد سلكون طريقة الترقى وهي أن يذ كر الكسر الاسفل ثم يترقى لما فوقه كأن تقول
 الثمن والسدس ونصفهما وضعف ضعفهما وقد سلكون طريقة التوسط وهي أن ياتي بالكسر
 الوسط ثم يصعد درجة وينزل درجة كأن تقول الربع والثلاث ضعف كل ونصفه (قوله النصف)
 بكسر النون وقصها وضعتها فهو مثلث النون وفيه لغة رابعة وهي نصف كبريف ولغة خامسة وهي
 نص بلا فاء وهي المتداولة بين العوام و بد أم المصنف كسره لانه أكبر كبر مقر فخرج بالفرد
 الثلاثان فانه وان كان أكبر من النصف لكنه مثنى والمفرد أخف من المثنى وقال السبكي وكنت أود
 أن يبدؤا بالثلاث لان الله تعالى بدأ بها ثم أتى بالانصاف والحسين بن عيسى الواحد العرفي بدأ بها
 فاعتنى ذلك (قوله والربيع) هو وما بعده وهو زقية الضم والسكون (قوله وقد بعبر الفرضيون عن
 ذلك بعبارة مختصرة وهي الخ) قد صرفنا هنا من عبارة من ساء طر يفة التوسط وهي الاولى لان خبر
 الامور التوسط (قوله وضعف كل) أي كل من الربع والثلاث فضعف الربع النصف وضعف الثلاث
 الثلاثان لان ضعف الشيء مثله او قوله وضعف كل أي من الربع والثلاث فضعف الربع الثمن وضعف
 الثلاث السدس (قوله النصف الخ) لما فرغ من عدد القروض و بيانا لها شرع في بيان أصحاب القلاء
 واقعة في جواب شرط مقدم فكاه قال اذا اردت بيان أصحاب القروض فاقول لثا النصف الخ (قوله
 فرض خمسة) أي كل واحد منهم كما هو ظاهر (قوله البنت) أي لقوله تعالى فان كنت واحدة فقلها
 النصف وقوله وبنت لاني أي وان سفلي كنت ابن ابن وهذا أولى من قول بعضهم وان سفلت لانه
 يفعل بنت بنت الابن مع انها من ذوى الارحام الا ان يجب بان المراد وان سفلت بتسفل أي بها (قوله
 ما اذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويها في الدرجة من البنات أو بنات الابن
 واحدة أو أكثر وانفردت بنت الابن عن بعضها أو بعضهما من ولد الصلب أيضا وهو الابن أو البنت
 فخرج ما اذا كان مع كل منهما ذكر بعضها كأن يكون مع البنت ابن هو أخوها أو مع بنت الابن
 ابن ابن سواء كان أخاها أو ابن عمها فانه بعضهما فله الثلاثان وهما الثلاثان وما اذا كان مع البنت بنت
 أخرى أو أكثر أو مع بنت الابن بنت ابن أخرى أو أكثر فلهما أو لهن الثلاثان وما اذا كانت بنت الابن
 ابن فانه يحجبها أو بنت حلفت فان لها معها السدس تسكيلة الثلثين (قوله والاخت من الاب والام)
 نوعه بالشيقة لكن انحصر لكنه عبر بالوضع وقوله والاخت من الاب أي لقوله تعالى وله أخت
 فلها نصف مارك واجعوصل أن المراد بالاخت الشيقة والاخت من الاب بخلاف الاخت من
 الام فان لها السدس لقوله تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس أي من أم كافى قرأنا من
 مسعود (قوله اذا انفرد كل منهما عن ذكر بعضهما) أي وعن يساويها في الدرجة من الاخوات
 واحدة أو أكثر وعن يحجبها أو يتقصها من البنين والبنات فخرج ما اذا كان مع كل منهما ذكر
 بعضها وهو أخوها ومثله الجد فانه بمنزلة الاخ فبعضها أو كان مع كل منهما عن يساويها أخت أو
 أكثر فلهما أو لهن الثلاثان أو كان هناك ابن أو بنت فالحجب بالابن وتكون حصبة مع البنت
 فتأخذ الباقي تعصبا لافرضا (قوله والزوج اذا لم يكن معه ولد الخ) أي لقوله تعالى ولكم نصف مارك
 أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصلب في حجب الزوج من النصف الى ربع اجاعا اما
 لصنف الولد بحجاز فيكون ما وذا من الامة على هذا أو لقياسه عليه في ذلك بجامع الارث

والستى (النصف
 والربيع والثمن
 والثلاثان والثلاث
 والسدس) وقد
 بعبر الفرضيون عن
 ذلك بعبارة مختصرة
 وهي الربع والثلاث
 وضعف كل ونصف
 كل (فالنصف فرض
 خمسة البنت وبنت
 الابن) اذا انفرد كل
 منهما عن ذكر
 بعضها (والاخت
 من الاب والام
 والاخت من الاب)
 اذا انفرد كل منهما
 عن ذكر بعضها
 (والزوج اذا لم يكن
 معه ولد)

والتمسب فيكون بطريق القياس على هذا (قوله اذ كرا كان أو انثى) أى أو خنثى وقوله ولداً بن
 أى سواء كان ولداً لا بن ذكر أو أنثى أو خنثى ولولا اذ لم يكن معه فرع وارث لكان أنصر وأخضر
 بين أن يكون الولد منه أو لا كما سيذكره الشارح فيما سياتى وإنما لم يذكره هنا لأنه مكره في سياق
 النفي فتمت فلا حاجة للتنسب على التعميم فيما سأتى فانه قد شوهه التخصيص فلذلك احتجج
 التعميم هناك (قوله والى بع فرض انثيين) قدرت التام الرابع فيما اذ تترك زوجة أو بن وهى
 إحدى القراو بن فان لام فيها ثلث الباقي وهى فى الحقيقة ربع لكن الفرضيون يعتبرون بثلث الباقي
 تأدياً مع لفظ القرآن العظيم (قوله والى مع الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى فان كان لمن ولد فليذكر
 اليربع وولد الابن كالولد كما روى بن الولد الابن وولد النث فانه لا يرث ولا يحجب وكذلك الولد أو ولد
 الابن اذا قام به مانع من الارث كرق أو قتل فانه لا يرث ولا يحجب فهو كالعدم فكان عليه ان يقبده
 بالوارث بالقرابة الخاصة سواء كان الولد منه أو من غيره وكذلك ولد الابن ويرث من جعل الولد شاملاً
 لكل منهما دليل ذلك كالتعميم بعد كل منهما وقوله ذكر الشيخ انطباق التعميم في كل منهما (قوله
 وهو أى اليربع فرض الزوجة) أى الواحد وقوله والى زوجتين زاده الشارح نظر الظاهر كلام المصنف
 فانه عبر بذلك بالزوجات والمشهور ان أقل الجمع ثلاثة والواحد قد ردا الزوجات على الزوجتين
 فيراد بالجمع ما فوق الواحد وقد يشعر بذلك مقابلته بالزوجة الواحدة وقوله والى زوجات فيشتركن
 فى اليربع بالسوية ولو وزن على اربع كما فى نكاح الكفار (قوله مع عدم الولد أو ولد الابن) أى
 لقوله تعالى ومن اليربع عاتركم ان لم يكن لكم ولد وولد الابن كالولد اجاماً كما روى عنه ابنى الواو
 لا يهاجمه النفي فان أو بعد النفي يعنى الواو (قوله والأصغر فى الزوجة خنثى التام) فيقال فيه الزوج
 ويصح على الزوجات وبهاء القرآن فى قوله لو لم يكن نصف مارك أن أو حاكم أى زوجاتكم (قوله والى
 فرض الزوجة) أى الواحد وقوله والى زوجتين أى فى ماركه بن أو قوله والى زوجات أى ولو وزن
 على الاربع كالتقدم (قوله مع الولد أو ولد الابن) أى لقوله تعالى فان كان لمن ولد فليذكر
 تركم وولد الابن كالولد اجاماً كالتقدم (قوله ولو بشر كن كهن فى النث) أى بالسوية (قوله
 والثلثان فرض أربعة) أعلم ان ضابط من يرث الثلثين المتعددين الاناث الا لا يكون فرضه
 النصف لو انفرد وخرج بقوله من الاناث الزوج فانه لا يثنى تعدده كما هو معلوم (قوله البنتين
 فا كثر أى لقوله تعالى فان كن نسافوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ينال على ان المعنى والله أعلم اثنتين
 فما فوقهما وان كانت لقطعة فوق مقعمة كانت الاية دليلاً للاثنتين وان كان المعنى أكثر من
 اثنتين كما هو ظاهر لفظ الكريم كانت دليلاً لا أكثر من الثلثين ودليلاً على الاجماع المستعمل
 ما صحه المالك من جعل الله عليه وسلم على بنى سعد بن الربيع الثلثين والى القياس على الاختين
 (قوله وبنى الابن فا كثر) أى القياس على البنتين فا كثر وقوله وفى بعض النسخ وبنات الابن
 أى ما زاد على الواحد فانه على ان الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد فان قيل النسخ والى الشرح المطيب
 ولو عبر ببنى الابن فا كثر كان أولى ليدخل بنتا الابن ثم التعسير بذلك أوضح كما فى النسخة الاولى
 وهذا اذا لم يكن معهن بنت صلب والا فلهن السدس تنكح الثلثين كما سأتى والى الابن الجنس
 الصادق بالواحد المتعددي لو كن من أنساء كان الحكم كذلك (قوله والى اثنتين من الاب والام
 أى الشقيقتين وقوله فا كثر أى من الاختين وقوله والى اثنتين من الاب والام فا كثر أى عند فقد
 الشقيقتين أمافى اثنتين من التوأمين فلهن ثلثا ما تركت انثيين فلهما الثلثان عاترك فان
 المراد بهما الصنفان كما حكى فيه ابن الرقعة الاجماع وأمافى الأكثر من اثنتين فليقياس على البنات
 المذكورات فى قوله فان كن نسافوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك (قوله وهذا عند انفراد كل منهما
 اخوتهم) سواء ان يقول عند انفراد كل منهما من اخيهما أو عند انفرادهن من اخوتهم اما

ذ كرا كان أو انثى
 (ولداً بن واليربع
 فرض اثنتين الزوج
 مع الولد أو ولد الابن)
 سواء كان الولد منه
 أو من غيره (وهو)
 أى اليربع (فرض)
 الروحة) والزوجتين
 (والزوجات مع عدم
 الولد أو ولد الابن)
 والأصغر فى الزوجة
 حذف آتاه ولكن
 اثباتاً فى الفرائض
 حسن للتمييز (والثمن
 فرض الزوجة)
 والزوجتين (والزوجات
 مع الولد أو ولد الابن)
 وبشر كن كهن فى
 الثمن (والثلثان
 فرض أربعة البنتين)
 فا كثر (وبنى الابن)
 فا كثر وفى بعض
 النسخ وبنات الابن
 (والاثنين من
 الاب والام) فا كثر
 (والاثنين من الاب
 فا كثر وهذا عند
 انفراد كل منهما من
 اخوتهم

بالتثنية فيما كافي العبارة الاولى أو بالجمع فيما كافي العبارة الثانية وقام به الاشارة في قوله وهذا
 راجع الى كون كل منهما اثنتي عشرة (قوله فان كان معهن ذكر الخ) مقابل لقوله وهذا عند
 انفرد كل منهما الخ وقوله فقد برز الخ كان الاوضح في المقابل أن يقول بقرض لمن الثمان بل
 بعضهم فقد برز الخ لكنه راحي الاختصار (قوله كما لو كن عشر أو لذكر واحد) كما لو خلف
 اثنتي عشرة بنت أو بنتا واحدا وقوله فلهن عشرة من اثني عشر أي لأن للذكر مثل حظ الانثيين فيحصل
 الذكر رأسين وبعضان العشرة فتسكون المسئلة من اثني عشر لعشر اثنتي عشرة لكل واحد من واحد واحد
 ولذا كراتين (قوله هو) أكثر من ثلثها لأن ثلثي الاثني عشر ثمانية فزادت العشرة على الثلثين
 سدسا ولم يأخذ الخ في هذه الصورة الاسدسا (قوله وقد نقصن) أي عن الثلثين وقوله كبتين مع
 ابنتين أي اثنتين اثنتان من ستة فلهما الثلث حيث دلان المسئلة من ستة عددان رأس فان الثلثين
 برأسين والابنتين باربعين (قوله والثلث فرض اثنتين) قد برض الثلث للجد مع الاخوة فيكون
 الثلث فرض ثلاثة لكن الثالث ليس مذكورا في كتاب الله تعالى بل بالاجتهاد كما روي ذلك فماذا نقص
 عنه بالتمام ما بان زادت الاخوة على مثليه كما لو كان معه ثلاثة اخوة فله الثلث واحد لان المسئلة من
 ثلاثة يبقى اثنتان على الثلاثة لا ينقصان وبما ان فرض الثلاث في أصل المسئلة ثلاثة تسعة
 ومنها تصمم لثلاثة تبقى للاخوة ستة لكل واحد اثنتان (قوله الام اذ لم تصيب) أي هي تصيبان
 من الثلث الى السدس ثم للام في احدى الفرواوين ثلث الباقي بعد فرض الزوج اولاً ووجه وهما اب
 وأم مع أحد الزوجين كما روي وقوله وهذا أي عدم جبهه لقوله اذ لم يكن لثمت ولولاد له أي وارث
 بخلاف غير الوارث في وقتل أو نحوهما فهو كالعدم فلا يصيب الام وقوله أو اثنتان من اخوات
 أي بولعهم بين فلو ماتت من أب وأم وأخوين أو من جد وأم وأخوين لام فماتت بمصوبان ومم ذلك
 بحسبان الام من الثلث الى السدس فلام السدس وللأب أو الجدة الباقي ولا شيء للأخوين مطلقاً في
 الاولى ولا لأخوين في الام في الثانية ومن ذلك ما لو كان متصفاً له ما راس وأربع ابه أو أربع ارجل
 وفرحان والمعتدان المداخر على تعدد اراس فاذ مات ابن لها أربع من أمه وعن الأخوين المتصفين
 كان لها السدس وجهاهذان الاخوان عن الثلث لان لها حكم الثلثين في ما سائر الاحكام من قصاص
 ودية وغيرهما وقد أخبرنا بعض الناس أنه وجد اثنتان متصفتان ظهر أحدهما في ظهر الآخر في
 مولد سيمى أحد السديين رضي الله عنه والدليل على ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولود ورثة أبواه
 فلا مة الثلث ولداً بن مطلق بالولد وقال تعالى فان كان له اخوة فلا مة السدس والمراد الاخوة
 اثنتان فكثر ارجعاً قبل اظهار ابن عباس الخلاف حيث قال لا يصح ما من الثلث الى السدس الا ثلاثة
 اخوة ذكر أو ذكر أو ذكور أو نساء مطلقاً في الجمع في الاثنتان أقل الجمع ثلاثة غيره يحصل أقل الجمع
 اثنتين فكثر لان الجمع عند الفرضين مافوق الواحد كما روي (قوله سواء كانوا أشقاء أو أولاد أو أولاد) أي
 أو مختلفين وسواء كانوا أباضاً ذكر أو أنثى أو مختلفين (قوله وهو أي الثلث للثلاثين الخ)
 أي لقوله تعالى وان كان رجل يورث ثلاثة أو امرأته أو أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان
 كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد اولاد الام بغير قرابة من مسمى ووجه له أخ أو
 أخت من أم وهي وان كانت شقيقة لكنها غير الواحدة في العمل بها على العوض بشرط أرث اولاد الام
 أن يكون الميت ثلاثة كذا كرهه في الآية فلهذا كرهوه معنى الكلافة الذي لا والله ولولده
 من كل النسب اذا ذهب طرأ أي أصله وفرعه (قوله فصاعداً) أي فذهب العدد حال كونه صاعداً
 من اثنتين الى ما فوقهما فهو منصوب على الحال فحاسبه واجب الاضمار ويستعمل بالفاء وثم
 لا بالواو كما قاله في الحكم (قوله من الاخوة والاخوات من ولد الام) يستوفى فيه الذكر والانثى
 ولا يصحها لانه لا تصيب من أولاديه وهو الام بخلاف الاخوة الأشقاء أولاد بن ذكراً مصعب

فان كان معهن ذكر
 فقد برز الخ على الثلثين
 كما لو كن عشر أو لذكر
 واحد افلهن عشرة
 من اثني عشر وهي
 أكثر من ثلثها وقد
 نقصن كبتين مع
 اثنتين (والثلث فرض
 اثنتين الام اذ لم
 تصيب) وهذا اذ لم
 يكن لثمت ولولاد
 أب أو اثنتان من اخوة
 وأخوات سواء كانوا
 أشقاء أو أولاد أو أولاد
 (وهو) أي الثلث
 للثلاثين فصاعداً
 من الاخوة والاخوات
 من ولد الام ذكراً
 كانوا أو أنثى

أشاعهم فلذلك كرمثل خطاثنين لأن فمن أدلوا به تعصبا وهو الأب كالبنتين والبنات (قوله) والبعض
 كذا والبعض كذا) أي البعض ذكورا والبعض أنثى مثلا (قوله) والبعض فرض سبعة) بالبنتين والبنات
 الموحدة لثلاثا تقرق عليك تسعة بالنساء القرية والبنتين (قوله) الأم مع الولد والابن أو اثنين
 (الخ) لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ولو ولد الابن كأولها جميعا
 قال تعالى فإن كان له أخوة فلا ممة السدس وفي تقدم المصنف الولد ثم ولد الابن ثم الابنتين وقوله
 فصاعدا من الأخوة والأخوات أشعار بنسبة محبة لهم إذا اجتمعوا على هذا الترتيب والذي هيها
 من الثلث إلى السدس عند اجتماعهم الولد لقوله تعالى من الزفعة وقد يفرض للام السدس مع
 عدم من ذكرا كزوات امرأتين زوج وأبوين وهي السدي القراوين كأم (قوله) فصاعدا) أي
 فذهب العدد صاعدا من الابنتين إلى ما فوقهما كما تقدم آنفا (قوله) ولا فرق بين الأشقاء وغيرهم
 أي من الأخوة والابن أو الأم وقوله ولا يورثه كون البعض كذا أو البعض أشقاءه والبعض
 غير أشقاء حتى لو كان وجود الأخوين أحقلا كان للام السدس على الراجح كأن وطئنا نانا امرأة
 شبهة وأنت ولدتوا لهما المال ثم مات هذا الولد من أمه قبل بلوغه باحدهما وكان هناك ولدان
 لأحدهما فعطى الأم السدس لا أحقلا أن يكونا أخوين لله (قوله) وهو أي السدس للجدة أي
 نحر أي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس سواء كانت من جهة الأب أو من جهة
 الأم وأما الجدة الواحدة بخلاف الجدة الساقطة وتسمى الجدة الفاسدة وهي التي تولى بذلك ابن اثنين
 كام إلى الأم فإما من نوى الأرحام (قوله) عند عدم الأم) أما عند وجود الأم فتقسم الجدة بالأجزاء
 فإنها إما تراث بالأمومة والأم أو برب منها سواء كانت من جهة الأم كام الأم أو من جهة الأب كام الأب
 ولذلك حال في الرجعية ونسقط الجدات من كل جهة * بالأم فأخفقه وقسم الماشية
 ونسقط الجدات من جهة الأب بالابن لا بالتبني بخلاف الجدة من جهة الأم فلا تسقط بالابن والقرى
 من كل جهة فتعصب البعدي من تلك الجهة فأم الأم لا تعصب أم الأم أو أم الأب لا تعصب أم الأب
 فلا تراث البعدي مع وجود القرى مع اتحاد الجهة وإن تبذلها كام أي أ- وأم أب ولا تراث الأولى
 مع الثانية والقرى من جهة الأم كام أم تعصب البعدي من جهة الأب كام أم أب والقرى من جهة
 الأب كام أب لا تعصب البعدي من جهة الأم كام أم أم على الصحيح حال في الرجعية
 وإن تمكن قسري لم يجز * أم أب بعدي وسدس سبقت * وإن تكن بالعكس فالقولان
 في كتب أهل العلم منصوبان * لا تسقط البعدي على الصحيح * وانفق الجدل على التصحيح
 (قوله) والبنتين والثلاث) أي ما كثر لعدم الانحصار في الثلاثولوجل الشارح الجدة في كلام
 المصنف على الجنس الصادق بالواحدة المتعددة لاستغنى عن هذه الزيادة والمراد ابن الجدتين
 يشتركان في السدس وكذلك الثلاث ما كثر بشركن فيه أيضا (قوله) ولبنات الابن) أي ما كثر
 وإن شئت قلت أي جنس بنت الابن فصديق بالواحد ولو بالكثر وقوله مع بنت الصلب أي أومع
 بنت ابن أقرب منه جاركذا كل طبقين من ذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت الابن مع
 بنت الصلب ورواه البخاري عن ابن مسعود وقيس عليه الباقي وخرج قوله مع بنت الصلب بالأفراد
 ما لو كان هناك يتناصبا كثر فلا تراث لبنات الابن بالاجماع إلا أن يكون معن ذكرا تعصبا
 سواء كان إناهن أو أبوين معهن أو أولهن معهن (قوله) لكلمة الثلثين) لأن بنت الصلب لها النصف
 وما تأخذه بنت الابن وهو السدس لكلمة الثلثين ولهذا يسمى بكلمة فليس فرضه أسنة فلا (قوله)
 وهو أي السدس للآخت من الأب) أي ما كثر ولأن تجعلها على الجنس الصادق بالواحدة
 والآخر وقوله مع الآخت من الأب أو الأم أي الحقيقة فتخرج بقوله مع الآخت من الأب أو الأم
 بالأفراد ما لو كان هناك آختان فكثر من الأب أو الأم فلا تراث للآخوات من الأب كما في بنت الابن

أو البعض كذا
 والبعض كذا
 (والسدس فرض
 سبعة الأم مع الولد أو
 ولد الابن أو اثنين
 فصاعدا من الأخوة
 والأخوات) ولا فرق
 بين الأشقاء وغيرهم
 ولا بين كون البعض
 كذا والبعض كذا
 (وهو) أي السدس
 للجدة عند عدم
 الأم) وللبنتين
 والثلاث (ولبنات
 الابن مع بنت الصلب)
 لكلمة الثلثين
 (وهو) أي السدس
 للآخت من الأب
 مع الآخت من الأب
 والأول) لكلمة

مع بقى الصلب فأكثر لكن لا يعصب الاخوات من الاب الاخوان ومن يسمى الاخ بالمشارك اذ لو له
 لستغن وقوله لتسكنه الثلثين أى لان الاخوات الشقيقة لها النصف والسدس الذى تأخذه الاخ
 من الاب تسكنه الثلثين فليس فرضا مستقلا - كابر (قوله وهو أى السدس فرض الاب الخ) لقوله
 تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ولله الابن كالولد وفوله مع الولد
 ذكرنا كان أو أنثى أمام الله كره فليس للاب الا السدس فرضا والباقي للابن والحكمة في ذلك مع ان
 الاب أشرف من الابن ان الاب يسبق من عمره والتقليل غالبا وسلا يحتاج الا لتقليل من المال والابن
 باقى من عمره كثر غالبا فيحتاج الى مال كثر فأنقص له كقمة الهبة اعطاه الاب السدس والابن
 الباقي وأمامه الاثنى فللاب السدس فرضا والباقي بعد نصف البنت تعصيا كما ذكره الشارح وقوله
 أو ولد الابن أى وان سفل (قوله ويدخل في كلام المصنف الخ) أى لانه عبر بالولد الصادق بالذكر
 والاثنى فتدخل فيه البنت وفوله ما لم يخلف الميت بنتا أو ابنة لهما من ستة اعتبارا بخرج السدس
 وقوله فثلثت النصف أى ثلاثة وقوله وللاب السدس أى واحد وقوله فرضا أى حال كونه
 فرضا وفوله الباقي تعصيا أى وهو اثنتان ففي هذه الحالة يصحع الابين الفرض والتعصيب
 (قوله وفرض الجد الوارث) أى الذى هو أبو الاب وان علق خلفه الجد فقير الوارث كإى الام فإنه
 من ذوى الارحام فلا يرث مخصوص القرابة وقوله عند عدم الاب أى لا مع عدم وجود الاب يكون
 محجوبا بالاب لانه يدلى به والمراد ان الجد من السدس عند عدم الاب اذا كان مع الولد أو ولد الابن
 (قوله وقد يفرض لجد السدس أيضا مع الاخوة) أى كإقراره السدس مع الولد أو ولد الابن (قوله
 كإلو كان معه وفرض) أى كالتبني في المال الذى سجد كره وقوله وكان سدس المال خيرا له من
 المقامعة ومن ثلث الباقي أى لان هذا كان معه وفرض الاخذ من سدس المال والمقامعة وثلث
 الباقي (قوله كيتبين وجد وثلاثة أخوة) مسئلتهم أصلها من ستة للثنتين الثلثان أو يعقو لجد
 السدس واحد يتي واحد على ثلاثة أخوة لا يتقسم ويان فتنزب الثلاثة في ستة فتقصع من غانية
 عشر للثنتين أو بقية في ثلاثة باثنى عشر والجد واحد في ثلاثة بثلاثة يتي ثلاثة أخوة لكل
 واحد واحد (قوله وهو أى السدس فرض الواحد من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ أو أخت لكل
 واحد منهما السدس أى أخ أو أخت من أم كابر وقوله ذكرنا كان أو أنثى أى أو خنتى (قوله وتسقط
 الجيدات الخ) هذا شرع في حبس الحرمان بالنقص وقوله سواء قرن أى كام أو أم أب وقوله أو بعدن
 أى كام أم أو أم الجيدات أى لا فرق بين ان يكن لأب أو أم وقوله بالأم أى لان الجيدات انما يرتن بالأمومة
 والأم أقرب منهن كابر وقوله فقط أى دون الاب وهو فى الجدة للأم فلا يصحبها الا الأم اذ ليس بينها
 وبين الميت غير هو أو أم الجدة فلا يصحبها الاب لانها تدلى به كما تصحب بالأم والبعدى من كل جهة
 تصحب بالقرى منها والبعلى من جهة الاب تصحب بالقرى من جهة الأم بخلاف العكس على الصحيح
 كما تقدم موضعا (قوله وتسقط الاجراء بالاب) وكذلك تسقط الجيدات أيضا لجد الأقرب يسته الى
 الميت وذلك قال في المنهج وجد تنوسط بين الميت (قوله يسقط ولد الأم) أى ذكر أو أنثى
 فالمراد بقوله أى الأخ للأم ما يشعل الاخوة وفوله مع وجود أمه أى واحد منهما والاضابط في ذلك ان
 يقال يصحب الأخ للأم بالقرع الوارث والاصل الذى كره الفرع الوارث يشعل الولد وولد الابن والاصل
 الذى كره يشعل الاب والجسدان نظرت لتكون الولد يشعل الابن والبنت وولد الابن يشعل ابن الابن
 وبنت الابن والاصل الذى كره يشعل الاب والجد كان الصموغ ستة فنقص من الأخ للأم يصحب واحد
 من ستة ولا يصحب بالأم وان أدلى بها فاعده أن من أدلى بواسطة حبيته تلك الوسطة الأولاد الام
 فلا يصحبون بها وان أدلى بها ولم يعمد ذكره المصنف ان الأخ للأم لا يصحب بالاب الشقيق والأخ للاب

الثلثين (وهو) أى
 السدس (فرض
 الاب مع الولد أو ولد
 الابن) ويدخل في
 كلام المصنف ما لو
 خلف الميت بنتا وأبا
 فثلثت النصف
 وللاب السدس فرضا
 والباقي تعصيا (وفرض
 الجد الوارث) عند
 عدم الاب وقد
 يفرض لجد السدس
 أيضا مع الاخوة كإلو
 كان معه وفرض وكان
 سدس المال خيرا له
 من المقامعة ومن
 ثلث الباقي كيتبين
 وجد وثلاثة أخوة
 (وهو) أى السدس
 فرض الواحد من ولد
 الأم ذكرنا كان
 أو أنثى (وتسقط
 الجيدات) سواء قرن
 أو بعدن (بالأم)
 فقط (و) تسقط
 الاجساد بالاب
 ويسقط ولد الأم
 أى الأخ للأم (مع)
 وجود أمه

وان كان قد ضل في (قوله الولد) أي ولد الصلب وقوله ذكر كان أو أنثى أي أو خنثى وقوله ومع
 ولد الابن كذلك أي ذكر كان أو أنثى أي أو خنثى أيضا (قوله ومع الاب والجد) فالاب بحسب
 الأخوة الأشقاء وأولاد الجسد لا بحسب الأخوة بالأنساب وأولاد الجسد لا بحسب الأخوة بالأنساب وقوله
 وان حلاى الجسد (قوله ويسقط الأخ للاب والام) أي الشقيق كما وقوله مع ثلاثة أي مع واحد منهم
 (قوله الابن وابن الابن وان سفل) أي ابن الابن وقوله والاب أي دون الجسد فلا يحسب بل يشاركه
 كما هو معلوم (قوله ويسقط ولد الاب) أي الأخ للاب وقوله ياربعة أي يواحد منهم وقوله هؤلاء
 الثلاثة يدل من قوله ياربعة وقوله والابن والأخ للاب والام أي الشقيق لأنه أقوى منه فان قيل إنه يحسب
 أيضا بالاخت الشقيقة مع البنات لأنها عصبة مع العم أجب بان كلامه فحين يحسب بقدره والاخت
 لا تحسب بالاخت يعبر بها بل مع البنات ويسقط ابن الأخ للاب والام بسبب الأب والجد والابن وابن
 الابن والأخ الشقيق والأخ للجد ويسقط ابن الأخ للاب بسبب هؤلاء المستويين الأخ لابن
 ويسقط العم لابن وبسبب هؤلاء السبعة وابن الأخ لا يسقط الأم للاب بتسعة هؤلاء الثمانية
 والأولاد من المستويين ويسقطان العم لابن وبسبب هؤلاء التسعة والأم لابن يسقطان ابن العم لابن واحد عشر
 هؤلاء العشرة وابن العم لابن ويسقط المعتق وعصبة بعصبة النسب أجماعا لأن النسب أقوى من
 الرأى ولذلك اختلفت أحكام كوجوب النفقة وسقوط النكاح ورد الشهادتين ونحوها وانما سكت
 المصنف عن ذلك اختصارا (قوله ياربعة يعصبون أخواتهم) لما ذكر العصبة بالنفس ذكر العصبة
 بالغير ولا يخفى أن أخواتهم منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم فهو بالباء لا بالنون لأن الأخوان
 جمع أخ وهو ليس مرادها وإنما العصبية مع الغير فمن الأخوات مع البنات أو بنات الابن (أه
 لقد كرم مثل حظ الاثنين) أي مثل نصيبهما لأنه يحتاج النفقة لنفسه ولزوجه والابن أيضا يحتاج
 النفقة لنفسه هابل قد استغنى عنها نفقة الزوج لكن لم ينظر ذلك لأنه لا يرغب فيها له دم جاهها
 وقوله والمها فابل الشارع ما كانت عليه الماهلية من حرمان الأناث ونورث الله كور بحسب
 ما اقتضته الحكمة الإلهية (قوله الابن) لقوله تعالى ويصير الله في أولادكم لهدى كرم مثل حظ الاثنين
 وقوله وابن الابن أي وان سفل لأنه لما قام مقام أبيه في الأرض قام مقامه في التعصيب وقوله والأخ
 من الاب والام أي الشقيق وقوله والأخ من الاب لقوله تعالى وإن كانوا أخوة جلا أو نساء فلذلك
 مثل حظ الاثنين (قوله أما الأخ من الأم الخ) ما قبل لقوله والأخ من الاب والام ولاخ من الاب
 وقوله فلا يعصب أخته لأنه لا تعصب فين أحلها لغيره وهو المقصود من الاب والام ولاخ من الاب
 بالسوية وفي بعض النسخ بل أحلها لنفسه وهو محترق أو سبق فلم ويمكن تأويله بأن المعنى بل
 لكل واحد منهما السدس (قوله ياربعة يرثون دون أخواتهم) أي فلا يرثن التعصيب النسب المقتضى
 مع ضعف الأئونة أيضا فلا يعصب الله كراختهم هؤلاء الأربعة فالعامة وبنت الأم وبنت الأخ من
 ذوي الأرحام فلا يرثون بالقرابة الخاصة (قوله وهم) أي الأربعة الذين يرثون دون أخواتهم وقوله
 الأرحام أي لابن أو لأب وقوله وبنو الأرحام أي من الابن أو لأب وأما قال وبنو الأرحام ولم
 يقل وبنوهم للأبضاح للمستدعي فاندفع قول بعضهم هو من الأظهار في مقام الأظهار وألغى حكمته بله
 حكمته وهي الأظهار للمستدعي لأنه هو المقصود ومن وضع هذا الكتاب بالأظهار أولى من الأظهار
 وقوله وبنو الأخ أي للابن أو لأب (قوله وعصبات المولى) أي المتعصبون بأنفسهم كما كان المعتق
 قريب دون أخسته فلا ترثها أولاد الأناث إنما يرثن في النسب البعيد فبعد ما يرثن في الولد الذي
 هو أضعف من النسب البعيد أولى وما ورث من أنه مسلم الله عليه وسلم ورثت حرة من عتيق
 أبيها حديث مشطرب لا يتقدم به حجة والذي صوبه الناس أن ما كان عتيقا

الولد) ذكر كان أو أنثى (د) مع (ولد)
 الابن) كذلك (و) مع (الاب والجد) وإن
 حلا (و) يسقط الأخ
 للاب والام مع ثلاثة
 الابن وابن الابن
 وان سفل (و) مع
 (الاب) يسقط ولد
 (الاب) ياربعة هؤلاء
 الثلاثة أي الابن
 وابن الابن والاب
 (و) الأخ للاب والام
 ياربعة يعصبون
 أخواتهم أي الأناث
 للذكر مثل حظ
 الاثنين (الابن وابن
 الابن والأخ من الاب
 والام والأخ من الاب)
 أما الأخ من الأم فلا
 يعصب أخته بل لهما
 الثلث (واربعة
 يرثون دون أخواتهم
 وهم الأرحام وبنو
 الأرحام وبنو الأخ
 وعصبات المولى
 المعتق وانما اقتروا
 عن أخواتهم لأنهم
 عصبة وارثون
 وأخواتهم من ذوي
 الأرحام لا يرثون
 (فصل في أحكام
 الوصية) *

بقوله وتصح الوصية الى من اجتمعت فيه خمس خصال الخ ولذلك فسر هـ الشارح بالاباء حيث قال
 أى الاباء فقضاء الدين وتنفيذ وصاياها والنظر فى أمر الأهل كما سيق ولما سكنت الوصية
 مشاركة للفرأض فى التعلق بالموت من حيث الرد والقبول والثالث الذى تعتبر منه كانت كاتبا
 متدبره فيها فذلك ترجحها بفصل ولما كانت الفرأض أهم منها وأقوى قدمت عليها فان لم يقبل
 من قال كالتشريح للطبيب وكان الانسب بتقديم الفرأض لان الانسان يوصى بنعيم
 فتقسم تركه وهو ما تفرق في ذلك للاتبان بصفة الوصية السابقة على الموت كما صرح به قوله يوصى ثم
 بموت والمصنف كغيره نظر الى كونها انما تعتبر من حيث القبول والرد والثالث الذى تكون منه بعد
 الموت مع كون الفرأض أهم منها وأقوى كما عرفت والاصل فيها فصل الاجاع قوله تعالى فى الموارث
 من بعد وصية يوصى بها أو دين وانما قدمت الوصية فى الأصل على الدين للاهتمام بها لان النفوس
 قد تشم لكونها تبارها بخلاف الدين فقد تمت عليه شاعلم أو ان كان الدين مقصدا عليها بعد
 التفسير وأخيرا تذكيرا من اجابه الحر وم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وصته وتبقى
 وشهادة وعلمت مخفوا له وتكبر الصبيح ما حق امرى مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته
 مكتوبة فيه أدى مع الاشهاد عليها لان الكتاب بلا اشهاد لا عبرة بها فان اقتصر على الاشهاد كفى قال
 الدميرى رأيت بخط ابن الصلاح ان من مات بغير وصية لا يشكك فى مقتله بالزنى والاموات
 يتزاورون سواء فيقول بعضهم ما بال هذا فيقال مات على غير وصية وكانت واجبة فى صدر
 الاسلاف والوالدين والاقراب لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تترك خيرا الوصية
 للوالدين والاقراب بالمعروف حقا على المؤمنين ثم نسخ وجوبها بآية الموارث ولذلك قال مسلم الله
 علمه وسلم لا وصية لوارث ان الله اعطى كل ذى حق حقه ونفى استحبابها ففى سنة مؤكدة اجاعا
 وان كانت الصدقة فى الحياة افضل منها وقد تباح كالوصية للاغنياء وقد تكرر كالوصية لرائد
 الثلث وان كانت للوارث وقد عزم كالوصية لمن عرف انه متهى كان له حق فى التركة مسددا وقبيل
 وان لم يحصل له مرض كالوصية التى يرتب على تركها ضياع الحقوق التى عند او عليه فتعتبر بها
 الاحكام الخمسة وأركانها لا معنى لالاصاء اربعة موصى وموصى به بوصيفة وكلها تعلم من
 كلامه صريحاً أو ضمناً أو اشاراً أو ما يبنى لالاصاء فاركها اربعة أيضاً لكن بادل الموصى له الوصى
 وابطل الموصى به الموصى فيه (قوله وسبق معناها لغة وشرا) فمعناها لغة الاتصال من قولهم
 وصى الشئ بالشئ اذا وصله به لان الموصى وصل خبره بنياه بغير عقده وشرا لا معنى لالاصاء تبرع
 بحق مضاف لما بعد الموت ولو تقدروا التحقيق كان قول اعطوا الغلان كذا يعدمون فيستوفى
 على ان يقول يعدمون تحقيقاً والتقدير كان يقول أو صيت لفلان بكذا وان لم يقل يعدمون
 فلا شوق على ان يقول يعدمون لان الوصية لا تكون الا بعد الموت فكأنه قال يعدمون فهو
 مضاف لما بعد الموت تقديره او بمعنى الالاصاء اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت وتقديره او ان لم
 يكن فيه تبرع كالالاصاء القيام على أمر أطفاله وودادهم وقضاء دينه فانه لا تبرع حتى من ذلك
 وقد يشغل على تبرع كالالاصاء تنفيذا وصاياهم من زيادة فى التبرع الاول وهو ان قال ليس
 بتدبير ولا تعليق حتى يصفه كما زاده فى شرح الخطيب وغيره لخرج التدبير وتعلق العتق بصفة
 بعد الموت فكل منهما ليس وصية وان الصفاها احكاماً من حيث الاعتدال من الثلث كالتبرع الغير فى
 مرض الموت والمحقق به كالتقديم لقتل وهذان لا يجرى فى حق ذكابه السغبغى المطلق فى حق المرأة
 عند الولادة ونحو ذلك فلو اختلف الوارث والتبرع عليه بدموت المتبرع فى عين المرض سكان قال
 الوارث كان حى مطبقة وقال المتبرع عليه كان وجع مرضه من قبل المتبرع عليه بدموته لان الاصل
 السلامة من المرض المخوف وعلى الوارث اليقنة (قوله ولا يشترط على الموصى به ان يكون معلوماً وموجوداً)

وسبق معناها لغة
 وشرا أوائل كتاب
 الفرأض ولا يشترط
 فى الموصى به ان يكون
 معلوماً وموجوداً

ذكره تامة لكلام المصنف وهو عليه وان لم يتبعه عليه بقوله وجبت انما لم يشترط فيه كونه مقصودا وما بالانقل اختيارا او ما خلا انصح الوصية غير المقصود كمن فانه غير مقصود فلا تصح الوصية به وما بالانقل اختيارا او ما خلا انصح الوصية غير المقصود كمن فانه غير مقصود فلا تصح الوصية به وما بالانقل اختيارا او ما خلا انصح الوصية غير المقصود كمن فانه غير مقصود فلا تصح الوصية به

وكذا قصاص واحد ففي غير من هما عليه فان مستحقهما لا يشكر من نقلهما للغير وان انتقلا لوارثيه فان اوصى بهما من هما عليه صحته بغير المباح كزمار وعنه فلا تصح الوصية بهما (قوله وجبت) أي حين اذ كان لا يشترط في الموصى به ان يكون معلوما وموجوبا وقوله يجوز الوصية أي فعل وتصح بل تنبذ لانه مستحقه مؤكدة كما هو يعلم من الوصية الصيغة لا يهازن فيها كالمسبق ويشترط فيها لفظ بشر بالوصية وفي معناه ما في الضمان من الكفاية وإشارة الاخرس فلا يهاب صريحا كالوصية وان لم يقل بعدم موق أو أعطوه له أو هو له أو هبته له بعدم موق في الثلاثة وكفاية مع النية كونه من ماله وأما هو له فقط فاقرار لا وصية القبول يكون بعدم موت الموصى ولو بترافع ان كان الموصى له معينا فلا يصح القبول قبل الموت لان الموصى به ان يرجع في وصيته فان كان غير معين كالنقره فلا يشترط القبول بل لا يتأني له نذروا انما يشترط القبول لانه انما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب كالبيع ولا حاجة الى القبول فيها لو كان الموصى به اتفاقا كان قال اعتقوا عني فلا يصح موق فلا خلاف ما لو اوصى له برقعة فلا بد من القبول لان تصح الصيغة ولو حصل الرجوع عن الوصية فاما او بعضها بالقول فهو اطلت الوصية أو رجعت ضا وبقوله هذا الوارثي وقد اشار الى الموصى به ونفوي بيع ورهن وتابؤلو بالقبول وبالفعل الذي يشير نار جوع أو بر بالاسم فهو خطه راعنا وصى به ولفظه راعوصى به وعنه دقا وصى به وتعود ذلك (قوله بالعلوم) أي صناعا وصفة وقد رادوا حسنا ونوعا جميعها وبقائه المجهول في جميعها أو مجموعها أيضا وشمل المعلوم القليل والكثير قطع بحيث حنطه بنجوم كذا عنوان لم تكن مستقرة والمكانية كتابة فاسفون لم يقل ان عجز نفسه والمكانية كتابة صحفها قال ان عجز نفسه فان لم يقله في العصف لم تصح الوصية به فقول المحدثي تعال الشيخ الخطيب والمكانية وان لم يقل ان عجز نفسه ضعيف أو مجهول على الفاسد أو بعد غير موافق لم يقل ان ملكه ملكا لا بد ان يكون ملكه عند الموت والاثين بطلان الوصية وبغير المقدور على تسليمه كالعبد الايق والطير الطائر في الهواء وبغير جعل الانتفاع به كمن وزل برمه او ولد ميتة ما بل لا يبيع وزيت نجس وميتة لطم الجوارح غير محرمة لا غيرها وكلب معلوم أو قابل للتعلق فلا وصى بكتاب من كلابه أعطى الموصى له أحداهم فان لم يكن له كلب جعل الانتفاع به عند الموت اختص وصيته ولو كان له كلاب جعل لم يوص بثله أو وصى بها كلها أو بعضها تنقلت وصيته وان كثر الكلاب وقل المال لان قليل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها أموال أو وصى بكلها بولا مال له أو بولا مال أو وصى بثله أيضا تنفذت الوصية في ثلها عند القيمة اذ لا قيمة لها كالحل (قوله والمجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كان يكون مجهول القدر كمال الشارح الذي ذكره بقوله كالسنة في الفرض وصح قوله أو وصيت له بمدة البدر احموهي مجهولة القدر أو الجنس كسب أو النوع كصاع حنطة أو الصفة كعمل البائة أو العين كاحد صيدى وبذلك تعلم ان الوصية بالمهم كاحد صيدى بمجدة لان الوصية تتحمل الجهالة كشيء لا يؤثر فيها الاهام والعين في ذلك القوارث والمناصب انه احتل في الوصية وهو ممن القدر وفقا للناس وتوسعة لهم (قوله بالوجود) سواء كان معلوما أو مجهولا فالاول كان اوصى له بهذا العبد والثاني كان اوصى له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر وقوله والمعلوم أي سواء كان معلوما أو مجهولا فالاول كان اوصى له بعشرة شاة ما تنقصه فمضى التي هي من النوع الثاني والثاني كان اوصى له بالجمال الذي سيده وشوكال الشارح الذي ذكره

(و) حيث لا يجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كالن في الفرض والموجود والمعلوم كالوصية بشر هذه العشرة وقبل وجود الثمرة

بقوله كالوصية بشر هذه الشجرة قبل وجود الشجرة ومن المعلوم المنفعة تقسم الوصية بالتفقدون
 العين مؤقتة ومطلقة ومؤبدة والأطلاق يقتضي التأبد وتصح بالعين دون التفقد حتى لو أوصى
 بالعين لواحد بالمنفعة لا ترسخت وانما سمت بالعين وحدها مع أنه لا يتحقق بها لا مكان مسيرة
 المنفعة بل بأداة أو أمانة أو نحو ذلك (قوله وهي أي الوصية من الثلث) أي معتبرة وبمبدأ فمن
 الثلث فمن فلا يشهد أو فمثل الوصية بكل الثلث ويضموا للاحسن أنه ينقص منه شيئا لأنه صلى الله
 عليه وسلم قال أسعدن أي وقاص حين عادم في مرضه وقال له أوصي عالى كله قال لا قال بنقله قال
 لا قال بنقله قال لا قال بنقله قال الثلث والثلث كثير انك أن تذرو وتترك أغنياء خیر من أن تذرهم
 عالة تسكنفون الناس ويحوز في الثلث الاول الرفيع على أنه مستند أخير محذوف أي كافيك أو على أنه
 فاعل فعل محذوف أي بكفك والتصب على أنه مفصول لفعل محذوف أي أعط الثلث وأما الثلث
 الثاني فيعتين دفعه لأنه مستند أخير كثير وإن تذكر بضم الهمزة على أنه مؤول بعد مد من معناه مستند
 خیر من غير وأما له خیران والتفسير انك تركو وتترك أغنياء خیر من أن تتركهم عالة أي فقراء لأن
 العالة جمع عائل وهو الفقير ومعنى تسكنفون الناس أي يمدون أ كفهم لسؤال الناس وكان سعد
 رضى الله عنه ثالث ثلاثة في الاسلام ولأنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى تصدق عليك عند
 وفاتك بثلث أموالك زيادة لك في أعمالك ورواها ابن ماجه وفي أسنادهم قال ولا فرق في كون الوصية
 من الثلث بين أن يوصى في الصحة أو المرض لاستواء الكل في كونه عليك بعد الموت ومنها في الحساب
 من الثلث تبرع بميز في مرض الموت كدية وأراه ووقف وصلى بخلاف المخير في الصحة فانه من رأس
 المال ولو وهب في الصحة أو قبض في المرض اعتبر من الثلث لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض فلا ترى لتقدم
 المقتضى يستثنى من التبرع في مرض الموت أو التبرع حتى أم ولده في مرض موته فانه ينفذ من رأس
 المال مع أنه تبرع بميز في مرض الموت لا بما مستحقة للفقير من رأس المال الاستيلاء ولو في مرض
 الموت فانه لو استأول في مرض موته أمة نفقدا استيلاء من رأس المال لأنه ليس تبرعاً بل اتلاف
 واستتاع ولا يخفى أن الثلث الذي تنفذ فيه الوصية ثلث القاضل بعد وفاة الدين أو سقوطه عنه فلو كان
 عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء لكنكم آمن عقد حتى لو أراء الغريم أو قضى عنه الدين من
 أحجب أو من وارت نفذت الوصية في الثلث كما يرميه الرافعي وغيره ولو أوصى بالثلث وله عين يود بدفع
 للموصى له ثلث العين وكما نص من الدين شيء دفعه الله ولو أوصى بشيء هو ثلثه وله بأقبيه غائب
 لم يقسط الموصى له على شيء منه حال الاحتمال تلف الغائب لا يقال كان يتسلط على ثلث الحاضر لأنه
 يستحقه سواء تلف الغائب أم لا لا نأقول تسلط الموصى له على شيء من الوصية متوقف على تسلط الوارث
 على مثلثه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لا حال سلامة الغائب وأعلم أن فقه ما غوت على
 الورثة تعتبر في المخير بوقت التقويت وفي المضاف الى الموت بوقت الموت وفعه ما يبق للورثة تعتبر
 بأقل فيه من وقت الموت الى وقت القبض مثال الاول ما لو كان عند ثلاثة عبيد فاختار واحدا منهم
 في مرض موته فهذا الذي فوته على الورثة فتعتبر بوقت التقويت فإذا كان وقت الاختيار
 يساوي مائة اعتبر في ذلك الوقت لأنه وقت تقويته على الورثة وأما بقية العبدین الاخيرين لهم فتعتبر
 بالاول من وقت الموت الى وقت القبض فإذا كان أقل فمتى في ذلك الوقت ما تبين اعتبر ذلك ومثال
 الثاني ما لو أوصى زيد بعد موته كانت فتمت وقت الموت مائة فلما تعتبر في ذلك الوقت وترك عبدین
 للورثة وكان أقل فيهما من وقت الموت الى وقت القبض ما تبين اعتبر ذلك وانما اعتبر الأقل المذكور
 غنياً ببق للورثة لأنه وان كان وقت الموت أقل فالزيادة بعد ذلك حصلت في ملكهم فلا تحبس عليهم
 وأن كانت وقت القبض أقل فالزيادة التي كانت قبل ذلك تدخل في يدهم فلا تحبس عليهم سوى كغنة
 اعتبار الوصية وغير هام التبرعات من الثلث ولم يوف الثلث بها كلها أنها ان تحضت حقاً سواء كانت

(وهي أي الوصية
 من الثلث)

مميزة أو معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيها كان قال في الاولى اعتقت سالما فثابتا غيرا فبكر اقول
في الثانية اذا مت فسلم ثم غم فبكر اقول اذ اعتقوا بعد موتي سالما فثابتا فبكر اقدم اول فاول
الى قسم الثالث وما زاد يتوقف على اجازة الورثة وقوله من ذلك انه لا فرق بين ترتيبه وان ابقى بصرف
مرتب كالغائب ثم بين اعتبار الترتيب من الورثة على المتعد فلا بد من تقدم ما قدمه في الصورتين
خلافا لفرق بينهما وان تكن مرتبة كان قال في الميزة اذ اعتقكم او اتر احوار اقول في المعلقة اذا مت
فانتم احوار اوصاها لو غابتم بكر احوار افرع بينهم فمن نحو حث قرعته حتى منع عاني بالثلاث ولا ينطبق من
كل بضعة حذرا من التشخيص لان المقصود من العتق لتخليص الرقب من الرق وهو من ذلك انه لا فرق
بين ان يرتبهم في الله كركائال الثاني او لا كائال الاول لان لم يأت بصرف مرتب وهذا معنى قول بعضهم
هنا وان كانت مرتبة فتراد الترتيب في الله كركقط كما يشعر به تكرير التال فلا نافي ما تقدم من ان
المرتبة حقيقة تقدم منها الاول فالاول على المتعد خلافا لفهم ان الترتيب منه لا يعتبر بخلاف حاله
اعتبر من غير موافاة البعض مغير او البعض معلقا تقدم المغير على المعلق لان المغير لازم لا يمكن
الرجوع فيه بخلاف المعلق ولو قال ان اعتقت فانسالم فوافقت فانساق في مرض موته ونزع وحده
من الثالث حتى غاتم فقط ولا اترع لاحتمال ان تفرج القرعة لسالم فيرق فاتم فيقوت شرط عتق عالم
فان نزع بعض فاتم من الثالث حتى بقدره او نزع مع سالم من معلقة او مع بعض سالم حتى مع فاتم بعض
سالم وان تمت غير حتى سواء كان مغيرة او معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيها كانت كائال قال في الاولى
تبرعت زيد بكذا فاتم بعده قال تبرعت لعمرو بكذا فاتم بعده قال تبرعت لبكر بكذا اقول في الثانية
اعطوا زيد كذا بعد موتي ثم اعطوا امرا كذا بعد موتي ثم اعطوا بكرة كذا بعد موتي قدم اول فاول
الى قسم الثالث ويتوقف ما زل على اجازة الورثة كما تقدم فيما اذا تمتعت عتقا وان وجدت دفعة منه
او بركة كان قال في الميزة لم يجمع عليهم ديون له ابراسكم او تصدق احدو كلاله وهو بآخر ووقف آخر
كلهم معا وان قال في المعلقة او صحت زيد بكذا ولعمرو بكذا وبكر بكذا او ان مت فاعطوا زيدا
كذا و امرا كذا وبكر كذا فقط الثالث على الجميع كما تقط التركة بين ارباب الديون عند ضيقها
عن الوفاء بها كلها فاذا اوصى زيد بما تعلق لعمرو وبكر فبكر يخصص ويترك فبكر يخصص ويترك المال ما تعلق فقط فلزيد
خمسون ولكل من ٥ ورو بكر خمسة وعشرون وان كان البعض مغيرا والبعض معلقا تقدم المغير على
المعلق كما تقدم فيما اذا تمتعت عتقا وان كانت عتقا وغير سواء كانت مغيرة او معلقة وان كانت مرتبة
فيها كان قال في الاولى اعتقت سالما ثم قال اعطيت زيدا ما تعلق في الثانية ان مت فاعتقوا سالما ثم
اعطوا زيدا ما تقدم اول فاول الى قسم الثالث والآن تدرك على اجازة الورثة وان كانت غير مرتبة
كان قال في الاولى اعتقت سالما وصدقت على زيد بما تعلق في الثانية ان مت فاعتقوا سالما واعطوا
زيدا ما تعلق الثالث على الجميع ايضا كما اذا تمتعت غير حتى فاذا كانت بقية سالما مائة وقد اوصى
زيد بما تعلق ثلث المال ما تعلق من سالم نصفه واعطى زيد خمسين ثم لود بجد ومائة ومائة ومائة
له بما تعلق الثلث مائة فانه يعتق كله ولا شيء للصيغة على الاعم لان تخليص جسمه من الرق اخذ له من
تنفيذ بعض الصيغة مع حتى بعضهم وان كان البعض مغيرا والبعض معلقا تقدم المغير على المعلق كما مر
والحاصل ان التسريعات اما ان تتعاضد عتقا او غير ما يكون بعضها عتقا وبعضها غير فلهذا ثلاث
صور وهي كل اما ان تكون معلقة او مغيرة او يكون البعض مغيرا والبعض غير مرتب فالجملة
سبع وعشرون صورة فاقسم من ضرب ثلاثة في ثمة هذه اوضح الفائدة الصعبة التي ذكرها الشيخ
الطبيب واجملها العنى غاية الاجمال (قوله اي ثلث مال الموصى) اي وقت الموت حتى لو وصى بثلث

أي ثلث مال الموصى

ماله ثم زادها عما كان وقت الوصية تعلقت الوصية به فلا عبرة بما قبل الموت حتى لو أوصى بعدد ولا
ميدله وقت الوصية ثم ملك بعد اعتدالموت تعلقت الوصية به وتنفذ في ثلثه فقط إن لم يكن له مال غيره
وإن كان له مال غير مخرج من الثلث نفذت في كله ولا يتعين على الوارث أن يدفع هذا العدد بعينه
الموصى به بل له أن يشترى له بهما آخر (قوله فإن زاد على الثلث وقف الزائد على الحائز الورثة) يتركه
الوارث على الثلث كما قاله المتولي وغيره وهو المعتد بأن قصد حرمان الورثة لأهم إن أحاز والمنفذ
الزائد إلا ما حازتهم وإن لم يجزوا لثقت الوصية بالزائد تدخل في القول المتألفي بالتأخير وهذا في الورثة
الخاصة وأما الورثة العامتهم السلطان فلا تنافي إلا حازتهم فيقتل الوصية بالزائد لأنه لا يجوز
(قوله المطلقين التصرف) فإن كانوا غير مطلقين التصرف فإن توفقت أهلهم بالزوج أو الأمانة أو
الرشد وقف الأمر لهم إلا بطلت وعليه جعل ما بقي به السبي من السلطان كذا في شرح الخطيب
وغیره وقول المفتي فتبطل في الزائد موافق لما أفتى به السبي وقد علمت أنه محمول على ما إذا لم يتوقف
أهلهم (قوله فإن أحاز وأما حازتهم تنفيذ الوصية بالزائد) أي لا عليه مستداه كما قيل ولا يترتب على
ذلك أنه لا قلنا بالأول فليس لهم الرجوع ولا يحتاج إلى قبول غير قبول الوصية وإن قلنا بالثاني كان
لهم الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج إلى قبول المذكور ولا من أحاز واحتجوا بما حصل في
مرض الموت أو بعدم حكم الوصية ثابتة ليست يستحقه ذكور العصبة دون إناثهم (قوله وإن ردوه) أي
ردوا الورثة المطلقون التصرف الزائد وقوله بطلت في الزائد أي بطلت الوصية في الزائد فقط وإن أحاز
العصبة ودالعصبة فكل حكمه (قوله ولا يجوز) أي لا تنفذ مع ذلك تركه كراهة تنزيهية وتفسير
بعضهم عدم الجواز بالكره لا بنسب الاستثناء في قوله إلا أن يجزها في الورثة لأن مقتضى ذلك
انتفاء الكراهة إذا أحاز باقي الورثة وليس كذلك وأما التفسير الأول فظاهر لأن مقتضاه نفوذ الوصية
إذا أحاز باقي الورثة وهو كذلك ولو لم يأنصنف ولا تنفذ ما كان أولى (قوله الوصية) أي ولو باق
من الثلث وإن قلنا بمدة القول على الله عليه وسلم لا وصية قوارث لأن غير الورثة وراه السبي بإسناد
صالح كما قاله الذهبي وقيل ساحل الوصية لا جني بالزائد على الثلث وفي معنى الوصية للقوارث الوقف عليه
وأما ومن دس عليه وهن منه في مرض موته فيتوقف ذلك على إحالة قبضة الورثة ويستثنى من
الوقف صورة واحدة وهي ما لو وقف ما يجز من الثلث على ورثته بحيث تصدبهم كان وقف دارا
فخرج من الثلث ثلثها على ابنه وثلاث على بنته فانه ينفذ ولا يحتاج إلى إحالة في الأصغر من الحيل في
الوصية لقوارث من غير توقف على إحالة قبضة الورثة أن يقول أو صيدنا يد بالثمن تبرع ليدي
بخصمات مثلا فاقبل من الوصية ثم دفع الخصمات لولد الموصي والوصية للقوارث الحائز بما قاله
أما على الأصح كالوصية لكل وارث بقدر حصته شاملة له يستحقه غير وصية بل الإرث
بمختلف ما لو أوصى لبعضهم بقدر حصته شاملا كالقوارصى لأحد بنيه الثلاثة بثلث ماله فإنها تصح
وتتوقف على إحالة في الورثة وبعد الإحالة بقاسمهم في الباقي بالسوية كالقوارصى له بنين غير
حصته فإنها تصح وتتوقف على إحالة باقي الورثة وبعد الإحالة بقاسمهم في الباقي بالسوية والوصية
لكل وارث بعين هي قدر حصته كان أوصى بعدد فمئة ألف لأحد ابنه وبقار فمئة ألف للآخر
ولا يملك غيرهما حصته تنفرد إلى الإحالة في الأصح لا لخلاف الآخر أرض في الأعيان ولذلك صحت
الوصية ببيع عين من ماله لزيد (قوله لوارث) أي خاصر مختلفا لوارث العام كالقوارصى لسان من
المسلمين معين بالثلث فأقل وكان وارثه بيت المال فإنها تصح ولا تتوقف على إحالة لأهم دون ما زاد
فإنها لا تصح فيما لا يجز والصبر فيكون وارثا وقت الموت دون وقت الوصية فالقوارصى لا خير ولا إن
له غلبه من قبل موته تبين أنها وصية لعوارث أو وصى لأخيه مولا ابنه فمئة ألف من قبل موت
الموصى فهي وصية قوارث (قوله إلا أن يجزها باقي الورثة) أي بمدة الموت لا ما لا عبرة بإحالة عليهم ولا رهم

(فإن زاد) على الثلث
(وقف) الزائد على
الحائز الورثة) المطلقين
التصرف فإن أحازوا
فما حازتهم تنفيذ
الوصية بالزائد وإن
ردوه بطلت في الزائد
(ولا يجوز) الوصية
لوارث إلا أن يجزها
بأبي الورثة)

في حياة الموصي اذ لا اشتقاق لهم قبل موته فان اجاز وانما الرجوع لهم ولو قبل القبض كما في شرح
 الارضين بما على ان اجازتهم تنفذ الوصية لا ابتداء حلية منهم كما مر (قوله المطلقين التصرف) تخرج
 بذلك ما لو كان فيهم مبيع ومو عليه بشفه أو بصرف أو شئون فلا تصح اجازته بل ان توفقت أهليته
 انتشرت والابلية كما ترونه في امر (قوله وذ كر المصنف شرط الموصي) وذ كر الشارح في شرحه وطار
 وجهه الشر وما راد بغير قوله في قوله متعلق بذ كر (قوله تصمم) بل تنصب لاهما استعموا كلمة كما مر
 وأشار بقوله وفي بعض النسخ تصمم زالى ان معنى الجواز المعصية فترجم هذه المسئلة للمصنف الاولى
 (قوله من كل بالغ عاقل) لوقال مكلف لكان أولى وانصر ويمكن أن يعاب ما نهى عن ذلك ليشعل
 السكران المتعدي بسكره فانه غير مكلف لكنه كالمكلف في سائر الابواب (قوله هو) أى كذا أو بعضا
 فتصمم الوصية من البعض وتو بالاعتناق بخلاف رقيق السكك فلا تصمم وصيته ولو مكاتب العدم ملك
 غير المكاتب وضعف ملك المكاتب نعم ان اذن له سيده في الوصية صحت (قوله وان كان كافرا) هو بيا
 أو غير مو دخل فيه المراد فتصمم وصيته ان عاد الاسلام فان مات مرتبا بطلت لان ملكه موقوف على
 الاصغر فيقبض زوال ملكه من حين الرد فقبوته مریدا والعبد لا يملك تعالى وقوله أو نحو ما راعيه بشفه
 أى أو فليس له صفة عارته واحتياجه لقتول فتصمم وصية المرأ السفهة الخاصة تحتها واحدة مما خلا
 كايتم كثيرا (قوله فلا تصمم وصية الخ) تفرع على مفاهيم الشر وظالمذ كورد الان لم يذ كر الرقيق
 وكان الاولى ان يذ كر موذ كر ناء نقا (قوله يهود كشرط الموصي له اذا كان معينا) أى غير جهة
 وان تعدد و بشرطه ان يضعه الموصي فلا تصمم لكافر بمسبب لكونها معصية وان يكون غير
 مبهم فلا تصمم لاحدهذين الرجلين للجهل به ثم ان مال اعطوا هذا واحدهذين صم كالأقوال لو كلفه
 بعد لاحدهذين والفرق انه في الاولى يملك لغير معين وفي الثانية فوض الملك لغيره وهولما
 يعطى معناه وقوله بشفه أو بوليه أو فحذو ذلك وتصمم لكافر ولو بيا ومرتدا ان صورته ان
 يوصى ز يذ كر موذ وهو في الواقع هو في أو مرتد بخلاف ما لو قال أو صحت انسان الحر في أو المرتدان
 تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعليه مأمته الاشتقاق فكما حال حرأته أو ردت فيكون التصدعنه
 المعصية وتصمم أيضا للماتل بحق أو غيره كالمصدق عليهم ما والجهة لجمال كن صورة القتال بغير حق
 أن يوصى رجل فيقتله بخلاف ما لو وصى لمن يقتله بغير حق فانها لا تصمم لانه جعل على المعصية (قوله
 في قوله) متعلق بذ كر وقوله لكل متعلق بكسر اللام المشددة ولو عبرا المصنف من تصوره فلكه يدل
 ذلك اكان أو وضع فذلك بغير جهن بتصوره الملك أى ينافى له الملك ولو لم يعاقده ووليه فيقبل له ولية
 في الصغر والمجنون والمجمل ولو قبل انقض العمل المعتد فلا تصمم الوصية لمن لا ساقى ملكه كبت لانه
 لا ساقى لمحضه ولا رد قول اراقى في باب التيمم أو لو وصى بمال لا في الناس به فقدم اليك حل
 المنع والحدث لانه في الحقيقة ليس وصية للميت بل لولي له هو الذى شوى أمره وعند التامل
 الصادق لا يحتاج للعواب عن ذلك لانه وصية لجهة لا للمعين الذى الكلام فيه ولا تصمم له لانه لا
 ليست أهلا للملك الا ان قصد المالك ولو عبرا الوصية لها بالصرف في علفها صم لان علفها على المالكها
 فهو المقصود بالوصية فبشرط قبوله يتعين صرف الموصي به لجهة الدابة رعاة لغرض الموصي ولو
 اتعلت الدابة كما تقدم ثم ان دلت قرنه ناهى عن ان تصمم الوصية له وان كان بعده فهي لا لول لكنه بصرفها
 وتبسط ملكها مطلقا وكذلك لو ماتت الدابة ولا تسل علفها للماتل بل الوصى فان لم يكن فلقاضى
 ولو بناتيم لو كان النائب هو المالك الدابة ولا تصمم لرقيق ان قصده فان قصد سيده أو أطلق صحت
 ولا يحتاج الى اذن السيد بل يقبل العبد وانها سيده ثم ان كان قاصر اقبل سبمو ولا ينتظر كاله كما
 اعتمد العلامة ابن قاسم نقل عن العلامة على (قوله من صغير وكبير الخ) بيان لمن تصمم له الملك

المطلقين التصرف
 وذ كر المصنف شرط
 الموصي في قوله
 (وتصمم) وفي بعض
 النسخ ويحبوز
 (الوصية من كل
 بالغ عاقل) أى
 مختار هو وان كان
 كافرا أو مجبوراً عليه
 بشفه فلا تصمم وصية
 مجنون ومعنى عليه
 وصى ومكرموذ كر
 شرط الموصي له اذا
 كان معينا في قوله
 (لكل عاقل) أى
 لمن تصوره الملك
 من صغير وكبير
 وكامل

لكن الصغير إنما يقبل له وليه وكذلك المعلنون والمجمل كإمر (قوله) وجعل موجود عند الوصية) بخلاف
غير المعلنين عند الوصية فلا يصح جعل شخصاً بدلاً من المعلنين كالوصية بوجود (قوله) بأن ينقل
لاقل من ستة أشهر من وقت الوصية) أي أولاً كثر من الأقل المذكور ولا ربع سنين فأقل ولم تكن
المرأة قرأها بعد الوصية زوج أو سيد للعامة كان موجوداً عند الوصية في الأولى والظاهر وجوده
عندها في الثانية ولا تقرر لاحتمال أن يكون من وطء الشبهة لندرة ذلك وفي تقدير الزنا أسامة
نخل فان انفصل لاكثر من أربع سنين أو أقل منها لسته أشهر فأكثروا كانت قرأها الزوج أو سيد
تصح الوصية لعدم وجوده عندها في الأولى ولا احتمال حدوثه معها أو بعدها في الثانية وكذلك
تكرن قرأها في الأقل الوصية ولا بعدها لاحتمال وجوده معها أو بعدها من وطء شبهة أو زنا ولا رد
ما تقدم من أن وطء الشبهة نادراً وفي تقدير الزنا أسامة نخل لأن محل ذلك عالم ينظر إليه ومع ذلك
لا يحد لاحتمال أن تكون من وطء الشبهة (قوله) خرج بعين ما إذا كان الموصي له جهة عامة
ظاهر هذا الصنيع أن المصنف بشرط أن كان الموصي له جهة عامة مع أنه قد أشار إليه بقوله وفي
سبيل الله وأسبيل البر على اختلاف النسخين كما ساقى ولما حصل أن الموصي له قسمان معين وغير
معين فإشارته للصنف إلى القسم الأول بقوله لكل متمثلين إلى القسم الثاني بقوله وفي سبيل الله أو البر
كانه على ذلك الشيخ الخليلي وهذا أتبع ما في قول المحققين وبعضهم جعل هذا معنى قوله وفي سبيل
الله أشارت إلى الجهة وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل (قوله) فإن الشرط في هذا) أي المذكر من
الجهة العامة وقوله أن تكون الوصية جهة معصية فظاهر أنه لا يشترط في الوصية تعيين عدم
المعصية وليس كذلك وقد تقدم اشتراط ذلك في شرط جهة الوصية مطلقاً علم المعصية لأن التقصد
من الوصية تدارك ما فات من الأحسان في حال الحياة فلا يجوز أن تكون معصية وإذا انتفت
المعصية فلا فرق بين أن تظهر فيها قصد القرية كالوصية للفقراء وأن لا تظهر فيها ذلك كالوصية
للاعتناء فإنه لا تظهر فيها قصد القرية وإن لم يخل عن قرية لأن في كل كبد رتبة صدقة وكفى في
الجهة أعطاه لأنهم فيها قصد القرية ولا التسوية بينهم ومن ذلك الوصية للمجاورين في الجامع
الأنهر حيث لم يصر وأوشق استباحهم (قوله) كعمارة كنيسة) أي ولو ترعها ومثل ذلك كتابة
التوراة أو الإنجيل وكتب الفلسفة وكتب العلوم المحرمة وكذلك سراج الكنيسة فالوصية بدهن له
تغليظاً لها بالعلمة أما إذا قصد انتفاع المقيمين أو لو كفاها فالوصية صحيحة وإن خالف في ذلك الأذمى
(قوله) من مسلم أو كافر) وحيث قصد السلم تغليظ الكنيسة كفر وأما الكافر إذا قصد تغليظ المسجد
فلا يصح إسلامه لأن شرط الإسلام النطق بالشهادتين فلا يحصل بمجرد تغليظ المسجد بخلاف الردة
والعبادة بالله تعالى فإنها تحصل بمجرد تغليظ الكنيسة (قوله) لتعديها) أي ولو لم يزل المارة
بخلاف ما إذا كانت نزول المارة فقط أو كانت موقوفة على قوم يسكنونها ولو من كفاها لم يثبت
كنيسة في الحقيقة ولا أثر لتعديها كنيسة حيث تد (قوله) وتصح الوصية في سبيل الله تعالى) أي
لأنه من القرابات إذا قال أوصيت بثلثي مالي في سبيل الله أو سبيل الله محض وصيته وصرفت
لغيره فإن قالوا تفرق أوصيت بثلثي مالي في سبيل الله أو قال أوصيت ثلثي مالي في سبيل الله محض وصيته وصرفت
للمساكين ووجوه البر (قوله) وتصرف للزكاة) أي غير أن قالوا كانوا يتطوعون بالمجاهدين
هذا الاسم لهم في عرف الشرع (قوله) وفي بعض النسخ بدل سبيل الله الخ) هذه الشبهة أهم من
النسخة الأولى على كل فهو إشارة إلى الجهة كما تقدم (قوله) وفي سبيل الله) أي المحرم والأحسان
فإن البرام عام لكل خير (قوله) أي كالوصية للفقراء) أي كالوصية للعلماء فتصرف لأصحاب علوم
الشرع من تفسير وحديث وشيخة بخلاف العلماء بغير ذلك كالمشتغلين بعلوم الفقه والطب وغير ذلك
ويدخل في الوصية للفقراء المساكين وعكسه لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الأفراد بخلافه

ومجنون وجعل
موجود عند الوصية
بأن ينقل لاقل من
سنة أشهر من وقت
الوصية خرج بعين
ما إذا كان الموصي
له جهة عامة فان
الشرط في هذا أن
لا تكون الوصية جهة
معصية كعمارة
كنيسة من مسلم أو
كافر لتعديها (و)
تصح الوصية (في
سبيل الله تعالى)
وتصرف للزكاة وفي
بعض النسخ بدل
سبيل الله وفي سبيل
الرأي كالوصية
للفقراء

عند الاجتماع فإما أوصى لهما شرك بينهما تصفين كما في الزكاة يكتفي ثلاثة من كل من الفقراء
والساكنين والعالموا ويحويهم ولأوصى لغيرهم صرف الوصية لاربعة من كل جانب من
جوانب داره الأربعة وجعل ذلك مائة وستون دارا للبرور وفي ذلك راء الله في وقته وهذا إنما
ظهر في دار مصر بمصر فمقدوني في جوانبها الأربعة كما هو الغالب (قوله أولئاء مسجد) وتصح
أعمارهم مسجد ومصلحهم ومطلعا وتعمل عنهما لاطلاق على المصالح الشاملة للعبادة مسجدا بالعرف
فإن قال أريد بذلك المسجد الأربعة جمع محبة الوصية بكتابتها الرافعي مع ذلك بأن المسجد ملكا
وعليه وقفا أي بان القصد المشتل على قوله المسجد يكون ملكا والمشتل على قوله عليه يكون وقفا
أو المراد أن المسجد ملكا في ذاته وعليه وقفا كذلك حال النوى وهذا هو الواقع الأربعة جمع خلافاً من حال
تطل الوصية حيثئذ (قوله وتصح الوصية) هذا شروع في الوصية بمعنى الإيصاء ولذلك قال الشارح
أي الإيصاء ومعناه لغة الإيصال كالوصية وشراعاتيات تصرف مضاف لما بعد الموت وأركانها أربعة
موسى وموسى وهو موسى عليه وصيغته كما تقدم التنبيه عليه أول الفصل وقد تكلم المصنف على شروط
الموسى وأما شروط الموسى والموسى فيه والصيغة فكل يتكلم عليها ونحن نتكلم على ذلك فنفق
يشترط في الموسى بقضاء الحقوقي التي عليه وتنفيذ الوصايا ودالودائع ونحوها أن يكون مكافراً
كله أو بعضه مختاراً وفي الموسى فهو أمر مطلق ويجوزون ويجوزون سبعة مع ما روى له عليه استثناء
من الشرع لا يتفق بعض فلا يصح الإيصاء من صبي ويجوزون ودينق ومكره ولا من أم وهم لعدم الولاية
لها ولا من الرضى لأن ولا يملك شرعية ابتداء بل جعلية بتقوى بعض الأب أو الجسد إليه إلا أن ذلك
له فيه كان قال أوصى عني فأوصى من الولي لأن نفسه ولا يصح الإيصاء من أب على ولده والجدة بصفة
الولاية لأن ولايته ثابتة شرعاً ابتداء بخلاف الرضى كما علمت ويترط في الموسى فيه كونه نصر فإما
مباحاً فلا يصح الإيصاء في تزويجها بته أو ابنه لأن هذا لا يسمى نصر فإما ما لا وأيضاً غير الأب والجدة
لأن زوج الصغير والصغير ولا في معصية كنيته كنيته بعد لكون الإيصاء قرينة وهي تنافي
المعصية ويشترط في الصيغة لفظ بشراً بالإيصاء وفي معناه ما في الضمان كأوصيت إليك أوصيت
إليك أو جعلتك وصيماً بيان ما يوصى نفسه واقتصر على نحو أوصيت إليك كان لغواً ويكون
القبول بعد الموت متى شاء كما في الوصية بمال أو يكتفي بالعمل كما في الوكالة ويصح مؤقلاً ومطلقاً
كما وصيت إليك إلى بلوغ ابني أو قدوم زيد فإذا بلغ أو قدوم فهو الموسى لا يستعمل الجاهلان
والأخيار ولو قال أوصيت إلى الله وإلى من جلد ذكر الله على التبرك وقد أوصى ابن مسعود فكتب
وصيتي إلى الله تعالى وإلى النبي ورواه عبد الله ولكن من الموسى والموسى رجوع عن الإيصاء متى
شاء لأنه محقق أن الأوصى وغلب على قلته استبداداً لمن فاض وغيره فليس له الرجوع
ولو خاف الوصى على مال التبرع ونحوه من استيلاء الظالم عليه فله تخلصه بشئ منه والله يعلم المقصد من
المصلح فيبدل شيئاً لا يفسد السوء الذي لو لم يبدله شيئاً لضرع المال منه وسلبه بعض خوته وأدى
ذلك إلى استئصاله وكذلك يجوز للموسى تعيين مال السيم ونحوه كما قال ابن عبد السلام إذا خاف عليه
القصيد لجل حقه في قصة المضطر عليه السلام وقد حكاه الله تعالى بقوله أما السفينة فكانت
لما كين يعملون في البحر فأردت أن أعياها وكانوا راعها ملك بأخذ كل سفينة غصبا (قوله أي
الإيصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا) أي ونحو ذلك كروا دائعها والعوارض والنصوب وقوله والنظر
في أمرا لافعال أي ونحوهم كالحنون والسفينة والإيصاء الذي كورسنة الأفي قضاء حق بمنزعه لا
وليس به شهود فانه يجب حيثئذ لأن الإيصاء به يؤدي إلى ضياعه (قوله إلى من) أشار بذلك
إلى أنه تعالى بالي كما يتعدى باللام بنفسه يقال أوصيت إلى فلان وأوصيت له وأوصيته إذا جعلته
وصياً وقوله أي نفس أشار بذلك إلى أن من نكر فهو صوفى ويصح جعله أموصوفى قد يكون بمعنى

أو لبناء مسجد
(ونعم الوصية) أي
الإيصاء بقضاء الدين
وتنفيذ الوصايا
والنظر في أمرا لافعال
(إلى من) أي
نفس (اجتمع فيه

الذي وقوله اجتمع فيه أي عند الموت الوصي وإن لم تكن موجودة عند الوصية أو بين الوصية والموت حتى لو وصي إلى من لم يجتمع فيه الشروط كصبي ورقيق ثم اجتمع فيه عند الموت مع (قوله) خمس خصال) وفي بعض النسخ خمسة ثم أتت ترك سأسا وهو القدرة على التصرف والاعتدال إليه وسيد كره الشارع بقوله بشرط إضافة الوصي أن لا يكون عاجز عن التصرف وترك ما ساء أيضا وهو عدم العداوة بينه وبين المحصور عليه وأما العدالة فقد استغنى المصنف عنها بالإمامة كذا كره الشارع حيث قال بعد الإمامة أو كفي بها المصنف عن العدالة وكذلك الشيخ الخطيب حيث قال بعد الإمامة وصرفنا بعضهم بالعدالة وهذا تعرف مافي قول المحشي أي بعد اعتبار العدالة والاعتدال إلى التصرف وعدم العداوة بين المحصور عليه والولي لأنه يقتضي أنه يزاد ثلاثة شروط على الخمسة فتكون الجملة ثمانية بناء على مقارنات العدالة للإمامة وليس كذلك (قوله لا سلام) أي في مسلم فلا يصح الإيصال إلى كافر في مسلم وأما الإيصال إلى كافر على كافر فيصنع كما يصح به الشارع في الاستدراك الآتي وقوله والبلوغ فلا يصح الإيصال إلى مسي وقوله والعقل فلا يصح الإيصال إلى المجنون وقوله والحربة فلا يصح الإيصال إلى من يهوى وقوله والأمانة فلا يصح الإيصال إلى غير الأمين وهو الفاسق وقد جمع ذلك الشارع بقوله فلا يصح الإيصال لأحد ممن ذكر (قوله ما كفي) بها المصنف عن العدالة (أشار بذلك إلى مساواة الأمانة للعدالة كما هو دل تنكي العدالة وتوطئة لها ولا يضمن العدالة الباطنة جرى شيخ الإسلام تبع الظاهر ويؤيده الشيخ الخطيب على الأول وبالعدالة أصلا لا يضمن العدالة الباطنة وجمع بعضهم بحمل الأول على ما ذلالم يقع نزاع والثاني على ما ذلأوقع نزاع وهو جمع حسن يمكن الذي اعتمدنا في إيداعه أنه لا يضمن العدالة الباطنة مطلقا سواء وقع نزاع أم لا (قوله فلا يصح الإيصال لأحد ممن ذكر) تفرع على مفاهيم الشروط المتقدمة أجا لا وقد فسدت ذلك سابقا لكن الظاهر أن بقول فلا يصح الإيصال إلى من انصف بشئ من أحد ذلك إلا أن يجب إجماعه على تقدير معناه والتقدير لذوي أحد ممن ذكر (قوله لكن الأصم جواز وصية الخ) استدراك على قوله فلا يصح الإيصال لأحد ممن ذكر (قوله لا ينسب للكافر وقوله وصية ذي الخ) فقتنه أنه لو كان الوصي مسلما والمحصور عليه كافر إيانا لم ينعض وله ابن بالغ عاقل سفيه كافر فانه لا يتبعه في الإسلام لا يصح أن يوصي عليه كافر أو هو الراع خلافا لما جرى عليه في شرح الر ومن من أنه يصح أن يوصي عليه كافرا وقوله أي ذي عقل في دينه وعرف ذلك بالتواتر من العارفين بدينه أو بشهادة شاهدين عارفين بذلك بعد إسلامهما وفتنه قوله في ذي الذي أنه لا يصح الإيصال إلى سرق على أولاد سرق والتظاهر العفة (قوله بشرط أيضا) أي كما شرط ما تقدم من الشروط وقوله أن لا يكون عاجز عن التصرف أي بان يكون قادرا على التصرف وقوله عاجز عنه كبر الخ) تفرع على مفهوم الشرط الذي فخله وقوله أوهرم أي شدة الكبر وقوله مثلا أي أو قبل وأسفه وأمرض ولا يصح على لأن الإجماع متعين من التوكيل فيما لا يمكن منه كبعض المعين (قوله أو إذا جفت أم الطفل الشرط المذكور) أي عند الوصية لا عند الموت وإن جرى عليه جمع كشيخ الإسلام وتبعه الشيخ الخطيب لأن الأولوية إنما يخاطب بها الوصي وهو لا يصلح لها أن يكون عند الموت لا يقال قد تجتمع فيها الشروط عند الوصية وتنتفي عند الموت فينبغي بطلان الوصية العبرة حيث قد جمل الموت لا بجمل الوصية لا تأقول الأصل إبقاء ما هي عليه فقيل إذا اجتمعت فيها الشروط عند الوصية قالوا لا في إن يوصي لها تار الأصل المذكور ومع ذلك إذا اتفقت فيها الشروط عند الموت تبين عدم صحة الوصية فمن اعتبر حال الموت نظر إلى استمرار العفة ومن اعتبر حال الوصية نظر إلى الأولوية بالدينه على الأصل المذكور وقوله فقهى أولى من غيرهما أي لوقور شفتها ومن حاشى خلاف الأصل فخرى فانه يرى انها تلي بعد الأولوية الجوان كان شيخنا رحمه الله تعالى يقول لا بأس بتقليد الأصل فخرى في هذا الزمان فانها أشرف من غيرهما قال

خمس خصال الإسلام
والبلوغ والعقل
والحرية والأمانة
وأكفي بها المصنف
عن العدالة فلا يصح
الإيصال لأحد ممن
ذكر لكن الأصم
جواز وصية ذي الخ
في عقل في دينه على
أولاده العسكار
ويشترط أيضا في
الوصي أن لا يكون
عاجز عن التصرف
فالعاجز عنه لكبر
أوهرم مثلا لا يصح
الإيصال إليه وإن
جفت أم الطفل
الشرط المذكور
فهى أولى من غيرها

وتروجهما ليطل وصايتها لأن نص عليه الموصي وعلم من ذلك أن الأثر غير مانع من الوصاية قلنا
في سنن أبي داود أن عمر أوصى إلى حفصة بنته وكانت تزوجته صلى الله عليه وسلم
(كتاب أحكام النكاح)

أي تأسيها لما تلاقى لوطه الواحد أهنته كأي شيء وهذا هو الركن الثالث من أركان الفقه وأما
قدوم العبادات لأنها أهم تعلقاتها بالله تعالى ثم المعاملات لأن الاحتياج إليها أشد من الاحتياج
لغيرها ووطوا الفرائض للأشارة إلى أنها نصف المثل كأي الحديث ثم النكاح لأنه أتمت شهوة
الطبع يحتاج لشهوة الفرج ثم الجنائيات لأن الغالب أن الجنابة قصص بفساد استيفاء شهوة البطن
والفرج ثم الأقضية والشهادات لأن الإنسان إذا وقعت منه الجنابات دفعوه فلا قضى واحتلموا
لشهادة عليه ثم ختموا بالعقود كما أن بخت الله لهم بالعقود من النار والنكاح من الشرائع القديمة
فانتشر عن من لدن أئمتنا عليه السلام واستمر حتى في الجنة فانه يجوز للإنسان النكاح في الجنة ولو
لحاربه ما صد الأصول والفرج ولا ينكح أمه ولا بنته فها وقد تده في الدنيا حفظ النسل وتفرغ
ما يضر حبه من المتى واستيفاء الأثرة والتمتع وهذه هي التي تبقى في الجنة والأصل فيها الكتاب والسنة
وأجماع الأمة من الكتاب قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء قوله تعالى وأنكحوا الإي
منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم تناكحوا أنكرت وأما في مباحه كالأم يوم القيامة وقوله صلى
الله عليه وسلم من أحب فطرني فليس مني بسني ومن سقى النكاح وأزكاته خمسة زوج جوزة ووجه وولي
وذهابان ومصيفة (قوله وما يتعلق به) أي والذي يتعلق به من محبة وفساد وحمل ورحمة ونحو ذلك
ويحتمل أن المراد بما يتعلق به جميع ما ياتي في كتاب الجنائيات لعق جميع ذلك بالنكاح كما قاله
ابن تاسم العبادي في شرحه على الكتاب (قوله وفي بعض النسخ وما يتعلق به) என்ப على مقدار
تقديره وهكذا في بعض النسخ (قوله من الأحكام) أي من بعض الأحكام بمعنى النكاح التامة جمع
حكم بمعنى النسبة التامة وقوله والقضايا أي من القضايا التي قد كرهها في بعض الأصول التي تقوم بها
النسب المقضي بها فهي جمع قضية بمعنى نسبة مقضي بها فكون بمعنى الأحكام فالعطف من قبيل
عطف التفسير وبعض أن يكون المراد بالقضايا المعنى المصطلح عليه من أهل الميزان فالعطف من
قبيل عطف الكل على الجزء لأن القضية بالمعنى المصطلح عليه عندهم المركب من المصكوم عليه
والمحكوم به هو الحكم بمعنى النسبة (قوله وهذا الكلمة سافطة من بعض نسخ المان) المراد بالكلمة
المعنى القوي لأن الأشارة لقوله من الأحكام والقضايا وهي كلمات (قوله والنكاح يطلق لفظة فصل
الضم) يقال تناكحت الأختان أي اختلفا وضمها إلى بعض وقوله والوط والعقد ظاهر بل
صرح به بطلق لفظة الوط والعقد لا مانع منه يؤيده قول الشيخ الحطيب العراب يستعمله
بمعنى العقد والوط جميعا وهذا لا شاف في أنه شرعا حقيقة في العقد مجاز في الوط وقيل بالعكس وقيل
حقيقة فيها وذلك قال الشيخ الحطيب بعدما تقدم ولا يحارنا في موضوعه الشرعي ثلاثة أوجه
أصحها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوط وبذلك أيضا قول النووي في شرح مسلم هو في اللغة
الضم ويطلق على العقد والوط ثم قال مال الراعي قال أبو القاسم الزجاجي النكاح في كلام العرب
بمعنى العقد والوط جميعا ثم قال أبو علي الفارسي فرقت العرب بينهما فمالطفا فافادوا النكاح
فلأنه أوثق فلان أرادوا عقد عليها وأما النكاح أمراثة أو زوجته أرادوا وطئها وبذلك انقطع
ما زعمه القتي بقوله فيه ساهل لأن الوط والعقد من معناه الشرعي وإنما الخلاف في كونه حقيقة
فيهما أو لا رد على ما هو والأهم من أنه حقيقة في العقد مجاز في الوط قوله تعالى حتى تشكع زوجا
غيره لأن المراد بقوله العقد أو الوط فهو مستفاد من خبر حتى تنكح عسلته ويذوق عسلتك
فالعقد مستفاد من الكتاب والوط مستفاد من السنة والمراد به في ذلك الوط مجازا من إطلاق اسم

*(كتاب) أحكام
النكاح وما يتعلق
به وفي بعض النسخ
وما يتعلق به (من
الأحكام والقضايا)
وهذه الكلمة
سافطة من بعض
نسخ المتن والنكاح
يطلق لفظة على الضم

السبب على المسبب بقرينة الظاهر المذكور (نزهة) و يطلق شرعا على عقد مشتمل على الارحكان
والشروط) كان الأول وهو الأول أن يقول كما قال غيره عقد يتضمن المباحة مطلقا أو
تزوج أو تزوجته ففاده الأمانة لا الملك على الأوجه لانه يختلف في كونه عقدا مباحا أو ملكا على
وجهين أو جميعهما أنه عقد مباحة يظهر أثر ذلك في ما لو حلف بالملك شيئا ولو زوجا أو لا مع أنه لا يثبت
حيث لا يثبت على الثاني فهو يملك لأن يتبع للأمنعة فلو وقعت المرأة بشبهة ظاهر لها أو غائبا
والمعقود عليه المرأة أي منفعة تضعها على الزوج وقيل للمعقود عليه كل من الزوجين وبني على هذا
الحال في أنها لا تنطلي به الوطء على الأول لانه حق فلا يجب عليه وطؤها ثم الأولى له ذلك ليعنها
ويحصنها وتطالبه به على الثاني وعقد النكاح لازم من جهة الزوج قطعاً ومن جهة الزوجة على الأرجح
فلا خيار فيه وليس لها حصنه فلا يجب من الصواب إلا نية فلا ينافي أن لكل من حلفه حصنه فلا يجب
كإساقه ومقابل الزوج أنه يستر من جهة الزوج من حيث أنه دفعه بالطلاق وأما حصنه فلا سبب
فلا ينافي لأن من الرجل ولأن المرأة وهذا سبب الأول في الحلف لقتلى (فيها والنكاح) أي بمعنى
التزوج أي قول الزوج ورجع انه الذي من طرف الزوج فهو المحكوم عليه بالاحتساب في كلام
المصنف سيما استقناهم حيث ذكر النكاح أولاً في الترجمة عن العقد المركب من الإيجاب والقبول
وذكره ثانية بمعنى آخر وهو القول الذي هو أحد طرفيه وأما الإيجاب الذي هو الطرف الآخر فهو
من طرف الولي وهو مستحب أيضاً أن كانت المرأة تامة فليس مستحب لها النكاح بمعنى التزوج الذي
هو الإيجاب لكن بواسطة الولي وفي معنى التامة الحاجة للنفقة والتامات من أقسام الفقرة بل أن لم
تتقدم الفقرة عنها إلا بالنكاح وجب فإن لم تكن تامة فلا حاجة ولا حاجة كره لها إلا ما غشى
منها أن لا تقوم بمقوق الزوج حتم عدم السبب المتضمن للنكاح فما قيل أنه يستحب لها ذلك مطلقاً
مردود مستحب كون الزوج بكراً إلا عند كضعف آئته من الاقتضاء أي إزالة البكارة وأما احتجابه
لمن يقوم على عياله كما وقع لما رآه فانه سأل قال صلى الله عليه وسلم لا بكرا تراه ولو تراجعت له
فقال أن أي قتل يوم أحد وترك تسعينات فكرهت أن أجمع بين طرية نورا فمنهن أي أنقص
شيئا ولكن امرأتك تطهرن وتقوم عليهن فقال صلى الله عليه وسلم أصبت وكذا يد بقية لا ماسة جيلة
عرف عند العلامة الرمي أو مستحب طاعة عند العلامة الرمادي غير العيصين تنكح المرأة لا بدعها لها
وجاهلها وسبها ولد منها فاعلم بذلك أن أي النصف بالتراس هو كتابه من الفقر
فكانه قال افتقرت أن لم تفعل واستغفرت أن فعلت لأربعة الجمال لا تهازوه عليه يصحها البارح
وعند العلامةين غالباً وكونها ولودا يعرف كون البكر ولودا قارها ودودا تبرز وجو الولود
الودود في مكاتب يوم الأهم يوم القيامة بالنسبة للأجالة خفيفة للمهر لا مطلقاً يرغبها مطلقاً والود
ترغبه فيه قالت سب طيب لا يفت زنا ولا يفت فاسق ومثلها القليلة ومن لم يعرف لها أب لم ير
تجربوا وكشف خبر ذات قرابة قريبة بأن كانت أجنبية أو ذات قرابة بعيدة تلصق الشهوة ذات
القرابة القريبة كنت ألم فمضى إليه نصفه فقلت قال بعضهم

ان أردت الأضباب فأنكح قريباً * وإلى الأخرين لا توصل

فاتقوا النمارطيسا وحسناً * ثم خصنه قرب موصل

ويستحب أن يعقد عليها في شوال وأن يكون في يوم الجمعة أول النهار وأن يكون في جموع وأن يكون
في المسجد ويستحب أيضاً أن يدخل عليها في شوال كما فعل صلى الله عليه وسلم في مائتة رضى الله عنها
(قوله مستحب) أي استحباباً عارضاً لأن أصله الإباحة لكن إن قصد به العفة أو حصول ولده ونحو
ذلك صار طاعة بغضاً فالوفد محرر واستيفاء الفدية أو قضاء وطء مطلقاً لا يمنع نذر ولو في صورة
الاستحباب على ما عتمد الرمي وقال ابن حجر يصح نذر إن قصد به العفة أو حصول ولد أو نحو ذلك

والوطء والعقد يطلق
شرعاً على عقد مشتمل
على الأركان والشروط
والنكاح مستحب

تكر الاحتياج بحيث نوهو وجبه العلامة الرمي نظر لكون أصله الإباحة والاستقبال جاز
 ويستثنى من إطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فإنه لا يستقبله النكاح وإن وجدت فيه
 الثروة كما نص عليه الشافعي وطلبه بالخوف على الولد من الكفر والاسترقاق (قوله لمن يحتاج إليه)
 أي القنص الذي يحتاج إلى النكاح سواء كان مشتهرا بالعبادة أم لا وقوله شرفاته للوطى متعلق
 يحتاج أي بسبب اشتباكه للوطى بالياء السببية فإن لم يكن به توفيق كرهه النكاح أن فقد أهنته
 سواء كان به علم كمن عني أم لا أو وجدها وكان به علم كهرم وتمنن لا تنفاسا حتم مع الترام فأقصد
 الأهبة مالا يقدر عليهم خطر القيام به فبمن هذا فإن وجدها ولا علم به فضل لعبادة أفضل أن كان
 متعبدا اهتماما بها وإن لم يكن متعبدا فالنكاح أفضل من تركه ثلاثا تنفي به البطالة بسبب
 التفكير إلى النواحي (قوله يجد أهنته) عطف على قوله يحتاج إليه والأهبة ضم أهم تمون
 النكاح وقوله كهرم ونفقة أي وكسوة كما أشار إليه بكاف التمثيل والمراد بالمرء الحال منه والنفقة
 نفقة يوم النكاح وليتموه بالكسوة كسوة فصل الممكن (قوله أن فقد الأهبة) أي مع توفيقه
 للوطى كما هو القرض وقوله لم يستقبله النكاح بل نفسه تركه كما في التماح وغيره وبالمعنى شرح
 مسلم فقال تركه النكاح وبكسر شهورته بالصوم إرشاداته بالتمرن عليه بضعف الشهوة وتغير
 باعتد الشباب من استطاع منك البقاء قليلا وح فانه أغضض البصر وأحصن الفرج ومن لم يستطع
 فعله بالصوم فإن له وجبا أي فاطمعت توفيقه والبقاء بالدمعون النكاح فإن لم يشكر بالصوم لا يكسره
 بالكافور ويحجوه بل يتزوج ويتوكل على الله فإن الله ترك كل بال رزق المتزوج بقصد العفاف فإن كسره
 بالكافور الطبار يحجوه كره أن أضعف الشهوة قطعها من أصلها ثم وكذا استعمل المرء الثاني
 الذي يبطئ الحبل أو يقطع من أصله فيكره في الأول ويحرم في الثاني (قوله يجوز زجر) أي كامل
 الحرية غير التي صلى الله عليه وسلم أمها وصل الله عليه وسلم فيوزنه نكاحا كثر من أربع فانه صلى
 الله عليه وسلم تزوج خمس عشرة امرأة ودخل ثلاث عشرة توفيق عن تسع أشار الله إلى شذوذا وأقل قوله
 شذت ملها زاد حسنا جلاله * صغار شاذة بسبب التثنية

لمن يحتاج إليه توفيقه
 للوطى يجد أهنته
 كهرم ونفقة فإن فقد
 الأهبة لم يستقبله
 النكاح (ويجوز زجر
 أن يجمع بين

نقد آخر فأن أول النظم تستقد * تسامت في عهدهم المصطفى المكي
 فالعين لما تشبهت والميم لم يمتزوا والهمز لم يثبت هـ والحاء لم تقصص والجم لم يوربة والصاد أصفية
 والراء لهمة والهاء لم تدو السين لسودت وصلى الله تعين (قوله أن يجمع) أي في عقد واحد أو في
 عقود متعددة ولو مرتبة وقوله بين أربع امرأة أي ولو كن كافرات ما زاد عليهن بطل الزائدان
 عقد عليه بعد الأربع والإبطال الكل إذا بطل واحد ليس بأولى من إبطال الأخرى يبطل الجميع
 وجوز بعض الخوارج تسعاً أخذ من قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
 أي اثنين وثلاث ورباع بمعنى مجموع ذلك نسق وقال بعض الخوارج بأضأن هذه الآية تدل على ثمانية
 عشر لأن معنى مثنى اثنين وثلاث ثلاثة وثلاثة رباع أربعة ومجموع ذلك عاشر وهذا
 ترق للأجاء والمراد من الآية والله أعلم فأنكحوا ما طاب لكم من النساء اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً
 فلا يجوز زائد على الأربع ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لغيره لأن وقد أعلمني على عشر نسوة أمسك
 أربعاً وأربعاً سائرهن وإذا وجب الاقتصار على أربع في النواحي في الابتدأ أولى واستفيد من تقييد
 المصنف بالمرأه جواز الجمع بين الأماهة ملك اليمين من غير حصر ولو كن مع الحرار لا يطلق قوله تعالى
 أو ما ملكك أي ما نكح * ذكر ابن عبد السلام أنه كان في شرع يعصى عليه السلام جواز
 النساء من غير حصر تقليد لفصل الرجال وفي شرع يعصى عليه السلام أنه لا يجوز غير واحدة تقليدا
 لفصل النساء وراعت أربعة نكاحاً صلى الله عليه وسلم لفصله النوعين والحكمة أن موسى
 عليه السلام طلب منه أن يزوج فرعون كان يقتل أبناءه ويهيئ نسائهم فتاب أن يطلب

في شرعته مصلحة الرجل لقتلهم وكثرة النساء والحكمة في أن عيسى عليه السلام غلب مصلحة النساء
أنه خلق من أمه بلا نفاس أن يغلب في شرعته مصلحة النساء لكونها فرع أصله الذي هو أمه
والحكمة في تخصيص الأربع أن الشخص له طابع أربع وأن المقصود من النكاح الالتصاق بالوفاة
وذلك يغيب بالزيادة على الأربع دون الاقتصاص على الأربع لا ما قادار طبعين بالتمسك فانه يغيب عن
كل واحد منهما ثلث ليل وهي ممتدة بنية معتققة مشرعة على كثير من الأبواب (قوله فقط) أي دون
ما زاد على الأربع وقد عرفت حكم الزائد فصار آتفا (قوله الآن) تعين الواحدة فقط أي فلا
يجوز الزيادة عليها وقوله كنكاح سفه أي فانه تعين فيه الواحدة لا ما غلبت زوج الحاجة وهي
تندفع بالواحدة فيشكل هو باذن وليه أو ينكح له وليه باذنه ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تكلم
أمرات الشهوة ولا تعد بقصد اتلاف ماله لفسه وقوله ونحوه أي نحو نكاح السفه كنكاح المنون
فانه تعين فيه الواحدة لا ما غلبت زوج الحاجة وهي تندفع بالواحدة فواجب احفظه الواحدة تاد
لا يعتبر ثم إن كان احتياجه لم يرض به فقد رد الحاجة والزواج له أب ثم جدهما كم دون سائر العصبان
وبلزم الأبوان علان زوج المنون الكبير المحتاج للنكاح بخلاف المنون الصغير والمنون الكبير
غير المحتاج له وأما الصغير العاقل فلا يبيح علان علان زوجة ويحولوا بمصلحة قسطة ظلمة تليه وقوله
يتوقف على الحاجة أي من نكاح يتوقف على الحاجة كنكاح المنون كما تقدم فما وافقه على
نكاح فانه دفع قول المثنى لو قال نحن يتوقف حوازي نكاحه على الحاجة لكان أولى وأنسب ولعله بناء
على تفسير قوله ونحوه بنحو السفه كما يدل عليه تنبيهه بالمنون وقد عرفت ذلك فيما تقدم بقوله كنكاح
السفيه ومثله نكاح المنون (قوله ويجوز زائد) للراعي من فيه رفق بجميع أنواعه كما أشار إليه
الشارح بقوله ولو مدبر الخ وإن كان للتدبير من العبد كامل الرق فليس يجر عليه سبب من أسباب
الحرية وقوله أن يجمع بين اثنين أي سواء كانتا في عقد واحد أو في عقدين ولزم تبين وسواء كانتا
سويتين أو متنتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لأن النكاح من باب الفضائل فلا يلحق العبد
فيه بالحر كما يلحق الحر في النسب بمنصب الانبياء في الزيادة على الأربع وعلم من ذلك حوازي نكاح
العبد الأمة مع الحر فانه لا يشترط لنكاحه الأمة الشرط الأتمية (قوله أي زوجتين فقط) أي
دون ما زاد عليها فان زاد عليها ما كان زاد الحر على الأربع والحاصل أنه لو نكح الحر نجسا أو سوتا
فما كثر أو العبد ثلاثا فكثر فإن كان في عقد واحد بطل في الجميع وإن كان في عقود ثلثة بطلت
الثلاثة فما فوقها في الحر والثلاثة فما فوقها في الرقيق لأن الزيادة على الحد الشرعي حصلت في كل
منهما (قوله ولا ينكح) أي لا يتزوج فلا يجوز ولا يصح وقوله الحر أي الكامل المسمى بمختلف
الرقيق كالأمة وبما لا يجوز له نكاح الأمة وإن لم تزج بالشر وط كالمهرم الإسلام شرط في المسلم
كان أو غير فهو بمهر والمهر وهو يتخص بالمسلم (قوله أمة) أي من فهارق ولو مبيعة فهي كالمهرمة
لأن أرقاق بعض الولد محذور كالأرقاق كله ثم أضاف له نكاح الأمة ووجد مبيعة وجب تقديمها
على كسبة الرق لأن أرقاق بعض الولد أهون من أرقاق كله وهذا هو أراج من ترددنا ما روى على
تعليل منه رقيقة لكل اقتصر الشصان بل يجب تقديم من هي أقل رقالة من هي أكثر رقالة ولو
أوصى بالولد أتمته ثم اعتقها الوارث فلا ينكحها الحر إلا بشرط الأمة لأن العلة وهي أرقاق الولد
تجبر عليها بها بالمهر من وجهين الأول أن يقال لناحر لا ينكحها الحر إلا بشرط الأمة الثاني أنه لو دعا
رقيقين حرين (قوله لغيره) أي أتمته الشارح بذلك لأنه لا يجوز له نكاح أتمته مطلقا وحلت الشرط
أولاهم أن اعتقها طارئة نكاحها بل بسبب لانه ورد أنه أبرأ من أرقاق اعتقها أو أبرأ من نكاحها
وكذلك لا يجوز أن ينكح أمة طارئة لأنها من أمة فان طر أمك الفرع على نكاح أمه بان ملك
الولد الأمة التي تزوجها أو قبيل ملكها بنفسه النكاح لأنه ما مع ضعف تعلق الأب بحال

أربع حوازي فقط
الآن تعين الواحدة
في حقه كنكاح سفه
ونحوه ما يتوقف
على الحاجة (و) يجوز
(العبد) ولو مدبرا
أو مفضا أو كاتبا
أو مطلقا بصفة
(أن يجمع بين اثنين)
أي زوجتين فقط
(ولا ينكح الحرامه)
لغيره

الذي يخالف أمة الكاتبة فانه مجتمع على السيدتكلمها ابتداء ودوام لان تعاقب السيد بمجال
 للكتاب أقوى وحمل أمته أيضا الأمة الموقوفة عليه والموصى له بنفعها على الدوام وكذا لا مجتمع
 على السيد ان تبرك عبدا المملوك لها أو الموقوف عليها والموصى لها بنفعها على الدوام (قوله لا
 بشرطين) وسيزيد الشارح عليها بشرطين فالجمله أربعة والذي في المصليوب تبعاً للنسج جعله ثلاثة
 يجعل الأول العجز عن الحرة فيجعل فقد صدقها وعدم كونها متعصية فستعفى به عن الشرط الأول من
 الشرطين الذين زادهما الشارح ولونصف المصنف لفظ صدق لتعمل بما ذكر واستغنى عن الشرط
 المذكور بتعصيه بالصدوق فاسم كإشارته إليه الشارح بقوله أو فقد الحرة لعدم رضاهما به ولا يخفى
 أن الشرط الأول من الشرطين الذين زادهما الشارح هو مفاد قول الشارح أو لا أو فقد الحرة فكان
 عليه اسقاط الشرط المذكور (قوله عدم صدق الحرة) أي ولو كساية ان وجدت شروط تكاها
 ولا يكلف بيع مسكنه وخادمه ولياسه ومركوبه لاجل تحصيل صدق الحرة ولو رزيت بلا صدق
 حلت له الامتلاك وهو عليه بالعقد وكذلك لو رزيت بالمرحل فصل له الامتلاك فنه نصير بمث فحرة
 في الحال به وقد لا يصححه عند حلول الاجل ومثل ذلك ما لم ترض بالالا أكثر من مهر المثل لم يكن
 لسيد لها الا أكثر المذكور في مهر الامتلاك فانه قادر على نكاح الحرة ولو رزيت له المهر بمهر
 المثل فاقبل وقبوله لم يملك له الامتلاك لقدرته على صدق الحرة ولا نظر لثمة في الثانية إذا العادة السابعة
 في المهور ولا يمنع ماله الغائب نكاح الامتلاك كعدم (قوله أو فقد الحرة) أي بان لم يصدقها في بلده
 فلو وجدها ما يقع به بلد ولحقه مشقة ظاهرة في طلبها حلت له الامتلاك ونسب الامتلاك
 ينسب في طلبها لوجه إلى الاسراف ومجاوزة الحد أو لم تحقه تلك المشقة لكنه لا يقدر على منع نفسه
 من الزنا في مدة السفر لها والواجب عليه السفر لها ومحل كماله الزكزي ان أمكن انتقالها معه إلى
 وطنه وإلا فهي كالعمومة لما في تكليفه المقام معها في بلدها من الغربة والرخس لا يتحملها لها
 التضييق (قوله أو عدم رضاهما) أي بالزوج لتصوير نفسه أو نحو ذلك وكذلك عدم رضاهما
 قدر عليهما من المهر بان طلعت أكثر منه (قوله وخوف العنت) أي بان شوقه له على بدور بان تغلب
 على ثلثه الوقوع عقه أو يتحمل الوقوع عقه وعدمه على السواء بان تغلب شهوته وتضعف تقواه
 بخلاف ما إذا ترقبه على بدور بان تضعف شهوته أو فوق بتشهوته وقوت تقواه أيضاً فلا تحل له
 الامتلاك لقوله تعالى ومن لم يستطع معكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فيما مكنكم إلى يوله
 ذلك لئن خشى العنت منكم والاطول السعة والمراد به المهر والمراعى المحصنات الحرائر والمؤمنات الأولى
 جرى على الغالب لان المهر تكايب كالحرة المسلمة في منم الامتلاك كما يعلم من قول الشارح ألا يكون
 تحت حرة مسلمة أو كساية بخلاف المؤمنات الثانية فانه يصدق حق المؤمن لانه بشرط اسلام الامتلاك
 حق المسلم كساية في عدم من ذلك الشرط أن المفسوح والحبوب لا يحل لكل منهما نكاح الامتلاك لانه
 لا تصومته خوف العنت بخلاف العنين والجمعي ولا بد أن يكون العنت عاماً فالمعتبر عدم العنت
 لا خصوصه فلو خاف العنت من أمة بصمتها أو توطئه لها فليس له أن ينكحها لان العقل لا اعتبار به
 لانه يخرج من الطاعة والطاعة الفكر وكه من انسان اثنى بموسلاه (قوله أي الزنا) وأصله المشقة مني
 به الزنا لا سيما بالحد في الدنيا ان حد فيها ولا يعاقب بقى الاثرة ان لم ينقب حتى حد في الدنيا
 لا يعاقب الاثرة لان انها كرم من ان يجمع على الذنب الواحد حتى فهو من تسعة السبب
 باسم المصنف وقوله مدية فقد الحرة تطرف لخوف العنت (قوله وترك المصنف شرطين آخر من الخ) قد
 تقدم أن الأولى للشارح اسقاط الشرط الأول من هذين الشرطين لانه مفاد قوله فبما أو فقد الحرة
 فهو ينفي عنه مكن الشارح زاده نظر الكلام المصنف (قوله أحدهما) أي الشرطين الآخر من
 وقوله ان لا يكون تحت حرة أو أمة بالملك أو بالنكاح وإنما انصرف على المرتلين في التعميم فيما بقوله

(الابشرطين عدم
 صدق الحرة) أو
 فقد الحرة أو عدم
 رضاهما (وخوف
 العنت) أي الزنا مدة
 فقد الحرة وترك
 المصنف شرطين
 آخر من أحدهما ان
 لا يكون

مسألة أو كتابية فاذن وجب أمة بالشروط فلا يجوز له نكاح أمة أخرى إلا أن انتقل إلى جهة أخرى
وخاف العتق فله نكاح أمة ثانية فلا ينتقل إلى جهة أخرى وخاف العتق أنضافه نكاح أمة ثانية
وهكذا في الرابعة وله بعد ذلك جعهم والتقسيم بينهم لا يدوم (قوله مسألة أو كتابية) تصيب في الحرمة
فإذا كانت تقتصر على كتابية تمتعت نكاح الأمة فله المومنات الأولى في الأبقليس بقيد بل جرى
على الغالب بخلاف المومنات الثانية كإمر (قوله تصلح للاستمتاع) أي حرماناً بنفسه ولو قال سالحة
للإستمتاع لكان أولى لأن تعبيرها بالخيار عرهم أن يكنى كونها تصلح للإستمتاع في المستقبل وليس
كذلك بل لا بد أن تكون سالحة للإستمتاع في الحال ونحوه بذلك الصغير فإلى لا تتحمل الوطء
والرقاء والفرقة والحرمة ونحوها كالنصيرة إن عافت نفسه وطأها فله نكاح الأمة حديثاً ولا تنظر
لتوقع شفافها إن انتقل من السلامة إلى خلافها بل ناسم حيث جعلها كالسالحة للإستمتاع لتوقع
شفافها (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الشرطين الأخرين وقوله اسلام الأمة أي لقوله تعالى
من قياتكم المومنات وقوله التي يشكها بخلاف التي لم يشكها فلا يشترط اسلامها فهو له وله الأمة
الكتابية تلك العين لأن المذخور في نكاح الأمة الذي هو إتيان الولد منتف هنا (قوله لا يصلح لمسلم
أمة كتابية) سواء كان حراً أو رقياً فهذا الشرط عام للحر وغيره لكنه خاص بالمسلم بخلاف الكافر
حراً كان أو رقياً فله نكاح الأمة الكتابية لاستوائهما في الدين ولا يفي نكاح الحر الكتابي الأمة
الكتابية من فقد الحرمة وخوف العنت كالمسلم فتصلح أن فقد الحر وخوف العنت خاصة إن بالحر
لكنهما بعان المسلم والكتابي والاسلام خاص بالمسلم لكنه بم الحر وغيره كما تقدم (قوله وإذا نكح
الحرمة بالشروط المذكورة) أي التي هي فقد صداق الحر وخوف العنت وعدم كونه تقتصر
سالحة للإستمتاع واسلام الأمة في حق المسلم وقوله ثم إسم أي بان فقد على صداق الحر وقوله ونكح
حر أي بعد نكاح الأمة كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عقد لهم بما عاها به في الحرمة ولا يصح
في الأمة لأن نكاح الحرمة يمنع نكاح الأمة وهذا ظاهر إن كانت الحر تصلح للإستمتاع لأن الحرمة غير
الصالحة للإستمتاع لا تمنع نكاح الأمة فلهذا لا اعتد الشرا المسمى على الرمي بقيد هذه المسئلة بما
إذا كانت الحر سالحة للإستمتاع بخلاف من عجم فيها وتبعه المحدثي حيث قال وإن كانت الحر غير
سالحة وهو صريح شرح المنهج ولعل وجهه قوة ابتداء النكاح لكن الأوجه ما قلنا أولاً (قوله
لم ينسخ نكاح الأمة) أي لأنه دوماً يقتصر في الدعاء ما لا يقتصر في الابتداء (قوله وتطراخ) شروع
في أحكام النظر وأقسامه ولا يفتي إن التناوب للمقام انما هو النظر لاجل النكاح وهو الذي ذكره
المصنف بقوله والرابع النظر لاجل النكاح فهو زلالي الوجه والكفين وإنشاذ كربة الأقسام على
وجه الاستطراد حيث حرم النظر حرم المس لأنه أبلغ منه في اللذة وأناة الشهوة بحرم اصطباغ
الرجلين أو المراتين في ثوب واحد إذا كانا عريانين وأن كان كل منهما في ثوبين من القماش لم يحرم
لا يغشى الرجل إلى الرجل في الثوب بالواحد ولا المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ولا فرق في ذلك بين
الأحباب والمساكر ولذلك قال الرمي ولو أبا وابنته أو أبا وميتها أو نازع في الأصول السدي وغيرهم
الزكفي فيمن مصافحة الرجلين والمرأتين يحرمان من مسلين بلبتقيا فيمتصاغان الأضفر لما قيل
أن شترقاو يستني الأرد المجمل فحرم مصافحته كصافحة الرجل المرأة فإنها تحرم من غير حائل
ومصافحة صلي الله عليه وسلم للنساء إنما كانت بالقول لا بالمصافحة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصافح
أمرأة ولم يترك مصافحته من معاهه كالارض والأجدم ونحوهما وتركه للمعافاة والتقبيل في الرأس
الانقاد من سفر أولي بعد لقاءه عرفاً فإنه سنفذ ذكره لا يتابع ويسن تقبيل اليد لصالح ونحوه من
الامور الدينية كملو وهدو بكرم ففقدتني ونحوه من الامور الدنيوية كشوكه ووجاهة فقد ورد
من تراجم لغتي لغتنا ذهب ثلثا دينه كافي شرح الروض ويسن القيام لاهل الفضل أكرام الأرواح

تقتصر مسألة أو
كتابية تصلح
للإستمتاع والثاني
اسلام الأمة التي
يشكها الحر فلا
يصلح لمسلم أمة كتابية
وإذا نكح الحرمة
بالشروط المذكورة
ثم إيسر ونكح حرم
ينسخ نكاح الأمة
(ونظر)

وتفصيله بخلاف غير أهل الفضل فلا يطلب التمام لهم إلا الحاجة أو ضرورة أو نهي القيام فصول كوع
 الواقعين على الأراء فهو حرام ولو منع الطهارة أو استقال الفضة كما قاله الصلابة من هو وألف فيه
 بعضهم وقالوا (قوله الرجل) أي الذي ذكر البالغ وهو يشغل العمل وهو الذي قد ذكره أو أتياها والحق
 وهو من قطع أنشأه حتى ذكره والمصوب باله الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت أنشاء بخلاف
 المصوب وهو الذي صعد ذكره أو أنشأه فهو مع النساء إلا حائض كالحرم وأما المحزون بأن من فلو وصف
 تفرم بغيره ولا يحمل كالجمعة لكن يلزم المرأة الاختصاص عنه من غير البالغ العتي لكن المراهق
 كالبالغ ومعنى سمة النظر في المراهق مع أنه غير مكلف أنه يحرم على وليته كبحته منه ويحرم على
 المرأة أن تتكشف عذمو كذلك غير المراهق إن كان يقدر على حكاية ما يراه بشهوة فهو كالبالغ أيضا
 ومعنى الحرمة فيه كما ذكره وإن كان يقدر على حكاية ما يراه من غير شهوة فهو كالحرم وإن كان لا يقدر
 على حكاية ما يراه فهو كالعدم فذلك على أن غير البالغ على أربعة أقسام وهذا كله في الواضع وأما
 الخلق المشكل فيعامل بالأشد فيحصل مع النساء وحلا مع الرجال أما إذا كان في سن يحرم فيه نظر
 الواضع ولا يجوز أن يتخلوه أجنبي ولا أجنبية ويمكن إحصاءه في كلام المصنفان مراد بكل من الرجل
 والمرأة أما يشبه فيقال المراد رجل ولو احتملا والمرأة ولو احتملا (قوله إلى المرأة) أي الأنثى البالغة
 ومنها المراهقة بل الصغيرة التي تشتهي كذلك بخلاف الصغيرة التي لا تشتهي فيحصل النظر إليها أنها
 ليست في منتهى الشهوة إلا الفرج فيحرم النظر إليه وكذلك ذكر الصغير ويستثنى الأم من الرضا
 والقرينة فاعتبرت له وقته الساجدة ومنها نصوصها كالرخصة وأما الكبيرة فيحرم النظر إليها ولو كانت
 لا تشتهي لغيره وتصوره يحرم الخلو بها أنعام ساقطة الأوطى والأطعة وسكت المصنف عن نظر الرجل
 إلى الرجل ونظر المرأة إلى المرأة فصل كل منهما بلا شهوة إلا ما بين السر والركبة فيحرم ولو بلا شهوة
 ويستثنى من الأول نظر الرجل إلى المرأة الجميل فإن كان شهوة فهو حرام بالإجماع ولا يخص ذلك
 بالمرء الجميل بل النظر بشهوة حرام لكل ما لا يجوز الاستمتاع به ولو جاز كان ينظر إلى العود
 بشهوة وضابط الشهوة فيه كما قاله في الأحياء أن يتأثر بحال صوته بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه
 وبين الملقى ويقرب منه فوله هي أن ينظر فيلتمنوا كثير من الناس ينظرون إلى المرء الجميل مع
 التلذذ بحاله ومع الشهوة هو يظنون أنهم ساهلون من الائتم لاقتصاصهم على النظر دون إرادة الفاحشة
 وليسوا بإدين ومثل الشهوة تخوف الفتنة فلواتفتت الشهوة وخيفت الفتنة حرم النظر أيضا وليس
 المراد بصوف الفتنة غلبة الخلق بوقوعها بل يكفي أن لا يكون ذلك نادرا أو أن كان بغير شهوة وبلا
 خوف فتنة فهو حرام عند النووي حيث لا حرمة ولا ملأ ولا أكثر من على خلافه فالمرء هو
 الشاب الذي لم يبلغ أو أن الإنسان بخلاف من بلغه ولم تنبت لهحية فإنه لا يقال له أمر بل يقال له ط
 بالثالث للثمة ويستثنى من الثانية نظر الكافرة إلى المسلمة فهو حرام إلا ما يبدو عند المنة أي الخدمة
 لمفهوم قوله تعالى أو نسا من وضع من عمره رضي الله عنه منع الكتابيات دخول الحمام مع المسلمين
 ومحل ذلك في كافر بغير حرمة المسلمة وشربها كمالها أمامها فيجوز زعمها النظر إليها كما يحسنه الزكشي
 في الحرم وأتق به النووي في المملوكة (قوله على سبعة أضرب) بتقديم السين على الموحدة أي على
 سبعة أنواع وصكت المصنف من أشياء من النظر اختصارا منها النظر للتعليم فهو النظر له ولا يشك
 على ذلك ما قاله في الصدق من أنه لو أصدقها تعليم قرآن فطلقها قبله تعذر تعليمها لأن الصدق إنما
 هو في الخلقة لأن كلامه الزوجين تعلقت آماله بالآخرة وأكمل منها طاعة في صاحبه بسبب
 العهد السابق بينهما فمنع من ذلك لونه وخوف الفتنة ومنع السبكي جواز النظر بالواجب تعمله
 وتعلمه كالفاحة وما تعين تعلمه من الصنائع المحتاج إليها بشرط التمسك من وراء حجاب وجعل
 مسئلة الصدق على المشرب كسورة من القرآن وقال الجلال المحلى جواز النظر لتعليم خاص

الرجل إلى المرأة على
 سبعة أضرب

قوله ما من ساقطة الخ
 فيه إشارة إلى قول
 القائل
 لكل ساقطة في المحي
 لا طقة
 وكل كاسدة يومها
 سوف

بالأمر بدخول المرأة عند من مسألة الصدوق فانها تقتضي منع النظر الى المرأة للتعليم والامساك بعذر
 والمعتصم بوزان النظر لتعليم مطلقا ما عدا المطلقة قبل التعليم لما تقدم من قو خوف الفتنة لتعلق
 طمعية كل منهما بالآخر (قوله أحدهما) أي أحد السبعة أضر بوقوله تتركه أي الى حال ولومن
 ورامقراز كان قد أراه من العيون المعروفة بخلاف ما لو رأى مثلهما من المرأة فلا يجرم لانه مجرد
 خيال وقوله ولو شفاها ما عدا عن الوطء أي كالعنين والمختبئ بشع الثوب أشهر من كسرهما لكن
 صادرة الشيخ الحلي وهو بكسر النون على الأصح ومعناه على الاحتكام للمشبه بالنساء واصل
 الفتح المشبه بالنساء ما يشبه الغير بهن وتشبه الرجل بالنساء ما يكشفه المرأة بالرجال غير لمن ألقه
 المشبهين من الرجال بالنساء والمشبهات من النساء بالرجال أو كما قال (قوله الى أجنبية) أي الى حق
 من امرأة أجنبية أي غير محرم ولوامة وشمل ذلك وجهها وكشفها بجرم النظر لهما ولو من غير شهوة
 أو خوف فتنة على الأصح كما في التهاج وغيره ووجه الأمام باتفاق السليمن على منع النساء من
 الخروج ما سارت الوضوء أي كانت في الوجود وبان النظر يحرك الشهوة ومنظنة الفتنة وقد قال
 تعالى قل للمؤمنين بغضوا من أبصارهم واللاتق بمحاسن النعمة سد الباب والاعراض عن تفاصيل
 الأحوال كما قاله في الخلوة بالا حنيفة وقيل لا يجرم لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو
 مفسر بالوجه والكفين والفتنة الاول ولا بأس بتقليد الثاني لاسيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه
 خروج النساء في الطرق والأسواق ومثل ذلك أيضا شعرها وتفرها حتى دم القصد منهل كل ما حرم
 تتركه منه ما حرم نظره منفصلا فيرم النظر الى شعرها وتفرها المنفصلين ولو تزوجها بعد انفصالهما
 لان العبرة بوقت الانفصال لا بوقت النظر على المعتد بوليس صوتها ورة لا يجرم سماعه ان لم يخف
 منه فتنة والامر وكذا ان التذفيرم أيضا كما يحتمل ان ركش ومثل ذلك صورة الامر ودل على ان
 نظر المرأة الى الرجل الاجنبى كعكسة فيحرم عليها ان تنظر شفاها متصلا او منفصلا ولو شعرا أو فترا
 حتى قلامة نظره (قوله لغير حاجة الى نظرها) أي عاصيات كالشهادت والاداء والمعاينة كما
 سيذكره المصنف (قوله فغير جائز) أي غير جائز بل هو حرام وان لم يخف فتنة ولو من غير شهوة
 لغيره من نظرا الى امرأة أجنبية حرام تكوي عناه يوم القامة بمسافر من نادر ومثل ذلك اذا حصل
 النظر قصدا فان حصل من غير قصد بل حصل اتفاقا فلا لومة مالم يستدمه والامر (قوله فان كان
 النظر لحاجة الخ) أي به مع علمه عاصيات في كلام المصنف لبيان محض روقه أنه غير حاجق وقوله
 كشهادة أي ومداواة ومعاينة وغيره وادقوله عليها أي الى المرأة وهو متعلق بالشهادة وقوله جائز أي
 النظر لحاجة فينظر ما يحتاج اليه من وجهه وغيره حتى يجوز النظر الى الفرج للشهادة على الزنا والولادة
 والى التذلل للشهادة على الرضاغ واذا نظر إليها وتعلم الشهادة عليها كلفت بالكشف عن وجهها
 عند الاداء ان لم يعرفه في تقاضها والا لم يقتصر الى الكشف بل يجرم لحرمة النظر حيث تدعو بهذا تعرف
 ما في قول الحنفى أي النظر الى الوجه خاصة ولعله أنعم من قول الشارح فيما ساقى بوقوله الى
 الوجه خاصة رجع للشهادة وللمعاملة وساقى ما فيه (قوله والثاني) أي والضرب الثاني من السمة
 أضر بوقوله تتركه أي الرجل لكن معنى الزوج والسيد خاصة أخذ ما بعده وقوله الى زوجته
 أي التي يجعل له الاستمتاع بها فتعجز زوجته العتمة من وطء غيره بشبهة فانه يجرم عليه النظر الى
 ما بين السرة والركبتين ولو بشهوة ومحل لما سوى ذلك بلا شهوة وقول الحنفى والافقى كالحائض فيه
 نظر لانه لا يجرم النظر ولو بشهوة الى ما بين السرة والركبتين في الحائض وهما يحرم كما علمت فاما النظر
 لغير ما بين السرة والركبتين فلا يجرم في الحائض ولو بشهوة وهما يحرم كما علمت أيضا ومعلوم ان
 نظرها الى زوجها كعكسة ثم ان منهما من النظر الى عورته امتنع عليها النظر اليها بخلاف المالك
 لانه يملك التمتع بها والملك المستحب وهو مظاهر وان توقف فيه بعضهم (قوله وامته) أي التي يحل له

أحد ها تتركه
 ولو كان شفاها
 عا جوا عن الوطء
 (الى أجنبية) لغير
 حاجة الى نظرها
 (فغير جائز) فان
 كان النظر لحاجة
 كشهادة عليها جاز
 (والثاني تتركه) أي
 الرجل (الزوجته
 وامته

الاستمتاع بها أما التي لا يحل له الاستمتاع بها كزوجة مشتركة ومكانة مكرمة وثنية ومحرمة
وليس رضاع أو مصاهرة فمستثنى من غيره فيحرم عليه النظر إلى ما بين السرة والركبة دون ما زاد
فتكون كالحرم ثم إن مكانة الحرمه لأعراض قرىبها والخصود ومن فلا يحرم نظرها إليها
ومعلوم أن نظرها إلى صيدها كعكسه (قوله فيجوز أن ينظر من كل منهما) أي من زوجته
وأمنه حال الحياة وكذا بعد الموت بشرط شهوة وتوليا بين السرة والركبة على المعصية لا على ما في
الجموع من جعله بعد الموت كالحرم فلا يثبت له الشهوة بل يحرم النظر إلى ما بين السرة والركبة
من غير شهوة وليس كذلك يجوز النظر إلى جميع بدنهما إذا انتفتت الشهوة وإن جرى الشيخ
للتطبيب على ما في الجموع فلا يثبت له الشهوة ولا يحل الحياة (قوله) يخرج بالحياة ما بعد الموت فيصير
الزوج في النظر حثذا كالحرم كما قاله في الجموع (قوله إلى ما بعد الفرج منها) أي قبل أن
أودب إلى الفرج مأخوذ من الانفراج فشمع كلا من القبل والدر وقوله أما الفرج فيحرم
نظره مقابل لقوله إلى ما بعد الفرج منها وهذا بناء على ظاهر كلام المصنف لأن مفهومه
أن النظر إلى الفرج لا يجوز والتبادر منه أنه يحرم فيكون جاريا في المفهوم على الضعيف كما قاله
الشارح ويحمل أن المراد في المفهوم أنه لا يجوز جواز المستوى الطرفين بل يكره النظر إليها كـ
المعتد وهو الذي جرى عليه الشيخ للطبيب في بيان مفهوم كلام المصنف وهو وإن كان خلاف
المستدرك لكنه أولى ليكون المصنف جاريا على المعتد (قوله وهذا وجه ضعيف) أي وهو الذي
ذكره من حرمة النظر إلى الفرج وجه ضعيف وقوله والأصح جواز النظر إلى الفرج أي لو لم يولد قول
الامام والثالث الذي لا يلاجم ما في غيره من نفسه وهو المعتد وإن خالف في ذلك الدارمي وقال بصرته
النظر إليه وقوله لكن مع الكراهة فكراهة النظر إليه لأحاجة إلى ما به أشد كراهة قالت حاشية
رضي الله عنها ما رأت منه ولا رأى مني أي الفرج وأما خبر النظر إلى الفرج بورت المس أي العصى
كما ورد كذلك فما رأت من حبان وغيره في الضعفاء بل ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدي
حدث منكر وخالف في الصلاح وحسن استماعه وقال الخطابي ذكره في الموضوعات وأخالف في
العمى فقيل في الناظر وقيل في الولد وقيل في القلب والاول أقرب (قوله الثالث) أي والضرب الثالث
من الاضرب السبعة وقوله ظره أي إلى حل لكن بمعنى الحرم بالنسبة إلى قوله إلى ذوات محارمه
والسيد بالنسبة لقوله وأمنه المزوجة (قوله إلى ذوات محارمه) أي إلى ذوات هي محارمه فالإضافة
للبان التي هي إضافة العام لخاص كضربك وذواتها بمعنى أيدان لا بمعنى صاحباتها
لأنها تناسبتا تناسق في حقوقهم فذوات جلال أو ذوات عال أي صواحبات جلال أو عال وقوله
نسب أو رضاع أو مصاهرة أي بسبب نسب كبنته وأخته من النسب أو رضاع كأخته وأمنه من
الرضاع أو مصاهرة كأمه وبناته وزوجة أمه وشمل ذلك ما لو كانت محرمه
عالم ككلمة كالم (قوله وأمنه المزوجة) ومنها المكاتبه وللعدة والمشترة والمرتبة والهووسة
والوثنية كما تقدم (قوله فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة) أي بشرط شهوة لأن النظر
بشهوة حرام حتى فيما عدا ما بين السرة والركبة بل هو حرام لكل ما لا يباح الاستمتاع به ولو جازنا
أو جازنا وأما حديث عبارة المصنف أنه يجوز النظر إلى السرة والركبة لاهتمامه بالساعة وركبة السرة
وليس في أمته المزوجة ونحوها فهذه العادة الأولى من عبارة ابن المقرئ تعالفه به بما في السرة
وتحتار كركبة لاهتمامه بقضية أنه يحرم النظر إلى السرة والركبة وليس كذلك يخرج ما بين السرة
والركبة فيحرم النظر إليه ولو بلا شهوة ونظر المرأة إلى محرمها والأمة المزوجة إلى سيدتها كعكسه
(قوله والرابع) أي والضرب الرابع من الاضرب السبعة وقوله للنظر إلى الأجنحة لأجل حاجة
النكاح يخرج بالنظر إلى الفرج ولا يلاجم إذا لأحاجة إلى ما لا يلاجم ويحل نحو امرأة تنظره (قوله)

فيجوز أن ينظر
من كل منهما (إلى)
ما عدا الفرج
منها) أما الفرج
فيحرم نظره وهذا
وجه ضعيف والأصح
جواز النظر إلى
الفرج لكن مع
الكراهة (والثالث)
تنسره إلى ذوات
محارمه) بنسب أو
رضاع أو مصاهرة
(أو أمنه المزوجة)
فيجوز أن ينظر فيما
عدا ما بين السرة
والركبة) أما الذي
بينهما فيحرم نظره
(والرابع النظر إلى)
الأجنحة (لأجل)

فيقول (أي بل سن لقوله صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبه وقد سخط برأه أنظر إليها فإنه امرئ يأن
 يؤدم بينكما المودة والالفة وأصل يؤدم يؤدم يؤدم يتأعلى منهم اليوم فقدمت الواو على الباء ثم قلت
 همزة قول ما خوذ من الأمام لأنه تطيب به المعيشة كإطيب الطعام بالأمام حكى الساوردي الأول
 عن المحدثين والثاني من أهل اللغة وقوله في الحديث وقد سخط برأه أي عزم على خطبة امرأة لأن
 وقت النظر قبل وقت الخطبة وبعد العزم على النكاح إذا خرجة نكاحاً أم يحجب إلى خطبته لأنه قبل
 العزم على النكاح لا حاجة له بعد الخطبة قد يغنى الحال إلى التزك فشق عليها والأول وجهه
 ندب النظر بعد الخطبة لظاهر الخبر المذكور والثاني بل المتقدم خلاف الظاهر وأذا لم تنهه سكنت
 ولا يقول لأزبدها أو هي كذا وكذا ثلاثا تذييل بذلك يقال يترتب على سكوتها منع خطبة غيره لها
 لأننا نقول إذا طألت السكوت أشعر بالاحراض فقوى زحمتها خطبة غيره ما وضرا لطلول أهون من
 ضر وقوله لا يزبدها أو نحوها مظهر المرأة إلى الرجل لأجل النكاح فكيف يغيب لها أن تنظر منه غير
 حورة إذا أرادت تزويجها بها مع ما يغيب منها (قوله للنفس) أي الذي أراد النكاح دليل
 قوله عند سخطه مع النكاح امرأة فإن لم يتيسر له النظر إليها أول بر دمان كان يستغنى عنه مع امرأة
 ونحوها تأملها وتصفها له فقد نصف المبعوث الباحث زائد على ما نظره فيستغنى بالبحث مالا
 يستغنيه بنظره (قوله النظر) أي ولو شهوة أو غشوة فتنة كما قاله الأمام والروائي وإن قال الأذهي
 في جواز نظره شهوة نظر والمغدا لجواز ولو شهوة وله تكرير به احتياج إليه ولو فوق الثلاث حتى
 يتبين هيئتها فإن لم يتبين إليه لكنه تبين هيئتها بنظره حرم من أذنها لأن الضابط في ذلك الحاجة
 (قوله إلى الوجه والكفين) ولا يجوز النظر إلى غيرهما والحكمة في الانتصار عليهما أن الوجه يستدل
 به على الجمال والكفين يستدل بهما على خصب البدن وقوله منها أي من المرأة التي عزم على نكاحها
 والمراد بها المرأة إذا عزم قوله بعد وينظر من الأمتاع وتخرج بقوله منها احتياطاً ليجوز له النظر ما طلقا
 وأما آخرها وأنها إلا لا فقد اختلف فيه فقال بعضهم لا ينظر إليه أيضاً وقال بعضهم يجوز له النظر
 إليه أن يلقه استرقاها في الحسن والأفلا كما يحسنه الأذهي وظاهر أن عمله عند انتفاة الشهوة وعدم
 خوف الفتنة (قوله ظاهر أو ما حلت) تعميم في اللين (قوله وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر
 المتقدم فلا يتوقف النظر على إذنهما ولا أذن لهما كقصاص ذن الشارح ولو سلبا تزين في وقت غرض
 الزوج من معرفه هيئتها الأصلية (قوله وينظر من الأمتاع) أي ينظر من الأمتاع على ترجعه
 أن الأمتاع كالخمر ولذلك قاله ينظر من المرأة أي الذي هو الوجه والشفاه وهو مروجع والراجح
 أنه ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة كما صرح به ابن الرفعة وقال أنه مفهوم كلامهم والمحصل
 أنه ينظر منها ما عدا عورة الصلاة (قوله والحامس) أي والضرب بالحامس من الضرب السبع وقوله
 النظر المبدوء أي كقصده وجماعة وطالح ونحوه ما عدا كوضه في قفودور وفي معنى ما ذكره
 الخلق إلى فرج من يحنه ونظر القابلة إلى فرج من توليها (قوله فيقول ينظر الطبيب الأجنبية)
 أي بشرط أن يكون الطبيب أميناً فلا يعذل إلى غيره مع وجوده وأن آمن الاقتتان وأن لا يكشف
 الاقدار الحساسة إلا لمن يرض بصره والأجزاء كشف الضر ولو ادعى قدر الحاجة ونظر الطبيبة من
 الاجنبي فكيفه فليرجل مدا والفرأه وعكسه بشرط عدم وجود امرأة تعالج المرأة في الأولى وعدم
 وجود رجل يعالج الرجل في الثانية كما أشار إليه الشارح بقوله وأن لا تكون هناك امرأة تعالجها
 لكنه قصر على الأولى لأنه فرض كلامه فيها ومثلها الثاني بقوله بشرط حيث شأن يكون ذلك محضرة
 عزم ونحوه كما أشار إليه الشارح بقوله ويكون ذلك بحضور عزمها فالحاصل أنه بشرط اتحاد الجنس
 بأن يعالج الرجل الرجل أو تعالج المرأة المرأة أو حضور عزمها ونحوه عند فقد الجنس بأن يعالج الرجل
 لمرأة أو تعالج المرأة الرجل وبشرط أيضاً أن لا يكون كافراً مع عدم لكن الكافرة تقدم على

حاجة (النكاح
 فيقول) للنفس
 عند سخطه مع نكاح
 امرأة (النظر) إلى الوجه
 والعكفين (منها
 ظاهر أو ما حلت) لم
 تأذن له الزوجة في ذلك
 وينظر من الأمتاع
 ترجع الزوجة عند
 قصد خطبتها ما نظره
 من المرأة (والخامس
 النظر المبدوء)
 فيقول) نظر الطبيب
 من الأجنبية

في بعض النسخ محضرة
 عزم وعليها كتب
 الحنفي هنا وفي أكثرها
 بحضورها ذكر الحنفي
 في القولة السابقة

للمسلم في علاج المسئلة لأن نظرها وسماها تحسن إلى رجل فاحتار تنظر منها ما يقع فيه عند المنة بمختلف
 الرجل وقد وثب البقني للعالم في المرأة فقال تقدم المرأة للمسئلة في امرأة مسلمة ثم في مسلمة غير مراهق
 ثم كافر غير مراهق ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم الحرم المسلم ثم الكافر ثم الممسوح المسلم ثم
 المرأة الكافرة ثم الممسوح الكافر ثم المسلم الاجنبي ثم الكافر الاجنبي والزواج مقدم على جميع
 من ذكر (قوله) إلى الموضع التي يحتاج إليها في المداواة حتى مداواة الفرج لكن يعتبر في كل
 ما يليق به فيعتبر في النظر إلى الوجه والكفين مطلقا الحاجة فيكون أدنى حاجة وفيما عدا السواطين
 من غير الوجه والكفين شدة الحاجة فلا يكون أدنى حاجة بل لا بد من حاجة توجب التيمم وفي
 السواطين زيادة شدة الحاجة بان لا بعد كشفها بسبب تلك الحاجة حتى كالمرأة الكافرة ما شديدة
 جدا (قوله) ويكون ذلك أي نظر الطبيب من الاجنبية إلى الموضع التي يحتاج إليها وقوله محضرة
 غمر أو زوج أو سيد أي أو امرأة ثقة أن حوزنا خلوة رجل بامرأتين وهو راجع حيث كانتا تنظرين
 لأن كلا منهما تقضي أن تفعل الفاحشة محضر متعلما بخلاف خلوة الرجل بالامردن لأن كلا
 منهما قد بدس على الآخر (قوله) وأن لا تكون هناك امرأة تعالها أي تعالج المرأة فلا يعالج
 الرجل امرأة الا عند عدم وجود المرأة التي تعالها وكذلك لا يعالج المرأة رجل الا عند عدم وجود
 رجل يعالها فيقدم الجنس أولا كافر (قوله) والسادس أي والضرب بالادس من الاضرب السبعة
 وجعل هذا الضرب شاملا لمن النظر للشهادة والنظر للمعاملة (قوله) النظر للشهادة عليها أي على
 المرأة الاجنبية فعملا واداء كان يفعله ان هذه المرأة اقترنت من فلان كذا مسلا ثم روي هذه
 الشهادة عند القاضي فإذا نظر إليها وقصم الشهادة عليها كلفت كذا ثم تقامها من وجهها عند الاداء
 ان لم يعرفها في تقامها من عرفها فلم يفتقر إلى الكشف لم يحرم حرمة النظر حينئذ ويجوز النظر
 إلى عانة ولدا لكافرا فادسى لينظر هل أنبت أولا ولا إلى ذكر الرجل اذا كانت زوجته من غيبته
 وادعت عياله ولجواز النظر للشهادة اذا لم يفتقرته ان جاهلها من نظر الان تعينت على الشهادة
 فينظر ويضبط نفسه ما لم يكن (قوله) ينظر الشاهد غير جهاد شهادة الخ أي لاجل الشهادة أخذها
 مما بعده وكذلك ينظر الشاهد نديها عند شهادته على الرضاع وهكذا (قوله) بان بعد النظر لغير
 الشهادة بان بعد النظر للشهوة وقوله فسق وردت شهادته أي ان لم تعلب طاعته مع معاينة
 غلبت طاعته على معاصيه لم فسق وإلتر شهادته لأن ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها الاجنبى
 (قوله) أو النظر للمعاملة للمرأة كان يبيع لها شيئا أو يشتري منها أو يؤجر لها أو يقرضها وذلك قوله
 فيعوز النظر لها أي للمرأة (قوله) وقوله إلى الوجه منها خاصة مستند أو قوله يرجع للشهادة والمعاملة
 خبر والمقاييس يرجع للمعاملة فقط لانه ينظر في الشهادة يحتاج إليه من وجهه وغيره حتى الفرج في
 الزنا والولادة كما مر به الشارح قبل ذلك وينظر في المعاملة إلى الوجه فقط كما مر به الماوردي
 وغيره الا ان يحمل كلام الشارح على أداء الشهادة عند ادائه أي ما ينظر لوجهها ويؤد بها عليها ان لم
 يعرفها في تقامها كما مر فلا نافي ان النظر لفعل الشهادة يكون للوجه وغيره مما يحتاج اليه وهذا
 يشذ عن التناقض بين قول الشارح أولا فنظر الشاهد غير جهاد شهادته الخ ويبر قوله شارح يرجع
 للشهادة فتأمل (قوله) والسادس أي والضرب بالادس وهو تمام الاضرب السبعة (قوله) النظر إلى الامة
 عند اتباعها أي نظر الرجل إلى الامة اذا اراد ان يشترى بها أو كذا نظر المرأة إلى العبد اذا ارادت
 ان تشتري به فينظر إلى رجل اذا اراد ان يشتري أمة ما عدا ما بين سرتها وركبتا وتتنظر المرأة اذا ارادت
 ان تشتري هدا ما عدا ما بين سرتها وركبتا فينظر كل منهما إلى بدنهما الا العورة كما قاله الشارح وان
 فرضه في الامة (قوله) فحوز النظر إلى الموضع التي يحتاج إليها (قوله) والادس أي والامر على النظرة
 الواحدة الا ان يحتاج إلى ثالثة للتحقق فيعوزوا نظرهم يجوز النظر إلى الامة عند السراء ولو بشهوة

(إلى الموضع التي يحتاج إليها)
 التي يحتاج إليها في
 المداواة حتى مداواة
 الفرج ويكون ذلك
 محضود محرر أو زوج
 أو سيد وان لا تكون
 هناك امرأة تعالها
 (والسادس) النظر
 للشهادة عليها فينظر
 الشاهد غير جهاد
 شهادته بزناها أو
 ولا تهاونان تعدد
 النظر لغير الشهادة
 فسق وردت شهادته
 (أو) النظر للمعاملة
 للمرأة في بيع وغيره
 (فيعوز النظر) أي
 نظره لها وقوله (إلى
 الوجه) منها (خاصة)
 يرجع للشهادة
 والمعاملة (والسادس)
 النظر إلى الامة عند
 اتباعها أي شرائها
 (فحوز) النظر (إلى
 الموضع التي يحتاج
 إليها)

قياسا على النكاح لفظه فإنه يجوز ولو بشهوة كما هو يفرق بين ما هنا وما هنا قال ابن قاسم وقعت
 هذه المسئلة في درس العلامة الزملي وتوقف فيها واشتلفت طليته فتمهم من قال بالجواز ومنهم من قال
 بالفرق قالو بنى أن يعمل بالفرق ولعل الفرق أن المقصود من النكاح الاستمتاع فإذله النظر ولو
 بشهوة ولذلك أمر صلى الله عليه وسلم بالنظر إلى وجهه وطوله سقاء المودة بينهما وليس المقصود من الممان
 الشراء الاستمتاع بل إنما يقصده منه غالب الاستعداد فلا يلزم من الشراء الاستمتاع فاقطع الكلام
 على أنه ينظر بلا شهوة ولا خوف فتشعروا بخلافه (قوله فينظر أطرافها) كيدها ورجلها وقولها وشعرها
 أي شعر رأسها ونحوه وقوله لا عورتها أي وهي ما بين سرة نالو ركبتها وكذلك حرة العبد وهي ما بين
 سرة ورأسه

• (فصل فيما يصح النكاح الإبه) أي من الأركان والشروط وغلب الشارع غير العاقل وهو
 الشر وطعل العاقل وهو ما ذكره من الأركان الذي هو الولي والشاهدان فلذلك يجب عاقلون من
 فأنفق قول المحدث ولو عبر الشارع عن لكان أولى وأتسبأى نظر العاقل لكن قد عرفت جوابه ولم
 يشكك المصنف الأهل الولي والشاهد من الأركان وعلى ما يقتضيه الولي والشاهدان من
 الشروط وبقى من الأركان الزوج والرجعة والصيغة فالجملته خمسة كما هو شروط الزوج كونه
 خلا فلا يصح نكاح عرمرم ولو بوكيله وكونه مختارا فلا يصح نكاح مكره بغير حق بخلاف ما لو كان
 مكرها حتى كان كره على نكاح من طلقها مطلقا أو تابنا بشي مثلوه في القسم فاته
 يصح وكونه معينا فلا يصح نكاح أحد الرجلين وكونه طالبا باسم المرأة ونسبا أو عينا وحلها فلا
 يصح نكاح جاهل بشي من ذلك ولو نكح كراهة فلا يصح نكاح الخنثى وإن بان ذلك كونه وشروط
 الزوجة كونها حلالا فلا يصح نكاح عرمرم أو كونها معينا فلا يصح نكاح أحدى المراتين وكونها
 خالصة من نكاح وعتده فلا يصح نكاح منسكح حقولا معتدة من غير كونها حتى يفتن فلا يصح نكاح
 الخنثى وإن بان أنوته بخلافه في الولي هذا كان خنثى ثم اتضع بالذ كورده مع وبخلافه أيضا
 في الشاهدين فإذا كانا خنثيين ثم اتضع بالذ كورده مع والفرق أن كلام الزوجين معقود عليه ولا
 كذلك الولي والشاهدان وخصنا في المعقود عليه بالاحتياط في غير مو بكره نكاح من كان خنثى
 واتضع بالذ كورده أو بالانوثه من قبل المعقود وشروط الصيغة كشروطها في البيع وكونها بصريح
 مشتق أنكاح أو تزويج ولو بغير العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان ولو مع القدرة على
 العربية فلا يصح بكنائة كالحلتا لك إذا لاد في الكناية من النية والشهود لا اطلاع لهم على النية
 ثم يصح بكنائة في المعقود عليه كالأول زوجتك بتي فقال قبلت نكاحها أو نيا معنية ولا يصح تقديم
 التبول على الإيجاب لمصطلح المقصود فلو زال الزوج قبلت نكاح فلا ينعقد الولي زوجتك كما يصح
 ويصح تزويج من قبل الزوج مع قول الولي عقده زوجتك وبقول الولي تزويجها مع قول الزوج
 عقده تزويجها والحدود الاستدعاء الحازم الدال على الرضا أو لكل الزوج في العقد كما يقع كثير أفتيل
 الولي لو كبل الزوج زوج بتي موكلك فلا تافقول وكيله قبلت نكاحها إلا أن ترك لفظة لم يصح
 النكاح وإن نوى موكله لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية كما علمت أو أوكلى الولي غليقل وكيله
 الزوج زوجتك بنت فلان موكلي فيقبل وإذا وكل كل من الولي أو الزوج غليقل وكيل الولي لو كبل
 الزوج زوجتك فلا تافقول بنت فلان موكلي فيقول قبلت نكاحها (قوله ولا يصح عقد النكاح)
 أي عقد هو النكاح فلا إضافة للبيان وقوله الأبوي وشاهدي عدل أي غير ابن جبان في مصعبه
 لأنكاح الأبوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فإن تشاحوا فالسلطان
 ولي من لا وليه وقصد المصنف التبرك بالحد يث والازالة اليد والافساق في التصريح بما تراه العادة
 في كلامه فهو صريح بما علم فأنفق بذلك الاعتراض بالتكرار ولا فرق في الولي بين الخالص والعام

فينظر أطرافها
 وشعرها لا عورتها
 • (فصل) • فيما
 لا يصح النكاح إلا
 به (ولا يصح عقد
 النكاح الأبوي)

موا كان بنفسه أو ما قدونه كوكيله أو القائم مقامه وهو الحاكم من عقد العقد الولي أو عينته فوق مسافة
 القصر أو عينته دون ثلاثين أو أحراره (قوله عدل) أخذ الشارع من قول المصنف عدل لجمع
 واجبا للولي والشاهد من أوثقه حلفهم من الأول دلالة الثاني عليه فاشتراط العدالة في السابقين
 تصر بمجموع كإجماع ويمكن أن المصنف قيد الشاهدين بالعدالة دون الأول، كما في خبر ابن حبان
 السابق لأن العدالة ليست بشرط في الولي ولما اشترط فيه عدم الفسق فالصبي إذا بلغ ولم يصغر منه
 كثير ولم يصغر على صغيرة تزوج في الحال مع أنه ليس بعدل ولا فاسق فهو واسطة وكذلك الكافر إذا
 أسلم تزوج في الحال ومنه القاسق إذا تاب حال العقد فقط بمعنى أنه أقبل عن الذنب وهو من أن لا يعود
 وردنا الكلام إلى أهله أن يفسر والأكفنت نيتهم على ردها وذلك لعدم التقية ثوب الولي في حال العقد ثم
 بعد غفرت صحت تزويجه صحت عقدته بخلاف اليهود فلا يفهمهم مضى مدة الاستبراء وهي سنة (قوله
 وفي بعض النسخ يولي ذكر) والنسخة الأولى إلى أن لا يكو كورة متاق في كلامه فيلزم التبرار على
 النسخة الثانية دون الأولى إلا سلم منها الد كورة لأن لفظة الولي قد يطلق على المرأة فان الولي من له
 الولاية وهو يعل ذلك والآن في كونه المبدأ وبه سقط ما لا يقي من الاعتراض وإن تبسبه
 الحنفى (قوله هو) أي ذكر وله استراة عن الأنثى أي عتريه عن الأنثى ولو أن الشارع ذكر
 المعتز في المسابقة عند التصرع بشرط أن لا يكو كورة كان أولى بأصله كونه ذكرهنا تعسلا
 للفتنة ووجهه أنها لا تزوج بنفسه فلا يسمع أن تبسبه تزوج بنفسه ولو باذن الولي إذا يلقى
 بمحسن العادات دخولها في النكاح لما قصد منهما من الحياء وعدم ذكره أصلا ودواه ولا غيرها
 أي ولا تزوج غيرها إلا بالولاية ولا وكالة لخبر لا تزوج المرأة إلا بالولاية والمرأة نفسها مع أن نوات امرأة
 الامامة العقلية والعبادة بالله تعالى نفذت أحكامها الضرورية كما قاله ابن عبد السلام وغيره
 وبإسائة مع تزويجهما غيرها بالولاية العامة وبذلك من هذا أنها لا تزوج بناتها إذا كان هن
 ولي غيرها كزوجها وبوجه آخر وهو نحوهم أمه أي فبزوجها بعض نواها بان تأخذ لا يسمع من أمها
 في تزويجها فبزوجها ولا تزوج نفسها أيضا (قوله ولا يسمع من أمها) أي عدمه والنكاح
 فالإضافة لليان كإجماع وقوله إنشأ أي كإنه لا يسمع من أمها والنكاح الإبولي وقوله لا يسمع من أمها
 عدل أي وإن لم يكن يحسن باحضار فلا يشترط احضارهما بل حضورهما وإسائة الشارع
 الحنفى في الشاهدين دون الولي مع أنه لا يسمع من حضوره أيضا لأن المصنف ومن الولي عدا لا يجرى
 حضوره المقصود منه ما يجرى حضورهما والمعنى في اشتراط حضورهما الاحتياط للإبصار وصيانة
 الإنسية من المحذورين حضورهم من أهل الخبر ولدين زيادة على الشاهدين والمراد من المصدر
 المنية كما قاله الشاهدين عدلين ودرعفت أنه ففسد التبرك بالحديث والافساق في التصرع
 باشتراط العدالة فهو تصرع بمجموع كإجماع (قوله رد كمر المصنف شرط كل من الولي والشاهدين)
 أي شروطا لكل منهما فهو مرفق من مضاف إليهما مشروط ببقية الأركان الخمسة فبعد عدلها وقوله في قوله
 متعلق بقوله ذكر (قوله ولا يسمع من أمها) أي كل من الولي والشاهدين والمراد من المضاف
 إلى سبيل الشرطية كإجماع إليه قوله إلى ستة شرائط وفي بعض النسخ ستة شرائط باسائة التاء
 وترك الله ستم من شروط الولي أن لا يكون مختل النظر بهم أو غير ذلك وأن لا يكون غيبا أو راعيه
 بسقه لانه لا يلى أمره سه: بلى أمر غيره ثم السبق المفضل على وأما المصنف وعليه ما قلنا فبصحة أن
 يكون والى الكمال نظر وما يجر عليه الحق الغرامة لا تنقص فيه وترك من شروط الشاهدين السمع
 والبصر والنطق والفسط ومعرفة لسان العاقد وعدم الثعن للولاية ولو كان الأول الآخر المنفرد
 في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين لم يسمع لانه متعين العقد فلا يكون شاهدا كإجماع (قوله
 في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين فإنه لا يسمع لأن وكية نائب عنه فكان هو العاقد فكيف

عدل وفي بعض النسخ
 يولي ذكر وهو أن ترا
 من الأنثى فأنها لا
 تزوج نفسها ولا غيرها
 (ولا يسمع عقد
 النكاح أيضا لا يسمع
 شاهد عدل)
 وذكر المصنف شرطا
 لكل من الولي
 والشاهدين في قوله
 (و يفتقر الولي
 والشاهدين إلى

يكون شاهداً (قوله الأول) أي من الشروط الستة وتوله الإسلام أي يقينا في الولي وكذا في الشاهدين
 ولو في نكاح كافر ثلاث الكافر ليس أهلا للشهادة فلا يصح بظاهر الإسلام بأن يكون بيلد اختلج
 فيها المسلمون والكفار وغير المسلمون ولا يستوي بان اختلج المسلمون بالكفار ولا غالب (قوله فلا
 يكون ولي المرأة كافر) تفريع على مفهوم الشرط بالنسبة للولي وسكت الشارع عن التفريع
 عليه بالنسبة للشاهدين وهو صكنا في جميع المقاهيم من أن الشرط في كلام المصنف عام للولي
 والشاهدين وهذا يقتصر من الشارع لأنه نقص عما يفيد كلام المصنف غاية الأمر أنه على ذلك
 آخر أقوله وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهدي النكاح وهو لا يمنع الاعتراض عليه وعليه من ذلك
 أن الكفر بمنع الولاية ونقلها للأبعد وكذلك باقي مفاهيم الشروط التي ذكرها المصنف والتي
 ذكرناها سابقا وعددها بعضهم موانع الولاية عشر وتوطلعها ابن العماد في قوله
 وعشرة صواب الولاية * كفر وفسق والصلابة * رفق جنون مطبق أو الحبل
 وأخرس جوابه قد اقتتل * فوعته تظهره مبرم * وابله لا يهندي وأبكر
 ففي هذه الصور كلها زوج الأبعد أو الصور التي زوج فيها الحاكم جعلها بعضهم محسنا وتوطلعها
 بعضهم فقال خمس محررة تقرر حكمها * فيها رد الأمر للمحكم
 فقدد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الأحرار
 وزيد عليها صور أخرى ولذلك قال بعضهم
 وزوج المحكم في صور أنت * منظومة تحكي حقوق جواهر * عدم الولي وقد نكحها
 وكذلك قيمته مسافة قاهر * وكذلك الخفاء وحبس مانع * أمة لمجو وتواري القادر
 أحراره وتزوم عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر
 وبقيت المجنونة البالغة التي ليس لها محبر فزادها بعضهم بقوله
 تزوم من جنس ولم يك محبر * بعد البلوغ فضع ذاك ويادر
 وقد جرى صاحب النظم في الألفاظ على طريقة ضعيفة والمعداته تنتظر أفاقته منه أن لم يزعل
 ثلاثة أيام فإن علم أنه يزعلها انتقلت الولاية للأبعد فلا زوج الحاكم وإن تصرف في مدة الانتظار
 خلافاً لما جرى حيث قال أنه زوج إذا تصرف في مدة الانتظار أو أم الفرع ليست بقيد بل متى أسلت
 أمة الكافر بزوجه الحاكم لأن الكافر ليس له أن زوج أمته المسلة إذ لا يملك القتع بها أصلاً (قوله
 الألفاظ تستنبه المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله إلا أنه لا يقتصر نكاح القنينة إلى اسلام الولي فيزوج
 الكافر الكافر بشرط أن يكون عدلاً في دينه (قوله الثاني) أي من الشروط الستة وقوله البلوغ
 أي في الولي والشاهدين بأسفلت من أن كلام المصنف عام للولي والشاهدين وإن اقتصر الشارع
 في التفريع على المفاهيم (قوله فلا يكون ولي المرأة صغيراً) أي لأن الصغرى سلب العبارة وكذلك
 لا يكون الشاهدان صغرين أيضاً لأن الصغرى ليس أهلا للشهادة (قوله الثالث) أي من الشروط
 المستوفى قوله العقل أي في كل من الولي والشاهدين وإن اقتصر الشارع في التفريع كما علمت وأولاً ثانياً
 (قوله فلا يكون ولي المرأة مجنوناً) أي لأن المجنون سلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان
 مجنونين لأن المجنون ليس أهلا للشهادة ومثل المجنون الآخر الذي ليس له إشارة معقمة ولا كناية
 مفهومة فيزوج الأبعد حينئذ كما تقدم في النظم حيث قال فيه * وأخرس جوابه قد اقتتل فإن كان
 له إشارة مفهومة أو كناية كذلك فإن لم يخص بشارته المجنون بل فهمها كل أحد أثر العقد بنفسه
 والأول من يعقدها إشارة أو كناية وإن كانتا كنايةين ولا يباشر النكاح بنفسه لأنه لا يصح الكناية
 (قوله سواء أطبق جنونه أو قطيع) فيزوج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون زمن أفاقته أصافية
 من الحبل فيزوج الأقرب في زمن أفاقته المذكور لأنه هو الولي حينئذ فإن لم تكن صافية عن

ستة شرط (الاول)
 (الاسلام) فلا يكون
 ولي المرأة كافراً الا
 فيما استنبه المصنف
 بعد (و) الثاني
 (البلوغ) فلا يكون
 ولي المرأة صغيراً
 (و) الثالث (العقل)
 فلا يكون ولي المرأة
 مجنوناً سواء أطبق
 جنونه أو قطيع

المحل زوج الآخر من ذلك يعلم أن محتمل النظر محتمل في حقه لا يكون وليا بل يزوج الآخر بعد كمال
ذكوره في النظم السابق (قوله الرابع) أي من الشروط الستة وقوله الحر أي الكاملة يقتضي
كل من الولي والشاهدين فلا يصح النكاح بمسئور الحرية أو نكاحها بان يكون مسلما مختلا فسه
الاحرار والمبيد ولا غالب في الأول وغلب الأحرار في الثاني فتطير ما في الإسلام (قوله) ولا يكون الولي
عبدا في إيجاب النكاح فلا يوجب العبد النكاح لا بطريق الولاية ولا بطريق الوكالة فهو وكلاء الولي
فيه لم يصح تزوج المكاتب أمسه لأنه تزوج بالملك لا بالولاية وكذلك المعضن تزوج أمسه التي
ملكها بمعضنه الحر لأنه تزوج بالملك لا بالولاية كالكاتب بل أولى لأن ملكه تام ولهذا يجب عليه
الزكاة (قوله) ويجوز أن يكون قابلا في النكاح أي ويجوز أن يكون العبد قابلا في النكاح لأنه
بإذن سيده أو لغيره بالوكالة عنه وهذه فائدة زائدة على كلام المصنف لأن كلامه في الإيجاب فقط
بدليل أن السباق في الولي فأنعم قول المحققين بتعالقهم في إيراد هذه المسألة على كلام المصنف
غير مستقيم لأنه ليس غرضه إيراد هذه المسألة على كلام المصنف بل غرضه فائدة فائدة زائدة كما قاله
المبدئي (قوله والخامس) أي من الشروط الستة وقوله الذكورة أي يقتضي كل من الولي
والشاهدين فلا تنعقد النكاح بشهادة النساء ولا رجل واحد من قوله (لا تكون المرأة) والخشني
ولين أعني لا شاهدين أيضا ثم ان تضع الخشني بعد العقد بالذكورة تبين صحة النكاح في الولي
والشاهدين حتى لو كان الشاهدان خشنيين ثم بان رجلين فالأصح العتق ولا مرد المصلحة أو عليه
ثم اتضع بالذكورة في الأول وبالأنثى في الثاني حيث لا يعمل إلا بصحابة في المعتقد عليه ما لا يمتنع
في غيره كإم (قوله السادس) أي الذي هو شرط الستة (قوله العدة) هي لغة الاستعانة
والاعتدال وهو ما ملكت في النفس تمتع من اقتراف الذنوب الكثائر وصغائر خمسة كسرقاة ائمة
وتلفيف متفرقة والزنا والامانة كالمتى حافيا ومكشوف لرا واكل غرس سوق في سوق والمراد بها
بالنسبة للولي عدم الفسق فيشمل الواسطة فالصبي اذا لم يعد مدته كبره ولم يصغر على صغيره ولم
يحصل له تلك الملكة لاد لا ولا فاسق ومع ذلك يصح أن يكون وليا وكذلك الكافر اذا سلم والفاسق
اذا تاب فإنه تزوج في الحال لأن الشرط في النكاح عدم الولي الفسق لا العدة الفاسقة منه يمكن بأداء العدة
المستورة والظاهرة في الولي والشاهدين ولذا تنقل الإمام والغزالي الاتفاق على أن المستور بل ولذلك
أيضا نعتقد النكاح بمسئور العدة أو لو كان العاقد بهما الحسا كم على المعتمد وهما القروان بها
نظاها سبب المخالفة من غير تركه عند القاضي وقيل هما اللذان لم يطلعهما على مفسق وعلى هذا
فيكني حضور شاهدين وان لم يعرفا بالمخالطة بان يؤقهما من الطريق والحال أنهما غير معروفين لأن
ظاهر المسلمين العدة والفرق بين مسئور العدة حيث اكتفى بمسئورين مستوري الإسلام أو
الحرية بحيث لم يكتف بهما أن الإسلام والحرية يسهل الوقوف عليها باطن اختلاف العدة فلا يسهل
الإطلاع عليها ما هنا (قوله) فلا يكون الولي فاسقا وكذلك الشاهدان لا يكونان فاسقين فلا تنعقد
النكاح بشهادة فاسقين لأنه لا يثبت بهما ولا ينعقد في فاسق بأي نوع من أنواع الحرمان كثير الجور
والسرقاء والتأثر ترك الصلاة أو ترك الجاهل وقتهما سواء أعلن فسقه أم لا الحديث لا نكاح الأبوي مرشد
قال الشافعي رضي الله عنه والمراد بالمفسد العدل أي غير الفاسق وهذا في غير الإمام الأعظم ما هو ولا
يضر فسقه لأنه لا ينزل عن فيزوجه بناته وبنات غيره بالولاية العامة تنفع بالاشهاد به محل ذلك إن لم
يكن ممن وفي غيره لا يقدم لأن الولاية العامة مقدمة على العامة ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث
توسل الولاية لا تنقل إلى ما كمن فاسق تزوج الحاكم العاسق لأنه روج مع فسقه بخلاف الولي الفاسق
خلاف لما أفتى به الغزالي من أنه لا تنقل الولاية بل يزوج الفاسق حيث نال ولا يسبيل إلى الفتوى

(و) الرابع (الحرية)
فلا يكون الولي عبدا
في إيجاب النكاح
وبجوز أن يكون
قابلا في النكاح
(و) الخامس (الذكورة)
فلا تكون المرأة
والخشني وليين
(و) السادس (العدة)
فلا يكون الولي فاسقا

بغيره لان الفسق قدعيب العباد والبلاد والاوجه الاولى لان الحاكم لا يشعر بالفسق بل يفتضح حكمه
 الفسق ورده (قوله واستثنى المصنف من ذلك) أي المذكور من شرط الاسلام والعقد وقوله ما تضمنه
 قوله أي من ان الكافر يلى الكافر وهذه مستثنى من شرط الاسلام في الولي ومن ان السيد الفاسق
 تزوج أمته وهذا مستثنى من شرط العقد في الولي لكن استثناء هذه صورة لان السيد تزوج أمته
 بالملك بالولاية (قوله الا انه) أي الحلال والاشارة بقوله لا يفتقر نكاح النسيئة الى اسلام الولي أي لان
 الكافر يلى الكافرة ولا يختلقت ملتصقا فزوج اليهودي النصرانية وبالعكس كالارث وقضية
 التسمية بالارث أنه لا ولاية لمهر في كل خمسية وبالعكس وهو كذلك وللمستأمن كالذمي كما يحمله
 الباقى وعمل فلان كان عدلا في دينه بان لم يرتكب محرما فساقى اعتقاد فان لم يكن عدلا في
 دينه بان ارتكب المحرم المذكور لم يلى الكافر فلان الفاسق عندهم كالفسق عندنا وظاهر كلامهم
 أنه لا فرق بين تزويج الكافر ذكرا أو أنثى وهو كذا في النكاح لا يزوج المسلم فاضهم وهذا
 في الكافر الأصل أما المردف لابل مطلقا لا على مسلة ولا على كافر ولا على مرتدة لا تقطع الموالاة منه
 وبين غير موفوقا بين ولاية الكافر على الكافر توشهاد نصيحة لا تقتل ولو في نكاح كافرة فان
 الشهادتين محض ولا على القيولى ليس الكافر أهلا لها والولي كما راعى خط موليته راعى خط نفسه
 في دفع العار عن النسب (قوله ولا يفتقر نكاح الامه الى عدالة السيد) أي لا يزوجها المالك
 لا بالولاية حتى يحتاج الى عدالة وقوله فيعوز ان يكون فاسقا أي فيعوز ان يكون السيد في نكاح
 الامه فاسقا ولا فرق في تزويجها السيد وتزويجها المهر بشرطه وكذلك يجوز كونه في مقام كاتب أو
 مبعوثا أو كافر في كفرة فاقصد الشارح على الفاسق انما هو بالنظر لتعريف المصنف بالعدالة (قوله)
 وجب ماسق في الولي يعتبر في شأدهى النكاح) أي كما هو صريح كلام المصنف في شرطه فيما
 الاسلام فلا يصح النكاح بشاهدين كافرين ولو في نكاح الكافرة والبلوغ فلا يصح النكاح
 بشاهدين صغيرين والعقل فلا يصح النكاح بشاهدين مجنونين والمهر فلا يصح النكاح بشاهدين
 رقيقين والذرية كوردة فلا يصح النكاح بشهادة امرأتين ولا خنتين والعدالة فلا يصح النكاح بشاهدين
 فاسقين وقد تقدم التنبيه على ذلك مفرقا (قوله وأما المسمى فلا يقدح في الولاية في الاصح) أي فلا
 يقدح في ولاية الزوج على الاصح وهو المعتمد لمصل المقصود بالبحث والسماح وهذا بالنسبة
 لعمدة المسمى لكنه اذا قدح بمس في الفاسق وجب به المثل ويؤكل في قبض المهر من الزوج
 واقاضه للزوجة لا يجوز لقاضي تقويض ولاية العقود فلا يمسى لانه نوع من القضاء كما في شرح الرمل
 (فصل) في كافي بعض النسخ وفي بعض آخر ما قطعوا المقصود به بيان احكام الاولياء ثم تبينا
 واجابا روعدهم وبعض احكام الخطبة بغير اتمامها فالاول مذكور في قوله واولى الولاية الاب ثم الجد
 ثم فيؤتى ستم من ثم الترتيب والاجابا روعدهم كور في قوله فالذكر يجوز ولا ابوالجد اجابا روعدهم
 مذكور في قوله والنسب لا يجوز وتزويجها لا بد بلوغها واذها بيان بعض احكام الخطبة في قوله
 ولا يجوز ان يصح خطبة معتدة (قوله واولى الولاية) يضم الواو جمع وال كقضاء جمع فاض وسباب
 الولاية اربعة الانواع الصورية المفردة عن الولاية والاعتناق والسلطنة وفي التعريف افضل التفضيل
 اشارة الى ان الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لاثبات لكل واحد على الترتيب وقوله أي احق
 الاولياء بالتزويج بان معنى الاولوية وانما ذلك لأن المراد بها الوحي المقضى لعدم الجهة لوعقد
 غير المتقدم لا بمعنى الكمال المقضى لفضلها لغيره فغيره يكون خلاف الاولى فقط وهذا كله بالنظر
 لولا في التزويج المطلق كما اشار اليه الشارح وأما بالنظر للعدا المخاص فلا حق فيه لغير المتقدم فيكون
 افضل التفضيل على غير اياه اذ لا حق للعدم ولا مع وجود الاب فالحق بمعنى مستحق يتحول فلا حق بماله
 أي مستحق له دون غيره (قوله الاب ثم الجد) انما يلى الاب وان علامع أنه أحصر لضرورة عادة

واستثنى المصنف من
 ذلك ما تضمنه قوله
 (الا انه لا يفتقر نكاح
 الذمية الى اسلام
 الولي ولا يفتقر
 نكاح الامه الى عدالة
 السيد) فيعوز ان
 يكون فاسقا أو مبعوثا
 ماسق في الولي يعتبر
 في شأدهى النكاح
 وأما المسمى فلا يقدح
 في الولاية في الاصح
 (فصل) (واولى
 الولاية) أي احق
 الاولياء بالتزويج
 (الاب ثم الجد أبو
 الاب)

مقابل لقوله الولي المعتقد الذي كرمه فميز وجع عتيقها أي عند فقد الولي العتيقة من النسب وقوله
 من زوج العتيقة بكسر التاء ولم يقل من تزوجها الثلاث توهم عود الضرر على العتيقة فأتى بأمر
 الظاهر للإيضاح وأما زوج العتيقة من تزوج العتيقة بالولاة على العتيقة تعالوا بالولاة على العتيقة
 لكن برضا العتيقة ويكنى سكوتها أن كانت بكرا كما قاله الزركشي في تكملت وإن خالف في دساجه
 ولا يعتبر إذن العتيقة في الأصح إلا لا ية لها فلا تدفعه وقوله بالترتيب السابق في أوله الذنب
 فيزوجهما الأب ثم الجد ثم الأخ للأبوين إلى آخر ما تقدم (لما إذا ماتت المعتقدات) مقابل لقوله إذا
 كانت حية وقوله زوج عتيقتهما له الولاء على المعتقد بفتح التاء صل صيغة المفعول ولو لم يكن له
 الولاء عليها أي على العتيقة لأن أولي الأقران من لم تأمل المعتقد بكسر التاء ولو أرادوا أيضا التام
 لعمال على العتيقة فميز وجهها حيث شد من العتيقة ثم إنشأ أرها على ترتيب عصبة الولاء لأن عصبة
 الولاية تنقطع ما بولت (قوله الحالك) ما كان أوطا كالألفاضة لا أو العقود لا نكة أو لهذا
 العقد خصوصه فإن فقد الحالك أو كان يأخذ دراهم لها ومع حاز تزوج أن يحكمه اعتد لا يعتد
 لها وإن لم يكن بمعتقد أولي وجود المعتقد على ما هو ظاهر أسلافهم بخلافه مع وجود الحالك ولو لم يكن
 ضرر وفوليا بتسد الدواهم المذكرة فإنه لا يجوز أن يحكمه إلا بمعتقدا وبصفة التكثير أن يقول
 حكمنا لا نعقدنالك النكاح ورضينا بحكمك (قوله زوج) أي المرأة التي في محل ولا يتناله الخواجة من
 محل ولا يتناله أذنت له وهي خارجة من محل ولا يتناله زوجها بعد وصوله إليه مع لافله فلا يصح
 وإن رضيت كما ذكره الرافعي في آثراب الفضائل الغائب (قوله عند فقد الأولياء من النسب والولاة)
 أي بيان قدموا بالمرفوع هو المذهب لعدم الولي في النظم السابق ومثله قد علم أن انقطع خبره بحيث لا يعلم
 موته ولا حياته ونكاحه ملوثة ولا مساوية له في الدرجة فإذا كان لها من عقد قط أو أدان
 يتزوجها زوجها الحالك فإن كان هناك ابن هم تزوجها والد وكذلك تزوج الحالك في غيبة الولي
 مسافة القصر مع عدم انقطاع خبره لا غير ما تقدم وتقدم أنه جرى في النظم على منيف في النكاح
 وإن وافقه انتهى هنا تزوج أيضا في جنس الولي إذا مات من الخامس له من الوصول إليه بخلاف ما إذا لم
 يمت من الوصول إليه فإنه تزوج الولي في الجنس وكذلك تزوج أمة المصروع عليه كسبي ومجنون
 وسفيه حيث لا أب له ولا جد ولا زوجة الأب أو الجد تزوج أيضا عند توارى القادر أي به
 وعند أحرامه وتزوجه كان يقول عند طلب التزويج منه أزوجها غدا وهكذا فكمما يستل في ذلك
 يوجد وعصمه أي منع من التزويج بيان دعته بالغة فاقلة وشديدة كانت أو سفيها أو وبداهني
 بالشد في كف وامتنع الولي من تزويجه ولو صحت كقولوا أراد الولي كقوله في الأصح
 لأنه لا عمل نظرهما ولو تزوج أيضا أمة الكافر إذا أسلمت وتقدم أن قوله في النظم ألم الفرع عريس
 بقيد وأهل النكاح تزويجهم الجنونة بالعتقة عند فقد المهر وتقدم أن بعضهم المعتقدات بالنكاح ما رجع
 إليه أن شئت (قوله ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر التاء) وبين خطبة بضم التاء قبل خطبة
 بكسر هاو خطبة أخرى قبل جوابها أو أخرى أيضا قبل عقد فسمد الله الخطابي بصل وسلم على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويومئذ يتقوى الله تعالى ثم يقول أما بعد فقد سئمتكم أطبا كرمتمكم أو فاستكم
 ثم خطب الولي كذلك ثمرة ولأما ما قد فست عرقوب بعتك أو نحو ذلك ويحصل السنة بالخطبة قبل
 العقول من الأجنبي كالغيبه الذي يعقد العقد ولو خطب لزوج بين الإيجاب القول خطبة قصيرة
 صرفا صم النكاح ليكنها للنسب بل بس تركها كما صرح به ابن رونس وإن قال الرافعي وتبعه
 النووي أنها تسن وعليه ففسن في النكاح أربع خطب خطبة قبل الخطبة وأخرى قبل جوابها
 وخطبة قبل العقد أو أخرى قبل القول وإلزام أن هذه لا تسن بل بسن تركها كما علمت (قوله
 وهي) أي لغة وشرعا كما قاله الشيرازي وقوله الخامس الخطابي الخ أي طلبه واستعطافه والخطبة

النسب فإذا ماتت
 المعتقد زوج عتيقها
 من له الولاء على
 المعتقد ثم إن
 ابته (ثم الحالك)
 زوج عند فقد
 الأولياء من النسب
 والولاة ثم شرع المصنف
 في بيان الخطبة بكسر
 التاء وهي الخامس
 الخطابي من الخطوبة

ما هو تضمن الخطب وهو الشان لانها خطب من الخطوب وشان من الشؤن وقيل من الخطب وهو الكلام لانها خطب يجرى بين الخطب والخطوب فتوسطا الخطب ان يجعل له نكاح الخطوب بغيره بخلاف الخطبة في نكاحه اذ يجرى بغير الخطوبة كما قال المساوردي ومثلهما خطبة من يحرم الجمع بينهما وبين زوجته وقوله من الخطوب بقوله قال عمر: له ولا ية الخطبة لكان أولى واعم كذا قال الحنفي ووجهه أن من له ولا ية الخطبة يشمل الخطوب بقوله وأجل بعضهم بان المراد بقوله من الخطوب من جهة الخطوب فيقتضيه ما ذكر (قوله فقال) عطف على شرع (وله ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة) أي محرم التصريح بخطبتها ولا يصح العقد المرتب عليه ان وقع قبل انقضاء العدة فان وقع بعد انقضاء العدة فهو صحيح ومثل النصر في خطبة المعتدة للنفقة في زمن العدة كما يقع كثيرا فهو حرام ولو اتفق على الخطوب ولم يتروجها رجع ما اتفق على المخرج ولو كان الترك منه أو بموتها ومحل رجوعه حيث أطلق أو قصد الهدم فلاجل النكاح فان قصد الهدم لا لاجل النكاح فلا رجوع (قوله من وفاة أو طلاق بائن أو رجعي) أي أو قسمتها بيمينه أو منه بيمينها أو فاسخ كافي الرضا أو وطء نسبة فم لصاحب العدة أن يصرح بالخطبة كإله أن يصرح بها أن حل له نكاحها كان حالها ومصرحت في العدة فبطلت التصريح والنصر يحل له يجوز له نكاحها فان كان سلافة لها رجعا لم يكن له التصريح والنصر بعض خطبتها لا يفسد له نكاحها وانما له مراجعتها ان نوى نكاحها الرجعة صرح لا نكاحها فان نكاحها حصلت الاطلاق أو ما من لا يحل له نكاحها كان طلعا بائنا أو رجعيا ثم وطئت بشبهة وجعلت من وطء الشبهة فان عطفوه الشبهة تقدم اذا كانت بائنا لم يبق عليها بقية عدة الطلاق فلا يحل لصاحب عدة الشبهة أن يخطبها مع أنه صاحب العدة لأنه لا يجوز له العقد عليها حيث لا يبقى عليها من عدة الطلاق - ذاتسمل ما في كلام الحنفى من المؤاخنة (قوله والنصر يحل ما يقطع بالرفقة في النكاح) أي ما يدل قطعا على قوة الإرادة في نكاح الخطوب بتر قوله كقوله للمعتدة أريد نكاحك أي بتر قوله لها اذا انتقضت عدتك فكذلك وانما حرم التصريح لانه اذا صرح بتحقت رغبته مما يجرى بما تكذب في انقضاء العدة فلهما عدل النساء من فلهما البائن ويضيع الامانة فانه نافضات عقل ودين ولا بأس أن يقول له وسيفوتنحوها اذا أسلمت تزوجتك لان الحمل على الاسلام مطلوب بخلاف العكس فانه لا يجوز للكافر خطبة المسلمة محال قال ابن قاسم ولم يضره الاصحاب ولا غيرهم لهذه الصورة (وله ولا يجوز الخ) فلا يحرم التصريح للمعتدة بغير الرجعية لكن لا يصح العقد المرتب عليه ان وقع في العدة فان وقع بعد انقضاء العدة مع (قوله ان لم تكن المعتدة من طلاق رجعي) فان كانت معتدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التصريح كالنصر مع لانها محبوسة بالطلاق فقد تكذب اشهادها له ولا ينافى حكم الزوجة ومعلوم أن الزوجة يحرم التصريح لها كالنصر مع ومثلهما الأمة المستفرقة لسيدها عكسها حكم الزوجة لم يصرح عنها سيدها ولا اعكسها حكم المعتدة كما له ان يصرح فيما يكتبه على التصريح (قوله ان يصرح لها) أي للمعتدة بغير الرجعية اخذ من قوله ان لم تكن الخ وقوله وينكحها بعد انقضاء عدتها أي فانه يصح حينئذ بخلافه قبل انقضاء عدتها فان لا يصح حكمها (قوله والنصر بعض ما لا يقطع بالرفقة في النكاح) أي ما لا يدل دالة قطعية على قوة الإرادة في النكاح وقوله بل يخطبها أي بل يحتمل الرفقة في النكاح كما يحتمل عدمها وسكت الشارح عن الاحتمال الثاني اختصارا مع علمه من قوله بل يخطبها كقول الخطاب للمرأة اترى واصفك في أي كثير من برضك فترك التكثير وكذا لفظة أنت جيلة ومن يحدملك (قوله اما المرأة الخلية من موانع النكاح الخ) مقابل للمعتدة التي فيها التفصيل بين التصريح والمرض ما عدا الرجعية والمأصلة ان تليق من موانع النكاح يجوز خطبتها التصريح بها والنكاح والمساورة المستفرقة لسيدها حرم خطبتها التصريح بها

النكاح فقال (وله ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة) من وفاة أو طلاق بائن أو رجعي والنصر مع ما يقطع في الرفقة في النكاح كقوله للمعتدة أريد نكاحك (وهو يجوز) ان لم تكن المعتدة من طلاق رجعي (ان يصرح لها) بالخطبة (وينكحها بعد انقضاء عدتها) والتصريح مالا يقطع بالرفقة في النكاح بل يخطبها كقول الخطاب للمرأة يبرأغب فيك إما للمرأة الخلية من موانع النكاح

ومثلها العتدة في حجة والمصلحة غير الى حجة فصرم خطبتها تصر بمحاو مجوز زعم رضا وحكم جواب
الخطبة كحكمها خلاصة فثبت حلت الخطبة محل جوابها حيث رمت حرم (قوله) وعن خطبة
سابقة) أما خبر الحلي عن خطبة سابقة فصرم خطبتها خبر الشيعين والحمد للذي لا يخطب الرجل
على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو ياذن له الخطاب والمعنى في ذلك ما عاينه من الابداء
والحاصل أنه يصرم الخطبة لكن بشرط وما هي أن تكون الخطبة الأولى حائز بخلاف ما لم تكن
محرمة كان خطبها الأول في عدة غيره فلا يصرم الخطبة الثانية إلا حق الأول وإن صحب الخطاب
الأول صريحان تعتبر اجماعه هو الولي أن كانت الزوجة صغيرة ونفس الزوجة أن كانت غير محرمة
وهي مع الولي أن كان الخطاب غير كف دلان الكفاية حتى لهما معا والسيبان كانت أمه مقرر مكاتبته
وهو مع الأمة أن كانت مكاتبته والسيبان أن كانت أمه مقرر مكاتبته لا يخطب ولا يحل له أن يعلم
الثاني بالخطبة يجوزها بأجته وأنها بالصرح وائتمان تعتبر اجماعه ومحرمة الخطبة على الخطبة
وأن لا ينحصل اعراض من الخطاب الأول أو الحبيب الثاني شرط من ذلك فلا رخصة عليه (قوله)
فصرم خطبته الخ) جواب أمادها أنه يصرم كزوجة من أرباب اجتماع طبعنا ككافة وأحوها
ككافة وأخذها من لا يصلح لذلك لا لخصصة سواء اقتضت الإكراه لا وهل ذلك أن لم يندفع
مريد الاجتماع الأبدي كجميع عيوبه فإن كان يندفع بدو بيان لم يمتنع الذي كثر من أحوالها
الذي كثر بعضها فقط حرمة كثر منها في الأول وإن يندفع على البعض المحتاج اليه في الثاني وهذا من
المسائل التي يتباح فيها التمسك وقد تكلمنا ببعضه في قوله

القدح ليس بغيبه في سنة • متطلم ومعرف وعنده

ولظهره قدام مستغف ومن • طلب الأمانة في إزالة المنكر

وقال بعضهم أيضا لقب ومستغف ونسق ظاهر • والظلم تحذر من زيل المنكر

(قوله) والنساء على ضربين أي من حيث الأحوال على النكاح وحكمه وقوله نيات وأبكار يدل من
ضربين نيات لا أحوال فبينه وأبكار للاب والجد أحوالهن على النكاح كما يأتي (قوله) والتب
من زالت بكارتها بوطه) أي في قبلها ولو لم ينفق هو قودان كان قضية التعليل بممارسة حال خلافه
لكن خبري على الغالب ولذلك كانت من وطئت في قبلها لم تزل بكارتها لكونها غيرة كسائر الأبكار
وإن كان مقتضى التعليل المذكور خلافه لكنه جرى على الغالب كما علمت وقوله حلل أو سرام
فالاول كونه زوجا السابق على هذا النكاح والثاني كونه الزنا والظاهر أن وطئه الشبهة كذلك
مع أنه لا يتصور بطلان ولا رخصة في شبهة الفاضل ولو كان لها فرحان أصليان فوطئت في أحدهما
وزالت بكارتها منه صارت نياتا بخلاف ما كان أحدهما أصليا والآخر زاندا فوطئت في الأصل يارائد
ووطئت في أحدهما فلا تصير نياتا انحصرت أن الوطء في الزنا والاول لا يبرق الأجزاء ثمانية فلا تزل
بالشك (قوله) والكر عكسها) أي خلافها فالمراد بالعكس هنا الخلاف فاندفع قول الغني وقال والكر
عكسها المكان أو في أحسن نظر الكون العكس القوي لا يغييه من التقدم والتأخر كان يقول
في يد قائم ثم عكسه فتقول قائم زيد وقد عرفت أن المراد بعكسها خلافها فهي بكسر الهمزة من لم تزل
بكارتها بوطه في قبلها بان لم تزل بكارتها أصلا وان وطئت كالغوراء أو خلعت بال بكارة أو زالت
بكارتها بغير وطئه كسقطه وسقطه من وطئت أو زالت بكارتها بوطه في ذواتها وتصدق في
دعوى الكارة بلايين وإن كانت فاسقة سواء كان قبل العقد بأن ادعت الكارة لأجل أن تزوج
بغير الكارة أو بعده بأن ادعت الكارة لكونها زوجا أحوالها فاندفع الزوج ثبوتها لإبطال عهدها
وادعت الكارة لتصح عهدها ونصد في دعوى الثبوت بقبول العقل لكن بينهما لاقضاء دعواها
إبطال حق الولي من تزوجها أحوالها لولا أن يقال من سببه فلا يقال لها ما سبب ثبوتها وإن لم يسبق

وعن خطبة سابقة
فصرم خطبتها تصر رضا
وقصر بها (والنساء
على ضربين نيات
وأبكار) والتب من
زالت بكارتها بوطه
حلل أو سرام وأبكار
عكسها

(قال الكبر يجوز للاب
 وان يجتهد عند
 عدم الاب أصلا أو
 عدم أهليته
 (اجبارها) أي الكبر
 (على النكاح) ان
 وجبت شروط
 الاجبار بسكون
 الزوجية غير
 موطوءة قبل وان
 تزوج بكفها بغير
 مثلها من نقد البلد
 (والتيب لا يجوز)
 لها (تزوجها الا
 بعد بلوغها وانتهى)
 نقلا لاسكونا

لها تزوج ولا يكشف عنها كما يقع كبر الانها اهل بها لما كان ادعت التوبة بعد العقد وقدرت بها
 ابوها وحدها اجبارا فلا تصدق في قدرتها من ابطال النكاح فهو المصدق بعينه ثلاثا بلزم
 فساد النكاح حتى لو شهد أربع نسوة بعد العقد بانها كانت نياوت العقد لم يحكم بسطلان النكاح
 لجواز سكوتها خلفت بلا بكرة او زالت بكارتها بنسوة فيكون حكمها حكم الكبر كما ذكره
 الماوردي والري والشافعي والحنابلة في اختلافه (قوله بالكبر الخ) أي اذا اردت بيان حكم كل من
 الكبر والتيب فاقول لك الكبر الخ ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة والعاقلة والمجنونة وبين استئذانها
 اذا كانت مكنته لم يثبت مسلم والكر يستأمرها او هو محمول على التسبب بنسبها لحاطها هو يكتفي
 سكوتها اما غير المكنته فلا إذن لها وبين استئذانها اهاضه ويكتفي سكوتها وبين أن لا تزوج
 الصغيرة حتى تبلغ وتستأذن السنة في الاستئذان أن يرسل المأذون وثقات ينظرن ما في نفسها والام
 بذلك أولى لانها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها ويجب على الأب أو الجد تزويج المجنونة اللفظ لغرض
 اليه كوقوع شقاقها بالنكاح واحتسابها المهر والنفقة (يراد بجوز للاب والجد) بخلاف غيرها
 كالأخ وابن الأخ والموازن والموتوحوم فليس لهم الاجبار وقوله عند عدم الأب أصلا أي من
 أصله بان مات وقوله أو عند عدم أهليته أي كان كان مجنونا أو فاسقا أو ذكرا وانما قدر الشارح
 ذلك لئلا يتوهم من كلام المصنف أن الجدة له الاجبار ولو مع وجود الأب وأهليته وليس كذلك (قوله)
 اجبارها أي الكبر على النكاح) أي تزويجها بغير اختيارها غير البارقضي السبب احق بنفسها والكبر
 تزويجها او لاها لانها لم تتأمر بالوطء فهي شديدة الحياء (أيان وجدت شرطها والاجبار)
 أي التي تشترط لفساد نكاح الاجبار والتي تشترط لجواز الاقدام فقط فالشرط التي تشترط لنفسه
 النكاح بغير الاذن لا يكون بينها وبين الاب أو الجدة أو غفارة حيث لا تخفى على أهل علمها
 وأن يكون الزوج كفؤا وأن يكون موسرا ليجل الصدق ولو حكما كالوطء في الصغير منها المهر قبل
 العقد أو وجهه ونفقه وأن لا يكون بينها وبين الزوج علة لثائرة أو لابطاء أو لفرق بين الولي
 حيث اعتبر فيه عدم العداوة أو لظهور فقط وبين الزوج حيث اعتبر فيه عدم العداوة ومطأنا ظاهر
 لانها مفارقة للولي ومعاشرة للزوج فلا تنقض العداوة في الباتنة في الولي ونفري في الزوج أما مجرد كراهتها
 له من غير ضرر لغيره كراهته أو مرضه أو شتمه فلا يؤثر لكن يكره لوليها أن يزوجه ما منه كائن عليه في
 الاقدام والشرط التي تشترط لجواز الاقدام فقط أن يزوجه ما منه كائن عليه في
 الباتحصيل في الكل أو البعض أو الاجل ما جرت به العادة وأن يكون من نقد البلد والمراتب ما جرت
 عادة أهل البلد بالمعاملة به ولو من العروسة وزاد بعضهم شرط أن لا تزوجه ما منه كائن عليه في
 كافي أو شيعهم وروى عن بعض الفقهاء أن ذلك ليس بشرط وكذلك شرط أن لا يكون قد وجب
 عليها نسك لانه وان كان على التبرأ لكن لها عرض في تهيبها ما تقدمت لوان وجب منعها منه فانه
 ابن العماد وهو ضعيف أيضا لا يخفى انه متى قد شرط من شروط نكاح العقد باطل ومتى
 فقد شرط من شروط جواز الاقدام أمم جميعا العقد بغير المأذون لا من نقد البلد (قوله يكون
 الزوج غير موطوءة قبل) أي المصروفة يكون الزوجة غير موطوءة قبل فالباطل هو لكن في
 جعل هذا شرطاً لانه فرض المسألة انه مفروضة في الكبر بالمعنى السابق (قوله ان تزوج
 بكفها) مذهب شرط من شروط نكاحها على وجهه لا يار وقد تقدم بانها لو لم يهر مثلها من
 نقد البلد هذان شرطان من شروط جواز الاقدام فقط كما عرفت (الموايب) أي وان عادت
 بكارتها لكن الكلام في الحرة العامة أما لامة فلسفة هاتين زوجة وكذا التي لا تدان تزويجها
 للمصلحة وأما المجنونة فزوجهما الا بتم الجدة عند عدمه أو عدم أهليته قبل بلوغها المصلحة بخلاف
 الحاكم فلا يزوجهما الا بعد بلوغها مع نقد الاب والجد وقوله لا يجوز أي لا يصح وقوله لوليها

أى الأب والمجد غيرهما الأولى لأن غيرهما لا يجوز له إحسان البكر كما علم وقوله لا يبدع بلوغها أى
لأن إذن الصغيرة مقر معتز فامتنع تزويجها إلى البلوغ خلافا للأئمة الثلاثة مرضى الله منهم وقوله
واقنها أى لطفاف لا يكتفى سكوتها و يعلم أنها باخار امرأة تنقسه سعتها بها أو أمها الأولى فإن رجعت
عن الأول وزوجها لم يعلم برحوصها لم يصح وما تقر وعلم أن النسب الصغيرة العاقلة الحرة لا تزوج قبل
البلوغ ولو كان الزوج لها أب أو جد أو ابن غير الأب والمجد لا تزوج الصغيرة بمحال ولو بكر إلا أن
تزويجها بمحال لا يكون إلا بالاذن الصغيرة لأن لها أبا يبدع من بلوغها واذن

هـ (فصل) أى هذا الفصل في محرمات النكاح ومثبتات الخيارات فيه ولقنا فصل سابقا من بعض
النسخ وكل ما شامل للقرصم المؤبد وغير المؤبد كأي دل عليه ما ساقى من قوله واحدة من جهة الجمع
لأن المحرم من جهة الجمع لا يحرم على التأنيد بل يحل بعوت الأخرى أو ينوتها أو بسبب محض أو أرام
الذاني ثلاثة القربة وإن راضع والمصاهرة وأما اختلاف الجففس بأن كان أحدا من زوجين من الجن
والأخر من الأنثى فليس ما نعامل المعتمد كإقاله القمولى واعتقده العلامة الرمل فقلنا من إقتله
والله خلافا لما قاله ابن بونس وأفتى به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الإسلام والشيخ الحلي بـ تعين
بقوله تعالى هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها أزواجا وأحب الأولين بالآخرين في
الآية أعظم الأمرين لأننا في جواز الاسترغص وللأنثى نكاح الجنية ولو على غير صورة الآية
كأن كانت على صورة طلبة وكذا عكسه أما القرصم غير الثاني وهو اله أرض بسبب محض أو أرام
أو صوم أو نحو ذلك فليس مرادها (فيها المحرمات) أى من حيث نكاحهن كأشار إليها الشارح
بقوله أى المحرم نكاحهن لأن القرصم كغيره من الأحكام لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالافصال
وقوله بالنسب أى نص القرآن الكريم بقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم استموا له وقوله أربع عشرة
أى لأن المحرمات بالنسب سبع وبأرضاع على ما ذكره المصنف نظر الظاهر الآية اثنتان بالمصاهرة
أربع وأحدتها من جهة الأب أربع عشرة كذا كره المصنف وفى الحقيقة المحرمات بأرضاع سبع
كأن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات بالمصاهرة أربع فعملية المحرمات تحرر بما مؤيد اثنتان عشرة
والمحرمات من جهة تجميع تنصبة لثلاثة أخت الزوج وعمتها وأختها كجهود ذكره فى كلام المصنف
فقول المصنف وأربع فى تحرير الجمع على ما ساقى فيه الأول أن يبدأ بأربعة المحرمات بعلت العيين كما قاله
الميدانى وستاقى فى قول الشارح ومن حرم الجمع بينهما نكاح حرم جميعها أيضا بالوجه فى ملك العيين
هـ (فصل) واحدة أجمالا إذا ضمت لثلاثة المذكورة صارت أربعة فستقيم حد المصنف (قوله وفى بعض
النسخ أربعة عشر) والنسخة الأولى وأولى لأن المبدوء المؤنث إذا كان عددا مكررا تكرر لثلاثة فى حرمته
الأول وبؤى بها فى الثاني (قوله سبع) بتقديم السين على الموحدة وقوله بالنسب أى يحرم من بسبب
النسب وللحرمات بالنسب ضابطان الأول تحريم نساء القربة إلا من دخلت تحت بند العمومة أو ولد
المؤنثة كبنات الم والمعة وبنات الخال والحالة والثاني يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول
أصوله وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات وإن علت والفصول البنات
وإن سفلت وفصول أول الأصول الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأخت وبنات أولادهم لأن أول
الأصول الأمهات وفصولهم الأخوة والأخوات وأولادهم وأول فصول من كل أصل بعد
الأصل الأول هو العمات والخالات لأن كل أصل بعد الأصل الأول الأجناد والجدات والجدات والجدات
بأول فصول تاتى فصل وهو أولاد الأعمام والعمات وأولاد الأخوات والخالات وثالث فصول وهكذا
وهذا القضاة للشيخ أبى إسحق الأسفرايينى والأول لتلخيص الشيخ أبى منصور والبعدادى وهو أولى كما
قاله الرافى ليحياه وقد صمد على الآيات بخلاف الثاني (قوله وهى) أى السبع التى تحرم والنسب سوى
بعض النسخ ومن وهى أولى لأنه ضمير جمع المؤنث العاقل وهذا فى معناه (قوله لا موان علت)

هـ (فصل والمحرمات)
أى المحرم نكاحهن
(النسب أربع عشرة)
وفى بعض النسخ
أربع عشرة (سبع)
بالنسب وهى الأم
وإن علت

وضابطها أن تقول كل أنثى ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى كام الأبوام الأم من ولدك هي أمك حقيقة ومن ولدت من ولدك هي أمك مجازا وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي نسبها إليها نسبا لغويا واسطة وبغيرها والتي بواسطة الأم المجازية والتي بغير واسطة هي الأم الحقيقية وإن شئت قلت نسبا لغويا لأن النسب الشرعي لا يكون إلا بالابوة قال تعالى ادعوهم لأبائهم (قوله والبنت وإن سفلت) وضابطها أن تقول كل من ولدتها أو ولدت من ولدك ذكرا كان أو أنثى كمنت ابن وبنت بنت من ولدتها هي بنتك حقيقة ومن ولدت من ولدك هي بنتك مجازا وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي اليك نسبا بواسطة أو بغيرها والتي بواسطة البنت المجازية والتي بغير واسطة هي البنت الحقيقية وقد دخل في الضابط المذكور المنفعة باللعان لأنه قد يستلحقها نافعها فحقه فحرم عليه ونسب لها جميع الأحكام فلا تقطع بصرقتها مال النافي وكذا عكسه ولا يقتل بقتله وإن أمر على النفي ولا يحرم عليه النظر إليها ولا تلوة لها ولا يتقض وضومها إلا لا تنقض بالشك وهذا ما اعتده الرمي وخالفه ابن عمر فقال الوجه مرة لنظر إليها ولو توطأها والنقض بلسها ولده راعى الاختصاص في هذه الأحكام (قوله أم الخلوقة من مازنا شخص) مقابل لقوله البنت لأن المراد البنت التي تنسب إليه فإن الكلام في السبع التي تحرم بالنسب وهذا لا ينسب إليه وقوله يقتل له على الأصح وهو لا تمتد إلا لمرمته لما الزنا بأبيل انتفاء نسبه ثم الأحكام عنهما ابن وغيره فلا تنسب عن الأصح وهو لا تمتد المخالف فانه يقول لا يحمل ولا ترثها جميع على منع الأثر كما قالوا في ومثل الخلوقة من مازنا الخلوقة من مازنا نسبه بغير بدليلته ومثلها أيضا المرتفعة بلين الزنا فإذا رثعت المرأة بلين زنا شخص بتأصيفه حلت له كما حلت له البنت الخلوقة من مازنا وقوله لكن مع الكراهة فبكرهه نكاحها غير حرام بخلاف من حرما (قوله وسواء كانت الزنى هامطاً أو) أي على الزنا وقوله أولا أي أول تكن مطاوعة بان كانت مكرهة (قوله وأم المرأة لا يحمل لها ولدها من الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر عمارها ورث منها ورث منه بالاجماع والفرق بين الرجل حيث لا تحرم عليه البنت الخلوقة من مازنا وبين المرأة حيث يحرم عليها الولد الخلوقة من مازنا تأهان البنت انفصلت من الرجل وهي نطفة قد رزلا بجامها أو ولدت انفصل من لارته وهو إنسان كامل (قوله والأخت) وضابطها كل أنثى ولدها أو لها أو أحدهما فالأولى شقيقة والثانية اب أو لام فاذك قال الشارح شقيقة كانت أو اب أو لام (قوله والأخت) وضابطها كل أنثى ولدت من ولدك بواسطة أو بغيرها والتي بغير واسطة هي الخالة حقيقة والتي بواسطة أمك هي أمك مجازا فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الأخت التي ولدت من غير واسطة وقوله أو بتوسط أي وهي الخالة مجازا وكان الأظهر في المقابلة أن يقول أو مجازا لكننا كنى بالآدم وقوله خالة الأب أي أخت أم الأب وقوله أو الأم أي أختة الأم (قوله والعمة) وضابطها كل أنثى ذكرا أو ولدك بواسطة أو بغيرها والتي بغير واسطة هي العمة حقيقة والتي بواسطة أمك هي العمة مجازا فقول الشارح حقيقة أي حال كونها حقيقة وهي أخت الذكرا الذي ولدك من غير واسطة وقوله أو بتوسط أي وهي العمة المجازية وكان الأظهر في المقابلة أن يقول أو مجازا لكننا كنى بالآدم تقدم ما تقدم وقوله كعمة الأب أي أخت أي الأب وجمعة الأم أي أخت أي الأم فقد تكون العمة من جهة الأم لا تكون الخالة من جهة الأب وقد ورد المصنف العمة على الخالة توافق نظم الآية الشريفة قال تعالى وعما نكم وحالكم تقدم الأم على الخالات في النظم الكريم (قوله وبنت الأخ) أي من جميع الجهات أي من جهة الأب والأم وهو الأخ الشقيق أو من جهة الأب فقط وهو الأخ للاب أو من جهة الأم فقط وهو الأخ للام وهذا معنى بنت الأخ بلا واسطة فهي بنت الأخ حقيقة وذكرا الشارح بنت الأخ بواسطة وهي بنت الأخ مجازا بقوله بنات أولاد من قوله من ذكرا أو أنثى بيان للدلالة وتعميم

والبنت وإن سفلت)
أما الخلوقة من ماله
زنا شخص فحمله
على الأصح لكن مع
الكراهة وسواء كانت
الزنى هامطاً أو
أولا وأم المرأة فلا
يحمل لها ولدها من
الزنا (والأخت)
شقيقة كانت أو اب
أو لام (والخالة)
حقيقة أو بتوسط
خالة الأب أو الأم
(والعمة) حقيقة أو
بتوسط كعمة الأب
(وبنت الأخ) بنات
أولاد من ذكرا أو
أنثى (وبنت الأخت)
بنات أولادها من
ذكرا أو أنثى

فهم فان الاول لا تشمل الذ كود والاثان قد دخل فذلك بنت ابن الاخ وبنت بنت الاخ ظاهر من نصيب
الشارح ان اثبات اولاد الاخ من زواجه على كلام المصنف ولو جعل من ما دخل تحت كلام المصنف
لكان أولى كان يقول وبنت الاخ حقيقة أو بنو س كمال فما سق وهكذا يقال في بنت الاخت
فغيري فماذا ذكر في التي قبلها فله وبنت الاخت أي من جميع الجهات فيجعل بنت الاخت الشقيقة
وبنت الاخت لأب وبنت الاخت للأم وهذه هي بنت الاخت لحقيقة فهو التي من غير واسطة
وذكر بنت الاخت بواسطة فهو بنت الاخت بجزأ بقوله بنات أولادها من ذكر وأنثى ولو قال
بقيقة أو بنو س لكان أولى تقدير ما سق (قوله وطف المصنف على قوله سابقا سب) أي بالنسب
وبما ذكره الشارح فذلك لا ينوهم الاستئناف وقوله قوله هنا أي فيما نحن فيه لا يتم مقول عطف
(قوله واثنان الخ) اقتصر المصنف على ما انظر الظاهر الآية الكريمة وما وافقه الشارح على ذلك
وعلى هذا فإما في النسب التي تحرم من الرضاع ما يؤخذ من السنة لقوله من الله عليه وسلم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية مروان الرضاع ما يحرم من النسب وبعض المفسرين يجعل
النسب مأخوذة من الآية الشريفة لا تحريم النسب لاجل الولادة أو بوجه أو لاجل الأخوة له
ولو بواسطة أو لأحد أصوله فاشترى لأول بقوله تعالى وما ماتكم إلا في رضعتكم فالرضع لاجل
الولادة التي علم من ذلك يجعل تحريم الأم وقهر في البنات أشد لقافي بقوله تعالى وأخواتكم من
الرضاعة فالرضع لاجل الأخوة ولو بواسطة أو لأحد أصوله الذي علم من ذلك يجعل تحريم بنت الاخت
والخالة والمعمومة بالنسب وبنت الاخت لا تحريم الاخت لأن ذلك لا يؤخذ من السنة وبغير واسطة وتحريم
الخاله والعمه لاجل الأخوة لأحد أصوله الذي هو الأم في الأولى والأب في الثانية وتحريم بنت الأخ
وبنت الاخت لأخوة بواسطة ولا يخفى ما في ذلك من الغفلة فلا ذكر في المصنف على ظاهر الآية
ووافق الشارح عليه كما عرفت (قوله أي الهرمات بالنسب) أي جنس الهرمات من الآية الشريفة
على ظاهرها وقوله اثنتان بالرضاع أي سبب بالرضاع ونساء بل الهرمات بالجنس مع الأخبار
عنه بقوله اثنتان فان الجنس يصدق بالثنتين (قوله وهما) أي اثنتان التان رمتا بالرضاع وقوله
الأم المرضعة تصدق بمن أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع وهو الفعل
أو أرضعت من وذلك بواسطة أو بغيرها ومثل من أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع
من ولدت من أرضعتك أو ولدت أباً من رضاع فعلى واحد من هذه الصور أم رضاع وقس على
ذلك في التصور الباقي من النسب التي تحرم بالرضاع (قوله والاخ من الرضاع) فمن أرضعت من
أمرأة ما جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي أرضعت عليها والتي قبلها والتي بعدها وإنما
ينبأ على ذلك مع وضوحه لأن جهة العوام يسألون عن ذلك كثيراً ويظنون أن الاخت من الرضاع
هي التي أرضعت عليها دون غيرها (قوله وإنما اقتصر المصنف على اثنتين الخ) هذا جواب عما يقال
لم يقتصر المصنف على الثنتين مع أن النسب الهرمات بالنسب تحرم بالرضاع وحاصل الجواب أنه إنما
اقتصر على الثنتين لأنها المنصوص عليها في الآية الكريمة وقوله والألا باسم الخ أي والانتقل
إلا اقتصر عليها بالنسب عليها في الآية فلا يصح لأن المصنف الخ غن في فعل الشرط سبق منه
الانتقال في جواب الشرط وأقيم عليه مقامه فعمل من ذلك أن قوله بالسبب الخ تغلظ الجواب
لأنسب الجواب وتغلظ أن ذلك لا ينظر لظاهر الآية لبعض المفسرين جعل النسب كلها مأخوذة
من الآية (قوله فالهرمات بالنسب تحرم بالرضاع أيضاً) أي كتحريم بالنسب وقوله كما ساق
التصريح به في كلام المتن أي في قوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ثم لا يحرم عليك مرضعة
أخيبك أو أخذك فأم أخيبك أو أخذك من الرضاع لا يحرم عليك مع أن أم أخيبك أو أخذك من
النسب تحرم عليك لأنها أمك إن كان الأخت والأخت من الأولين من أمهم والأم أمهم وأختك إن

وعطف المستعمل
قوله سابقاً باسم قوله
هنا (واثنان)
أي الحرمت بالنسبة
إثنين (أزواج)
وهما (الأم المرضعة
والاختنم الرضاع)
إنما اقتصر المصنف
على الاثنين لأن
عليهما حق الامتناع
فالمحرمات الخمس
النسبة بغير الرضاع
أضاحا كما
يصرح به في كلام
المتن (والحرمت
بالنسبة أربع)

فلو ماتت قبل الدخول لموطئها بعد موت المهرم بفتحها لأن ذلك لا يسمى دخولا لهما وإن تردد فيه
 الروايات فعمل من ذلك أن بنت الزوجة غير المخلو بها التحريم بالانتماء لبعان فحرم عليه لأن له
 استحقاقها فلتحقه إذا استحقها وثبت لها جميع الأحكام كما هو وصورتها أن يعقد على امرأة وتاق له
 بنت بعد مضي مدتها من حين إمكان اجتماعهما يمكن كونها منه فانها تلحقه بظاهر مع كونه لم يدخل
 بها فإذا انفادها بالانتماء انتفت عنه لكن يحرم عليه لأنها تلحقه إذا استحقها فذلك أدخلنا ما في البنت
 كما سبق (قوله زوجة الأب) أي وإن لم يدخل بها لاطلاق قوله تعالى ولا تحرموا ما ترك آباؤكم
 من النساء إلا ما قد سلف من ماقدم في الجاهلية قبل علمكم بقهره كما قاله الإمام الشافعي في الام
 فلاموا أخذه عليكم بمفاته كان في الجاهلية إذا مات الرجل عن زوجة خلفه عليها كبراً وولادته فيتزوجها
 لكن لا بد من عدم المخلو من جهة العقد بخلاف ما لو كان العقد فاسداً فلا يحرم بالالدخول لأنها
 حينئذ موطوءة الأب بشبهة وقوله وإن علا فيشمل الأب والجدة وهكذا ولا فرق بين أن يكون من قبل
 الأب أو الأم ولا فرق أيضاً بين أن يكون من نسب أو رضاع (قوله زوجة الابن) أي وإن لم يدخل
 بها لاطلاق قوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم لكن لا بد من عدم المخلو من جهة العقد
 بخلاف ما لو كان العقد فاسداً فلا يحرم بالالدخول لأنها حينئذ موطوءة الابن بشبهة فإن قيل لم قال
 تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم مع أن حليلة الابن من الرضاع تحرم كما تحرم حليلة الابن
 من النسب فلا فرق في التحريم بين أن يكون الابن من نسب أو رضاع أوجب بان النسب بذلك في
 الآية لا يخرج حليلة المتبني فلا يحرم على النضر زوجة من يتبناه له ليس بان لا لا تخرج حليلة
 الابن من الرضاع فانها تحرم بالاجتماع وأما قول الشيخ القليوبي في حاشيته على القصر وقوله من
 أصلابكم خرج به زوجة من يتبناه أو ابنة من الرضاع فهو سهو أو سبق قبل بالنسبة زوجة ابنة من
 الرضاع فانها تحرم بالاجتماع كما عرفت (قوله وإن سفل) فيشمل الابن وابن الابن وهكذا فحرم زوجته
 وإن نزلوا لا يحرم زوجة الابن ابنة الابن والزوجة ولا زوجة الابن ابنة الابن ولا تحرم ابنة ابنت
 زوج الأول أو أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا زوجة الابن ولا بنتها (قوله والحرمان السابقة
 حرمتها على التأييد) وجعلها ثلاثة عشر على هذا المصنف سبب بالنسب وانتان بالرضاع وأربع
 بالمصاهرة وقد تقدم أن جعلها في الحقيقة ثمان عشر لأن الحرمان بالرضاع تفصيلاً لا سبباً كما أن
 الحرمان بالنسب سبب والحرمان بالمصاهرة أربع فالحال ما ذكره وإنما ذكر الشارح قوله والحرمان
 السابقة حرمتها على التأييد للدخول على ظلام المصنف ولذلك قالوا واحدة حرمتها لأهل التأييد
 وأشار بذلك إلى أن الحرمان ثمان حرمان على التأييد وقدم سبق الكلام عليهم وحرمان لأهل
 التأييد وسبق في الكلام عليهم فلذلك قال الشيخ الطيبي ثم مضى في القسم الثاني وهو التحريم
 غير الرافع (قوله واحدة) عطف على سبع لثمة الأربع عشرة كاذره المصنف وقوله حرمتها
 لأهل التأييد بل من جهة الجمع فقط فلا يتأثر بمجرى محال يحرم جميعاً مع الزوجة في العمدة فقط فعزل
 بموت الزوجة أو يمتنعها بخلاف ما لو طلقها طلاقاً رجعياً فلا يحل له أختها مادامت في العدة لأن
 الرجعية في حكم الزوجة (قوله وهي) أي الواحدة التي تحرم من جهة الجمع وقوله أخت الزوجة فلا
 يحرم بنها وبين أختها قوله تعالى وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف ولم يفسه من قطعة الرحم
 بسبب ما يحصل بينهما من الخاصصة المؤد بقاى البضاعة بالاهداف الدنيا وأما في الاسترخاء ما تم من
 جميع الاختين فيها لا تتفاد على القصرم إذا تناقض فيها ولا حقد ولا غلغ من تزوج إحدى الاختين ثم
 ماتت في حصته ثم تزوج الأخرى ثم ماتت أيضاً في حصته أو ماتت من تزوج بعده بغير جميع بينهما
 في الآية (قوله ولو رضىت أختها بالجمع) أي لأن الطبع يتغير (قوله ولا يجمع أيضاً) أي كـ
 لا يجمع بين المرأة وأختها وإنما أعاد العامل لأن الواحدة التي تحرم من جهة الجمع نص الآية هي

وزوجة الأب) وإن
 علا (وزوجة الابن)
 وإن سفل والحرمان
 السابقة حرمتها على
 التأييد (واحدة)
 حرمتها لأهل التأييد
 بل (من جهة الجمع)
 فقط (وهي أخت
 الزوجة) فلا يجمع
 بشمولين أختها من
 أب أو أم أو بنتها
 نسباً أو رضاعاً ولو
 رضيت أختها بالجمع
 (ولا يجمع) أيضاً
 (بين المرأة وأختها) ولا

بين

الاخت فقط قال تعالى وان تصموا بين الاختين فهي التي تعد من المهرات بالنسب وقوله بين المرأة
وجمها والابن المرأة وخالفنا في من نسب او رضاع ولو بواسطة كعمه ابها وخالته وعمه امها وخالها
نفس لا تتكلم للمرأة على عمتها ولا العمه على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أخيها
لا التكبر على الصغرى ولا الصغرى على العكس يرى رواه الترمذي وغيره محصور ولا نه يؤدي الى
قطعة ارحم كافر في الاختين (قوله فان جمع الشخصين من مرم الجمع بينهما) وضابط من يحرم
الجمع بينهما كل امرأتين بينهما نسب او رضاع لو فرضت احداهما ذكرا مع كون الاخرى أنثى مرم
تتاكهما كما في الاختين من النسب او من الرضاع فانه لو فرضت احداهما ذكرا مع كون الاخرى أنثى مرم
أنثى مرم تتاكهما لان الشخص يحرم عليه نكاح اخته وكذا في المرأة وعنه من النسب او من الرضاع
فانه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه نكاح اخته ولو فرضت العمه ذكرا حرم عليه نكاح بنت أخيه
وكذا في المرأة وخالفنا فانه لو فرضت المرأة ذكرا حرم عليه نكاح خالته ولو فرضت الخالة ذكرا حرم عليه
نكاح بنت اخته وتزوج بقولنا بينهما نسب او رضاع الملك كما في المرأة أو أمها فقبحوا زوجهما وان
حرم تتاكهما لو فرضت احداهما ذكرا أو المصاهرة فقبحوا الجمع بين المرأة وأوم زوجها أو بنت زوجها
وان حرم تتاكهما لو فرضت احداهما ذكرا أو الاخرى أنثى (قوله بعد واحد) أي أو يقتدين
ان وقع معا أو جهل السبق والمعة أو جهل السبق لكن جهلت السابقة فانه يطل نكاحهما معا كما
نص الشارع على الأخيرة فيما بعد وقوله يطل نكاحهما أي لانه لا أولوية لاحداهما على الاخرى
(قوله أولي جمع بينهما) أي ابتداء فلا ينافي انه جمع بينهما انتهاء كما يستفاد من قوله يطل نكاحهما
مرتابان عرف السبق وقوله ثالثي هو الابطل أي والأول هو الصحيح وقوله ان علقت السابقة أي ولم
نفس أخذ اجماعا بعد (قوله فان جهلت يطل نكاحهما) أي وكذا ان جهل السبق والمعة أو جهلت
المعة كما تقدم (قوله وان علقت السابقة ثم نسبت منع منهما) أي حتى يتبين الحال (قوله ومن حرم
جمعهما نكاح حرم جمعها أيضا في الولد على آيين) وله جمعها في الملك فخط فله نكاحهما بالاجماع
(قوله وكذا لو كانت احداهما زوجه أو الاخرى مملوكة) أي فانه يحرم الجمع بينهما أيضا في الولد
وان كانت احداهما بال عقد والاخرى بالملك ففعل له الزوجة دون المملوكة سواء نكح الزوجة أولا
ثم ملك الامة التي يحرم الجمع بينهما ومنها كاختها وملاك الامة أولا ثم نكح من يحرم الجمع بينهما
ومنها كاختها أو تتقارن الملك والنكاح لان فراش النكاح أقوى من فراش الملك اذ يتعلق به
الطلاق والظهار والابلا وغيرهما ولو تفرق الزوج وحصلت المملوكة وتزوج بفراش النكاح وفراش
الملك نفس النكاح والملك فان الملك أقوى من النكاح لانه ملك له الرقة والمنفعة بخلاف النكاح
فانه لا يملك له الا ضرب من المنفعة ولذلك اذا طرأ الملك على النكاح ابطاله فاذا كان متزوجا ومات ثم
ملكها يطل نكاحها ولا يدخل النكاح على الملك فاذا ملك أمة لا يصح نكاحها بها الا ان اعتقها
ثم نكحها (قوله فان وطئ واحدة) أي ولو فدرها ولو مكرها أو جاهلا لكن بشرط أن تكون
كل منهما مباحة له على انفرادها ولو كانت محبوسة أو نحوها كجسمه فوطئها باحاطة ودمه الاخرى
وصورة المحرم أن تكون احدى الامتين اخته من أبيه كان تزوج أو برقيقة بالشر وطأ في منها
بنت والاخرى اختها من أمها كان تزوج تلك الامتة قبل آخر بالشروط أيضا أو في منها بنت
فاذا ملك البنات مملو وطئ اخته لم يحرم الاخرى وقوله من المملوكين أشار بذلك الى ان هذا
الكلام ليس بأجمل اذا كانت احداهما زوجه والاخرى مملوكة وقد علقت انه يحل له الزوجة
دون المملوكة الا ان تفرق الزوجة فانه يحل له المملوكة (قوله حتى يحرم الاولى) ثم لو ملكها
وبنتها فوطئ احداهما حرم الاخرى أيضا كمن على عامر وقوله بطريق من الطرق أي التي تزيل
الملك أو الاستحقاق بخلاف نحو الحايض والارحام والرهن لانها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق

للرأة وخالفنا) فان
جمع الشخص بين
من حرم الجمع بينهما
يعتدوا احد نكاحهما
فيه يطل نكاحهما
أول يجمع بينهما بل
نكاحهما ترتيبا ثالثي
هو الابطل ان علقت
السابقة فان جهلت
يطل نكاحهما وان
علقت السابقة ثم
نسبت منع منهما
ومن حرم جمعها
بنكاح حرم جمعها
أيضا في الولد على
آيين وكذا لو كانت
احدهما زوجة
والاخرى مملوكة فان
وطئ واحدة من
المملوكين حرمت
الاخرى حتى يحرم
الاولى بطريق من
الطرق كييعها أو

وقوله كسبها أي كلاً أو بعضها كتابتها وقوله أو تزويجها أي وهبتها كذلك غلو بات الأولى كان
ردت بعيب فإن كان عودها قبل وطه الأخرى فله وطه أختها شاء بعد استبراء العالدة وإن كان بعد
وطه الأخرى سميت العالدة حتى يحرم الأخرى (قوله وأشار لضابط كلي) أي بعد أن ذكر شيئاً خاصاً
وهو أنه يحرم بالزواج اثنتان الأم المرضعة والأخت من الرضاع نظر الظاهر الآية كما تقدم وقوله
بقوله متعلق بإشار وقوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أي يحرم من أجل الرضاع ما يحرم
من أجل النسب فهذا أهم ما قبله وقوله وسبق أن الذي يحرم من النسب سبع فيحرم من الرضاع
تلك السبع أيضاً أي كما حرم بالنسب وقد تقدم أن دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية أخرى ومن الرضاع ما يحرم من النسب (قوله ثم شرع في
حسب النكاح المثبتة للخييار فيه) أي التي ثبتت للخييار لكل من الزوجين في النكاح فالجنون
والجذام والبرص مشتركة بين الزوجين والرق والقرن خاصان بالزوجة فثبتت لهما الخيارات للزوج
والجب والعنة خاصان بالزوجة فثبتت لهما الخيارات وحقه لا فرق في ثبوت الخيارات لكل منهما بين
أن تكون هذه الأمور موجودة قبل العقد أو حدثت بعد العقد وقبل الوطء أو بعد العقد وبعد
الوطء وثبتت لخييار بعض الرزاة بكل من الجنون والجذام والبرص إن قارن العقد وإن رضيت
به لأنه يعتبر بذلك بخلاف الجب والعنة وكل من الثلاثة المذكورة فإن حدث بعد العقد لانه
لا يبرئ بذلك (قوله فقال) عطف على شرع وقوله وترد المرأة هو البناء للمفعول أي ردها الزوج
يفسخ نكاحها لثبوت الخيارات وفروائد التمسع أو يستوان جعلها بعضهم ثلاثة الأولى أنه لا ينقص
عدها بالطلاق ولو فقههم ثم نجد العقد ثم نسخ ثانياً وهكذا يحرم عليه الحرمة الكبرى ولو بلغ
الثلاث أو أكثر الثانية أنه إذا فسخ قبل الدخول فلا شيء عليه وإذا طلق قبل الدخول وجب نصف المهر
الثالثة أنه إذا فسخ لتبين العيب بعد الوطء لزمه مهر المثل وإذا طلق حيث نزل به المسمى الزاوية أنه إذا
فسخ بمقارن للعقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملاً لا يخلاف ما إذا طلق في الحائض المذكورة فجب النفقة وأما
السكنى فجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان بعد الدخول (قوله بضممة عيوب) أي الواحد
منها وإن أو هنت عبارة المصنف أنه لا يفسخ إلا بالجمعة بجمعة (قوله أحدها) أي أحد العيوب
الخمسة وقوله بالجنون أي مصور بالجنون غالباً التصوير وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء
القول والحركة في أعضائه كما تقدم في فصل الأحاديث الشافعي الخليل بالجنون والصراع نوع
من الجنون كما قاله بعض العلماء وهو الذي يقال له عند الناس لحوق الأخت وقوله سواء أمدس
أو تقطع واستثنى المتولى من التقطع التحفيف الذي يطرأ في بعض الزمان وقوله قبل العلاج أولاً أي
أول قبل العلاج أو أشار الشارح بذلك إلى أنه لا يشترط في الجنون الاحتكام أو قلنا باشتراط
الاحتكام في الجذام والبرص والفرق أن الجنون يقضي إلى الجنابة كما قاله الرزائي فإذا كان أحد
الزوجين ترتب عليه الجنابة على الآخر بقل أو نحوه (قوله فخرج) أي بالجنون وقوله لا انحصار أي
سواء كان من مرض أو من غيره وقوله فلا يثبت به الخيارات في فسخ النكاح أي كسائر الأمراض وقوله
ولودام خلافاً للمتولى أي غيباً إذا دام واحداً الشيخ الخطيب كلام المتولى يؤيد ما لا انحصار الدائم
ملحق بالجنون لكن كلامهم يقتضي أن ذلك متعريف والمقتد الأول (قوله وتانها) أي العيوب
الخمس وقوله بربود الجذام أي مصور بربود الجذام أي وإن لم يستقم على الجنابة الأولى كما قاله
منه ثبت الخيارات لأن النفس تنفر ممنوع على القول باشتراط الاحتكام لا يثبت الخيارات له كما قاله
المؤرخ قالوا لا الاحتكام في الجنان يكون بالتقطع وجوز الإمام الأكتافيا سودا إذا عضدوا للمحل عليه
سواء أكل الخبز أو شرب الماء وما عساه به أن يؤخذ من دهن حب الغنم وحرارة الشمس أو من متساوية
ويجلبان مغلياً بذلك بما ثلاثة أيام وفي العصيين فمن الجنون فراقك من الأسد وهذا محمول على

تزوجها أو أشار لضابط
كلى بقوله (ويحرم
من الرضاع ما يحرم
من النسب) وسبق
أن الذي يحرم من
النسب سبع فيحرم
بالرضاع تلك السبع
أيضا ثم شرع في عيوب
النكاح المثبتة للخييار
فنه فقال (وترد المرأة)
أي الزوجة (بضممة
عيوب) أحدها
(الجنون) سواء
أطبق أو تقطع قبل
العلاج أو أخرج
الانحصار فلا يثبت به
الخيارات في فسخ النكاح
ولودام خلافاً للمتولى
(و) ثانيها بربود

ثم يرى اليقين الذي يعلم أنه لا يصعبه إلا ما قدر له وذلك الغر هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول
المرض لا فقد ثبت العادته يحصل له المرض غلبا وحقيقة فلا ينافي ما صغى في الحديث لا عدوى لأنه
محول على قوى اليقين الذي يعلم أنه لا يصعبه إلا ما قدر له فثبتشوه أنه لا يحصل له مرض ولا ضرر
فرغم أهل العلم بالطلب أنه بعدى كثيرا أو قلنا سلم منه فإن سلم منه أمرك نسلم انما هو بحسب العادة
لمن حصل في قلبه خوف حصول المرض له أو يقال لا عدوى مؤثرة فلا ينافي أنه قد تحصل العدوى
لكن بفعل الله تعالى فإن الحد يث وورد دائما كان يعتقد أهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى
(قوله بذال محمية) أي مع ضم الجيم وقوله وهو علم يصح منها العضو الخ ويشور ذلك في كل عضو
ليكنه في الوجه أغلب وقوله ثم ينقطع أي يتشقق مع الاتصال بالبدن وقوله ثم يتناثر أي يتساقط مع
الاتصال من البدن فهو عطف محقق (قوله الثالث) أي من العيوب الخمس وقوله بوجود البرص
أي مصور بوجود البرص أي وإن لم يتسقم على العقد خلافا لما قد استشكل ويكفي فيه قول
أهل الخبرة وما يلزم به أن يؤخسه الورد ويطلى به ثلاثة أيام فانه يبرأ إذا نزل الله تعالى وقوله وهو بياض
أي شديد وقوله يغضب دم الجلد وما تحته فإذا ذهب دمو منه بقعه (قوله فخرج) أي البرص وقوله
لبقى بضع السوا والماء وقوله وهو ما يغبر الجلد من غير أن يهاب دمه وسببه فساد ما راج إلى الإنسان وخلق
في طبيعته ولذلك قال الألباء من اقتصدوا كل شيئا ملحا فاصابه بهن أو يرب فلا يؤمن إلا نفسه
(قوله والرابع) أي من العيوب الخمسة وقوله بوجود الرق أي مصور بوجود الرق بقع الرق والشاء
المشتاة من فوق وثبت الخبار بكل من الرق والرقن والرقن وهو بياض أو عتينا كما ثبت لها الخبار
بجبه أو عتنت ولو كانت رتقا أو قرنا (قوله وهو) أي الرق وقوله انه ادخل الجماع ولم يمس ولا يغير
على شق الموضوع فإن شفته أو شقه غيرها وأمكن أو طغلا خيار زال المانع من الجماع ولا يمكن
الامة من الشق إلا إذا نزل سيد هان قيل إذا انسد الحل بالجمع من أين يخرج البول أجيب بأنه يخرج
من ثقبه صغيرة كاطليل الرجل قال في الكفاية (قوله الخامس) أي من العيوب الخمس وهو
تمامها وقوله بوجود القرن أي مصور بوجود القرن بضع الرق أو راجع من أسكنها (قوله
وهو) أي القرن وقوله أنسداد عمل الجماع بعظم هذا هو المشهور وعليه فالرق والقرن متغايران
وقيل بلهم وعليه فهم امتزاجان على معنى واحد فترجم العيوب إلى أربع فقط (قوله وما عاده
العيوب) أي الخمسة المتقدمة وقوله كالبرص والصنان أي البصر ٢ والاستحاضة والقرح والسبالة
ونحو ذلك ومنه الداء المعروف بالمارك والعيان بالله تعالى وقوله لا ثبت به الخبار أي لا ثبت بما
عده هذه العيوب عدا كرا الخبار والزواج على الزوج والعكس (قوله وبدر الرجل) هو البناء
للمفعول أي ترده الزوجة بضع نكاحه ثبوت خيارها وقوله بخمسة عيوب أي بواحد منها وإن
أوهمت صانته اجتماعها (قوله بالجنون والبداه والبرص) فيثبت خيار بكل منها البقرة كما ثبت
الخيار بكل منها الرجل وإن تماثل بل وإن كان الذي غلب فيه الخبار كثر لأن الإنسان يصاب من
غيره ما لا يصاب من نفسه ثم المختون يتعدى خيارهما لانهما النساء لا لاختياره فان قيل كيف
تصور تحت النكاح وثبوت خيار الزوجة بكل منها إذا كان مقارنا مع أنه يتقرر لهعة العقد أن
يكون الزوج كقولهما وفي هذه الصورة ليس كقولهما ولو ما ثبت في الصبا أجيب بان صور ذلك
أن تاذن لوليها في تزويجها من معين فحصل على السلامة لأن الأصل في الناس السلامة فإذا تبين
خلافها ثبت لها الخيار بخلاف ما إذا تزوجت من غير أختها أجاز الله إذا تبين أن الزوج معيب تبين
بطلان النكاح من أصله (قوله وصح معناها) أي معنى الثلاث في كلام الشارع فلا حاجة لإعادته
(قوله وبوجود الحب) بضم الحاء وتشديد الهمزة هو في الأصل اسم لطلق القطع سواء كان كسر وغيره
ليكنه بضمه العرف بقطع الذ كرقا ذلك قال الشارع وهو قطع الذ كراي ولو لم يفعل الزوجة كإرجعه

(الجدام) بذال محمية
وهو علم يصح منها
العضو ثم يسود ثم
ينقطع ثم يتناثر
(و) الثالث وجود
(البرص) وهو يابض
في الجلد يغضب دم
الجلد وما تحته من
الدم نفجره البرق
وهو ما يغبر الجلد من
غير أن يهاب دمه فلا
يثبت به الخبار (و)
الرابع بوجود الرق
وهو أنسداد عمل
الجماع لم يمس (و)
الاساس بوجود
(القرن) وهو
أنسداد عمل الجماع
بعظم وما عاده
العيوب كالبرص
والصنان لا يثبت به
الخبار (وبدر الرجل)
أي البناء أي الزوج
(خمس عيوب)
بالجنون والجدام
والبرص وسبق
معناها (و) بوجود
(الحب) وهو قطع
الذ كركه أو بضمه
والباقي منه دون
٣ الغر هو تنق الأثف

في الرخصة كاصلها ولو بعد الوطء بخلاف العنة فلا بد أن تكون قبل الوطء وسباق الفرج بينهما
وتخرج بالجماع الخاصة فلا خيار به على الأصح لقدره المصنف على الجماع بل يقال أنه أقدر عليه كما قاله
ابن القنن في شرح الحاوي لأنه لا يتزل ولا يترى به فتور (قوله) فإن بقي قدرها ما كثره لا خيار فإن
تنازعا في إمكان الوطء به فالقول قوله على الأصح لأن الأصل دوام النكاح (قوله) ولو لم يوجد العنة أي
في المكلف بخلاف الصبي والمجنون فلا تسمع دعوى العنة في حقهما لأنها ثابتة بالافراق الزوج وتند
القاضي أو عندئذ تشهد على إقراره أو بمبينا بعد نكوله أو إقرار كل من الصبي والمجنون فهو كنيكوله
ولا تثبت بالبدنة لأنه لا اطلاع للشهود عليها وإنما صرح به العلماء أن الرجل قد ين عن امرأة دون
أخرى ولا بد أن تكون العنة قبل الوطء فلا خيار بالعنة بعد الوطء ولو رعاها وصلت إلى مطاوعها
وعرفت بذلك قدرته على الجماع مع توقع حصول الشفاء زوال العنة وعود الدابة للاستمتاع بخلاف
حدوث الحب بعد الوطء فإنه ثبت به خيار الفسخ على الأصح في الرخصة ليساهم من الجماع وعدم توقع
الاستمتاع (قوله) وهي أي العنة وتوقع للمعنى رخصة فيها وهو فقال كان الأولى أن يقول وهي اللهم
الآن يقال ذكر الضمير باعتبار كونه خامسا وإن تقول ذكر الضمير باعتبار الخبر وقوله بضم العين
أي مع تشديد النون مأخوذة من هناك الدابة لا تمنع الزوج عن الجماع كأن هناك الدابة تمنعها من
السير (قوله) عجز الزوج عن الوطء في القبل أي ولو قدر على الوطء في الدرع وقوله في القبل قبل الدابة
ولا بد من ضرب القاضي له سنة كافيه عمر رضى الله عنه وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجماع قد
يكون لمعارض حرا فيقول في الشتاء أو رودة فيقول في الصيف أو يسهو فيقول في الربيع أو وطء
فيقول في الخريف فإذا مضت السنون لم يطأها علم أنه عجز خلق حرا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو
كاهنا فإنه ادعى الوطء وهي بب أو بكفر أو لم يصدق صدق هو يمينه فهو ملزم ولا يطالب الوطء
بخلاف البكر غير الغوراء فقلص هي أنه لم يطأ وكذلك أن تنكح من العين في الثيب أو البكر الغوراء
فإنها تختلف بين الزكرا وبوله بضعف في قلبه أو كنهه وقل في دماغه (قوله) وبشرط في العيوب
الذكر كورة الرغف بها إلى القاضي أي لأن الفسخ ناهم مجتهد فيه فاشبه الفسخ بأعذار الزوج والمهر أو
بالنفقة وبشرط فيها أيضا الغوردة لأن الخيار لها عيب وهو على الفور ذكر في الخيار بعب
المسح ولا ينافي الفور بضمير بالسنة في العنة لأنه لا تثبت إلا بعد مضي السنة والرفع بعدها إلى
القاضي وحسنه فلها الفسخ ولكن بعد قول القاضي ثبت عندى عنه أو ثبت حق الفسخ (قوله)
ولا ينفردان ومانع الخ أي من غير رفع إلى القاضي لم أعلمت من أن ذلك أمر مجتهد فيه فلا بد فيه
من الرفع للقاضي وإن كانت تقضى في العنة بعد قول القاضي ثبت عنه أو ثبت حق الفسخ كما
وقوله كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره هو المشهور قوله ولكن ظاهر النص خلافه أي لكن ظاهر
النساق خلافه هو أنه ينفردان ومانع بالتراضي بالفسخ وهو زوج

• (نص في أحكام الصدقات) • كما يجب تعيينه في النكاح إلا متى في قوله لو سبب تسببه المهر
في النكاح وكما يسمى صدقا يسمى مهرًا ونحوه وغير ذلك وجعلها بعضهم أحد عشر اسما ونظمها في
قوله صدقات ومهر ونحوه وفرضه • حاموا زوج ثم عتس عسلائي

وطول نكاح ثم تر من تمامها • ففرض عشر عند ذلك موافق

وزاد على ذلك عطية فلها أتعاشر اسمها وقال له صدقة وتقدم على صفات كافي الآية الآية
وإنما قبل له لعملة وعطية مع أنه عوض في مقابلة منفعة البضع ظاهر الآية كما يستمع من استمتع به بل
استمتعها به أكثر من شهوتها أقوى من شهوته وقيل إنها تتلذذ بالجماع من ثلاثة أوجه ترداد الذكر
في فرجها وتزوج منها ووسر إن من الر إلى رجل في رجلها أو إلى رجل في ثلثي جوفه فقط ترداد الذكر
في فرجها وتزوج منها فيه فوجبه عليه لا في مقابلة التمتع في الحقيقة بل تكرمه وعطية من الله مبتدأة

الحشفة فإن بقي قدرها
فاكثره لا خيار (و)
وجود العنة وهي
بضم العين عجز الزوج
عن الوطء في القبل
لنقوط القوة الناشئة
بضعف في قلبه أو
آلته وبشرط في
العيوب المذكورة
الرفع فيها إلى القاضي
ولا ينفردان ومانع
بالتراضي بالفسخ كما
يقتضيه كلام
الماوردي وغيره
لكن ظاهر النص
خلافه
• (فصل في أحكام
الصدقات)

وصاددة من الزوج لتفصل الالغو والحسوة وانما وجب عليه لانه اقوى منها ولو اكثر كسبا
 ومن هنا علم الجميع بين القولين الذين حكاهما المرتضى هل هو عرض او تكرر متوقفة على ما قال
 بالاول نظر الى الظاهر من كونه في مقابلة منفعة الضع ومن قال بالثاني نظر الى الحقيقة والباطن
 من كونها تستقيم بما يستقيم به ابل كثر فلا تنافي بين القولين والاصل فيه فصل الاجماع قوله
 تعالى وآتوا النساء مهرهن وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لم يرد
 التزويج الحسن ولو اتقيا من حديد وراه الشيطان أي اطلب شيئا جاحدا له صدقا ولو كان المتقيا
 خاتما من حديد والمطالبة بتأديم المهر والى النساء الا زواج عند الاكثرين وهو الظاهر وقيل الاولياء
 لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء منها شيئا بل بقي منه قيمة الا في بعض البلاد
 (قوله وهو بفتح الصاد افعص من كسرهما) وقال الزمخشري الكسر افعص من الفعص عند اصحابنا
 المصريين ولكن الفعص هو الاشهر في الاستعمال وقوله مشتق من الصدق بفتح الصاد نظرا لانه اشد
 الاغواض لزوما من جهة علم سقوطه بالتراضي فلوتر استمع الزوج على تزويجها لانه لم يستطع
 وقيل مشتق من الصدق بكسر الصاد لا شعرا بصدق رغبة بانه في الشكاح ولهذا كان فيه بفتح
 الصاد وكسرهما الفعص على اعم من الصدق بفتحها والكسر على اخذ من الصدق بكسرهما وقوله
 اسم لشديد الصلب هو اسم الصلابة بالاضافة اليانية كما يؤخذ من المختار أي الشديد بالصلب كما في بعض النسخ
 والصلب بفتح الصاد الشديد القوي وجه الاخذ من ذلك انه اشد الاغواض لزوما من جهة علم
 سقوطه بالتراضي كما علمت (قوله وشرا اسم الخ) وامالة فهو اسم لما وجب بالشكاح فقط فيكون
 المعنى الشرعي اعم من المعنى القوي على عكس القاعدة من ان المعنى القوي اعم من المعنى الشرعي
 وهذا على انه لا فرق بين الصداق والمهر واما على القول بان الصداق ما وجب بالشكاح والمهر ما وجب
 بغیره كونه شبهة والارضا عرجوع الشهود والمعنى الشرعي مساو للمعنى القوي وهو على خلاف
 القاعدة المتقدمة ايضا لان القاعدة ان المعنى القوي اعم من المعنى الشرعي كما علمت وهذا مساو له
 (قوله لمال واجب على الرجل) أي مال واجب للمرأة على الرجل لانه اقوى كما كثر كسبا كما مر
 والتميز بالمال جرى على الفالبوم غير الفالب قد يكون منفعة كما سيأتي في قوله ويجوز ان
 يتروجها على نفقة معلومة وفي بعض النسخ لما وجب على الرجل وهو اعم من المال والمنفعة
 لكنها مصلحة وجوبه للمرأة على الرجل هو الاصل الفالبية فيجب للرجل على المرأة كافي مسألة
 الارضا عرج كان ترضع احدي زوجتيه وهي الكبرى الا ترى وهي الصغرى فيجب على المرأة
 نصف مهر مثل الصغرى للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى ان كان معها والوا ان نصف
 مهر المثل ولما وجب على المرأة للزوج نصف المهر ولم يجب للمهر كما مع انها فوتت عليه الضع
 اعتبار الما يجب لهما يجب عليه ما لا يجب عليها مهر نفسها التقوى بها بضعة على الزوج أيضا فان
 الارضا عرج كمالين الزوجتين عليه خلافا للقول القائل بوجوب مهر نفسها ايضا لانه لا يخلو كاحدا
 عن المهر فيشبه نكاح الواهبة نفسها التي على الله عليه وسلم وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم
 وقد يجب للرجل على الرجل كافي مسألة رجوع الشهود كما يشهد شاهدان إن بين الزوجين
 رضاء عرج ما يغفر بينهما القاضي ثم يرجع الى الشهادة فيقر من لهما كله ولوقبل النكاح على المعتد
 تقوى بتم الضع على الزوج فان رجوعه على قبل بالنسبة وقعة الضع الذي فوته المهر كله ويجعل
 عرج الشهود اذ لم يصدقهم الزوج والا فلا رجوع عليهم (قوله يشكاح) أي بسبب نكاح أي عقد وذلك
 في غير التقوى رضاه يجب بالعقد في غير التقوى رضاه المسمى ان كان صحبا ومهر المثل ان كان فاسدا
 وكذلك عند علم التسمية في غير المفوضة فانه يجب بالعد منه المثل وقوله او وطه شمة فاذا وطئها
 بشبهة وجب عليه مهر المثل ومنه الوطء في النكاح الفاسد ولو قال او وطه وسكت لكان انحصر

وهو بفتح الصاد
 افعص من كسرهما
 مشتق من الصدق
 بفتح الصاد هو اسم
 لشديد الصلب وشرا
 اسم لمال واجب
 على الرجل بشكاح
 او وطه شمة او موت

لم يوجد في كتب اللغة
 صلب بفتح الصاد الا
 بمعنى الهيئة المعروفة
 في القتل بالصلب
 وعليه فيتعين هنا ضم
 الصاد اعم من هاتين

وأعم لأنه يشتمل الوطء في المقروضة فإنه يجب به فيها مهر المثل بقوله أو موت أي والزوجين أو أحدهما في التقويتين فإن الموت كالوطء في تقسيم بر المهر في غير التقويتين فكذلك في الإيجاب مهر المثل في التقويتين ولا يجب في التقويتين بالعقد في الأصل والطلاق قبل الدخول ولهذا في ذلك فلا يجب فيه شيء إلا بما ينضم إلى العقد من الغرض أو الوطء أو الموت أو ما في غير التقويتين يقب المهر بالعقد ويترجمه بأوطء أو الموت وذلك سند في اعتبار ما في الرجائي بأن ذكر الموت يقتضي أنه موجب للمهر وليس كذلك لو مقرر بمجموعه وتقرر غير إيجابه ووجه انتداعه أن اعتراضه مبني على أن ذلك في غير التقويتين وليس كذلك بل هو في التقويتين كما عرفت هذا ولو زاد الشارح أو تقويت بضع فمهر اكسلة الأرض أو رجوع الشهود المتقدمين لو في المراءى عبارة غير ما وجب بنكاح أو وطء أو تقويت بضع فمهر كارضاع ورجوع شهود (قوله ويستحب تسجية المهر الخ) أي بسن العاقد ذكر المهر الخ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحل نكاحه ولا دفع الغنصمين إلّا زوجين ولئلا يشبه نكاح الواجبة نفسها صلى الله عليه وسلم وقد يجب التسجية في صور الأولى إذا كانت إلّا وجهه فقصر جائزة التصرف لصهر أو حنون أو سفه أو غلوكة لتسريح جازر التصرف كسبي ومجنون وسفيه وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من مهر المثل فلو كان عن التسجية لم يجب مهر المثل فتقوت الزيادة مع أنها مصلحة للزوج المذكور أو ليس بها الثانية إذا كانت إلّا وجهه جازر التصرف وأذنت لزوجها أن يزوجه من غير تقويتين وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلو سكت لوجب مهر المثل فتقوت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بالمصلحة الثالثة إذا كان إلّا وجهه جازر التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصور على أقل من مهر المثل فقب تسجية ما وقع الاتفاق عليه فلو سكت عن التسجية لم يجب مهر المثل فتقوت المصلحة مع زيادة على الزوج فالمصلحة في هذه الصورة ثابتة على الزوج ونسباً قبلها على الزوجة أو سببها وقد تحرم التسجية كالزواج المحصور عليه بمن لم ترض إلا بما سكت من مهر مثلها أو ما لم يكن الصداق ركناً في النكاح كالنكاح في البيع فتشكون تسجيته واجبة لأن الغرض من النكاح الاستمتاع وإياه هو ما فإما تزوجهما إلّا كان دون الصداق والغرض من البيع المعاوضة فكان العوض ركناً فيه وبس أن لا يدخل بها حتى يدفع المهر شيأ من الصداق تزوجاً من خلاف من أوجهه فالعضو وحكمة ذلك أن الله خلق حواء اشتاق لها آدم ومديده البها فقال الله مميا آدم حتى تؤدى مهرها قال ومهرها مال مهرها أن تصل على محمد صلى الله عليه وسلم الفاق نفس واحد ففصل جسماً مفعولاً تنفس فقال يا آدم الذي صليته هو مقدم الصداق والذي يوفى عليك هو مؤخره وفي رواية أن الله تعالى لما خلق حواء قال يا آدم ما رزيت من حواء فقال يا آدم حتى تعطيني مهرها قال ومهرها مال مهرها أن تصل على محمد حبيب مائة مرفق من ففصل آدم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي يوفى عليك مؤخره فلذلك تعد بعض الناس بقدمون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدم نحو الثلثين ويؤخرون نحو الثلث وهو الأغلب التعارف بيننا الآن في هذه الأزمان (قوله في عقد النكاح) في زيادة الشارح لفظ عقد كإشارة إلى النكاح بمعنى العقد كما هو حقيقة فكأنه قال في عقد العقد ففوج إلى أن يجعل الإضافة بيان عبارة الشيخ الحبيب مائة من ذلك حيث قال في صلب النكاح أي العقد فهي أولى من عبارة الشارح (قوله ولو في نكاح عبد السيد أمته) غاية للرد على من قال أنه لا يستحب التسجية في هذه الصور وهو المعتدان لم يكن أحدهما مكاتباً وعبارة الثانية هي ثم تزوج عبده أمته ولا كتاباً لم يسند ذكره إلا لأنه قد ثبت أنه لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة إلى تسجيته بخلاف ما لو كان أحدهما أو كلاهما مكاتباً إذا المكاتب كالأجنبي وإن جرى العادة الحبيب على ما قاله الشارح يتعلل في الرضا كاصلا وعليه فيكره

(ويستحب تسجية المهر
في عقد النكاح)
ولو في نكاح عبد
السيد أمته

ترك التسمية لكن المصنف تقدم قوله ويكنى تسمية أى شئ كان) أى عينا كان أو ديناً أو منفعة
 لكن لا بد أن يقع جهته كما سيأتي في كلام الشارح فلو عقد بما لا يقول كتوانه وحصة وترك
 شفعو وحده قلن فسد عقد الصداق ورجع إلى مهر المثل (قوله ولكن بسن عدم النقص من
 عشر دراهم) أى نحو ما من خلاف أى حقيقة فانه لا يجوز أن قل منها لأنها تنصب السرقعة عنده والمرد
 عشرة دراهم خالصاً ويمكن إرجاع خالصاً في كلام الشارح إليها أيضاً وقوله وعدم الزيادة على
 خمسة مائة درهم خالصاً أى لأنها صدقة نسيئة صلى الله عليه وسلم ونهاته و يؤخذ من هذا أنه
 يستحب أن يكون من النسيئة للاتباع وحسن من عر رضى الله عنه في خطبته لا تعالوا بصداف النساء
 فانه لو كانت مكرمة في الدنيا وتبقى عند الله تعالى لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بها
 وأما صدق أم حبيبة أو بمائة دينار فلم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم حتى رد وإنما كان من
 الصحابي أكرام النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان تحت عبد الله بن جحش وهاجرت معه إلى الحبشة
 فتصهر وبقيت على الإسلام رضى الله عنها فبعت النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في
 تزويجهما من الصحابي فأصدقها الصحابي أو بمائة دينار و جهزها من عنده وأرسلها مع شرحبيل
 للنبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع (قوله وأشعر قوله يستحب بجواز أخلا النكاح من المهر) أى
 ليكون قوله بعد ذلك فإن لم يسم مهر مع العقد تصح بجوازها على كل حال تقدم أو قد قبض التسمية في
 صور ونحوه في بعض الصور وقوله وهو كذلك أى والحكم من الخارج مثل ما أشعر به كلامه من
 الجواز لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والمتولي وغيرهما (قوله فان لم يسم) بالنسيئة المفعول
 ومهر بالرفع نائب فاعل وفي بعض النسخ عدم ذكر مهر فلذلك كتب المحقق فان لم يسم أى الصداق
 وبناء الشيخ للطيب لفاعل وقدره مفعولاً حيث قال فان لم يسم صداقاً بالذهب عليه فافعل
 ضمير يعود على الفاعل المعلوم من المقام وقوله في عقد النكاح أى في عقد هو النكاح فالإضافة
 بيانية وقولان في مسلم النكاح لكان أولى كما علم عمار وقوله مع العقد أى مع عقد النكاح
 بالإجماع لكن مع الكراهة كما علمت (قوله وهذا) أى عدم تسمية الصداق في العقد وقوله معنى
 التفويض إنما قصر على ذلك مع أن عدم تسمية الصداق تارة يكون مع عدم التفويض وأما ما ذكر
 مفوضاً لم يسم الصداق في العقد وجب مهر المثل بنفس العقد وتارة يكون مع التفويض وحينئذ
 يجب المهر من أحد من ثلاثة أشياء أخذ من كلام المصنف فيما بعد حيث قال وجب المهر ثلاثة
 أشياء فإن ذلك خاص بالتفويض لما علمت من أنه في غير التفويض يجب مهر المثل بنفس العقد
 فلذلك قصر الشارح كلام المصنف على التفويض من أول الأمر والتفويض لغة فعل الأمر وكولا
 إلى الغير ومنه فوضت أمرى إلى الله وبشر بالاهمال ومنه قول سيدنا علي كرم الله وجهه
 لا تعط الناس فوضي لأمراتهم * ولا امرأة إذا جهلها لم سادوا
 والتفويض نوعان تفويض بضع وتفويض مهر فالنوع الأول هو تفويض البضع لأن البضع اقض
 لأنها فوضت إليهم الجنس المهر وقدره وكلامهم في النوع الأول وهو تفويض البضع لأن البضع اقض
 أمر البضع إلى الزوج يتولى بعد ذلك فرض المهر في مقابله أو يفرضه القاضي نيابة عنه أو يتلوه
 بالوكة ويقوم مقامه الوك كإسيافى (قوله وبصدر تارة من الزوجة) أى وبصدر التفويض في
 تارة أى في حالة من الزوجة على هذا افتقال لها مفوضة بكسر الواو والتفويض بها أمر بضعها وهو
 العقد عليه بالهر إلى الوك أو ما يقع الوك أو فلان إلى الوك أو فلان إلى الزوج الفاعل لكن ما صدر
 منها ليس تفويضاً في العقد مع أن الكلام فيه وإنما هو سبب لجواز تفويض الوك في العقد ويمكن
 أنه من تسمية السبب باسم السبب والمقابل لقوله وبصدر تارة من الزوجة الخ قوله وكذا قول السيد
 الأمامة في الخ فكذا قال وتارة يصدر من السيد ولو عبر بذلك كان أن مهر وأولى (قوله البالغة)

ويكنى تسمية أى شئ
 كان ولكن بسن
 عدم النقص من
 عشر دراهم وعدم
 الزيادة على خمسة
 مائة درهم خالصاً
 قوله يستحب بجواز
 أخلا النكاح من
 المهر وهو كذلك فان
 لم يسم في عقد
 النكاح مهر (مع)
 العقد وهذا معنى
 التفويض وبصدر
 تارة من الزوجة
 البالغة

توجب الصغيرة فلا يصح التفويض منها وقوله الرشيدة أي ولو صح كما في مثل السفينة المهمة (قوله)
 كقولها ولو لم يأت وجب بلامهز أو على أن لامهز في بخلاف ما لو قالت تزوجني وسكنت عن المهر
 بالكلية فلا يكون تفويضاً بل إذا ما ملأ في التزوج لان النكاح بعقد نال بالامهر فحصل المطلق
 عليه فكانها قالت تزوجني بمهر وقوله فيزوجهما الولي ونفي المهر أو سكت عنه من تمام التفويض
 فلا يبرح حد التفويض بمهر فقولها المذكور بل لا يقال له تفويض الا اذا وزجها الولي ونفي المهر
 أو سكت أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد لأن التسمية الفاسدة كالتسمية فهي بمنزلة
 السكوت فتكون من صور التفويض وحل اقتضاء التسمية الفاسدة وجوب مهر المثل بالعقد في غير
 التفويض وأما الزوج بمهر المثل من نقد البلد انعقد بولا تفويض (قوله) وكذلك لو قال سيد الأمانة
 لشخص الخ أي فاته تفويض لكن لا يثبى للسيد بعد ذلك على الزوج ولو دخل بها لان الحق له وقد
 أسقطه وقوله ونفي المهر أو سكت بخلاف ما اذا زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد فلا يكون
 تفويضاً منه بل يجب دون مهر المثل وبغير نقد البلد اذا عقد السيد بهما أو يكون كل منهما أمسي
 صمها لان المهر حق السيد وقد رضى بذلك بخلاف ما تقدم في الولي (قوله) واذا صح التفويض الخ
 بخلاف ما ذم به المهر في التفويض كقولنا في غير الرشيدة لان التفويض صورة تبرع نظر الكونه
 لا يجب بالعقد شيء لكن يستفيد به الولي من السبعة الاذن في تزويجها وقوله وجب المهر فيه أي في
 التفويض وقوله بثلاثة أشياء أي بواحد منها كما هو معلوم فلا يشترط اجتماع الثلاثة كما تدبره
 عبارة المصنف أولاً وان كان نصه بعد ذلك أو يدفع هذا الإتيان فلو أخذ بظاهر العبارة أولاً من
 اشتراط اجتماع الثلاثة لتناقض مع ما يقتضيه العطف بأومن أن المعتبر واحد منها (قوله) وهي أي
 الثلاثة أشياء أي أحدها كما عرفت ليس العطف بأوقوله أن يفرض الزوج على نفسه أي أن يقدره
 الزوج على نفسه قبل الدخول بها من غير طلبها أو بطلبها منه ولها حبس نفسها حتى يفرض لها
 لتكون على بصيرة في تسليم نفسها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى يسلم الفروض الخال بخلاف
 المؤجل كالمسي في العقد فهم ما علم من ذلك أنه يجب فرض مؤجل باحل معلوم بالتراضي ولا يشترط
 علم الزوجين بقدر مهر المثل بل حيث تراضيا على مهر صحيح ولو دون مهر المثل أو فوقه بخلاف فرض
 الحالك فانه يشترط فيه علم الحالك بمهر المثل حتى لا يزبد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير
 والمفروض الصحيح كالمسي في العقد سواء كان الفرض من الزوج أو من الحالك فيشترط بالطلاق قبل
 الدخول فان طلقها قبل الفرض فلا شيء لها الا للتمتع (قوله) وترضى الزوجة بما فرضه أي ان كان دون
 مهر المثل أو فرض مؤجلاً أو بغير نقد البلد أو لا يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه مهر مثلها فان
 نازعته في أنه مهر مثلها بان قال ليس هذا مهر مني فرضها الحالك لا نهو الذي يفرضه عند التنازع
 (قوله) أو يفرضها الحالك على الزوج) ففرض المهر عند امتناع الزوج من الفرض أو تنازعهما في قدر
 المهر ومن كم يفرض ولا يفرضه الا حلاً من نقد البلد لان منصبه فصل الخصومات والازام بالمال
 الخال من نقد البلد كافي قيم المتلفات فلا يفرضه مؤجلاً من غير نقد البلد وان رضيت الزوجة بذلك
 لكن لها اذا فرضه حلاً تأخير القبض بل لها تركه بالكلية لان الحق لها ولا يصح فرض أجنبي ولو
 من ماله بغير إذن الزوج لانه خلاف ما يقتضيه العقد سواء كان عيناً أو دنانيراً حلاً أو ائداً من الفرض
 بغير إذنه لانه ليس بقصد مانع من أداء الفرض أم فرض الغير باذن الزوج فيصير جبر عليه ان اذنه
 في الفرض من ماله أو مطلقاً بخلاف ما اذا اذنه في الفرض من مال نفسه ففرضه من ماله لا يرجع
 (قوله) ويكون المفروض عليه مهر المثل أي ويكون ما يفرضه الحالك على الزوج مهر المثل بلا زيادة
 ولا تنقص الا بتفاوت يسير ولا يداين يكون حلاً من نقد البلد كما تقدم (قوله) ويشترط علم القاضي
 بقدره أي بقدر مهر المثل حتى لا يزبد عليه ولا ينقص عنه الا بالتفاوت اليسير (قوله) أما رضا الزوجين

الرشيدة تقولها
 لولها تزوجني بلامهز
 أو على أن لامهز في
 فيزوجهما الولي ونفي
 المهر أو سكت عنه
 وكذلك لو قال سيد الأمانة
 لشخص تزوجتني
 أمسي ونفي المهر أو
 سكت (و) اذا صح
 التفويض (وجب
 المهر) فيه (ثلاثة
 أشياء) وهي (ان
 يفرضه الزوج على
 نفسه) وترضى الزوجة
 بما فرضه (أو يفرضه
 الحالك) على الزوج
 ويكون المفروض
 عليه مهر المثل
 ويشترط علم القاضي
 بقدره أما رضا
 الزوجين

بما يفرضه فلا يشترط) فلا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به لانه حكم منه (قوله أو يدخل الخ)
 أي بأن يطأها ولو في الذر أو في حمض أو أوسام أو نحو ذلك ولو بدون انتشار ولو لم تزل السكراة بخلاف
 القليل وقوله أي الزوج تفسير للضمير الواقع فاعلا وقوله بامتناعه أي بدخوله قوله أي الزوجة تفسير
 للضمير المفعول وقوله المفترضة يقع الرأى وكسر الواو الغتر انحصم أما الكسر فلا تنافي فوضت أمرها إلى الوقي
 في تزويجها بالمره أو ما التفتح فلان الوقي غرض امرضتها إلى الزوج ليغرض المهر في مقابلته وبفرضه
 القاضي نيابة عنه أو ينقله بالوطء ويقوم مقامه للموت كما تقدم (قوله قبل فرض من الزوج أو أوالها كم)
 أما إذا كان بعد فرض من الزوج أو أوالها كم فيقتصر به المفروض كما يقتصر به المسمى في العقد (قوله)
 فمهر لها مهر التل بنقص النحول) فبدستقر بذمته ونطالسه به وإن رضيت بأن لا مهر لها لأن
 الوطء لا يباح بالأباحة أي لا يصور بصورة الأباحة والأفوه مباح هنا بالعقد لكر قولنا بأنه لا مهر لها
 حيث كان مصورا بصورة الأباحة وهو لا يصور بصورة الأباحة لمأفبه من حق الله تعالى نعم
 لو نكر في الكفر مفوضة ثم أسلموا أو أعتد لهم أن لا مهر لقوضة بحال ثم طعن فلا تنافي لها لانه لا تنافي
 وطأ بالمره فاشه ما لزوج عبده أمته ثم أعتد قهها ثم طأ بها بعد ذلك (قوله) وبعتبر هذا المهر بحال
 الصدق في الاسم) أي لانه هو المقتضى للجواب بالوطء أي وبالموت التل من ترثته وهذا ما نقل عن
 الأكثرين لكن جمع في أصل الروضة أن المعتد أكثرهم من العقد إلى الوطء لأن الضع دخل
 بالعقد في ضمانه وأقرن به الائلاف فوجب الأكثر كالقبوض بالشراء الفاسد ولو نكح رجل الغني
 نكاحا للتأرح في مال ما إذا كان هو الأكثر قال لأن الرابح اضبارا أكثر المهر في أوقات سلامة وقت
 العقد وقت الوطء وما بينهما من الاعتدال المتعبر أكثرهم مثل من العقد إلى الوطء لتعليل التقدم
 (قوله) وإن مات أحد الزوجين قبل فرض الوطء وجب مهر مثل في الظاهر) أي أن الكساح
 صحه أقلام المهر بالموت في الكساح الفاسد أو ما يجب به في الكساح العقيم لانه كالوطء في تقرر المسمى
 في غيرهما مع بعض مكذ في إيجاب مهر المثل في التقويض وهل يعتبر به المثل هنا بل أكثر كما يرى
 مسئلة الوطء أو بحال العقد أو بحال الموت هذه أوجه جذ كره في الروضة وأصلها لا ترجع أوجهها
 أو لها لأن الضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر عليه بآوت كالوطء (قوله والمراذير المثل) أي
 في قوله ويجب لها مهر المثل ويحرم ذلك في سائر مسائل مهر المثل وقوله مديرا رغبت به في مثلها أي
 غدا الذي رغبت به في مثلها عادة وركنه الاكظم نسب في النسب في العرب وكذا في الهم على العقد
 لأن الرضات تختلف بملقا وبراهي أقرب امرأة تنسب إلى من نسب إليه المستكوفة من الآباء
 فتراض أخت لأبوين ثم لا يثبت أن كذا ثم يثبت أن الإخ كذا ثم حجة كذا ثم يثبت عدم ذلك
 فإدلى بوجهين من ذلك مقدم على المدلى بوجهين فإن تعذر اعتبار النساء العصبات اعتبر بذوات الأرحام
 لأنهم أولى من الأجانب والمراذير بذوات الأرحام هنا لا موقرا بآتها لا ذوات الأرحام المذكورون في
 الفرائض لأن الأم وأمهات النس من ذوى الأرحام المذكورين في الفرائض بل من أصحاب الفروض
 فيقدم منهن ثم أم أخت لأم ثم حدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة تقدم القرى من كل
 جهة على البعدي منها ويقدم أيضا من في لدها على من في غيرها فلو كان نساء عصبته في بلدتين
 هي في أحدهما اعتبر بعصبات بلدها فان كن كلهن ببلدة غير بلدها أو اعتبار من لا باخذنيات
 بلدها كما قاله في الروضة فإن تعذر اعتبار ذوات الأرحام اتبرت بمن لها من الأخذنيات فتفسير الأمة تأمة
 مثلها والعنقة بعنقة مثلها أو العربية بعربية مثلها وهكذا وبصرف جميع ذلك سن وعقل وعفة
 وجبال وقصاصة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختص به الفرض (قوله) وليس لأقل الصدق
 حدمع في القله) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق التمس ولو طاعتنا من حديد يوق
 رواية أخرى التمس ولو درهما من حديد لكن لا بد أن يكون متولا أخذنا من قوله بل الضابط في ذلك

بما يفرضه فلا يشترط
 (و يدخل) أي الزوج
 (بما) أي الزوجة
 للمفوضة قبل فرض
 من الزوج أو أوالها كم
 (فعب) لها مهر
 التل بنقص النحول
 وبعتبر هذا المهر
 بحال الصدق في
 الأسم وان مات أحد
 الزوجين قبل فرض
 الوطء وجب مهر مثل
 في الظاهر والمراذير
 المثل قدر ما رغب به
 في مثلها عادة وليس
 لأقل الصدق
 حدمع في القله

أن كل ما يصح جعله غنائم فلو عقد بها لا يقول كسبي براؤنا أو حصاننا ثم التسبحة وبسم العقد
بهر المثل كما مر وكذا لو عقد بغيره أو دونه بسم العقد بهر المثل فان قيل لو حالها على دم وقهر جعيا
ولا مهر ولو تكلم بها بدم أنه قد جهر المثل فما الفرق بينه ما لجيب بان المقصود من المثل الفرقه وهي
تحصل غالباً بدون عوض وذ كر غير المقصود كعلمه فذلك وقع جعيا ولا مال المقصود من النكاح
الوطه وهو موصل له رغبا فالذلك أنه قد جهر المثل (قوله ولا لا كثره معين في الكثرة) لكن
يستحب عدم التغالي فيه لان أنفهم مهورا أكثرهن بركة وقد مر عن عمر رضي الله عنه أن قالوا
في المهر كما مر (قوله بل الضابط في ذلك) أي في الصداق يتبع النثر من القدر والكثرة وهذا الضراب
انتقال لا باطل إلى أنه لا يسل ما قبله (قوله ان كل شيء صح جعله غنائم عن أو منفعة صح جعله
صدقا) أي في الجملة فلا رد أنه لا يصح جعل رقة العبد صدقا لا ربحا الحرة مع صحته جعله غنائما
منع منه هنا مانع وهو أنه لا يصح جعل الملك والنكاح لنافع ما و ذلك لا رد أنه لا يصح جعل أحد أوى
الصغرة صدقا فالصاحبه صحته غنائم منته هنا مانع وهو أنه لا يربح على جعله صدقا بل داخله
في ملكها فبقي علمها فبقوت مهرها علمها فالنفس في ذن مصلحة لها ومفهوم الضابط المذكور
أن كل شيء لا يصح جعله غنائما يصح جعله صدقا وانك قال الشيخ الخطيب وما لا فلا أي وما لا يصح
جعله غنائما لا يصح جعله صدقا ومن ذلك أرباب التحين لستر العورة بكافة المزاكشي فلا يصح جعله
غنائما تحينه لستره ولا يصح جعله صدقا كذلك كما يدل قوله صلى الله عليه وسلم لم يربح التزويج على
أزاره أزارك هذا أن أعتبه أياها جالس ولا أزارك فهو داخل في المقهوم فلا جاز ذ كر بعضه
في المسائل التي دفعتنا إياها على منطوق الضابط بقولنا في الجملة (قوله وسبق الخ) أي في كلام
الشارح حيث قال فيسار ويكي نجسة أي شيء كان ولكن بس عدم النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على تسعمائة درهم خالصة (قوله ويجوز أن يزوجها على منفعة معلومة) أي
للمتعاملين ولا بد أن تكون مما لا يجوز إلا استأجرها كعلمه فيه كلمة حتى لو أصدق الكتابية
تعلم الشاهدتين فان كان فيه كلمة مهر والأفلا كما قاله الأذري وخرج بقيد المعلومة الموهولة فلا يصح
جعلها صدقا ولكن يجب مهر المثل وحمل جواز تزويجها على المنفعة المعلومة أن كان الزوج يحسن
تلك المنفعة سواء التزموا في خدمته أو مقدر على عينه وان لم يستأجره فيه تفصيل فان التزموا في خدمته حاز
وسنأولهم يحسن أو أسقطه على عينه لم يصح على الأصح لهجزه فلو تنازعا في البداءة في هذا المسألة
فقال بعضهم يعبر على تسليم نفسها لرضاها بالاحراز اللازم للتعليم فهو كالزوجيل وقال بعضهم يشتر
الصداق ونور يدفع مهر المثل لعدل ثم نور بالتسكين قال ابن قاسم وهذا ما جهر مع الزملي في الدرس
فما صلت (قوله كتبهما القرآن) أي وتخطا طه وتوب وكتابة بقودلائل الخبرات ومثل القرآن الفقه
والحدث والشه الجائر والخط وقهر ذلك مما العدم مجرم ولا فرق في تعليم القرآن بين أن يكون لكلمه
كما هو ظاهر أو أسورة مصغرة منه كالفاتحة وغيرها ولقد مر عن من سورة معينة كرم من سورة
بس ان كانت تعرفه ولو بقرائه تعلمها وسواء كان التعليم لها أو لعبدها مطلقا أو لولدها الصغير
أو لوابعها تعلمه كان كانت وصية عليه ولو لمطلقا قبل التعليم بعد الدخول أو قبله تعذر تعليمه
وبرجع لمهر المثل كله فيما إذا كان بعد لدخول أو نذره فيما إذا كان قبله لأنها صارت محرمة
عليه لا يجوز نظرها لها ولا اختلاؤها وعمل تعذره فيما إذا أصدقها تعلمه بنفسه لنفسها ولم تكن
صغيرة لا تشبهى ولم تصر محرمة له رضاع كان ترضع الكبرى من زوجته الصغرى ولم يشكها نائبا
بنكاح جديد وان يكون ذلك خدوا كثيرا بحيث يتعذر تعليمه في مجلس أو مجالس والأل يتعذر التعليم
فان قيل قد تقدم أنه يجوز النثر لأجنبية لتعليم وهذه صارت أجنبية فهل جاز تعليمها ولم يتعذر
أجب بان كلام من الزوجين تعقت آماله بالانتم وحصل بينهما مانوع ودققت التهمة فامتنع

(ولا لا كثره مع)
معين في الكثرة بل
الضابط في ذلك أن
كل شيء صح جعله غنائما
من عين أو منفعة
صح جعله صدقا
وسبق أنه يستحب
عدم النقص عن عشرة
دراهم وعدم الزيادة
على تسعمائة درهم
(ويجوز أن يزوجها
على منفعة معلومة)
كتعليم القرآن

التعليم لقوة التهمة ونسجة التهمة بخلاف الأجنبية فان قوة الوحشة بينها وبين الأجنبي اقتضت
 جواز التعليم وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر بالتعليم الواجب كالتعليم الفاتحة وما هنا يشير
 الواجب كما تدل عليه السورة غير الفاتحة ووجه السبكي وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر
 له بالآخر بخلاف الأجنبية ووجه ما جلال الحل والمعتدل الأول ولو فارقوه قبل الدخول وبعد التعليم
 وجع عليها نصف أجر مثله لأن نصف المهر لانه كعين قبضتها وتلفت تحت يدها (ناه) ويستقط
 بالطلاق قبل الدخول نصف المهر أي لا ية وإن طلقتموهن من قبل أن تسوهرن وشمل الطلاق
 ما لو كان يتقوى بهن المهر أو بتعلقه على فعلها ما إذا كان أو وجعها لكن بعد انقضاء العدة وصورة
 الرجعي قبل الدخول أن يصح كون بعد استندخال المني فهو طلاق قبل الدخول لكنه رجعي ومثل
 الطلاق كل فرقة لا منها ولا يسبها كإسلامه ورتبه ولعانه وارضاع أمه له أو أمه لها فينصف المهر
 قبل الدخول قياسا على الطلاق بخلاف الفرقة التي منها كإسلامها ولو تعدا أحدا من غيرها أو ردت أو
 ارضاعها زوجته صغيرة أو مضاعفها أو يسبها كتمه بهن ما فاتها تسقط المهر كله لا ياتي الفرقة
 التي منها هي المختارة للفرقة فلذلك تسقط العوض وفي الفرقة التي يسبها كتمه بهن ما كانت
 الفرقة يسبها كانت كاتنها في الفاسقة بقي ما لو كانت الفرقة يسبها معا كان أردنا والعياذ بالله
 تعالى فهل هي كرتها تسقط المهر كله أو كرتته تنصفه وجهان جميع الأول الروابي وقهره وجهان
 الثاني الحق وقهره وهو أوجه فهو المعتد واعلم أن من وجعها أنه فالمرء لا تمتعه لها لأن
 النصف حار لا يجامش الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بعضها بخلاف التي يصحب لها شيء من المهر
 وهي المفوضة التي طلقت قبل الفرض والوطء فحق لها النصف لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم
 النساء ما لم تسوهرن أو تفرضا لهن من فضة ومتعهن وحق أيضا للوطء أتم وجوب كل المهر لها
 في الظاهر لعموم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف ولأن جميع المهر وجوب في معاملة منفعة
 بعضها فحق النصف أيضا الجبر الإجماع الحاصل بالطلاق لخلوه من الجبر والنصف بمنع المهر وكسرها
 ما حذر من التمتع فحقها النصف التمتع وعرفا مال يجب على الزوج دفعه لفارقة لم يجب لها نصف مهر
 فقط إن كانت الفرقة لا يسبها ولا يسبها ولا يسب ملكه لها ولا يسب موتها ولا يسب موتها ولا أحدهما
 كطلاقه وإسلامه ورتبه ولعانه بخلاف ما إذا كانت يسبها كإسلامها ورتبه وملكها ونصفها
 بعينه ونصفه بعينها أو يسبها كان أردنا معا أو يسبها أو كانت بسب ملكه لها أو بموتها
 أولا أحدهما فلا تمتعه ذلك كله وإن لا تنقص عن ثلاثين درهما خاصة وأن لا تبلغ نصف
 المهر إذا كان نصفه أكثر من ثلاثين درهما فإن تنازع في قدرها فاضربها بحسب ما يجب
 ما يليق بمجال الزوج سار لو اصابا ما يليق بنسبها أو صفاتها لقوله تعالى ومتعهن على الموسع قدره
 وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حاقا على المستحسنين ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر والمهر
 والعبد والسبية والذمية والحرة والامة وهي لسيد الامتوى كسب العبد قال النووي إن وجوب
 التمتع بما يغفل النساء عنه فينبغي تعريفهن إياه وأما ما يبين ليعرفن ذلك (ناه) أما بعد الدخول
 الح) مقابل لقوله قبل الدخول والمراد بالدخول الوطء ولو في الدبر وقوله فهم كل المهر أي لا تفرقه
 بالوطء وقوله ولو كان الدخول سراما غاية في وجوب كل المهر (قوله) ويجب كل المهر كسب بموت أحد
 الزوجين أي لثرت المهر به كالوطء وقوله لا يتجاوز الزوج بها في الجديد هو المعتد خلافا للقديم
 الموافق للإمام أي حنيفه رضي الله عنه (قوله) وإذا قتلت المرأة نفسها (الح) وكذا وقتلها زوجها أو
 قتلها أختي فانه لا يسقط مهرها في جميع ذلك بخلاف ما لو قتلت المرأة زوجها قبل الدخول فانه يسقط
 مهرها كما يزم به صاحب التواور واعتقه الشهاب الرمي (قوله) بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها أو قتلتها
 سيدها) وكذا لو قتلت زوجها أو قتله سيدها فانه يسقط مهرها في ذلك بخلاف ما لو قتلتها زوجها

(ويستقط بالطلاق)
 قبل الدخول نصف
 المهر) أما بعد
 الدخول ولو مرة واحدة
 فيجب كل المهر ولو كان
 الدخول سراما كوطء
 الزوج زوجته محال
 سراما أو حبسها
 ويجب كل المهر كما
 سبق بموت أحد
 الزوجين لا يتجاوز
 الزوج بها في الجديد
 وإذا قتلت المرأة
 نفسها قبل الدخول
 يسقط مهرها
 بخلاف ما لو قتلتها
 الامة نفسها أو قتلتها
 سيدها قبل الدخول
 فانه يسقط مهرها

أوقلتها أحني فانه لا سقط مهرها ولو اشترك الزوج والسيد في قتلها سقط مهرها جده عند العلامة
 الرمي تغليب الفعل السيد ونصفه فقط عند العلامة لا لطبيب ومنه ما لو قتل السيد وغیره البضعة
 * (فصل) * هو ساقط في بعض النسخ وقوله الولية الخ لو شك ستاقها كما قاله الأزهري من الوطو هو
 الإجماع لان الناس يجهلون لها وهذا أعم من قول الحنفى فيه الغيرة لا جتماع ربحين فيها
 لانه فاضل على ولية العرس مع أنها طلق على غير ولية العرس أيضا وان كانت لا تصرف عند
 الاطلاق الولية العرس فقط لان استعما لها مطلقا في العرس أشهر وتقيد في غيره فقال ولية
 ختان أو غيره وقوله على العرس أي لاجله فعلى تعليلية بمعنى اللام على حدوك كذا والله على
 ما هداكم أي لا حل هدايته أي كم والعرس يضم العين مع ضم الراء وسكانه يطلق على العقد على
 الدخول وأما بكرة العين وسكون الراء فهو اسم للزوجة كذا وبؤث ولعل اقتضاه على العرس
 لكونها أكد فيه والأفهى سنة للعرس وغيره عبارة التهيؤ للولية للعرس وغيره سنة وقوله
 مسقية أي مؤكدة لثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في البضاري أنه صلى الله عليه وسلم
 أومل على بعض نسائه وهو أم سلمة اسمها عند بعض من شعير وعلى صفة بنو ومن واطق وهو الحديث
 وما لبس الدارحين بن عرفوة نزع أولم ولما شاعوا لامة قبله ما ساعلى الاضحية وسائر الولاية
 وعمل سن ولية العرس في حق الزوج لشد مختلف غير الرشيد فلو فعلها أو أوجده عنه ما من مال
 نفسه كفت عنه لان مال غير الرشيد الا عرفت فان فعلها نحووا إلى الزوجة عنه فان كان باذن الزوج
 تأتت السنة عنه فلا وتعدد بعدد الزوجات كالعقيقة فانها تتعدد بتعدد الاولاد وان أراد الاكل
 وان أولم وليتوا حدة بقصد الجميع كفت على الزوجان خالت بعضهم هذا ولم يتعرض الاصحاب
 لوقت الولية واستنبط السبكي من كلام الغوري ان وقتها يدخل بالعقد ولا تقوت بطول الزمن ولا
 بطلاق ولا موت كالعقيقة وقال بعضهم تسهر إلى سبعة أيام في البكر وثلاثة في الثيب وبعدها تكون
 قفاً لا افضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول ولكن
 نصب الاحابة الهام من حين العقد وان خالف الافضل بخلاف ما يفعل قبل العقد فلا نصب الاحابة له
 وان اتصل بالعقد لا تلبس ولية عرس فان أراد حصول السنة أو زها عن العقد قبل ان تصد بها ولية
 العقد والدخول معا حصلوا ولو بالتهوة والشر باتوا بسن فعلها لا لانها في مقابلة نعمة ليلية
 وتسحب الولية للتسرى ايصالا تسحب الاجابة لها (قوله المرادها) أي بالولية وقوله طعام أي
 مطعوم أعم من الماء كحل والمشر وب كالتهوة والشر بات كما مر وقوله بقصد العرس أي وغيره كالختان
 والقدم من السران طال عرفا في بعض النواحي البعيدة بخلاف القرية (قوله والاشاقي الخ)
 مقابل لقوله والمراد بالخ الخ وهذا الاطلاق الثاني حقيقة شرعية كما ان الاطلاق الاول حقيقة شرعية
 كما يؤخذ من كلام الرمي ففى حقيقة في الطعام والدعوة اه حل (قوله كل دعوة) أي طلب
 وقوله حادث سرور رأى السرور وحادث فهو من إضافة الصفة للموصوف بالسرور وما يسر الانسان
 ونرجع بما يقتضيه لمرن كالصديق وبعضهم جعل التعبير بالسرور رجوعا إلى الغالب وعندما يفعل
 للصبي من أفراد الولية كوضعة الموت (قوله وأقلها المكترشة) أي وأقل كالحا لفتى شاذ بل
 قول التنبية وما يئى أولم من الطعام حازر وسحب فيها ما يستحب في العقيقة وقومته ان يطفئها بحلو
 وان لا تكسر عظمتها تقا ولا يحلولة أخلاق الزوج وحقوق سلامة أعضائها وقوله والمقل ما تيسر أي ولا يغير
 ما تيسر له عما قدر عليه (قوله وانواعها كثيرة) تطمها بعضهم في قوله
 ولية عرس ثم عرس ولادة * حقيقة مولى وكرهتني بنا
 وضية موت ثم عند اثنان * نقيصة سفر والمؤوب للتنا
 * (وقال بعضهم) *

(فصل) * (والولية)
 على العرس مسقية
 والمراد به اطعام بقصد
 للعرس وقال الشافعي
 تصدق الولية على
 كل دعوة لحادث
 مرور وأقلها الكترشة
 وأقل ما تيسر وانواعها
 كثيرة مذ كونه في

ان الولاية في عشر مجتمعة * املاك عقدوا هذا من تحتنا * عرس ونرس نفاس والعقيقة مع
حناف ختم ومادة للرديتنا * نسيمة عند هود للسافر مع * وضجة لمصاب مع وكبير بشا
* (وقال بعضهم)

ان الولاية عشرة مع واحد * من عدها قد عجز في اقارنه * فالعرس عند نفاسها وعقيقة
للطفل والاحد عند تحتنا * ولحفظ قرآن وآداب لقد * فالوا الحنفاق لحقه فهو يسيانه
ثم الملك لعقد وولية * في عرسه فاعرس على اهلانه * وكذلك مادية بلا سبب يرى
ووكيرة لسانه لمكانه * وثيقة لقدمه ووضعة * لمصيدة وتكون من جبرانه
(قوله والاحد بالها) وينبغي كما قال الغزالي في الاحياء ان يقصد بالاحدية الاقتداء بالنبي صلى الله
عليه وسلم واقامة الواجب لتكون من أمور الولاية فتبنا عليها ولا يقصد الا كل وقضاء الشهوة
فتكون من أمور الدنيا فلا تثاب عليها وينبغي ايضا ان يقصد كرام اخيه المؤمن وزيارته لا يكون
من المحادين في الله تعالى وقوله أي ولية العرس تفسر للضمير والمراد بالعرس هنا الدخول لا العقد
ولهذا قال في شرح المنهج والمراد بالاحدية لجهة الدخول وقال الشيخ عليه قوه واحتراز عما يقع قبل
العقد فلا يجب الاحدية اليه وان اتصل بالمقدوليس احترازا عن ولية العقد فان الاحدية بالها واجبة
ايضا بشرط ان تكون بعد العقد فانها قبله بعد العقد يقصد ولية العقد ولية الدخول معا
خلاصا له بتصريحه وقصر ايضا التسمية على ذلك (قوله واجبة) أي ولية عرسه كما سيذكره الشارح
خبرنا بعض من اخذ في الولاية فليأتها وخبرنا في داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجبر عرسا كان
أو غير موجب الا في ذلك هل السبب النسبة لولية غير العرس وعلى الوجوب في ولية العرس
واحد جماعة بظاهره من الوجوب فجماعا يؤيد الاول ما في مسند أحمد عن الحسن قال دعي عثمان بن
أبي العاص في تحتنا فلن يجب وقال لم يكن يدعي له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر
الضعفين مرفوعا اذا دعي أحدكم إلى ولية عرس فليجب فيه التقيد بولية العرس وعليها هل خبر
مسلم شر الطعام طعام الولاية تدعي لها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله
وسوله أي شر الطعام طعام الولاية في حال كونها تدعي لها الاغنياء وترك الفقراء كما هو شأن الولاية
فانه بتقصيدها الغنى والتبسط ومن لم يجب الدعوة في غير هذه الحالة فقد عصى الله وسوله فليجب
الاجابة في غير هذه الحالة المذكورة فليأتها في حال كونها تدعي لها الاغنياء ولا يجب الا بالخص بالدعوة
الاغنياء لمتناهم (قوله أي فرض عين في الاصح) وقيل فرض كفاية وقوله ولا يجب الاكل منها في الاصح
بأنه يشد بطر الاكل وقيل يجب ويصححه النووي في شرح مسلم أخذنا من ظاهر خبر مسلم اذا دعي أحدكم
إلى طعام فليجب فان كان مقطر فليطعمه وان كان صائغا فليصل فان ظاهر الامر في قوله فليطعم الوجوب
وجله صاحب القول الاول على التنب وهو المعتمد وأقله على كل من القولين لقسمة والمراد بقوله
فليصل فليدع بالركة ونحوها بليل رواية فليدع بالركة وغير ما فسرته بالوارد فبين ان يقول
الهم بارك لهم في طعامهم واغفر لهم ونحو ذلك فالمراد بالصلاة الدعاء وقيل المراد بها الصلاة الشرعية
بان يصل ركعتين لتعويذ ركعتي العمل والحمل وعلى الحاضرين والمشهود الاول واذا دعي وهو صائم فلا يكره
أن يقول اني صائم لعل الداعي يعذره واذا حضر وكان صائغا فلا بد ان يشق على الداعي عدم فطره فانظر
أفضل من اتمام الصوم بقصد جبر خاطره ويعوضه الله ثوابا بدلا عن ثواب صومه منه أو أكثر وان لم
يشق عليه فالتام أفضل وان كان صائغا فزاد لا يجوز الخرج منه ولو موعا كنكز مطلقا فلمن
ذلك انه لا تسقط احبته بالصوم (قوله أما الاحدية للغير ولية العرس الخ) مقابل لقوله والاحدية بالها
واجبة وقوله من بقية الولاية أي حال كونه غير ولية العرس من بقية الولاية وهو بيان للغير وقوله
فليست فرض عين بل هي سنة أي على المعتمد وتقدم ان بعضهم أخذ بظاهر الحديث السابق وقال

المطلات (والاحدية
الها) أي ولية
العرس (ولية) أي
فرض عين في الاصح
ولا يجب الاكل منها
في الاصح أما الاجابة
لتفسير ولية العرس
من بقية الولاية
فليست فرض عين

بوجوده حتى في وليمة العرس حيث قال فيه رسا كان أو غيره وتقدم أن الجمهور جلاؤه على التلب
 في وليمة غير العرس (قوله) وإنما يجب الدعوة أي إذا تناهى في بعض النسخ الأحادية لوليمة العرس أو
 تسن لغيرها الخ والشروط كما تنصرف في وجوب الإجابة لوليمة العرس تعتبر لغيرها لوليمة غير العرس وقوله
 بشرط الخ لا يعني أن شرط في كلامه مفرد مضاعف فيعم فإنه ذكر شرطين وتنبه على بقية الشروط أجمالا
 بقوله وبقيّة الشروط مذكورة في المطولات والمصنف تبه على أكثر الشروط بقوله لا من عذر
 ولذلك قال الشيخ الحلي بقوله لا العذر أشار به إلى أكثر شروط وجوب الإجابة والحاصل أن
 الشروط كثيرة فهو العشر بين وساق ذكرها (قوله) أن لا يخص الداعي الاغتيا بالدعوة أي لفنائهم
 يخص به الشيخ الحلي حيث قال أن لا يخص بالدعوة الاغتيا لفنائهم فلا يضر ما لو خصهم
 لكونهم أهل حرفته أو عشيرته أو جيرانه ولو كانوا كلهم اغتيا فلو خص الاغتيا بالدعوة فلفنائهم
 لم يجب الإجابة حتى حل بهم غير بشرط الطعام طعام الوليمة تدعى لها الاغتيا وتترك الفقراء ومعلوم أن
 الشر لا يجب الإجابة له لأن القصد والتقدير منه وليس المراد بعدم التقصيص أن يعم الناس جميعا
 بالدعوة لأن هذا غير ممكن بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التقصيص فيم عذر بممكنه عشيرته
 أو جيرانه أو أهل حرفته وأما عذرهم بممكنه فلا يضر التقصيص حتى لو دعاوا أحد العسكون طعامه
 لا يكفي الواحد الفقراء لم يسقط وجوب الإجابة كما يؤخذ من شرح الروض (قوله) بل يدعوهم
 والفقراء مقتضاه أنه لو خص الفقراء بالدعوة لم يجب الإجابة وهو قضية قول الشيخ الأسدي في المصباح
 وعموم الدعوة بأن لا يخص بها اغتيا ولا غيرهم بل يعم الخ فمعه بعد ذلك على أن تغييره بعموم أولى من
 تعبير الأصل بأن لا يخص الاغتيا ومذمومة شعبة ضعيفة له والخدما أفاده كلام الأصل من أنه لو خص
 الفقراء بالدعوة وجبت الإجابة وكذلك تنبيه عبارة الشيخ الحلي بقوله المتقدمة بل وعبارته قاله قبل
 الاضرب (قوله) وأن يدعوهم في اليوم الأول) ولودعاهم في يوم واحد لكنه جعله ثلاثة أوقات لم يجب
 الإجابة لأهل من دعا في الوقت الأول (قوله) فإن أول ثلاثة أيام أي إذا كان كرسمة أيام وقوله لم يجب
 الإجابة في اليوم الثاني بل تنصب وتكره في اليوم الثالث أي وكذا ما زاد عليه فيما أنزاد على ثلاثة
 أيام وتجب في اليوم الأول من وليمة العرس كائن عليه في المهر فلو أول ثلاثة أيام فأكثرت يجب
 الإجابة في الأول يعني للعرس وأما في غير العرس فتسن في اليوم الأول وتسن في اليوم الثاني في
 العرس وغيره لكن سن في اليوم الثاني دون سن في اليوم الأول في غير العرس وتكره فيما بعده
 فهما غير ذوي أدب وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال الولمة في اليوم الأول حق وفي الثاني معروف
 وفي الثالث رياء ومعه وهذا يعلم أن قول المصنف على قول الشارح بل تنصب أي في اليوم الأول
 وتباح في اليوم الثاني مردود لما علمت من أنها تنصب في اليوم الأول في العرس وتسن في اليوم الأول
 في غير العرس وتسن في اليوم الثاني فمما قلل ما قاله المصنف سهواً وسبق قل وعمل ذلك أن لم يكن
 لصديق منزله أو نحو ذلك يجعل كل يوم لمنصف من الناس كما يقع ذلك في مصر غالباً فانهم يجعلون يوماً
 للعلماء يوماً للخواجات يوماً لأهل حرفته مثلاً والواجب في كل يوم في وليمة العرس وتسن
 في كل يوم في وليمة غير العرس وإن زاد على ثلاثة أيام (قوله) وبقيّة الشروط مذكورة في المطولات
 منها أن يكون الداعي مسلماً فلو كان كافراً لم يتطلب إجابته ثم تسن إجابته أي لكن سن في اليوم الثاني
 للمسلم في غير العرس ومنها أن يكون المدعو مسلماً أيضاً فلا يجب الإجابة على كافراً ولا تسن لا تنفاه
 المودعة ومنها أن يكون الداعي مسلماً فلو كان كافراً لم يتطلب إجابته بل تنصب الإجابة ولا
 تسن بل تحرم أن كانت الوليمة من ماله فإن فعلها وليه وهو أب أو جد من ماله نفسه وحببت الإجابة
 في وليمة العرس وسنت في وليمة غيره ما إذا كان المحصور عليه منه وهو في إجابة الدعوة كالأشد
 إذا ضر عليه ومنها أن يعين الداعي نفسه أو نائبه المدعو بخلاف ما لو قال لبعض من شاه أو نحو ذلك

بل هي سنة وإنما
 يجب الدعوة لوليمة
 العرس أو تسن لغيرها
 بشرط أن لا يخص
 الداعي الاغتيا
 بالدعوة بل يدعوهم
 والفقراء وأن يدعوهم
 في اليوم الأول فإن
 أول ثلاثة أيام لم يجب
 الإجابة في اليوم الثاني
 بل تنصب وتكره في
 اليوم الثالث وبقيّة
 الشروط مذكورة
 في المطولات

ومنها أن لا يدعو من نفسه أو يلطم في جباهه أو اعانته على باطل والافلا تلزمه الاحابة ومنها أن لا يستدر المدعو للبدعي ورضي بقوله من طيب نفس لا من حياء بحسب القرآن ومنها أن لا يسبق الدعاء في غير روال احباب السابق فان حاتمها حاب أقرب سمارها ثم دارا فان استنوب بالقرع يقيم حيا ومنها أن لا يكون أنفاسي غلظا أو غلظا أو شريرا أو متكلفا طالبا للعباهات أو المتفرج كإفاله في الأحياء ومنها أن لا يدعو من أكرمه حرام فمن كان كذلك كرهت احابته ما لم يعلم أن من الطعام حرام والا حرم وان لم يرد الأكل منه لان فيه إقرارا على المعصية ثم إذا علم أنه حرام جاز استعماله لاحتياج إليه منه ولا يتوقف على الضرر و قد ان لم يكن أكرمه حراما لكن فيه شبهة لم يجب الاحابة ولم تسن بل تباح ولهذا قال الزوكشي لا يجب الاحابة في زمانها هذا لكن لا بد أن يغلب على الظن أن في فعال البدعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية من غير حضور ومحرم لها ولا المدعو خشية من الخلوة المحرمة وان لم يعلم بها بالفعل ومنها أن يدعو في وقت الوليمة وهو من حين العقد كزومنها أن يكون المدعو حرا فلو كان عبدا كان كذا من سيده أو كذا مكاتب أو لم يضر حضوره بكسبه وجبت الاحابة فان أضر حضوره بكسبه أو ذنب سيده فلا وجه عدم الوجوب ومنها أن لا يكون المدعو قاضيا في معاملة كل ذي ولا يقامه فلا يجب الاحابة عليه في محل ولا يشبه أن كان للداعي خصومة أو غلب على نفسه أنه سيعلم حرمته عليه الاحابة ومنها أن لا يكون المدعو معذورا بغير خص في ترك الجماعة من محور مرض أو محل لكن الجوع والعطش لا يظهر كونهما عذرا هنا لان المقصود من الوليمة الأكل والشرب بولست كثرة الزجة عذرا ان وجلسه لمصلحة ومجلسه ومخرجه وأمن على محوره وشهو منها أن لا يكون المدعو امرأة أو مرد يجتنب من حضوره بية أو أهله أو قالة والألم يجب الاحابة وإن أذن الزوج أو الولي خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وقلت شبهة الأولاد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقوله الامن عذر) أي من أجل عذر وقد تقدم ان المصنف أشار بذلك إلى أكثر الشرع فلو تيسر الشارح على ذلك كما صرح العلامة المطلب لكان أولى (قوله أي ما من من الاحابة) قال المحشي كان الأولي أن يقول أي سقط الوجوب لاحتياج الاحابة لأن شأن الاحاد ذلك وأنت خير بان للمراد اسقاط الوجوب كونه ما تامين الوجوب من أول الأمر لانه حصل الوجوب ثم سقط فكلام الشارح أقعدتم ان طرأ العذر بعد تحقق الوجوب ظهر ما قاله المحشي فالأولى أن يراد ما قبل ذلك (قوله كأن يكون الخ) أي وكان يكون هناك منكروا لو عند المدعو فقط لا نزول بحضوره كالأطراف وفرض حرمة كونها حصر المسجدا أو مقصودة أو لمصونها بها برا والوليمة للرجال أو لكونها جلود النمر ولما فهمنا من التحليل ما كصور حيوان مرفوعة على هيئة لا يعيش بموتها كان كانت على سقف أو جدار أو تياب ملبوسة ولو بالقوة أو وسادة منصوبة بخلاف صور غير الحيوان كالاصهار والسفن والقمص والقمم أو صور حيوان أي غير مرفوعة بان كانت على أرض أو بساطا بداس عليه أو على عماد تشكك عليها أو على هيئة لا تعيش بها كان كانت مقطوعة الرأس أو الوسط أو غير ذلك الطون فلا يحرم عليه الحضور حيث شئ منه يعلم جواز التفرج على خيال الظل المعروف لاحتياجها خصوص متعة البطون وما حسن قول بعضهم

وأت خيال الظل أكبر مبررة * لمن كان في عمل الحقيقة فراق

شخص لا رواج فمرو تنقضي * ترى الكل يفتي والمهر كذا في

وهذا التفصيل في دوائه وجواز التفرج عليه وأما أصل تصوير الحيوان فحرام مطلقا ولو على هيئة لا يعيش بها كان كان يلازم تغير أشف الناس هذا ما يوجب القناعة المصورون هم يستقون لعب النمل لأن عائشة كانت تلعب بها عنده على الله عليه وسلم وحكمة ذلك تعليلهم أمر التبرية كان المنكر نزول بعضو روجب عليه الحضور دالة المنكر سواء كانت الوليمة للمهرس أو غير زيادة على

وجوبه لا مابة وليقة العرس وسنة لا حاقبة لعمدة العرس (قوله في موضع الدعوة) أي وفي طريقه
 موضع الدعوة ليس بقيد على الاستراحة ثم نحو سكر ودراهم في الولاية كلها على العرف وحل
 التقاطع للظن على ما يمكن إذا هو تركها أو لم يكن فلهما خلاف الأولى لأن الثاني يشبه النبي
 والأول سبيلاً يشبهها ثم إن عرف أن الثاني لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يفتح التقاطع في رواية
 الملقط لم يكن الترك أولى ويكره أخذ النازر من الموافاة أخذ منه ملكهم مع التكرار وكذلك
 يملكه إذا سب جهره فوقع فيه أو التقطه فإن وقع في جهره ولم يسهل له ملكه لأنه لم يجره منه فعل
 ولا قصد ملك ثم هو أولى به من غيره فلو قام فسطم من جهره بطل اختصاصه به وكذلك لو فقهه فسطم
 اختصاصه كالوقوف على الأرض من أول الأمر وحل من ذلك أنه يجوز للإنسان أن يأخذ من مال غيره
 ما ينزل رضاه به من دراهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الناس والأموال فقد يسمع لشخص دون
 آخر أو بمال دون آخر وينبغي له إرجاء النصف مع الرفقة فلا يأخذ إلا ما يخصه لا ما تر يد عليه من
 حقه إلا أن رضوا بذلك عن طيب نفس لأن جواً يجوز لضيف الأكل مما قدم له بالظن من
 مضيقه اكتفاءاً لقرينة العرفية كافي الشرب من السقايات التي في الطرق إلا أن يقتصر على ما
 غيره أو يكون قبل تمام السرقة فلا يأكل حتى يحضر أو يذن المضيف لفتا بخلاف غير ما قدم له
 فليس له الأكل منه ولا يتصرف فيما قدم له بغير الأكل لأنه المأذون فيه غير ما لا يطعم منه ما لا
 ولاهرة إلا بآذن صاحبه أو موافقه ثم له أن يلقنه من غيره من الأضياف إلا أن يغاضل المضيف
 الطعام بينهم فليس لمن خص بنوع أن يطعم غيره منه أو ملك المضيف ما التعميم وضعه فيه ملكاً
 مراعى بمعنى أنمان أن يردده استقر على ملكه وإن أتى به من غيره بقاؤه على ملك صاحبه ويتفرع
 على ذلك أنه لو حلف لا يأكل من طعام زيد قضيه أو كل من طعامه لم يحنث لأنه لا يأكل طعام زيد
 وإنما كل طعامه لأنه ملكه بالوضع فيه كالحلف بخلاف ما لو حلف لا يتناول طعام فلان فإنه يحنث
 لأنه وقت تناول يصدق عليه أنه طعام فلان لعدم ملك المضيف له حيثئذ يسن أن يقول المالك
 للضيف ونحوه ولدهو زوجته إذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ثلاث مرات ولا تر يد عليها ما لم
 يفتق أنها كسفت من الطعام ويسن للضيف أن يدهو لاهل المنزل كان يقول كل طعامكم إلا أرا
 وصلت عليكم الملائكة الأخبار وذكركم الله فيمن هذه أو يقول اللهم من أنا كله وأخطف على
 من يذله وهي لتأمله بالهبة ومعنى الضيف من يحضر الولمة فإن سمي باسم ملك باقي رزقه قبل
 حصة لاهل المنزل بآدين يومها ونادى فيهم هذا رزق فلان بن فلان وأما الطفيق وهو الذي يحضر
 الطعام بلا إذن من صاحبه فصرح بملكه لأن يعلم رضاي الطعام لصداقة أو نحوها سمي بذلك
 نسبة لرحل من خلفان يقال له طفيل كان يحضر كل وليمة تفعل من غير دعوه ولا نقط المتعاقب
 الإقرار يجب رده كالبين وإلغاه المطالبة به ولا أثر لعرف إذا جرى بعدم الرضا نصف طريقه فلا اعتبار
 بفك من شخص يدفع النقود ويرد إليه وسقني أن يطالب به (قوله من يتأذى به المدعو)
 أي لمدأوه ونحوها وقوله أو لا تلقى به محالته أي كالراذل الذي يحصل منهم مضرة أو دفعهم خسة
 أو يرحل منهم كنفه عورة أو نحو ذلك

في موضع الدعوة من
 يتأذى به المدعو أو
 لا تلقى به محالته
 (فصل) في أحكام
 القسم والنشوز

● (فصل في أحكام القسم والنشوز) ● أي كحجب التسوية في القسم بين الزوجات إلا في قول
 المصنف والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة وإنما ذكر القسم بعد الوعدة نظراً لكون الأفضل
 فعلها بعد الفحول فصنح القسم حيثئذ ذكر بعد النشوز لأنه يرتب على الجاهل ترك القسم ولقوة
 المتابعة بينهم ما جعلهما في ترجمة واحدة والقسم يقع التناقض وسكون السين مصدر سقطت الشيء
 والرماية الطل بين الزوجات وتوقع التناقض مع فتح السين الجبين والقسم بكسر التناقض وسكون
 السين التصيب بكسر التناقض مع فتح السين جمع فتحة وهي غير الانصباء بعضها من بعض والنشوز

هو الخروج من الطاعة مطلقاً ومن الزوجة أو من الزوج أو منهما (قوله الأول) أي الذي هو
 القسم وقوله من جهة الزوج أي لانه واجب على الزوج أن كان بالغاً قلاً وعلى وليه أن يحسن
 صديقه الطول أو يحسن تأكيده الولد وعلى وليه أن يدور به عليهم إن كان له فيه مصلحة كان
 ينفعه الجماع يقول أهل الخبر فإن حاد الصبي أو المثنون فالانحطاط وليس (قوله والثاني) أي الذي
 هو التثوير وقوله من جهة الزوجة أي بحسب الأصل والغالب لانه قد يكون من الزوج بخروجه
 من أدام الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والتنفقة والكسوة بقية المأثون
 وقد ذكره بقوله من الزوج ووجهه حقها عليه كقسم نفقة أزيمه القاضى توفيقه إذ طلبته
 فإن أدام الحق معها وأذاها بضرب أو غير مبالسب منها ما من ذلك ولا يعز به أول مرة فإن عاد إليه
 وطلب تعزير معز رجعاً يليق به وإنما يعز به في المرة الأولى لأن أدامه أخلق بتكرير الزوجين
 والتعزير عليه أولى من تعزير زوجته بنتها فيقتصر أولاً على التهيئ لعل الحال يلزم بينهما وقد يكون
 من كل منهما أو قد ذكره بقوله ولو ادعى كل منهما تعدى الاستحالة تعرف القاضى حالهما بغير
 نفقة يعرف حالهما بغير أو غير ومنع الظالم منهما من عودته لطلبه ولو تعزير يليق به فإن اشتد
 الشقاق بينهما جفت القاضى وجوباً حاكمين مسلمين من هذين عارفين بالقصود منها ليعتد في
 أمرهما أو من كون حكم الزوج من أهله وكون حكم الزوجة من أهلها أو من أيضاً كونهما ذكرين
 وهما أو كلاً لأن لهما ألاماً كان من جهة الحاكم على الأصح لأن الزوجين زوجه من أهله أو من أيضاً كونهما ذكرين
 حقهما أو أماً اشتراط فهم أدام إذا ذكرهم أو ألاماً أو كلاً من لثقل وكثرت نظر الحاكم كافي أمته فيقتل
 حكمه به وحكمها بما أقر أمكن الصلح بينهما ما لهما بينهما أو لم يكن التثام الحال بينهما أو كل الزوج
 حكمه بطلاق أو خلع وتوكل الزوجة حكمها في قبول طلاق أو بطل عوض وإن اختلف رأيها جفت
 القاضى اثنين غيرهما حتى يتفق رأيها على شيء هذا ان رضي الزوجان بيعت الحاكمين والأدب
 الظالم منهما بأجنبها أو استوفى المظالم حقه (قوله ومعنى نشوزها) أي الزوجة وقوله أو تفاهما من
 أدام الحق الواجب عليها أي الذي هو طاعتها ومعاشرته بالمعروف ونسائه نفسها ولازمة المسكن
 (قوله وإذا كان في صفة شخص زوجتان فأكثر) أي من الزوجتين كالتلافة والأربعة وقوله لا يجب
 عليه القسم بينهما أي الزوجتين وقوله أي ينهن أي الزوجات في صورة الأكرار والمراد أنه لا يجب
 عليه القسم ابتداء ما لو باتت عند واحدة منهما أو منهن وجب عليه إتمام الدور فوراً بالباقيات بقرعة
 وجوباً لمن بعد التي باتت عندها وبين الجميع في المندى والذي بعد إتمام الدور أي تعدى في اشتدائه
 (قوله حتى لو أعرش الخ) أي لو أعرش الخ فهو تريع على قوله لا يجب عليه القسم وقوله عنهن أي
 الزوجات وقوله أو من الواحدة أي أو أعرش من الزوجة الواحدة وقوله في بيت عندهن ولا عذرهما
 عطف تفسير للأعرش عنهن أو من الواحدة فالمراد من الأعرش ترك المبيت وقوله لم يأتم أي لأن
 المبيت حقه لم تركها ابتداء أو بعد إتمام الدور بخلاف ما لو باتت عند واحدة فانه يجب عليه إتمام الدور
 كالمير (قوله ولكن يستحب أن لا يعطى من المبيت) ويستحب له أيضاً أن يحسنهن بالطول وقوله لا
 الواحدة أيضاً أي ولا يعطى الواحدة أيضاً وقوله لأن بيت الخ تصور لبقوله أن لا يعطى مع قولها
 الواحدة أيضاً (قوله وأدنى درجات الواحدة أن لا يخلها كل أربع ليال من ليلة) أي اعتباراً من عنده
 أربع زوجات فانه إذا قسم بينهن لا تخلو كل واحدة من ليلة من كل أربع ليال (قوله والتسوية
 في القسم الخ) محصل وجوب التسوية في القسم بين الزوجات أن كن من الرخص أو أماً خلافاً
 كان فمن رخصة فلا تعيب التسوية وإن حسان القسم وإحاطة المير بليسان ولا ملازمة ليلة ولو
 مستولدة ومعضولة لأحب التسوية بين الزوجات في القسم وطه أو غير ذلك كنهائين ولا يترخص بغير
 القلب إلى بعضهن لأن هذا أمر قهري ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما

والأول من جهة
 الزوج والثاني من
 جهة الزوجة ومعنى
 نشوزها أو تفاهما من
 أداه الحق الواجب
 عليها وإذا كان في
 صفة شخص
 زوجتان فأكثر
 لا يجب عليه القسم
 بينهما أو ينهن حتى
 لو أعرش عنهن أو من
 الواحدة قبل بيت
 عندهن أو عندهما
 ياتن ولكن يستحب أن
 لا يعطى من المبيت
 ولا الواحدة أيضاً
 ما يبيت عندهن
 أو عندهما وأدنى
 درجات الواحدة أن
 لا يخلها كل أربع ليال
 من ليلة (والسوية
 في القسم

في الأصل مع قضاء كل الزمن * ان طلال أو طاله فأتقن * وان يسكن في تابع لحاجة وقد طال وقت ثلث الحاجة * قضى الذي زاد فقط لا يجب * فضاؤه في الطول هذا ما اتقن

وان يكن دخوله لا العرض * عصى ونقض لا جاعا ان عرض

(قوله لنقض حاجة) قد عرفت ان ذلك في التاييم لا في الأصل لانه لا يجوز الدخول فيه لغرضه ووقوفه فان كانت الحاجة كحاجة أي بان كانت مربعة قد دخل لعبادتها وقوله ونقضها أي كوضع متاع وأخذها وتسليم نفقة وتفرق خبز ونحو ذلك (قوله لا يمنع من الدخول) أي لم يمنع من حيث دلالة الاستمتاع بدخوله للحاجة بغیر الجماع لعدم شدة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظوف علينا جميعا فسدنوم من كل امرأتين غير ميسر أي يومه حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها (قوله وحيثئذ) أي حين إذا كان دخوله للحاجة وقوله ان طال مكته قضى الخ الذي تقدم في النظم انه لا يقضى في الطول بخلاف ما إذا طاله فوق الحاجة لم يحصل كلام الشارع على ما إذا طاله لان كلامه في التاييم لكن يعكس على ذلك قوله مثل مكته لانه انما يقضى في التاييم الزائد فقط وحصل وجوب القضاء ما لم يمت التي دخل عندها من نوبة الاخرى والأحكام لم يفسد الحق للباقيات ولو فارق الطول لم يقبل القضاء لما لم يسقطها فيه عليه ان يعيدها ولو قد حبلان أمكن ليقضيه لهما فان تعذر فادها بان كانت مطلقة ثلاثا نأخذ القضاء (قوله فان جامع قضى زمن الجماع) أي ان طال أحد من الاستثناء بعده أي قوله الان بقصر زمنه فلا يقضيه وبعض الجماع وان قصر الزمن وكان لغرضه لم يقصر به الوطء لانه بل لا يقع العصية وهو صرف الزمن لغرض صاحبه ففصرم الجماع لانه بل لا يخرج (قوله واذا أدار من في حصة زوجات الخ) خرج بل زوجات ففصرم الجماع لانه بل لا يخرج (قوله لا يخرج ولو بغير قرعة) أي الجماع سواء كان طولا أو قصر الاماء فله ان يخرج واحد منهم ولو بغير قرعة (قوله السفر) أي المباح سواء كان طولا أو قصر فخرج سفر العصية فليس له ان يخرج واحد منهم ولو بقرعة فان سافر جهازه القضاء المختلفات ومع ذلك يجب على طلبها للفروج مع مطاعته ولو جاعا بسفره لانه لا يبعدها العصية بل لا يستفاد حقه والكلام في سفر غير النقلة أما سفر النقلة ولو قصر اقل من ان يستحب بعضهم دون بعض ولو بقرعة فغير رضاهن ولا يختلفن كلهن حذرا من الأضرار بهن لما في ذلك من قطع أطماعهن من الرفاع فأشبهه الا بالاختلاف ما لو امتنع من الدخول عندهن وهو حاضر لانه لا تنقطع أطماعهن من الرفاع وان كان لا يوافقهن بالفعل لانه حقه وله ان ينقلن كلهن أو يطلقن كلهن أو يطلق بعضا وينقل بعضا فان سافر بعضهم ولو بقرعة قضى للباقيات ولو نقل بعضهم بنفسمو بعضهم بوكبه الحرم أو النسوة اثبات قضى لمن مع الوكيل لانه مسدق عليها منه صاحب بعضهم دون بعض (قوله أفرع بينهن) أي وجوب باعده تنازعهن فان سافر واحد من شريكه عصى ونقض للباقيات فان رضين بسفره واحد تجوز بالقرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع فسل سفرها وكذا بعده قبل مسافة القصر كذا قال الحنفى والمعتد أنه متى شرع في السفر كان حلوا للسور ولو خطوة فليس لهن الرجوع (قوله ونخرج بالتي تخرج لها القرعة) لما روى الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفره أفرع بين نسائه فابتهن خرج سهمها خرج سهمها وعادوا فخرجت القرعة فاصاحه النوبة لا تدخل فوبتهن في مسافة السفر بل اذا رجع وفي لهما نوبتها وليس له الخروج بغير من خرجت لها القرعة وله تركها (قوله ولا يقضى الزوج المسافر للمختلفات) والمعنى فبما ان التي سافر جهازها فاذت حصته قد خلفها من تعب السفر ومشاقه ما يقابل ذلك والمختلفات وان فأتقن ختلن من الزوج فقد ترفهن بالاقامة وإلا حقه مقابل الامران فاستوى (قوله بعد سفره ذهبا) أي واما ما كاسيد كره بعد (قوله فان وصل مقصد الخ) هذا مقابل لقوله قد سفره وقوله بان نوى اقامة مؤثر رأى فاطمة للسفر وهي اقامة له به أيام جماع غير يرى الدخول والخروج وقوله قضى مسدة الاقامة أي لم يخرجه

لغيرها جنة فان ن
لحاجة كعبادة ونحوها
لم يمنع من الدخول
وحيثئذ ان طال مكته
قضى من نوبة الدخول
عليها مثل مكته فان
جامع قضى زمن
الجماع لان الجماع
الان بقصر زمنه فلا
يقضيه (واذا أدار)
من في حصته زوجات
(السفر أفرع بينهن
وتخرج) أي سافر
بالتى تخرج لها
القرعة) ولا يقضى
الزوج المسافر للمختلفات
مد سفره ذهبا فان
وصل مقصد صابر
مقباهان نوى اقامة
مؤثرة أول سفره أو
عن وصول مقصده
أو قبل وصوله قضى
مسدة الاقامة ساكن
المصوبة معه في
السفر كذا قال الماوردي

من حكم السر وقوله ان ساكن أى فى الأمانة فقوله فى السر من قوله المصوبة معه فى السر متعلق
 بالمصوبة لا بساكن لان مساكنتها فى الأمانة لا فى السر كما علمت (قوله ولو) أى وان لم يساكن
 المصوبة ان اعترضا مائة الأمانة وقوله لم يقض أى مدة الأمانة التى ليسا كنهافها (قوله أمانة
 الرجوع فلا يجب على الزوج الخ) أى كالأبب فضاء مائة الذهب واعلم ان يجوز لأحدى الزوجات
 ان تنهب حقها من القسم لغيره لكن لا لزوم الزوج الرضا بالاعلان لك اسقاط حقها من الاستمتاع
 بها فان رضى بالقبض وهبته لمعينة من بنات عند التوهب لم يلزمها ولا يجوز له ان يترجم له الوأمة
 الى ليلة المذهب لها ويجوز له تأخيرها ولها الرجوع قبل فواتها ولو فى اثنتائها يجب عليه
 الخروج حالا بعد علمه ولا يقضى ما مات قبل علمه بالرجوع وان وهبته له خص به من شاء من لاتها
 جعلت الحق له فيضعه حيث شاول وهبته له ولم يقض على الرأس فحصل الوأمة كالمدومة
 فكما يجب لباتها فى دور قمت بين الزوج وضرائرها فخص كل واحد بنوع فجمع لكل واحد من
 الزوج والضرائر له من أربعة أدوار فخصم أربع ليال من أربعة أدوار فخصم بنهم بالقرعة فما
 خص الزوج يخص به من شاء وما خص الضرائر بانه عنده بالقرعة وهكذا فلما اجتمع أربع ليال
 هذا ان وهبته لساكن وهبته له فقط جعلها أرباعا وقرع أيضا ويخص ربه من شاول ويجوز
 للوأمة ان تأخذ فى مقابلة حقها عوضا لمن الزوج ولا من المرأه لانه ليس بعين ولا منفعة هذا
 وقد استنبط السبكي من هذه المسألة ومن خلط الأجنس الا فى جواز الزول عن الزنا فبعض
 وغيره فالاول من خلط الأجنس والثاني من هذه المسألة كان المتزول له دون التنازل وإذا قرر
 الناظر فليقر المتزول له فليس له الرجوع على التنازل بشئ لانه انما دفعه لاسقاط حقه لا لتقريبه
 الوظيفه فبقي الامر فى ذلك الى الناظر فبقوله ما تقتضيه المصلحة شرعا لم يشترط عليه فى ذلك تقرره
 فيها من الناظر والاربع عليه (قوله اذا تزوج الزوج) أى ولو رقيقا أو غير مكاف لكن الزوج
 على وليه (قوله جديدة) أى ولو بقصد حقدتها بعد ينوتنها حتى لو طلقها طلاقا بائنا قبل تمام السبع
 الاولى ثم نكحها وحصلها سبع زانية على ما بقى من السبع الاولى ان كانت باقية على بكارتها وان
 صارت نسيا وجب لها ذلك زيادة على ما بقى ويحرم تطير ذلك فى الثيب ان شاء مخرج الجديده
 الرجعية فلا حق فى الزنا ثانيا (قوله خصها حتما) أى وجوب الزول الحشمة بينهما وهذا
 التعليل جرى على الغالب والافتد لا يكون بينهما حشمة كالتى طلقها ثم جدد نكاحها فامه يجب لها
 حق الزفاف كما مر منه لاحشمة بينهما (قوله ولو كانت أمة) أى أو صغيرة حشمة الوطه أو نحو
 وقناه أو فرها وانما سوى بين الحر والامة لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية كبد العنة
 والايلا (قوله لو كان عند الزوج غير الجديده فهو يبيت عندها فلا يجب الجديده حتى الزفاف لكن ذكر
 الجديده أو كان عنده غير الجديده فهو لا يبيت عندها فلا يجب الجديده حتى الزفاف لكن ذكر
 الشيطان أنه لو تزوج جديدتين ليس فى نكاحهما قهرهما وجب لهما حق الزفاف وجعل على ما لو اراد
 القسم بينهما (قوله بسبع ليال) أى بياهما لو عبر باليالى لاسألتها والحكمة فى اختيار السبع أيها
 هذا أيام الدنيا وما زاد كالتسكرا ربا وقوله متوالية أى لان الحشمة لا تزول بالفرق وليست على
 الفور مالم يبدأ بدور (قوله ان كانت تلك الجديده بكرة) أى حقيقه ولو غوره أو حكاوى التى
 زالت بكارتها نفس الوطه كالمرض أو الرنية أو نحو ذلك وكذا الخلوقة نسيا وانما يدل على كراستها
 أكثر ويحرم عليه الرجوع الحشمة والجماعه ونحوهما كبداء المرضي وتشبيح المختار لسلوانها
 الارضاها على التمسد خلافا لمن قال ولا يختلف بسبب ذلك عن الجمعة والجماعات وسائر أعمال البر
 كبداء المرضي وتشبيح المختار فلهذا الزنا الألب لا يختلف وهو باقتداس الواجب قال وهذا
 ما جرى عليه الشيطان وان خالف فيه بعض المتأخرين اه والمعتمد ما قاله بعض المتأخرين من حرمة

والا لم يقض أمانة
 الرجوع فلا يجب
 على الزوج فضاؤها
 بصدقاته (واذا
 تزوج الزوج جديدة
 خصها) حقا ولو
 كانت أمة وكان عند
 الزوج غير الجديده
 وهو يبيت عندها
 (بسبع ليال) متوالية
 (ان كانت) تلك
 الجديده (بكرة)

فكروا في ذلك لا أنهار الأبرارها (قوله ولا يقضى الباقيات) فلوزا ذلك كره على السبع ولو اختارها
 كان طلت عشر اقضى الزائد الباقيات دون السبع (نبيه وخصها) أي الجديدة وقوله ثلاث أي من
 الباقيات بأيامها والحكمة في اختيار الثلاث أنها متفرقة في الشرع وقوله متوالية أي لأن الحصة لا تقرب
 بالمتفرق كما في قوله إن كانت تلك الجديدة نسيباً أي وهي التي زالت بكارتها بالاولى محلاً كان أو حراماً
 أو ممتنعاً فلو زادها على الثلاث غير اختيارها قضي الزائد الباقيات أو اختيارها دون السبع كان
 طلت نصفه يقضى يومين للباقيات بخلاف اختيارها للسبع فبعضها جرمها لا طلت في حق
 غير ما هو الكسر سقط حقها ولذلك ينسحبها بين ثلاث بالأفضاء وسبع بقضاء كافل على الله عليه
 وسلم أيام سبعة قال لها إن شئت سيعت عندك وسبع عندك وإن شئت ثلثت عندك ودون ثلثي
 بالسبع الأول بالأفضاء وتصور قضاء السبع الباقيات من إحدى وعشرين ليلة كل واحدة سبعة
 متوالية كما في الشيخ ابن حجر وهو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم وسبع عندك وقال الشيخ
 سلطان والشرايبي لا تصور إلا من أربعين ليلة لأنها تسببها من نوبتها من الأدوار فإذا
 سادت ليلة الجديدة في الدور الأول بانتهائها عند واحدة من الباقيات بالترعة وإذا سادت ليلتها في الدور
 الثاني بانتهائها عند واحدة من الباقيتين بالترعة أضاً في الدور الثالث بينتها عند الثالثة بلا مرة فقد
 حصل لكل واحدة من الباقيات من اثني عشر ليلة ليلتها وهذا حتى يحصل لكل واحدة سبع وذلك
 لا يحصل إلا من أربعين وثمانين وفيه مشقة لا تحق (قوله ولو فرغ الباقيات) تفرج على مفهوم
 قوله متوالية فالو لأوجبة لعدم القضاء وقوله بنوم ليلة الخ أي سبب نوم ليلة الخ فهذا سبب
 للتفرق وقوله وليلة في مصطلحنا أي أو في وكالة أو غيرها (قوله لم يصب ذلك) أي ما فرقه وقوله
 بل بوقا الجديدة حقها متواليها هو السبع والكبر والثلث التي (قوله ولا يقضى الباقيات) أي
 من نوبتها الجديدة في أثناء الأدوار وإذا سادت نوبتها في الدور الأول بانتهائها عند واحدة من الباقيات
 بالترعة وإذا سادت نوبتها في الدور الثاني بانتهائها عند واحدة من الباقيتين بالترعة وإذا سادت نوبتها
 عند الباقية بالترعة هو هكذا حتى يتم قضاء ما فرقه (قوله وإذا خاف) أي ظن بان ظهرت أماره
 نشوزها كما في بعض النسخ التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر
 سواء كانت الأماره فعلاً كما عارض وهو سبب مدخله فلو طلقه وجعه وتكرره من مثله بلا عذر
 فخلاف ما إذا تزوجت بعد ذلك نكحته إلى الأبد لطلب حقها منه أو إلى أن كسبها النفقة التي
 أعسر بها الزوج ولا يستفتان عن حكم شرعي إذا لم يكن زوجها فقها ولم يستفت لها من غيره وكنها
 له من الاستمتاع بها ولو بغير الجماع حيث لا عذر لم يكن تدلاً لخلاف ما إذا منتهى تدلاً وبخلاف
 ما كان بها عذر كان كانت برية أو مفسنة لا تستعمل الوطء أو يفرجها قروح أو كانت مفسنة
 أو كان الزوج عيباً بحيث يضرها وطءاً أو قولاً كان تجبسه بكلام خشن بعد أن كان بلين بخلاف
 ما إذا كان مسكناً لم يضرها ذلك إنما فاته لا يكون نشوزاً واعتد أن المراد بالخوف هنا الخوف من الله فلا يجوز
 أو هذون الحجر والضرب بخانه لا يجوز كل منهما إلا أن علم نشوزها وذلك كان تعدد بقوله تعالى
 واللا تخافون نشوزهن فظنوهن وأهملوهن في المضاجع وأضر بهن واللا تخافون نشوزهن
 فظنوهن فإن تحققت نشوزهن فاهملوهن في المضاجع وأضر بهن وحمل بعضهم الخوف في
 الآية على السلم كأي قوله تعالى من خاف من مومن جنفاً أو غمماً أصح بينهم وهو لا يظهر في
 الآية فإن ظاهرها جواز الثلاث مع ما هو في النهي مع ما لا بد من العلم (قوله وعظمها زوجها) أي ذكرها
 زوجها بالعقاب استقامتها في الوطء التذكير بالعواقب وقوله بالاضرب ولا يهرأ لأنه لا يجوز
 كل منهما إلا بعد العلم بنشوزها كما علمت ومصلحة في الحجر إذا أدى إلى تغيب حقها كاليت والأفلا
 يحرم لأن الوطء حقه (قوله كقولها اتق الله الخ) وبمعنى إن يذكركها ما في العيصين من قوله

ولا يقضى الباقيات
 (وخصها بثلاث)
 متوالية (إن كانت)
 تلك الجديدة (نسيباً)
 فلو في الباقيات بنومه
 ليلة عند الجديدة
 وليلة في مسجد مثلاً
 لم يصب ذلك بل يرقى
 الجديدة حقها متواليها
 ويقضى ما فرقه
 الباقيات (وإذا خاف)
 الزوج (نشوز المرأة)
 وفي بعض النسخ وإذا
 بان نشوز المرأة أي
 ظهر (وعظمها زوجها)
 بالاضرب ولا يهرأ
 كقولها اتق الله

صلى الله عليه وسلم إذا مات المرأة هجرها فراق زوجها الغنم الملائكة حتى تصنع وما في الترمذي من
 أم سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت زوجة فراق زوجها فراقها فراقها فراقها فراقها فراقها
 أي المرأة عشت في وجه زوجها وأجرت مع القسامة مسودة الوجه (قوله في الحق الواحد على) (عليك)
 أي الذي هو الطاعة والمعاشرة والمهر وقذف في شرح الخطيب وحسن العقوبة بفعلها بتدبير
 عندها أو تنوب عنها وقع منها غير محرر (قوله وأعلمي أن النشوز زسقط للنفقة والقيم) أي وسائر
 المئون كالنكسوة ونحوها تأسيساً (قوله وليس الشتم للزوج من النشوز) وكذلك شتم الغير وإن كان
 قيد بقوله للزوج لأجل قوله يستحق به التأديب من الزوج أخلس له تأديبهما في شتمها للغير وإن كان
 لدس من النشوز أيضاً بل مثل الشتم مطلق إلا إذا باللسان أو بغيره قلص من النشوز بل تأخيه
 وتستحق التأديب (قوله في الأصح) أي على القول الأصح وهو المعتقد وقوله ولا رفعهما إلى القاضي
 أي لأن ذلك يكثر بين الزوجين ونسب الرغبة فيهما إلى القاضي يخفف فيه وجعل التأديب منه من غير
 رفع إلى القاضي (قوله فإن أت) أي امتنع من الإامعة والامتناع والمعنى أنها امتنعت من كل
 شيء يتعلق بالزوج والاستثناء في قوله إلا النشوز متصل لأنه داخل في المستثنى منه على هذا بخلاف
 ما لو قلنا إن المعنى أنها امتنعت من العود إلى الطاعة كما قد روي في الحديث فإن الاستثناء عليه منقطع لأن
 المستثنى غير داخل في المستثنى منه والمعنى عليه أنها امتنعت من الطاعة فعمل النشوز لم يمنع
 منه بل فعله فيه لا يفتقر نشوزها بهنئذ يجوز له كل من المهر والضرب بل والوطء أيضاً بخلاف
 ما تقدم فانه لم ينقطع فلا ذلك لا يجوز له إلا الوطء فقط (قوله بعد الوطء) أي لكون الوطء لا يرفع
 معها التساوي قلها كما قال القائل لا ينفع الوطء قلباً ما ساء لها * ولا يلين القلب إلا بالخير
 (قوله إلا النشوز) أي لم تمنع منه قد رقت له استثناء متصل على التقدير الأول ومنقطع على الثاني
 تقدير (قوله هجرها في مضعها) بكسر الجيم أفصح من فقها أي ترك مضاجعتها كما أشار إليه
 بقوله فلا يضاعفها فيه أي وطء أو غيره وقوله وهو فرأيتها بكسر القاف فهو فعل وزن فعال بمعنى مفعول
 ككتاب بمعنى مكتوب وقاله فرش بمعنى مفرش وتسمية المصدور جمع فرش بضمين وإنما حاز
 هجرها في المضع لظاهر الآية وتقولان في المجرأ ظاهره إراق تأديب النساء (قوله هجراتها) وكذا
 هجران غيرها وقوله بالكلام أي فيه فلا يجوز للمهر في الكلام فوق ثلاثة أيام لأن حقه ولا لغيرها
 لغيره شرعي وإنما حال بعضهم

في الحق الواحد على
 عليك وأعلمي أن
 النشوز زسقط للنفقة
 والقيم وليس الشتم
 للزوج من النشوز
 بل تستحق به التأديب
 من الزوج في الأصح
 ولا رفعهما إلى القاضي
 (فإن أت) بعد
 الوطء (إلا النشوز
 هجرها) في مضعها
 وهو فراقها فلا
 يضاعفها فيه
 وهجراتها بالكلام
 حرام فيما زاد على
 ثلاثة أيام وقال في
 الروضة أنه في المهر
 بغيره شرعي والأ
 فلا يجر الزيادة على
 الثلاثة

يا هجرى فوق الثلاث بلا سبب * خالف قول نبينا أزي العرب
 هجر الفتى فوق الثلاث عزم * ما لم يكن فيه سبب (أوضح)
 وأشار بذلك أحمد بن العاص لأجل مسلم أن هجرها فوق ثلاثة أيام وفي سنن أبي داود وفيه هجر فوق
 ثلاث تحمل التأديب أي لم يضاعف الله عنه (قوله فيما زاد على ثلاثة أيام) أما في ثلاثة أيام فأقل فلا يجوز
 بل يجوز وحمله في غير الانبياء والأزواج وأما فهم فلا يجوز ولو لحظ (قوله وقال في الروضة) أي
 النصريم فيما زاد على ثلاثة أيام وقوله في المهر بغيره شرعي أي كان هجرها لغيره نفسه فقط
 أو لحظ نفسه وزجرها من المعصية وقوله والأفلاحرم الزيادة على الثلاثة أي لا يمكن بغيره شرعي
 شرعي أي كان بغيره شرعي كان قصده زجرها من المعصية فقط فلا حرم الزيادة على الثلاثة وهذا
 ما هو من قولهم يجوز زجر المبتدع زجره من بدعته والفاقد زجره من فسده وكذا يجوز زجر المجرأ إذا
 زجره صلاح دينه أو المجرأ أو المجرأ كان يحصل عند عدم المجرأ خلل بفعل معصية من
 المجرأ أو المجرأ فيعبره لا صلاح دينه كل منهما ولو جيع الله هجره عليه يحمل هجره صلى الله عليه
 وسلم كعب بن مالك وهلال بن أمية ورأى بن أبي سبيح ونبيه صلى الله عليه وسلم العصابة عن كلامهم
 حيث فخله وأعن غزوة تبوك وهجر السلف والخلف بعضهم بعضاً في الأحياء أسد بن أبي واصل

حمزة بن عمار بن ياسر الى ابي عبد الله وهو عثمان بن عفان بن عبد الرحمن بن عوف الى ابي ابي ماتي وهو ماتي و
 وهب بن منبه الى ابي عبد الله وهو عثمان بن عوف الى ابي ابي ماتي وهو ماتي و
 فان اقامت عليه اي اصررت عليه بعد الهجر وظاهر كلام المصنف ان المراتب ثلاثة الوضوء في المرتبة
 الاولى والهجر في المرتبة الثانية والضرب في المرتبة الثالثة وهي طريقة ضعيفة والمعتمد انه متى
 تحقق الشوز زاله الضرب وان لم تصر عليه فليس هناك الامر بتثان الاول عند عدم تحقق
 شوزها بان ظهرت امارته فقط فله الوضوء حينئذ الثانية عند تحقق شوزها فله الهجر والضرب بل
 له الوضوء فيجوز الثلاثة بعد التحقيق كما تقدم (قوله تنكره منها) اي بسبب تنكره منها وهذا ما قاله
 الشارح تبعا لظاهر كلام المصنف حيث قال فان اقامت عليه وهو ما يحجه جمهور العراقيين
 وغيرهم ورجحه الرافعي والذي يحجه الذوي حواض الضرب وان لم يتكرر الشوز لظاهر الآلة
 وهو المعتمد (قوله هجرها وضربها) اشار بذلك الى حواض الهجر والضرب بل والوضوء في المرتبة
 الثالثة على ظاهر كلام المصنف وقوله ضرب تاديبا اشار الى انه يشترط ان يكون غير
 مبرح فلا يضرب حاضر بامر او وهو ما يعظم الله بان يخشى منه محذور ويمنع وان لم تنزع الامور قال
 بعض اصحابنا يضربها بتدليل موقوف او يبدد لاسوط ولا عصا ولا يهجو وضربها على الوجه
 والماله الكومي الموضع التي يسرع الضرب فيها الى الموت وانما يجوز ضربها ان اؤاد في غلته والا فلا
 يضربها كما شرح به الامام وغيره في الاول في العقوبن الضرب وعلى ذلك يحمل خبر النبي عن
 ضرب النساء او يحمل على الضرب بغرب سبب يقتضيه بخلاف وفي الصبي قالوا له عدم لعقوان
 مصلحة ضربه تعود على نفس الصبي واما ضرب الازواج زوجته فمصلحته تعود له وهو اذ يحق
 بسبب الشوز وادعت في عدمه صديق هو بالنسبة لمجوازا الضرب وصدقت هي بالنسبة لعدم
 سقوط التعقيم والنفقة والكسوة فتعومها ما ساقى (قوله وان اقصى) اي ادى وقوله الى التلف اي
 تلف نفسها بان ماتت او تلفت من اعضائها او حواضها وقوله وجب الغرم اي وجب عليه غرم
 مقابل ما تلف منها من الدية ان لم يطلب القود او الاوش فيجعله ارض مقدرا والحكومة فعلا ليس له
 ارض مقدرا لان ضرب التاديب مشروط بسلامة العاقبة (قوله يسقط بالشوز) اي ولو في أثناء يوم
 أو فصل ورادهم بالسقوط ما يشمل عدم الوجوب من اول الامر حتى لو طاع الفجر وهي ناشئة فلا
 وجوب ويقال سقطت بمعنى انها لم تجب من اول الامر وان كان السقوط فرع الوجوب فغلب على
 الانتفاء على ما في الابتداع معى الكل سقوطا (قوله قطعها) اي في ذلك الدور وما بعده ما دام ناشئة
 وان لم تأخر بالشوز كصغيره ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها وقوله ونفقتها اي نوبتها بها كالكسوة
 والسكنى والأت التخليف ونحوها ولعل المصنف لم يذكرها لانها تابعة للنفقة في الوجوب وعدمه
 فان عادت لطلقة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسونها الى تمامه ثم يكسوها في الوجوب في الفصل
 الذي بعده ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه لطلقة ما لم تمتنع بها والاعادت لها او تعود لها
 سكنى ذلك اليوم لان السكنى ضرورة في قوله والخلع جائز وملأ المرتبة بنفسها وعدم
 (فصل في احكام الخلع) اي يجوز المذكور في قوله والخلع جائز وملأ المرتبة بنفسها وعدم
 الرجعة بعده الا بشكاح جديد الى امر ما ساقى والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى فان طعن
 لكم عن شيء منه نفسا الاية فان المعنى والله اعلم فان طعن لكم عن شيء منه نفسا ولو في مقابلة فله
 العصمة فدللت الاية على المعنى وزيادة كالمعاهدة وأصرح من ذلك في الدلالة عليه قوله
 تعالى فلاحناح عليه ما فيها اقتد به والامر به في خبر البخاري وهو ان أم حبيبة بنت سهل
 الانصاري جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول الله ان ثابت بن قيس مات عتق وفي
 رواية ما انتقم عليه في خلق ولكني امرأة اكره الكفر في الاسلام اي كفران نعمة العشير

(فان اقامت عليه) اي
 الشوز يتكرر منها
 (هجرها وضربها)
 ضرب تاديب لها
 وان اقصى ضربها
 الى التلف وجب
 الغرم (ويسقط
 بالشوز فسمها
 ونفقتها)
 (فصل في احكام
 الخلع)

الزوج لا يتخلون فتمنع على الزوجة فلا تقوم بشكرها غا لباقال لها أتردين عليه حد بقتة أمى
 سبانه وكان أصدقها ما بقالت نعم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل الحد بقو طلقها
 تطليقة وهو أول خلع وقع في الإسلام وهو نوع من الطلاق وإنما قدمه عليه لثبوته على الشقاق غالباً
 وأصله الكراهة كالطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال إلى الله الطلاق ولما فيه من قطع
 النكاح الذي هو مطلوب الشارع ويستثنى من الكراهة صور منها أن يخاف أن لا يقبض حدود الله
 فتمتعاً خوفاً من ذلك كما قال تعالى الآن يخاف أن لا يقبض حدود الله فان غفتم أن لا يقبض حدود الله
 فلا جناح عليهما فيما افتدت به ومنها أن يخلف بالطلاق الثلاث على عدم فعل شيء لا بد منه ففعله
 كدخول الدار فمخالعة الخصامه من الطلاق الثلاث ثم يفعله فهو مخلص من الطلاق الثلاث في الحلف
 على التني المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعل كذا أو المقيّد كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعل
 كذا في هذا الشهر أو الأنيات المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعلن كذا وأما الأنيات المقيّد
 كقوله عليه الطلاق الثلاث لأفعلن كذا في هذا الشهر فقيه خلاف والمقيد أنه مخلص فيه أيضاً بشرط
 أن يتصالح والسابق من الوقت زمن يسع فعل المخاوف عليه والآخر ينفعه قطعاً وقال بعضهم لا ينفعه إن
 فعله بعد التمكن من فعل المخاوف عليه فإذا خال بعد ذلك ومضى الوقت ولم يفعل المخاوف عليه تبين
 أنه وقع عليه الطلاق الثلاث ولم ينفعه الخلع لأنه قوت البر باختياره وعلى الأول فلا يقع عليه الإطلاق
 الخلع لأنه ينقص حد الطلاق على الرابع وهناك طريقة ضعيفة بأنه فسح فلا ينقص عدد الطلاق
 بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المفاداة أو أن لا يقصد به الطلاق وأركانه خمسة ملتزم للعوض وبضع
 وعوض وزوج وصيغة وشرط في المقتزم ولو أجنبياً فلا كان أو ملحقاً بالطلاق تصرف مالي فالتسليم
 كان قال الزوج لنفخص خالعتز وبقى على ألف في ذمتك فقبل والمقتس كان قال لا أحبني ابتداء
 خالعتز وبقى على ألف في ذمتي فيقول خالعتز على ذلك وفي مفهوم هذا الشرط تفصيل وهو أن
 اختلاعه المرصع مريض الموت صحيح ويحسب من الثلث ما زاد على مهر مثله لأن التبرع فيها هو بالزائد
 فقد روي المثل من رأس المال والزائد محسوب من الثلث فإن لم يسه الثلث فسبح المسمى ورجع مهر
 المثل واختلاعه محصوره القلس صحيح بعوض في ذمتها فإن اختلعت بعين من مالها فكالقصور فيقع
 بالتناهي المثل في ذمتها واختلاعه محصوره السفه يقع رجعياً ولو قد كسر المال ولو باذن ولها أن تنسأ
 ليست من أهل التزامه وليس لولها صرف مالها في مثل ذلك ما لم يرض على مالها من الزوج ولم
 يمكنه دفعه إلا به أو لأهله وزهر فذلك واختلاعه الامتولوم كاتبة باذن سيدتها صحيح مهر المثل إن
 أطلق الاذن وتعلق بكسبها ووال تجارتها فإن قدر لها دناءة عينها واختلعت بذلك فظاهر أنه
 صحيح بعوان خالعتز شيأ من ذلك ما نزلت على مهر المثل في الأولى أو على الدين أو على العين تعلق
 الزائد بذمتها وإن اختلعت بغير إذن سيدتها بعين من ماله أو غير مائت مهر المثل في ذمتها كالخلع
 بالمقصوب أو بدين بانبته في ذمتها وكل ما تعلق بذمتها لا يتطلب به إلا بعد التعلق واليسار وشرط في
 البضع ملك الزوج له فيضع الخلع في الرجعية لأنها كازوجة في كثير من الأحكام لاقى بائن وشرط
 في العوض كونه مقصوداً معلوماً واجبالجهة الزوج مقصوداً على تسلمه كالعلم من كلام المصنف
 والشارح وقد أشار إلى بعض محترزاته بقوله نخرج الخلع على دم ونحوه أي كالحشرات فلا يصح الخلع
 بل يقع الطلاق رجعياً أو لالاً لأنه طلق غير طامع في شيء ليكون العوض فاسداً بغير مقصود أن كان
 فاسداً مقصوداً تنكره ومسته وقع الطلاق بالتناهي المثل بقوله فإن كان على عوض مجهول كان
 خالعه على ثوب غير معين بانت مهر المثل ونخرج قولنا إجمالجهة الزوج ما لو طلق طلاقاً على إرادتها
 مما لها على أحق فأذا أترته نراه مسته وقع الطلاق رجعياً ووجه الزوج شاملة له ولسيدته ولو لمع
 غيرهما كالوفاة أن أبرأتني وزيداً عا لك علياً فأنت طالق فأبرأتها مائة صحيح وقع الطلاق بالتناهي

مقابلة البراءة تقرر الجهة الزوج ولا يضر ضم الاجنبي معه لانه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب
 المقتضى ولا يصح عليهم امهر المثل حيث نزلنا المأجوري عليه المقتضى بما القلوب في التمسك لا تضاعف
 التزم عليها دون دخل في قولنا راجع لجهة الزوج والتمسك بالحق ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره اما في
 القصاص فبين يديه اما في غير مقتضى التمسك والتعزير فبين يديه المثل ومشرط في الزوج كونه بمن يصح
 طلاقه فيصح خلع عده وسقي ولو بلا اذن سيد مو وليه يدفع المثل لساكن امرهما من السيد والولي
 او لهما اذا تم جاليرا الدافع منه فان دفعته للسفينة يفر اذن الولي فان كان بدنيا لم يترامه فيرجع
 الولي عليها وهي على السفينة معاقبة منها فان تلف في يده فلا تثنى لها عليه لانها هي المخسرة
 بالدفع ولا تطلب اليه بعد ورشده وان كان هينا اخذها الولي منه فان تلفت في يده قبل اخذها وكان
 الولي جالسا في الضمان عليه وجهان ارجح منهما الضمان او جاهلا فلا ضمان عليه ويرجع علم به
 المثل والدفع للمد كالدفع للقبه الا ان يرجع عليه بما تلف في يده بعد اعتقه وبنائه والمعرف بينهما
 ان انجر على العبد لسيد فينبغي ان لا ضمان مادام حقه ياد اذ ازال ضمن وانجر على السفيه لم ي
 تنه بسبب تنصاته فينبغي عدم الضمان حالهما الا ان يرجع بما ذكر المصلي والمعتون والمكره فلا
 يصح خلعهم لعدم صحة طلاقهم وشروط في الصفقة امرهما في البيع لكن لا يضر هنا فخل كلام
 يسر لكونه معاوضة غير محضة وهي كل انظمن انفاطع اللطلاق صريحه وكتابه ولو لفظ الخلع والمعاوضة
 صريح في الطلاق فلا يحتاج الى نية وقيل كتابه فيقول الاصح كافي الرضا عنه ان ذكرهما المال
 انووي فهم امر بهما لان ذكر ما وثقه شعر بالنيونة والافسكان ان نوى الطلاق وقع وان لم ينو الا فلا
 فلو لم يصح بالمال ولم ينو نوى التماس قبولها وقيل نوى الطلاق وقع فان لم ينو التماس
 قبولها ونوى الطلاق وقع رجيا والافلاوان نوى التماس قبولها ولم يتقبل لم يرض شيئا وكذا
 لم ينو الطلاق ولو ضم التماس قبولها فقلت على المتعدي لان الاجنبي عليه التماس الحاصل انه ان
 صرح بالعرض او نواه كان صريحا فيقبح باثابه في الاولى وحسب كذا في الثانية وان افترقه على ما نواه والا
 ففقه باننا بهر المثل وان لم يصرح به ولم ينو فهو كناية وان ضم التماس قبولها ونقلت على المعتد
 كما علمت (قوله وهو يصير الخلع المجبة مشتق من الخلع بقضها) فهو بالضم مصدر سامعي وبالقض
 مصدر قياسي يقال خلع نعله فخلعه خلعاً كقوله بنفعه نفعاً وقوله وهو التزاع أي والخلع بفتح الخاء
 التزاع فيكون معنى الخلع بضمه لغة التزاع ومناسسته للمعنى الشرعي ان كلام الزوجين كاللباس
 للاستمر قال تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن أي هن كاللباس لكم وانتم كاللباس لهن فكل
 منهما في حال اعتساق أحدهما بالآخر كاللباس في احتوائه على اللبوس قال الجعدي

اذا ما المصيص نفي سطفا * تثنت فكانت عليه لباسا

وايضاً كل منهما استمر حال صاحبه ومنع من القواش فكان كاللباس له واذا فارق الزوج زوجته
 كما منه تزاع لباسه المصيص فصم الاتيان كأن التي للتشبيه واللباس المعنوي فتكون كأن للتصديق
 (قوله وشرا) عطف على لغة المقدرة فكانت له قال وهو لغة التزاع وشرا على وقوله فرقة أي دال فرقة
 أي لفظ دال على فرق قوله بلفظ المفاداة وقوله بعوض مقصود أي راجع لجهة الزوج كما تقدم وبقيد
 كلام المصنف بذلك أيضا وقوله والخلع حائر على عوض معلوم أي مقصود راجع لجهة الزوج فلو
 قبله الشارح بذلك لكان أولى لكنه اتكل على علمه من التعريف (قوله فخرج الخلع على دم
 وقهوه) أي كالحشر اتره وهو تفرس على مفهوم قوله مقصود تدم أنه يتبع في ذلك الطلاق رجعيا ولا
 حال بخلاف الخلع على المقصود الفاسد تنكح وميتة فيقع الطلاق باثنا بهر المثل (قوله والخلع حائر)
 أي جميع المسمى وان كره كاهوا الاصل فيه كما روى كاهون فيمنع الاجنبي في حال الخلع (قوله على
 عوض معلوم) أي مقصود راجع لجهة الزوج كما علم تقدم وانما قيد بالمعلوم لاجل لزوم المسمى فلا

وهو يصير الخلع المجبة
 مشتق من الخلع
 بقضها وهو التزاع
 وشرا فرقة بعوض
 مقصود فخرج الخلع
 على دم وقهوه والخلع
 حائر على عوض معلوم

(قوله النظم تثنت
 فكانت عليه الرواية
 التي في الخليل
 تثنت عليه فكانت
 لباسا له

ينافي أنه يصح بالمجهول لكر: يقع باتناجه المثل كما سيذكره بعد ولو مكنت عنه لكان أولى وأنبأ
والحاصل أن عوض الخلع يكون قليلاً وكثيراً أو دنيئاً وجيئاً ومنفعة وعمل أو غير عملوك وطاهر أو نجس
ومعلوم ومجهول أو موم قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (قوله مقصور على تسليمه) خرج
بالإضاها على نحو مقصوب فإنه يقع باتناجه المثل (قوله فإن كان على عوض مجهول) ومنه ما إذا أضاف
على ما في كنهها وليس فيه شيء فيقع باتناجه المثل على ذلك لأن الزوج أم لا فكأنه خالها على شيء وبلغوه
قوله في كنهها فإن كان فيه شيء فإن كان معها أم لا أو ما وقع باتناجه وإن كان فأسد مقصوداً تكسر
ومستهراً باتناجه المثل وإن كان فأسد غير مقصود كعدم ونحوه فإن حصل به الزوج وقع جسيان وإن لم
حصل به وقع باتناجه المثل (قوله كان خالها على ثوب غير معين) أي كان قال لها خالعتك على منقطع
تخاش ولم يعينه بالصفات وقوله بانت بهر المثل فالتقيد بالمعلوم يقع الخلع بالسمى كما تقدم وأما القول
لها إن أرايتي من دنك أو من صدأ قلقت فانت طالق فإرأته وكان المبرأ منه مجهولاً فلا يقع الطلاق
أصلاً وكذا لو كانت غير رشيدة أو تعلق به زكاة فلا يقع الطلاق إلا أن كانت البراءة صحيحة بأن كانت
مستقيمة للشر وما فالحاصل أنه انصحت البراءة وقع الطلاق باتناؤه لا ينافي فيه كثير أن المرأة
تقول أرايتك أو أرايك الله فيقول إن صحت برأيتك فانت طالق فإن صحت برأيتها بان اجبعت شر وما
البراءة وقع الطلاق رجياً لأنه انصاع على العتق وقد وجبت لآل البراءة لأنها أرايتك أو أرايك أو لا وإن لم
تصح لم يقع الطلاق (قوله والخلع الصبي ثمة به المرأة نفسها) أي يضعها الذي استخلصه منه العوض
ولو ادعت خلعاً فأنكر الزوج صدق بيمينه لأن الأصل عدمه فإن أقامت عليه يمينه على يمينه كانت
محلياً بخلاف غيرهما لأن الخلع لا يثبت بغير الرجال لكونه ليس مقصوداً منه المال بالنسبة لها
بل باليمين لثقل نفسها ولأنه لا ينفك إلا بغيره يعرف بالخلع فستحقق له في ضمن معاوضة
أرادعي هو الخلع فأنكرت الزوجية أنت مؤخذة بقوله ولا مال علم إلا أنها تذكره فقلقت على نفسه
لأن الأصل عدمه فإن أقامت يمينه ولو شاء هو أو يميناً ثبت المال وكذا لو اعترفت بعد يمينها بما ادعاه
ولا يرثها عدمه قدام اليمين عدم الاعتراف فلا بد هو أو ما تضمن أيها أنت منه وترثه هي إذا
ماتت لأنها تنكر اليمين ولو اختلفا في عدد الطلاق كأن قالت طلقني ثلاثاً ألف فقال بل واحدة
بالف أو في جسد العوض كدراهم ودنانير أو صفته كعاه ومكسرة أو قدره كقوله خالعتك بمائتين
فقال بمائة ولا يثبت لواحد منهما أو لكل منهما يمينه وتعارضا فقالا كالتابعين في كيفية الخلع
ومن يبدأ فيفيد بالزوج لأنه كالبايع وقال الشيخ سلطان بنغي أن يبدأ بالزوجة لأن الضعيف يتي
لها ثم بعد الفسخ منهما أو من أحدهما أو المالك بمهر المثل وإن كان أكثر مما ادعاه لأنه
المرد وإن كان لأحدهما يمينه عملها أو خالها بالف مثلاً أو نواحيه من نواحيه بالبدل المالحاق للموتى
بالمقرفة فإن لم ينو بإشيا على الفالبان كان والازم مهر المثل (قوله ولا رجعة له) أي ليسزنها
منه لما عتق من تسلط عليها وذلك لا يصح منها طهار ولا بد والمان ولا نوارت بينهما ولو في العدة
فلو شرط عليها الرجعة وقع الطلاق رجياً ولا لثنا في شرط على المال والرجعة فبما قلنا وبيني
أصل الطلاق وهو يقتضي ثبوت الرجعة (قوله أي الزوج) تفسير الضمير وقوله عليها أي الزوجة
(قوله سواء كان العوض صحهاً أو لا) أي أولاً يمكن صحهاً لكن كان فأسد مقصوداً إلا أن كان فأسداً
غير مقصود وكان له الرجعة عليها كإعلم عامر (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط في أكثر النسخ وهو
أولى لأن الاستئناف قوله لا إنشراح جديد على ما في بعض النسخ منقطع ومجمل إذا لم يكن الطلاق
ثلاثاً ولا فلا تكله إلا بالعمل (قوله ويجوز الخلع في الطهر) أي وإن جامعها فيه أو في حيض قبله لأنه
لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاها باخذ العوض فهو حائز في الطهر الذي جامعها فيه أو في حيض قبله
وكذا في الطهر الذي جامعها فيه ولا في حيض قبله من باب أولى (قوله وفي الحيض ولا يكون حراماً)

مقدور على تسليمه
فإن كان على عوض
مجهول كان خالها
على ثوب غير معين
بانت بهر المثل
(و) الخلع الصبي
(تلك المرأة نفسها
ولا رجعة له) أي
الزوج (عليها) سواء
كان العوض صحهاً
أولاً وقوله (الإنشراح
جديد) ساقط في
أكثر النسخ (ويجوز
الخلع في الطهر وفي
الحيض) ولا يكون
حراماً

أى إذا كان معها إلا أنها لما بذلت العوض فخلاصها منه رخصت تطول العدة على نفسها فإن كان مع
 الآخرى حرم كافر (قوله ولا يلحق المتعلقة بالطلاق) أى لصبر زوجها أجنبية ما فتنه بضعها بالعوض
 وكذا لا يلحقها غناه ولا مال ولا لعان (قوله بخلاف الرجعة فيلحقها) أى فيلحقها بالطلاق مادامت
 في العدة حتى لو كانت معاشرة معاشرة الأزواج لم يلحقها بالطلاق ولو بعد انقضاء الأقرار أو الاشتغال بها
 لا تنقضي عدتها إلا بعد التفريق بينهما ومضى الأقرار أو الاشتغال بعد ذلك ثم إن انقضت عدتها بوضع
 الحمل لم يلحقها بالطلاق والله أعلم

• (فصل في أحكام الطلاق) • أى ككونه يقتضى إنية في الكناية ولا يقتضى الهياك الصريح وغير
 ذلك وأما كونه مكرها أو محرما أو واجبا أو غير ذلك من بقية الأحكام فسيذكره الشارح فيما يأتي
 والأصل فيه قبل الإجماع الكتاب لقوله تعالى الطلاق مرتان أى عدد الطلاق الذى يملك الرجعة بعده
 مرتان فلا ينافى أنه ثلاث وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن الثالثة فقال أو تسمع رجلا يحسن ولذا قال
 الله تعالى بعد ذلك فإن طلقها أى الثالثة فلا يلحقه من بعد حتى تنكح زوجا غيره أو السنة كعوله
 صلى الله عليه وسلم ليس منى من الحلال لا ينقض إلى الله من الطلاق وإنما إذا حلل في هذه الحديث
 الشريف المكر ومفاته حلال بمعنى جائر لكنه مبغوض لله لأنه منهى عنه نهى تزيه والطلاق لا ينظر
 للمكره منه من جهة الحلال بمعنى المكره ولكنه أشد بغضا إلى الله من غيره من المكر وهو ما فيه من
 قطع النكاح الذى يطلبه الشارع فإنه قد تم بذلك استكمال الحديث بأنه يقتضى أن الحلال مبغوض
 لله والطلاق أشد بغضا منه مع أن الحلال لا ينقض فيه والمراد من البغض في حق تعالى عدم رضاءه
 وعدم التيقوه ولو لفظ جاهل به الشرع بتقريره وأركان خمسة مبنية وقد ذكرها المصنف بقوله
 والطلاق ضربان الخ وهما لا يمتنع ولا يمتنع ولا يمتنع وقصد مطلق (قوله وهو لفظ قتل القيد) أى فكسواء
 كان ذلك القيد حسبا بقيد النجاسة أو معنويا كالصحة فذلك كان المعنى القوي أهم من المعنى
 الشرعى لأن القيد فيه معنوى فقط كاهو القاعدة العامة بقوم المعنى القوي فلو لم تأت طاعة أى
 بحلول قيدها إذا كانت مرسلة بلا قيد منه ما فى قول الإمام مالك

المعصية والكناية فيه • قيد صيدوك الحلال الواقعة

فإن الجملة أن تصغير الله • وتذكها بين الخلاق طالقه

(قوله وشروط اسم لحل قيد النكاح) أى حل عصمة النكاح فالتقيد هنا معنوى كإحلت وتماهير
 بالقيد ليكون أنسب بالمعنى القوي لما حلت من أن القيد في المعنى القوي شامل للحسنى والمعنوى
 وفى المعنى الشرعى معنوى فقط وهذا يعلم بقول المعنى ولوقال كثير وشروط حائل عقد النكاح
 لكان أولى وأنسب على أن هاروت نوح إلى أن إضافة عقد النكاح لزمان ثم تعبده بالعقد أصرح
 في المراد وكان على الشارح أن يذكر آذاه الشيخ الخطيب بلفظ طلاق أو نحوه لأن تعريفه من غير
 هذه الزيادة يشغل الفهم بغير من عيوب النكاح وهو لا يسمى طلاقا أو ما قول الدميرى لنا طلاق
 بلا صريح ولا كناية وهو أصرح الزوجين يفسق الشهود حال العقد فهو ردوبه يتبين به أن
 لأنكاح بينهما لأن إعتراهما بذلك يقتضى عدم انعقاد فلا طلاق بل ولا فسخ فقول المعنى بأنه
 فرقة فسخ على الصحيح غير صحيح ولعل المراد به التفريق بينهما التين عدم صحة النكاح حتى لو حصل
 واد في هذه الحالة فإن كانا مال الزنة عالين بذلك كان زنا أو اقربا مشبهة (قوله بشرط لنقوده) أى
 وقصه في عمله ولو معلقا لوقال وهو معنى أن بلغت فانت طالق أو وهو محنون أن أفقت فانت طالق
 فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفاته لأن قوله حال التعليق لاغ لا يبره به فلا ترتب عليه الوقوع عند
 وجود الصفة (قوله التكييف) فلا يصح من غير مكلف كصبي ومجنون وقوله والاختيار فلا
 يصح من مكره بغير حق كإسباقي ذلك في قول المصنف وأربع لا يصح طلاقهم الصبي والمجنون

(ولا يلحق المتصلة
 الطلاق) بخلاف
 الرجعة فيلحقها
 • (فصل في أحكام
 الطلاق وهو لفظ فعل
 القيد وشروط اسم لحل
 قيد النكاح وبشرط
 لنقوده التكييف

والنائم والمكر (قوله أما السكران الخ) وأورد على مفهوم التكليف لانه مقتضى أن غير المكلف لا يقع عليه طلاق ومنه السكران فإنه غير مكلف كأنه في الوجود عن إيجاب أو غيرهم لأنه لا تعامل معاملة المكلف تغلظا عليه والكلام في السكران المتعدي بسكر ولا نه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدي فلا يقع عليه طلاق ولو قال السكران بعد الطلاق انما شرب الخمر مكرها أو غير علم بأنه خمر ضديق بيئته (قوله فينفذ طلاقه عقوبه) أي تغلظا عليه وكذا ما أثر تصرفاته فعلى الوعظ عليه ومنها تصرفاته الجنون المتعدي بجنونه لأن هذا من قبيل بط الاحكام بالاسباب لا من قبيل التكليف لكن مع مراعاة التغلظ على المتعدي لثلا رد غير المتعدي (قوله هو الطلاق) أي جنس الطلاق المتصق في قسمه قسم الأخبار بقوله ضربان عنه لأن الجنس المتصق في قسمه غير المتصق فاندفع ما يقال في كلامه الاخبار بأنني عن المفرد والمعنى أن ألفاظ الطلاق الذي هو محل العصمة فحسان وأقهرهم كلام المصنف أنه لا يقع الطلاق بشئ من غير لفظ فلا بد من التغلظ به ولا بد بضامن أن يسمع به نفسه ولو تقدر إيان اعتدل مجعولا ما من من يحولط فلا بد أن يرفع به صوته بقدر ما يسمع نفسه بالفعل وإن لم يعتدل مجعولا وكان هناك ما من من يحولط فلا بد أن يرفع به صوته بحيث لو كان معتدل السمع ولا مانع سمع فيكون مجعولا تقدر إيان لم يسمع بالفعل وعلى كل فلا يقع به غير بك لسانه بمن غير أن يسمع نفسه وعلى من اعتدال اللفظ أنه لا يقع بأشارة الناطق وإن فهمها كل أحد كأن قالت له طلق فأشار بيده إن انتهى أو بأصابعه الثلاث لأن عدوله عن اللفظ إلى الأشارة يفهم أنه غير فاعد للطلاق فهي لا تمتد للافهام إلا إذا راول ذلك كانت لغوا في جميع الأرباب إلا في ثلاثة الأقسام والأشارة والأمان وأما أشارة الأخرس فهي مثل اللفظ فيعتد بها ولو قدر على الكتابة في العقود كالبيع والمحلل كالطلاق وغيرهما كالإقرار واللعوى وتكون صريحة أن فهمها كل أحد وإن اختص بفهمها الفطنون فكيفما يتوان لم يفهمها أحد فقلوب يستثنى من ذلك ثلاثة الصلاة فلا تبطل بها والشهادة فلا تصح بها والخسفة لا تبحث بها على الحلف لا شكهم ولذلك قال بعضهم إشارة الأخرس مثل نقطه فعبارة ثلاثة لصدقه في الحنث والصلاة والشهادة تلك ثلاثة بلا زيادة (قوله ضربان) أي نوعان وفي نسخة قسمان والمعنى واحد وقوله صريح وكتابه يدل من قوله ضربان أو قسمان وبشرط في كل منهما قصد اللفظ لعنه عند وجود الصارف وإن كان الأول لا يشترط فيه قصد الابقاع والثاني بشرط فيه ذلك كما سيذكر المصنف فلا يقع على من سبق لسانه إليه ولا على الحال كلام غير موأما عند عدم الصارف فلا يشترط قصد اللفظ لعنه ولذلك يقع على المازل والأصوب من نخل تخاطبه أجبية كما ذاهي زوجته (قوله ما صريح ولا يحتمل غير الطلاق) أي لا يحتمل ظاهر غير الطلاق ولذلك لا يحتاج إلى نية كما سيقى وفرض الشارح بذلك بيان ضابط الصريح وما ساقى في كلام المصنف فهو بيان لأفراذه فلا تكرار فيه ذلك قول المعنى ساقى في كلام المصنف قد ذكره هنا تكرار فاقبل ثم قال ذلك في الكناية لأن المصنف سيذكر تكرارها فيكون تعريف الشارح لها تكرار الكناية لمعارف الصريح بما سيبان بضم اليه تعريف الكناية تبجيلا لقائمة (قوله والكناية ما يحتمل غيره) أي ما يحتمل غير الطلاق ولذلك يحتاج إلى نية كما ساقى (قوله ولو تفلت الزوج بالصريح الخ) كان حقه التفريق ولذلك قال الشيخ المطلب غلوا قال الزوج لم يوفيه الطلاق الخ وقوله لم يقبل كان الأول أن يقول لم يمنع من الوقوع لأن عدم إرادته الطلاق مع الصريح لا يمنع الوقوع وإن قيل منه معنى أنا صدقناه في أنه لم ير الطلاق ككتنا تحكم بالوقوع بل لو أراد عدم الطلاق وقع أيضا ولو عجب الصريح بما يخرج به من الصراحة كان كتابه كالإقرار أنت طالق من الزواني أو من العمل أو من حركتك إلى القصد أو على الطلاق من ذراعي أو من فرسي أو من رأسي أو نحو ذلك فإن قصد الاتيان بهذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق لم يقع ولا وقع ووقع

والاختيار وأما
السكران فينفذ
طلاقه عقوبه
(والطلاق ضربان
صريح وكتابه)
فالصريح ولا يحتمل
غير الطلاق والكتابه
ما يحتمل غيره ولو
تفلت الزوج بالصريح
وعال لم أرده الطلاق

السؤال جسا اذا قال زوجته تكون في طاعة لغيري صريح او كناية والجواب ان هذا اللفظ كناية فان قصد به وقوع الطلاق في الحال طلقت وان اراد الطلاق في المستقبل فهو وعد لا يقع به شيء ما لم يكن مطلقا على صفة كان يقول ان دخلت النار تكوني طالق او لا فهو صريح وان نوى به الامر وانته على تقدير الامم فكما انه قال تكوني طالق او لا فهو كناية لانها انشاء وهو يقع في الحال ويعلم من ذلك ان قوله كوني طالق يقع في الحال لانها انشاء صريح بالكر لا ينبغي امتناع العاصي في مسئلة تكوني طالق او لا وقوع لان الظاهر من طه انه لا يقصد الا الوقوع في الحال (قوله الصريح ثلاثة الفاظ) أي فالصريح بنفسه ثلاثة الفاظ فلا يراد الخلع والمفاد ان لا يجرى بحال بذكر المال كاسيد كره الشارع ومثل ذكره نيته كالم ولا يرد في جواب ما لم قال اطلقت زوجتك فاصدا النكاح الانشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة لانها فاعية مقام طلقها فليست زائدة واذا نظرنا العدد ذلك من الصريح كان الصريح خمسة الفاظ الطلاق والفراق والسراح والخلع والمفاد مع ذكر المال او نيته وقرئ المذكورة في جواب السؤال مع قصد السائل النكاح الانشاء (قوله الطلاق) أي فيما اذا حله مستندا كان قال الطلاق لازم لي او واجب علي يختلف قوله فرض على فهو كناية لان الفرض قد مر ادبه المنسند ونظر العرف في ذلك ولو قال على الطلاق وسكت فقال السمعى انه صريح وهو الحق خلافا لما قال انه كناية وفيما اذا حله مفعولا كما وقعت عليك الطلاق او فاعلا كقولك بل مني الطلاق فهو صريح ايضا ~~فان~~ ما لو حله ضمرا كقوله انت طلاق او الطلاق فليس بصريح بل كناية لان المصادر انما تستعمل في الاحيان توصلا وكذلك اذا قال انت فراق او سراح فهما كنايةان فقولهم المصادر كناية محمول على ما اذا استعملت اخبارا لا مطلقا كما اشتهر وترجمة الطلاق بالجمعة والمراد بها ما عند العربية صريحة لشهرة استعمالها في معند أهلها فهي صريحة وان احسن العربية دون ترجمة الفراق والسراح فانها كناية لضعفها بالترجمة مع الاحتلاف في صراحهما بالعربية (تله وما اشتق منه) ناهي صميم حيث حطه ولم يقل أي ما اشتق منه كما قال الشيخ الخطيب أن المصدر صريح ايضا وهو كذلك حيث لم يقع خبر عن الزوجة كما علم بما قرأناه فابنفع بذلك قول الحنفى سواء حذف الاول لان المصادر الثلاثة كنايةات والصريح هو ما اشتق منها الا لك قد عرفت ان محل كون المصادر كنايةات اذا وقعت اخبارا يختلف ما اذا وقعت مبتدآت او مفعولات او نحو ذلك فانها صريحة (قوله كلمة لك) وكذا لو قال طلق الله ومثله ما لو قال لغيري ابرك الله أولا منه أضقتك الله بخلاف ما لو قال باعك الله أو ما لك الله فانه كناية لان القاعدة ان ما استقل به الشخص وأسند الله تعالى كان صريحا بالقوة بالاستقلال وما لا يستقل به الشخص وأسند الله تعالى كان كناية وقد تلم ذلك بعضهم بقوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء • وكان مستند الذي الاله

هو صريح فمستند كناه • فكن لهذا الضابط قادرا به

(قوله وانت طالق) ولو اني بالثبات التنازع في فوق بدل الطلاق كان قال انت تاتي كان سكناية سواء كانت لقته كذلك ام لا ولو قال نساك المسلمين طوالت لم تطلق زوجته ان لم يوطأها بنائه على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه حتى لو قال نساك العالمين طوالت وانت ياتى زوجتي لم تطلق ايضا لان لم يصرح فيها بالنسب وهو طالق مع انه لا بد من التصريح بها لجزاين فاذا قال طالق ولم يقل انت لم يقع به شيء وان نواه لم يقدم ما يدل عليه كما ان قالته انا طالق فقال طالق لانه حينئذ كاذب كور يختلف ما لو قال طلق الله نساك العالمين وزوجتي فانها تطلق لتسلط العامل عليها بطريق عطف المفردات فان التقدير وطلقت زوجتي (تله ومطلقة) يقع الطامو تشديد اللام بخلاف مطاوعة بسكون الطامو تخفيف اللام فهو كناية وان كان الزوج محجوبا (قوله والفراق والسراح) أي ما اشتق منها بما قرئ منه قوله كفارتك وانت مفارقة وسرحتك وانت مسرحة فخرني ما اذا قال انت فراق

لم يقبل (فالصريح ثلاثة الفاظ الطلاق) وما اشتق منه كملتكتك وانت طالق ومطلقة (الفراق والسراح) كفارتك وانت مفارقة وسرحتك

أو سر أخرجوه كتابة ومثله ما قال أن تفرقة أو سرحة أو طلقوه من الكناينة فأرقي لا يقال أنه مستحق
 من الفرق وهو سرع لا تقول على صراحتنا إذا أسندته إليه كقوله فأرقتك بخلاف ما إذا أسندته
 إليها (قوله من السرع أيضا) أي كأن منه ما تقدم وقوله الخ لم اذ كرم المال أي وأوى وقوله
 وكذا المغادة أي هجرى سرحة أن ذكر المال أوى فإن لم يذكر المال ولم يوفق لا يكون كل من الخلع
 والمغادرة محال بكون كتابة وإن أضر الناس قبولها وقيل على المعتدك تقدم سرع برقي
 الفصل السابق (قوله ولا يقتصر سرع الطلاق إلى النية) أي إلى نية الإيقاع ولا لا يتجمل غير
 طلاق فلا يتصور وقوع الطلاق فيه على نية ما عاين به يقع وإن نوى عدمه من لا بد من قصد اللفظ
 لخصه عند وجوده وأرقي كما روي ولو كان سيدا لم يمتزجها في متعتها فطلعتها أو أعتقها وقصد الطلاق
 والفق معا فاعتنا على إرادته الخفية والمسا بزلف واحد ولو قال لها أنت طالق ثلاثا لا أنفل
 الطلاق وقع الثلاث لأن الأقل الذي أسندناه بصديق بعض طلاقه يفتي من الطلقة بعضها فتكمل
 ولو قال أنت طالق طلقة توصفها بالملقة ونصفا فنقل عن بعضهم أنه أقي بوقوع طلقة لا تأكمل
 النصف في جانب الإيقاع فصر الواقع طلقتين ثم استثنى منه طلقة ونصفا يفتي نصف طلقة فتكمل
 وخالف في ذلك بعضهم بوقوع طلقتين لا بأوق طلقة ونصفا فيكمل ذلك طلقتين ثم رغب في الاستثناء
 طلقة ونصفا فيكمل ذلك طلقتين في الفرق كما لا خلاف في الإيقاع فقد استثنى طلقتين من
 طلقة واحدة مستغرق فيقلو الاستثناء وقع طلقتان ولو قال أنت طالق ثلاثا ولا كبير وقع ثلاث
 لأن قوله لا قليل يقتضيه وقوع الكبير وهو الثلاث وقوله بعد ذلك ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثلث
 والواقع لا يرفع بخلاف ما قال لها أنت طالق لا كبير ولا قليل فانه يقع طلقة لأن قوله لا كبير
 يقتضي وقوع القليل وهو طلقة وقوله بعد ذلك ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثلثه والواقع لا يرفع
 ولو قال لزوجته إن قلت خسر ثلث فانت طالق فقلها ما يمتلئ طلق بخلاف تعليقته بتقبل أمهاتها
 تطلق بتقبله امتنع الفرق أن قبله الأضر المقصود منها الشهوة لا شهوة بعدلوت وقصة الأم
 المقصود منها الشقة والأكرام ولا فرق في ذلك بين الموت والحياة ولو قال لزوجته إن دخلت البيت
 ووجدت فيه شيئا من متاعها فمأكسرة في رأسك فانت طالق فدخل ووجد من متاعها ما رواها
 طلقته لأعلى المعتد كما قلته الرمي عن إفنه والديقيل كتاب الرجعة لأنه من قبيل التعليق بالمال
 نفيا كان له تصدق الصحاح فانت طالق فانتا تطلق حالا خلا لما قال تطلق فهو ضعيف نقول
 المفعول تطلق على المعتد ليس بمعتد وقيل تطلق بالياس بموتها أو موته (قوله ويستثنى المكره
 على الطلاق) فصرح كنهه كما يفي حقه) أي لأن قرينة الأكرام تصرفه عن الصراح فهو بهذا لغزو يقال
 لناسر يجره جثته وقوله أن نوي وقوعه فلا فلا أثر طاق وقوع الطلاق على المكره بينه ولو سر بها
 وأما لو قيل في الطلاق فالشرط في حقه تعيين الزوجة للموكل في طلاقه إذا كان مولوكه زوجة أخرى
 كما ربه في الخادم لتردد بين زوجتين فلا يميز المطلقة من غيرها وهو مذهبنا في نية الإيقاع التي
 الكلام فيها فلا وجه له احتشانه من عدم استحباب النصريح للنية وأما ما لا يمكن لمؤلفه فيه ما قاله ظاهر
 عدم اشتراط التعيين (قوله والكنانة دال على) أصل الكناينة كالمطبخ والعيام إلى النية من غير نصريح
 به فلما كان لا لفظا لا نية بها خفا وإدعاء إلى الطلاق من غير نصريح به حيث كانت (قوله
 كل لفظ احتال الطلاق وغيره) أي وغير الطلاق مثلا قوله أنت بقرحة يمتلئ الطلاق لكون المراد بقرحة
 من الزوجة ويحتمل غير الطلاق لكون المراد من بقرحة من الدين أو من العيوب وهكذا وإن قال الرافعي
 هي ما احتل معنيين فصاحدا وهي في بعض المعاني أظهر وقال البغوي في عهديه هي كل لفظ يفتي
 عن الفرقة وإن دق العبادات كلها أوجه إلى معنى واحد (قوله يفتقر إلى النية) أي ويقتضي
 وقوع الطلاق إلى النية لأن اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من النية لينصرف إلى الطلاق دون

وأنت مسرحة ومن
الصريح أيضا الطلاق
إن ذكر المالك وكذا
للقادة (ولا يفترق)
صريح الطلاق (إلى
النية) ويستحق
المكره على الطلاق
فصرحه كناية في
حقه أن نوى دفعه والا
فلا (والكناية كل
لفظ احتمل الطلاق
وغیره) ويفترق إلى
النية

غيره وكفى اقتراها بعض اللفظ سواء كان من أوله أو من آخره أو وسطه على ما رهبان القري وهو
 المذهب وقيل بشرط اقترانها بكل اللفظ كما في المتبايع وأصله وقيل يكفي اقترانها بواحد أو بعضها على
 ما بعده فالأقوال في ذلك ثلاثة وهل اللفظ الذي يفسر قرن النية به لفظ الكتابة بحكمة مرة الخ
 أو يكفي اقترانها بتسعين أنت بائن متلاصوب في المهملة الأولى لأن الكتابة هي التي تحتاج إلى النية
 والأوجه الاستغناء عنهما لانت لا تسوان لم يكن من الكتابة فهو كالجزء منها لأن القصد لا ينادى
 بدونه (فإن نوى بالكتابة الطلاق وقع) أي لا تصرفه إلى الطلاق بالنية وقوله والأقوال أي وان لم
 ينو فلاقع لعدم قصد الطلاق (فإنه لو كتب الطلاق الخ) فقد ذكر المصنف في بعض نسخه بعضا منها
 حيث قال وقد قوله ويقترن إلى النية مثل أنت طليعة الخ وعنها شرح الشيخ الحلي (قوله كانت
 برية) أي من الزوج لا في طلقك فيقع الطلاق إن قصد ذلك أو من الدين أو العيوب فلا يقع الطلاق
 إن لم يقصد وقوعه بخلافه أي من الزوج لا في طلقك أو من المال أو العيال فلا يقع الطلاق بذلك إلا أن
 قصد (قوله الخ) بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله الميرزى خطأ وقوله باء الخ أي
 لا في طلقك فتعلق وإن لم يكن لها أهل (قوله وغير ذلك مما هو في المطولات) أي كانت نية من البت
 وهو التعلق أي بمطوعة النكاح لا في طلقك أو بمطوعة الأهل فليس لك أحد أنت نية متروكة
 النكاح لا في طلقك أنت بائن على اللغة الفصحى والقليل بانه أنت على حرام أي حرمة لا في طلقك
 أنت كالنية أي في التحريم فتقسم بغيرها عليه الطلاق بغير المنة أعز في بعض مهمله ثم زاي
 مهمله أي صيرى عز لا في طلقك أغز في بعض مهمله ثم اسم مهمله أي صيرى غز بية بلا زوج لا في
 طلقك بعده أي حتى لا في طلقك أغز وهو بمعنى ما قبله تنقي أي استمرى وأصلك ما منع بكسر
 القاف وهو كالقصة بكسر الميم ما نطى به المرأة أسما وهو المعنى عند الناس بالطرحه أسبق في ذلك
 أي لا في طلقك فيقع الطلاق وإن لم تكن مدخولا بها وتزردى دعيني ودعيني وجعلك هل
 غار بك أي حلت سيرك كما تحلى البعير في العراء وجعله غار به وهو ما تقدم من الظهر وارتفع
 من العنق ولا أنه سيرك أي لا أهم شأنك من السند وهو لا ير والسرب فيقع السن وكسر ها
 وسكون الراء الجماعه من الطبايع المقر فيوزنها الغنم والكسر ولا حاجته فيك لا سبيل إلى عليك
 وفوق أي مرارة الفراق وكلتي وأشرى أي إذا الفراق وشرا به أو كلتي وأشرى من كسلك لا في طلقك
 أنت وشأنك أنا منك طالق أو بائن غارقني عليك الطلاق على الحلال على الحرام بخلاف قوله عليه
 المضام أو الطام فليس صريحا ولا كتابة وكذلك بارك الله فيك بخلاف بارك الله فيك فهو كتابة
 وكذا الوصف فخص بالطلاق فقال لا تسروا وأن من داخل عندك فيكون كتابة في حق الثاقف وبأنه
 فالغناء الكتابة كثيرة لا تقصر والضابط هو ما حقل الطلاق وغيره من حج ذلك ما لا يمتنع نحو
 قومي واقعدى وطاعني واسقيني وزيدني وما شبه ذلك فلا يقع به طلاق وإن فواه لا لا لفظا لا بجملة
 (فصل) هوساط من أكثر التسع وهو في تقسيم الطلاق إلى سني وغيره وفيه أسلحة
 أحدها وهو أشبه به ينقسم إلى سني وبدعي والمراد بالسني فيما جائز وبالبديعي الحرام وثانيهما
 وهو أشهره ينقسم إلى سني وبدعي ولولا والمراد بالسني فيه ما اجتمعت فيه شر وطه بان يطلق ذلك
 المحض المستعمل بغير التغير الحامل والمتعلق وليس المراد به الحاضر كما في التقسيم الأول وإن أوجهه قول
 الشارح وأراد المصنف بالسنة الطلاق الجائز بل التسمية بالسني تنمية اسم لأجبه والأشمل القسم
 الثالث وهو لا فاته من الجائز ولذلك أدخله صاحب التقسيم الأول في السني وليس المراد به ما فيه
 ثواب وإن طاله المعنى لا تمحيطه يكون ما صرا على الطلاق المتدوب كطلاق غير مستقيمة الحال دون
 المبروء كطلاق مستقيمة الحال كما سيأتي في التقسيم الآخر والمراد بالبديعي فيه الحرام كما في الأول

فإن نوى بالكتابة
 الطلاق وقع والأقوال
 وسكتنا الطلاق
 كانت برية طليعة
 الحق باء الخ وغير
 ذلك مما هو في
 المطولات
 (فصل)

عزب بوزن صيب
 بطلق على الذكر
 والآن في قوله صيرى
 عزبا بفتح الزاي
 والآن في كسوين
 لا الثاني أه قصر

والمراد بلا ما ليس سني ولا بدعي وهو طلاق الصغيرة والائيسة الحامل وغيرهما مما سبق
 والمصنف متى على التقسيم الثاني غير أنه جعل المصنف النساء من حيث الطلاق ولا ضرر فيه لأن
 المتصور إليه هو الطلاق فكان هو المصنف فغيره . الضرب الأول في كلامه الطلاق السني والبدعي
 ومن الضرب الثاني لا ولا فهو جارح كون الطلاق ثلاثة أقسام سني وبدعي ولا ولا فأنقطع بهذا
 توقف بعضهم في كلام المصنف وقال أن ما سلكه المصنف مخالف لما سلكه غيره من المصنفين ثم
 قال بعد ما ذكر الطرفين في التقسيم على أن ما ذكره المصنف غير مستقيم وقد أوضحناه في غاية
 الانضاح فادع على الهداية والصلاح (قوله والنساء) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من
 معناه وهو امرؤ أو المراد جنس النساء لا بقيد الضرب الأول والثاني واللام تقسم الشيء إلى نفسه
 والى غيره (قوله فيه أي الطلاق) خرج بقيد الطلاق الفصح فليس فيه سنة ولا بدعة لأنه شرع لرفع
 الضرر فلا يلحق بمراقبة الأوقات ليقع في وقت السنتون وقت البدعة (قوله ضربان) أي نوعان
 (قوله ضرب في طلاقهن سنة وبدعة) أي سنة نارة وبدعة نارة أخرى وليس المراد أهمها
 بمحضان معاً ولو قال أنت طالق السنة أو أنت طالق طقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أفضله أو أعدل
 أو أحبه جل على وقت السنة فإن كانت في طهر لم تقس فيه ولا في حيض قبله وقع حالا وإن كانت في
 حيض أو في طهر مستقبه أو في حيض قبله لم ينظر بعد الحيض الذي لم يجمع فيه ولو قال أنت
 طالق بالبدعة أو أنت طالق طقة قبيحة أو أقيم الطلاق أو اسميه أو ألقه حمل على وقت البدعة
 فإن كانت في حيض أو طهر مستقبه أو في حيض قبله وقع حالا وإن كانت في طهر لم تقس فيه ولا في
 حيض قبله فحين يقض أو تقس فإن جمع الصفتين وقع حالا وهذا غير يتصفط لهما بالسنة
 والبدعة والافيقع حالاً مطلقاً كالصغيرين ولا يستوفيهما ياتي (قوله من ذوات الحيض)
 أنت الضرب باعتبار الجنس وهو ذوات الحيض ولو رأى المرحع فقال وهو أي الضرب ويصح أن يقال
 أنه باعتبار معناه المراد ذوات الحيض المذخور من غير الحامل والمتعلقة لأن غير المذخورها
 والحامل والمتعلقة ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وكذلك طلاق الصغير والائيسة التين نوحنا
 بذوات الحيض وإن أومهم كلام المصنف أنهم من ذوات الحيض (قوله وأراد المصنف بالسنة) أي
 بذى السنة وهو السني ليستقيم قوله الطلاق الجائز وقوله وبالبدعة أي بذى البدعة وهو البدعي
 ليستقيم قوله الطلاق الحرام فأراد كلامه أن المراد بالسني الجائز وبالبدعي الحرام ويرد عليه أن
 التقسيم الثالث وهو لا يدخل في السني بمعنى الجائز كما يقول به من يجعله سنياً وبخاصة فقط كما تقدم
 الثاني عليه الآن بقيد كلامه بكون المهر يقبل القهر كما يقبل الجواز وهو ذوات الحيض كما هو
 لفرش فلا يراد التقسيم الثالث حيث دللنا المهر فيه ليس قابلاً للقهر بل للجواز فقط كما قاله ابن قاسم
 (قوله فالسنة) أي ذوات السننوهو السني لأن قوله أن يوقع الطلاق إنما يناسب تفسير السني لا السنة
 وقوله الزوجه هو قيد لا بد منه قاله المصنف ونظر أنه يخرج به طلاق الحكم في الشقاق (قوله في
 طهر) أي لا مع آخره ولا فهو بدعي لأنه لا تشرع في العدة بعد الطلاق حتى يحض وهذا يستل على
 قولهم لو وافق قوله أنت من زمن الطهر وطالق زمن الحيض كان سنياً كما متى على العلامة الخطيب
 وقدره تعالى ابن الرضا وقدره وهي مسئلة عز نزلة النسل وهي من ترتيب الحكم على أول أمره لأن
 الطلاق لا يقع بقوله أنت بفرد اتفاقاً وإنما يقع بجموع قوله أنت طالق وتقبل ابن الرضا عن ابن
 مريج أنه قال بحسب طهر الزمن الذي وقع فيه قوله أنت قرأ كاملاً وهو كلام في غاية البعد والذي
 اعتقه الشراطين أنه يكون بدعيًا لا غير (قوله غير جملع فيه) أي ولا في حيض قبله وذلك
 لاستعقابه الشرع في الصدقة مع علم التمس في ذلك وقد دل تعالى إذا طلقت النساء فطلقوهن
 لعدتهن أي لو فت يترن فيه في العدة (قوله والبدعة) أي ذوات البدعة وهو البدعي لأن قوله أن

(والنساء فيه) أي
 الخلاق (ضربان
 ضرب في طلاقهن
 سنة وبدعة) ومن
 ذوات الحيض وأراد
 المصنف بالسنة
 الطلاق الجائز
 وبالبدعة الطلاق
 الحرام (فالسنة أن
 يوقع) الزوج
 (الطلاق في طهر
 غير جملع فيه
 بالبدعة أن يوقع
 الزوج) الطلاق

يوقع الطلاق الخ: يناسب تفسير البدي لا السدحة (قوله في حيض) أي لا مع آخر موالا كان سنيا
ومثل الحيض نفاس وقوله أوفي طهر جامعاه أي أوفي حيض قبله سواء جامعاه في القبل أو في
الدر لان الزم في الدر كالوجه في القبل فوجب السدحة وان كان لا يشته النسب على المعتد
واستدخال المني المحرم كالمجامع فيكون بدعيام الاثم ان علم استدخاله والافلاخ وانما كان
في ذلك بدعيام الحائضه فما اذا طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن من حيثن فان زمن الحيض
لا يحسب من العدة فتشترط بطول المدته ولا تداء الى التدم فيما اذا طلقها في الطهر الذي جامعها فيه
أوفي حيض قبله لو نكح رجل فان الانسان قد يطلق الحائض دون الحامل وعند التدم قد لا يحسب منه
التدارك بان يكون الطلاق ثلاثا فينقض وهو الولد بتر بينه وبينه صغيرا به ونحوه بايقاع الطلاق في
الحيض تعليق الطلاق فيه بصفة فلا يهرم لكن ان وجدت الصفة في الطهر سمى سنيا وان وجدت في
الحيض سمى بدعياما لانه لا ثم فيه الا ان وقع الصفة فيه باختياره كان قال ان دخلت الدار فانت
طالتي ثم دخلتها فانت طالتي في الحيض فيما ثم بذلك لان يقع الصفة باختياره في الحيض كأنما الطلاق
فيه ويستثنى من كون الطلاق في الحيض بدعياما لو طلقها طلقته في الطهر ثم في الحيض أخرى فانه
يكون سنيا لانها انما انف العدة للطلاق الثاني بل تبني على ما مضى وهو لو وقع الطلاق مع آخر يوم
من الحيض فانه يكون سنيا كما مر وما لو طلق سدا لامة فتعطل طلاقها كان قال ان طلقك زوجك
اليوم فانت حرة وكانت حرة انما طلقها زوجها لاجل العتق لم يهرم فان دوام الرق أمر هاهنا من طول
العدة وقد لا يسمى به السيد بعد ذلك او يمتنع بدوم الرق عليها وطلاق المحرك في الشقاق وطلاق
الموتى اذا طول به وان توقف فيه الرافعي وطلاق الصغير فليس بسن ولا بدعي لكن محله ان وقع
الطلاق في أول الشهر أوفي آخره يبقى منه ما سبب حيفه وطهره او لا فبدعي و يشترط ان يطلق بدعي
ان راجع فادامت السدحة وامكن بان كان الطلاق دون السلات ثم اذا طلق وقت السنة ان شاء
طلق وان شاء امسك يوتئى السن بفرأ وقت البدعة المصنوع ان ان عمر طلق زوجته وهي
حائض فذكر ذلك عمر فبني على انه عليه وسيل فقال له فقل ابعها ثم اطلقها طاهر أي قبل ان يسها
ان اراد كالحرم ذلك في بعض الروايات (قوله هو ضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة) فليس
طلاقهن سنيا ولا بدعياما بل لا ولا كما مر (قوله هو من اربع) أنت الصغير لانه راجع بالخبر ومعنى المرجع
كما مر فطهره ولو سكنت عن العدة لكان أولى لانهم أكثر من الاربع كما يعلم من المستنبطات السابقة
وجعل كون المد كوراث في كلامه اربعان جعل قوله التي لم يدخل بها صفة للخصلة كما هو ظاهر ومع
أن ليس بقيدا لان الخصلة تليس في طلاقها سنيا ولا بدعة سواء دخل بها ام لا فذلك جعله على تقدير
الزواج كما نه قال والخصلة والتي لم يدخل بها فتكون المد كوراث خمسة (قوله الصغير فوالا نسبة)
أي لان عدتها ما بالاشهر فلا ضرر بلعقهما (قوله هو التي انقطع حيضها) أي بعد بلوغها من اليأس
(قوله والحامل) أي التي ظهر حملها لان عدتها موضع الحمل فلا تختلف العدة في حقها حتى لو كانت
تخص مدة الحمل وطلقها في الحيض لم يهرم فان لم يظهر حملها فطلاقها بدعي لانه يؤتى الى التدم بعد
ظهور الحمل وان كان عجم قول المصنف والحامل قد يتخالفه وقال القليوبي انه ليس بقيد ولو نكح
حامل من زنا ثم دخل بها وطلقها فان لم تخص حال الحمل فبدعي لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع
والنفاس وان كانت تحيض فان طلقها في الطهر فسني وان جامعها فيه لانه لا التحمل ثانيا أوفي الحيض
فبدعي كما يؤخذ من كلامهم وما للحامل من يوم الشبهة فطلاقها بدعي ولو طلقها فانما طهر الطول الحقة
فان عدتها جأ الشبهة مقدمة فلا تشرع في عدة الطلاق الا بعد وضع الحمل (قوله والخصلة) أي
بما لها ولو نكحها لان دفعها المال بدل على احتياجهما الفصل حيث اقتدت نفسها بما لها من مخرقات
ما انما سألته طلاقا بالاعراض واختلفت اجابتي وقد عرفت ان قوله التي لم يدخل بها ليس صفة للخصلة

في الحيض أوفي طهر
جامعاهه وضرب
ليس في طلاقهن سنة
ولا بدعهوهن اربع
الصغير فوالا نسبة
وهي التي انقطع
حيضها (والحامل
والخصلة التي لم يدخل
بها الزوج

لا يلزم فيه افعالها وانما هو على تقدير الواو فكانه قال والتي لم يدخل بها لانها لا تعد عليها (قوله)
 وينقسم الطلاق باعتبار آخر أي غير اعتبار كونه سنيا او مدنيا أولا ولا ذلك الغير هو اعتبار عرض
 الأحكام الخمسة (قوله واجب كطلاق المولى) أي اذا طول به فانه يجب عليه الطلاق وكطلاق
 المحرم في الشقاق انذارا بطلانها مصلحة وكطلاق العابر عن القيام بحقوق الزوجية (قوله ومنسوب
 كطلاق امرأة غير مستقيمة الحال) كان يكون غير صفيقة وقوله كسنة الخلق زيادة على الاعتدال
 والا فلا يخلو أحد من الخلق (قوله ومكره كطلاق مستقيمة الحال) أي وهو مكره وهو ما هو على
 اليه ليدل صورة المباح لا يتوصل الى هذا كما جعل قوله صلى الله عليه وسلم أبيض الحلال الى الله الطلاق
 كإمراة (قوله ومكره كطلاق البعثة) أي وطلاق إحدى زوجاته قبل أن يقسم لها بعد أن قسم لغيرها
 فهو حرام أيضا لانها مطلوبة بعدم القسم لها (قوله وسبق) أي يبينه في كلام المصنف (قوله وأشار
 الامام) أي امام الحرمين وقوله لطلاق المباح أي صورته وقوله بطلاق من لا هوها والزوج أي
 لا يملكها وقوله ولا تسمع نفسه مؤثما بالاستمتاع بها أي لا يرى ذلك ضارعا لما تافه
 (فصل في حكم طلاق الحر والعبد) أي من حيث العدد فان الحر عك ثلاثه تطلقا والعبد
 تطلقين كما سجد كره المصنف لما من حيث الصريح والكتابة والتصدوع وعدم وجود ثبوتاته
 لاقتلاف بين الحر والعبد في شيء من ذلك وقوله وغير ذلك أي من جهة الاستثناء والتعليق وشروط
 الفصل وهو كونه قابلا للطلاق كما أشار اليه بقوله ولا يقع الطلاق قبل النكاح وشروط المطلق التي
 أشار اليها بقوله وأربع لا يصح طلاقهم ٤ - كما يأتي (قوله ويملك الزوج الحر) أي كامل الحرية لان
 من يرق ولو ببعض أعيانك لا يطلقين كما ستره فمؤدقك الثالث هو وريق كذا طلق زوجته
 طلقين ثم التفت بما زاد الحر بوجوبه واسترق فانه يملك عليها الطلقة الثالثة لانها لم تحصر عليه
 بالطلاقين وطرياق ان لا يمنع المثل السابق فاذا أراد نكاحها بأذن سيده حملت على الاصح ويملك
 عليها الثالثة بخلاف ما لو طلقها مطلقا ثم استرق فاتها تعود له بطلقة واحدة لا تعد قبل استيفاء عدد
 طلاق العبد (قوله ولو كانت أمة) أي لان العبد عندنا بائنا زوج لانه المالك للمصنف خلا لا في
 حشفة رضي الله عنه على ثماره وأه البقي ان التي صلى الله عليه وسلم قال الطلاق بال حال والعدة
 بالنفس (قوله ثلاث تطلقات يولاهم جميع الطلقات الثلاث على المعتد (قوله ويملك العبد عليها
 تطلقين فقط) أي حوزة الثالث قبل ارضى الدا قطنى مرفوعا طلاق العبد طلقان وقوله مرة كانت
 الزوجة أو أمة أي لان العبد عندنا بائنا زوج لا بائنا زوجة (فرع) ٥ - لو طلق كل من الحر والعبد
 دون ما يملكه ثم راجع أو جد دعاهت له بما بقي من الطلاق وان اتصلت بازواج وإذا استوفى ماله ثم
 جسد نكاحها بعد انصافها زوج آخر طاعت له بما يملك لا بازوجة جديدة (قوله والمبعض
 والمكاتب والمدبر كالعبد) لما كان موضوع العبد لغيره من يتعلق به سبب من أسباب الحرية
 احتاج الشارع في العبد في المعض والمكاتب والمدبر به فاندفع قول بعضهم لا ينجى ان الأخير ين
 فاختلن في العبد فإرادته غير مستقيمة ثم لو جمل الشارح العبد على من فيه قد دخل المبعض ومن
 بعده ولم يمتص للالحاق الذي ذكره لمكنه على التبادر منه وهو كامل الرق الذي لم يتعلق به سبب
 من أسباب الحر بفقول المبعض في تفسير العبد أي من يرق كذا ذكره الشارح غير مناسب لما ستمه
 الشارح من الحاق المدكور به بالعبد (قوله ومبعض الاستثناء) هو لغة الاتراح وأصطلاح الاتراح
 بالا أو إحدى أحوال المدخل في الكلام السابق مانوع من الشيء وهو العطف أو من الشيء وهو
 الانعطاف تقول نثرت الحب اذا طفت بعضه على بعض أو تثنى الحب أي انعطف بعضه على بعض
 (قوله في الطلاق) انما يقيد لان الكلام فيه مودع السكر او مودع كذا في الامر انشا في أنه يهرى
 في سائر العقود والحلول (قوله افا وصل به) بان لم يفصل بينهما كلام أجني ولو سيرا أو سكوتاً تائد

وينقسم الطلاق
 باعتبار آخر والواجب
 كطلاق المولى
 ومنسوب كطلاق
 امرأة غير مستقيمة الحال
 كسنة الخلق ومكره
 كطلاق مستقيمة
 الحال ومكره كطلاق
 البعثة وسبق وأشار
 الامام الطلاق المباح
 بطلاق من لا هوها
 الزوج ولا تسمع
 نفسه بمؤثما بلا
 استمتاعها

(فصل في حكم
 طلاق الحر والعبد
 وغير ذلك (ويملك
 الزوج (الحر) على
 زوجته ولو كانت
 أمة ثلاث تطلقات
 (ويملك العبد)
 عليها (تطلقين)
 فقطرة حكمت
 الزوجة أو أمة
 والمبعض والمكاتب
 والمدبر كالعبد القن
 (ويصح الاستثناء في
 الطلاق اذلوله به)

قوله لا يصح طلاقهم
 الأولى لا يقع لانه
 الا في في حكم
 المصنف اه

على سبكة التنفس والى وانقطاع الصوت ونحو ذلك ومنه عروضا نحو السعال اليسر بخلاف
 الطويل فإنه يصرف كالافصل بمجرأ الكلام الا حني أو السكوت المذكور (قوله أى وصل الزوج
 المستثنى بالمستثنى منه) تفسير لفصائر الثلاثة فالزوج تفسير للضمير المستثنى الذي هو الفاعل والمستثنى
 تفسير للضمير البارز والنسب الذي هو المفعول والمستثنى منه تفسير للضمير المجرور وقوله اتصالا
 مرغيا أى منسوبا إلى العرف لكونه بعد العرف كلاما واحدا كما أشار إليه بقوله بأن بعد العرف
 كلاما واحدا فإنه تصور للاتصال العرفي واختار بذلك عن الاتصال الحقيقي فإنه ليس مراد لأنه
 لا يصرف الفصل بسبكة التنفس والى وانقطاع الصوت ونحو ذلك كما مر (قوله أى بشرط أيضا) أى كما
 بشرط أن يسهل به بشرط أيضا أن يقصده رفع حكم العين وأن يتلفظ به معهما به نفسه عند
 اعتدال حمه ولا يلفظ فلولم يقصده رفع حكم العين ولم يتلفظ به أول سمه به نفسه عند اعتدال
 سمه ولا يلفظ بنغمه الاستئناس فله الشرط وجهه كما ذكره الشيخ الحلي الأول أن يسهل به وقد
 ذكر ما ينفصل والثاني أن ينوي الاستئناس قبل فراغ العين والثالث أن لا يستغرق المستثنى
 المستثنى منه وقد ذكرهما الشارح والرابع أن يقصده رفع حكم العين وأخلص أن يتلفظ به
 معهما به نفسه وقد ذكرناه ذلك وأما ما عا غير مفليس بشرط العينة وإنما اعتبر قصد بقية
 لا لموادى الاستئناس أو تكره الزوجة قد فتتلفظ على نغمه بخلاف ما أوردت جماعة آياه
 فيصدق هولاء لا يارم من علم معاهدا بما عدم آياته به فلا تاركها له وزاد بعضهم على
 الشرط المذكور وتعمقه معناه وهو معلوم منها بطريق القزوم لا يارم من قصد رفع حكم العين به
 معرفة معناه وزاد بعضهم أيضا عدم جمع المفرق في الاستغراق والحق أنه ليس بشرط وأن اشترطه
 المحقق بل هو حكم مستقل وخاصة أنه لا يجمع المفرق في الاستغراق لا في المستثنى ولا في المستثنى منه
 ولا يجمع المثال الأول أن يقول أنت طالق ثلاثا لا اثنين وواحدة فلا يجمع المفرق في المستثنى لأصل
 الاستغراق في الجميع وكما قال أنت طالق ثلاثا لا ثلاثا بل يبقى على تفرقه فيصع استثناء الاثنين
 ويقتضى استثناء الواحدة فتقع واحدة مثال الثاني أن يقول أنت طالق اثنين وواحدة والأوحد فلا
 يجمع المفرق في المستثنى منه ليقع الاستغراق في الواحدة كما قال أنت طالق ثلاثا والأوحد قبل
 يبقى على تفرقه فيصع استثناء الواحدة ويقع الثلاث ومثال الثالث أن يقول أنت طالق
 واحدة وواحدتو واحدة والأوحدتو واحدة فلا يجمع المفرق فهو كما قال أنت طالق
 ثلاثا لا ثلاثا لكن لا فائدة في هذا المثال لأنه يقع الثلاث سواء بقي على تفرقه أو جمع ونظيره
 فائدة فيما إذا قال أنت طالق واحدتو اثنين والأوحدتو اثنين فلا يجمع المفرق فهو كما فصل
 الاستغراق في الجميع بل يبقى على تفرقه فيصع استثناء الواحدة من الاثنين ويبقى استثنان فيلغو
 استثناء الاثنين منهما فيقتضي استثنان وكما اعتبر الشرط مع تأخير المستثنى على المستثنى تعميم أيضا
 مع تقديمه عليه كان قال أنت الواحدة طالق ثلاثا (قوله ان ينوي الاستئناس قبل فراغ العين)
 يصدق ذلك بأن ينويه أو لم يسهل أو لم يسهل بينهما وقوله ولا يكتفى بالتلفظ بمن غير نية الاستئناس
 كان حقه التفرغ على مفهوم الشرط السابق فالزم نية الاستئناس أصلا أو براه بعد فراغ العين
 ضر ولو لم يعمل على قصد الاستئناس لم لا يضر أيضا لأن الأصل عدمه (قوله بشرط أيضا) أى كما بشرط
 ما تقدم وقوله عدم استغراق المستثنى منه أى عدم استغراق المستثنى بالمستثنى منه فهو من إضافة
 للمصدر لقوله بعد حذف الفاعل وقوله فإن استغرقه أى استغرق المستثنى بالمستثنى منه فإن كان
 مساويا له أو زاد عليه فخلال الأولى ما ذكره الشارح بقوله كانت طالق ثلاثا لا ثلاثا ومثال الثاني
 أنت طالق ثلاثا لا واحدة والعبرة بالمعطوف لا بالمسروع فلو قال أنت طالق جمعا لا ثلاثا وقع طلاقان
 فقط لعدم استغراق المستثنى بالمعطوف وإن استغرق العدد المشرووع ولو قال أنت طالق ثلاثا لا نصف

أى وصل الزوج
 المستثنى بالمستثنى
 منه اتصالا مرغيا
 بأن بعد العرف
 كلاما واحدا بشرط
 أيضا أن ينوي
 الاستئناس قبل فراغ
 العين ولا يكتفى
 بنغمه الاستئناس
 وبشرط أيضا عدم
 استغراق المستثنى
 منه فإن استغرقه
 كانت طالق ثلاثا
 الإجمالا

طلقه وقع الثلاث لانها استنى نصف طلقه بقي نصفها فتكمل لان الطلقة لا تبطل حتى يبي
 بعضها بقي كلها وقلب جانب القاء لا اعتضاده بالاستمرار (قوله بطل الاستتناء) أي لا يستترافه فان
 المستتر في بطل بالاجماع كما لا اله الا الله والامام والامد في حق الخلاق الثلاث وعمل ومطامه ما لم يتبعه
 باستتناء آخر والا فيصير فلو قال أنت طالق ثلاثا لانها لا واحدة متوقفة واحدة متوالية فلو قال أنت طالق
 ثلاثا لانها لا تبطل في وقت ثلثان لان الاستتناء من الذي ثبتت وعكسه كما سبق في الامرافه التي في
 الاول أنت طالق ثلاثا تقع لانها لا تقع الواحدة تقع فتقع الواحدة في الثاني أنت طالق ثلاثا تقع
 لانها لا تقع الا في ثلثان تقعان فيقع ثلثان (قوله يوصع تعليقه) أي الطلاق أي قباسا على العلق (قوله
 بالصفة) أي من زمان او مكان او غيرهما فتعلق به جوده ما اذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في
 أوله أو رأسه أو غيرته أو له وقع الطلاق بول يوم من الليلة الأولى منه أو أنت طالق في آخر شهر كذا
 أو لطفه أو رافعه أو تمامه وقع الطلاق بالشرع منه أو أنت طالق في نها شهر كذا أو في أول يوم منه
 طلقت بغير اليوم الاول منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا طلقت بول اليوم الاخير منه لانه أول
 آخر أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بالشرع اليوم الاول منه لانه آخر أوله أو أنت طالق في نصف
 شهر كذا طلقت بغيره بخامس عشره وان نقص الشهر أو في نصف نصفه الاول طلقت بطولع فجر
 الثامن لان نصف نصفه سبع ليال ونصف ليلة ونصف ليلة ونصف يوم والليل سابق النهار فاخذنا
 نصف الليلة الثامنة الذي كان نصفه نصفه سبع ليال ونصف ليلة ونصف ليلة ونصف يوم والليل سابق النهار فاخذنا
 الثامن الذي كان نصفه نصفه سبع ليال ونصف ليلة ونصف ليلة ونصف يوم والليل سابق النهار فاخذنا
 فصار زمان ليال وسبعة أيام ونصف سبع ليال ونسبانية أيام نصف آخر ولعل في بيان الليل والنهار
 طلقت بالشرع وبان طلق نهارا وبالغير ان طلق ليلا لان كلامهما عبارة عن مجموع من الليل
 ويوم من النهار اذا فصل في الحقيقة بينهما من التعليق بالصفة ما لو قال أنت طالق طلقة حسنة أو
 طلاقا حسنا أو طلقة قبيحة أو طلاقا قبيحا وليست في حال سنة في الاول ولا في حال بدعة في الثاني فتطلق
 اذا وجدت الصفة فيها بخلاف ما اذا كانت في وقت سنة في الاول أو بدعة في الثاني فانها تطلق في
 الحال وعلم من ذلك كله ان التعليق في الصفة معنوي لانه لو بات فيه بأداة تعليق (قوله والشرط)
 بالجر عطف على الصفة أي ويصع تعليقه بالشرط كأن يعلق بأداة من أدوات الشرط كما أشار إليه
 الشارح بقوله فكان دخلت الدار الخ وعلم من هذا ان التعليق بالشرط لغني لانه في فيه بأداة
 التعليق فقد ظهر الفرق بين التعليق بالصفة وبين التعليق بالشرط وأدوات التعليق تقتضي الفور
 في الثاني الا ان فانها لا تراخي ولا تقتضي فورا في الاثبات الا اذا وان مع المال أو شئت خطأ كان
 قال اذا أعطيتي ألفا أو ان أعطيتي ألفا فانت طالق وكذا ان قال اذا مضيت لي ألفا أو ان مضيت لي
 ألفا فانت طالق أو قال اذا شئت أو ان شئت فانت طالق ولا تطلق الا ان أصلة اللفظ وضمت له أو
 شئت فخر اللفظ تعليق على الصفة بخلاف ما شئت فانت طالق حتى شئت طلقت ولا تقتضي تكرارا
 بل ان وجد لعل عليه مرة واحدة من غير نسيان ولا اكرام ولا جهل فغلت العين الا في كلامها
 تنفيذ التكرار ولذلك قال بعضهم أدوات التعليق في الثاني للفور * رموى ان وفي البيوت رواها
 للتراضي الا اذا ان مع المال * لو شئت وكلمة كروها
 وقد سأل بعضهم ابن الرومي بقوله أدوات التعليق تخفى علينا * هل لكم ضابط لكشفها
 فاجابه بقوله كلما التكرار رموي وبهما * ان اذا ما متى معناها
 للتراضي مع التوثيق اذالم * بك معناه شئت أو أعطها
 أو ضمان والتل في جانب النفس لفور الا ان في سواها
 ونحوه بقتل من غير نسيان ولا اكرام ولا جهل فالقول انه يوف عليه ناسيا أو جاهلا أو مكرها فلا يتبع

بطل الاستتناء
 (ويصع تعليقه)
 أي الطلاق (بالصفة
 والشرط)

الخلاق بذلك لكن المين متعقده فلو وقع بعد ذلك حامدا عما اعتارا احتس ولو حلف ان غير لا يفعل
 كذا فان فعله حامدا عما لم يقع مطلقا وان فعله ناسبا او جاهلا كان باني بحسن الحائث بحيث
 يشق عليه طلاق زوجته ويحزن له لصداقة او نحوها لم يقسم وان كان لا يبالي بذلك وقع الزجر من
 الزوجة من عاها لانه انما يحنث وزوجها فان فعلت المعلق عليه ناسبة او جاهلة لم يقع وان لم يقبل
 بالفعل نظر الشان في قبل يجري فيها تفصيل الاجنبى وعلم من كون غير كاملا بفيد التكرار انه اذا قال
 ان خرجت من غير اذنى فانت طالق فخرجت مرة فاذنه طلقت او خرجت مرة فاذنه لم يطلاق وان لم تعلم
 بالاذن حتى لم يخرجت بعد ذلك غير اذنه لم يقع عليه شيء لانطلاق العين بالخروج اول مرة فاذنه بطلاق
 ما لو قال كلما خرجت من غير اذنى فانت طالق فكلما خرجت من غير اذنه طلقت فخلق شيئا
 يخرج زوجها ثلاث مرات من غير اذنه ولو لم يخرجها شخص بانه اذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وان تبين
 كتب الخبر لم يذره ما لو قال عليه الطلاق بالثلاث ان خرجت سيديك فانت طالق فعند الشهاب
 الرمي يقع الثلاث ولو جرد الصفة جلا اول الصيغة وعند الشهاب الرمي يقع مطلقة واحدة عملا
 بالترهالان الاول قسم وكل معتمد حتى ان بعض الاشياخ كان يقول نحن مع الدرهم صكوة
 وقلة واعلم ان التعليق بمشئة الله يمنع وقوع الطلاق فلو قال انت طالق ان شاء الله او ان لم يشاء الله او
 الا ان شاء الله وقصد التعليق بالمشئة او قصد الميم بقية الطلاق لان المعلق عليه من مشئة الله او
 عدمها غير معلوم فان لم يقصد التعليق بالمشئة بان أطلق او قصد التبرك اوسبق الها لسانه لتعويده
 بها كما هو الادب وقوم كذا ولو لم يعلم هل قصد التعليق بالمشئة أم لا ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع
 الاطلاق في الاصح نظر الصورة لئلا يشعر بحصول الطلاق والحاصل لا يعلق وكذا يمنع التعليق
 بالمشئة سائر العقود والحلول كالبيع والاحارة والارار والعق ان قصد التعليق بخلاف ما اذا لم
 يقصد التعليق بان أطلق او قصد التبرك اوسبق الها لسانه مثل ما مر فقول المني يمنع كل عقد وحل
 مالم يقصد به التبرك سواء به ان قصد التعليق لان عدم قصد التبرك يصدق بصورة الاطلاق وسبق
 اللسان يقتضيا انه عند ذلك يمنع كل عقد وحل وليس كذلك بل لا يمنع الا ان قصد التعليق ثم
 العبادة كنية وضوضوف وصلات وقصوم بضر فيها الاطلاق كقصد التعليق بخلاف قصد التبرك
 وسبق اللسان والحاصل ان قصد التعليق يمنع في الجميع وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع في
 الجميع واما الاطلاق فيمنع في العبادة فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الطلاق وبما في العقود
 والحلول فهو كقصد التبرك وسبق اللسان ولو علق بمسقبل اثنا تسوا كان مستحيلا عقلا كان قال ان
 جميع من التقضين فانت طالق او شرعا كان قال ان سمع الله صوم رمضان فانت طالق او عادة كان قال
 ان صنعت المسافر فانت طالق لم يقع الطلاق لعدم جود الصفة المعلق عليها والمين متعقده فعدم
 وقوع الطلاق لا يقتضي عدم انعقاد العين ويرتب على ذلك انه لو حلف بالله انه لا يخلف حدث بما
 تتقدم لاحكامين متعقده بخلاف ما اذا علق بمسقبل نفيا كان قال ان لم تصدق السماء فانت طالق
 فانه يقع الطلاق حالا كما في مسئلة الما من على المعتمد كما تقدم ولو قال طلقك فانت طالق قبله فلا
 فلتها وقوم المنجز على الزجر ولا يقع معه المعلق للدور لانه لو وقع المعلق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز
 لانه زائد على عدد الطلاق واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق فادى وقوعه الى عدم وقوعه وقيل لا يقع شيء
 لان وقوع المنجز يقتضي وقوع المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذا المنجز يسمى
 بالمرجحة لانها ليست لان سر يجرى عليه كثير من الاحكام لكن الاول هو ما يحسمه الشهابان
 وقال الشيخ عزالدين لا يجوز التقليد في عدم الوقوع لما قاله ابن الصباغ من ان ابن مري يجرى بها
 نسب اليه فيها (قوله كان دخلت الدار فانت طالق) ولو قال ان كلمت زيد فانت طالق فكلمت حائطا
 وهو صحيح ولو بقصد زيد لم يحنث في اصح الوجهين لانها لم تكلمه ولو قال ان كلمت رجلا فانت طالق

كان دخلت الدار فانت
 طالق فطلق اذا
 دخلت

فكلمتاً باهاً ونحوه من عبارها طاعت لانها كلمت راجلان قال قصدت جمعها من مكلمة الا حاتب
 قبل منه ولم تطلق (قوله) والطلاق لا يقع الا على زوجة أى لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد
 شكاح محبه الترمذي وهذا توطئة لكلام المصنف كما لا يخفى ولذلك قال الشارح وحيداً أى وحيد
 اذا كان الطلاق لا يقع الا على زوجة (قوله) لا يقع الطلاق قبل الشكاح أى تغييراً أو تعليقاً كما قاله
 الشارح خلافاً لمن جعل التعليق ليس داخل في كلام المصنف لان كلامه في الوقوع لا في التعليق
 فكان الأولى والانسب جعل التعليق مثله مستقلة ثم كلام المصنف ظاهر في الخبر كان قال
 للاجنبية أنت طالق وأما في المعلق فالمعنى أنه لا يقع بعد الشكاح الطلاق المعلق قبل الشكاح وهو
 بعيد من كلام المصنف قال المعنى وفيه نظر لا يتداخل في عموم قول المصنف ويصير تعليقه بالصحة
 والشروط فيكون التعليق في ذلك مراداً بل قصره الشيخ المحطوب على المعلق وحيداً يكون التعليق
 في ذلك مستثنى من صحة التعليق بالصحة والشروط لان هذا التعليق لا يصح فتأمل (قوله) لا يصح
 طلاق الاجنبية) تبريح على عدم صحة الطلاق قبل الشكاح وقوله تغييراً أى طلاق تغييراً وطلاقاً
 متغيراً وقوله ولا تعليقاً عطف على تغييراً وقوله أى التخص المعلق ولا يقتل أى تزوج كما قد
 يتوهمه من لم يتأمل لان فرض المسئلة انه قبل الشكاح وقوله لما أى للاجنبية (قوله) ان تزوجتك
 فانت طالق أو ان تزوجت فلا تنفقه طالق) وكذا قال كل امرأتك زوجها فمضى طالق فانما تزوج
 لم يقع الطلاق في المعنى ولا غير هذا اذا صح ما كم وقوعه فالتأني نقضه قبل مطلقاً وقبل له نقضه
 قبل نكاحها لا بعده (قوله) (أورج) بحذف التاء لحذف المعدود في هذه الجملة وان ذكر بعد قوله
 الصبي والمجنون والتام والمكره فأنفك قول من كتب على الحاشية فيه أن المعدود مذكور في المتن
 لا محذور وقوله لا يقع طلاقهم أى لا تغير ولا تعليقاً وان وجد المعلق عليه بعد الكمال في سورة
 التعليق حتى وقع التعليق قبل الكمال لا يقع الطلاق فإذا قال الصبي ان بلغت فانت طالق أو قال
 المجنون ان افقت فانت طالق لا يقع بالوعد ولا بالافتة بخلاف عكسه وهو اذا وقع التعليق حال
 الكمال وجد المعلق عليه حال عدم الكمال فانه يقع كإسنه عليه الشارح بقوله واذا صدر التعليق
 من مكلف الخ وأشار المصنف بهذا الشرط للطلاق وهي التكليف والاختيار كما ذكره الشارح
 في أول الفصل (قوله الصبي الخ) انما سكت عن المعنى عليه لا مقي معنى المجنون كما ذكره الشارح
 وأما السكران فان كان غير متعدها وإضافاً في معنى المجنون قلتمى عليه وكان الشارح سكت
 عنه اتكالاً على ظهور ذلك برأى المتعدي فيبذل كذا الشارح أنه ينفذ طلاقه وقد ذكر في أول فصل
 الطلاق فلذلك قال كاسق وأما قول المعنى وسكت المصنف عن السكران لذكره فيما سبق
 وسينه الشارح عليه ففيه نظر لان الذي ذكر السكران فيما سبق هو الشارح كما طاعت لا المصنف
 وأيضاً كلام الشارح فيما سبق وفيما يأتي في السكران المتعدي والذي يقتضيه عدم ذكر
 المصنفه مع الآية السكران غير المتعدي قدس (قوله والمجنون) أى غير المتعدي بخضه اذ لم
 يقع في سكر تعدي به فان تعدي بخضه أو وقع في سكر تعدي به وقع ملاقه على المذهب المتشدد
 في كتب الشافعي رضي الله عنه ونفذ سائر تصرفاته كما تقدم في السكران المتعدي (قوله) وفي معناه
 المسمى عليه) أى فلا رد على المصنف عدم ذكره وفي معناه أيضاً السكران غير المتعدي كما والحق به
 المبرم وهو من أصابة البرسام وهو جمع من الراس يفسد العقل والمعتوه وهو النائم العقل عن
 خيل لا عن عدم معرفة تصرف (قوله والتام) أى ولو لم يجر بعد استيقاظه كان قال إجرته أو
 أمضيته (قوله والمكره) يقتضيه إرادة أى على طلاق زوجته فلا يقع طلاقه اذا وجدت شروطه الا كراه
 خلافاً لا في حنفية رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رقيم عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
 عليه وغيره لا طلاق في أفلاق أى أكرام ورجع بقوله على طلاق زوجته ما إذا كره على طلاق

(و) الطلاق لا يقع
 الا على زوجة وحيداً
 (لا يقع الطلاق قبل
 الشكاح) فلا يصح
 طلاق الاجنبية تغييراً
 كقوله لها المثل ولا
 تعليقاً كقوله لها ان
 تزوجتك فانت طالق
 أو ان تزوجت زنته
 فمضى طالق (وأورج
 لا يقع طلاقهم الصبي
 والمجنون) وفي معناه
 للنقبي عليه والتام
 (والمكره)

أي بشرق فان كان
 بحق وقوم صورته كما
 قال جمع اكسراه
 القاضي المولى بعد
 مدة الابلاء على
 الطلاق وشروط الاكراه
 فقدره المكره بكسر
 الراء على تحقيق ما هدد
 به المكره بقضها
 بولاية أو تغلب وعجز
 المكره بفتح الراء
 دفع المكره بكسرها
 بهرب منه أو استغاثه
 بمن يخلصه أو نحو ذلك
 فقلناه انه إن امتنع
 عما كره عليه فعل
 ما خوفه به وبحصل
 الاكراه بالتخوف
 بضرب شديدا وحبس
 أو اتلاف مال أو نحو
 ذلك وإذا ظهر من
 المكره بفتح الراء
 قرينة اختيار بيان
 أكرهه شخص على
 طلاق ثلاث فطلق
 واحدة وقع الطلاق
 وإذا صدرت على
 الطلاق بصفة من
 مكلفه وجدت تلك
 الصفة في غير تكليف
 فان الطلاق المعلق
 بها يقع والكران
 الذي في أكثر النسخ
 وبحصل الاكراه
 بالتخوف بضرب
 الخ وكان النسخة التي
 كتب عليها الحنفى
 وبحصل بضرب بالخ

زوجه المكره بكسر الهمزة قال طلق زوجه والاعتكاف فطلعت ما هدد به على الصبي لانه اطلق
 الاذن (قوله أي بغير حق) هذا قيد في كون طلاقه لا يقع (قوله فان كان بحق) أي فان كان
 مكرها بحق ولما كان نفسه متفاديا محتاجا إلى أن يقول وصورة أ. وسورة كونه مكرها بحق وقوله
 كمال جمع أي من اجتماع ثمانية عشر الشافعية وقوله أكره القاضي للمولى بعد مدة الابلاء معنى على أنه
 يرتب في الطلب فطلب منه الفدية فان لم يقبل منه اطلق فان امتنع منه أكرهه عليه أو مبطى
 على أنه قام به عند زجره من الفدية من الأخيرين الفدية والطلاق فلا يصح الاكراه حيث لا يملكه
 لا يكون الا على شيء بعينه ولذلك كان أكره المرتد على الاسلام بحق لانه لا يقبل منه الا الاسلام
 فيه مع اسلامه مكرها بخلاف الحر في لانه يقبل منه الاسلام والجزم بقوله بعضهم منه أكره
 الحر في عليه فيه تطلبا لمصلحة من أن الاكراه لا يكون الا على شيء بعينه (قوله وشروط الاكراه) أي
 شروطه لانه مفرد مضاعف في ومن شروطه أن يكون ما هدد به عاجلا لا مطلقا فلا أكره التهديد
 بالعقوبة الا على كماله كماله طلق زوجه والاعتكاف فطلعت ما هدد به بحق له كماله طلق زوجه
 والاقتصاص من مكلفه ومن شروطه أيضا أن لا ينوي الطلاق والا وقع لان صريح المطلق في حقه
 كناية كماله ومن شروطه أيضا أن لا يظهر منه قرينة اختيار كالمشير اليه الشارع ولذلك قال
 بعضهم بشرط أن يستفصل منه كان يقول اطلق ثلاثا أو واحد قطعا إذا قال له طلق ثلاثا فطلق ثلاثا
 نعم فان طلق ثلاثا بعد قول المكره طلق زوجه وحكم فقط وقدم ورأى جمع ذلك بطور قرينة الاختيار
 فانه قد ظهر قرينة اختيار لذلك حيث تد (قوله على تحقيق ما هدد به) أي على تثبيت ما يخاف
 به وقوله بولاية أو تغلب أي بسبب ولاية أو تغلب (قوله هرب منه أو استغاثه عن بخصه) أي بسبب
 هرب منه أو طلب العون من يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أي ونحو الهمز أو الاستغاثه كالتحصن
 بخصه بغيره منه (قوله ونظيره) أي المكره بفتح الراء وكذا الضمير في أنه وفي قوله إن امتنع وفي أكره
 وقوله عليه أي على ما لو قوله فعل أي المكره بكسر الراء وكذا الضمير في خوفه المستور وما لدار زالذي
 هو المفعول فهو راجع للمكره نفع الراء وقوله أي ما (قوله ٢٠ يحصل بضرب شديدا) وبحصل
 أيضا بضرب يسير في حق أهل المروءات بل يحصل أيضا بالاستغاثه وبالشتم في حق الوجه وقوله
 أو حبس أي وإن قيل في الوجه كما قاله الأذعري وقوله أو اتلاف الاء له وقع عند المكره
 بحسب حاله من يسار أو عسار والتدبير اتلافه قد داهم ليس بأكره في حق المورس لانه يقع عليه
 ولا يطلق مثل ذلك في حق المسرا أكرهوا الحاصل انه يختار ما يكرهه من ثلاث أو حوالها فقد يكون
 الشيء أكرهافي حق شخص دون آخر وفي حال دون حال كما يعبر عنه ما هدد به (قوله ونحو ذلك) أي
 أو نحو ذلك فالواو بمعنى أو فلو قال أو نحو ذلك كان سابعة لكن أظهر لو خوفه ما خلفه مصلح كاش
 تبين أنه غير مهلك في كونه أكره أو احتمال في الاموال وحدها أكره لانه لا يملك الاختيار
 (قوله وإذا ظهر من المكره الخ) تدبره إشارة إلى أنه بشرط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بان
 أكرهه شخص على طلاق ثلاثا فطلق واحدة أي أو نذرت أن أكرهه على صريح كنهية الزينة أو
 على تعليق فقير أو باله كس في هذه الصور وقوله وق الطلاق أي لان مخالفة تشريع ما اختارها لما
 أتى به فلا أكره كذا لو نوى الطلاق كما تقدم (قوله وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف الخ)
 أشار إلى أن التكليف انما يشترط حال التعليق لا بشرط حال وجود الصفة الملق عليها وقوله
 ووجدت تلك الصفة أي الصفة التي وقع التعليق بها من المكلف بغيره ولو بدله في غير
 تكليف أي كان من أو نفي عليه أو سكر لا تعد (قوله فان الطلاق المعلق بها يقع) أي لو وجد
 الصفة الملق بها ولو لا بضرب ذلك كونه لو حدث في غير التكليف حيث صدرت التعليق بها في وقت
 التكليف بخلافه في غير كس (قوله والكران) أي المتعدى لانه هو المتصرف اليه المقتضا

عند الإطلاق بخلاف غير المتعدي وقوله بنقد طلاقه أي يحصل وبصل منه إليها كما بنقد السهم من
 الرأي التي امرى وقوله كما سبق أي في كلام الشارع في أول فصل الطلاق فراجع
 * (فصل في أحكام الرجعة) * كقولهم من اجتمعوا لم تنقض عتقادها ذكرها المصنف عقب الطلاق
 لانفسها والسبب فيكون بسببه وهي كابتداء النكاح بناء على أن الإطلاق يقطع العصبة
 أو كاستدانتها على أنه لا يقطع العصبة فلا يطلق فيها القول بأصلها إلا باحتوتها على أحكام
 النكاح والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ويعولنن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحاً أي
 أزواجهن مستحقون لردهن في العدة فإن أرادوا رجعة فافعل التفضيل على غير ما به الإلاحق لغبرهم
 واسم الإشارة عائدة على العدة والإصلاح بمعنى الرجعة كما قاله الشافعي وقوله صلى الله عليه وسلم أتاني
 جبريل فقال لي يا محمد راجع حفصة فانها صائمة قولمة وانها زوجتك في الجنة وأركانها ثلاث ثم رجع
 وهو أزواج ومن يقوم مقامه من وكيل فيما إذا وكل من راجع زوجته له وفي غيرها إذا جاز من قد
 وقع عليه الطلاق حيث روجه بأن احتاج إليه فإلوه الرجعة حيث نزل وهو الزوج وصيغة وأما
 'الطلاق' فببطلان لركن وشروط في الرجوع أهلية النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً
 وأن منع منه عاوض كإسلام أو زحف على إذن الولي أو السيد كما حيد ذكره الشارع وشروط في الصيغة
 لنقد شهر بالمدعي بما كان أو كتابة بشرط عدم التعليق ولو عشت شهر أو عدت الثابت فلو قال راجعتك
 إن شئت فقال شئت لم تصح الرجعة وكذلك لو قال راجعتك شهراً ولا تصح بالنية من غير لفظ ولا به
 كونه خلافاً لا حنيقة وضيق الله نعم لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم رجعوا إلى النكاح
 أسلوا أقر رهاهم يستثنى من الفعل الكناية مع النسبة وإشارة إلى آخرس المفهمة وشروط في الفصل
 كونه زوجة موطوءة في معنى الوطء استدخال المني المهرتم معينة قابلة للعمل المطلقة بمجانئ يستوف
 عدد طلاقاً في العدة وقد ذكر المصنف في بعض النسخ بعض هذه الشروط بقوله فصل وشروط
 الرجعة أربعة أن يكون الطلاق دون الثلاث وأن يكون بعد الدخول بها وأن لا يكون الطلاق
 بعوض وأن تكون قبل انقضاء العدة وعلى هذه النسخة شرح العلامة الخطيب وخرج بالزوج
 الأجنبية والموطوءة المطلقة قبل الوطء وما في معناه فلا تصح رجعتها لينوتها بالطلاق
 قبل الدخول وبالمعنى المطلقة فلو طلق إحدى زوجتيه مبهمة ثم رجعها أو طلقها ما جعاً ثم راجع
 أخذها مبهمة لم تصح الرجعة ولو تعينت ثم نكحت لم تصح رجعتها أيضاً إلا يصح أن راجع معينة
 وتبين أنها المطلقة تصح الرجعة اعتباراً بما في نفس الأمر ولو شك في حصول التعليق عليه الطلاق
 فراجع احتياطاً على أنه كان حاصل في حصة الرجعة وجهان أحدهما الصحة كما قاله الكمال سلاسل
 شيخ الترمذي وبالقابلة للعمل المريدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها لأن مقصود الرجعة الحل والردة
 تنافي وكذا لو ارتد الزوج أو ارتد أمعاً وبالمطلقة المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وإنما تسترد بعد
 جديد ويقولنا معاتاً المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضاً بل تحتاج إلى عقد جديد ويقولنا يستوف
 عدد طلاقها المطلقة ثلاثاً لا تحلل له إلا بمحل بشرطه إلا تبي في قوله فان طلقها ثلاثاً لم يحلل له إلا بعد
 وجود خمس شرائط ويقولنا في العدة إذا انقضت عدتها فلا تحلل له إلا بعد جديد كما حيد ذكره
 المصنف (قوله بغفر أو حتى كسرهما) والتميم أقصم عند الجوهري والكسراً كثر عند الأفرى
 (قوله وهي لغة المرء من الرجوع) أي من طلاق أو غيره وظاهر أنها المرء من الرجوع سواء كانت
 بالتميم أو بالكسر ولا تنافيه قول ابن مالك **وفعله مرة بكسره * وفعله لثمة بكسره**
 لأن ثالثاً صراح يحصى وما هنا أمر لغوي باعتبار ما نقل عن العرب (قوله ورجعاً) عطف على قوله لغة
 (قوله ودر المرأة) من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو من يقوم مقامه
 من وكيل أو ولي المرأة قد تقدم تصوير الوكيل والولي ختبه (قوله إلى النكاح) أي الكمال فلا

بنقد طلاقه كما سبق
 * (فصل في أحكام
 الرجعة بغض الرأه
 وحكي كسرهما وهي
 لغة المرء من الرجوع
 ورجعاً رداً إلى النكاح

ينافي فيها في الشكاح بدليل التوارد ولو في الطلاق لها وصحة الا بلام التظهار منها الا انه انقسل
 بالطلاق (قوله في عدة طلاق) يخرج بهما اذا كانت بدت في العدة أو سكنت في عدة غير الطلاق
 كالخص أو قوله في ان يخرج بهما لان كالمطلقة بعوض والمطلقة لا تارة تقدم حكمهما وقوله على
 وجه مخصوص أشار به الى شرط الرجعة المعتبر في صحته وقد علمت اقسام (قوله يخرج بطلاق
 وجه الشك في التظهار) أي وكذا الا بلام وقال الشيخ العزري في هذا ليس داسلا في التصرف فلا
 حاجة الى ارجاعه فان نظر الى مطلق العود الى المحل كما يشعر به قول الشارح فان استباحة الوطء
 فيها بعد زوال المانع لا يسمى رجعة وودعه نحو الطهر من ان يضي واسلام المريد والظاهر انها
 كذلك لكن الشارح لم يذمه علمها لوضوحهما (قوله واذا طلق شخص) أي أو رقيق بالنسبة
 للخلعة الواحدة لا في الثلثين فانها في الحرف فقط لان الرقيق لا رجعة له بعدهما وقوله امراته أي زوجته
 مرة كانت أو مرة وقوله واحدة أي طلبة واحدة وقوله أو اثنتين بالياء وفي بعض النسخ أو اثنتين بلا
 تاء وقد مر فتان قوله أو اثنتين خاص بالحر دون الرقيق لا سيقا لما يملك من الطلاق (قوله له)
 أي المطلق ولو بتأنيبه وقوله بغير انذار أي واذا نسيها فلا يشترط رضاها ولا راضيتها وقوله
 مراجعتها أي رجعتها أو صحتها الى نكاحه ولو كانت أمه لا يحل له الا ان كان تزوج الحرب بعد ان
 تزوج الامة بشرطها مطلق الامة فله مراجعتها لان الرجعة دوام وبسبب الاشهاد عليها من رجوعان
 خلاف من أوجبه وانما الرجوع لانها في حكم استدامة النكاح (قوله ما تنقض عدتها) أحسن من
 قول غيره في العدة لا يشمل ما لو وطئت بعد الطلاق ثم عطلت من وطء الشبهة فله مراجعتها في
 مطلق المجل مع انما التست في عدته لان عدة المجل تقدم وصدق عليها فله تنقض عدتها منه ثم لا تصح
 رجعتها في حال اشتغاف الوطء لها حتى يفرق بينهما لكن برديعي والواعث بالرجعة معاوضة
 الاذواج فانها لا تنقض عدتها لبعضى الاقراء ولا الشتر ومع ذلك لا رجعة له مع الاقراء الثلاثة اقراء
 أو الاشر (قوله وتحصل الرجعة) هذا الاشارة الى الصيغة التي هي أحد الأركان الثلاثة وقوله من
 الناطق أي وأما من الاخر فسفصل باشارته الى المفهمة لانها كالناطق كاتقدم (قوله بالعاط) أي
 صريحة أو كتابية لكن مع النية في الثاني وتصميم بالجمعة ولو بمن يحسن العربية (قوله ما جازحتك) أي
 وادعتك وأمسكتك وهو ذلك وقوله وما تصرف منها أي كانت راجعة (قوله أو الاصح ان قول
 المرجع رددت لك نسكاي) وكذا قوله رددت لك الى خلاف قوله رددت لك لاحتماله لان يكون
 الراد رددت لك الى اهلك فاحتاج للمعلق في هذه دون باقي الصغ وقوله وأمسكتك عليه أي على
 نسكاي وقد عرفت ان قوله أمسكتك فقط كذلك والمعلق ليس بنقد وقوله صريحان في الرجعة
 هو المعتقد لان مدار الصراحة على الشهرة ومع ورود في الكتاب والسنة (قوله وان قوله الخ) أي
 والاصح ان قوله الخ وقوله كما بان أي في الرجعة مع احاطة النية بهما وهذا هو الراجح ايضا (قوله
 وشرط المرجع) أي ادى هو أحد الأركان الثلاثة وقوله ان يكن محرما حال ذلك لان الحرم
 تصح رجعته مع ائس اهلا فلا كاح بنفسه لان الاحرام عارض لا يمنع جمعة الرجعة وان منع أهلية
 النكاح ولو بالشرط المرجع أهلية النكاح بنفسه لان الحرم لكان اوضح وقوله أهلية النكاح
 بنفسه أي بحيث لو عقد النكاح بنفسه لصح وان توقف على اخذ غيره كما سدد كره الشارح (قوله
 وجبتك) أي وجب ان شرط فيه أهلية النكاح بنفسه وقوله فتصحر رجعة السكران أي المتعدى لانه
 المراد منه الاطلاق وهو اهل للسكاح بنفسه فتصحر رجعته وقوله لا رجعة المريد أي فلا تصح رجعته
 لانه ليس اهلا للنكاح بنفسه فلا يصح نكاح المريد (قوله ولا رجعة الصبي) أي فلا تصح رجعته
 واستدل بان الصبي لا يصح له زنا وما صورة طلاقه حتى به لا تصح رجعته وما جيب بان صورة
 طلاقه ان يرفع الى الحاكم الذي فيه كبر فوقع طلاقه من هنا صور بعضهم المشبهة للمفقة بان تزوج

في عدة طلاق
 غير بان على وجه
 مخصوص وتخرج
 بطلاق وجه الشبهة
 والتظهار فان استباحة
 الوطء فيها بعد زوال
 المانع لا تسمى رجعة
 (واذا طلق شخص
 امراته واحدة أو
 اثنتين له) بغير
 انذار (مراجعتهما لم
 تنقض عدتها)
 وتحصل الرجعة من
 الناطق بالفاظتها
 راجحتك وما تصرف
 منها والاصح ان قول
 المرجع رددت
 لك نسكاي وأمسكتك
 عليه صريحان في
 الرجعة وان قوله
 تزوجتك أو نكحتك
 كتابتان وشرط المرجع
 ان لم يكن محرما
 أهلية النكاح
 بنفسه وجبتك
 فتصحر رجعة السكران
 لا رجعة المريد ولا
 رجعة الصبي

الطقة ثلاثا للصغر لدى الحاكم شافعي وبمكة النكاح ثم يعلو قوله بما يطلق عنه وله المصلحة
وبمكة الحاكم المالكي أو الخليل بمكة ذلك وبعدم وجود العدة ومثله وحكمه بذلك صحيح وإن
علم أنه يرتفع عليه ولا يجوز زعمه وهو القليل ثم يترجى الزوج الأول لدى الحاكم الشافعي وبمكة
بمكة النكاح الثاني لعلها أوطأ الصبي هكذا قال الحنفى لكن الذى اعتمدته الاشياخ نقلا عن مشايخهم
كالشيخ الطوخى والشيخ الشيبانى والشيخ الحنفى ان المصلحة باطله ولا يجوز العمل بها لانه شرط
لهما تزوج الصبي المصلحة وإن يكون المزوج له أباً أو جداً وإن يكون عدلاً وإن يكون المزوج
للزوجة ولها العدل بمحض تعدل حتى اختل شرط من ذلك لم يصح النكاح ولا مصلحة لصبي في هذه
المسألة بل فيه مفسدة أى مفسدة أو أقل ذلك طلعها للنساء ولا يتأول هذه المفسدة ما يجعل للصبي
من دراهم تعطى له كما يغيب بذلك بعضهم وزعم أنها مصلحة للصبي وليس كما زعم لأن المصلحة أن
يحتاج الصبي للنكاح ليكون المرأة تصلح حاله على هذه الدراهم نافعة في الغالب مع ان الحق
أو الغالب أن الذين يزوجون أولادهم لا يراون ذلك إنما هم السفلة المواقبون على ترك الصلوات
وارتكاب المهرات وكثيراً ما يقع أن المزوج للمرأة غير وليها بأن توكل رجلاً جانياً في نكاحها وهذا
غير صحيح عندنا وبالجملة فلا يجوز إلا ما سمعته المسألة كما قاله الاستاذ الحنفى فإنه قد انفرد رسالة في
بطلانها والاشيخ على من أفتى بها وكذلك لا يجوز الزاوية بطلان العقد الأول لا سقط التخصيل
فإن قلتم يجوز ذلك لزوج باطننا فلا يجوز له الزوج باطننا في الزوج العدل وإن هو إلا أن
ولعده أيضاً يقع من بعض الناس من أن نكاحها مملوك كالمسفر ثم يعدو عليه لها مملوكها إياه
ليفسخ أن نكاح أى صورة أو لوقبل بمكة والأفوه لا يصح عندنا لأن السيد ليس له أجاز عده
على النكاح فلا تزوجه إلا بعد ما يفوه ورضاهم ثم مساقاة العدة تصح عند الحنفية فترأى مع عدمهم
(قوله والمجنون) أى الذى طرأ عليه المجنون بعد الطلاق والأما المجنون لا يصح طلاقه كما روى ومثل
المجنون المعنى عليه والثالث هو المعتوم والمبرم وهو ذلك لول من جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة
حيث تزوجه بان احتياج المكال (قوله لأن كل منهم) أى من المرتد والصبي والمجنون وفي بعض
النسخ لأن كل منهما أى من الصبي والمجنون وقوله ليس أهلاً للنكاح بنفسه أى بحيث لو عقد
النكاح بنفسه لا يصح فليس فيه أهلية النكاح بنفسه (قوله بخلاف الصغى والعبد فرجتهما
محصة) أى إلهما أهلاً للنكاح بنفسهما لكن باذن الولي والسيد وقوله من غير أذن الولي والسيد
أى في الرجعة فلا تتوقف على إلهما إلهما السندامة للنكاح فيقتصر فيها عدم الأذن وقوله وإن توقف
بإدناه نكاحهما على أذن الولي والسيد أى والحال أنه توقف ابتدئ نكاحهما على أذن الولي في
صورة السعة والسيد في صورة العبد والحاصل أن ابتدئ نكاحهما بتوقف على أذن مالك أمرهما
وأما رجعتهما فلا تتوقف عليه لاس (قوله فإن انتقضت عدتها) أى بوضع جل أو أقر أو أشهر وتصدق
هي وتختلف في انتضاء العدة بغير أشهر من أقر أو وضع جل إذا أنكر المزوج أن يمكن وإن خالفت
عادتها لأن النساء مؤمنات على أرحامهن أما في انتضاءها بالأشهر فلا تصدق إلا بيعة وتزوج قولنا أن
يمكن ما إذا لم يمكن لصغر أو مأس أو غير مفسد حتى يمينه بل ينفي في الصغيرة تصديق بلاء بين وقوله
حل له نكاحها أن يرد نكاحها العقد كان فواء بعقد جديد أيضاً أو تكون الباطل تصويروا أن يرد
بموطأها كان التقيد لأن المعنى حيث نحل لموطأها بعقد جديد لا بالرجعة بينت وتبينت (قوله
وتكون) أى الزوجة وقوله معه أى مع الزوج وقوله على ما يبق من الطلاق أى من عده فإن كان
طلقه طلاقاً واحداً عدت له بطلتين وإن كان طلاقاً طلقين عدت له بطلقة (قوله سواء اتصلت تزوج
غيره أم لا) أى أم لم اتصل بزوجه غيره لأن الزوج الآخر لا يفسد الطلاق قبل استيفاء عده لأن
هو دعا فيه متوقف عليه فوجوده وعلمه سواء بخلاف ما إذا كان اتصالها بالزوج الآخر بعد

والمجنون لأن كلامهم
ليس أهلاً للنكاح
بنفسه بخلاف الصغى
والعبد فرجتهما
محصة من غير أذن
الولي والسيد وإن
توقفاً بتسديده
نكاحهما على أذن
الولي والسيد فإن
انتقضت عدتها أى
الرجعية (حله)
أى زوجها (نكاحها
بعقد جديد وتكون
معه) بعد العقد
(على ما يبق من
الطلاق) سواء اتصلت
بزوجه غيره أم لا

استفاد هذا الطلاق فانه يهدمه ويحولها مما يملكه من الطلاق كالزوجة الجديدة (قوله فان طلقها زوجها) أي تحزظ لطلاقها بنفسه أو بوكيله أو علقه بصفة ووجبت تلك الصفة وقوله ثلاثاً أي معها أو مرتباً ولو لم يكثر منها كسبعين أو تسعين وتقدم أنه لا يحرم جمع الطلقات الثلاث بالقول بجمعه بصرته ضعيف وكذا التثنية في حق الرقيق (قوله ان كان حراً) تنبيه لقوله ثلاثاً وقوله ان كان عبداً تنبيه لقوله أو طلقته ومنه البعض وقوله قبل الدخول أو بعد سواه كان في نكاح أو أمته (قوله لم يخل له) أي ولو بملك اليمين فلو كانت زوجته أمة وطلقها ثلاثاً ثم اشتراها قبل الفصل لم يخل له ولو طلقها بملك اليمين لم يخل عليه حتى تسكر زوجها فغيره كما هو من القرآن (قوله لا بعد وجود خمس شرائط) وفي بعض النسخ الامع وجود خمسة أشياء أي في الدخول بها ما في غيرها فلا يتوقف على الاول منها لانها لا تعد عليها أو ما يتوقف عليها على التقليل بتغيره من الطلاق الثلاث في الحرة والتثنية في الرقيق وقبل قولها في التقليل يمينها عند الامة كان وان نزل كذا سألها لكنه بكرة تزوجها حيث نزل قال هي كاذبة ممنع من تزوجها الا ان قال تسبى في صدقها ولو أعيرته بالتقليل ثم رجعت فان كان قد قبل العقد عليها قبل رجوعها أو بعد لم يقبل (قوله احدىها) أي أحد الخمس شرائط أو الخمسة أشياء وقوله انتفاء عتبتها منه أي باقراً أو أشهر أو جل وتصدق فيما عدا الأشهر حيث أمكن وجعل هذا الشرط في الدخول بها لان غير الدخول بها لا يعد عليها في شرط فيما عدا الاول كما مر (قوله والثاني تزوجها بغيره أي ولو بعد ان أعتقها) العبد الصغير ان سيده لا يجبر على النكاح وأما لصغير الحرة في بشرطه الا لا يخلط الا بعد افاقة كاهوم معلوم لا يخلط الا بعد بلوغه كاهوم معلوم ويكفي تحجيل الجنون بنوتين لكن لا يخلط الا بعد افاقة كاهوم معلوم مضى وقوله تزوجها بغيره أي لا يصحها الا لا تصالح على الحل بنوتين بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح وخرج ما تزوج به ولو طلقها باليمين أو بالهبة وخرج بالصحيح التزويج الفاسد كالأشربة على الزوج الثاني في حله العقد أنه اذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فان هذا الشرط يفسد النكاح فلا يصح التقليل وحل هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المطل والمطل له خلاف ما لو وطئ أو حل ذلك فحل العقد تحقيداً ومن غير شرط (أي لو المالك دخوله الخ) هو مستدرك لان المدار على الأصابع وهي المراتبة الدخول فخطأ عليه للفسر وجعل الحشى الواو بمعنى مع أي مع أصابتها وهو ظاهر لا ظاهراً وبالجملة فلا يكفي الدخول المجرد عن الأصابع (قوله بان يزوج الخ) تصويراً صائفاً لكن لا يجهل ليس بقيد بل ليعطى معاً دخلت حشقة في فرجها كفى ولو ناساً كما أنه اذا لم يكتفى ولو ناساً قبل أو كانا ثنتين وانقلب أحدهما على الآخر ودخل ذكره في فرجها كفى فلا شرط قصد تمهولاً من أحدهما وموه حشقة أي ولو كان عليها حائل كان لم عليها شرط ولو بلأر قال وقوله أودعها من مخطوعها ولا يكفي قدرها مع وجودها كان ينبغي ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به التقليل (قوله يقبل المراء) أي ولو حاضراً أو صائناً ومظاهراً منها أو معتددة عن شبهة طرأت في نكاح المطلق أو محرمة بنسك أو كان محرماً بنسك أو صائناً فبفسخ التقليل وان كان الوطء راءاً أو مستمر في تحصيل البكر الانقضاء فلا بد من إزالة البكر ولو عوداً وقوله لا بد رها أي فلا يحصل به التقليل كالأصغر به التحصين وقد نظم بعضهم للمسائل التي يفرق فيها بين القبل والدبر بقوله

(فان طلقها زوجها ثلاثاً) ان كان حراً أو طلقته ان كان عبداً قبل الدخول أو بعده (لم يخل له) الا بعد وجود خمس شرائط أحدها (انتفاء عتبتها منه) أي المطلق (و الثاني تزوجها بغيره) تزويجاً صحيحاً (و الثالث دخوله) أي التزويج (بغيره) أي التزويج بغيره أو قدرها من مخطوعها قبل المراء لا بد رها بشرط الانتشار في الذكر

الذكر مثل القبل في الاتيان * والخل والتقليل والاحصان وقبضة اللاؤ في العنة * والاذن نطقاً وامتزاجاً العنة ومدة الزفاف واختيار * ودعيب بعلوطى الشارى تصديق في الحيض في الرحم * اذا نفي المفعول فافهم تلميح (قوله بشرط الانتشار في الذكر) أي بالعل لا بما فوته على الأصح كما فهمه كلام الأكثرين وصح به

الشخص أو ما مدو صا حباله المنبج والبيان وقبرهم فما قبل ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد مردود وقال أركشي وليس لنا نكاح بثوة على الانتشار الا هذا وبكى الانتشار الضعيف وان استعان بأصبعه أو أصبعها ولو خصصا فاذم ينتشر لئلا أعنة وغيرهما لم يعم التعليل حتى لو أدخل السلم ذكره بأصبعه من غير انتشار لم يحصل التعليل (توابعه) كون المخرج بمن يمكن جصاصه لاختلافه لا يمكن جصاصه ولو أدخلت حشفته فخرجها فارق الطفل الطفلة بان القصص التفسير وهو حاصل في الطفلة دون الطفل (توابعه) أربع بنوتهم (أي أمها بالطلاق الثلاث) وبطلان أو انقضاء العقد في الطلاق الرجعي (قوله) والخاص انقضاء عتباته (أي لاستمرار جهامه وطمته فانه يحتمل علوقها منه وان لم ينزل لاحتمال السبق المني ولم يشعر به (فائدة) العائسة معائسة الأزواج كالرجعية في ستة أحكام لحوق الطلاق لها وجوب سكنها واهلها لا يحسد طمته وليس له تزوج من يحرم جمعها معها ولا تزوج أربع سوأهلها يصح العقد عليها حال المعاشرة وكالبائن في نكحة أحكام أمه لا يصح رجعتها ولا نوارث بينهما ولا يصح معها إلا ولاؤها ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة وإذا ماتت عنها لا تنتقل لعدة الوفاة ولا يصح طلع منها يعني أنه اذا خالفها وقع الطلاق رجعا ولا عوض ولنا قال بعضهم ليس لنا امرأة لبعثها الطلاق ولا يصح طلعها الا هذه

وكون المخرج بمن
يمكن جصاصه لا
(و) الأربع (بنوتها
منه) أي الغير (و)
الخاص (انقضاء
عتباته)

(فصل في أحكام
الابلاء وهو نفقة
مصدر إلى بولي املاء
اذا حلف وشرع حلف
زوج يصح طلاقه
لتمتع من وطء
زوجته في قبلها مطلقا
أو فوق أربعة أشهر

(فصل في أحكام الابلاء) أي كالتأجيل الآتي والتفريق بين الفيشة والوطء وهو إرماسا فيه من الابناء وهل هو صغير أو كبير فخلاى والمعتداه صغيرة كافي شرح الرمي وأتم المصنف من الرجعية ما شاوره في حصته من الرجعية وكان طلاقا في المأهلة فقهر انشرع حكمه إلى معايق والاصل فيه بقوله أنه إلى المدين بولون من نسايم تر يس أربعة أشهر وأما ما ذكره في ذلك من وهو أنما يتعدى يعني يقال إلى على كذا لانه ضمن معنى العدة كما تقبل للمدين بولون مبدئين أنفسهم من نسايم تر يس أربعة أشهر وازكاه ستة طائف ومحلوف بمحلوف عليه زوج ومضيفه ومدة (قوله) وهو انقضاء إلى بولي) يقال إلى هذا المدة بولي لا تكا على يعني اعطاه وقوله اذا حلف أي يقال ذلك اذا حلف فغنما لفة الحلف قال الشاعر

وأكتب ما يكون أو لفتي • اذا أتى بيننا بالطلاق

أي حلف (قوله وشرعا) عطف على قوله لفتي وقوله حلف زوج الخ قد اشغل هذا التعريف على الأركان الستة القديمة (قوله يصح طلاقه) أي ويتأتى وطء الحرج المحبوب فانه يصح طلاقه ولا يصح إلا وطءه ليعتق من وطء زوجته في قبلها وفي بعض النسخ ليعتق من وطء زوجته بخلاف حلقه على الامتناع من القنح بغير الوطء أو من الوطء في غيرها فليس بالابلاء وكذا اذا حلف على الامتناع من الوطء في قبلها في نحو بعض أو إرماس لا به لا يؤثر الا الامتناع من الوطء الشرعي وهو الحائض شرعا ولو اهل والله لا طوكة الآتي الدبر فهو ابلاء بخلاف ما لو قال والله لا طوكة الآتي الحوض أو في النفاث أو نحو ذلك فليس بالابلاء لان المنع فيها العارض بخلاف الدبر فان المنع فيه لثباته (قوله مطلقا) أي امتناعا مطلقا وهو وصف لمصدر محض ومعنى كونه مطلقا غير مقيد بعدة ومثل المطلق المؤبد وقوله أو فوق أربعة أشهر أي أو مقيد بزيادة فوق أربعة أشهر ظاهره بولي لا يصح الرفع إلى القاضي وهو المقتد عند الرمي وابن حجر وفاة ستة حيث دللته بآثم اثم إلا بلام وان لم يرتب عليه الرفع إلى القاضي واعتقد الشيخ إلى رادي وابن فام أنه لا بد أن يكون فوق أربعة أشهر بما يمكن فيه الرفع إلى القاضي وعليه فلا نافي فإذا كان الرضا على الأربعة أشهر لا يصح الرفع إلى القاضي اثم إلا به وإن كان بآثم اثم الأبداء لا بد أن يقطع طمعهما من الوطء تلك المدة ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بعتبة الحصول كونهما أو موت غيرهما أو كثر ولد السيد عيسى صلى الله عليه وسلم وعلى نينا أفضل الصلاة وأتم التسليم أو على سائر النبيين والمرسلين كقوله والله لا طوكة حتى تموت أو موت أو يموت

فلان أو ينزل السيد يسمى (قوله هذا المعنى) أي المعنى الشرعي المذكور في قوله وشرا عا حلف زوج
 الخ. وقوله ما خوض من قول المصنف أي لأنه موافق لهو الاتفاق التعريف لا يتوقف على الاختصاص كلام
 المصنف لأن الظاهر أن التعريف هو الواقع في كلام الأصحاب المتقدمين على المصنف ولذلك قال بعضهم
 في الاختصاص فهو زلنا كان موافقا كان كما هو ما خوض منه (تجمله وإذا حلف) أي إذا وجع سرا كان
 أو دقيقا وقوله إن لا يأتى أي أو لا يسمع كان قال والله لا أطوك أو لا أحامسك قال فان أردت ما لو لم
 الوطء بالقدم والجماع الإجماع لم يقبل ظاهر أو يدلنا فغيري عليه أحكام الالاء ظاهره ولا
 يا تم باطنه أتم الالاء لهم بحلف على الامتناع من الوطء في الفرج بل على الامتناع من الوطء بالقدم
 في الأولى والاحتجاج في الثانية حتى إذا وطئ في الأولى لم يبحث ولا تلزمه كفارة ما طئنا خلافا لما إذا
 وطئ في الثانية فإنه يبحث ظاهره أو باطنه أو تلزمه الكفارة لأنه يلزم من الوطء الإجماع فقد حصل
 الإجماع في ضمن الجماع فهذا صريح لكن يدبر فيه بخلاف ما إذا قال والله لا ينكحك أو لا أقرب
 حشيتي بقبلك فإنه صريح لا يدل في جموعه أو إذا قال والله لا أسلمك أو لا أضعك أو لا أباشرك فكنانة
 تقتصر إلى نية لعدم اشتهارها فيه (تجمله زوجته) أي مرة كانت أو ممتزج بالزوجة الأمة فلا يلا
 فهمان سيدها (تجمله مطلقا) أي غير مقيد بغيره بل بالقبول ما في قوله أو ممتزج فإن المعنى
 أو وطأ مقيدا بجمعة كما سيذكره الشارح وأشار بتقدير مطلق أن قول المصنف مطلقا صفة لمخوضون
 وليس من كلام الحالف فلا يتوقف عليه الصفة كان يقول والله لا أطوك وبسكت (قوله أو ممتزج
 حلف على مطلقا وأشار الشارح بقوله أي أو وطأ مقيدا بجمعة إلى أن لفظة ممتزج ليس من لفظة الحالف
 بل ياتي في صفة عا يفيد كان يقول والله لا أطوك جمعة أشهر ومثل التقيد بالمدة المذكورة
 التقيد بمسبغ المحصول كالم (قوله تزيد على أربعة أشهر) ظاهره أي زيادة كانت وإن نزع
 الرغبي إلى القاضى وقد علمت ما فيه من الخلاف ونحوه بقيد زيادة على أربعة أشهر ما إذا قال والله
 لا أطوك أربعة أشهر فلا يكون مولى بل يكون حالف فقط لأن المرأة تصبح على الزوج هذه المدة فلا
 قال والله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوك أربعة أشهر أخرى فليس بمولى أيضا لانها
 يمتنان لم تزد عدة كل واحد منهما على أربعة أشهر وإن زاد عليها نحو المدةتين ويأتي في ذلك أتم
 الأبناء أتم الالاء وظاهر ذلك أنه دونه ويجوز أن يكون فوقه لأن الالاء تقدر فيه المرأة على دفع
 الضرر عنها بالرفع إلى القاضى بخلاف هذا فلا ياتى تقدر عليه بذلك بل لا دفع له إلا من جمعة الزوج
 بالوطء وهذا إذا كرر القسم كاذكر فإن لم يكرره كان قال والله لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فلا
 أطوك أربعة أشهر أخرى كان مولى إلا بهين واحدة اشتقت على أكثر من أربعة أشهر ولو قال والله
 لا أطوك خمسة أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوك ستة أشهر أو سنة بالتون فهم ما لا تأكل
 ههما حكمه فإن قال والله لا أطوك سنة الأمرة مثل لافان وطئ فيها والباقي أكثر من أربعة أشهر صار
 مولى بخلاف ما لو طئ أربعة أشهر فقل ليس بمولى بل حالف ولو كرر الالاء مرة ثم فاكتر كان قال
 والله لا أطوك جمعة أشهر والله لا أطوك جمعة أشهر وهكذا فإن قصد بغير الأولى تأكيدها صدق
 بيعته ولو طأل النفس أو تعدد المجلس وإن أراد الاستئذان فصدقت الأيمان وإن أطلق بأن لم يرد
 تأكيد أو الاستئذان فغير واحد إن تعدد المجلس جملة على التأكيدها والتعدد تعدد العدد التأكيد
 مع اختلاف المجلس (قوله فهو الخ) جواب إذا وقوله أي الحالف المذكور غير مفسر للغير وقوله مولى من
 زوجته أي تضمن دها يقطط طماعة الحالف فيحق العفاف بخلاف ما إذا لم يطأها من غير الالاء فإن
 طماعتها لم تنقطع لا مكان وطئها ولو ادعت الالاء فأنكره صدق بيمينته لأن الأصل عدمه وكذا
 لو ادعت في انقضاء المدة الاستمسية بأن ادعت فأنكره فصدق بيمينته لأن الأصل عدمه ولو اعترفت
 بالوطء بعد المدة وأنكره سقط حقا من الطلب جملة باعتبارها صور لها إلى حقا ولا يقبل رجوعها

وهذا المعنى ما خوض
 من قول المصنف
 (وإذا حلف أن لا يأتى
 زوجته) وطأ مطلقا
 أو ممتزج أي أو وطأ
 مقيد بجمعة (تزيد
 على أربعة أشهر
 فهو أي الحالف
 المذكور (مولى) من
 زوجته

عنه (قوله سواء حلف بالله الخ) تعمير في الابل من حيث هو لاقى كلام المصنف لان قوله او علق الخ ليس بحلف فهو زائد على كلام المصنف وكذا ما بعده وقوله وصفاة أي وصفة من صفاته فالواو بمعنى أو (قوله او علق وطه فزوجه بطلاق أو علق) لا يخفى أن الطلاق أو العلق معلق بوطنه وجته فالبراءة مقبولة أو أراد بالتعلق ربط (قوله كقولهم ان وطنتك طالت) ومثله ان وطنتك غضر تلك طالت فهو مولى من الحاطة وقوله أو فصدى رول زال ملكه عنه عوت أو غيره كبيع لازم أو بشرط التحريم للمعشترى وحده أو جهة مقبوض زال الابل لانه لا يرمه بالوطه بعد ذلك شيء وان ملكه بعد ذلك في صورة نحو البيع (قوله فاذا وطئ طلقت وعق العبد) أي لو حود المعلق عليه وكذلك تطلق الضر في الصورة المتقدمه لوجود المعلق عليه بزوال الابل لانه لا يرمه بالوطه بعد ذلك شيء (قوله وكذا الوال ان وطنتك فله على صلاته أو صوم أو حج أو علق) أي أو صدقه وخاض ذلك التزام ما يلزم بنذر وقوله فانه يكون مولى لا أي متناص من الوطه خوفا من لزوم ما التزمه بالنذر فانه ان وطئ لم يملك (قوله ونحو له) وفي بعض النسخ لها والاولى أولى وقوله أي بهل الأولى إشارة الى ان امرأه لا تجب الالمال فلا يحتاج الى ضرب القاضى لثبوته بنص القرآن العظيم بخلاف مدة العتة فلا بد من ضرب القاضى لثباته ثبت الاحتياط وقوله حضا أي وجوبا (قوله را كان أو هذا) فلا فرق بين الحر والعبد في التأجيل بالاربعة أشهر (قوله في زوجه مطية للوطه) بخلاف غير المطيعة فلا يصح منها الابل كما لا يصح من الرقاة والقرن لان المقصود من الابل الامتناع من الوطه وهو متعين في تلك فلا معنى لحلف عليه (قوله ان سالت ذلك) ليس بقيد الاولى اسقاطه لان التأجيل لا يتوقف على سؤالها وقد صرح اصحاب ضرب المدة بنفيها سواء عقلت بشروط حقها في الطلب وتركه قصدا أم لم تعلم بمواسم الإشارة في قوله ان سالت ذلك عائدا على التأجيل المفهوم من قوله ونحو له (قوله اربعة أشهر) أي لان المرأة تنصبر على الرجل اربعة أشهر وبعد ذلك يقضى سبرها أو يقل (قوله أو ابتدأها في الزوجه من الابل) يفهم منه أنها لا تحتاج الى الرجوع الى القاضى كما تقدم ولا يصحب من المدة من ردة أحد هما وان أسلم المرء في العدة وبعد زوال الردة استأنف المدة ان بقي من زمن الابل ما يز يدعى اربعة أشهر أو كان مطلقا لا يحجب من المدة ايضا من مانع وطه منها حتى كرض وجنون ونشوز أو مرضى كمن ليس بفرض نحو صوم كاعتكاف وإحرام فريضين لا امتناع الوطه بما يقع من قبلها بخلاف النفل من غير الأحرام لا تليس مانعا من الوطه وبخلاف المانع القائم بغيره فلا يقطع المدة لانه مانع من قبله لا من قبلها من محجب منها من نحو حيض كنفاس لان ذلك يتكرر مع غيره فانه يستأنف للمدة بعد زوال المانع ولا تنفي على ما مضى لا اعتبار التوالى المعترى في حصول الأضرار (قوله وفي الرجعية من الرجعة) فاذا طلقها مطلقا رجعت أم الى منزلها تحجب المدة حتى راجع فلا تحجب في هذه الصورة من الابل لا امتناع الوطه شرعا قبل الرجعة (قوله ثم بعد انقضاه المدة) أي التي هي الاربعة أشهر ولا يعتبر انقضائها الا ان كانت خالية من المانع أو حصل هناك مانع ومضت بعد زواله كما علم مما تقدم (قوله بخبر المولى) أي بخبره القاضى بطلبه ان كانت بالسة زوا أم لا يطلب سيدها أو عمل المراجعة حتى تبلغ ولا يطلب ولها ما وتركت حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شئت لا يباحل التراضي وصرح قول المصنف بخبر أمهات ردد الطلب بين ألفيته والطلاق وهو القيد خلافاً لما قال بانها ترتب قطا له أو لا الفية فان لم يقضى طالته بالطلاق وان جرى عليه الشيع المطلب وهذا كله اذا لم يقم به مانع فان قام به مانع طبيعي كرض طالته بغيثة اللسان بان يقول اذا فترت فترت من بدنيها وندمت على ما فعلت فتكسني بالوطه كما قال القائل

فصبرت عندك كآونة زرة * ان فاته السقي أغنته اللواهد

أو الطلاق فقصره أو ترتب على الخلف السابق وان قام به مانع مرضي كإرام أو صوم واجب طالته

سواء حلف بالله تعالى وصفاته أو علق وطه فزوجه بطلاق أو علق كقوله ان وطنتك فانت طالت أو فصدى رول فاذا وطئ طلقت وعق العبد وكذا الوال ان وطنتك فله على صلاته أو صوم أو حج أو علق فانه يكون مولى أيضا (ويؤجل له) أي بهل المولى حضا أو كان أو عدا في زوجه مطيعة للوطه (ان) سالت ذلك اربعة أشهر (أو ابتدأها في الزوجه من الابل) وفي الرجعية من الرجعة (ثم) بعد انقضاه هذه المدة (بخبر) المولى

بالطلاق أو تالاسم الفتيحة لمرة الوطء عليه فإن عصي الوطء انحلت العين وسقطت خطا البها (قوله
 بين الفتيحة) يخرج القاموكم هاما ثم يؤخذ من قوله هاما ثم يؤخذ من قوله هاما ثم يؤخذ من قوله هاما
 يرمح الخ تصوير للفتية وقوله قبل الم لا يتخلفه بدو هاما فلا تحصل الفتيحة إلا بلاج فيه (قوله أو التكفير)
 بالنصب كأوجدي بعض النسخ يضبط القول فهو منصوب على أنه مفعول معه ولو جاز مع التكفير لكان
 أولى وأوضع ثلاثتهم أنه من المنكر فيه بناء على قرأه بالجر وليس كذلك وإنما التكفير بين الفتيحة
 مع التكفير وبين الطلاق ولا يلزمه إلا كفارة واحدة وأن كرر الابلان قصد التاكيد دون تعدد
 المجلس أو طال الفصل أو طلق واتعد المجلس بخلاف ما إذا قصد الاستئناف أو أطلق وتعد المجلس
 كما علم بتقيد (قوله إن كان حلقه بالله) أي أو بصفة من صفاته وإن كان الابلان بقدر الحلف بالله
 أو صفة من صفاته وقع ما علمت عليه من طلاق أو عتق ولزمه ما التزمه بالندم من مسلاة أو صوم أو حج
 أو عتق أو صدقة كالم (قوله والطلاق) بالو لو وفي بعض النسخ باو الأولى أو لا بين لا يضاق
 الاتساع فقصاح على الثانية أن يحمل أو بمعنى الواو وإذا طلق طلاقا جعيا ثم رجع ادلا بلاء
 وتساؤل المفسر حين الرجعة (قوله فإن امتنع الزوج) ويشترط حضوره لثبت امتناعه حتى لو
 شهد عدلان بأنه آلى من زوجته ومضت المدونة امتنع من الفتيحة والطلاق لم يطلاق عليه الحما حتى
 بحضوره وثبت عليه الامتناع إلا أن تعدد حضوره بنوار أو فدية أو نزع زنتك في السنة على الامتناع
 و يطلق عليه في غيبته ولا يشترط حضوره حيث (قوله طلق عليه الحما كم) أي نسيته عنه فيقول
 أو قعت من فلان على فلاتة طلقة أو حكمت على فلان في زوجه طلقة أو تحو ذلك ولا يشترط الطلاق
 حضوره عند مولا ينفذ طلاق القاضي في مدتها ماله ولا يعطونه أومعه ولا بعد ما لاقه فإن طلقا معا
 أو طلق الزوج بعد طلاق القاضي وقع الطلاقان (قوله طلقوا حرة رجعية) هذا ظاهر أن كان بعد
 الدخول ولم يسبق من الزوج قبل الابلان طلقان فإن كان قبل الدخول كانت بائنة وكذا إذا كان
 بعد الدخول وسبق من الزوج قبل الابلان طلقان فتابعتين بالثالثة التي تقع من القاضي كما هو ظاهر
 (قوله فإن طلقا كدتمه لم يقع) كان طلق ثنتين أو لا فلا يقع إلا طلبة (قوله فإن امتنع من
 الفتيحة فقط أمره الحما كم بالطلاق) مقابل لقوله من الفتيحة والطلاق

• (فصل في أحكام الطهارة) • أي لزوم الكفارة إذا صار عاتدا وهو من الكبائر لقوله تعالى وإنهم
 ليقولون منكر من القول وزور أو كان طلاقا في الجملة كالابلان تفسير الشرع حكمه بالتحريم
 بعد العود ولزوم الكفارة كما يأتي والمغلب فيه معنى أمين لأن فيه شبهة بالعين من حيث لزوم
 الكفارة وشبه بالطلاق من حيث ترتيب التحريم عليه فذلك هم تفرقة تفرق الأولوك وبعلية تطلرا
 الثاني أو الأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم إلا بتواضع وتزويج
 زوجة أو من بن الصامت رضى الله عنه هو خوة بنت حكم وقيل بنت لعنة لما ظاهر منها سالت
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقال يا رسول الله أتتري أمري فإن منى صبية أم محتمم
 اله ضاعوا وإن ضعتهم إلى جاعوا فقال لها حرمت عليه ففكرت وتكررت فلما است منه شكت
 أمرها إلى الله حيث قالت شكروا أمري فأتى الله فزلت سورة المجادلة وهذه السورة في كل آية منها
 اسم الله مرتا أو مرتين أو ثلاثا فليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف القرآن باعتبار العدد وعشره
 باعتبار الأجر أو قد انفرد في هذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الرورى • ودون العلم بأفكاره

في أي شيء تصفه عشره • ونصفه تسعة أمشاده

ويحكى أن عمر رضى الله عنه مر بها في زمن خلافة فاستوقفه فمناطو بلا ووطئه فقال له يا عمر
 كنت تدعى عميرا ثم صرت تدعى عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله يعرفانه من أين بالوت خاف

(بين الفتيحة) بان
 يرمح الأولى حقتة أو
 قدرها من مقطوعها
 بقيل المرأة (والتكفير)
 لعين إن كان حلقه
 بالله على ترك وطئها
 (والطلاق للمولف)
 عليها (فإن امتنع)
 الزوج من الفتيحة
 والطلاق (طلق)
 عليها (كم) طلقة
 واحدة رجعية فإن
 طلقا كدتمه لم يقع
 فإن امتنع من الفتيحة
 فقط أمره الحما كم
 بالطلاق
 • (فصل في أحكام
 الطهارة)

القيوت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف بسبع كلامها فقيل لها يا أمير المؤمنين اتفق
لهذه الحضور فقال والله لو أوفقتني من أول النهار إلى آخر مما زلت الالاملة أتدرون من هذه الحضور
قالوا قال هذا التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات سمع الله قولها ولا يسمعه غيرها وأراكه أربعة
مظاهر ومناظر منها وشبهه به وصيقة وكلها تؤخذ من كلام المصنف وإن اقتصر في تصويره على
صورته الأصلية وهي أن يقول الرجل زوجته أنت على كلهر أي وشروط في المظاهر كونهما وبما سمع
طلافا فلا يصح من غير زوج من أجنبي وإن تكلم من ظاهر منها وسيد قولاً لامة أنت على كلهر
أي لم يصح ولا يصح أنضام من صبي ومجنون ومكره وشروط في المظاهر منها كونها زوجة ولو رجعية
فلا يصح من أجنبية ولو مختلفة ولا من أمة علو كة بخلاف الزوجة لامة فيصح الظاهر منها وشروط في
المشبهه أن يكون كل أنثى أو بنت أو بنتي حرمة بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالة قبل كآمه
وبنته وأخته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيها أي كجها قبل ولادته أو معها انظر
وأخته من الرضاعة أن كانت ولادتها بعد إرضاعه أو معه فيها انظر فخرج بالانثى ذكر والحنثي لأن
كلامهم المذنب محل التعميم والمهرم أخت الزوجة لأن نفعهما من جهة التجميع وزوجات النبي صلى
الله عليه وسلم لأن نفعهن ليس للزوجة بل لشرع صلى الله عليه وسلم ويقولنا لم تكن حلالة قبل
زوجة أبيه وزوجة أبيه التي تكلمها بعد ولادته وأخته من الرضاعة التي كانت موجودة قبل إرضاعه
فلا يكون التشبيه ما ظاهراً إلا أنها كانت حلالة وانما طرأ فقر بها وشروط في الصيغة لفظ تشبه
بالظهار وفي معناه أنه كتاباً أو إشارة الأخرس المفهمة وذلك ما صرح كآته وأراك أو بك أو نحو
ذلك من الأعضاء الظاهرة كلهر أي أو كيدها أو رجلها وإن لم يكن لها يد أو رجل أو نحو ذلك من
الأعضاء الظاهرة أيضاً بخلاف الساكنة فصح ما على المحدث كالكد والكذب وتعالى عن الما بعدد
كالفضلات كالبن والريق وأما كآته كانت كآتي وكعبتها وأخبرها ما عايد كركم كرامة كرسها فان
قصده الظاهر كان ظاهراً أو لا (قوله هو هولة مأخوذة من الظهر) أي لأن صورته الأصلية أن يقول
الرجل زوجته أنت على كلهر أي وانما قال الشارع مأخوذة ولم يقل مشتق لأن الاشتقاق لا يكون
الأمن المصادر ولفظ الظهر ليس مصدره وهذا تعلم ما في قول الحملي أي مشتق (قوله وشروطا)
عطف على لغة وقوله تشبيهه الزوج زوجته أي في الحرمة وقوله غير البائن يشعل الرجعية وقوله
بأنثى لم تكن حلالة أي لم تكن حلالة قبل والمراد أنها حرمت لم يطرأ فقر بها عليه وأعلم أنه يصح
تعليق الظاهر بخوان غاشرت من ضرر تلك فانت على كلهر أي فإذا ظاهراً من العشرة صادراً مظاهراً
منهما مما لا يقتضي التغير والتعليل ويصح تأقيته يوم أو بشهر أو غيرهما فقول أنت على كلهر
أي خمسة أشهر كان ظاهراً ولا يفرض عليه أحكامها فالتنزيل لا يقتصر عليه إلا أربعة أشهر
ثم تطلق بالفتنة أو الطلاق فان طلق زال حكمه بالاحضار عائداً في الظاهر بالوطء في المشقة فصح
عليه النزح حالاً ولا يجوز له وطؤها ثانياً حتى يكفر أو تقتضي المسئلة وكل قيد بالزمان المقيس بالمكان
كأن قال أنت على كلهر أي في مكان كذا فصح عائداً بالوطء فصح عليه النزح حالاً ولا يجوز وطؤه
ثانياً في هذا المكان حتى يكفر (قوله والظهار أن يقول الخ) أي صورته الأصلية الكثيرة الغالب
ذلك فليس المراد المحصر في ذلك وقد تقدم أن مثل القول الكتاب وإشارة الأخرس المفهمة (قوله
الرجل) أي الزوج ولو رقيقاً أو كافراً أو مجوساً أو أخصباً أو عسكراً وقوله زوجته أي أو
غائبة أو كافراً أو معتدة عن شبهة أو رتقاء أو غرقاً أو سائياً أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك
(قوله أنت) أي أو أراك أو بك وكذا كل عضو بشرط كونه من الأعضاء الظاهرة بخلاف الفضلان
كالبن وغيره بخلاف الأعضاء الباطنة كالكد والكذب وقوله على ليس قيداً فهو صحيح ولو بدون على ومثل
من أومى أو عندي وقوله كلهر أي أو بطنها أو عينيها أو يدها أو رجلها وكذا كل عضو من أعضاء

وهولة مأخوذة من
الظهر وشروطا تشبيه
الزوج زوجته غير
البائن بأنثى لم تكن
حلالة (والظهار أن
يقول الرجل زوجته
أنت على كلهر أي)

الظاهر لا لا احاطة فليس التشبيه بها تطهرا انما يند كسر الكرامة بكون التشبيه كناية تطهرا ومثل
 الامكن محرم تكن خلافة قبل كما تقدم (قوله ونحو الظاهر) بالبناء للجهول كما هو الاولى وبعبارة
 غيره ونحوها الظاهر ويصح على وجهه البناء للفاعل أي ونحو المصنف الظاهر وبالجملة والنقص
 من ذلك بيان السبب في تخصيصهم الظاهر بالتشبيه في الصدور الاصلية دون غيره (قوله لان الظاهر
 موضع الزكوب) أي في المادة فانما تركب على ظهرها وقوله الزوجة مركوب الزوجة أي في الجملة
 لانها تركب على ظهرها فشي قوله أنت على ظهرها أي كناية تلوح بحجة لانه يلوح بالظن الى المركوب
 فينتقل من الظن الى المركوب فكأنه قال مركوبه منك كركوب من أي أي أنت على حصة كما
 أن أي على حصة فيصير على ركوبك كما يحرم على ركوب أبي (قوله فانما قال لها ذلك) أي ولو لم يرا
 بقصد التاكيد ولا يصير بذلك عادلا الاصع وان كان متسكنا من الاتيان بالطلاق بدل
 التاكيد وكذا أن أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظاهر وصار عادلا بالاستئناف ولو قال الزوجة
 الأربع أنت على ظهرها أي فظاهر من هذه الصيغة ان أمسكن زمانا نسع فراقهن ولم يفارقن
 فعاد من قبل زمة أربع كفارات فان ظاهرا من كل واحد منهن صارتا من الثلاث الاول وزمة
 ثلاث كفارات فان غارق الزوجة عقب ظاهرها فليس عليه كفارة رابعة ولا عقبه كفارة رابعة فعلم
 من ذلك ان الكفارة تعدد بعدا لظاهرها (قوله ولم يشعه بالطلاق) أي بان سكت زمانا يسع
 الطلاق ولم يطلق مع تمكنه من اتباعه بل خرج ما لو من متلاعقها الظاهر ولو قال ولم يحصل عقبه
 فرق قلنا أهم لانه يعمل غير الطلاق من موت أحدهما أو موتيهما أو فسح نكاح بعضها أو بعضها أو
 انفسا من ردتها أو ردت قبل النكاح أو بعده واحترق على الرد حتى انقضت العدة فلما سلم في العدة
 لم يصرفا تدا بالاسلام بل لا يصرفا تدا إلا ان مضى بعد الاسلام زمن يسع الفرق ولم يفارق بخلاف
 ما لو راجع من طلقها عقب ظاهرها مطلقا راجعا وظاهرها وهي رجعية تراجعا فانه يصرفا تدا
 بالراجعة والفرق أن مقصود الاسلام الرجوع الى الدين الحق والحل تابع له فيحصل بعده ومقصود
 الرجعة لحل نفسه فحصل بها (قوله صارتا) أي بخلاف قوله تعالى قال فلان فلا ولا عادية وعادية
 أي خالفة ونقض لان قوله أنت على ظهرها أي يقتضي أن لا يسكها زوجة بعد خاذا أمسكها زوجة
 بعد خاذا في قوله وهو فرس من فوهما عادي هتمة وعمل كون العود يحصل باسما كما هو مناسخ
 الفرقة ولم يفارق في الظاهر غير الوقت وغير القيد كان وفي غير الرجعة أو ما في الظاهر الوقت فلا
 يصرفا تدا إلا الوقت وكذا لا يصرفا تدا في القيد المكان إلا الزمة في ذلك المكان والعود
 في الرجعة فاما يحصل بالرجعة كما يعلم عامر (قوله وزمة حيث) أي حين اذ صارتا وان ملقها
 بعد ذلك فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غير من أنواع الفرقة
 لا استقرارا بالاسك بعد الظاهر زمانا يسع الفرقة ولم يفارق وقوله الكفارة فاعل زمة وهل وجبت
 بالظن أو بالعود أو بالظن بشرط العود أو بالعود فقط أو حصة ذكرها في أصل الرجعة بلا ترجيح
 ولأنه هو الموافق لآرائهم أن كفارة العين وجبت بالعين والحنث جميعا ويشي على ذلك أنه على
 الاول يجوز تقديمها على المولى لانها سببان فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الآخرين
 لا يجوز تقديمها على العود لانها سببا وشروطا على الثاني وسيا فقط على الثالث وعمل يجوز تقديمها
 على العود على الاول ان كانت بشرط الصوم فان كانت به فلا يجوز تقديمها عليه لانها عادية قدنية
 والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهي رتبة) أي ابتداء وانتهاء بخلاف كفارة العين فانها
 غير ثابتة بمرتبته انتباه لانه غير ابتداء أمين الطعام والكسوف والاعتاق فان لم يقدر على هذه الاتصال
 صام ثلاثة ايام ومثل كفارة الظهار كفارة جاسع نهار رمضان وكفارة القتل وان لم يكن فيها اطعام
 فالخالف ان الكفارة من حيث الترتيب والقيمة على نوعين غير ابتداء بمرتبته انتباه وهي كفارة العين

ونحو الظاهر دون
 الظن مثلا لان
 الظاهر موضع الزكوب
 والزوجة مركوب
 الزوج (فانما قال لها
 ذلك) أي أنت على
 ظهرها (ولم يشعه
 بالطلاق صارتا)
 من زوجته (وزمة)
 حيث (الكفارة)
 وهي رتبة

وجرت ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظهار وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة القتل لكن كفارة
القتل لا طعام فيها اقتصادا على ما ورد (قوله) ذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (وفي بعض النسخ
الترجمة مفصلة وهو ساقط من غالب النسخ (قوله) والكفارة) انما ساقط من الصغير من أن المقام
يقتضي الاضمار ايضا واشاعوا بعدم اختصاص ما ذكره من الحصول بكفارة الظهار بشاركة كفارة
الجماع في نهار رمضان لما في ذلك بخلاف كفارة القتل فلا طعام فيها كما علمت وماما كفارة العين
فهي غير ابتداء من الاعتاق والاطعام والكسوة وتبعتها لانه ان يجزى من ذلك صام ثلاثة أيام
كما علمت ايضا فلا يصح ادخالها هنا وهذا العمل ما في كلام المحققين بما نقلوه في واشتقاقها من الكفر
وهو السر لانها تستر الذنب أي تقوه من محض الملازمة وقبل نستره من عين الملازمة مع بقائه في
العصية ومن الكفر بمعنى السر يقال السرأت كافر لانه ستر البدر بالارض فصارة المحشى مقولة
ومنه الكفار لانه يستر الحق بالباطل والمراد أن شأها ذلك لا يفقد نجس وان لم يكن قنب ككفارة
قتل الخطأ وحرم من ذلك أن معناه لغة السر وأما سر ما هنا ما مال أو بطله بغيره الشخص بسبب
ظهار أو قتل أو جماع في نهار رمضان أو حنث في عين (قوله) عتق رقبة أي اعتاقها ولو صرية
لكان أولى وإن نسب لغير مال أو اشتري من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كاسله وفرقه
فلا يجزئ من الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف ضما إلى الكفارة وعلم من ذلك
أنه يستمر أن لا تكون الرقبة مستقيمة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فخرج أم الولد فلا يجزئ
اعتاقها من الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة الاستدلال بغيره أيضا المكاتب كتابة بمحضه فلا
يجزئ اعتاقه عن الكفارة لانه مستحق للعتق بجهة الكتابة بخلاف المكاتب كتابا بغيره فيجزي
عتقه عن الكفارة ويخرج أيضا المشتري بشرط العتق فلا يجزئ اعتاقه من الكفارة لانه مستحق
العتق بالشرط وبشرط أيضا عتق الرقبة عن شوب العوض فلا يجزئ العتق من الكفارة مع
أخذ عوض عليه من العبد أو من اجني لوفاء له بعد اعتقك من كفارة على أن تعطيني الدأوال
لا حتى اعتقت عسدي عن كفارة بالقبلي عليك فقبل لم يجزئه هذا الاعتاق في صورتين عن
الكفارة ولا يجزئ عتق بعض رقبة ولو من عبيد الا اذا كان باقهما أو احدهما لان المقصود
تخليص رقبة من الرق ولو حصل الاعتاق في مرتين أو أكثر كان اعتق نصف عبيد من الكفارة ثم
اعتق نصفه الا استوفى الكفارة فان لم ينوها عند اعتاق باقيه لم يجزه عنها ولا يجزئ اعتاق المذمر
والمعلق عنه بصفة من الكفارة وكذلك يجزئ عنها اعتاق رقبة مفسومة من المكفر وان كان
لا قدرته على انزالها أو بقاء وان لم يقدر على ردّها بشرط العلم بعتاقها ولو بعد الاعتاق ومرونة
وحاجة من موثر ويحتم قتلها في حرابة (قوله) مؤمنة أي قبل العتق بخلاف المؤمنة مع العتق فلا
يجزئ اعتاقها من الكفارة وقوله مسئلة تفسر للمؤمنة وأشار بذلك إلى أن المداير على كونها مسئلة
ان كانت منقادا لحكام ظاهرا من النطق بالشهادتين وفي ذلك لان كونها مؤمنة بمعنى مصدقة
بالاحكام باطنا لا اطلاع لنا عليه (قوله) ولو بالسلام أحد أو بها أي أو تعالسا في أولاد وفصولة
الأول ان يكون الرقيق صغيرا فسلم أحد أو به فيحكم عليه بالسلام تعالسا أو به وبصورة الثاني
أن يسيه مسلم فيحكم عليه بالسلام تعالسا وبصورة الثالث ان يكون لقبطا في دار كفر مما سلم
فيدي عليه من دفعه ويقم عليه بدنة فينبت رقبة بالبدنة ويحكم عليه بالسلام تعالسا والاحتمال ان
يكون من المسلم الذي هو بها (قوله) مسئلة من الصوب أي لان المقصود من الاعتاق تكميل حال
الرقيق ليشرع لوظائف الاحرار ولا يشترع لها الا ان استقل بكفارة نفسه والاصار كالأمر في نقله على
نفسه وعلى غيره والاستقلال بكفارة نفسه الاسلام ولو بمحض الاصل والظاهر فيجزي صغير ولو ان
يوم لان الاصل والظاهر من حاله الاسلام فهو يرضى برقبه فان لم يرض بغيره ابرأ بغيره

وذكر المصنف بيان
ترتيبها في قوله
(والكفارة عتق رقبة
مؤمنة) مسئلة ولو
بالسلام أحد أو بها
(مسئلة من الصوب)

المريض الذي لا يرجى برؤه فانه لا يجوز ان يرى بين الاجزاء على الاصغر ولا يجوز ان يرى بين من ولاهرم عاجز ولا فاقد رجل أو خنصر وينصر من يداؤفاقد اثنتين من غيرهما ولا فاقد اربعة ااهام لتعطل منفعة البدن بذلك بخلاف فاقد اربعة غير ااهام أو اثنتين من الخنصر أو النصر وأما من كل منهما الخنصر ويجزى مقطوع الخنصر من يداؤف من يداؤرى (قوله المضرة بالعمل والكسب) العطف فيه صطف تفسير أو رافق واعتبر الشافعي رضي الله عنه في العيب هنا المضرة بالعمل والكسب وفي عيب الاضحية ما ينقص القيمة في حيب النكاح ما يحل بمقتضى ودالجماع وفي عيب المبيع ما يلحق بالمالية فقد اشترى في كل موضع ما يليق به (قوله مضرا لنا) أى ظاهر أو اضماعه الكونه عيبا بخلاف غير البين لكونه يسيرا غيرى فاقد الانف أو الاقنن أو أصابع الرجلين بخلاف فاقد أصابع اليدين ويجزى الاثرس اذا كان له اشارة مفهومة وفهم اشارة غير مدو الاثر وهو فاقد السمع والأصوات الذي لم يضعف حورده بصريه السليمة الا هرج الذي يمكنه يتابع المشي بان يكون عرجه يسيرا أو افرع وهو الذي لا تلبث رأسه (قوله فان لم يجدنا الظاهر القيم) مقابل لما خوف تقدره هذا ان وجدنا الظاهر الرقة وضابط من يلزمه العتق كل من ملائقة أو تمهلو من عرض فاضلا عن كفارة نفسه وعياله الذين تلزمه مؤنتهم ثم ما نفقه وكقولنا اناى امتهة السبت واخذلما لا يملكه بمكة العسر الغالب على ما هو مقتول من الجهود وان حوز الرافى ان يقدر بذلك وان يقدر سنة والمقتد الاول ولا يكف بيع عقار يستفله ولا رأس مال بخلاف تفصيل رقة يمتنعها من الكفارة اذا لم تفصل عنه العقار ويرجى مال التجارة عن كفارة المذكورة ولا يبيع مسكن وورق نفيسين الفهم العسر مقارفة المألوف ولا يكف شر أو رقيق نفيس بحث يكون زيادة على ثمن المثل على التبعان به لكن لا يستل في هذه الى الصوم بل يصرحى بمعدوقين المثل ويشر به ويعتقه ولا كاف الاستعراض فان تكافه اجزأ لانه ترقى الى الاكل (قوله بان عجزها) أى في وقت ارادته التكفير لان العجز بوقت الاداء أى الشرع في التكفير لا بوقت الوجوب ولا بى وقت كان والمراد انه في نفس الآخر حتى لو عجز في الظاهر وصام الشهرين ثم تبين ان له مالا ورنه من ابيهم لم يعلم به لم يعتد بصومه اعتسارا بما في نفس الامر واعلم ان الرقيق لا يكفر الا بالصوم لا صامه وليس السيد منعه منه وان اضره في الخبطة لتضره بدوام العزم عليه والمعض كالحرا لا في الاعتاق لانه ليس من أهل الولاء وأما السفينة فلا تكفر الا بالصوم اخذنا من جعلهم كالعسر والذي يكفر بالاعتاق وكذا بالاطعام عند عجز عن الصوم وأما عند قدرته عليه فلا يكفر بالاطعام لانه يمكنه التكفير بالصوم وان كان لا يصح منه لان شرط النيقا لسلام التكفير ان يسلم ويصوم (قوله حسا) أى بان يصدها اصلا وقوله أو شرعا أى بان لم يجد فيها فاضلا عن كفارة العمر الغالب أو احتاجا فهو عرض أو زمانة أو منصب (قوله فصيام شهرين متتابعين) ويعتق التسابع بقوت يوم فاكتر ولا عدد ولو اليوم الاخير اما اذا مات بعد وفان كان كبرى وسفره فتنقطع التسابع وينقلب بعضه فلا في المذودون غيره وان كان تخون وانما صام مستغرق لم يضر فلا ينقطع به التسابع لانه نفاق الصوم نفى به عن اهلية الصوم بخلاف نحو المرض فانه وان كان مسوغا للقطر لا نفاق الصوم فليخرج بذلك عن اهلية الصوم (قوله ويعتبر الشهران بالهلال) أى بان امكن بان صام من أولهما فان صام في أثناء الشهر اعتبر الشهر الثاني بالهلال وان نقص وتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وقوله أو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما فانه في اعتبارهما بالهلال (قوله يكون صومه ما يفيه الكفارة) فصيام شهرين متتابعين يكون صوم الكفارة وان لم يعينها بكونها كفارة ظاهرا أو غير فان عين أو خطأ كان كان عليه كفارة الظاهر ونوى كفارة العسل مثلا لم يجز بغير الخطأ وقوله من الليل أى لوجوب تبين الثانية كما في صوم رمضان (قوله ولا يشترط نية تسابع في الاصح) أى على القول بالاصح كتمام التسابع الفعلي (قوله فان لم يستطع الظاهر صوم

المضرة بالعمل والكسب اضراا
بينا (فان لم يجد)
الظاهر الرقة
المذكورة بان عجز
نها حسا أو شرعا
(فصيام شهرين متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال
ولو نقص كل منهما
عن ثلاثين يوما
ويكون صومه ما
يفيه الكفارة من الليل ولا يشترط نية تسابع في الاصح (فان لم يستطع) الظاهر صوم

الشهرين) أى الحرم أو مرض يدوم شهرين ثلثا مستقدا من العادة في مثله أو من قول الأطباء أو خوف زيادة مرض أو خشية شديدة لاحتمال عاقبته أو كانت تلك الشبهة الشبهة وهو شديد متبعها والجماع وقوله أو لم يستطع متابعتها أى وإن استطاع صوم الشهرين غير متتابعين ولكن عجز عن متابعتها (غيره) فاعطاهم تتبع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد به التليك كما في قول حار رشى الله عنه أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس أى ملصكها باليه ولا يشترط لفظ أن كان مقتضى التعبير بالتليك كذلك بل يكفي اللفظ على ما هو الظاهر كما في دفع الزكاة ولا يكفي أن بعضهم بقراءة أو عشاء لما علمت أن المراد بالأطعام التليك وقوله ستين أى فلا يكفي أقل منهم حتى لو أطعم ستين مدا لمسكين واحد في ستين يوما لم يكف ولو زاد على الستين مع إعطاء ستين مدا لستين فالزائد تبرع لا يضر قال بعضهم هو الحكمة في أطعام الستين إن الله تعالى خلق آدم من ستين لونا أى نوعا من التراب فكانه بأطعام الستين يستوفي جميع الألوان قال بعضهم لا يبعد أن تكون حكمة الله صوم ستين يوما كذلك وفيه منافع الآن يوجه بأنه لما كان الأطعام لستين من الأمد إذا كان الصوم ستين يوما ليكون كل يوم في مقابلة مد (فيهم مسكينا أو فقيرا) أى أو البعض كذا أو البعض كذا وإنما يكفي الفقير مع أن التصور عليه المسكين لأنه أسوأ حالا من المسكين وهذا الصنيع مبنى على أن المراد بالمسكين غير الفقير ولو جعل الشارح المسكين في كلام المصنف على ما يشمل الفقير لكان أولى لأنه متى انفرد أحد عمارا بدمه ما شغل الآخر وأما اقتارعهما فاعتد اجتماعهما فذلك تقول الفقهاء إذا اجتمعوا افتقرا وإذا افتقرا اجتمعوا ولا بد أن يكون كل من الفقير والمسكين مجاهجا وذم الزكاة فلا يكفي الإطعام لها شي ولا طهي ولا سكنى بنفقة قريب أو زوج ولا لعمد ولو مكاتبان كان المكاتب يأخذ من الزكاة (قوله كل مسكين مد) فيدفع لستين مسكينا ستين مدا ولو وضعها بين أيديهم ولم يكملها بالمسوية أو أطلق وقيل أو ذلك أى على الصحيح ولو اتسوا بهذا على التفاوت خلافا لما لو كان خذوه ونوى فإن أخذوه بالمسوية أبرأوا من تقو ولا يجوز إلا من يتيقن أنه أخذ مصادون من أخذون مد إلا أن كل به مدنا (قوله من جنس الحب) ظاهره ما لا يجوز في غير الحب كالبن وقهوه والعقد اجزاء الاط والبن لأن كلامهم ما يجري في الفطرة فكل ما يجري في الفطرة يجري هنا كما صرح به ابن قاسم (قوله ويحشد) أى حين إذا شترط كونه من جنس الحب الخ وقوله كبر وشعر أى وفرة وغيرهما من باقي الأقوات المعتبرة في زكاة الفطر وقوله لا دقيق وسويق أى وخبز فلا يكفي (قوله ولا غرغز المكفر) أى مريد التكفير لأنه لم يكفر بالفعل لعز كاهو الفرض وقوله استقرت الكفارة في ذمته أى إلى أن يقدر على خصلته من الخصال الثلاث كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله فإذا قدر بعد ذلك على خصلته تعلمها وإذا قدر على خصلتين أو على الخصال الثلاث وجب الترتيب (قوله ولو قدر على بعضها كمد طعام أو بعض مد أخرجه) أى لأن المسو ولا سقط بالمسور وبقي الباقي في ذمته لأن العجز عن الكفارة لا سقطها ولا نظر لكونه أنجز مد عليه فلا يتوهمها به سقط عنه ما بقي وأشار بقوله كمد طعام أو بعض مد إلى أن ذلك في الأطعام بخلاف الاحتاق والصوم فالو وجد بعض الرقب لم يعتقه لأنه عادم الرقب ولو قدر على بعض الصوم كرمه لم يجب عليه لأنه يجب التتابع في صوم الشهرين فإذا سام البعض لم يحصل تتابع ولا يجوز تبعض الكفارة من خصلتين كان يعتق نصف رقيق وصوم شهر أو بضع ثلاثين أو بضع ثلاثين (قوله ولا يحمل ظاهرا وطؤها) خرج بالوطء كالمس والقبلة فانه حائز ولو شهق في غير ما بين الرقب توال كمد ما فاعياهم غيرهم كما رجحوا في الشرح الصغير وقوله حتى يكفر بالكفارة كذا كورة أى كمالها ولا يكفي بعضها أو أن عجز عن إتمامها حتى يتظاهر ذلك لا يحمل له الوطء وإن عجز عن الخصال الثلاث حوز به بعضهم له بعد ديوان لم يشق عليه تركه وتوقف فيه الشبر الملقى وقال القياس المتبع منه حتى يكفر وإن عجز

الشهرين أو لم يستطع
تتابعهما (فأطعام
ستين مسكينا) أو
فقيرا (كل مسكين)
أو فقير (مد) من
جنس الحب الخرج
في زكاة الفطر ويحشد
فيكون من غالب
قوت بلد المكفر كبر
وشعر لا دقيق
وسويق وإذا عجز
المكفر عن الخصال
الثلاث استقرت
الكفارة في ذمته
فإذا قدر بعد ذلك
على خصلته فعلها ولو
قدر على بعضها كمد
طعام أو بعض مد
أخرجه (ولا يحمل
لظاهرها وطؤها) أى
زوجته التي تظاهر
منها (حتى يكفر)
بالكفارة كذا كورة

ولهذا كله في الظاهر غير الموقت أما فيه فالحاصل العود بالوطء في المدة فإذا عاد بالوطء فيه وجب عليه
 الزرع حال الرجوع إليه بعد ذلك حتى يكفر أو تنتقض المدة كما مر

(فصل في أحكام القذف والعان) أما أقدم القذف على العان لأنه سابق عليه فانه عليه
 والسب سابق على المسب والاصل فيها قوله تعالى وإن من أزواجهم الاتيات وسب زواجرها
 أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يك من جهامة متقدم بماء
 على الميم مع اللد كما هو الصواب وإن وقع في عبادة بعضهم سحابة بتقديم الميم على الحاء قل له المي
 صلى الله عليه وسلم السنة أو حد في ظهرك فقال يا رسول الله أبعد أحدنا مع امرأته رجلا وبطلني
 بلتمس السنة فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق
 نملأ في لصا دق وليس نزلن الله ما يرى ظهري من الحد فنزلت الآيات وقيل إن سب زوطا أن عومرا
 الأهلاقي قال يا رسول الله أربأ إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ما إذا بصنع إن قتلته فتناخوه فكيف
 يفعل فقال لمرسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك عرا فأذا ذهب فأت ما فاق
 بها قتلنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن يكون كل منهما ماسيا للزول وبعضهم
 جعل أن المراد أن حكرا قنك تين بما أنزل في واقعة هلال ولم يفرغ بالمدنة الشر بقة لعان بعد العان
 الذي يوقم بيني وبين الذي صلى الله عليه وسلم إلا في أيام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وهو إيمان
 مؤكدة بلفظ الشهادة وقيل شهادتان يترتب على ذلك أنه إن كان كاذبا زامه أو بع كفارت لاه
 أو بع إيمان وأما الكلمة الخامسة والقصد منها التاكيد فإدراكه بعة فليست بمنها هذا إن علنا
 بالاول وهو الرجم وإن قلنا بالثاني فلا يلزمه شيء سوى الإثم عند الكذب (قوله هو) أي العان
 وأما القذف فهو لغة الرمي وشرا إلى بالزنا ونحوه في معرض التعبير بها كان كزينة أو إبانة
 أو زنى فرك أو بأية فهو صريح كما أفتى به ابن عبد السلام أو كتابه كزنا في الجبل بالمسرة لأن
 الزنا هو الصدور بخلاف زنا في البيت بالمسرة فإنه صريح لاه لا يستعمل بمعنى الصدور في البيت
 ونحوه وقيل إن لم يكن البيت مرجح بعد اليقين فهو صريح والافتكنا به وكذلك ما يارو أو بأية
 أو أنت تخمين الملوأول أمجدك بكره أن توى بذلك القذف مكانة نهارا أو فلا وإنما لم يذكر
 الشارح معنى القذف لغة وشرا لأنه سابق في فصل مستقل (قوله مصدر) أي لانه يقال لامن
 بالزنا لعان وملا عنه كما قال ابن مالك * فاعل الفعل والمفاعله * وقيل إنه جمع لعن فيقال لعن
 وللعان كصعب وصحاب وقوله ماخو من العان أي مشتق منه لأن المصدر المزدب يستق من
 المصدر المزدب وقوله أي العبد أي لأن كلام المتلاعنين ببعض من الاستر بل وعن رحمة الله

*(فصل في أحكام
 القذف والعان
 وهو لغة مصدر
 ماخو من العان أي
 البعد وشرا كلمات
 مخصوصة جعلت
 حجة للمضطر إلى قذف

بالنسبة للكاذب منها وما منه لعنه الله أي بعده وطرده من رحمة (قوله وشرا) عطف على لغة
 وقوله كلمات مخصوصة أي التي هي الكلمات الخمس المعلومة مما سبق وصحبت هذه الكلمات
 لعان القول الرحل فيها ووطء لعنة الله أن كان من الكاذبين وهو من باب التعليل لأن العان لم يذكر
 إلا في الخامسة فهو من تعليل الأقل على الأكثر ولم ينظر لفظ الغضب مع وجوده في العان لقول
 المرأة وعليها غضب الله أن كان من الصادقين لأن العان متقدم في الآية على الغضب ولأن لعانه
 قد ينفلت عن لعانها ولا ينكس ولا من جانب الزوج وذلك من جانب الزوجة (قوله جعلت حجة)
 أي جعله الله هجة لأن كل كلمة من الكلمات الأربع منزهة عن الكلمات الأربع بمنزلة الشهود
 الأربع الذين هم حجة في الزنا ونحوه ما حاصل أن الزوج يبتلى بقذف امرأته لدفع الضر الذي ألحقته
 به والنسب الفاسدان كان هناك ولد بنفسي وقد نذر عليه إمامة البدنة على العان بدنة له وإن
 تبصر له البدنة لأن الشان أن لا يحد بدنة (قوله للمضطر إلى قذف) أي للجنح البه احتياجا شديدا
 قال المحقق كغيره ليس يقيد به العان وإن كان هناك بدنة وأنت خير بأن هذا لا يظهر إلا أن كان

المراد المضطر الى اللعان والشارح كثر وجعله مضطرا الى التذنب ولا شك انه مضطرا الى التذنب ولو
 كان معه منتهى وكان عليه ان يزاد الى نفي ولعل لا نظير كونه مضطرا الى التذنب الا اذا كان له ولد
 بنفمه بان علم انه ليس منه وانما يعلم ذلك اذا لم يلقها او ولدته او ولدته لغيره من
 وطئه او لغيره من زوجة او لغيره من زوجة او لغيره من زوجة او لغيره من زوجة او لغيره من زوجة
 منه بمضطر التذنب يستندوا بحجور الان في الولد في الفور كما رد العيب بان باقي القاضي ويقول
 فان هذا الولد ليس مني فان آخر ذلك لم يصح نقده بعد وأما اللعان فهو على الترخي بعد ذلك
 ولو ادعى جهل النفي أو الغور بقوله عن نفي عليه ذلك بدعي بعينه وان لم يعلم أن الولد ليس منه
 بان لم يعلم أنه منه أو شك فيه من التذنب والنفي واللعان وأما اذا لم يكن له ولد فلا اضطراب له وان حاز
 له التذنب واللعان لكن الأولى له ان يستر عليها بطلعها ان كرهها وهذا كله ان علم ان لها مان وأما
 ترى اولفته فشاؤكم كذا وذلك يحصل بشيوع زناها من يد ملامحها بغير نية كان رأيا على خلوة
 ولومرة واحدة أو رأيا فخر من عنده أو رأي آخر من عندها أو رأي جلا معمار اذ في محل رتبة
 أو مرة تحت شعار في هنتمكرتولا يكن الشيوع وحده لانه قد ثبت عليه عمله أو من طمع في حصوله
 تغفر بشي ولا التزم بغيره وحده لانه قد ثبت عليه طوف أو مرة أو نحوها أو دخل هو طعم ذلك
 فان لم يعلم زناها لم يظنه فشاؤكم كذا من طعمه قد فعلها ولما حاولوا كان هناك ولد له بطمعه لمقرش
 (قوله من الخ فرائشه) أي زوجته لم يظنه فرائشه بالزنا من واة متعل الزوج قدوة كره الغير المسترق
 الخ باعتبار لفظ من وفرائشه هو له واة متعل الزوج قدوة كره الغير المسترق
 مقام الأضمار وقوله هو الحق العاربه أي بالمضطر وهو عطف مسبب على سبب أو عطف تفسير
 (قوله واذاري أي ذنب) لانه معنى التذنب لفظا لاري وشرعا لاري بالزنا في معرض التعيير كما تقدم
 ونوع بمعرض التعيير معرض الشهادة والجرح في الشهادة فاشهد عليه بالزنا وبلغ الشهود نصا
 أو حرمه فلا يشهد به لم يكن قد فعله لانه ليس في معرض التعيير بل في معرض الشهادة والجرح في
 الشهادة ونوع بقوله وبلغ الشهود نصا بما اذا لم يبلغوا نصا فهم قد فعله لان الزنا بالزنا حيث قد في
 معرض التعيير وحكما وان لم يقصدوا التعيير بل قصدوا الشهادة لانهم لم يتم الشهادة حكمتا بانه
 تعيير زور أو ردع عن قذف الناس بصورة الشهادة (قوله الرجل) أي المكلف المختار المتميز
 للحكام فلا يشترط ذنب الصبي والمجنون والمكروم في المتميز للحكام لانه لا عقوبة لكن يعز
 الصبي والمجنون اللذان لهما نوع تميز بقذفهما فان عزرا قبل الكمال فظاهر والأفجد الكمال
 (قوله زوجته) أي المحصنة لاجل قوله فعله حسنا التذنب لأن قذف غير المحصنة يوجب التعزير
 والمحصر في باب التذنب مكلف من مسلم خفي من وطئه بعد بوضوح وطئه محرمه المماثل له ومن
 وطئه حلية في ذمها والسكران المتعذر في معنى المكلف (قوله بالزنا) شبه بقوله السهم الذي
 يرمي به (قوله فعله حسنا التذنب) أي لمسا والزان الذي فعله ما فعله حدان حدان واحد الزاني
 ولا يسقط حد أحدهما بقوله الآخر (قوله وسياق) أي في فصل التذنب وقوله أنه عثمان بن حذيفة
 أي أن كان القاذف راوا ما خبره عن برفي نفسه أو يعون على التصف من الجرح (قوله إلا ان يقيم
 الرجل القاذف البينة أو المقتوفة) أي فسقط عنه الحد لانه صلى الله عليه وسلم قال لعل من أمة
 البينة أو حلفي ظهر له فقال والذي يثبتنا الحق نبيانا اني لصديق ولينزلن الله في امرى ما يرى نظري
 من الحد كما تقدم والحديث بطوله في صحيح البخاري فدل ذلك على سقوط الحد ما قام البينة ومثله
 التعزير ان لم تكن محصنة (قوله أو بلاعن الزوجة المقتوفة) فهو غير بين إقامة البينة واللعان فان
 امتنع منهما فاعله الحد كما في (قوله وفي بعض النسخ أو يلعن) أي يأتي بكلمات اللعان كان معنى
 بلاعن كذلك (قوله أي بامر الحاكم) أي بتلقيته أو الإغلا بعبه فهو شرط للاعتداد باللعان وجهه

من الخ فرائشه والحق
 العاربه (واذاري)
 أي ذنب (الرجل)
 زوجته بالزنا فعله
 حد التذنب (وسياق)
 أنه عثمان بن حذيفة (الا
 أن يقيم) الرجل
 القاذف (البينة) بزا
 المقتوفة (أو بلاعن
 الزوجة المقتوفة
 وفي بعض النسخ أو
 يلعن أي بامر الحاكم

ثم وطأه ثم سجد فذبح الزوجة ثم ذبح السبب على السبب كما هو مستفاد من صنيع المصنف
 حيث قال وادعى الرجل زوجته بالزنا وخبره بصرح الاصحاب لأن اللعان انما يشرع على من لا يملك
 من المحدث وتلقن القاضي ومن يقوم مقامه ولا كلمات اللعان وان لا يبدل لفظا بآخر كما سبى اليه
 الشارح (قوله او من في حكمه كالسكران) أي حيث لا ولد اذا كان هنالك ولدا فلا يصح التكفير الا ان
 كان مكلفا ورضي به بخلاف غير المكلف وان كان مكلفا ولم يرض به لان له حقا في التمسك فلا يكتفى
 برضا الزوجين (قوله فيقول) بالنصب عطف على بلاه وهذا بيان لسبب اللعان (قوله عند
 الخاكم) او انما لا بد من تلقينه كما هو مشبه السيد بين أمته وعنده اذا زوجها لان له أن يتولى
 لعمارة ربه ثم هكذا في الحنفى ومثله في شرح الخطيب وفي شرح الزملي أيضا لكن في شرح الكتاب
 لا يراهم أن السيد ان يلاعن بين عبده وزوجته وبين أمته وزوجها وهو مصرح في أنه يتولى
 لعمارة عبده ولو كانت زوجته غرا ثم تولى لعمارة أمته ولو كان زوجا فغير عبده وانظر ما لو كان
 الزوج عبدا للواحد والزوجة أمقلا قد تنوى للامان هل سيد العبد أو سيد الأمة أو هما
 أو يرعان الأمر لهما كما هو الظاهر جواز الجميع (قوله في الجامع) أي ينبغي أن هذا التخليط بالمكان
 وهو مندوب وانما حفظ بالجامع لانه لمعظم من أماكن البلد وقوله على التبرأ أي ندبا أيضا كما
 سيذكره الشارح لانه محل وعط وزر فخاصب أن يكون على التبرأ يتعطلون بزور وليس شهر أيضا من
 الأولى في المسجد الحرام أن يكون بين الركن والمقام ويعني بالحليم لان الذنوب بحميم فيه من
 الطائفتين فان قيل لا يثبت في البيت مع أنه أشرف بقاع مكة أوجب بانهم عدوا عنه صيانة له
 من ذلك ولذلك لم يكن في الحجر لانه من البيت فصين عن ذلك وإن حلف فيه عررض الله عنه وفي
 بيت المقدس أن يكون عند المعصرة لا تأخر في بقاعه ولا تأخر في الأبياء عليهم الصلاة والسلام
 وأما في مسجد المدينة الشريفة فعل التبرأ كافي المساجد كافي الأم والفتنة لعله صلى الله عليه وسلم
 من حلف على منبري هذا أينما أتوا أمقهده من النار وسن التخليط بالزمان كالتمليط بالمكان
 فيكون بعد صلاة العصر أي عصر أي يوم أن كان طلبه حيث لا أن العين الغابرة بعد العصر
 أقطعت عترة غير العصر من أي مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث لا يكلمهم الله تعالى
 يوم القيامة ولا يزجرهم وهم عذاب أليم رجل حلف على سبعة لقد أعطى ما أكره ما أعطى وهو كاذب
 ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع ما مال امرئ مسلم ورجل منع فضل ما لله فيقول الله
 تعالى اليوم امتنع فضلي كما منعت فضل ما لم يعمل بذلك فان لم يكن طلب حيث بعد صلاة عصر يوم
 الجمعة لمار ويمن أن ساعة الاجابة فيه وان كان الأشهر لها ساعة لطيفة فعيان مجلس الامام على
 المنبر وانقضاء الصلاة كما رواه مسلم وبعتبر التخليط في الكافر بالمكان الذي يتعلمه كطبيعة بكسر
 الباء والكسرة يستويان مجموعي ويجوز لهما كما دخول ما كهم لا ملحا فمونه غيره لكن باذن
 مكلف منهم وعمل ذلك ان خلت عن الصور الاحمر فلا يدخل بيت أسنانم وثني وازمان الذي
 يعظمه كالسبب في حق اليهود والاحد في حق النصارى ومن لم يعظم شيئا من ذلك كالتدري يقع
 الدال كما امتنع عليه الحشى وبعضهم قال بضم الدال وقصها وهو من ينسب الفعل للدهر ومثله
 الزنديق وهو من لا يتدين بدين ومثله الذي يخفى الكفر ونظر الاسلام بلاعن في مجلس الحكم لانه
 لا يزجر مكان ولا زمان ويحسن كقوله الشيطان أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه وورقه لا يوان
 خلاف كقوله أي تحاور الحدقيه بحديثه نفسه من عنة الخلق مدبر فسيحان مدبر الكائنات (قوله في
 جماعة من الناس) أي يحضروا جماعة من اصحاب الناس وصغارهم لان فيهم رعا من الكذب وهذا ما
 سن به التخليط أيضا وقوله أقلمهم أربعة أي أثبت الزناهم فاصفهم أن يحضروا ذلك العدد (قوله أشهد
 بالله) أي أعلم خالفا بالله وقوله فيسارميت به زوجتي هذا اذا ماها بالزنا كما قرأ ادعت فذبحها

أو من في حكمه
 كالحكم (فيقول
 عند الخاكم في الجامع
 على التبرأ في جماعة
 من الناس) أقلمهم
 أربعة (أشهد بالله
 اثنيان الصادقين
 فيسارميت به زوجتي)
 القائمة (فلائه من
 الزنا) وان كانت
 خاضرة أشار لها
 بقوله زوجتي هذه

وأثبتته عليه بالصفة قال فما أثبتته على من رمي بإيهاب الزنا وقوله القائمة أي من البلد أو من مجلس
 اللعان وقوله فلا تبيح نفسه لم يرفع نسب الغير هاهنا غير هادف للأشياء وقوله من الزنا أي إن
 هاهنا بالزنا فان رماها وطء الشبهة وكان هناك ولذا أحفل كونه من هذه الشبهة ولا عن نفسه قال فما
 رميها به من أصابعه يري لها على فراشها وان هذا الولد من تلك الأصابع فقولوا ان هذا الولد من الزنا
 محله في غير هذه الصور وقوله وان كانت حاضرة أي مجلس اللعان وهو مقابل لقوله الفائمة كالأ
 يحنى (قولوا وان كان هناك ولد بنفسه الخ) وانما يحتاج لنفيه ان لم يكن معلوما عند الناس أنه ليس
 منه فان كان معلوما عندهم أنه ليس منه كزوج محسوح أو صغير لم يحنى لنفسه لأنه مني عنه شرعا
 وكذا لو طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأة بالشرع وهو بالغير بقوله ذكر في الكلمات أي في كل
 من الكلمات الخمس فلو أنفل ذكر الولد في بعض ما أجاد اللعان لنفسه فيعيد اللعان جميعه ولو كان
 اغفاله في الزنا بعد ان الولد من كلمات اللعان شرط وما أنفل ذكره فيه أجنبي فبعد ما صلا فاستأنف
 اللعان (قولوا وان هذا الولد من الزنا) قد عرفنا ان هذا أضافا آثارها بالزنا وأما آثارها بما وطء الشبهة
 الذي أحفل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من أصابعه يري على فراشها كمر (قولوا وليس مني)
 ظاهره أنه لا يكتفي بقتضار على قوله وان هذا الولد من الزنا ويقتل لأنه قد نظر أن من وطء الشكاح
 الفاسد دنا ولكن الزاجع انه يكتفي بحال اللفظ الزنا على حقيقته وظاهره أيضا أنه لا يكتفي بالقتضار على
 قوله ليس مني من غير أن يقول من الزنا وهو كذلك على الصحيح لأنه يتبادر من قوله ليس مني أنه
 لا يشبهني خلقا وخلقاً وكثير ما يرد الالاب ذلك من هذا اللفظ كأن يقول الولد لمست مني بر يدك
 لا يشبهني خلقا وخلقاً (قولوا ويقول الملاءن هذه الكلمات أربع مرات) أي يكتفون كل مرة بغير
 شاهد وكررت الشهادة ثلثا كيد الأمر وذلك سميت شهادات وهي في الحقيقة أيمان كمر (قولوا
 ويقول في المرة الخامسة) قد عرفنا أنها موكدة لقاد الكلمات الأربع (قولوا بعد أن يعظه الحاكم)
 أي ندبا له يزوج ويثيب بضائع باهر رجلا أن يعضده على فعله به رجوع وقوله وأحكم أي لأنه
 يقوم مقام الحاكم لكن بشرطه كمر (قولوا يقولوا الخ) تصور للوقوع وبقراءته فوله تعالى إن
 الذين يشتركون بعدوا لنفوسهم فقل لا إلا يتوبذ كقولهم صلى الله عليه وسلم المعتل اثنين حسابا
 على الله أحد كما كاذب فويل من يكلمن نائب (قولوا أنه أشد من عذاب الدنيا فقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لعل الله أنق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قولوا فيما رويت به من
 الزنا) أي أن كانت حاضرة فكانت غائبة ذكرها بما يميزها من اسمها ونسبها كما في الكلمات الأربع
 وأشار الشارح إلى تكميل كلام المصنف فكان من حقه أن يذكر هذه الأربعة ثلاثا يتوهم أن
 الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكت عن ذكره الولد في الخامسة بوجه أيضا أنه لا يشترط ذكره
 فيها وليس مراد الله باليمن ذكره في الكلمات الخمس كمر (قولوا يقول المصنف) مبتدأ خبره ليس
 بواجب وقوله على المترقى جاءه قوه كذلك قوله في الجامع وقوله بل هو سنة أي التخليط وقد نهى على
 ذلك سابقا (قولوا يتعلق بلعانه) أي يتوب عليه ولو لا حكمه فاض وإن كان كاذبا فيه وقوله وإن
 تلاعن الزوجة فلا يتوقف على إتمامها بقوله خمسة أحكام يشير الشارح إلى عدم حصر الأحكام
 للترتبة على اللعان في خمسة التي ذكرها المصنف بقوله وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة (قولوا
 أحدها) أي الخمسة أحكام وقوله قوط المسد فوال سقوط العقوبة لتسلي العزم بر الذي ذكر
 الشارح وقوله للملاءنة أي ولزاني الذي قد فهم أن ذكره في كلمات اللعان والإغلا يسقط عنه ذكر
 له إمامة الله أن يؤذ كرمه ليسقط عنه فان لم يفعل حدا له بل إذا بلا من الزوجة وجوب عليه
 حدان حدان الزوجة فلو حدها لا يتوقف على إتمامها بقوله خمسة أحكام يشير الشارح إلى عدم حصر الأحكام
 فهو يسقط به حده وتبليغهم من الزوجة بل لو ابتدا الرجل فطال به بعدة قد نهى اللعان له أيضا

وإن كان هناك ولد
 بنفسه ذكره في
 الكلمات فقال (وان
 هذا الولد من الزنا
 وليس مني) ويقول
 الملاءن هذه
 الكلمات (أربع
 مرات ويقول في)
 المرة الخامسة (بعد
 ان يعظه الحاكم
 أو الحكم بقوله
 من عذاب الله في
 الآخرة وأنه أشد
 من عذاب الدنيا
 وحل لعنة الله ان
 كنت من الكاذبين)
 فيما رويت به هذه
 من الزنا وقول
 المصنف على المترقى
 جماعة ليس بواجب
 في اللعان بل هو سنة
 (و يتعلق بلعانه) أي
 الزوج وإن لم تلاعن
 الزوجة (خمس أحكام)
 أحدها (سقوط
 الحد) أي حد القذف
 للملاءنة (حده

الامم من وجهين يتناول ان حقه ثبت أصلاً لا يتعاول بالاعتذار به لانه لا يثبت زناهم لما
 العان ولما فاندته سقوط المدعى القاذف وقوله عنه أي من الزوج القاذف لها (قوله ان كانت)
 أي إلى زوجة وقوله بحصنة قد تقدم ضابط الاحصان في الكلام على القذف (قوله وسقوط التعزير
 عنه) تقدم أنه لم يصر المصنف بالعقوبة لعل التعزير لم يكن عبرة بالحدوه ولا يشمله فلذلك زاده
 الشرح وقوله ان كانت أي إلى زوجة وقوله غير حصنة أي كصفتها وبقية العبرة في الحدوه التعزير
 بحجة القذف فلا يتغير ان يحدث حق أو يرق أو اسلام في القاذف أو المقتذوف (قوله والثاني وجوب
 الحد عليها) أي لقوله تعالى ويدأ عنها العذاب الا يتفقد على وجوب الحد عليها بلعنه وعلى سقوطه
 بلعنها كإسباقي وقوله أي حد زناها أي الذي ثبت بلعنه وقوله مسلمة كانت أو كافرة تعمم في
 وجوب الحد عليها (قوله لم تلاعن) هذا قيد في الحقيقة لا استمرار الوجوب لا لاصلة لانه يجب الحد
 عليها بلعنه ثم ان لاعت سقط عنها كإسباذ كرهه بقوله بسقط الحد عنها الخ والكلام هنا في أصل
 الوجوب فلذلك قال الخ المشي أو سقط له مكان أولى يجب ان يقيد بحذف والتقدير وسقوط وجوبه
 عليها ان لم تلاعن (قوله والثالث زوال الفرائض) أي فرائض الزوج عنها لانقطاع الشكاح بينهما
 والمراد بالفرائض هنا الزوج وحيث زوال الفرائض فإزالة الفراق فإزالة الفراق فإزالة الفراق فإزالة
 (قوله وغيره) أي من زوال الفرائض وقوله بالفرقة المأثورة فيه ان التأيد لا يعلم من قول المصنف
 وزوال الفرائض وإنما يعلم من قوله والتعزير على الابد والمراد بالفرقة البدنية وترتفع على ذلك أنه
 لا تنقطع لها ولو كانت حامل لثني الحمل عنه اذا نفي الحمل بلعنه كما يرمي به في الكافي وعدم التوارث
 بينهما وجواز تزوجه أو بعاساها ومن يحرم الجمع بينها وبينها كاحتهاؤها وغيرها غير ذلك من
 الأحكام (قوله وهي) أي الفرقة وقوله حاصله تظاهروا بأشياء في الظاهر وفي الباطن وقوله وان
 كتب الملاحن نفسه غايقة في قوله وهي حاصله تظاهروا بأشياء لا يتوهم أي في هذا الصورة تفصيل
 تظاهروا بأشياء (قوله والرابع في الولد الملاحن) أي في نفسه من نفاذه في لعنه ولو لم يتفصل بعد
 ذلك لحقه حتى لو نزل الملاحن من نفاذه ثم تلحقه لحقه وسقط عنه القصاص ولو أسلم دمي بعد نفي ولده
 لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمه تركه لحقه في نفسه واسلام موته وتقتض
 النعمة وقوله أما الملاحن فلا يتنفي عنها نسب الولد أي غير العصبة من أنه نسبي الله عليه وسلم ففرق بينهما
 وألحق الولد بالمرأى لا يصح في أحد توأمين دون الآخر لان الله تعالى لم يحرم العادة بان يجتمع في
 الرحم ولد من ماهر جلد ولد من ماهر آخر لان الرحم اذا دخله المني انسده فلا يقبل مني آخر وتقدم
 ان النبي فوري كارد العيب فان آخر بلا عذر بطل حقه من النبي فله طلاق الولد بخلاف ما اذا كان بعد
 كان بلفظ الخبر لا يلائم حتى يصح أو كان مريضاً أو مجسوماً لم يكن له اعلام القاضي بذلك أو لم يصد
 القاضي فأنقح في بعد فلا يبطل حقه في ذلك ان تصر عليه الاشهاد بانقح على النبي والابطال حقه
 ولو حتى بولد كان قبل تمتع بولد المتاحل بها يتضمن اقراراً كما من أولهم لحقه ولا يصح فيه بخلاف
 ما قاله الجعالي لا يتضمن اقراراً كقولهم خبرك الله خبر ان الظاهر ان قصد المصنف كفاية ما قاله الله
 نفي نيل وانتظار وضعه ليدفع متى كونه ولداً فانه يحصل أن الحاصل نقاش لا جيل فلو قال حلتها ولداً
 وأثرت وحدها ان نزل ميتها كفي العان بطل حقه لتفر بطله ولولا ان نفي جيل فبان ان لا جيل بان
 فساد لعنه وكذا الولد ان فساد نكاحه حيث نزل لا يثبت شيء من أحكام العان حكماً يند
 الحرم وسقوط الحد ونحو ذلك (قوله والخامس التعزير للملاحن على الابد) فتبادى بغيرها لما في
 العصمين انه صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما ثم قال لا سبيل لك عليها في سنن أي داود والقتل اعنان
 لا يصحمان أبداً أي يولا في القيامة فلا يجتمعان حتى في الآخرة كما قاله الزبدي كالثاني الرمل
 (قوله لا يجل للملاحن نكاحها) فترجع على قوله والتعزير على الابد فلا يجل له من الرجوع ولو

ان كانت بحصنة
 وسقوط التعزير عنه
 ان كانت غير حصنة
 (و) الثاني وجوب
 الحد عليها أي حد
 زناها مسلمة كانت
 أو كافرة ان لم تلاعن
 (و) الثالث (زوال
 الفرائض) وغيره
 غير المصنف بالفرقة
 المؤبدت وهي حاصله
 تظاهروا بأشياء وان
 كتب الملاحن نفسه
 (و) الرابع (نفي
 الولد) من الملاحن
 أما الملاحن فلا يتنفي
 عنها نسب الولد (و)
 الخامس (التعزير)
 للملاحن على الاعتدال
 بجل للملاحن نكاحها
 ولا يجلها على العيين
 لو كانت أمة

استمرها وفي المطولات زيادة على هذا الخمسة من أسنونا حفا انهم الى حق (١٨١) الزوج ان لم يلاهن حتى لو قد نفها

يُسدِّدُكَ وَمَا يَدُ
(وَيَسْطُ الْمَحْضَا
بِأَنْ تَتَنَزَّلَ) أَيْ
تَلَاوَنَ الزَّوْجَ بَعْدَ
تَمَامِ لَعْنَتِهِ (فَيَقُولُ فِي
لَعْنَتِهَا) إِنْ كَانَ
الْمَلَأَنُ حَاضِرًا
(أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنْ فَلَانَا
هَذَا الْكَافِرَ
فَيُجَارَى بِمَنْ (الزَّانَا)
وَيَتَكَرَّرُ بِالْمُحْتَضَا
الْكَلَامُ أَوْ بِعِزِّ حُرَاتِ
(وَيَقُولُ فِي الْمَرَّةِ
الْخَامِسَةِ) مِنْ لَعْنَتِهَا
(بَعْدَ أَنْ يَعْطَاهَا
الْحَاكِمُ) أَوْ أَفْهَكَ
بِقَوْلِهِ لَهَا مِنْ
عَذَابِ أَهْلِ الْآثَرَةِ
وَأَنَّهُ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ
النَّارِ (وَهِيَ غَضَبُ
الَّذِينَ كَانُوا مِنْ
صَادِقِينَ) فَيُجَارَى
بِمَنْ الزَّانَا وَمَا ذَكَرَ
مِنَ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ
عَلَيْهِ فِي النَّاطِقِ أَمَّا
الْأَنْوَسُ فَيَلَاوَنُ
بِأَشْرَفِ مَقْعَدِهِ
وَلَوْ بَدَلَ فِي جَمْعٍ
الَّذِينَ لَعَنَ الشَّاهِدُ
بِالْحَلْفِ يَقُولُ الْمَلَأَنُ
أَحْلَفَ بِاللَّهِ أَوْ لَعَنَ
النَّضْبَ بِاللَّعْنِ أَوْ
هَكَذَا كَقَوْلِهِ الْعِنَةَ
اللَّهُ وَقَوْلُهُ غَضِبَ اللَّهُ
عَلَى أَوْ ذَكَرَكَ مِنَ
النَّضْبِ وَالْعِنِ قَبْلَ
تَمَامِ الشَّهَادَاتِ
هِيَ لَعْنَةُ الْأَسْمِ مِنْ لَعْنَتِهِ

اتصلت بازواج وقوله ولا طلوا هاء اليك العين لو كانت آمة أي كانت مكررة ما حملها عليها وقوله واشترها أي مثل فتل الشراعية كعبه وقبرها حتى تملكها بشر أو عبدة وقبرها ما يصل به وطؤها (قوله وفي العولان زاد ينفصل هذه الخمسة) اشارة إلى أن الأحكام المترتبة على العمان لا تنصرف في الخمسة التي ذكرها المصنف كما مر (قوله ينفصل هذه الخ) أي ينفصل عن سواها حتى لا ياتي الزاني الذي قد فسد بها أن ذكر في لعانه كإمر ومنها انتطير الصدق قبل النكاح ومنه أن حكمها حكم المطلقة طلاقا وإنفقا لها بلحقها طلاقا في غير ذلك من الأحكام المترتبة على الميئونة وقد تقدم كرها ومنها أنها لا تنفقه لها وإن كانت حاملا كما مر (قوله حصانتها) أي كونها حصنة وقوله حق الزوج أي يخالف حتى يفرغوا منه فحقه وأجنو ولو بثلث الزينة جدلا عنت أول تلحق لأن أثر العمان يخص بازواج وقوله إن تلاق من مفهومه أنها إذا لم تعتق حصانتها بعدد الزوج ينفقهها ميتة (قوله حتى يفرغها بعد ذلك) أي بعد لعانه مع كونها لم تلاق وقوله ينفقه حتى يفرغ الزانية (قوله ويسقط الحد) أي حد الزنا الذي وجب عليها بلعانه وقوله إن تلاق من أي سبب ذلك وقوله أي تلاق الزوج يبعد عام لعانه أي كما هو مستفاد من لغة السقوط فلا يكون إلا فموا جيب ولا يجب إلا التماس لعانه واشترط المبدع بمر في الزرع وقوله عليه قوله تعالى ويذكر أنها العذاب إلا (قوله يقتول في لعانها) أي بأمر الحاكم أو موصي الحاكم على المترقب جصاصه من الناس إلى آخر ما مر في لعانه من الشروط والتهنئات ومنها التغذي بالمكان والزمان ثم تلاق الحاض أو هو هو باب المبعود لغيره بمكثها فيه والباب أقرب المواضع إلى فرض جالعها كما وثقنا به بعد فراغ لعان الزوج فيه (قوله إن كان المعلن جلفا) فإن كان قابليته بسمه ونسبه كافي حاتم أو ما قيد الشارع بذلك لا جمل قول المصنف أشهد بالله أن فلانا فاذن أي قوله هذا خبر في الخبر كما هو ظاهر (قوله إن الكاذبين) أي على قياس ما في ضمن الزنا كافي بعض التسع وقوله وتكرر للمنة هذا الكلام أي الذي هو قوله أشهد بالله أنه قال وقوله أو يبع مرات أي لمقوله تعالى ويذكر أنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إلا يقول أقمه سكرته من ذكر الزاني في لعانها أنها لا تحتاج إليه ولو تعرضت فلم يضر (قوله يصدان بعنه الحاكم) أي يدنو بأمر إمرأة أن تضع يدها على خمالها أن تزيرو قوله أو الحاكم أي بشرطه السابق فتدنه وقوله بقوله يقع الخ تصور بروض كإمر نظره وقوله وإنه أسمن عذاب الدنيا كان يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله وهل غضب الله الخ) والحكمة في اختصاص لعان المرأة بالضم هو لعان الرجل بالعن أن جرمه الزنا أعظم من جرمه القذف والغضب أعظم من القذف لأن الغضب أراثة الاستقام والعن البعد والفرح فعل الاغظ مع الاغظ وغير الاغظ مع غير الاغظ (قوله وما ذكر من القول المذكور) أي من قول الزوج أشهد بالله أن فلان الصادق إلى آخر الكلمات الخمسة وقول الزوج أشهد بالله أن فلان الكاذب إلى آخر الكلمات الخمس وقوله عمله في النطاق أي زواجه (قوله أما الآنوس الخ) معادل للنطاق وقوله فيلحق بأشارته فمعه أي خمس مرات يبدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة (قوله ولو أبطل في كل كلمة من الكلمات) اشارة إلى أن هذا الشرط الساقط لا يفتهم التمس عليه وقوله فلا تشهد الشهادة بالخلف وكذلك لو أبطل التمس الله لفظت الرحمن مثلا وقوله في جميع التي تجمع أي جميع هذه الصور

«(فصل في أحكام العدة)» أي لكونها تحصل بوضع الحمل في الحامل المتوفى عنها وغيرها المتوفى عنها وكونها تحصل بأربعة أشهر وعشرون المتوفى عنها غيرها الحامل وبثلاثة قرو في غير المتوفى عنها الغير ذلك وقوله وأنواع المصنف أي من كونها متوفى عنها وغيرها وعشرون متوفى عنها وكل منهما ما حاصل أو غير حاصل وكل أمانة أو أمة كما يسمي عسائيقه ولا اصل فيها أصل الإجماع إلا ما تاجد الأعيان الآتية فشرعت حياة للأنساب وتخصيات من الاختلاف (قوله فيمضي لفة أسمن من اعتد) فمضي

الأمر (قوله في جميع التي تجمع) (فصل في أحكام العدة وأنواع المصنف)

اسم مصدر من اعتدوا المصدر الاعتداد وقيل مأخوذة من العدد لانتسابها لها عليه قالوا فاتها تشعل
 على عند من الأقراء أو الأشهر وتخرج يقال ما لو كانت يوضع الحمل فاتها لا تشعل على عند فلا عدد
 فيه (قوله وشرا) حلف على اعتدوا قوله تر بص المرأة تر بص المرأة الخ وهي
 أولي بمعنى التبرص الاعتداف يعني تر بص تشعرو وتتبع نفسها من أن كاح في تلك المدة شعلت المرأة
 الحر والامة (قوله يعرف فيها) أي هافتي بمعنى الباء كما هو في نسخة أخرى وفي نسخة منها وقوله برامة
 رجها أي من الحمل والرحم جلده معقوفة في فرج المرأة كالكسر يجتمع فيها إلى الرجل وبني المرأة
 فيخلق منها الولد وكان الأولى للشارح أن يزيد أو لتعبد أو لتضعها على زوجهما فإن كلامه قاصر
 على معرفة قبر امهال رحم فقط وجاؤه غير ملحوظ فبرامتها أو لتعبد أو لتضعها على زوجهما والمقلب
 فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقرنوا حدم حصول البراءة فهو بدليل وجوب عدم الوفاة وإن لم
 يعمل بها (قوله براءة أو أشهر أو وضع جل) أي سبب ذلك هو هو تعالى يعرف (قوله والمعتدة) أي
 من حيث هي لا يقيد كونها متوفى عنها أو غير متوفى عنها فلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره
 وهكذا يقال في كل تقسيم وقوله هل ضرب بين أي كائنة على نوعين من كونهن المصنوع على معية (قوله
 متوفى عنها) بفعل التثنية العوقية وفعل الواو والقام المشددة على صيغة اسم المفعول وثالث الفاعل الجار
 والمجرور وفي كلام المصنف وقول الشارح زوجهما معنى لاجل اعراب لانه يلزم على جعله نائب
 فاعل أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز حذفه (قوله فالتوفى عنها الخ) أي إذا أردت بيان
 حكم التوفى عنها وغير التوفى عنها فاقول لك المتوفى عنها كذا وكذا وضر المتوفى عنها كذا وكذا فاقوله
 فاه العصة لانهما فصحت من شرط مقدور (قوله ان كانت حاملا) انما يقيد بالحرقة أن الامة
 الحامل كذلك شرعا لانهما لصنع المصنف فانه ذكر الامة فيما ساقى وقوله فمدها عن وفاة زوجهما
 فمدها الناشئة عن وفاة زوجهما (قوله وضع الحمل) أي بشما انفصله كاشا راليه الشارح قوله
 كله فلا أثر لانفصال بعضه منه لكان أو منفصلا في انقضاء العدة وكذا غيرهما من سائر أحكام
 الجنين نعم اذا خرج الجنين بقي شعره منفصلا لم يضر بخلافه متصلا ومثله الثغر واستثنى من ذلك
 وجوب الغرة على الخافى على أمه بظهوره من شعور وجوب القودا حان رقبته وهو حي وجوب
 الذبقة على الخافى اذا جنى على أمه ومات بعد صياحه بالخفاة وشمل الحمل الميت فلا تنقض العدة
 الا بوضعه ولو بدوا ميتا تنقض لبعض الخواص فانه قديمات الولد بطن المرأة وتركت فيها فلا تنقض
 عدتها مادام في بطنها ولو طالت المدة قال النووي قد وقعت هذه المسألة واستفتينا عنها فاجابنا عنها
 بذلك وإن اختلف المصريون فيها ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الأجال أولهن أن يرضعن أولهن
 ودخل في الحمل المضعفة التي فيها صور تنقية على غير القوايل مع ظهورها عندهن أو ليس فيها صورة
 لاظهاره ولا خفية ولكن قال أربع منهن أمه أصل آدمي ولو بقيت لتصور قتنقضيها العدة
 لحصول راتما لحرم بذلك هذه المسألة تسمى مسألة النصوص لأن فيها ثلاثة نصوص للشافعي رضي
 الله عنه فانه نص فيها على أن العدة تنقضي بها لو نص على أنه لا يصح فيها الغرة ونص على أنه لا يثبت
 فيها الاستتلا والفرق أن المدة تحصل براءة الراجح وقد وجدنا الأصل في العدة في الغرة
 وأهمية الولد انما ثبتت باسمي ولدا وهذا تسمى ولدا واما العلاقة وهي دم فليط بعلق فلا تنقض
 بها العدة لا حال تسمى حلالا لكن ثبت لها ثلاثة أحكام القطر يفرزوها وجوب الفسل به وإن
 الدم الخارج بعدها يمتنع فافادوا ثبتت هذه الأحكام الثلاثة لاضقة وترى بدكونها تنقض بها العدة
 بالشرط المذكور ويحصل بها الاعتبار ويزيد الولد عنها ما يثبت به أمية الولد وجوب الغرة
 بخلافهما (قوله حتى تأتي توائم) أي ولو انفصل أحدهما في حياة الزوج والأخرى بعد موته
 وضابط التوائم أن لا يتماثل بينهما مدة أشهر وإن ولدا معا وتماثل بينهما دون ستة أشهر فإن

وشرا تر بص المرأة
 مدة يعرف فيها
 رامة رجها براءة أو
 أشهر أو وضع جل
 والمعتدة على ضربين
 متوفى عنها زوجها
 وغير متوفى عنها
 فالتوفى عنها زوجها
 ان سكنت حرة
 حاملا فعدتها عن
 وفاة زوجها (بروح
 الحمل) كله حتى تأتي
 توائم

تخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فهما جلان لأن أوأمان (قوله) مع امكان نسبة الحمل للبيت (فقد لا نقضه
العدو بوضعه فلا تنقض العدو بوضعه الامكان نسبة الحمل له فلو كانت حاملا من وطء الشبهة
فعدتها أربعة أشهر وعشر بوضعه الحمل حتى لو جلت بشبهة في العدو كالت الباقي بوضعه
الحمل لأن عدو الحمل متقدمة تقدم أوأمان فإن كانت حاملا من زنا أو جلت في العدو منه انقضت
عدتها بمعنى الأشهر مع وجوده لأنها حرمته وله ولد أو لم يكن حاملا من زناهم نكاحه قطعاً وإجازة
وطؤها قبل بوضعه على الأصح ولو جعل حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة هل على أنه من
الزنا كان فيه الشبهة من الزنا وبه أغنى القفال ويزم به صاحب الأنوار وقال الأمام بجعل حال الحمل
أنه من وطء الشبهة تحصيل الظن وبه يزعم صاحب التمييز وجمع بينهما بجعل الأول على أنه بجعل
على أنه من الزنا في أنه لا تنقض به العدو الثاني على أنه بجعل على أنه من الشبهة فلا يلزمها الحد (قوله
كنفى بلعان) مثال لقوله ولو احتسب الأول المتني باللعان المتني بالخلف في الأمانة فالكان متمثلة
لاستقامته كإثباته بعضهم كذا قال الحنفى أو أن خير بان المتني بالخلف في الأمانة لا يدخل له في
العدو إلا بعدة على الأمانة في حق سداها لأن ينظر لكون التثليل لنفسها احتساباً لا ينقطع النظر من
العدو فظهر من ذلك وجعل جعلها استقامته لا لأنه لا يناسق في هذا المقام الثاني باللعان وإنما
انقضت العدو به مع تيقنه لأن تيقنه لا ينافي امكان كونه من وطء له أو استلحقه لحقه (قوله) فلو مات
صبي الخ) فترجع على مفهوم القيد المذكور ومنه المصروح وهو المقطوع جميعاً ذكره في تنبيهه فلو
مات عن حامل فعدتها بالأشهر لا بوضع الحمل إذا لم يمتعه ولد على المذهب ولم يمتعه ولد له حكمه
حكم المرأة قدسح إن كان أباً بعد سنين أو به فقد قضاء مصر وقضى به في الولد المصروح وكان من
مجهدي الفتوى فلهذا قال القول المصروح حكمه المصروح على كتفه وطاف به في الأسواق وقال
انظروا إلى هذا القاضي يلحق أولاً بالزنا بالعدو وأما المصروح وهو الذي قطع ذكره وبقي أشباه
فيلحقه الولد لقاء وعية المتني وما فيها من القوة الحية للدم وكذا الحنفى وهو الذي قطع أشباهه
ذكره ومنه المألول وهو الذي صلت خصيته بموت في ذكره فيلحق كلامهما الولد لقاءاً لا لاجتماع
فقد سأل في الأبحاث فيلحق نزل ما روي في قتلهم الخصية البقي لواء واليسرى الشعر امرأته فقد
وجد من له اليسرى ولها كثير ومن له اليمنى وله شعر كثير ويترتب على لحوق الولد لكل من ذكر
أنه إذا مات عن حامل انقضت عدتها بوضع الحمل (قوله) فعدتها بالأشهر أي بأربعة أشهر وعشر وقوله
لا بوضع الحمل أي لعدم نسبته إليه لأنه لا يولد له كما هو الفرض وتحبس الأشهر مع وجود الحمل حتى
لو تمت مع وجوده انقضت الله له على أنه من الزنا بالنظر للعدو وإن كان بجعل على أنه من الشبهة
محصناً للظن بالنظر لعدم الحد كما يعلى عمار (قوله) وأن كانت حائلاً) جهزته مكسوة أي غير حامل
ولو غير مدخول بها لأن هذه الزوجة لا تتوقف على الدخول ومثل الحائلات الحامل من غير الزوج كما تقدم
التنبيه عليه (قوله) فعدتها أي الحائلات ولو صغرت أو زوجة صبي أو مصروح بشرط أن تكون
حرة كما هو السباق لأن الأمانة غير الحامل المتوفى عنها بنتاً أشهران ونفس ليل كافي كلام المصنف
فكلامه هنا مقيد بالحرة أخذ من كلامه إلا في قوله أنه أربعة أشهر وعشر برفع عشر كافي نصحة
وهو ظاهر وبشبهه كافي نصحة أخرى على أنه مفعول معه أو أنه مفعول لحذف والتقدير وتزيد
عشر وحكمة الأربعة أشهر أنها لو كانت حاملًا لترك الحمل فم الغفران وحفه حيث لم يولد
العشر استطاعوا (قوله) من الأيام بلباسها) أشار بهذا التقدير إلى أن المتن منون لكن المناسب ترك
الثاني عشر أن يقول من البالي بياها لكن المعلوم محذوف في كلام المصنف فهو ترك التثنية ولو
كان المعلوم ذكر لكن مراداً بالقاعدة الأولى (قوله) فتعتبر الأشهر بالأهلة ما يمكن أي مدة
امكان اعتبارها بالأهلة بان وافق موت الزوج أول الشهر فتعتبر الأربعة أشهر بالأهلة تامة أو

مع امكان نسبة
الحمل للبيت ولو
احتمل كنفى بلعان
فلو مات صبي لا يولد
لثله عن حامل
فعدتها بالأشهر
لا بوضع الحمل (وان
كانت حائلاً فعدتها
أربعة أشهر وعشر)
من الأيام بلباسها
وتعتبر الأشهر بالأهلة
ما يمكن

فالصواب يكمل بعدها حتى هذا أن حلت الأمانة فإن خفي عليها الحيض مرة اعتدت بمائة وثلاثين
 يوم العتبات بالعدد (قوله يكمل للتكسر ثلاثين يوما) أي بأن مات الزوج في أثناء الشهر فيكمل
 من الخامس ثلاثين يوما تأتي بعد تكميله بالعتق فإن لم يكن الساقى من التكسر عشرة أيام والا
 حسبت العشرة فتأتي بعدها بأربعة أشهر هلالية (قوله وغير المتوفى عنها زوجها) وهي المفارقة في
 الحياض أو كانت فرقة طلاق أو قسم فمسا أو انفاسخ برضا أو لعان ومثلها المتعلقة عن موه الشبهة
 ولو مسمى الزوج حيواتا فهو كقرينة الحياة بخلاف ما لو مسمى جاداً أنه كقرينة الوفاة أو أصلاً لموات عن
 المطلقة الرجعية في العدة أنشأت إلى عدة الوفاة لأنها كانت زوجة وتربح عند خلاف البائن ولو ادعت
 للعدة التي مات عنها زوجها أنها انتقضت عند ما قبل موته لم تسقط عنها العدة ولم ترث فببطله القتل
 بالرجعية وهو ظاهر بخلاف البائن فتصدق في قولها لا اله الا لله بالعتق ولو ادعت أن الطلاق
 ربحي لترث وقد جعل امرجى أو بائن صدقت لأن الأصل عدم الأمانة (قوله وان كانت حاملاً) أي
 وإن لم يظهر كونها حاملاً لا بعد عدة أقراء أو أشهر لا بعد إعلان على البراءة وتنازع الحمل يدل عليها
 قطعاً لا يبرهنه بالاقراء ولا بالاشهر وقوله فعندتها موضع الحمل أي بخام انقضاء كلمته حتى تأتي ثوبين
 ولو بيناً أو مضيقاً فيها صورة أو تصور ولو بقيت بقول القوابل كابر (قوله المنسوب لصاحب العدة)
 أي زوجها كان أو غيره كالواطن بشبهة كافي النكاح القاسم وهو المراد بالمنسوب لصاحب العدة ولو
 احتالاً اتفق لبان قولاهن حاملون في الحمل انتقضت عدتها بوضعها وإن كان منفصلاً عنه فظاهر
 لا مكان كونها بمنزلة دليل أنما استلحقه كافر فإن لم يكن منسوباً لصاحب العدة يكمل زوجة
 المصروع فلا تعتد بوضعها بخلاف المحبوب والمحبس والمسول فإن زوجة كل منهم الحامل تعتد بوضع
 الحمل ومثل المصروع كل من لم يكن كون الحمل منه كان وضعته بدون ستة أشهر من إمكان الإجماع
 أو لوقوع أربع سنين من الفرقة فمن ادعت في الأخيرة أنها أحمل أو بدت نكاحاً أو وطئها بشبهة
 وأمكن انتقضت عدتها وإن اتفق عنه (قوله وان كانت حاملاً) أي أو حاملاً لا يحمل غير منسوب
 لصاحب العدة كاعتق برها (قوله وهي من ذوات أي صواحب الحيض) أي بأن كانت تخص
 ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس وقوله فعندتها ثلاثة قروء أي وإن طالت أو أيسر فحلت الحيض بدوامه
 انقطع حيضها العارض كرضاع ومرض أو لا العارض تصبر حتى تخفص فتعتد بالاقراء أو حتى تبلغ
 سن اليأس وهو اثنتان وستون سنة في الأصح وقيل ستون وقيل تسعون ثم بعده اعتد بالاشهر ولا
 عبادة بطول المدة عليها وبذلك يعلم عدم محبة ما يفعله بعض جهلة فقهاء التي يفرضون ويجهلون
 انقطع حيضها العارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس وسموها بغير ذلك انقطاع آيسة ويكفون بعض
 ثلاثة أشهر ويسترون صبرها إلى بلوغ سن اليأس ثم لا يعتد بثلاثة أشهر ويقولون كيف تصبر
 حتى تصبر عجزاً فليصبر من ذلك لأن الأشهر إنما جعلت لكي لا تخفى أصلاً ولا تستهوه غيرهما
 ولو كانت ممن انقطع حيضها رجعية ما سقرت رجعتها ونفقتها وكسوتها وسكنها إلى انقضاء العدة فلا
 عبرة بتعدد الزوج ذلك في طول المدة كالأول كانت حاملاً وماتت في بطنها تعتد بزوجها بدوامه ونقصه
 وظالت المدة بدوامها والمعتد كإفقه الشيخ عطية عن الشراطيني خلافاً لما نقل من الزايفي من
 أن ذلك بالنسبة للعدت أو ما في رجعتها والتفتة وتوابعها فذلك ثلاثة أشهر فقط ولا تسترحق تبلغ
 سن اليأس لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر وهذا ضعيف والأول هو الصواب (قوله وهي الاطهار)
 لما كانت القروء مشتركة بين المحضات والاطهار بين المصنفات المراد بها الاطهار كإبراهيم وعن غير
 وطى وعائشة وغيرهم من الصحابة ولقوله تعالى فليقلن من لعدتهن والطلاق في الحيض حرام كما
 طال الطلاق المأمور به يكون في الطهر لتشرع في العدة حيث تدعى الطلاق في الحيض فانها لا تشرع
 في العدة عقبه كما يعلم مما سبق وأن القروء يضم الغائب ونقصها مشترك بين الحيض والطهر

ويكمل التكسر
 ثلاثين يوما (وغير
 المتوفى عنها زوجها
 ان كانت حاملاً
 فعندتها بوضع الحمل)
 المنسوب لصاحب
 العدة (ان كانت
 حاملاً وهي من ذوات
 أي صواحب الحيض
 فعندتها ثلاثة قروء
 وهي الاطهار)

ومن اطلاقه على الحيفض ما في خبر الناقى وغيره ترك الصلاة أيام أقرانها وقيل القروء للاطهار والاقراء للخص وورعما شوهله هذا الحديث فإنه جعل الاقراء للخص (قوله وان طلقت طاهرا) أى والحال أنه سبق لها حيض أو نفاس فلا تحسب طهر من لم تحض ولم تنفس فرأى أن القروء هو طهر محتوش بين دى حيض أو حيض ونفاس أو نفاسين كان تألم من زوج ثم زنا أو عكسه وقوله بان بقر من طهر هابقة أى وان قلت بخلاف ما لو قرأ الطلاق آخر حر من طهر هابطة يطبق أو غيره فهمى كالمطلقة حائضا فلا تنقض عنتها الا الطعن في حيضة رابعة (قوله انقضت عنتها بالطن في حيضة ثالثة) أى لان بقية الطهر تعد قرأ فصدق على بعض القروءم القرأين بعده ثلاثة قروء كما صدق على الشهرين وبعض الثالث أشهر في قوله تعالى الخ أشهر معلوماً وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انتفاء عنتها (قوله أو طلقت حائضا أو نفاسا) ومثلها من طلقت مع آخر طهرها يتعلق أو غيره كما مر وقوله انقضت عنتها بالطن في حيضة رابعة أى لاجل أن تم لها ثلاثة قروء وهي الاطهار وقد عرفت أن زمن الطعن في الحيضة ليس من العدة (قوله وما بقي من حيضها لا يحسب قرأ) هذا لانهم لان المرام من القروء الاطهار كما روى لا يتوهم أن بقية الحيض تحسب قرأ اللهم الا أن يقال ذكر مثلها كلف بقية الطهر السابقة أو يقال ذكر مالدعى من يقول المرام بالاقراء الحيفض كما في حيفة ورضى الله تعالى عنه (قوله وان كانت تلك المعتدة أى التى هي غير المتوفى عنها وهذا مقابل لقوله وهي من نوات الحيفض وقوله مسفرة أى قبل البلوغ وقوله أو كبرأت أى بعد البلوغ وقوله لم تحض أصلا أى لم يسبق لها حيض في غيرها بدأ بخلاف من سبق لها حيض ثم انقطع لعارض أو غيره فانها تصبح حيض تحض فتعد بالاقراء أو تبلغ من اليأس فتعد بالشهر كما مر وقوله ولم تبلغ من اليأس فليدفع النكاح أو ما بعده لانها اذا بلغت من اليأس كانت آسة فهمى داخلته في قوله أو آسة (قوله أو كانت مسفرة) فعدتها ثلاثة أشهر في الحال لان كل شهر يمثل على طهر وحيض غايلا هذا ان طلقت في أول الشهر فان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي بسع حصوا طهرا بان كان ستة عشر يوما أكثر حسب طهرا لا اشتباه على طهر لا محالة وتكمل بشهرين هلالين بعده وان كان لاسع حصوا طهرا بان كان دون ستة عشر يوما لم يحسب طهرا أو تعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية وأما السعاضة غير المتصرة فقد راد اقراءها المعتدة في حقا فقد راد المعتدة لعادتها قد راد وقتا ان مر قتما والمعتدة تارة هو المدة أو المدة شهر طمس ليوم وليلة في الحيفض وتسعة وعشرين يوما في الطهر فعدتها تسعون يوما (قوله أو آسة) أى من بلغت من اليأس سبق لها حيض أولا (قوله فعدتها ثلاثة أشهر) أى لقوله تعالى واللاقي شمن من الحيض من نساك ان او تبتن فعدت من ثلاثة أشهر واللاقي لمحض أى فعدت من كذلك كما قاله أبو البقاء في اعراب وقوله ان اردت فيد ليان الواقع لانهم كانوا اربابا وفعيا فتعد به الا آسة ومن لم تحض فين الله ذلك لهم وقوله هلالية أى وان كانت ناصية (قوله ان انقضت طلاقها على أول الشهر) بان وافق طلاقها أول الشهر وقوله فان طلقت في أثناء شهر الخ مقابل لقوله ان انقضت طلاقها على أول الشهر وقوله وتكمل النكاح ثلاثين يوما أى سواء كان النكاح زنا أو ناقضا وهذا في غير المتصرة لما علت من أنه ان بقى من النكاح ستة عشر يوما أكثر حسب طهرا أو لا على النكاح (قوله فان حاضت المعتدة) أى المذكرة وهي الصغرة والكبرة التى لم تحض أصلا والمتصرة قولا تسع وقوله في الأشهر أى في أثناء الأشهر الثلاثة المذكرة وقوله وجب عليها العدة لاقراء أى لاها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بطلان فتغل بها كالتيمم اذا وجد الماء في أثناء التيمم (قوله أو بعد انتضاء الأشهر) أى أو حاضت المعتدة المذكرة بعد انتضاء الأشهر هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من قوله أو بعد انتضاء الاقراء غير صواب وقوله لم تحسب الاقراء أى في غير الآيسة لان حيضها حينئذ لا يمنع

وان طلقت طاهرا
بان بقى من زمن
طهر هابقة بعد
اطلاقها انقضت عنتها
بالطن في حيضة
ثالثة أو طلقت حائضا
أو نفاسا انقضت
عنتها بالطن في
حيضة رابعة وما بقي
من حيضها لا يحسب
قرأ (وان كانت)
تلك المعتدة مسفرة
أو كبرأت لم تحض
أصلا أو كبرأت لم تحض
أصلا ولم تبلغ من اليأس
أو كانت مسفرة (أو)
آسة فعدتها ثلاثة
أشهر (هلالية ان
انقضت طلاقها على
أول الشهر فان طلقت
في أثناء شهر بعده
هلالا وان يكمل
النكاح ثلاثين يوما
من الشهر الرابع فان
حاضت المعتدة في
الأشهر وجب عليها
العدة بالاقراء أو
بعد انتضاء الأشهر
لم تحسب الاقراء

ولا يعاقب في الاكسرة عتاب الزنايل دونه وينسق بذلك وهكذا كل فعل قدم عليه نظمه معصيته وهو
غير هالو المراد بقوله اعتمدت مقرة استمرأت فمرة فهو استمرأ لا عتدت في تعبيرهم واعتدت تسحر وهذا
في غير الامة المعتبرة اما هي فان ملقت في اول الشهر اعتمدت بشهر بن هلالين وان ملقت في اثناء
الشهر فان كان الباقي منه ستة عشر يوما كما كثر حسب ما اقتضت كماله بعده بشهره والى والا فاقوا واعتدت
بعده بشهر بن هلالين على المعتد خلافا لما روي في كفايته بشهر ونصف (قوله وللعنة
والمكاتبة وأم الولد كالأمة) أي في جميع ما روي ولا يريد بالأمة من يهارق لثقل ذلك وتفسير المعنى
لهذا ذلك لا يناسب صنيع الشارع (قوله بالشهور وعن الوفاة) أي وعدتها بالشهور وعن وفاة زوجها
ولقبيل الدخول وقوله أن تعتد بشهر بن أي هلالين وباقى في الانكسار ما روي (قوله وعن المطلق)
أي وما في معناه كالنفس وقوله أن تعتد بشهر ونصف أي لا مكان التنصيف في الشهر بخلاف الأقراء
كما روي (قوله على النصف) هو المعتد لانها على النصف من المرة كما روي (قوله وفي قول شهران) أي
لانها في الأقراء تعتد بشهران ففي الشهور تعتد بشهر بن لكونها مبدل عن القرنين وقوله وكلام القراني
يقضي ترجيحه أي لما علمت من توجيهه وهو الامام حجة الاسلام زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن
حامد القراني ومن كلامه رضي الله تعالى عنه

فزلت طمعه لا رغبة الا في أحد * لقرني نساها فسكرت مغزلي

(قوله وما المصنف ففعله أولى) أي لا واجباً وقوله حيث قال فان اعتدت لم أي لانه قال فان اعتدت
لم فالحقيقة عبية تعليل واعتراض بعضهم على المصنف بان ما ادعاء من الاولوية لم يقله أحد لان
الخلاف في الوجب وجهه ما في المسئلة لانه اقوال الاول وهو الاظهر وجوب شهر ونصف والثاني
وجوب شهر بن والثالث وجوب ثلاثة أشهر واجيب عن المصنف بان القول العيص لا يقطع النظر
عن الضعيف بل يقول ان اعتدت بشهر بن كان أولى ثم وجب خلاف القائل بوجوب الشهر بن كما
انها اذا اعتدت بثلاثة أشهر كان أولى أيضاً وجب خلاف القائل بوجوب الثلاثة أشهر ولعل
المصنف اقتصر على مراعاة القول الثاني لقوته في الجهة واما الثالث فهو أضعف الاقوال فلذلك لم يراعها
المصنف على أنه يعلم من أولوية مراعاة القول الثاني أولوية مراعاة القول الثالث بالاولى لا أحوط كما
أشار إليه الشارع بقوله وهو الاحوط (قوله وفي قول عدتها) أي الامة التي تعتد بالشهور وعن المطلق
وتجوه لان الخلاف مفروض فهاهنا مرجح كلامهم أن الخلاف في غير المعتد عن الوفاة وقوله عدتها
ثلاثة أشهر فتكون على هذا القول كالمزج وهو أضعف الاقوال كما علمت وقوله وهو الاحوط أي لما
فيه من زيادة الاحتياط (قوله وعليه جمع من الأصحاب) أي أصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه
وعنه ما جمع من الأصحاب السبعة المطلق من زوجها فكم لو طأش الزوج وجسه المطلقة وقد
تقدمت أحكامها فلا تغفل

• (فصل في أحكام المعتدات وانواعها) وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل وهو الانسب بقول الشارع
في الترجمة السابقة ففصل في أحكام المعتدات وانواع المعتدات لكن انواعها وهي الرجعية والباين وغير
الحامل والحامل والتوفيق ضياع وجهالست مذكور فلتاها بل بان أحكامها وهي ما يجب لها
وما يجب عليها لذلك قال بعضهم الاولى اسقاط الانواع هدلوفي بعض نسخ المصنف تقديم فصل
الاستبراء قبل هذا الفصل وهو الذي وجدنا به بنان الشارع لكن تقديم هذا الفصل أنسب كما
لا يخفى وهو أدى شرح عليه الشيخ الطيب وتبعه المعنى وقد تبعه أيضاً في ذلك لشدته مناسيته
ونظمه بالعبية (قوله يجب المعتدات) الحاصل ان السكينة واجبة للمعتدة مطلقا لا التامر كما
سبذكره الشارع والصغيرة التي لا تطبق الوفاة لانها في معنى التامر فتوالا مقصير المسئلة وجهاليللا
ونها را كان كانت سلم ليللا وتقدم سبذها تاروا الوفاة وبثبته ولو شك في حاشا فموجب الثبقة

والعنة والمكاتبة
وأم الولد كالأمة
(وبالشهور وعن الوفاة
أن تعتد بشهر بن
ونفس ليل ونصف
المطلق أن تعتد
بشهر ونصف) على
النصف وفي قول
شهران وكلام القراني
يقضي ترجيحه واما
أنصنف ففعله أولى
حيث قال (فان
اعتدت بشهر بن كان
أولى) وفي قول عدتها
ثلاثة أشهر وهو
الاحوط كما قال
الشافعي وعليه جمع
من الأصحاب
• (فصل في أنواع
المعتدة وأحكامها
ويجب للمعتدة

فأعترف بقاؤها في الدوام لأنه أقوى من الاستدعاء كونها لا تتنقل لعدة الزمان بخلاف الرخصة فإنها
تتنقل لعدة الزمان فتسقط نفقتها ولو جاعلاً كإبر (قوله) ويجب على المتوفى عنها زوجها) أي ولو أمة
أو كافر لها أمان ذمة أو عهد أو أمان إذا ترافعوا إليها ورضوا بحكمنا والافتراض به والتقييد
بالإيمان في خبر العيصين وهو لا يعمل لأمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعدل ميت فوق ثلاث
الأيام زوج أربعة أشهر وعشرون على الغالب وقوله في الحديث الشريف الأهل زوج أي فصيل
هذا الأحاداد عليه يعني أنه يجب لأن ما حاز بعد امتناع بصدق بالوجوب أو تقول ما حاز بعد
امتناع وجب على ما هو المراد هنا إجماعاً ويجب على ولي الصغير أو الصغرة منعهما عما يمتنع منه
غيرهما ونرج بالمتوفى عنها زوجها المفارقة فلا يجب عليها إلا إذا وافتقار من لها ولد وجب عليها
أن فورقت بطلاق فهي بمنزلة أجنبية أو يفسخ فهو منها إذا كان بغيره أو لم ينفى فيها إذا كان بغيره فلا
يلحق بها من الجباب الأحاداد ونقل عن بعض الأصحاب أن الأولى للرخصة إن تزوج ما بعده
الزوج إلى أن يراجعها وهو ظاهر إن رجعت منه ذلك إلا الأولى هو العقد كانه في حال وضعت وأصلها
عن أبي ثور عن الشافعي رضي الله عنه (قوله الأحاداد) بالجملة والبالغين للمهمات من أحد ويقال
الحداد من حدو روي بالجمع من حدثت الشيء أي قطعت لها قطعت نفسها عن الزنى قال الكلب
وأما الاستدعاء فهو استعمال الحديد كاللومى في حلق الشعر من المانة كما هو معلوم (قوله وهو لقطة
ماخوذ من الحد وهو اللقطة) فلهذا لقطة للنع وشعر عامله كره المصنف كإشارته إليه الشارح بقوله وهو
شعره الخ (قوله الامتناع من الزينة) أي الزين في البدن فلا تلبس الخي ثياباً من ذهب أو فضة
ولو لوز أو من نحاس إن موهب ذهب أو فضة أو كانت المرأة ممن يعقل بسوءه كان حكيماً إذا كان لخالط
والسوارم صغيراً كالثبات والقرط وهو ما يعلق في شصمة الأذن المسمى بالخلق ومنه قوله وعصوه
للأعراب والسلاسل وغيرها وأما قوله علم ذلك لأنه يزيد في حشيتها كما قيل
وما الخلق إلا زينة للقبضة • نعم من حسن إذا الحسن قصر
فأما إذا كان الجمال مورفاً • تحسبك لم يجتمع إلى أن يزور

وأما القيل بما ذكره لغيره لا غير لكن مع الكراهة كان لغير حاجته كان كراهة فلا كراهة ونرج
بالبدن غيره فهو زخميل القراض وهو ما تعدد أو ترفع عليه من نطق وهو الجلد الذي تعدد عليه
ورتيه وسادة وغيره أو تخمير الأثام وهو أمتعة البيت فلا حداد فيه لأن الأحاداد في البدن لا في
القراض ونحوه وأما الغطاء فهو كالثياب ليلونها على المعتدون خصه الزركشي بالنهار ويحرم عليها
ليلونها ردهن شعرها ولحيته إن كانت وبقية شعور وجهها بخلاف شعور ريشة بدنها ويحرم
عليها أيضاً طلائع وجهها بالاشيذاج بالمال المصنوع وهو ما تقدم من الرصاص يطل به الوجه وبالدمام
بكر الدال المصنوعة وضعها أو يمين بينهما القف وهو ما يطل به الوجه للتزين وهو الحجارة التي يوردها
أنلد وهو المسمى عند العامة بحسن يوسف ويحيى أن أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان إذا ذكر
عنده أحف بسوء يمين عن ذلك يقول

حسدوا لقيت أن لم ينالوا سعيه • فالكل أحاداد وعصوم

كضرب الحسناء قلن لوجهها • حدادوا بغضا أنه لم يدم

أي معصوم بالدمام المتقدم ويحرم عليها اختصاف مظهر من بدنها بحك الوضوء والبدن والرجل
بغير الحناء وتقرى أصابعها وتصفى شعر طرقاتها أي ناصيتها على جبهتها وتصفى شعر صدقها
أو حشوتها على الكحل وتدقيقه بالحناء وهو إزالة شعر ما حوله وشعر على جبهتها وهو المسمى
بالحنيف ويجوز لها التخليل فسل رأس وبلن ولو يدخل حمام ليس فيه خروج عهره وامتناع
بالدهن واستعمال بخوصه دوا القشر لحية أو شارب أو أبط أو عانة وقلم لفر ولو تركت المستعدة

الصعل (و) يجب (على)
المتوفى عنها زوجها
الأحداد (وهو) أمة
ماخوذ من الحد وهو
اللتع وهو شربا
(الامتناع من
الزينة)

٣ المروى في بطلان
وهو المصنف

بدلة ليس مصبوح
 بقصد بدنة كسوب
 أصغر أو أحر وبياح
 غير المصبوع من
 قطن ووصوف وكان
 وابر يسر وهو صبوغ
 لا يقصد بدنة (و)
 الامتناع (من الطب)
 أي من استعماله في
 بدن أو ثوب أو طعام
 أو كحل غير محرم لما
 المحرم كالأكل كمال
 بالأمم الذي لا يطيب
 فيه غرام الحاجة
 كرمد غير خض فيه
 للمسدود مع ذلك
 تستعمله للبلوغ به
 نه سارا الآن دعت
 ضرورة لاستعماله
 نه اواله ران تعد
 على غير زوجهما من
 قريبها أو أجنبي
 ثلاثة أيام فأصل
 وتحرم الزيادة عليها
 ان قصدت ذلك فان
 زادت عليها لا قصد
 لم يحرم (و) يجب
 على المتوفى منها
 زوجها والمنشوة
 ملازمة الست أي
 وهو المسكن الذي
 كانت فيه عند الفرفة

الاحاد كل اللد أو بعضها انقصت حدتها مع العصبان ان حلت رمة الترك ولو بلغت أو فاق وزها
 بعد انتفاء العدة فلا حد عليها لان قضاء حدتها كمال بلغها طلاقه بعد انتفاء العدة فانه لا عدة
 عليها (قوله ترك ليس مصبوغ بقصد بدنة أي للبلوغ نهار من حر أو غير موقوفه كسواب أصغر
 أو أحر فالأول كالصبوغ بالعصر والثاني كالصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو الغرقة بقصد ما وطين
 أحر شهما (قوله وبياح غير المصبوغ) محترز المصبوغ في قوله ترك ليس المصبوغ وغيره وقوله من
 قطن ووصوف وكان أي وان كان نفيسا وقوله وابر يسر هو بلعني الشامل للقرن وهو مطلق الحر را فام
 تحدث فيه بدنة به وتتش (قوله ومصبوغ لا يقصد بدنة) محترز قوله بقصد بدنة في غير ما و ذلك
 كالاسود والاخضر والازرق الا ان كانت من قوم يترنون به كالاعراب فيحرم ومالم يكن كل من
 الاخضر والازرق را قاصا في اللون والابان كان كذلك م لأنه لا يقصد لانه به تصدق لانه به بخلاف الكدر
 والمشمع لانه يقارب الاسود الذي لا يقصد لانه به (قوله والامتناع من الطب) وصا طه الطب
 الذي يحرم طعامه كل ما حرم على المحرم لكن لا بد من قطعها في استعماله ولما زاله الطب الذي معها
 حال الشرع في العدة بخلاف المحرم في ذلك ويستثنى من الطب ليل من فط أو اغفر أو هما أو مان
 من البضوء بسعملها معند الطهر من الحيض أو النفاس كقائه الاذعى وغيره (قوله أي من
 استعماله) أي املا أو مارا ونسبا احتاج الشارح لتقدير لفظ استعمال لمحله الطب على لعين ولو
 غيره بالطب لم يمتح إلى ذلك وانما جرى على الاول لانه المتبادر من الطب ولذلك قدر الشيخ المحط
 لفظ استعمال كما قدره الشارح (قوله أو كحل غير محرم) أي وهو الكحل الأبيض كالنوباء لا يحرم
 لا كحل ما دلا بدنة فيه لكن يحرم استعماله في بدنه (قوله اما المحرم) معاملة لموله غير المحرم
 وقوله كالا كحل لا يمدى وكالا كحل ما الصبر يقع الصاد كسر الباء على الاشهر ويجوز اسكان
 الباء مع فتح الصاد كسر ها وفيه ثلاث اقسام فحرم على السوداء كذا في الشافعي الا مع لانه
 يحسن العين وقوله الذي لا يطيب فيه لانه في ذلك تكون الحرمة من جهة الا كحل فقط فان كان
 فيه طب كان ما من جهتين جهة الا كحل و جهة الطب فهو حرام وان لم يكن فيه طب وقوله
 غرام أي لانه ان كان لا يطيب فيه كما حلت (قوله بالحاجة كرمد) استثنائا من قوله غرام
 (قائلة) من حفظه من البيت لا يرمد أبدا وهما
 يانانطري يعقوب أعيد كما * بما استعاذ به نفسه الكعد
 خيس يوسف اخاه الشير به * بحق يعقوب اذهب بها الرمد
 فانه بعض الفضلاء (قوله فريخص فيه العدة) أي لانه صلى الله عليه وسلم ان لام حلة في الصبر لبالا
 (قوله ومع ذلك) أي ومع الفريخص فيه العدة وقوله تستعمله لبالا فريضة نهارا أي لا هيا ساذن
 فيه النبي صلى الله عليه وسلم لبالا كما هو قوله الان دعت ضرر ود لا يستعمل نهارا أي فهو زاستعماله
 حينئذ نهارا للضرر و (قوله وللمرأة أن تحدا الخ) أي ويجوز لها أن تحدا الخ ونحوه جاز أن قال جل ملا
 يجوز له الاحد مطلقا وللمرأة لان الاحد اذا ما شرع لفسا انقص عقلهن المقتضى عدم سهر من
 وقوله من قريب لها أي كما بهما وولدها وقوله أو أجنبي أي حيث لا رية فيما ينظر با كما ناعسا
 أو صالحا أو نحو ذلك فان كان ذلك رية فلا يجوز الاحد اعطيه وقوله بدنة انا ما دال طرف لموله
 ان تحدا (قوله وتحرم الزيادة على ما انقصت ذلك) أي الاحداد وقوله فان زادت عليها نقص علم
 يحرم أي لانه امر اتفاق من غير قصد (قوله ويجب على المتوفى منها زوجها والمنشوة) أي المنطوعة
 عن النكاح من البت وهو النطق بينونة صفرى أو كبرى ومثلها القسوخ نكاحها والمعتدة عن
 وطه الشبهة ولو بنكاح فاسد فحبب عليها ملازمة المسكن الذي هي فيه الا الحاجة والمساكنه لا يجب
 الاستدعاء من وطه الشبهة السكنى كما تقدم مقتضى كلام المصنف اخرج الرجعية فلا يجب علم ملازمة

المسكن الذي كانت فيه عند العرق قبل لزوج اسكانها حيث شام من المواضع التي تليق بها وهو مافى
 الحامى والذهب وغيرهما من كتب العرب ومن به زعم النووي في نسكته لاهافى حكم الزوجة وهذا
 ضعيف والمعتمد انهما كغيرها في وجوب ملازمة البيت وهو مانص عليه في الام كقوله ان الرعدة
 وغيره وقال الاذرى انه المذهب المشهور والركنى اما الصواب او ما قول الاولين لانهما في حكم الزوجة
 فربما ان البست في حكم الزوجة من كل وجه اذ لا يجوز له الاستمتاع بها ولا التلويق بها (قوله ان لاق بها)
 فان لم يلق بها كان لها الانتقال ملكه الى لائق بها كما تقدم (قوله وليس لزوج ولا غيره اخراجها من
 مسكن فراقها ولا لها خروج منه) أى قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين
 بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن لساكنه فيها والا فليبيتوا ولا يخرجن الا ان ياتين
 وغيره الفاحشة المبينة ان تبتدع على اهل زوجها حتى يشتد اذاهم بها ومن اهل زوجها جازاها فاذا
 اشتد اذاهم بها جازاها فخرجها كما انه اذا اشتد اذاهم بها جازاها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها
 وتأتى بهما وهما بالان الوضحة لا تطول بينهما (قوله وان رضى زوجها) أى لانه الحق في ذلك
 لله تعالى وهو لا يسقط بالتراضى (قوله الا الحاجة) ايراد بالحاجة ما يشعل الضرورة كما اشار اليه
 الشارح بقوله ويجوز لها الخروج ايضا اذا خافت على نفسه الخ ما عدا ذلك من الضرورة وعلى تسليم ان
 الحاجة لا تشعل الضرورة فهو معلوم من كلام المصنف بطريق الاولى لانه اذا خاف الخروج للحاجة
 جازاها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها فخرجها
 كالمعتد من الوفاة ومن هذه الشهرة قوله بن كاح فاسدوا القسوخ نكاحها والبان الحائل فالضايف
 في ذلك كل معتد لا يجب لها تفقة ولم يكن لها من يقضها حاجتها امان وجبت تفقتها من رغبة
 وبان حامل ومستبرأة فلا تخرج الا باذن او ضرورة كالزوجة لانها مكفأة بالنفقة وليس من
 الحاجة الزارة والعبادة وتولوا بها فاصغر عليها الخروج لان يادتها او صيادتها في مرضها او زارة قور
 الاولياء والصالحين حتى يفر زوجها الميت ويخرج عليها ايضا الخروج للعبادة لاستمتاعها بها ونحو ذلك
 نعم لها الخروج لغير ذلك كانت احرمت بذلك قبل الموت والفرافق ولو بفراذه وان لم تخف الفوات
 فان كانت احرمت بعد الموت او الفراق فليس لها الخروج في العدة وان تحققت الفوات فاذا انقضت
 عدتها اتمت حرمتها او حتمت ان يبق وقت الحج والاحتمال بعمل حرة وعليها القضاء ودم الفوات (قوله
 كان يخرج في الهاراج) فان لم يكن الخروج لذلك في الهاراج لم يكن الخروج له في الليل وقوله ونحو
 ذلك أى كصرفه او اومى بمعنى أو (قوله ويجوز لها الخروج ليلا الى دار جارتها) أى الملاصقة
 وملاصقة الملاصقة طائر الجار لها منها الملاصقة وملاصق الملاصقة لا ملاصقة في الرخصة وقوله لغزل
 وحديث ونحوهما أى كذا سن والروافى ذلك بمعنى أو (قوله بشرط ان ترجع الخ) فان لم ترجع
 وباتت عند جارتها حرم عليها (قوله ويجوز لها الخروج ايضا) أى كما يجوز لها الخروج فيما تقدم
 وقوله اذا خافت على نفسها أو وليها أى أو عضوها أو لها تلفا من دم أو غرقا ونحوهما سواء كان
 تلف ذات أو منفعة وكذا الوضحة على نفسها ايا حشمت من فسقة محاورين لها وقوله وغير ذلك مما هو
 المذكور في المطولات او اوقبه معنى او كما تقدم ولوارثها اهلها وفي الباقي قوة وعدد فتخبر بين
 الإقامة والاتصال لان مفارقة الاهل تعسر وتوقع في الوضحة فيكون ذلك من العذر ايضا

ان لاق بها وليس
 زوج ولا غيره اخرجها
 من مسكن فراقها
 ولا لها خروج منه
 وان رضى زوجها
 (الحاجة) فيخرج
 لها الخروج كان
 يخرج في النهار لشره
 طعام وكان يبيع
 غزل او قطن ونحو
 ذلك ويجوز لها الخروج
 ليلا الى دار جارتها
 لغزل وحديث
 ونحوهما بشرط ان
 ترجع وتبيت في
 بيتها ويجوز لها
 الخروج ايضا اذا
 خافت على نفسها أو
 وليها وغير ذلك مما
 هو مذكور في
 المطولات
 * (فصل في احكام
 الاستبراء

سبأ في كلامه وهو في الامة كالعدن في الحررة وانما خص باسم الاستبراء لانه اكنى فيه باقل
 ما يدل على ابراء الرحم كحصة في ذوات الحيض وشعر في ذوات الشهور بخلاف العدن كما لم يكن
 فيها ذلك فخصت باسم العدة أخذ من العدة لاشتمالها عليه غالبا كما مر والاصل فيه الاحاديث

مألو اشتراها قبل الاتفاق في غير المستوفى والفرق أن المستوفى تشبه المنكوحه فلا يعتد بالاستبراء
الحاصل قبل زوال الغرض وقهر المستوفى لاشبه المنكوحه فيعتد بالاستبراء الحاصل قبل زوال
الغرض فلها أن تزوج في الحال كما ساقى في الشرح (قوله والسبب الثاني حدوث الملك) قد تقدم
أن حدوث الملك ليس هو السبب في الحقيقة بل السبب حدوثه قبل التمتع فيعتد ما تقدم من فسخ
الكتابة العصمة والأسلام من الرد ومطلق الزوج للامة المزوجه (قوله وذكر المصنف) أي ذكر
السبب الثاني فالسبب الاول في كلام الشارح مذكور في كلام المصنف نانيا والسبب الثاني في
كلام الشارح مذكور في كلام المصنف أولا كما استفيد من صيغ الشارح (قوله ومن استحدث
ملك أمة) أي تسبب في حدوث ملك أمة هذا ظاهر ولكن المراد حدث ملك أمة ولو قهر ابتدليل
قوله أو بارتخان الملك فيه فهرى وكذلك في الرد والعيب الداخل في قوله أو غير ذلك كما ساقى (قوله
بشره) أي سبب شره نعم لو اشترى زوجته لم يجب استبرأؤها لانه لم يقدر به حصل التمتع بل التمتع
باق غايه الامر أنه اختلفت سببه فانه كان أولا بالنكاح ونانيا بالملك ولكن ينبغي استبرأؤها كما سجد كره
الشارح ليجزى ولد النكاح عن ولد الملك العيين فان ولد النكاح ينفعه علوكا ثم يعنى فلا يكافئ
مرة الاصل ولا تصير أمة م ولد ولو بالملك: مقدس ان يكافئ مرة الاصل وتصير أمة م ولد (قوله
لا خيار فيه) أي بان كان لا خيار كان فيه خيار فان حصل الاستبراء في زمن الخيارات لا يعتد به
لضعف الملك وان حصل بعد الزوم اعتد به ففي مفهوم قوله لا خيار فيه تفصيل فاندفع قول الحمى أو
قال بعد زوم ملك كان أولى وأنبى على أنه يمكن دخول ما اذا كان فيه خيار ثم حصل بعد الزوم في قوله
لا خيار فيه لانه يصدق عليه بعد الزوم أنه لا خيار فيه وان كان المتأخر من قوله لا خيار فيه أنه لازم
من أول الامر وبالمعنى فالمدار على كونه بعد الزوم سوله وحده القبض أم لا لان الملك قبل القبض
لازم فاشبه ما بعد القبض (قوله أو بارت) أي ولو قبل القبض لأن عام لك بذلك معقوض حكما
وان لم يكن معقوضا حاسبا ليدل بمحة التصرف فيه (قوله أو وصية) أي يقول وصية وإن لم يقبضها
بغلاف قوله أو وصية فاه يقبل القبض فلو حصل الاستبراء بعد قبضها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف
الملك فيها على القبض (قوله أو غير ذلك من طرق الملك) أي كالرد والعيب والأمانة والوصايا والسبي
وتحذ ذلك (قوله لم تكن زوجته) بهاء الضمير كما في بعض النسخ وسيد ذكر الشارح مقابله بقوله وإذا
اشترى زوجته من له استبرأؤها وعلى هذا القيد وجوب الاستبراء لانه يندب في مقابله وفي بعض
النسخ ولم تكن زوجة من غيرها الضمير براد على ذلك ولا معتد وسيد ذكر الشارح مقابله بقوله
وأما الامة المزوجه والمعتقة الخ وعلى هذا القيد وجوب الاستبراء حال الامة بصح الاستبراء في
وقاله اذ التزوج وجمية والعدة وان كان لا يجب حالا (قوله حرم عليها الخ) جواب الشرط وهو من
ان كانت عرطية أو غير المتدة أو هو من ان كانت موصولة ولكن لا يجزى أن الوطء وان كان حراما
لعدم الاستبراء لكنه ليس زنا لوجود الملك وانما ثبت على ذلك لان بعض العوام يسأل عن ذلك
وتوهم أنهم (قوله عند ادفع طمها) كان الاولى حذفه لانه يوم انما ادبر وطمها لم يحرم عليه
الاستمتاع بها حتى يستبرئها وليس كذلك (قوله الاستمتاع بها) أي بجميع أوضاعه حتى النظر
بشهوة في جميع أوضاعها بما عدا المسبة أمانها لدهم الزوم بدون غيره كالتقبيل كابدل عليه قوله
صلى الله عليه وسلم في سبأ أو طاس أو لاوطا الخ وتقيل ابن عمر لعامة التي وقعت في سهمه ولم ينكر
عليه أحد من الصحابة فصار اجسا حاكموتيا وانما سارم وطؤها صيانة لسانه عن ان يحتلها المحرمي
للمرغمها المحرمي ومثلها المشتراة من حرمي (قوله حتى يستبرئها) أي لاحتمال حلها أو لتعديدها
أشار إليه الشارح بقوله ولو كانت بكر الخ ولو باع حرة فظهر بها حمل وادعا ولم يقر بوطئها قبل
البيع فالقول قول المشتري بعينه انه لا يعلم أمة ولا ثبت نفيه من البائع على العقد لان نبوته

والسبب الثاني
حدوث الملك
مذكور
في قوله
المصنف في قوله
(ومن استحدث ملك
أمة) بشره
لا خيار
فيه أو بارت
أو وصية
أو غير ذلك
من طرق الملك
لها
ولم تكن
زوجه
(حرم عليه)
عند ادعاء
وطمها
(الاستمتاع
بها حتى يستبرئها)

يقطع اربح المشتري بالزاد او يقلل بربحت نفسه لانه لا ضرر على المشتري في المسألة فان اضرعوا عليه اقبل
 البيع فان كان استبرأ اها قبل البيع فانت بولد دون ستة اشهر من استبرائها الحق وتبين بطلان
 البيع لكونها لم ولد فلهذا وان انت بلسنة اشهر فاكتر منه لم يلحقه ثم ان كان المشتري وطنيا
 وامكن كونه منه بان ولده لسة اشهر فاكتر من ولده لحق وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن
 وطنيا او وطنيا ولم يمكن كونه منه فالولد له ان له ولا نصير الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأ اها قبل
 البيع فان امكن كونه من البائع فالولد له ان لم يمكن كونه من المشتري فان امكن كونه منه ماعرض
 على القائف ولو جرى صورة فاستبرأ بعلمك نحو محوسبة كونه وتردة او نحو زوجة كعتدة
 من زوج او مشابهة لم يعتد به فاذا زال لسانه بان اسلمت نحو المحوسبة او طلقت الزوجة قبل الدخول
 او بعدوا انقضت العدة وانقضت عدة الزوج او الشبهة فلا بد من الاستبراء ثانيا ولا يكفي الاستبراء
 الاول لانه لا يستعقب حل الفتح الذي هو المقصود من الاستبراء (توابعه) ان كانت من ذوات الحيض
 بحيضة (أي كاملة فلا تسكني بقية الحيض الذي كان موجودا عند دخولها سبب ملكها كالشراء
 بخلاف بقية الطهر في العدة لأنها تستعقب الحيضة التالية على البراءة وهذه تستعقب الطهر والبراءة
 على البراءة وانما كانت العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لان الاقرار لهما متكرر فتعترف بالبراءة
 بتكرار الحيض ولا تكررها في عقد الحيض الدال على البراءة ومن انقطع حيضها صبرت الى ان
 تبيض فتنسرى بحيضة فان لم تبيض صبرت الى سن اليأس ثم استبرأت بنهر لانها آيسة على طهر
 ما تقدم في العدة (يا له ولو كانت بكرا) أي لا يوان تيقن براءتها فوجها يجب الاستبراء بعدها وهكذا
 يقال فيما بعد على وجوب الاستبراء عند تيقن براءتها فاجها اذا كان السبب حدوث حل الفتح بخلاف
 ما اذا كان السبب بدم الزوج فانه لا يجب الاستبراء عند تيقن براءتها فاجها في الغابات التي ذكرها
 الشارح (يا له ولو استبرأها ما تعاقبل بيعها) ورسمه استبرأها قبل البيع بل كون على بصيرة
 في بيعها ومن ذلك لا يكفي عن الاستبراء بعد بيعها تعديدا كاعلم (يا له ولو كانت ممتدة من صبي) أي
 كان استبرأها (وليه) فلو كان كانت الامة من ذوات الشهور) أي كغير ذوات آيسة ومعتدة وقوله
 فعدتها بنهر قال الشيخ الغلبي لعل هذا من الشارح كذا ما بعده لان الكلام في الاستبراء
 لا في العدة فاجاب المحقق حيث قال لعل مراد الشارح بالعدة هنا الاستبراء بما جازا لانه مشابهة العدة
 في براءة الرحم وقوله فقط أي دون زائده عليه (يا له وان كانت من ذوات الحمل) أي ولم تكن معتدة
 بوضعها فان كانت معتدة وضعه كان ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل بوضع الاستبراء بالوضع
 بل يجب الاستبراء بعده وقوله فعدتها اقد علمت ما فيه من القبول وقوله بالوضع أي الحمل ولومن زنا
 ه كذا قال المحقق وغيره وهو كذلك في المهرج والمعنى سواء كان من زنا أو من غيره كافي المسبية الحامل
 من الكافر لان كلاهما مال الزنا وما الكافر لحرمة له وذلك قال في الحديث الا لا توامأ أحمل حتى
 تضع فقط استبرأوا ما بالوضع لانه كان من سيدها صارت به أم ولولا يصح بيعها وان كان من
 زوج انقضت عدتها بولادته لا يخل الاستبراء في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه
 رقيقا وان كان من شبهة انقضت عدة الشبهة وضعه والولد حر ويغرم الواطئ قيمته لسبب الامة
 ولا يصح بيعها وهي حامل به لان الحامل بحر لا يتباع فتعين أن يكون الحمل من الزنا وجعل الزوال حال
 وقد علمت سقوط ذلك كله بحصول الامة سواء كان من زنا أو من الكافر في المسبية وانما اكتفى بوضع
 حل الزنا هنا ولم يكف به في العدة لاختصاصها بالنكاح لئلا يشترط الشكر فيها دون الاستبراء
 ولان الحق فيها الزوج فعمله يكف بوضع حمل غير موافق في الاستبراء لله تعالى وبحمل ترقفه على
 وضعه مالم يحض فان حاضت كفت حيضة ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور ومضى شهر

ان كنت من ذوات
 الحيض بحيضة ولو
 كانت بكرا ولو استبرأها
 باقها قبل بيعها ولو
 كانت ممتدة من صبي
 أو امرأة (وان كانت
 الامة) من ذوات
 الشهور فعدتها
 (شهر) فقط (وان
 كانت من ذوات
 الحمل) فصلتها
 (بالوضع)

فكذلك والحاصل أن الاستبراء في الحامل من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فعن تحديد
 و بالاسبق من الوضع والشهر في ذات الشهر (قوله وإذا اشترى زوجته من له استبراء) أي التبر
 الولد الحامل بالثلاثين الولد الحاصل بالثناح لان الاول ينقضي فربما كان في الحرة الأصلية وتقصير
 أمه وأم ولدوا والثاني ينقضي فربما كان في الحرة الأصلية ولا يصير به أم ولد كما (قوله) أما
 الأمة والزوجة (الخ) تقدم أنه مقابل لقوله ولم تكن زوجة بلاها الضمير على ما في بعض النسخ ويزاد
 عليه ولم تكن معتدة أخذ من قوله هنا والمعتدة سواء كانت معتدة من زوج أو وطء شبهة لأجل
 والامتعاض البسيع كما تقدم قوله إذا اشترىها فخص أي مع علمه بالحال أو مع جهله وأجاز البيع لأنه لا
 التبر مع الجهل (قوله فلا يجب استبراءها) أي بل يجب ما لا يحكمه أشار إليه بقوله فإذا زالت
 الزوجية والعدة (الخ) وتقدم أنه إذا جرى صورة الاستبراء حال الزوجية أو العدة لم يعتد به لأنه
 لا يستعقب حمل الفتح الذي هو المقصود من الاستبراء (قوله كان طلق الأمة (الخ) مثال
 لزوال الزوجية ومعلوم أنه قبل الدخول لعدة عليها وقوله أو بعده أي أو طلقت بعد الدخول
 وقوله وانقضت العدة تراجع لقوله أو بعده كما هو ظاهر وهذا فيما إذا اشترى الزوجة من له ما إذا
 اشترى المعتدة فيقال فيه كان انقضت العدة فكان الشارع استغنى بما ذكره من هذه العلة من قوله
 وانقضت العدة وإن كان في سياق الزوجية (قوله وجب الاستبراء حينئذ) أي حين إذا طلقت
 الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة يعني أن الاستبراء يجب بعد ذلك لأن حق الزوجية أو
 العدة مقدم عليه ولا يدخل الاستبراء في العدة لأنها حادثة لخصيص ولذلك لو وطئ الأمة
 ثم كان وادارت زوجها واستبراء آن وكذلك إذا باعها فاعلم على المشتري استبراء آن ولو
 وطئ إنسان أمه مضمرا وكل منهما ينظر أمته وجب عليها استبراء آن أيضا كالعدتين من شخصين
 وأما لو وطئ أحدهما زوجة والأخر شبهة لزمها استبراء الشبهة وعدة الزوجية إذا طلقت فعمل
 المحقق أن الواجب في هذه استبراء آن فيه ما لا يخفى (قوله ولذا مات سيد أم الولد) أي أو لدرة لاها
 تعقب عوته كام الولد وكذلك لو اعتنق السيد أمته في حياته مستولدة كانت أو لا وأراد تزويجها من
 غيره فبطل الاستبراء في ذلك زوال الفرائض كما يجب العدة على المغارقة في النكاح وزوال الفرائض (قوله)
 وليست في زوجية ولا عدة نكاح) أما إذا كانت في زوجية أو عدة نكاح فلا استبراء عليها لأنها حينئذ
 ليست فراشا للسيد حتى لا يزال زال الفرائض عنها بالعتق بل هي مشغولة بحق الزوج من الزوجية أو
 عدة النكاح بخلاف عدتها قبل ذلك لم تصرف فراشا بذلك الفري السيد فقد صدق عليها حينئذ أنه
 زال الفرائض عنها بالعتق فبطل الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (قوله استبراء حتما) أي
 وجوبا وقوله نفسها أي فتستبرئ نفسها بنفسها لأنها صارت حرة وقوله كالأمة أي كاستبراء الأمة
 كما أشار إليه الشارع بقوله أي فيكون استبراءها (الخ) وقوله وإن كانت من ذوات الأشهر أي
 كالأمة وقوله ولا فيبعضه أي وإن لم تكن من ذوات الأشهر فيكون استبراءها بمحضه (قوله ولو
 استبراء السيد أمه (الخ) أي بخلاف ما لو استبراء المستولدة ثم اعتقها فبطل عليها الاستبراء وقد تقدم أن
 الفرق أن المستولدة تشبه المنكوبة فبطل عليها الاستبراء زوال الفرائض ولا بعد الاستبراء الواقع
 قبل زوال الفرائض وغير المستولدة لا تشبه المنكوبة فتعتد بالاستبراء الواقع قبل العتق ولا استبراء
 عليها بعده كذا ذكره الشارع (قوله ولو أن تزوج في الحال) أي من السيد أو من أجنبي ولو اعتنق
 مستولدة فلها أن تزوج من سيدها في الحال بلا استبراء كالعتقة منه بخلاف الأجنبية فليس لها
 أن تزوج منه إلا بعد الاستبراء ولو استبراءها قبل العتق لا يمتنع أن يشبه المنكوبة كما تقدم

«(فصل في أحكام الرضا)» أي كصبر ورثا أو شح ولها الرضا قبل الأصل فيه قوله تعالى وماها نكم
 إلا أن أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرضاعة. وخبر الصبي من يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وغير

وإذا اشترى زوجته
 من له استبراء أو ما
 الأمة والزوجة أو
 المعتدة فإذا اشترى
 شخص فلا يجب
 استبراءها إذا
 زالت الزوجية
 والعدة كان طلقت
 الأمة قبل الدخول
 أو بعده وانقضت
 العدة وجب الاستبراء
 حينئذ (وأفادات
 سيد أم الولد) وليست
 في زوجية ولا عدة
 نكاح (استبراء حتما
 نفسها كالأمة) أي
 فيكون استبراءها
 بشهر إن كانت من
 ذوات الأشهر ولا
 فيبعضه إن كانت
 من ذوات الأحرار ولو
 استبراء السيد أمه
 الموطوءة ثم اعتقها
 فلا استبراء عليها
 ولها أن تزوج في
 الحال
 (فصل في أحكام
 الرضا)

حاشا كما قال في قوله من وجد من لبن أن لبن المر ضعة يشبه لبنها في النسيب وقد سار جزم من
 الحبيب ويزعم أن النسيب أشبه ما ودعا وما سار إلى النظر والمطالع جزم بعض الجواهر أن لبن
 وأما جزم اللبن في الأثر فثبت الكبرى الضعيفي فبقية الكبرى الزوج نصف مخرج اللبن
 الضعيف عليه نصف مخرجها اعتبارا لما يجب من لبنه وان كان مقتضى كونها بلغت كل
 البضع وجوب المهر كله وسقوط المهر فيما زاد نضجت الصغير فمن ثاقمة أو مستقطعة ما كتف يسقط
 مهره لأن الانقضاء حصل بسببها قبل الدخول وذلك يسقط المهر دون سائر أحكام النسيب كالإيراث
 والنفقة والعقوبات بالملك وسقوط النكاح ورد الشهادتين ونحو ذلك وأما كونه ثلاثا فمخرج ووضيع ولبن
 وقد اجتمعت في قول المصنف وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا (قوله بقهر الرأ وكسرها) وبالضاد
 المحجمة بالباء المقوية بلحاظ ما قال الرضا من أن لبنه (قوله وهو لغة اسم من الثدي وشرب
 لبنه) أي مع شرب لبنه فلا يشمل لبن الثدي القوي ما حلب منها ثم أوجروا أن شربه لبن الثدي الشرعي فيكون
 القوي أحسن من لبن الثدي الشرعي على خلاف القاعدة الأغلبية (قوله وشربها) حذف على لغة قوله
 وصول الخ أي وإن لم يكن بعض الثدي كالحليب منها ثم أوجروا قوله لبن أي ولو حلبها وشربه لا بد
 والجبن والأقط والتشقة لأن ما ذكر في حكم اللبن بخلاف اللبن الحالب من اللبن والمصل وهو الذي
 يسيل من اللبن والأقط ويعرف عندهم بلش الحبيب واحده بعضهم القهرم بالسمن الحالب باللبن
 من الدسم وقوله آدمية خرج بها الرجل فلا ثبت حرمة لبنه على الصحيح لأنه ليس معد للنفقة فإنه
 خرج من المسامحة لكن بقره ولقره نكاح من أرضعت لبنه كإنه عليه في الأم والبر يبنى
 والبن في المشكل والمذهب أنه يوقف الأمر فيه إلى البيان فإن بان أن لبنه والأفلا فلا يثبت فيه
 لم يثبت القهرم فلذلك أرضعت منه نكاح أم الخلق ونحوها كإنه الذي لا يرى من التولي والبيعة
 فلأرضع صغيرا من شاة مثلا لم يحرم منا كتحمل العدم ثبوت الأخوة بينهما بالرضاع لأنها
 فرع الأمومة والأمومة هنا حيث لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع وصحة الجنية بنامه جعل
 محبة منا كتحملها من وهو مروج وان جرى عليه الشيخ المطلب تعاليج الإسلام والراجح
 محبة منا كتحملها من فهم كالأدمين وبنى على هذا أن الجنية لو أرضعت صغيرا ثبت القهرم
 وإن لم تكن على صورة الأمية أو كان ثديها في غير محل المعتاد وقوله مخصوصة أي بأن تكون
 حية حية مستقرة في حال انفصال اللبن منها وإن لم يشرب به إلا بعد موتها بلغت تسعين قرية
 تقريبية كإسمائيل وقوله لجوف آدمي أي لم يلدته أو دعاؤه لأن الراد لجوف ما يحبل النساء أو
 الدواويل بأسعاط بأن نصب اللبن في أنفه فيوصل إلى دماغه بخلافه بحقنه بأن نصب اللبن في دمه
 فيوصل إلى معدته أو تطير في قبل أو أذن لعدم التغذية بذلك ومن هنا ظهر أنه لا أثر لوصوله لها
 هذا المعد والدماغ وإن وصل إلى حد الباطن المفطر للصائم وقوله مخصوص بأن يكون حيا حياة
 مستقرة دون الحملين يقتضيان فلا أثر لوصوله لجوف الميت أو من فيه حر كمدنوح طرأ حية بخلافه
 لمرض وقوله على وجه مخصوص أي وهو كونه نجس رضعات متفرقات انفصالا ووصولا إلى جوف
 الطفل (قوله وانما ثبت الرضاع بلبن امرأة) أي ولو تغاياها الطفل بعد وصوله جوفه ولو كان اللبن مع
 غيره كان اختل به ما عتق ببق طعمه أو لونه أو ريحه غالبا كان أو مغلوبا وإن شرب بعض الخلو
 بخلاف ما إذا سبق طعمه ولا يولر بمحبه فان شرب الكل أثر القهرم ليقين شرب اللبن فيه والأفلا
 فالتمييز بين شرب الكل وعدمه فيما إذا لم يبق له طعم ولا لون ولا ريح لأغلب الأذاني ذلك فإنه لا يشترط
 حينئذ شرب الكل خلا لا الشيء حيث جعل التفضيل فيما إذا بقي ذلك ثم إن تعذر بهما ما إذا شمل
 الآسنة والجنية وهو المعتد وكذلك تعذر المصنف المرأة بخلاف تعذر الشارب في التعريف بالآسية
 فإنه يخرج الجنية وهو ضعيف (قوله حية) أي حية مستقرة في حال انفصال اللبن منها وإن شرب به بعد

بنم الرأ وكسرها
 وهو لغة اسم لمن
 الثدي وشرب لبنه
 وشربا وصول لبن
 آدمية مخصوصة
 لجوف آدمي مخصوص
 على وجه مخصوص
 وانما ثبت الرضاع
 بلبن امرأة

موتها فلا ثبت الرضاع بل من مئة لانه منفصل من جنه منفكة عن الحلب والحرمة كالمجموع لابلين
من انتهت الى حر كتمدح جبر احدها كالمئة بخلاف من انتهت الى حر كتمدح جبر عرض ذاته ثبت
الرضاع بلينها (قوله بلغت تسع سنين) أي لان احتمال البلوغ قائم فتمتثل الولادة والرضاع
تلوا النسب فاكتفى فيه بالاحتمال فلا ثبت بلين من تبلغ تسع سنين لانها لا تمثّل البلوغ فلا
تتمثل الولادة حتى يؤثر رضاعها وقوله قرينة أي هلاله ويتركونها حتى يبيد على المعتد كما في الحبس
بان ينفصل اللبن من قبل التسع عام يسع حبسا وظهر او هو اقل من ستة عشر يوما فان انفصل منها
قبل التسع عام يسع حبسا وظهر او هو ستة عشر يوما (قوله بكرة كانت أو نيسا) تعمم في
المرأة وكذلك قوله خلية كانت أو من وجهه فهو تعمم ايضا في المرأة اذا كانت خلية من الزوج بان لم
تزوج أصلا ولم يأنها أحد شبهة فاللبن ليس منسوب بالاحد فليس هناك أب من الرضاع فثبتت
الامومة دون الآوة وقد ثبتت الآوة دون الامومة كالأول حل من مستولدات أو أربع
زوجات ومستولدات أو رضع الطفل من كل رضة فقد صار الرجل أبه لان لبن الجميع منسوبه وقد
ارتفع به خمس رضعات ولا تثبت الامومة لمن لا يرضع من كل منهن إلا رضة لكن يحرم من عليه
لانهن موطوءات يابى ولو كان رجل خمس بنات أو أخوات أو رضع الطفل من كل رضة فليكن الرجل
جدا في الأولى وبلا خلاف في الثانية لان الجدوة قلام والخولة انما يشبان بتوسط الامومة ولا امومة
هنا (قوله وإذا أرضعت المرأة) انما عبر بذلك لتلوا الغالب لانه لا يشترط أرضاعها انتمهه ما لو أرضعت
ولم يأنها ولو ناقة بل لا يشترط أرضاعه أيضا كالأول وهو نائم فالمدار على الوصول لجوفه كما يعلم من
المعنى الشرعي السابق وإذا كان الرضاع من الثدي ثبت شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع
نسوة لا اطلاع النساء عليه غالباً وإذا كان بالشرب من أناء أو بإحضار فلا يقبل فيه شهادة النساء
للتخصصات أو الإقرار بالرضاع فلا ثبت إلا رجلين (قوله بلينها) أي ولو كان منفردا بمجموعة أو
غيرها وقوله ولدا أي ذكر أو أنثى أو خنثى لان الولد يشعل الكل (قوله وسوا شرب اللبن في حياتها أو
بعد موتها وكان يعملوا في حياتها) هذا التعميم وإن كان صحيحاً فإنه لان المدار على انفصاله في
حياتها سواء وصل الى جوفه في حياتها أو بصمموتها الكنه لا ينافي كلام المصنف حيث قال وإذا
أرضعت المرأة لبنها فقد فرض كلامه في أرضاعها لو حيث فلا ينافي هذا التعميم لكن الشارح أشار
بما أنى لم يفعل المرأة ليس بشرط كإمر (قوله صار الرضيع ولدها) أي من الرضاع (قوله بشرطين)
وترك شرطين وهما وصول اللبن في كل مرة من الخمس الى جوف الطفل من المعدة أو اللعاب فلولم
يصل الى الجوف فلا يحرم ولو وصل لحد الساطن المقطر للصائم وصحكون الطفل حيا حيثما تمسك
فالشروط أربعة ذكر المصنف شرطين وترك شرطين ولذلك خال الشيخ الخطيب وترك ثالثا ورابعا
(قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله أن يكون له أي الرضيع دون الحولين أي بقينا لخبر
لأرضاع الأما كان في الحولين دوام الدار قننى ولولم الحولان في أثناء الرضة الخامسة أن يرعى المذهب
لاننا نصل الى الجوف في كل رضة فغير مقدوح ولم يحصل في كل رضة الاقطرة كفى وإن كان
ظاهر نص الام وغيره عدم الضرر (قوله بالاهة) أي أن وقع انفصاله أول الشهر الأول فان استكمل
الشهر بان وقع انفصاله في أثناء تمه المدة من الخامس والعاشر بن ثلاثين يوما فعبر في الانكسار
وعدمه بالانفصال في أثناء الشهر أو في أوله وأما قول العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار
بمجرد التقام الثدي بمصه أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة أو بالنعاع حتى لو وقع الاتقام والمص
من ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى المعاذ كالأول يضمن من حصول الانكسار فيه نظر
والظاهر أن المراد الثاني لان الوصول الى ما ذكره المؤثر لا غير فهو كلام نقاش من السهولان للمدار على
تمام انفصاله كما قال الشارح وابتدأ وهو ما من تمام انفصال الرضيع فان وقع في أول الشهر فلا

بلغت تسع سنين قرينة
بكرة كانت أو نيسا
خلية كانت أو زوجة
(وإذا أرضعت المرأة
بلبنها ولدا) سواء
شرب اللبن في حياتها
أو بعد موتها وكان
يعملوا في حياتها (صا)
الرضيع ولدها
بشرطين أحدهما
أن يكون له أي
الرضيع (دون
الحولين) بالأهله

انكسار واعتبر بالحلل وان وقع في أثناءه انكسر وتم من ثلثين والعشرين ثلاثين يوما ولوقال
وهل العبرة في كونه دون الحولين بغير التقام الثدي ومعه أو وصول شيء من اللبن إلى المصعدة أو
الدماع حتى يوقع اللقمة واللقام والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره الأبعد الحولين لم يحصل
الرضاع المؤثر للغير بمعه نظر والظاهر الثاني لكأنه عباره مستقيمة ولعله انتقل نظر مقتايل
(قوله واستدلوا من تمام انفصال الرضيع) فان ارضع له ثمانية لم يؤثر (قوله ومن يبلغ ستين
لا يؤثر ارضاعه محررا) وما ورد مما يخالف ذلك في قصة سالم مول إلى حد يفقه من زوجته كرهت
دخوله عليها فأرضعها صلى الله عليه وسلم إلى ارضاعه حيث قال لها ارضعيه فمضوض وهو منسوخ
ولوشك في بلوغه الستين لم يؤثر لك في حبس الحر (قوله والشرط الثاني ان ترضع أي المرضعة
خمس رضعات متفرقات) أي يقينا فلو شك في كونه خسا أو أقل لم يؤثر لان الأصل عدم المحس لكن
لا يجوز الورع والحكمة في اعتبار خمس رضعات ان الحواشي التي بها الإدراك خمسة فهي السبع
والبصر والذوق والشم فكأن كل رضة تحفظ حاسة ومن ثبتي رضة واحدة وهو مذهب
أي حنفية ومالك رضي الله عنهما (قوله واصله خوف الرضيع) أي المدة أو ابد ما غ طان لم يصل
اليه لم يؤثر (قوله وضبطه بالعرف) أي لا يهن لا ضابط لمن لقه ولا شرعا ولا سابط له في اللغة ولا في
الشرع فضايله العرف وقوله فاقضي بكونه رضة الخ تقر به على قوله وضبطه بالعرف وقوله
اعتبر أي وان طالت الرضة جدا أو قصرت جدا وان لم يحصل في كل رضة الا طرفة لا شرط كونهن
مشبعات (قوله أو لا) أي وان لم يقض بكونه رضة أو رضعت لا يعتبر ولعل صورته ما إذا لم يصل
إلى جوف الطفل شيء بان الثدي الذي ومعه لم يصل إلى جوفه شيء فترسب رضة له في رسل
التي جوفه شيء ولو طرفة بعد رضة كاعتل (قوله فلو قطع الرضيع الارضاع عن كل من انفس
أمر اشخاص الثدي بعد الارضاع) وكذا لو قطعته عليه المرسعة أشغل طول بل ثم أعادته فانه تعدد
الارضاع بخلاف ما لو قطعته عليه لشغل خفيف ثم أعادته فانه لا تعدد حتى ج بوله أعرضا ما لو قطعته
له أو لم يحجر كعدم خفيف أو تنفس أو ازدراد ما جعه من اللبن في فيه وعاد في الحال فانه لا تعدد
الارضاع بل الكل رضة واحدة بخلاف ما لو طال له أو نومه ذاته تعددا بكر الثدي في فيه والا
فلا تعدد ولو تحول الرضيع من ثدي إلى ثدي نفسه أو تحول الرضعة من ثدي إلى ثدي تعددان تحول في الحال
والا تعدد ولو حلب منها اللبن دفعت أو جزء الطفل خمس مرات أو حلب منها خمس مرات أو جزء دفعة
حسب رضة واحدة في الصورتين اعتبارا في الأولى بحالة الانفصال وفي الثانية بحالة العودة إلى رسله زيد
من كونه خسا انفصالا أو وصولا ويجري نظيره ما تقدم فيمن حلب لاي في كل اليوم الامرة فلو قطع
الاكل لشغل ما يل ثم عادوا كل تعدد فحقت ولو طال الأكل على المأذ ومصادر ينقل من لون
إلى لون ويتعدت في خلال الأكل ويقولون باقي الحزب عنه فتقدم تعدد فلا يخفى لان ذلك كله بعد
في العرف أكله واحدة (قوله وبصر زوجها) ومثله الواطئ تشبهه والواطئ بمثل العين بخلاف
الواطئ برأى العين بل لحقه الولد الذي نزل اللبن بسببه فلا يحرم على الزاني أن يشبع المرأة بين
زنا لكن يكملها لا ينقطع نسبة اللبن عن صاحبه وان طالت المدة جدا وانقطع ثم عاد إلى ولده من
أكثر فاللبن قبله الأول وللبن بعده الآخر (قوله أياه) أو تنتشر الحرمة إلى أصوله وفصوله وحواشيه
نسبا ورضاعا وقوله لم يحرم على الرضيع الخ فيحرم عليه الرضعة أصولها وفصولها وحواشيه نسبا و
رضاعا وقوله لم يحرم عليه الخ فيحرم عليها الرضيع وفرعه فقط نسبيا أو رضاعا دون أصوله وحواشيه
ولذلك قال بعضهم

واستدلوا من تمام
تمام انفصال الرضيع
ومن يبلغ ستين
لا يؤثر ارضاعه
محررا (و الشرط
الثاني أن ترضع
أي المرضعة خمس
رضعات متفرقات)
واصله خوف
الرضيع وضبطه
بالعرف فما قضى
بكونه رضة أو
رضعات اعتبر والا
فلا فلو قطع الرضيع
الارضاع عن كل
من انفس أضرعا
هن الثدي تعدد
الارضاع (وبصر
زوجها) أي المرضعة
(أياه) أي الرضيع
(وبصر

وينتشر القرب من رضيع إلى • أصول فصول والحواشي من الرسط
وعنه لدراي هـ سـ مـ ومن • وضع إلى ما كان من فرعه فقط

فإن المهر له البدن صاحب اللبن كالزوجه واسم الإشارة في قوله إلى هذه عائدة إلى الثلاثة التي هي
 الأصول والفصول والخواتم والمراد بالحواشي الأخوة والأولاد والعمام والعمات قصص آيات
 المرضعة وصاحب اللبن أجداده وأمهاتهم وأجدادهم وأخواتهم وأخواتهم المرضعة
 أحوالها وأحوالها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها وأخواتها
 والفرق بين أصلها وحواشيها وبين أصولها وحواشيها أن لبن المرضعة كالجزء من أصلها فاسرى
 التحريم إليهم وإلى حواشيهم وسبب لبن المرضعة من الفصل الذي جاء منه الولد وهو كجزء من
 أصوله أيضا فاسرى التحريم إليهم وإلى حواشيهم ولا كذلك في أصول الرضيع وحواشيه (تؤله بفتح
 الضاد) أي على أنه اسم مفعول ولو عبر بالرضيع لكان أوضع وقوله التزويج الهاء أي هاتفي معنى
 الشاء في هذا وما بعده (تؤله وإلى كل من نسبهما) أي من أصول وفصول وحواشيها كعلمت وقوله أي
 أنسب الهاء أي أنسب الهاء أو اتصل بها فمعقول الشارح بنسب أو رضاع وليس المراد بقوله أي أنسب
 الهاء خصوص النسب المقابل للرضاع والأصل ذكر الرضاع في حيز ذلك لكن لو أتى أي اتصى الهاء
 لكان أوضع (قوله ويحرم عليها الخ) أنما ذكره المصنف مع ذكره لعمدة ما قبله إذ لم يزم من يحرمها
 عليه تحريم غيرها فخص المبتدئ وليفيد أن الحرمة المنتشرة منه ليست كالحرمة المنتشرة منها فإن
 حرمتها تنتشر إلى جميع أقاربها ورمتها لا تنتشر إلا إلى فروعه (قوله إلى المرضع) أي لأنه إنما ينسب
 إلى الرضاع وهو بفتح الضاد على أنه اسم مفعول كما علمت مما قبله وقوله ولده وإن سفل أي لأنه إن نسب
 من الرضاع فهو حفيدها (قوله ومن أنسب إليه) لعل المراد من أنسب إلى الرضيع من أولاده
 ويكون مطلقا على قوله ولده عطف تفسير لكن ربما يحكم على ذلك أنه وإن سفل لأن المناصب أن
 يقول وإن نزل كالأل كما قبله وإن سفل لأن يقال وإن علأ إلى الرضيع وإنما تنكفتا ذلك لأن
 أولادها على ظاهرهم أن المعنى على ما نسب إليه الرضيع من الأصول وإن علأ فهو هو أو سبق
 قبله لا يلزم عليها أصول الرضيع كإيه وجعلها من أن الحرمة لا تنتشر منه إلا إلى فروعه دون
 أمه (قوله لا يلزم عليها) أي فلا يلزم عليها التزويج والرضع أن تزويجها بالطفل وأخته
 (قوله دون من كان في درجته) أي فلا يلزم عليها التزويج والرضع كإيه ودون من لم يرضعوا
 معه أي بخلاف الذين رضعوا معه فكأنهم حكمهم بالحاصل إن الذي يرضع تحريم عليه المرضعة
 وجميع نباتها ولو غير من وضع عليها سواء السابقة واللاحقة لأن الجميع أخوات له والذي لم يرضع لا
 يحرم عليه المرضعة ولا نباتها حتى التي ارتضعت عليها وأخواته والبنات التي ارتضعت يحرم عليها جميع أولاد
 المرضعة ولو غير الذي ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق لأن الجميع أخواتها والتي لم ترضع لا يلزم
 عليها أولاد المرضعة حتى الذي ارتضعت عليه أختها وإنما انتهت على ذلك لأن العامة تسأل عليه كثيرا
 (قوله أو أعلى) عطف على قوله في درجته ودون من الوو كما أشار إليه الشارح بقوله أي ودون من
 كان أعلى فهو خير لكان واسمها ضمير عائدة على من فهمي ناقصة فلا حاجة لقول المعنى فكان أما
 وتائدة أو تأتبعني وحاد (قوله طقة) منصوب على التمييز المحول عن اسم كان والأصل من كانت
 طقة أعلى من طقة من طقة المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار ضمير رفع واستترم في
 بالاضاف الذي حذف وجه تميز (قوله كالإمامة) أي وآياتها وأجداده (قوله وتقدم في فصل
 محرمات النكاح ما يحرم الخ) أي والكلام هنا الفاهو في بيان ما يحصل به التحريم وقوله فإرجع
 إليه أي انشئت ولكن المهم قد قصرت

على الرضيع) بفتح
 الضاد (لتزويج الهاء)
 أي المرحمة (والى
 كل من نسبها) أي
 أنسب إليها نسبها
 رضاع (ويحرم عليها)
 أي المرضعة (التزويج
 إلى الرضيع ولده)
 وإن سفل ومن
 أنسب إليه وإن علأ
 (دون من كان في
 درجته) أي الرضيع
 كإخوته الذين لم
 يرضعوا معه (أو
 أعلى) أي ودون
 من كان أعلى
 (طبقته منه) أي
 الرضيع كإمامته
 وتقدم في فصل
 محرمات النكاح
 ما يحرم بالنسب
 والرضاع مفصلا
 فارجع إليه

• (فصل في أحكام
 نفقة الأقارب) •

• (فصل في أحكام نفقة الأقارب والأزواج والأهالي) • أي كالرجوب إلا في كلام المصنف
 وجهها المصنف في هذا الفصل لتناصبا في الرجوبية عدو الكفاية موقوف على بعض الزمن بخلاف
 نفقة الزوجة فلذلك أفرد بها بفصل وحدها على ما في بعض النسخ لكن الذي يناسب صنيع الشارح

استقامه كما في بعض النسخ وعليه كان الاولى ان يقول الفصل في أحكام النفقات (قوله وفي بعض نسخ ان تأخير هذا الفصل عن الذي بعده) أي عن الفصل الذي بعده وهو فصل الحضانة بناء على ما في بعض النسخ من استقامه لفصل قبل الكلام على نفقة الزوجة وتوجه تأخير هذا الفصل عن الذي بعده بان الحضانة من تعلق الارضاع فالانسداد كرها عقده وتوجه تقديمه عنه أن الرضاع من جهة النفقة على القرب وهو سابق على الحضانة فتناسب تقديم النفقة على القرب لا شتما لها على التقدم وهو الرضاع عوضا عن نفقة القرب غيرها استطراد الاجل تنهيم الكلام على النفقات (قوله والنفقة مأخوذة من الاتفاق) استشكله الشيخ العليوي بان فيه اشتقاق مصدر من مصدر ونظائر ما أن المصدر لا يشتق من المصدر مطلقا مع أن المصدر المزدني مشتق من المصدر والمزدني بخلاف العكس كما هنا فكان الصواب كما قاله المحقق أن يقول وفيه اشتقاق مصدر مجرد من مصدرين بدو هو لا يصح وإنما يصح اشتقاق المزدني من المصدر وجوب بان الأشراح عبر بالاختصاص وهو واسع دائر بمنزلة مادة الاشتقاق (قوله وهو) أي الاتفاق وقوله الأخراج أي دفع ما يسمى نفقة لمن يستحقه (قوله ولا يستعمل إلا في الخير) أي كان الأسراف لا يستعمل إلا في غير الخير ومن زلات الخشعي لا صرف في الخير كما لا حرج في الصرف وهو من رد العجز إلى المصدر (قوله والنفقة أسباب ثلاثة) ولا ردى على المصدر أنه يجب نفقة الهدى والأهلية للفقيرين على السائر مع نوحهما من ملكه بالثبوت لا به من استصحاب الملك فهو داخل في الملك بحسب ما كان وكذلك لا يرد له يجب لفقته على عينة الفقراء في الزكاة بعد الحل وقيل الأخراج على ما لا يخرج نوحهما من ملكه بأعول للمذكر (قوله القربة وملاك العين والزوجة) أي تقدم القربة على الملك والزوجة لا مقدم تسبق عليها كما في الدخول في نكحها وصية أو عود وتولان القربى جزء المتفق فاعتنى بالشرفاء بعضهم قدم الزوجة على القربة والملاك تنزل إلى قول الزوم في الحكم بها لا تنقطع بعض الأزمان (قوله هو ذكر المستف السبب الأول) أي الذي هو القربة (قوله ونفقة العمودين) أي الأصول والفروع صبيبا العمودين تشبيها بعمودى الخيمة في الاعتماد فانهم يعتمد عليهم كما يعتمد على أعمدة الخيمة وقولهم الأهل أي الأارب ونوح بالأصول والفروع غيرهما من سائر الأارب كالآخ والأخت والعم والعممة وشتر ما في كل من الأصول والفروع الحرمة والعصمة فخرج الحرمة القربى فلا يجب نفقة له ولا عليه ولو كانتا موهبا أمه أمه ووجهها له فلا أن نفقة تنقسم على سبعة أمهات موهبة أو عالة أو أحوال من العسر وهو لا يجب عليه نفقة قربة نعم المحض يجب له بقدر ما فيه من الحر يقول الباقي على سبيله بقدر ما فيه من الرزق ويجب عليه نفقة كماله لقربى نعمتاهم ملكه فهو كملك الكل على المعتمد خلافا لعضدهم ووجه بالعصمة غير المعصوم فلا يجب نفقة سوى ورثه مطلقا وتارك صلاته بعد إتمامه وإن محض إذا حرمة قسم وقال الشيخ ابن حجر يجب الزكاة المحض لغيره بعدم قدرته على احصان نفسه فيكون مستثنى من غير المعصوم وهو العبد (قوله واجبة للوالدين والموالدين) بكسر الدال هما على صيغة الجمع كما يصرح بقوله فأما الوالدون الخ وأما الموالدون الخ والدليل على وجوبهما للوالدين قوله تعالى في حق الأبوين وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفايتهما عند حاجتهما من خير أطعمهما كل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلاهما من أموالهم والأجداد والجدات ملحة ونحوهما في ذلك والدليل على وجوبهما للموالدين قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن إذا أنجب الإبرة لأرضاع الأولاد يقتضى إيجاب نفقة لهم وقوله صلى الله عليه وسلم لو نكحني ما نكحتن وولدت ما لم يولدوا أمهات أمهات أولاد الأولاد لم يولدوا لهم في ذلك (قوله أي ذكر كورا كانوا أو أنثانا) أشار الشارح بذلك إلى أن في صيغة جمع المذكر تقييضا فان المراد بالوالدين ما يشمل الذكور والأنثى وإن هاتوا ولو من جهة الأم أو بالمولودين ما يشمل الذكور والأنثى وإن سفلوا ولو من جهة البنات

وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة مأخوذة من الاتفاق وهو الأخراج ولا يستعمل إلا في الخير والنفقة أسباب ثلاثة القربة وملاك العين والزوجة وملاك الصنف السبب الأول في قوله (ونفقة العمودين من الأهل واجبة للوالدين والموالدين) أي ذكر كورا كانوا أو أنثانا

(قوله اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه) فلا يصر في ذلك اختلاف الدين فيجب على المسلم نفقة الكافر المصوم ونكسه لمصوم الامة ولو جحدوا وجب وهو العضية كالاعتق و رد الشهادتين قبل هلاكه وجوب النفقة كالمرات في اشتراط اتفاق الدين واجب بان المراد مني على المولاة والمنصرة لا مولا الا فلا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبنية على الماحقوهي بوجوده عند الاتفاق وعند الاختلاف (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة فكان الاولى اسقاطها وقوله على اولادهم أي وعلى أصولهم ففيم كنفاء على حد قوله تعالى سزاييل تقيم الحرام والبرد والمعتبر في نفقة القريب الكفاة لقوله صلى الله عليه وسلم خذي ما يكتيك وليلك بالمعروف ويحب اشباعه اشباعا بقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ملاذ على ذلك وهو المبالغة في اشباعه كما يكفي سد الرمق ويعتبر حاله في ستمه زهاده و رغبته ويحب له الادم والكسوة والسكنى ومؤنة خادم وأجرة طبيب ومن اوجبه باحتاجها ونحو ذلك فان جلب النفقة في كلام المصنف على المؤنة شملت جميع ذلك ولا يجب الا على القسي بما زاد عن مؤنة عونه وبما وليه وان كان عليه دين وبيع فيها ما ساق في الدين من عقار وغيره لا يما قبله على الدين ولما كرم بيع جزء من ماله لغيره المتفق أو امتناعه ولا تصرف دين عليه بعض الزمن وان تعدى للمنفق بالمعرب لنسقط بعض الزمان لان النفقة الحامل فانها لا تنقطع بعض الزمان وان حبسها لم يحصل لها النفقة ما كانت تكفيها انتم ان اقرضها القاضي أو ما ذنه عليه نفسه أو رغبته صارت دين عليه وكذلك لو لم يكن هناك ما كرم واستقرض وأشهد اما اذا لم يشهد فلا يرجع عليه وله اخذها من ماله وان لم يكن من حبسها ولا يرد ولا يوجب اخذها من مال محصور وما يحكم الولاية ولها ايجار لاجلها العمل بغيره ويليق به بخلاف الام والفرع قللس لهما اخذها من ماله لعدم الولاية ثم يولي القاضي الا ان الزمن احار تأييده لانه ان اذ لم يلصق لاجل نفقته ويحب على الام ارضاع ولها البالياء لهنز القصر وهو اللبن النازل اولى الولادة لان الولد لا يعش بدونه غالباً اولا قوي ولا تشدد بنه اياه ومدهته ثلاثة ايام وقيل سبعة وقيل يرجع في قدره الى اهل الخبرة ثم يشارع الباليان ثم بعد الايام والا حثية وجب عليها الارضاع بقائه للولد وان وجدت الام اولا حثية لم يتجبروا حثية منها على ارضاعه حتى الام وان كانت في نكاح ابيه لقوله تعالى وان تصامتم فسترضعه ان عوى وان رغبته في ارضاعه فليس للاب منعهما الا ما عليه اشفق ولينها له اصل ثم ان تبرعت الاختمية مع طلب الام للارضاع او طلعت دون ما طلسته الام كان له منعهما ولا تراد نفقتها للارضاع وان احتاجت ففسد الى زيادة الفداء لان نفقتها لا تختلف باختلاف حالها واحتياجها (قوله فاما والادون وان هلو المنجب نفقتهم) أي على القروع ولو تعدد المنفق من القروع كائين أو نثنين وجبت عليهم بالسو به ان استويا كالملأين المذكورين فان اختلفا في القرب بغسل الاقرب ولو ضروا رث كان ينفع من ابن ابن ولو اتفق غير وارثة كنت منعت من ابن ابن وان استويا في القرب بولت لثاني في الارث فعلى الوارث كان ابن مع ابن بنت وان تفاوتوا في الارث كان وبنت فوقه وان اختلفت منهنما لم يملكها صاحب الارث وقيل بالسو فهو ضعيف (قوله بشرطين) أي ما حدث بشرطين كابدل عليه تعبير المنصب باو والمراد بالشرط مجموع الامر بن القرم الزمانة أو القرم من الجنون على ما قاله المصنف وهو ضعيف والمعتد أنه لا يشترط انضمام الزمانة أو الجنون الى القرم لان الاصول لا تكلفون الكسب وان كانوا قادمين عليه بخلاف القروع لان الله تعالى قال وصاحبها في الدنيا معروف وليس من لصاحبه بالمعروف تكليفها المكسب مع كبر السن (قوله الفقير) أي والادون وقوله وهو أي الفقير وقوله علم قدرتهم على مال أو كسب فالقدرة الكسب كالقدرة بالمال على ما ساق (قوله والزمانة) بفتح الزاى وهي الاقفا التي تمنع من الكسب كالزوجة ممن كلام الشارع ومنها المرض والعلم والمعتداتها

اتفقوا في الدين أو
اختلفوا فيه واجبة
على اولادهم (فاما
الادون) وان هلو
فمن نفقتهم بشرطين
الفقير لهم وهو عدم
قدرتهم على مال أو
كسب (والزمانة أو
الفقير والجنون)

ليست شرطا كما حلت (قوله هو) أي الزمانة وقوله اذا حصل له آفة أي تمتعه من الكسب (قوله فان
 قدر واعل مال أو كسب فنجبت نفقتهم) أي لان القدرة بالكسب كالقدرة بالمال كما مر لكن ان كان
 الراد أن معهم كسبا بالفعل فهو مسلم بل هو حيث دخل في المال وان كان المراد الكسب بالقوة
 فهو مسلم لان القدرة الاصول على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم على الفروع بخلاف قدرة الفروع
 على الكسب فانها تمنع وجوب نفقتهم على الاصول (قوله والفقر والجنون) أي فنجبت نفقتهم مع
 الفقر والجنون لتعلق احتياجهم حيث لا يعتمدونه لا بشرط الجنون كما أنه لا بشرط الزمانة والذي
 بشرط انما هو الفقر بمعنى عدم المال وعدم الكسب بالفعل فعلى مقتضى كلام المصنف بالفهم
 لا يجب ^{في} الاصحاح لا للفقر اما لعل لانه وان وحده الفقر لكن فقست الزمانة والجنون وعلى
 لهم لان الشرط الفقر فقط (قوله واما المولودون وان سفلوا فنجب نفقتهم على الوالدين) فان
 من الرادين كان له ان كان له أو ان فعل الاب نفقتهم دون الام فان كان له اجداد او حداث
 منهم أو منهن وان كان له اصل وفرع فعلى الفرع وان نزل لانه أولى بالقيام بشأن أصله
 ليعظم ^{موان} تعدد المتعلق عليه بان كان له محتاجون من الاصول أو الفروع أو من جملهم بقدر
 على ^{تأنيدهم} قدم نفسه ثم تزوجته وخدمها ثم الاقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب بان كان له اب وام
 ولطعم الولد الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير (قوله بسلامة) أي باحداها كما يدل عليه
 تعبير المصنف باب الراد بالشرط مجموع الاربعين الفقر مع الصغر أو الفقر مع الزمانة أو الفقر مع الجنون
 فالفقر معتبر مع كل منها (قوله أحدها) أي أحدا لثلاثة شرائط وقوله الفقر والصغر أي الفقر مع
 الصغر (قوله فالتنفي الكبير لا يجب نفقته) تفريع على المفهوم لكنه اعبر بمفهوم الوصفين معا
 والاتساع بان أحد مفهومي كل منهما على حدته كان يقول فالتنفي الصغير أو الفقر الكبير لا يجب
 نفقته فالاول محترز الفقر والثاني محترز الصغر وان احتاج الثاني الى التقييده بعدم الزمانة والجنون
 وهكذا يقال فيما قاله في مفهوم الشرطين الآخرين وقد استغنى عما تقدم ان الولد العادى على
 الكسب اللائق به لا يجب نفقته بل يكافى الكسب بل قدرة بال انه داخل في التنفي المذكور
 وسنستعمل ما كان مستغنى لا على شرعي وبرجى منها الصباغة والكسب بنعمته فقست نفقتهم حيث لا
 يكافى الكسب (قوله وذكر المصنف السبب الثاني) أي الذي هو ملك اليمين وانما اضيف للعين
 مع ان الملك للذات لانها لا اخذوا الاطباء (قوله ونفقة الرقيق الخ) المراد بنفقة الرقيق مؤنته كما بشر
 إليه كلام الشارح ومنها لوجه الطبيب ومن الدوام والظهار فوتراب التيمم ان احتاج ذلك وقوله
 والبهائم جمع جمعة من البهيم وهو علم التكامل لاها لا تكامل وهي في الاصل امر لكل ذات أربع
 من دواب البر والبر والراد بها هنا كل حيوان محترم بخلاف غراب المخرج كالقواس الخمس وهي الحنطة
 والغراب والعقرب والفأر والكلب العقور فلا ترمه نفقته بل تخليتم ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعا
 غير اذا قتلتم فاحسنوا القتل واما مالاد وفيه كالعقار والقتاة فلا يجب فيه عساة وان أدى تركها
 للفرار فم بكرة تركها حيث لا يكره ترك سقى الزرع والصخر عند الامكان ما فيه من اضاعة
 المال فان قيل اضاعة المال تقتضى التعريم لانهم تصوافق مواضع في تحريمها الجيب بان حصل
 تحريمها اذا كان سببا فاعلا كالتعاقد في الجبر بلا خوف ورمى ابداهم في الطريق فلا ينافي لهما
 تكررها اذا كان سببا تركا وهذا بالنسبة لخلق الله تعالى فلا ينافي وجود ذلك حتى غيره كالادواف
 ومال المحصور عليه والبرهون فلم يكن يتوافق الزمان والفرق في يجوز ترك سقى الاشجار المرونة
 بتوافقها خلافا للروايات (قوله واجبة) أمافي الرقيق فليخبر المملوك طاعته وكونه ولا يكفر
 من العمل ما لا يطبق ونحو المملوك نفقته وكونه ما لا يعرف واما في البهائم فطهرمة الروح ونحو
 الصبيح دخلت امرأتا النار في هرمة حبستها لا هي اعطيتها ولا هي أرسلتها ناسكلا من خاشا

وهي مصدر زمن
 الرجل زمانة اذا حصل
 له آفة فان قدر واعل
 مال أو كسب فنجبت
 نفقتهم (واما
 المولودون) وان
 سفلوا فنجب نفقتهم
 على الوالدين (ثلاثة
 شرائط) أحدها
 (الفقر) والصغر
 فالتنفي الكبير لا يجب
 نفقته (أو الفقر
 والزمانة) فالتنفي
 القوي لا يجب نفقته
 (أو الفقر والجنون)
 فالتنفي العاقل لا يجب
 نفقته وذكر المصنف
 السبب الثاني في قوله
 (ونفقة الرقيق
 والبهائم واجبة)

الأرض بقى الماء وكسها هي هوامها (قوله من ملك رقيقا الخ) تبرع على كلام المصنف وقوله
 عبدا أوامة أو مدبرا أو أم ولد أي أو مستجرا أو معادرا أو أعى أو زمنا أو مستحق من نفسه بغير وصية
 أو بقا أو زوجة أو نسلا أو جهالا أو نهارا ثم المكاتب ولو كانتا لا يصح له شيء من ذلك على
 سيده لاستقلاله بالكسب إلا أن يحضر نفسه ولم يحضره السيد وكذا الأمة الحرة ولو جهالا أو نهارا وقوله
 أو هيمة أي عليه علمه واستقامته بقدر الكفاية والردا بالكفاية توصيها بالأول الشيع والراي دون
 غائبا فان امتنع المال كما ذكر وله مال أو له مال كفي الحيوان المالك كولي باحد ثلاثة أو بربعة
 أو بغيره عيان بل الملك أو علفه وسقيه بقدر الكفاية أو بغيره في غير المال كولي باحد من بربعة
 أو بغيره عيان بل الملك أو علفه وسقيه بقدر الكفاية ويجوز بيعه ولو لا راحة من الحياة لطول مرض
 أو بغيره لا يبي من ذبح الحيوان إلا الأكله فان لم يفعل ما أمر به المالك تاب عنه في ذلك على ما رآه
 وبقتضيه الحال فان لم يكن له مال أكرى المالك كماله عليه أو باعها أو بغيرها فان تعذر ذلك فعل
 بيت المال كغائها ولا يحل للمالك من لبن دابته ما يضر ولها لانه غذاؤه كولد الأمة وإنا يحل
 ما فضل عنه بشرط أن لا يضر الهيمة لغيره علفها وليس له ترك الحلب اذا كان يضرها أيضا فان
 لم يضرها كروم بسن له ان لا يستقي اللبن في حلبه بل يبقى في الضرع شيئا غير دغاي البنوان
 بقص انظاره لئلا يؤذنها ولأن سقي ولد الهيمة غير لبن أمه ان استمر أو لا فهو حق بلبن أمه فان
 لم يكف موجب عليه ان يشربه غير لبن نفقته واجبة عليه وكذا اللبن ويجوز بيعه للصوف من
 أصل الظهر وكذا حلبته لغيره من بعد سب الحيوان ويجب على مالك الفحل ان يبقى له شيئا من الفحل
 في الكوارة بقدر ما يكفيه أو يشربه حاجته وعلقها على باب الكوارة فيما كل منها ويجب على
 مالك حدود الفحل بغير ورق الثوب أو تخيلته لا كله لئلا يملك بغيره فاستوفى يجوز تصفيف البود بالشمع
 عند حصول نوله وان أهلكه لان فائدة ذلك كذب المالك كولي من الحيوان (قوله وجب عليه نفقته)
 أي مؤنته كاحلت أو لا يصح أن تسعه الشبع المقرطل الشبع المتداد أو ما يارب (قوله فطم
 رقيقه من غالب قوت أهل البلد) أي غالب قوت أسرة أهل البلد من قم وشعر وذوقه وقوله
 ومن غالب آدمهم أي آدم أهل البلد أي أرقاتهم ممن وزنت نحو ذلك وقوله وكسو
 كسوتهم أي أهل البلد أي أرقاتهم ممن قطن صوف ونحو ذلك فلا يجب ان يكون طعامهم
 سيده ولان يكون آدمهم من آدم سيدهم ولا ان تكون كسوتهم من كسوة سيده ولكن رقيقه
 بقدر الكفاية أي في الطعام والدم والاكسوة والعبرة بكفايته وان زادت على كفايته أمثاله وبغير
 حاله زهادة رقيقه وحال السيد سارا لو اسار أو ينفق عليه الشر كان بقدر ملككم ما تستغنونه
 بقى الزمان كنفقة الفقر بجمعهم وجوبها بالكفاية بقوله تصريفه علىه الا باقتراض التماسي
 بنفسه أو ما ذوقه ويبيع القاضى فيها ما كان له مال عند امتناعه أو قبيلته لا محق واجب عليه
 فان لم يكن له مال أمره بالتامس ببيعة أو اجارته أو اصابته دفعا للضرر فان لم يفعل أمره بالتامس فان
 لم يتيسر اجارته باعه فان لم يجد من يشتريه اتفق عليه من بيت المال (قوله ولا يكتفى في كسوة رقيقه
 ستر المور فقط) أي دون بقية بدنه لما فيه من الأذى والتحقير وان لم يتأخروا لردو عمل ذلك عالم
 بتعدد ستر المورة فقط كافي بالأدوية ونحوها ولا كفي كافي المطلب (قوله ولا يكتفون) أي
 أرقيق والهام وقوله من العمل بيان مقدورها وقوله لا يطبقون أي لا يطبقون الدوام عليه
 فلا يجوز للسيد تكليف رقيقه جهلا بقدر عليه يوم أو يومين ثم يحضره ويحرم على المالك تكليف
 دابته ما لا يطبق الدوام عليه من ثقل الحمل أو ادامة السير أو غيرهما مما لا يجوز ثم ان اتفق ذلك
 العذر في بعض الأوقات لم يحرم (قوله فان استعمل المالك رقيقه نهارا اذ حله ليل) أي من الانشغال
 كالخدمة والمحل ونحو ذلك وقوله وعكسه أي وهوانه اذا استعمله ليل اذ حله نهارا (قوله ويرجعه

فمن ملك رقيقا عبدا
 أوامة أو مدبرا أو أم
 ولد أو هيمة فوجب
 عليه نفقته فطم
 رقيقه من غالب قوت
 آدمهم بقدر الكفاية
 ويكسوه من غالب
 كسوتهم ولا يكتفى في
 كسوة رقيقه بستر
 الصورة فقط ولا
 يكتفون من العمل
 ما لا يطبقون فانذا
 استعمل المالك رقيقه
 نهارا اذ حله ليل
 وعكسه ويرجعه

مقتضى منحه المسمى
 أن قسوى الشارح
 بقدر الكفاية مؤثر
 من قوله ويكسوه
 لكن الذي في الشراح
 تقديمه عليه له

صفا وقت القبولة
ولا يكلف دأته أيضا
مالاتطبق حله وذكر
المصنف السبب
الثالث في قوله (ونفقة
الزوجة المكنته
من نفسها واجبة)
على الزوج ولما
اختلفت نفقة الزوجة
بحسب حال الزوج بين
المصنف ذلك في قوله
(وهي مقدرة)

صفا وقت القبولة (أي لانه وقت الزاحة (قوله ولا يكلف دأته أيضا مالاتطبق حله) فيعبر
تصليها مالاتطبق الدوام عليه يوما أو نحو ذلك كدأمة السبر والركوب ونحو ذلك كما سبق وقد
فصل الشارح أجال قول المصنف ولا يكفون من العمل مالاتطبقون بالترجيع الذي ذكره بقوله
فاذا استعمل للمالك رقيقه أو بوقوله ولا يكلف دأته أيضا الخ وهذا ظهر من قول المحقق صوابه
المتقدم على قوله ولا يكفون من العمل الخ لأوجهه (قوله ذكر المصنف السبب الثالث) أي الذي
هو الزوجية وهذا مناسب للتبرع التي ليس فيها ذكر فصل هنا فان ساقط من بعض النسخ وهو
الانصب نصيب الشارح لكن الشيخ الخطيب في حيل النفقة التي فيها ذكر فصل وتبعه المحقق
حيث قال فصل في أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتعبر بالنفقة لأنها الأغلب المؤنة أهم منها
وقد تطلق بمعنى المؤنة فتشمل سائر المؤن (قوله ونفقة الزوجة المكنته من نفسها) أي بان عرضت
نفسها عليه كأن تقول له في مسألة نفسي اليك فان لم يكن حاضر اعتداه بنت اليه في مسألة نفسي
اليك فخران آتيتك حيث شئت أو ان تاتي فالعبرة ببلوغ الخبر له وعمل ذلك اذا كان في بلد هان
غاب عن بلد هان رفعت الأمر الى الحاكم ليكتب اليك حكم بلد الزوج ليعلمه بالحل معي اليها أو يترك
في الاتفاق علما فان لم يفعل شيأ من الأمرين فرضه القاضي في ماله من حين إمكان وصوله هذا ان
كانت بالعتاقلة فان كانت مسخرة أو مجبونة فالعبرة بعرض وليه لانه هو المصالح بذلك يخرج
بالمكنته من نفسها المحتنعة من التمكين وهي النائرة فلا نفقة لها ولو مضت حصة ولم تعرض نفسها
عليه ولم تنقل مع السكوت فلا نفقة لها ايضا لعدم التمكين ولا يضمن التمكين التام فلو مكنته وقتا
دون وقت كان تمكته المليل دون النهار أو في دار دون دار فلا نفقة لها ولو اختلفا في التمكين كان
فالت مكنت في وقت كذا فأنكر ولا يثبت صدق بعينه لان الأصل عدمه فلو رد هاهنا الميمن حلفت
عين الرادوا صحت النفقة لان الميمن الردودة كالأقرار أو كالبيعة ولو اتفقا على التمكين واختلفا
في الاتفاق كان ماله دفع تلك النفقة فأنكرت صدقت بعينها لان الأصل عدم الاتفاق وكذا لو اختلفا
في النشور فصدق هي لان الأصل عدمه ومثل النائرة في عدم النفقة المحبوسة ظاهرا أو حتى فلا
نفقة لها وان كان الحابس لها هو الزوج ويؤخذ منه بالاولى سقوط ما يجب سها له كمالها المحقق
تبعا لاطلاق بعضهم الظاهر أنه ان حبسها الزوج ظاهرا لم تسقط نفقتها لكنه حيثئذ وان حبسها
بعتى فلا نفقة لها وما اذا حبست الزوجة زوجها فان حبسها ظاهرا سقطت نفقتها وان حبسها بعتى
لم تسقط نفقتها وهذا التفصيل هو المقصود كانه في حاشية المنهج في باب القسم والنشور وان أطلق في
باب النفقات (قوله واجبة على الزوج) أي بالتمكين يوما بيوم فقب بغير كل يوم وانما وجبت بغير
اليوم لانه سهل الحب فيحتاج الى طعنه وخبر موثقه فلو حصل التمكين ابتداء في اثناء اليوم وجبت
بالقبض حتى لو حصل وقت الغروب كاي قبض كثيرا أو حيث كذلك بخلاف ما لو كان ذلك بعد نشور زمان
كانت تامة ثم مكنت في اثناء اليوم فلا تصحب نفقة ذلك اليوم لانها ان سقط بالنشور فلا تعود بالاطاعة
مالم يستمع ما ولا يصحب بالمعقد قبل التمكين لانه يوجب المهر فلا يوجب النفقة لانه لا يوجب عرضين
ولانها مجهولة بسبب جعل حال الزوج من سار أو إحصار أو توسط والمقد لا يوجب المأجور ولا لانه
على الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنهما وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع ولم ينقل
أنه أنفق قبيل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد لافق اليها ولو وقع لنقل (قوله ولا
اختلفت نفقة الزوجية بحال الزوج) أي من سار وإحصار وتوسط وقوله ذكر المصنف ذلك
أي اختلاف ما يجب بحال الزوج فاسم الإشارة تدعى للاختلاف المقهور من اشتغلت (قوله وهي
مقدرة) وانما تعبر فيها الكفاية لانها تسقطها أيام مرضها أو شربها وانما كلفت عند متى العادة
كفي لجريان الناس عليه في الاعتصار والامصار لكن محله انما كلفت عنده مرضا هو وهي رشيدة

أو غير رشيدة وقد أذن ولها في ذلك فإن كانت غير رشيدة ولم يأذن ولها في ذلك كيف فترجع عليه
 بالشفقة وهو منطوح بأكلها منه أنه كان أهلاً للطوع والأدب عليه أكلت وهي ترجع
 عليه بالشفقة ومعلوم أن العبرة في الأمة المزوجة إذا أوجبتا ففتها في الزوج بأن كانت مسلمة ليلة
 ونهاراً مرضاها المطلق التصرف لأرضها ولو امتناخت من الشفقة غير المسلمة حازان لم يكن ردا
 كأن امتناخت منها دراهم أو دنانير أو ثياباً أو براهن شعيراً أو عسكاً فإن كان رداً كان امتناخت خبر
 برأوديقته من بر لم يجر وأما الشفقة المستقلة فلا يجوز الاحتياط فيها (قوله فإن وفي بعض النسخ أن)
 أي بلا خلاف وقوله كان الزوج موسراً أي بأن كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مدان
 فإن لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب وكان عنده ما يكفيه لم يزده عليه شيء فحصر وإن زاد عليه شيء
 ولم يبلغ مدنين فتوسط والعبرة في ذلك بطول عمر كل يوم كما يصير حبه الشارح وحيث دخل بعدان
 يكون موسراً في يوم ومتوسطاً في يوم وموسراً في يوم (قوله أو يعتبر ساره بطول عمر كل يوم) أي
 لأنه وقت الوجوب فمعتبر ما عنده عند طول عمره فأخذوا جنداه يزده على كفاية العمر الغالب بعدان
 فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مدان وهكذا يختلف ذلك بالرخس والغلاء وقلة الصيال وكثرتهم
 (قوله فندان من طعام واحد عليه) أشار بذلك إلى أن قول المصنف مدان مبتدأ والخبر محذوف
 واحضوا الأصل الثغرات بقوله تعالى لا يفتق ذو سعة من سعة من رزقه فليفتق عما آتاه
 الله وأما كون الواجب على الموسر مدنين فاعتباراً بما كثر ما وجب في الكفاية وهو مدان في كفاية
 الأدنى في الحج وأما كون الواجب على الموسر مدناً فاعتباراً بما قبل ما وجب في الكفاية وهو مدني فحو
 كفاية الظاهر فإنه يكفي به الزهيد ويقنع به الرقيب ولو أوجبوا على الموسر الأكثر وهو المدان
 وعلى الموسر الأقل وهو اللقياس على الكفاية فلهما أوجبوا على التوسط ما بينهما حاله لو أزمناه
 بالمدنين لضره ذلك ولو أكتفينا ما على الملبس فما ذلك فلو أخذوا بطول قدره أو سوطاً وهو متوسط (قوله)
 كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه) أي لأن العبرة بغير اليوم فخذت بغير اليوم مع ليلته المتأخرة عنه
 وامتدتها إليه لاعتدالها به والأفصح ليلته المتأخرة عنها لأن الأقل سابق على النهار (قوله مسلمة)
 كانت الخ (تعميم في الزوجية) وأشار بذلك إلى أن الواجب لا يختلف باختلاف حال الزوجية لأن
 العبرة بحال الزوج من حال الزوجة وقوله مرة كانت أو رقيقة أي مسلمة ليلة نهاراً حتى تحب نطقها
 عليه (قوله من غالب فتيها) أي غالب قوت عمل الزوجة لأنه من المعاصرة بالمعروف بالأمور بما وقياها
 على الفطرة والكفاية ولو اختلفت الغالبية المحل كان كأنها اعتادت بالشعر أربعة أشهر والبر والأرز
 ثمانية أشهر فقد اختلفت الغالبية وهو البر والأرز واختلفت قوت المحل ولا غالب كان كأنها اعتادت البر
 والشعر على السواء حسب لائق بالزوج والعبرة باقتناء أقل منه من هذا وبهذا وقوله تكلفا (قوله)
 والمراد غالب قوت البلد أي بلد الزوج وقوله والتعبير بالبلد على الغالب لأن المراد غالب قوت محلها
 سواء كان بدا أو قرية أو مصرية أو يابدية وقوله من حنطة أو شعير الخ بيان أن غالب قوت البلد وقوله
 أو غيرهما أي كالتمر والذرة والأرز ونحوها (قوله حتى لا تقط) غايته في قوله أو غيرهما وقوله في أهل
 يابدية يقتاتونه أي في حق أهل يابدية يعتادون اقتنياءه (قوله أو يصحب لزوجها) أي يصحبها أيضاً
 الفاكهة التي تغلب في وقتها تكون غرض من غرضين ونحو ذلك وما جرت به العادة من السكر والحبك والحمك
 والنقل في الصيد والحبوب في الشعر وما يفعل في أربع أو يومين صباح البيض والقهوة والبخان
 أن اعتادت ثم حملوا السراج في أول الليل ليرى أن العادة بذلك والضابط أنه يصحبها كل ما جرت
 به العادة (قوله من الادم) أي لأن الطعام لا يباع إلا بالادم غالباً ولا تكلف كل شيء وحده ولو جرت
 عادتها بذلك لم ينظر لعادتها لأنه متناولها والكسوة بكسر الكاف وضعها أو المتعبر بمقدار الكسوة
 كفاية فيها فلا يكفي ما ينطق عليها من الكسوة إذا لم يكن لها وتختلف كفايتها فيها بطول قصرها

فان وفي بعض النسخ
 ان (كان الزوج
 موسراً) ويعتبر
 ساره بطول عمر
 كل يوم (فندان من
 طعام واحد عليه
 كل يوم مع ليلته
 المتأخرة عنه)
 مسلمة كانت أو رقيقة
 مرة كانت أو رقيقة
 والمدان (من غالب
 فتيها) والمراد غالب
 قوت البلد من حنطة
 أو شعير أو غيرهما
 حتى لا تقط في أهل
 يابدية يقتاتونه (وبحسب
 للزوجة (من الادم
 والكسوة

وسنها ومنها ما في جنسها ما جرت به عادة أمثاله من قتل أو كتمان أو سر أو زنا أو غير ذلك مما هو في
وجودها أو ردها ما سار الزوج وأصهاره أو توسطه فيقاوت بين الموسر وغيره في الحدود والأدلة لا في عدد
الكسوة لأنه لا يختلف بذلك ويختلف باختلاف البلدان في الحر والبرد ويجب لكل فصل من فصل
الشتاء والصيف كسوة والمراد الشتاء ما يشتمل الربيع والصيف ما يشتمل الخريف فبعض السنة عند
الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أو بعض فصل الفصل عندهم ستة أشهر فيجب لها لكل ستة
أشهر كسوة وهي قميص وسراويل وخنجر وهوشة يغطي به الرأس وهو المسمى بالخرقة ومكعب تكسر
الدمر ومكسوك الكاف وتخفيف العين أو يضم الميم وتم الكاف وتشديد العين وهو المنداس كالسراج
والصرمة ويلحق به الققاب إن برت به عاتنها وتراد في الشتاء الخمر البرد جبة مشوة أو فرة أو
نحوهما بحسب العادة ويجب لها أيضا توابيع الكسوة من كوفية للرأس وهي الطاقية التي تلبس
في الرأس تحت الخمار وشكة لباس وهي ما يستعمل به السراويل وورق عص وجبة ونحوها ونحو
خياطة ونحو ذلك ويجب لها أيضا ما تعد عليه من سباط تخفي بهورة كبيرة وهو المسمى بالعبادة
في الشتاء ونطع بكسر التوت وقصها مع اسكن الطاموقصها وهو المجد الكفر وتأتي مجلس عليها في
الصيف بالنسبة للموسر ومن تحول إلى في الشتاء وحصر في الصيف بالنسبة للمعسر ويجب لها أيضا
ما تنام عليه من الفراش كالطراحة وما تضع راسها عليه من القفدة تكسر الميم سميت بذلك لوضع الخد
عليها وما تغطي به كالحفاف في الشتاء أو في بلد بارد والمهفة أن الملاءة تأتي تلفف بها بدل الحاف في
الصيف أو في البلاد الحارة ولا يجب تجديده في كل فصل كالكسوة بل يجب تصليحه كلما احتاج
لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتفديد وكذلك تبييض الخناس المعروف وإذا
حصل التمكين في أثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه ما يجب فيه وبعضهم يجعل كل سنة أشهر
تخفى من التمكين فصلا لكنه يشكل عليه أنه يجب ليشاء كذا أو للصيف كذا كما تقدم بيانه لأنه
يقضي اعتبار فصل الشتاء والصيف كما قلنا (قوله ما جرت به العادة) فالحكم في ذلك العادة فيجب لها
كل ما جرت به العادة فعمله في كل منها ما في من الأدم والكسوة (قوله فإن جرت عادة البلد في الأدم الخ)
هذا تفصيل لقوله ما جرت به العادة بالنسبة للأدم ولواختلفا في قدر الأدم مدته القاضي باجتهاده
معتبرا حال الزوج من يسار أو غيره فينظر ما يحتاج إليه الممن الأدم فيقرضه على المعسر ويضاهفه
على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكيلة بنت أو من
تقريب (قوله بنت) أي كازيت الطبيب فانه يتأد به وقوله وشريح أي أو شريح وهكذا ما بعد
والشريح قطع الشين وهو دهن السم ولا يجوز كسر الشين كما قاله الشراشي لأنه حينئذ يصير من
باب دهن وهو قليل مع كون أمثله معصومة وليس هذا منها وقوله وجب أي كالجنس الحالم وقوله
ونحوها أي كمن وقمر دخل (قوله ما تفتت العادة في ذلك) أي فما جرت به من الزنا والشريح الخ
(قوله وإن لم يكن في البلد أدم غالب) أي كان يكون فيها أدمان على السوا وقوله فيجب اللائق بحال
الزوج أي من يسار أو غيره (قوله ويختلف الأدم باختلاف الفصول) أي الأدم وقوله ويجب في
كل فصل الخم تغريب على ما قبله كما هو ظاهر (قوله ويجب الزوجة أيضا) أي كما يجب لها ما سبق
وقوله لحم أي مع ما يباع به كالحلب وغيره والمواخية وغيره ما وقوله يبيع بحال زوجها أي في الجنس
كالمضان والمجاهد ومي والقدر وكذلك أوطال الوقت كان يكون في كل أسبوع مرة أو في كل يومين
مرة ولواختلفا في قدر اللحم قدره القاضي باجتهاده بحسب حال الزوج من يسار أو معسر ونحو
وما ذكره الإمام الشافعي من رطل اللحم في الأسبوع محمول على ما كان في زمنه من قلة اللحم فلا تنافي
إن زاد عليه بحسب العادة مع أن الرطل محمول على المعسر فيكون على الموسر باجتهاد ذلك ومثلان

ما جرت به العادة في كل منهما ما كان جرت عادة البلد في الأدم بنت وشريح وجن ونحوها تتبع العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم غالب فيجب اللائق بحال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب الزوجة أيضا لحم يليق

وعلى المتوسط وظل ونصف وإذا أوجبتا اللحم في يوم من الايام فينبغي أن يكون يوم الجمعة لانه
 أفضل الايام فهو اولى بالتوسيع فيه وتظهر كلامهم أنه يجب الايام في يوم اللحم وهو الاثر باليكون
 أحدهما عدا اموالا آخرهما (قوله وان حرت عانة البلد في الكسوة الخ) هذا تفصيل لقول المصنف
 ما جرت به العادة بالنسبة لكسوة وقوله لتسل الزوج أي في السار والاصار والتوسط وقوله بكتان
 أو ربر أي أوفقر لانه لباس أهل الدين وما زاد عليه ترغفه وتأشبه من العروة التي هي الحق وقصة
 العقل وقوله وجب أي الكتان أو الخمر أو القطن فوجب الخشن الذي جرت به العادة وبغاوت في
 مراتب ذلك الخشن بين الموسر وقسره عملا بالعادة (قوله وان سكك الزوج معصرا) أي بان كان
 لا يملك ما يزيد على مؤنة العمر الغالب وذلك صادق بان يكون عنده ما يكفيه العمر الغالب فقط أو
 أقل منه كما يعلم عاصرا (قوله ويصير عاصره بطول عقر كل يوم) أي لا يموت الرجوب كما تقدم (قوله
 قد) خبر لتداعخون كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب الخ وقوله من غالب قوت البلد أي
 بلدان زوجة وتقدم ان التعبير بالبلد جرى على الغالب والتعبير بالله أهم (قوله وما يتأمله به
 المعسرون عما جرت به عادتهم من الايام) أي قدر او حشا كما مر بيانه وقوله وبكسونه عما جرت به
 عادتهم من الكسوة أي قدر او حشا كما مر بيانه أيضا واعلم أن من به رفق ولويسعها وما كتبا
 معصرا لنقص حال المعسر وضعف ملك المكاتب وان كثر ماله ولم يدع ملكا غيرهما (قوله وان كان
 الزوج متوسطا) أي بين السار والاصار وقوله ويصير توسطه بطول عقر كل يوم أي لانه لا وقت
 الرجوب كما مر (قوله قد) خبر لتداعخون كما أشار إليه الشارح بقوله أي فالواجب عليه الخ
 وقوله ونصف عطف على مسد وقوله من غالب قوت البلد أي بلدان زوجة والمحل أهم من البلد
 كما مر (قوله ويوجب لها من الايام الوسط) أي قدر او حشا كما مر بيانه وكذلك قوله ومن الكسوة
 الوسط وأشار الشارح بتقدير الوسط في الايام أي ان قول المصنف الوسط واجب لكل من الايام
 والكسوة (قوله وهو) أي الوسط وقوله ما بين ما يجب على الموسر والمعسر توضيحه انه اذا أوجبتا
 على الموسر وقيتين من السن مثلا وعلى المعسر وقية منه أو جبتا على المتوسط وقية ونصفا (قوله
 ويجب على الزوج تملك زوجته والطعام عا) أي ان كان الواجب عليه الحب بان كان هو غالب قوت
 محلها فان كان الواجب عليه غير الحب كثر ولحم واقط بان كان غالب قوت محلها من ذلك وجب
 عليه تسليحه وكذلك لا غير لكن يجب عليه ما يلحق بها اللحم كالخيط وغيره وكما لو خيطه والمامية
 والقفاص وغير ذلك فالواجب عليه الحب من غير الحب من غير ما يملو بل غيره عما ذكرنا بل ما يقبل
 لانه الواجب فلا يعبر المعتد منها عليه ولا بدان يكون الحب مسلما فلا يكتفى غيره كالسوس (قوله
 وعليه طهه وشربه) أي وعجنه فيسقى ذلك بنفسه أو يدفع مؤنة ذلك ولو فعلتها بنفسها بل ولو أكله
 حيا ففاسده على مؤنة ذلك فافرق نظرا في الكفاية من عدم وجوب ذلك على المكسر لان الزوجة في
 حبه تحل في التفريق (قوله ويجب لها آلة الخ) أي قصعة بفتح القاف ولا تكسر وفي التسل
 لا تنفع الخزانة ولا تكسر القصعة ومن مملعة ومغرفة بكسر الميم وكوز ورجوتودر ونحو ذلك مما
 لا يفتي عنه مسرور ان كان ذلك من خرف أو حجر أو شرب أو نحاس ويجب لها أيضا آلة تنظيف من نحو
 مشد بضم الميم وسكون الشين أو صندوب بكسر الميم مع سكون الشين ونحو صان أو ما تنقل به أسها أو
 ثيابها ونحو ما مما عاتق فيه ثيابها أو نحوها وما أوسع وغسل بسببه فبها لا من حضيض واحتلام
 وترتك بغض الميم وكسرها ونحوه بل دفع مسنان اذا لم يندفع الا له ويجب لها أجرة حمام في كل شهر أو
 أكثر أو أقل بحسب ما جرت به عادة أمثالها لا أجرة طبيب وجامح وخاتن وقاصد ولا دوا مرض ومنه
 ما يصنع عقب الولادة من حلب وفضل وخراج ومن فلا يجب ذلك على الزوج بخلاف ما انتهت به ايام
 الرحم فيجب عليه وأما ما تزين به من العمل والخطاب والطيب فلا يجب عليه لكن ان هياها لها

بحال زوجها وان
 جرت عادة البلد في
 الكسوة قتلت الزوج
 بكتان أو ربر وجب
 (وان كان) الزوج
 (معصرا) ويعتبر
 اصناف بطول عقر
 كل يوم (قد) أي
 فالواجب عليه من حته
 مد طعام (من غالب
 قوت البلد) كل يوم
 مع لباسه المتأونة
 عنه (وما يتأمله به
 المعسرون) عما جرت
 به عادتهم من الايام
 (ويكسونه) عما جرت
 به عادتهم من الكسوة
 (وان كان) الزوج
 (متوسطا) ويعتبر
 توسطه بطول عقر
 كل يوم مع لباسه
 المتأونة عنه (قد)
 أي فالواجب عليه
 زوجته مد (ونصف)
 من طعام من غالب
 قوت البلد (و) يجب
 لها من (الايام)
 الوسط (و) من
 (الكسوة والوسط)
 وهو ما بين ما يجب
 على الموسر والمعسر
 ويجب على الزوج
 تملك زوجته الطعام
 حيا وعليه طهه
 وشربه ويجب لها آلة
 أكل

وجب عليها استعماله (قوله وترب) يقع الشين وضما بل وكسر هاء فهو مثل الشين أى أو التثريب كقوله ودورق (قوله ويجب لها مسكن) أى ولو باجرة فلا شرط كونه مثل الزوج لها أن يتكلم بل تنتم به فقط فهو امتناع التحليل كالخادم بخلاف غيره ما من الثقة والكسوة والادم والفرش والقطعة وآلات الأكل والشرب وآلات التنظيف وغير ذلك فانه تمليك وقوله يلقى بها عادة أى لانه امتناع كإمر والواقعة ان ما كان تمليكا اعتبر بحال الزوج وما كان امتناعا اعتبر بحال الزوجة (قوله وان كانت عن يخدم مثلها) أى بان كانت لا يلقى بها ان تقدم نفسها للزوجة تنقض بان يخدمها غيرها في بيتها وان كانت تختلف الأخدام بالفعل كما رضى كعدم وجودها تحصل به الأخدام وأعدم وجود من يخدم أو قصد تراحمها أو راضيا لها كمن بشرط أن تكون حرة بخلاف الرقبة كالأزواج بعضا فلا أخدام لها وان كانت حرة لان شأنها ان تقدم نفسها وان وقع الأخدام لها بالفعل كإلى الجوارى البعض وعلم من قوله وان كانت عن يخدم مثلها انه لا يجب الأخدام لمن يخدم نفسها في العادة عند أنها وليس لها أن تخدم لخدمها وتتفرق عليه من مالها إلا بذن زوجها كإلى الزوجة وأصلها ولو كانت عن لا يخدم مثلها عادة في بيتها ولو كان اقتاد الأخدام في بيت زوجها سابق لم يجب أخدامها على المخدم خلافا لما جرى عليه بعضهم من وجوب الأخدام حينئذ وتبعه المصنف حيث قال أى في بيت أهلها أو زوجة فسوى في وجوب الأخدام بين من يخدم مثلها في بيت أهلها ومن يخدم مثلها في بيت الزوج (قوله فعليه أى زوج أخدامها) أى ولو لو واحد عن يخدمه نظره هاهنا كإمكان أوائتي وقال لكل منهما خادم وفي لغة قليلة يقال للزوجة خادمة ولا يجب ما زاد على الواحد وان اقتضت العادة تعدد الخدام في مثلها ان احتاجت إلى خدمته لمرض أو زمانه وجب أخدامها بقدر الحاجة وان تعدد سواه كانت حرة وأما لان ذلك للحاجة التي هي أقوى من الروضة ولا يكفي أن يخدمها الزوج بنفسه لأنها تسقى منه غالبا وتغير بذلك سواء في وجوب الأخدام مؤسر ومعم ومعتق وصدوم مكاتب وغيره كسائر المؤمن لان ذلك من المعاصرة بالمعروف بالأمور بها (قوله حرة وأما ماله) كان الأولى تأخير الحرة عن قوله أو ماله لتصل بها قوله مستأجرة لانه صفة لها فان الاستئجار لا يجري في أمته وان جرى في أمته فغيره وفي بعض النسخ بدقوله أو أمه له أو أمه مستأجرة فهو في ظاهره ومتى كانت مستأجرة لا يلزم غيرة الإبرقوان كانت حرة (قوله أو بالاتفاق على من يجب الزوج) وجنس طعام الخادم جنس طعام الزوج وحده لكن يكون دونه نوما وقدرا فيصحب على المؤسر مدون ثلث اعتبارا ثلثي نفقة المخدمومة وعلى المتوسط مد اعتبارا ثلثي نفقة المخدمومة أيضا وعلى المصمد من مالان النفس لا تقوم بدونه غالبا ويجب له الأدم لان العيش لا يتم بدونه وجنس أدم المخدمومة لكن يكون دونه نوما وقدرا فيصحب قدر الطعام ويجب له أيضا كسوة ثلثي بدونه كسوة المخدمومة جنسا ونوعا فيصحب له قميص ونحوه كصبر في الذكر ومقنعة للإناث ونحوه ودلوجية في الشتاء ما يفرشه وما تنطلي به قطعة لبد وكساه في الشتاء وحسرة في الصيف ومخدة وسراويل لجر بان العادة في الخدام الاتن وإما قول الشيخ المطلب تعا شيخ الألام لا سراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الاتن علانا العادة (قوله من حرة أو أمه) بيان لمن يجب الزوج وحده ويحصل في ذلك الجارية التي يدخلها أوهاها كإمرته العادة في مصر نأوة وله ان رضى الزوج بها فيبدأه بالزمنه الرضاها لكن ان لم يرضها يلزمه الأخدام غيرها (قوله ون) أعراخ (نرج بقوله أعمره) إذا أكرم لكن امتنع من الاتفاق عليها فليس لها النسخ فليكنها من تحصيل فقها بالمال كم سوا محض الزوج أو بائنا لم يترك لها شئ في غيبته ولو بائنا ماله طوبى خلافا للماكية فانه اذا بائنا لم يترك لها شئ تمنع عندهم فلو فعل ذلك ماله في حضر الزوج فلما شاقى نفسه ولو محض الزوج ونجاها لكان كان بمسافة التصرف أكثر فلها النسخ ولا يلزمه الصبر

وشرب وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة وان كانت عن يخدم مثلها (عليها) أى الزوج أخدامها) حرة أو أمه له أو أمه مستأجرة أو بالاتفاق على من يجب الزوج وحده من حرة أو أمه له أو أمه مستأجرة رضى الزوج بها وان أعمر بنفسها أى المستقبل

(قوله وقم للذكر) لعله شئ يشبه التمتع وليس على الرأس كالرأس يعني القبة يضم العائق وتشدد الوحدة فلم يردالة نص

للغير و ان كان دون مسافة القصر فلا يقع لها امر باحصار حال هذا ان سهل احضارها والا فلها
 الغنم وقدرة الزوج على الكسب كقدرته على المال فليس لها الغنم الا ان يحزن الكسب
 وقوله بنفقة أي وكسوتها فالأصاير بالكسوة كالأصاير بالنفقة لانها لا ينعينها ولا يبقى البدن
 بدونها غالباً ويستغنى منها بالكسوة والسرور بل فلا يقع بالأصاير بها كالأنفخ لها بالأصاير
 بالادم لان النفس تقوم بدونه بخلاف القوت والكسوة وأما السكن فمقرى بعضهم على أنها لا تنفخ
 به كالادم والمنفخ لها تنفخ به لشدة الحاجة اليه ولا يقع أيضاً بالأصاير بالخدم ونفقته وانما
 تنفخ بأصاير بنفقة المعسرين فالواحد عشر بنفقة مومر أو متوسط مع قدرته على نفقة معسر لم تنفخ
 ولا تنصير الزائد منها عليه لان نفقته الا ان نفقة معسر فالواحد الا نصف مائة ما هو نصفه هذا فلا
 فسخ لها لانه قادر على المدد ونفقة المعسر ولو تبرع بها تنقص عن الزوج المعسر لم يلزمها القبول
 بل لم يقع لها فيه من المنة نعم ان تبرع بها الزوج ثم دفعها الزوج لم يقع فسخ بل يلزمها القبول لان
 المنة حينئذ على الزوج اعلمها وكذلك لو كان القبرع بها بالواحد أو سبداً والزوج تحت حجره فلا
 فسخ لها بل يلزمها القبول لضعف المنة وقوله أي المستقلة لا يقع بالأصاير بالماضي كما سيذكره
 الشارح والحاصل ان شرط هذه المسئلة خمسة * الأولى الأصاير فخرج ما اذا امتنع مع عدم
 الأصاير * الثاني كونه بالنفقة أو الكسوة فيخرج ما اذا أعسر بفقر الادم * الثالث كون النفقة لها
 فيخرج ما اذا أعسر بنفقة الخادم * الرابع كون الأصاير بنفقة المعسر فيخرج ما اذا أعسر بنفقة
 المومر أو المتوسط مع القدرة على نفقة المعسر * الخامس كون النفقة مستقبلة فيخرج ما إذا أعسر
 بالنفقة الماضية (قوله فلها الصبر على اصاير) أشار بذلك الى أن على قول المستقل فلها فسخ النكاح
 اذا لم تصبر على حجر بين الصبر والغنى وقوله وتنفق على نفسها من مالها أو تقرض من أي تنفق على
 نفسها عما اقترضته وصارته الشيخ الخطيب وتنفق على نفسها من مالها أو عما اقترضته وهي أسكت
 من صارة الشارح (قوله أو يصبر ما نفقته دناءة) أي ان كان بقدر الواجب بخلاف ما اذا كان
 ما نفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصدر دناءة بل عليه الأجر الواجب فلو قال وصارت النفقة دناءة عليه
 لكان أولى ونصير دناءة وان لم يفرض القاضي لها تمليك فهي كسائر الديون المستقرة (قوله
 ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ ان ترفع الامر الى القاضي أو الحكم بشرطه ويثبت عند اصاير
 الزوج ما قرأه أو يبينه ثم بعد ثبوت اصاير يجب امهاله ثلاثة أيام وان لم يطلب الامهال ليحقق
 حجر فانه قد يهرع لعارض ثم يزول ولها الخروج في عدة الامهال لتفصيل النفقة بكسب أو قرض أو
 سؤال وليس له منعها من ذلك وعليها الرجوع الى مسكنها لانه وقت الراحة وليس لها منعه من
 التمتع ثم بعد عدة الامهال ترفع الامر الى القاضي فيبقي النكاح هو أو فاقته أو هي
 باقته وليس لها الاستقلال بالفسخ ولوم عليها بالأصاير فلا تقع قبل الرفع الى القاضي ولا بعده
 وقبل الاذن فيه نعم ان لم يكن في التاجرة قاض ولا محكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها به فاذا
 قضيت حيث نفذ ظاهراً أو باطناً ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسخ زال ما كان الأنفخ لاهله وهو
 الأصاير فان أعسر بنفقة الخادم بنت على المدة الماضية ولا تستأنف فتعفى في الحال كما لو أسر
 في الثالث ثم أعسر في الرابع والحاصل انه اذا أسر يوماً أو يومين ثم أعسر بنت أو ابنة ثلاثة أيام ثم
 أعسر استأنفت ولا أثر لقوله اسر بنت باصاير ولو قالت رضىت به أبداً سواها قالت رضىت به أبداً
 بعد ما وعدت لا يلزم الزامه فلها الفسخ باصاير بعد ذلك لأن الضرر قد قدم ان رضىت باصاير
 بالهرة فلا يقع لها لان الضرر به لا يتقدم (قوله وانما فسخ حصلت المرافقة) أي مقارقتها من
 الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أي فلا تنقص عدد الطلاق (قوله أما النفقة الماضية
 الخ) مقابل لقوله أي المستقبلة وقوله ولا يقع للزوجة بسببها أي ما عدا عدة الامهال بعد الرفع الى

(فلها) الصبر على
 اصاير وتنفق على
 نفسها من مالها أو
 تقرض ويصبر ما
 أنفقته دناءة عليها
 (فسخ النكاح) وانما
 فسخ حصلت
 المرافقة وهي فرقة
 فسخ لا فرقة طلاق
 أما النفقة الماضية
 فلا يقع للزوجة

التامني كما تقدم في طريق القسم السابقة (قوله كذلك) أي مثل الأصهار بالنفقة في موت القسم وقوله لا زوجة فصح النكاح بيان لقاد التشبيه وقوله أن أصبر زوجها بالصدائق أي بالحال منه كالأب أو بعض أهل العتق فلو اقتضى بعض المهر وأصبر بالباقي قبل الدخول كان لها القسم لغيره من تسليم العوض بغيره مع بقائه المعوض كما أفق به البارز في به صرح الجوزي وقال الأذني هو الوجه نقلاً ومعي خلافاً أفق به ابن الصلاح من عدم القسم إذ يلزم على اقتضائه إيجاب الزوجه على تسليم نفسها بالتسليم بعض الصدائق ولو قدمها واحداً من صدائق هو ألف درهم وهو في غاية البعد (قوله قبل الدخول) أي بخلافه بعد الدخول ما تلف المعوض وهو البضع وصورة العوض بدني الأمانة فيما إذا نكحت علة بأصهاره بالصدائق لأن الضرر لا يتجدد بخلاف النفقة فإن ضررها يتجدد (فصل في أحكام الحضانة) أي كالحقيقة الأم ما تغضيه المميزين أو به كما ساقى في كلامه وتسمى كفاية أيضاً وفيها نوع ولا يتوصل لثبوتها لكل من الرجال والنساء لكن التمسك بها البين ولا ينهايها بالصلو لا في القام بها أصبر وأبى التربية أبصر وأولاهن الأم كما سيذكر كل مصنف وتنتهي بالصلو لا في القام بها أصبر وأبى التربية أبصر وأولاهن الأم كما سيذكر كل مصنف ذكرها كان أو ابنتي والأولى أن لا يفارقهما نعم أن خيفت فتسنة من أفرادها كان أن كان أحد يغشى عليه فتنة أو ابنتي يحصل ذكناً لها وحدها ربه أمتعت بالمفارقة أو جبر على البقاء عند أبيه أن كانا معتمدين وعند أحدهما أن كانا مفترقين والأولى في الذكور أن يكون عند الأب وفي الإناث أن تكون عند الأم إلا أنهما استويا بصدق الولي، بينه في دعوى الفتنة والرياسة ولا يكلف بينة لثلاثين على إقامة البينة فخصه وأن بلغ غير ربه فاطلق مطلقاً أنه كالصبي قدوم الولي لا يطعمه هو المتعود فصل بعضهم فقال أن كان منهم ربه لمعلم إصلاح ما له فكالمعلمي وإن كان لمعلم إصلاح دينه لم يسكن حيث شاء وهذا التفصيل ضعيف وإن قال الرافعي وهذا التفصيل حسن والتفتي كالأنثى فيما تقدم (قوله هو) أي الحضانة بفتح الحاء قوله مأخوذة من الحضانة الخ أي بقائها لثمة الضم أخذنا من قوله لضم الحاضنة الخ الذي ساقه تعليل لكونها مأخوذة من الحضانة فكان الأوضح أن يقول هو مأخوذة من الحضانة لضم الحاضنة الطفل إليه ثم يقول فهي لغة الضم وقوله بكسر الحاء هو الناس يخوضونهم لنا (قوله هو) أي الحضانة وقوله لضم الحاضنة الخ تعليل لكونها مأخوذة من الحضانة كما عرفت وقوله الطفل ومثله الذكر المحدثون كما سيذكر قوله أنقصر هنا على الطفل لكونه الغالب وقوله إليه أي إلى الحضانة الذي هو الغالب (قوله هو) أي الحضانة وقوله حفظ الخ ما ذكره من أن حفظه بالزوم منها حفظ المحضون وهو المقصود منها وتعرفها بالحقيقة تربية من لا يستقل بأموره بعمل ما يصلح مودع ما يضره فكان الأولى أن يقول وتربا تربيت الخ ولذلك قال فيما سبقت أي تفتيت الخ وعلم من هذا التعريف أن الذي على الحاضنة الأفعال كعسل جسده ونياحه ودهن موكله ووربطه في المهد ونحوه كملينام وغير ذلك مما لا يحصى كالصبيون الذي يفضل به والكميل الذي يرضع في العين وهكذا سائر المؤن فني ماله أن كان له مال والأفعلى من عليه نفقته لأنه من ترابع النفقة ولهذا كرت هنا (قوله من لا يستقل بأموره) أي لصغيراً أو حنون كما يعلم من تنبيهه وقوله بما يؤذه متعلق بحفظه وقوله لعدم تميزه علة لقوله لا يستقل بأموره وقوله كلف وكبر يحنون بمثلين لأن لا يستقل بأموره نفسه (قوله إذا فارق الرجل زوجته الخ) أي فارقها بطلاق أو ضم أو غيرهما واحترز بقوله المفارقة عما إذا بقا على النكاح فإن الولد يكون معها بقوماً فكأنه طالب يقوم بالاتفاق عليه والأم تقوم بمحضاته وترتبه (قوله منها ولد) أي حالاً إن له منها ولداً سكراً كان أو ابنتي وكلامه في الصغير الذي لا يميز كما يدل عليه قوله

بسيها (وكذلك)
لزوجته فصح النكاح
(أن أصبر) زوجها
(بالصدائق) قبل
الدخول) بغيره
علت سائر قبل
العدام لا
(فصل في أحكام
الحضانة) وهي لثمة
مأخوذة من الحضانة
بكسر الحاء هو الغالب
لضم الحاضنة الطفل
اليوم وبعدها حقتهم
لا يستقل بأموره
عما يؤذه لعدم
تميزه كلف وكبر
يحنون (وإذا فارق
الرجل زوجته وله
منها ولد

سبع سنين ثم يخبر بين أو به ألم ومنه الكبير المكنون كما سبق في كلام الشارح (قوله فهمي أحق بمحضاته) أي أن فور شقته أو كلام المصنف كاتري في اجتماع الذكور والاثلاث فإن الاحوال ثلاثة اجتماع الذكور والاثلاث اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط في الحالة الاولى تقدم الام على الاب فامهات لها واثلاث بخلاف غير الوارثات كما في أم أبي أم فاب فامهات له واثلاث بخلاف غير الوارثات كما في أم أبي أم فإذا احدثت الاناث الاربعة وهي الام وامهاتها والاب وامهاته قدم الاقرب من الموصي ذكر كما كان كاخ وابن أخ أو أخت وأخت بنت أخ ثم بعد المارم غير المارم كنت خالة وبنت عم وبنت عم لغيرم بخلاف بنت الام لانها ادلت بذكر غير وارث ثم الذكور المارم كاخ وابنه ثم غير المارم كابن عم لكن لا نسلم مشهارة لغير عم بل لثقة بعينها كبنته فان استويا قربا واختلاف كورة وأثرية قدمت الاثني على الذكور كما في أخت وأخت وبنت أخ وابن أخ لان الاثني أصبر وأبصر كما تقدم وان استويا ذكوراً وأثرية كما في أخوين أو أختين أقر عين بينهما يقدم من خرجت فرعته على غير المثلثي كالذكور فلا يقدم على الذكور ولو ادعى الاثرية صدق بعينه وفي الحالة الثانية تقدم الام ثم امهاتها ثم امهات الاب ثم الاخت ثم الخالة ثم بنت الاخت ثم بنت الاخ ثم العمة ثم بنت الخالة ثم بنت العمة ثم بنت الم ثم بنت الخال والفرق بين بنت الخال وبنت الم فلم مع أن كلا دلي بذكر غير وارثان بنت الخال أو ابوها أقرب للام من ابى بنت الم للام وتقدم أخت وخالة وعملاوين عليهن لابلل زيادة قربائهن وتقدم أخت وخالة لعمدة لاب عليهن لأم لقوة المحبة فلا تلتصق به قول المصنف وقراءة الام على قرابة الاب وفي الحالة الثالثة تقدم الاب ثم الخدم ثم الاخ بقا صامه الثلاثة ثم ابن الاخ لا يورث اب ولا بنت الم لا يورث اب ولا بنت الم كذلك ولو كان له خنوع بنت قدمت بعد الام على المحدثات أو زوج أو زوجة يمكن وقوعها مقدم ذكرها كان أو أخت على كل الاطراف حتى على الاووين فان لم يكن وطؤها فلا تسره كما صرح به ابن الصلاح في فتاويه (قوله أي تميمية) هي معنى التربة التي تقدم التعبير بها وقوله بما صلحتم متعلق بتميمية وقوله بتعهده تصور لتميمية وقوله بطعامه وشرايه كان الاولى ان يقول باطعامه وسقيه لان الذي على المحاضنة الاعمال لا الاعيان كما تقدم وقوله وغير ذلك من مصالح أي كربة في المهد وهو ما يجهد الصبي لينام فيه وكلمه ودعته ونحو ذلك (قوله ومؤنة المحاضنة على من عليه نفقة المثلث) أي أو المكنون كما تقدم في كلامه وعمل ذلك سالم يكن له مال والا فهمي في ماله (قوله وإذا امتعت) أي أو غابت أو ماتت أو حنت وقوله الزوجة أي أو غيرهما من كل قريب له المحاضنة فالصابط ان كل قريب له المحاضنة وامتنع منها انتقلت بلن بيله وانما خص الشارح الزوجة ماله لان فرض الكلام فيها وقوله انتقلت المحاضنة لأمها لان امتناعها بسقط حضانتها وإذا ذلك امتناعها لغيرها بسقط حضانتها وسد الامتناع وهو كذلك لكنه معقدا اذا تمسب النفقة عليهم والا كان لم يكن له مال ولا أب حبر تلاهما من جهة النفقة فهمي حيث ذكر كالأب (قوله وتستر حضانتها الزوجة) أشار بذلك الى أن قول المصنف الى سبع سنين متعلق بمخوفه وقوله الى مضي سبع سنين إشارة الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف والسبع ليست بقيد وانما قيدها المصنف نظر اللغالب كما فاده كلام الشارح حيث قال وغيرها المصنف لان التمييز يقع فيها غالياً لذلك يقولون من التمييز بالسبع سنين تقريباً (قوله لكن المدار انما هو على التمييز) أي من غير تفرق الى من بخصوصه من سبع سنين أو أقل أو أكثر كما فاده قوله سواء حصل قبل سبع سنين أو بعد ما يعتبر في تمييزه كما قاله ابن الرضا ان يكون عارفاً بأسباب الاختيار والآخر الى حصول ذلك وهو مذكور في رأي القاضي (قوله ثم بعدها) أي السبع سنين بناء على ما تقدم من حصول التمييز غالياً بعد ما فاده غير التمييز أي بحيث يكون ما كل وحدهم ثم يربو وحدهم بنام حده ويستفيى وحدهم هكذا وقوله بين أو به أي بيه وأمه لانه حصل الله عليه وسلم خير فلا يمين أي به

فهمي أحق بمحضاته
أي تميمية بما يصلحه
بشعره بطعامه
وشرايه وفصل بدينه
ونحوه وغيره وغير
ذلك من مصالحه
ومؤنة المحاضنة على
من عليه نفقة المثلث
وإذا امتنعت الزوجة
من حضانه ولها
انتقلت المحاضنة
لامهاتها وتستر
حضانه الزوجة
(أي مضي سبع
سنين) وغيرها
للمصنف لان التمييز
يقع فيها غالياً لكن
المدار انما هو على
التمييز سواء حصل
قبل سبع سنين أو
بعدها (ثم بعدها
بغير التمييز)

وأمره وراه المزمى وحسنه والعلامة كالغلام في التميز كافي الانتساب فما إذا دعا له جلال فانه
يغير بينهما بعد البلوغ في الانتساب إلى أحدهما جعل التفسير بينهما أن كانا صالحين للعضانة بأن
وجدت فيهما الشرط ألا تية وأن فضل أحدهما لا يتردنا أوها الأوجبة وصورة الدين أن يكون
كل منهما غلاما لكن أحدهما أكثر عدالة من الآخر فالتعنى أن أحدهما أكثر ديانة من الآخر
(قوله فاجبا اختار سلم إليه) أي فان اختار الأب سلم إليه وان اختار الأم سلم إليها وان اختارها
أمرع بينهما وسلم لمن رحت قرعته منهما ولم يختار أحدهما فإلام أولى لأن العضانة لها ولم
يختارها له بعد اختيار أحدهما اختيارا لا يتردنا فقد يظهر له الأمر على خلاف ما قلناه كان نزل
أن في الأب غير أظهر له أن فيه سرا أو يتغير حال من اختار له أو لا فيقول إلى من اختاره ثانيا وهكذا
حتى إذا استكر منه ذلك نقل إلى من اختاره عالم يظهر أن ذلك لفته تميزه والترك عند من كان عنده
قبل التميز وإذا اختار ذلك كرا بلم يمتعه زيارة أمه ويكلفها أبي تزارنه فصرم عليه ذلك لئلا يكون
ساعيا في العقوق وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج لأنه ليس بعبود وأختار أمه عندها كإسلام
وعند الأب منها العلم الأم والد ينفو والدين ينفو ما يليق به وإن لم تكن صغرة إليه فإذا كان
أبوه جارا لكنه عاقل صادق جدي فإلى أبي يلقى به أن يكون عاظا مثلا وإذا كان أبوه عاظا لكنه
ليدجد فإلى أبي يلقى به أن يكون جارا مثلا فيؤديه بأبي يلقى به فن أدب ولده صغيرا سر به كبيرا
ويقال للأب على الأصح والصلاح على الله أو اختارت الأنثى ومنها الحنن كما يحسنه بعضهم بأهل منها
من زيارة أمها لئلا يلف العضانة وعدم البر وزوال أم أولى منها بالخروج ج يارثها فإلام لا تمنع من زيارة
ولدها لكن على العادة كثر رثا في يوم من الأسبوع لا في كل يوم إذا كان مرفها بعيدا فإن
كان قريبا فلا بأس بزيارتها في كل يوم ولا يمنعها من دخولها بيتها فإذا زارت لا تطيل المسكن وإذا
مرضا فهي أولى بمر بضمها عنده لئلا تهدي إليه وأشق عليها من رضى به الأب والأفضل عندها
ويؤدوها ويختار زو الحالين عن الخلوة الهرمة واختارت أمها ففضلت لأبونها والاستواء الزمين
في قبول زورهما إلى العادة مع الاحتراز عن الخلوة ولا يطلب حضارها عند مد لائف الصيانة
وعدم الخروج كإمر (قوله فان كان في أحد الأبوين نقص الخ) مقابل تقدركا أنه قال هذا إن لم
يكن في أحد الأبوين نقص بان كانا صالحين للعضانة (قوله وان لم يكن الأب موجودا الخ) أفادها
أن الجد يقوم مقام الأب في التمييز بين الأم عند فقد الأب وقوله وكذا يقع التفسير الخ أفاد بذلك
أن الأخ وإنه عالم وابنه بقوه ومقام الجد في التمييز بينهم بين الأم عند فقد الجد وكذلك يقع
التفسير بين الأب والأخت لتفسير أب فقط بان كانت شقيقة أو لام وكذا بين الأب والأخت لند فقد الأم
(قوله ومشر إذا العضانة) أي استصفاها وقوله سبع وفي بعض النسخ تسعة وترجع إلى حنة لان
العفة والأمانة بر جوارح حتى واحد وهو الصداقة كإسباقي وزيد عليها شرط آخر حتى أوصلها
بعضهم إلى نحو الخمسة عشر ثم لما فيها أن لا يكون الحاضن صغيرا لئلا يولاه وليس هو من أهلها
ومنها أن لا يكون منفلا بحيث لا يتهدى إلى الأمور ومنها أن لا يكون أعمى لا يجد من يستره أحوال
المحزون نية منه بخلاف ما قلنا وجد من يستره عنه ومنها أن لا يكون أرس ولا أجسم إذا كان
يستره الأفعال بنفسه بخلاف ما قلنا كان يستره غيره ومنها أن لا يكون به مرض لا يرجى برؤه
كالبلى والفالج أن كان بحيث يشفه المصنف كغالة المحزون والنظر في أمره أو كان بحيث يعوقه من
الحركة وهو يستره الأفعال بنفسه دون من يدبر الأمور بنظره ويستره ما غيره ومنها أن لا تمنع
من أوضاع المحزون إذا كان رضى به لو كان غمها لن فإذا امتنع من أوضاعه في هذه الحاله قلنا
حضانة لها حتى أو طلت أمه وتوجد الأب متبرعة قدمت المتبرعة ولا حضنة للأم فان لم يكن فيها
لبن استحققت الحضنة لغيرها حكمها هو الظاهر خلافا لظاهر عبارة المنهاج من أنه لا حضنة لها

(بين أبويه فاجبا
اختار سلم إليه) فان
كان في أحد الأبوين
نقص يمتحن فإلى
الأب مدام النقص
فأما به وإذا لم يكن
الأب موجودا يستر
الابن الجد والأم
وكذا يقع التفسير بين
الأم ومن على حاشية
النسب كآخ وعم
(ومشر إذا العضانة)

حيث قد (قوله أحدهما) أي أحاد الشرائع السبع التي في كلامه وقوله العقل خبر المبدأ الذي قدره الشارح وكان في كلام المصنف بدلا من سبع (قوله فلا حضانة لمصنونة) تفرج على مفهوم الشرط ولولا أن يكون لشمع الذي ذكره لكنه اقتصر على الآتي لأنها الأصل في الحضانة وقوله أطلق جنونها أو تطوع أي أطلق بقل أخذها بما بعدوا عنها لم يكن المعينون حضانة لها ولا يقولون هو من أهلها ولا أنه في نفسه يحتاج إلى من يحضنه فكيف يحضن غيره (قوله فان قل - جنونها الخ) مقابل لمخوف تقديره هذا أن لم يقل جنونها وقوله كيوم في سنة وفي بعض النسخ كيوم في سنتين والاولى والأولاه الثانية بالاولى وقوله لم يسل حق الحضانة بذلك أي يحضونها التليل كيوم في سنتين بقية ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لولي قال العلامة الرمي ولم أر لهم كلاما في الانحياز والاقرب أن الحيا فهم يستنبطونه زمن انحيازهم ولو قيل يعنى ما مر في ولي النكاح لم بعد (قوله والثاني الحرية) أي الكاملة وقوله فلا حضانة لرقبة تفرج على مفهوم الشرط ولولا لرقبة لشمع الذي ذكره لكن تقدم أنه اقتصر على الآتي لأنها الأصل في الحضانة والمراد الرقيق كالأول بعضا فيعمل البعض ولما لم يكن للرقيق حضانة لأنها لا يقولون هو من أهلها ولا أنه مشغول بمهمة مبدعو سنتين من قوله فلا حضانة لرقبة مالمو أسلمت أم ولد الكافر فإن حضانة والدها مع كونها رقيقة مالم تتكلم لبعثتها في الإسلام مع بقائه أبيه على الكفر ولا حضانة للكافر على مسلم كسباني والمعنى فيه فرائض الحضانة تلحق السيد من غربته ما مع وفور شفقتها فإن تكلمت حضانة أمه به المسلمون دون الأب على الصحيح لأنه بما فتته في دينه فإن لم يوجد أحد من أمه بالمسلمين حضانة المسلمون الأب (قوله وان أذن لها سيدها) أي فلا حرة بأذنه لا قدر رجوع فيتشور أمه أو وليه أمه فلا يؤثر فيها إذن السيد (قوله والثالث الدين) أي الإسلام فيشترط إسلام الحاضن لكن فيما إذا كان المحضون مسلما أخذ من كلام الشارح وأما إذا كان المحضون كافرا اقتبست الحضانة للكافر عليه والمسلم أيضا بالاولى لأن فيه مصلحة له والمحصل أن الصودر ببعثت الحضانة في ثلاث منها اقتبست للمسلم على المسلم والكافر على الكافر والمسلم على الكافر ويمتنع في واحدة فلا تثبت للكافر على المسلم ولوجعل كلام المصنف على أنه يشترط اتفاق الحاضن والمحضون في الدين لشمع الصودرين والولين و يكون في المفهوم وهو اختلاصهما في الدين تفصيل وهو أنه ان كان الحاضن مسلما والمحضون كافرا تثبت الحضانة وان كان الحاضن كافرا والمحضون مسلما امتنعت الحضانة وربما يؤيده هذا جدول المصنف إلى التصريح بالدين عن التصريح بالإسلام ونزع نداه وذي وصف الإسلام من آثار به الدمين وان لم يجمع إسلامه لخبياطا لحمة كلمة الإسلام بمحضه المسلمون وان لم يكونوا من آثار به مؤمنه في مالان كان له العمل والا فعمل من عليه نفقته ان كان والا فعمل بنت المال ثم على ميسر المسلمين لأنه من المحال على (قوله فلا حضانة للكافر على مسلم) تفرج على مفهوم الشرط ولولا الذي ذكره على ذي اسلام لشمع الذي ذكره والاني لكنه اقتصر على الآتي لأنها الأصل في الحضانة كما تقدم وانما لم يكن للكافر حضانة على المسلم لأنها لا ولا أنه عليه تعالى ولن يجعل الله للكافرين من المؤمنين ميلا ولا أنه بما فتته في دينه محضه آثار به المسلمون على الترتيب المتقدم فان لم يوجد أحد من أمه بالمسلمين حضانة بقية المسلمين (قوله والرابع والخامس العفة والأمانة) انما يجمع بينهما التلازمهما إذ العفة تكسر المهمة الكف عملا لا يعمل ولا يعمد كافي المحكم والأمانة ضد الخيانة فكل أمين حفيظ هو كسفيظ لأن إلى شرط واحد وهو العدة كما يشير إليه الشارح بقوله فلا حضانة لفاسقة فلو صير المصنف حضانة العدة لكان أنصهر ولما جعلها شرطين نظر الثغور هما الفتاوان تلاما معنى (قوله فلا حضانة لفاسقة) تفرج على مفهوم الشرطين معا لهما يؤان إلى شرط واحد وهو العدة الكافر وانما لم يكن لفاسق حضانة لأنها لا يقولون لفاسق لا يلي ولا به يغني أن المحضون ينشأ على طريقته لأن العصبية

(سبع) أحدها
(العقل) فلا حضانة
لمصنونة أطلق جنونها
أو تطوع فان قل
جنونها كيوم في
سنة لم يسل حق
الحضانة بذلك (و)
الثاني (الحرية) فلا
حضانة لرقيق وان
أذن لها سيدها في
الحضانة والثالث
(الدين) فلا حضانة
للكافر على مسلم
(و) الرابع والخامس
(العفة والأمانة) فلا
حضانة لفاسقة

تؤثر وإن ذلك قال بعضهم عن الرأى لا تسأل وسل عن قربنه * فكل قرن بالمقارن يقتدى
ومن الغامضة تاركة الصلاة فلا حضانة لها وإنما تبطل عليه لأنه يقع كثيرا في ما زمانها هذا إن الام مثلا
تكون تاركة الصلاة ومع ذلك نطلب الحضانة وربما قضى لها بها ولا ينتبه لهذا (قوله ولا بشرط
في الحضانة تحقق العدة الباطنة) أي التي ثبتت عند القاضي بقول المزين وقوله بل تسكني العدة
الظاهرة أي التي عرفت بالمخالطة والمعاملة وإن لم تثبت عند القاضي وحصل هذا أن لم يقع نزاع
في اهليته للحضانة قبل تسلم الحاضن له فمضون والأفلا يضمن العدة الباطنة بان تثبت عند القاضي
فإن كان بعد تسلم الحاضن للمضون قبل قول الحاضن في الاهلية (قوله والسادس الأقامة) أي فلا
حضانة للمسافر سرحا حتى يخطر السفر بخلاف المسافر سرحا فثقة فانه لا تنسقط حضاناته إذا كان هو
العاصب بل الحضانة له ولو مسافر أسفر ثقة حفظا لنفسه أخذ من كلام الشارح وقوله في بلد المميز
ليس يقدخل قال في بلد المضون لثعل الصغرى والمخون ولعله أقصر على ذلك نظر الصورة القصير
بين أوبه فانه لا يختص بينهما إلا المميز كما علم مما سبق وقوله بان يكون أو امة مقيم في بلد واحد
تصور لتحقيق الشرط وهو الأقامة لكن لو قال بان يكون الحاضن مقيما كان أولى لأن المسافر على
أقامة الحاضن في بلد المضون ولعله صورة بذلك نظر الصورة القصير بين أوبه فانه لا يختص بينهما إلا
إذا كانا مقيمين في بلد واحد (قوله ولو أراد أحدهما) أي الأبوين كما هو صريح كلامه ومنه لم يقصرهما
عما في معناهما وقوله سرحا حتى أي سفر الحاجة يقضيهما بعد موصى أو مقابله وهو سرحا لثقة
وعلم بذلك أن المفهوم فيه تفصيل وقوله كسج وبجاء وأي زيادة وحيداء وقوله طر لا كان السفر
أو قصر اتصم في سفر الحاحم وظاهره ولو كان سفر زهرة وتكر وجه إلى الخلا (قوله كان الولد المميز
وغيره) كان الأحرار أن يقول كان للمضون وقوله مع القيم من الأبوين أي لا مع المسافر لثقة السفر
على المضون وقوله حتى يعود للمسافر منهما أي فإذا عاد المسافر منهما عادت الحضانة لثقت كانت فهل
السفر في صورة المميز يعود القصير بينهما (قوله ولو أراد أحدا الأبوين سرحا) أي انتقال من بلد إلى
بلد بخلاف الثقة من محل إلى محل آخر في البلد فالتأخر لها لا يسفر فيها أو قوله فالب أولى من الأم
بعضانته أي حفظا لنفسه لانه ترك مع الأم ضاع ونسبه ومثل الأب ببقية العصبية ولو غر محرم لكن
لا تسلم مشبهة لغر محرم كابن العم حذو من المخلوة لغيره بل لثقة بينهما هو كنبته كما تقدم وحصل
كون العاصب أولى به في سفره أن أمن الطريق والمقصود أن الأم أولى به في سفره فالب أولى من الأم
والشرط السابع المخلو (ي) يشمل المخلو من الزوج وما قبله من ولوجها فثبت لها الحضانة ولو في
العدة لأن الغامضة سقطت حضانتها بالكلا لكونها مقبولة بالاستمتاع ولا شك أنه محرم الاستمتاع
بالطلاق الرجعي كالباث (قوله أم المميز) كان الأشمل أن يقول أم المضون لكنه نظر صورة القصير
كما تقدم (قوله من زوج ليس من محارم الطفل) صوابه أن يقول ليس له حق في الحضانة كالحني
فإذا تزوجت به ولو قبل الدخول فلا حضانة لها وإن رضى الزوج بدخول الولد دار لها مقبولة عنه
بحق الزوج وإنما لم يعتبر وضائه لأنه ربما رجع فيشوش أمر الولد مع كونه أم متبعا عنه (قوله فإن
لكنعت شعصا من محارمه) صوابه أن يقول بدل قوله من محارمه له حق في الحضانة لأن المداويل
كونه له حق في الحضانة وإن لم يكن من محارمه دليل تنبيهه فانه مثل بائن المم أنه ليس من
محارمه لكن له حق في الحضانة لأنها تثبت لذكر القرية ولو أرغى رجع محرم ولو رشت فثقت وقوة
قربانه بالأبوين يتعين أن الشارح أراد بكونه من محارمه أن له حقا في الحضانة وإن لم يكن من
محارمه ليستقيم ثقبه كنبته عليه الشرا المسمى (قوله كم الطفل) أي كان طفلها أو أبا طفلها راع
فترجعت بعد انتفاء العدة بانثي الأب وهو محرم الطفل وقوله أو ابن عمه أي ابن عم الطفل كان طفلها
أو الطفل وإن أخ تزوجت بعد انتفاء عدها بانثي الأب وهو ابن عم الطفل وقد تقدم أنه

ولا بشرط في الحضانة
تحقق العدة الباطنة
بل تسكني العدة
الظاهرة (و) السادس
الأقامة في بلد المميز
فإن يكون أو امة مقيم
في بلد واحد ولو أراد
أحدهما سرحا حتى
يخطر سرحا حتى لا
كان السفر أو قصر
كان الولد المميز وغيره
مع القيم من الأبوين
حتى يعود للمسافر
منهما ولو أراد أحد
الأبوين سرحا حتى
فالب أولى من الأم
بعضانته في سفره منها
(و) الشرط السابع
المخلو (أي خلوها من
المميز (من زوج)
ليس من محارم الطفل
فإن لثقت شعصا
من محارمه كم الطفل

ليس من محارمه (قوله وأب أخيه) أي أب أخى الطفل واستشكل تزوجها بغير أبى الطفل بانه
 إن كان أب أخيه الشقيق أولا مفعولاً بغير أبى الطفل فتكون أم الطفل جدته فكيف تزوج به وإن كان
 أب أخيه لا ينفك فهو أب ابن ضرته فتكون هي موطوءة أجسه فكيف تزوج به فقرر عليه في
 صورتين وأجيب بأن ذلك يتصور في مطلق الحاضنة لا خصوص الأم وإن اقتضاه سياق كلام
 الشارع وذلك بأن تزوج أخت الطفل لامه بغير أبى الطفل لا يفسد ما يجنب منها ويقتصر أيضاً
 في الأم المأزوجة وهي الحدة كان يموت الأم تنتقل الحضانة لامها وهي حدة الطفل وتسمى أمعازاً
 فإذا تزوجت بغير أبى الطفل الذي من غير بنتها فقد صدق عليها أن أم الطفل المأزوجة هي الحدة
 تزوجت بغير أبى الطفل بل لها أن تزوج بغير أبى الطفل الذي من غير بنتها فيصدق عليها
 حقيقة أن أم الطفل المأزوجة هي الحدة تزوجت بغير أبى الطفل والمستشكل ظن كون السياق في أم
 الطفل الحقيقية (قوله ويرضى كل منهم) أي من هم الطفل وإن عموماً أو أعماماً اعتبر رضاه لأن له
 حقا في الحضانة فحصله شقته على رعايته مستقبلياً حضانته مع تزوجها ليتعاونوا على كفايته وإن
 كانت الحضانة في الأصل للابن فإنه يقع بذلك قول الحنفى لا يمتنع أن حق الحضانة في ذلك الزوج
 والزوج معه ما لمعنى هذا الرضا ووجه الاندفاع أما ما كان له حق في الحضانة في الجملة اعتبر رضاه
 وإن كان حق الحضانة في الأصل للابن وقوله لا يمتنع أن يكون له حق في الحضانة كما تقدم مراراً
 (قوله فلا تسقط حضانته بذلك) أي تزوجاً بمن له حق في الحضانة ورضى بأن يرضى سقطت
 حضانته (قوله فإن اختل شرط منها) أي من الشروط المذكورة كما أشار إليه الشارع بقوله أي
 السبعة وقوله في الأم أي أو غيرها وقوله سقطت حضانته أراد بالسقوط ما يشعل عدم الاستحقاق
 ابتداءً كما يشعل انتفاء ما بعد ثبوتها فإذا اختل الشرط فيها قبل بقاء الحضانة لم يتم تحقق الحضانة
 وإذا لم يتم اختلال الشرط بعد ثبوتها سقطت حضانته لكن لو طأها الأب على الفم فلا وحضانة
 ولده الصغير ستة أشهرين مثلاً ثم تزوجت بغير أبى الحدة المعينة فلا تسقط حقها وليس له انتزاعها منها
 في تلك الحدة كما حكاه في روضة القاضى حسين معناه بأن الأجرة بعد ذلك به به بغير علم
 الاستحقاق هنا بالأجرة لا بالقرابة والمراد سقطت حضانته مادام لم ينته فاعلم أن زال كأن أضافت
 المحنونة أو سقطت الرقبة أو أسلت الكافرة أو أتت الفاسقة أو أفاها المسافر أو طلق المتكسر حقولوا
 مثلاً فارجع ما جات الحضانة لها ولو من غير تولية جديدة من والى المانع كالأب والجدة الناظر بشرط
 الواقف ولا خامس لهم وتسقط المطلقة الحضانة في الحال ولو قبل انتضاء العدة على المذهب (قوله كما
 تقدم شرحه مفصلاً) أي في التفرع على مفاهيم الشروط كما رأيت
 (كتاب أحكام الجنائيات)

وأب من أخيه
 ورضى كل منهم بالمعز
 فلا تسقط حضانته
 بذلك (فإن اختل
 شرط منها أي السبعة
 في الأم سقطت)
 حضانته كما تقدم
 شرحه مفصلاً
 (كتاب أحكام
 الجنائيات)

أي حكر وجوب القودالات في كلامه وإنما حث الجنائيات عن المعاملات والمناكحات لأن
 الشخص إذا تمت شهوة بطنه وشهوة فخره وقعت منه الجنابة غلباً وإلزاماً الجنابة على الأبدان وأما
 الجنابة على الأموال والأعراض والأنساب والعقول والأديان فتأتي في كتاب الحدود وفيلست مرادة
 هنا وإن كان التفسير بالجنائيات يشعلها ولذلك قيل إن التعبير بالجراح أولى وردان شعور العبادتنا
 يتوهم دخوله بغير شهوة ذكره فيما سياتي أخف من إخراج ما يتعين دخوله لأن شعور العبادتنا يتوهم
 دخوله ليس فيه فساد حكم وإخراج ما يتعين دخوله فيه فساد حكم فإن التعبير بالجراح يخرج القتل
 بالسحر ويحرمه كالخوف ويخرج إزالة المعاني أيضاً فيقتضي أن الحكم فيما ذكر ليس كالحكم في الجراح
 وليس كذلك والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في
 القتل جعير المحرمين أحسنوا السبع اللوحات أي المهلكات فليس وما هن يارسول الله قال الشريك
 بالله والمصر وقيل النفس التي حرم الله الأبالخى في كل الربا أو كل مال القيم والتولى يوم الزحف

وقضى العسك الفاتلات وشعر لا يحمل دم امرئ مسلم شهد ان لا اله الا الله فإى رسول الله - يا حسين
 ثلاث النيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لذنبه المفارق الجماعة والقتل جدا الخاضع من أكبر
 الكبار بعد الشك بالله تعالى عن ذلك علوا كبيرا فقتل مسلم صلى الله عليه وسلم أى الذنب أعظم
 عند الله قال ان تحمل الله ندا وهو خلقك قيل ثم أى قال ان تقتل ولدك مخافة أن ينعم عليك وتصم
 توبة القاتل عدلان الكافر تصم توبته فتوبه بهذا أولى لكن لا تصم توبته بالإسليم نفسه لو رثه
 القتل فقتصا منه أو يعفو عنه على مال ولو غير له أو أوجعا نائفا أو توبة محبسة وسلم نفسه لو رثه
 القتل راضيا بقضاء الله عليه فاقصوا منه أو عفو عنه سقط عنه حق الله والتوبة وحق الورثة
 بالقصاص أو بالعفو وأما حق الميت فيبقى متعلقا بالقاتل لكن الله يعوضه خير أو يصلح بينهما فبسقط
 الطلب عنه في الآخرة كما قاله النووي ويان لم يصب ولم يقتص منه بقيت الحقوق الثلاثة متعلقة
 بالقاتل وإن أقتص منه فغيره كما يقع كثيرا سقط عنه حق الوارث فقط ولا يقتص هذا به بل هو في
 خطر الشبهة كسائر أصحاب الكبار فغير الكفور وإن أصر على دم التوبة كما يدل عليه قوله تعالى ان
 الله لا يغير ان يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء ولذلك قال صاحب الجوهرة
 ومن يتولى بيمين ذنبه * قاتل معقوض لربه

ولا يتعلق النار ان عذب وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها المعمول
 على المسقط لذلك والمراد بالملو فيه المحك الطويل فان الدلائل تظاهرت على أن حصاة المسلمين
 لا يدوم عذابهم ولذلك قال صاحب الجوهرة ثم الخلود معتن وبمنه اهل السنة أن القتل لا يقطع
 الأجل وإن من قتل مات باجلة خلافا للمعتزلة في قولهم القتل يقطع الأجل متسكين بخبر ان المقتول
 يتعلق بقائه يوم القيام وقول يارب ظلمي وقتلي وقطع أجلي وهو متكلم فيه وتقدر رحمة فهو
 منظور فيه لقدره لا نهول في شدة لا حق ان بعض فلا تله تين أنه مات باجلة قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من قتل * وغير هذا ما دل لا يقبل
 وشرع القصاص في الجنايات حقتا القفوس لان الجاني اذا علم أنه ان حتى يقتص منه انكشف عن
 الغناية فيترتب على ذلك حقتا نفسه ونفس المعني عليه وهو من الكلمات الخمس المنظومة في قول
 الجوهرة وحفظا من ثم نفس مال نسب * ومنها ما عرض وعقل قدوجب

وانما كانت خمسة مع ان المذكور في النظم ستة لان العرض رجع لنفسه فماتى واحد (قوله)
 جمع جنابة أى هي جمع جنابة بكسر الهمزة وفتح الجيم وانما جمع مع كونها مصدر او هو لا شئ ولا يصحح لتوحيها
 الى عدد وخطا وشبه عهد كإسائي (قوله) أهم من أن تكون قتلا وقطعا وجرما أى أو هتاما وقطعا
 أو ازالا للمعنى كسبع وبصر وغيرهما من المعاني لان الانصاف كرجيم ذلك (قوله القتل) أى من
 حيث هو وهو اذ هانق النفس الثاني من فعل ولوحكا كالسحر وهو لغة صرف الشئ عن وجهه
 يقال ما صر لك من كذا أى ما صر لك منه وشعر عازا لفة النفوس الحبيبة أمورا ونشأ عنها أمور خارقة
 للعادة ويقال لمن مات بغير قتل مات حنقا ونحو قوله على ثلاثة أضرب أى كان على ثلاثة أنواع من
 كونه المقيم على أسامه (قوله) لا رابع لها وجه ذلك ان الجاني ان لم يقصد عين المجني عليه بان
 لم يقصد الجنابة أصلا كأن زلفت برجله فوق على انسان فقتله أو قصد الجنابة على زيد فاصاب غارا
 فهو الخطأ المفضى سواء كان ما يقتل غارا أو لا وان قصد عين المجني عليه فان كان ما يقتل بالماض
 العمد له من وان كان بالآية يقتل بالماض فهو شبه العمد (قوله) عدم محض أى خالص من شائبة الخطأ
 واحترازه عن شبه العمد فلا يغير خالص من تلك الشائبة فانه وان كان عمدان من حيث قصد المجني
 عليه لكن قيمته بالخطأ من حيث ضعف تأثير الآلة (قوله وهو) أى العمد فقد قدر الشارح أن العمد
 باعتبار معناه الأصلي وقوله مصدر وعمد بفتح الهمزة كإبصر حبه قوله بوزن ضرب لئلا نقل الشيخ عطية عن

جمع جنابة أهم من
 أن تكون قتلا أو
 قطعا أو جرما (القتل
 على ثلاثة أضرب)
 لا رابع لها (عدم
 محض) وهو مصدر
 عمد بوزن ضرب
 ومعناه التعدد

بعضهم انصرح به من باي ضرب بوطم وقوله ومعناه التصدي أي معنى العمد الذي هو مصدر عمد
 التصدي يقال عمد إلى كذا أي قصد (قوله وخطأ بعض) أي خاص من شائبة العمد على قياس
 ما تقدم (قوله وخطأ) أي حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ وبذلك أيضا خطأ عمد
 وخطأه عمد وشبه عمد وهو الأشهر (أي يوزن كالمصنف تفسير العمد في قوله الخ) أي يوزن كالمصنف
 الخطأ في قوله وخطأ المصنف أن يرى الخ وتفسير عمد الخطأ في قوله وخطأ الخطأ أن يقصد الخ فقد ذكر
 المصنف تفسير الثلاثة وإنما اقتصر الشارح على ذكر المصنف تفسير العمد لا ابتداء المصنف به (قوله
 فالعمد المصنف الخ) أي إذا أردت تفسير كل من الثلاثة فاقول ذلك العمدة المصنف الخ قالوا فما انقصه
 (قوله أن بعد) بكسر الميم كما علم من قول الشارح وزن ضرب ويحوز فقهائه على ما تقدم من أنه
 من باي ضرب بوطم وقوله الجاني بئيل من الضمير المستتر في بعد أو أنه على تدرج أي تفسيره وليس
 فاعلا للعمد كالأمر عليه أن المصنف حذفت الفاعل وقوله أي ضرب به متعلق ببعده وقوله أي
 الشخص أي المقصود بالجناية وقوله بما يتعلق بضربه وقوله أي شيء: أي أقصر من أن يلدخل المجر
 ونحوه كما نختار والافتاء في الشرع وتدرج الطعام النجوم لكن ربما شافه قول المصنف إلى ضرب به لأن
 التساوي منه أن ما واقع على الألف وان كان ما ذكره في الحكم وقوله يقتل غالبا أي في الغالب
 فرجعت هذه النسخة لأخذه التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ في الغالب وهذا تفسير
 للعمد في ذاته ويعتبر في إيجابه القود الذي سيذكره المصنف قوله فيجب القود عليه أن يكون عدونا
 من حيث أذهاق الروح ليس جرح به غير العدوان من الواجب قتل المرتد ونحوه والمندوب بقتل المسلم
 الغازي فربسه الكافر إذا سب الله أو رسول الله أو رسول الله المكروه قتل المسلم الغازي فربسه إذا لم يسب الله ولا
 رسوله والباح قتل الأمام الأمر إذا استوت اتصال فيه فمسل من ذلك أن أذهاق الروح ليس جرحا
 ومكره وها هو واجب عندنا بأوجب ما معتبر به الأحكام الخمسة وانما قلنا من حيث أذهاق الروح ليس جرحا
 فالاستحقاق من رقبته فقد نص في كونه لا يجب فيه القود وإن كان عدونا لأنه ليس بعدوا على ضرب مما هو
 أذهاق الروح بل من حيث العدول عن الطريق الحق المستحق إلى غيره ونحوه بقوله أن بعد أي ضرب به مما
 زانقت رحله فوقه على شخص فأنفاته خطأ بتقدير الشخص بكونه المقصود بالجناية فالأمر الذي بدا
 فأصابه فمات فهو خطأ أيضا وبقوله عما يقتل غالبا ما يقتل نادرا فهو شبه عمد وقوله يقتل غالبا زانقة
 مقتل أو في غير يومه حتى مات بخلاف ما إذا كان في غير مقتل ولم يتألم منه ضرب يقتل المريض دون
 العقيم والصغير دون الكبير والعقيم دون السليم (أي ويقصد الجاني قتله) أي على رأي المصنف
 والراجح أنه لا يشترط قصد القتل كما سيذكره الشارح وقوله أي الشخص تفسير للضرب وقوله بذلك
 الشيء أي الذي يقتل غالبا (قوله وحينئذ) أي حينئذ وجب هذه الشروط وقوله فيجب القود أقوله
 تعالى كتب عليكم القتصاص في القتل ولا تميل متلفعين جنبه كسائر التلقات ولا تفرق في وجوب
 القود بين أن يكون المقتول عليه في الحال أو بعده سريانه أو نحوه وقوله أي القصاص تفسير للقود وأما
 سعي القصاص فودائعهم بقودون الجاني إلى محل الاستيفاء بمثل أو غيره بقوله عليه متعلق بيبض
 وقوله أي الجاني تفسير للضرب (قوله وما ذكره المصنف) مبدأ أو فوله ضعيف خبره وقوله من اعتبار
 قصد القتل بيان ما ذكره المصنف وظاهر صنيع الشارح أن ما ذكره المصنف قول أو وجهه في
 المذهب وفي كلام الشيخ الصادق ما يفيد أن المصنف لم يسبق عما ذكره قال الشيخ البرزوي بغلا
 عن شيخه هذا تفسير لقوله أن بعد إلى ضرب به لا فائدة أن ذلك معناه وليس ذلك بقدر الزيادة عليه كما
 يصح به تقسيمه القتل إلى ثلاثة أضرب الأول اعتبر هذا إذا لم عليه من زيادة الأقسام أي لأنه يكون
 هناك قسم آخر وهو أن بعد إلى ضرب به بما يقتل غالبا ولم يقصد قتله كما يقصد مفهوم التقيد
 بقوله ويقصد قتله بذلك وفيما قاله تدرج لأن قوله أن بعد إلى ضرب به معناه أن يقصد القتل في ذاته

(وخطأ بعض وخطأ)
 (خطأ) ذكر المصنف
 تفسير العمد في قوله
 (فالعمد المصنف هو
 أن بعد الجاني
 إلى ضرب به أي
 الشخص (بما أي
 بشيء يقتل غالبا)
 وفي بعض النسخ في
 الغالب (ويقصد
 الجاني قتله) أي
 الشخص (بذلك)
 الشيء وحينئذ فيجب
 القود أي القصاص
 عليه أي الجاني
 وما ذكره المصنف
 من اعتبار قصد
 القتل ضعيف

الله عليه وسلم أن دية جنتها غرة بعد أو أمقوت قضى بدية المرأة على عاقبتها (تأمل موجه عليهم) أي
 لانهم تصامونها على سبيل المراساة أو الاحسان للعاقب فتناسب ان الشارع يحقق عليهم بكونهم موجهة
 عليهم وابتداء أجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيرها كقطع يد من ابتدأ بها الجاني يمكن
 لا يؤخذ أو شيه الأبعد الانفعال (قوله في ثلاث سنين) أي بالاجماع كاحكام الامام الشافعي وغيره
 وهذا ظاهر ان كان المقتول كاملاً لم يرد كونه واسلامه ان كان رقيقاً أخذ في آخر كل سنة من
 قيمته قدر ثلثه ديوان كان أني أخضع في أول سنة قدر ثلثه دية رجل وفي السنة الثانية عاقب وأما
 الكافر فلا ترد دية تمهل سنة فتؤخذ في آخرها الا هاتك أو أقل والاروش والحكومات وواجب
 الاطراف كالدية فيؤخذ في كل سنة قدر ثلثه دية كاملة ولو قتل رجلين ففي ثلاث سنين يؤخذ في
 آخر كل سنة ثلثان ثلث هذا وان ثلث هذا الان الواجب ديتان وعمل قول الشارع يؤخذ آخر كل سنة منها
 قدر ثلث دية كاملة اذا كان الواجب دية واحدة (قوله على الثمن من العاقلة) وهو من يملك زيادة
 على ما يكفي العمر العاقلة ولم يرد عشرين ديناراً أكثر اعتباراً بالازكاة فان العشرين ديناراً أكثر
 نصاب محبب الى الزكاة ان كان ثلثها دية على ذلك أقل من عشرين ديناراً ولو فوق ربع دينار فهو متوسط
 وعليه ربع دينار ان كان من اصحاب الذهب وثلاثة دراهم ان كان من اصحاب الفضة وان لم يملك
 ذلك فهو فقير لا يعقل شي الا ان شرطاً من يعقل خمسة كدرة والحرة بقول الشافعي واتفق الدين
 وعلم الفقهاء لا يعقل امر أو لؤخني الا ان يان ذكر افرغ حصته التي اداها غريمه ولو افرغ ولو
 مكاتباً ومعضولاً وصبي ومجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه
 كالارث ولو افرغ ولو كسوا ومن مات من العاقلة في اثنا عشر سقطين واجب ثلث السنة (قوله نصف
 دينار) حكمة ما يؤخذ منه في الثلاث سنين ثلاثة اقسام: اقسام دينار ونصف وقوله من اصحاب
 الفضة شدة دراهم اي لان الدينار من الذهب بماله اثنا عشر درهماً من الدينار الذي يقابل نصف
 الدينار ستة دراهم والذي يقابل ربع الدينار ثلاثة دراهم كما تقدم التسمية عليه في المتوسط (قوله كما قاله
 المتولي) أي الامام أو سعيد عبدالرحمن بن مأمون والنسائي المتولي صاحب الثقة والدينساري
 ومات بغداد (قوله والاراد العاقلة حصية الجاني) أي المتعصبون بانفسهم بدم الاقرب والاقرب
 فيقدم الاخوة ولا يوزن ثلثهم وان سفلوا ثم الاجرام لا يوزن ثلثهم ثم ينوهم ثم عش الجاني
 الذي كرم حصته الاصله وفرعه كاصل الجاني وفرعه ثم عشق المعتق ثم حصته الاصل والفرع
 كامر ثم عشق أي الجاني ثم حصته الاصل والفرع وهكذا ياولا ويعقل عشق عن معتقه كما لا ريب
 فان فقد العاقل غن ذكر عقل ذوالارحام ان لم يتكلم امر بيت المال وان استلم عقل فيؤخذ منه قدر
 الواجب فان لم يكن بيت المال دخل الواجب على الجاني يتام على أن الدية تقبض عليه ابتداء ثم تقبلها
 العاقلة وهو الاصح ورجح بقولنا ان كرامة المعتقة فشتها بعقله عاقبتها والمعتقون كالمعتق الواحد
 ويزرع الواجب عليهم بقدر ملكهم لا بعدد رؤسهم وكل واحد من حصبة كل معتق يحمل ما كان
 يحمله ثلث المعتق والمحال ان يقدم كالاخوة ولا يوزن ثمن كل غني منهم نصف دينار ومن كل
 متوسط منهم ربع دينار وبشرى ما أخذ منهم قدر الواجب وهو ثلث الدية فان لم يقبض عليه انقضى الى من
 يعلمه ثم يبعدهم حتى يفي المأخوذ بقدر الثلث وان زاد المأخوذ على قدر الواجب نقص منه
 بالقط (قوله الاصله وفرعه) أي الاصل الجاني وفرعه فاصول الجاني وفرعه لا يعقلون لانهم
 ابعاضه فكل اصيل الجاني لا يحمله ابعاضه وكذلك اصول كل معتق وفرعه قياساً على اصول
 الجاني وفرعه كما تقدم التسمية عليه (قوله بعد الخطا) أي المراكب من شاة العبد من شاة غلبا
 وهو المعنى شبه المملوك قوله ان يصد غريمه أي الشخص المقصود بالجانية وقوله بما لا يعقل غالباً أي
 بل يقتل تاديباً حيث يكون سبباً في القتل وينسب القتل اليه عادة لا تصرفه عما ينسب اليه القتل عادة

موجه عليهم
 (في ثلاث سنين)
 يؤخذ آخر كل سنة
 منها قدر ثلثه دية
 كاملة وعلى الثمن
 من العاقلة من
 اصحاب الذهب آخر
 كل سنة نصف دينار
 ومن اصحاب الفضة
 ستة دراهم كما قاله
 المتولي وغيره والمراد
 بالعاقلة حصية الجاني
 الاصله وفرعه (وعد
 الخطا أن يصد
 ضرباً بما لا يقتل

لان ذلك عباد قد قدر فلا تبيح لاقود ولا دية ولا غيرهما (قوله كان ضربه بصاحفة) أي أو
 بسوطاً ونحوه (هاتمة) قال الشراء أول من سجع بالعراق هذه مصاصي وصوابه عصاصي كما في قوله تعالى
 وما تأتاك بسنة من ربك يا موسى قال هي عصاصي (قوله فعموت المصروب أي بسبب ذلك الضرب كما أضافته
 الغاء وموله فلا قود عليه أي لان الآلة لا تمتثل غالباً وقوله بل تحب دية مغلطة أي ما لا تثبت فقط لظنوه
 صلى الله عليه وسلم إلا ان في مثل هذا الخطأ قليل السوط والعصا ما تمتمن الابا مغلطة منها أي بهون
 خلقة في بطونها لا دية (قوله على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) أي كما في دية الخطأ فهي مغلطة
 من وجه مخففة ومن وجهين والمعنى في ذلك ان شاة العمد ترددين العمدون الخطأ وأعلى حكم العمد
 من جهة تغليظ الدية بكونها منثلة وحكم الخطأ من جهة كونها على العاقلة مؤجلة عليهم في ثلاث
 سنين (قوله وسيد كرام المصنف بيان تغليظها) أي في فصل الدية بقوله والمغلطة الى آخر عبارته وقد
 سبق ذكرها (قوله ثم شرع المصنف الخ) دخول على قول المصنف وشرايط وجوب التقصاص الخ
 وقوله فذكر من يجب عليه اقتصاص أي وهو من اجتصت فيه الشروط الآتية وقوله المأخوذين
 اقتصاص الا ترى تتبعه بقال اقتصاص الا ترى تتبعه وقيل مأخوذين من التقص وهو القطع ومنه التقص
 المعروف (قوله لان الله في هذا الخ) حلة للاخذ من الاقتصاص الذي هو بمعنى التسليم ولو عبر بالمسقط
 بل للمنى عليه لكان أشمل لانه يشمل الرث في صورة القتل وقوله فباخذتم أي فيستوفى مثلها
 من قتل أو قطع أو جرح أو ازالة معنى (قوله فقال) عطف على قوله شرع (قوله وشرايط وجوب
 التقصاص الخ) في كلام المصنف تفنن لانه عبر فيها بتقديم بالقود وجب هنا بالتقصاص وقوله في القتل
 أخذ من السباسب لان كلام المصنف في القتل ومنه القطع وازاله المعنى وقوله اربعة بل نجسة
 والخامس هو حصة القتل بامان أو امان فهدو الحرف في حق كل أحد والمراد في حق المصوم
 بخلافه في حق مرتد عنه والرافى المحدث اذا قتله مسلم معصوم ومن عليه قود قتاله لعدم عصمته
 (قوله وفي بعض النسخ فصل) أي هكذا وفي بعض النسخ من غير لفظ فصل وفي بعض النسخ لفظ فصل
 والترجمة في بعض النسخ ذكر الشارح والشيخ الطيبي بشرح كلامهما على النسخ التي ليس فيها
 لفظ فصل ونهتشارنا على بعض النسخ التي فيها لفظ فصل (قوله وشرايط وجوب التقصاص اربع
 أي من غير تارة لتأنيب بخلاف النسخة الاولى فان فيها تارة التانيث وقوله الاول أي الشرط الاول
 وقوله ان يكون بالغا أي بالاحتمال أو بالسن أو بالحيض (قوله فلا قصاص على صبي) أي بالحيض
 الشامل للصبيته وهذا افرج على مفهوم الشرط لان مفهومه ان غير البالغ لا قصاص عليه رفع القلم
 عنه كالمجنون الا في وجه من الاقتصاص على نفي التقصاص منها وجوب الدية في ما لم يحكم كسائر
 ما افتتخا معصومة في ما لم يحكم وانما صحتا متعلقتهما لان ضمانهما من قبيل خطاب الوضع واما الحرفي
 فلا قصاص عليه ولاداة اذا قتل غيره حال راته لعدم التزامه بالاحكام حال الجنائمه وان قصم بعد
 ذلك اسلام أو قهدة أو امان لما تواتر من فقه صلى الله عليه وسلم وفعل العصاة بعضهم عدم
 التقصاص وغيره ممن امل كوحشي قاتل جنة صلى الله عليه وسلم فانه امر الله صلى الله عليه
 وسلم بالان استطعت ان تعذبهم اذ جعلت فاعل لانه صلى الله عليه وسلم حزن على جنة فخر تأملها
 وقد استشهد في آخره صلى الله عليه (قوله ولو قال ان لا قصي صدق) أي ان امكن ولا يحلف في
 هذه الصورة لان تحليفه بنبث صباه وبثوبت صباه بطل تحليفه في تحليفه باطل تحليفه واما القول
 وهو بالغ كنت وقت القتل صبياً وكذبته في مقتول فيصدق القاتل بيمينه ان امكن صباه وقت
 القتل لان الاله سل بغاؤه بخلاف ما اذا لم يكن صباه وقت القتل فلا يصدق بيمينه بل يصدق على
 المقتول ويجري نظيره في المجنون الا في ذلك قال وهو عاقل كنت وقت القتل مجنوناً وكذبته في
 المقتول صدق العاقل بيمينه ان عهد مجنونته قبله لان الاصل بقاؤه بخلاف ما اذا لم يمهله مجنون فلا

غالباً كان ضربه
 بصاحفة (فعموت)
 المصروب (فلا قود)
 عليه بل تحب دية
 مغلطة على العاقلة
 مؤجلة في ثلاث
 سنين (وسيد كرام
 المصنف بيان تغليظها)
 ثم شرع المصنف
 في ذكر من يجب عليه
 التقصاص المأخوذين
 اقتصاص الا ترى
 تتبعه لان المعنى عليه
 يتبع الجنابة فباخذ
 مثلها فقال (وشرايط
 وجوب التقصاص)
 في القتل (اربعة)
 وفي بعض النسخ فصل
 وشرايط وجوب
 التقصاص اربع الاول
 ان يكون القاتل
 بالغاً فلا قصاص على
 صبي ولو قال ان لا
 صبي صدق بلا يمين

يصدق بل يصدق على المقتول (قوله الثاني) أي الشرط الثاني وقوله أن يكون القاتل عاقلاً أي حال
 حياته وإن جن بعدها فمقتص منه حال جنونه لأن العبرة بكونه عاقلاً حال الجنابة كما عجلت لأحال
 الأقصاص وإن أوهمت عبارة الشارح خلاف ذلك (قوله فمقتص القصاص من: تخون) أي رفع
 القلم عنه كما رت الإشارة إليه وهذا تنريح على مفهوم الشرط لأن مفهومه أن غير العاقل لا يجب
 عليه القصاص (قوله إلا أن تقطع جنونه) استثناء من جنون فالباقي بعد الاستثناء ما إذا أطبق
 جنونه وهو ظاهر وقوله فيقتص منه زمن إفاقته أي إذا جن من زمن إفاقته بخلاف ما إذا جن من
 جنونه فقتله من زمن إفاقته نظر في الحذوف والتقدير إذا جن من زمن إفاقته كما عجلت وإن كان ظلم كلام
 الشارح أنه نظر في قوله يقتص ولذلك قال الحنفى تبعاً للقلوب وأصل أن الشارح يترجم أن كلام
 المصنف في حالة الأقصاص من المقتول فذكر ما قاله وليس كذلك اللهم إلا أن يجعل ما قاله الشارح
 على ما ذكره العلامة الطيبي من أن جنونه لو كان متقطعاً عنه فإنه حال إفاقته مضمون متعلقاً بما هو وقت
 جنونه اه وقد أوضحنا هذا أيضاً بعد ذلك والحاصل أن من تقطع جنونه حكمه العاقل حال إفاقته
 وحكمه المجنون حال جنونه والعبرة في ذلك وقت الجنابة لا وقت الأقصاص حتى لو جن حال إفاقته ثم
 جن إفاقته منه حال جنونه وعكسه بعكسه (ترجمو) يجب القصاص على من زال عقله بشر بمسك
 متعدد في شربه) أي لانه تعامل معاملة المكلف تعليلاً طعيماً وإن كان غير مكلف على التحقيق ولئلا
 يفقده الناس ذريعة إلى ترك القصاص لأن من رام قتل شخص يتعامل مسكراً حتى لا يقتص منه
 والحق من تعدى بسكره من بعدى يتعامل دواً بل العقل وهذا كالاستثنى من شرط العقل (قوله)
 نخرج من لم تعد بان شربه شيئاً عنه غير مسكر فالعقل فلاقتص عليه) أي لانه ره فهو
 كالصغير (قوله والثالث) أي الشرط الثالث وقوله أن لا يكون القاتل بالغا المقتول أي أصلاً وإن
 حلا ذكرنا كان أو أجنبي ولو كافراً أو يهيم من قوله أن الولد يقتل بقتل والده وهو كذلك ويستثنى منه
 ما إذا كان الولد كافراً أو قتل أمه المملوك لا يقتل به لانه فضله بالسيادة بقتل المأخوذ بعضهم
 ببعض فإذا قتل الأخ أخاه قتل (قوله فلاقتص على والده بقتل والده) أي لغير المحاكم واليهيقي
 ومحصاه لا بقادلان من أبيه ولا به كان سبياً في وجوده فلا يكون الابن سبياً في محضه على الولد
 المتي بلعان في الحرة أو حلفت في الأمه فلا يقتل والده وإن أصر على النفي على المعقدم وجهين
 خلافاً لمن قال الأشبهاته يقتل به مادام مصر على النفي والكلام في الولد من النسب وأما الولد من
 الرضاع فيجب القصاص فيه ولو قتل زوجة نفسه وله منها ولد فلاقتص عليه وكذلك القتل زوجة ابنة
 ولولم يولد فودع ولده بعضه سقط كالقوتل أمه أو جته ثم ماتت زوجة وله منها ولد فسقط القصاص
 لانه إذا لم يقتل الولد بماتت على والده فلان لا يقتل بماتت على من له في قتله حق أولى (قوله وإن
 سفل الولد) أي ما ينفرد بالخدمة والدون حلا (قوله قال ابن كعب) أي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن
 كعب كان رئيساً للمساواة (قوله ولو لم يحكم كما يقتل والد الولد بقتل حاكمه) أي لانه لفته للعدت
 السابق وهو لا يقادلان من أبيه ويستثنى من ذلك كإتاله النفس الرملة ما لو أضرع الولد ولده
 وفجبه كالشاة وحكم القصاص كما فلا يقتص حاكمه (قوله والرابع) أي الشرط الرابع وقوله أن لا يكون
 للمقتول أنقص من القاتل بكثر أو دق أي لئلا يفضل القاتل المقتول بالسلام أو المجرم فانه بشرط أن
 لا يفضل القاتل المقتول بالسلام أو سيرة أو أمان أو سادة أو أصالة كما يستعمل مجازاً فحقاً للكمالة
 المشروطة لوجوب القصاص بالأدلة العرفية (قوله فلاقتل مسلم بكافر) أي لنقص المقتول من
 القاتل بالكفر فقد فضل القاتل المقتول بالسلام فلا يقتل به ولو أنيا يصح لو يقتل الكافر بالكافر
 ولو اختلفت ملتجئة بقتل يهودي نصراني وعكسه ومعه أحد مؤمن وعكسه لأن الكفر كله ملته
 واحدة فلا أصل القاتل بعد القتل لم يسقط القصاص لشكاكتهما حال الجنابة ولا تظهر لحدوث الإسلام

الثاني أن يكون
 القاتل (عاقلاً)
 فمقتص القصاص من
 مجنون إلا أن تقطع
 جنونه فيقتص منه
 زمن إفاقته ويجب
 القصاص على من زال
 عقله بشر بمسكر
 متعدد في شربه نخرج
 من لم تعد بان شربه
 شيئاً عنه غير مسكر
 فزال عقله فلاقتص
 عليه (و) الثالث (أن
 لا يكون) القاتل
 (والد المقتول) فلا
 قصاص على والد المقتول
 ولده وإن سفل الولد
 قال ابن كعب ولو حكم
 حاكمه بقتل والد
 ولده نقص حكمه
 (و) الرابع (أن لا
 يكون المقتول أنقص
 من القاتل بكثر أو
 دق) فلا يقتل مسلم
 بكافر

بعد ما وافق الشافعي على عدم قتل المسلم بالكافر ملكاً وأجدوا صحتي وقال أبو حنيفة يقتل للمسلم
 بالذي دون المعاهد والمجربين وحكي أنه وقع لابي يوسف مسلم قتل كافراً غم عليه بالقدوم فأتى رجل
 برقمع من شعر القفال له فأتاهم هذه الآيات بأقاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالجائر
 يامن ينفد وأطرافها * من فقهاء الناس أوشاشير * حارص الدين أبو يوسف
 يقتله المسلم بالصكافر * فاسترجعوا وأبكموا على دينكم * وأصبروا فالأجر للصابر
 فأتى أبو يوسف الرقعة ونخل بها على الرشيد فآخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له الرشيد فإراك
 هذا الأمر بحيلة ثلاث لا يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياءه المقتول بالبيعة على صحة الذمة
 أو أداء الجزية بغير ما أتوا فاسقط القود وحكم بالدية فإذا سكن الحكم بالقوم فغضب إلى استنكار
 النفوس وانتشار الفتنة كان المودعة أحق وأصوب كافعه أبو يوسف (قوله) سربا كان أو نمسا
 أو معاهدا (تعمم في الكافر) (قوله) ولا يقتل حر برقيق (أي نقص المقتول عن القاتل بالحر فقد
 فضل القاتل المقتول بالحرية * وحكي الرواية أن بعض فقهاء سراسن سئل في مجلس أمرها عن
 قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكمة قبل ذلك كنت في أيام فقهي بغداد فأما ذات ليلة على شاطئ
 نهر الدجلة أذمجت غلاماً نرجو يقول

خذوا يدى هذا الغزل فاته * وعاثي بسهمي مقتله على حمد
 ولا تفلوه أنى أنا عبده * ولم أرقأ قط يقتل بالعبد

فقال له الأمير حسبك فقد أغنيت عن الغليل وقوله خذوا يدى أي يلى دى وهو الدية لثلاثين خوله
 بعد ذلك يخامقونه ويقتلوه ويقتل الرقيق والرقبة ولا تطر لتدبير أو كناية أو استيلاء وحديث العتق بعد
 القتل كحديث الإسلام بعده فلو قتل عبداً ثم حقق القاتل قتل به ولا تطر لحديث العتق
 ولا يقتل البعض بعتله وإن زادت سيرة أحدهما على سيرة الآخر لا يقتل حر الحر مرة بجزء الحرية
 وحر الرقبة بجزء الرقبة يقتل جميعه بجميعة شاتما سريو رقابهم قتل حر سريو بجزء حره وجميعه
 وأعلن القضية في شخص لا يغيره بقبضته ولهذا لا قصاص بين عبداً مسلم وحر ذي لأن المسلم لا يقتل
 بالذي ولا الحر لا يقتل بالعبد ولا يغير فضيلة كل منهما بقبضته (قوله) ولو كان المقتول أنقص من
 القاتل (أي) أي يقتل الشاب بالشيوخ والكبير بالصغير والحر بالقبض والعكس وكذلك يقتل
 العالم بالجاهل والشريف بالخصيس والسلطان بالوالد كمر بالابن والخنثى بالعكس كما أشار
 إليه الشارح بقوله مثلاً لا يهمل بغيره والتفاوت في هذه الأمور وإنما يعتبرون التفاوت في الصفات
 السابقة كالإسلام والحرية والأصالة والسيادة بخلاف غيرها من الأمور والمذكورة (قوله) ويقتل
 الجماعة بالواحد) أي وإن كثروا ما روى مالك أن عمر رضي الله عنه قتل نفر أجمعة أو سبعة برجل
 قتلوه بحيلة أو حيلة وقال لوماً لا عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً ولم ينكر عليه أحد فصار أجماعاً
 ولأن القصاص حق لله تعالى الواحد على الواحد فقتلوا أحداً على الجماعة ولا يوجب عند
 الاشتراك لكان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره ولتخذ الناس ذلك خبر بعسفان الدماء
 فوجب القصاص عند الاشتراك لحق الدماء وإن تفاوتت سواحتهم عبداً أو غنياً أو أدراواً
 تفاوتت خبر باتهم كشدك سواقتلوه بمعدو أو بمقتل أو قومين شاهق جبل أو في فجر بشرطه
 المذكور في كلامه بقوله إن كافأهم فالشرط المذكور وهو المكافاة لولي فهو من يستهم على
 حصته من الدية وقتل الباقرين وله حقوه جميعهم على الدية فإذا آل الأمر إلى الدية فوزعت عليهم
 باعتبار الرقس في الجراحت لأن تأثيرها لا ينضب بل قد تزداد نكابة الجرح الواحد على مراتب
 كثيرة وفي الضرر على عدل الضربات لأنها تلتقي للظاهر ولا يظلم فيها التفاوت فلو كانت ثلاثة
 وضرب الواحد ضربة واحدة وضرب اثنين واحد ثلاث ضربات فعلى الأول سدس الدية وعلى الثاني

حر سربا كان أو نمسا
 أو معاهدا ولا يقتل
 حر برقيق ولو كان
 المقتول أنقص من
 القاتل يكبر أو صغر
 أو طول أو قصر مثلاً
 فلا يبرئ بذلك (وتقتل
 الجماعة بالواحد

ثلاثها على الثالث نصفها لان مجموع الضر باتستقوزع اليه يعلم بنسبة ما لكل من الضربات الى المجموع ولو قتل واحد جاعا عكس ما في كلام المصنف فان قتلهم من قاتل باوهم وان قتلهم دفعة قتل واحد منهم بالقرعة والباقي من الديار في تركه لتعذر القصاص عليهم ولو قتل غير الاول وغير من تركت قرعته في الثانية عصي ووقع قتله قصاصا والباقي من الديار لتعذر القصاص عليهم وانما يجب القرعة في صورة العدة عند التنازع فان رضوا بتقدير واحد منهم من غير قرعة جازو لهم الرجوع الى القرعة قبل القصاص ولو اقر بسبق بعضهم اقتصر منه ولهم وغيره لخطئه فان كذبه ولو قتلواو قتلهم دفعة واحدة اسأروا وقع القتل موزعا عليهم ولكل منهم مادي من دية موزنة فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه ورجع ثلثي الدية والعرة دية المقتول لا القاتل (قوله) وكان فعل كل واحد منهم لو انفر دكان قاتلا (قوله) وحيد يجب عليهم القصاص مطلقا اي سواه لو اطاوا أم لان كان فعل كل واحد منهم لا يقتل لو انفر في صورة الضر بالمكنه دخل في القتل فان توطأوا قتلوا والا فلا يتولون ويجب الدية لانه شبهة لم توزع عليهم بصدحهم باتهم وان كان فعل بعضهم يقتل لو انفر ودفع البعض الآخر لا يقتل لو انفر اذا سكن له دخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الاول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل ان توطأوا مع الباقي والا فلا يقتل ويجب عليه حصته من الدية بما في صورة الجراح فلا يعتبر التواطؤ بل يقتلون مطلقا لانها يقصد بها الملائكة قال ابو نوح يقولون لكن ليدخل في القتل ما لو كان خفيقا بحيث لا يؤثر في القتل اصلاته لانه على صاحبه فلا يدخل له في قصاص ولا دية وهذا تنص صراحة النحوي فان فيها تعقيدا (قوله ثم أشار المصنف للقاعدة الخ) دخول على كلام المصنف وثالث القاعدة هي قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الاطراف التي تلك النفس أي كيدور رجل واثنان وكذا المعاني كسهم ويصر وهم فعبر فيها القصاص ايضا لانها اعمال مضبوطة ولا هل الخيرة طرق في ابطالها (قوله فكما يشترط في القاتل كونه مكافا) أي بالغا فقلو كذلك بقية الشروط المتقدمة وقوله يشترط في القاطع الطرف أي المزيل لمعنى من المعاني اذ كان كما يشترط في القاتل كونه مكافا وكذلك بقية الشروط المتقدمة (قوله وحيد) أي حين اذ كان كما يشترط في القاتل كونه مكافا الى آخر الشروط يشترط في القاطع كونه مكافا الى آخر الشروط وقوله من لا يقتل بنحس لا يقطع بطرفه أي يقطع طرف ذلك النحس فلا يقطع الصبي والنحنون يقطع طرف غيرهما كالا يقتلون به ولا يقطع الوالد يقطع طرف ولده كالا يقتل به ولا يقطع المسلم يقطع طرف الكافر كالا يقتل به ولا يقطع الحرة يقطع طرف العبد كالا يقتل به (قوله وشرايط وجوب القصاص في الاطراف الخ) لا يخفى أن شرائط متداخلة خبر اثنان وانما يصح الاخبار بالاثنتين عن الشرائط مع أنه جمع لان المراد بها الجنس بسبب الاضافتين الاضافة تأتي لما تأتي له الالام اولاه اطلق الجمع على الاثنین بحسب انشاء على المشهور من ان أقل الجمع ثلاثة أو حقيقة على مقابل المشهور من أن الجمع ما فوق الواحد (قوله بعد الشرائط المذكورة في قصاص النفس) أي غير الشرائط المتقدمة في القتل وهي اربع على خمسة كما تقدم (قوله اثنان) قد عرفت أنه خبر عن شرائط وقديس للوجه صحة الاخبار (قوله أحدهما) أي أحد الاثنین وقوله الاشتراك في الاسم التام أي كالبني واليسري والعليا والسفلى وهكذا رعاية للجماعة ولا يثنى الاشتراك في الاسم العام كاليدوا لافن ونحوه بل وقوله للطرف المقطوع أي الموضع للطرف المقطوع (قوله ويسته المصنف بقوله) أي من المصنف بقوله الذي سيدكره الاشتراك في الاسم التام اسكن في البيان قصودنا راء الشارع بقوله من ان أو بدأ ورجل فهو بحسبارة لكلام المصنف فكان الاول ان يقول كالبني واليسري والعليا والسفلى وهذا كما مبتدأ فيما سبق وقد جعل كلام المصنف على القتل كما أشار اليه الشارع بقوله أي يقطع البني مثلا الخ

ان كانوا هم وكان
فعل كل واحد منهم
لو انفر دكان قاتلا
أشار المصنف للقاعدة
بقوله (وكل شخصين
جرى القصاص بينهما
في النفس يجري
بينهما في الاطراف)
التي تلك النفس
فكما يشترط في
القاتل كونه مكافا
شترط في القاطع
لطرف كونه مكافا
وحيتلن لا يقتل
بنحس لا يقطع
بطرفه وشرايط
وجوب القصاص في
الاطراف بعد
الشرائط المذكورة
في قصاص النفس
(اثنان) أحدهما
(الاشتراك في الاسم
التام) الطرف
للمقطوع ويشه
المصنف بقوله

وعلى معاذ كره أن لا تقطع شفة عليا يسفل ولا عكسه ولا أعلاه ناخري ولا أصبع ناخري ولا واحد بعد
 الجناحة يجوز حرقه أو قلعه متاليس له مثلها ثم ثبت بعد الجناحة مثلها فلا قود (قوله البني باليمني)
 أي تقطع البني باليمني كما ذكره الشارح والباء في ذلك حادثة على البني عليه وهكذا أيضا بآني (قوله
 أي تقطع البني مثلا) أي وتقطع الشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وهكذا فإشار الشارح إلى أن
 كلام المصنف محمول على التمثيل كما تقدم التنبية عليه وقوله من أذن أو يد أو رجل بيان البني مشوب
 ببعض لأن كلام من الأذن واليد والرجل لا يعمل فيعمل البني والسري وقوله باليمني من ذلك أي من
 الأذن أو اليد أو الرجل فالتذكير في اسم الإشارة لئلا يؤخذ بل معاذ كرهوا إعاءة الأحاد الماخوف من
 العطف أو (قوله والسري معاذ كره) أي من الأذن أو اليد أو الرجل وكذلك قوله بالسري عما
 ذكر (قوله وحشذ) أي حين إذا شرط الاشتراك في الاسم الخاص البني باليمني والسري بالسري
 وقوله فلا تقطع يعني يسري أي لا تقطع البني بسبب قطع السري وقوله ولا عكسه أي ولا تقطع
 السري باليمني ولوتراضيا على ذلك لم يبق قصاصا فيه ما وفي القطة عتيد الله دون القصاص لرضاه
 بقطعهما بدلا من قصاص الدليل وسقط القصاص في الأولى لأن التراضي للذ كور يتضمن العفو من
 القصاص قصص الله فيها وقول المصنف في العكس عمله ما لم يرض البني عليه فان رضى حاز له دون
 حقه فيه نظر لغوا أن شرط ما بدى هو المشاركة في الاسم الخاص رعا لما تله كما تقدم فكيف يصح
 القصاص مع فوات الشرط ويؤيد ما قلنا من صريح التفسير فانه بعد أن ذكر أن البني لا تؤخذ
 بالسري ولا عكسه قال ولوتراضيا باخذ ذلك لم يبق قود أو لم يخصه عكسه بالاول فظاهر صمته أنه
 راجع للجميع وهو المتعين وعلم من ذلك أن التفاوت البني والسري والعليا والسفل يمنع القود
 يختلف التفاوت ما كبكر والصغرو والطول والعصر والقوة والضعف في العضو فلو منع القود كما في
 النفس (قوله والثاني) أي من الاثنين المتقدمين وقوله أن لا يكون بأحد الطرفين أي طرف الجانبين
 وطرف البني عليه ومعنى هذا أنه لو كان بطرف الجانبين لشل لم يجب القصص وهو مخالف لقول
 الشارح فغير ما لا خلافه من المشهور أن يكون المصنف جاريا على ما قبله من المشهور
 أو يحمل كلامه على ما إذا قال عدلا من أهل الخبرة أن الشلاء إذا قطعت لا تنسد بالحجم كما سبذ كره
 الشارح وقوله شلل يرفع الشين ولا مين بعدها وهو بطلان العمل كما يؤخذ من قول الشارح وهي
 التي لا عمل لها ولا أثر لصريح وخضرة أمة أو وسوادها وصمم أذن وخشم أنف وعنه ذكره خصاء
 فتؤخذ آل جل العصبه بالعرجاء وتؤخذ الطرف سليم الاظفار بالطرف الذي في انقطاعه خضرة أو
 سوادان ذلك كله ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في القود يؤخذ طرف فاقد اظفار بطرف فيه
 انفار لانه دونه لا عكسه لانه وقود تؤخذ من جميع ياصم كعكسه لان السمع لا يعمل لرم الأذن
 ومنفعة تجميع الصوت وهي موجودت تؤخذ أنف شام بأشتم كعكسه لان الشم ليس في جرم الأنف
 ومنفعة تجميع الهواء وهي باقية وتؤخذ كره ليد كرهين ونحصى لانه لا حل في الذ كره وتعد
 الانتشار لضعف في القلب والماغ فليس باشل لان الذ كره الاشمل منقبض لا ينسبط أو منبسط
 لا ينقبض (قوله فلا تقطع يد أو رجل بحجة بشل) أي يد أو رجل شلاء وهذا تفرع على
 مفهوم قوله وأن لا يكون أحد الطرفين شلل بالنسبة لما إذا كان بطرف البني عليه شلل ولو شلت
 يد الجانبين أو رجله بعد الحنابة فلا تقطع لاتقاء الممانعة حالة الحنابة ولو خالف صاحب الشلاء وقطع
 العصبه بفسر اذن الجانبين لم يبق قصاصا بل عليه دينها وله حكمة الشلاء فلوسري القتل لنفس
 وجه عليه القصاص لتعوق بها نصبرق وأما إذا كان ما ذنبه فان أطلق الأذن فلا ذنب في الطرف ولا
 قود في النفس وجعل مستوفيا لحنه فان قال خذ قودا ففعل فعله الله وله حكمه كما قطع به
 البصري وقيل لاشي عليه وهو مستوف بذلك حقه (قوله وهي التي لا عمل لها) أي لان الشلل

(البني باليمني) أي
 تقطع البني مثلا من
 أذن أو يد أو رجل
 باليمني من ذلك
 (والسري) عما
 ذكر (السري)
 معاذ كره وحشذ
 فلا تقطع يعني يسري
 ولا عكسه (و الثاني)
 (أن لا يكون بأحد
 الطرفين شلل) فلا
 تقطع يد أو رجل
 مصحح شلاء وهي
 التي لا عمل لها

بطلان العمل كما تقدم (قوله) أما الشلاء فيقطع بالهضعة (أي وبالشلاء) كما كانت محلها أو دونها شللا
 لا يتم أصل حقه أو دونها وهذا مقابل لما قبله لا يفسد كسره وقوله على المشهور هو المعتد (قوله) الآن يقول
 (الخ) محل قطع الشلاء بالهضعة أن أمن تزق الدم يقول أهل الخبرة كما أشار إليه الشارح بالاشتتاء
 (قوله) أن الشلاء إذا قطعت لا ينقطع الدم بل تنفخ أفواه العروق (قوله) فلا يقطع الشلاء بالهضعة حينئذ
 وإن رضى الجاني حذرا من استغناء النفس بالطرف وقوله ولا تنفذ بالحجم الجاهل والسين الممهلين
 أي الكبار والنار ومثله خمسة في زيت مغلي كما قاله الشرازملي (قوله) ويشرط قطع هذا (أي أمن تزق
 الدم) لما هو من الاستغناء كما تقدم أن يقطع بها مستوفيا أي رضى ما يقطع بغير النون مضارع
 فتم بكسر هاء جعبي رضى رضى بخلاف قطع بفتح النون فتم بما فانه بمعنى سال سال ومنه قول
 الشافعي رضى الله تعالى عنه العسدر أن يقطع • والجرح صيدان قطع
 فاقطع ولا يقطع بها • ثم يشترط سوي الطمع
 والقناعة (أي أو وصف الإنسان) كما قاله رضى الله تعالى عنه

أما الشلاء فيقطع
 بالهضعة على المشهور
 الآن يقول عدلان
 من أهل الخبرة أن
 الشلاء إذا قطعت لا
 ينقطع الدم بل تنفخ
 أفواه العروق ولا
 تنفذ بالحجم ويشرط
 مع هذا أن يقطع بها
 مستوفيا ولا يقطع
 إلا بالشلل ثم أشار
 المصنف لقاعدة بقوله
 (وكل عضو أخذ) أي
 قطع (من مفصل)
 كرقق وكوع (ففيه)
 القصاص) ومالا
 مفصل له لا قصاص
 فيه • وإعلم

أمت مطالبي فأرحت نفسي • فإن النفس ما ملعت تهون • وأحييت القتل و كان ميتا
 في حياته رضى مصون • إذا لم يقطع محل بقلع عده • علمه مهانة أو صلا مهون
 (قوله) ولا يطلب أراض الشلل أي أن الصلة لا تقابل بمال ولهذا الوقت الذي يمسى بالعد والعبد بالحلم
 يجب للفضيلة الإسلام والحريه (قوله) ثم أشار المصنف لقاعدة (الخ) دخول على كلام المصنف
 وتلك القاعدة هي قوله وكل صواخذ من مفصل ففيه القصاص وقوله متعلق بأشار (قوله)
 وكل عضو (بضم العين وكسر هاء) وهو واحد الأعضاء كيدورجل وقوله أخذ أي أخذ الجاني وقوله
 أي قطع تفسير لا أخذ والمراد أنه قطع جناحه وقوله من مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم
 وفيه الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام كما في القطار (قوله) كرقق وكوع (أي ومفصل القدم
 والركبة حتى أصل الفخذ والكتف ففيه القصاص ففيه ما أمكن إلا لا فائدة أن لا يمكن إلا بأبابة
 فلا سواء أحاطه الجاني أم لا ثم إن ما أتى المعنى عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بأبابة (قوله) ففيه
 القصاص أي لا تضابط ذلك مع الأمن من الزيادة في الاستغناء يجب القصاص في فقه معين وقطع
 أذن وجفن وشفتي وغلبا ولسان وذكر وأنثيين وشفرين والذين لأن لسانها يات مضبوطة ثم
 لا تؤخذ من محبة بعميد ولسان طاق بلسان أنحس • ويجب القصاص في السن قال تعالى والسن
 بالسن لكن لو قطع شخص ولو غير مشغور من غير مشغور فلا قصاص في الحال لا لها تعودغالبان بان
 فساد منتهيان عادت البوق بعد سقوطها دونها وقال أهل الخبرة قد منتهيا وجب القصاص فإن
 كان صغيرا لم يقتص له في صغره بل يؤخر حتى يبلغ لأن القصاص للقتل وهو لا يحصل إلا بعد البلوغ
 فإن مات قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال ولو اقتصر من غير مشغور رتبته بعد أن لا ندامت عليه فإن لم
 تعدن الجاني فذلك ظاهر وإن عادت قتلته تابيا فقط وقيل وثنا لو قيل وأكتر من ذلك ولو قطع
 شخص بالخنزير بالغ مشغور ثم عادت لم يسقط القصاص لأن مواعدها تسعة جديدة من الله تعالى
 والمشغور بالثلاثة هو الذي سقطت أسنانه الواضحة وغير المشغور هو الذي تسقط أسنانه المذكورة
 (قوله) ومالا مفصل له لا قصاص فيه (أي لأنه لا قصاص في كسر العظام لعدم التوق بالمانعة فيه لأنه
 لا ينضبط ثم إن أمكن في كسر السن يقول أهل الخبرة وجب القصاص فهو مشغور أو غير دولو كان
 هناك مفصل قبل عمل الكسر ففيه القصاص منه وله حكمه الباقي ونزج بكسر العظام قطع غيرها
 كقطع عين وأنف وأذن وشفتي ولسان وذكر فيص فيه القصاص بالجريمة كثلث وربع ونصف
 لا المساحة (قوله) وإعلم (الخ) هو موثقة الكلام المصنف كما يشير إليه الشارح بعد لكن مضيع الشارح
 غير مناسب لأن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه مقرر على

شجاج الرأس والوجه غير ظاهر لانه يلزم على كلامه أن الجروح في غير الرأس والوجه لا يعلم حكمها من كلام المصنف ولا نه يوم أن الموضوعة في غيرهما لا قصاص فيها وليس كذلك فكان عليه أن يعبر بدل الشجاج بالجروح العامة لسائر البدن وتكون الموضوعة عامة لسائر البدن أيضا من حيث وجوب القصاص كما هو صريح كلام المصنف وأما من حيث وجوب الأرض وهو خمسة أبرعة فمسي خاصة بالرأس والوجه فلا يجيب الأرض فيها إلا أن كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في غيرهما ففيها حكومة كسائر الجروح (قوله) أن شجاج الرأس والوجه أي الجراح فيه ما لا شجاج بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح فيها أو أمان في غيرهما فلا يسمى شجة بل جرحا فقط وقيل يسمى شجة وسرجا وقوله عشرة بل إحدى عشرة بزيادة الدامعة بعين مهملة وهي التي تدعى الشق مع سيلان الدم كما ساقى (قوله) حارصه مهملات وتسمى الحرسمة والجرحصة وكلها مأخوذة من حرص القصار الثوب إذا شقه باليد وتسمى الثامر أيضا (قوله) وهي ما تشق الجلد قليلا أي نحو الخدش (قوله) ودائمة بفتح الدال التقية وقوله تنحيه بضم التاء اللغوية لانه مضارع أدمتكم المراد تنحيه بلا سيلان دم فإن سال الدم بحيث دامعة بالعين المهملة وبزيادة علته صارت الشجاج إحدى عشرة كما قاله أبو عبيدة وقدر التنبيه على ذلك (قوله) وباضعة) واحدة ثم بعد الألف ضاد معجمة ثم عين مهملة مأخوذة من الضع وهو القطع وقوله تنقطع اللحم أي بعد قطع الجلد (قوله) ومتلاجة من التلاحم أي الدخول في اللحم وقوله تنقوس فيه أي في اللحم (قوله) وسحقا بكسر السين المهملة وسكون الهمزة وبالهاء المهملة وبالغاف في آخره مأخوذة من سحقا حقيق البطن وهو اللحم الرقيق وقد تسمى هذه الشجة الملتطاة الملتطاة واللاطية وقوله تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم تسمى هذه الجلدة سميما أو كذا كل جلد برفيقة (قوله) وموضعة) حيث بذلك لا يها توضع العظم من اللحم كما أشار إليه بقوله توضع العظم من اللحم فله راحي وجه الشجة فغير بذلك ولم يقل تصل إلى العظم كما يعبر بغير وجها والمصحح تصله أي تصل العظم بعد شق الجلد (قوله) رهاثة) حيث بذلك لا يها توضع العظم كما أشار إليه بقوله تنكسر العظم لأن معنى هشم العظم كسر وقوله سواء أوضعه أم لا تقيم في الهاشمة دفعه يوم أن الهاشمة تستلزم الموضوعة فالأوضحه وهشمه وحسب القود في الموضوعة وأرض الهاشمة وهو خمسة أبرعة لانه لا غور في الهاشمة بل في الموضوعة فقط كما يعلم من قوله ولا غور في الجروح التي الموضوعة (قوله) ومنقلة بالتشديد حيث بذلك لا يها تنقل العظم كما أشار إليه بقوله تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر أي وإن لم توضع ولم تشمه (قوله) وما مومه) بالهمز وتسمى آمنة وقوله تلحق بطة الدماغ أي الجلدة المحيطة به ودماغ ككتاب جرح الرأس كما في القاموس وقوله المسماة أم الرأس ينصب المسماة لانه صفة لخرطة الدماغ كما لا يخفى (قوله) ودائمة بفتح مهملة) بخلاف الدائمة بالعين المهملة فإنها التي تسيل الدم كما هو قوله تخرق تلك خرطة أي خرطة الدماغ وقوله وتصل إلى أم الرأس كان الصواب أن يقول وتصل إلى الدماغ وهو الخ كما يران التي تصل إلى أم الرأس هي المأمومة كاذكره قبل ذلك وأما هذه فتصل إلى الدماغ والفلك سميت للدائمة (قوله) واستثنى للمصنف الخ) كان الاغفر في الدخول على كلام المصنف أن يقول ذكر المصنف أنه لا قصاص في الجروح واستثنى منها الموضوعة بقوله الخ لأن الشارح لم ينهه على المستثنى منه في الدخول (قوله) من هذه عشرة أي التي تمتد مقوله ما تضمنه قوله أي ما اشتمل عليه قوله وهو الموضوعة (قوله) ولا قصاص في الجروح) أي لعدم انضاطها وعدم الأمن من إلحاقها بالقتلان فيها طولا وعرضا وقوله أي المذكورة أي قوله واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشر ولكن قد عرفت أن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه فغلب على شجاج الرأس والوجه غير مناسب لوجوهها في سائر البدن لكان أولى (قوله) الأفي الموضوعة) أي فيها القصاص ولو في سائر البدن فلا يختص القصاص في الموضوعة بالرأس والوجه وأما

أن شجاج الرأس والوجه عشر خاصة بمهمات وهي ما تشق الجلد قليلا ودائمة تنحيه وباضعة تنقطع اللحم ومتلاجة تنقوس فيه وسحقا تبلغ الجلدة التي فيها اللحم والعظم وموضوعة توضع العظم من اللحم وهاشمة تنكسر العظم سواء أوضعه أم لا ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر وما مومه تلحق خرطة الدماغ المسماة أم الرأس ودائمة بفتح مهملة تخرق تلك الخرطة وتصل إلى أم الرأس واستثنى المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الأفي الموضوعة)

الأرض فلا يصح فيها إلا أن كانت في رأس أو الوجه فإن كانت في غيرهما ففيها حكمه كما ساقى
 وأما واجب القصاص فمما التمس ضبطها واستغناء مثلها بأن يقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو
 الشاحج ويحيط عليه بنحو سود أو حمر أو بوضع بالموسى ونحوه فتعتبر بالمساحة لا بالجزئية لأن الرأس
 مثلاً لا يخصص لقنان صفراً أو كبراً أو أعتبرت بالجزئية كالنصف والرابع وقع الحيف لأنه لو كان نصف
 رأس الشاحج أكبر من نصف رأس المنهوج وأخذنا نصف رأس الشاحج في نصف رأس المنهوج لوقع
 الحيف بالشاح وعكسه بعكسه ولو أوضع كل رأس المنهوج رأساً أصغر أو أضخم رأسه كله ولا يكمل
 الانصاح من غير الرأس كالوجه والقد لا تغبر محل الجناية بل يؤخذ قسط الباقي من أرض الموضوعة
 فإن كان الباقي قدر ثلثها أخذنا ثلث أرضها أو رأسها أكبر أو أصغرها منه قدر حق المنهوج فقطر رباعية
 للمائنة والغير في عمله الصافي لا جميع رأسه محل لاداء حق الجناية فبغير في أدائهم ذلك المحل وقيل
 الخمر للصبي عليه ولو أوضع ناصية المنهوج وناصيته أصغر كل علمها من باقي الرأس من أي محل كان
 لأن الرأس كله عضو واحد ولو زاد المقتص في الموضوعة على حقه فإن كان جدي الزمة قصاص زيادة
 لعدمه ولكن لا يقتص منه إلا بعد أن يدعى الموضوعة وإن كان خطأ أو شبهه جدد وجب أرض كامل
 للزائد لثمة لثمة حكمه حكم الأصل إن لم يكن الخطأ بأكثر من الجاني والأفهد ولو قال المقتص تولد من
 اضطرأ بك وإنكر المقتص منه صدق المقتص منه على الأرض من وجهين ولو كان رأس الشاحج شعر
 دون رأس المنهوج فعن نص الإمام أنه لا قودم لاسمه من اتلاف شعره بثلثه الجاني وعلم أن نص المقتصر
 وجوبه وحمل ابن الرفعة الأول على فساد ثياب المنهوج والثاني على ما للحاق ولا يضر في قود الموضوعة
 تفاوت غلط جلدو لحم (قوله فقط) أي دون باقي الجروح وقدمه بقوله لا في غيرهما من بقية
 العشرة فهو تفسير على فقط

• (فصل في بيان الدية) • أي في بيان أحكام الدية كالغليظ والتعفيف والدية مأخوذة من الودي
 يقال وديت الثقليل أدبه وإذا ذقت ديتته ها هنا عوض عن فاء الكلمة لأن أصلها ودي كعدت فإن
 أصلها وعد حذف الواو عوض عنها الهاء قال في الخلاصة

فأمر أو مضارع من كعد • أحذف وفي كعدت ذلك الطرد

وذكرها المصنف عقب القصص لأنها بدل عنه على ما قيل والراجح أنها بدل عن الجني عليه ولا يظهر
 له ملان فائدة إلا إذا اختلفت دية القاتل والمقتول كما لو قتل امرأته رجلاً وعكسه فإن قلنا أنها بدل عن
 القصص الذي هو قتل الجاني وجبت دية امرأته في الأول ودية رجل في الثاني وإن قلنا أنها بدل عن
 الجني عليه وجبت دية رجل في الأول ودية امرأته في الثاني وهذا هو الصحيح فتقول المصنف في الشيخ
 الخطيب أنها بدل عنه على الصحيح ليس بصحيح والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
 ومن قتل مؤثماً خطأ قصير ر رقبة مؤمنة ودية مسلة إلى أهله والأحداث طائفة بذلك والاجماع
 منعه فعل وجوبها (قوله وهي) أي الدية وقوله المال الواجب بالجناية أي بسبب الجناية وقوله هل
 خرج من به الرقيق فالواجب فيه الدية بالغة ما بلغت تشبهه بالدواب تبع مع المملية فلا يسمى المال
 الواجب بالجناية عليه دية أو ما قوله فيما ساقى ودية العبد جفته ففيه يجوز كما ساقى (قوله في نفس
 أو طرف) أي أدمعني وقال المصنف في تعاقله وفي قوله أو طرف أي بالمعنى الشامل للمعاني كالهقل
 والسمع وعبرة الشيخ الخطيب في نفس أو غير دونها وهي تشمل الجروح لأن ما دون النفس ثلاثة
 الأضراف والنصافي والجروح فيقتضي أن المال الواجب الجروح يسمى دية وهو بعيد (قوله
 والدية على ضربين) أي على نوعين من حيث التغليظ والتعفيف والتغليظ لما من ثلاثة أوجه وهي
 كونها على الجاني وكونها على كونه أمثلة كما في دية العمد لما من وجه واحد وهو كونه أمثلة
 كما في دية شبه العمد وتقتصر عليه المصنف في أن التغليظ ليكون شاملاً لدية العمد ودية شبه

فقط لا في غيرها من

بقية العشرة

• (فصل في بيان

الدية وهي المال

الواجب بالجناية على

حرفي نفس أو طرف

(والدية على ضربين

مغلطة وخفية)

العمد والتقصيف اما من ثلاثة اوجه وهي كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاثين وكونها
مجسة كما في دية الخطار اما من وجهين وهما كونها على العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاثين كما
في دية شبه العمدة واقصر المصنف في بيان التقصيف على التقصيف لكونه مقابلا للتثليث في بيان
التغليظ والمباصل أن التغليظ على ثلاثة اوجه اومن وجه واحد هو التقصيف اما من ثلاثة اوجه
اومن وجهين ويحرم التغليظ والتقصيف في دية الاطراف والاروش والحصص ومات وان كانت
الحكومات لا سابعة لخال كين لا يحرم التغليظ في المذكورات في الحرم والاشهر الحرم والرحم الحرم
(قوله ولا ثالث لهما) أي الضر بين المذكورين أي المخلطة والمغفلة لا يقال المخلطة من وجه والمغفلة
من وجهين ضرب ثالث لثلاثة ولهي داخل في المخلطة من الوجه الأول وفي المغفلة من الوجهين
الاخرين كما ثبتنا اليه فيما تقدم. فخرج عن كونها مغفلة أو مخففة (قوله فاما المخلطة الخ) أي
انما أردت بيان كل من المخلطة والمغفلة فاقول لك المخلطة كذا والمغفلة كذلك لكنه اقصر في بيان
التغليظ على التثليث فقط ليشمل دية العمدة ودية شبه لعمد فلا ينافي أن التغليظ في دية العمدة
من ثلاثة اوجه كونها على الخافي وكونها على كونه مؤجلة وكونها مشنة واقصر في بيان التقصيف على التقصيف
لكونه مقابلا للتثليث في بيان التغليظ فلا ينافي أن التقصيف في دية الخطا من ثلاثة اوجه كونها على
العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاثين وكونها مخففة في دية شبه العمدة ومن وجهين كونها على
العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاثين ولكنها مغفلة من جهة التثليث (قوله بسبب قتل المذكر
الحرام المسلم) أي غير الجنين والمهدر وضافة القتل لما بعد من اضافة المصدر لقوله بعد حذف
الماعل والاصل بسبب قتل القاتل اذ كرم الحرام المسلم ولا بد من تقصيد القاتل لكونه حراما تترقا
للاحكام ولو اني خرج بالذ كرا لشي فغيرها نصف الدية هو جنون والحر الرقيق ففيه القية ولو
زادت على الدية وبالمسك الكافر ففيه ثلث الدية ان كان كتابيا وثلاثة اشربة لملح ان كان محسوبا
وتخرج مجازا ما للجنين ففيه الفرة عدا وامة والمهدر كترك الصلاة كسلا بعد أمر الامام والرافي
الحسن اذ قتل كلامهما مسلم يحقون الدم فلا دية فيه ولا كفارة وتخرج بتقيدهما القاتل لكونه حرا
ما لو كان القاتل رقيقا فغير المقتول ولو مكاتب او ام ولد فان الواجب عليه أقل الامر من من قفته والدية
ولو كان معسرا من من جهة الحرية القدر الذي يناسبه من الدية كالنصف ومن جهة الرقة أقل
الامر من من قية باقيه الرقيق والباقي من الدية ويكونه ملتزما بالاحكام ما لو كان حرا فلا شيء عليه
(قوله عبدا) أي او شبه عمد لان التثليث الذي اقصر عليه المصنف يحرم في كل منهما وجوب
الدية في شبه العمدة ظاهر وأما وجوبها في العمدة فيكون دوا ما بالعمو او استدوا ولو قهر كما في قتل
الوالد له وموت الخافي قبل القصاص منه (قوله ما تم من لابل) ناهرا وان ذلك من وجوه التغليظ
وليس كذلك فكان الأولى حذفه سواء كان من كلام المصنف كما هو كذلك في بعض النسخ او من
كلام الشارع على ما في بعض النسخ من اسقاطه من كلام المصنف وبما بان خبر موطن لما بعده
وهو قوله ثلاثون الخ فحذف التغليظ عليه وتطر ذلك يقال في المغفلة (قوله والمائة مثلية) ذكره
دخولا على كلام المصنف والمراد بكونها مثلية أنها ثلاثة أجزاء وان لم تكن متساوية (قوله ثلاثون
حقه) وهي التي اسقطت أن يطرقها الفعل أو أن تركب ويحتمل عليها وقوله ثلاثون جذعة وهي
التي أعدهت أي أسقطت مقدم أسنانها (قوله وسبق مضاهما في كتاب الزكاة) قد ذكرنا ذلك هنا
لبعد العمدة هناك (قوله وأربعون خلفة) والخلفة مفرد لجمع له من لفظه عند النجاء ووليد من معناه
وهو مخاض بمعنى الحوامل كما مر فانه مفرد لجمع له من لفظه بل من معناه وهو نساق وقول المشتى
وهو جمع لا مفرد له من لفظه عند النجاء وهو عبارة عن مقلوبة والصواب أن يقول وهو مفرد لجمع له من
لفظه كما تصرح به عبارة الشيخ الطيب وقال الجوهري جمعها خلف بنفع الخلف وكسر اللام ككثف كما

ولا ثالث لهما
(فالمخلطة) بسبب
قتل المذكر الحرام
عمدا (مائة من الابل)
والمائة مثلية
(ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة)
وسبق مضاهما في
كتاب الزكاة
(وأربعون خلفة)
بنفع الخلف
وكسر اللام وبالفاء

في المختار وقد انقلب الضبط على المعنى أيضا فلو لم يكن المثل وقع اللام وقال ابن سيد جملة من انطلق
 (قوله) وفسرها) أي المأدبها وقوله بقوله متعلق بفسر وقوله في بطونها أولا دعاهما قول القول (قوله)
 والمعنى أن الأربعين حوامل (أشار به إلى أن تعبير المصنف بالأولاد دعاء لأن الحمل مادام في بطن أمه
 لا يسمى ولدا فلهذا جازأ الأول (قوله) وبنت جملها يقول أهل الخبرة بالأبل) أي يقول عدل من منهم (قوله)
 والمختفة أي في الخطأ لا ندبة الخطأ مختفة من ثلاثة أوجه كونها خمسة وكونها على العاقلة وكونها
 مؤجلة عليهم في ثلاث سنين لكن المصنف اقتصر على التضمين لكونه مقابلا للتثنية وأما دية شبه
 المعدف في مختفة من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث سنين ومغلطة من
 وجه واحد وهو كونها مائة وتقدم أن المصنف اقتصر في بيان التخليط على التثنية ليكون شاملا
 لدية المعدودة شبه المعدف وقول المعنى قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه المعدف في مغلطة
 من حيث تثليثها فقط كإثبات الإشارة إليه ليس في محله لأن المصنف لم يسكت عن دية شبه المعدف
 حيث التثنية بل كلامه شامل لما كما عرفت (قوله) بسبب قتل الذكرا الحرام المسمى به ما تقدم فلا تغفل
 (قوله) مائة من الأبل) لا تدخل لذلك في التقييف كما أدخل في التخليط فكان الأولى إسقاطه
 لكنه خبر موطن لما بعده كما تقدم التنبيه عليه (قوله) والمائة خمسة) ذكره دخلا على كلام
 المصنف (قوله) عشرون جذعة) قدم هنا الجذعة على الحققة وبنت البون على بنت الحاض وكان
 الأولى العكس لأن الجذعة بعد الحققة في السن وبنت البون بعد بنت الحاض كذلك لكن الأولو
 لا تقتضي تربية كما لا تقتضي تقريبا ومعنى بنت البون بنت ثاقفة استعقت أن تكون لبونا ذات
 لب ومعنى بنت الحاض بنت ثاقفة استعقت أن تكون من الحاض أي الحوامل (قوله) ومضى وجبت
 الأبل على قاتل) أي كافي المعدف وقوله أو عاقلة أي كافي الخطأ وشبه المعدف وقوله أخذت جواب
 الشرط أو أي متى وقوله من أبل من وجبت عليه أي الذي هو القاتل أو عاقلة ولا يقبل في أبل الذبة
 معيب وإن كانت أبل مبررة وجبت عليه معيبة لأن الشرع أطلقها ثاقفة على إطلاقها لاسيما إن
 رضى المشتري بالمعيب كفي إن كان أهلا لتبرع به إن كان غير مجبور عليه لأن الحققة له فله إسقاطه
 وفارقت الزكاة حيث أجزأها المعيب إذا كانت له معيبة لتعلقها بين المال والمراد بالمعيب عاينه
 صيب بنت الرد في البيع بخلاف المعيب في الكفارة فإنه ما فيه صيب على العمل لأن المقصود منها
 تخليص الرقعة من الرق لا يستقل بالعمل فاعتبر فيها السلامة عما يحصل بالعمل والاستقلال (قوله) وإن
 لم يكن له أبل الخ) أي هذا إن كان له أبل فهو مقابل لهذوف وعلم من ذلك أن من زنته الذبة وله أبل
 تؤخذ منها ولو أكلت غيرها كما يخص الزكوة في نوع النصاب ولأنها إذا كانت على العاقلة تؤخذ منهم
 على سبيل المواساة فلأنماهم التخليط يتكلمون غير أبلهم (قوله) فتؤخذ من غالب أبل الخ) أي
 لأنها بدل متلف فوجب فيها الغالب من الأبل كافي قيمة المتلفات فإنه يجب فيها الغالب من النقد
 (قوله) فإن لم يكن في البلدة أو القيلة أبل) أي بصفة الأجرة فيصدق ما إذا كان فيها أبل بصفة
 الأجزاء وإن كانت معيبة (قوله) فتؤخذ من غالب أبل أقرب البلاد إلى موضع المؤدى) أي فيلزمه
 نقلها ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع فقها أكثر من التثنية يلد أو قبيلة العدم والأصل يجب نقلها وهذا
 ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر (قوله) فإن عدمت الأبل) أي حسابا لم
 توجد في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو شرعا بان يوجد فيه بأكثر من ثمنها (قوله) لا تغفل
 إلى فقها) أي قيمة الأبل وقت وجوب تسليمها بالقيمة ما لم يتلف أو انقلب وهو النفس غير جع إلى
 فقها متلف قد هارتقوم بنقل البلد الغالب لأنه أقرب من غير مواضع فإن كان في البلد تعدد فما كثر
 ولأغلب فقها الجاني بينهما أو بينهما وعمل الانتقال إلى القيمة إن لم يهمل المشتري فإن أمهه إن قال
 أنا أصبر حتى توجد الأبل زمته أمته لا لها الأصل فإن أخفت القيمة ثم وجدت الأبل لم ترد القيمة لأخذ

وفسرها المصنف
 بقوله (ق) بطونها
 أولا دعاهما والمعنى أن
 الأربعين حوامل
 وبنت جملها يقول
 أهل الخبرة بالأبل
 (والمختفة) بسبب
 قتل الذكرا الحرام المسمى
 (مائة من الأبل)
 والمائة خمسة
 عشرون جذعة
 وعشرون حققة
 وعشرون بنت لبون
 وعشرون ابن لبون
 وعشرون بنت حاض
 ومضى وجبت الأبل
 على قاتل أو عاقلة
 أخذت من أبل من
 وجبت عليه وإن لم
 يكن له أبل فتؤخذ
 من غالب أبل بلدة
 بلدى أو قبيلة بلدى
 فإن لم يكن في البلدة
 أو قبيلة أبل فتؤخذ
 من غالب أبل أقرب
 البلاد إلى موضع
 المؤدى (فإن عدمت
 الأبل انتقل إلى
 قيمتها)

وفي نسخة أخرى وان
أعوزت الأبل انتقل
إلى قبتها هذا ما في
القول الجسد يدور
الصحيح (و) قيل (في
التقديم ينتقل إلى
ألف دينار) في حق
أهل الذهب (أو)
ينتقل إلى (انتي عشر
ألف درهم) في حق
أهل الفضة وسواء
فيما ذكر الدية
المغلطة والمخففة
(وان غلظت) على
التقديم (ز) يجعلها
الثلاث أي قدره في
الدنانير ألف وثلاثمائة
وثلاثة وثلاثون
دينارا وثلاث دنانير
وفي الفضة ستة عشر
ألف درهم (و) تغلظ
دية الخطأ في ثلاثة
مواضع (أ) أحدها
(إذا قتل في الحرم)
أي حرم مكة أما القتل
في حرم المدينة أو
القتل في حال الأحرار
فلا تغلظ فيه على
الأصح والثاني مذكور
في قول المصنف
(أو قتل في الأشهر
الحرم) أي ذى القعدة
وذي الحجة والحرم
ووجب

الأبل وان كانت على الأصل لا انفصال الأمر بينهما بأخذ القيمة (قوله وفي نسخة أخرى وان أعوزت الأبل) أي فقدت (قوله هذا) أي الانتقال إلى القيمة بالغة ما بلغت عند عدم الأبل وقوله في القول الجديد أي الذي ناله بصبر وقوله وهو الصحيح هو المعتقد (قوله وقيل في التقديم) أي الذي قاله بعداد ثم رجع عنه وهو ضيف كما أشار إليه الشارح بصيغة التبريض (قوله ينتقل إلى ألف دينار في حق أهل الذهب) أي ينتقل المسحق إلى ألف دينار من المضروب بالخالص في حق أهل الدنانير وقوله أو ينتقل إلى انتي عشر ألف درهم في حق أهل الفضة أي أو ينتقل المسحق إلى انتي عشر ألف درهم من المضروب بالخالص في حق أهل الدراهم (قوله وسواء فيما ذكر الدية المغلطة والمخففة) أي سواء فيما ذكر من الانتقال إلى ألف دينار في حق أهل الذهب أو إلى انتي عشر ألف درهم في حق أهل الفضة الدية المغلطة والمخففة فلا فرق بينهما في ذلك على الأصح في التقديم (قوله وان غلظت على التقديم الخ) كأن الأولى أن يقول وقيل إن غلظت على التقديم الخ لأن ذلك وجه مرحوح في التقديم تبع فيه المصنف صاحب المذهب والأصح في التقديم الخ لأن تراشعي لأن الغلظة على الأبل ناسن والصفة لازمة ما تعدد ذلك لأوجه في الدنانير والدراهم والمراد بقوله إن غلظت ما يدخل التغلظ ولو من وجه كما في دية شبه العمد وقوله ز يجعلها الثلث أي لأجل التغلظ (قوله أي ذره) أي قدر الثلث وهو في الدنانير ثلثمائة وثلاثة وثلاثون نلت وفي الدراهم أربعة آلاف فاذا زيد ذلك على الأصل كان الواجب في الدنانير ألفا وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينار وفي الدراهم ستة عشر ألف درهم ولذلك قال الشارح تفر جعل زيادة الثلث في أدينار ألف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون دينار أو نلت وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله وتغلظ دية الخطأ) أي بالتثنية بدل التخصيص والتغلظ بذلك يجري في النفس وغيره من الأطراف التي فيها الدية والمعاني بخلاف الأطراف التي لا دية فيها كالأيدى والسلاسل والاشل وسائر الحسومات فلا تغلظ في هذه المواضع وكذلك القيمة في الرقيق فلا تغلظ فيها ويرجى بقول المصنف دية الخطأ دية العمد وشبه العمد فلا يزداد في تغلظها لاختلاف كما قاله العمري لأن الغلظة لا تغلظ تغلظ قولهم المكبر لا يكبر ولذلك لا ينسب التثنية في غلظة الكلب (قوله في ثلاثة مواضع) أي في أحد ثلاثة مواضع (قوله أحدها) أي أحد المواضع الثلاثة (قوله إذا قتل في الحرم) أي إذا قتل خطافي الحرم فتغلظ فيه بالتثنية فقط لأن له تأثيرا في الأمن بدليل إيجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أو كان فيه أحدهما بأن كان القاتل فيه والمقتول خارجه أو بالعكس أو كانا بائنا لكن قطع السهم في مروره هو الحرم ولا بد أن يكون المقتول ملحقا فتغلظ دية في الحرم وإن كان القاتل كافر فإن كان المقتول كافرا فلا تغلظ دية في الحرم لانه ممنوع من دخوله لمكان إن دخله لضروره فاقضت دخوله فهل تغلظ دية فيه حقت أو لا لأن هذا إذا رد قال ابن حجر بالأول وأقره بعضهم وقال الرمي بالنافي وهو المعتقد وثلث قال الشيخ الخطيب الأوحا الثاني (قوله أي حرم مكة) أشار بذلك إلى أن آل في الحرم للعهد الشرعي والأدهي لأن المعهود شرعوا ذهنا حرم مكة (قوله أما القتل في حرم المدينة) هذا خارج مجرم مكة وقوله أو القتل في حال الأحرار أي في غير الحرم وهذا خارج بالحرم وقوله فلا تغلظ فيه على الأصح أما الأول فلا اختصاص حرم مكة بتوجب جزاء الصيد المقتول فيه دون حرم المدينة فلا يجب جزاء الصيد المقتول فيه على الأصح وأما الثاني لأن حرمة عارضة غير مستمرة (قوله والثاني) أي من المواضع الثلاثة ولا يخفى أن الثاني مبتدأ أخره مذكور في قول المصنف (قوله أو قتل أي مسلما أو كافرا أو قوله في الأشهر الحرم أي في بعض الأشهر الحرم الأربعة ولو لم ير والسمه فيها أن أمكن كإم في الحرم (قوله أي ذى القعدة) بفتح القاف على المشهور سمى بذلك لقعودهم عن القتال فيه وقوله وذى الحجة بكسر الحاء على المشهور سمى بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم

وقيل الماء وتشديد الراء المفتوحة معي بذلك لأن أول تحرير القتال كان فيه على عاتق وقيل الصريح
 الخنة على الملبس فيه حكاه صاحب المستعجب وانما دخلته الألف واللام دون غيره للاشارة الى أنه
 أول السنة كأنه قيل هذا الشهر الذي يكون أول السنة ابتداء وقاله شهر الله الحرم لأنه اسم إلهي
 لم يعرف من جهة العرب وقوله ورجب بالصرف إذا لم يرد به معين كما هنا فإن أوله به معين منع من
 الصرف معي بذلك لأن العرب كانت ترجبه أي تقطعه وسمى الاسم لعدم حياضهم فيه صوت
 السلاح والاصب لا تصاب الحشرات فيه وما ذكر في عندهما من ترتيبها هكذا وجعلها من ستين هو
 الصواب كما قال النووي في شرح مسلم وعدها الكوفيون من سنة واحدة فقالوا الحرم ورجب
 وذو القعدة وذو الحجة وتظهر فائدة الخلاف في المولد ريبا ما هار تفع على الأولى يبدأ بذي القعدة وعلى
 الثاني بالحرم وترتبع في الأفضلية على ما رتبته الكوفيون فافضلها الحرم ثم رجب ثم ذو القعدة ثم ذو
 الحجة وانما لم يلحق بهار رمضان وإن كان سيدا للشهور لأن التسبب في ذلك التوقيف (قوله الثالث)
 أي من المواضع الثلاثة فهو مستأخر مذهب كوركا لا يعني وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو قتل
 قر سالة) أي لم يأت في ذلك من قطعة الحرم ولا فرق بين أن يكون القر س مسلما أو كافرا ذكر أو أنثى
 وأخذ الشارح قوله قر سالة من قول المصنف ذارحم لأن الرحم معناه القرابة يعني ذى الرحم القريب
 فهو يعني عنه (قوله ذارحم محرر) فبدان لا بد منها ما رجمية فبدو الحرمية فبدو لا بدان تتكون
 الحرمية ثبات من الرجمية كما أشار لذلك في التمهيع بقوله أو محرر رحم بالاضافة ثبات المعنى أو محرر
 نشأت محرر ميتة من الرحم كافي الام والاختصاص يخرج بذلك الحرم الذي لم تنشأ محرر ميتة من
 الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كمنتهى هي أخت من الرضاع أو أم زوجة فحصل أن القيود
 ثلاثة (قوله بسكون المهملة) أي مع فتح الميم والراء (قوله فان لم يكن الرحم محررا الخ) محرز الحرم
 وكذا لو كان محررا وليس ذارحم كحرم الرضاع والمصاهرة كالأم من الرضاع وأم الزوجة وكذلك
 الحرم الذي لم تنشأ محرر ميتة من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كما تقدم (قوله كمنتهى الميم)
 أي وابنه وبنت العمه وبنها وبنت النحال وابنه وبنت النحالة وبنها (قوله فلا تغليب في قتلها) أي على
 الأصح عند الشافعيين لما بينهما من التفاوت في القرابة وأما إذا انفردت الحرمية عن الرحم كافي
 المصاهرة والرضاع كالأم من الرضاع وأم الزوجة فلا تغليب في قتلها ما قطع العدم القرابة أصلا (قوله)
 ودية المرأة) أي المرأة مسلمة كانت أو كافرة فقلوا أن المصنف ذكر المرأة عن الجميع ليرجع إلى الكل
 لكن أولى بغيره أن دية المرأة على النصف من دية الرجل الموافق لها في الدين (قوله والخمسين
 المشكل) أي دية الخمسين المشكل ولما زاده الشارح لأنه كالمرة هنا في جميع الأحكام فان زاده
 عليها مشكوك فيها (قوله هل النصف من دية الرجل) أي الحر المسار واه البقي دية المرأة نصف
 دية الرجل والحق بها الخمسين ولا فرق بين أن يكون القاتل لكل من المرأة والخمسين رجلا أو امرأة ولا بين
 أن يكون مسلما أو كافرا (قوله نفسا ورجما) أي وازالة معنى وهذا يقتضي تحمية أرض الجرح دية
 كإمراه وتغليب (قوله في دية من مسلمة الخ) تقرير على قول المصنف دية المرأة على النصف من
 دية الرجل مع راء أما الغلط والتخفيف ومنها الخنثى المشكل كإمراه عمار (قوله في قتل عمد أوشه
 عمد) أي حال كونها واجبة في قتل عمد أوشه عمد فهي مغلطة يكونها مختلفة فمهما كان دية قتل
 العمد مغلطة لأعضان جهة كونها على القاتل وكونها لدية قتل شبه العمد مخففة من جهة
 كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم كإمراه عاتق وقوله نسون من الأبل أي مثقلة كما يعلم من
 قوله خمسة عشر حقا (قوله وفي قتل خطأ) أي وفي دية المرأة المسلمة في قتل الخطأ وقوله عشر ثبات
 مخاض الخ أي هي خمسة فتسكون مخففة التضمين كما أنها مخففة كونها على العاقلة وكونها مؤجلة
 عليهم كما يعلم مما تقدم (قوله ودية اليهودي والنصراني) أي الذي ذكر من اليهود والنصارى وأما دية

والثالث مذهب كورفي
 قوله (أو قتل) قريبا
 له (ذارحم محرر)
 بسكون المهملة فان
 لم يكن الرحم محررا
 كمنتهى الميم فلا تغليب
 في قتلها (ودية المرأة)
 والخمسين المشكل (على
 النصف من دية
 الرجل) نفسا ورجما
 في دية من مسلمة في
 قتل عمد أوشه عمد
 نسون من الأبل خمسة
 عشر حقا وخمسة عشر
 جذعة وعشرون خلقة
 الإحوال وفي قتل
 خطأ عشر ثبات مخاض
 وعشرين لبون
 وعشرين لبون
 وعشر حقا وعشر
 جذعا (ودية
 اليهودي والنصراني)

المرأة والخنثى من حيث المقدس دية المسلم لأن دينهما على النصف من دية جاهلهم ويحتمل أن المراد ما يشعل الذكروا الأنثى والخنثى مع كون المراد للمسلم في قوله ثلث دية المسلم ما يشعل خنثى وكون الكلام على التوزيع قد علة ذلك من اليهود والنصارى ثلث دية المسلم الذكروا الأنثى والخنثى من حيث دية المسلم الأنثى والخنثى وعمل ذلك إذا كان كل من اليهودي والنصراني معصوماً كان عقوبته لها الجزية وكانت تحمل من أخته فإن كان غير معصوم كالحر في فلاشي فيه لا يمهده وروا كانت لا تحمل من أخته فهو كالجوسي ومن لم يتبلغ مدعواً لاسلام ان يتكلم بما يريد من دين من الايمان قد ينه كدية أهل دينه والا فدية مجوسى ولا يجوز قتله قبل تبليغه مدعواً لاسلام ويقتل لمن أسلم بعد الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمكن من الهجرة (قوله والمستامن) أى من استامن الكفار وقوله والمهاد أى من عاهدنا على ترك القتال يستأوينه (قوله ثلث دية المسلم) أى كاقضى بذلك عمر وعثمان رضى الله عنهما وهو لا يفعل إلا بتوقيف كاقاله الشافعى رضى الله عنه وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفه وقال أجدان قتل عدا قد يمسلم وأخطأ نصفها (قوله نفساً وجرماً) أى وزالة المعنى وفيه ما تقدم من أنه يقتضى تسمية أرض الجرح دية أو هو تغليب (قوله وأما الجوسى) ومنه الزنوى وعابداً التحس والتحرر والزندق وهو من لا يتقبل ديناً إلا بفنائه ولا يتقبله ديناً من لا يعرف به دين ويحمل ذلك فيمن له أمان كان دخل لنارسولا أو دخل داراً لآماناً أماناً لأن أماناً له فهدر وسكت المصنف عن دية التولدين كتناب وغيره ودية دية كتناب اعتباراً بالاشرف لأن التولد ينقسم أشرف أموه ديناً والاشد ضماً نسوة كان أباً أو أمماً (قوله فدية ثلثا عشر دية المسلم) أى ستة وثلاثين في الذكروا ماقى الأنثى والخنثى ثلثا عشر وهو نصف ثلث الخمس فهو ثلثا عشر وتسعون لرم أن ثلثي عشر دية المسلم خمس دية اليهودي والنصراني أو الحكمة في ذلك ان في كل من اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي كناه ودينه اللسان كناه حقاً لا جامع وحل من أخته ودينه وتقرر بما جاز بقوليس في الجوسى الا التقرر بما جاز بفك كانت دية على الخمس من دية اليهودي والنصراني (قوله وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم) أى لان في الثلثين تذكر اوقات خمس دية المسلم هو الموافق لثوب بياهل الحساب لكونه أخصر (قوله وتكمل دية النفس) أى يجب دية النفس كاملة فمادونها ما ساقى واعلم أن عا دون النفس ثلاثة أقسام الأسراف والمعا فى والجروح وقد ذكرها المصنف خلاصة ما حث ذكر المعافى في أثناء الاطراف (قوله وسبق انها مائة من الابل) أى في حق الكامل بالاسلام والحرية والذكور وقود جعل الشارح كلام المصنف على الدية الكاملة بذلك يلزم عليه التصور ووجهه على أن المعنى وتكمل دية نفس المعنى عليه فيه فيما دونها ذكر احكامان أو اثني مسلماً كان أو كافراً تغليظاً وتخفيفاً لكان أهم كاستنعه الشيخ انطيس حيث قال أى دية نفس صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره تغليظاً وتخفيفاً اه (قوله في قطع كل من اليبدين والرجلين) أى قطع اليبدين من الكوعين وقطع الرجلين من الكعبين ولو قال في قطع اليبدين وفي قطع الرجلين لكان أوضح فإن قطع اليبدين مما فوق الكوعين ولومن المنكبين أو قطع الرجلين مما فوق الكعبين ولومن الركبتين وجبت مع دية اليبدين ومع دية الرجلين حكومة الرائد لانه ليس تابعاً لليبدين والرجلين فلا تندرج حكومته في دينهما بخلاف الكف مع الاصابع فتندرج حكومته في دينها لاهما كالعضو الواحد وكذلك التقدم مع الاصابع بدليل قطعهما في السرة بقوله تعالى قطعوا ايديهما وجبا اليدين بالقطع الاصابع البدن والقطع الاصابع البدن وفي كل اصبع من اصابع اليبدين والرجلين عشر دية صاحبها وفى كل أظفة من اصابع اليبدين والرجلين ثلث دية الاصبع غير الابهام لان كل اصبع له لانة أنامل الابهام فله اثنتان في أظفته نصفها والمراد أن ذلك واجب الامنى السليم بما ذكره فايد الزائدة والسلا والرجل الزائدة والسلا

والمتامن والعاهد
(ثلث دية المسلم) نفساً
وجرحاً (وأما الجوسى
ففيه ثلثا عشر دية
المسلم) وأخصر منه
ثلث خمس دية المسلم
(وتكمل دية النفس)
وسبق انها مائة من
الابل (في قطع كل من
اليبدين والرجلين)

والاصح الزائدة أو السلام فيها حكومة ثم لا يرجع كالسليم لان العرج ليس عيبا في نفس الرجل
 وإنها هو نفس في الغنم وكذلك من نعلن مشبه بكسر نطهره مثلا (قوله فقص في كل يد أو رجل
 نخسون من الابل) أي لان كل متعد وجنت فيه ذنوبه في موزة على أقرانه وللأصاح المستند
 إلى النص الواردة في كتاب عمرو بن حزم بذلك وكان ذلك الذي صلى الله عليه وسلم ولذلك كثرت
 الرواية عنه في الجنائيات (قوله وفي قطعها ثمة من الابل) فتكمل ففهما الدية سواء قطعها معا أو
 مربتا (قوله وتكمل الدية في قطع الأنف) أي لعبر عمرو بن حزم بذلك لان فيه جسا لا ومنفعة
 وتندرج حكومة قصته في دمه كما رجح في أصل الروضة ولا فرق بين الأخنم وغيره لان الشم ليس
 حلالا في الأنف (قوله أي في قطعها من الابل) أي غير الابل من الأنف وهو الأذنم فيه وقوله وهو
 أي مالان منه وقوله المان هو مجموع الطرفين الممين والمنقرن والمخبر بينهما فهو مستند على
 ثلاثة أشياء وقوله وفي قطع كل من طرفيه والمخبر ثلث دية أي نوزع بالدية على الثلاثة للذكورة
 (قوله وتكمل الدية في قطع الأذن) أي لعبر عمرو بن حزم في الأذن نخسون من الابل رواه الدار قطن
 والبيهقي ولان ففهما جسا لا ومنفعة فوجب أن تكمل ففهما الدية (قوله أو قطعها) أي من أصلها
 وقوله بغير إصباح قبله لا لتفرد الدية عن الأرض (قوله فإن حصل مع قطعها البضاح) مقابل لقوله
 بغير إصباح وقوله وجب أرشه أي أرش الإصباح وهو نصف عشر دية صاحبه تنقصه البقرة للكمال
 ولا يندرج في دية الأذن من جهة حكومة قصته الأنف فأما تدرج في دية كإبر (قوله وفي كل
 أذن نصف دية) أي لعبر الأذن كوروفي قطع بعض الأذن فسطو يتدرج بالاصح فإذا كانت أذنه
 خمسة قرارية مثلا فقطع منها قرارا طوله خمس نصف الدية (قوله ولا فرق في عياد كسر) أي
 من وجوب الدية في الأذن من وجوب نصف الدية في الأذن وقوله بين أذن المصعب وغيره أي وأذن
 غيره وهو الاسم وجه عدم الفرق بينهما ما ذكر أن اسم ليس حلالا في الأذن بل في مقعر الصباح
 (قوله ولو ألبس الأذن) أي أذهب الحركة منه ما بحث نحو كالم يقر كاقوله بخنا بطلهما أي
 بسبب خنا بطلهما وقوله ففهما دية أي في إيهامه دية لا ذهب منفعتهما كما لو ضرب يده
 فشتا ولو قطع أذنين يا بستين بخنا بطلهما وأخرها حكومة (قوله والعينين) أي وتكمل الدية في قطع
 العينين لعبر عمرو بن حزم بذلك وحكي أن للذنفه الإجماع ولا هان أعظم الموارح ففهما فوجبت
 ففهما الدية بالاولى من غيرهما من الأعضاء (قوله وفي كل منهما نصف دية) ففي كل عين نخسون
 للكمال (قوله وسواء في ذلك) أي في وجوب الدية في العينين ووجوب نصف الدية في كل منهما
 وقوله حين أحول أي من في عينه محول أي خلل دون بصره وقوله أو أعور أي وعين أحور وهو فاقد
 إحدى العينين وقعت الجنابة على عينه السليمة ولا يخفى أن وفي هذا أوجه ما دمج معنى الأولان
 التسوية لا تكون الابن متعبد وقوله أو أعشى أي وعين أعشى وهو من يسيل دمه غدا لمع
 ضعف رؤيته فلا شيء ما ذكره أعشى أخفش وهو صغير العين وعين أعشى وهو من لا يبصر إلا بعين
 أحده وهو من لا يبصر نهارا أو ليلته بياض لا تنقص ضوءها سواء كان على بياض أو سوداها
 أو أنظرها فان نقص الضوء أو مكن ضبط النقص وجب ضبط الباقي في عينه والا فحكومة وإنما وجبت
 الدية في عين من ذكر لان المنفعة باقية ما بهنهم ولا ينظر لتمام المنفعة (قوله وفي الجفون الأربعة)
 أي وتكمل الدية في الجفون الأربعة ولو كانت لا على لان ففهما جسا لا ومنفعة وقد اختصت من بين
 الأعضاء بكونها رابعا وتكمل حكومة الأهداب في ديتها وتكمل فيها الدية ولو لولا الأهداب ولو أزال
 الأهداب فقط وجب ففهما حكومة كسائر الشهوران فسد منبها لان الغائت بقطعها لا ينقص جمال
 دون المقاصد الأصلية وإن لم ينقص منبها وجب النزع (قوله وفي كل جفن) بفتح الجيم وكسرها
 وهو غطاء العين والمراد ما شمل قطعه أو استغشاه أي جعله يابسا وأيقافه عن الحركة وقوله منها أي

فصيب في كل يد أو
 رجل نخسون من
 الابل وفي قطعها
 مائة من الابل (و)
 تكمل الدية في قطع
 (الأنف) أي في قطع
 مالان منه وهو المان
 وفي قطع كل من طرفيه
 والمخبر ثلث دية (و)
 تكمل الدية في قطع
 (الأذن) أو قطعها
 بغير إصباح فإن
 حصل مع قطعها
 إصباح وجب أرشه
 وفي كل أذن نصف
 دية ولا فرق فيما
 ذكره بين أذن
 المصعب وغيره ولو
 ألبس الأذن بخنا بطل
 ففهما دية
 (والعينين) وفي كل
 منهما نصف دية
 وسواء في ذلك عين
 أحول أو أعور أو
 أعشى (وفي الجفون
 الأربعة) وفي كل
 جفن منها ربع دية

من الجفون الأربعة وقوله ربحية أي لأن الدية موزعة على الجفون الأربعة فخص كل جفن ربح وفي بعض الجفون قسطه من الربح ولو قطع بعضه فقتل أي أنكس بأقبحه وجب قسط المقتوع وحكومة المقتول وفي قطع الجفن المستشف حكومة (قوله والسان) أي وتكمل الدية في السان لحديث عمرو بن حزم وفي السان الدية صحيحة ابن حبان والحاكم ونقل ابن المنذر فيه الإجماع ولأن فيه جلا ومنفعة يقر بها الإنسان عن البهايم وهي المنطق الضعيف والتعبير عما في الضعيف والاعتقاد عليه في أكل الطعام وإدارته في الهوات حتى يستكمل لجنته بالأضراس (قوله لناطق) أي ولو بالقوة فقتل الدية في لسان طفل لم يبلغ أو أن النطق أخذ انظارا للسلامة ولذلك تجب الدية في يده وذراعيه وإن لم يكن فيها بطش ولا مضي في الحال بخلاف ما إذا بلى أو أن النطق ولم ينطق ففيه حكومة لأشعار الحال بمنزلة حيث نطق في قطع بعضه بقاء نقطة حكومة لأجزاء من الدية بخلاف ما لو زال بعض نقطة بقطع بعض لسانه فإنه يجب جز من الدية فلا قطع نصف لسانه فزال نصف نقطة فقتل دية وهو ظاهر وكذا لو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو قطع ربع لسانه فزال نصف كلامه فإنه يجب نصف الدية اعتصارا ما كثر الأمر من المضعون كل منهما ما لا يعجز عن بقية الناطق الآخر في لسانه حكومة ولو كان ثورسه عارضا كما في قطع اليد للسلامة لم يذهب بقطعه الذوق والأفدية للذوق لأنه يجب في الذوق الدية وإن لم يقطع اللسان (قوله مسلم الذوق) اتفاقا في ذلك لا اتفاقا على وجوب الدية حيث لا يذهب له إذا كان عديم الذوق يرى فيه الخلاف فجزم الماوردي ومالك والمصنف بأن في لسانه حكومة كلسان الآخر وهذا بناء على أن الذوق حال في السان والمغفد أنه ليس حالا في السان فذلك الحال الفوقي إذا قطع لسانه ذهب ذوقه من مدية ثان ويؤيد ما تقدم من أنه لو قطع لسان آخر ذهب ذوقه لزمه الدية للذوق وإعز أن الذوق يتركه به الحلووة والحموضة والمرارة والمروحة والعذوق ووزع الدية عليها فإن أزال واحدة منها وجب خمس الدية (قوله ولو كان السان الخ) غايته في وجوب الدية في السان وقوله لا تنق وأرت أي وأسكن من السكنة وهي الهجمة والانتفاخ بالثلاثة من بسط حرفا ما ترك من بدل السين بالثاء فيقول المتقيم والأرت بالثاء من يدغم مع الابدال كان يقول المتقيم بابدال السين تاموا دناهما في التاء (قوله والشفتين) أي وتكمل الدية في الشفتين لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية ويدخل فيها حكومة الشارب وغيره كالمنفعة كما في الأهداب مع الإحسان والأشلال كالتطعم فلوا شلها وجبت الدية وفي شقها بالإنابة حكومة كالقطع شفتين شيلا من فنه ما حكومتها ولو قطع شفتين مشقوقتين وجبت دية ناقصة حكومة الشق (قوله وفي قطع أحدهما نصف دية) وفي قطع بعضها قسطه ولو قطع بعضها فقتل الباقى وجب عطف المقتوع وحكومة المقتول والشقة طولا ما بين الشفتين وعرضا ما غلظت الفم كما قاله في المهر (قوله وذهب الكلام كله) أي وتكمل الدية في ذهاب الكلام كله كان حتى عليه فأنه ب كلامه ولو من غير إنابة اللسان ولو كان الجني عليه عاجزا عن بعض الحروف فإن كان عاجزه تخليا كانت والتخ أو باقية معصوبة وجبت الدية في إبطال كلامه لأنه لا كلاما مفهوما الآن في نقطة معصاوه لا يقدر في كمال الدية كضرب البطش والعصر وإن كان بجناية سابقة وجب قسط ما يحسنه فقط لئلا يتضاعف الغرم في الذي أزاله الحاسي في الأول ولوا دى زوال كلامه بالإشارة أمقين بأن روى في أوقات خلواتهم ينظر هل يصدر منه كلام أو لا فإن صدر منه كلام عرفنا كذبه وإن لم يظهر منه شيء حلف بالأشارة كما يحلف الآخر واستبقى الدية وانما أخذ الدية إذا قال أهل الخبرة أن كلامه لا يعود فإن قالوا يعود انتظر عوده فإن أعيدت شتمت استردت وهكذا سائر المعاني بخلاف الأجرام فإن ديتها لاسترد عودها فلو قطع لسانه فاحتوت على شتمها لم تسترد وهكذا سائر الأجرام إلا السن غير المتفرق والجلد إذا سلخ واقضا ما بين قبلها ودرها إذا خنت

(والسان) لناطق
سلم الذوق ولو كان
السان لا تنق وأرت
(والشفتين) وفي
قطع أحدهما نصف
دية (وذهب الكلام)
كله

دية كل منها ثم اداست وقدرت ولم ذلك بعضهم بقوله

دية العاني تسرد بعودها * ودبات الاجرام اتمن لردھا
واستن سنافر مشرة كذا * انضارھا والجلد ثالث عھا

(قوله في ذهاب بعضه بقسطه من الدية) أي ان بقي له كلام مفهوم والا وجبت عليه كل الدية كما جزم به صاحب الاثر لانه ابطال منفعة كلامه (قوله الحروف التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا) أي بسقاط الافات اتمن كتمن لام الف وهما معدودتان في ابطال نصف هذه الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعة االن نسبة الحرف الى الثمانية والعشرين ربع سبعة ا فان سبعة ا ربع الحرف ربع سبعة ا فربع الحرف ربع الدية وهو ثلاثة ا بعة ا ربع ا ربع ا سبع ا ربع ا و ا ذب ا ربع ا فاعاد له حرف آخر لم يكن يحسنه وجه الذاهب بقطعه من الحروف التي كان يحسنها قبل الجنابة ولو قطع شقبة فذهبت الميم وجب اشرها مع ديتها في اوجه الوجهين (قوله في لغة العرب) خرج ماضيا فاقبوز على حرفها قلت او كثر فان حروف اللغات مختلفة بعضها احدى عشر وبعضها احدى ثلاثون وقد افرقت لغة العرب بحرف الصاد فلا يوجد في غيرھا وفي غيرھا روف ليست في لغة العرب كالحرف المتولد بين الجيم والشين ولو تكلم بالفتن غير العربي يقول دية على اكثرهما روف لانه اكثر في الانتفاع بالحروف وكذا لو تكلم بالعربي بغيرها فان الدية توزع على اكثرهما حروف اهل المعتد لاسم المذكورة كما قاله الشيرازي وقبل على اقلهما او قيل العبرة بالعربية قلت او كثر عن الاثر ويدل عليه كلام ابن جبر في شرح المنهاج وغيره (قوله ذهاب البصر) أي وتكمل الدية في ذهاب البصر بغير معاذ في البصر الدية وهو غير بأي دواء واحد كما قال في السقونية وقل غير سجاد روي او قطع ولو قطع عينه لم يرد على الدية دية اخرى للعنتين لان البصر حال فهو ما يختلف ما لو قطع اذنيه مع ذهاب اذنه فانه يجب ديتان لان السمع ليس حال في الاذنين والحاصل ان الانتفاع اذا كانت حالة في العضو زالت نزوله وجبت الدية فقط ولا يجب إعادة اخرى كالصرف العينين والبص في البدن والمشي في الارجلين والكلام في اللسان واذ لم تكن حالة في العضو زالت نزوله وجبت ديتان دية للمشي ودية للعضو كالسمع مع الاذنين والشم مع الانف والذوق مع اللسان على المعتد ولو ادى المني عليه زوال بصره وانكر الجاني سئل هل كان من اهل الخبرة لان لهم طر فقال في معرفة فاتهم اذا اوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس وتكرروا في عينيه عرفوا ان الضوم ذاهب او موجود فان لم يوجد اهل الخبرة اولين لهم شي اتمن المني عليه بقرين عرق او حديدة عجماء او نحو ذلك من عينيه بفتق وتكرهل بزرع اولافان ارجع صدق الجاني بعينه وان لم يزرع صدق الجاني عليه بعينه والترتيب بين سؤال اهل الخبر والامتحان هو ما جعل عليه البلقين ما في الارض واصلها من نقل سؤال اهل الخبر عن نص الامم جماعة والامتحان من جماعة وقيل رد الارض الى خبرها كما يبينها كاتله فيهما من التوالي وجرى عليه في المنهاج والحاصل ان في الارض واصلها ثلاثة نقول نقل السؤال عن نص الامم جماعة والامتحان من جماعة ورد الارض الى خبرها كما يبينها كاتله فيهما من التوالي (قوله اما اذناه من احداهما الخ) مقابل لقوله أي اذناه من العينين وقوله نفيه نصف دية أي لتوزع دية الذ على بصر كل من العينين ولو نقص بصر المني عليه من عينيه جمعا فان حرف قدر النقص بان كان يرى من مسافة قصار لا يرى الا من نصفها مثلاً وجب قطعه من الدية والا كحقوقه كذا لو نقص من عين واحد فقط بقي معرفة قدر النقص فيما لو نقص من عين واحدة ان تعصب العلية ووقف شخص في موضع بحيث يراه المني عليه ويؤثر بان يعمل حتى يقول لا اراه وتعصب للعلة ثم تطلق العلية وتعصب العلية ويؤثر الشخص بان يقرب الى ان يراهم فيضبط ما بين المسافتين وينظر هل الذاهب

وفي ذهاب بعضه
بقسطه من الدية
والحروف التي توزع
الدية عليها ثمانية
وعشرون حرفا في
لغة العرب (وذهب
البصر) أي اذناه
من العينين أما
اذهابه من احدهما
ففيه

نصف ديوتا لافرق
في العين بين صغيرة
وكبيرة وعين شيخ أو
طفل (ونذهب الجمع)
من الأذنين وإن
نقص من اذن واحدة
سالت وضبطت منى
سماع الأخرى بوجوب
قسط التفاوت وأخذ
بنسبته من الدية
(ونذهب الثم) من
المخفرين وإن نقص
الشم وضبط قدره
وجب قسطه من
الدية والا فحكومة
(ونذهب العقل)

نصف بصرها ورية فقصه فسطه من الدية (قوله لافرق في العينين بين صغيرتين كبيرتين وشيخ
أو طفل) أي ولا ين حادثوكالة ومحصن وطيلة ومحصن موحولاً بحيث كان البصر سلباً (قوله ونذهب
السمع) أي وتكمل الدية في نذهب السمع لخبر النبي وفي السمع الدية ونقل ابن التقي فيه الإجماع
ولأنه من أشرف الحواس فكان كالصبر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء وهو الراجح لأنه يدرك
بمن الجهات الست وفي النور والخلقة ولا يدرك بالبصر الأمن جهة المقابلة بواسطة النور وقال
أكثر المتكلمين بتفصيل البصر عليه لأنه يدرك به الأجسام والألوان والجمادات ولا يدرك بالسمع
إلا الأصوات فلما كانت تعلقاً أكثر كان أشرف وهذا ضعيف وإن قال الشيخ الخطيب وهذا هو
الظاهر وتؤخذ دية في الحال إن تحقق زواله ولو بقوله أهل الخبرة أنه لا يعود فلما قالوا أنه يعود قدر
لمدة لاستبعاد بعض الجهات تنتظر فإن لم يقدر والله مدة أو قدر والله مدة تستبعد أن بعض الجهات
أخذت في الحال فإن عاد استردت كباقي المعاني ولو ادعى المعنى عليه زواله وكذب الحافى أمضى المعنى
عليه فإن أزعج الصباح في نومه أو فقلته فكأنه لا يزال على التصنع وإن لم يزعم الصباح
وتعود فصادق في دعواه لكن يختلف حيث لا احتمال له على البصر بأخذ الدية (قوله من الأذنين) وفي
إذهابه من اذن نصف الدية لأنه تعدد السمع لأنه واحد وانما التعدد في منفذ وضبطه بتعدد اقرب
من ضبطه بغيره بخلاف البصر فإنه متعدد في العينين كما هو مشاهد وهذا مانع عليه في الام (قوله
وإن نقص) أي الجمع وقوله من اذن واحدة فلو نقص من اذنيه معاً فإن عرف قدر النقص وإن كان
يجمع من مسافة فصار لا سمع الا من نصفها مثلاً وجب قسطه من الدية وإن لم يعرف فحكومة بأجماع
فاض (تيسر) أي العلية وقوله وضبط منتهى سماع الأخرى أي التي هي المصنوعة من خلف
الذنب ثم طاعت العلية وسدت المصنوعة وضبط منتهى سماع العلية ونظر التفاوت بينهما وهذا
يظهر قوله وجب قسط التفاوت فإنه لا يراعى الأجزاء التقدير (قوله وأخذ بنسبته من الدية) أي فإن
كان التفاوت ثمانية فامن المسافة على أن الذاهب من السمع أربع فؤخذ ربع الدية وهكذا (قوله
ذهب الشم) أي تكمل الدية في نذهب الشم كما عرفت من زعم وهو غير صحيح لأن من الحواس
النافعة كمات فيه الدية كالسمع ولو ادعى المعنى عليه زواله وأنكره الحافى أمضى المعنى عليه في
خضلاته والرافع الحادة أي القوي من الطب كالزبد والمسلخ والنخيت فإن هـ أي انبسط قلبه
وعبس الخبيث خلق الحافى بيئته فظهر كذب المعنى عليه والأصدق المعنى عليه بيئته فظهر صدقه
مع أنه لا يعرفه الامنه (قوله من المخفرين) وفي ذهابه من أحدهما نصف الدية (قوله وإن نقص
الشم) أي من المخفرين أو من أحدهما فولو ضبط أي وأمكن ضبطه بأن علم أن كان شتم من مسافة
فصار شتم من نصفها مثلاً أو كان شتم باحد المخفرين من مسافة وصار شتم بالآخر من نصفها مثلاً
وقوله وجب قسطه من الدية أي فإن كان الذاهب بصدور جبر ربع الدية وهكذا (قوله والا
فحكومة) أي وإن لم ضبط قدره فحكومة تجب (قوله ونذهب العقل) أي وتكمل الدية في نذهب
العقل كما عرفت من زعم وخبر النبي بذلك وقال ابن المنذر أجمع على ذلك كل من يحفظ
عنه العلم لأنه أشرف المعاني وبه يميز الإنسان عن البهيمة والبراد كما قاله المارودي وغيره العقل
الفرز الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكتسب من الخالطة مع الناس الذي به حسن
التصرف فقصه فحكومة وهي عقله لا يعقل صاحبه أي يمنع من الوقوع في الملمات ومن ارتكاب
مالي بلقي ولهذا يقال بلزك القوا حش لا عقل له وجهه القلب وله شعاع متصل بالذراع على
العين وقيل ممكنه للذراع وتديره في القلب وقيل مشترك بينهما لا أكثر من الأول
والأخلاق في محلها يجب القصاص فيه كما أفهمه اقتصار المصنف على الدية ولا يجب القصاص في
الذراع إلا في ستة السمع والبصر والبطن والذوق والشم والكلام لأن محالها مضبوطة ولا هل

الخيرة طرق في بطاها وانما تؤخذ شمسها لان يرجع عوده فان رجع عوده يقول اهل الحيرة في
 مدة ظن انه بعث اليها انتظر فان عاد فلا ضمان حتى لو اختلفت فيها واستردت كسائر المعاني فان
 ادعى ولي الحق عليه زواله لا تنقص الجني عليه لانه مجنون فكيف يدعي ثم يدعي ان يدعي جنونا
 منقطع الكبر يدعي في وقت افاقته انه مجنون في وقت وشق في وقت فانتكر الجاني امته الجني عليه في
 خلواته فان لم ينقطع قوله وفعله في افاقته دية بل عين في الجنون المطبق لان عينه تثبت جنونه حتى
 يبطل يمينه وفي التقطع يحلف في زمن افاقته فان عرف قدر النقص كان صار مجرما يوبى بغير روما
 وجب قسطه من الدين وقالوا لا يحكمه وان اتهم قوله وفعله فيها حلف الجاني لاحتمال صدور
 المنتظم امتناعا او رباحا للعادة (قوله فان زال بجر على الرأس الخ) أي وان زال بغير سر كان
 ضربه أو لطمه زال عقله لم يرضى على دية العقل وقوله له أرض مقدور أي كالوضعة وقوله أو حكومة
 أي أوله حكومة كالديمية والباضعة والمتلاجة وحسب الديمة مع الأرض أي المقدر كالأرض الموضوعة
 أو غير المقدر وهو الحكومة يقول اندرج ذلك في دية العقل لان الجنابة باطلت منفعة غير حالة في محل
 الجنابة فكانت كالواحدة من الجنابة من زوال العقل (قوله والذ كرم) أي وتكمل الديمة في الذ كرم
 خبر بمرور من زمن بذلك والدية في الحقيقة للجنابة كما بعث عماد حكمة الشارع وتخرج حكومة
 القصبة في دية الحشفة لا بما أتت بها كالحكم مع الأصابع (قوله السليم) خبر به الاصل ففته
 حكومة كما يشبه قول المصنف الا في كل حصولا منفعة حكومة (قوله ولو ذ كرم صغير
 وشيخ وعين) أي وخصي لان المنفعة في غير الذ كرم ان الشهوة في القلب والني في الصلب وليس
 الذ كرم محلا لواحد منهما فكان سليما من القيب ولا نذ كرم الحصى سليم لانه قادر على الوطء به وان لم
 يكن له أوعية للمني فالغائبات انما هو الا بالذ لا بالاج (قوله وقطع الحشفة كاذ كرم) أي كقطع
 الذ كرم في وجوب الديمة فلذلك قال في قطعها أو حداثتها أي لان أحكام الوطء تدور عليها وما
 عداها من الذ كرم كالتابع لها كإمر وموجب في بعضها قسطه من الديمة منسوب اليها الى الذ كرم لان
 الديمة تكمل بقطعها كما علمت فحقت على إباحتها (قوله والاثنتين) أي وتكمل الديمة في الاثنتين
 لحديث عمرو بن حزم ولا تمام من تمام الملققة وهل التنازل (قوله أي السيفتين) أي مع جلدتهما
 وهما الحصيتان فان قطعهما دون الملققتين بان سلهما منهما نقصت حكومة من الديمة وان قطع
 الملققتين فقط ففيهما حكومة (قوله ولو من عشرين ومجرب) أي وقطع ولو غيرهم (قوله وفي قطع
 احداهما نصف دية) أي لان الديمة موزعة عليهما وسواء المني والسري (قوله وفي الموضوعة) خبر
 مقدم وقوله والسري عطف عليه وقوله خمس من الابل مبتدأ مؤخر فهو راجع لكل منهما وهو ناظر
 فيها للسكامل كما أشار اليه الشارع بقوله هنامن الذ كرم الجر السليم ولو لا بدل قوله خمس من الابل
 نصف عشر دية صاحبها كان أجمل ويتقيد أرض الموضوعة بكونها في الرأس ولو لا العظم الناتئ خلف
 الاذن أوفى الوجه ولو لم يفتح المقبل من الصين أما إذا كانت في بقية البدن ففيها حكومة بحسب
 النقص فانه يجب عليه ولو كانت في باقي البدن كما روي لا يفتل أرض الموضوعة بكونها في الرأس ولو لا العظم الناتئ خلف
 ولا يكون عليها كان ظاهر أو مستورا بالشعر ويحب في هاشمة مع موضوعة عشر من الابل وفي منفعة
 مع موضوعة وهاشمة خمسة عشر بعيرا كما روي والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من الذ كرم
 الجر السليم) خبر بغيره الذ كرم الاتي والنسائي في موضوعة ما بعير ان ونصف بالجر الرقيق ففي موضوعة
 نصف عشر قيمته بمثل السكناي والفرسي وتعمد في موضوعة الكناي بعير وثلاثان وفي موضوعة
 الفرسي وتعمد ثلاث بعير (قوله وفي السن) أي الأصلية التامة للثغور غير الملققة ولا فرق بين الثانية
 والثاب والفرس وان انفرد كل منهما باسم نفسه سواء كانت سبعا أو سودة كبيرة كانت أو صغيرة وتم
 لو انتهى صفها الى ان لا تعلم المضع عليها فليس فيها الحكومة ولا فرق في وجوب دية السنين ان

فان زال بجر على
 الرأس له أرض مقدر
 أو حكومة وجبت
 الديمة مع الأرض
 (والذ كرم) السليم ولو
 ذ كرم صغير وشيخ وعين
 وقطع الحشفة كاذ كرم
 في قطعها وحدها
 دية (والاثنتين) أي
 اليصيتين ولو من
 عشرين ومجرب وفي
 قطع احداهما نصف
 دية وفي الموضوعة من
 الذ كرم الجر السليم (وفي
 السن) منه خمس

يقلمها مع السنف بكسر الميم وسكون الهمزة وانما الملاء وهو اصلها المستر بالهماء وبكسر القاهر
 منهاهونه لانه تابع لها كالنصف من الاصابع ولوا بطل منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت
 دنها وخرج بقدر الاصلية الزائدة الشاغية أي الحار حصن معن الانسان الاصلية فيها حكمومة
 بخلاف غير الشاغية بان كانت على معن الانسان فهي كالاصلية وبقدر التامة ما لو كسر بعضها
 فيه سقطه من الأرض بالنسبة الى ما بقي من الظاهر دون السنخ على المنهب وبقدر المنقورة غير
 المنقورة بان قطع من صغير أو كبير لم يتغير فينظر فان كان فساد منها فكل المنقورة وان لم ينحس
 حتى مات فيها حكمومة وبقدر غير المقلقة المقلقة لكبر أو مرض فان أدت المقلقة الى ابطال منفعتها
 من مضغ وغيره ففيها حكمومة وأن لم تؤد الى ذلك لمقلتها في حصصه في حكمها البقاء الجمال والمنفعة
 فيها ولو كانت أستانه كلها مصفوعة واحدا وجب فبادية صاحبها على الاصص وفي بعضها قطعه منها
 وأقطع لمحبوه وجب عليه دنفوق كل لمي نصف دنفوقا لا يدخل أرض الانسان في دبة الحيين لان
 كلانها مستقل برأسه وله اسم بخصه كالانسان والسان (قوله وفي اذهاب كل عضو لا منفعة فيه)
 أي كاليده الشلا والذ كراشل ونحو ذلك وقوله حكمومة أي لان الشرع لم ينص على ما يجب فيه ولم
 يبينه فوجب فيه حكمومة، كذا اتبع الحكمومة في تعويج المرقع وتوسيد الحق وقطع حتى لا يجل
 والخني بخلاف حتى المرأة فمحماد في اوفي احدهما نصفها لان منفعة الارضاع لهما جميع التدبين
 انفعه الاصابع من الكفين ولوضرب ثدي امرأة أفضل منضغ الثني وجبت دية بخلاف ما لو ضرب
 فاسترسل فانه يجب حكمومة لان الفاتح جرح دجال ولو ضرب ثدي الخني فاسترسل لم يجب حكمومة
 لاحتمال كونه جلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال بالثنيين كونه امرأته الا وجبت الحكمومة (قوله
 وهي) أي الحكمومة وقوله جرح من الدية منه يعلم انها لا تبلغ الدية وان بلغت أرض عضوه أرض مقدور
 أو زاد عليه وهذا اذا كانت الجنابة على مالا مقدوره كقتله وعضدان كانت على ماله بمقدور
 كيدور جل وأصبح لم تبلغ الحكمومة مقدوره ثلاثا تكون الجنابة على الضومع بغائه مضومة بها
 تضمن به العضوفه فتتقص حكمومة جرح اليد من دية أو حكمومة جرح الرجل من ديتها
 وحكمومة جرح الاصبع من دية فان بلغت ذلك نقص القاضي شيئا منها بالاجتهاد ولا يكتفي بنقص
 أقل منقول كما قاله الامام خلافا لاقضاء كلام الماودعي من اعتبار المنقول وان قل (قوله نسيته)
 أي نسيته ذلك الجزء وقوله الى دية النفس متعلق بنسيته وقوله ونسيته نقصها أي كنسبة نقصها
 فالكلام على النسيته هو الماردت نقصها ما نقص بسبب الجنابة فان لم تنقص الجنابة شيئا فقل بعز
 فقط الحاف بالمرح بالظهور الضريوقا بغير من القاضي شيئا بالاجتهاد ورعه اليقيني وهو المشدد
 (قوله أي الجنابة) تفسر للضمير وقوله من قيمة الهني عليه متعلق بنقصها وهو لو كان رفيقا
 أي بتقدير رفيقا لان الحر لا قيمة له فجعلوا الرقيق أصلا للرقيق الحكمومة كما جعلوا الحر أصلا للرقيق
 فيها لمقدور من الحر فيصير من قيمته مثل نسبتهم الدية فيصير في قطع يده نصف قيمته كما يجب في
 لمعها من الحر فيقتصد به والحاصل انهم جعلوا الرقيق أصلا للرقيق فجعلوا الحر أصلا للرقيق فصار
 ذكر (قوله بصفاته التي هو عليها) أي لكونه متلبسا بصفاته التي هو عليها (قوله ولو كانت الخ)
 تخرج على ما قبله فصده بوضع موهله قيمة الهني عليه أي بغير ضرر رفيقا كما حلت وقوله بالجنابة
 على يده أي حال كونه بالجنابة على يده وقوله مثلا أي أمثل مثلا وقوله عشرة عشر كانت في قوله ولو
 كانت قيمة الهني عليه فقولوه بدونها تسعة صوابا وما كان في النسخ العصبه أي وكانت قيمته بها
 تسعة وقوله فالتقص عشر أي فما نقص بالجنابة عشر من القيمة وهذا جوابا لوقوله فيصير عشرة
 النفس أي وهو عشرة من الابل اذا كان الهني عليه مراد كراشلا واما ما وجب ذلك لان الجملة
 مضومة بالدية فتضمن أبرزها جرح منها (تنبيه) ذكر المصنف من الأطراف أحد عشر وهي

من الابل (وفي)
 ذهاب (كل عضو
 لا منفعة فيه حكمومة)
 وهي جرح من الدية
 نسبتها الى دية النفس
 نسبة نقصها أي
 الجنابة من قيمة الهني
 عليه لو كان رفيقا
 بصفاته التي هو عليها
 فلو كانت قيمة الهني
 عليه بالجنابة على
 يده مثلا عشرة
 وبدونها تسعة فالتقص
 عشر فيصير عشرة

البدان والرحل والنافث والاذنان والعينان والحنون واللسان والشفتان والذكر والاشنان والاسنان وأهمل من استعمله اللسان والحنان والالان والشران والجناد والامائل وذكر من المعاني من استعمله الكلام والسمع والبصر والشم والعقل وأهمل منها تسعة وهي الذوق والمضغ والجساع وقوة الالام وقوة الحمل والافضاء والبطن والمني والصوت وودعة دم أن النصف أحسن بالترتيب حيث ذكر المعاني في أثناء الاطراف ثم ذكر من المراح الموضحة ونحوها بالسن وهو من الاطراف ولود كرا الاطراف على نسق ثم المعاني ثم المراح لكان أوفق بالترتيب لكان الامر في ذلك سهل (قوله ودية العبد) في تغييره بالدية يجوز كما سبق في تعريف الدية أول الفصل فلو حال وفي العبد قيمته لكان أولى بحاجب بانه سبأها دية لشاة كلة دية الحر لا يحاسب فيما يحب فيه الدية في الحر ويجب تصفا فيما يحب فيه تصفها في الحر وعلى هذا القياس فحبب قيمته في نفسه وفي دمه ورجله وهكذا في كلامه وسمعه وبصره وهكذا ويجب تصفها في بدنه ورجله وأذنه وهكذا وفي موضعته نصف عشر قيمته وهذا قيمته أوش مقدرم من الحر وأما ما ليس له أرض مقدرم من الحر فحبب فيه ما نقص من قيمته سلما لا ناسنا الحر بالزريق في الحكومة ليعرف قدره في المشبه به وهو الزريق أولى (قوله المعصوم) خرج به غير المعصوم كالمردف فلا ضمان فيه وليس لنا شيء يصير به ولا يجب في اتلافه شيء سواء (قوله قيمته) أي بالغة ما بلغت كسائر الاموال المتلفة ولا يدخله التخلط سواء كانت الجنابة عند الخطأ ولا فرق بين المكاتب والحر وغيرهما (قوله والامة كذلك) أي مثل العبد فحبب فيها قيمتها ولو لم يولد لغير المصطفى بالزريق بدل العبد كما صرح به في المنهج لتكمل الاستمول بتعجيل الشارح في زانيتها (قوله ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر) أي سواء زادت قيمة كل من العبد والامة على دية الحر أو نقصت عنها أو سادتها (قوله ولو قطع ذكره) أي سواء قطع ذكره أو قطع غيره (قوله) هو المعتدل لانه يجب فيه ما في المردفان وقد انشأه الزريق المحرق في كثر الاحكام فالحقناه به فيما لم يقدر من الحر كما تقدم وفي البعض يجب من الدية بقدر ما فيه من الحرية ومن القيمة بقدر ما فيه من الرق فحبب فيه نصفه من نصفه وحق نصفه بقدر نصفه وفي دية ربح الدية ووربح القصة وعلى هذا القياس (قوله ودية الجنين) أي سواء كان ذكر أو أنثى لأن دية الجنين لو اختلفت بالذكورة والانوثة لكثر الاختلاف في كونه ذكر أو أنثى فوسى الشارع بينهما دفع هذا الاختلاف وسواء كان تام الاضواء أو ناقصا ولو كان نجما قال أهل الخبر قولوا ربيعة من القوا بل فيه صورة خفية بخلاف ما لو قالوا ربي لتصور فلا شيء فيعوان انقصت به العدة وسواء كان ناسبا بالنسب أو لا كما لو كان من ذرية صاحب القرعة في الجنين اذا انفصل ميتا بجناية مؤثره فيمهل أمه الحية بشرط أن يكون معصوما مضطرا على الحافي وقت الجنابة سواء انفصل في حياتها بترك الجنابة أو بعصمتها بجناية عليها في حياتها وسواء كانت الجنابة بالقول كالتهديد بالقتل أو بالمقتضى إلى سقوط الجنين أو بالفعل كالضرب وضرب الدماء التي تأتي به الجنين أو بالترك كان يمنعها الطعام والشراب حتى تلقى الجنين أو تصوم ولو في رمضان حتى تلقى الجنين فإذا صامت فاحضت فضمت القرعة على ما قبلها ولا ترث من الجنين لانها ماتت لم تشر بت دواء لضرورتها فالتقت الجنين بسببه لم تضمن كما قاله الزركشي فان لم ينفل الجنين ولم يظهر من أمه شيء من أجزائه فلا شيء فيه فان ظهر من أجزائه شيء كان على موته مخرج بعضه كرامه وجبت القرعة لتحقق موته وكذا لو ألفت بد أو رجلا وانت بعد ذلك فماتت بحبب القرعة لغير موت الجنين بخلاف ما لو ماتت بعد ذلك ولم تلق بقية الجنين فانه لا يجب الانصاف مرة كما يجب في بد الحيا أو رجله نصف دية ولا يضمن بأقيه لانه لا يمتنع في نفسه ولا يمتنع جارا من ماتت بحبب انقضاء أودام ألم حتى ماتت وجبت دية كاملة وإن مات بعد انقضاءه من ولادته فماتت جارا من دلي الحافي ولو لم تكن الجنابة مؤثرة في قيمته كطعم مخيفة أو ضربة كذلك أو تهديد لا يؤثر فلا شيء لكذا

النفس (ودية العبد)
المعصوم (قيمتها)
والامة كذلك ولو
زادت قيمة كل منهما
على دية الحر ولو قطع
ذكره عيبا وأتياه
وجب قيمتان في
الانظر (ودية الجنين)

قول الحنفى وهو
السن لعل الأولى
وهى اه

أو قامت بعد الضربة القوية فمستبلا لم تم ألفت حشنتا كائنته في البحر من النص ولو كانت أمه ميتة
 حال الجنابة لم يصح فيه شيء فلهذا وموته جوتوا وكذا لو لم يكن معصوما حال الجنابة تخين في من
 حرمه يتوان أسلم أحدهما بعد ما تخين مرتد شعا لأبويه فلا شيء فلهما لعدم عصيتهما بل هما
 مهدران ولو لم يكن مضموما على الجاني لكونه مال كاله وإن لم يكن مال كاله كما لو أوصى به فلا شيء
 عليه لأنه ملكه لكن لا يخفى أن الكلام الاستثنائي في الجنين الحر وهذا ليس حرا الآن بصورة إذا
 عتقت أمه بعد الجنابة ثم ألفت الجنين كما أشار إليه الشيخ الخطيب (قوله الحر) مقابلته الرقيق وسياق
 في كلام المصنف (قوله المسلم) لو أسقطه الشارع لكان أولى لأنه لا وجه لتقصير كلام المصنف على المسلم
 ثم ذكر اليهودي والنصراني بعد ذلك فلو لم يبق على عمومته لعل ذلك واستثنى من ذكره فيما سياتي
 وقوله تعالى أحد أبويه أي في الإسلام فحق كان أحد أبويه مسلما حكم عليه بالإسلام تعالى (قوله إن)
 كانت أمه معصومة) كان سواء إن كان معصوما لأن العبرة بعصيته لا بعصمة أمه فالدار على
 كونه معصوما وإن لم تكن أمه معصومة تخين في من حرمه بان وطئ مسلم أو ذمي في بيعة
 شبهة غفلت منه فالجنين معصوم وأمقر معصومة لكن الشارع نظر لغالبا (قوله حال الجنابة)
 انما يقيد به الثلاث العبرية المعصومة حال الجنابة فلو لم يكن معصوما حال الجنابة تخين في من حرمه في بيعة
 فلا شيء فيه وإن أسلم أحدهما بعد الجنابة كافر (قوله غرة) أي غير العصمين أنه صلى الله عليه وسلم
 قضى في الجنين بغيره وأصل الغرة البياض في حبة الفرس وتطلق أيضا على الخمار من التي غرة كل
 شيء خبائه فنظر إلى الأول شرط في الصد أن يكون أبض وفي الأمة أن تكون بضاء فقد شرط
 ذلك عمرو بن العلاء وحكاها القفا كما في شرح الرسالة عن ابن عبد البر بضامن نظر إلى الثاني وهم
 الأكثر ونظروا بشرط ذلك فإن الرقيق غرة ما ملكه بنو آدم أي خبار أو أفضله وتعدد الغرة بتعدد
 الجنين فلو ألفت امرأة بالجنابة عليها جنينين وجب غرتان وإن لا ثلاثا وهكذا (قوله أي نسمة من
 الرقيق) أي شخص من الرقيق لأن النسخة في الأصل الواحد من الأشخاص وفيه إشارة إلى أن التداء
 في الغرة لوقوعه وذلك قال المصنف عبداً وأمة بشرط أن يكون العبد أو الأمة عمن لو لو قبل سمع
 سنين فلا يكفي غير المميز وهذا تعلم ما في قول الحنفى وصغير ولو لم يولد يوم فعله اشتبه عليه ما هنا
 بالكفاية أو أنه حقيق فلم يكمل عليه نصه بعد ذلك على اشتراط العتق حيث قال وبشرط في الغرة
 التميز ولو قبل سمع سنين (قوله عبداً وأمة) هما ما راعى على أنهما يولد من غرة أن قرئت بالتوابع
 في كلام المصنف أو بالجرح إضافة غرة الهمان قرئت بالتوابع وتكون الإضافة للسان أي غرة
 هي عبداً وأمة والخبر في بينهما للفرار وهو عاقله الجاني فإن اختار أحد هما جرح المستحق على قوله
 (لو أسلم من عيب مبيع) لوقال سليمة من عيب مبيع لكان أولى وإن نسب لأنه صفة للفرار
 ذكر باعتبار الأحكام المفهوم من قوله عبداً وأمة واختار ذلك لأنه لو أنشأ بما توهم أنه صفة للأمة
 فقط وليس كذلك وإنما اشترط كونه سليماً لأن العيب ليس من الخيار الذي هو معنى الغرة والأصح
 قبول رقيق كبير لم يهرم لأنه من الخيار لم تنقص منافعه (قوله وبشرط بلوغ الغرة نصف
 السنة) أي نصف عشر دية الأب وهو عشر دية الأم فؤدى العبادتين واحد ثم التغير بعنصرية
 الأم يسمل ما لو كان من ذواته لا بل لا يفسد بشرط في الغرة للحر المسلم أن تساوى قيمته أربعة أشهر
 كما روي عن عمرو بن زيد بن ثابت وعلى رضي الله تعالى عنهم ولا يخفى أن لفظهم (قوله فإن فقتت الغرة)
 أي حساباً لم توجد أو شرعاً بان وجدت ما كثر من عن مثلها كالجرح في الدية وقوله وجب عليها وهو
 خمسة أشهر أي في الحر المسلم وفي غيره ينسبته لهما مقدرة بذلك فإن فقدت عليها وهو خمسة أشهر
 وجبت قيمته كما تقدم في باب الدية فتكون الغرة أو بدلها دية الجنين على غرض الله تعالى (قوله)
 رجب الغرة على عاقلة الجاني) أي وإن كانت الجنابة بعد إلا الجنين لا يقصد بالجنابة لكونه

الحر المسلم) تعالى أحد
 أبويه أن كانت أمه
 معصومة حال الجنابة
 (غرة) أي نسمة
 من الرقيق (جداً)
 (أمة) سليم من عيب
 مبيع وبشرط
 بلوغ الغرة نصف
 عشر السنة فإن
 فقدت الغرة وجب
 بدلها وهو خمسة
 أشهر وتجب الغرة
 على عاقلة الجاني

غير محقق وجوده (قوله ودمه الجنين الرقيق) أي ذكر كان أو أنثى وفي تعبيره هنا بالدمه لتعوز المأثر
 فأولاً وفي الجنين الرقيق الخ لسلم من ذلك لكنه صريحاً لا يتطابق كلفه سابق وعمل ذلك أن كان الجنين
 الرقيق معصوماً كالمرء لا بد أن يتفصل من أمه مستأناً الجنابة عليها فأولاً تفصل حيواتها من أثر الجنابة
 وجبت فبقيته يوم الانفصال وانقصت من عشر رقعة أمه ثم كانت له في البحر من النسل ولو كان الجنابة
 على أم الجنين الرقيق مأكولة السيد لم يجب عليه شيء حتى لو كانت هي الجنابة على نفسها لم كونها أمه
 للسيد يجب عليها شيء إذا السيد لا يجب له على رقيقته شيء ولو كان الجنين منه ضاع بغير يقدر ما فيه من
 الرق والحر يمتنع عشر رقعة أمه والفرغ فلو كان نصفه حراً ونصفه رقيقاً وجبت فيه نصف غرة ونصف
 عشر رقعة أمه خلافاً للجماع في جعله كالحر (قوله عشر رقعة أمه) أي قياماً على الجنين الحر فإن الغرة
 فيه معتبرة بعشر ردية الأم وأما لم تعتبر رقعة الجنين نفسه لهدم استعداده لا انفصاله ميتة لا رقيقه حيث
 سواء كانت أمه مدبرة أو مكاتبه أو مستوردة أو غير ذلك فلو كانت حرة والجنين رقيقاً قد ردت رقيقته
 وسورة ذلك أن تكون الأم أمه لنفس الجنين لا تزويجه فيعتقها الكفاً ويبقى الجنين على
 رقه وأجاني شخص على أمه والتمتد وجب عليه عشر رقعة أمه بتقدير هار رقيقته كذا في رسالة
 كان الجنين مسلولاً كافر فإن أسلم أو فصح عليه بالإسلام تعالى به وتقدير أيضاً سلمه أن كانت
 مقطوعة الأطراف والجنين سليماً فيصير به عشر رقعة بتقدير هار سلمه في الأصح لسلامته ولو
 كانت الأم سليمة والجنين غير سليم وجب فيه عشر رقعة لسلامته لان نقصان الجنين قد يكون من
 أثر الجنابة فصلى على ذلك ليكون الاطلاق الاحتياط والتلفيط والعشر المذكور على عاقلة الجنابة
 كالغرة السابعة (قوله يوم الجنابة عليها) هذا أحد وجهين جرى عليه في التمايز وهو ضعيف والمعتقد
 ما في أصل الروضة من اعتبار أقصى قيم أمه من وقت الجنابة إلى وقت الإجماع على قياس الغصب
 (قوله يكون ما وجب لسيدها) أي أن كان الجنين مأكولة كاهو الغالب وهو الذي ينظر إليه الشارع
 فإن كان له سيد فهو وصية فالبذل للسيد ما قاله السيد لكان في رأيهم لكنه نظر
 القالب كاعتلت (قوله ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني) أي أنه عالم به وكان الأولى للشارح
 أن يقدم ذلك على الجنين الرقيق بل كان الأولى له أن يجعل ذلك من دخول كلام المصنف كإثبات
 الإشارة إلى قوله غرة كثلث غرة مسلم وفي الجنين اليهودي غرة كثلث خمس غرة مسلم وهو ثلث بعير
 (قوله وهو) أي ثلث غرة المسلم وقوله بعير وثلاث بعير أي يساوي ذلك في القيمة
 • (فصل في أحكام القسامة) أي تكلف المدعي تحسباً بتأنيده بالوثق واستحقاقه الدية إلى آخر
 ما يأتي في كلام المصنف وبعضهم يترجم بدعوى الدم بدل القسامة وبعضهم يجمع بينهما في الترجمة
 كما عبره الشافعي ولا أترون وأدريج المصنف في هذا الفضل الكلام على الكفاً والقسامة
 يقع اتفاقاً ما دون ثمن القسم وهو العيينة لأن القسم يطلق على العيينة الواحدة أو القسامة فهي
 خاصة بالإيمان التحسب بشرط كونها من جانب المدعي ابتداءً ما كان هناك لوث وحلف المدعي
 تحسباً بين اختلاف ما لو كانت من جانب المدعي عليه ابتداءً ما لم يكن هناك لوث وحلف المدعي عليه
 فلا تسمى قسامة وإن كانت تحسباً بيننا على المعتد خلافاً للشافعي وكذا وردها المدعي عليه حيث
 على المدعي غلظ تحسباً بيننا فلا تسمى قسامة أيضاً لأنها وإن كانت من جانب المدعي لكنها ليست
 من جانب المدعي ابتداءً بل ردوا مثل ذلك ما لو كانت من جانب المدعي ابتداءً ما كان هناك لوث
 وردها حيث على المدعي عليه غلظ تحسباً بيننا وتكمل وردها مرة ثانية على المدعي وليس لنا حين ترد
 مرتين الأهمو هل من ذلك أن إيمان الدماء ولو من المدعي عليه وإن كانت مردودة تحسب وكذا لو كانت
 مع شاهد أو في قطع طرف أو إزالة معنى فهي تحسب بخلاف الأموال ونحوها فالعنين فيها واحد
 (قوله وهي) أي القسامة وقوله إيمان الدماء أي لتعوضها لكن بشرط كون الإيمان من جانب المدعي

(ودية الجنين الرقيق
 عشر رقعة أمه) يوم
 الجنابة عليها ولو يكون
 ما وجب لسيدها
 ويجب في الجنين
 اليهودي أو النصراني
 غرة كثلث غرة
 مسلم وهو بعير وثلاث
 بعير
 • (فصل في أحكام
 القسامة وهي إيمان

مطالبة القاتل أو عاقلة وكذا لو شهد عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحد هذين القاتلين ففي هذه الصور يسقط اللوث كما قاله في الروضة (قوله بان وجد قاتل الخ) وكذا لو تفرق جمع محصورون عن قاتل يتصور اختصاصهم على قتله كان أزد جوا على باب الكعبة أو بئر ثم تفرقوا عنه بخلاف غير المحصورون فلا نسلم الدعوى عليهم ثم إن ادعى على عدد محصورين منهم مكن من ادعوى عليهم ولو تقاتل صفان بان انضم القتال بينهما وانكشف عن قاتل من أحدهما حصل اللوث في حق الصف الآخر لان الغالب أن صفه لا يقتله (قوله أو بعضه) أي الذي لا يعيش بكونه لاجل أن يقتل موته كما أشار إليه الشارح بقوله كراهة فينبغي جعله حالاً فيد اشترطاً كونه لا بعض بكونه بخلاف بعض الذي يعيش بكونه كيداً ونظر (قوله في محله) أي جازت وقوله منفصلة أي منفردة وهو قيد لا يمنع لبعضهم به المتصلة وقوله من يلزمه متعلق بالمتصلة (قوله أو وجد) أي القاتل أو بعضه المذكور وقوله في قرية متعلق بوجد وقوله صغيرة أي بحيث يكون أهلها محصورين لقتال الدعوى عليهم بخلاف العسكرية (قوله لا لاهدائه) وأجمع لفظة والقرية وان كان ظاهر قوله ولا يشاركهم في القرية بغيرهم فخصص ذلك القرية ولا فرق بين العداوة الدينية أو الدنيوية إذا كانت تحت على الانتقام بالقتل (قوله ولا يشاركهم في القرية) أي ولا في المحلة أيضاً وقوله بغيرهم أي من غير أصداء القاتل وأهل كذا في شرح المصنف لكن كتب عليه بعضهم أن المقدم مشاركة غيرهم مطلقاً كما اقتضاه إطلاق الشارح فليصر (قوله خلف المديني) أي ثبت ذلك في خبر المصنفين المخصصين لغير المديني البينة على المديني والمين على المديني عليه ولو صرح المصنف بعل المديني لكان أهم لأنه يمثل السيد فيما لو ادعى المكاتب قتل عبده وكان هناك لوث وغيره فقبل الحلف فيصنف سيده نجس يميناً إن كان ذلك قبل نكول المكاتب فإن كان بعده نكوله فلا يحلف السيد لطلان الحق بالنكول كما حكاه الامام عن الأصحاب ولو عجز عن نفسه بعد الحلف لم يحلف السيد بل يأخذ الدية بطريق التلقي عن المكاتب كما رواه المديني بعد الحلف فإن وارثه ما أخذ الدية بطريق التلقي عنه وفي رواية المديني العدا المأذون له في القنطرة يقتل مديني عبدها وكان هناك لوث يمين الذي يحلف الخمسين يميناً السيد لا العبد ومثل أيضاً الوارث فيما لو ادعى لأم ولده بمقتضاه ان قتل ثم مات فإذا قتل العبد وجد اللوث وحلف الوارث بعد دعواه فاقفي هذه الصور والحالف غير المديني ولا فرق في الحلف بين العدل والفاسق والمسلم والكافر ولو زيد بان ارتد بعد موت المخرج بخلاف ما لو ارتد قبل موته لأنه لا يرث حيث نشئ هذا أعلم ما في قول المصنف بان ارتد بعد الجرح لأنه يقتضي أنه لو ارتد بعد الجرح وقبل الموت يحلف مع أنه لا يرث حيث نشئ والاولى تأخير حتى يسلم لأنه لا يتورع في حال روثه عن الايمان الكاذب ولو كان للقتيل ورثة اتاننا أكثر وزعت الايمان عليهم بحسب الارث لان ما ثبت بايمانهم قسم بينهم بحسبه فيجب أن تكون الايمان كذلك يصير المكسب ان لم تنقسم حصصه لأن العين لا يتبعض ولا يجوز زناقاطه لان ايمان الدم لا تنقص عن جسين ولا قسز زياتها عليها بسبب جبر السكم فلو كانوا ثلاثة شين حلف كل منهم سبعة عشر يميناً ولو كانوا تسعة وأربعين حلف كل منهم عشرين نعم لو نكل أحد الوارثين حلف الآخر عشرين يميناً وأخذ حصته من الدية لأنه لا يستحق شيئاً أقل من الخمسين وكذا الوفاة أحدهما فاقته يحلف الحاضر عشرين يميناً وأخذ حصته من الدية وقوله حلف الغائب بعد ذلك حلف جسا وعشرين يميناً كما لو كان حاضراً والمأخض الصبر حتى يحضر الغائب ويحلف كل منهما بما يخصه ولو كان هناك وارث غير حاضر وشر يكره بيت المال لم توزع الايمان بل يحلف الوارث غير المأخض عشرين يميناً وأخذ حصته فلو كان زوجة خلقت عشرين يميناً وأخذت الرجم وأما بيت المال فلا يحلف لاجل الباق ولا لعل فيما اثاره يمكن هناك وارث خاص أصلاً لان الحق للمسلمين وتحليفهم غير ممكن فينصب القاضي مضراً يدعى على من

بان وجد قاتل
أو بعضه كراهة في
محله منفصلة عن
باد كبير كما في الروضة
وأصلها أو وجد في
قرية صغيرة لاهدائه
ولا يشاركهم في القرية
غيرهم (خلف المديني
نجس يميناً)

بشبه اليه القتل وحلفه فان حلفاً أطلق ولا يأخذ منه شيئاً وان نكل حبس إلى أن يحلف أو يقر
ولا يقضي عليه بالتكفل على الادب مع من وجهه وإن حزم في الانوار بانه يقضي عليه بالتكفل ولو
كان هناك رد أو عول قسمت الايمان بحسب ذلك المثال الرأى وبنت فاضل المسئلة من ستة ببق
بعضدس الا وهو نصف البنت اثنتان رداً عن علمها بالنسبة متأخذاً لامر بهما وهو نصف واحد
والبنت ثلاثة أرباعها وهي واحد ونصف فاذا ضربت اثنتين لكونهما مخرج النصف في النسبة
صارت اثني عشر فتأخذ الام اثني عشر راضوا واحداً راضاً فصار معها اثني عشر راضوا رداً فصار ربع الايمان
وهو ثلاثة عشر بجبر الكسر وتأخذ البنت ستة عشر راضوا ثلاثة راضوا فصار معها ثلاثة أرباع فصار ثلثة
أرباع الايمان ومثال العول زوج وام واختان لآب واختان لام فاضل المسئلة من ستة وتعمل الى
عشرة للزوج ثلاثة وهي ثلاثة أعشار العشرة فصار ثلثة أعشار الايمان وهي خمس عشر وتعمل الى
أخت لآب اثنتان وهما خمس العشرة فصار كل منهما خمس الايمان وهو عشرة وتعمل كل أخت لام واحد
وهو عشر العشرة فصار كل منهما عشر الايمان وهو خمسة وللأم واحد وهو عشر العشرة فصار
عشر الايمان وهو خمسة فاصبحت (قوله ولا يشترط موالاته على المذهب) هو المعتمد فلو حلف حسين
بمينا في خمسين يوماً صحت لان الايمان من جنس التحميم وهي يجوز تفريقها كما اذا شهد شاهد في يوم
ثم شهد شاهد في يوم وأما الشرطت للموالات في القام لا أعطى جماعة (قوله ولو تفضل الايمان جنون
من الحالف أو انما صحت بنسخ) بخلاف ما علمت في أثناء الايمان فانه لا يبي وأرته على ماضى منها
بل يستأنف لانه لا يستحق أحد شيئاً من غير مع كون الايمان كالحجة الواحدة بخلاف ما لو أقام
شاهد اثبات فان واره يضم اليه شاهد آخر لان شهادة كل شاهد شهادة واحدة أما اذا مات بعد
تمام الايمان فصكر لاره بالذمة لان الحالف استحقاقاً لموته والوارث يتلقاها عنه بطريق الارث
فلا يقل لانه قد استحقق هتاهمين غيره مع أن القاعدة أن النقص لا يستحق بين غيره وهذا في وارث
المضي وأما وارث المضي عليه اذا مات في أثناء الايمان فبيد على ماضى منها كالجس المضي عليه
أو انجي عليه في أثناء الايمان ثم أفاق فانه يبي بعد فاقته على ماضى منها كالمضي في هذه وكذلك
بني المضي عليه فيما اذا عزل القاضي أو مات ثم ولى غيره بخلاف المضي فانه يستأنف عند القاضي
الآخر كما سيذكره الشارح في العزل والفرق بين المضي والمضي عليه أن بين المضي عليه لثني
قد نفذ بنفسه أو لا يتوقف على حكم القاضي وبين المضي للآليات فلا تنفذ بنفسه بل يتوقف على حكم
القاضي ولا يحكم القاضي الثاني بحجة أقيمت عند القاضي الاول والحاصل أن المضي بخلاف المضي
عليه في ثلاث مسائل الاولى أن المضي اذا مات في أثناء الايمان لا يبي وأرته على ماضى منها بل
يستأنف بخلاف ما لو مات المضي عليه في أثناء الايمان فان واره يبي على ماضى منها الثانية أن
المضي لا يبي اذا عزل القاضي أو مات ولى غيره بل يستأنف عند القاضي الآخر بخلاف المضي
عليه فانه يبي على ماضى منها الثالثة أن المضي اذا تعدد تزعم الايمان عليه بحسب الارث
بخلاف المضي عليه اذا تعدد فان الايمان لا تزعم عليه على الأقل لان كل واحد من المدينين
لا يثبت لنفسه ما يشتملوا تفردياً ثبت بعضه بقدر الارث فصار يقدره وكل واحد من المدينين عليهم
يشي من نفسه القتل كما ينفيه لو اتفرد (قوله بعد الاقامة) ظرف لقوله يبي والمراد بعد الاقامة من
الجنون أو الانحسام أو موقوفة على ماضى منها معلق بقوله يبي والمراد على ماضى من الايمان (قوله ان لم
يعزل القاضي) أى دلجت أيضاً وقوله الذي وقعت القسامة عنده صفة للقاضي وقوله فان عزل أى
أومات وهو مقابل لما قبله وقوله ولى غيره أى غير الماضي الذي عزل بخلاف ما اذا عزل ثم ولى نفسه
فان الحالف يبي على ماضى من الايمان وقوله وجب استئنافها أى الايمان التي عزل القاضي في
أثناءها بل لو عزل بعد تمامها وجب استئنافها أيضاً (قوله لو اذا حلف المضي) أى التحميم مينا أو أشار

ولا يشترط موالاته
على المذهب ولو تفضل
الايمان جنون من
الحالف أو انما
منه يبي بعد الاقامة
على ماضى منها
لم يعزل القاضي الذي
وقعت القسامة عنده
فان عزل ولى غيره
وجب استئنافها (و)
اذا حلف المضي

الشارح بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف واستحق الدية مترتب على قوله حلف المديعي بحسن بيننا
وقد تقدم أنه لو حبر بالمستحق بل المديعي لكان أشعل لكن الشارح عبر بالمديعي بحارة لكلام
المصنف فإنه عبر بالمديعي سابقا وقوله استحق الدية جواب إذا التي قدرها الشارح والمراد أنه استحق
الدية على العاقلة تحفة وموئجة عليهم في ثلاث سنين في الخطأ ومثلته وموئجة عليهم في ثلاث سنين
في شبه العمد وعلى القاتل نفسه منه وحالة في العمد ولا يجب عليه القود لأن الإيمان بهذه ضيقة فلا
توجب القصاص ما لم ترد الإيمان من المديعي عليه على المديعي والأوجب القود لأن الإيمان المرادودة
كالاقرار أو كالدينه وكل منهما يوجب القصاص في العمد فكذلك ما بمنزلة نعم (قوله ولا تقع
القسامة في قطع طرف) أي ولا في إزالة معنى لأن القسامة لم ترد إلا في القتل والقتول فها هو قول المديعي
عليه فصل فحسين يميننا لأن إيمان الدماء كلها نجون يميننا بخلاف الأموال فإن العين فيها واحد
كأمر (قوله وان لم يكن الخ) مقابل لقوله وإذا اقترن بدعوى الدم ولو مثل عدم اللوث من أصله ما لو
كان هناك لوث وسقط بطلانه كافي الصورة التي تقدمت فخصف فيها المديعي عليه حسين يميننا لثقتنا
اللوث في حقه ودوله هناك أي عند دعوى الدم وقوله لوث أي قرينة قبل على صدق المديعي كإمر
(قوله فالعين على المديعي عليه) أي لخصف جانب المديعي حيث لو كان الأولى أن يقول لا إيمان على
المديعي عليه لأن تغييره باليمين يقتضي أنه يخلف يميننا واحدا وهو أحد قولين لكنه ضعيف وأظهرهما
كافي الرفض أنه يخلف حسين يميننا وهو العمد ويمكن الجواب من المصنف بأن المراد جنس العين
بالتحقق في ضمن المتمدن أي التمسير بالإيمان ويكون المراد حسين يميننا كاشيهر إلى ذلك قول
الشارح تقرر معالي كلام المصنف فخصف حسين يميننا حتى لو تعدد المديعي عليه حلف كل واحد منهم
حسين يميننا لا توزع عليهم بالإيمان على الأنظر بخلاف ما لو تعدد المديعي فها توزع عليهم كإمر
تعلية قريبا (قوله وعلى قاتل النفس) أي سواء كان قتلها مباشرة أو تسببا أو شرطا فدل على فيه شاهد
الزور المكره بكسر الراء وحذف ثبوته وأما ودخل فيه أيضا فدل على فيه مقتضى من تركه كفارة قاتل
عنده فعله كفارة لأنه قتل نفسه معصومة عليه وشربك غيره فلو اشترك جماعة في القتل فعلى كل
منهم كفارة في الأصح المقصود ولا فرق بين الله كروا الشيء واتبعي ولا فرق أيضا بين المسلم والكافر
غير الحرب في الذل لا أمان له أما هو فلا تامة كفارة لأنه غير ملتزم للأحكام والضابط في ذلك أن يقال
فحب الكفارة على غير الحرب في الذل لا أمان له في قتل معصوم عليه ولو نفسه لأن نفسه معصومة عليه
ثم الحسد القاتل بامر الأمان ظلهما وهو جاهل بالحال لا كفارة عليه لا حلف الإمام وألحسانته
فالكفارة على الإمام كالقود أو الدية فإن كان عالما بالحال فكفارة عليه كالقود أو الدية ولا يلزم
الاتمزال الإلزام إن لم يخف من سطوته والأكالا كالأكراد لا كفارة في القتل بالحال ولا ضمان فيه
بقود لادته خلافا لما أفتى به بعض المتأخرين من أنه يقتل إذا قتل به لأن فيه اختيارا كالسائر
والصواب أن لا يقتل به ولا في القتل بالذم فإنه لا ينقل ذلك من جماعة من السلف قال مهرا بن محبوب
حد ثنا قتيبان بن زحر عن مطرف بن عبد الله بن النضر أنه كان يبيته وبين رجل كلام فكذب عليه
فقال مطرف اللهم إن كان كاذبا فامسه فغريمتا فرقع ذلك إلى زيد فقال قتلنا حل فقال لا ولكنا
دعونا فافقت أحادوا في القتل باليمين وإن اعترف به لأن ذلك لا ينفي إلى القتل غالبا ولا بعدمه كما
عادة وإن كانتا الصين حقا وينبغي للإمام حبس العائن أو أمره بلزوم بيته ورضقه من بيت المال
ما نكبه إن كان فقيرا لأن ضرره أشد من ضرر المذموم الذي منه يحرم مخالطة الناس وينسب
للعائن أن يدعو للعبون بأن يقول له باسم الله ما شاء الله لا حول ولا قوة إلا بالله اللهم بارك فيه ولا تضرم
أو يقول حصنتك بالي القيم الذي لا يموت أبدا ودفعت منك السوء بالفأل لا حول ولا قوة إلا
بالله العلي العظيم وهكذا ينبغي للإنسان إذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة أن يقول ذلك ولو في

(استحق الدية) ولا
تقع القسامة في قطع
طرف (وأن لم يكن
هناك لوث فالعين على
المديعي عليه) فصل
حسين يميننا (وعلى
قاتل النفس)

نفسه وكذا ينبغي الشئ إذا استكثر تلامذته أو استحسن حالهم أن يقول ذلك ومثله الواقفي ورواه
 ويحرم ولا كفارة في غير القتل قطع طرف وجرح لعمد ورواه في مقتصر على ما ورد (قوله الحرمة) أي
 التي يحرم قتلها لأنها بخلاف غير الحرمة كالباقي والصائل والمردوازي المحصن لتبصر المساوي له
 والحري والمقتصر منه بخلاف الحرمة لما روى كالمراة والصبي الحريين لأن الحرمة ملق بالمسلمين
 وحصل في النفس الحرمة المسلم ولو بدار الحرب والذي المستامن والمعاهد والجنيين فلو اصطدم
 لحملان قاتلا أو الفتاحينين لازم كلاهما أن يكفرا أو لا يشترط أن يكفرا في قتلهما أو قتل جنينهما
 فقد استمر كقافي قتل أربعة أنفس ولو اصطدم شخصان قاتلا ثم كلاً منهما كفارة أو واحدة لقتل نفسه
 وواحدة لقتل الآخر (قوله عمداً أو خطأ أو شبه عمد) أي سواء كان القتل عمداً أو خطأ أو شبه عمد
 لكن يجب في الخطأ على الترتيب وفي العمد وشبه العمد على الفور تدارك اللام (قوله كفارة) أي لقوله
 تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فقتل بر رقبة مؤمنة وقوله تعالى فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن
 فقتل بر رقبة مؤمنة وقوله تعالى وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى الله
 وبغير بر رقبة مؤمنة وخبر والله بن الاسقع قال اتينا إلى أبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد
 استوجب النار بالقتل فقال استقوا وضمة بقتل الله بكل عضو منها عضو منكم من النار رواه
 أبو داود وصححه الحاكم وغيره (قوله ولو كان القاتل صبيلاً أو مجنوناً) أي لا الكفارة من باب الضمان
 فلا يشترط فيها التكليف ثم غير المميز لقتل ما رغبه من الكفارة على أمر لاه هو الضامن ولا يشترط
 فيها أيضاً الحرمة فيقتبسون كان القاتل عبداً لكن يكفر بالصوم لعدم ملكه (قوله فيقتل الولي
 عنهما من الماله) أي لأن الكفارة وجبت في ما لماله إلا أنهما من باب الضمان كما روي أن أعتق عنهما
 من ماله صوم ولا يصوم عنهما حال فإن صام الصبي الميزأه (قوله والكفارة عتق رقبة) أي عتاقها
 ولا بد أن تكون كاملة الرق خالية عن العوض كما تقدم مسوطاً في الظهار أجمعه (قوله مؤمنة)
 أي بالاجماع المستند إلى قوله تعالى فقتل بر رقبة مؤمنة وقوله واحدة من العيوب المضرة أي أضراراً
 يتباخض خلاف غير الدين كما تقدم في الظهار (قوله أي الماله بالعمل والكسب) تفسير لقوله المضرة
 وتقدم أن المطلق في ذلك عطف تفسير أو مرادف (قوله أن لا يجدها) أي فإن لم يجد الرقة بشرطها
 والمراد لم يجدها حساباً ففقدها أو شرعاً ما وجدها ما كثر من ثمن مئله أو وجدها بغيرها وبغير ثمنه
 (وله فقسام شهرين بالهلال) أي أن أمكن أن صام من أولهما فإن انكسر شهر اعتبر الثاني بالهلال
 وكل الأول من الثالث ثلاثين يوماً كاتدم في الظهار (قوله متتابعين) وينقطع التسابع بغير يوم ولو
 عذر لا ينافي الصوم كرض بخلاف العذر الذي ينافي الصوم كجنون وحيف ونفاس كما روي في الظهار
 وأعلم أن صوم الفرض من حيث التتابع وعدمه ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التسابع وهو صوم
 رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان بعد أو صوم النذر التي شرط
 فيه التتابع الثاني ما يجب فيه التفرق وهو صوم المنع والقارن وقوت النسل وترك الواجب فيه
 وصوم النذر المشرى وما فيه التفرق الثالث ما يجوز فيه الإجماع وهو قضاء رمضان وكفارة الجماع
 في النسل وكفارة العين وفدية الحلق والصيد والشعر واللبس والتطيب والأحبار وتقليم الأظفار
 ودهن غير الرأس أو العفة في الأحرار وصوم النذر المطلق (قوله بنية كفارة) فيصحبها التعيين
 بكونهما من الكفارة وأن لم يكن كونها كفارة قتل (قوله ولا يشترطية التسابع) أي اكتمال التتابع
 الفعلي وقوله في الأصح أي على القول الأصح وهو المعتمد (قوله فإن عجز المكفر عن صوم الشهرين
 لم يرضه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين الخ) جرى الشارح في ذلك
 على خلاف الظاهر فهو مرجوح والراجح أن كفارة القتل لا تطعم فيها عند المرض الصوم اقتصاراً
 على الوارد فيها كما يقتضيه اقتصار المصنف على التفرق والصوم إذا لم يصح في الكفارات النص لا القياس

الحرمة) عمداً أو
 خطأ أو شبه عمد
 (كفارة) ولو كان
 القاتل صبيلاً أو مجنوناً
 فيعتق الولي عنهما
 من ماله أو الكفارة
 (عتق رقبة مؤمنة
 سليمة من العيوب
 المضرة) أي الماله
 بالعمل والكسب
 (فإن لم يجدها)
 (فقسام شهرين)
 بالهلال (متتابعين)
 بنية كفارة ولا يشترط
 نية التتابع في الأصح
 فإن عجز المكفر عن
 صوم الشهرين لم يرضه
 بالصوم مشقة
 شديدة أو خاف
 زيادة المرض كفر
 باطعام ستين

ولم يدكر القبي في كفارة القتل غير العتق والصيام ولا تقاس على كفارة الظهار والجماع في نهار رمضان لما علت من أن التسع في الكفارات النص لا القياس وبعضهم جعل عبارة الشارع سبق قلم أو سمعوا لما هو معلوم من أن كفارة القتل لا انعام فيه لكن قد علت أنه جرى على وجهه مرجوح كما عليم من كلام الشيخ الخطيب وغيره فان قيل هلا جازوا المطلق في كفارة القتل على المقيد في كفارة الظهار كما فعلوا في التقيد بالمؤتمنة فاتهم جازوا المطلق في كفارة الظهار على المقيد في كفارة القتل أصيب بان ذلك الحاق في موضع وهو كونها مؤتمنة وهذا الحاق في أصل ولا يلقى المطلق في المقيد في الأصول ألا ترى أنهم جازوا المطلق في التعم وهو الأبدى على المقيد في الوضوء لكونها على المرافق ولم يحملوا المطلق الذي هو التعم حيث أطلق في آيته من ذكر الرأس والرجلين على المقيد الذي هو الوضوء حيث قيدوا في آيته بذكرهما ثم لم يأتوا المكفر قبل الصوم أطعم من تركته عن كل يوم مدكن فاته الصوم وثمان (تجيلة مسكيناً وفقيراً) أي أو البعثن كذا في البعض كذا على ما جرى عليه المشارح وهو ضعيف كما علت (قوله) يدفع لكل واحد منهم دامن عظامه يحرق في الفطر ليس حياً أجزأ في الفطرة أجزأنا على الوجه المرجوح الذي جرى عليه الشارح (فيها ولا نكح) لأنه لا يقع بها نكاحاً ولا مطلياً) أي لأنهم لا يأخذون من الزكاة فكذلك لا يأخذون من الكفارة

(كتاب الحدود)

أي كتاب بيان الحدود فإن المصنف قد بين فيها سياقاً حيث قال فالمصن حداه لرجلهم وغير المصن حداه ما قل جلدته وهو مكد فافلاجه لزيادة الشارح الأحكام لأن المصنف لم يبين أحكام الحدود كروحها وبما عبر بكتابه لأن المراد بالجنابات قيمته ثم الجنابة على الأبدان دون الجنابة على الاتساق والأعراض والخلق ونحوها فتشترج أسباب الحدود في الكتاب السابقي فاندفع قول بعضهم كالخطيب ولو عبر بالبل لكان أولى لما تقدم من أن الترجمة بالجنابات شاملة لحدود أي لأسبابها وقد تقدم ردوه عن حد الحدود وجواز إركابه ما رجحنا المعاصي وقيل جبر ذلك والأولى مبنى على القول بأن الحدود زواجر والثاني مبنى على القول بأنها حواجر وأرجح أن ساقى حق الكافر زواجر وفي حق المسلم جوار إذا استوفيت في الدنيا فلا ردة على المعاصي التي اقتضت ساقى الآخرة لأن الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين (قوله جمع حد) أي هي جمع حد فهو وجبر لم يتداحضون وانما جعل الاختلاف أنواعتها (تجيلة هو لفة المنع) ويطبق لفة بضاع في نهاية الشيء وأما ما عفا فهو عقوبة معدة وجبت على من ارتكب معاصي جها فان الشارح قد عرفها فلا زاد عليها ولا ينقص عنها وأخرج بذلك التعذر فإنه عفو بقدره قبل موكلته إلى رأى الإمام كاستياق (قوله) وجبت الحدود أي معانيتها التي هي قوله بذلك أي يلفظ الحدود وقد مر منه بذلك بيان الناحية بين المعنى القوي والمعنى الشرعي ولود كرم لم يتب عليه ذلك لكان أولى لمكة امتنع على شهرته (قوله) لمتهمان ارتكبا الفواحش) أي لأن من هم إذا زاد في حد امتنع من ارتكابه وكذلك أقدم منه الحد من ارتكابه الزنا ونحوه وقيل لأن لها نباتات مضبوطة فتكون مأخوذة من المبدعة في النهاية وقيل مأخوذة من حديس قد دلان الشارح قد عرفها بما لا يزول ولا ينقص كما تقدمت الإشارة إليه (قوله) وبدأ المصنف من الحدود بعد الزنا أي اهتماماً به لأن حده أشد الحدود في الجملة والزنا بالغير لفة مجازية وبالبدلة تجميعية فهو من الحش الكائن له بعد القتل في الأخسية وانتفى أهل المثل على تحريمه لأنه لم يحمل في جملة قد وهو الإلحاح بالكاف لوجهاً فيتمثل السكران المتعدى الواضح مشتقة الأصلية المتصلة أو قد عرفها عند قد هافر في رخص واضح غير معينته في نفس الأمر مشتبه طبعاً مع الخلو من الشبهة ونزج بالمكلف العصى والمعتون فليس بالإلحاح كل من ساء تأقيقه بل هو زامورة وبالواضح الخلفي للشك لا أوجب أنه قد كور في غير فلا يسمى إلا بحد زنا لا أحصا أنوته وكون

مسكيناً وفقيراً يدفع لكل واحد منهم دامن عظامه يحرق في الفطرة ولا يطعم مسكيناً ولا ما تيسر ولا مطلياً
(كتاب الحدود)
جمع حد وهو لفة المنع وجبت الحدود بذلك لأنها من ارتكبا الفواحش وبدأ المصنف من الحدود بعد الزنا

هذا عضو ازائادوا بالحشفة أو قدر ما عند فقد هاشم ذلك كاصبعه أو بعضها أو قدر ما عندو جودها
 كان نتيذ كرموا دخل قدرها فلا يسمى بالاج ذلك نأوا بالاصبع الزائدة ولو احتالا كالزائقة
 الاصل بالزائد وأوج أحدهما فلا يحكم بان ذلك نأوا للثالث في كونه أصليا أو بالصلة المتصلة فلو
 أخذت المرأة ذلك للبان وأدخلت حشفته فرجها فلا يسمى ذلك نأوا ونوجب عليها الفسل ويفرج
 غير الفرج كما سبذ كرم المصنف وقوله من وطن فيه مادون الفرج عزز وبواضع فرج الخنثى المشكل
 فلا يسمى الا بالاج فيه نأوا احتال ذلك كورته وكون هذا المحل زائدا ويحرم لعينه المحرم لعارض
 حيش ويحرمه فلو وطن زوجته وهي حائض أو صائمة أو عرمة أو نحوها لم يكن زنا و بنفس الامر ما لو
 وطن زوجته ونظرها أجنبية فليس ذلك نأوا لان فرجها ليس عرما في نفس الامر وان كان عرما في
 ثلته وبشئى طبعها والميتة والجميمة فليس زنا لان فرجها ليس مشتهى طبعها بخلاف فرج الجنية
 اذا تصقق أو نتها فانه مشتهى طبعها ولا رد ما لو زنى كبير بصغيرة أو كبيرة بصغيرة لان المراد ما من
 شاه إن يكون مشتهى طبعه كالمسلمين الشبهة سواء كانت شبهة فاعل كاس وطن
 أجنبية فلها زوجه وأجر يتقارر الاستلزام لا يتصرف بل ولا بجمرة لانه فعله وهو غافل فهو كعمل
 السامى أو شبهة طريق وهي التي قال فيها عالم كالمفكر كمرأة لا تولى ولا شهود فان ذلك يقول بحمله
 داود ولا يجوز حفظ هذه الاشياء ولكن اذا وطن امرأة ذلك المربي لم يعد شبهة أو شبهة محل كان
 وطن الاممة المشتركة أو وطن الاصل أمقرعه باحقاقه الاعاق على فرجه بخلاف ما لو وطن
 الفرع أمه أصله لانه لا يستحق الاعاق على أصله وبخلاف ما لو وطن الشخص حار بهت المال
 لانه لا يستحق الاعاق في بيت المال فالجواب ان القود تسعة نية منها في الفاعل وأربعة في
 المفعول (قوله المذكر) صفة لحد الزنا وقوله في نأوا قوله أى في خلال قول المصنف وانما ذكر
 الشارح لفظ الانثناء لان المصنف يذكّر الحد ابتداء بل ذكره تقسيم الزنا الى محصن وغير
 محصن وتولية لسان حد كل منهما (قوله والزنا على ضربين) أى على نوعين وقوله محصن وغيره يدل
 من ضربين ولو زنى وهو غير محصن ثم زنى وهو محصن قبل الحد وجب عليه ثم جده على الامع من
 وجهين في الرخصة وهو المتعدلاهما عقوبتان مختلفتان فلا يتبدلان لكن يسقط التقرب
 بالرجوع بسن الزاني ولكل من ارتكب محصية أن يسر على نفسه نظير من أتى من هذه التقادورات
 شيئا ليس بستر الله تعالى فان من أبدي لنا سمعته أقتنا عليه الحد رواه الحاكم والبيهقي باسناد جيد
 و يعقب بنموين الله تعالى فان الله يقبل توبته اذا أخلص نية (قوله والمحصن الخ) أى اذا أردت
 بيان حد كل من المحصن وغيره فاقول لك المحصن حده كذا وغير المحصن حده كذا ولا فرق فيما بين
 الرجل والمرأة بل ينطبق الشارح في الاول اتكالا على علمه بالمقاسه واعلم ان المفعول في ذم حده
 الحد ولو محصنا لان هذا الفعل لا يحصل به احصان ابدأ بل يعتبر فيه الاحصان (قوله وسياق قريباً)
 أى في ضمن قوله وشرائط الاحصان الخ وعبارة الشيخ الخطيب وهو من استكمل الشرط الآتية
 وقوله انه أى المحصن وقوله البالغ العاقل الحر أى ولو كافراً كما يعلم من قول الشارح فيما ساق من
 مسلم أرزى فهو محصن في باب الزنا وان كان غير محصن في باب القذف لاختلاف الباين (قوله الذى
 غيب حشفته الخ) أى حال بلوغه وعقله وحرية له ان يكون الشيب وهو المراد بالوطء الا فى
 كلام المصنف حال الكمال بالبلوغ والعتق والحرية كما لا بد ان يكون الزنا حال الكمال بذلك
 فلا يرجع الامن كان كاملاً في الحالين وان تخطأ ما نقص تكون ورق بخلاف ما لو وطن وهو ناقص
 ما ن كان صبياً أو مخوناً أو رقيقاً ثم زنى وهو كامل ولا يضر احوال المرأة حشفة الرجل هو بان أو
 أدخله حشفة فيها وهي نائمة فحصل الاحصان فلان ما لانه مكث استعماله حاله قبل النوم لانه نائمة
 يادى تنبيه بل يحصل الاحصان بتغيب حشفة المكرم ان قلنا بتصوره الا كرام في ذلك ولذلك سكنوا

المذكر في أثناء قوله
 (والزنا على ضربين
 محصن وغير محصن
 فالمحصن) وسياق
 قريباً به البالغ
 العاقل الحر الذى
 غيب حشفته أو
 قدوه من مقطوعها

عن شرط الاختيار والاطهر أن الكامل من رجل أو امرأة أو ناقة صحرى كالزناكاملين (قوله)
 (يقبل) أي هو أن لم تزل البكارة كان كانت غوراه ونحوه بالقبول الدرة (يحصن) بالقبول فيه
 تحصن كالإحصن بالقبول (قوله في نكاح جميع) بخلاف ما إذا كان في ملك العين أو في الشبهة
 أو في النكاح الفاسد كإسباقي (قوله حده الرجم) أي حتى يموت للإجماع ولأنه صلى الله عليه
 وسلم رجم ماعز أو الغامدية وقد نفى شاذ الشيوخ والشبهة إذا زنا ما رجموهما الشبهة تسكلا من الله
 والله عز وجل حكيم وكانت هذه الآية في سورة الأحزاب قد بدورة القسرة وتطهرها بنحو حكمها كما قاله الزنجرى
 في الكشف وكانت سورة الأحزاب قد بدورة القسرة وتطهرها بنحو حكمها كما قاله الزنجرى
 في الكشف (قوله) أي بحيث تكون بقدر ملء الكف وقوله لا بمصاص صغيرة أي لا لا تطول عليه الأمر وقوله
 ولا بمصراى حجارة كبيرة لئلا يموت حالاً فيفوت التشكيل الذي هو المقصود من الرجم (قوله وغير
 الحصن) وهو من يستكمل الشرط بأن لم يقبض حشفته في نكاح جميع مع كونه بالغاً قلاصراً
 لأن الصبي والمجنون لا حد عليهما كالسيد كره الشارع وغيره الحريس حده مائة جلدة بل حده نصف
 حد الحر كإسباقي كره المصنف (قوله من رجل أو امرأة) بأن لغير الحصن وكذلك يقال في الحصن كما
 تقدم (قوله حده مائة جلدة) أي لقوله تعالى الزاني والزانية فاحلداوا كل واحد منهما مائة جلدة
 ولا بد أن تكون ولا فإن فرقه ما دام الألف لم يضر وإن زال الألف فإن كان الماضي تحسب لم يضر لانها
 حد الزاني فقد حصل حد في الجملة وإن كان دونها غرر وجب الاستئناف (قوله حيث) أي المائدة
 وقوله بذلك أي بلغ مائة جلدة وقوله لا تصالحها بالجلدة أي لا تصالحها بالجلدة بغير الجحد بكسر
 حاء وصادرة الشيع الطعيب وسعى جلده الوصول إلى الجلدة الأولى بالعضو الثاني بالكسر (قوله وتغريب
 عام) أي من بلد الزاني تنكح له أو بعدا من موضع الفاحشة فلو كان الزاني غريباً غرر بالغير بلده
 لأن القصد بالجلدة وعقوبته وذلك لا يحصل بتغريبه إلى بلد بل لأن يكون من البلد الذي
 غرر باليهو بين بلده مسافة قصر كالسافة التي بينه وبين بلد الزاني الذي غرر به منه وأما من غرر
 أن تغريب ستة أو لها أن يكون باهر الامام أو نائبه أو تغريبه بمسافة ثمانية أن يكون إلى
 مسافة القصر كما ذكره لا يكفي ما دونها تواصل الأخبار إليه في ذلك غالباً فلا يحصل له إلا إحشاش بالبد
 عن الأهل والوطن ولذلك لا يجتمع كونه يستحب أهلاً وعشرة لكن لو تبعه ولم يتبعوا له أن يستحب
 جارية بتمري جامع نفقة محتاجاً حالاً لا لا يتغيره على ما اعتداه الرمي كما اقتضاه كلام الشافعيين
 خلافاً لابن جرير وتبعه الشيخ الطعيب ثالثاً أن يكون إلى بلع من فلا يرسله الإمام أو رسلاً وإذا عين
 له الإمام جهة فليس له أن يتغير غيرها لأن ذلك الباقى بازير وليس له الانتقال من البلد الذي عينه
 الإمام إلى بلد آخر على المعتقد كاصروا به في حواشي الطعيب فمضى عليه المعنى تبع الطعيب
 ضعيف لكن لا يعقل ولا يقيد في البلد الذي غرر به بل يحفظ بالمرأاة لئلا يرجع إلى بلد أو إلى
 ما دون مسافة القصر منه أو ينتقل إلى بلد آخر على المعتقد السابق فلو لم تنفع معه المرأاة أو أخيف منه
 القسا الذي يفر باليه مطاعون لا يجرم الذخول في البلد الذي فيه الطاعون والمخرج من مثل غير
 حاجة مأساسها كونه عاماً في الحرم ونصف عام في الرقيق ويراد في حق المرأاة أو مثلها الأمر بالرجوع
 نحو جرم معها ولو باجراً ولا يجسر على ذلك لئلا يرجع إلى بلد من بلد نبغ أو تغريبها إلى بيت
 من يخرج معها كجرم به ابن الصباغ (قوله إلى مسافة القصر) فلو رجع إلى دون مسافة القصر رد
 واستؤثقت المدة على الأصح إذا لم يجز تغريب ستة أشهر في الحرم ولا نصفه في الرقيق لأن الإحشاش
 لا يحصل بالفرق (قوله) كثر برأى الامام فقد غرر به إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلى إلى
 البصرة (قوله) نحو مائة العام من أول سفر الزاني لا من وصوله مكان التغريب هذا هو المعتقد

يقبل في نكاح جميع
 (حده الرجم) بمصارة
 معتدلة لا بمصاص صغيرة
 ولا بمصراى (وغير
 الحصن) من رجل
 أو امرأة
 جلدة (حيث بذلك
 لا تصالحها بالجلدة
 وتغريب عام إلى
 مسافة القصر) فأكثر
 برأى الامام وتحسب
 مدة العام من أول سفر
 الزاني لا من وصوله
 مكان التغريب

أني بعد وأمة زينا لخلد هاجسين تحمين اذلا فرة في ذلك بين الذكر والانثى كما أشار إليه المصنف
بقوله والعبء والامتناع (ثم انه فصد كل منهما من الحي) تفرع على قوله حدهما نصف حد المحرم
وقوله ونفرب على كل منهما وقوله نصف عام أي لانه شبه الحد فتنصف منه و، وفتفرع به على
سيده وان زادت على مؤنة الحضر ومؤنة تفرع من الحضر على نفسه ولو زدت المؤنة فلا وجه أن لا نفرب
في الحال بل يفرع إلى مضي مدة لاحارة ان تعذر على في الغربة كالبناء ولخدمة كالمسكن ففرعه
ان تعذر على في المسكن بل أولى لان ذلك حق آذوه وحق الله تعالى بخلاف ما لا يفتقر على في
الغربة كالنسيان وقوله ان يتفاهه نفرب في الحال (قوله ولو قال المصنف من فيه رافع) أي إعلان كلامه
قاصر على العبد والامة والبناء بينهما كامل الرق الذي يتعلق بشأنية الحر به وقوله حده الحي أي
كصنف حد الحر وقوله كان أولى جواب لو وهي أولى عموم كأي نوع من قوله ليعلم المكاتب الحي
وعادة الشيعي الخطيب بنو صبر المصنفين فيه رافع لم المكاتب الحي وهو صريح فيما قلنا (قوله ولو حكم
الوطا) بكسر اللام وهو الوطء في دبر الذكرو لو وجد أو في دبر الأنثى كن محمول وجوب المذهب في غير
زوجه وامتدوا ما فهمها فان تكرروا وجب التعزير فقط على المذهب في الزوجة فان لم يتكرر فلا
تعزير كما ذكره النعماني والرواية وهو فعل قوم لوط فانهم أول من أقر في حال فآذاهم شوته من
دون النساء كما ذكره الجلال السبكي في الأوليات ولم يعرف بعد قوم لوط في الجاهلية لأني العرب ولا
في العم إلى أن ظهر في صدر الاسلام حين كثرت الفجور وطالت عليهم الغيبة عن النساء وسبوا أبناء
فارص والرومن الذرة واستقدمهم اختلاوا من رسول الشيطان لبعضهم أهم يقومون مقام
النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك فطاعوهم لشدة انقيادهم لهم ففعلوا بهم وأجرؤهم عبرة للنساء
وكان أول ذلك بغير إسان حسانا الله منه ومن سائر الفواحش (قوله وأتبان البهائم) أي في قبل أو
دبر وعلى عموم البهائم لما كوله وغيرها (قوله كحكم الزنا) أي الذي هو وجوب الحد وهذا رافع في
الوطا مرجوح في أتبان البهائم والراجح أن فيه التعزير فقط كاي علم من كلام الشارع وذكر الشيخ
الخطيبان في المسألة ثلاثة أقوال أحدها ما ذكره المصنف من وجوب الحد عليه فيغيرق بين
المحسن وغيره فجمع الأول ويحذف الثاني ونفرب تأنيها واجبه القتل محصنا كان أو غيره لقوله
صلى الله عليه وسلم من أقر بهيمة فاقتلوه واقتلوا هم معه واما الخامس ومصحح اسناده وقوله امام نسخ
أو محمول على المسهل وهذا يقتضي أنه يقتل بالسيف لا بالجرم المراد بقتلها معه ذبحها ان كانت
ما كولة والامرقية للندب ثلاثند كرافع الحاشنة كمارقيت وتاثلها وهو أظهرها نواجبة التعزير
فقط لان الطبع السليم يأباه فلحق إلى الحد في الزجر عنه بل يعزرو في النساء عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله الا من توقف هذا وجل بعضهم كلام المصنف على ان
المراد منه ان حكم أتبان البهائم كحكم الزنا من حيث انه لا يثبت الا بربعة لا من حيث وجوب الحد
فلا يناق في نواجبة التعزير بره على المعتمد وهذا الجمل وإن كان بعيدا أولى من التضيق كما قرره بعض
المشايخ في حرسه المرات العديدة وعلم من ذلك ان الزنا لا يثبت الا بأربعة لقوله تعالى واللاق ثابتن
الفاحشة من نساءك فاستشهدوا بهن اربعة منكم ولا يفيها من التفصيل فتعرض للكيفية
لا احتمال ارادة الماشر فبعدا دون الفرج ولزني بها لا احتمال أن لا حد عليه وطنا هو تمرض لا دخال
المشفة أو قدرهما من فاحشها في الفرج فيقولون رأينا فحصل حشنته أو ذكره في فرج فلانة على
وجه الزنا لم يقولوا كالرود في الكهنة وكالبينة الاقر الالحق مع التفصيل فينبه الزنا ولو
خلقا لمن اعتبر كونه أربع مرات كالشهدات ونحو الحقيقة المسكوية وهي العين المردودة بعد نكول
النص كان ادعى شخص على آثرناه زني وأراد تطبيقه على أنه لم يزن فشكل ثم رد العين على المدعي
خلف العين المردودة فانها كالأقر لا يمكن لا يثبت بها الزنا في حق المدعي عليه وانما يسقطها الحد من

فهد كل منهما من
جادة ونفرب نصف
عام ولو قال المصنف
ومن فيه رافع حده
الحي كان أولى ليعلم
المكاتب والمبعض
وأم الولد (وصح)
الوطا وأتبان البهائم
كحكم الزنا

العاقد (قوله فن لا بد من شخص الخ) تفريع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة للواط وقوله بان
وطئه في دبره تصور لم يوط به وقوله حد أي رجم ان كان محصنا وجلدن وقيل بان كان غير محصن
وقوله على المنه والعتب ومثاله أنه يقتل مطلقا في كيفية قتله أو جدها باللسف وهو
أصحها كما في الرضا فإنه قال فيها قلت أصحها باللسف والله أعلم وثانيها بالرجم وثالثها بالسف
عليه أو دبره من شائق وهذا كله في الفاعل وأما المفعول به فمفصلدو بنظر بان كان مكفلا فمما سواه
كان محصنا لا ذكره كان أو أنثى فإن كان غير مكلف أو مكلفا فلا حد عليه ولا مهر له (قوله ومن
أقربهم الخ) معطوف على قوله فن لا بد من شخص الخ فهو تفريع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة
لأبنيان الباتم بناء على ظاهره من أن المراد حكم الزنا الذي هو وجوب الحد وقد عرفت أن بعضهم
جعله على أن المراد أنه حكم الزنا في كونه لا يثبت إلا بأربعة وهو أولى من التضعيف كما تقدم وقوله
حد أي رجم ان كان محصنا وجلدن وقيل بان كان غير محصن وقوله كما قال المصنف أي على ما ظهر
من كلامه لا على تأويله السابق وقوله لكن الرابع أنه يعز راسدو له في قوله حد كما قال المصنف
لا ترم بما يتوهم أنه هو الرابع فندفع ذلك بالاستدراك (قوله ومن وطئ أجنبية فمبادون الفرج)
أي كان أدخل ذكره في مرة أو أكثر أو فها أو نحو ذلك ونحو ذلك من المصنف في إطلاق الوطء على هذا
ولذلك قال الشيخ في المصباح الأولي ومن باشر فمبادون الفرج أي لأن حقيقة الوطء لا يلزم الحشفة
أو قد رها من تأنيها في الفرج وهذا ليس مرادنا بدليل قوله فمبادون الفرج لكن قد عرفت أن
المصنف يجوز في إطلاق الوطء على هذا أنهم ليس يبدل المعناه والفتاخذة والتقييل ونحوها
كذلك وأحترزنا في قوله أجنبية عن زوجته وأمنه فلا تعز في فهمها على سائر بدها للاستمتاع
مأعدا الدر (قوله يعز) أي بما رآه الإمام من ضرب أو وضع بالفاء والعين المهملة وهو الضربة
بجمع الحلف أو بسطها أو حبس أو نفي أو تعز يس أو تسو بدو حة أو قيام من مجلس أو نبيج بكلام
وله أنه يصح بين هذه لاه ورواه الاقتصار على بعضها على الاقتصار على التي نبيج بالكلام وحده
فبما يتعلق بحق الله تعالى كما في الروضة بل ترك التعزير من أصله في حق الله تعالى لأنه مني على
المساحة ولذلك أعرض صلى الله عليه وسلم عنه في جماعة استعقوه كالغالب في التعمية ولا يجوز
تركه في حق آدمي عند طلبه له على المعتد بان خالف في ذلك ابن المقرئ ولا يجوز للإمام العفو عن
الحدود بعد أن بلغه ما وجبها ولا يجوز الشفاعة فيه المقرئ صلى الله عليه وسلم لا ساء قلسا كله في شأن
للعزومية التي سرت فحكم عليها النبي صلى الله عليه وسلم بالحد استشفع في حدم من حدود الله تعالى ثم
قام نطق فقال إنما أهلك الدين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم
الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن فاعله بنت محمد سرقت لقطعت يدها واه الشيطان وحكي عن
الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول عند قراءته هذا الحد يا شاة الله وأنا أقول كذلك وتس
الشفاعة الحسنه عند ولادة الأور في غير الحدود لقوله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب
منها ونظر الصالحين عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على
جلسته وقال اشفعوا ثم رآوا يقضي الله على لسان نبيه ماشاء (قوله ولا يبلغ الإمام) أي وجوبا
فلا يجوز ذلك لمن غير من يبلغ حد أو غير حد ومن المعتدين وهما في التعزير بما هو من جنس الحد
كالضرب وحسن التعزير كما في مخالف غير ذلك (قوله بالتعزير) ممتنع بل قد ذكرنا ما بنا
للتعزير وهو أنه مشرع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة غالبا كباثرة أجنبية فمبادون
الفرج كما سبق وقرع ما قطع به وسب غير ذلك كقوله لغيره يا نسق يا نبيذ وزر برأيها كاة
الخط وأحسن الكلام على الناس ليدخل عليهم مانه حق وهو باطل وشاذ ذو رومع حق مع
القدرة عليه تمتع الزوج حق زوجته وهو قادر عليه ونشور زوجته موزر بها موافقة للكفار

فن لا بد من شخص بان
وطئه في دبره حد
على المنه ومن
أقربهم الخ
قال المصنف لكن
الرابع أنه يعز (ومن
وطئ أجنبية فها
دون الفرج عز رولا
يلج) الإمام (بالتعزير

في أعيادهم ونحوها ومسك الحيات ودخول النار وإن يقول الذي يباح فلان وتضييع من زودقير
الصالحين جاحوا لثقتنا فالإله استغنى من منطوق الضابط مسائل منها أن الأصل لا يعزله حق
الفرع كما لا يجزئ بغيره ومنها أنه إذا ردت أسلم أول مرة لا يعزرو ومنها أن السيد إذا كلف عبده ألا
يطلق لا يعزرو لمره مع أنه يحرم عليه وإنما يقال له لا تصد فان عاذرو ومنها أن الشخص إذا قطع
أطراف نفسه لا يعزرو مع أنه يحرم عليه ومن مفهومه مسائل فانه افتضى بالمفهوم أنه لا تقزير في غير
معصية واستغنى من ذلك مسائل منها أن الصبي والمجنون يعزرو إذا فعل ما يعزرو عليه البالغ العاقل
مع أن فعلهما ليس بمعصية لعدم تكليفهما ومنها أن المتعصب يمنع من يكسب بالهون من فعله ذلك
و يؤدب عليه إلا خذوا المعصية وظاهر كلامهم ولو في اللهو والمباح مع أنه ليس بمعصية ومنها في الفتى
أي التثنية بالنسبة لو خلقوا وطبعوا مع أنه ليس بمعصية حيث أنه إنما يتبعه الأوامر الصالحة لئلا
يفتن غيره وافتضى بالمفهوم أيضا أنه متى كان في المعصية كذا أو كذا كفارة كالفتح بالطيب في
الأحرام اتقى التعزير واستغنى من ذلك مسائل منها إفساد الصائم يومان رمضان بالجماع فانه يجب
فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومنها أن المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها العين
العموس سميت بذلك لأنها تمتص صاحبها في النار أو في الأثم فيجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها
ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنى رجل بامه في خوف الكعبة وهو صائم في رمضان
معتكف حرم زومه العلق لإفساده الصوم في يوم من رمضان بالجماع والسبب في إفساده الأحرام
بالجماع والحد بلان التعزير لقطع الرحم واتكاف حرم الكعبة واستغنى أيضا من ذلك مسائل
عديدة مهمة لا تحتلها الطلاب وبمعاذ كرتة تذكره لاولى الألباب (قوله أدنى الحدود) أي أدنى
حدود المأزور وهو حد الشرب فإنه في الحر أو بعون وفي الرقيق عترو كما أشاد إليه الشراح بقوله فان
عز راجح وقوله لانه أي المذكور من العشرين في الأول والأربعين في الثاني وقوله أدنى حد كل منها
أي كل من العدد والحر

• (فصل في أحكام القذف) • أي كوجوب حد القذف بالشرط الاتية وهو من الكبائر
والأصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات أي العفيفات تجلوا بآياتهم يستشهدون فاجابوهم
ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لعل بن أمية حين قذف زوجته بشر يكذب من معصاة البيعة
أو حدى في ظهره فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق بنفس البيعة فغسل النبي
صلى الله عليه وسلم يكر ذلك فقال هلالو الذي بعثك بالحق أنى لصادق ولينزلن الله في حق ما يرى
فظهرى من الحد فزلت آيات الله ان وعدة من حقوق الأتيمين وكذلك تعزير بوليك رنه جميع
الورثة حتى أحد الزوجين إلا ان قذفه بعد موته فليس للحي من الزوجين حق على أوجه الوجهين
لا تقطاع الوسيلة بينهما لانه القذف ولو في بعض الورثة من حقه منه فلا عين منهم استيفاء دفعه
لان العاد يلقى الجميع كما يلقى الواحد وإنما سقط القود بعفو بعض الورثة لانه لا بد لا يعتد إليه
وهو الذي يقتضيه هذا حتى لو ردت القذف مرتبعا كون القاذف استند قذفه لما قبل الرد فيسقط
الحد بل يستوفيه وادته لولا الرد كغيره من قصاص العارف لانه للتشفي ولو كان القذف سبق رفعا
واسحق التعزير بره في غير سبده ومات سبده وفاء سبده دلى لادم وقيل معصيته إلا أرووقيل السلطان
(قوله وهو لغة الرمي) أي مطلقا لقوله وشرا عطف على لغة وقوله الرمي بالرائى به الرمي بغير الزنا
من الكبائر وغيرهما فيه إذا كان يقول لغري ميا رضى أو ياتارك الصلاة أو نحو ذلك فان ذلك روى
بغير الزنا من الكبائر وكان قول له ما قبل الاحتياط أو ياتارك العورات فان ذلك روى بغير الزنا من
الصغار فيجب في ذلك التعزير باللائحة لا بالحد لعدم ثبوته وليس الرمي بآياتان الهام فلهذا كان
يقول له ياتيك الحجارة (قوله على جهة التبعير) أي على جهة معنى التبعير أي الحاق العار بالاعتذوف

أدنى الحدود فان
عز وجهه واجب إن
ينقص في تعزير من
عشرين جلدة وعز
سرا واجب أن ينقص
في تعزير من أربعين
جلدة لانه أدنى حد
كل منها
• (فصل في أحكام
القذف وهو لغة الرمي
وشرا الرمي بالزنا على
جهة التبعير لتعزير

وقوله لخرج الشهادة بارتا أي انما قيلت بذلك لخرج الشهادة بارتا فها هو ان كانت ديبا بارتا
 لكنها ليست على جهة التعبير ومحل ذلك اذا كان الشهود أربعة فان تقصوا عن الاربعة كانت
 شهادتهم قلها قصدا لان ذلك تعبير حكايت لم يحصل المقصود من شهادتهم بارتا (قوله واذا
 قذف) أي رمى وقوله بذال مهمة أي لا بد للمهمة وقوله غيره أي من رجل اذ امرأة أو غنمي لكن
 لا يكون قذفه صريحا لان انما اضاف الزنا إلى غيره كما كان يقول رمي فراحله فان اضافته إلى أحدهما
 كان يقول له زنى ذكرك أو فرجك كان كتابة (قوله كقوله زنت) بفتح التاء وكسر هاء أو يازاني
 أو يازانية حتى لو قال الرجل يازانية وللمرأة يازاني كان قذفها ولا يضر الجن بالثاني للمذكرة والتذكير
 المؤنث كما صرح به في المهر وعلى أنه لا يجرى لحوال الثاني باعتبار النجاسة والتذكير باعتبار الشخص
 وكذلك القول أنه لو لم يذكرك أو حشفتك في فرجها بلا حصر ما أدى في ديوان لم يقبل إلا بالحصر ما لان
 الإلحاق في الدر لا يكون إلا بالحصر ما خلا الإلحاق في الفرع فقد يكون حلالا لذلك احتج بالتقسيد
 فيه بقوله إلا بالحصر ما ولا يتبادر منه أنه محرم لقائه فلا يقال ان المحرم صادق بالحصر لعرض كحيض
 ونحوه ولو لا ذلك لكان في الجبل أو نحوها كان صريحا في القذف لظهور الرمي بارتا فيه وذكر الجبل
 ونحوه لبيان محله فلا يصرف المصريح عن موضوعه بخلاف ما لو قال زنت المحرم في الجبل ونحوه فإنه
 كتابة لان الزنا في الجبل ونحوه ظاهر الصعود كذا قوله لرجل يابا يافاسق يا خبيث ولا يابا فاجرة
 يا خبيث يا خبيث فانت تحمين الحلاوة أو الطلعة أو لا تردن بدلا من كذا وقوله لفسر ما عرس ما عرس
 يا علق يا ديوت فان ذلك كله كتابة واختلف في قوله بالوطني هل هو صريح أو كتابة والمعتد أنه كتابة
 لا محالة أن يراد أنه على دين قوم لو لم يختلف قوله بالوطي فانه صريح وكذا قوله يا خبيث فهو صريح
 كما أتى به ابن عبد السلام وهو المعتد بخلاف جملة كتابته ولو قال يا خبيث فهو كتابة لا محالة أن
 يراد به كثير الخبيث يعني محارزة الخلدوا محال أن يراد به كثير الغنم يعني الزنا وكذلك قال يا خبيث
 فانه كتابة يعقل المعتد بخلاف جملة صريحا نظرا للعرف فان أنكر الشخص في الكتابة إرادة القذف
 بها صريح يمينه لكن يعزى للإدعاء اذا خرج لفظه مخرج السب والذم والافتراء زمر ولو قال القذف
 خصوصية أو غيره ما كان الحلال ولو لم يكن أي زانية وما أتانا زانية وما أتانا زنا وما أتانا زنا
 خناز أو اسكافي وما أحسن حملك في الجيران فليس ذلك بقذف وان نواه فليس صريحا ولا كتابة لأن
 القذف لا يحتمل القذف أصلا وانما يفهم بقراءة الأحوال فلذلك سمي بالتحريض والحاصل أن
 الافتاء في هذا المقام ثلاثة أقسام صريح وكتابة وتعرين لان القذف ان لم يحتمل غير القذف فصرح
 وانما تحمله واحتمل غيره بوضعه فكتابة وان لم يحتمل أصلا لكن يفهم منه بقرائن الأحوال فتعريف
 (قوله فعليه حد القذف) أي فعل القاذف حد القذف للمقذوف وقوله ثمانين جلدة أي يعني ثمانين
 جلدة فهو منصوب بمحذوف تقديره معنى مثلا ولا يخفى أن هذا في الحر وما في الرقيق فهو أربعون
 وقوله كجاسي أي في قوله ويحد الحر ثمانين جلدة (قوله هذا) أي كونه عليه حد القذف وقوله ان لم
 يكن القاذف أباً أو أمّاً أو أباي المقذوف وقوله وان على الأب والأم وقوله كجاسي أي في قوله وان
 لا يكون والد المقذوف ولعل الشارح ذكره هنا اهتماما بتحصيلا للفتاوى (قوله ثمانية شرائط)
 أي ثمانية شرائط بل أحد عشر رابعا الثلاثة ثلاثة قريبا (قوله ثمانية) أي بالتأويل وفي
 بعض النسخ ثلاث أي لثلاثة وقوله منها أي من الثمانية وقوله في القاذف أي كاتبة في القاذف ويزاد
 على هذه الثلاثة ثلاثة أخرى فتكون الشروط التي في القاذف ستة الثلاثة التي ذكرها المصنف
 والثلاثة التي زادت أن يكون عتارا فلا حد على مكره بفتح الراء القذف ولا على مكره بكسر هاءه
 أشخاص أن يكون ملتزما للأحكام فلا حد على مكره لعدم التزامه بالأحكام وان لا يكون مأثورا في
 القذف فلو أن لصيرة في قذفه فلا حد عليه كما صرح به في الروايات وعلم من اقتصرهم على هذه الشروط

الشهادة بارتا (واذا
 قذف) بذال مهمة
 (غيره بارتا) كقوله
 زنت (فعليه حد
 القذف) ثمانين جلدة
 كجاسي هذا ان لم
 يكن القاذف أباً أو
 أمّاً وان على كجاسي
 (بشأنه شرائط
 ثلاثة) وفي بعض
 النسخ ثلاث (منها في
 القاذف

قول الشارح وان
 عليا تعين فيه كسر
 اللام من باب رضى
 ولا يجوز فتحها الا اذا
 قيل ملوا بفتح الواو
 كافي قوله تعالى فلا
 أنقلت دعه واللاهزم ما
 كتبه نصر المهوريني

في القاذف أنه لا شرطاً لمعولاً شرطه هو كذلك (قوله هو) أي المذكور من الثلاثة التي في
القاذف وقوله أن يكون بالغاً عاقلاً أي ولو سكران متعلماً وذلك لم يكن مكافئاً وقوله فالصبي والمجنون
الحق تقرر على مفهوم الشرطين معا وقوله لا يحدان بقذفهما متعاضداً لهما لم يسم تكليفهما بعيزان
على ذلك أن كان لهما نوع تميز والأفلا وسقط بالولوج الإفاقة (قوله وان لا يكون والداً للمقتذوف)
أي عليه ولادة ولو بواسطة أخذ من كلام الشارع وقوله فلو قذف الأب أو الأم لم يترفع على
مفهوم الشرط وقوله وان علا أي أحدهما المأخوذ من أو وقوله وله أي وله أحدهما المأخوذ من أو
أي وأقوله وان سفل أي الولد وهو معلوم من قوله وان علا وقوله لا حد عليه أي على أحدهما
المأخوذ من أو كما سبق وبالمجمل لا يحد الأصل بقذف فرعه لكن بعز لا يحد (قوله ونفس في
المقتذوف) أي ونفس منها كائن في المقتذوف (قوله هو) أي المذكور من الجنس التي في المقتذوف
وقوله أن يكون مسلماً أي ولو ارتد بعد القذف فلا يسقط الحد من قاذفه لأن طر والدة لا يدل على
س في مثلها بخلاف الزنا كما سياتي وقد يجب الحد بقذف الكافر بان يقذف مرداً ما نهى في حال
اسلامه فبطل عليه الحد ولا يسقط مردته ولو مات مرتداً يستوفيه وارثاً لا إرادة كائنه دم (قوله بالغاً
عاقلاً) أي حال القذف وقد يجب الحد بقذف المجنون بان يقذفه مأثراً في قدر إفاقته فبطل عليه
ولا يسقط بجنونه عندئذ (قوله را) أي حال قذفه وقد يجب الحد بنفي العبدان قذفه ترناً أضافه
إلى حاله حتى قبل طر والرق عليه وصورته أن سفل الأسير وهو حر ثم يختار الأمام فيه الرق ثم يقذفه
شخصاً وهو رقيق ترناً أضافه إلى حاله حتى بعد أن أسلم وهو أسير وقبل أن يختار فيه الإمام الرق
هذا هو التصور الصحيح كما يؤخذ من كلام الشيخ الطيبي بخلاف قول الحنفى فيصوم المقتى بدار
الحرب ثم استرق فإنه غير صحيح لأن ذلك قبل طر والرق عليه كان كافراً فلا يجب الحد ما أضافه ترناً إلى
حاله حتى (قوله عفيفاً عن الزنا) أي وعن وطء زوجته في درها وعن وطء محرمة المملوك كفته فكان
على الشارع أن لا يقيد كلام المصنف بقوله عن الزنا فإنه يشترط له فقص ثلاثة أشياء وإطلاق
المصنف بجملة أقليات الحد على قاذف من فعل شيئاً منها ولو مرة ولو تاب وصار ولياً لله تعالى لأن
العرض متى انتمل لا تنسد ثلثته بطر والعفة بعد ذلك فان قيل قد وردت التائب من الذنب كمن لا ذنب له
أحب بانه بالنظر إلى أمور لا تتم ولا تسقط العقوبة عليه حليلته فيصح حبس أو أحرار أو أم رقبة أو
طلاق رجعي ولا وطء أمته المراجعة أو المكاتبة أو المعتقة أو في زمن الاستبراء ولا وطء أمة ولا وطء
بوطء يشبه كسكاح بلا ولي وشهود ولا بوطء محرماته ولا بوطء مكبره أو جاهل بغيره ولا
بزنا صبي أو مجنون ولا بمعدنات الوطء في أذية كنفه ونحوها (قوله فلا حد بقذف النقص كافر)
أي لا مضر محصن غير من أثمرت بالله فليس محصن وإنما جعل الكافر محصناً في حد الزنا دون حد
القذف لأن حده في الزنا بالرجم فيه هانته لهما الحد بقذفه الكرام له والكافر ليس من أهل الأكرام
وهذا عترة زوجه مسلماً وقوله أو صغيراً عترة زوجه بالغاً وقوله أو مجنوناً عترة زوجه عاقلاً وقوله أو رقيقاً
عترة زوجه را والمراد بالرق من فيه ورق ولو ببعضاً وقوله أو زانياً عترة زوجه عفيفاً عن زنا وقية
فصور كما علم مما تقدم ولو في المقتذوف قبل الحد سقط الحد من قاذفه لأن العادة لا هي بمرتبة الله
لا يكسب الستر من أول مرة فظهر الزنا منه شعر سبق مثله لأنه لا يمكن بخلاف ما رواه قبل
الحد فإنه لا يسقط الحد من قاذفه لأن الزنا معتقده تظهر غالباً فظهرها لا يدل على سبق مثله (قوله
وبعد الح القاذف ثمانين جلدة) أي لقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة على كونه في الأحرار من
قوله تعالى ولا تصولوا لهم شهادة إلا أن تعلموا أنه لا حد على أن عدم قبول شهادتهم مرتب على القذف فيقتضي
أنها كانت مقبولة منه ومعلوم أن الشهادة لا تقبل إلا من الأحرار (قوله وبحد العبد) أي من فيه
رق ولو ببعضاً وقوله أربعين جلدة أي لاه على النصف من الحر بالأجماع (قوله يسقط عن القاذف

وهو أن يكون
بالغاً عاقلاً فالصبي
والمجنون لا يحدان
بقذفهما شخصاً وان
لا يكون والداً
للمقتذوف فلو قذف
الأب أو الأم وان علا
وله وان سفل لا حد
عليه (وجنس في
المقتذوف وهو أن
يكون مسلماً بالغاً
عاقلاً رافعياً) من
النقص كافر أو
صغيراً أو مجنوناً
أو رقيقاً أو زانياً
(وبحد الحر)
القاذف ثمانين
جلدة (وبحد
العبد)
أربعين جلدة
(وبسقط عن
القاذف حد القذف

الح) لمساكنكم على شرو واحد القذف شرع في مسقطاته فقال لو سقط من القاذف الح) قوله ثلاثة
 أشية) أي واحد ثلاثة أشياء بل ستة بزائد أن القاذف بالزاد أو ثلث القاذف له وامتناع القذف
 من الجين فإن القاذف تحليف القذف على هدم زناه ولو لم قدرته على البيعة فسد لا كثر من
 فإن حلف حد القاذف والاقسط عنه الحد) قوله أحدها) أي أحد الثلاثة الأشياء التي يسقط بها الحد
 من القاذف) قوله أقامة البيعة) أي على زنا القذف وتقدم أنها ردة فلو شهد به دون أو بغيره حدوا
 ولا يضمن التفصيل في شهادتهم كإمر) قوله سواء كان القذف أحدياً أو زوجة) تعميم في سقوط
 الحد من القاذف بأقامة البيعة) وأخذ هذا التعميم من تعديد المصنف الآخر بقوله أو اللعان في حق
 الزوج حتى يجرى عليه هذا التعميم في قوله أو وهو القذف) قوله والثاني مذ كور الح) إنما احتاج
 إلى ذلك في هذا وما بعده لكون المصنف عطف ما والى لتناسب العد فيه لكن المصنف عطفها
 للإشارة إلى أن للحداد على أحدهما كما تقدم في كلامه السابق) قوله في قوله) أي المصنف) قوله
 أو وهو القذف) أي لو لم يعل مال فلو عفا القذف أو أو لم يعل مال سقط الحد ولا يجب المال كافي
 فتاوى المحنطوط وبعو القذف من القاذف سقطت حصانته فإذا زقه بعد ذلك لم يجد وإن تكرر
 بل يعزرو قوله أي من القاذف أي عن حده ولا يضمن القذف جميعه فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه
 شيء كما يحسه الرافعي في الشفعة وكما سقط الحد بالعفو سقط التزوير بالعفو ولذلك الخلق في الرخصة
 التزوير بالحد سقطه بالعفو) قوله والثالث مذ كور الح) تقدم التنبيه على وجه احتياج الشارح
 لذلك وقوله في قوله أي المصنف) قوله أو اللعان في حق الزوجة) أي لو لم يعل القدرة على البيعة كما تقدم
 في اللعان) قوله أو سبق بيانه) أي اللعان وقوله في قول المصنف وإذا زنى الرجل الح) أي وأنه إلى آخره
 * (فصل في أحكام الأثرة وفي الحد المتعلق بشربها) * ظاهر هذه الترجمة أن الحد كور في كلام
 المصنف شيئاً ليس كذلك بل الحد كور في كلامه الحد بكامله يتبع كلامه وصارته الخليل
 فصل في حد شارب المسكر من خمر وغيره وهي أولى من عبارة الشارح وقال المحشي ولو عكس المصنف
 هذه العبارة لكان أولى وأنسباً تقدم إذا الكلام في الحد ولكن قد علمت أن الحد كور في
 كلام المصنف الحد فكان الأولى بالاختصار عليه في الترجمة والأثرة جمع شرب والمراد الأثرة
 الحرمة كالخمر ونحوه وشربها من الكبائر والأصل في تحريمه قوله تعالى أما الخمر والميسر أي القمار
 والأنصاب أي ما نصب لعبادة من دون الله والأزلام أي القذاح التي يضرب بها رأس من عمل
 الشيطان واجتنبوه لعنكم الله فمن كان شربها حرام في صدره لا سلام ولو القدر الذي يزيل العقل
 خسافاً لمن قال المباح شرب ما لا ينتهي إلى السكر المزيل للعقل لأن المزيل للعقل حرام في كل مرة
 حكاية القسري في تفسيره عن القفال الثاني قال النووي في شرحه وهو باطل لأصله فالخلق
 القول الأول وحصل القصر به بعد ذلك في السنة الثالثة من المعرفة بعد أحد خلاطاً ما وقع في عبارة
 الخليل من قوله في الثانية فإنه يتناقض قوله بعد أحد لحدان غزوة وقد كانت في الثانية وأحد كانت في
 الثالثة وقال المحشي في السنة الثانية أو الثالثة فأشار إلى الخلاف لكن الصواب الثالثة لما علمت
 وهي مما تكرر التعميم فما كاذ كره السيوطي في قوله

ثلاثة أشياء) أحده
 (أقامة البيعة)
 سواء كان القذف
 أحدياً أو زوجة
 والثاني مذ كور في
 قوله (أو عفو)
 القذف) أي من
 القاذف والثالث
 مذ كور في قوله (أو
 اللعان في حق
 الزوجة) وسبق بيانه
 في قول المصنف
 فصل وإذا زنى الرجل
 الح
 * (فصل في أحكام
 الأثرة وفي الحد
 المتعلق بشربها) ومن
 شرب

وأربع تكرار التعميم لها * جاءت بها النصوص والأخبار
 فقله ومنه ونحوه * فكذا في الموضوعات من النوا

و يرى جرح بل خرافات تكرار التعميم لها أيضاً ما تصير خمسة) قوله ومن شرب) أي أو كل من
 جرح الخمر وأكله بخلاف ما لو احتقن به ما أنشده غيره أو استعط به ما أنشده أنفعه فلا يجد بذلك لأن
 الخليل سر ولا حاسة البه هنا والمراد من شرب وهو مكلف ملزم للأحكام عالم بالقرعيم مختار لتغير
 ضرورة وتخرج بالمكلف الصبي والمجنون برفع القلم بهما بالمزيم للأحكام الحري لم يعد التزم

للاحكام والذي ايضا لا يلزم بالتمتع لا يعتقد مو بالعلم بالشرع بالجاهل بل قرب عهده
 بالاسلام ولو كونه تشايعدا من العلم اخلا حله لانه قد يفتي حله بذلك والمجمل بالاشبهات
 غير ادرا بالحدود بالاشبهات ولا فرق في خلق بين من تشا في بلاد الاسلام وغيره بخلاف من علم الحرمة
 وجعل الحد فانه يجب عليه الحد لانه كان من حقه حيث علم الحرمة ان يتبع عن الشرع فاشبه به مع
 خلق غلط عليه بالاجاب الحد عليه ومثل الجاهل بالشرع من جهل كونه شرعا شرع بظنه ما لا تقوه
 فلا حد عليه للعذر ويصدق في دعواه الجاهل بعينه كما قاله في الشرع والفتاوى المذكورة ومنه المصوب في
 حلقه فغير شرع في حق أمي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ويجب عليه ان يتقاه بعد زوال
 الاكراه وغرضه وروما لغرض بقية أي شرقي مما ولم يجد غيره فاساغها به فلا حد عليه لوجوبها
 عليه انقاذ نفسه من الهلاك فهذه رخصة واجبة فلو وجد غير موقوف لامن مغلط اساغها بموسم
 اساغها بالتمر ولكن لاحد به على العبد للشيء ويحرم التداوي بصرف التمر لانه صلى الله عليه وسلم
 لما سئل عن التداوي به قال انه ليس بدواء لكن دعا وعليه حل حديث ابن جهميل الله شفا أمي
 فيما علم عليها فهو محمول على صرف التمر ولكن لاحد به للشيء واما التداوي بما استهلك فيه
 كالترايق الكبير وقوه فهو اذا لم يجمع ما يقوم مقامه من الطاهرات كالتداوي بالنفس غير التمر
 كالقول لم المشقة الشرط المذكور ويحرم ايضا تناوله للعطش لانه لا يلزم بل يزيد لان طبعها
 حار راس كما قاله أهل الطب لكن لاحد عليه للشيء بمحل حمة تناوله للعطش ما لم يتبع لن دفع
 الهلاك والاحاز بل وجب دفع الهلاك كما نقله الامام عن اصحاب فهو حينئذ كاستفاد
 التقية لمن غص به لان كذا دفع الهلاك ولا بعد ان لم يبق الهلاك نحو تلف عضو او منفعته
 ويؤخذ من ذلك ما لو تم الصغير راحة التمر وخفف عليه الهلاك او ما الحق به ان لم يبق منه انه
 يجوز شربه منه بدرا يدفع عنه الضر وهو ظاهر (قوله جرا) أي صرفا وان لم يسكر لقلته وان كان
 درديا وهو ما يقي في أصل آتاه نخينا ونخرج بالصرافا لشره في ما استهلكه أولا كل خبزنا بمن
 دقيقه به أو محما طيبه أو موهونا فوهيه فلا حد بذلك لاستهلاك عين التمر بخلاف ما شرع في
 القيم المطبوخ به أو قيس به أو دفقه فاه به حد ملقه عينه (قوله وهي المتخذة من عصير العنب)
 حيث بذلك فأنتم لها العقل واختلف في إطلاق التمر على المتخذة من غير عصير العنب هل هو حقيقة
 أو لا قال المزني وجاعته لان الاشتراك في الصفة وهي الاسكار يقتضي الاشتراك في الاسم بطريق
 القياس في اللغة وهو جائز عند الاكثرين وهو ظاهر الاحداث كحديث كل مسكر خمر وكل خمر
 حرام وقيل لا يطلق عليه الا حازا ونسبه الرافعي الى لاكثر من العلماء وعليه معنى المصنف حيث عطف
 الشراب المسكر على الخمر فاقضى انه لا يسمى خمر اول ذلك فغير الشارح كالشيخ الخطيب التمر بالمتخذة
 من عصير العنب فقط (قوله أو شرابا) أي أو شرابا أو شرابا أو كان حديدا كما في التمر ونخرج
 بالشراب النبات كالحشيشة والافيون ونحوهما فلا حد فيه وان حرم ما يفسد العقل منه بخلاف
 ما لا يفسد العقل منه لقلته فلا يحرم لكن ينبغي كتم ذلك عن العوام ويجوز تناوله ما يغيب العقل
 منه لقطع عضو من كل أو سلة أو نحوها جاز ذلك تماطى التمر ونحوه من الشراب المسكر لا يجوز
 تماطيه لذلك وقوله مسكرا أي ولو بالقلوة وان لم يسكر بالقلوة لان كل شراب مسكر كبير حرم
 قلته وكثيره وان لم يسكر به وان لم يسكر جسم الماده الفاسد كما رم ثقبه الاجنبية والمخلوة
 بها وان لم يفسد الفتنه جسم الماده الفاسد والمطوف في كلام المصنف من عطف العام على الخاص
 لان الشراب المسكر طام التمر وغيره بالنظر لعموم عبارة المتن لانه الشارح قيده بقوله من غير التمر
 فيكون بالنظر لقلته من عطف المتأخر والمتأخر ما صنفه الشارح لان عطف العلم على الخاص
 لا يكون باو (قوله كالتيب المتخذ من الزبيب) أي والتمر والرطب والشعير والورد ونحوه

نحو (وهي المتخذة من
 عصير العنب (أو
 شرابا مسكرا) من
 غير التمر كالتيب
 المتخذ من الزبيب

ذلك الضابط في ذلك كل ما كان فيه شدة مطر بة ما ن أرشى وأزبد ولو الكشك للمطر وفى صار
 فيه شدة مطر بة حرم شر به وحده وصار نجسا (قوله بعد) أى بسوط أو عصا معتدلة بين القنصب
 وهو العنص والعصا معتدلة بين الرطب واليابس أو نعل أو أطراف ثياب لمسار وى الشعان
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجربد أو النعال وفى البخارى عن أبي هريرة أنه أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم يسكران فامر بضربه فقامن ضرب بيده ومثامن ضرب ببعده ومثامن ضرب بثوبه
 و بفرق الضارب الضرب على الأعضاء فلا يجمعه في موضع واحد لأنه قد يودى إلى الهلاك ويختنق
 المقاتل وهى اللواضع التى يسرع الضرب فيها إلى القتل كالقلب ونقرة العنق والفرج ويختنق الوجه
 أيضا لقوله صلى الله عليه وسلم إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولا يجمع المماسن بخلاف الرأس فلا
 يمتنه لأنه مغشى بالعمامة فلا يمتن تشويهه بالضرب ولذلك روى ابن أبى شيبة عن أبي بكر
 رضى الله عنه أنه قال ضرب الرأس فإن الشيطان فيه ولا يرفع الضارب يده فوق رأسه مثلاً لأنه يلزم
 على ذلك زيادة الألام لا تشفى الصدود ولا يجرد نباه الحقيقة التى تمنع أثر الضرب بخلاف ما يمنعه
 كالجمبة المشوة والفرقة فتزعم منه لمحصل مقصود الحد ويحد ذلك كره فاعا والأثنى جالس السجود
 عند المرأة عزم أو امرأة ألفت عليها ثيابها إذا انكشفت وجه من مافقه أهل العران من ضربها على
 خراشها بالقة فى الستر ويجعل عند الخنق عزم لا يجل أجني ولا امرأة أنثوية ولا بد من توالى
 الضرب لمحصل الزجر والتشكيل فلا يجوز أن يفرق على الأيام والساعات لعدم حصول الألام
 المقصود من الحدود والضابط أنه أن تقفل زمن يزول فيه الألام الأولى لم يكف على الأصح والأكثى
 ويكره إقامة الحدود والتعازير فى المسجد كاصح به الشعان فى آداب القضاء (قوله ذلك الشارب)
 أى بعد يهوو جو فلا يتحمل سكره لأن المقصود من الحد ردع الزجر وذلك لا يحصل مع السكر
 فإن حد حال سكره واعتدبه على الأصح من وجهين كما قاله الباقين أن كان عند نوع عتير أو لا
 يكفى قولاً واحداً (قوله أن كان سراً) أى كامل الحرمة (قوله أربعين جلدة) أى خلافاً للأربعة الثلاثة
 حيث قالوا بحد ثمانين جلدة ويحد للممار وى مسلم عن أنس رضى الله عنه أنه قال النبى صلى الله عليه
 وسلم يضرب فى الخمر بالجربد أو النعال أى بعين ويكفى الحد المذكور ولو تعدد الشرب مراراً كثيرة قبل
 الحد وحديث الأثر بقس الشارب فى المرة الرابعة منسوخ بالأجاص (قوله وأن كان رقيقاً) أى
 ولو بمعضا وقوله عشرين أى لأنه حد ينصف في حق الرقيق كحد الزنا (قوله ويهوو أن يبلغ
 الخ) أى ويهوو الاقتصاد على الحد السابق أعني أربعين فى الحر وعشرين فى الرقيق وقوله به متعلق
 بسلم وقوله أى حد الشرب تفسير للضرب وظاهره أنه شامل للحد الحر والرقيق وصرح بقوله وإلا زيادة
 على أربعين فى حر وعشرين فى رقيق لكنه يبلغ فى الرقيق أربعين لأن له زيادة قدر حد وقوله
 ثمانين جلدة أى على الأصح لا يقتصرون لأنه إذا ضرب سكر وأساكره أى أى تكلم بالفسخ وإذا
 هذى أقرى أى قدف وحدا لا يقتراهما تون وروى عن على رضى الله عنه أنه قال حد النبى صلى الله
 عليه وسلم أربعين وجلدة أو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحبالى والظاهر أن اسم
 الإشارة تأتى إلى الجدة ثمانين لأنه أقرب مذكور وقال رابى أنه نادى الجلد أربعين (قوله
 وإلا زيادة على أربعين فى حر وعشرين فى رقيق على وجه التعزير) أى لأنها لو كانت حد المساجز
 تركها أو هذلهما الأصح واعتزير بأن التعزير يصح فيه النقض عن الحد فكيف سلبه واجب
 مانه تولد من الشارب جنابات فالزادة تعزير برأت على الجنابات التى تولد منه ولذلك أحسن تعزير
 لها بزيادة تعزير برأت على تعزير المحرم وتعزير و تحصل اللفظ كلام المصنف الجنس المتحقق فى ضمن
 المتعدد فراجع التعزير تعزير برأت لكن قال الرافى وليس هذا الجواب شافياً لأن الجنابات التى تولد
 من الشارب لا تقتصر فكان مقتضى ذلك جواز الزيادة على الثمانين وقد منعوا بها واجب عن ذلك

(بعد) ذلك الشارب
 أن كان سراً (أربعين)
 جلدة وأن كان رقيقاً
 عشرين جلدة
 (ويهوو أن يبلغ)
 الأمام (به) أى حد
 الشرب (ثمانين)
 جلدة وإلا زيادة على
 أربعين فى حر وعشرين
 فى رقيق (على وجه
 التعزير)

بأنه انما قيل الزيادة على ما ورد (قوله وقيل الزيادة على ما ذكره) أي لان
 التفسير لا يكون الا من جهة حقيقة والزيادة هنا غير محققة وهذا مروج ويجب ان الشرب
 منقطة لغاية وتزلت المنة منقطة المنة (قوله وعلى هذا) أي القول بانها حذوقه يمنع النقص عنها
 أي عن اثنين وهذا مخالف لقوله وعليه غذا الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يقسم
 بضمه وبضمه يتعلق باجماع الامام فان هذا مروج في جواز النقص عنها على هذا القول المروج
 (قوله ويجب الحذر) أي المتقدم الذي هو اربعون في المروج وعشرون في الرقي وقوله عليه متعلق
 بهيب وقوله أي شارب المسكر تفسيره للضيق والمراد بالمسكر ما يشعل الخمر وغيره من سائر الاثربة
 للمسكر قوله بالقوة وقوله باحد أمرين متعلق بصحة وانما واجب باحد الأمرين لان كلاهما مباحة
 شرعية (قوله بالينة) أي بشهادة الينة ولا يشترط هنا التفصيل بل تكفي الشهادة بان فلا تشر ب
 خبرا أو شارب مسكرا وان يقل الشاهد وهو مختار في العلم لان الأصل عدم الا كراهة الغالب من حال
 الشارب عليه ما تشر به فتزل الشهادة عليه وقوله أي رجلين تفسير للينة وقوله بشهادتين شرب
 ما ذكر أي المسكر ومثل شهادتهما بشر بهادتهما على اقراره (قوله أو الاقرار من الشارب بانه
 شرب مسكرا) أي بان قال شرب مسكرا ولا يشترط في الاقرار التفصيل كما تقدم في الينة وقبل
 وجوهه عن الاقرار لان حق الله يقبل فيه الرجوع عن الاقرار (قوله فلا يصدق الخ) تفرع على
 مفهوم قوله ويجب عليه الحياحدا من الخ وقوله بشهادة رجل وامرأتين الخ وهي صريحة فمقتضى العلم بالينة
 وامرأتين ومادة الشيخ الحبيب فلا يصدق بشهادة رجل وامرأتين الخ وهي صريحة فمقتضى العلم بالينة
 هنا رجلان فقط ولا يقوم مقامهما رجل وامرأتين وقوله ولا يشهادة امرأتين أي أو أكثر من امرأتين
 وقوله ولا يضمن مردود أي بان يطلب من ادعي على شخص أنه شرب مسكرا العين منه على أنه لم
 يشرب فربما هل للمحبي فلفظ أنه شرب فلا يجب عليه الحيد بهذا العين مردود وقوله ولا يعلم
 القاضي أي لانه لا يقضي بعلقه في حدود الله تعالى نعم صد العبد يستوفي الخدم من عبده بعله لاصلاح
 ملكه (قوله لا يصدق أيضا) أي كالأبعد ما ذكر وقوله الشارب أي للمسكر وقوله بالني أي كان
 تقايمه وقوله والاستكراه أي وجود نكته أي راحة الخمر منه كما أشار اليه الشارح قوله أي
 بان يشرب منه راحة الخمر وكذلك لا يصدق المسكر لاحتفال ان يكون شرب الخمر ناسيا أو غافا أو مكرها
 فانقص ذلك شبهة والحديث بالشهادتين كما تقدم

• (فصل في أحكام قطع السرقة الخ) • أي هذا الفصل في أحكام الخ والمراد بالاحكام هنا الامور
 الثلاثة لقطع كماله الشرب المسمى وقوله قطع السرقة أي القطع الذي سببه السرقة لا إضافة في ذلك
 من إضافة المسبب الى السبب وفي السرقة ثلاث لغات فتح السين مع كسر الراء أو سكونها أو كسر السين
 مع سكون الراء والأصل في القطع جواز القطع جواز الإصاح وقوله تعالى والسرقة قطعوا أي يقطع
 • ولا شك ان العلاء المعري وكان لمحمد على أهل السرقة في الفرق بين دية اليد بتجسيمة
 دينار عند فقد الأيدي على القول القديم القائل بانه ينتقل في الدية الكاملة إلى ألف دينار وقطعها
 في السرقة ربع دينار وقوله يد بخمس مئين مصدوديت • ما بالها قطعت في ربع دينار
 أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي رحمه الله تعالى بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرضها • وقاية المال فاقهم حكمة الباري
 وبروي عز الأمانة أغلاها وأرضها • ذل الحياة فاقهم حكمة الباري

وقال ابن الجوزي ما سئل عن ذلك ما كانت أمانة كانت غيبة وما كانت هانت وازكان السرقة ثلاثة
 سارق ومسرور وسرقة لا يثل بزم على ذلك جعل السرقة وكذا السرقة فيكون الشيء ركنا نفسه
 لا تقول المفعول له الاركان السرقة السرقة المفعول وكذا السرقة اللغوية بمعنى مطلق أخذ الشيء

وقيل الزيادة على ما ذكر
 حذوقه هذا يمنع
 النقص عنها (ويجب)
 الحذر (عليه) أي
 شارب المسكر (باحد)
 أمرين بالينة) أي
 رجلين بشهادتين
 شرب ما ذكر (أو)
 الاقرار من الشارب
 بانه شرب مسكرا
 فلا يصدق بشهادة رجل
 وامرأة ولا يشهادة
 امرأتين ولا يضمن مردود
 ولا يعلم القاضي ولا
 يعلم غيره (ولا يصدق)
 أيضا الشارب (بالني)
 والاستكراه أي بان
 يشرب منه راحة الخمر
 • (فصل في أحكام
 قطع السرقة

خفية وعمل الشئ الخبيث من ذلك لعمل الأركان للقطع حيث قالوا ركان القطع ثلاثة وفيه نظر
 لأن القطع حكم من أحكام السرقة صاحبة الأركان وكلها تعلم من كلام المصنف صرح بها أو ضمنها
 فالسارق والمسروق يعلمان من كلامه صرح بها حيث قال وتقطع يد السارق إلى أن قال وإن يسرق
 نصبا فيقتصر بحد. ثم قال السرقة تعظم من كلامه ضمنها حيث قال وإن يسرق لأن أن وما بعدها في تأويل
 مصدر وهو السرقة (قوله وهي) أي السرقة قوله لئلا في لغة العرب وقوله أخذ المال ظاهر أن
 أخذ غير المال كالاختصاص لا يقال له سرقة لئلا والظاهر خلافه ولو عبر بالشئ لعمل ذلك وعبر بالشئ
 الخبيث كعبارة السارح وقوله خفية يخرج أخذ المال جهره فلا يقال له سرقة بل يقال له نهب أن
 اعتد فاعله القوة والشدة واختلاس أن اعتد الحرب ظلت نهب هو الذي يأخذ المال جهره ويغفد
 القوة والشدة فالتعقل هو الذي يأخذ المال جهره ويعتد الحرب كالعرب الذي يخطفون الشئ ثم
 يهربون (قوله هو سرح) عطف على لغة وقوله أخذه أي المال وقوله خفية يخرج به النهب والاختلاس
 لأن كلامهما أخذ المال جهره ولكن الأول يعتقد فاعله القوة والغلبة والثاني يعتقد فاعله الحرب كما
 تقدم أو يخرج به أيضا نحو ودعيه كعبارة فلا قطع على النهب والتعقل والمباحد لتعود الودعة
 لحديث ليس على المختلس والنهب والمخاض قطع صحبه الترمذي والفرق بينهم وبين السابق أن
 السابق يأخذ المال خفية ولا يتأق منه بسلطان أو غيره مولى من المختلس والنهب يأخذ المال
 جهره معاينة فيتأق منه بالسلطان أو غيره والمخاض يعطيه المالك المال بنفسه مفر ما شهد عليه
 فيتأق بمحصل المال منه بالأكم إذا كان بعد ذلك فإن لم يشهد عليه في المقتصر وإن كان حشدا
 لا يمكن منعه من الجأنة بسلطان أو غيره (قوله ظلمنا) خرج به ما لو أخذ مال غيره ظلمه ما نفعه وقوله
 من حرز مثله خرج به ما لو أخذ من غيره حرز مثله كما ساقى وكان الأولى أن يقول بشرط تأق قاله
 الشيخ الخليل لئلا يعلم على الشروط الأتية (قوله وتقطع يد السارق) أي أو دحه كما ساقى ولا فرق
 في السارق بين الحر والرق فيقطع كل منهما عند وجود الشرط (قوله ثلاثة شرائط) أي النظر
 للسارق وحده وقوله وفي بعض النسخ يستشرط أي بالنظر للسارق والمسرور معافاة تأق بين
 التمتع وحلها الشئ الخبيث عشر فتزاد على الستة التي ذكرها المصنف أربعة والحاصل أنه يشترط
 في السارق أن يكون بالغافلا اعتذارا ملتزما للأحكام ما لم يصرح أن لا يصحكون ما ذنوبه من
 المالك فهذا مستق في السارق ويشترط في المسروق كونه ربيع دينار أو ما قيمته ذلك وكونه حرز
 منه وإن لا يكون للسارق فيه ملك وإن لا يكون له فيه شبهة فهذا أو بعضه في المسروق فتكون الجملة
 عشرة (قوله أن يكون السارق بالغافلا) أي لو سكران متعبا لأنه يعامل معاملة المكلف تغلطا
 عليه كما في نظائر ذلك وقوله مختار أي وإن يكون عالما بالقرصم إلى آخر الشروط السابقة (قوله
 مسلما كان أو خفيا) تعميم في السارق وعلم منه أنه لا يشترط فيه الأعلام لكن يشترط كونه مسلما
 للأحكام فلا يقطع الحر في لعدم التزامه بالأحكام وكذلك للعاهد والمؤمن كما يشهد كره الشارع في
 المعاهد ومثله المؤمن (قوله فلا قطع على مسي ومجنون) أي لعدم تكميلية هما وهذا أتربع على
 مفهوم الشروط السابقة (قوله ومكره) أي يقع الزرع القرمه كالصبي والمجنون أو المالك مكره
 الزرع فلا قطع عليه أيضا لكونه لم يسرق نعم يقطع أن أرحم عينا بتعد جوب الطاعة أو أرحم غير
 بالسرقة ففعل لأنه هو السارق حقيقة وكل من الأعجمي وغير المميز والحدوان ليس آله بل اختار في
 الجملة وهذه الأقوال الأعجمي وغير المميز أقدم من فلت لوعلى نحو القرد القتل ثم أرحم على أنسان
 فتشبهه فقتله فلا وجب عليه القطع هنا كالتسل هناك فلتا أوجب بالحدان صاحب المباشرة
 لا بالتبني بخلاف القتل ولو عزم على غير يستأخر نصا من حرز مثله فلا قطع عليه فيما ينظر كال

وهي لغة أخذ
 المال خفية وسرها
 أخذ خفية ظلمنا
 حرز مثله وتقطع يد
 السارق بثلاثة
 شرائط وفي بعض
 النسخ يستشرط
 (أن يكون) السارق
 بالغافلا مختارا
 مسلما كان أو خفيا
 فلا قطع على مسي
 ومجنون ومكره

أكرم المير على ذلك فانه لا قطع كما علت (قوله) ويقطع مسلم وذى مال مسلم وذى أى يقطع مسلم
بسرقة مال مسلم وذى يقطع ذى بسرقة مال مسلم وذى بالصورة أربع أمان قطع المسلم على المسلم
قبا لا جاع وأما قطع مال الذى فعل المشهور لا ينعصوم بدمته ولا يقطع المسلم والذى بمال معاهد
ومؤمن كالأقطع المعاهد والمؤمن بمال مسلم وذى كذا كره الشارع في المعاهد ومثله المؤمن كابر
(قوله) وأما المعاهد الخ مقابل لقوله ويقطع مسلم وذى الخ ومثل المعاهد المؤمن كما علت وقوله لا قطع
عليه في الظاهر أى على القول بالأظهر وهو المعتمد لا يفسر ملتزم لاحكامنا فاشبه الحرفى (قوله) وما
تقدم أى من كونه بالعام فلا يختارنا وقوله شرط أى شرط فالمراد بالشرط الجنس المتحقق في
متعدد وانما أفردده نظر الكون المتدأ مفردا لفظا وقوله في السارق أى في القطع بالنظر للسارق كان
ما أتى شرط في القطع بالنظر للمسروق كانه عليه الشارح وكان عليه أن ينبه على ذلك هنا أيضا
وإنما لم يشرط في القطع لكن بعضها بالنظر للسارق وبعضها بالنظر للمسروق فكل من
السارق والمسروق ركن واحد لكل منهما شرط والسرقه فى الركن الثالث وكلها تؤخذ من كلام
الصفى كابر (قوله) وذكر المصنف شرط القطع أى شرط وطه فهو مفرد مضاف بم وقوله بالنظر
للمسروق أى باعتبار المسروق وأما شرط القطع بالنظر للسارق فقد تقدم وقوله في قوله متعلق بذكر
(قوله) وإن سرق نصابا أى نصاب سرقه لا نصاب كذا كاهو ظاهر وقوله فتمتد ربع دينار أى
فصاعدا غير مسلم لا يقطع بدينار فى الأثر ربع دينار فصاعدا أو حمل ذلك ما لو كان ربع جماعه أعتد
س رهم واعتبار القيمة انما هو فى غير المضروب من الذهب لأن العرف فى المضروب من الذهب بالوزن
فقط فلا تعتبر فيه القيمة العبرية فى الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معافاة كان وزنه دون ربع
دينار فلا يقطع به وإن بلغت قيمته ربع دينار فتمتد وزنه دون ربع دينار وبلغ الصنع ربع دينار
فأكتر فلا نظر لقيمة الصنع ولو كان وزنه ربع دينار فأكتر لم تبلغ قيمته ذلك فلا يقطع به أيضا كربع
دينار سبكه أو حلها أو نحو ذلك كقرضة الذهب لا سواى بهامض وبالعرف فى غير الذهب ولو من
الفضة بالقيمة فقط فالسرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار فقطع به وإن لم يبلغ وزنه ذلك وكذا
لوسرق شيئا سواى نصابا حتى المصحف وكتب العلم الشرعى وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح وكذا
الكتب التى لا يصلح الاتفاخ بها إن بلغت قيمته ورقيها وحلها نصابا وأما النقد فإن بلغ بدون صنعته
نصابا إلا أن أخرجه من الحرز يظهر كسره فلا قطع حيث ذكروا كل ما حلت الشرع على كسره كزمار
وطنبور وصم وصليب لأن آلة المعصية مطلوبة شرعا فصاوشبه لكن جعل ذلك إن قصدا أخرجه
تكسره فإن قصدا السرقه وبلغ مكسره نصابا قطع به لانه سرق نصابا من حوزته كما لو كسره فى
الحرز فمات جوهو يبلغ نصابا فانه يقطع به كما يقطع بأما الحجر وأما البول إن بلغ نصابا وقصدا أخرجه
السرقه فإن قصدا أخرجه أراقته فلا قطع لأن ذلك مطلوب شرعا ولا قطع فيما يقول تكسر ولو حوزته
وخرق روقب ولو صاعدا جلد ميتة بلا دبح لأن ما ذكر لا يقطع ثم إن حازا الحرز خلا قبل أخرجه
من الحرز أو دبح الخ لم يقبل ذلك ولو دبح السارق لم وكل منهما سواى نصابا قطع به يقطع بنوب رت
أى مال في حيزه تمام نصاب وإن جهله السارق لانه أخرجه من حوزته قصد السرقه والجهد
بجسده لا بثر كالجهد بصفتهم وكذلك لو سرق نصابا قطعته فلو أساوى به ونصابا فى الواقع فيقطع
به ولا يتركه ولو كانت قيمته وقت الأخراج من الحرز نصابا قطع به وإن قصت بعد ذلك فلا يسقط
القطع بالنقص العاوض بعد الأخراج بخلاف ما لو قصت قيمته قبل الأخراج عن النصاب بكل أو غيره
كالقصص بالطلب لانتفاء كون المخرج نصابا ولو اشتراك اثنين فى أخراج شئ دون نصابين فلا قطع على
واحد منهما لأن كلامهم سرق نصابا (قوله) أى خالصا مضروبا أى لأن الأصل فى التوقيف
الذهب الخالص المضروب حتى لو سرق درهم أو غيره هاقومت به لكن الذهب المضروب لا تعتبر فيه

ويقطع مسلم وذى
بمال مسلم وذى
وأما المعاهد فلا
قطع عليه في الظاهر
وما تقدم شرط في
السارق وذكر
المصنف شرط القطع
بالنظر للمسروق
في قوله (وإن سرق
نصابا قيمته ربع
دينار) أى خالصا
مضروبا

القيمة لان العرف فيه مالوزن فقط كما مر وان اوجه كلام المصنف والشارح خلاف ذلك (قوله او يسرق
 قدرا مغشوشا يبلغ خالصه ربع دينار مضروبا بأوقيته) أي فمقدار ربع الدينار المضروب وتظهر ان
 النقص لا يدخل في التقويم وليس كذلك فاذا بلغ المجموع قيمه ربع دينار قطع به بخلاف ما اذا بلغ
 ذلك لان المغشوش ليس بربع دينار (قوله من حرز مثله) أي النصاب للمزدك ولا ان الجناية تعظم
 بخلافه ان اخذ من حرز مثله فوجب القطع زهر السارق حيث شذ بخلاف ما اذا اخذ من غير حرز مثله
 فلا قطع فيه لان المال لم يكن منه نصيبه له ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شيء من الماشية
 الاغنياء او امال المراح أي او ما يقوم مقامه من حافظ برأها او المحصن في الحرز العرف لا تملك نصيب في
 الشرع ولا في التقدير جمع فيه الى العرف كالقطع والاحياء وضبطه العرف اي لا بعد صاحبه
 مضاعفه وذلك يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات فقد يكون الشيء حرزا لمال دون مال
 وفي حال دون حال وفي وقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وقساها وقوة السلطان وضعفه
 فقر صدره وصفها حرز خمس آنية ثياب وبيوت الدور وانما كانت الاسواق المتبعة حرز نفسها
 وعمران تكثراته وصندوق حرز حلي ونقد ونحوهما وتوم بنحو حصرا كصندوق شارح على مناع حرزه
 ولو زينة سمحتد راسه كان حرزها ان كان بعد التوسد في مثله حرزها والا كان توسد كساقية نقد
 او جواهر فلا يكون حرزها وقد اشار الشارح الى بعض ذلك بقوله فان كان الخ ويطع نصاب انصب
 من وعاء يتقبله او من جيب يشتمله وان انصب شيا فشيئوا لم يأتخذ لانه اخرج نصابا من حرزه
 ونصابا بآخر جديقتين لذلك عالم يقتل بينهما لم يمسك الا الواحدة للحرز والا الثانية سرقه اخرى
 فان كان الخرج فيهما دون نصاب فلا قطع وان كان نصابا وجب القطع (قوله فان كان المسروق بهراره
 او مسجد او شارح اشتراط في حرزه واما الجاهل) بكسر اللام أي الملاحظه ولا يتسحب في دوام العطاء
 الفترات التي تعرض عادة (قوله وان كان يحصن كبيت كفي لحاف معاد في مثله) ثم ان كانت الدار
 متصلة عن العمارة كفي ملاحظ قوي يفتان بها نوع فتح الباب او تائم مع اخلاقه ويطع باخلاته
 ماله كان مردودا تائم خلفه بحيث لو فتح لاصابه وانتهى او امامه بحيث لو فتح لانتبه بصر به ولو تائم فيه
 وهو مفتوح فان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف هو يبعد عن الفتور ولو مع اخلاق الباب أو بها
 تائم مع فقه غلبت سرز او ان كانت متصلة بالعمارة كفي اخلاق الباب مع ملاحظ ولو تائما أو ضعفا
 أو اخلاقا مع غيبته زمن امن نهارا بخلاف نفسه مع نومه ليلا وانهارا أو يقطعه لكن تنفله السارق في
 غير الفترات التي تعرض عادة لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب وبخلاف غيبته زمن خوف نهارا أو
 زمن امن ليلا وانهارا او الباب مفتوح (قوله ووب ومناوع وضعه شخص بقر بهراره مثلا) أي او
 مسجد او شارح وقوله ان لا يخله ينظر له وقتنا فوينا أي على العادق في مثله وقوله لم يكن هناك ازدحام
 طارفين أي وبالطال أنه لم يكن هناك ازدحام الطارقين أو كان هناك ازدحام الطارقين وكثر الملاحضون
 وقوله فهو بحرز جواب ان في قوله ان لا يخله الخ (قوله والا فلا) أي وان لم يلاحظ ينظر وقتنا فوينا
 العادة أو كان هناك ازدحام الطارقين ولم يكن الملاحضون فلا يكون حرز أو كذا قوله عليه وابتلع عنه
 ولو قلب السارق له لانه ازال الحرز ولم يتركه (قوله وشرط للملاحظ قدرته على منع السارق) أي
 بقوة واستتاعته فان لم يكن فيه قدرة على منع السارق لا يقره ولا ماسة تقاؤه فهو كالعدم (قوله ومن
 شروط المسروق ما ذكره المصنف الخ) دخول على كلام المصنف وانما في ذلك لطول الكلام فرعا
 خفل شخص عن كون ذلك من شروط المسروق فنه الشارح على ذلك (قوله لا يملك له فيه) أي لا يملك
 للسارق في المسروق فلا يقطع سرقة ملكه الذي يبدفهر ولو كان رهونا أو مورا أو مستعارا حق
 لو سرق ما اشترأ ممن يبدفهر ولو قيل تسليمه النش أو في زمن اختيار فلا قطع ولو سرق معه مالا آخر بعد

أو يسرق قدرا
 مغشوشا يبلغ خالصه
 ربع دينار مضروبا
 بأوقيته (من حرز
 مثله) فان كان
 المسروق بهراره أو
 مسجد أو شارح
 اشتراط في حرز ازدحام
 الملاحضون مكان
 يحصن كبيت كفي
 لحاف معاد في مثله
 ووب ومناوع وضعه
 شخص بقر بهراره
 مثلا ان لا يخله ينظر له
 وقتنا فوينا لم يكن
 هناك ازدحام طارقين
 فهو بحرز والا فلا
 وشرط الملاحظ قدرته
 على منع السارق
 ومن شروط المسروق
 ما ذكره المصنف في
 قوله (لا يملك له فيه)

في النسخ اشتراط في
 احرازه مكان النسخة
 التي كتب عليها
 الشخص في حرزه له

تسلم الثمن أو قبله وكان الثمن مؤجلا فلا قطع أيضا لأنه ما دون له في الدخول لاحتضا اشتراء وكذا
لو سرق ما لم يقبل قبضه لشبهة أخذ لاف المالك وإن كان المشهور أن الهبة لا تملك إلا بالقبض بخلاف
ما لو سرق ما أوصى به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القول فإنه يقطع في الصورتين لعدم ملكه
فيهما فإن الوصية لا تملك إلا بالقبول بعد الموت ولا يقطع أيضا بسرقته المال المشتراة وإن قل نصيبه
منه لأن نصيبه حقاً شافياً كان ذلك شبهت بمومن ذلك ما لو كانت الوصية للفقراء وسرق الموصي به فغير
بعد موت الموصي لأنه صار مشتركاً بين الفقراء فصار ملكوت اذ لا قبول في هذا الوصية بخلاف ما لو سرقه
غني فإنه يقطع به ولو ملك السارق المروق أو بعضه قبل ان تراجع من الحرز بارت أو غيره كشرائه أو هبة
بان ملك المروق منه فورده السارق أو باعه له أو هبته له فقبل فلا قطع لأنه لم يخرج من الحرز إلا
ملكه بل لو ملكه بعد الانحراج من الحرز وقبل الرغى إلى الحيا كم سقط القطع ولو ادعى السارق أن
المروق أو بعضه ملكه لم يقطع على النص لا احتمال صدقه بظاهره وإن كان كاذباً في نفس الامر
فصار شبهة دوائر للقطع ولو ثبت سنة أنه ملك المروق منه وسماه الشافي رضي الله عنه السارق
الغريب أي الفقير ولو سرق اثنتان نصيبين وادعى أحدهما أن المروق له أو هبهما فلا قطع على
المدعى سارماً وكذا لا تخران صدقه أو سكت أو قال لا أدري لقيام الشبهة فإن كذبه قطع في الأصح
لأنه أقر سرقته نصيباً لا شبهة فيه (قوله ولا شبهة أي السارق في مال المروق منه) فإن كان له شبهة
فيه فلا قطع لغير ادعاء الحدود بالشبهات وتعللت الشبهة بما لو كانت يامة فلا يقطع المسلم بسرقته
ما غرس في المسجد كالخضير والبسط والبلاط ولا بسرقته قنابله المذهب لخراج ولا بسرقته المنبر
والدكة والخائنة لأن ذلك كله للمسلمين فله فيه حق ويقطع بالتأديب المعدلة تنقوذاً الحصر
المعدلة لها كما قال ابن القزويني بالجنوع والجدعان والباب والأسوار والقنوق والتأديب وحجوها
وبستر التبران خيط عليه ومنه ستر الكعك وقطع الذي يجمع ذلك لعدم الشبهة ولا يقطع
للمسلم أيضاً بسرقته مال المصالح من بيت المال ولو غشياً لأن له فيه حق وإن كان غشياً لا قد صرق فيه
عمارة المساجد والقنطرة والرباطات فينتفع به الغني والفقير من المسلمين بخلاف الغنيين فيقطع الذي
بسرقته ذلك ولا تقرر اتفاق الآراء عليه من بيت المال هذا لما حجة لأنه إنما ينفع عليه الضرورة
وبشرط الضمان وانتفاعه بالقنطرة والرباطات من حيث أنه قاطن يدارها إسلاماً بطريق التبعية
لأنه لا أن له حقا فتم وأضر مال المصالح من بقة مال بيت المال أن أفرز لطائفة هو أو أصله أو فرعه منهم
فلا قطع به وإن أفرز لطائفة قلنس هو ولا أصله ولا فرعه منهم قطع به إذا شبهة في ذلك ولا يقطع مسلم
ولا ذى بسرقته مال موقوف على الجهات العامة أو على وجوه الخير ولا يقطع بسرقته المصنف الموقوف
على القرائة وإن لم يكن قادراً لأنه ربما اتلم منه أو دفعه إلى شخص يقرأه ليستمع منه هذا إن لم يكن
موقوفاً على غيره والأقطع بسرقته لا مال حرز (قوله فلا قطع بسرقته) تفرع على المفهوم وقوله
مال أصل وفرع السارق أي لأن مال كل معساجرة لا تنز وكذا المال الذي لاصه أو فرعه شبهة
كالمال الذي أفرز من مال بيت المال لطائفة منهم أصله أو فرعه منه سواء كان السارق منها حراً أم
رقيقاً كما صرح به لا ركني تفقها وسواء اتحد بينهما أو اختلف وترج بالاصل والفرع سائر الآداب
وكذا لا يقطع الأصل والفرع بسرقته مال الآخرة لا يقطع رقيق كل منهما بسرقته مال الآخرة
القاعدة أن من لا يقطع بمال لا يقطع برقيقه (قوله ولا بسرقته رقيق مال سيده) أي ولا يقطع
بسرقته رقيق مال سيده بالاجماع كاحكامنا المتداولين به كيد ولي شبهة استحقاقه لثقة في مال
سيده ولو لم يعضأ أو مكاتباً لأنه قد يهرج نفسه فيصير قنابلاً كان ولذا فلا يقطع السيد بسرقته مال
مكاتبه ولا يقطع السيد أيضاً بسرقته مال بعضه الذي ملكه بعضه الحر كجزءه المأدود لأن
مال ملكه بعضه الحر هو في الحقيقة لجميعه بده فصار ذلك شبهة سواء اتفق دينهما واختلاف كما ترى

ولا شبهة أي لسارق
في مال المروق منه
فلا قطع بسرقته
أصل وفرع لسارق
ولا بسرقته رقيق مال
سيده

الاصل والفرع (قوله وتقطع من السارق الخ) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
 وقرئ شاذا فاقطعوا أي أهما والقرامة الشاذة تقدير واحد في الاحتياج بها ولو سرق مرارا اكتفى بقطع
 واحد كالزور في أوثر برار فإنه يكفي بمحدود احدا لثبوت السب وليكون القطع على السارقين بسب
 ثلاث بقره ولا يقطع إلا بعد ثبوت السرقة وطالب المال من المالك أو نائبه بحسب رده حيث ثبت وإن لم
 يثبت القطع كالشاهد بذلك رجل وأمر أنان فيصحب المال ولا قطع لأن القطع لا يثبت إلا بالشاهد رجلين
 كسائر العقوبات غير الزنا وإقرار السارق مؤثمة فإقراره ولا يستلزم تكرار الإقرار كما في سائر
 الحقوق لكن لا بد أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقر قبلها لم يثبت القطع في الحال بل يتوقف على
 حضور المالك وطلبه وبشرط التفصيل في كل من الشهادة والإقرار في السرقة والمسرقة منه
 وقدر السرقة والمحرز بتعيين أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد ينظر أن سرقة موحدة للقطع
 ويتفق أنها غير موحدة للقطع وقبل رجوعه عن الإقرار بالسرقة بالنسبة للقطع فيترك ولو في أثناءه
 لا بالنسبة لئلا لأن القطع عقوبة لله تعالى فيقبل فيها الرجوع وينتدب للأغاضي التمرير له بالرجوع
 لأنه صلى الله عليه وسلم قال إن أقرتكم بالسرقة ما نأكل سرقة قال بل فأعذبه مرتين أو ثلاثا
 فأمر به فقط ولا يقول له أجمع ذلك لا يكون أثره بالكذب ولو أقر السفيه أو أقر في السرقة وجب
 القطع بأقراره ولو لا لزومه المال ولا يجب القطع باليمين المردودة كان بدعي شمس على آخر
 بسرقة فيترك ويطلب منه العين فيشكل ويرد العين على المدعي فيحلف فلا يثبت بها القطع كما يرى
 عليه في الروضة لا بحق الله تعالى ولا لما يرى عليه في الخارج من أنه يثبت بها لأنها كالإقرار أو
 البيعة وكل منهما يثبت به والأول هو المقيد بالاذن في أنه المذهب والصواب الذي يقطع به
 جمهور الأصحاب وأما المال فثبت بذلك قطعا (قوله يده البني) أي ولو مبيعة أو ناقة كفاية
 الأصابع أو زائنتها خلقت أو وضوا كالشاة لأن أمن زب الدم فأن خيف زب الدم فإن كان ذلك
 قبل السرقة انتقل لها بعد ما من الرجل اليسرى كالو كانت اليد اليمنى مفعودة بسب السرقة قبل السرقة
 ينتقل حيث شئت بعد ما من الرجل اليسرى وإن كان ذلك بعد السرقة فسقط القطع ولا ينتقل لها
 بعدها سواء كان فقد اليد في صورة التقيد بجناية أو ناقة وهذا إذا كانت البني واحدة فان تعدت
 كفي الأصلي منها إن عرف الأصلي من الزائد أو واحدة إن اشبهه الأصلي الزائد أو كان الكل أصولا
 فلورق ثانيا قطعت الثانية وحينئذ ترده على قول المصنف كغيره فان سرق ثانيا قطعت رجليه
 اليسرى الآن بحسب بان كلامه مبنى على الخلقة المعتادة العادية وهذا إن أمكن قطع واحدة في
 السرقة الأولى والأقطع الجميع وهكذا يقال في بقية الأعضاء (قوله من مفصل الكوع) أي لا تعداد
 الاجزاء على ذلك والكوع يضم الكاف والعظم الذي يلي إبهام اليد والذي يلي الخنصر يقال
 له كوع يضم الكاف والرسغ هو العظم الذي بينهما في وسط اليد وأما البوع فهو العظم الذي
 يلي إبهام الرجل ويقال الفمي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يدري لغباوته ما اسم العظم الذي
 عند كل إبهام من يديه وأما اسم العظم الذي عند كل إبهام من وجبه فلا يعرف بينهما والذي لا يعرف
 كوعه من كرسوعه أشد في الغبوة (قوله بعد خلعها منه مجمل الخ) أي ليسهل قطعها فقد حتى
 تتخام نسيها للقطع ويكون قطعها بعد ماضية دفعة واحدة كإذ كرم الشارب بعد (قوله وإنما
 تقطع البني في السرقة الأولى) أي لا تقطع اليد البني إلا في السرقة الأولى وقد عرفت أنه لو سرق مرارا
 قبل القطع كفي قطعها فإمراد السرقة الأولى السرقة التي قبل القطع ولو تكررت (قوله فان سرق ثانيا
 بعد قطع البني) بخلاف ما لو سرق ثانيا قبل قطع البني فإنه يكتفى بقطعها كما لم يأت بتقديم (قوله
 قطع رجليه اليسرى) أي بعد أن تم عمل يده البني ثلاثا بغض التوالي إلى الهلاك وهكذا يقال فيما
 يسوقه بعد ماضية دفعة واحدة أي ليكون أسهل في القطع (قوله بعد خلعها) أي يجعل يبر

(وتقطع) من
 السارق (يده البني)
 من مفصل الكوع
 بعد خلعها منه مجمل
 يبر يمتف وأما
 تقطع البني في السرقة
 الأولى (فان سرق
 ثانيا) بعد قطع البني
 (قطعت رجليه
 اليسرى) بعد ماضية
 ماضية دفعة واحدة
 بعد خلعها من مفصل

بعنف كافر وقوله من مفصل القدم أي من المفصل الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (قوله)
فإن سرق ثالثاً أي بعد قطع رجله اليسرى وقوله قطعت يده اليسرى أي بعد انتمال رجله اليسرى
للسار وقد تقدم التنبيه عليه (قوله فإن سرق رابعاً) أي بعد قطع يده اليسرى وقوله قطعت رجله
اليمنى أي بعد انتمال يده اليسرى للسار وقد تقدم التنبيه عليه وإنما كان القطع من خلاف لئلا
يقوت عليه من المنفعة من جهة واحدة فتعصف حركته كما في قطع الطريق وقد ورد في الامام
الشافعي رضي الله عنه ان السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق
فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وقوله بعد قطعها أي يجعل يجر بعنف كافر (قوله وبغض
عمل القطع الخ) أي لنسب اقواء العروق وهو حق المقطوع فحذرت عليه وقوله يرتب اوده من مغل
أي في الحصى وأما في السدوي فقصم النار (قوله فإن سرق بعد ذلك) أي كائن سرق برأسه أو
بغضه وقوله أي بعد الرابطة أي بعد المذكر من اربعة لان ذلك اسم اشارة لمذكر ولو تواتر بلا عبارة
الشيخ الطحطاي أي بعد قطع أعضائه الاربعين أي أحسن (قوله عزز) أي على المشهور لانه لم يبق
في نكاحه بعد ذلك كرا لا التمزير كما لو سقتن طرافه قبل القتل (قوله وقيل يقتل) أي لانه لا يزوره
حينئذ تغز برغمتين القتل وهذا ما حكاه الامام عن المذهب القدر. لوروده في حديث رواه الاربعة
وهم أصحاب الدين معاً العارضي ومنا وسبب الشارح الى الجواب عنه بقوله وحديث الاربع
بقوله الخ (قوله صراً) أي قتلاً صريحاً فهو منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف مغلول مطلق والصبر
في المنة المحبس يقال قتله صراً أي حبه للقتل فالقتل صراً أن يحبس الشخص ويرى حتى يموت
والمراد من ذلك أن يمسك ويوقف ثم يقتل لكن التمسك بذلك ليس في كلام الامام الحاكمي لهذا
القول عن المذهب القديم ولذلك قال بعض الشارحين إن آراء بعد التمسك الكثير في كلام واحد من
الامة لا يمكن له بل أطلقهم من وقت على كلامهم فلم يقتض المصنف من نصرة قوله اوله فيه
سلف لم يظفر به (قوله وحديث الاربع بقوله في المرتبة الخامسة) أي الذي استند اليه صاحب
القول الضعيف المتقدم وقوله منسوخ أي أو محمول على المستعمل أو نحو ذلك كان يقتل بسبب آخر
يقتضى قتله بل صرح الدارقطني بضعفه وقال ابن عبد البر انه منكر لأصله

✽

القديم (فإن سرق
ثالثاً قطعت يده
اليسرى) بعد قطعها
(فإن سرق رابعاً
قطعت رجله اليمنى)
بعد قطعها وبغض
عمل القطع يرتب أو
دهن مغلي (فإن
سرق بعد ذلك) أي
بعد الاربعة (عزز
وقيل يقتل صراً)
وحديث الاربع بقوله
المرتبة الخامسة منسوخ
✽ (فصل في أحكام
قاطع الطريق وسعي
بذلك لامتناع الناس
من سلوك الطريق
خوفاً منه وهو

✽ (فصل في أحكام قاطع الطريق) ✽ أي قاطع المرو وفي الطريق يعني مائع المرو وفيها القاطع يعني
المانع لانه مانع من القطم يعني المنع والأصل فيه قوله تعالى انما جاء الله بكم من الله ورسوله
وسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من
الارض أي أن يقتلوا ان قتلا ولم يخنوا المال أو يصلبوا مع القتل ان قتلا ولم يخنوا المال أو تقطع
أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أخذوا المال فقط أو ينفوا من الارض ان أخافوا السبيل ولم يقتلوا
ولم يخنوا المال كما قرأه ابن عباس بذلك فجعل كلمة أو على التنوين لأعلى التغيير كما في قوله تعالى
وقالوا كونوا هوداً أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى وليس
المراد أنهم يخبرهم بأن يكونوا هوداً أو أن يكونوا نصارى وثبت رجلين لارجل وامرأتين كما
تقدم في المرتبة (قوله وسعي) أي قاطع الطريق وهو من أخفت فيه الشر وطاعة الله وقوله
بذلك أي بلغه قاطع الطريق وقوله لامتناع الناس الخ لوقال الله الناس الخ لكان أوضح لان
القاطع مأخوذ من القط وهو التمسك كما تقدم لكن الشارح اعتبر اللازم فانه يلزم من منعه الناس
امتناعهم وقوله من سلوك الطريق أي السلوك فيها كما لا فاعلى معنى في وقوله خوفاً منه عمله
لامتناع الناس (قوله وهو) أي قاطع الطريق وقوله ليس قيد بل القيد كونه ملتزماً بأحكام
ولو عبر به الشارح كما عبر به الشيخ الطحطاي لكان أولى ليسهل الذي ويجوز الحري ولو معاهد
وأوجب بانه انما قيد بالسلوك لان جميع أحكام الباب تأتي فيه كالفسل والصلوات ونحوها بخلاف

(قوله أي نصاب السرقة فأكثر) أي ربح ديناراً أكثر منه بخلاف مادونه (قوله قتلوا وصلبوا) أي
 حتاً كما في الذي قبله ويكون صلبهم ثلاثة أيام إن لم يخف تغيرهم كالوكان في زمن الرد والاعتدال
 فان خيف تغيرهم أترأ قبل الثلاثة والمراد بالتغير الانحلال لا مجرد الشتر فلا يترئون بانما صلبوا بعد
 قتلهم زيادة في التشكيل لهم وزوا لغيرهم ولذلك لا نصاب عليهم الخلق مكان محار بهم إلا إذا
 شاهدتهم من يترؤ بهم فان كانوا بجماعة أقيم عليهم ما قرب على المباح هذا الشرط وإنما كان صلبهم
 ثلاثة أيام ليشتر الحلال بتر السكال ولأنها في الشرع اعتباراً في مواضع كثيرة ولا غنا بمسازاد
 عليها فلذلك لم يعتبر في الشرع غالباً (قوله على خشبة ونحوها) أي بحجر وجدار (قوله لئلا يكن بعد
 غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) أي أن كانوا مسلمين (قوله الثالث) أي القسم الثالث من
 الأقسام الأربعة وقوله مذكور في قوله أي المصنف (قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي بل
 اقتصر واحداً أخذ المال وقوله أي نصاب السرقة فأكثر أي ربح ديناراً أكثر منه بخلاف مادونه كما
 مر وقوله من حرزته أي الذي سبق بيانه في السرقة وقوله ولا شبهة لهم فيه بخلاف ما لو كان لهم
 شبهة فيه كما في السرقة (قوله تقطع) أي بطلب من المالك أو أنه للمالك لا تقطع وقوله أيديهم
 وأرجلهم من خلاف أي ثلاثة قطع عليهم المتفق من جهة واحدة كما في السرقة فلو قطعوا من غير
 الخلاف سكتان قطع الإمام البدائي والرجل البدني ضمن الرجل البدني بالعود أن كان حامداً أو لا
 فالدنة ولا تخير من قطع الرجل اليسرى بقية السرقة فلهذا تعالى من خلاف (قوله أي تقطع منهم أولاً)
 أي في أول محاربه وقوله اليد البدني والرجل اليسرى أي دفعة واحدة أو على الإلزامه حد واحد
 وقوله فان عادوا أي المحاربه ثانية أو لم يفسر أنهم يقطعان أي أيديهم اليسرى وأرجلهم البدني
 يقطعان دفعة واحدة أو على الإلزامه حد واحد كما مر وقطع اليد المال كالمسروق قبل الجوارح وقطع
 الرجل للمال والمجاهرة تنزيلاً لذلك منزلة سرقة ثانية وقيل للمصاربه فهو لا شبهة له (قوله
 فان كانت اليد أو الرجل اليسرى مفقودة) مقابل المحذوف تقديره هذا إن كانت اليد أو الرجل
 اليسرى موجودين وقوله أكتفى بالموجود في الأصح أي على القول الأصح وهو المعتمد (قوله
 والرابع) أي القسم الرابع من الأقسام الأربعة وقوله مذكور في قوله أي المصنف (قوله وان أخذوا
 المساربن الخ) أي بوقوعهم في الطريق وقوله ولم يأخذوا منهم أي من المساربن وقوله مالا أي نصاب
 سرقة فيصدق بمألو أخذوا دون ذلك ويلزمهم دفع في صورة أحدهم وقوله ولم يقتلوا نفساً أي ولم يقتلوا
 ذاتاً بالنفس بمعنى الذات (قوله حبسوا في غير موضعهم) أي لأنه أحوط وأبلغ في الزجر والأبعاش
 كما حكاه في الرضة عن ابن سيرين وأما قوله وهو زجر وأمن عطف العام على الخاص لأن الحبس من
 التعزير وإنما أقر بالحبس بالذكر لخص عليه الآية بقوله تعالى أو يتنقم من الأرض (قوله أي
 حبسهم الإمام الخ) فخره بيان الفاعل في الفعلين السابقين لأن المصنف حذف الفاعل وبني كلا
 منهما للمفعول كالأصفي (قوله وهو زجرهم) أن مسأراهم من ضرب بوقوعه لا تركابهم معصية لأحد
 فقبولاً كفارة وللإمام تركه إذا دأبه معصية كالمسار (قوله ومن تاب) أي رجع عن قطع الطريق
 بشرط التوبة الشرعية لا التوبة لان التوبة بقلعة الرجوع ولا يلزم أن تكون من ذنب ولذلك قال
 صلى الله عليه وسلم لا توب إلى توب إلى الله تعالى في اليوم سبعين مرة حتى صلى الله عليه وسلم معصوم من
 الذنب فهو محمول على أنه رجع عن الاشتغال بالخلق إلى مشاهدته الخ فإذ تاب من ذلك المقام رأى
 أن المقام الأول أنقص من هذا المقام العالي فينوب عنه وإن كان كالأب في نفسه قال تعالى فإذا فرغت
 فانصب أي فإذا فرغت من تبليغ الأحكام للخلق فاتعبد في الصادق بك وأيضاً توبته صلى الله عليه
 وسلم فغلبت التوبة للامتنع ونشر عليه لانه لا يدخل أحد مقاماً من المقامات الصالحة إلا بتعاله صلى
 الله عليه وسلم فلولا توبته صلى الله عليه وسلم ما حصل لأحد توبة ولعل المشعل بعض الأكبر من قوله

أي نصاب السرقة
 فأكثر (قتلوا
 وصلبوا) على خشبة
 ونحوها لئلا يكن بعد
 غسلهم وتكفينهم
 والصلاة عليهم الثالث
 مذكور في قوله
 (وان أخذوا المال ولم
 يقتلوا) أي نصاب
 السرقة فأكثر من
 حرزته ولا شبهة لهم
 فيه (تقطع أيديهم
 وأرجلهم من خلاف)
 أي تقطع منهم أولاً
 اليد البدني والرجل
 اليسرى فان عادوا
 فغيرهم أي يقطعان
 يقطعان فان كانت
 اليد أو الرجل
 اليسرى مفقودة
 أكتفى بالموجود
 في الأصح والرابع
 مذكور في قوله (فان
 أخذوا المساربن في
 الطريق) ولم يأخذوا
 منهم (مالا ولم يقتلوا)
 نفساً (حبسوا في غير
 موضعهم) وهو زجر
 أي حبسهم الإمام
 وهو زجرهم (ومن تاب

قوله يقطعان الأول
 بل الأصواب على
 مقتضى التواعد
 تقطعان بالباء كنه
 نص

(فصل) * أي هذا الفصل وقوله في أحكام الصيال واتلاف الهائم أي في أحكام اتلاف الهائم فهذا الفصل معقود لثبوت الصيال مصدر صال بصل إذا قدم حجر أو قنوة وهو لغة الاستطالة والنوب أي العدو والاستعلام على الغير وشرب الاستطالة والنوب على الغير بفرق والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فمن اعتدى عليك فاعتد عليه مثل ما اعتدى عليك وتعبه الثاني اعتداء مطلقا ولا هو جزاء الاعتداء الأول وفي ذلك إشارة إلى أن الأولى العفو وسبب البضاري انصر أحلك ظالم أو مظلوما أو الصائل ظالم ونصر منعه من ظلمه (قوله ومن قصد بضم أوله) وكسر ثانيه فهو مبيت للتعول أي قصدته من حصوله عليه ولو فرغ عاقل كمنهون وبهية أو غير مسلم وغير معصوم بالغ أو صغير أقر به أو أجنبيا ولو أتمته حارة من الحرة الساقة عليه إذا كسر هاء ضمها وإن لم تندفع إلا بالكسر وإن كان كسر هاء أو جازا فلا قصد لها ولا اعتبار إلا أن كانت موضوعة برضن أو معتدل لكتبا مائة إذا سقطت على إنسان أو فعها بالكسر فلا ضمان حتى تلو لا بد أن يغلب على ظنه أن ذلك الشخص قصد للصيال فلو شق في صياحه فلا يجوز له قتاله (قوله ياذي) بتويز النجمة أي ياذيؤه (قوله في نفسه) أي أو نفس غيره وقوله أو ماله أي أو مال غيره وقوله أو ربه أي أو ربه غيره فلا إضافة في الثلاثة ليست بقيد ومثل النفس الطرف ومنفعة العفو ومثل المال الاختصاص كالسجين والكاتب المقتنى ومثل الرهبة مقداته كقبيل ومعاينة والضابط أن يكون الموصول عليه معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضو أو مال وإن قل أو اختصاص كذلك أو بضع ولو تميز أثنى أو مده ماله سواء كانت للذبح كورث للمال أو لم تميز فيه دفعه حوا في غير المال أو الاختصاص وجوازها فيما تم المال الذي له روح كالبهيمة يجب الدفع عنه إذا قصد الصائل إلا أنه لا يمتنع على نفسه لحرم ماله روح وشروط الوجوب في نفس الغير وبضعه أن لا يخاف الدافع على نفسه ويستثنى من وجوب الدفع من النفس ما لو قصد هاسل معصوم ولو جئنا فلا يجب الدفع عنها حيثئذ بل يشدب الاستسلام لمغير كن غير أي آدم يعني قابيل وها بيل بخلاف ما لو قصدتها كافر أو بهيمة أو مسلم غير معصوم كزنا محصن فيجب الدفع عنها حيثئذ لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهيمة مذبح لاستقامته لا ذل ولا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك وجعل من الاستسلام للمسلم المعصوم مالم يكن الموصول عليه عالما متوحدا أو ساطعا كذلك أو شعاعا مثل ذلك والافصاح الدفع عنه ولو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على دفع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه فلو تعارض عليه صائل على امرأة ليرضى بها أو صائل على ذكر ليلوط به ولا يستطيع الأدفع أحدهما فعند الرضى يدفع من المرأة لأن الزنا لا يعمل بوجه وعند ابن جرير يدفع من الذكر لأن اللواط لا يلحق إلى حله وعند الخطيب يخير بينهما التعارض العنين ويستثنى من جواز الدفع في المال ما لو قصد المضطر طعاما غير مفلحجوز لما لك دفعه إن لم يكن مضطرا منه فإن قتله حيثئذ وجب عليه القود ولو كان مكرها على اتلاف مال غيره فلا يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يرضى به كما تناول المضطر طعاما ولكل منهما دفع المكره بالكسر وبما قبله من دفعه القولة تلحق قول بعضهم لا يعني ما في كلام المصنف والشراح من التصور والتحالف (قوله بان حال عليه من خص) أي تصور بقوله قصد ياذي وقوله بر يدقته راجع لقوله في نفسه وقوله أو أخذ ماله راجع لقوله أو ماله وقوله وإن قل أي كدرهم والاختصاص كذلك كما علمته مما تقدم وإن كان ظاهر تعبير المصنف والشراح بالمال يخرج حله لا ليس بمال وقوله أو ماله ربه راجع لقوله أو ربه ومثل الرهبة مقداته كما علمته عامر وحيثما ملز وجبه وولده وقريبه قد عرفت أن الإضافة في الثلاثة ليست بقيد فذهب المصنف عن حريم غيره حتى في بضع حريمه أو ربه وإن كان الصائل عليه مسلما معصوما (قوله فقاتل من ذلك) أي يدفع الصائل عنه لكن يدفعه بالاختلاف لا لأن أمكن تقديم الحرب فالجرح بالاستقامة والضرب باليد بسقوط فعضا

(فصل في أحكام الصيال واتلاف الهائم) (ومن قصد بضم أوله ياذي في نفسه أو ماله أو ربه) (بان حال عليه شخص بر يدقته أو أخذ ماله وإن قل أو ربه) (رجمه فقاتل من ذلك)

فالتبعية فالقتل لان ذلك جواز الضرورة ولا ضرورة في الاثقل مع امكان الاختلاف لكن يحصل وجوب
 الترتيب بين الزجر والاستغاثة ان ترتب على الاستغاثة قرض أقوى من الضرر والترتب على الزجر كان
 يرتب عليه المساك حاكم جائز والا فلا ترتب بينهما متى خالف هذا الترتيب بان عدل الى الزينة
 المتأخرة مع امكان التقدم كان ضامناً فان لم يكن الاختلاف كان القهم القتال بينهما واشتد
 الامر من الضبط سقطت رعايا الترتيب ولو لم يحصل الوصول عليه الا سيف فله الضرب ولو كان
 الصائل يندفع بالسوط والعصا لا تحبذ لا يملكه الدفع الابه ولا يعدم مقصراً في ترك الاستغاثة السوط
 والعصا ولا يجب الترتيب فيها لو كان الصائل غير محترم كحرى ومزبدقه قتله ولو ابتداء لعدم حرمة
 ويجب الترتيب في الفأشقة على المتقدم قال شيخ الاسلام لا يجب الترتيب فيها لانه في كل لحظة مواقع
 لا يدركها الا ناة كقتلها وهو وجه (قوله أي من نفسه أو ماله أو غيره) تفسير لقوله عن ذلك فاسم
 الاشارة قائم على أحد الثلاثة (قوله وقتل الصائل على ذلك) أي على نفسه أو ماله أو غيره فهو له دفعاً
 لصاحبه أي ان لم يندفع الا بالقتل لو وجب الترتيب كما هلته مما سبق (قوله فلا ضمان عليه) أي ولا
 انتم عليه أيضاً فليمن من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو
 شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد واه أو واد أو الترمذي ومحمدة ودون بعضي لاجل في
 الذبح أو رات غني دون دمه لاجل دمه أي لاجل الدفع عن دمه وهكذا الباقي وجه الدلالة أنه ما
 حمله شهيداً على أن له القتال والقتل بل على أنه ما مور بذلك فدل على أنه لا ضمان عليه لان بين
 الأمر بالقتال والقتل والضمنان مناهضة فظهر ذلك من قاتل أهل الحرب فلو قتلوه لكان شهيداً فدل
 ذلك على أن له القتال والقتل بل على أنه ما مور بذلك فدل على أنه لا ضمان عليه (قوله بقصاص ولا
 دية ولا كفارة) أي ولا قيمة في الهمة والرفق حتى لو حال العبد المصنوب أو المستعار على مالكه
 قتله دفعاً للصالة ليرى الغاصب والمستعير (قوله وعلى ركب الدابة) أي ساقطاً ولو قتلها الا ان كانا
 مع الركب فهتص الضمان به دون ما على الاربع من وجهين ثانيهما يكون الضمان أن لا نوافضة
 كلامهم اختصاص الضمان بالركب ولو لم يركب ولو كان الزمام بيد غيره وقال الشيرازي لم
 يكن الزمام بيد غيره وهو الظاهر ولو اجتمع سائق وفائدون ركب فالضمان عليهم ما نصنف ولو
 كان عليهما ركباً فالضمان على المتقدم منهم ما على المتقدم لان سائرهما منسوب اليه وقيل يجب
 الضمان عليهم ما لان اليد لهم انتم ان لم ينسبوا الى المتقدم فعل كصغير ومريض لحرمة وجوب
 الضمان على المؤثر وهو الرديف وحده لان فعلهما حينئذ منسوب اليه وكذا لو كان المتقدم غير مقرر
 لا احكام كحرى هذا ان كانا على ظهرهما كانا في جنهما معاً فدين الضمان عليهم ما فلو ركب على
 ظهرها ثالث في الوسط اختص الضمان به عند العلامة التي كوالده وعند غيره يضمنون سواء ولو
 تعدد أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الرأس وستثنى من اختلافه صورته الأولى ما
 أركها أجنبي صبياً أو مجنوناً غير اذن الولي فالتفت شيئا فالضمان على الأجنبي ولو لم يكن ما ضبطها
 على المتقدم ولو لم يضمن ما ولو انفصل انما هو في الولي لو أركبهما * الثانية ما لو قضاها انسان غير اذن
 ركبها فربحت فالتفت شيئا فالضمان على الناحس ولو كان غير مميز فلو كان اذن ركبها فالضمان
 عليه * الثالثة لو ردها انسان حيث غلبت ركبها غير اذنه ولم يخف منه على نفسه أو ماله فالتفت
 في انصرافها شيئاً منه الراد فان كان باذن الركب فالضمان عليه وكذا لو خاف منها على نفسه أو ماله
 فردها عنه فلا ضمان عليه هذا كله ان نسب ردها اليه ولو باشارته أو لا كان رجعت فزعامته فلا
 ضمان عليه * الرابعة ما لو سقطت ميتة فالتفت بها شيء فلا يضمنه وكذا لو سقط هو ميتاً على شيء فالتفت
 به فلا يضمنه وكذا لو اتفق الميت فقتل بغيره شيء فلا يضمنه لانه لا فعل لبيت بخلاف ما لو سقط طفل
 على شيء فقتل به فانه يضمنه لان له فعلاً قال الركني وينبغي أن يلحق بسقوطها ميتة سقطه على امرئ

أي من نفسه أو ماله
 أو غيره (وقتل)
 الصائل على ذلك
 دفعاً لصاحبه (فلا
 ضمان عليه)
 بقصاص ولا دية ولا
 كفارة (وعلى ركب
 الدابة)

أو عارض ربح شديد ونحوه لكن إجماع الراجح الفرق بين الموت والمرض * الخامسة ما لو بدعير أو
انفلتت دابته من يده فانسدت شيئا فلا ضمان عليه لقلتها حيث لو كان كالتواب مع راع
فهاجت ورجع أو أكل الثياب فترقت منه وأتلفت زرعاً من سلاخه ضمان على الراعي في الظاهر للقلّة
بمخلاف ما لو تفرقت الدومة فأتلفت شيئا منه بضغنه فتربطه وإلى هذه الصور أشار في المنهج بقوله غالباً
(قوله) سواء كان مال الكاهن أو مستأجرها أو متاعها (أي أو ودعيها أو ترهنته فتعير بعضهم
بصاحب الدابة فيه قصور لأن الظاهر منه مال الكاهن فقط الآن برأيه المصاحب لها فيشمل من ذكر
كما أشار إليه في المنهج بقوله) ومن مسجد دابة (قوله ضمان ما أتلفت متاعه) أي التي يده علم أنها لأضافة
لادنى ملائمة لا للملك فقط كما علم من قوله سواء كان مال الكاهن أو مستعيرها الخ نحو أن كان ما أتلفته نفساً
أو مالاً وسواء كان أتلفها لبلد أو بهار الكن ضمه إلى النفس على العادة كحق البئر وإنما كان عليه
ضمان ما أتلفته دابته لأنها في يده فقلبه حقلها وتعهدها لأن فعله امتسوب إليه فتابتها كحبابته
ويحل ضمان صاحب الدابة ما أتلفت متاعه إذا لم يقصر صاحبه فإن قصر كان وضعه بطريق أو عرض
لها فلا ضمان على صاحب الدابة لقصره مال الكاهن فهو المضيع لها لو كذا لو كانت الدابة متوحداً
وأتلفت شيئاً لم يقصر مالكه كأن كان حاضراً وترك دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحاً
فلا ضمان لتربطه فإن لم يقصر مالكه فإن أرسلها في وقت حرج العادة بضبطه أمسه لبلد أو بهاراً
ضمن صاحبها وإن أرسلها في وقت حرج العادة أرسلها فيه لم يضمن ومن ذلك إذا عدا بمضنه البليقي
من أهل حوت العادة بمضطها لبلد أو بهاراً ضمن رسلها ما أتلفته مطلقاً ولا يضمن ما أتلفته الطيور
كالحمام مطلقاً لأن العادة أرسلها ومنه العمل فلا ضمان فيها لتلقه ولذلك أفتى البليقي في جواب
لإنسان قتل جلالاً ثم بعد ضمان وعطله بأن صاحب الفعل لا يمكنه ضبطه والتقصير من
صاحب الحمل وكل حيوان عديمه الألف كالخرنوب في عرق بالآلاف للطيور والطعام وغيرهما
بضمن مالكه أو من يابو بما أتلفه لبلد أو بهاراً ويدفعه بالأخف والأخف كالصائيل ويجوز التعرض
له في غير حال الحنابة وقيل أنه التقى بالقوس في الخمس المأمور بقتلها لا يعصمه الاقتناء وضع اليد
عليها ولو كان بداءه كلب عقور أو دابة جرحه وخلع نفسه بذنه ولم يعلمه بالحال فعصه الكلب أو
جمته الدابة ضمه ولو كان الداخل يصرفه من دخله لا ذمه أو أعله بالحال فلا ضمان له لا لتسبب في
هالك نفسه وكذا لو كان ماذ كرخا جاع فاداره ولو كان يجانب إياه فلا ضمان لأن ذلك ظاهر يمكن
الاحتراز عنه وقد سئل الفقيه عن حبس الطيور في أفعاس أسماء صوتها ونحو ذلك فأجاب
بالجواز إذا تعهد صاحبها بما يحتاج إليه كالدمعة التي ربطت بعددها مال الكاهن أو بهاراً (قوله) سواء
كان الأتلاف يبيدها أو رجلها) تنص في الضمان وقوله أو غير ذلك أي كإسمها (قوله) ولو بالث
أو رات) بمنته وقوله بطريق أي ولو الواقعة بعد الحاجة من ركوب أو زول أو لاجل البول أو الراء
بمخلاف اتفاق المجازة جرحهم في المواقف المعروفة بالطرق والأحواض فيضربون لأنهم مقصرون
باعتقادهم جرحهم فيها لتعصبهم بذلك وقوله فتلص بذلك أي يبولها أو روثها وقوله نفس أو مال أي
أوهما معا وقوله فلا ضمان أي لأن الطريق لا يتخلعون ذلك من المانع من الطريق لأن السبيل إليه وهذا
هو المعتقد خلافاً لما جرى عليه بعض المتأخرين كشيخ الإسلام من الضمان لأن الاتفاق الطريق
مشروط بسلامة العاقبة قال وهذا ما جرحه في آخره وضيق أصلها وهو المتقول عن نفس الأم والأصحاب
ومع ذلك فهو ضعيف والمعتقد عدم الضمان كما علمت

• (فصل في أحكام الغاة) أي هذا الفصل في بيان أحكام الغاة وهو أن ذلك لهم ومن ظلمهم
ومحاربتهم المصدور عنهم من الحق والأصل فيه قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
فاحصلوا بينهما فان بقت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله وإنما جمع في

سواء كان مال الكاهن
أو مستعيرها أو
مستأجرها أو متاعها
(ضمان ما أتلفته
دابته) سواء كان
الأتلاف يبيدها أو
رجلها أو غير ذلك ولو
بالت أو رات بطريق
فتلف ذلك نفس أو
مال فلا ضمان
• (فصل في أحكام
الغاة)

قوله اقتلوا كل الفريسيين وثني في قوله فاحملوا بينهما طمر الفتنة وليس في الآية ذكر الخمر وحمل الامام
 مر بها الحكمات فلهذا لمعموها ناسخا ان الطائفة تطلق على الواحد فتشمل الامام او تنضم به بطريق
 القياس الاولى بناء على ان الطائفة لا تطلق على الواحد لانه اذا طلب القتال ابحى طائفة على طائفة
 فليس على الامام اولى وليس الطائفة تتألف منهم وانما الطائفة لا تتألف منهم قال الامام الثاني الان
 يكونوا بمن يشعرون بواجبهم تصد بغيرهم كالطائفة وهم صنف من الروافض منسبون لرجل يقال
 له خطاب يشعرون بواجبهم تصد بغيرهم لا يسمون السيل لا يكتب ولا تقبل شهادتهم الا ان يثبتوا
 السب كان قالوا اقرضه كذا فتقبل لانها التهمة حيث لا يضاقل قضاء فاضهم فما قبل فيه
 قضاء فاضه بخلاف ما لا يقبل فيه ذلك كان حكم فاضهم ابا مخالف النص او الاجماع او القياس
 الحلي فلا يقبل وعلى قبول شهادتهم وقضايتهم ما لم يستقلوا ادانها واما النوازل لا تقبل شهادتهم
 ولا قضايتهم لانها تعدلهم حيث تدفع ان العدالة شرط في الشاهد والقاضي ولو كتبوا لنا حكم فلنا
 تنفيذنا وسماعنا بغيره فلا الحكم الكبري . سبيلنا عدم التنفيذ بهم الحكم استنفذنا بهم وبعد
 بما استوفوه من حد او تفرجوا كافر جوز كافر في عدم الاعتداد بذلك من الاضرار بالبيعة
 وبعد بما فرغوا من حرم المزرعة على جندهم لا يسمون من جند الاسلام ولان دعاب الكفار قائم بهم
 (قوله وهم) أي الغلاة وقوله فرقة مسلون أي طائفة مسلون حكم دارهم حكم دار الاسلام فاذا جرى
 فيها ما يوجب اقامه حد او اقامه امام استولى عليها ولو سبي المشركون طائفة من الغلاة لم يهل العدل
 استنفذهم ان قتلوا عليه ولو اعايد كذا معصومين كالذين يمين بالموافقة بقرهم قتلنا اعتذار
 فيه انتقض عدلهم كالأمر فدواقتنا لان قال بالذميين كذا ماكرهين او غلبنا جواز القتال اعانة
 لهم او انهم يحقون وان لنا اعانة الحق واما من صدقهم لم ينتقض عدلهم لعذرهم واما المعاهدون
 والمؤمنون فينتقض عدلهم ولا يقبل عذرهم الا في الكراهية بينة (قوله مخالفون الامام)
 أي بان تخرجوا من طاعته بعد انقادهم له او منع حق ترجمه عليهم كركنوا على ان امامه فرض
 كفاية كالنقض او لذلك قال صاحب الجوهري واجب نصب امام عدل بالشروع فاعلم لا يحكم العقل
 وتعتقد الامامة باحد امور ثلاثة ولها بيعة اهل الحل والعقد أي حال الامور وعددها من العلماء
 ووجوه الناس التيسر اجتماعهم فلا يعتبر فيها عدل بل لو لم يلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعة
 محضرة شاهدين ولا تكفي بيعة العامة في شرط اوصاف المايح بصفة الشهود من العدالة وقبرها
 نانبها استتلاف الامام من عينه في حياته بشرط ان يكون اهل للامامة حيث لا يكون خليفة بعد
 موته وبصير مداهنه بعد موته كما عهد ابو بكر الى عمر رضي الله عنهما كعهده الى الامروزي بين
 جاعة قبر نضون بعد موته وفي حياته باذنه واحدا منهم كما عهد عمر رضي الله عنه الى الامروزي بين
 سنة على عثمان والزبير وعبد الرحمن عوف وسعد بن ابى وقاص وطهعة رضي الله عنهم اجمعين
 فاختاروا عثمان رضي الله تعالى عنه وقد نظم بعضهم اشعارهم بقوله

اصحاب شورى ستفها كها • لكل شخص منهم قوة على

ثمان طهعة وابن عوف ياق • سعد بن وقاص زير مع على

نائبها امتدح شخص مسلم ذي شوكة متغلب على الامامة ولو ضمير اهل لها كصبي وامرأتها فاسق
 وحامل فتتعدد امامته لئلا تنظم حمل المسلمين وتتفاد احكامه للشر ورواها الكافر فلا تنفذ امامته
 اذا قبل عليها القوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا بشرط الامام كشرط القاضي
 من كونه مسلما كافرا اعدا لا كراحتها ذارأي وسع وبصر وتلق وان يكون قرشيا خيرا لفساقي
 الاثمة من قرش وان يكون شجاعا يفر بنفسه ويعالج الجيوش ويتقوى على فتح البلاد ويحمي
 البيضة أي جماعة المسلمين ويدخل في الشهادة سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة

وهم فرقة مسلون
 غيا لقون الامام

قول المعنى يجعله
 الامر لعل الولو عند قوة
 والتقدير ويجعله
 أي الامام فليبرر

الثبوت (قوله العادل) ليس قبيل اهل الراجم فان اعتبار العدل احدى وجهين والراجم خلافة وجبارة
 المشتمل على الامام قال في شرحه ولو جازت امواله الشيخ تلخيصه فبطلت طاعة الامام ولو جازت امواله
 لا يخالف الشرع من امر ائمتنا بمتخالف الشرع لانه لا طاعة الا لله ولا طاعة لغيره كما في
 الحديث في شرح مسلم يجرى الخروج على الامام الجائر اجابنا عن من الحجة المتأخرة عن التابعين
 فمن بعدهم فلا بد على حكاية الاجماع خروج سيدنا الحسين رضي الله عنه على يزيد بن معاوية
 وتوحيدهم ممن يدين بالماضي رضي الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهما والماضي انه يجب
 طاعة الامام ولو كان مسلما احسانا بان تغلبوا عليه انما جبروا عليه وان امر عليه حتى يجمع
 الاطراف ولان المقصود اتحاد الكلمة ولا يحصل الا بوجوه الطاعة (قوله ومفرد البغاة ناع) قال في
 جمع باع كالتضام جمع فاض واصل بغاة بغاة بغاة كالتضام فقلت في الفاصلة بغاة (قوله
 من البغي) أي ما عدا من البغي وقوله وهو الظلم أي محاوزة العدل وليس البغي هنا وصفا منسوما
 لكونه يتناول ما عدا وان كان ملائنا بخلاف ما اذا كان لا يتناول أو يتناول غير ما عدا فهو وصف
 مضموم وذلك قال بعضهم وأحد من البغي الضمير لوني * جيل على جيل ذلك الماضي
 (قوله ويقاتل) أي وجوب اعادة المنهج وبعيد قائل في شرحه لا جاع العصابة عليه وأما التواريخ
 فلا يقاتلون وهم قوم ينفرون تركب الكبرية وتركون الجماعات لا يمتدحهم كبر الائمة باقرارهم
 على الكبرية فزعوا كفرهم بذلك فتركوا الصلاة خلفهم لذلك ثم ان تضارنا بهم تعرضنا لهم حتى
 يزول الضرر ويحل محلهم قائلهم ان كانوا في قبضتنا ولم يقاتلوا ولا قتلوا ولا يجب قتل القاتل منهم
 الا ان قصدوا اغتاله الطريق وقتلوا شخصا من خلفنا فقتل القاتل منهم لا لهم قطع طريق
 حيث نزلوا فقتلنا في حال القتال على البغاة للضرورة والحرب كعكسه فهو هذا مقتضى ما سلف
 لان الوفاة التي يترتب من العصابة على مطالب بعضهم بعضا بما تلغوه من نفس اموال وترخيصا في
 الطاعة ولا اتماما لمرورهم به فلا تضمن ما يتولاهم اموالهم انما تلغوا يتناول بخلاف ما اذا كان
 في غير حال القتال اوفيه لا ضرره فانه مضمون بما على الأصل في التلافتة ان قصد اهل
 العدل بالتلاف ما عليهم باضعافهم عنهم لم يضمنوا كما قاله الماوردي ولو طعن احد من الفريقين
 امقوا احد من الفريقين الا تورب لا شبهة قد فان كرهه لزمه المهر والود زقيق ويزن واحد من
 اهل العدل بمصاهرة اثنين من اهل البغي كما يجب على المسلم مصاهرة اثنين من الكفرة او فلا يولي الا متقربا
 لقتال او متقربا الى الفتنة ومثل الخافق في عدم ضمان ما تلغوه علينا وعدم ضمان ما تلغنا عليهم
 للضرورة وتلاخر بدو شوكه لا يتناول فانه لا يضمن ما تلغوه علينا ولا تضمن ما تلغنا عليه للضرورة
 الحرب لان سقوط الضمان في الغاة قطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا ولا فرق بين
 ان يكون مسلما او كافرا على المعتمد خلافا للشيخ الاسلام حيث قال بالضمنان فيما تلغوه طائفة ارباب
 ولم يشك وان تناووا وسلموا لحننا بهم على الاسلام واما ما تلغنا يتناول بالضرورة فهو مضمون لانه
 كما تلغ الطريق (قوله) فبعض ما قبل آخره (أي مضمون اوله) لانه ليس هو على هذا فترأ اهل البغي
 بالرفع لانه نائب الفاعل ويجوز فترأه بضم اوله وكسر ما قبل آخره ما تلغنا للفاعل وفاعله ضمير عائد
 على الامام المعلوم المقام بل هو اولي وليس هو من حذف الفاعل كما قبل وعلى هذا فقربا اهل
 البغي بالنصب لانه مفعول (قوله اهل البغي) بالرفع على ما جرى عليه النسخ او بالنصب على ما قد مضى
 لك (قوله أي مقاتلهم الامام) أي اوائته ولا يجوز ان يستعان عليهم بكفر لانه يجرى تسليطه على
 المسلمين بالضرورة بان كثر او احاطوا بنا ولا يجرى قتلهم مدين احد او اضعاف اضعاف الجاني
 والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم هذا ان لم يقتلهم للاستعانة فلو استعانة به حاز ان كان فيه جارة
 وحسن اقدام وتمكن من منعه لو اتبع منه (قوله ثلاث شرائط) وتقدم في الترخيف شرائط ان

العادل ومفرد البغاة
 باع من البغي وهو
 الظلم (ويقاتل)
 بضم ما قبل آخره
 (اهل البغي) أي
 مقاتلهم الامام
 (ثلاث شرائط)

يكونوا مسلمين وأما كونهم خالفين للإمام فقد ذكر المصنف ما يقيد به بقوله وأن يخرج حواصن قبضة
 الإمام ولا حاجة لعدم شرط أن لا حاكم له أن يكون لهم مطاع شرطاً لأن الشرار
 جعله داخل في الشوكة التي صورها المنع كما سيأتي فيحتاج لزيادة شرط أن يكون الشرار
 قاطبة لا يقطع بقساده كما سنع الشرح للحطوب وقد قال هذا مذهبهم من قول المصنف سائق خصوصاً
 على تفسير الشارح له بقوله أي شخص قد بر (قوله أحدها) أي أحد الثلاث شرط (قوله أن يكونوا
 في منعة) يقتضي وصوراً للشارح ذلك بقوله أن يكون لهم شوكة فهو تصور لقوله أن يكون في منعة
 وقوله بقوة أي بسبب قوتهم لا بحسن بحيث يمكن معهما مقاومة الإمام وقوله وعد أي حكمة وقوله
 ومطاع أي بسبب مطاع فهو عطف على قوله بقوة وهذا يقتضي أنه داخل في الشوكة التي صور
 بها الشارح المنع فالمطاع ليس شرطاً لئلا يدخل الشوكة كما تقتضيه عبارة المصنف بل هو شرط فيها
 كما صرح به الشيخ الحطوب (قوله وأن لا يمكن المطاع إماماً منصوباً) فلا يشترط أن يكون فهم إمام
 منصوب لأن علياً رضي الله عنه قاتل أهل الجمل بالصرق فوالا لم يسم بكونهم إماماً لأنهم لم يسموا
 عائشة رضي الله عنها وكانت على جمل وتلقب بها على بكرها وأمر برحومها إلى المدينة فلاجل كونها
 راء كعب على جمل في تلك الواقعة سميت وقعة الجمل وقاتل أهل سين قبل نصب إمامهم ومعنى المطاع
 المنوع الذي يبعد راءه إمامهم عن راءه بحيث لا يخرجون عن طاعته ويخضعون له (قوله بحيث
 يحتاج الإمام الخ) هذا تصور لقوة إمامه التي تحصل به الشوكة التي هي تصور للمنع وقوله
 العادل ليس بقيد كما تقدم وقوله في رد هم أي لخاصة وقوله لخاصة متعلق بـ رد هم وقوله أي كفة
 من على بقوله يحتاج وقوله من بدل مال وتحصيل رجال أي دفع ما يوتي به جيش وهذا بيان لكفة
 (قوله فإن كانوا أفراداً الخ) مخترقة له أن يكونوا في منعة وقوله سهل ضيقهم أي يتيسر أخذهم
 بحيث لا يحتاج إلى بدل مال ولا تحصيل رجال وقوله فليسوا بإفاد أي لعدم حتمهم فترتب على أفعالهم
 مقتضاها حتى لو أنفوا شيئاً ضمنوه كعاطم الطريق (قوله والثاني) أي الشرط الثاني من الثلاث
 شرائط (له أن يخرج حواصن قبضة الإمام) أي طاعته ما انفرد بهم يداً وقر به أو موضع من الصغراء
 كأنفه في الروضه وأصلها من جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم
 غير مرة (قوله أما ترك الانتقاده) أي ينزك الطاعة له فيما لم يره أو ينهي عنه في غير ما يخالف
 الشرع وقوله أو يمنع حق وجهه عليهم أي يمنع إرادته وعيكره مستقيمة عنه وقوله سواء كان الحق
 مالياً كان كرامة وقوله أو غير مالى وقوله بقوله كحدود صاصر ويدخل في هذا الضابط
 كما قاله العراقي ما لو قتلت فتان من المؤمنين فأصحب الإمام بينهم لاته مكان من حقه عليهم عدم
 المناقاة والرفع اليه فترك ذلك اقتبات عليه ومنع على متوجه عليهم (قوله والثالث) أي الشرط
 الثالث من الثلاث شرائط (قوله أن يكون لهم الخ) أي حيث تكون لهم شبهة يعتقدونها جواز
 الخروج من طاعة الإمام لأن من خرج بغير شبهة كان معاً لالحق وقوله أي لخاصة بتفسيره لضمير في
 قوله لهم قوله تلو بل أي بأن يتسكوا بشئ من الكتاب أو السنة لا بخلاف ظاهره ويستندوا إليه
 وقوله سائق بمحله في أوله ومضمونه في آخره وقوله الشارح بقوله أي محتمل والمردائه محتمل للعبة
 بحسب الظاهر وهو باطل فتلوا قوله كاهير به بعض الأصحاب أي أصحاب الإمام الشافعي رضي الله
 عنه (قوله كطاعة أهل سين) بكسر أوله وثانيه المشدد وهو اسم إقليم أو بلد بالشام وكان أهلها مع
 معاوية وكان معه ثمانون ألفاً وكان مع علي عشرة ألفاً ونصره الله عليه وكان كل منهما محبداً
 فظفر بهما جهاداً فقاتل الآخر وان كان الحق مع علي رضي الله عنه كما يدل بقوله صلى الله عليه
 وسلم ويجمع عار تقتله العنة المأخوذة بدعوههم إلى الجنة بدعوههم إلى النار وهذا من الأخبار المقتضية
 وقد وقع ذلك بصين فقد دعا عمار بن ياسر رضي الله عنه أهل سين إلى طاعة الإمام التي هي - بئس

أحدها (أن يكونوا
 في منعة) بأن يكون
 لهم شوكة بقوتهم
 ومطاع فهم إمام
 لم يمكن المطاع
 إماماً منصوباً بحيث
 يحتاج الإمام العادل
 في رد هم لخاصته إلى
 كلفة من بدل مال
 وتحصيل رجال فإن
 كانوا أفراداً يسهل
 ضبطهم فليسوا بإفاد
 (و) الشافعي (أن
 يخرج حواصن قبضة
 الإمام) العادل أما
 بترك الانتقاده أو
 بمنع حق وجهه عليهم
 سواء كان الحق مالياً
 أو غير مالى فخصص
 (و) الثالث (أن
 يكون لهم أي لخاصة
 (تأويل سائق) أي
 محتمل كاهير به
 بعض الأصحاب
 كطاعة أهل سين

الجنة وهم دعوا إلى حبسهم مقاتلتهم وقتل سبب في النار وقتلوه فعلم من ذلك أنهم الفئة الباغية وإن الحق من على كرم الله وجهه ولم يلقه معاوية على انكار هذا الحديث لكونه من أنفاس الأحاديث وأصحها كما قاله القرطبي قال أنما قتله من آخر حقه قتال على إذن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي قتل جر تلاته آخر جمعه وها من على الزام مفهم لا جواب عن وجوه الاعتراض عليها قال الإمام عبد القاهر الجرجاني أجمع قتلها الكائن والأراق على أن عليا مصيب في قتاله لاهل صفين كانه مصيب في قتاله لاهل الجمل وان الذين قاتلوه قاتلوه لاهل الجمل لكن لا يجوز للظعن في معاوية كغيره من سائر الصحابة فاتهم لاهل الجمل ولم يجرى بينهم حامل ولذلك قال صاحب الجوهرة وأول التشاير الذي ورد * ان خضت فيه واجتنب ذاء الحسد

والحاصل أن عليا رضى الله عنه قاتل اهل الجمل بالبصر فوهم طلقة في يرو عاتية وكانت على جمل فأتته هاجما فعلى فامر بردها إلى المد فتولت ذلك حيث تلك الوقعة وقصة الجمل ثم قاتل اهل صفين بالشام مع معاوية بن روى أن رجلا قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه رأيت الليلة كأن الله س والقمر ومع كل نجوم يقتل قتالهم مع أجمع أكت قال مع القمر قال كنت مع الآية المجودة اذهب فلا تعمل لي عملا أبدا وكان عاملا له فله واسم عابس بن سعد فقتل بن صفين ثم قاتل اهل النهروان من الثوار روى قرية بقرية بغداد (قيل) بدم عثمان) أى بسببه وهو القصاص وقوله حيث اعتقدوا أى لانهم اعتقدوا أو الضمير راجع لاهل صفين وقد وافقوا في هذا الاعتقاد اهل الجمل فانهم اعتقدوا أيضا ذلك بقوله أن عليا يعرف من قتل عثمان أى ولا يتقص منهم لمواطاة أياهم وهو يرى من ذلك فقد حارهم على رضى الله عنه أن بنى أمية يرمون أن قتل عثمان والله الذى لا اله الا هو ما قتل ولا مات ولقد نهيت فصوصى اه وانما آخر الناس حتى يحق شروط القصاص ثم يتقص منهم ومن هذا التأويل تأويل مائى تركته من أى بكر رضى الله عنه فانهم لا يدعون الزكاة إلا من صلواته سكن لهم أى وقدره لهم وهو الذى صلى الله عليه وسلم أخذوا بظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن من الله عليهم ما أريد (قوله) فان كان التأويل قطي الطلان هذا مقابل لقوله سابق فان معناه كما تقدم محتمل للصدقة وان كان باطلا لئلا وذلك كما يدل المرتد بن سعد موه صلى الله عليه وسلم به ولم لا تؤمن به الا في حياته لا بعد موته لان كل شريعة تنقطع موت نبيا فهذا التأويل باطل مطع لان شريعتهم صلى الله عليه وسلم باقية إلى يوم القيامة لكن برضى هذا المثال ان هؤلاء كفار والكلام في البقرة مملون كما تقدم اللهم الا أن ينظر كونهم مسلمين بحسب الأصل (قوله) لم ينبر أى هذا التأويل الذى هو قطي الطلان وقوله بل صاحبه معاندا أى يقبى عليه الأحكام قبل البعث وقوله أى هذا لا تافى بالعلوم الباقية حتى يبعث الله رسولا أى يوحى بالخير من قتلهم قبل البعث وقوله أى هذا لا تافى بالعلوم والخبر وقوله فقتل أى حاد فاما هراق في التناظر وكان على الشارح أن يقول ناصحا أى عنده تصح لاهل الجمل وقيل لاهل البقي وقيل لهما أو كونه أمينا فطنا مندوب ان كان العت لحد السؤال فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة كان واجبا كما أفاده الرضى لكن فر الشيع طسية أن كونه أمينا واجب مطلقا والتفصيل الذى كور في كونه فطنا أو كونه ناصحا فهو واجب مطلقا ككونه أمينا وقد بحث على رضى الله عنه ابن عباس إلى اهل النهروان فرجع بعضهم وأبى بعضهم (قوله) فان ذكر والاه أى الرسول الذى بعثه الامام وقوله مظلومة بكسر الهمزة وهو لقياس كما قاله الراوى وهذا ان كان مصدرا أمينا بمعنى الظلم فان كان اسما لما ظلم به فبالكسر فقط وقوله أى تلك المظلومة وقوله السبب في امتناعهم عن طاعته أى في وجهه من طاعته (قوله) أزالها أى الرسول الامين الفطن بمراجعة الامام وبمعنى عود الضمير إلى الامام وهذا في المظلمة وأما في الشبهة

بدم عثمان حيث
اعتقدوا أن عليا
رضى الله عنه يعرف
من قتل عثمان فان
كان التأويل قطي
الطلان لم يعتبر بل
صاحبه معاندا ولا
يقابل الامام البغاة
حتى يبعث الله رسولا
أمينا فطنا سألهم
ما بكرهونه فان
ذكر والاه مظلومة
السبب في امتناعهم
عن طاعته أزالها

قول المشي فقتل يوم
صفين بمعنى مع
معاوية كافي عبارة
غيره اه معصيه

فمن يله الأهل والولاء من نفسه ويصير أن يزيله الإمام بنفسه أضعافاً كان عازفاً أو بنفسه
 كان يسل العلماء أن لم يكن عازفاً (قوله وإن لم يدكر واشيا) أي لا ملزمة ولا شبه وقوله أو أصروا
 بعد إزالة الملزمة على النبي أي أسقر وأعل ذلك ولم يرجعوا إلى الطاعة وفي بعض النسخ وإن أسروا
 أخرج بأسقاط قوله وإن لم يدكر واشيا (قوله فصحهم) أي نديابان بعضهم ترفيقاً وترهباً بأمرهم بالعود
 إلى الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة (قوله ثم أعلمهم) أي وجوه بأوقوله بالقتال حارة المنهج ثم
 أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال انتهت فقد حذف هنا ترفيقاً ثم بالقتال فلا يجوز
 تقديم ما أتى الله فأن طلبوا من الإمام الأهل المال اجتماعاً فعمل ما أوصوا بأن ظهر له أن استسمه الله
 للتمال في إزالة الشبهة أمهلهم ما رموه ولا تنقيد بعبارة ظهر أن ذلك لا يتنازع مدد أو قوة لهم بلهم وإن
 بذلوا أموالهم وورعوا فذرهم (قوله ولا يقتل أسيرهم) أي ولا مدبرهم ولا من ألقى سلاحه منهم
 وأعرض عن القتال لقوله تعالى حتى نفي إلى أمر الله والفتنة لرجوع عن القتال بالهزيم وروى ابن
 أبي شيبة أن علياً رضي الله عنه أمر مناديه يوم الجمل بأن ينادي أن لا تبسح مدبر ولا يذبح على جريح
 ولا يقتل أسير ومن أطلق يابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتالهم انما شرع لاستقامتهم
 من الخلة وقد زال (قوله أي البغاة) تفسير للصغير (قوله فأن قتله شخص عادل) أي من أهل العدل
 وقوله لا قصاص عليه في الأصح أي على القول الأصح وهو العتيد لشبهة أي خيفة قتله يرى قتلهم
 مدبرين فيقتل القصاص لشبهة لكن تلمه الله (قوله ولا يطلق أسيرهم) أي بل يحبس لأنه
 امتنع من حق وأجس عليه فخصس به كالذين قاله العلامة البرلسي فقلنا عن المناور روى (قوله وإن
 كان صدياً وإرأة) أي وعداً فلا يطلقون حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم كما في الرجل الخروجل
 ذلك في الصبي والمرأة والعتيد أن كانوا مقاتلين والأطلقوا بغير دافعة الحرب (قوله حتى تنقضي
 الحرب ويتفرق جمعهم) أي ولا يتوقع عودهم (قوله إلا أن يطبع أسيرهم غنائماً يتابعه للإمام) أي
 فيطلق قبل ذلك (قوله ولا يغم ما لهم) أي لا يؤخذ غنيمة ولا يقطع زرعهم ولا أعيانهم ولا تنقر
 خيولهم إلا أن قاتلوا طغياناً يحرم استعمال سلاحهم وخيولهم وغيرهما مما أخذ من أموالهم لعموم
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يجهل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ثم يجوز للضرورة أن لا يجهل ما يقع
 به من الأموال لا سيما أوما ركب منها الهزيمة الأحيولهم (نولاهم) رخصاً لا سيما خيلهم أي وقبرهما
 أخذ من أموالهم فيرد عليهم جميع ما أخذ منهم وقوله إذا انتفضي الحرب أي يستأنس بهم وقوله وأمنت
 غائلهم أي ضربه هو قوله تنفرهم أي بسبب تفرقهم وعدم توقع عودهم وقوله أو ردهم للطاعة أي
 أو رجوعهم للطاعة الإمام (قوله ولا يقاتلون بغير كسار) أي يحرم قتالهم بذلك ولا يجوز حصارهم بغير
 الطعام والشراب عنهم إلا على رأي الإمام في أهل قلعة (قوله ومغنيق) هي آلة ترمي بها الحجارة
 كبرج حصة الوالي المعروفة وقوله الأرض ورفيقاً تلون ذلك أي بالعظم كثار ومغنيق وقوله كان
 قاتلونه أي العظيم المذكور وقوله أو أخطأونا أي أكثرتهم وهذا تمثيل للضرورة (قوله ولا
 يذبح) بالمضمم من التذبيح وهو الأمر أع وتتميم القتل كما نادى السارح غافلي ولا سرع ولا
 يتم القتل وقوله على جريحهم أي البغاة (قوله والتذبيح تتميم القتل وتجهيل) أي الأسراع به
 (نصل في أحكام الردة) * أمان الله وأجبتنا وجب المسلمين مناهوهم بحببة للعمل أن انصرفت
 بالموت والأمان أسير قبل موته فهي بحببة لثوابه فقط فيعود العمل بغير حائن التواب وترتب
 على ذلك أنه لا يجب عليه قضاءه ولا يطالب به في الآخرة وتثبت الردة بعبادة ولا يجب تفصيل الشهادة
 بها كما قال الرافعي عن الإمام أنه الظاهر لأن الردة لخطرها لا يقدم الشاهد على الشهادة بها الأهل
 بصيرة خلافاً للشيخ الإسلام في قوله بوجوب تفصيل الشهادة بها وإن قال إنه المقتول وعصبة جماعة
 منهم السبي وقال الاستنوي أنه المعروف عقلاً ونقلنا ما نقل عن الإمام بحثه والعقد الأول

وإن لم يدكر واشيا
 أو أسروا بعد
 إزالة الملزمة على
 النبي فصحهم ثم أعلمهم
 بالقتال (ولا يقتل
 أسيرهم) أي البغاة
 فأن قتله شخص عادل
 لا قصاص عليه في
 الأصح ولا يطلق
 أسيرهم وإن كان
 صدياً وإرأة حتى
 تنقضي الحرب
 ويتفرق جمعهم إلا
 أن يطبع أسيرهم
 غنائماً يتابعه للإمام
 ولا يغم ما لهم ويرد
 سلاحهم وخيولهم
 لهم إذا انتفضي
 الحرب وأمنت غائلهم
 يتفرقهم أو ردهم
 للطاعة ولا يقاتلون
 بغير كسار ومغنيق
 الأرض ورفيقاً تلون
 بذلك كان قاتلونا
 به أو أخطأونا
 (ولا يذبح على
 جريحهم) والتذبيح
 تتميم القتل وتجهيل
 (نصل في أحكام
 الردة)

شهدت البينة يقول كذا أو فله فادى المشهود عليه اكرها مصدق بعينه ولو بلا قرينة لا يملك تكذيب
 البينة والحرم أن يصدق كلمة الاسلام بخلاف ما لو شهدت وادى ما ذكر فلا يصدق بلا قرينة
 لتكذيبه الشهود لان المكروه لا يكون مرئيا فان كان هناك قرينة كاسر كفا مصدق بعينه (قوله
 وهي) أي لمرءة وقوله أغش أنواع الكفر أي لسايفها من قطع الاسلام والرجوع عنه فهي أغش
 من غيرها من أنواع الكفر (قوله ومعناها لغة) الرجوع عن الشيء الى غيره أي سواء كان رجوعا
 عن الاسلام الى غيره وهو الكفر أو عن شيء آخر الى غيره فالعقوى أصعب المعنى الشرعي كما هو
 القالب (قوله وشرعا) أي ومعناها شرعا وهو عطف على لغة (قوله قطع الاسلام) أي قطع من بعض
 طلاقه استمرار الاسلام فهو من إضافة المصد إلى لقوله بعد حذف الفاعل مع تقدير مضاف ومن بعض
 طلاقه هو البالغ المعادل للتنازل ولو سكر أن متعددا فيرجع الصبي والمجنون فلا تصح ردتهما لعدم
 تكليفهما وتخرج أيضا المكروه فلا تصح ردته لقوله تعالى الا من أكره وقوله مطمئن باليمان وعلم
 من قولهم قطع الاسلام أن المنتقل من دين لا آخر لا يسمى مرتدا وان كان حكمه حكم المرتد فلا يقبل
 منه الاسلام (قوله بنية كفر) أي ولو في المستقبل كأن نوى أن يكفر هذا أو في قابل فيكفر في
 الحال ومثل بنية الكفر الرد فيه فيكفر به أيضا وقوله أو قول كفر أي كان يقول الله ثالث ثلاثة أو
 يقول ان الله مالم يسبق اليه لسانه أو بقوله حاكم عن غيره أو بقوله الولي في غيبته والا فلا يكفر ولا يعز
 خلافا لقول ابن عبد السلام انه يعز لانه لا يؤخذ بذلك في حال غيبته كما هو الغرض وقوله أو فعل
 كفر أي ما لا يمكن فعله خوفا من الكفار كأن يكون في بلادهم أو ربه بذلك خوفا على نفسه والا فلا
 يكفر لكونه مكرها حيث كمال عاصم (قوله كسجود لصنم) أي أولئسن أو قرو مثل السجود
 إلى كوكب لغرض الله فيكفر به إن قصد تعظيمه كتعظيم الله والاحرم فقط (قوله سواء كان الخ) تعميم
 في قطع الاسلام بنية الكفر أو فعله لكن لا يظهر الاستبراء في التوبة وانما يظهر في القبول والفعل
 وقوله على جهة الاستبراء أي على جهة تهمته الاستبراء قال تعالى قل الله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون
 لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم وقوله أو العناد أي كان يقول الله ثالث ثلاثة اعتاد المرن يخافهم مع
 اعتقاده أن الله واحد فيكفر بذلك وقوله أو الاعتقاد أي مالم يكن من اجتهاد كاعتقاد المصنف لعدم
 رؤية الباري في الآخرة أو عدم هذاب القبر أو نعيه (قوله كن اعتقد حدوث الصانع) أي كاعتقاد
 من اعتقد حدوث الصانع فهو على تقدير مضاف لأنه مثال للاعتقاد الصانع لم يرد من أجهاته تعالى
 لكنهم كادوا أن يجمعوا عليه أخذ من قوله تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله من ارتد عن
 الاسلام) أي رجوع من دين الاسلام وولد المرتد أن اعتق بغير الرد فهو مسلم لانه اعتقد في حال الاسلام
 فحكم عليه بالاسلام تعالى لا يؤثر فيه طرو ردة أو به أو أحدهما وكذا أن اعتقد في الرد وكان في أصوله
 الذين ينسب اليهم مسلم فهو مسلم تبع المسلم من أصوله المذكورين لان الاسلام مالم يعلو لا يعل عليه
 وان كان أصوله مرتدين فهو مرتد تبعهم لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستلب فان تاب فلا رة ظاهره والا
 قتل ولو كان أحدا أو مرتدا أو لا نحو كافر أصلي فكافر أصلي كما قاله الغوي واختلف في من مات من
 أولاد الكفار قبل بلوغه على أقوال كثيرة أصحها أنهم يكونون في الجنة استقلا وقيل خدم أهلها
 والا أكثر ونزل عنهم في النار استقلا وقيل مع أصلهم وقيل على الأعراف وقيل بانهم يتقنون وقيل
 بالرفق وعمل الخلفاء في أولاد كفار هذه الأمة وأما والأغبر هافق النار قول واحد لكن من غير
 تعذيب هكذا قيل وقيل الخلفاء في أولاد كفار غير هذه الأمة وأما أولاد كفار هذه الأمة ففي الجنة
 قول واحد وأما إن ملك المرتد موقوف فإن مات مرتدا تبين ذواله من حين الرد وإن أسلم تبين بقاؤه
 ويجعل ماله عند العدل وأمنه عند قصور كراهة نقضا حيا طلو ينقض منه على نفسه وعلى من عليه
 نفقته كالأولاد وجاته ونقض مندين لزمه قبل الرد وبطل ما تلحقه به من جرمة عقار كان أو

وهي أغش أنواع
 الكفر ومعناها لغة
 الرجوع عن الشيء
 الى غيره وشرعا قطع
 الاسلام بنية كفر
 أو قول كفر أو فعل
 كفر كسجود لصنم
 سواء كان على جهة
 الاستبراء أو العناد
 أو الاعتقاد كمن
 اعتقد حدوث
 الصانع (ومن ارتد
 عن الاسلام)

غيره مساندة من الضاع و يؤيد مكاتبه الخوف للقاضي حفظها و يعتق بذلك ولا يقبضها الزيد
 لأن قضية غير معتبر وتصر فأن لم يعتد ل الوقف بأن لم يقبل التعليق كالبيع والرهن والمبة فطاع
 لعدم اعتداله الوقف وإن احتله بأن قبل التعليق كعتق وتدير ووصية فوقوف إن أسلمتين نفوته
 والاثنتين بطلانه (نيلهم من رجل أو امرأة) بيان بأن وأشار بذلك إلى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة
 في المثل إن لم يقبل كل منهما أخذاً بعموم خبر البخاري من يدل بدنه فاقبلوه فانه شامل للرجل والمرأة
 وأما حديث النهي عن قتل النساء الذي استند إليه أبو حنيفة رضي الله عنه فهو محمول على الحربيات أو
 منسوخ (قوله كن أسكر وجود الله) أي أو قلعه أو بقاءه وهكذا بقية الصفات المجمع عليها وكذا
 من استغنى باسم الله أو امرأة أو نبيه أو وعده أو وعيده أو بهذا فمن القرآن مجمعا على ثبوتها بخلاف
 غير المجمع على ثبوتها كالسجدة فخر التي في سورة النمل أو زانية آية ليست منه أو استغنى بسنة قال
 قيل له فلم أطفارك فانه سنة فقال لا أفعله وإن كان سنة وقد لا استغنى بذلك بخلاف ما إذا قصد
 الامتناع من الفعل فقط أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا فافعله أو قال لا أدري ما الأيمان احتقاراً أو
 قال لا حول لا قنطرة من جوع أو قال التلالم بعد قول الخلووم هذا يستدري الله أنا أفعل بغير
 قدره أو كفر مسلماً من غير تأويل غير النعمة أو لم يلقن الإسلام طالبه منه أو أشار بالكثر على
 مسلم أو كافراً أراد الإسلام أو جدهم على معاصيهم من الدين بالضرورة لا عذر كملاة أو ركعتين
 الصلوات الخمس كمال صاحب الموهبة ومن لم يعلم ضرورة هـ من ديننا يقتل كفر ليس حد
 خلاف ما إذا كان لا يعلمه إلا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الأبن السدس مع بنت
 الصلب أو خلا المذنبين قرب عهد بالسلام ومثل ذلك ما رواه شيبان واتفقوا وهو بعمليس
 بواجب بالاجماع كملاة سادسة أو ركعتين في الصلوات الخمس وهذا باب لا ساحل له تعالى الله
 وجميع المسلمين منه (قوله أو كذب رسولاً من رسل الله) أي أو نبيا من أنبياء الله أوسه أو استغنى به
 أو نفي رسالة رسول من الرسل أو نبوة نبي من الأنبياء أو أنكر رسالة الرسل باز قال لم يرسلهم الله تعالى
 علم بالاولى أو قال إن كان ما قاله الانبياء معاً فصحوا لأن ذلك يقتضي شك في كون ما قاله الانبياء معاً
 وهو كفر أو قال لا أدري النبي أنبي أو حتى نعوذ بالله من ذلك كله (قوله أو حلل محرماً بالاجماع)
 أي قال أن الزنا حلال أو نحو ذلك أو لصذر عما يقع من قول بعض الناس لبعض عند اللعب قتلك
 حلال أو نحو ذلك كقولهم حل قتلك فاتهم يقولون ذلك في سبيل المصيرية ولكنه يقتضي الكفر
 بالعاد بالله تعالى (نيله كالناوشرب الخمر) أي أو اللواط واللم (قوله أو حرم حلالاً بالاجماع) أي
 كان قال البيع حرام والشكاح حرام أو نحو ذلك (نيله كالنكاح والبيع) أي أو لاكل والشرب
 وغيرهما (قوله استتيب) أي طليت منه التوبة وعرضت عليه لانه بما كانت ردة عن شبهة
 فيسي في الزنا فهو روي الدارقطني عن جابر أن أبا قال لما روي أن ابن أبي العباس رضي الله عنه
 وسلم أن يعرض عليها الإسلام فإن تاب وأقبت (قوله أو جوبا) أي استتابه الواجبة بخلاف تارك
 الصلاة فإن استتابه مندوبة والفرق أن جرمة المرتد تنص في تحصيله في التاويل كذلك جرمة تارك
 الصلاة وقوله في الحال أي لا يعمل لمافيه من بقاء على الكفر ثم إن كان سكران سن التأخير إلى
 الصبر ولو أريد بغير عمل حتى يفيق احتساباً ما فيه قد يفيق ويعود للإسلام فلو قتل في جنونه هدد
 لا مرتد لكن بغير رقائه لتغيرته الاستتابة الواجبة (نيله في الأصح) أي على القول الأصح وهو
 المعتمد وقوله فيها أي في كون الاستتابة واجبة وكونها في الحال (قوله ومقابل الأصح في الأولى)
 أي التي هي كون الاستتابة واجبة وقوله أنه أي في الحال والشأن وقوله سن الاستتابة ضعيف وقوله
 وفي الثانية أي التي هي كونها في الحال وقوله أنه يعمل ضعيف أيضاً وقوله ثلاثاً أي من الأيام كما أشار

من رجل أو امرأة كن
 أنكسر وجود الله
 أو كذب رسولاً من
 رسل الله أو حلل
 محرماً بالاجماع كانا
 وشرب الخمر أو حرم
 حلالاً بالاجماع
 كالنكاح والبيع
 (استتيب) وجوبا
 في الحال في الأصح
 فيها ومقابل الأصح
 في الأولى أنه سن
 الاستتابة وفي الثانية
 أنه يعمل ثلاثاً أي
 إلى ثلاثة أيام

البه الشارح بقوله الى ثلاثة أيام الى انقضائه ثلاثة أيام لا ثم من عرف في ذلك ما أخذ به الامام مالك رضي الله عنه وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه يستأب شهرين وقال الزهري يدعى الى الاسلام : ذلك مرات فان ابي قتل وجعل بعضهم كلام المصنف على هذا فجعل المرامن قوله : لا بالاشراوت على كل حال فهو ضعيف (قوله فان تاب) أي دجع عن كفره وجواب الشرط محذوف تفيد رجوعه الى الاسلام كما هو مذكور في بعض النسخ وقوله يعود الى الاسلام أي توبة مصورة بعودته الى الاسلام فالبه التصور وقوله بان يقر بالشهادتين تصور بعودته الى الاسلام (وله على الترتيب) أي مع بقية الشروط المعتبرة في صحة الاسلام وقد تعلقها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه • عقل بلوغ عدم الاكراه والتلق بالشهادتين والولا • والسادس الترتيب فاعلم واعلا

وقوله بان يؤمن بالله اولا ثم برسوله تصور بالترتيب (قوله فان عكس) مفهوم الترتيب وقوله لم يصح أي اسلامه وقوله كما قاله النووي في شرح المهذب في الكلام على نية الوضوء أي على سبيل الاستطراد ولعل للتأنيب أن من شروط النية اسلام النواوي غير الكلام الى شروط الاسلام (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أي وان لم يقبل المردد أشار بذلك الى ان قوله والا تركيبه من الشرطية والا النافية وقوله قتل أي وجوب الخبر بالنجاء الى المار وهو من بدل دينه فاقتلوه ويقتل كقرا احدا على الصواب وان وقع في صاراتهم هناء يقتل حدوا نوعا في ذلك لتعليل كونه يقتل في الحال بقوله لان قتله حد فلا يؤخر كسائر الحدود فهو مخالف للصواب من انه يقتل كقرا احدا كما هو جوابه في أصل قاطع الطريق (تم له أي قتله الامام) أي أو تائبه وقوله ان كان حرا قيد لتعيين الامام لقتله وقوله بضرب عنقه أي بخصوف وقوله لا يراقب ونحوه أي كغير بق خبر اذا قلته فاستحو القتل وعلم من ذلك ان القتل بالهتمة حرام كالخنق والخنوق وقوله الخ والنوسط والتكسبر وغير ذلك والاولا من أحدث القتل بالهتمة السلطان الظاهر يبرس في زمانه فلا ثم عليه الى يوم القيامة قوتي تاب ترك ولو تكرر منه ذلك ولو كان زنديقا وهو من يخفى الكفر ونظر الاسلام وقيل من لا ينقل دنيا أي من لا يختار دنيا وذلك لا ينقل للذين كفروا وان بنتوا بنفهم ما قد سلف وخبر فاذا والواهاه مواله من دماءهم وأموالهم الاصح الاسلام (قوله فان قتل غير الامام عزز) أي لانه اقتات على الامام (قوله وان كان المرتد قتيلا مقابل لقوله ان كان حرا وقوله حاز السيد قتله في الامم أي على القول الاصح لانه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تاديب ونحوه (قوله ثم ذكر المصنف حكم الفصل الخ) دخول على كلام المصنف الا في قوله وغيره أي من الصلاة والدفن ولم يذكر حكم التكفين وهو عدم الوجوب لخروجه من اهلية الوجوب بالرد لكنه يجوز كافي الفصل وقوله في قوله منعك بذكر (قوله ولم ينقل) أي لا يجب عليه لخروجه من اهلية الوجوب بالرد لكنه يجوز كما تقدم في الجنازة وقوله ولم يصل عليه أي لا يجوز الصلاة عليه لغيرهما على الكافر بسائر أنواعه قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا (قوله ولم يدفن) في مقابر المسلمين (أي لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب دفنه أصلا كالحري في قبور زانية الكلاب على حقيقة ما تم ان حصل تأذلا لما من برائحهم موارثهم حيث موارثهم كما تقدم في الجنازة ما اقتضا كلام المعبري من انه يدفن بين مقابر الكفار والمسلمين لما تقدم له من ممة الاسلام لا أصل له لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حطت أعمالهم في الدنيا والآخره وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون (قوله ثم ذكر غير المصنف الخ) دخول على فصل تارك الصلاة مع الإشارة الى اختلاف المصنفين في موضع ذكره وقوله حكم تارك الصلاة أي حال حكمه لان الحكم لا بد كروا تاجد كرده وقوله في ربيع العبادات أي لما نسبت له العبادات فعلقه به من حيث التارك ثم ان غير المصنف اختلفوا في موضعه

(فان تاب) يعود الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله اولا ثم برسوله فان عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المهذب في الكلام على نية الوضوء (والا) أي وان لم يقبل المردد (قتل) أي قتله الامام ان كان حرا بضرب عنقه لا يراقب ونحوه قتل غير الامام عزز وان كان المرتد قتيلا حاز للسيد قتله في الامم ثم ذكر المصنف حكم الفصل وغيره في قوله (ولم ينقل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين) وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في ربيع العبادات وأما المصنف

من ربح العبادات فخذ كره جاع قبل الاذان لتاسد كره كثر كما الذي هو القصر يربى بعد كره
حكم فعلها الذي هو واجب وكره المزي والمجهول قبل الجنائز قال الرافعي ولعله الذي وتبعهم
النسوي في المنهاج وكذلك شيخ الاسلام في المنهاج ليكون كالناقل لكتاب الصلوات كره الفرائض
الجنائز لتاسد كره الكفر والنفس والصلاة على الميت والدن في الجنائز لهذه الامور في هذا الفصل
فان الضرب الاول من تارك الصلاة كالتري لا يفسل ولا يمسكف ولا يمسكف ولا يمسكف ولا يمسكف
المسلمين بل لا يجوز عليه وتكفينه وتعمر الصلاة عليه ويحوز دفته في مقار للشركين ويحوز افرا
الكلاب على جثثهم والضرب الثاني منه ان لم يتب بعد الاستتابة قتل حدا لا كفرا وحكمه حكم
المسلمين في وجوب غلته وتكفينه والصلاة عليه ودفته في مقار المسلمين كما سياتي وقوله واما
المصنف الخ مقابل لقوله وكره للمصنف الخ وقوله فذ كره هنا اي عقب خصل المريد لان حكم الضرب
الاول من تارك الصلاة بحكم المريد كما علمت فبمعن مناسبة لذلك وبهذا تضع لك قول المصنف وليس
مناسبة تعلم بالتأمل (قوله فقال) عطف على ذكره

ف (فصل في حكم تارك الصلاة المفروضة اسالة على الاعيان هذا او غيره) هو لفظ فصل ساقط في بعض
النسخ وترجى المفروضة الثلاثة فلا تنحى على تاركها او يقولنا اسالة المنذور وهو لمؤقتة فتلوتر كمال
يقتل لا تملكى او جبا على نفسه ويقولنا على الاعيان فرض الكفاية كصلاة الجنائز فلا يقتل
بتركه والكلام في تارك الصلاة بلا عذر بان قال اصلها يقتل ولو لم يقض او ما عذر التفسير بان قال
لا اصلها او سكوت وطول بادائها قبل خروج الوقت وتوعده الامام او انائبه بالقتل على تركها او امر
على تركها حتى خرج وقتها استوجب القتل فان لم يتوب بعد الامام او انائبه بالقتل على تركها
يقتل ومن ترك الصلاة بعد تركه وتوبه فليس عليه القتل لان قوله رابن قس له المباداة بان قال
أفترى ان ولو فهم زعم ان بينه وبين الله حالة اسقطت عنه التكليف بحيث لا يجب عليه الصلاة
والاصوم ونحوهما او احلته شرب الخمر او كل اموال الناس كما زعمه بعض من يدعي التصوف
وهم الاباحيون فلا شك في وجوب قتله على الامام او نائبه بل قال بعضهم قتل واحدهم افضل
عند الله من قتل مائة من بني في سبيل الله تعالى (قوله وتارك الصلاة) ومثله تارك الطهارة
للسلاة لان ترك الطهارة بمنزلة ترك الصلاة ومثل الطهارة الاركان وصائر الشروط التي لا خلاف

فذكره هنا فقال
ف (فصل في)
(وتارك الصلاة)
للمعمودة الصادقة
ياحدى الخمس (على)
ضربين احدهما ان
يتركها (وهو مكلف)
(غير معتدل لوجوبها)

فيها وفيها خلاف وا بخلاف القوي فلو ترك النية في الوضوء او الفسل او من لذك كروا من المرأة
وصلى متعمدا لم يقتل حكمها لو ترك فاقد الطهور بن الصلاة لان جواز صلاته يختلف فيه (قوله
المعمودة) اي وهي المفروضة اسالة على الاعيان كما مر وأشار بذلك الى ان ال في الصلاة للمعمود
لا الخمس وقوله الصادقة ياحدى الخمس اي فيقتل ولو ترك صلاة واحدة ويقتل بترك الجمعة وان
قال اصلها انهارا كما في زيادة الر وضعت الشافعي فيقتل بخروج وقتها ان لم يتب فان تاب ان قال
لا أثر كما بعد ذلك أبدا لم يقتل ومحل قتله فمن تلزمه الجمعة اجابا بان يكون من أهل الأصار
دون من يكون من أهل القرى فان ما حقيقة يقول لا جمعة الاعلى أهل مصر جامع وقوله جامع صفة
لمصر ومعناه ان جامع لسوق ولما كرم الشرعي والشرطي (قوله على ضربين) اي على نوعين لان سبب
تركها اما المحذور وهو اموال الكسل (قوله احدهما) اي احدا الضربين وقوله ان يتركها اي فلا
يصلها حتى يخرج وقتها او لا يصلها أصلا انما ذك كره المصنف الترك لاحل التسليم والا فلا حاجة
لذكره لان المحذور هو ما كافي في كفره حتى وصلها جاحدا لوجوبها بل ولول كتمتها كتم
لانكارها وهو معلوم من الدين بالضرورة وتنقل المساورى الاجماع على ذلك وهو جار في هذا كل
جمع عليه معلوم من الدين بالضرورة كما علمت عاتق في فصل الردة والعيان بالله تعالى (قوله وهو
مكاف) اي بخلاف غير المكلف كالصبي وقوله غير معتدل لوجوبها اي جها بان انكره بعد طه

به أو عنادا كافي الموت من الدار بجى بخلاف ما أوردوا أنكره جهلا لقرب عهده بالاسلام وألكنه فشا بعيدا
 عن العلماء أولئك كونه عن يحنى عليه ذلك من بلغ مجنوناً ما كان ولا يكره ما كان في هذه الحالة
 بل يعرف الوجوب فان عاد لا نكاه بعد ذلك سار مرتداً (قوله حكيمه) أى من وجوب استنابته
 وقتله أو شبه وجواز غسله وتكفينه وتحرير الصلاة عليه ودفعه في مقابر المسلمين وجواز دفنه في
 مقابر الكافرين وقوله أى التارك لها أى مع كونه غير معتد لوجوبها وتفسيره أنها حلاله فغير المتأثر
 لها مع التقيد بما قاله من أناس لم يناسب الكلام المصنف حيث قال إمامنا أن تركها غير معتد
 لوجوبها وقدم أنه ذكر الترتيب للتقسيم والأحكام كافي في اقتضاء الكفر وقد عارض الحنفى ذلك
 فقال لو قال المحاذ لها أو غير المعتد لوجوبها لكان أولى فاقبل (قوله حكيمه) أى حكم المرتد
 بغير ذلك فلا ينافى أمره بطلان ما يجهل بملكك كله كذب الله ورسوله (قوله رسبق قريبيان حكمه)
 أى في قوله استنبه وجواباً أن تاب ولا قتل ولم يغسل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين مصرى
 هذا كله هنا من غير فرق (قوله والثاني) أى من الضربين السابقين وقوله أن تركها أى أو ترك شرطاً
 من شروطها أو تركها من أركانها المصمم عليها بخلاف من ترك النية في الوضوء أو الغسل أو مسح المرأة
 أو لمس الذكر وصلى فلا يقتل كما أوردنا فقد الطهور بين الصلاتين جواز صلاته مختلف فيه كما
 وقوله كسالى أى تساهلوا وتهاونوا بأن بعد ذلك سلاطينا (قوله حتى يخرج وقتها) أى جميع أوقاتها
 حتى وقت العذر فمأله وقت عذر فلا يقتل بترك الظهور حتى تقرب الشمس ولا يترك المغرب حتى
 يطلع الغبر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بقر وبالشام بطلوع الغبر
 لكن بشرط أن يطلب إذا ضاع وقتها دائماً في الوقت ويتوعد بالقتل إن أخر جهاراً الوقت فقول
 الزمونة يقتل بتركها إذا ضاع وقتها فمأله وقتها فمأله وقتها فمأله وقتها فمأله وقتها فمأله وقتها
 على تركها بقر بنة كمالها بعد كافي في الخطيب (قوله حال كونه معتد لوجوبها) أى عليه (قوله
 فاستتاب) أى نكاحاً صحيحه في التحقيق وقيل وجوبها كاهم فوضعية كلاماً وضوءاً أصلاً والمجموع
 والعقد الأول تقدم لفرقه بنموين المرتد يكتفى على قولى الذنب والوجوب استنابته في الحال
 لأن تأخيرها يغوت صلوات وقيل يميل لثلاثة أيام ولوقتله إنسان قبل الاستنابة أو في مقدمتها أو لا
 ضمان عليه كالقتل المرتد (قوله فان تاب) أى بان امتثل الأمر وقوله وصلى أى الصلاة التي تركها
 وقوله وهو تفسير للتوبة أى لأن نوبته بصلاته وجواب الشرط مخدوف تقديره دخل سبيله ولا يقتل
 فان قبل كيف سقط عنه القتل بالتوبة مع أنه حدود الحدود لا تسقط بالتوبة أعجب بان المقصود
 من هذا القتل النجس على أداء ما توجه عليه من الحق وهو الصلاة فان أداءه بان حصل سقط لحصول
 المقصود بخلاف سائر الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة لتحديد التأثر بغيرهما
 فلا تسقط بالتوبة على المعصية لان المقصود منها العقوبة على المعصية السابقة كما عرفت ولكون
 المقصود من هذا القتل ما ذكر لم يختلف في سقوطه بالتوبة التي هي الصلاة ولا يخرج على الخلاف
 في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أى وإن تاب أى لم
 يمتثل الأمر ولم يصل وقوله قتل أى بضوء السيف لا بشئ من أنواع القتل بالهينة كما وردت أنه لا يقتل
 إلا أن يطلب بالمؤداة عند ضيق وقتها ويتوعد الامام أو نائبه بالقتل على تركها فان أصبر على الترتك
 حتى خرج وقتها قتله الامام أو نائبه بغير العصم بأه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس
 حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فأنفصلوا ذلك
 معصية مني دمجهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله هذا إن لم يجدوا فان أبى عذراً
 ككسبان أو رداء أو نحوهما من الأضرار العصية أو الباطلة لم يقتل لانه لم يتحقق منه قصد تأخيرها
 عن الوقت بالهذر وكذا إذا أخبره بالتوبة ولو كاذباً فلا يقتل أيضاً بترك القضاء ما قبل من أنه لا يقتل

حكيمه) أى التارك
 لها (حكم المرتد)
 وسبق قريبيان
 حكمه (والثاني أن
 يتركها كلاماً حتى
 يخرج وقتها حال
 كونه معتدلاً
 لوجوبها فيستتاب
 فان تاب وصلى وهو
 تفسير للتوبة (والا)
 أى وإن لم يتوب (قتل)

ترك الصلاة بل يحبس ويعز حتى يصلي كما في ترك الصوم والنجاة من دونهما لا يس مع النص
 فالقياس من ترك النص على أن الصوم لا يتصور التوعد عليه والتهديد لانه لا هيئة محسوسة وأما
 على التراخي والركاء، يأخذها الإمام من المتن قهر عليه (قوله حد الاكفر) أي حال كون قتله
 حدا لا لاكفر لانه لا يكفر بترك الصلاة حتى يخرج وقتها وان حال بعضهم بان اخراج الصلاة عن وقتها
 ردة كاهروا به عن الإمام اجدوا تساقط بالتوبة مع أن سائر الحدود لا تسقط بالتوبة على العقد
 لما تقدم من أن المقصود من هذا القتل الجمل على اداء ما توعد عليه من الحق بحيث اداء سقط بخلاف
 سائر الحدود فانها وضعت عقوبة على عصية سابقة (قوله وكان حكمه) أي بعد قتله وقوله
 حكم المسلمين أي حكم المسلمين الذين لم يتركوا الصلاة فلا ينافي أنه مسلم (قوله في الدفن) أي في
 وجوب الدفن وقوله في مقابرهم أي المسلمين لانهم من وقوله ولا ينظم قبره أي بل يرفع بقدر شبر
 (قوله وله حكم المسلمين أيضا) أي كحكم المسلمين في الدفن وقوله في القبر أي في وجوب القبر
 وقوله والتسكين أي وجوب التسكين وقوله والصلاة أي وجوب الصلاة عليه فتيب فيه
 الاربعة التي تجب في غيره من المسلمين • (كتاب احكام الجهاد) •

(حدا لا كفرا وكان)
 حكمه حكم المسلمين
 في الدفن في مقابرهم
 ولا ينظم قبره
 حكم المسلمين أيضا
 في القبر والتسكين
 والصلاة عليه والله
 أعلم
 • (كتاب احكام
 الجهاد)
 وكان الامر به في عهد
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعد الهجرة
 فرض كفارة وأما
 بعده فالكفر حالان

أي القتال في سبيل الله ما خوذ من الجهاد توهي للقائه لأمانة الدين وهذا هو الجهاد الأصغر وأما
 الجهاد الأكبر فهو مجاهد النفس فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول إذا رجع من الجهاد
 رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم
 القتال وقوله تعالى وأقتلوهم حيث وجدتموهم وقوله تعالى يقاتلوا المشركين كافة وهي آية السيف
 وقيل هي آية تنفر واخفا وتقالا وأخبار تكبر العصية من صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل
 الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فافانها
 صموا حتى دماهم وأمواهم الا يفتح الاسلام وحسابهم على الله وخبر مسلم القندوأروحة في سبيل
 الله خير من الدنيا وما فيها واللام القسم والقند والمرتمن القند وهو الذهاب في أول النهار من
 طلوع الفجر إلى الزوال والروحة للمرتمن الواحد وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال إلى غروب
 الشمس وتعبه متعلق من سيره صلى الله عليه وسلم في نزواته وبعوته فالاولى ما ترجح فيها بنفسه
 الشريعة وكانت سبعاً وعشرين وقيل تسعاً وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في ثمانية أحد وبدر
 والخندق والمرسبع وقرنفة وخيبر وحنين والطائف ولم يقتل بيده الكفر إلا الواحد وهو أبي
 ابن خلف في غزوة أحد والثانية ما لم يخرج فيها بنفسه بل يبعث من يقاتل مع بقائه في المدينة
 الأمر بقوته سراً وكانت سبعاً وأربعين (قوله وكان الأمر به) أي بالجهاد وصوابه أن يقول وكان
 الاتيان به كما قاله المصنف في أن مقتضى صنعه أن الأمر هو المصنف بأنه فرض كفارة
 وليس كذلك بل الذي تصف بالثغافوا الفعل وعادة أشيع الخطيب وكان الجهاد داخ وهو أظهر
 وقوله في عهده أي حياته لان العهد معناه العلم وكسواه عن الحياة (قوله بعد الهجرة) أي بعد هجرته
 صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة فاما قبل الهجرة فكان ممنوعاً منه أو لا مطلقاً لانه كان مأموراً
 بالصبر وتحمل الأذى ثم أصبح له قتال من فاته بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم أصبح له الابتداء
 به في غير الأشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
 ثم أصبح مطلقاً بقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقوله تعالى انفر واخفا فافانها واحد
 بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله (قوله فرض كفارة) فافانها من فيه كفارة سقط الطلب من
 الباقي كما يصح به الشارح فباعد (قوله وأما بعده) أي بعد موته صلى الله عليه وسلم وهذا
 مقابل أقوله في عهده صلى الله عليه وسلم وقوله فالكفر حالان جواب ما في قوله وأما بعده (قوله)

عن الأهل من مقلد المسلمين أعظم من حرمة الدار فإن لم يرج بأن توغلوأ في بلادهم تركناه للضرورة (قوله)
 وشرائط وجوب الجهاد) أي والكفار ببلادهم - فهذه الشروط تعتبر في الحال الأول دون الثاني لما
 علمت من أنهم إذا دخلوا بلادنا وجب الجهاد على الجميع (قوله سبع خصال) أي أحوال جمع خصلة
 بمعنى الحال (قوله أحدها) أي أحد الخصال السبع وكان مقتضى الظاهر أن يقول أحدها لأن
 اتصال مؤتبد إلا أن يقال الشارح اعتبر كونها بمعنى الأشياء فغلط قال أحدها ولم يقل أحدها
 وهكذا يقال في قوله والثاني إلى آخرها وهذا أوضح من قول الحنفى وأما الدار الشارح الضمائر إليها
 منذ كثر باعتبار كونها أشياء لأن الشارح لم يذكر الضمائر بل ليس في كلامه إلا الضمير الأول
 في قوله أحدها هو مؤتبد وإنما ذكر أسماء الأعداد كما ترى (قوله الإسلام) أي لقوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا ما أتوا الذين يقاتلونكم من الكفار فاعلموا عليه المؤمنين دون غيرهم (قوله فلاحها على
 كافر) أي ولو ذم لآية بطل الجزية فليذهب عنه لا يذهب هنا وهو بعضهم إن هذا مستثنى من
 تكليف الكفار برفع الشريعة (قوله والثاني) أي من الخصال السبع وكان مقتضى الظاهر
 والثانية وقد عرفت الجواب عنه (قوله البلوغ) لأن النبي صلى الله عليه وسلم رداً عن عمر يوم أحد
 وكان أذاك ابن أربع عشرة سنة وأجاز يوم الخندق وكان أذاك ابن خمس عشرة سنة (قوله فلا
 جهاد على صبي) أي أيها الصبي الشمل للصبي أو يبقى على ظاهره وتكون الصبي داخل في المرأة فيما
 يأتي بأن يجعل شاملة لها أو تكون مفهومة منها بطريق الأول (قوله والثالث العقل) أي ولو
 سكران (قوله فلا جهاد على مجنون) أي أي عدم تكليفه كالصبي ولقوله تعالى ليس على الضعفاء
 الآية قبل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل هم المجانين لضعف عقولهم (قوله والرابع الحرية)
 أي الكاملة دليل ذلك المصنف في المفهوم (قوله ولا جهاد على رقيق) أي سواء كان ذكراً أو أنثى
 لقوله تعالى ويوحى محمدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق ولا نفس على ملكها فلم يشمله
 الخطاب (قوله ولو أمر سيده) أي فلا يجب عليه ما رآه سيده من إلا بتقديم الحق لا سيما إذا كان
 الملك لا يقتضي التبرع من المالك ثم ليس له استعصام غير الكتاب معه في الجهاد القديمة (قوله ولو
 مبعوضاً) أي وإن قل الرقيق نفسه (قوله ولا مدبر ولا مكاتب) أي وإن تعلق بهما حق الحرية فلا تظر
 لذلك (قوله والمكاتب الذكور) أي بالإنسانسة الحر بقوى بعض النسخ إن كونه ذكراً ولا بد وهي التي
 شرح عليها الشيخ الخطيب (قوله ولا جهاد على امرأة أو حنتى مشكل) أي لضعفهما ألباً ولقوله تعالى
 يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ولقن المؤمنين بنصف للرجال دون النساء ولقوله صلى الله
 عليه وسلم لعائشة وقد سأله عن الجهاد لكن أفضل الجهاد حججهم وروية الحجج جهاد السكونه
 مشتمل على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة وذكر الحنفى في التفرع بين على المفهوم يدل على أن المراد
 الذكور بقينا (قوله والسادس العفة) أي ليستطيع الجهاد ولو مرض بعد ما خرج فهو بالخيار بين
 أن ينصرف وأن يمضي ولو حضر الواقعة جازله الرجوع على الصبي أن يملكه القتال فإن أمكنه الرمي
 بالجارح أو رمي على الأصغر فزوائد الرخصة (قوله فلا جهاد على مريض) أي لقوله تعالى ولا على المريض
 حرج وقوله بمرض يمنعه من قتال وركوب الأجمة تشديد أي بحيث لا تحتل عادة بخلاف المرض
 الذي لا يمنعه من ذلك فلا يبرأ بصداع خفيف ووجع فرس وحي خفيف كما أشار إليه الشارح بقوله
 كحصى مطقة (قوله والسابع الطاقة على القتال) وفي بعض النسخ الطاقة للقتال أي القدر وعليه
 بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا ما لم يركب أو كان سفره سقر قصر فإن كان دونه لم يشترط المركوب
 أن كان قادراً على المشي والاشتراك ولا بد أن يكون ذلك فافضلاً مؤتبد من تركه مؤتبد
 ذهاباً وأياباً كما في الجرح أو كان القتال على باب دار أو حوله سقط اعتبار المؤن كما ذكره القاضي أو
 الطيب وغيره (قوله فلا جهاد على أعرج يد مثلاً) أي أو معظم أصابعها ولا على أسنيد أو معظم

وشرائط وجوب
 الجهاد سبع خصال
 أحدها (الإسلام)
 فلا جهاد على كافر
 (و) الثاني (البلوغ)
 فلا جهاد على صبي
 (و) الثالث (العقل)
 فلا جهاد على مجنون
 (و) الرابع (الحرية)
 فلا جهاد على رقيق
 ولو أمر سيده ولو
 مبعوضاً ولا مدبر ولا
 مكاتب (و) الخامس
 (الذكورية) فلا
 جهاد على امرأة
 وغنى مشكل (و)
 السادس (العفة)
 فلا جهاد على مريض
 بمرض يمنعه من قتال
 وركوب الأجمة
 شديدة تكفى
 مطقة (و) السابع
 (الطاقة على القتال)
 فلا جهاد على أعرج
 يد مثلاً

أصابها لأن مقصود الجهاد الطش والنكاية وهو مفقود فمما يختلف فيه أقوال أصابع بد أوائله
 وفقد أصابع الجهاد أن أمك المني بغير جرح بين فان لم يكن إلا بصر جرح لم يجب عليه الجهاد لانه
 لا جاهد على الأرض جرحا جانيا ولو في وجه واحد وكذلك لا على لقوله تعالى ليس على الأعرج جرح ولا
 على الأرجح جرح ولا بضر جرح بسبب لا يمنع المني والعدو والمهرب ولا ضعف بصران كان يدرك
 النقص ويمكنه تقطع السلاح (قوله ولا على من عدم أهبة القتال) أي ما يتلوه بغير استعداد للقتال
 وقدمته الشارح بقوله سلاح الخ والضايف في ذلك أن يقول على عدم منع وجوب الحج فقتل زاد أو
 راحة منع وجوب الجهاد على الجهاد على معذور بما يمنع وجوب الحج إلا خوف طريق من قاتل أو لصوم
 مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لأن مناه على ارتكاب الظواف فيقتل فيه ما لا يحتمل في الحج (قوله
 وركوب) أي في سفر قصر فان كان دونه لم يمان كان قادرا على المني والأفلا كما فلو هلكت دانه
 أو قنيت نفقته بعد ما جرح فهو بالخيار بين أن ينصرف وأن يمضي فان حضر الواقعة جرحه الرجوع
 على الصحيح إذا لم يكن القتال كما في ما عرج بعد ما جرح (قوله ومن أسره من الكفار) أي بان أسره
 الإمام أو أمير الجيش أو جند المسلمين وقوله فعلى ضربين أي نوعين (قوله ضرب لا تخير فيه للإمام)
 أي أو نائبه وأخذ ذلك شارح من قول المصنف في الضرب الثاني والإمام يخير فهم بين أربعة أشياء
 فانه يفيد ما لا يلب إلا الضرب الأول لا تخير فيه (قوله وفي بعض النسخ بدل يكون بصير) ومعنى
 يكون بصير كما في بعض النسخ وقوله رقيقا بنفس السي بفتح السين المهملة وسكون الساء الواحدة
 وهو الأسر كما قاله النووي في تحريره وفسره الشارح بالاختد والمراحم الاستيلاء والعهر كما يرى في
 لخرى بالمقهورين صار رقيقا بالأسر لا يختص به من أسره بل يكون كسائر أموال الغنيمة التي جمع
 لأهله والباقي للفقراء لانه صلى الله عليه وسلم كان يبيع السي كايته المال (قوله وهم أي الضرب
 الذي يكون رقيقا بنفس السي وإنما في ضمير الجمع مع أن لفظ الضرب مفرد نظر المعناه فانه جمع
 معنى واعتبار الغير (قوله الصبيان والنساء) أي والعبيد كما يدل عليه تنقيح الشارح في الضرب
 الثاني بالحر أو المردوق العبد استقره لا يحددهم ثلهم المعصون بالنسبة لهم الرقيق واتي
 في باقيهم الحر القسرين من المن والغداء والاسترقاق لا العنسل تغليا لحرث الدم ولا بصرى الرق إلى
 البعض الحر كما اعتد الرمي خلا للقلوب في قوله بصر بان الرق إلى الدم من الحر فيصير رقيقا عكس
 سر يان الحر في الحاصل أن بعضهم الرقيق بستر رقه وبعضهم الحر في فيه التغيير بين ما عدا القتل
 من الثلاثة المذكورة ولا يجوز قتل النساء والصبيان بالنهي عن قتلهم وكذا من في معنهم نظر الخوف
 الغائبين فارتلهم الإمام أو نائبه ضمن قيمتهم للفقراء كسائر أموال الغنيمة وإن كان قتلهم لشركهم
 وقتلهم (قوله أي صبيان لكفار ونسأؤهم) أي الكفار حتى زوجة الذي الحادثة بعدهم الدمه
 فترق بنفس السي بخلاف زوجته الموجودة في حة الذمة لم يقتلوا العقد على جهة النسيئة له حتى
 زوجته من أسلم من الكفار فترق بنفس السي على الحج كما سيذكره الشارح بقوله وأسلام الكافر
 لا يصح زوجته عن استرقاقها بخلاف زوجة المسلم الأصل فان كانت حرة قبلت لاسي ولا ترق بالسبي
 أناسيت كما هي في المباح وأصله وهو العتد لان الإسلام الأصلي أقوى من الإسلام الطارئ
 خلا لما يقتضى كلام الرضا والشرحين من أنها ترق بالسبي فالمعتد في زوجته من أسلم أتاها ترق
 بالسبي وزوجة المسلم الأصل أنها لا ترق بالسبي وإذا سببت زوجة حرة تورت بنفس السي أو زوج حرة
 ورق بنفس السي بان كان صغيرا أو محتونا أو بالاسترقاق إن كان، لفاغافلا وضرب عليه الرق
 أو سببا ما يقتضى لنكاح الحرة ترق بالقتل منزلة الموت فان كانت رقيقه لم ينقص النكاح سواء
 سببا ما أو أحدهما لا لم يحدث رقا وإنما انتقل المثلث من شخص إلى آخر وذلك لا يقطع لنكاح
 كالبيع والمبسة (قوله ويلحق بما ذكر) أي من الصبيان والنساء وقوله الخناي والجمان أي

ولا على من عدم أهبة
 القتال كسلاح
 وركوب ونفقة (ومن
 أسره من الكفار فعل
 ضرب بين ضرب)
 لا تخير فيه للإمام
 بدل (يكون) وفي
 بعض النسخ بدل
 يكون بصير (رقيقا
 بنفس السي) أي
 الأخذ (وهم
 الصبيان والنساء)
 أي صبيان الكفار
 ونسأؤهم ويلحق
 بما ذكر الخناي

فيقولون بنفس السبي لان الخائفين لم يتقوا بالنساء والمجانين لم يتقوا بالصبيان (قوله) يخرج بالكفار
 نساء المسلمين (أي) فلا تزني بالاسرة زوجة للمسلم الاصل بخلاف زوجة من اسر على المعتد فيها وقوله
 لان الاسرة لا يتصور في المسلمين أي فيما يتعلق بالمسلمين كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسمى زوجة المسلم
 ولا تعتقه حتى يعتق من اسلم لاسي بخلاف زوجته الحرة التي يسي كزوجته الحرة بعد عقد الفدية بخلاف
 زوجته الموجودة حين عقد الفدية كما مر (قوله) وضرب لارق بنفس السبي (أي) وانما يرق
 بالاسترقاق الذي هو احد الاشياء الاربع لا تسمى اذا اختاره الامام أو نائبه بان رآه مصلحة كما
 ساقى (قوله) وهم أي الضرب الذي لارق بنفس السبي وانما أتى بضمير الجمع لما مر في الذي قبله
 وقوله الكفار الاصلون خرج به المرتدون فلا يبطأ بهم الامام الا بالاسلام كما سدد كره الشارع وقوله
 ان حال السارقون الاحرار الصنفون نخرج بالارحال النسا والمجانين وبالبالغين الصبيان والاحرار
 العبيد والمعتوضون بالنسبة لبعضهم والرفيق واما بالنسبة لبعضهم الحرف فداخولون لكن يتمتع فهم
 القتل تغلبا لحق الدم كما مر وبالبالغين المجانين فهذه المفاهيم تقدمت في الضرب الاول ودخل في
 المنطوق عتيق الذي اذا كان حريسا فاذا التقى بدار الحرب وجواب سبي ويسترق لان الذي نفسه اذا
 التقى بدار الحرب وجواب سبي ويسترق فعنته أولى لا عتيق المسلم فاذا التقى بدار الحرب وجواب
 لا سبي ولا يسترق لان الولاء بعد ثبوته لا يرتفع مع كونه حرا للمسلم وكذلك عتيق من اسلم بخلاف
 زوجته كما مر (قوله) والامام أي واميير الجيش كما في بعض النسخ وقد ذكر الشيخ الخطيب وقوله يخرج
 فهم أي بحسب المصلحة للاسلام والمسلمين بالاحتداد لا بالتشبي كما يعلم من قول المصنف بقل ما فيه
 للمصلحة للمسلمين (قوله) بين أربعة أشياء (أي) لكن المعتوضون بغيرهم الامام بالنسبة لبعضهم الحريين
 ثلاثة أشياء لا تمتنع القتل فهم كما مر (قوله) احدها أي احدها أربعة أشياء (قوله) القتل فبقوله اذا
 كان فيه اشد وشركة الكفار واما زان المسلمين واظهار قومهم وقوله بضرب رقبة أي بحسب سبب وقوله
 لا يضرب رقبة وتقرى مثلا أي ولا يغرر بالثمن أنواع القتل بالهبة (قوله) الثاني أي من الاربعة
 أشياء (قوله) الاسترقاق أي ضرب الرق ولو لوثني او عرق أو بعض شخص على الحصر في الرق وضعة اذا
 رآه مصلحة ولا يسرى الرق الى باقيه على الاصم فيكون منعتا كما لو عتق الشر بك نصيبه من العبد
 ولو بوسر بقية باقيه فانه لا يسرى العتق حيث ينو يكون منعتا (قوله) وحكمهم بعد الاسترقاق أي
 ضرب الرق عليهم كبقية أموال الغنمة أي فيكون الخمس لاهله والباقي للعتاقين كما تقدم في الضرب
 الذي يرق بنفس السبي (قوله) والثالث أي من الاربعة أشياء (قوله) المن عليهم أي الانعام عليهم
 وقوله بقتله تسديلهم متعلق بالمان ويغفل ذلك اذا كان فيه اشد وحر المسلمين (قوله) والرابع أي من
 الاربعة أشياء (قوله) القدية وفي بعض النسخ القدية وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله) اما
 بالمان (أي) باخذ منهم سواء كان من مالهم أو من مالنا تحت أيديهم ويجوز ان يبيعهم بالمان تحتنا التي
 تحت أيديهم ولا يجوز ذواتهم التي تحت أيديهم مال يدينون لنا كما لا يبيعون بيع السلاح لهم قال
 العلامة الرمل ما لم يظهر في ذلك مصلحة لنا فهو امانا له في نفسه والا فلا يزول بقرق بنو وبين منع
 بيع السلاح لهم ولو ظهر فيه تلك المصلحة بان يبيعهم ما عاتقهم ابتدأ قبل ينظر في مصلحة وهذا امر
 في ادوام حازان ينظر في مصلحة يخرج بقوله الجاهل بذلوه لنا اسرا انما يجوز ان يرسلوا لهم الهم
 ما سراتنا على الاوجه من وجهين (قوله) او بالرحال) ومثلهم غيرهم مثل تعبير المصنف بالرحال
 أهل الذمة فقول الشارع أي لا يرق من المسلمين ليس فيسبوا القديس بل يرقى على الغالب كما
 استظهره شيخ الاسلام في شرح التتميم (قوله) ومال فدائهم كبقية أموال الغنمة (أي) فخمسة فخمسة
 لاهله والباقي للعتاقين كما مر في دواهم بعد الاسترقاق (قوله) ويجوز ان يفادي الخ) تفصيل لقوله

والمجانين ونخرج
 بالكفار نساء المسلمين
 لان الاسرة لا يتصور
 في المسلمين (ضرب
 لارق بنفس السبي
 وهم) الكفار
 الاصلون (الرحال
 السارقون) الاحرار
 العاقلون (والامام
 يخرج فهم بين أربعة
 أشياء) أحدها
 (القتل) بضرب رقبة
 لا يضرب رقبة وتقرى
 مثلا (و) الثاني
 (الاسترقاق) وحكمهم
 بعد
 الاسترقاق كبقية
 أموال الغنمة (و)
 الثالث (المن) عليهم
 بقتله تسديلهم (و)
 الرابع (القدية) اما
 بالمان او بالرحال
 أي الاسرى من
 المسلمين ومال فدائهم
 كبقية أموال
 الغنمة ويجوز ان
 يفادي مشركا واحد
 بمسلم أو أكثر
 ومشركون بمسلم

عالم الاب والجدة فلا حاجة لذكر الجد هنا لو يكون المراد صفاء أو لادواء نسوة أو لوقوعه بعصم أيضاً
 كما بعصم اسلام الاب وقوله الولد الصغير أى الذى هو ولد الابن فاسلام الجد بعصم وقد ولدوا ولو كان
 الاب حياً لم يولدوا لاسلام الكافر لبعصم زوجته من استرقاها أى على المنة فكفى المصالح لاستقلالها
 فان قيل اذا عقد الكافر المهر بعصم زوجته الموحدة حين عقد المهر بعصم استرقاها فكان
 الاسلام أولى بذلك أجيب بان الزوجه تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال
 الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره ولا تستقل به بل المهر به فتجعل فيه تابعة لان ما لا يمكن استقلال
 الشخص به يجعل فيه تابعاً لغيره (قوله ولو كانت حاملاً) أى فى الاعمال وقد تقدم انه بعصم الحمل
 لبعصمته فى الاسلام وان كان لا بعصم الزوجه فى هذه الصورة (قوله فان استرقفت) أى بنفس السبي
 لا يضرب الرق لانه ترقى فى الامر وقوله انقطع نكاحه فى الحال أى فى حال السبي سواء كان قبل
 الدخول بهام بعده لاستناع امسك الامة الكافرة فى نكاح المسلم كما يمنع ابتداء نكاحها (قوله
 ويحكم العصى) أى والصبي كما قاله ابن قاسم وفسر الشيخ الخطيب العصى بالصغير الشامل للذكر
 والانثى والخنى وهو الموافق لما نقله الاستوى عن ابن حزم واقره من ان الصبي يشغل الذكرو الانثى
 أى والخنى (قوله بالاسلام) أى ظاهر او باطن أى تبعاً لحدأوبه وفى تبعية السبي وتظاهره انقطع
 تبعية الدار ومن ثم لم يوصف الكفر بعد البلوغ فى التبعيتين الاولين صارت بعدا فيستتاب
 فان تاب تركه والا قتل بخلاف التبعة الاخيرة فانه اذا وصف الكفر بعد بلوغه فيها تبين انه كافر
 أصل وليس مرتداً والفرق ان تبعية الدار ضعيفة بخلاف التبعيتين الاولين (قوله منع وجود ثلاثة
 اسباب) وفى بعض النسخ منعد وجود ثلاثة اسباب والمراد عند وجود واحد منها ولذلك قال الشيخ
 الخطيب منعد وجود واحد لثلاثة اسباب واقصاره كقوله على هذه الثلاثة يدل على أنه لا يحكم اسلام
 العصى الميراث انطق بالشهادتين وهو الصحيح المنصوص فى التزم والجديد لان نطقه بالشهادتين لما
 خبره وما انشأه فان كان خيراً لم يغيره مقبول وان كان انشاه فهو كقوله وفى باطله واما ما لا سيدنا
 على كرم الله وجهه مناعه على ما عله الاكثر من أنه اسئل قبل بلوغه فاجاب عنه الحق بان الاحكام
 اسما صارت منوعة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما نيطت بالبلوغ عام
 الخندق وقد كانت منوعة قبل ذلك بسن القميز وقيل انه خصوصاً لسيدنا على رضى الله عنه انه
 قيل له كان القاضى اسئل كانه له القاضى والطيب عن الامام احمد رضى الله عنه وسبق أن يقال
 بين العصى الذى وصف بالاسلام وبين أوبه الكافرين ثلاثا يقتناه فيتلطف به الذبه ليؤخذ منها
 فان اباة لا حيلة (قوله أحدها) أى أحد الثلاثة اسباب الثلاثة اشياء على اختلاف النسخ (قوله)
 أن يسئل أحداً وبه وفى معنى الابوين الاجناد والجدات وان لم يكونوا وارثين من جهة الاب أو من
 جهة الام فقولنا بمنع أحداً وبه منس قيد ابل المدا على اسلام أحد أصوله وان بعد وكان الاقرب
 حياناً قبل اطلاق ذلك يقتضى الحكم على جميع الاطفال بالاسلام باسلام آبهم آدم عليه الصلاة
 والسلام أجيب باب الحكم فى جسد ينسب اليه بحيث يعرف به موطن النسب المحل فى اسلامه
 باسلام أحد أوبه أو أحد أصوله وصورة ذلك ان تحمل به أمه فى حال كفر أوبه وسائر أصوله ثم
 نسئل أحد أوبه أو أحد أصوله قبل انفصاله أو بعده وقبل تميزه أو بعده وقبل بلوغه واما لو كان
 أحد أوبه أو أحد أصوله مسلماً وقت ولوقته فقد انعقد مسلماً بالاجماع ولا يضرب ما ينظر بعد ذلك
 من ردة أحد أوبه أو أحد أصوله قال ابن قاسم وقد وقع السؤال عن ذى غاب واسئل فى حينه ثم حضر
 بعد بلوغ ولم يولد أى انه اسئل قبل بلوغه وادعى ولده انه بلغ قبل اسلامه وأجاب بأنه لا يعيد تعدينى
 الاب لان الاصل بقاء الصلابة الى الاسلام واما اصل بقاء الكفر الى البلوغ فقد ضعف وجود الاسلام
 (قوله فيحكم بالاسلام) أى العصى وقوله تبعاً لهما أى لا حد هما فان الكلام فى اسلام أحد أوبه

الولد الصغير واسلام
 الكافر لا بعصم
 زوجته من استرقاها
 ولو كانت حاملاً
 فان استرقفت انقطع
 نكاحه فى الحال
 (ويحكم العصى
 بالاسلام منعد
 ثلاثة اسباب) أحدها
 (أن يسئل أحداً وبه
 فيحكم بالاسلام تبعاً
 لهما

وأما من بلغ مجنونا
أو بلغ عاقلًا فخرج
فكالصي والسب
الثاني مذكور في قوله
(أو يسبه مسلم)
حال كون الصي
(منفردا عن أبو به)
فإن صي الصي مع
أحد أو به فلا يتبع
الصي الساب له
ومع كونه مع أحد
أبو به إن حججنا في
جيش أو ملحقه
واحدة لأن ما لكهما
يكون واحدا وليس
ذو وجه إلى دار
الاسلام لم يحكم
باسلامه في الأصح
بل هو على دين الساب
له والسب الثالث
مذكور في قوله (أو
يوجد) أي الصي
(لتساق دار الاسلام)
وإن كان فيها أهل
فمقتضاه أن يكون مسلما
وكذا لو وجد في دار
كفار وفيها مسلم
(فصل) في أحكام
السب وقسمه

ومعلوم أنهم سألوا مسلما عما تبصروا بالاولى لقوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم فذواتهم بآيमान
المتحابين ذواتهم (قوله) أو آمن بلغ مجنونا الخ) كان الأولى استقامة كلمة أما كما قاله الشرح لمسلم
وقوله أو بلغ عاقلًا تبصروا أي على الأصح في هذه عبارة الشيخ الحلي والمحققون المحكم بكثر
كالصغير في تبعية أحد أصوله في الاسلام إن بلغ مجنونا وكذا إن بلغ عاقلًا فخرج من في الأصح انتهت
(قوله) فكالصي أي فكبحه باسلامه تعالى أحدا أو به أو أحد أصوله كما تقدم في الصي (قوله) والسب
الثاني مذكور في قوله) إنما احتاج لهذا التأويل لكون الحلف بأقوال المصنف وهكذا يقال
فما يمدح بهذا تعالفا في قول الحنفى لا حاجة لهذا التأويل في هذا وما بعد (قوله) أو يسبه أي الصي
ومنه المجنون وقوله مسلم أي ولو غير مكلف أو غسل ما لو كان مسلما بالبيعة ما توافها لبيعة الصي
والمجنون ظاهره أو ما نحن كما تقدم لأن له عليه ولا يقول من معه من هو أقرب إليه منه فبيعه كالأب
حال الامام وكان الساب لمسا بل من يتبعه سبعا كذا في قطع الترخع كان وانفتح له وجوده
بده فاشبه تولد تحت أو به المسلمون (قوله) حال كون الصي الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول
المصنف منفردا عن الصي الذي هو المفعول العائد إلى الصي وقوله منفردا عن أبو به أي بحيث
لا يكون معه أحد مما في جيش واحد أو في جماعة كره الشارح (قوله) فإن صي الصي
مع أحد أو به) مقابل لقوله منفردا عن أبو به وقوله فلا يتبع الصي السابق له أي بل يتبع أحد
أبو به لأن تبعية الأصل أقوى من تبعية الساب ولا يؤثر موت الأصل بعد ذلك لأن التبعية إنما
تثبت في ابتداء الصي (قوله) ومعنى كونه مع أحد أو به أن يكونا في جيش واحد أو في جماعة
أي وأن اختلف سابعه أو قوله أن ما لكهما يكون واحدا أي فليس ذلك مرادا كما قد توهم (قوله)
وليس بأحد أي منفردا عن أبو به كإلى الذي فيه ومثل الذي المؤمن والمعاوية بخلاف الحرفي ولو
سباه مسلم وذو أخ غير مذكر حكمه باسلامه بتسليم الحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره وأقره في
شرح الروض (قوله) الوجه إلى دار الاسلام) قيل ذلك تعالفا فيكون عملا لاختلاف معنى (قوله)
لم يحكم باسلامه في الأصح أي على القول الأصح وهو المقتضى بل يحكم باسلامه لمجرد الدار الاسلام
ورد بان الدار لم تؤثر في قولنا في اوله فكيف تؤثر في سببه (قوله) بل هو على دين الساب له (أي) فإن كان
يهوديا فله ويهوديان كان نصرانيا فهو نصراني وإن خالف دين أبو به ومن هنا يتصور عدم التوافق
بين الاول والابوين وبين الاول وبعضهم مع بعض في الدين كما يقع في مواضع كثيرة نعم إن أسلم أحد
أبو به بعد سبب الصي له وقبل بولوغه حكم باسلامه خلافا لعلمي (قوله) والسب الثالث مذكور في
قوله) قد تقدم التنبيه على السب الذي أحوج هذا التأويل (قوله) أو يوجد أي الصي لتساق في دار
الاسلام) أي وإن استلحقه كافر بلا يمينه بسببه لانه قد حكم باسلامه تبعا لدار الكفار بمجرد دعوى
الاستحقاق فإن استلحقه كافر يمينه تبعية في التسليم والكفر (قوله) وإن كان فيها أهل فمقتضاه أن يكون مسلما
دار الاسلام وإن كان فيها أهل فمقتضاه أن يكون مسلما (قوله) فمقتضاه أن يكون مسلما أي ظاهره أن يتبع الدار لا ياتى استلحاق
الكفر بعد بولوغه هذه التبعية تبين أنه كافر أصل لا مرد كما تقدم (قوله) وكذا لو وجد في دار كفار
وفيهما مسلم يمكن كونه منه ولو أسرا معتبرا أو تاروا لا يكتفى بجهنم بدار الكفار بخلافه بدارنا
لمرمتنا كما في شرح الحلي في كلام الحنفى من قوله أو عجزا ليس على اطلاع له ولو نفا المس قبل
في نفي سببه في نفي اسلامه موضح بقوله وفيها مسلم ما لو وجد في دار كفار وليس فيها مسلم فهو كافر
(فصل في أحكام السب وقسمه القبته) وهذا الفصل معقول لثبوت السب بمعنى المتأويل لأن
الشارح فسر فيها بعد ببيان القبيل وما عطف عليها وكذلك فسر الشيخ الخطيب وأما الحنفى
ففسر بعينه المصدرى حيث قال والسب بغير السب واللام لغة الأخذ فهو أو شرا أحد ما يتعلق
بتبيل كافر من ملوس ونحوه والأصل فيه غير الثبوت من قتل قتيله سلبه وروى أبو داود أن

الوسط وهي المسماة في عرف الناس بالسبينة (قوله والخاتم) أي لانه من حليته فهو كالسوار والظوف والمنطقة (قوله والنفقة التي معه) أي ولو لم يهيم بها وهو المسمى في عرف الناس بالكر (قوله والجنية التي تقادمه) أي في الأظهر لانه يسبل من ركوبها وان لم يركبها بالفعل وأما الحقس فهو وراء جميع فيه المماع ويشد على حقول العبر أو أفرس فليست من السلب فلا يأخذها ولا يقام من الامتعة ولو تقود الأتاهما ليست من لباس القتل ولا حليته ولا حليته مكره بما لم يجعلها وقفاً بمثل ذره (قوله وانما يستحق القاتل سلب الكافر) أي ولو لم يدرك القاتل والحرب فأنه وشمل ذلك النصي والمرأه أن قاتلا فان لم يقاتل فلا يستحق سلبهما اللهم عن قتلها ما حثتد كما تقدم وقوله اذا غر بنفسه أي لو ترك غرا أي أمرا خطرا كالدخول في صف الكفار والبرو زهم بخلاف حالو وماده من حصن أو من صف المسلمين لانه لم يترك غرا وقوله حال الحرب أي بخلاف حال وقته بعد انتهزام الكفار كما سيذكره الشارح وقوله في قتله متعلق بقوله غير نفسه والقتل ليس بتقيد بل للمدار على إزالة منته كما تقدم (قوله بحيث يكتي) أي حال كونه متلبا بحيث يكتي المسلمين وقوله يركوب بهذا القدر أي بسبب ركوب هذا القدر وقوله ثم ذلك الكافر أي الذي يأخذ سلبه ولا يخفى أن ثم مفعول ليكتي (قوله فلو قتله وهو الخ) تنزيه على مفهوم قوله اذا غر بنفسه ومنه ما لو رماه من حصن أو صف المسلمين كما تقدم وقوله أوقته بعد انتهزام الكفار عثر زفوله حال الحرب وقوله فلا سلبه أي لانه لم يترك نفسه والسلب لا يستحقه إلا ان غر بنفسه (قوله وكفاية ثم الكافر) أي المتقدم في قوله بحيث يكتي يركوب هذا الفرز ثم ذلك الكافر وقوله أن يزيل امتناعه أي عن المسلمين بأن يزيل منته أي قوته (قوله كان مفتاحيه) بخلاف ما لو قفاصنا واحدة إلا أن كان بعين واحدة ففناها وذلك قالوا كان الأولى أن يقول كان بعينه ليحل ما لو كان بعين واحدة ويمكن أن يجاب بأن المفهوم فيه متصل فلا يعترض به (قوله أو يقطع يديه أو رجله) هكذا في بعض النسخ وعليه ما لو امتنع لم يجز فاجمع فيصديق يقطع يديه يقطع ورجليه فقط و يقطع يديه ورجليه معا في بعض النسخ أو يقطع يديه ورجليه ولعل الواو بمعنى أو فصدق في هذا كروبي من الصور أو يقطع يدا ورجلا ولو قطع شخص يدا وآخر ورجلا فان قطعها معا ما اشتر كافي سلبه كالواو مراد معا وان قطعها من يدا السلب الثاني لأنه هو الذي أزال منته (قوله والغنمة لنفسه ما نود من الغنم وهو الرمح) أي يرمي المسلمان مال الكفار وقوله وشرع عطف على لغة وقوله المال ومنه الاختصاص بغير محرم موكب يتم ولو كان في الغنمة كلاب تنزع وأرادها بعض الغنائم أو بعض أهل الخمس ولم تنازعها أحد أعطها فإن تنازع أحد فمقت عددان أمكن والأقرع عين مفر (قوله الحاصل للمسلمين) نزع ذلك الحاصل للكفار كاهل الغنمة من أهل الحرب بغلس غنمة على النص بل يمكنه ولا نزاع منتم فلو غنم مسلم وذو فهل يخصص الجميع بعلم المسلم أو يخصص نصيب المسلمين فقط وحيث أن ظهرهما الثاني كما رجه بعض المتأخرين (قوله من كفار) أي ما هو لهم بخلاف ما أخذ من كفار عما أخذوه من مسلم أو ذي أو نحوه بغير حق فيصير رده إليه أن عرفوا أو أنهم مال شائع أمر ما بيت المال وقوله أهل حرب يقيد لا بد منه وقد أخذ الشارح محتمر زبقوله ونزع بأهل الحرب الخ وجعل ذلك الشيخ الخطيب بخلافه كما يقيده آخره قال من كفار أصليين حريين فجعل ما أخذ من المرتدين خلوا بقوله أمليين وجعل ما أخذ من أهل الغنمة كالجزر بقوله حريين وصنيع الشيخ الخطيب أظهر وصنيع الشارح أخصر (قوله يقتال) أي ولو تتر بلا ليلتخلها أخذ من دراهم مرفقة أو اختلاسا أو لقطه لم يمكن كونها مسلح فان أمكن كونها مسلح بان كان تم مسلح أو أمكن كونها له وجب نزعها وجها بعد نزعها تكون غنمة وكذا ما صالحوا عليه أو أهدوا لنا والحرب فأنه بخلاف ما أهدوا لنا في غير حال الحرب فإنه للمهدي المهورج بقوله يقتال التي مفادها المال الحاصل للمسلمين من الكفار بلا قتال كالجزر متعشر القباوة كما

الوسط والخاتم والنفقة التي معه والجنية التي تقادمه وانما يستحق القاتل سلب الكافر اذا غر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكتي يركوب هذا الفرز ثم ذلك الكافر فلو قتله وهو أمير أو قائم أو قوته بعد انتهزام الكفار فلا سلبه وكفاية ثم الكافر أن يزيل امتناعه كان يفتا عينيه أو يقطع يديه أو رجله والغنمة لغته ما نود من الغنم وهو الرمح وهو الرمح وشرا المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب يقتال

سابق (قوله وإيجاف) أي اسراع وقوله شيل أو ابل أي أو نحوهما كيقال وجبر وسفن ور حالة وإنما اقتصر عليهما لكون القتال يكون عليهما غالباً وهذا إيجاف عن قول القتيبي تبعاً لقلوبه في وسكت عنهما كالكان أو لولا أو لئلا لئلا شمل نحو جبر وبقال وسفن ور جاة (قوله ونرج باهل الحرب) أي في قوله من كفار أهل حرب وقوله المالو كذا الاختصاص كما تقدم نظير وقوله الحاصل أي للصليين وقوله من المرتدين كترتيبهم كذلك الحاصل من الثمين كالجزم فانه في (قوله فانه) أي المال الحاصل من المرتدين وقوله في لا غنمة أي للصديق حدائق عليه دون حد الغنمة (قوله وتقيم الغنمة) أي وجوبها بالفضل قسمها بدار الحرب بل يصح ان طلبها ولو بلسان الحال وقوله بعد ذلك عطف لقوله وتقيم الغنمة أي بعد اخراج السلب منها تفسير لقوله بعد ذلك فاسم الإشارة عائد على اخراج السلب من الغنمة المفهوم من قوله من قوله من قتل قتيلاً أعطى سلبه وكذا بعد اخراج المؤمن اللازمة كارة جال وراع وغيرهما وقوله على خمسة اجناس أي متساوية ولا يخفى أن الجار والمفعول متعلق بقوله تقسم واحتمل أن الغنائم التي تبسط في الغنمة بدار الحرب وفي العود منها إلى غير ما جاء بعد ما كله عموماً من قولنا عوداً وكهة وما يعتاد عليه للدواب من تين وقول وشعير ولو كانوا أغنياء وإن لم ياذن الإمام بقدر الحاجة لمصر إلى داود والحاكم وقال مصمم على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعامنا فكان كل واحد منا يأخذ قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب في محار بنا العسل والخبز فناكله ولا نرفعه موطنهم في حيوان لا كله إلا لشد الحاجة ووجه سقاء أو خفا أو غير ذلك ويجوز جلدان لم يبق كل معه وليس لمن لحقهم بعد انتفاء القتال تبسط معهم لأنه لا حق له في الغنمة فهو معهم كغير الضيف مع الضيف وبعضهم اعتبر بعد بقية الغنمة أي ما هو عليه فكل حضر بعد انتفاء القتال وقبل حازة الغنمة التبسط معهم وإن كان لاحقاً في الغنمة فبقدر وجه بانه يتباح في التبسط إلا يتباح في الغنمة ونرج بما يعتاد كالهجوم وغيره كركوب وملبس وما تستلزم الحاجة إليه كدوا وسكر وفانيد فان احتاج أحدهم إلى ما يتدفا به من برد أو احتاج من بعض الحيوان من ذلك أعطيه بقية أو بحسبه عليه من سهمه انتهى شرح المشيخ ملخصاً (قوله فيعطى أربعة اجناسها) أي يعطى الإمام وأمر الجيش أربعة اجناس الغنمة أو ما أنعمت الباقي فصعل خمسة أقسام ويعطى كل قسم لاهله كسابق وقوله من عقار ومقتول بيان لما قبله لكن المراد العقار المملوك لهم لا الموات لأنهم لا يملكونه فكيف يتملك منهم (قوله لمن شهد) متعلق يعطى وشهد من الشهود يعني الحضور فذلك قال الشارح أي حضر وقوله الواقعة أي ولو في أثناء نعم لا يعطى المرحف ونحوه من روك ذلك الإجراء المسلم المتأخر الصلها فلا يعطى سهماً في أحد وجهين قطع بالحقوى واقضى كلام الرافعي ترجمه لا امرأته منه بالأحادة ولا أجره لطلان أحارته لأنه لا يحضره نصف يتعين عليه الجهاد وأما الآخر الذي فسق في الأجر والمستأجر لغير الجهاد الذي وردت الأحارته على عنه مدة معينة كالمنابر لسياسة الدواب ويقتل الأمتعة ونحو ذلك سهمه إذا قاتل لشهود الواقعة وقاتله بخلافه إذا لم يقاتل فليس له الأجرة وأما من وردت الأحارته على ذمة أو على جيشه لكن لم يتقدمه مدته معينة نكياً فمقتول يعطى أن حضر بنية القتال وإن لم يقاتل كما في شرح الخطيب (قوله من الغنائم) ولومات بعضهم بعد انتفاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لو ارتبه كسائر الحقوق بخلاف من مات في أثناء القتال فانه لا شيء له فلا يخلفه وارثه في شيء على المتصور مع أنه نص على أن من مات قرسه في أثناء القتال به حق سهمه والأصح أن يراد الذين لأن الفارس متبوع فإذا مات فإصل الفارس تابع فإذا مات بقي المتبوع أخذ سهمه لأنه لا يتفرق التابع إلا بتفرق المتبوع (قوله بنية القتال) وإن لم يقاتل أي للحصول المقصود لأن شهاده لقتال وحضوره هناك لتكثير سواد المسلمين وإن لم يقاتل بالفعل على أن تلك الحالة باهضة

وإيجاف شيل أو ابل ونرج باهل الحرب للمال الحاصل من المرتدين فانه في لا غنمة (وتقسم الغنمة بعد ذلك) أي بعد اخراج السلب منها (على خمسة اجناس فيعطى أربعة اجناسها) من عقار ومقتول (لمن شهد) أي حضر (الواقعة) من الغنائم ينسب القتال وإن لم يقاتل

مع الجيش وكذا من
حضر لانية القتال
وقاتل في الأظهر ولا
ثمن لمن حضر بعد
انتقضا القتال
(ويعطى للفارس)
الحاضر الواقعة وهو
من أهل القتال
يفرس مهيأ لقتال
عليه سواء قاتل أم لا
(ثلاثة أسهم) سهمين
لفرسه وسهمه ولا
يعطى الأفرس
واحد ولو كان معه
أفراس صكيرة
(والرأجل) أي
القاتل على رجليه
(سهم) الواحد (ولا
يسهم إلا إن) أي
نقص (استكمل
فيه خمس شرائط
والعقل والبلوغ
والعقل والحربة
والذكورية فإن
اختلف شرط من ذلك
رضع له ولم يسهم له)
أمكن اختلف فيه
الشرط أما لكونه
صغيرا أو مجنوناً أو
رقيقاً أو أثنى أو ذمياً

على القتال غالباً ولا يترك القتال في الغالب إلا لعدم الحاجة إليه (قوله وكذا من حضر لانية القتال
وقاتل) أي كذا ويحترف كالحياط والنعال وهو من يخط النعال وقال بعضهم النعال وهو من
يبسح البقول فسهل لهم إذا قاتلوا الشهودهم الواقعة وقتالهم وقوله في الأظهر أي على القول الأظهر
وهو الخندق (قوله ولا يترك من حضر بعد انتقضا القتال) أي ولو قبل حياز قتالهم وكذا من لم يحضر
أصلاً أو حضر لانية القتال ولم يقاتل فغير مستحق الحاموس الذي يصفه الأمام ليقتبس أخبار العدو
فإذا ختم الجيش شيا قبل رجوعه عشار كفي الأصم وكذا الكمين من كمن يكمن كمن دخل وهو
من يخفي في مكان يفرس القوم من هجوم العدو فيسهلهم له وإن لم يحضر الواقعة لأنه في حكمهم
ذكره الماوردي وغيره ومثل ذلك ما دخل الأمام أو نائبه دار الحرب بحيشه وبعتسرة في ناحية
فغنمت شيئاً أو غنم الجيش شيا فيستر كان جميعاً لاستظهار كل بالأخر ولو بعثت سرين إلى جهة اشترك
كل منهما في غنمه أحدهما وكذا ينضمهما إلى جهتين وإن تباعدتا على الأصح (قوله يعطى
للفارس) أي يعطى الأمام أو نائبه وهذا تفصيل لقوله فيعطى أربعة أحاسن لمن شهد الواقعة وقوله
الحاضر الواقعة أي ولو في الأنتقام وقوله وهو من أهل القتال أي بان استكمل فيه الشرط
الائتمية وقوله يفرس مهيأ لقتال عليه وإن لم يركبه وإن كان مقصوداً بالمكن مالكه حاضر أو لا
فله سهمه عربياً كان الفرس وهو ما يعرف بسان أو برذوناً وهو ما أتوا به عجمان أو هينلاً وهو
ما يعرف في دون أمه أو مقر فابيض للحم وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس الحمير لأن كلا يعطى
للكر والفرو ولا يضر تفاوتهما في ذلك كالأضفر تفاوت الرجال فيه نعم لا يسهم لفرس لا يقع فيه كهرم
وكسروخ جبال فرس غيره كبير وفيل وبغل وجار فلا يسهم لشيئ منها إلا لا تعلم الحرب كصلاحه
الليل أو لغيره بوضع فلو غاب أو تنافى في الرضخ فحسبنا الضخ (قوله سواء قاتل أم لا) أي إن حضر
بنية القتال فإن حضر لانية القتال فلا بد أن يقاتل كأهل عمار هذا إن كان المراد التعميم بوجود
القتال من أصله وعدمه وإن كان المراد أو قاتل عليه أم لا فلا يظهر أنه يسهم له وإن لم يقاتل
عليه نعم إن حضر ولم يركبه فلا يسهم له (قوله ثلاثة أسهم) أي إن كان الفارس واحداً كأهل الفرس
فلا حضر فارسان يفرس واحدتان فويت على الكر والفرو جميعاً أعطى أربعة أسهم سومان لهما
وسهمان لفرسهما وإن لم تقبل ذلك أعطى ٢ سهمان لهما ولا يسهم لفرسهما حيثئذ (قوله سهمين
لفرسه وسهماته) للاتباع في ذلك وراه الشافعي (قوله ولا يعطى الأفرس واحد ولو كان معه
أفراس كثيرة) أي لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الأفرس وكان معه يوم خيبر أفراس (قوله
والرأجل) أي يعطى للرأجل وقوله أي القاتل على رجليه فغناه المشاي على رجليه وقوله سهم
واحد أي لفعله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ولا يراد بصلواته صلى الله عليه وسلم سلمة بن الأكوع
سهمين في وقعة لا تصل إلى الله عليه وسلم أي منته خصوصية اقتضت ذلك فهو خصوصية له (قوله ولا
يسهم) أي لا يعطى سهم من الغنمية وقوله إلا إن استكمل فيه خمس شرائط بل يست شرائط
والسادس الصفة فلا يسهم لمن لم يركبه بل يرضع له قياس قوله فإن اختلف شرط من ذلك يرضع له ولم يسهم
بل أدخله الشيخ الخطيب في حله بعد أن زاد الشرط السادس وقد ذكره الخطيب أيضاً (قوله الإسلام
والبلوغ والعقل الخ) بل من خمس شرائط بل مفصل من مجمل وقوله والحربة أي الكمان كما
تقدم التنبيه عليه في شرائط وجوب الجهاد وقوله والذكورية هكذا في بعض النسخ الباطنية
الحسنة والأصغر الذكورية بلاه كاتر حله الشيخ الخطيب (قوله فإن اختلف شرط من ذلك)
أي عما ذكر من الشروط الخمسة بل يستعمل ما ذكرناه هناك (قوله يرضع له ولم يسهم له) أي لأنه ليس
من أهل فرض الجهاد (قوله أي إن اختلف فيه الشرط) تفسير لكل من الضميرين في قوله يرضع له ولم
يسهم له وقوله أما لكونه صغيراً فإذا اختلف فيه شرط البلوغ وقوله أو مجنوناً وهذا إذا اختلف فيه

شرط العقل وقوله أو رقيقا وهذا قد احتل فيه شرط الحرمة والمراد الرقيق من قهره في شغل المعص
وقوله أو أتى أى أو خشي وهذا قد احتل فيه شرط الذكورة وقوله أو ذميا أى أو معاهدا أو مؤمنا
وهذا قد احتل فيه شرط الاسلام وانما رخص للذي ومن الحق به من الكفار وان حضر باذن الامام
أو نائبه بلا استئجار ولا كراهة فان حضر بغير اذن الامام أو نائبه فلا شيء له بل بغيره الزام الامام أو نائبه ان
راؤا لا أثر لاذن الاحاد وان حضر بالاستئجار فلا الاثر ولا شيء له سواء اوان أكره على الخروج
استحق أو رخصه لا مطلقا عليه عليه كما قاله الماوردي وظاهر كلامه ولو بلغت سهم الارجل وهو
كذلك على الاصح في باب السير بل ولو بلغت سهم القادس الثلاثة فيجوز ذلك كما قاله العلامة البرلى
وأقره الشيخ القليوبي كما نقله الحنفى عنه (قوله أو راضع) أى المقهوم من قوله راضع له وهو بالملء
والضاد المحضين ويجوز اجمال الثانية أيضا كما قاله الحنفى وقوله لغة العطاء القليل أى ولومن
غير الغنيمة قوله شرعا أى دون سهم فهو عطاء قليل فذلك كان المعنى الشرعى منسبا للمعنى القلوى
وعلم من ذلك أنه لا سلم به سهم راجل ولو كان الرضع لغارس اختل فيه شرط من الشروط السابقة
كان كان صيا أو رقيقا لأنه تبع السهام فيكون ناقص من قدرها كالحكومة مع الدية (قوله
يعطى للرجل) بل والقارس أيضا كما علمت من القولة السابقة (قوله ويجتهد الامام) أى أو أمير
المبش كما في عبارة الشيخ الخطيب وقوله في قدر الرضع مجسدا أى لأنه لا يرد فيه تعديد فيرجع
فيه الى ربه لكن لا يبلغ به سهم راجل كامل (قوله فزيد المقاتل على غيره) ولا أكثر قتالا على الأقل
قتالا أى والقارس على ارجل والمرأة التي تداوى الجرحى وتسقى الغنى على التي تعتقد الرجال
فيقاتلونه مجسدا قدره في الرضع له بخلاف سهم الغنمة فلا تفاوت فيه بل سوى فيه بين المقاتل
وغيره بين الاكثر قتالا والأقل قتالا لأنه منصوص عليه أو راضع عنه فدية (قوله ويعطى الرضع
الانحاس الاربعة في الاظهر) أى على القول الاظهر وهو العقد لأنه نص من الغنمة بسبعة
بعض الفائتين بسبب حضور الرفعة لأنه ناقص عن السهم كما علمت اعلمت (قوله والثاني محله أصل
الغنيمة) أى والقول الثاني محله الرضع أصل الغنيمة كالمسلم والمؤمن وهو راجل وجرح عليه فيخرج
الرضع قبل انفراد الجنس بخلافه على الأول (قوله ويقسم الجنس الباقي بعد الانحاس الاربعة على خمسة
أسهم) أى لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فإن الله يجمع للرسل الى آخره وذكر الله للترك كما
هو المشهور (قوله سهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته) فكان يتفق منه
على تقسيمه ثم منه لغيره الموت سنة ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم كما أشار اليه المصنف بقوله
بصرف بعده للمصالح أى بصرف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم للمصالح المسلمين كما أشار اليه الشارح
بقوله المتعلقة بالمسلمين بخلاف المصالح المتعلقة بالكافرين فلا تصرف شئ منه لكافر قال في الاحياء
أولم يدفع السلطان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد منهم أخذه شئ منه أم لا فيه
أربعة مذاهب أحدها يجوز أخذه شئ منه أصلا لأنه مشترك ولا بد من ربه لاخذ قدر حصته
منه فلا أخذه منه مفقود أى خيانه وفي نسخة غلواى تصحى ونائبه يجوز أن يأخذ شئ من كل يوم قدر
مؤنته وثالثه يجوز أن يأخذ كفاية سنة وراجه يجوز أن يأخذ قدر ما يعطى وهو حصته قال
وهذا هو القياس وأقر عليه في المجموع وهو الظاهر كما قاله الشيخ الخطيب (قوله كالتقاضي لما كين
في البلاد) أى وكالعلماء علوم الشرع تفسير وحديث وقفة والمؤذنين ومعلمي القرآن والارامل
وغيرهم وعادة المساكين والفقراء والمصون فعلى القضاء العلماء ولولم الغنى لئلا يتطلوا
بالاشتغال بالاكتساب تنفذ الاحكام ومن المعلوم الشرعية وقدر المعطى موكول الى رأى
الامام مجسدا للصلفة وذلك يختلف بضميق المال وصحته يعطى المعلمين والمتعلمين ما يكفهم
ليتفرغوا لذلك ولا يشتغلوا عن التعليم والتعلم (قوله أما قضاة العسكر) مقابل لقوله كالتقاضي

والرضع لغة العطاء
القليل وشرعائى
دون سهم يعطى
للرجل ويجتهد
الامام في قدر الرضع
بحسب رايه فزيد
للمقاتل على غيره
والاكثر قتالا وعلى
الأقل قتالا وعلى
الرضع الانحاس
الاربعة في الاظهر
والثاني محله أصل
الغنيمة (ويقسم
الجنس الباقي بعد
الانحاس الاربعة
على خمسة أسهم
سهم) منه (الرسول الله
صلى الله عليه وسلم)
وهو الذي كان له في
حياته (بصرف بعده
للمصالح) المتعلقة
بالمسلمين كالتقاضي
لما كين في البلاد
أما قضاة العسكر
فيزرون من الانحاس
الاربعة كما قاله
الماوردي وغيره

الحاكمين في البلاد والمراد بقضاء العسكر الذين يحكمون لاهل التي في مفرزهم وكذا انتمهم ومؤذنهم
وعما لهم وقوله في رزق من الاجناس الاربعة أي لامن خمس الخمس (قوله وكسدا الثغور)
أي ملتها ونهبتها بالعدو المدغمين لها بال حال المقاتلة والاثال القتال تجسيدا كرهه الشارح والثغور
جمع ثغر بالثمة والثنين المعجمة وهو الثغور والمراد به طرف بلاد المسلمين كما يؤخذ من كلام الشارح لانه
نسيه الثغور (قوله وهي) أي الثغور وقوله للمواضع الخوفة أي مواضع الخوف وقوله من أطراف بلاد
المسلمين بيان للمواضع الخوفة وقوله الملاصقة للبلاد أي التي هي غير الثغور من بلاد المسلمين وصعارة
الشيخ الخطيب التي تليها بالبلاد المشر كين صفات أهلها منهم وهي أخطر (قوله والمراد بالثغور بال حال
والاثال الحرب) أي ملؤها بال حال المقاتلة والاثال القتال كالسيوف والدرع وغير ذلك (قوله
وبقدم الأهم من المصالح فالأهم) أي وجوبها وأهمها كما في التنبيه سدا للثغور ولأنه حفظا للمسلمين
(قوله وسهم بلنوى القرني) أي المسلمين منهم وكذلك يقال في اليتامى والمساكين وإن السبل كان
على المصنف أن يقيد بالسلام في الجمع فلا يعطى الكفار من ذلك شيئا لأعماله نحن من كفار فلا
يرجع إليهم (قوله أي قرني رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذو القرني آل صلى الله عليه وسلم (قوله
وهم) أي ذوو القرني وقوله بنو هاشم وبنو المطلب أي ذريتهم الشاه لون لذكور والاثال فإلراد
باليتين ما يشمل البنات بديل قول الشارح يشترك في ذلك الله كروا لثني والعبر في الانتساب بالنسب
إلى الأبياء فلا يعطى أولاد البنات شيئا لأهم ليسوا من الأبياء ولذلك قيل

بنو ناسو أبنا ناسو وبنو ناسو أبنا ناسو • بنوه أناسا رجال الأناجب

ولذلك لم يعط صلى الله عليه وسلم آل بيرو عثمان رضي الله عنهم ما مع أن أهمها ما معية ومن بني
المطلب أمانا الشافعي رضي الله عنه فانه مطلق والنبي صلى الله عليه وسلم هاشمي وأما بنو عبد شمس
وهو جد عثمان بن عفان رضي الله عنه وبنو نوفل فلا يعطون شيئا وإن كانت أبا ذرعة أولاد عبد
مناف لكن الثلاثا لأول وهاشم والمطلب وعبد شمس أشقاء والأربع وهو نوفل أمهم بل بهم
لاقتضاه صلى الله عليه وسلم في القدم على بني الأولين مع سؤال بني الأبياء عنه كإرواء البخاري
ولأن بني الأولين لم يبق أرواحا مائة ولا سلا ما حتى أعلمت على الله عليه وسلم نصره وموالاته
بمخلاف بني الأبياء من فاههم كما وبنو نوفل (قوله يشترك في ذلك) أي السهم المذكر وقوله المذكر
والاثني أي والثنى لكنه كالأثني وقيل بوقف على الانتصاف وقوله والثنى والفقر لا يخص بالفقر
(قوله وبفضل الذي ذكر) أي على الأثني وقوله فعطى مثل حظ الاثنين أي كالأثني وحكي الأمام
اجماع انتصابه عليه (قوله وسهم لثني أي الأبياء) أي الأبياء الكريمة وقوله المسلمين فلا يعطى أيتام الكفار
من سهم الثنائي شيئا بل يعطون من مال المصالح (قوله جمع بيم) أي هو جمع بيم فهو خير من سدا
مخوف (قوله وهو) أي اليتيم صغير أي غير له تربية واحتلام وقوله لا يبيته أي معروفا شرعا
فينسدرج في تفسير اليتيم ولذا أضافوا القبط والثنى ليمان أو حلف مع أهم لا يسعون أيتاما معروفا لأن ولد
الزنا لا يبيته شرعا والقبط قد ظهر أرواحه بالثاني أو الحلف قد سلمه متنا فيه ولكن القياس أنهم
يعطون من سهم اليتيم فإذا تفرق القبط أب أو أخت لثني فاقسم سهمهم مع المصدق لهم ما على المعتد
ومن لاهم من الأتسيس يقال له منقطع وفاقد هاشم وأما اليتيم في اليتيم فهو المأمور له
اليتيم هو المأمور له (قوله سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى) أي أو أنثى وقوله حد أو لا يحد
بالأب في قولهم لا أب له الأب الحقيقي لأن الحد يقال له أب مجازا لكن محل اصطاته فيما إذا كان له
حدان لم تصب نفقته على حده لغيره أو أوصاؤه أو وصيت نفقته على حده لنفسه فلا يعطى لانه مكفي بها
فليس بفقر وقوله قتل أو في الجهاد أو فلا يخص من قتل أو في الجهاد (قوله وبشرط فقر اليتيم)
أي أو مسكنته لأن لفظة اليتيم شعر بذلك ولأن اقتنائه بما له أولى مانع من اغتائه بما له إيه لكن

وكسدا الثغور وهي
المواضع الخوفة من
أطراف بلاد المسلمين
الملاصقة لبلادنا
والمراد سدا للثغور
بالرجال والاثال الحرب
وبقدم الأهم من
المصالح فالأهم وسهم
لذوي القرني أي
قري رسول الله صلى
الله عليه وسلم (وهم
بنو هاشم وبنو المطلب)
يشترك في ذلك
الذكر والأخت والفتى
والفقير وبفضل
الذكر فيعطى مثل
حظ الاثنين (وسهم
لثني أي المسلمين جمع
بيم وهو صغير لا أب
له سواء كان الصغير
ذكرا أو أنثى له حد
ولا قتل أو في الجهاد
أولا وبشرط فقر
اليتيم

ووقفت من المسلمين وسعى بالمكس فها من فساد الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ومثل ذلك خارج ضرب عليهم باسم الجزيق ويأخذوا اي تفرقوا عنه ولوقفت خوف كثر اسماهم
وتركة من ماله على ردفه والعاذ بالله تعالى وتركة كذا وتحويلات لاوارث واما اذا تروا
شرا جاز بان كان غير مستغرق (قوله) يقسم مال النبي (أي مال هو النبي) خلافا لثلاثة لبيان ومثل المال
ما لم يخرجه من الاختصاص كما تقدم التنبيه عليه (قوله) على خمس فرق (وفي بعض النسخ) خمس فرق
فمنس خمس خمسة اجناس متساوية كالتنبيه لقوله تعالى ما آتاه الله على رسوله من اهل القرى فله
والرسول الاية أي نفسه فهو الرسول الى آخره لا لالاق وهو آية النبي على القديس هو آية الغنية
بجميع ان كلاما راجع من المشتركين الى المسلمين وان اختلف السبب القائل وعنده فهذا غير
قاري مؤثر كماله المطلق وهو آية الظاهر فانها لا تقبل الا مؤمنة حيث قال الله فيها انتم ربيعة مؤمنة فبدل
أن يقاسا على القديس هو آية القتل فانها قيت بالمؤمنة حيث قال الله فيها انتم ربيعة مؤمنة فبدل
مسلمة الى أهله وقالت الآية الثلاثة لا يقسم بل يصرف جيعه للمصالح وأورد عليهم الفرق
المذكورة في الآية وأجاب من جهة ثم بان الصرف لهم من المصالح رضى الله عن الجميع (قوله
يصرف منه) أي هو بوقوله يعني ان تفسير الضمير لعله عائدا على المضاف اليه وعله آتى
بالغاية لكون هذا خلاف الظاهر الذي هو عوده على المضاف وهو مال وان كانت الاضافة لبيان كابر
(قوله) على من) لعله ضم يصرف بمعنى يقسم فلذلك داه على والا فظاهر ان يصرف تعدى الى
وقوله أي الخمسة الذين يصرف عليهم خمس التنيقن وان كانت معرفة لفظا لكنها معنوية فلذلك
جمع الضمير في عليهم (قوله) وسبق قريبيان الخمسة (أي في الكلام على التنيقن وعبارته هنالك) قسم
الخمس على خمسة أسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح وسهم لنوى القرى
وهم بنو هاشم وبنو المطلب وسهم القتيبي وسهم المصالح وسهم لبا بن السليل (قوله) يعطى أربعة
أجاسا (أي الاموال الموقوفة من مال النبي) فالضمر عائدا على الاموال وليس عائدا على التنيقن كما قد
يتوهم وقوله في بعض النسخ الخمسة أجاسا التي هو هذه النسخة أظهر لانه الاجسام فيها كما لا يخفى (قوله
للمقاتلة) أي لعمل الاولين بذلك وكانت له صلى الله عليه وسلم مع خمس الخمس بقية ما كان له صلى
الله عليه وسلم واحد عشر ونسجما حتى أنه كان يجوز له في صدر الاسلام أن يأخذ ذلك الحصول
النصيرية ولم يقع منه أخذ ذلك بالفعل وانما كان يأخذ خمس الخمس فقط وبعده صلى الله عليه وسلم
يصرف للمصالح كما في التنيقن وكان يعطى العشر بنسجما للمقاتلة تبرعاً منه صلى الله عليه وسلم
وصارت بعده لمال من النصرة بعده والاربعة الاجاس الباقية فلا ريب ان المذكور في الآية
كافي التنيقن (قوله) وهم) أي المقاتلة وقوله الانجاد جمع جندي أي اهل الله وقال لهم المصلون
لاهم ارصدوا انفسهم للرب من دين الله تعالى وقوله الذين هيئهم امام الصلوات وابت اسماءهم في
ديوان المرتزة أي دفترهم وترجهم المطوهرين بالجهد فعلن من الزكاة من النبي - عكس
المرتزة فموايرتزة لانهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى (قوله) بعد انصافهم) أي المقاتلة وهم
الاجناد المذكورون وقوله بالاسلام والتكليف والحرم والعفة أي فستر ما لا عظماء أربعة شروط
(قوله) في فرق الامام) أي وانتم وقوله عليهم أي المقاتلة وقوله الانجاس الاربعة أي واما الخمس
الباقى فلطرف المذكورين في الآية وقوله على قدر حاجتهم يعلم انه لا يجب التسوية بينهم فليس
كالنسيمة في ذلك (قوله) فيجب من حال كل من المقاتلة وعن عياله الا لا من نفقتهم وما يكسبهم (أي من
اولاد وزوجات ورفيق حاجة الفروا وللمدة من اعتادها ومن لا رفيق له يعطى من ارفيق ما يحتاجه
لذلك لا نفقته تجارداون نفقته وما يكسبهم أي ويصحب ما يكسبهم (قوله) فيعطيه ثلثتهم) أي لا يفرغ

وعشر القصار (ويقسم
مال النبي على خمس
فرق يصرف منه)
بعض النبي (علي
من) أي الخمسة
الذين (يصرف عليهم
خمس التنيقن)
وسبق قريبيان
الخمس (ويطى
أربعة أجاسا)
وفي بعض النسخ
انجاسه أي النبي
(للمقاتلة) وهم
الاجناد الذين هيئهم
امام الصلوات وابت
اسماءهم في ديوان
المرتزة بعد انصافهم
بالاسلام والتكليف
والحسنة والعفة
يفرق الامام عليهم
الانجاس الاربعة
على قدر حاجتهم
فيجب من حال كل
من المقاتلة وعن
عياله الا لا من نفقتهم
وما يكسبهم فيعطيه
ثلثتهم

لصهارو بزاد ان زادت حلتهم بزاد قوله او حدوث بز و حواذامات اعطى الامام زوجته و اولاده حتى يستغوا تزواج او كسب او نحو ذلك فان طلب ذلك كرايات ما معه في الديوان ان ثبت وام الولد كان و حة فتعطي الى ان تزوج لان الناس اذا علوا ضياع عيالهم بعد ما اشتغلوا بالكسب عن الجهاد فتنزل الجهاد واستنط السبي من هذه المسألة ان المدرس والمصنف هو الذي بعد الدرس للطلبة تعطي زوجته و اولادهم مال الوقف الذي كان ياخذ منه ترغيبا في العلم كالترغيب هنا في الجهاد وهو ضعيف لان مال مخصوص بترجعه الواقف للتصنيف مصلحة وهي قراءة العلم في هذا العمل المخصوص فكيف يصرف مع انتفاء الشرط و اماما نحن فيه فهو من الاموال العامة وهي تتوسع فيها ما لا يتوسع في الاموال الخاصة كالآوقاف ومقتضى هذا انه يصرف لزوجة العالم و اولاده من مال المصالح بعد موته كقاييمهم كما كان يصرف للعالم في حياته وهو كذلك يعطى هنالك تركة نفقته ولو كافر في حياته لان الاحكام مختلفة بعد موته فالأقرب انه لا يعطى لكثرة فلو اعلنت زوجته بعده أعطيت لانتفاء الصلة (قوله من نفقة وكسوة) بيان لكفايتهم وقوله وغير ذلك أى من سائر المؤن و رأى حاله من المروءة وضعا (قوله و رأى) أى الامام أو نائبه وقوله امان أى كالصيف والشتاء فان الحامية تختلف بذلك وقوله والمكان أى كالحجاز ومصر ونحو ذلك فان الحامية تختلف بذلك أيضا فمرأى عادة اللد في الحاميه والملايس وغير ذلك وقوله والرخص والغلاء أى لان الحامية في الرخص أقل منها في الغلاء (قوله وأشار المصنف بقوله وفي مصالح المسلمين الى أنه يجوز الخ) من المعلوم ان هذا غير من الجنس الذي يصرف للمصالح لان هذا في الفاضل عن حاجات المرتبة من الاربعة اجناس (قوله من اصلاح الحصون) أى كالتلاع وهي جمع حصن وقوله والتقوى أى اطراف بلاد المسلمين كتنزلات السكندرية وميماط وغير ذلك (قوله من شر اصلاح و خيل على الصعي) أى على القول الصحيح وهو المعتقد

*) (فصل في احكام الجزية) أى المأذونة من الكفار لادخالهم ولتجملهم على الاسلام لاسما اذا خالطوا اهلهم وهم فواعا حسنة لا تقررهم على الكفر فادفع بذلك ما يقال في اخذ الجزية عنهم تقررهم على الكفر وهو وضاه والرضا بالكفر وكفى ومغيية ينزل سدنا على صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا افضل الصلوات ثم التسليم فلا يقبل منهم بعده الا الاسلام لانه لا يبقى لهم شبهة حال وهذا من شرع الله لا ينزل ما يكابر حاله لا يصح فدينسفرج الاحكام من القرآن والسنة والاجماع والتأهاته لا يصح لانه لا يصح هذه المذاهب في زمنه يتعين اتباعه لان اجتهاد النبي لا يقتضي واجتهاد غيره فيجوز ان يقتضي والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى خالطوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يعبرون عاقرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين اتوا بالكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ومارواه البخاري من أنه صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس همد وقال سواهم سنة أهل الكتاب ومارواه أبو داود من اخذها من أهل نجران وغير اعطاء الجزية في الآية بالتأهاتهما بالقدوس الصغار فمما التزم احكامنا التي يعتقدونها كحرماتنا وسرفة بخلاف التي لا يعتقدونها كحرماتنا بمسكون وكاحكام مجوس محارم فانهم لا يلتزمون لانه لا يلزمهم الانتقاد الا لاحكام التي يعتقدونها وتسبوه بان مجلس الاحتوا يقوم الكفر و بطائى رأسه ويحتمى ظهره ويضع الجزية في الميزان و يقضى الاحتوا يضرب ظهره منته و حاصص العزم بين الماشع والاذن من الجانبين من روادنا ثم نقل الى النبي صلى الله عليه وسلم قطعها وكذلك الخلفاء الراشدون يعلمهم في طاعة ودهوى استعياها او وجوبها أشد بطلانها وادائها من عاقدة وشرط فيه كونه اماما يعتقد بنفسه أو بنائبه كما سيذكره الشارح لانها من الامور الكلية فتحتاج الى خبر واجتهاد ومعوقه لوستا في شرطه في كلام المصنف ومكان وشرطه بقوله لتقررهم به بان يكون

من نفقة وكسوة
وغير ذلك و رأى في
الحامية الزمان والمكان
والرخص والغلاء
وأشار المصنف بقوله
(وفي مصالح المسلمين)
الى أنه يجوز
للامام ان يصرف
الفاضل عن حاجات
المرتبة في مصالح
المسلمين من اصلاح
الحصون والتقوى
ومن شره سلاح
وخيل على الصعي
(فصل في احكام
الجزية

غير المحذور كما ساقى في الشرع وما لا يشترطه كونه مذكورا كما كثر كل سنة عند قوتنا وذلك قال المصنف
وأقل الجزية تدنا في كل حول أو ما عند ضعفنا فتعوز باقل من دينار وصيغة قوتنا قهلا ثم ما فيها
في البيع من اتصال القبول بالأصحاب وعدم التعليق والتأقيت وكذا الجزية وقدرها كالتن في
البيع (قوله وهي) أي الجزية أي هذا القلت بدليل قوله اسم وقوله لعماس نخرج حصول على أهل
الذمة أي سواء كان يعتقد بخصوص أم لا لأن الملتزم القوي أيهم من المعنى الشرعي كما هو القاعدة الغالبة
(قوله سميت) أي الجزية والمراد بها معناها وقوله بذلك أي بالقتل بدليل قوله لا تهاجرت عن القتل أي
كفت عن قتلهم فهي في مقابلة كفتنا عنهم وعلى هذا فهي من الجزية بمعنى الممازاة وقيل من الجزاء
بمعنى القضاء كما في قوله تعالى أو اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تقضي (قوله وشرا)
صطف على لغة وقوله مال يلزمه الخ فتطلق على المال الملتزم وتطلق أيضا على العقد المقيد لذلك فلهما
أحلافا شرعا وقوله كافر أي خصوص وهو بالتصنيف بالشرع والالتزام وقوله يعتقد بخصوص أي
وهو المركب من الإيجاب والقبول (قوله ويشترط أن يعتقدها الإمام أو نائبه) أي لا لا حاجة بشرطية
منصبة على كون العاقد الإمام أو نائبه لاهل العقد لكن لا بغال العقود من الاحتاد بل يبلغ ما منه
أي ما يأم في نفسه من شأنه لعمد صحة الجزية له مع كونه استغناء أم لا في الجملة
والمراد نائبه نائبه الخاص بأن ياذن له في عقد الجزية لا العام كوزيره الذي يغوث إليه أموره فلا
يصح أن يعتقدها إلا أن صرح بها (قوله لاهل جهة التأقيت) أي لاهل جهة التعليق والاضافة
لبيان أي جهة هي التأقيت ووجهه هي التعليق وهذا أشارنا إلى بعض شروط الصيغة السابقة
واستثنى من منع التأقيت ما قال أقررتكم ما شئتم لأنه نصير بمقتضى العقدان لهم فيه حتى شأوا
مخلاف المدة لا يصح بذلك لا يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤتمنا إلى ما يحمل التأييد
المتنافي لمتصاه لا احتمال أن يشأوا ذلك أبدا (قوله فيقول أنا) هو إشارة إلى الصيغة التي هي أحد
الأركان لكنه انما ذكر الإيجاب ولم يذكر القبول فكان عليه أن يقول فيقولون قبلنا ورضنا وقوله
بدار الإسلام أي ملاقبل ذلك أن يقول أقررتكم بداركم وهذا إشارة للمكان الذي هو أحد الأركان
وقوله غير المحذور أي هو مكرمة والمدنسة والما موطر فها هو أركانها كحدة والمخالف وخبر والبيع
فمعتن من دخول حرم مكة مطلقا ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا تقربوا المسجد الحرام بعد ما فهم هذا
والمراد جميع الحرم بدليل قوله تعالى بعد ذلك وإن خفتم حيلة فصوص ففتمك الله من فضله أن شاء
والجلب انما يجب للجلبو يتبعهما ما اتصل بهما من الحرم والحكمة في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله
عليه وسلم منه فقبوا ما منع من دخوله لعل كل حال حتى لو جاز رسول من منعههم رسالة كذا خرج
الإمام أو نائبه ليسعهما منه فلو دخله ولو اذن منع منه فلومرض أو ما فيه نقل منعوا وخيف موته في
الاولى أو دفن في الثانية ثم إن تهري بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة حرم مكة في ذلك لاختصاصه
بالنسبة ممنوع من دخول المحاذ غير حرم مكة لا الأصله لنا كرسالة وقهاز قها كبر حاجتنا لم
يكن فيها كبر حاجتنا ممنوعا من الدخول الا بشرط إختش منها كالعلم أو نقصه بحسب اجتهاد
الإمام ولا يأخذ منهم كل سنة الا مرة واحدة كالجزية ولا يقيمون في موضع من المحاذ غير حرم مكة الا
ثلاثة أيام قري بوي الدخول والخروج فلو أقاموا في موضع ثلاثة أيام ثم انتقلوا إلى موضع آخر وأقاموا
فيه ثلاثة أيام وبينهما مسافة قصر وهو كذا لم ينعوا وأن دخله أحد عرض فيه فمن الجمهور انه لا ينقل
مطلقا وعليه أقصر مختصر والروضة والتي في الروضة أو أسلمهاته نقل مطلقا والذي في التبراج
والحاوي وغيرهما أنه لا ينقل إن شق نقله والانتقل وتبعهم في التبرج قال في شرحه وهو قمت حسن فان
مات وشق نقله منه إلى غير مدفون فيه للضرر وتوان لم يشق نقله فان سهل قبل نقله تغيره نقل منه إلى غيره
فان دفن فيه ترك ومعلوم أن الحرم كالمدينة فلا يجب دفنه بل يجوز أخراة الكلاب على حقيقته فان

وهي لغة اسم
نخرج حصول على
أهل الذمة سميت
بذلك لاهاجرت عن
القتل أي كفت عن
قتلهم وشرا مال
يلزمه كافر يعتقد
خصوص ويشترط
أن يعتقد الإمام
أو نائبه لاهل جهة
التأقيت فيقول
أقررتكم بدار الإسلام

تأثي الناس وجمعتهم ورجعتهم ورجعتهم ورجعتهم (قوله أو أذنت في إقامة كبداد الإسلام)
 أي غير الحجاز أخذ ما قبله وقوله على أن تبدلوا الجزية راجع لكل من الشقين السابقين وقوله
 وتتقادوا الحكم الإسلام أي الذي يعتقدون تحريمه ~~مكرر~~ تأوسر قد دون غيره كشر بمكر ونكاح
 عمومي محارم كأمهم وعلم من ذلك أن الجزية بقول الانقياد كالعوض عن التفرغ لذلك وجب ذكرهما
 في العقد كالنفي في البيع (قوله ولو قال الكافر للإمام ابتداء أقر في بداد الإسلام) أي في قوله
 الإمام أقررتك بما عليه الأمانة إذا طلبها الكافر وأمن فالتهمس وتمكيدتهم فإن خالف ذلك كان
 يكون الخالب جاسوسا يخاف شرمه بمجهوده يستقن الأسير إذا طلب عقده فلا يجب تفرره بها وقوله
 سكني أي ولا يحتاج إلى قبول لأن قوله أقر في بداد الإسلام قائم مقام القبول (قوله وشروط وجوب
 الجزية) أي وجوبها على من تعتقه فلا يجب على من تعتقه الإيماء بشرط كما يؤخذ من قول
 الشارح فلا جزية على من يعتقه فلا جزية على من يعتقه ولا هذه الشروط معتبرة للعقد أيضا
 كما يؤخذ من قول الشيخ المطلب فلا يصح عقد جامع صبي ومجنون وهكذا فالأصل أن هذه الحصائل
 شروط لهذه العقد ولو وجب الجزية وإذا وجدت هذه الشروط في أحد وعقدت الجزية تناول
 العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانينهم وإن لم يشترط دخولهم وكذا من علمت به
 قرابة ومساكنهم من النساء والصبيان والمجانين والأرقاء إن شرط دخولهم ولو كانوا غايبا أو أفاقة أو
 حتى عقدت لهم الجزية إن التزموا فلا يكتفي بعقد متبوعهم فإن لم يتزموا بلغوا للأمان لأنهم كانوا
 في أمان متبوعهم والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعي ورأسوا جبر وقسرا لها كآخرة
 الدار فاقتت السند وهو معصوم في ذمته حتى يوسر (قوله ليس خصال) خبرنا أنه لا منه ابتداء
 كالإيجي (قوله أحدها) أي أحد الحصائل الخمسة المذكورة (قوله أحدها) أي لقوله الله
 عليه وسلم لم أفسد وجهه إلى ألين خنن كل حال بدنا (قوله فلا جزية على صبي) أي فلا جزية
 وأصبة على صبي لعدم تكافؤ ولا يصح عقد جامع ولا مع وليه (قوله أو الشافي العقل) كان الأنسب
 بقوله أحدها البلوغ أن يقولوا أنهم العقل (قوله فلا جزية على مجنون) أي وإن كان بالثقل ولا يصح
 عقد جامع ولا مع وليه ولو طرأ المجنون بعد عقدها في أثناء الحول زمه القسط لماضي كالومات على
 أثناء الحول وقوله أطلق جنونه قيد في مفهومه تفصيل يعلم ما بعده (قوله وإن تقطع جنونه قليلا)
 أي وعقدت له الجزية بوقت أفاقته وقوله كسكاهته من شهر أي يوم من سنة وقوله زمنته
 الجزية أي تغليب الزمن الأفاقة على زمن المجنون اليسير فلا عبرة بهذا الزمن اليسير فإن كان ذهن
 الأفاقة قليلا كسكاهته من شهر ويوم من سنة فلا جزية تغلبه تغليب الزمن المجنون على زمن الأفاقة
 اليسير فلا أثر ليسير زمن الأفاقة أيضا كما يحتمل بعضهم (قوله أو تقطع جنونه كثيرا) أي وإن كان ذهن
 أفاقته كثيرا أيضا كما أشار إليه بقوله كسكاهته من شهر أي يوم من سنة وقوله زمنته
 قليلا جدا فإنه لا أثر له كأم (قوله فإذا بلغت سنة وجبت جزية) أي إن عقدت له الجزية حال
 أفاقته في هذه الصورة كما في التي قبلها (قوله أو الثالث الجزية) أي الكاملة كما يعلم من قول الشارح
 والمكاتب والمدبر والبعض كالرفيق (قوله فلا جزية على رقيق) أي إجماعا ولا تعتقه وإن عقدت
 له لم يجب عليه وأن عتق بعد ذلك لكن تعتقه بعد العتق إن التزموا والألف المأمون كما يعلم من
 (قوله ولا على سيده) أي من رقيقته لأن عقده الجزية ليس سيده شمله تبعا وقوله أيضا أي فلا جزية
 على الرفيق نفسه (قوله والمكاتب والمدبر والبعض كالرفيق) أي فلا جزية بتعظيمهم ولا تفرسها
 ملكه المكاتب لأن ملكه ضعيف وكذلك لا تفرسها لملكه البعض ببعضه الحر على المكاتب لأنه
 ناقص في نفسه (قوله والرابع الذكورية) أي حتى يتأقترج المرأة والنفي كما أشار إليه الشارح
 بالتفريق والولاية السابقة وهي قوله تعالى الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر إلى قوله

غير الحجاز أو أذنت
 في أقامتكم بدار
 الإسلام على أن تبدلوا
 الجزية وتتقادوا الحكم
 الإسلام ولو قال
 الكافر للإمام ابتداء
 أقر في بداد الإسلام
 سكني (وشرائط
 وجوب الجزية خمس
 خصال) أحدها
 (البلوغ) فلا جزية
 على صبي (و) الثاني
 (العقل) فلا جزية
 على مجنون أطلق
 جنونه فإن تقطع
 جنونه قليلا كسكاهته
 من شهر زمنته الجزية
 أو تقطع جنونه كثيرا
 من ذلك كيوم يمن
 فيه ويوم يغيب فيه
 لفقت أيام الأفاقة فإن
 بلغت سنة وجب
 جزية (و) الثالث
 (الحرية) فلا جزية
 على رقيق ولا على
 سيده أيضا والمكاتب
 والمدبر والبعض
 كالرفيق (و) الرابع
 (الذكورية)

وهم صاغرون في الذكور خمسة وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الجناد أن
لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان (قوله فلا جزية يعلى أمرتوني) فلو لم يصدق الجزية لهما
أعلمهما الإمام بأنه لا جزية عليهما فإن رغبنا في ذلك فافهمي هبة وائتمان بحسب الجزية على التفتيش
لا احتمال كونه انتهى (قوله فإن يأتني كورته أخذت منه الجزية للسنين الماضية) أي أن كانت
عقدت له الجزية بطله أو كانت عقدت على الأوصاف علبا في نفس الأمر مع العقد المذكور
ولا يعتد بما أخذت منه قبل البيان لأنه إذا قدمه على سبيل الهدية فإن لم تكن عقدت له الجزية يقول
تعد على الأوصاف لم تؤخذت منه للسنين الماضية بل تعد له من الآن كما لو دخل حري دارنا وبقي
مدة ثم أطلعنا عليه فلا تأخذت منه شيئا ماضيا لعدم عقد الجزية له وهذا التفصيل يجمع بين
التناقض في كلامهم فمن صحح الأخذ منه يجعل على ما إذا عقدت له ومن صحح عدم الأخذ منه يجعل
على ما إذا لم تعد له (قوله كما يحتمل النووي في زيادة الروضتين في شرح المهذب) هو المعتمد
لكن بشرط عقد الجزية كما علمت (قوله الذي تعد له الجزية) أي الذي هو أحد الأركان وهو
المعقود فهو قوله من أهل الكتاب أي لقوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (قوله كما هو دوى والنصراني)
أي سواء كان من العرب أو الأعمام وأما السمر فلوهم طائفة من اليهود والصابئة وهم طائفتان من
النصارى فإن لم تكفرهم اليهود في الأولى والنصارى في الثانية بأن لم يخالفوهم في أصل دينهم
وهو دينهم وكما هم عقدت لهم الجزية بقاؤه خالفوهم في الفروع والأفلا تعد لهم ولو أشكل أمرهم
عقدت لهم تقليبا للحق العام (قوله أو بمن شبهه كتاب) أي كالموسى فإن لهم شبهة كتاب وقد
أخذها صلى الله عليه وسلم منهم وقال حنواهم سنة أهل الكتاب (قوله وتعد أيضا) أي كما تعد
لن هو من أهل الكتاب أو بمن شبهه كتاب وقوله لا ولا من تهود أو تصير قبل التسمي أي ولو بعد
التبديل وإن لم يهتفوا المبدل بخلاف أولاد من تهود أو تصير بعد التسمي وقوله أو شككنا في وقته
أي في وقت تهوده أو تصيره فلم يعرف أدخل في ذلك الذين قبل التسمي أو بعده فتعد له تقليبا لحق
الدم (قوله وكذا تعد لمن أحداهم يوفى بالآخر كتابي) أي ولو لا إيمان تكون الإلام كتابية
والأبونية كما كسبه فتعد له الجزية تقليبا لحق الدم سواء اختار دين الكتابي أم لم يختار شيئا بخلاف
ما لو اختار دين غير الكتابي فلا تعد له الجزية (قوله ولزاهم النكاح نصف إبراهيم) أي لأن الله
أنزل عليه محفوا منه موسى قبل التوراة ولذلك قال تعالى نصف إبراهيم وموسى ومثلها نصف شيث
وتسمي كتابا كإص عليه الشافعي فالتدريج النكاح بما في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب وأما من
ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كسبته الأوثان والنسب والملائكة ومن في معناهم فلا يقرون بالجزية
(قوله أو يزور دأود) أي لأنه من الكتب قال تعالى واتل في زبر الأولين (قوله أو قل ما يصيب في الجزية)
أي من المال الذي هو أحد الأركان وقوله على كل كافر أي سواء كان غنيا أو فقرا أو متوسطا
يقطع النظر عن المما كسالة (قوله دينار) أي عند قوتنا وأما عند ضعفنا فنقص أو قل من
دنا كقدره وعلى هذا يجعل ما نقله الدارمي عن المهذب كذا في عبارة القاضي والذي في عبارة الشيخ
التخفيف من المذهب وضبطه بضم الليم وسكون الدال وكسر الهاء من أن يهجو وضد هذا قل من
دينار وهو ظاهر فيه كما قاله الأذمعي ولا يتغير لغيره زاد أو سألوى فيمنه ويهجو بعد القندان
يقض عنه ما قيمته دينار وعلى هذا يجعل ما رواه الترمذي عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم قال وجهه
ألى الجن أروا أن أخذتم من كل حال دينار أو عدله من المعاف وهي ثياب تكون البين تسمى الثياب
المعافرة أو أخذ القطين يظهر مخرج زنته لها فتمت دينار والتي نص عليه الأصحاب كما هو ظاهر
عبارة القسيف أي أنها لا تعد إلا بالدينار وإنما امتنع فقدها بما قيمته دينار مع حوا أن أخذ ما قيمته دينار
اعتبارها لأن ما قيمته دينار فقد تعد العدة قد تنقص قيمته من دينار ثم اللمعة (قوله على كل حول)

فلا جزية يعلى أمرت
ونحنى فإن يأتني
ذ كورته أخذت منه
الجزية للسنين
الماضية كما يحتمل
النسوي في زيادة
الروضتين في
شرح المهذب (و)
الخامس (أن يكون)
الذي تعد له الجزية
(من أهل الكتاب)
كما هو دوى والنصراني
(أو بمن شبهه كتاب)
وتعد أيضا لأولاد
من تهود أو تصير قبل
التسمي أو شككنا في
وقته وكذا تعد لمن
أحداهم يوفى
والآخر كتابي ولزاهم
النكاح نصف إبراهيم
المنزلة عليه أو يزور
داود المتزل عليه
(أو قل ما يصيب في
الجزية) صلى كل
كافر (دينار على كل
حول)

ظاهر أن الوجوب يحصل بانقضاء الحول والمعتمد أنه يحصل بالعقد يستقر بانقضاء الحول فتد
قال النقال اختلف قول الشافعي في أن الجزية تعجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو تعجب بانقضاء
ويبقى على ذلك ما اذنا في أثناء الحول أو أسلفه فإن قلنا أنها تعجب بالعقد تسقط بل يعجب بالتوسط
وإن قلنا أنها تعجب بانقضاء الحول سقطت والمعقد أنها لا تسقط كالأجر فوإذا مات أو أسلف بعد سنة فما كثر
غفرته من كثر آدمي فتقسم على الوسايا والأرشو وسوى بينهما وبين دين آدمي وصورة ذلك في الميت إن
يختلف وارتأى مستغفر فإما لم يختلف أو تأصل فقرته في موصفت الجزية أو خلف وأرنا غير مستغرق
فالباقى بعد نصيبه في محض قسط نصيبه من الجزية يستلحق الباقى (قوله ولا حد لأكثر الجزية)
لكن لا تعدل سفيها كثر من دينار احتياطاً له (قوله يؤخذ الخ) أي اقتداء بغير رضى الله عنه كما
رواه البيهقي ونحوه جازم بخلاف أبي حنيفة فإنه لا يجوز إلا كذلك ومتى عقدت الجزية بما كثر من
دينار لم يضر النقص ختم متى عقدت دينار لا يجوز أن ياد عليه فلو عقدت للكفار بما كثر من دينار ثم
هلكوا بعد العقد حوّلوا زهدنا وزهدهم ما التزموا من اشتري شيئا ما كثر من مثله ثم عمل الفتن فإن
امتنعوا من بذل الزاد فمنافقون للعهد كما لو امتنعوا من أصل الجزية (قوله أي حسن للأمام الخ) أي
إن لم يعلم أو نزل أحابهم لم يطلبوا إلا وجه ذلك فمحل كون المما كسفة عند علم العلم ولكن
ما حاجتهم لذلك ولا كانت واجبة في أمكنة أن يعقبا كثر من الدينار لم يضر أن يعقد بدون ذلك إلا كثر
الأصل فله لأنه متصرف للمسلمين فلا يصرف لهم إلا بالصلحة (قوله أن بما كس) أي شاح عند
العقد في قدما يعقده بان يقول لا أعقد للتوسط الأبد دينارين ولا للموسر الأربعة دينارين وعند
الأخذ في الصقات بان يقول أنت متوسط فأخذ منك دينارين أو موسر فأخذ منك أربعة دينارين
هذا إن عقد على الأوصاف فإن عقد على الأشخاص ما كس عند العقد فقط بان يقول أنت متوسط
فلا أعقد لك الأبد دينارين أو موسر فلا أعقد لك الأربعة دينارين ولا بما كس حيث عند العقد إلا أن
من عقد عليه بشي فوجب عليه وإن افتقر بعد ذلك حتى إذا غر عنه سارده نافي ذمته ومن هذا تعلم
أن محل قول الشارح والعبرة في التوسط واليسار ما كثر الحول فمنافق على الأوصاف وأما إذا عقد
على الأشخاص والعبرة بمحل العقد لا بما كثر الحول (قوله لمن عقدت له الجزية) أي الكافر الذي عقدت
له الجزية (قوله ويجوز حيث) أي حين إذا كس الإمام من عقدت لها الجزية (قوله يؤخذ من التوسط
الحال ديناران ومن الموسر أربعة دينارين) ويجوز أن ياد عليها لأنه لا حد لأكثر الجزية كما تقدم
والنقص عنها أن لم يرش الكافر المقودا بها فموسر العسقله بد دينارين أو دينارين مثلاً واختلف
في ضابط التوسط والموسر والتعريف قيل أنه كالنصف بجمع أنه في مقابلته منفعة تعود إليه بالعاقلة
إذا لمواساة تهلحق يكون كالعاقلة وقيل أنه كالعاقلة (قوله استسباباً) أي إن لم يعلم أو نزل
لما بينهم بذلك والأركان وأحبا كالمعمر (قوله إن لم يكن كل منهما سفيهاً) أي لأنها لا تعدل
لنفسه الأبد دينار ونوفه فأركان سفيهاً بما كس الإمام على السعيه أي بل يعقده بد دينار فقط
احتياطاً له كما مر (قوله والعبرة في التوسط واليسار) أي أن عقد على الأوصاف بان قال
عقدت لك الجزية على أن التوسط عليه ديناران والموسر عليه أربعة دينارين فغير التوسط واليسار
بأن تترك الحول حيث تدان عقد على الأشخاص بان قال للنفس منهم عقدت لك دينارين لا لك
متوسط والنقص إلا أن تترك عقدت لك أربعة دينارين لا لك موسر فالاعتبار بالتوسط واليسار
في حال العقد فكل من عقد له بشي فوجب عليه وإن افتقر بعد ذلك حتى إذا غر عنه سارده نافي
ذمته كما مر (قوله ويجوز الخ) محل الشارح المواز على عدم الامتناع الصادق بالسنية فلذلك قال
أي حسن وأبقاه الشيخ الطيب على ظاهره حيث قال ويجوز كما هو مفسد كلام الجمهور ودال على كافي
المتأخر أنه يعسب انتهى (قوله لا في دار الإسلام) تبس في ذلك الأذرى في أحد قوله لماراجع منها أنه

ولا حد لأكثر
الجزية (و يؤخذ)
أي حسن للأمام أن
يما كس من عقدت
له الجزية وحيث تد
يؤخذ (من التوسط)
الحال ديناران ومن
الموسر أربعة دينارين
استسباباً إن لم يكن
كل منهما سفيهاً فإن
كان سفيهاً بما كس
الإمام وفي السفيه
والعبرة في التوسط
واليسار ما كثر الحول
(و يجوز) أي حسن
للأمام إذا صالح
الكافر في بلدهم لا
في دار الإسلام

لا يفرق بين داره ودار الاسلام فما جرى عليه الشارح ضعفه والاعتماد أنه بشرط علمهم مطلقا لقوله
 أن بشرط أي بنفسه أو بما يسموه وقوله عليهم أي على الكفار المعتود لهم الجزم بقصر الغفر من متوسط
 أو موسر بخلاف الغفر فلا ضيق عليه لا لها تسكر فلا تيسر له وقوله الضائفة أي ثلاثة أيام فاعل
 وقوله لمن يرهم من المسلمين المهادين وغيرهم أي لا يمسى الله عليه وسلم صالح أهل أبيه على
 ثلثمائة دينار وكانوا اثنتي عشرة رجلا وعلى ضيافته من يرهم من المسلمين وروى الشافعي خبر الضائفة
 ثلاثة أيام للضيف جل الطعام من قبل كل لا المظالبة بعوضه وبشرط علمهم تزويد الضيف كفاية يوم
 وليته ويزد كرمه الضيفان خيلا ورجلا على كل واحد منهم لأن ذلك أنفع للزناح وأعلى المجموع وهم
 يتوزعون فيما بينهم أو يحمل بعضهم عن بعض ويزد كرمهم من كسبه أو غيرها كفاضل مسكن
 وليكن المنزل بحيث يفي الحرج والبر ويؤيد كرجس طعام واحد وقد رهم الكل متاويذ كراضا علف
 الدواب ولا يشترط كرفه ولا حنسه يحمل على ما اعتيد من تبن ونحوه ثم إن ذلك كرمه الشارح
 كالقول ذكر قدمه ولو كان لواحد دواب بشرط علمهم صدق من لم يلزمهم الاطفا دابة
 واحدة فان شرط عليهم عدد معين على عقد ضلع من غير زيادة ولا نقص (قوله فضلا) أي حال كون
 الضائفة بمعنى الشيء المضيف به فضلا أي فاضلا ولذلك قال الشارح أي زائد أو قوله من مقدار
 أقل الجزية أي لأن الضائفة بمنزلة على الاحتمال الجزم بمنزلة على التملك (قوله وهو) أي مقدار
 أقل الجزم بقوله دينار كل سنة أي لا يحد بحددها بأقل من دينار عند فوتها كالم (قوله أن
 رضوا جدها الزيادة) أي التي هي الضائفة فان لم يرضوا بها لم يرضوا بها عليهم (قوله هو) أي من فقد
 الجزية أي سئل عن عقد هامة كرفلارد بالتضمن الاستزام وقوله بعد خمسة أي فليد من كونه
 صحيحا بخلاف ما إذا كان فاسدا فلا يستلزمه الأحكام وقوله أربعة أشهر مفعول لنقصه (قوله
 أحدها) أي أحدا لأشياء الأربعة (قوله أن يؤدوا الجزية) أي أن يعطوا الجزية وفي بعض النسخ
 أن يؤدوا الجزم بمس يدوسها وعلى ذلك شرح الشيخ الخطيب وفسر قوله من بعده بقوله أي ذلة وقوله
 وصغار بقوله أي احتياقاتهم فالأشياء على المراءى عن حكم علمه لا يعتدو بضطرا لاحتما لهما في
 الزوائد وهذه الأربعة ما هو فقه قوله تعالى حتى يعطوا الجزية بقوله صاغرون (قوله تؤخذ
 منهم برفق) أي كإتاه المجهور أي كإتاه الدين وهذا هو المعنى ودون في الصغار المذكور في الآية
 إجماع أحكام الاسلام عليهم كغيره من الملوك جمع من الأصحاب وتقدم رد تفسيره ما يحيل الاستخذ
 ويقوم الكفر ويطلب رأسه ويحتمل ظهره إلى آخره وقوله لا على وجه الأمانة أي وجهه والأمانة
 (قوله والثاني) أي من الأشياء الأربعة (قوله أن يعجز عليهم أحكام الاسلام) أي ما هي يعتقدونها
 دون عمال يعتقدونه كشراب الخمر ونكاح المحرمات للمعاصي فلا تعرض لهم في ذلك (قوله فيضمنون
 ما يتفقون على المسلمين من نفس ومال) وكذلك تضمن ما يتفق عليهم من نفس ومال لخصمهم (قوله
 وأن فعلوا ما يعتقدون تعزبه كالزنا أي وبالسرقة ونحوها بخلاف ما يعتقد تعزبه كشراب الخمر
 ونكاح المحرمات للمعاصي كالم (قوله والثالث) أي من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يكرهوا الإسلام
 الا تعجز) وفي بعض النسخ الا بالخبر فان قالوا ذلك بأن ذكر واد الإسلام بشر كان سيء أو سوا
 الله أو ثبته أو القرآن من رواد انتقض عندهم بذلك بشرط انتقاضه أو فلا كافي الشرع الصغير
 وهو المتقول عن النص خلافا لما صحه في أصل الرضوخ من عدم الانتقاض بذلك مطلقا لأنه لا يحل
 بمقصود المتقدم إن ذكروا القرآن بما يتدنون به كقولهم القرآن ليس من عند الله فلا انتقاض
 بذلك مطلقا وكذلك قولهم الله ثالث ثلاثة فكيف يعجزون من اظهار ذلك مستنفا ان أظهرهم وعجزوا
 (قوله والرابع) أي من الأشياء الأربعة (قوله أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) وفي بعض النسخ
 ضرر للمسلمين واللام فيه بمعنى على فان فعلوا ذلك كان قاتلوه بلا شبهة أو امتنعوا من أداء الجزية

(أن بشرط علمهم الضائفة) لمن يرهم من المسلمين المهادين وغيرهم (فضلا أي زائدا عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة أن رضوا جدها الزيادة (وتضمن فقد الجزية) بعد خمسة (أربعة أشهر) أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كمال المجموع لأهل وجه الأمانة (و الثاني) أن يعجز عليهم أحكام الاسلام فيضمنون ما يتفقون على المسلمين من نفس ومال وأن فعلوا ما يعتقدون تعزبه كالزنا أو نكاح المحرمات للمعاصي (و الثالث) أن لا يكرهوا الإسلام الا تعجز (الرابع) أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين

أومن إجماع أحكام الإسلام عليهم انتقض عهدهم بذلك وإن لم يشترط اتفاقهم ويتحقق من حقيقهم
مسلمنا من أوطاعهم حتى يروا من أهلها عيبا لهم أو يفتقروا من ربه التصاريح لأوقات
الصلاوات من أهلها غير وعظير متى أظهر وأخبرهم أو يقتضونهم أنضام أحداث كنيسة
ويبيعة وصومعة للربان وبيتنا للحموس ومن إعادة ذلك وترميحه الأيتلاف فنهض مسلحا على أن
الأرض لهم ويؤدون نواحيها لآلهم ملكهم أو على أن الأرض لنا ونشرط لهم الأحدثا والاقبالهم
كلهم استثنوا الأحداث والابتداء بشرط المذكور ولو وجدنا كنيسة أو بيعة بسلامهم فصل
أحداثها بهما بعد فقهنا أول الإسلام عليهم ولا وجودهما عند ذلك لم يندمهما لاحتمال أنهما كانتا في
برية أو قرية متناصلت جهما سارتا ويمنعون أنضام رفع بناتهم ومساواته لنا مسلم حار لهم وان
رضى بذلك غير الإسلام بعلو ولا يعلو عليهم ولا يظلموا على حورياتنا وكان بناء المسلم على
الوجه المعتاد أن كان قصر إعادة طارت مساواته أو زيادة عليه لا به مقصر بذلك فإن لم يكن لهم حار
مسلم بأن انفردوا بمحلة منفصلة عن المسلمين لم ينعوا من رفع البناء وعمل المنع أضاف إلى ابتداء لافي
الدوام فلو اشترى الكافر دار مسلم وكان بناؤه حار تقاليم بعبه مسلم ولكن يمنع الكافر من صعود
الزائد على بناء المسلم الجاور له (قوله أي بان أو) بالمسوق بعض النسخ بأن يؤا بصيغة المضارع لكن
الحق كتب على النسخة الأولى ومن أن يؤا بهم بل يطع على حوريات المسلمين ما ولدوا أهل الحرب على
حورياتهم أو يودعوا مسلم الكافر وما يؤز في ذي مسلمة مولد بصورة تكاح أو قتل مسلما أو قذفه ويقام
عليه موجب ما فعله من حد أو تفرج رومن انتقض عهدهم بقتل قتل أو لا يبلغ المامن لقوله تعالى فإن
قاتلوكم فقتلوه ولا ته لاجل تبليغه المامن مع نفسه القتال أو بغير القتال ولم يسأل تحديد
العهد بغيره إلا ما يبي القتل والارتقاء واليمن والقدام ولا يرميه تبليغه المامن لأنه كافر لا أمانة
فإن أسلم قبل خيرة الأمان تعين الممن وامتنع القتل والارتقاء والقدام ومن انتقض أمانه لم ينتقض أمان
ذرائره ومن انتقض الأمان واختار دار الحرب ببقائها يكون تروجه من دارنا ما كان كدخوله (قوله
ويلمز المسلمين بعد عقد الذمة الصبح الكف عنهم) أي من أهل الذمة ما لا يتعرض لهم وقوله نسا
ومالا وكذا سائر ما يقرن عليه تكسر وعجز لم يظهر وهما أو الأصل في ذلك ما رواه أبو داود الأمان ظالم
معاهد أو انتقض أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا يضر بغيره نفسا فاجابه يوم القيامة (قوله
وإن كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور لنا) وكذا إن كانوا بدار حرب بهما مسلم أو بشرط الدفيم عنها قبل منا
الدفع عنهم في ذلك كله ولم يرد الدفع عن دارنا في الأولى ومثلها ما الحق بهما من مجاورها في الثانية وتبعنا
المسلم في الثالثة ولا تزامنا في الرابعة بخلاف ما لو كانوا بدار حرب لم تكن مجاورا وليس بهما مسلم ولم
يشترط الدفع عنهم إلا بزمانا الدفيم عنها وقوله لم يندفع أهل الحرب عنهم وكذا دفع غيرهم من مسلم
 وغيره فلو قال الزمانا الدفيم منهم لكان أهم كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ويرفون) للشهور
قرايته بضم الباء وسكون العين وقع في المصنفه فهو فصل مضارع معنى المجهول من المعروف خلافا
لفصل المسمى به بفتح التاء التحسية وسكون العين المهملة توكرا إذا المصنفه وعليه فهمي لفصل
وهو خفي في المعنى وضبطه الشيخ الخطيب بضم حرف المضارعة مع فتح العين المهملة وتشديد الراء
المقتوحة على البناء المجهول من التعريف ولذلك قال أي نعرفهم وتأمرهم والضمير لا هل الذمة
المكلفين في دار الإسلام فتأمرهم وجوب بذلك على الاعتماد كما سيذكره الشارح (قوله بلبس الغيار)
أي وإن لم يشترط عليهم في هذا الجز بقوله التميز وأعن المسلمين ولأن عمر رضي الله عنه سألهم على
تغيير زهم بمخض من العصاة كاز وأما الجعي وأما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم فهو طلبة
لأنهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن العباس رضي الله عنهم وخافوا من التماسهم بالمسلمين
احتجوا إلى تغييرهم (قوله وهو) أي الغيار وقوله تغيير اللباس سره به أن التغيير بالمعنى المصدري

أي بان أو أومن يطع
على حوريات المسلمين
ونقلها إلى دار الحرب
ويلمز المسلمين بعد
عقد الذمة الصبح
الكف عنهم نفسا
وما لا كان في بلدنا
أو في بلد مجاور لنا
لم يندفع أهل الحرب
عنهم (ويرفون
لبس الغيار) أي
تكسر الغين المهمة
أو هو تغيير اللباس

الذي هو التفسير لكن الظاهر أن المراد في كلام المصنف ما عاين لونهن أو به دليل سلبت اللبس عليه (قوله بان يحيط الذي الخ) تصويروا لتفسير اللباس ويكتفي عن الحياطة العسامة السوداء أو الطرود كونه عليه العمل الآن وبالقامتدبل ونحوه على الكتف كما قال في الروضة كما صلاها واستعدمان الرقعة ومن ليس منهم قلنسوة فتميزها من ولائها به لمة فيها قال الاخرى ويجب القطع عنهم من التقسيم بل اسأهل العبد والقضاء ونحوهم قال الماوردي وعنون من التفتت بالذهب والغضة لما فيمن التخلو واليهادة (قوله على نوبه) أي الظاهر وقوله شيئا مفعول لقوله يحيط (قوله يخالفون زيه) أي يخالف لونهن زيه ويصنع المراءتخفها ذواتين كاسود واجر واذا قصرد الذي عن ثيابه في موضع فيمسل كمام جعل وجوبه في عنقه خاتم حديد وروصا من ذهب وقصعة ليتبرهن المسلم (قوله يكون ذلك) أي الشيء الذي يخالف لونهن زيه وقوله على الكتف أي ونحوهم المراضع التي لا يتعدا الحياطة عليها (قوله والاولى باليهودي الاصفر الخ) والحكمة في ذلك موافقة لأوامهم الغالبة عليهم وقوله بالنصراني الازرق أي والا كعب وقاله الرمادي واليهودي الاسود والاجر أي والاجر والواو يعني أو (قوله وقول المصنف) مبتدأ خبره قوله عبر به النوى أي المصنف مصنف في هذه العارة وقوله ايضا أي كعبه بالمصنف وقوله لكنه أي النوى وهو استدراك على قوله عبر به النوى الخ لا به رعا واهم أنه لم يصر بغير هذه العارة في كتبه وقوله أي الذي أي المكاف في دار الامام كابر (قوله ولا يعرف من كلامه ان الامر لوجوب التنبه) أي لان صبغة كبر متعل للوجوب والتنبه في كلامه نوع اجال (قوله لكن مقتضى كلام الجهمو رالاول) أي الذي هو الحروب وهو المعتد وذلك قال في شرح المهرم وزمنا مره الخ (قوله وعطف المصنف على التنيار قوله وشذ الزنار) لكن الجمع بين التنيار وشذ الزنار اولى بالانتماء في الشهرة والتيز وهو انقول من عررض الله عنه فهو ليس بواجب وان ذلك عبر في التمعن او وقال في شرحه وتبري باوولى من تعبير بالاولى لا بالاصح وجوب الجمع وليس كذلك وبالحاجة لا يجب التميز بكل الوجوه التي ذكرها بل يكفي بعضها ولا بأس بكون صناع المسلمين يصنعون لاهل النعمة الزنار والنيار لان في ذلك صفات اهلهم بخلاف كونهم يصنعون لهم كسوة واصليا ونحوهما كما نقله الشيخ الطوسي عن الحسن (قوله وهو يزاي مهمة) أي مضومة وقوله خيط قلظ قال الماوردي ويستوى فيه سائر الالوان وقوله شذبه الوسط وليس لم ابداله بقوم نطفة وشذبه كما قاله في أصل الروضة (له فوق الثياب) هذا في حق الرجل اما المرأة فتشده تحت الازاد كما شرح به في التنبه وحكاما راقي من التهذيب وقوله لكن مع ظهور بعض ما يحصل به فائدة (قوله ولا يذني سله) أي الزنار وقوله تحتها أي الثياب لكن قد عرفت أن هذا في حق الرجل دون المرأة (قوله وعنون) أي انه كور المكفون أم النساء والسيبان ونحوهما اذا لا يعنون من ذلك ومحل التمعن من ذلك اذا كانوا في بلاد تختلف ما اذا كانوا في بلادهم (قوله من ركبوا الخيل) أي لقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فاعز أولياء ما عداها ولا اعتداه فلا يمكن منها وقد قال صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في فاصها الحبر في يوم القيامة وهم يعدون عن الخيل قال ابن الصلاح وينفي عنهم من خدمة الملوك والامراء كما يعنون من ركبوا الخيل فمعنون من كل ما فيه ولاية على المسلمين ويجوز للامام أن يجعل عليهم عرقا مسلما ليعرف من مات منهم أو أسلم أو بلغ وأما من يحضرهم ليؤدوا الجزية أو يشكروا الى الامام عن بتعدى عليهم مثالا ومنهم فيقولون ركبوا عرقا ليعرفوا كافر أو اتقا اشتراط اسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتد خبره والاولى للامام أن يكتب بعد عقد النكاح من عهده ودينه وحليته ويترش أسننه أو شيئا مما شاب وبصف أعضاء الظاهر من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأتار وجهه ان كان

بان يحيط الذي على
نوبه شيئا يخالفون
نوبه ويكون ذلك
على الكتف والاولى
باليهودي الاصفر
وبالنصراني الازرق
وباليهودي الاسود
والاجر وقول المصنف
يعرفون عبر به
النوى ايضا في
الروضة تحا اصلاها
لكنه في المنهاج قال
ويؤرا الذي ولا
يعرف من كلامه ان
الامر لوجوب او
التنبه لكن مقتضى
كلام الجهمو رالاول
وعطف المصنف على
التنيار قوله (وشذبه
النيار) وهو يزاي
مهمة خيط غليظ
يشد في الوسط فوق
الثياب ولا يمكن
حمله تحتها وعنون
من ركبوا الخيل

فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة أو غيرها (قوله النفيسة وغيرها) فلا فرق فيها بين النفيسة وغيرها كما هو ظاهر كلام المصنف وهو المقتد بخلافه أبو بنى حيث استثنى الرازي النفيسة (قوله) ولا يمنعون من ركوب الحمير ولو كانت نفيسة (أي وبالغال ولو كانت نفيسة) بضالاتها خبيثة في ذاتها وإن كان أحسن أعيان الناس يركبونها لكن قال الشرابي يمنعون من ركوب الغال النفيسة لأنها صارت الآن من ركوب العلماء والقضاة ونحوهم وهو الذي جعل إليه القلب ويركبون مرضايان يصعدوا أثر جلهم في حانبوطهم في جانب آخر سواء كانت المسافة طويلاً أو قصيرة على المقتد بخلاف الرازي حيث قال ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب إلى مسافة قريبة أو بعيدة وعليه فإذا احتاجوا إلى ركاب جعلوا خشباً لاجديد ونحوه ويركبون ما كان كافياً لاسرج اتباعاً للكتاب عمر رضي الله عنه ومنعوا من العجم المزينة بالتقديس ومن حمل السلاح وجلبون عند زحمة المسلمين إلى أميق الطريق لكن يكونون بحيث لا يعقون في وجهه ولا يصدمهم جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبدؤا اليهود والنصارى السلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضربوه إلى أشقيته أما عند عدم زحمة المسلمين كان خلت الطريق فلا يخرجوا ليشربوا في الطريق إلا في أوقات متفرقة ويحرم تركهم وتصديقهم بحملهم فيه مسلحاً وتحرم مدوتهم لقوله تعالى لا تعبدوا ما دون الله واليوم الآخر يردون من حاد الله رسوله وأما هذا الطهيم في الظاهر فذكره وقال في يحرم أنما هو ليس للعلماء بهم فإن قيل المبل الغلي لا اختياراً للخصم فيه واجب بأن هناك أسبانياً تنشأ عن الدودة فإذا قطعها انقطع الموت وذلك قالوا أن الأسماء تقطع عروق النفيسة (قوله) ومنعوا من أسماءهم المسلمين قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة) وكذا قولهم في عزير المسيح فتقول اليهود عزير ابن الله وتقول النصارى المسيح ابن الله فحكم الله تعالى فيهم في كتابه العزيز فقال عزير ثالث وقال اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله فقال تعالى رد عليهم ذلك قوليهم بأفواههم مضاهون قول الذين كفروا من قبل قالهم الله أفى يؤفكون (قوله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً) أي تنزه الله عن أن يكون له شريك تنزهاً عظيماً

(كتاب أحكام الصيد والذبايح والغصايا والأطعمة)

أي هذا كتاب بيان الأحكام المتعلقة بهذه الأمور بما فيها كان الصيد مصدر في الأصل أفرد المصنف وإن أطلق على اسم المفعول كما سيذكره الشارح وهو المناسب لكلام المصنف لأن الصيد وهو الذي يقدر على كونه تارة ولا يقدر على كونه تارة أخرى ويعبر بأبقاء الصيد في الترجمة على مصدره فيكون معنى الاصطيد ولكنه لا يناسب كلام المصنف إلا في وجه الذبايح والغصايا والأطعمة لا اختلاف أنواعها كما قبله وغيره وإنما لأن الذبايح يكون ذبحها بالسكين وبالسيوف والجوارح والذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة فهي فضيلة بمعنى مقبولة الغصايا جمع غصيدة وساق لأنها والأطعمة جمع طعام وساق الكلام عليها في الأصل في الصيد قوله تعالى وإذا ظلمت فأصلها والإمرار الاصطيد يقتضي حل الصيد في الذبايح قوله تعالى إذا ما ذكيت فانه مستثنى من الحرمات السابقة في الآية وأسقطناؤه من الحرمات فيبدل محل الذكيات وأدركنا الذي لم ينعى الحاصل بالمصدر وهو الانذباح أربعة ذابح وذبيحة بمعنى المصدري وهو الفعل وآله ومعنى كونه أذكأناه أنه لا بد لتحققها والافلتس آخر أمه كما قاله الشرابي وذكر المصنف هذا الكتاب هنا تعالى في غيره وذكر في الروضة في أربع العبادات قال ابن قاسم القرظي في شرحه على التبايح وهو أنسب ولعل وجه الانسية أن طلب الحلال فرض عين والعبادات فرض عين فتناسب فرض العين إلى فرض العين (قوله) والصيد مصدر (أي لصاده يقال صاده صيد صيداً أو مصيداً وقوله أطلق هنا أي في الترجمة وهي قوله كتاب الصيد وقوله على اسم المفعول أي لا يناسب لكلام

النفيسة وغيرها
ولا يمنعون من ركوب
الحمير ولو كانت
نفيسة ومنعوا من
أسماءهم المسلمين
قول الشريك كقولهم
الله ثالث ثلاثة تعالى
الله عن ذلك علواً
كبيراً

*(كتاب أحكام
الصيد والذبايح
والغصايا والأطعمة)*
مصدر أطلق هنا
على اسم المفعول

المصنف والاقيصم اتفاق في الترجمة على مصدر بته كابر وقوله وهو المصيد أى فالصيد معنى
 الصيد كما في قوله تعالى لا تأكلوا مما يصيدوا ثم حرم (قوله ما) لا يضي أن ما لم يوصل معنى الذى
 وهو مفقود موصوف محذوف مع صفتين أخرى كإشارته إلى الشارح بقوله والمصيدان البرى المأكول
 الذى وهذا أحد الأركان الأربعة وهو الذبيح ونوح بالبرى البرى ويصيده الشارح وبالأكول
 غيره فلا يهل ذبحهم ولا أراحهم من الحياة عند نضرة من طول الحياة وقوله قد يضرهم أوله أى
 وكسر ثانية على البناء للمفعول وقوله على ذكاته بالذال المحجمة متعلق بقدر والمراد أنه قد رجع
 ذكاته حال أصابته ولو بأعبائه عند عدمه حال صيدته لأن العبارة لا تقدر وتوصف حال الإصابة لا وقت
 الرى فلورماه وهو غير مقدور عليه وأصابه وهو مقدور عليه فذكاته في حلقه ولتته ولو رماه وهو
 مقدور عليه وأصابه وهو غير مقدور عليه فذكاته عترة حيث قدر عليه في أى موضع كان العترة
 (قوله أى ذبحه) تفيد أنه فذكاته فذكاته الذى هو أحد الأركان الأربعة وهو بالمعنى
 الشامل لقطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه والعرق فى أى موضع كان في غير المقدور عليه وشرط
 فيه فصد العين أو الجنس ولو نضته هرا أو حيا أو لا يؤكل فإن أنه حيوان ما كوله أو رى صرا
 بكسر أوله أى قطع نياطها صاب واحد منته وأضد واحد منته فاصاب غيرها ففعل المذبح في
 جميع ذلك لصفة قصد ولا عبرة بظنه المذكور وكذلك التقيد بأحد منته بصلاف ما لو وقع
 منه السكين فذبحته حيوانا أو أحلتها فأنذرها أو أكل بسيفه فاصاب مذبح حيوان أو استرسلت
 الجارية بنفسها فقتلت حبيدوان أفرأصا صابا بعد أستر ساهما وزاد صوابها وأرسل سهمها
 لا الصيد بل إلى القرى أو اختيار القوت فقتل حبيد أو أرسل سهمها في ظلمة زاجيا صابا فاصاب وقتله
 فلا يهل المذبح في جميع ذلك لعدم التقيد بالمذبح أو أرسل الجارية فقتلت جميع الصيد أو رجمته
 ولم يفته بالجرح إلى حركة مذبح أو جرحه بحد منته فقتلها على العترة الثانية وإن اختار
 الترويض في نضته الحلق فيها حتى قال قال الرضا أنه أصح دلالة قال في المجموع أنه الصحيح أو الصواب
 وهو ضعيف (قوله فذكاته) أى ذبحه كما طمعت وقوله تكون في حلقه ولتته أى أولته فالوالمعنى
 أو يرمى الذبح في غيره ما أو الأول مذبح فاصاب عترة كبقرة وضرب عترة للاتباع كزواة الشيطان
 والثاني مذبح فاصاب عترة كابل لأنه أسهل للملوع وروحها يجوز عكسه بلا كراهة له لم
 رد فيه نهي نعم هو خلاف الأولى وسنكون بقوله البقر مضطجعا لمحب أسهل لأنه أسهل على الذابح في
 أخذه السحكين والعين وأما كراهة الرأس بالسار مشدودا فهو غير وجه البنى فتركه لا يشد
 لتستريح بهر يكما ونحوه لا بل قائمة معقولة الركية الصرى وسنلذا إن محذوف شترته غير مسلم
 إن الله كتب الأحسان على كل شئ فإذا قلتم فاحسنوا القلته وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ولهد
 أحدكم شفرته وهو يقع الشين السكين العظيم والمراد إطلاق السكين وتجميع على غفارة مثل
 كلبه وكلاب وعلى شفرات مثل محبته ومحبته وأن يكون محب لآثراء الذبحة وأن لا يذبح
 واحدة والأخرى تنظر وأن يرحم ذبحة القلته وأن يتوجه هو أيضا لآثراء القلته فوجه القلته
 بغضاه لا تأتول المتأخرف الذبح التبعية لأنه يتقرب به إلى الله تعالى في الجملة ولهذا من يفيد كراهة
 الله وهذا فرق قضاء الحاجة من قول أوفنا طاقاته لا نسجفها إلى القلته وأن يقول عند ذبحها
 باسم الله ولا يقبل باسم الله واسم محمد فذبحته عند الإطلاق لا يمامه التشرىك
 فإن قصد التشرىك كفر وسمرت الذبحة وإن أراد أن يذبح باسم الله أو يترك باسم محمد كره وحلت
 الذبحة فلا يحرّم الذبحة لأن قصد التشرىك وأن يلقى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند
 ذلك ولا يهل الذبحة باسم غيره تعالى كالنبي يذبح باسم المسيح أو موسى أو محمد أو السيد البدوي أو نحو
 ذلك لأنه مما أهل به لغیر الله بل إن ذبح في ذلك تعظيما له ومعبادة كفر الناح كالمصنف ليسر الله تعالى

وهو المصيد (وما)
 أى والمصيدان البرى
 المأكول الذى قدر
 بضم أوله (على ذكاته)
 أى ذبحه (فذكاته)
 تكون (في حلقه)
 وهو أصل العنق
 (ولتته) أى بلام
 مقبوضة وموحدة
 مشددة أصل العنق

فإن قصد أنه يدع باسم الله ويتصدق به على حب السيد البدوي مثلاً بضر كايقيم من الزائر
 له فاهم يتصدقون الذم لله ويتصدقون به على حب السيد البدوي دون تعظيمه وعبادته **(قوله)**
 والله كذا بذال محبة لفة التطيب لا حترز بقوله بذال محبة من الزائر كذا الزاى وقد تقدم معناها لفة
 وشراً **(قوله لها فيها)** أى فى الذ كذا الشريعة وقوله من تطيب كل المذبح أى بسبب نوجده
 منه الذبح وهو بيان لما فرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى القوي والمعنى الشري وهو حلة
 لهذوف والتقدير سميت الذ كذا الشريعة بذلك لافها من تطيب كل المذبح وكان الانسب
 تسميه من المعنى الشري **(قوله وشراً)** صطف على لفتوقوله بذال الحرارة الفريزة أى المروزة
 فى الحيوان وقوله على وجه مخصوص أى بحيث يكون يقطع الحلقوم والمرى فى المقدور عليه وبقر
 غير المقدور عليه فى أى موضع كان العتر كاسباتى والكلام فى الذ كذا استغلا فلا ترد حل الجنين
 الموجود فى بطن أمه من غير قطع حلقوم مورثه من غير عقر لان ذكاته بذ كذا أمه تبعها كما
 سيد كره المصنف بقوله وذ كذا الجنين بذ كذا أمه **(قوله)** أما الحيوان المأكول الجري يحترز الجري
 والمراد الجري مالا يعيش الا فى الجروان لم يكن على صورة السمك المشهور كقرس الماوكب وغيره
 وقوله فيصل على الصبح هو المقدر وقوله بلا ذم أى لان حيث يعيش مذبح ويكره فحبه الاستمكة
 كبيرة بطول بقاها فمن ذهبها وسر أن يكون من ذبها ويصل ككله بلع حيا وميتا ولو يقتل
 بحوسى ومثله الجراد لقوله نه الى حل لك سيد الجبر وطعامه وقوله صلى الله عليه وسلم حل لنا
 ميتتان وهما السمك والجراد والكبد والطحال **(قوله وما)** لا يجزى أن ما سمع موصول بمعنى الذى
 وهو مقدر موصوف مصنف كما أشار إليه الشارح بقوله أى الحيوان الذى وقوله لم يقدّر بضم أوله أى
 وضع ثاقه على البناء الجبول وقوله على ذكاته متعلق بقوله يقدّر وتاولى لطلاق المصنف ما لورثى
 بعير فى قبره ولم يقدّر على ذكاته فيل بعقره ولو فى غيره مذهبه أن لم يكن أصابته فى المذبح لكن بالسهم
 كالم لا بإرسال الجارحة كالكتاب محبة فى التهاج والفرق أن الحيد يستباح بالذم مع القدر فمع
 الذم زاولى بخلاف الجارحة فلا يستباح بالامع العز ولو تردى بعير فوق بعير ففرز دحافى الأعلى حتى
 وصل الى الأسفل حل كل منهما وإن لم يعلم للأسفل ما لم يكن. ونه ينقل الأعلى والابصل وكذا لو شك
 مات بالرمح أو ينقل الأعلى فلا يصل كما فى فتاوى البغوى ومثله فى صورة الشك كما فى شرح الروض إذا
 شككتنا هل صادفتم الطعنة أو ميتا أما إذا هلكتنا أن الطعنة أصابت ميتا وشككتنا هل مات بها
 أو ينقل الأعلى فانه يصل **(قوله)** كذا انسية توحشت أو بعير ذهب شارد أى كالضبع والغزال
 والعام والغامض الشارح بالأنسى الذى توحش لانه يعلم منها توحش أصالة بالاولى لأن الذى مرأ
 توحشه لمحق بالتوحش أصالة فنه الشارح على الفرع ليعلم الاصل بطريق الأولى **(قوله)** فذ كاته
 عقره استنبط منه أن الذ كاته معناها العقر غير المقدور عليه كما أن معناها قطع الحلقوم والمرى فى
 المقدور عليه وانما عبرتها بالعقر فى غير المقدور عليه ليقيد أنه لا يشترط فيها حيث قطع الحلقوم
 والمرى بل يكفي بوجه فى أى مكان كان ولو فى غير الحلق واللبة وقوله عقر امزها للروح شرط لا بد منه
 أنخرج العقر غير المزهق للروح كالحلقة الطليقة **(قوله)** حيث قدر عليه متعلق بعقره والمراد حيث
 قدر على أصابته فى أى جزء من أجزائه فلا شاق أنه غير مقدور عليه كما هو الفرض ففرق بين القدرة على
 أصابته فى أى جزء من أجزائه والقدرة عليه نفسه **(قوله)** أى فى أى موضع كان العقر أى وإن لم يكن فى
 الحلق واللبة كما **(قوله)** وكال الذ كاته أى أن كال الذ كاته يحصل بمجموع هذه الأمور الأربعة فلا
 ينافى أن الأولين وهما قطع الحلقوم والمرى واحداً كما أشار إليه المصنف بقوله والعزى منها شأن
 قطع الحلقوم والمرى فهو شرط لحل المذبح سواء كان من تحت الجوزة المعروضة أو من فوقها لكن

والذ كاته بذال محبة
 لفة التطيب بنا فيها
 من تطيب أ كل
 القم المذبح وشراً
 إبطال الحرارة الفريزة
 على وجه مخصوص
 أما الحيوان المأكول
 الجري فحل على
 الصبح بلا ذم (وما)
 أى والحيوان الذى
 لم يقدّر بضم أوله
 على ذكاته كذا
 انسية توحشت أو
 بعير ذهب شارد
 فذ كاته عقره بضم
 العين عقر امزها
 للروح (حيث قدر
 عليه) أى فى أى
 موضع كان العقر
 وكال الذ كاته

بشرط أن يبقى منها ثوب رقمته باصل العنق فلم يبق التدوير المذكورة لم يحصل المذبح لان
 ذلك لا يسمى بتجديل بزنا (قوله في بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو
 عطف على مقدر (قوله يستحب في الذكائخ) فيه تغليب المستحب وهو الاثران الاخيران على
 الواجب وهو الاثران الاولان فهو كقولهم تتبب الظهر في نحو الوضوء ثلاثا مع ان الاولى واجبة
 لكن في قولهم المذ كور تغليب الاكثر وهو الاخير تان على الاقل وهو الاولى وفيما نحن فيه تغليب
 أحد المتساويين على الآخر فهو ترجيح لا مرجع (قوله أربعة أشباه) أي مجموعها لا جميعها فليس كل
 واحد مستحب لان قطع الحلقوم والمرى واجب كما علمت ولا يخفى أن هذه الاشياء الاربعة انما تكون
 في ذكاة المقدور عليه لان ذكاة غير المقدور عليه مقره في أي موضع كان العقر كما (قوله أحدها)
 أي أحد الاشياء الاربعة (قوله قطع الحلقوم) أي قطع كل الحلقوم وهكذا يقال في قوله والثاني قطع
 المرى فالمراد قطع كل المرى فلا بد من قطع كل الحلقوم وكل المرى كما في عبارة الشيخ الحطبي وقد
 أشار إليه الشارح بقوله ومضى في شيء من الحلقوم والمرى لم يحصل المذبح (قوله وهو) أي الحلقوم
 وقوله يمرى النفس أي يمرى بان النفس بغير القضاء وقوله دخولا وخرجا أي في حال دخوله
 وتروجه (قوله والثاني) كان لا نسب وثانها وقوله قطع المرى أي كل المرى كما (قوله وهو من)
 آخره أي مع المقدور عليه ويجوز تسهيله أي قلب الحمزة (قوله وهو) أي المرى موقوفه وهو يمرى
 الطعام والشراب أي يمرى بانها (قوله والمرى مقت الحلقوم) أي فالمرى مور الحلقوم (قوله
 ويكون قطع ما ذكر) أي من الحلقوم والمرى وقوله دفعة واحدة لا في دفعتين أي اذ لم توجد الحياة
 المستقرة عند الدفعة الثانية أما اذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فعمل المذبح حينئذ
 ومثل الدفعة الثانية بمضميها كالذكاة والشرع وجود الحياة المستقرة في ابدان الوضوع آخر ثمرة عمل
 ذلك العمل طول النسل والا فلو لم يكن وجودها فورا أو اتمامها لكونها كالة وأخذ غيرها فورا أو
 سقطت منه وأخذ غيرها كالأول قطعا وقطع ما ما بقي حل للمذبح وإن لم توجد الحياة المستقرة عند
 المرة الأخيرة لان جميع المرات عند عدم طول الفصل كالمرة الواحدة ولا تستمر الحياة المستقرة الا
 فيما اذا تقدم سببها عليه الهلاك كالحل نباته وخرجه السبع للشاة وانتهاد البناء على
 البهيمة وخرج الحرفه جامقا وعلامته انصار الدم أو الحركة العنيفة في كفي أحدهما على المعتمد
 وأما اذا لم يوجد سبب بهال عليه الهلاك فلا تستمر الحياة المستقرة بل تسكن الحياة المستمرة وعلاقتها
 وجود النفس فقط فاذا انتهى الحيوان الى حركة مذبذبة عرض أو جوع ثم مذبذج حل وإن لم يغير الدم
 ولم يتحرك الحركة العنيفة خلافا لما ينط فيهما علم انه يوجد في حياتهم حياة مستقرة وحياتة مستمرة
 وحركة مذبذج وبقال عيش مذبذج والفرق بينهما أن الحياة المستقرة يكون معها ابعاد واختيار
 ونطق واختيار وحركة اختيارية والحياة المستمرة هي التي تستمر الى خروج الارواح من الجسد وحركة
 المذبح هي التي لا يبقى معها ابعاد واختيار ولا تطلق باختيار ولا حركة اختيارية بل يكون معها
 ابصار ونطق وحركة اضطرارية وبعضهم فرق بينهما بان الحياة المستقرة هي التي تترك الحيوان لماز
 أن يبقى يوما أو ليلا والحياة المستمرة التي تستمر الى انقضاء الاجل وحركة المذبح هي التي تترك
 لحات في الماله الاول هو الملهود (قوله فانه يمرى المذبح حينئذ) أي حين اذ كان قطع ما ذكر
 في دفعتين ان لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية مع طول الفصل كما علمت (قوله ومضى في شيء من)
 أي لانه بشرط قطع كل الحلقوم وكل المرى كما تقدم ولا يشترط قطع الجذة التي على الحلقوم والمرى
 لو أدخل سكتنا بان الحيوان كالتعلب وقطع الحلقوم والمرى موقفا مستقرة لم يحصل المذبح
 وإن لم يجر هذا الفعل لما فيه من التعذيب (قوله الثالث والرابع) أي من الاشياء الاربعة

وفي بعض النسخ
 ويستحب في الذكاة
 (أربعة أشباه)
 أحدها قطع
 الحلقوم بضم الحاء
 وهو يمرى النفس
 دخولا وخرجا (و)
 الثاني قطع (للمرى)
 بضم ميمه وهمز آخره
 ويجوز تسهيله وهو
 يمرى الطعام والشراب
 من الحلق الى المعدة
 والمرى مقت الحلقوم
 ويكون قطع ما ذكر
 دفعة واحدة لا في
 دفعتين فانه يصير
 المذبح حينئذ ومضى
 في شيء من الحلقوم
 والمرى لم يحصل المذبح
 (و) الثالث والرابع

وهما السبعان وأما الأول والثاني فواجبان كإعمالهما (قوله قطع الودجين) أي قطع كل منهما ليصير من قطع كل منهما واحدا مستقلا بحيث يكون قطع أحدهما الثاني أو قطع الآخر رابعا (قوله تنبيهه) أي وهما تشبيهه وديج وهو المسمى بالوريد من الادي (قال الله تعالى ونحن أقرب إليه من حسبي الريد (قوله وهما) أي الودجان وقوله عرفان في معنى العنق العنق أي وهما الوريدان من الالادي وقوله يحيطان بالحقوم أي من الجانبين وقيل بالمرى (قوله والمرى منها) أي من الأشياء الأربعة وقوله أي الذي يكنى في ذلك كأنه أشار بذلك إلى أن المرعى من الأجزاء بمعنى الصكافة وقوله شيئا من أي وهما الأولان بخلاف الشينين الأخيرين فلا تتوقف الذكاة عليهم ككونهما مصنفين (قوله قطع الحقوم والمرى) أي قطع كل الحقوم وكل المرى ولا بد أن يكون التذخيف بقطع الحقوم والمرى فقط فلا يخرج من بعض أمعاهما المذخور مع قطع الحقوم والمرى بل يجعل وكذا الوضع سكبنة أمامه وسكبنة خلفه وتلاقيهما في قطع عنقه فانه لا يحمل أيضا لأن التذخيف لم يمتص بقطع الحقوم والمرى هو بذلك لم يمتص لقطع الحقوم والمرى سكين مضموم بسم مذهب لم يحمل المذخور (قوله فقط) أي دون قطع الودجين لانه متعقب كما مر مرارا كثيرة (قوله ولا يسن قطع ما وراء الودجين) لكن لقطع الرأس فله كفي وإن حرم لانه يسيب الغنم عند الرمي والشرب على الكراهة (قوله ويحوز) أي لن يحمل ذكاته لا لغرمه وقوله أي يحمل أشار الشارع به إلى أن الجوارح بمعنى الحلق وقوله الاصطيد أي لقوله تعالى أحل لكم الطيئسات وما علمتم من الجوارح أي وصيد ما علمتم من الجوارح (قوله أي أكل المصاد) انما فسر الشارع الاصطيد بذلك لانه المقصود أخذها بما بعده وإن كان الاصطيد يعني التعل الذي هو أكل الجوارح على الصيد أو خنقه والاحتياط عليه حالاً أيضاً (قوله بكل جراحة) أي ولو قتله بقله عليه أو صدمته بجماله بحداد ونحوه فلا يشترط الجرح وتغييرهم بالجرح في بعض المواضع لكونه الغالب بشرط أن لا يدرك فيه حياة مستقرة فإن يدركه ميتاً أو فيه سوكه مذخور فإن أدركه في حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله معللة) بالجرح صفة لجراحة كاهو ظاهر (قوله من السباع) وفي بعض النسخ من سباع البهائم وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله كالغهد) عتيل للجراحة من السباع وقوله والشرب بفتح النون وكسر الميم هذا هو المشهور ويحوز سكون الميم مع فتح النون وكسر هاء سمي بذلك لشربه واختلاف لون جسده ويقال تمر فلان إذا تكرر وتغير لونه لا يوحى بالاختصاص بمجانبته وإذا شبع نام ثلاثة أيام فيسرحه طيبة وهو معروف أحب من الأسد (قوله ومن جوارح الطير) عطف على قوله من السباع فالجراحة ما من السباع وأما من الطير (قوله كسر) بالصاد أو بالسين أو بالزاي وقوله وباز طلع على سقر (قوله أي موضع كان جرح الخ) أي لا يغير بقية مقدور عليه والتغيير بالجرح يري على الغالب كالتقديم التنبيه عليه (قوله الجراحة مشتقة من الجرح وهو الكسب) أي لانها تكسب أو لانها تخرج الصيد فبالنظر فيها أو تاجها ومن الجرح عصى الكسب وقوله تعالى وعلما خارجها بالهادر أي كسبتم (قوله ونشط تعليمها) مستدعيه أو بدق كان الأولى أن يعبر بالتحريك أي كونها معلمة بدل التعليم ويجاب بأنه أراد بالتعليم التعلم لانه قد يطلق التفعيل وباد التعل (قوله أي الجوارح) تفسير للضمير في تعليمها وظاهر أن جميع هذه الشرط معتبر في كل من جراحة السباع والطير وهو ما نص عليه الشافعي كما نقله الباقر كغيره قال ولا يخالفه أحد من الأصحاب لكن العتمد ظاهر كلام المنهاج من أن هذه الشرط خاصة بجراحة السباع وأما جراحة الطير فلا يشترط فيها إلا الاسترسال بأوساله ابتداء وترك الأكل من الصيد وتكرير ذلك منها دون الانزعاج من زجرها لها إذا أرسلت فلا مطع في انزعاجها بالزجر بعد ما علمت ما اعتمده العلامة الرمي وإن اعتمد الشيخ الخطيب الأول لكونهم ضعفاء (قوله أربعة) قد عرفت أنه خبر المبتدأ الذي هو شرط (قوله أحدها) الجراحة

قطع (الودجين) برأوا ودال فحقن حنطين تشبيهه وديج بفتح الدال وكسر هاء وهما عرفان في معنى العنق محيطان بالحقوم (والمرعى منها) أي الذي يكنى في الذكاة (شيان قطع الحقوم والمرى) فقط ولا يسن قطع ما وراء الودجين (ويحوز) أي يحمل (الاصطيد) أي أكل المصاد (بكل جراحة) معلمة من السباع كالغهد والنرو والكلب (ومن جوارح الطير) كسقر وبازق أي وضع كان جرح السباع والطيور والجراحة مشتقة من الجرح وهو الكسب (وشرائط تعليمها) أي الجوارح (أربعة) أحدها (أن تكون الجراحة

أى أحد الأربعة وقوله أن تكون الممارسة معلمة فيه تظن لأن كون الممارسة معلمة ليس أحد الأربعة بل يتحقق بالأربعة فإذا وجدت هذه الأربعة كانت الممارسة معلمة فلو حذف الشارح قوله معلمة وأبقى للثنى على حاله الاستقام وكان مستقيم فلو حذف الشارح قوله الممارسة أن تكون معلمة ثم يقول بشرائط تعلمها أى كما يؤخذ من صنيع شرح التلخيص (قوله بحيث) أى بحالة وتلك الحالة هى كذا وكذا وهو تصور لكونها معلمة (قوله إذا أرسلت) بالنسبة لما تقول بعد حذف الفاعل كما أشار إليه الشارح بقوله أى أرسلها صاحبها والمراد به واضع النظم أولها صاحبها فهو معنى المصاحبة لها بمعنى المالك كما قد يشاهد وقوله أرسلت بالنسبة لأملى أى حاجت كما فى الروض والعمود (قوله والثانى) أى من الأربعة وقوله أنها هى الجوارح مطلقا على ظاهر كلام المصنف ولكن العبد متخصص ذلك بممارسة السماع دون حارسة الفكر كما (قوله إذا نزلت) بضم أوله أى لانه مسنى للمفعول وقوله أنزلت أى وفقت قال الإمام الشافعى رضى الله عنه إذا نزلت الكلب فامر وإذا نزلت فانهى فهو مكلف أى على ما يقع اللام فيها وأما الكلب بكمز اللام فهو المأمور بكمزها أى بأوامره قوله تعالى مكلفين فهو معنى معلمين وأما أن بعض الكلب من الصيد متخصص بكفره بمانعه الكلب ونحوه والاصح أنه لا يعنى عنه ولا يجب تقويمه على بل يكفى فيه سماع بما يؤثر فى أحدها (قوله والثالث) أى من الأربعة وقوله أنها إذا قتلت صيد أى وكان صاحبها قد أرسلها إليه بخلاف ما إذا أرسلت إليه بنفسه فانه لا يشترط عدم أكلها منه فكلها منه لا يتدح فى تعلمها وقوله لم تأكل منه شيئا أى لا من مجموع جلدته ونحوها كخشوته بضم الحاء وكسر هاوى أعماءه قبل قتله أو عصبه بخلاف الدم فلا أثر لعماله لا يقتصد لسانه كتناوله الفرس وتغله الرى والشعر وبخلاف ما إذا أكل منه بدمته وانصرفا فإذا علمت ثم أكلت من الصيد لم يدرم ذلك الصيد واستؤنف تعليمه لفساد التعليم الأول من حين الأكل من أصله فلا ينطفئ الضرر على ما قبله من الصيد (قوله والرابع) أى أن يتكرر ذلك أى اللذ كور من استرسالها بإرساله وأنزاجها بمرجوعه مأكلا من الصيد الذى أرسلها إليه فلا بد أن يتكرر هذه الثلاثة وهذا هو الصواب بقول الشارح أى يتكرر الشرائط الأربعة بخلاف الصواب لأن الرابع هو التكرار فلا معنى لتكرره (قوله بحيث نزلت) أى بحالة وتلك الحالة هى نزلت نادها وهذا هو الضابط فى التكرار (قوله ولا يرجع فى التكرار) أى بخصوص كتلتها ونحوه وقوله بل المرجع فيه أى فى التكرار وقوله لاهل الخبرة بطباع الجوارح أى إذا قالوا أنها صارت معلمة حل صيدها (قوله فان علمت منها) أى اللذ كور ونحوه بل محل ما أخذته الممارسة أى وقت فساد التعليم ولا ينطف على ما مضى ما تقممت بالإشارة إليه (قوله لأن يترك ما أخذته الممارسة) أى حياة مستقرة وقوله فيذ أى يقطع حلقومه ويرشله عنه صار مقدورا عليه (قوله فهل حيثذ) أى حين إذا ذكره حيا فذ أى لقله صلى الله عليه وسلم لا فى نعمة الخسنى فى حد شمو ما صنعت بكل خير المصلح فادركت ذكاته أى فذ كنهه فكل متفق عليه (قوله ثم ذكر المصنف آلة الذبح) أى التى هى أحد الأركان الأربع وكان الأولى أن يقدمها على الأصابع وقوله فى قوله متعلق بذكر (قوله ونحوه) الذى كاه بكل ما لمج أى غير العصفين ما أنهر الدم ذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والثفر وساعدتكم من ذلك أما السن فعظم وأما الثفر فداى الجيش وقوله صلى الله عليه وسلم فكلوا أى فكلوا من بئر وقوله ليس السن والثفر أى ليس الثمر السن والثفر وقوله وساعدتكم من ذلك أى عن هذا ذلك وقوله أما السن فعظم أى وقت نهيتكم من الذبح بالعظام فكلوا ما لم يمانع من عدم السلام وقيل ثلاث سنين بالدم وقت نهيتكم من تعيسها لكونها طعاما لم تؤمنكم من الجن وقوله وأما الثفر فداى الحبشة أى وهم قوم كفار وقت نهيتكم من التعيس بهم (قوله أى بكل محمد) أى لانه أسرع

معلمة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت) (و) الثانى أنها (إذا نزلت) بضم أوله أى زورها صاحبها (أنزلت) الثالث أنها (إذا قتلت صيدا) لم تأكل منه شيئا (الرابع) (أن يتكرر ذلك منها) أى يتكرر الشرائط الأربعة من الممارسة بحيث نزلت نادها ولا يرجع فى التكرار لصعد بل المرجع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح (فان علمت منها) (لحدى الشرائط لم يحصل ما أخذته) (الممارسة) (الآن) (بذلك ما أخذته) (الممارسة) (حافى ذى) (فكل حيثذ ثم ذكر المصنف آلة الذبح فى قوله ونحوه) (لذ كاه) أى بكل محمد

في اذهاق الروح ونحوه يخرج للقتل كسند الرصاص والذين وسهم لا اتصل ولوم محمد فخير المقتول
به لان المقتول بالقتل موقوفه فانها مائة تلت بمقتل تكسبه وهو يحويها على امدله وانما هو المقتول به
مع المحدث كسهم وبنده تغلب الحجر ومثل ذلك ما لو اصابه السهم ثم وقع على طرفه لم يمت ستمتنة
وقد حجة مستمرة شهوات لا يجل لانه انما مات بالسقوط منه ومثل ذلك ما لو اصابه بالمدية كسبكة
منصوبة فانه المنفعة المأذ كور في قوله تعالى والمنفعة فوق يجوز الرمي بسند الدين مطلقا ولا يجوز
الرر ينسب الرصاص الا شرطين حذف الرمي وتحمل الرمي بان لا يموت منه غالبا كاللوز مثلا في ما
يموت منه غالبا كالعصافير والحاصل ان الرمي بالسند لا يجل الا ان يذبح فيه الحياة المستترت بذي
وان الرمي جائز في التفصيل المذ كور في الكلام في مقامين خلا ما لمن اجل الكلام وقال ان الرمي
بالسند حرام (قوله بخرج) أي محرم كسند ونحوه اي برصاص ونحوه وقصص وقصة وذهب
وغيرها (قوله الا بالسن والظفر) أي فلا يجوز الذكاة بكل منها متصلا او منفصلا من ادى وغيرها
لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق ليس السن والظفر من مائة تلته المجرحة بناها او
ناخرها لال كاعلم عامر (قوله وباقي العظام) أي للاحاقها بالسن والظفر المذ كورين في الحديث
المتقدم وفي بعض النسخ والظفر والعظم فيه على ما قبله من عظم العظم على الناحية والنهي عن
الذبح بالعظام قيل تعبدى به قال ابن الصلاح ومال اليمان عبد السلام وقال النووي في شرح
مسلم بانه معقول المعنى لا ينهي عن الذبح بها لثلاث تنقيص بالدم وقد نهيها عن تغيبها في الاستنباط
لاها طعام انما نأنا من الجن وقد تقدم التنبيه على ذلك في حل الحديث السابق (قوله فلا يجوز
الذكاة بها) أي بالسن والظفر وباقي العظام وهذا نص صريح بقاد الاستنباط (قوله ثم ذكر المصنف
في تصحيحه التذكية) أي الذي هو اول الذكاة في الحديث السابق فكان المناسب تقديمه بقول
المصنف هذا هو الركن الرابع أي في التفصيل لافي الاجمال (قوله في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله
وتصل ذكاة) أي في ذكاة الذبح سواء كان بقطع الحلقوم والرمي في المدور وعلى وجه العقر
في أي مكان في غير الذكاة دور عليه كما تقدم فالرمد بما يشعل الاصطباذ على هذا فلا حاجة تزيادة الشيخ
الخطيب فله وصيد بعد قول المصنف ذكاة لان زيادته ذلك متبني على ان الذكاة تعني الذبح الذي
ينظم الحلقوم والرمي فقط وهو خلاف المأخوذ عامر (قوله كل مسلم) أي ومسلمه (مرح) قال
في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة العاقلة المسلمة ثم الصبي المسلم
المرتزم الكتابي ثم المجنون والسكران وفي معناهما الصبي غير المميز كقوله الشهاد الرمي لكن لا بد أن
يكون له نوع عجز عن الذبح ربه الجاني (قوله الخ) أي وعجز بيطيق الذبح أي لان قصده صحيح دليل حجة
العبادة متعة فالمرج تحت الأدلة كالبالغ وكذا غير المميز كالمجنون والسكران الاتيين في كلام الشارح
بعد فصل ذبحه ولو في غير المقدور عليه على الراجح بل قال في المحتون انه المذهب لان لهم قصدا ولو اذنة
في الجملة لكن مع الكراهة لاهمة فيخطئون المذبح وقيل لا يصح اصطباذهم لعدم التصدي ليس
بشيء ما علمت من ان لهم قصدا وارادة في الجملة (قوله وذكاة كل كتابي) أي وكذا كتابي لكن بشرط
منا كتحتمل اهل ملتهم كما هو المشهور وان كان ظاهر كلام المصنف دل ذكاة الكتابي مطلقا وهو
طريقة بعضهم لكن المأخذ بانه لا يحمل ذبخته الا بشرط حل منا كتحتمل اهل ملته وان لم يحل
منا كتحتمل اهل ملته في الامتال ككتابته فانه لا يحل نكاحها ولو تحمل ذبخته لان الرمن مانع من نكاحها
وليس مانعا من ذبخته او نظير ذلك ذبخته ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فانها لم تحمل مع انه لا يحل لنا
نكاحهن بعد صلى الله عليه وسلم (قوله يهودى أو نصراني) تعميم في الكتابي قال تعالى وطعام
الذين آوتوا الكتاب حل لكم وقال ابن عباس انما حلت ذبايح اليهود والنصارى من أجل انهم آمنوا
بالتوراة والانبيايل رواه الحاكم وصححه (قوله ويحمل ذم مجنون وسكران) ومثلها الصبي غير المميز

(بخرج) كسند
ونحوه (الا بالسن
والظفر) وباقي العظام
فلا يجوز الذكاة
بها ثم ذكر المصنف
في تصحيحه
التذكية في قوله
(وتصل ذكاة كل
مسلم بالغ) أو عجز
يطبق الذبح (و)
ذكاة كل (كتابي)
يهودى أو نصراني
ويحمل ذم مجنون
وسكران في الاظهر

كالنعام (قوله وفي بعض النسخ) حلف على مقدّر تقدّمه هكذا في بعض النسخ وقوله لا
الشعور ومنها الاصواف والاوبار كما علم مما تقدم وقوله المتفجع بها في المفارش واللباس وغيرهما
من سائر الانتفاعات (قوله) لو أخبرنا قس أو كفاي فحمل ذبعت به ما ذبح هذه الشاة مثلا حلل أو كها ولو
جهل الناج هل هو من يحمل ذبعت كسليم أو من لا يحمل ذبعت أم هو من يحمل أو كل الحيوان المذكور
لشك في وجوب الذبح المبسوط والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون أكثر كفاي بلا دلا لا سلام فينبغي
أنه يحمل والله أعلم

«فصل في أحكام الأطعمة» أي الحل في قوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال والحرمه
في قوله وكل حيوان استقشنته العرب فهو حرام إلى آخر ما سيأتي والأطعمة جمع طعام بمعنى مطعوم
كشرب بمعنى مشروب والاصل ذبحها قوله تعالى قل لا أحد فيها أو حي إلى محرما على طعامه وغيره
لاية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ومعرفة أحكامها من مهمات الدين
لان في تناول الحرام الوعيد الشديد فتقوى الخبائث من حرام فالأولى في فعلها أو كره على
أكل حرم وجب بليان يتقيا ما إذا قدر عليه ومثل ذلك ما لو أكره على شرب خمر ولو لم يحرم حاز
استعمال ما يحتاج إليه في صغر قدر الحاجة ولا يقتصر على قدر الضرورة وسن ترك التبسط في
الطعام المباح لا يلبس من أخلق السلب الصالح إلا أن دعت إليه حاجة كقري ضعيف أو مسفة على
عيال بقصد تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء مظهرهم عايشة من لا يقصد التفاخر والتكافؤ في
إعطاء النفس شهواتها الباطنة مذهب الأول منعها منها وقهرها كالانقضي والثاني إعطاؤها فتحلها
على نشاطها وبسار وحائتها والثالث هو الاشبه النوسط بين الأمرين لان في إعطائها الشكل سلاطة
لها عليه وفي منعها بالكلية بلاد وسن الحلو من الأطعمة وتسن كثره الأيدي على الطعام ويسن
أن يحمده الله تعالى عقب الأكل أو الشرب سار ويأبى أودا ما ساند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم
كان إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعم وسق وسوغه وحلله لي فخرها (قوله الحلال منها) أي
ما يحل أكله منها وقوله وغيره ما أي وغير الحلال منها وهو ما يحرم أكله منها وكان الأولى أن يقول
وغيره كما في بعض النسخ لان الضمير عائد على الحلال كما هو ظاهر الآن يقال أنه باعته أو المعنى (قوله)
كل حيوان استطابته العرب أي عدوه طيبا أو الظاهر كما قاله الزركشي الاكتفاء بأخبار عدلين
منهم وإن كان كلام المصنف بهم اعضاء جمع منهم بل ربما يؤم اعتبار جميعهم وليس مراد ووجه
اخبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك أولى لانهم أولى الناس اذ هم الخطاطبون بالقرآن والأعضاء
نزوله ولان الدين مر في أي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فيعلم
يسبى فيه كلامهم فقلهم عن كان في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فإن ما سبق فيه ذلك قد
عرف حاله واستقر أمره وان اختلفوا في استطابته اتبع الاكثر فإن استحسنوا وافتقرش لانهم قلب
العرب أي أصلهم وحرم جمعهم فان اختلفت قريش ولا ترجع أو شمسكوا في استطابته أو لم يحلهم
ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان مشبهات عائم طعام ضرورية هذا الترتيب وإن تقدمه
عبارة الشيخ الطيبي فان استوى الشبهان أو لم يوجد ما يشبهه خلال لاية قل لا أحد فيها أو حي إلى
محرما على طعامه بطعمه وإن جهل اسم حيوان ورجع إلى العرب في تعيينه له فان سمعه باسم حيوان
حلال فهو حلال وإن سمعه باسم حيوان حرام فهو حرام لانهم أهل اللسان فان لم يكن له اسم عندهم
اعتبر بأقرب الحيوان يشبهها كالحمر (قوله فهو حلال) أي لان الله تعالى أطعمه الحلال بالطيبات
والغريم بالخبائث قال تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله الاما الخ) هذا استثناء
من منطوق القاعدة التي ذكرها وتولوه وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومن جملة ما دخل
تحت المستثنى من ذلك ما ذكره بقوله ويحرم من السباع ما له ناب قوي يعدو به أو ناضا ذكره مستقلا

وفي بعض النسخ الا
الشعور المتفجع بها في
المفارش واللباس
وغيرها

«فصل» في
أحكام الأطعمة
الحلال منها وغيرها
(وكل حيوان
استطابته العرب)
الذين هم أهل نزوة
وتعصب ومطامع
سليبة وزفافية (فهو
حلال الا ما)

قوله أناط قد جرى في
كلام كثير من المؤلفين
التعبير بأنناط بالهمز
ولم يحد في الصحاح ولا
في القاموس أناط
بالهمز وإنما الذي
فيه ما ناط ثلاثيا
متعديا فقامل اه

لكونه قاعدة أخرى وكذلك قوله ويجرم من الطيور ما غلبت قوى بحر به وما ورد النص بغيره
 الخلل للنهي عن أكله في خبر أبي داود ولتوليد بين ما كوا وغيره والتوليد بين ما كوا وغيره حرام
 كالتوليد بين كلب وشاة ومن هذا التعليل يعلم أن الكلام في الخلل المتولين فرس وسائر أهل خان
 توليد بين فرس وجار وحش أو بين فرس وبقر حل بلائلا ف وما ورد النص بغيره أيضا الجار الأهل
 للنهي عنه في خبر العيصين وكنته الذي كراو زياد وكنته الذي أم محمود ويجرم كل ما ندب إلى قتله
 كحبة وعقرب وغراب أبيض وحده أو غارة وكلب عقور و برغوث و زنبور بضم الزاي وبق ونامسا ندب
 قتله لا إذا نجا وأما الكلب غير العقور فإن كان فيه منفعة لم يجرم قتله اتفاقا وإن كان لا منفعة فيه لم
 قتله على العتق خلافا للشيخ الإسلام ومن تبعه في قوله بأنه يكره قتله ويكره قتله لا ينفع ولا يضر
 كالتنافس والمعلان وهو ذو بسة معروفة تسمى الزقوق وبما فيه منفعة ومضر فلا ينبغي قتله لنفعه
 ولا يضره لم يجرم وتجرم الزجوة وهي طائر أبيض والساعة وهي كالحذاء طائر أبيض بلقي الطران
 والبياض وحده تين مع تشديد الثانية والقصر وهو الطائر المعروف بالدره والخاوس وهو طائر في
 طبعه العفة وجب الزهر ونفسه والخيلا والاعجاب برشه وهو مع حسنة ينشأ به ويجرم أيضا ما نهى
 عن قتله كطغاف و يسي عصفور الجنة لأنه من هذا ما في أيدي الناس من الأقوات وتغل ونباب ولا نهى
 الحشرات وهي مسفرد دواب الأرض تنقسم أودود (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام الشارح
 لكن مقتضى القواعد الصوبة أن يكون منصوبا بالاستئني من كلام تام موجب كما في قولك عام
 القوم الأزيد أو يمكن أن يوجه بأنه يجرى على طريقته بعبقارهم رجوع المنصوب بصورة المرفوع
 والمهرور وبأن قول المصنف فهو حلال في قوله أن يقال فهو لا يجرم فهو متضمن للنهي ويكون الاستثناء
 من الضمير المستتر على أن هناك لغة نحو زار في المستني من كلام تام موجب حيوان كانت غير ما أشهر
 عند العامة (قوله ورد الشرع) أي شرعنا لا شرع من قبلنا ليس شرطنا وإن ورد في شرعنا
 ما يوافقه خلافا للشيخ الإسلام وقوله بغيره أي كالغول والجمار وغيره بما عدا ذلك لقوله ولا
 يرجع فيه أي فيما ورد الشرع بغيره وقوله لا استطابهم له أي لو فرض أنهم استطابوا ولا نهى
 الرجوع لا استطابهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع وهو معلوم من الاستثناء فذلك
 قال المصنف لا حاجة إليه لكن الشارح ذكره للإيضاح (قوله وكل حيوان استقبلته العرب الخ) هذا
 مفهوم القاعدة صرح به أيضا فقد ذكر المصنف هذا القاعدة منطوقا بقوله وكل حيوان
 استطابته العرب فهو حلال ومنه وما يتوله وكل حيوان استقبلته العرب فهو حرام (قوله أي عدوه
 خبيثا) بالنسب والثاني في ذلك أنه كما في قوله استطابته ولتلك غير تام بقوله أي عدو طبيعا (قوله فهو
 حرام) أي لأن الله تعالى أنما التحريم بالخبيثات كما تقدم (قوله الأما الخ) أي الأحياء الخ وواستثناء
 من مفهوم القاعدة ما تقدم فقد استثنى من المفهوم كما استثنى من التلويق وقوله ورد الشرع أي
 شرعنا لا شرع من قبلنا ليس شرطنا كما هو قوله وبأخته أي بحله فهاورد الشرع بحله الأفاع
 وهي الأبل والقر والنم لقوله تعالى أكلتكم جميعا الأفاع والحيات لغير العيصين من جابر بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن حموم النجرواذن في لحوم الخيل وفيها من أسماء نحر ناهل
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فاكنا موطن بالمدينة وأما خبر النهي عن لحوم الخيل فهو
 منكر كما قاله الإمام أحمد وغيره أو منسوخ كما قاله أبو داود وبقر وحش وجار له ما من الطيبات
 وقال صلى الله عليه وسلم في الثاني كلوا من لحمه أو كل منه وقصه به الأول ونهى ونهى ما لا جاع وضبح
 لا صلى الله عليه وسلم قال يهل أكله ولا نابه ضعيف لا يعدو به من عجيب أنه يحض ويكون
 سبعة كرو سبعة أخرى وقال لا ذكر ضبعان على وزن عمران ولا تثنى ضبع وهو من أجدى الحيوان
 لأنه يتناول حتى يصاد وضبح لأنه أكل على ما تده صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقيل له أرام هو

أي حيوان (ورد
 الشرع بغيره)
 فلا يرجع فيه
 لا استطابهم له (وكل
 حيوان استقبلته
 العرب) أي عدوه
 خبيثا (وهو حرام إلا
 ما ورد الشرع بإخائه)

قال لا ولكنه ليس بارض قوي فاجد نفس تعافه لذ كرمته ذكران وللاثني فرجان وارنب لانه
 بعث يور كما الى التي صلى الله عليه وسلم قبله وا كل منه رواه البزارى وتعلب لانه من الحيوان ولا
 يتقوى بنابه وكنته ابو الحسين ويرى ع لان العرب تستطيه وتابه ضعيف وفنك بفتح الفاص التون
 لان العرب تستطيه يؤخذ من جلده الفرو ولحمته ولينه وسعود بفتح السين وتشديد الميم وسليج
 لان العرب تستطيه ما هو ايمان من ثمال الترك والتغذ الفال المجمة والور باسكان الموحدة
 وهو اصفر من الحرصه كحلاء لا ذنب له والليلو بنت عرس والموصل وهو طائر ايضا اكبر من
 الكرك ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منه فروه يجعل كرز وبط واوز ودجاج وحمام وهو كل ما سمي
 شرب الماء وهد راي صوت وما على شكل عصفور كمنديل وصعوتوهى صفار العصفاف واما القرب
 فانواع منها الزاغ وهو اسود صغير وقد يحسكون حجر المتقار والرجلين وهو حلال على الاصغر لانه
 مستطاب فيه الفواخت يأكل الزرع ولذلك يقال له غراب الزرع ومنها الا يتبع والعقوى يقال له قطع
 صوته الحقيقة تشام العرب بصوته وهو ذونين ايضا واسود طويل الذنب قصير الجناح والعفاف
 الكبير وسمى الغراب الجليل لانه لا سكن الا الحمال وهذه الثلاثة حرام واما اللداف الصغير فقد
 اختلف فيه والمعتقد انه يجعل وقدر صرح به الغوى والجرجاني والرافى وعلمه بانه يا كل الزرع
 واعقده الاسنوى واللبقني ويحس في أصل الرضة فخر به وجرى عليه ابن المقرئ للامر بقتل الغراب
 في خبر مسلم ويحس من طرف الاولين بان الامر بقتله محمول على الايق ونحوه واما الزرافة فهل تكل أولا
 فيها تردد والاصح انها تحرم كافي المجموع وفي العباب انها تكل به قال الغوى وصوبه بالاذرى
 والزرافة تسمى وهي حيوان طويل البدن قصير الرجلين عكس البروج وهي متولد من سبع حيوانات
 كاتيل ويؤيد ان الزرافة لغة الجاسفة وطراس كالابل وجدد كالفهد وذب كالطي وقرن وقوام
 واخلاف كالغريفة الثلاثة لكن لا ذك لها في يد ما هو في غير ذلك (قوله فلا يكون حراما) أى ولا
 يرجع لاستبقائهم له لو فرض أنهم ما استبقوه فمحل الرجوع لاستبقائهم واستبقائهم فيما انص فيه
 من كتاب اوسنة اوجاع بقدره ولا تحليل ولم يرد امر بقتله ولا بعمده (قوله يحرم من السباع)
 قال الشيخ القليوبى يولو قال من الحيوان او من غير الطيور لكان أولى وانسب وجهه الشيخ الشنولى
 بان كلام المصنف يقتضى أن السباع فيها ماله ناب وفيها ما لا ناب له وليس كذلك وقوله ماله ناب قوى
 بعدو به أى كل ماله ناب قوى بسطو به وخرج بذلك ماله ناب ضعيف لا بعدو به كالضبع فانه يجعل
 آكله كافر ولا حاشة لاستثنائه كما صنع الهنسى وقوله على الحيوان أى على غير من الحيوانات (قوله
 كاسد) وبمعنى اسماقود كراين خلو به إن له جسمائة اسم وزاد عليه بن جعفر مائة وتلاين
 اسماء تكون الجملة جسمائة وتلاين اسماء وقوله وغر بفتح النون وكسر الميم وهو حيوان معروف
 أنبت من الاسد اذا سبع نام ثلاثة أيام وراحتة فمطيقوهما دخل الكاف الذنب بالهمز وضمه
 وهو حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طعمه أنه لا يعود الى فرسة فيبع منها ولا
 ما حدى عينه حتى تسكن من الثوم ثم يفتها ونام بالانزى لهرس بالاحتقان ثم ستر جميع بالثقفة
 والذب يضم الدال المسهلة والقبيل وكنته ابو العباس واسم القبيل المذكور فى القرآن محمود وهو
 صاحب حفة سدودها وغيط ولسانه مغلوب ولولا ذلك لتكلم وقبسه من الفهم ما قبل به الشاوب
 والتعليم ويحرم كراين اهل الهند تغلظها اشقل عليه من الحصال الممودة ويصنف من المرتعوى
 شفيذ او القرد وهو حيوان ذكى الفطنة سر يبع القهم شبه الانسان في حال حاله لانه المرتعوى
 ويضربو يتناول يسد الثوى يانس بالناس والكلب والخنزير والقهوان اوى بالمجد المجرى
 وهو فوق التعلب ودون الكلب طويل الخالب في شبهه من الذئب وشبهه من التعلب معنى بذلك لانه

فلا يكون حراما
 (ويحرم من السباع)
 ماله ناب أى سمن
 (قوى بعدو به) على
 الحيوان كاسد وغر

ياوي الى الهواء انما جنسه ولا يعوى الا لئلا اذا استوحش والموت ولو وحشة (قوله ويحرم من الطيور
 ماله غلب) أي كل ماله غلب وقوله بكسر الميم وقع اللام أي واسكان الهمزة (قوله أي تلف) عبارة
 الشئ غلب وهو الطير كالنقر للانسان وهي أحسن من عبارة شارحنا لانها تفيد أنه في الطير
 يسمى تلفا وليس كذلك فاعلم بتفسيره بالتلف على ميل التصور لأنه يشبه التلف (قوله قوي يحرم به)
 أي للغلب (قوله كصتر وباز) أي شاهين ونسر وعقاب وجب حوارح الطير كافاته في الروضة
 (قوله ويحل) أي يجب لانه سواز بعد منع قصص بالوجوب وانما وجب لان نازك ساع في هلاك
 نفسه وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى ولا تلقوا أنفسكم وقوله للمضطر أي
 من أصابته الضر ورقة هذا بيان حكم ما ذكره من حال لا يضطر احد من حكم ما ذكره من حال الاختيار
 (قوله وهو من خاف على نفسه الخ) أشار بتعبيره بالخوف الى أنه لا يشترط تحقق وقوع الضر به
 لولا بل يكفي في ذلك الظن كافي الا كرام على كل ذلك ويعلم من ذلك أنه لا يشترط الاضرار
 على الهلاك بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يصل الى الاكل من الميتة لانه لا يفسد ميتة كما صرح في
 أصل الروضة (قوله من عدم الاكل) أي من أجله وسببه (قوله في الضمعة) أي في حال الضمعة
 وهي بفتح الميم وسكون الهمزة وقع الصاد الهمزة الجامعة ومنهم من عبر عنها بالجموع
 الشديد (قوله موتا) مفعل لخاف وقوله أورض غوا معطوف على ما قبله وكذا ما بعده (قوله أو
 انقطاع رفته) أي انقطاعا عن رفته أو ضعفا من مثي أو كسبوا الضابط في ذلك كل ما يسبب التيم
 (قوله ولم يصبها بأكلة حلالا) أي ولو لقتله فلا يجوز ذلك من ميتة حتى يأكلها من الميتة حتى يأكلها
 وانما وجد الحلال بعد تناوله الميتة بلزمة التقاؤا على المعتمد قول الشيخ الطيبي لزمه التقاؤا ضعيف
 بخلاف ما لو أكره على شر بغيره أو أكل محرم فانه يلزمه التقاؤا فانفرد كما أن عليه في الامم ويجب تقديم
 الميتة على طعام غيره الذي لا يذله ولو بموضع وعلى الصيد الذي حرم بأوامر أو حرم ولو لم يجد الميتة فله
 أكل طعام غائب بذله وأضر غير مضطر إليه كذلك يلزمه بذلك معصوم شئ من مثل مقبوض أو
 حضر أو أفي ذمته ولا بد له ان لم يذله كان متعصما من بذله أو أخذه منه فله أو لوقته ولا ضمان عليه
 بعقه الا ان كان المضطر كافرا أو صاحب الطعام مسلما فبعضه حيث يشاء كما يحسنه ابن أبي النعمان ونرج
 بالمعصوم غيره وهو مراءى الدم فلا يجب بذله فان كان الحاضر مضطرا لله لم يلزمه بذله لمضطر آخر
 بل هو أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وإنقاذ نفسه ثم إن كان غير المسالك شيئا واجب
 على المسالك بذله وبسببه إن شاء غيره إن كان ذلك الغير مسلما معصوما لقوله تعالى ويؤثر ونحوه
 انفسهم ولو كان بهم خصاصة وهو من شئ الصالحين بخلاف الكافر والهمزة ومراءى الدم فبعض
 أن يقدم نفسه على هؤلاء (قوله أن يأكل) أي الا ان كان عاصيا سافر فليس له الاكل من الميتة حتى
 شوب لأن الاكل من الميتة خصصوهي لا تنطبق بالمعاصي ومثل المعاصي سفره مراءى الدم القادر على
 صحة نفسه كالمرئى والمحرى وتارك الصلاة بعد اتمامها والتساقط في خلق الطريق فليس لهم
 الاكل من الميتة لقتلهم على صحة انفسهم بالاحلام في المرئى والمحرى وبالتوبة في غيرهما بخلاف
 الزاني والمفسد والقاتل في غير قطع الطريق فلها الاكل من الميتة لعدم قدرتهم على صحة انفسهم
 بالتوبة (قوله من الميتة الحرم عليه) أي قبل الاضطرار أو فهم اطلاق المصنف الميتة الحرمه انما يصح
 بين أنواعها حتى بين ميتة المأكول وغيره كبنية شاة وجار فضير بينهما خلافا لمعظمهم في قولهم وجوب
 تقديم ميتة المأكول على ميتة غيره لم يجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر في حياته كحمار وشاة على
 ميتة الخس في حياته كتنجبر وروكب كما يحسنه في المجموع وهو المعتد وإن ظانته الاستوى ولو اضطر
 فله من كل الحيوان الذي لا يصل أكله كالحمار فله يجب عليه ذبحه لانه من بل العفونات أولا
 لان ذبحه لا يقيد قال الشيرازي لم يسلح في ذلك ترددوا لأقرب بعدم الوجوب ولا مضطر أكل ميتة

(ويحرم من الطيور)
 ماله غلب) بكسر
 الميم وفتح اللام أي
 تلف (قوي يحرم
 به) كصتر وباز
 وشاهين (ويحل
 للمضطر) وهو من
 خاف على نفسه
 الهلاك من عدم
 الاكل (في الضمعة)
 موتا أو مرضا غوا
 أو زيادة مرض أو
 انقطاع رفته ولم يجد
 مايا كالمحلا لا ران
 يأكل من الميتة
 الحرمه عليه

الادى اذ اجد ميتة تغير لان رمة على اعظم من حرمة الميت الا ان كان الميت نبيا فلا يجوز
الاكل منه غير ما تشرقه على غير ما ينسوق كذلك لا يجوز للمضطر الكافر الاكل من ميتة المسلم لشرقه
عليه بالاسلام لا يجوز طبع ميتة الاذى ولا شبع حيث جوزنا اكلها لنافع من حثرت رمة الا اذا
تعذر استعاضا بغير ذلك ونقصير في ميتة غيره بين اكلها نية وقبرها لقتل من له عليه قصاص
واكله ولو غير اذن الامام وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديما معه وفي حال الضرورة ردة اراي
فيها ادب وله قتل غير معصوم او كلة كرتد زان محصن وناوك مسلاة بعد امر الامام بها وقا تلحق
قطع المرقى وورق لوصيا و امرأة ومجنونا ونحوهم قبل اصرهم والا فهم اراءنا معصومون ولو
وجد بالقاصي يلو صياح ويا ونحوه قتل البائتوا كلفه كف عن الصبي ونحوه اراءه لخلق الفانين
ولان الكفر الحقيقي ابلغ من الكفر الحكمي ولا يجوز قتل المعصوم كذا في معاهد و قطع جزء المعصوم
كقتله فلا يجوز زعمه يقطع جزء نفسه لاكله ان فقد ميتة وكان خوف قطعه اقل من خوف عدم
الاكل وبالاولى ما لا تنسى الخوف بالكلية في القطع فان كان لا كل غير من المضطر بل يهرق
لجزءه الا ان كان ذلك الغير نبيا فيجب القطع له وكذلك لا يجوز قطع الجزء ان وحديثه او كان خوف
القطع اكثر من خوف محذور الاكل وبالاولى ما اذا كان الخوف في القطع فقط فان استوى الخوف
في القطع وعدم الاكل رمة هنا لقطع بخلاف مسألة السلعة فانه يجوز فيها القطع اذا استوى الضرر في
القطع وعدمه والفرق ان في مسألة السلعة قطع عضو زائد يترتب على بقائه شين فوساقيه بدون
ما عتاقا فيه قطع عضو اصل لا يترتب على بقائه شين فضية فانه (قوله ما) تنكره موصوفة كاشار
اليه الشارح بقوله اى شياو جمع جعلها موصولة وتفسر حيث نبأ بالذى ولا يجوز لاضطر ان توقع حالا
على قرب ان ياكل غير ما سدر مقه لا تدفع الضرر ودية مع رقب وجود الحلال بعده ولو قوله تعالى
غير متعاقف لا يلى اى غير ما يلى شبع فالمراد بالاعمال الشبع كقول نعم ان خاف تلفا لور ضا لور زيادته ان
اقتصار على حد المرقى حازته الزيادة بل وحيث لا تضر نفسه ويجوز له التزود من الحرم ولو رجا
الوصول الى الحلال (قوله بسببه رمة) بالنسبة للمهمة ان فسر المرقى ببقية الروح كاصنع الشارح
والباشين المهمة ان فسر المرقى بالقوة فالحاصل انه ان فسر المرقى ببقية الروح فالسبب بالنسبة للمهمة
وان فسر المرقى بالقوة فالسبب بالنسبة للمهمة فالتعين بذلك بل يصح قراءته بالسبب وتقوى بقية
من المتعين لان المراد منه بسبب الحلال الحاصل في بقية الروح او القوة على قراءته بالسبب وتقوى بقية
الروح او القوة على قراءته بالسبب لكن قال الا ذرى وغيره الذى يحفظه انه بالمهمة وهو كذلك في
الكتب فالاولى الاقتصار عليه وان صح المعنى على كل من الضبط (قوله اى يقتر وجه) تفسير
لمرقى وفسه بعضهم بالقوة وهو اظهر لان الروح لا تقترى بخلاف القوة فاتها تقترى كما هو ظاهر
(قوله ولنا ميتتان حلالان) اى فهما مستثنان من الميتة فيصلا لغير احلت لنا ميتتان الحلال
والمراد قتل اكلهما وبلعهما وبكره قطعهما حين وكذلك في مجيها فبكره الامعة كبيرة تطول
بقاؤها فتنسب فيهما من ذيلها ويحل قتلها ولا يتنفس الدهن كازر جماعى جو ففهما ان كانا صغيرين
لان كانا كبيرين فمقتونه في الاول دون الثاني (قوله وهما) اى الميتتان الحلالان وقوله السمك
اى ما لا يعيش الا في البحر ويكون حية في البر يعيش مذبوح ولو على غير صورة السمك المشهور كان
يكون على صورة ثعبان او شترير ويحرم ما يعيش في البر والجمرك الضفدع والسرطان ويسمى مغرب
الماء والحية والنساق والتمساح والسلمة بضم السين وقطع الام نبت مجها ولاهى عن قتل
الضفدع وقوله والمراد مشتق من الجر وهو يبرى ويهرى وبهذه افسروا بعضه ايضا وبعضه
اسم وبهذه كبيرة الحنة وبعضه صغيرها ليدان في صدره وقامتان في وسطه ورجلان في مؤخره
وليس في الحيوانات اكثر افساد منه قال الاممى آتيت بالبادية فراءت رجلا يزعم ان الحيا قام على

(ما) اى شياو بسببه
رمة اى بقية
روحه ولنا ميتتان
حلالان وهما

سوقه وجاد به جاهد اليه الجراد فعمل الى حل ينظر اليه ولا يعرف كيف يصنع ثم انشأ يقول
 جراد الجراد على زرعى فقلت له * لا تأكل من ثمرى ولا تشغل بأفاد
 فقام منهم خطيب فوق منبلة * أكل سغرا لاد من زاد

ولعابه سم على الاصحار لا يقع على شئ الا فسد * (قائده) * روى القزطري عن عمر رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض أمة ستمائة في الصرور وبمائة في الروق وال
 مقاتل خلق الله تعالى ثمانين ألف عالم أربعين ألفا في الصرور وربعين ألفا في البر (قوله) ولثامان
 حلالان أي الحديث أحلت ثمان مئة ثمان وثمانون السمك والجراد والكبد والطحال دفعه ابن جاسه

بسنه ضعيف عن ابن عمر رضي الله عنهما وصحح البيهقي وقفه على ابن عمر وقال حكمه حكم الرفوع
 وذلك قال في المجموع الصحيح ان ابن عمر هو القائل أحلت لنا وأنه يكون بهذا الصيغة ثم فوجأ (قوله)
 الكبد بكسر اللام وحذف على الأصح وقوله والطحال بكسر الطاء المهملة لا غير والناس يقولونه بالضم

فهو لحن (قوله) وهو مصروف من كلام المصنف هنا وفيما سبق الخ غرض الشاعر حيلولة بين ما حصل
 كلام المصنف وقوله ان الحيوان على ثلاثة أقسام أي كائن على ثلاثة أقسام من كينونة القسم على

أقسامه (قوله) أحدها أي أحد الأقسام الثلاثة وقوله ما لا يؤكل أي كالجمار وغيره مما تقدم وقوله
 فذهبته ومبته سواها في القصر من لا يذهب لا يقدر شيئا (قوله) والثاني أي من الأقسام الثلاثة

وقوله ما يؤكل أي كالأنوع غير هاتين المقدمتين فلا يعمل الا بالتذكية الشرعية أي بخلاف ما ذالم
 بذلك أصلا وذكره كذا في شرحه (قوله) الثالث أي من الأقسام الثلاثة وقوله ما جعل مبيته أي
 ولو يقتل بحسب وقوله كالسمك والجراد أي فعمل مبيتهما كالم والطاهر ان الكاف استقصائية كما

يؤخذ من قوله ولثامان حلالان وهما السمك والجراد
 * (فصل في أحكام الاضحية) * أي ككونها سنة مؤكدة كما يأتي في قوله والاضحية سنة مؤكدة
 وهي مشتقة من الضحوة حيث يابم مشق مما اشتق منه اسم أول وقتها وهو الضحى والاصل فيها

قوله تعالى فصل ربك واتحر أي صل صلاة العيد واتحر الاضحية بناء على أشهر الأقوال أن المراد
 بالصلاة صلاة العيد والتمرزيم الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ما جعل ابن آدم يوم النحر من الاضحية غير الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله

(السمك والجراد)

لثامان حلالان

وهما السمك

والطحال) وقد عرف

من كلام المصنف

هنا وفيما سبق ان

الحيوان على ثلاثة

أقسام أحدها ما لا

يؤكل فذهبته

ومبته سواها والثاني

ما يؤكل فلا يعمل الا

بالتذكية الشرعية

والثالث ما جعل مبيته

كالسمك والجراد

* (فصل في أحكام

الاضحية) يضم الحيرة

في الاضحية وهي اسم

لما يذبح من التمس

يوم عيد النحر ويأثم

القشر نرى تقصر الى

وركعتين وحسبتين خفيقتين كسبياتي وقوله وأيام التشرى أي لياليها لأن كل الذين فيها مكرها
 وصار الشجر تطلب من يوم العيد إلى آخر أيام التشرى فدخل في حارته الجبال وقوله تترأى إلى
 الله تعالى أي إلى وجه التقرب إلى الله تعالى وترى بذلك ما يذبحه الشخص للكل أو الجزاء ليسع
 والحاصل أن التوبة ثلاثة الأول كونها من التيم الثاني كونها في يوم العيد وأيام التشرى ولياليها
 الثالث كونها تترأى إلى الله تعالى (قوله والأضحية) أي معنى الضحية كافي الروضة لا بمعنى العين
 المعنى بها كايومهم كلام المصنف لا بما يصح الأخبار عنها بانها سنة وإنما يصح الأخبار بذلك من
 التضحية التي هي فعل الفاعل ولذلك قال في المنهج التضحية سنة مؤكدة وفي بعض النسخ الأضحية
 باسقاط الواو التي للاستئناف وأقرب المصنف كثيرا (قوله سنة مؤكدة) أي في حقنا وما في حق
 صلى الله عليه وسلم فهي واجبة والمطابق بها المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع وكذا المعص إذا ملك
 مالا يرضه الحر والمراد المستطيع من يتقدر عليها فاضلة عن حاجته وحاجة عونه يوم العيد وأيام
 التشرى لأن ذلك وقتها ولو نظر ذلك في كافة الفرائض لم يكن مستلزما لها أن تكون فاضلة عن حاجته
 وحاجة عونه يوم العيد وليته لأن ذلك وقتها بحتم أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلة
 العيد ويوم فقط كافي صدقة التطوع لأنها نوع صدقة ولذلك كانت من المكاتب متروكة على إذن
 سيده كسائر تبرعاته وهي أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا يرضى
 في تركها أن قدر عليها مراده رضي الله عنه أنه يكره تركها لأنها تدبر عليها سواء كان من أهل البوادي
 أو من أهل الحضرة أو السفر ولا فرق بين الحاج وغيره فقد مضى صلى الله عليه وسلم في معنى من أنساه
 بالقرى واليهضان وبسن لمن يريد التضحية أن لا يزال بشره وظفره في عتري ذئب الجعة حتى مضى
 ولو أتر التضحية إلى آخر أيام التشرى استمر كذلك حتى مضى ومثل شعره ونفقره حلة لا تضار إذا لها
 ولا جملته فيها فيكرهه إذا كان ذلك ولو في يوم الجمعة وقصوه للنهي عنها في خبر مسلم والمعنى فيه شعول
 المغفر والعتق من النار جميع ذلك وبسن للرجل أن يذبح الأضحية بنفسه إن أحسن الذبح لأنه صلى الله
 عليه وسلم مضى بنفسه كإرواء الشيطان وبسن للمرأة أن تول في ذبحها كافي الجموع وشملها الخنثى
 وكذلك من لم يحسن الذبح وبسن لمن وكل في ذبحها أن يشهدا لأنه صلى الله عليه وسلم قال فاطمة
 رضي الله عنها قوتى إلى أضيحتك فاشهد بها فاه بأول فطر من دمهافك فاشهدك ما سلف من فطره فأت رواة
 الحاكم وهو صحيح إسناده قال عمران بن حصين هذا الذي لا أهل يستأجل ذلك إنتم أم للسليمان عامة قال
 للسليمان عامة (قوله على الكفاية) أي لغير المتفردوا الأضحية من كما أشار إليه الشارح في التفریع
 بقوله فإذا أتى بها واحد من أهل بيت الخ وقد تلم شخصان الكفاية في قوله رحمه الله
 إذا ن وتنبهت وفعل بحيث * إذا كان مسدوبا واللاكل رجلا هو أضحية من أهل بيت تعددوا
 وبه سلام والأقامة فاعلا فعلى سبعة أن ياجها البعض يكفي * ويستطرد من سواء تكمل
 (تبرأه فإذا أتى بها واحد من أهل بيت) أي بحيث يكونون في تنقذ واحدة وقوله كفي عن جميعهم أي
 في سقوط الطلب فقط والاقوتوا بها خاص بالفاعل وفي كلام الرمي ما يقتضى حصول الثواب للجميع
 فراجع (تبرأه ولا تجب الأضحية إلا بالتذکر) أي حقيقة أو حكما فالأول كتوجه الله على أن أضحية هذه
 والثاني كتوجه جعلت هذه أضحية فاجل لتذکر بل متى قال هذه أضحية صارت واجبة وإن
 جعل ذلك فما يقع من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من فوطهم هذه أضحية تصر به
 واجبه يجر عليهم الأكل منها ولا يقبل فوطهم أردنا التطوع بها خلافا لبعضهم وقال الشيرازي
 لا بعد اعتقار ذلك العوام وهو قريء بسكن شعبة شائنا فالحجرات الفاصل من ذلك أن يقول
 القول يريد أن يذبحها يوم العيد ثم لا تجب بقوله وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فتقبل مني يا كريم

الله تعالى (والأضحية
 سنة مؤكدة) على
 الكفاية فإذا أتى
 بها واحد من أهل
 بيت كفي عن جميعهم
 ولا تجب الأضحية
 إلا بالتذکر

وهو ذلك ولا يشترط في المعينة ابتداء بالتذنية بخلاف التطوع بها الواجبة للحمل أو التبعين
 مما في الذمة فشرط لها نية عند الذم أو عند التبعين لما يضي به كالتسبي في الزكاة وهو يتفق بها
 لحسم بمنزلة لم يوطئه في الذم ولو وكن في الذم كفت فتمت نية الوكيل بل لو لم يعلم الوكيل أنه مضى
 لم يضرم من نذرا خصية معينة كان قال الله على أن أضحي به ذوق في معناه جعلت هذه خصية أو نذر
 أضحية في ذمته كان قال الله على أضحية فتمت نية أضحية في وقتها وأما يقتضي ما التزمه فلو تخرج
 الوقت لزمه ذمها قضاء كانت له أو ياتي عن الأصحاب فإن تلفت الأولى بلا تقصير فلا شيء عليه لأنها
 خرجت عن ملكه بالتذرع وصارت ودعة عنده أو تلفت بتقصير لزمه الأكر من مثلها يوم النحر
 وقعتها يوم التلف لشترى بها كرمه أو منلن للثالثة فأكثرا فإن تلفها حتى لزمه دفعه بها للتأذير
 لم يشترى بها مثلها فإن لم يبعده فدونها وإن تلفت الثانية فلو بلا تقصير بقي الأصل في ذمته لأن ما التزمه
 ثبت في ذمته فهو في ضمانه إلى حصول الزمان فبسطا التبعين بتلف المعينة ويعود في الذمة كما
 كان (قوله ويعجزني فيها الجذع من الضان) أي تغير الإمام أحد خصوص الجذع من الضان فانه حائر
 وقوله وهو ماله سنة أي أن الجذع مدمم أسنانه قبلها والأبى إلهي الزاجم لكن بشرط أن يكون
 أحداهم بدنة أشهر والحكمة في تخصيص الأبرام بهذا السن انه زمن البلوغ لأن الأول بمنزلة
 البلوغ والسن والثاني بمنزلة البلوغ بالاحتلام والحيوان بكمال عند بلوغه لا يحمل أثناء ولا ينز و
 ذكره قبل ذلك وكلام الشارح شامل لأذكر والاثني والخشي يعجزني كل منها لكن الذم مكر أفضل
 إن لم يكن كزوانه والأما لاثني أفضل ويجمع بين الكلامين المتناقضين قال في التمسك ليس في
 الحيوانات خشي الا في الأدي والابل قال النووي وقد يكون في البقر حتى من اثني به يوم عرفة
 سنة أربع وسبعين وسنانه وقال عدي بقره خشي لأذكر كرها ولا فرج وأما ما عجزني فانه
 يعجز عن منه فضلا فانه لم يعجز أضحية أو لا تقتل لا تعلقا ما أن تمسكون ذكر أو امان أن تكون أنثى
 وكلاهما عجز في الأضحية وليس فيه ما ينقص العلم (قوله وطعن في الثانية) هو لا يلزم قبله وأما
 ذكره الشارح لأعاد أن المراد سنة تعديا وهكذا يقال لما بعد (قوله والثني من المعز الخ) أي تغير
 مسلم لا يتبعها الأمانة الآن بعمر عليه كاذمها أحد عمن الضان والسنة هي السنة من المعز
 والابل والبقر فسا فوقها وقضية أن أحد عمن الضان لا يعجز الا إذا عجز من السنة واجمهور على خلافه
 وجعلوا الخبر على التذرع والعتي بنديس لأن لا يذبحوا الأمانة فإن عجزنا ذوا أحد عمن الضان
 (قوله وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة) فهو كالثني من البقر إلا في ذلك قال في التمسك ويلاو عجز
 ومعه سنتين (قوله والثني من الابل ماله خمس سنين) ولذلك قال في التمسك وإيل نحاس أي بلوغ ابل
 نحاس (قوله والثني من البقر ماله سنتان) فهو كالثني من المعز كما تقدم (قوله ويعجزني البقرة) وهي البقرة من
 الابل ذكرها كان أو أنثى أو خشي فالتامعها الواحدة هي سنة ذلك لانه لم يذبحها وقوله من سبعة أي
 سبعة أشخاص أو سبعة بيوت وهي بمنزلة سبعة أشخاص في كل واحد من السبعة التصديق بعجز من
 حصته كما ساق في قوله ويلاو البقر أو المساكين وفي معنى السبعة شخص طلب من تسبع شيئا
 لأسباب مختلفة كتتم وقراء وترك رعي وصيت وتعود ذلك ولو اشترك أكثر من سبعة في بدنة لم يعجز
 عن واحد منهم ولو خشي أو ترك رعي واحد بدنة أو بقرة يلاو شاة أو ثدي السبع تطوع بصره مصرف
 التطوع عن شاة أو التولد من ابل وتغير لا يعجز عن أكثر من واحدو يعتبر في ذلك أعلى السنين (قوله
 اشترى كواقي التضحية أي) أي بالبدن فمئله الهدى والعقيقة وقهره أنها التقيد بالتضحية لخصوص
 المقام سواء اتفقوا في نوع القرية أم اختلفوا فيه كالأضحية وبعض التضحية وبعضهم الهدى
 وبعضهم العقيقة وكذلك الأوراد بعضهم التضحية وبعضهم الأكل وبعضهم البيع ولو كان أحدهم
 ذميا لم يقدح فيما قصد غيره من أضحية ونحوها ولهم قسمة اللحم لأنها قسمة أفراغ على الأصح كافي

(ويعجزني فيها الجذع
 من الضان) وهو ماله
 سنة وطعن في الثانية
 (والثني من المعز)
 وهو ماله سنتان
 وطعن في الثالثة
 (والثني من الابل)
 ماله خمس سنين وطعن
 في السادسة (والثني
 من البقر) ماله سنتان
 وطعن في الثالثة
 (ويعجزني البقرة)
 سبعة اشترى كواقي
 التضحية

المصروع والعمزير بع حسنة بعد ذلك (قوله وتجزئ البقرة عن سبعة كذلك) أي اشترى كوافي
 الضحية بهامع أن ذلك ليس بقيد كما علم عامر (قوله وتجزئ الشاة عن شخص واحد) أي لا من أكثر
 منه فلو اشترىك مع غيره فها لم تنكف ثم لو ضحى عنه وأثره ترك خبر معه في وإياهم نضر وكذلك لو ضحى
 عنه وعن أهله لا يضرب على ذلك جل خبر مسلم ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال
 اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ناهره فجعل ذلك للفقراء والأغنياء لكن بعض الخبيثة
 يقول لا تجزئ أهل القبر فقد ضحى عنه البشير النذير يخص الفقير دون الذي إلا أنه ليس فيه صفة
 حصر ولا يجوز أن يضحي عن غيره بغير إفته إلا إذا ضحى عن أهل بيته أو الولي من ماله عن مولاه أو
 الإمام من بيت المال عن المسلمين وأما ما ذكره ولو ميتا فهو زور ومورته في الميت أن يوصي بها قبل موته
 أو بشرطها في وقته كما يقع كثيرا ولا بد أن تكون الشاة معينة لغير ما لو اشترى ثنتان في شاتين بينهما
 فاته لا يصح لأن الواحد لم يعثر بشاة معينة بل بشاة في الشاتين لأن له نصفهما من هذو نصفهما من هذه
 (قوله وهي) أي الشاة قوله أفضل من مشاركتها في بيع أي أو بقرتها في ذلك من الانفراد ما راقه الله
 (قوله وأفضل أنواع الضحية) أي بالنسبة لكثرة اللحم فإن لحم الأبل أكثر ظالما من لحم البقر وهو
 أكثر ظالما من لحم العنز وأما من حيث أطيبه اللحم فاضن أفضل من المعز لطيب لحمه من لحم المعز
 ثم الجواميس أفضل من العراب لطيب لحمها من لحم العراب ومن حيث كثرة أرواقه البدع فبسيح شيء
 أفضل من البسنة والبقرة تضافها من كثرة أرواقه البدع مع طيب اللحم ومن حيث اللون فالبيضاء
 أفضل ثم الصفراء ثم البقر ثم الحمراء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب
 اللحم وروى الإمام أحمد خبر لم يفرأ أحب إلى الله من دم سوداوين وأجسأ على استعاب الجعنين
 في الأضحية فالجعينة ولو سوداء أفضل من هزيلة ولو بيضا أو ما جاع صفين أفضل عما به صفة
 فالبيضاء الجعينة أفضل من البيضاء فقط أو البيضاء فقط وتناقض بعضهم في جعل الأبل والبقر
 والغنم أنواعا ما به تجوز ولاها اجناس لأنواع وأنت خبير بان الجنس الحمران وأما الأبل والبقر
 والغنم فأنواع فلا خسار على عبارة الشارع وأما قول المتن وأفضل الأنواع الجواميس على
 العراب والضان على العزفقيه إن هذه أصناف داخل تحت الأنواع لا أنواع حقيقة لحسنهم قد
 يطلقون الأنواع على مطلق الكلمات فيكون المراد بالأنواع المعنى القوي (وله واربع) أي
 ثلاثة وقوله في بعض التفسيرات أربعة أي أسماء ولو سكت المصنف عن العدد كان أولى لأنه
 رزاد هذا كره الصميا فلا تجزئ كما يعلم بالاولى من العوراء والهيماء وهي التي يصيبها الهيام
 فتقسم في المربي ولازعي والمجنونة وهي التي تدود في الأرض ولا تربي وتسمى أيضا التولاء بل هو
 أولى بها والجرباء ما كان يربها سيرا لانه يفسد اللحم والودك أي ادهن والحامل فلا تجزئ كما
 حكاه في المصروع وهو الهنء خلا لا ينزف الرقعة حيث صحح في الكفاية الإجزاء وقريبة العهد
 بالولادة لا ذواته جهل المصنف ذكر الصدور عاقل لفظ الحديث وهو مآر وأما التزديد وهو هذان
 أني صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الأضحية العوراء والذين حوزها والمرمضة الذين مرضها
 والعرجاء الذين مرضها والضعفاء التي لا تلتقي من النسق بكسر النون وسكون القاف وهو الخيل والاراد
 أنها لا تخلف لسان من شدتها والضعفاء الجامع لمجموع ما ذكر كل معيبة مما تنقص اللحم أو غيره مما
 يؤكل (قوله لا تجزئ في الضحايا) أي لانه لا تجزئ أضحية إلا السليم من العيوب المذكورة فعمل
 عدم إجزاء المعيبة مما يلزمها معيبة فإن التزئها كذلك كان قال الله على أن أضحية هذه أو جعلت
 هذه أضحية وكانت عوراء أو عرجاء أو مرمضة أو حاملا أو ذات وحبب صحتها مصرفا مصرف
 الأضحية (قوله أحدها) أي الأربع التي لا تجزئ في الضحايا (قوله العوراء) بالمدحوى ذاهبة ضو
 احدي العينين وهذا هو معناها السابع ولكن المراد بها هنا ما على ظاهرها يابض يمنع الضوء أخذها

(و) تجزئ البقرة
 عن سبعة كذلك (و)
 تجزئ الشاة عن
 شخص واحد وهي
 أفضل من مشاركتها
 في بيع وأفضل أنواع
 الأضحية ابل ثم بقرة
 ثم غنم (و) أربع
 بعض التفسيرات أربعة
 لا تجزئ في الضحايا
 أحدها العوراء

من قول الشافعي رضي الله عنه أصل العور يبيض بغطى الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون كثيرا
 جميع الضوء في تارة يصحكون بسير الأجنع الضوء فلا يضر فلذلك قيدوا المصنف كما في حديث
 الترمذي السابق بالبين هو رها فأنه بهذا ما قبل لأجله فتقيد العور بالبين لأنه ذهب المصنف من
 إحدى العينين وهو يكون تارة يتناول تارة ينقص بين وحاصل الدفع إن المراد العور ما مائل ناظرها
 يبيض بغير الضوء و يعلم من عدم إجزاءها بهذا المعنى عدم إجزاءها بمعنى فاقطع إحدى العينين بالاولى
 و يعلم منه عدم إجزاء العمياء بالاولى أيضا كما تقدم (قوله البين) سابق عتري في قول الشارح ولا
 يضر بسير هذه الامور وقوله أى الظاهر فهو من بان معنى ظهر وقوله وان بقيت الحدقة في الأصم
 أى على القول الأصم وهو المعتمد لأن المداور على عدم الابصار بأحدى العينين فلا يضر ببقاء الحدقة
 (قوله والثاني) أى من الاربع التي لا تجزئ في الضحايا وقوله العرجاء بالموقوفه البين عرجها أى
 بحيث تسقطها صاحبها الى المهي وتختلف في عينه وساقى عتري ذلك في قول الشارح ولا يضر بسير
 هذه الامور وضابط العرج البين أن تكون العرجاء لا تختلف عن المساسة بسبب عرجها بحيث
 لا يضر كافي الروضة (قوله ولو كان حصول العرج لها) غاية في عدم إجزاء وقوله بسبب اضطرابها
 أى اختلاصها وهي تحت السكين ومثل ذلك ما إذا حصل لها بسبب وقته عند الذبح ونحو ذلك
 (قوله والثالث) أى من الاربع التي لا تجزئ في الضحايا وقوله المريضة البين مرضها أى بان يظهر
 بسببه هزالها وفساد لحمها وساقى عتري ذلك في قول الشارح ولا يضر بسير هذه الامور فقد أجل
 الشارح مقامه القيود الثلاثة في هذه العبارة (قوله ولا يضر بسير هذه الامور) أى الثلاثة كما علمته
 بما قدمناه (قوله والرابع) أى رابع الاربع التي لا تجزئ في الضحايا وقوله العفاء بالموقوفه وهي
 التي ذهب عنها بغير السمي والهاء اللهم وقوله أى ذهب ما عدا أى ذهبن دماغها كما في بعض النسخ
 و هو من ذلك في الحديث السابق بقوله أى لا تنقى وقوله من الهزال أى من أجله وبسببه هو بضم
 الهاء ضد المن كما قاله الجوهري (قوله ويجزئ الخصى) أى لانه صلى الله عليه وسلم ضعى بكسكين
 موحوا بن أى خسين من الوج وهو القطع يقال وجا بجا و جاك كوضع ضمير و جاك بفتح الجاء
 قول المصنف من الوجاء بكسر الواو واتفق اصحاب الاثرين للتدريج جواز نزعها لما كور في مسفره
 لطبيب في فقه من معتدل بخلاف غير لما كور في غير خصاؤه (قوله أى المقطوع الخصىتين) أى
 الخصىتين ومثلهما الذي كور لان ما قطع من ذلك لا يقصد بالاكل فلا يضر قطعهما أيضا جرم ما قطع زيادة
 عنه كقول طوسيا (قوله والمكسور القرن) أى وان دعى بالكسر لان القرن لا يتعلق به فرض ولهذا
 لا يضر فقده خاتمة لكن ذات القرن أولى بغير نحر الغضفة الكدش الا قرن ولها أحسن منتظر ابل
 يكره غيرها كما نقله في المجموع عن اصحاب (قوله ان لم يؤثر في اللحم) فان أثره ضر لان الغيب
 هناك ما نقص اللحم أو غيره مما يؤكل (قوله ويجزئ أيضا) أى كما تجزئ ما تقدم وقوله فائدة
 القرن أى خلقه لان كل عضو خلاص اللحم لا يضر فقده خلقه ولذا تجزئ فائدة الانسان خلقه
 بخلاف فائدتها بعد وجودها والفرق ان فقدها خلقه لا يؤثر في اللحم و فقدها بعد وجودها يؤثر فيه
 ولا يضر ذهب بعض الانسان ان لم يؤثر في الاختلاف فان أثره يضر ويدل ذلك قول النجاشي ويجزئ
 مكسورين أو شين ذكره الأذري وصوبه الزركشي (قوله هو) أى فائدة القرن وقوله المسامة
 بالجله يصح شامهما ملة بينهما لام مأكنة ويقال لها الجمال ومنه ان الله تعالى يقص من الشاة
 القرناء لثانة الجماء (قوله ولا تجزئ المقنوعة كل الاذن ولا بعضها) أى وان كان سير النهاب
 جزءا ما كور وقال أبو حنيفة ان كان المقنوع دون الثلث إجزاء (قوله ولا المقنوعة بلاذن) أى أو
 بعضها فبما يظهر لانها فائدة جزء ما كور وقد وجدت بعضهم استظهر ذلك وان استقر المصنف
 الأجزاء فالعدم تأثيره في اللحم مع وجود الاذن الا ترى لمكن فيه انها فائدة جزء ما كور وبما

البين أى الظاهر
 (عورها) وان بقيت
 الحدقة في الأصم
 (و) الثاني (العرجاء)
 البين عرجها ولو
 كان حصول العرج
 لها عند اضطرابها
 للتضيعة بسبب
 اضطرابها (و) الثالث
 (المريضة البين)
 مرضها ولا يضر بسير
 هذه الامور (و)
 الرابع (العفاء)
 وهي التي ذهب
 عنها أى ذهب
 دماغها (من الهزال)
 الحاصل لها (ويجزئ
 الخصى) أى المقطوع
 الخصىتين (والمكسور
 القرن) أن لم يؤثر
 في اللحم ويجزئ
 أيضا فائدة القرن
 وهي المسامة بالجله
 (ولا تجزئ)
 المقنوعة كل
 (الاذن) ولا بعضها
 ولا الخلق قبل الاذن

بعضهم إن شال الأذن كقنقدها وهو ظاهر أن شح بالشلل من كونها ما كوتلوا بشرق
الأذن ولا ترقى إلى رل همانى منها أو الأضر (قوله ولا تقطوعة الذنب) بخلاف المخالفة بالذنب
فإنها تفرق كالنفاقة بالأضرع أو البقاو الفرق بين هذه الثلاثة بين الأذن إن الأذن عضو لازم
لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة فلو كان كذلك لم يمنع أنه لا ضرع ولا ألية ولهها الذنب
فإنها علمها وقوله ولا بعضه أى بعض الذنب وكذلك بعض اللسان لحدوثها بغير نقص الجسم ثم
ما يقطع في الصغر من طرف الألية يسمى قطعه بالظرف لا بغير ذلك يستعمل ولا ينصرف قطعه
سوى من عضو كبير كقنقدها بخلاف الكسرة فبعض قطعه لأنه بعد نقصها الجسم (قوله ويدخل وقت
الذبح للأضحية الخ) فغير الصغرى أول ما تبدأ به في يومها هذا تصل ثم ترجع فبعض من فعل ذلك فقد
أصاب شنتها ومن ذبح قبل تمامها ولم قدمه لاله ليس من النسل في حق وخبر إن حان في كل
أيام التشريق ذبح (قوله من وقت صلاة العيد) أى من وقت معنى قدر ذكره في العبد وخطيته
بأخف يمكن بعد الموع خمس يوم العبد أو أفضل تأخيرها إلى معنى ذلك من ارتفاع النعس كرخ
شرو حان الخلف من ذبح قبل ذلك لم يقع أضحية كما تقدم في الحديث (قوله أي عيد الفطر) أشار
بذلك إلى أن في العبد للعهد والعهد بعد الفطر (قوله وصاروة وضوءا أصلها) غرضه من نقل
عبارة الرضوء أصلها توضيح كلام المصنف لانه ربما فهم باعتبار صلاة العبد الفعل وأيضاً ليد كر
المطبخين (قوله يدخل وقت الضحية) أى ذبح الأضحية وقوله إذا طلعت الشمس يوم عيد الفطر
ومضى الخ لكن الأفضل تأخيرها إلى معنى ذلك من ارتفاع النعس كرخ وشرو حان الخلف كما مر
(قوله خفيقتين) ظاهره أنه راجع للمطبخين دون الكتين ويمكن وجوب لكل منهما عبارة الفجر
ورقها من معنى قدر ذكره وخطيتين خفيقتين (قوله انتهى) أى كلام الرضوء وأصلها (قوله
وسقرو وقت الذبح) أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قول المصنف إلى غروب الشمس متعلق بمذبح
تقديره ما ذكر (قوله إلى غروب الشمس) أى تمام غروبها حتى لو قطع الحلقوم والمريء قبل تمام
الغروب جعت أضحية بخلاف ما لو قطعها بعد ذلك فلا يقع أضحية ثم لو توج وف الأضحية
للتذرية لم يمتصها أضواء كما مر (قوله وهى) أى أيام التشريق وقوله الثلاثة المتصلة جاعلة الحجة
أى الذى هو يوم العيد فإذا ضم لإيام التشريق كانت الجملة أربعة أيام (قوله وسبق عند
الذبح) أى عند إرادته والمراد منه الذبح مطلقاً أى أضحية كانت أو غيرها فلهذا السن فخرى في
الأضحية موقوفها لا التكبير فانه خاص بالأضحية كاتصل عن النعس صرح به الماردينى وغيره
لكن سيأتي أنه بين التكبير في العقيقة فعل المراد بكونه مختصاً بالأضحية أنه لا سن في غيرها
وما الحق بها وهو العقيقة لأنها ملحق بها في غالب الأحكام ولا يخفى أن الداء بالقبول لا يجزى في
غيرها وما الحق بها أشار قوله بحجة أشاء بل أكثر فانه قد تقدم الكلام على سن زائد متعلقة
بالذبح في كتاب الصيد والذبح وقال الشيخ المطب بل تدعى قال بعد الكلام على الخمسة التوفى
كلام المصنف والسادس تحديد الشفرة في غير مقابلها والسابع أمرها والتعامل علمها أذهابا وإيابا
والثامن اصطحابها على ضحها لا سر وحد قوائمها الثلاثة غير الرجل اليمنى واليسار عقل الأبل له
وبالجملة فالسند لا يقتضى الحصر في خمسة لأنه لا مفهوم له (قوله أحدا) أى أحد النجسة أشاء (قوله
النجسة) فهى ستة عندنا ويكره تركها أو غضفها وأجسة لظاهر قوله تعالى ولانا كلوا مما يذبح كمر
اسم الله عليه وأجاب عنه الشافعية بأن المراد ما يذبح كمر اسم الله عليه وإن ذكر اسم غيره عليه بدليل
قوله وانعلقى فانه ما أهل لفراجه به كالأل تعالى أو فاس أهل لفراجه وبذلك أيضاً سب
نزل الآية وهو أنهم كانوا يذبحون ذبا عنهم باسم الله ثم يأكلونها فزالت الآية عنهم من أن
يا كلوا مما أكله آكلهم بخلاف حاله سم عليه أصلا فيل لأن التسمية ستة عندنا كما علمت (قوله

(و) لا المقطوعة
(الذنب) ولا بعضه
(و) يدخل وقت
الذبح للأضحية
(من وقت صلاة
العيد) أى عيد الفطر
وصاروة الرضوء
وأصلها يدخل وقت
الضحية إذا طلعت
الشمس يوم الفطر
ومضى غدو ركبتين
وخطيتين خفيقتين
انتهى واستمر وقت
الذبح (إلى غروب
الشمس من آخر أيام
التشريق) وهى
الثلاثة المتصلة جاعلة
الحجة (وسبق)
عند الذبح (نجسة)
أشياء أحدها
(التسمية)

فيقول الذابح (الح) تبريح على التسمية وقوله باسم الله أي ان اقتصر على الأقل كما يدل عليه قوله
والأكل باسم الله من الرحيم فلا أكل كالحا (قوله فلو لم يسم حل المنحوع) أي مع الكراهة لانه
يكره ترك التسمية محدا كما مر (قوله والثاني) أي من الاشياء الخمسة (قوله الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) ويندب جمع السلام معها أيضا يكره تركها أدا كالنسيئة (قوله ويكره ان يصح من
اسم الله واسم رسوله) أي بان يقول باسم الله واسم محمد بالجوفير مع حل الذبيحة ان قصد التبرك
ويحرم عليه ان يطلق مع حل الذبيحة كما في التي قبلها وان قصد التبرك كفر وحرمت الذبيحة هذا
هو الموعول عليه كما في حواشي الخليل وماتاله المعنى من انه في صورة الاطلاق يكره وفي صورة قصد
التبرك لا يكره ولا يحرم الذبيحة فيها ضعيف في ما لو قال باسم الله واسم محمد بالرفع وحكمه انه
لا يحرم بل ولا يكره لانه لا يرام فيه كقوله العلامة ابن قاسم (قوله والثالث) أي من الاشياء الخمسة
(قوله استقبال القبلة بالذبيحة) أي يصحها كما اذا عدا الشارح بقوله أي بوجه الذابح مذهبها أي لا
وجها وقوله و يشو جهه أي الذابح وقوله أيضا أي كما يوجهه مذهبها (قوله والرابع) أي من الاشياء
الخمس (قوله التكبير) أي لو ردت النظر لاصل السنة أو ما بالنظر لكالها فتلا فتقول الشارح أي
قبل التسمية بعدها لا ان شاء هو بالنظر لكالها فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويؤيد
الثالث والله الحمد قبل التسمية وبعدها لا ينافي أن أصل السنة يحصل مرة قبلها مرة بعدها بل
لو اقتصر على مرة واحدة كفي كما يفعله الناس فاتهم بقولون باسم الله الله أكبر (قوله والخامس) أي
من الاشياء الخمسة (قوله الدعاء بالقول) أي أن يدعو الله بأن يقبل منه (قوله فيقول الذابح اللهم
أي يا الله وقوله منك أي هذه الاضحية نجة صادرة منك كما بينه الشارح بعد وقوله واليك أي
وتقرت بها اليك كما بينه الشارح بعد أيضا وقوله فتقبل أي فتقبلها مني يا كريم (قوله ولا ياكل) أي
لا يجوز له الاكل فان أكل شافرمه وقوله المعنى وكذا من تلزمه نفقته وقوله من الاضحية المنذورة
أي حقة بقوله لا تقول لله على أن أمضي بهذه فهدية معينة بالذبا ابتداء وكما لو قال لله على أن أضحية ثم بينها
بعد ذلك فهدية معينة عسى في الذمة أو حكا كما لو قال هذا أضحية أو جعلت هذه أضحية فهذه واجبة
بالجعل لكتبتها في حكم المنذورة كما مر فانفع اعتراض المعنى بقوله لو قال الواحدة لكان أولى وأعم
والهدى المنذور ودم الجبران كالأضحية للذرة فلا يجوز له الاكل من ذلك وكذلك العقيقة المنذورة
والضحية المنذورة وفي الغنص من ذلك أن يغني بأخرى أو يهدي أخرى أو يعق بأخرى أو يطبخ لضيفة
أخرى رائدة على الواحدة فيؤكله الاكل منها الا انما اذا تدعى الواحدة مع الكراهة كما قاله
المساوردي شرب اللبن الفاضل عن ولد الاضحية ولو واجدة وله سبعة غيره بلا عوض وله كل ولدها
بعد دمه وجوبا في وقت الاضحية فان كان ولد الاضحية الواحدة على المتعد لانه من فوائدها كالبني
خلاف الشرب الاسلامي قوله بان لا يجوز له الاكل من ذلك ولا يجوز له الاكل من أمه ويمكن جله على ما اذا
ماتت أمه فحرم عليه الاكل منه لتعاقبه مقامها حينئذ وليس ذلك تضحية يحصل فان الحمل قبل
انفصاله لا يسعي والدفن وتامس له أنه ان فصل منها قبل الضحية بها على أنه لو نذر التضحية بها
وكانت حاملا وجعلها أضحية كذلك أوطر أهلها بعد ذلك فماتت بضرة فان حاوت الاضحية وهي
حامل فيها أضحية توارى جاء بعد انفصاله عنها ودفع ولدها وجوبا ويجوز له أكله بخلاف ما عرّفه
في القصة حاملا فلا يبيع وهو ما عرّفه من حالها غلبت بعد ذلك ثم جاء وقت الاضحية فلا يبيعها وهي
حامل وله بر صوفها و برها وشعرها ان صر هاتوا له للضرورة والا فلا يجوز ان كانت واجبة لارتفاع
المساكن بعد الذبح ولا تمايع الحيوان في جوف الاذي منه قبل الذبح وله استعمالها فيما لا يضرب
وعازتها كذلك لا اجازتها لاسم لا يبيع ولا يبيع ولا يجوز لشيء منها كاسية ذكره المصنف (قوله بل يجب
عليه التصدق بجميع لحمها) أي وجب له ان يوزن لحمها لافواه جميعه السكان أولى لانه يجب التصديق

فيقول الذابح بسم
الله الاكمل بسم
الله الرحمن الرحيم
فلو لم يسم حل
المنحوع (و) الثاني
(الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم)
ويكره ان يصح من
اسم الله واسم رسوله
(و) الثالث (استقبال
القبلة) بالذبيحة أي
بوجه الذابح مذهبها
للقبلة و يشو جهه هو
أيضا (و) الرابع
(التكبير) أي قبل
التسمية أو بعدها
ثلاثا كما قال المساوردي
(و) الخامس (الدعاء
بالقبول) فيقول
الذابح اللهم هذه
منك واليك تقبل
أي هذه الاضحية
نعمة منك على
وتقرت بها اليك
فتقبلها (ولا ياكل
لأضحية شيئا من
الاضحية المنذورة)
بل يجب عليه التصدق
بجميع لحمها

بجميع أجزائها فليس هناك ينفع جلدها أو غيرها بخلاف التطوع بها فإنه أن ينفع جلدها كان
 صفة فمروته أو عارته كإله أمارتها (قوله فلو أنهما تفلت لزمه ضمانه) أي التثنية والأولى ضمانها
 كافي بعض النسخ ولا يعزى التأخير لوجوب الفقراء أو امتنعوا من أخذ مجملها أكثر ما لهم في أيام
 الضيقة فليزله الذي في تلك الأيام ثم يدنر لم يكن إذا أشرف على التلف بالأخفاف لم يبعده ويحفظ
 ثمنه أو يقدح ويذره فديدا أو الأقرب الأول هكذا نقل عن الشيرازي والأقرب عندى الثاني
 لسلامته من البيع المستم وأن كان قد يربح الأول بموازاة الضرورة (قوله أو باكل من الاضحية
 المتطوع بها) أي بسن له ألا كل منها لو بسن أن يكون من الكبد لانه صلى الله عليه وسلم كان يأكل
 من كبد الاضحية أي الزائدة على الواجبة فلا رد أنه سقى لها كانت واجبة في حقه فكيف يأكل
 منها ولو لقياس على هدى الطوع فانه بسن ألا كل منه لقوله تعالى في الدين فكلوا منها وأطعموا
 الناس الفقير أي شديد الفقر وبعضهم قال بوجوب الأكل منها لظاهر الآية والراجح عدم
 الوجوب لقوله تعالى والذين جعلنا أموالهم من شعائر الله لغيرهم وما جعل للذين آمنوا ولا لغيرهم
 أكله عليه بل هو محرم بين كلفوا تركه (قوله ثلثا) المراد ثلثا أن لا يأكل فوق الثلث فصدق بما
 دون الثلث فلا ينافي ما سجد كره من أن الأفضل التصديق بجميعها إلا أنه أول ما نرى في النص
 ما كلفها وقوله على الجديده هو للضعفين أن لا يأكل فوق الثلث على الجديده (قوله وأما الثلثان
 فقيل بتصديق بهما) ضعف قوله ووجه النووي رجوع (قوله وقيل يهدي ثلثا للسلين الأغنياء)
 هذا هو المصنف وقوله يصدق بثلث على الفقراء أي السلين أيضا ونرجع بقيد السلين غيرهم فلا
 يجوز إعطائهم منها شيئا كأنس عليه في البولي ووقع في المجموع جواز إعطائهم فقراء أهل الفسة
 من اضمحلت الطوع دون الواجبة ونعصب عنه الأذى فالحق أنه لا يجوز إعطائهم الذين من الاضحية
 مطلقا لا تصدقا ولا هدايا حتى لو أخذها فقراء المسلمين صدقة أو فاقها هدم به حرم عليهم التصديق
 بشئ مما أخذوا وأهداه شئ منه لاهل النعمة كذلك ينعهم لأنها ضيقة الله للمسلمين كإله النسخ
 الشرا لمضى وهو المصنف (قوله ويرجع النووي في الرخصة وأصلها شيئا من هذين الوجهين) أي وإن
 رجع منهما الأولى في جميع التنبيه وتقدم أنه يرجع (قوله ولا يبيع) أي ولا يبيع السبع الحرة
 فقول الشارح أي يحرم أي ولا يبيع أيضا وإن كان يربحهم أن المراد أنه يحرم مع الهبة كبيع وقت
 تمام الجمع وليس كذلك لكن للسبب صورة يقع الموضع أن كان المشتري من أهلها كان فقيرا
 فبيع صدقة له وسرنا لمن من البايع (قوله يبيع من الاضحية) أي سواء كانت منسوبة
 أو متطوعة بها فذلك قال الشارح ولو كانت الاضحية بطوع فهو راجع لذلك أيضا وقوله أو جلدها
 أي أو يبيع جلدها فلا يبيع غيرها لما كره جميعه من باع جلدا أضحية فلا أضحية وإنما نص عليه
 لأنه قد يتوهم عدم دخوله في ثمن من الاضحية والأقرب ما سئل فهو ممن عطف الخاص على العام
 لكنه لا يحكمون بالآلة أن تجعل من الرأى (قوله ويحرم أن يباعه أبوه للحرز) أي لأنه في
 معنى البيع فإن أعطاه لأهل أنه أبوه بل صدقة لم يربح أبوه أهدا أو بوجه سقاء أو خفا أو نحو
 ذلك فجعله فمروته أو عارته والتصدق به أفضل وهذا في اضمحلت الطوع أو ما الواجبة فبيع
 التصديق بجلدها كافي المصنف والقرن مثل الجلد فما ذكر (قوله ولو كانت الاضحية
 بطوعا) أي سواء كانت واجبة أو تطوعا فهو غاية في عدم صحة بيع ثمنها حتى جلدها وحرمة جلد
 أبوه للحرز (قوله ويلم حشا) أي وجوبه أو قوله من الاضحية المتطوع بها أي من مجملها من غيره
 فالجلد والكروى يشترط في العلم أن يكون تبعا للتصرف فيه من يأخذ ما شاءه من بيع وقضيه
 كما في الكفارات فلا يكفي جلد ما لم يطبخ أو دعى الفقراء ما له لدا كونه كإربحه قول المصنف
 ويلم فلزادته التصديق ولا يكفي الأهدا من التصديق ولا يكفي التصدق بالثمن كإقتضاء

فلو أنهما تفلت
 لزمه ضمانه (وباكل
 من الاضحية المتطوع
 بها) ثلثا على الجديده
 وأما الثلثان فتقبل
 بتصديق بهما ويرجع
 النووي في تصحيح
 الله وقيل يهدي
 ثلثا للسلين الأغنياء
 ويتصدق بثلث على
 الفقراء من مجملها
 ويرجع النووي في
 الرخصة وأصلها شيئا
 من هذين الوجهين
 (ولا يبيع) أي يحرم
 على المصنف يبيع
 ثمن (من الاضحية)
 أي من مجملها أو شرها
 أو جلدها ويحرم
 أيضا جلد أبوه
 للحرز ولو كانت
 الاضحية بطوعا
 (ويلم حشا من
 الاضحية المتطوع

كلام السامع ودليل لا بد أن يكون غير زائف ولو لم يأسر بحيث ينطق عليه الاسم كنصف رطل ولو
تصدق بقدر الواجب أو كل أقدما ولدها كله جاز لا يكتفى كونه قسما كما قاله البلقيني (قوله الفقراء
والمساكين) أي حشهم ولو أضاف في الصرف الواحد من الفقراء والمساكين وإن كانت عبارة
المصنف توهم اشتراط الصرف لجميعهم وليس كذلك لأنه يجوز هنا الاقتصاد على جزئهم لا يمكن
صرفه لأكثر من واحد كوقيفو بهذا فرق سهم العصف الواحد من الزكاة فإنه يجوز صرفه لأقل
من ثلاثة ولو أعطى المسكين جاز كالحرف قاسم على الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده ولو صرف
إليه سيده شيئا من أمعيته لم يصح كالأول عا شيئا من زكاته كما هو ظاهر وقد علمت أنه بشرط كون
الذي تعطيه شيئا منها مسلما فلا يجوز إعطائه من الكافر ولو من أمعيته التطوع (قوله باللقمة أو لقما) لعله أراد
التصدق بجميعها) أي لأنه أقرب بالقوى وأبعد من حظ النفس (قوله باللقمة أو لقما) لعله أراد
بالحجم ما فوق الرأب أو حشد شمل لقمتين وصار شرح الخطيب اللقمة أو لقمتين أو لقما هو ظاهر
(قوله بترك المعصى بالكلية) فيقتضيهما كلها الرتبة وقوله فإنه يسن لذلك أي للاتباع والخروج
من خلاف من أو جمعو يسن كون ما بالكلية كسبها لا مضيعة لأصل الله عليه وسلم كان يأكل من
كسب أمعيته كافر (قوله وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع) أي لأنه
ذم الجميع أمعيته فصدق عليه أنه مضي بالجميع وقوله والتصدق بالبعض أي وثواب التصديق
بالبعض فقط لأنه تصديق بالبعض ولم يتصدق بالكلية فإن الغرض أنه أكل البعض وتصدق بالباقي
فلا يحصل له الأثواب التصديق بالبعض

فصل في أحكام الحقيقة كاشفها بالآلة في قول المصنف والحقيقة مستقيمة وهي مأخوذة
من حق يعنى بضم العين وكسر هاء على الأول اقتصر في المقار والاولى أن تسمى نسيكة أو نسيكة
يسكر تسميتها بحقيقة لأنها قد تضر بان الولد يعنى والده والمعتد أنه لا يكره لو رده في الأحاديث
وأحتمل كونه للتشريع فلا ينافي التكرار متخالف لتباين ولا عبرة بالأشياء المتقدم لأنه بعيد
وهي لغتها ذكره الشارح وشرعا ما ذكره المصنف والأصل فيها أخبار تكبر الغلام مرتين بعقيقته
تدعى به يوم السابع ويطلق رأسه ويسمى روماء الرمدى وقال حسن مجيم ومعنى مرتين بعقيقته
أنه لا يسمو غنمه حتى يعنى عنه قول وقد علمناه أنه لا يشفع في والده يوم القيامة كانهب إليه
الأمم أحد هو أحد ما قبل فيه كما قاله الخطابي ولعل المراد أنه لا يشفع في والده يوم القيامة مع
السابقين وإنما لم يثبت غير أي داود من أحب أن ننسك عن والده فليقبل (قوله وهو) أي الحقيقة
وقوله لغة اسم للشعر على رأس المولود أي اسم للشعر رأس المولود حين ولادته (قوله وشرعا) عطف
على قوله لغة وقوله ما سجد كره المصنف أي بقوله وهو الذبضة عن المولود يوم سابعه (قوله والحقيقة)
أي ذهبها فهو على تقدير مضاف لأن الذبضة هو الذي يحكم عليه بالاستصحاب لأنفس الحقيقة كما هو
ظاهر (قوله على المولود) أي لاجله فعل التعليل كما في قوله تعالى وتكبروا الله على ما عبادكم (قوله
مستقيمة) بل هي مستقيمة كونه للأخبار الواردة فيها كالحرف السابق فتأكد كذا نزلت من نقطة المولود
بتقدير قوموا ليسر ما لم يكن فقيرا بالفعل وإن كان له مال ولا يغفلها من ماله لاجتاها بر وهو متع من ماله
وأنما يفعلها الولي من ماله نفسه ولو الأم في ولادته لا يمكن تحفه ما حوف المتكبر ويصل وقتها اتصال
جميع اللبن إلى سربها حيثئذ إن كانت فاضلة عما يقتضي في القطرة على الأوجه فإن عجز عنها حين
الولادة وأسر ما قبل تمام السابع استصحب في حقه وكذا أو أسر بها بعد السابع وقبل مضي أكثر
النفس أنها استصحب على الظاهر ومعنى كلامه لا أنوار ترجمه وإن كان في ذلك تردد للأصحاب
وإن لم يوسر بها إلا بعد مضي أكثر النفس لم يؤثر بها (قوله وفسر المصنف الحقيقة) أي شرعا
وقوله بقوله متعلق بقوله فسر (قوله وهو) أي الحقيقة شرعا كما علمت (قوله الذبضة عن المولود)

بها (الفقراء والمساكين)
والأفضل التصديق
بجميعها باللقمة
أو لقما بترك المعصى
بكلها فإنه يسن له
ذلك وإذا أكل البعض
وتصدق بالباقي
حصل له ثواب
التضحية بالجميع
والتصدق بالبعض
فصل في أحكام
الحقيقة وهي لغة
اسم للشعر على رأس
المولود وشرعا ما
سجد كره المصنف
بقوله (والحقيقة)
على المولود (مستقيمة)
فسر المصنف
الحقيقة بقوله
(وهي الذبضة عن المولود)

محبت بذلك لان مذهبهما يعق أي يشق ويقطع لان الشعر الذي هو الحقيقة لغة يحلق اذذاك فهو من
 باب تحية النبي باسم مجلوه لانه حين خلق رأس المولود ولو أن في يوم السابع من ولادته بعدد عمر الحقيقة
 كافي الحجاب وسن أن تصدق برقة شعره ذهبا فان لم يردعه فقتله الله عليه وسلم أمر فاطمة
 عليها السلام فقال في شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وأعطى القابلة وجل العقيقة وترواها الحساكم
 وصحبه وقبس بالفضة الذهب بالاولى وبالذ فرغمه وبسن ليلع رأسه بالزعفران والخالق يرفع الخلاء
 والنفاس في آخره وزن صبور وهو نوع من الطيب ولا بسن الخلع دم العقيقة لانه من فعل
 الماهلة لكن في الخبر الصحيح كافي المصروع أنه صلى الله عليه وسلم قال من الغلام عقيقته فاهر بقوا
 عليه دعوا لمطوا عنه الاذي وذلك قال الحسن وقتادة يستحب المنيح رأسه بالدم ثم يغسل ولا بسن
 الحلق الا في النسل فالأفضل للذكر الحلق وأما المراهة فالأفضل لها التنعيم ويروى حتى الكافر اذا
 أصح وأولاهم أنوف المولود بعد الحقيقة كما علمت ولا بأس بالحلق في غير ذلك لمن أراد التنعيم ولا يتركه
 لمن أراد أن يدهم ويرجعه فانه حين دهنه وترجمه لكن غيا أي وقتها بدو وقت الخبر أي داود باسناد
 حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره للمراهة خلق رأسها الاضر ورتو بكره التذرع وهو خلق بعض
 الشعر وابقا بعضه ومنه الشوشة المصروقة وما يعالها من الزين عند الملتزم وهو المسمى بالاراس
 وبسن أن يحلق لعائنه وربع الشارب وبنف الاطوب وقلم الاظفار ويكحل وتر الكل عين ثلاثة
 ويكره نفض الحمية أول طلوعها انبارا المبرودة وتنف الشيب واسن هاله بالكر ويتنوعه طلبا
 الشفوخة (قوله يوم سابعه) نرف للذهبة أي ذبحها وبسن ذبحها عند طلوع الشمس وأن يقول
 الذابح عند ذبحها باسم الله والله اكبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان وقوله أي يوم
 سابع ولادته أشار بذلك الى أن كلام المصنف على تقدير مضاف (قوله) ويحسب يوم الولادة من
 السبع وفي بعض النسخ من السبعة وهذا بالنسبة للحقيقة بخلاف الحنن فان يوم الولادة لا يحسب
 منها بالنسبة للفرق بينهما أن الظاهر هنا للمبادرة في فعل الخير والظن هناك زيادة القول ليعتمده
 الولد وقد تقدم أن الحلق يكون وقت الحقيقة فيكون مع العقيقة يوم السابع لانه فيه المبادرة الى
 فعل الخير فانه حين التصديق برقة الشعر ذهبا فضة كما رواه كان كلام المصنف يقتضي تأخير مع
 الحنن (قوله ولو مات المولود قبل السابع) غاية في استحباب العقيقة عنه فلا تقوت بموته (قوله ولا تغرب
 بالتأخير بعده) أي يهدي يوم السابع وقوله فان تأخرت فلبوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود
 أي فلا يحتاج إليها بعد لا تقطع تعلقه بالمولود حيث لا استقلاله وهذا يقتضي أنها تطلب من العاق
 الى البلوغ وهو محمول على ما اذا كان موثرا قبل ذلك ولكن حصل التأخير فلا تنافي ما سبق
 من أنه اذا طرأ اليسار بعدا كحزن النفس فلا تطلب منه (قوله اما هو) أي المولود بعد بلوغه
 وقوله فيصير في العنق من نفسه أي فهو غير ذي ذل فاما ان يعق من نفسه أو تركه على ما هو ظاهر
 عبارته لكن عبارة بعضهم فيحسن أن يعق من نفسه تدارك ما فات وهذا أولى وما روي من أنه
 صلى الله عليه وسلم يعق من نفسه بعد النبوة فما طل كافي المصروع (قوله يذبح) بالبناء المقبول
 وحذف الفاعل للصيغة ومن تلمذه فقته كما قاله في الروضة بقرعة كالتقدم وقوله شاتان
 أي متساويتان ويجوز بينهما سبعان من بدنة أو من بقرعة وهذا ان أراد الاكل فلا تنافي أنه
 يتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة أو سبع بدنة أو بقرعة لانه صلى الله عليه وسلم يعق من الحسن
 والحسين كبشا كبشوا لحق به سبع بدنة أو بقرعة (قوله يذبح) بالبناء لا للمفعول كما روي ظهري السابق
 وقوله شاة أي لا يهازل النصف من الغلام تشبها بالبدنة ويدل لذلك خبر عائشة رضي الله عنها أمرنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نعق عن الغلام شاتين وعن الجارية بشاة (قوله قال بعضهم واما
 المنعج الخ) انما زاد ذلك الشارع تنميلا للكلام المصنف لانه لا يفيد حكم الحنن بحسب ظاهره وان

المولود يوم سابعه) أي
 يوم سابع ولادته
 ويحسب يوم الولادة
 من السبع ولو مات
 المولود قبل السابع
 ولا تغرب التأخير
 بعده فان تأخرت
 فلبوغ سقط حكمها
 في حق العاق عن
 المولود اما هو فخير
 في العنق عن نفسه
 (ويذبح عن الغلام
 شاتان) يذبح (عن
 الجارية شاة) قال
 بعضهم واما الحنن

كان يمكن جعله شاملا كان يقال عن القلام ولو احتملا (قوله فعمتل الحافه بالقلام) أى فبعق عنه بشائين احتياطا وهو المعقد وقوله أو بالجارية أى بغير عنه بشائين وهو راجع إلى كنهه روى عليه شيخ الإسلام في منحه حيث قال ومن ذكر شائين وغير شائين بين الصريح في شرحه بالاثني والخمسين واستند في ذلك إلى القياس على أنه فإن كلامين الاثني والخمسين على النصف من دية الرجل ووجه قياسها على الدية أن الغرض من العقوبة استيفاء النفس فاشتبهت الدية لأن كلامهما فاداه للنفس لكن الرابع الأول للاحتياط كما مر (قوله فلو بانته كورته الخ) ترتيب على الشافعي أنه قوله أو بالجارية وقولاً أمر بالتدراك أى بان يعنى عنه بشائين روى هذا عن حقه بشائنا ولا (قوله وتعدد العقبة بعدد الاولاد) أى فلا تنكفى عنهم حقيقة واحدة وهذا مبني على قول العلامة ابن عمر أنه لو أراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقبة لم يكف ذلك الذي مر به العلامة الرملى أنه يكفي وعليه فتكفى حقيقة واحدة عن الاولاد بطريق الأولى فتداحل على المعقد يمكن جعل كلام الشارح على الاكل فلا شافعي أنه يكفي حقيقة واحدة (قوله ويطم العاق من العقبة الفقراء والمساكين) وإذا أهدى للأغنياء منها شيئا لم يكره بخلافه في الاضحية لأن الاضحية ضيقة بما تمنه من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقبة (قوله فيقطعها) أى كسائر الاولام الارحلهما فتعطي نية للقبالة تغير الحاكم المار والافضل كونه حال حس العني ولو تعدت الشياه أعطيت لارجل كلها ان انحلت القبالة فان تعدت افضاها كان تعدد الشياه كما لا يرد من أعطيت كل ماله رجل فان كان تعدد الشياه أقل من عدد من أعطيت لم ينقصها أو يساع بعضها بعضا كما لو ائتمت العقبة وتعددت القبالة قطعتى رجلها لمن ويقسم أو ساعن وبالحكمة في ذلك التفاؤل لبيان المولود يعيش ويمنى على ربه وقوله بجملوى كتر يسبوعه لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب المولود والمسلم وتناولا بحلاوة اخلا المولود وتناولا كل ما هم به حسن بطنها وان كانت منقورة وهو كذلك كما قاله الشيخ الطيب (قوله ويدين منها للفقراء والمساكين) أى فيعمل ما يدره منها من مجها وقرعها اللهم ولا يدعوهم اليه لذلك قالوا لا يتخذها دعوة لا يجعلها كالمقود يدعو الناس اليها ولا بد أن يكون الله ترأوا للمساكين من كل ما في الاضحية (قوله ولا يكره عظمها) أى يندب أن لا يكره عظمها بل يقطع كل عضو من مفصله تناولا سلامة أعضائها المولود فان كسره لم يكره بل يكون خلاف الأولى (قوله واعلم الخ) صل من ذلك أن العقبة كالاضحية في نال الاحكام (قوله ان سنن العقبة) فتكون المذمة من الضمان لها سنة وطعنت في الثانية أو أذنت مقدم أسنانها بعد سنة أشهر والثاني من المذمة لستان وطعن في الثالثة وكذلك الثاني من الفقر وأما الثاني من الاول فيكون لمن سنن وطعن في السادسة (قوله وسلامتها من عيب ينقص مجها) فلا تجزى العوراء أو العرا أو الرضة مع الشفة في ذلك بخلاف البسرة ولا ضرر والعفة هي الحزيلة والجرباء والجذونة والحامل ونحوها (قوله ولا كل منها) فذا كل من العقبة المنقورة يأكل من العقبة المنطوخ بها (قوله والتصدد ببعضها) لكن لا يجب التصديق ببعض منها نثا (قوله وامتناع بعضها) فلا يبيع منها شيئا حتى جلدناها ولا كانت تطوعا (قوله وتعينها بالنذر) أى حقيقة أو كمالا أو كقول الله على حقيقة من ولدي ثم يعينها بعد ذلك كقول الله على أن أعق بهذا الشاة عن ولدي والثاني كقول جعلت هذه حقيقة عن ولدي تعين في ذلك كله ولا يجوز ألا كل منها تذكار (قوله حكمه) أى المذ كورين السن وما عطف عليه وقوله ما سبق في الاضحية قد بينا لك قدس (قوله ومن أن يؤذن الخ) أى لو من امرأة أو كافر وقوله أن يؤذن في أذن المولود العني أى ويقع في السرى لمجر من السنن من ولده مولود فاذن في أذنه العني وأما في السرى لم تنضم أم الصبيان أى النابعة من الجن وهي الله ساعد الناس بالقرينة ولأنه صلى الله عليه وسلم أن في أذن سيدنا الحسين حين

فعمتل الحافه بالقلام
أو بالجارية فقلوبت
ذكورته أمر بالتدراك
وتعدد العقبة
بتعدد الاولاد
(وطم) العاق من
العقبة (الفقراء
والمساكين) فيقطعها
بحلوى عدي منها
للفقراء والمساكين
ولا يفتنهادعوه ولا
يكره عظمها واعلم
أن سنن العقبة
وسلامتها من عيب
ينقص مجها والا كل
منها والتصدق ببعضها
وامتناع بعضها وتعينها
بالنذر حكمه على
ما سبق في الاضحية
وبين أن يؤذن في
أذن المولود العني حين
يولد

ولده فأنتم عليه السلام واما الترمذي وقال حسن صحيح ويكون اعلامه التوحيد اول ما يقرع
 سمع من قدومه الى الدنيا كما يكون آتيا معه بالثقلين حين ترو حمتها فانه نور ذلك نورها
 لا اله الا الله هـ (قوله فانه) ونقل عن الشيخ الذي في انه ينسب ان يقرأ في اذن المولود النبي سورة انا انزلناه
 لان من فعل به ذلك بقدر الله عليه زنا طول عمره قال هكذا اخذنا من مشايخنا (قوله وان يحنك
 المولود بقر) أي سواء كان ذكر أو أنثى لانه صلى الله عليه وسلم أتى بابن أبي طلحة حين ولد وقرأت
 فلا كمن ثم قرأه ثم حنكه فحعل بثلثة فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار النضر وسعاه
 عبد الله وراه مسلم (قوله فانه) ويندب ان يكون من بعضه من أهل الخير والصالح وقوله فان
 لم يوجد قرطرب وطباو الغلواي لان الرطب في معنى النخل والحلو مقيس عليه (قوله وان يسمى يوم
 صاحبه ولادته) أي لانه صلى الله عليه وسلم أمر بتسمية المولود يوم صاحبه ووضع الاذى عنه والعق بك
 رواء الترمذي وقوله يجوز تسميته قبل السابع وبعدة أي فلا بأس بذلك بل ذكر الترمذي في
 اذكاره ان السنة تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما باعتبار صحة وجعل البخاري
 اخبار يوم الولادة على من لم يرد العلق وأخبار يوم السابع على من أراه وهو جمع لطيف كما لا يخفى على
 كل من له فهم شريف ويسر ان يحسن اسمه فليكن ذلك دعوى يوم القيامة باسمائكم واسماء آبائكم
 لحسنوا اسماءكم وأفضل الاسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أشد بالعبودية الى اسم من
 أسماءه تعالى ثم محمد ثم أحمد ثم غيره سلم احبا لاسماءه الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن ولقوله
 صلى الله عليه وسلم خير الاسماء ما عدهم ما جودوى من ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة
 نادى مناد الاقم من اسم محمد فليدخل الجنة كرامة لئله صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك ان محمدا
 أفضل من أحمد لمطابقا خلافا لمن قال ان محمدا أفضل بالنسبة لاهل الارض لشهرته عندهم وأحمد
 أفضل بالنسبة لاهل السماء لشهرته عندهم واختلف في ذلك أهل العصر وهو مشهور عندهم
 لسؤال الباشا فتن التسمية باسم محمد صحة فيه صلى الله عليه وسلم ولا تكره التسمية باسماء
 الملائكة والانبيا لمقتدرى انه اذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى أهل التوحيد من النار وأول
 من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وتكره الاسماء القبيحة كعمار وكل ما يطر بغيره أو اناساته
 كبركة وخشمة وناقوس وباروس ورموز وشهاب وشيطان وشند الكراهة بقفوس الناس أو تست
 العرب أو سيد الناس أو سيد العلماء ويحرم التسمية بعد الكعبة أو عبد الحسن أو عبد علي وكذا
 كل ما أشد بالعبودية لغیر اسمائه تعالى لاهامه التشريك كما في شرح الرمي الاحمد التي قد تكرر
 التسمية على المعتمد خلافا لما وقع في حاشية الرحا في من حرمه التسمية به وما في حاشية الحلال
 المتلوي من من كراهة التسمية بعد علي ضعيف ويحرم التسمية بعد العائلي وبعد المال لان كلا
 منهما لم يردوا محاربه على توقيفهم وتحريم أيضا فاضى القضاء وملاك الاملاك وحاكم الحكام بخلاف
 التسمية بقاضي القضاء فاما تكرر وتحريم أيضا فربق الله حار الله لاهامه المحذور كما يحرم قول
 بعض النوام الجملة على الله وتحذرك كالمشدة على الله لاهامه المحذور ويحرم تقييد الانسان بما
 يكره وان كان فيه كالأعش لكن يجوز ذكره بل تكرر اذا لم يعرف الا بولاس بالانقلاب الحسنة
 فلا ينهي عنها التهم لزل في الماهلية والاصلام قال الزمخشري الاما احسنه الناس في زمانهم
 التوسع حتى لقبوا السفلة بالانقاب العلية ويسر ان يكنى أهل الفضل من الزجال والنساء ويحرم
 التكني بالى القاسم ولو قدموته صلى الله عليه وسلم ولولن ليس اسمه محمدا ولا يكنى كافر ولا فاسق
 ولا مبتدع لان الكنية للتكريم وليسوا من أهلها وذو مال صلى الله عليه وسلم اذا مدح القاسق
 غضب الربوا عرت لئلا العرش الخوف فتنة من ذكرهم باسمهم أو لتعريفهم كافي قوله تعالى
 تبني يا أيها النبي خان اسمه عبد العزى وكنا الله تعالى ليعرفه ويحب تقييد الاسم الحرام على الاقرب

وان يحنك المولود
 بقر فمضغ وبذلك
 يمسكه داخل فيه
 لينزل منه نقي الى
 الجوف فان لم يوجد
 قرطرب والافقي
 حلو وان يسمى يوم
 صاحبه ولادته ويجوز
 تسميته قبل السابع
 وبعدة ولو لمك المولود
 قبل السابع من
 تسميته

لا من زالة لشكره وان تردد الرجاء في جوده ونديه (قوله ولومات المولد قبل السابع) بل ولو كان مستطال لكن عمله اذا تخفت فيه الروح لانه اذا لم تنفع فيه الروح بصيرت اربابا ولم تنفع ذكوره ولا اوتيته معنى باسم يطلق على الذكروا لا تفي بنحو طبعه وتهند

(كتاب احكام السبق والري)

أي كعبة المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهم كما سيذكره المصنف وهذا كتاب من مستكرات الامام الشافعي رضي الله عنه التي لم يسبقها غيره كما قاله المزني وغيره والمراد أنه أول من دونه وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عن مسأله بل ذكرت فيها مفرقة في مواضع والسبق يسكون بالامصدر سبق بمعنى تقدمه فانه لغة التقدم وشعر المسابقة على الخيل ونحوها وأما السبق بفتح الياء فهو المال الموضوع بين أهل السباق والري مصدر رزى الشيء بمعنى طرحه والمراد منه ما رى بالسهم ونحوها ولذلك قال الشارح أي بسهم ونحوها وتسمى المسابقة على الخيل ونحوها بالرهان ويسمى الري بالسهم ونحوها بالنضال وهذا على مقتضى كلام المصنف من تقارب السبق والري فان العطف يقتضي المفارقة وهو ما اقتضاه كلام التاج لمسكن قال الأزهري الرهان في النضال في الري والسباق فيهما ولذلك ترجم شيخ الإسلام في منجبه بالمسابقة وجعلها شاملة للمسابقة على الخيل ونحوها وبالسهم ونحوها ويمكن أن يجعل العطف في كلام المصنف من عطف أشخاص على العام وكل منهما مسنة للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد للاجتماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ونحوه التي صلى الله عليه وسلم القوة بالري وقد سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل المضرة من الخيل بفتح الحاء وسكون الفاء بالمد وانصرف بعضهم يقدم الباعل الفاء فيقول الحيفا وهي موضع عند المدينة الشريفة على أميال إلى نينة الوداع وعلى الخيل التي لم تضم من النينة المذكورة إلى مصدق زرين والمسافة في الأولى خمسة أميال أوسنة وفي الثانية ميل واحد وكانت العضاء وهي ناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسبق فقام امرأ على قوله فسبقا فتسقى ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن حقنا على الله أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره ترك الري لمن حله كراهة شديدة وكان الامام الشافعي رضي الله عنه ما يما فكان يصيب في تسعة من العشرة ويخطئ في العاشر قصد المحافاة من العين وأما النساء فصرح الصيرفي بفتح ذلك لمن وأقره الشافعي ورواه كإفاله الزركشي أنه لا يجوز لمن يعوض فلا ينافي جوازه لمن يلاعوض فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم على الأقدام ونحوه فبهم بأنه لا يجوز للنساء يعوض حرمته لمن به لكن عبارة القليوبي وأما يعوض فيكره للنساء حيث قال وأما باليعوض فيكره للنساء قال وفيه التفصيل لا تفي للرجال فان قصد به غير الجهاد من المباحات أولا بقصد شيء كان مباحا وان قصد به محرما قطع الطريق كان حراما وقد يجب كذا إذا تسبى طريقا للجهاد وقد بكرة كذا كان سببا لقتل لمكره وقتال فرسه الذي لم بسب الله ولا رسله فتعثر به الأحكام الخمسة (قوله أي بسهم) بيان لا تفي الري وقوله ونحوها أي نحو السهم كرماء ومسالت وأجارس ورمها يديد أو مفتيت أو متلاع بخلاف اشالتها السباع بالعلاج والمرامتها ما بان بمرمها كل منهما إلى الاخر فهي حرام ان لم تغلب السلامة فان غلبت السلامة جازت وكذلك المراماة بالجر يد كما يفعلون في لعب الرجاس ومنها التقاف وهو عند العامة بالنال المهمة وكثيرا ما يقولونه باللام وكذلك اللعب بالبولان المشهور وسائر أنواع اللعب الدورية فصرم ان لم تغلب السلامة وتقبل ان غلبت السلامة يجوز التفرج عليها واحتشد ويجعل أطباء الخيل غلبت على غلبته سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام النووي ولو تراهن رجلان على اختبار قوتها

• (كتاب احكام
• (السبق والري)
• أي بسهم ونحوها

بأن قال مصنف أو طلوع جبل أو كل كذا حرم ذلك عليهما فهو من باب كل أموال الناس بالباطل
ذكر ابن كجب وأقره في الروضتين هذا النمط كقوله الدمري ما ينفعه العوام من الزمان على
جل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا أو الجري من طلوع الشمس إلى غروبها فكل ذلك ضلالة
وجهاة مع ما يشغل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات (قوله) وتسم السابقة أي بعوض وغيره
على تفصيل يأتي في العوض كما سيذكره المصنف وسيدخل عليه الشارح بقوله وأعلم أن عوض
السابقة الخ وقوله على الدواب أي التي تنفع في القتل لا مطلق الدواب لأن شرط المعطوع عليه كونه
عدة قتال كما أشار إليه الشارح بقوله أي على ما هو الأصل في المسابقة وبينه بالأنواع الخمسة فلا
يجوز المسابقة على غيرها كبقرة وكلاب ووطير ونحوها بعوض فحصر مع العوض و... وبغير عوض
بغلاف نطاق الكباش ومهارة الديكة فأنها لا يجوز لا بعوض ولا غيره لأنها ساقطة ومن فعل قوم لوط
فقول الشارح لا بعوض ولا غيره راجع لقوله ولا على مناطة الكباش ومهارة الديكة كما قد يدل
عليه إعادة الدليل إلى المسابقة على البقر لأنها تحرم بالعوض وتحل بالعوض كما عرفت ومنها في هذا
التفصيل الصراح بكسر الصاد وقد تضمن والشباك والغنم في المسابقة والسباحة وهي العوم في الماء
وهو على ما ينسب والتمني بالادام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب نحو الشطرنج وكرة مجمن
ونشق العبد الذي يرى به في حفرة بأن يضعه على حرف الحفرة فوضعه به ما يصعب قبيل فيها وشل
نحو الحجر فحصر بالعوض وتيجوز بالعوض بخلاف بندق الرصاص والطين فحصر السابقة لمسه ولو
بعوض لأن له نكاح في الحرب وأما ما رتبته صلى الله عليه وسلم كأنه في مطبخ من الثم كإرواء
أبو داود فكانت لديه قوته ليسم بدليل أنه لما صرحه على رده عليه فغضب في ركن العوض مقصودا
فكانت له يد ذكر (قوله) أي على ما هو الأصل في المسابقة عليها) أشار بذلك إلى تنقيص عموم الدواب في
كلام المصنف وقوله من خيل الخ بيان لما هو الأصل وقد بينه بأنواع خمسة كإرواء لا يجوز المسابقة
الأولى هذا المصنف لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا خف أو حافر أو نعل أي لا بعوض وتخيلا
في المسابقة على ذي خف أو حافر أو نعل فصل وهذا على روايته بنقله عن السمواعيل روايته بسكونها
فالغنى لا مسابقة إلا على ذي خف الخ والرواية الأولى هي المشهورة والمأخوذ أن المسابقة على هذه
الجمعة تعميم بعوض وبغير عوض (قوله) وابن) وسبقها عند الغاية بالكبد وهو مجمع الكفين بين
العنق والظهر وبعضهم عبر بالكشف و... في ذلك القيل بخلاف الخيل والغال والحجر فان سبقها
عند الغاية بالعنق والمأخوذ أن سبق ذي الخف بالكبد وسبق ذي الحافر بالعنق (قوله) (وما) أي
قطعا فلا خلاف في هذين النوعين أي الخيل والأبل بخلاف الأنواع الثلاثة المذكورة بعد وهي
الغيل والغل والحمار فإن فيها خلافا كلبسب إليه الشارح بقوله في الأنهر (قوله) وفيل وبغل
وجار) أنما ذكرها بلفظ الإفراد دون الجميع لئلا يسبقها قوله وهو قوله من خيل وابن فان كلامه
الخيل والأبل مفرد لفظا وإن كان اسم جنس أو اسم جمع فاندفع قول بعضهم لو ذكرها بصيغة
الجمع لمكان أولى والأنهر (قوله في الأنهر) أي على القول بالأنهر وهو المعنى (قوله) لا تصح
السابقة الخ) بيان لمفهوم التنقيص بقوله على ما هو الأصل في المسابقة علم النبي بالجمعة المذكورة
فكان الأولى التفرع بالغناء الآن يقال الواسد تأتي للتفرع (قوله على بئر) أي ولا على ماير
وكلاب ونحوها؛ وض فحصر المسابقة على ما مع العوض وتجوز بغير عوض كما عرفت (قوله) ولا على
نطاق الكباش ومهارة الديكة) أي ولا يصح العقد على نطاق الكباش ومهارة الديكة وليس
المعنى ولا تصح المسابقة على نطاق الكباش ومهارة الديكة وإن اقتضاها ظاهر صنيع الشارح لأن
ذلك لا يحد من مسابقة ولهذا قال المصنف وهذا خارج بالمسابقة وأما ما قبله فهو خارج بالتنقيص بالأنواع
الخمسة كإرواء (قوله) لا بعوض ولا غيره) قد علمناه راجع لقوله ولا على مناطة الكباش ومهارة

(وتصح المسابقة على
الدواب) أي على
ما هو الأصل في
المسابقة عليها من
خيول وأبل بزما
وفيل وبغل وحمار
في الأنهر ولا تصح
المسابقة على بقرة ولا
على نطاق الكباش
ولا على مهارة
الديكة لا بعوض ولا
غيره

الديكة ولذلك أجاد العامل وليس واجعا لقوله ولا تصم المسافة على بقولها تحرم العوض وتحمل
 بالعوض وانما حرم العوض على مناعة الكباش ومها رشة الديكة مطلقا لانها مقومة من فعل قوم
 لوط الذين اهلكهم الله بنوهم (قوله وتصم المتاشفة) أي يصنع عقد لها بعوض وبدونه وفي
 عوضها التفصيل الا في وهي بالنون والصاد المحجمة المتعاقبة من ناضله بمعنى غايته واللقاق قال الشيخ
 الخطيب أي المتعاقبة وما قول الشارح أي الرامة فقير فظاهر لان الرامة ان يرى كل منهما الى الآخر
 وليست مرادة هنا لانها تحرم ان لم تغلب السلامة كما مر وقد يقال مراد بها هنا ان يرى كل منهما الى الآخر
 الاخر وان اشتهرت الرامة في المعنى الاول (قوله بالسهم) أي سواء كانت عربية وهي النبل أو
 عجمية وهي النشاب ومثلها الرماح والمزاريق والمدسلات والابر والنجار وكل نافع في الحرب كالترود
 بالسيف والرمي بالندق على قوس فان المقتول في الحاي حوازه بل مضية كلامهم أنه لا خلاف
 فيه كما قاله الزركشي (قوله اذا كانت المسافة الخ) هذا شرط وعينه المسافة والمتاشفة فهو
 راجع لكل منهما كما يقتضيه كلام المصنف حيث ذكر ذلك بعد قوله وتصم المسافة على العوض
 والمتاشفة بالسهم وان قصرها الشارح على المتاشفة اخذا بظاهر قول المصنف وصفة المتاشفة
 معلومة وبعض خصه بالمسافة وحمل قوله وصفة المتاشفة معلومة جملة معترضة اخذا بظاهر قوله
 ويخرج العوض احدا المتسابقين والوجه الوجه ان كلامه راجع لكل منهما كون بعض الشرط
 خاصا باحدهما لا يقتضي تخصيص ما به ان يكون لهما والحاصل ان الشرط وعينه كما ذكره الشيخ
 الخطيب اقتصر المصنف على كون المسافة معلومة وصفة المتاشفة معلومة براد على ذلك ان يكون
 المقود عليه عند ذلك كما التنبيه عليه وتعيين المركوبين حيث ان في المعين في العقد كان بقولنا تسابقنا
 على هذين الفرسين وصفة في الموصوف في الذمة كان بقولنا تسابقنا على فرسين معتهما كذا وكذا
 وتعيينان في الاول فينفتح العقد بموت احدهما ولا يتعينان في الثاني كما يحتمل الرافعي فلا ينفتح
 العقد بموت احدهما كالا جبر غير المعين وامكان سبق كل منهما فلا يترفع عن احدهما مضيقا
 بمطع يقتضيه اوفادها يقطع بتقديمه لم يجر وامكان قطع كل منهما المسافة بلا انقطاع ولا تعقب فلو
 كانت المسافة كبيرة جدا يقطع لا يقطعها الرجع وتعيين الراكبين حيثما قطع فلا يكفي الوصف فيهما
 لان الشترط لا يلتزم في الذمة فلو شترط كل منهما ان يركب دابة من شاة لم يجر وان يركب المراكبين
 فلو شترط ارسالهما لم يجر بانهما معهما لا بقصد ان الغاية والعلم بالمال المشرط
 حينا وقد راد وصفة كسائر الاوضاع فلا يصح العقد بموت واحد كان بقولنا تسابقنا على شئ من
 امثال او على ثوب غير موصوف في الذمة واجتناب شرط مفسد فلو قال لصاحبه ان سبقتي فلك
 هذا الدابة بشرط ان تطعمه اصبحت لم يجر ولا يشترط تعيين السهمين والقوسين في الرمي لان
 العمدة على الرمي فان عين شئ منهما لقاو حاز اياه فله من نوعه ولو شترط ابدان فسد العقد
 (قوله أي مسافة ما بين موقف الراي الخ) وكذا مسافة ما بين موقف الراي كسبي والغاية بقاى بنهين
 اليها فشرط علم المسافة عام في الراي كسبي والرايين في كلام الشارح قصور كما مر التنبيه عليه على ان
 اشترط ذلك في الراي عينه ان ذكرت النسيان اما اذا التذكرة فلا يشترط فلو تداخل في ان العوض
 لا يندعما وما يصح العقد بخلاف ما لو تساقعا في ان العوض من سبق من فرد كرماسافة فلا يصح
 ليعمل بالمسافة مع انه لا ينظر الاعتدال في سبقه لوسبق احدهما دون الثاني فلا عبرة به (قوله
 والغرض الذي يرى اليه) وهو يقع العين والارامه نصب ليرى اليه من خشية او جردا وقربا
 ونحوها وشرط بيان قدره طول او عرضا وبيان ارتفاعه في نفسه وعن الارض ان لا يغلب عرف في
 ذلك والا فلا يشترط بل يحمل المطابق عليه ويشترط الترتيب في الرمي وبيان يادئ منهما بالري
 حذرا من اشتداد المصيب بالخطي لورميها معا ويندب وقوف شاهدين عند الغرض ليشهدا على من

(و) تصم (المتاشفة)
 أي الرامة (بالسهم)
 اذا كانت المسافة
 أي مسافة ما بين
 موقف الراي والعوض
 الذي يرى اليه

أصاب أو أخذ وليس لهما مدح المصيب ولا تم الخطي لأن ذلك يصل بالنشاط وليس لأحد الزامين
 الافتقار على صاحبه ولا التبع عليه وليس لأحد التمساقين الجلب على الركوب بالصباح لي زيد
 عدوه ولا الخنب بأن يأتي بمخنة له ليقول عن الركوب الجلب لا خلب ولا خنب ولا بشرط بيان
 ما يدروا لمحاولة بيان ثوب بل يعمل المطلق على المبادر وعلى أقل الذوب وهو سهمهم فلتبهما
 وصورة المبادر أن يقول تناضلا على أن يرى كل واحد منهما عشر من فن بدرى سبق بأصابع خمسة
 منها فهو التناضل لكن لا يكون ناظلا إلا أن سبق بأصابع العدد للمشرط أصابعه مع استوائهما في
 الرمي أو اليأس من استوائهما في الأصابع فقال استوائهما في الرمي أن يرى كل منهما عشر من أو عشرة
 فمصيب أحدهما في خمسة دون الآخر فالاول ناضل ولا يمكن الآخر من الرمي في صورة العشرة
 إذا أراد أن يرى الباقي لأن الاول صار ناظلا ومثال اليأس عنه أن يصيب أحدهما في خمسة من
 عشرين ويصيب الآخر في ثلاثة من تسعة عشر فالاول ناضل ولا يمكن الآخر من رمي الواحد الباقي
 لحصول اليأس من الاستواء في الأصابع لورى الباقي بخلافه فالواحد أصاب أحدهما خمسة من عشر من
 وأصاب الآخر أربعة من تسعة عشر فليس الاول ناظلا لعدم اليأس من الاستواء في الأصابع
 فيستمر العشر بل هو أن يصيب الباقي فلا يكون أحدهما ناظلا وكذا الناضل لو أصاب كل منهما
 خمسة من العشر بصورة المحاولة أن يقول تناضلا على أن يرى كل واحد منهما عشر من فن زادت
 أصابعه على أصابع صاحبه بكذا كواحد فهو التناضل حيث يحاطه لخطمه ما للقدم الذي اشتراكا
 في أصابعه وعدم اعتبارهما الزائد عليه فإذا رى كل منهما عشر من وأصاب أحدهما في ستة
 ولا يفر في خمسة فالاول ناضل لانه زاد عليه واحد فبما أن زادت الزيادة فواحد (قوله معلومة)
 أي بالذراع أو بالمال أو بالمانعة كان شاهداها ابتداءه وبما هذا أن لم يغلب عرف فبهو ولا
 حل المطلق عليه ولا بشرط بيانها جند (قوله) وكانت صفة المناضلة معلومة ؛ وكذا صفة السابق
 وبشرط كونها معلومة وهي في تحصيل الغلبة والعق وفي تحصيل الأيل بالكتف أو الكتف كالم (قوله)
 أيضا أي كانه شرط أن تكون المسافة معلومة (قوله) بيان بين المناضلة كيفية الرمي تصوير
 لتكون صفة المناضلة معلومة والمراد من ذلك بيان الترتيب في الرمي وبيننا البادئ بالرمي وأما
 بيان أصابة الفرض من القرع ونحوه فلا يشترط بل يسن ولذلك قال في المنهج وسن بيان أصابة
 الفرض من القرع الخ وكذلك الشيخ الخطيب فانه قال وسن بيان صفة أصابة الفرض من قرع الخ
 ثم قال في المنهج فان اختلفا كفي القرع ومثله في الخطيب لصديق الصفة به وولاته التعريف وكذلك
 المنهي صرح بأن ذكر ذلك مندوب ومن هذا كله تعلم ما في قول الشارع من قرع الخ من النظر
 ولعل ذلك نشأه من اشتباه صفة الرمي بصفة أصابة الفرض فان بيان الاول شرط وبيان الثانية سنة
 كما علمت بقدر (قوله من قرع) بيان لكيفية الرمي على كلام الشارع والحق أن صفة الرمي الترتيب
 وبيان البادئ بالرمي وأما ما ذكره فهو بيان لصفة أصابة الفرض ومنها الحواشي من حيا الصبي وهي
 أن يمس السهم الأرض قبل وصوله إلى الفرض ثم يثب إليه ومنها الحرمان بنقرم طرف الفرض في
 حال مروره (قوله وهو) أي القرع يسكون الراء وقوله أصابة السهم الفرض أي مجرد الأصابع فيكني
 فيه ذلك فلا تنافي زيادة متى عما بعده كان بثقه أو ثبت فيه (قوله أو من خسق) يقع الخاء المجهمة
 وسكون السين المهملة (قوله وهو) أي الخسق وقوله ان ثقب السهم الفرض و ثبت فيه أي حوا
 سقط بعد ذلك فان لم يثبت فيه أصلا كان ثقبه وسقط منه فهو الخرق بمهمة فزأي (قوله أو من مرق)
 يسكون الراء وقوله وهو أي المرق وقوله ان ثقب السهم من الجانب الآخر من الفرض أي لانه مرق
 منه أي غنم من الجانب الآخر فهو ما نحو من مرق إذا نغذ (قوله وأعلم الخ) توطئة لكلام المصنف
 ودخول عليه كما تقدم التنبيه عليه (قوله ان عوض المسابقة الخ) أي وعوض المناضلة كذلك وانما

(معلوما) كانت
 (صفة المناضلة)
 معلومة أيضا بان
 يبين المناضلة
 كيفية الرمي من قرع
 وهو أصابة السهم
 الفرض ولا يثبت فيه
 أو من خسق وهو
 أن ثقب السهم
 الفرض و ثبت فيه
 أو من مرق وهو أن
 ينفذ السهم من
 الجانب الآخر من
 الفرض وإعلم ان
 عوض المسابقة

والمتساويان يدل منه (قوله لم يحرم) ظاهره أنه يحرم مع العصة فتدفع ذلك الشارح بقوله أي لم يحرم
 إخراجهما بالعوض لكن الأولي للشارح أن يقول أي لم يحرم عقدتهما حيث أن عدم العصة الذي
 هو معنى الفساد حقه أن يسند للعقد ولعله رأى ظاهر كلام المصنف (قوله إلا أن يدخل بينهما محلا)
 أي بشرط أن يتبين ما نالتا يكون كقولهما وادانته كقوله لادانتهما بحيث تكون دانته مساوياً لكل
 واحد منهما أو سعي محلا لأنه محل العقد تراجمه عن صورة القمار المحرم وهو كل لعب ترددين غنم
 وغرم كالعب بالورق وغيره ولو تسابق جمع ثلاثة فما كثر شرط الثاني دون الأول صرح أن لا كل
 واحد يجتهد أن يكون أولاً أو ثانياً ليقوز بالعوض وجرم في المباح فيها بالفساد لا كل واحد
 لا يجتهد في السبق ليقوز بالعوض سبق أو سبق ويرد ما سبق من أن كل واحد يجتهد أن يكون أولاً
 ليكون نائبا فيقوز بالأكثر (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ
 فهو عطف على مقدر والعرض بين النسخين أن الأولى الفعل فيها ضم الياء خاصة أنه دخل الزايع
 والثانية الفعل فيها ضم الياء فاضيه دخل التلافي (قوله فإن سبق) أي المحلل وقوله بفتح السين أي
 والياء على البناء للفاعل ظهر ماسق وقوله كلاما من المتساويين مفعول لسبق فالعنى أن الفعل سقهما
 سواء أجمعاً أو مرتافعا ثان صورته أن (قوله أخذ العوض الذي أخرجه) أي لسبقه لهما في الصورتين
 المذكورتين ويمكن شمول كلام المصنف لما أسبق مع أحدهما وجاء الآخر ووجه في هذه
 الصورة يأخذ مع الذي معه عوض المتأخر فقط ومال الأول لنفسه وعلى هذا قد يدخل تحت قول
 المصنف لفتن سبق أن غ ثلاث صور (قوله وان سبق) أي المحلل وقوله بفتح السين أي وكسر تائه على
 البناء للمفعول تظهر مارة وذلك صادق بأن يسبق كل منهما سواء أجمعاً أو مرتافعا أو بسبق أحدهما
 سواء توسط بينهما أو جامع للتأخر فهذه أربع صور فقد دل كلام المصنف سبع صور ثلاث دخلت
 تحت الأولى وأربع دخلت تحت الثانية على حلنا هذا لخلاف حل الشارح وإنما هي وبقيت صورة
 وهي ما لو حات الثلاثة معا فلا شيء لأحدهم على أحد فحصل أن الصور في هذا المقام ثمانية تشمل
 كلام المصنف أولاً وثانياً سبع صور منها وبقيت الثامنة وودعها (قوله لم يفرم لهما شيئاً) ثم إن
 سقاهما أجمعاً فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضاً وإن أجمعاً أو مرتافعا أو بسبق أحدهما وبأخذ عوض
 الآخر وإن سقاهما أحدهما وتوسط المحلل بينهما ما قال الأول لنفسه وبأخذ عوض الآخر ولا شيء
 للمحلل وإن جاء المحلل مع المتأخر فكذلك

(كتاب أحكام الإيمان والنذور)

أي هذا كتاب بيان أحكام الإيمان والنذور كعدم انقضاء الإيمان بالله أو بأمه من أممائه أو
 صفة من صفاته كما سيذكره المصنف بقوله لا يعتقد العيين إلا بالله الخ وإنما جامع الإيمان لتعدد دواعي
 تعدد الملوك أو الملوك عليه وإنما جامع النذور لاختلاف أنواعها لأن النذور إما أن يكون نذر
 تبرر وهو نوعان لأنه إما معلق على أمر محبوب ويسمى نذراً مجازة أو غير معلق على شيء ويسمى نذر
 تبرر فقط وأما أن يكون نذراً لجراح وهو ثلاثة أنواع لأنه إما أن يتعلق به حدث أو مومن أو يتحقق خبر وإنما
 جمعها المصنف كغيره في كتاب واحد لأن بعض النذور وهو نذر الجراح يشبهه الجبن ولذلك أخبر
 فيه بين كفارة الجبن وبين ما التزم بخلاف نذر الذر فإنه يلزم فيه ما التزم بالاعتاق ولذلك جاء الخبر
 مسلم كفارة النذر كفارتين على نذر الجراح وهذا أوضح من قول الشعبي لاشترأكم ما قلدتم الكفارة
 لأن كلامه مجمل لكنه محمول على نذر الجراح وإنما قدمها على الاقضية والشهادات للاحتياج
 إلى الجبن فجمعها في الأول الأسفل في الإيمان قبل الإجماع آيات كتوله تعالى لا يؤاخذكم الله
 باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان أي قصدتم الإيمان بدليل الآية

(معاً لم يحرم) أي لم
 يحرم إخراجهما
 للعوض (الآن
 يدخلان) بينهما
 (محلاً) بكسر الهم
 الأولى وفي بعض
 النسخ إلا أن يدخل
 بينهما محلاً (فإن
 سبق) بفتح السين
 كلام من المتساويين
 (أخذ العوض) الذي
 أخرجه (وان سبق)
 بضم أوله (لم يفرم)
 لهما شيئاً
 *(كتاب أحكام
 الإيمان والنذور)*

الآخرى ولكن يؤخذ كبحا كسبت قلوبكم وانصار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لاخر من قرشا ثلاث مرات قال في الثالثة ان شاع الله واده ابراهيم خيرا الصديقين انه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لاومعبل القلوب ويرى يحلف بقوله والذي نفسي بيده اى بقدرته بصرفها كيف يشاء والعين والحلف والقسم والابلاء اثنان مترادفة وأركانها أربعة حالف ومحلف به ومحلف عليه وصيغة وشروط الحالف التكليف والاختيار والخلق والتصد كايعلم من قول الشارح وضابط الحالف كل مكلف الخ وفي المحلف به ان يكون واحدا بان يكون محمدا كقوله والله لا دخل الهداوا مستحيلا المصنف وفي المحلف عليه ان لا يكون واحدا بان يكون محمدا كقوله والله لا دخل الهداوا مستحيلا كقوله والله لاقتل الميت او لا صعدن النساء فانه يمين وتلزم به الكفارة في الحال لا خاله بتعظيم الاسم بخلاف الواجب كقوله والله لا موتن او لا صعدن النساء فليس يمين لانه لا يتصور فيه الخنث فلا يلزم بالتعظيم وسر وفي القسم المشهورناه موحد تودخل على الظاهر وعلى الضم ففى الاصل ثم الواو وتختص بالظهور ثم التاء القوية وتختص بلفظ الحلالة ومع شاذز ب الكعبة وتالز من فلو لم يأت بحرف من حروف القسم بان قال الله مثلا بثلث الهاء وتسكينها لا فعلن كذا فكانت امانة نوى به العين فهو يمين والا فلا ولا يمين في ذلك وان قيل به لان الرفع بالابتداء والتقدير الله حلف به والنصب ينزع الحاقض والمجرى يحذف الجار وابتداءه والتسكين باجره الوصل مجرى الوقف على ان اليمين لا يمتنع الانقضاء حتى لو لم يمتنع الانقضاء مع حرف القسم كما قال والله ما يرف لا فعلن كذا كان صريحا ولو قال اقسمت او اقرم بالله او حلفت او اخطف بالله فهو يمين لان نوى اخبارا عن الماضي في صيغة الماضي وعن المستقبل في صيغة المستقبل فلا يكون ميمنا ولو قال لقبره اقسم عليك يا الله او اسألك يا الله او قال بالله عليك تفعلن كذا فان اراد يمين نفسه كما يمينوا ان اراد يمين الخاطب او الشاعفة او أطلق لم يكن يميننا ويصعب عند الإطلاق على الشاعفة وحصل صاحب الكافي من لغو اليمين ما اذا دخل على صاحبها فادان يقوم فقال والله لا تفعلن قال وهو يميننا ثم به السامى وهو ضعيف والعقد انه يمين حيث اراد يمين نفسه والا فلا ولا يمين على كلام الكافي على هذا وترك ما يمين الا في طاعة وفي دعوى عندها كيمع الصدق وفي حاجة كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا يمل الله حتى تملوا ونعظم امر كقوله صلى الله عليه وسلم والله تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا فان حلف على ارتكاب معصية كفعل حرام وترك واجب معصى بحلفه وتلزمه حنث وكفارة او على ترك مندوب او فعل مكره من حنثه وعليه بالحنث كفارة او على فعل مندوب او ترك مكره كره حنثه او على فعل مباح او تركه كدخول داروا كل طعام وليس ثوب من حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق بفرض ديني كان حلفا ان لا كل طيبا ولا يلبس باجماعه اقول لانه يقتل يمين مكره وقيل يمين طاعة اتباعا للسلط في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف احوال الناس ومقاصدهم فتصدهم التفرغ لصادقة وهذا هو الاصول كما قاله الشيخان فعلم من ذلك ان اليمين في المباح منعقدة وتعلق بالحنث بفعله او تركه به الكفارة كما هو سرع المنهج وغيره فقول العشي ولا يتعلق بالمباح حنث ولا عهده بفعله او تركه ولا كفارة عليه وهو منه سببه انه انتقل نظره من النذر الى العين وكذلك قوله واما قول التماح وعليه كفارة جملة الرمل على ما اذا تعلق به حث او منة او تحقيق خبر او اضافة الى الله تعالى فهو في نذر المباح لا في العين كما لا يخفى (قوله والايمان بنزع الهمة) احترز بذلك عن الايمان بكسر الهمة فهو التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم معاه من الدين بالضرر وروى من الحكم ايمان الرميض بايمانه فاما يمين من يكثر ايمانه اضعف من ايمان غيره وحكى عن الامام الشافعي رضى الله عنه انه كان لا يحلف بالله لا صادقا ولا كاذبا وكذلك الاسلام بكسر الهمة

والايمان بنزع الهمة

ومعناه الانتقاد لما عليه النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسلام بفتح الهمزة تنان معناه المحاربة
وكثيرا ما تطلق العوام فتقول اللهم انعم لنا بالايمان والادب بفتح الهمزة تعجبا والصواب الكسر
فهما (قوله جمع عين) خير المبتدأ الذي هو الايمان كما هو ظاهر (قوله واسلمها) أي المين وقوله
لغة أي القوة وقوله البذلعي وقيل أصل المين القويومته وقوله تعالى لا اعتدنا منه بالبين أي
بالقوة وعليه تنجس البذلعي بينا لوفور قوتها أو تسجية الحلف بمنالاه بقوى على الحث أو علمه
(قوله ثم خلقت) أي العيين وقوله هل الحلف أي لانهم كانوا في الجاهلية اذا احتلفوا اتخذ كل واحد
بغير صاحبه فيكون محاربا لمرسله لاقته المحاوره والملاسة وقبل هو محاربا بالاستعانة بان شبه الحلف
باليد المني بحكم أن كلا يحفظ الشيء فاليدين يحفظ الشيء على صاحبا والحلف يحفظ الشيء على
الحالف واستمر العين من اليد المني للحلف على طريق الاستعانة بالمصرح بهذا كله بالنظر للأصل
والافتقار صار حقيقة عرفية (قوله وشرا) صلف على لغة وقوله تحقيق أي بصغوه والتحقيق يستلزم
التحقق وهو الحالف وقوله لا يحتمل الخالفة هو الحالف حليفه هو المتمثل ومنه الامتنع بخلاف الرابع
كأمر وقوله بذ كرام الله أو صفة من صفات ذاته هو الحالف فقد تمت الارسلان الاربعة
المتقدمة (قوله أو تا كيد) أي أو تا كيد لا يحتمل الخالفة كنياف الليل في قوله والله لا قوم من الليل
فالتصديق بذلك تا كيد وان لا يضمنه (قوله بذ كرام الله) أي بذ كرام من أسماءه تعالى وقوله
أو صفة من صفات ذاته أي الثبوت بمقوذا السلبية كعدم الله وبقائه وعدم جسميته وهرضته
فمن القاضي حسين محمد العين بها لانها قد صفة متعلقة بتعالى وأما صفاته الفعلية فتقوم زفة لا
تتعد بها العين لانها حادثة عند الاشهر لا لها عند صبره من نطقا القدرة التغييرية الحادثة
خلالها للصفات ولعل كلامه مبني على منسوب الماتريدي من انها قد صفتها عند صبره عبارة عن
صفة التكون وهي صفة قد صفت عندهم بخلق الله ما برز في حق ويحيى بيت ما هو كذا اذا ذكرا تسمى
خلقنا وزنا واحاد امانا متوهم كذا (قوله والذئور جمع نذر) بولغا جميعا المصنف لانها عند صبره
كأمر وقوله وسياق معناه في الفصل بعد مواعيرته فمسايا في معناه لغة الوعد بمصير أو شرا وشرا
الزائم فربما تغير لازمة باصل الشرع اه وسياق الكلام على ذلك في صلاان شاء الله تعالى (قوله)
لا نتعد العين الخ) علم من ذلك عدم انعقاد العين بمخالف كالتبي صلى الله عليه وسلم وجبريل
والكعبة ونحو ذلك ولومع قصد العين بل كره الحلف بلحد من كان حاله الحلف بالله ويغنى
على من يكر الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم فرار من الكفر في الحلف بالله لمساقيه من التهاون
بالنبي صلى الله عليه وسلم بل ان قصد ذلك كفر والماز بالله تعالى وكذلك اذا حلف بغير الله معتقدا
أنه يستحق أن يحلف به كما يحلف بالله وعلى هذا يحمل حديث من حلف بغير الله فقد أشرك وأخلفت
الوهابية باطلاق الحديث فحكموا بأشرك من حلف بغير الله مطلقا وليس كذلك ولو ترك بين
ما تتعديه العين وغيره كان يقول والله والكعبة انقضت العين سواء قصد الحلف بكل أو بالجموع
أو أطلق على الشيء كما قال ابن تيمية (قوله لا بالله تعالى) يحتمل أن يكون المراد الا بذات الله كما يدل
عليه قول الشارح أي بذاته كان قال وذات الله لا فطن كذا فهو يمين متعقدة خلافا لما نقل من
الشيخ عليه من أنه ليس بيمين فانه ضعيف والمحق أنه يمين وهو الذي قيل اليه النفس وعليه فالهلف
في قول المصنف أو بأسم من أسماء ثمن حلف المتأخر ويحتمل أن المراد باللفظ الجلال فقط وعليه
فالصلف في كلام المصنف من عطف العالم على الخاص ويمكن جعل قول الشارح أي بذاته على ذلك
بان مراد ما يدل على ذاته من غير تظري الى صفة من الصفات وهو لفظ الله فقط أو بذكره أو بعينه
قوله كقول الحالف والله والأفعلى الاحتمال الاول كان الظاهر أن يقول كقول الحالف وذات
الله وهذا تعلم ما في قول الحنفى لا يفتي أن الحالف ليس بالذات وانما هو بالاسم الدال عليها ولو قال

جمع عين وأصل لغة
اليدين المني ثم خلقت
على الحلف وشرا
تحقيق ما يستل
الخالفة أو تا كيد
بذ كرام الله أو
صفة من صفات ذاته
والنذور جمع نذر
وسياق معناه في
الفصل بعده (لا)
باعتقاد العين الا بالله
تعالى أي بذاته
كقول الحالف والله

الشارح أي باسم من أسماء ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن العطف بعده له وبعضهم
 فهم من كلام الشارح أنه جعل قول المصنف الأبا لله على الاسم الجامع حقه أو باسم من أسماء تعالى
 الاسم المشتق لميل التثنية في الأول بقوله كقول الخالف بالله وفي الثاني بقوله تعالى المطلق لكن
 يخالفه أنهم جعلوا في الثاني حيث قالوا سواء كانت مشتقة أو لا لأن المثال لا يخصص بالأولى باعتدال على
 عموم التأويل في الأول بأن يحصل على الذات أولئك الحلة فقط كما حلت (قوله أو باسم من أسماءه)
 هو من عطف المقابر أو من عطف العام على الخاص على الاختصاص السابق وإن اقتصر المعنى على
 الثاني لكن النقصان صوابا من عطف العام على الخاص كعكسه لا يكون باو يمكن جعل أو بمعنى الواو
 وشمل كلام المصنف الأسماء المختصة به تعالى بالأسماء الغالبة عليه كقوله والرحيم والخالق والرازق
 والرب والأسماء المستعملة فيه وفي غير سواء كالموجود والخالق والمحيي والقائم الأول وهو الأسماء
 المختصة به لا تقبل فيه إرادته تفسيره تعالى لأنه لا يشمل غير ما إذا الفرض أنه يختص به تعالى وأما إذا قال
 أردت به غير العين كان قال بالله لا أقول كذا أو قال أردت أن تبرك بالله أو استعين بالله فإنه يقبل منه لأن
 التوريقا غصة عالم تكن بعضه القاضي المستعمل هو الألف لا تنفعها التورية فقول النحاح ولا يقبل
 قوله لم أره العين سبق فلم الآن ثوبل بأن المراد أنه لا يقبل قوله لم أره الله وإن كان تأويل بعيدا
 والقسم الثاني وهو الأسماء الغالبة عليه تعالى تتعبد به العين عالم بردي غير ما إن إرادته تعالى أو أطلق
 لا تصرف عند الإطلاق إلى تعالى لكونه غالبة فيه فإن إرادته غير مل بتعديها لأنه يطلق على غيره
 كرحيم القلوب والخالق والألف ورازق الجيش ورب الأيمل فيقبل هنا إرادته تفسيره تعالى كما يقبل إرادته
 غير العين والقسم الثالث هو المستعمل فيه وفي غير سواء تتعبد به العين إن إرادته تعالى بخلاف ما إذا
 إرادته غير أو أطلق لأنه لما أطلق عليه معنى غير سواء أشبه الكائنات فلا يحسبون منها بالألانية
 والحاصل أن القسم الأول لا يقبل الصرف عنه تعالى وإن قبل إرادته تفسير العين والقسم الثاني يقبل
 الصرف عنه تعالى عند إرادته غير فقط بخلاف ما إذا إرادته تعالى أو أطلق فينصرف إليه عند الإطلاق
 والقسم الثالث لا ينصرف إليه إلا بالنية وقول بعض الناس والاسم الأعظم عين مرص بخلاف القسم
 الأعظم فإنه كتابة وأما قول كثير من العوام وحق الجنب الرفيع فليس بعين وإن إرادته لأن جناب
 الإنسان فناماد وهو مستحيل في حقه تعالى والنية لا تؤثر مع الاستحالة (قوله المختصة به) أي
 المقصورة عليه كما أشار إليه بقوله التي لا تستعمل في غيره فهو كالنفس المختصة به ولعل اقتصار
 الشارح على المختصة به دون الغالبة والمستعملة فيه وفي غير سواء مع شمول كلام المصنف للأصناف
 الثلاثة كما رأينا هي التي لا تقبل الصرف إلى غيره فلا يقبل فيها قوله أردت بها غير الله بخلاف غيرها
 كما تقدم (قوله تعالى المطلق) أي ورب العالمين وما لث يوم الدين والذي عهد أو أمجد أو غنى بيده
 أي بقدرته بصرفها كيف شاء والمحيي الذي لا يموت ودخل في المختصة لفظ الجلالة أيضا لاختلاف بين
 المشتق وغيره ولا ين أن يكون من الأسماء الحسنى أولا ولا ين أن يكون من الأسماء المضافة أولا
 (قوله أو صفة) عطف على قوله بالله وقول المعنى عطف على قوله باسم لا ينشئ الأهل القول المرجوح
 من أن المعاطف إذا تكررت بحرف غير تب يكون كل واحد معطوفا على ما قبله والراجح أنه يكون
 معطوفا على الأول كما هو مشهور في النحو ويذكرون ذلك عند قوله في الآخرة ومعه من وإلى ومن
 وعلى الخ (قوله من صفات ذاته) أي الثبوتية كذا السلبية بخلاف الفعلية على التحقيق كما وقوله
 القائمة به أي بذاته تعالى فهي قائمة بذاته قيام الصفة بالموصوف (قوله كعله وقدرته) أي وعظمته
 وعزته ومشيئته وكبريائه وكلامه وعفته إن لم يدخل في الصادق والصلو والتقدير: المعلوم والمقصود
 وبالكلام الألفاظ التي نقرها وبالقبية ظهور آثارها كقهر الجبابرة وإعلاهم والأفليس عينا

(أو باسم من أسماءه)
 المختصة به التي
 لا تستعمل في غيره
 كما في المطلق (أو
 صفة من صفات
 ذاته) القائمة به كعله
 وقدرته

وقوله وكتب الله القرآن والحصف بين ما لم يكتب الله المكتوب من النقوش وبالقرآن المقروء من الالفاظ التي تقرأها أو الحصف بالأوراق والجلد والأقليس يعني فلا يكون كل ذلك علينا إلا إذا أراد به الصفة القديمة وقوله أمهنا بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأما توكيد كماله لا فعلنا كذا إن نوبى به العين فهو بين والأفلاقيكون كما يقولون إن فعل كذا فهو يهودي أو برعي من الأسلام أو من الله أو من رسوله فليس معناهم أن قصد تبعيد نفسه عن الفعل لم يكفر وكذا إن أطلق كما اقتضاه كلام الأذكار أو باقي الشهداء تنديبا ويستغفر الله تعالى وإن قصد أن ضابطا إذا فعل الشيء الذي ذكره كعرق الحلال والعياذ بالله تعالى (قوله وضابط الحالف) أي قاعدة الحالف المتأخو من الحالف وعلو من هذا الضابط شروط الحالف لانه ركن (قوله كل مكاف) خرج به الصبي والمجنون وفي معنا لم يقم عليه السكران غير المتعدي والساهي والتام فلا تعتقد العين من هؤلاء وقوله مختار خرج به المكره وقوله ناطق خرج به الأحرار لأن تكون اشارته مفهومة والأكانت كالناطق فتعقد العين بخلاف غير المفهومة فلا تنفع بها فتكون لا غنى عن ذلك إشارة الناطق فهي لا غنى ولومفهمة وقوله فاصدأمين خرج به غير القاصدين كما سيأتي في قوله ولا شيء في لغو العين ومنه ما لو أراد الحالف على شيء نفسه لسانه إلى غيره (قوله ومن لم يصدق ماله) فانه لم يصدق على حلفه والله لا تصدق على شيء وليس ذلك مردا لانه يلزمه التصديق بماله فان حنت أن لم يصدق بماله لزمته الكفارة التي في عينه ولا يقال انه غير بين الصدقة والكفارة فلا يظهر في هذه الصورة قول المصنف فهو غير بين الصدقة وكفارة الماله وليس في هذه الصورة شبهة فمن حيث التزام التبرع بوجهه الصبيغة كإجماعه المتفق بل هي بين محض مما أنه في هذه الصورة ليس حالفًا بصدقة ماله بل حالف بالله على صدقة ماله إلا أن فعله البايع على ذلك كلفه الشئ المطلوب على نذر الحاج والغضب حيث قال كقوله الله على أن تصدق على ما لي إن فعلت كذا لا ينبغي حلفًا من حيث التبرع وإنما من حيث الصفة والطاهر إن هذا هو ما دللنا على أن ما لا ينبغي حلفه كقوله الله على أن تصدق على ما لي إن فعلت كذا لا ينبغي حلفه هذا العين الخ وحيث ظهر قول المصنف فهو غير بين الصدقة وكفارة العين لأن نذر الحاج يصير الناذية بين ما التزمه وكفارة العين لم يبرم كقوله النذر كفارة عين وهي لا تكتفي في نذر التبرع إلا بتفادق فحين حلف على نذر الحاج فلا ينبغي كلام الشارح أو على ظاهره لم يبرم لانه حلفه لا يكون من نذر التبرع وهو لا يغيره بل يلزم فيه ما التزم وعينا يمنع منه قوله ويعبر عن هذا العين الخ (قوله كقوله الله على أن تصدق على ما لي) أي إن فعلت كذا كما حلفت وكذا فعلت كذا الله على أن أصتق صدق أو العتق يلزم من ما فعل كذا في غير بين العتق الذي التزمه وكفارة العين (قوله ويعبر عن هذا العين) أي الذي هو الحالف بصدقة ماله كقوله الله على أن تصدق على ما لي إن فعلت كذا الله على ما تقدم وقوله تارة بمعنى الحاج والغضب أي ويعبر عنه تارة أخرى بنذر الحاج والغضب أي بدل معنى الحاج والغضب لأن الذي يعبر عنه هو المال لا المعنى أو المراد بهذا اللفظ خبراً بعبارة المتبرع بين الحاج والغضب وهي أحسن وقوله تارة بنذر الحاج والغضب وهو ما يتعلق به بحث أو يمنع أو يتحقق خبر كقوله في الحث إن لم أفعل كذا فافعل كذا أو في المنع إن فعلت كذا فافعل كذا أو في تحقيق المنع إن لم يكن الأمر كما حلفت فافعل كذا ومعنى الحاج التصادي في الخصومة وعطف الغضب عليه من عطف السب على السب وإضا معنى التبرع كدور بذلك لانه يشاهد الحاج والغضب غالباً (قوله فهو) أي من حلف بصدقة ماله لكن اختصر الشارح ففسر بقوله أي الحالف أو الناذر فالأول نظر الكون ذلك شبه شائبة حلف من حيث المنع والثاني نظر الكون فيه شائبة نذر وقوله غير بين الفاء بما حلف عليه أو التزمه بالنذر أي بان يفعله وقوله من الصدقة بماله بيان لما حلف عليه والتزمه بالنذر وقوله

وضابط الحالف كل مكاف مختار ناطق قاصد العين (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله الله على أن تصدق على ما لي ويعبر عن هذا العين تارة بمعنى الحاج والغضب وتارة بنذر الحاج والغضب (فهو) أي الحالف أو الناذر (غير بين الفاء بما حلف عليه والتزمه بالنذر من الصدقة) بماله (أو كفارة)

والمحلف ليس بيمين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة عليه قبل الصلاة بالصلوة الإبراهيمية التي في
 الشهادة استشكل ذلك لعدم اشتغالها على السلام واجباً منه أمّا التزم الصلاة دون السلام وهنا
 فروغ كثير توفي هذا الخبر كناية (قوله أي كسب عهده) أو أجادته أو تزوج مواليته أو طلاق
 امرأته أو عتق عبداً أو ضرب بخلامة (قوله فامر غيره بفعله) أي بان وكله في فعله وقوله ففعله أي فعله
 غيره الذي أمر بفعله ولوع حضوره (قوله لم يحنث ذلك الحالف بفعله غيره) أي لا نه حلف على فعله
 ولم يفعل وإنما فعله غيره ممن ذلك هو الحلف لا يمر ولا يضرب بزيد فافهم الجدل ففهم به أو حلف لا يمين
 يمين فامر بالتأخذه أو حلف لا يمين وأمسخر حلفاً غلغلتها لم يحنث في ذلك كله كما جرى عليه ابن
 المقرئ وهو العبد لعلم فعله وقيل يحنث بذلك الحرف ويؤثر به الرافعي في باب مهر مأت الأحرار ومجمعه
 الاستوى وهو صنف (قوله الآن ير يد الحالف أنه لا يفعله هو ولا غيره) أي بان يستعمل الغلغلة
 حقيقته ومجان وقوله فحنث بفعله ما موره أي كما يحنث بفعله نفسه بالاولى فحنث بكل منهما عملاً
 بأرادته ولو لم يسلح لا يسلح ولا يؤكل في السبع وكان وكل قبل ذلك فيه فبإسراع الوكيل بعينه
 بأوكالة الساع فحنث كما في فتاوى القاضي حسن لأنه بعد اليمين لم يسبح ولم يؤكل وكافة جديدة
 وأما سابعه الوكيل بأوكالة القديمة بخلاف ما لو حلف على زوجته أنها لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن
 لها قبل الحلف فخرجت بعد فاته يحنث على المعتمد لأن المراد أنها لا تخرج إلا بأذنه أذنه بعد ذلك
 للفقهاء حيث فاس هذه المسألة على التي قبلها وقال بأنه لم يحنث فهو ضعيف وإن قال الشيخ الخطيب
 وهو ظاهر فاته ليس بظاهر (قوله أما لو حلف أن لا يتكلم الخ) مقابل لقدركا فقال وهذا في غير
 التكساح أما لو حلف أن لا يتكلم الخ ومثل التكساح الرحمة ولو حلف أن لا يراهم فامر غيره في
 رجبهم فامر أجمعاً يحنث على المعتمد وقوله فوكل في التكساح خرج بذلك ما لو حلف أن لا يتكلم ثم حزن
 ففعله وأبى فاته لم يحنث لعدم إذهفيه وهو ظاهر وكذا لو حلف المرأة أن لا تزوج ففعلت عليها وأبى
 فخرجت فلا يحنث لعدم إذهابها خلاف ما لو زوجها فخرجت فإن أذنت له في الزور ويحفرز وجهها فحنث كولو
 حلف الرجل أنه لا يتزوج فاذن من يزوجه فزوجه فاته يحنث كما ذكره الشارح (قوله فاته يحنث
 بفعله وكيله) أي مستدركه لأن الوكيل في التكساح سفيز بعض أي رسول خالص ولهذا ذهب
 تسمية الموكل في التكساح وهذا هو المعتمد ومصر في التنبيه عدم الحنث وأقره النووي عليه في تعديده
 وجهه البقيني ناقله من الأكرين وأطال في ذلك لكنه ضعيف ويحرم هذا الخلاف فيما لو
 حلف لأرجع فوكل في الرحمة والمعتد الحنث كما مر (قوله ومن حلف على فعل أمرين) أي على
 نفي فعل أمرين كان قال والله لا أفعل هذين الأمرين وقوله كقولنا والله لا اليس هذين التورين
 وكذا القول والله لا اليس هذا التوب فترع منه خطا من طوله بقدر الأصبع فلا يحنث بلبس بخلاف
 ما لو حلف أن لا يركب هذا الجمار فقطعت أذنه أو ركبته أو حلف لا يركب هذه السفينة فترع منها لرح
 فانه يحنث بركوب الجمار وركوب السفينة والفرق أن اللبس ياتر جميع البدن غالباً بخلاف
 الركوب ويقتصر (قوله ففعل) أي الحالف وقوله أي ليس تظرف في هذا التفسير بخصوص مثاله
 ومقاس عليه غيره وقوله أحدهما أي أحد الأمرين لم يحنث على ما حلفه بل لا يحنث
 لم يحنث عليه الذي هو فعل الأمرين (قوله فإن لم يحنث أحدهما أو ركباً) مفهوم قوله ففعل أحدهما وقوله
 حنث أي لا يفعل لم يحنث عليه الذي هو فعل الأمرين (قوله فإن قال ليس هذا والاهذا) مقابل
 لقوله ومن حلف على فعل أمرين لأنه في هذه الصورة حلف على كل من الأمرين وإن كان حنث
 بأحدهما وقوله ولا يفعل عهده أي لا يتعداه على كل منهما وقوله بل إذا فعل الآخر أو أصراب
 أتقلى لأنه لم يسلح عاقبه وقوله حنثاً أي حنثاً بالاول غيره لزمه كفارتان (قوله وكفارة اليمين
 إلى آخره) هذا شروع في صفة كفارة اليمين واختص من بين الكفارات ما نهاه من استبداء

أي كسب عهده فامر
 غيره بفعله ففعله
 بأن يراجع عبد الحالف
 (لم يحنث) ذلك
 الحالف بفعله غيره
 إلا أن يراد الحالف
 أنه لا يفعل هو ولا
 غيره فحنث بفعله
 ما موره أما لو حلف
 أن لا يتكلم فوكل
 في التكساح فانه يحنث
 بفعله وكيله في
 التكساح (ومن حلف
 على فعل أمرين)
 كقولنا والله لا اليس
 هذين التورين (ففعل)
 أي ليس (أحدهما
 لم يحنث) فإن لم يسبح
 معاً أو تباحثا فإن
 قال لا اليس هذا ولا
 هذا يحنث بأحدهما
 ولا يفعل عهده بل إذا
 فعل الآخر يحنث
 أيضاً (وكفارة اليمين)

مرتبة انتهت بمعنى كونها غير ابتدائية بخلاف المكفر فيها بين الاعتناق والاعطام والكسوة في ابتدائها
 كما قال المصنف هو غير فيما بين ثلاثة أشياء ومعنى كونها مرتبة انتهت أنه لا ينتقل إلى المصلحة الرابعة
 التي هي الصوم إلا إذا غفر من اتصال الثلاثة كما قال المصنف فحينئذ يصيبها ثلاثة أيام أو أجمع
 في سبب وجوبها عند الجمهور والعين والحنابلة معا وفي غير صوم تقديمها على أحسن مذهب فقوله بتقديمها
 على الحدث لأنها أحسن عقوبة تعلقت بسبب وهي يجوز تقديمها على أحسن مذهب كان كسوة وليس
 لذلك في الصوم لأنه حادثة دينية وهي لا تقدم على وقت وجوبها بالأجحة بخلاف ما إذا كان بحاجة
 كما في الجمع بين الصلاتين بتقديمها وكما في كفارة غير الصوم المتصور المألى كان قال إن شئ الله
 مرضى فقله على أن أحق عبداً أو أن شئ الله مرضى فقله على أن أحق عبداً يوم الجمعة الذي يعقب
 الشفاء فيجوز تقديمه على قبل الشفاء في الأول وقبل يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء في الثاني (قوله هو)
 ضمير متصل كما أشار إليه الشارح بقوله أي الخالف فهو مبتدأ ثان خبره غير والجملة من المبتدأ
 الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول الذي هو كفارة ومع أن يكون ضمير فصل لا عمل له من الأعراب
 وعليه فضمير فيما خبر كفارة على حذفه تعالى بأن هذا هو القصص الحق وقوله تعالى أنا نحن نزلنا
 الذر كما يرى على الجلال فإنه جرى على أن نحن ضمير فصل أو تركب وأما نحو من المحدثي كون
 الضمير للسان ففيه نظر لأن ضمير اللسان لا ضمير الإجمالية بعده بجميع جرائها كما في قوله تعالى قل
 هو الله أحد على القول بأن الضمير في عقائد لا يجوز توسطه بين جرائها كما هنا (قوله إذا حدث) (له)
 أحترز عما إذا زعم أنه لا كفارة عليه أصلاً ولا فيصير زمة فيهما في الصوم على الحديث غير أيضاً (قوله)
 غير بين ثلاثة أشياء) والعقود هنا أفضل من الاعطام ولو في زمن الفداء والتغيير بين الثلاثة في
 المكفر الحر الشريف فإن كان رقيقاً لم يكفر بغير الصوم إلا بملك أو بملك مكاتبين فلو مكفر
 عنه سيده بغير الصوم لم يجوز كونه بالصوم أصلاً ويجزى بغيره بالاعطام والكسوة لأنه لا راق بعد
 الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بما يملكه إن كان للمكاتب أن يكفر بما يملك من سيده وإن كان
 سببها أو مقلداً فليس له التكفر إلا بالصوم والكفر بغير بين الثلاثة ولا ينتقل عن إلى الصوم إلا إذا
 غفر عنها وحديث يستقر الصوم في ذمته ولا يصوم بالفعل إلا إذا أسلم فلو أسير بعد ذلك لم يلزمه ما راجع
 إلى غير الصوم من اتصال الثلاث (قوله أحدها) أي أحد الأشياء الثلاثة (قوله عتق رقبة) أي
 اعتاقها كما في التهاور ولا يجوز اعتناق نصف رقبة أو إطعام خمسة أو كسوتهم وكذلك لا يجوز إطعام
 خمسة وكسوة خمسة (قوله يعمل أو كسب) لعل أو بمعنى الواو كما يدل عليه عبارة الشيخ الحلي
 حيث قال يعمل أو كسب وحديثه فيستقيم قول المحدثي هو عتق تفسير أو عطف عام على خاص
 (قوله وأنها) أي الأشياء الثلاثة وقوله قد كوفي قوله أنا احتاج لذلك ليكون المصنف عطف أو
 (قوله أطعام عشرة مائة) أي تملكهم أو إطعام عشرة أو ثواب جنة مختلف ما لو ملكهم أو با
 غداهم أو شأهم ولو ملكهم جنة الامداد في كالم ملكهم عشرة أو ثواب جنة مختلف ما لو ملكهم أو با
 كبيراً يعني العشر فإن اقتسموه بعد ذلك ثم لو قطعه عشر قطع وأعطاهم كفي بشرط أن تسمى كل
 قطع منها كسوة (قوله كل مسكين مداً) أي كل مسكين يعطى مداً فلا يكفي دون مدلولوا حذمتهم ولو
 أعطى العشرة مداً لا حشر مسكيناً لم يكف لأن كل واحد أخذ دون مد (قوله أي رطلاً وثلاثاً)
 أي بالرراق لأن المداً رطل وثلاث بالرراق وهو نصف قدح بالكيل المصري (قوله من حب) ليس
 بقيد بل الضابط أن يكون من جنس الفطرة بأن يكون من غالب قوت البدن من الغلات والبسمن
 هناك وقوله من غالب قوت البدن المكفر أي أن كثر عن نفسه فإن كثر عنه غيره فالعبرة به بالغالب
 بل بالمكفر عنه (قوله ولا يجوز غير الحبس من تروايط) أي أن لم يقتاتوا ولا أكل في وقتا أو غيرهما
 في الفطرة كالصوم لم يجوز بالجملة فالعبرة بما في الفطرة (قوله وأنها) أي الأشياء الثلاثة وقوله

(هو) أي الخالف
 حدث (بغير فيما بين
 ثلاثة أشياء)
 احتسب (عتق رقبة
 مؤمنة) سبعة من
 حب يعمل أو كسب
 وأنها مداً كوفي
 قوله (أو إطعام عشرة
 مساكين كل مسكين
 مداً) أي رطلاً
 وثلاثاً من حب من
 غالب قوت البدن المكفر
 ولا يجوز غير الحبس
 من تروايط وأنها

مذكور في قوله انما احتاج لذلك ليكون المصنف حلفا وكافرا في تكفيره (قوله او كسوتهم) أي
 العشرة مساكن وقوله أي يدفع المكفر لكل من المساكن أي العشرة وقد عرفت أنه يجري أن يدفع
 العشرة مساكن عشرة أبواب جلة ثم يتسوها بينهم بخلاف ما يدفع لهم ثوبا كسرا وان اقتسموه
 بعد ذلك الا ان قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم (قوله ثوبا ثوبا) أي لكل مسكن ثوبا فثوبا بالتساوي
 تؤكد ثلثياتهم أن ثوبا واحد لكل ولا فرق في الثوب بين أن يكون من قطن أو كتان أو سرب
 ولو للرجل أو شعر أو صوف أو غيره قروء ولبد اعتيد في اللبسهما (قوله أي شيأ يسمى كسوة)
 أشار بهذا التفسير إلى أنه لا يشترط ما يسمى ثوبا عرقا لمصنف أطلق الخالص وأراد العام (قوله
 كقميص أو عمامة طالخ) أي أو فوطاة أو منديل وهو ما يجعل في اليد كالمنشفة التي تشتري من مولد
 سيدى أحمد البدوي فلا تشتري منه عشرة قميصا أو عشرة فوطاة أو عشرة منديلين بقصد كفارة العين
 كقوله أو خمارا أي ما يقصر به المرأة أي تغطي به رأسها وهو المسمى عند الناس بالمرحطة وقوله
 أو كساء أي رداء كالخرام والثال ومنه اللبسان (قوله ولا يكفي خف) أي لأنه لا يسمى كسوة
 عرقا وكذلك قوله ولا قفازان وهما ما يجعل للبدن ويغشى بطن كافر في الخ ولا يكفي أيضا مكعب
 ولا نعل ولا منطقة وهي ما يشده الوسط ولا قنسوة وهي ما تغطي بها الراس ومنه العريقة وهي
 الطائفة المعروفة ومثلها الزوجة المعروفة أيضا وفي شرح المصنف أن العريقة تكون فانه مثل ما يسمى
 كسوة ما يعتاد لدية ما حيث قال بعد قول المتن أو مسمى كسوة ما يعتاد لدية كعريقة ومنديل ورد
 ما القنسوة لا يكفي كإمرأ وهي شاملة لها ويمكن جعلها في كلامه على العرافة التي تجعل تحت البردة
 أو السرج وهذا الحمل وإن كان بعيدا أولى من إيقاعه على ظاهره الخالف لكللام الأصحاب وعما
 يبعد هذا الحمل المذكور كون العرافة المذكورة لا تسمى كسوة فلا تسمى بل للثوب وقد قال
 تعالى أو كسوتهم ولم يقل أو كسوة ودأبهم ولا يكفي أضافه من جديد وهو المسمى بالزربية بغير
 الدرع من صوف وهو قميص لا كله فانه يكفي ولا يكفي خاتم ولا كتنة ولا يجرى الثياب وهو سرب وال
 قصير بقدر شبر لا يبلغ الركبة بل يغطي السواقي يلبسه الملاحون أي مسير والسفينة (قوله
 ولا يشترط في القميص كونه صالحا للمدفع إليه) أي لئلا يشترط موع اسم الكسوة عليه في الجملة
 وقوله فيصير أي أن يدفع للرجل وب صغير أو ثوب امرأة أي كعكسه وهذا تفريع على ما قبله من كونه
 لا يشترط صلاحه الثوب للمدفع إليه (قوله ولا يشترط أيضا كونه المدفع جديدا) لكن يشترط
 أن يكون حديثا طالما كان أو مقصورا لقوله تعالى لن تتأواا البرحق تنفقوا عما تمحون ثم لا يكفي
 الجديد الملهل التسع إذا كان لا يدرم الا قدر دوام لبس الثوب البالي لعله التفرقة (قوله فهو زده
 ملبوسا) أي ولو مقصولا أو متغصبا وعليه أن يعلمهم بخاصة بخلاف نفس العين فلا يجرى وهذا
 تفرع على ما قبله من عدم اشتراط كون المدفع حديثا أو قوله لا يذهب فوته قيد خرج ما ذهبت
 قوته وهو الثوب البالي فلا يجرى لضعف التقوية (قوله فانه لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة)
 أي زائد على ما يكفي العمر الغالب له ولم يمتد ولو ملك صاحبها كثر لانه قد عرفت نصا ما كثر ولا يكتفي
 العمر الغالب له ولو لم يمتد فكيف بالصوم كان له أن يأخذ من سهم المساكن أو الفقراء من الزكاة
 والكفارات لانه فقير في الاخذ فكذلك في الاطعام أو ما من كان عديم ما يكتفي العمر الغالب له ولم يمتد
 فقط ولا يبعد فاضا عن ذلك فله أن يكفرنا بالصوم وليس له الاخذ من الزكاة كما يعلم مما روي
 من لم يجد في التكفير بالصوم السفة والغلس والرفيق فيكفرون بالصوم كما روي لبعض الفقهاء
 ملكه يعضه الحر يكفر بالاطعام أو الكسوة لا بالاتفاق لانه يستحب الولاء والارتواء ليس هو من
 أهلها الا اذا قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فتصبي مثلك فربل اعتاقتك عن الكفارة
 أو معه فيصعب تكفيره بالاتفاق في الاولى قطعنا في الثانية على الأصح ولا تصوم الامه التي تحمل لبيدها

مذكور في قوله (أو
 كسوتهم) أي يدفع
 المكفر لكل من
 المساكن ثوبا ثوبا
 أي شيأ يسمى كسوة
 ما يعتاد لدية كقميص
 أو عمامة أو خمار
 أو كساء ولا يكفي خف
 ولا قفازان ولا يشترط
 في القميص كونه
 صالحا للمدفع إليه
 فيصير أي أن يدفع
 للرجل ثوب صغير
 أو ثوب امرأة لا يشترط
 أيضا كون المدفع
 جديدا فيصير زده
 ملبوسا لم يذهب قوته
 (فان لم يجد المكفر
 شيئا من الثلاثة
 السابقة)

الاباذنه تقديمها لاستماتعها هو كذا غيرها من الصدقات التي لا تحبل له وكان الصوم بضرة في الخدمة وقد حثت بلاذنه من السيد فاه لا يصوم الاباذنه وان أذن له في الحلف تقديمها لخدمة فان لم يضر الصوم في الخدمة لم يحث لاذنه فيه وليس لسيد منعه منه مطلقا ولا تترك كون الكفارة على التراخي وان كان حثت باذن من السيد حثام بلاذنه وان لم ياذنه في الحلف فالعبرة بغيبا اذا أذن له في حثه بالحنث لا بالحلف كما هو الأصح في الروضة كالشرع بنو وقم في المهاجر ترجيح اعتبار الحلف على كون الأذن في الحلف اذا ناسا يرتب عليه من الحث والتزام الكفارة وريان الحلف مانع من الحث فكيف يكون الأذن فيه أذنا في الحث المستلزم للكفارة فالحق أن العبرة بالحنث لا بالحلف (قوله فصيham) وعمل ذلك في العالج بغير غيبة عاله أما العالج بها فغير العالج في أنه لا يكفر بالصوم لأنه واحد في نظر حضوره ماله ثم يكفر به بخلاف فاقده المأثم مع غيبة ماله فانه يقيم لمرة الصلاة بسبب ضيق وقتها ومختلف المقتصر المصير بمكة المأمور بيلده فانه يصوم لأن مكان الله مخصص بمكة باعتبار يساره وإحصاءه بها أو مكان الكفارة لا يختص ببلده فاعتبر يساره وإحصاءه مطلقا حتى لو كان له رقيق غائب يعلم حياته فله اعتاقه في الحال (قوله أي فيلزمه صيام ثلاثة أيام) أي بذنه الكفارة (قوله ولا يجب اتباعها في الظاهر) أي على القول بالظهور وهو المعتدل لطلاق الآية فان قيل قد قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة تكبر الواحد في وجوب العمل بها ولذلك أوجبنا قطع يد السارق التي في السرعة الأولى بقراءة والسارق والساقطة فاقطعوا أي ما نهم مع كونها قراءة شاذة أجيب بأن قراءة متتابعات نصت تلاوة وحكما لا يستدل بها بخلاف آية السرعة فانها نصت تلاوة لا حكميا يستدل بها

(فصيham)
فيلزمه صيام
ثلاثة أيام ولا يجب
اتباعها
في الظاهر
(فصل في أحكام
النذور)

(فصل في أحكام النذور) أي في بيان أحكام النذور فإن ومه في المهازات على مباح وطاعة وعدم انعقاد في معصية وعدم لزومه في مباح فلا أتوكا كسبيد كره المصنف وذكره هاتيك الإيمان لأن كلامهما عقيدة بعدة المرحلي نفسه تأكد المأثم التزمه أي أراد التزمه فلا يقال إن الالتزام لم يحصل إلا بعد وهذا العادة تقتضي أنه حاصل قبله ما ولو أن بعض أنواع النذور فيه تقاريرين كسبيد والاصل فيها آيات كقوله تعالى وليوفوا نذرهم وأخبار تكبر الجاهل من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وفي قوله ومن نذر أن يعصى الله مشاكلة لقوله من نذر أن يطيع الله لأن تسمية التزام الطاعة بنذر حقيقة دون التزام المعصية وفي كونه قربة أو مكروه هاتيك والراجح أنه قربة في نذر البر لأنه مناجاة لله تعالى ولذلك لا يصح من الكافر مكروه في نذر الهجاج لو رد النبي عنك في قوله صلى الله عليه وسلم لا تنذر فإن النذور لا رد قضاء وإنما يستقر به من مال البخل وذلك جمع من الكافر وأركابه ثلاثة ناذر ومنذور وصبيغة وشرط في الناذر إسلامه في نذر التبرر فلا يصح من الكافر لأنه مناجاة لله فأشبهه العبادة دون نذر الهجاج كالمروءة اختياره لا يصح من المكروه ونذور تعريف فيما ينذره بكسر الذال وضمة الهمزة لا يصح ممن لا ينذر تعريفا فيما ينذره كسبيد ومجنون مطلقا هاتيك لاف السكران فيصم منه وكسبه صور عليه بسعة في القرب بالمأثم أو بقلبي في القرب بالمأثم العينية بخلاف القرب البدنية فلهما بخلاف القرب بالمأثم التي في الأذمة في الثاني وفي النذور كونه قربة فيلزمه نذر تعين بأصل الشرع فلا كانت تعقيد وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة أو فرض كفاية كصلاة حنازق جماعة في الفرائض وكذا في النواقل التي تسن فيها الجماعة خلاطين قد هاتيك الفرائض أخذ من تعقيد الروضة وأصلها بذلك وإنما قيد بذلك لله لاف فيه لا كونه قربة لاف نافي صحة نذر الجماعة في النواقل المذكرة لكونها مستوفية لذلك خصصه معينة من خصال الواجب الضرب بخلاف المهمة فيصم نذرها وفي الصبيغة كونها الفرائض بشرع بالترام وفي معناه ما في الضمان لله على كذا أو على كذا فلا يصح بالنية كسائر العقود ولإبعا لا يصح

بالإلتزام كما فصل كذا (قوله جمع نذر) قد علمت فيما تقدم نكتة همه فلا تقفل (قوله وهو) أي
النذر وقوله بذال بمجبة أي ساكنة كما صرح بذلك غيره كالشيخ الخطيب بدل عليه قوله وسمى
مضاهوا العوام يقولونه بذال مهمة (قوله ومعناه لغة الوعد غير أوشر) فالأول كقولك أكرمك غدا
والثاني كقولك أضربك غدا ونظاره أن الوعد يستعمل في الخير والشر ولعله عندا التقييد فلا ينافي
أنه عند الإطلاق يكون الوعد في الخير والابعاد في الشر كما قال الشاعر
وأنى وإن أوعده أو وعدته * تخلف ابعادى ومنهزم معدى

وفيه لف وتشرير تبغفوله تخلف ابعادى راجع لقوله أوعده وذلك في الشر وقوله ومنهزم معدى
أي وعدى راجع لقوله أو وعدته وذلك في الخير تخلف الابعاد في الشر بما يسمح به لأنه ينشأ عن
الحلم والعفو كما تجاز الوعد في الخير لأنه ينشأ عن الكرم والسماحة (قوله وشرا) حذف على لغة وقوله
الترام قرينة أي بصفة والالتزام يستلزم المنزوم وهو الناذر والقرينة وهي المنذور فهذه هي الأركان
الثلاثة المتقدمة وقوله غير لازمة أي حينما تدخل فرض الكفاية لا يمتنع لازمها وإن كان لازما
على سبيل الكفاية فالتنعيم بذلك اعتراض المحض بقوله لو قال لم تعين كما قال غيره لمكان أو لم أحسن
لأن غير الالتزام لا يشمل فرض الكفاية مع أنه يصح نذره وسيصرح بذلك الشارح ثم قال اللهم الآن
يقال المراد غير لازمة معنا وقد جعلنا كلام الشارح على ذلك نفع لغيره بقوله لم تعين كما قال غيره لمكان
أو صرح وقوله باصل الشرع أي بأصل هو الشرع وتخرج بالقرينة المذكرة لغيرها من الواجب العيني
كصلاة الظهر والمصيبة كضرب الحجر والمكروه كسوء الدهر لن خاف من ضررا أو فوت حق والباح
كتيما وقعود فعلا أو ترك كالأصم نذر ذلك كله خلافا للشارح في المكروه كإسباقي أما الواجب
العيني فلا تنزع هذا إلتزام الشرع فلا معنى للترتابة بالنذر وأما المصيبة فليحذر مسلم لا نذري مصيبة
الله ولا فيما لا يملك كإيمان آدم وأما المكروه والباح فلا نهما لا يتقرب بهما وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا نذر إلا فيما ينتهي به وجه الله ولا يلزمه في ذلك كفارة لعدم انعقاد نذره وأما ما لا نذري في مصيبة
وكفارة كفارة عينية فضعيف باتفاق الحفاظ كما أجاب به الثوري وغيره بحجة على نذر الباح كقوله
إن قتلت فلانا فقتله على كذا فاصدأ بمنع نفسه من القتل ومحل عدم لزومها بذلك إذ لم ينوبه
الجبر والارتماء الكفارة بالبحث كما اقتضاه كلام الرافعي آخر (قوله والنذر ضرر بان) أي نوعان
أحبالا والأخرى خمسة تفصيلا لأن نذر الباح ثلاثة أنواع إما ما أن يتعلق به موت أو منع أو تحقيق
خبر ونذر التبرير نوعان نذر المجازاة وهو المعلق على شيء مرفوع بغيره وغير المجازاة وهو غير المعلق على
شيء كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أحدهما) أي أحد الطرفين وقوله نذر الباح يسمى نذر الباح
والغضب وبين الباح والغضب لانه ينشأ عن الباح والغضب غالبا يسمى أيضا نذر الغلق وعين
الغلق يمنع النفس المصيبة واللام لأن الناذر كانه أغلق الباب على نفسه (قوله ونهزم أو له) أي الذي
هو اللام وقوله وهو أي الباح وقوله التمداد في المصيبة أي التطويل فيها (قوله والمراد بهذا
النذر) أي الذي هو نذر الباح وقوله أن يخرج مخرج البمين أي أن يرد ويرد البمين في قصد النزع أو
الحث أو تحقيق الخبر وصور الشارح المنع بقوله بان بقصد الناذر منع نفسه من شيء كقوله ان كلمت
فلانا فقتله على كذا أو نهزم ليست بقيد منع غيره كذلك كقوله ان فعل فلان كذا فقتله على كذا أو لعزل
اقتصار الشارح عليه لانه الغالب وصورنا تحت لنفسه إن يقول ان لم أدخل الدار فقتله على كذا ولغيره
أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فقتله على كذا أو صورة تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلت أو كما قال فلان
فقتله على كذا أو علم من ذلك أن الناذر لا بد أن يكون له قصد معتبر بان يكون له مكلفا اعتنا غير محصور
عليه فيما نذره قال المحض ولا بد أن يكون مسلما أيضا لكن قد عرفت أن ذلك في نذر التبريدون
نذر الباح الذي الكلام فيه الآن (قوله ولا يقصد القرينة) أي لأن قصد القرينة لا يكون في نذر

جمع نذره وهو بذال
مجمعة ساكنة وحكي
فصحا ومعناه لغة
الوعد غير أوشر
وشرا الترام قرينة
غير لازمة باصل
الشرع والنذر
ضرر بان أحدهما
نذر الباح يقع أوله
وهو التمداد في
المصوبة والمراد
بهذا النذر أن يخرج
مخرج البمين بان
يقصد الناذر منع
نفسه من شيء ولا
قصد القرينة

المباح وإنما يكون في نذر التبر (قوله وفيه) أي في نذر المباح وقوله كفارة من أوما التزمه بالنذر
 أي على الزاحم من التغيير بين كفارة البسبب وما التزمه وقيل يلزم فيه كفارة البسبب وقيل يلزم فيه
 التزم. وأما نذر التبر فغيره فبعبارة التزم جفنا لكن على التراضي إن لم يقتضيه قسمة بين ولو قال إن
 فعلت كذا فعلت كفارة من أو كفارة نذر فبعبارة كفارة جفنا وقوله لا يفعل من فعله أو
 فعل نذر صحيح وقوله بين قمر بقوله كفارة من وإن اقتضى ضم البسبب لا يفعل ولا يلزمه شيء ولو قال
 في نذر التبر إن شئت الله لم يفعله فعل نذر أو قال ابتداء الله على نذر لم يفعله من القرب والتعيين
 إليه كذا كرم بالفتحي (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانها وقوله نذر
 المازاة كان الصواب أن يقول نذر التبر لأن الذي يقابل نذر المباح هو نذر التبر وهو الذي
 ينقسم إلى النوعين الذين ذكرهما الشارح بعد وأما نذر المازاة فهو أحد النوعين المذكورين
 وهو المعلق على شيء مرغوب فيه لأن المازاة تعني لكافة ولا تظهر إلا في المعلق على المرغوب فيه
 بخلاف غير المعلق فإنه لا مازاة فيه على شيء اللهم إلا أن يقال أنه لا يخلو من المازاة على صحة الله في
 الواقع وإن لم يعلقه عليها الناذر فإذا قال الله على صلاته مثلا فهو نذر معلق ولكنه مازاة على صحة
 في الواقع وهو عيبه نذر التبر وهو الذي يقابل نذر المباح وهو الذي ينقسم إلى النوعين
 المذكورين والتبر وتعلقه من البرمي بذلك لأن الناذر يطلب به البر والتقرب إلى الله تعالى (قوله
 وهو) أي نذر المازاة على كلام الشارح ونذر التبر على الصواب المتقدم وقوله نوعان أي قسمان
 وأما هذا النوعان للأنواع الثلاثة الأربعة في نذر المباح كانت الجملة خمسة كمال (قوله
 أحدهما) أي أحد النوعين المذكورين وقوله أن لا يعلقه الناذر على شيء أي ذوان لا يعلقه الناذر
 على شيء فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو علم التعلق بل هو غير المعلق وسمى نذر
 تبر فقط (قوله كقوله ابتداء) أي قول الناذر في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شيء
 وقول من شيء من مراده الله في كذا المأثم الله على من شئت من مرضي كما في شرح المنهج فهو من
 غير المعلق وإن كان معلوما أن الله من الشفاء وهذا يظهر فيه معنى المازاة وإن لم يكن معلقا
 على شيء في الاصطلاح وبه ينضم الجواب السابق من الشارح وقوله الله على صوم أو شئت أي أو
 صدقة أو نحو ذلك (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانها كمال في نظيره وقوله
 أن يعلقه أي ذوان لا يعلقه فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو التعلق بل هو المعلق
 وقوله على شيء أي مرغوب فيه وموصوب بنفسه بخلاف المعلق عليه في نذر المباح فإنه مرغوب عنه
 ومغفوض لنفسه (قوله وأشار له) أي الثاني وهو المعلق وهذا يظهر أن المصنف اقتصر على النوعين
 الثاني من نوعي التبر وقوله بقوله متعلق بقوله أشار (قوله والنذر يلزم) أي يجب اللفظ به عند وجود
 المعلق عليه على التراضي لا على الفور وقوله في المازاة أي المکانة أو هو متعلق يلزم وقول المصنف
 على مباح متعلق بالمجاز أو المعنى أن النذر معلق على المباح فالكلام في تعليق النذر على المباح لا في
 نذر المباح لأن نذر المباح لا يلزم كإسباقي في قوله ولا يلزم النذر على ترك مباح وفعله ولذلك قال
 المصنف وأما نذر المباح نفسه فساق في كلامه فكان الصواب للشارح حذف نذر من قوله على نذر
 مباح وإبقاء المتن على ظاهره لأن الكلام الآن في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح كاعتل وقد
 صنع الشيخ الطيب مثل صنيع الشارح فقد رتب في كلام المصنف وترتب على ذلك الاعتراض على
 المصنف بقوله وهذا من المصنف لعله سهواً وسبق في إذا نذر على فعل مباح أو تركه لا نعتبه
 باتفاق الأصحاب فصار من لزومها أنت خير إن أقرضه مني على ما قدره وفهم من أن الكلام
 في نذر المباح وليس كذلك بل الكلام في تعليق النذر على المباح فتدأبته عليه المعلق عليه بالتدور
 وكذلك الشارح فظهر لهما قمر زناه أن كلام المصنف ليس بسهولة وسبق فلم ومن المعلوم أنه المباح

وفيه كفارة من أوما
 التزمه بالنذر والثاني
 نذر المازاة وهو نوعان
 أحدهما أن لا يعلقه
 الناذر على شيء كقوله
 ابتداء الله على صوم
 أو شئت والثاني أن
 يعلقه على شيء وأشار له
 المصنف بقوله (والنذر
 يلزم

هو الذي يريد فيه ترغيب ولا ترهب فهو الذي استوى فعله وتركه وكلام الشيخ الخطيب صريح
في أن المراد هنا ذلك والذات منه بقوله "كل شرب ونحوه وقيامه" فكأن لا بد من
التقييد بالرغوب فيه كما هو على هذا فاعطف الطاعة في قوله وطاعة على البياح من عطف النذر
وفسره بعضهم باليس بمصيبة وربما يقتضيه قول الشارح إلا في ثم صرح المصنف بجهوم قوله
ما بقاع على مباح في قوله ولا نذري في معصيته صرح به قول الحنفى المراد بالمباح هنا ما قبل الحرام وعلى
هذا فاعطف الطاعة عليه من عطف الخاص على العام وإن كان قول الحنفى بعد تفسيره بالمباح
قابل للحرام المقيد بكونه طاعة يقتضى أنه من عطف التفسير ولا يظهر في مثال المصنف وهو كقوله
إن شئ الله مريض الخ لأن المعلق عليه وهو الشفاء ليس بطاعة فإن قلت لا يظهر كونه مباحاً أيضاً
قلت أشاروا إلى جوابين فلكل ما إن المراد بالمباح ما ليس بمصيبة سواء كان فعلاً للنادر أو لا فالأول كان
يقول إن أكلت لحمي بمعنى إن سمر الله في قلتي على كذا والثاني كمثل المصنف ولا يخفى أن تفسير
المباح بما ليس بمصيبة يشمل المكر ويفيد أن النذر المعلق عليه يتعقد مكانه بقول إن التفت
في الصلاة بمعنى إن سمر الله في قلتي على كذا وهو بعيد والذي يظهر فيه عدم الاعتقاد فمثل في هذا
المقام فقد زلت فيه الإقدام (قوله وطاعة) أى كقوله إن صليت الظهر أو إن صمت رمضان أو إن
صدقت فله على كذا فهذا مثال للعلق على الطاعة الشاملة لأوجب العيني وغيره فإن الكلام
في الطاعة المعلق عليها المنذورة ولا في الطاعة المنذورة كما أشبهه على الحنفى وغيره فبنى على ذلك قوله
المراد بالطاعة هنا المنذوب كتشيع الجنائز وقراءة سورة معينة قولوا في صلاة وطول فراءة ذلك اه
وهذا إنما هو في الطاعة المنذورة كما قرأناه سابقاً هو أوضح من ذلك أشد من شرح النسخ
وغيره فتنبه ولا تسكن من التافلين (قوله كقوله الخ) قد عرفت أنه مثال للتطبيق على المباح بالمعنى
السابق على ما سبق ولم نخل المصنف للتطبيق على الطاعة وقد علمناه قريبا قوله أى النادر تفسير
لأضيق والمراد السابق بما زاتوه هو المعلق على شئ مرغوب فيه لأن الكلام في ذلك (قوله إن شئ الله
مريض) أى وإن قدم غائب أو نحو من الفرق أو نحو ذلك وقوله وفي بعض النسخ مرضى أى يبل
مريض وهو معطوف على محذوف تقديره هكذا في بعض النسخ وقوله أو كفت شرعوى أشار
بذلك إلى أنه لا فرق في المعلق عليه بين أن يكون حصول نعمة أو اندفاع نعمة ومثل هذا أو نحو من
الفرق كما ذكرناه فمما سبق (قوله فله على أن أصلي أو أصوم أو أتصدق) أى أو أحتج أو نحو ذلك
ولو ضل بعد النذر هل نذر صلاة أو صوماً أو صدقة أو اعتقاداً قال البغوي في فتاوى به يحتتمل أن يقال
عليه الأيمان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتتمل أن يقال يصحده بخلاف الصلاة لا يتقنا
أن الخمس لم يجب عليه وإنما وجب عليه شئ واحد أو أشبهه فاحتج كالأولى والفتنة اه والاحتتمل
الثاني هو الأوجه كما قاله الشيخ الخطيب (قوله يلزمه الخ) أى عند إطلاقه بأن لا يقيد بتدريج معلوم
من الصلاة أو الصوم أو الصدقة والأوجب ما قدره لكن إن نذر صوم سنة معينة لم يدخل عيد
وتشريق ورمضان وأيام حيز وتقاس لأن رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل الصوم
أسلاً فلا يدخل في نذره ولا قضاء عليه لذلك لأنه مستثنى شرعاً خلافاً للرافعي فمما وقع في الحيز
والنفس وإن نذر صوم سنة معينة فإن شراً ما يتبها في نذره يلزمه والأول لا يلزم طبع التابع لا
يدخل في نذر السنة المعينة من عيد وتشريق ورمضان وأيام حيز وتقاس لكن بعضى هنا غير
فمن حيز وتقاس متصلاً بالآخر السنة أو أيام من الحيز والنفس فلا يقتضيه خلافاً لأن الرفعة
حيث قال يلزم قضاءه كما في رمضان وفرضه في الحيز ومنه التقاس أو نذر صوم الأيمان أو
الاجتهاد لزمه ولا يقضى ما وقع فيها عملاً لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة وكذلك ما وقع منها في
شهرين صامهما عن كثرة لزمته قبل النذر بخلاف ما إذا لزمته بعد النذر ونذر صوم يوم معين

في المازنة (نذر
مباح وطاعة
قوله) أى النادر
(إن شئ الله مريض)
وفي بعض النسخ
مرضى أو كفت شر
عدوى (قوله على أن
أصلي أو أصوم أو
أتصدق ويلزمه)

تعين فلا يصوم عنه قبله ويقع الصوم عنه بعده قضاء قال العاصي ولونذر قبل الزوال صوم هذا اليوم
 لزمه وأجاز صومه وإن لم يبيت النية بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم فإنه لا يشعده لأنه غير معه وشرا
 وكذا لو نذر بعض ركعة ولو نذر أتمام نفل من صوم أو غيره لزمه لأنه صادة قطع الزمانه النذر ولو نذر
 صوم يوم قد صوم زيد لا يعتد به ثم إن علم قد صوم مقداره بيت النية وصامه عنه أجزأه وإن قدم ليلا أو
 يوم بعد أو غيره مما لا يدخل في نذر صوم السنة المصينة سقط الصوم عنه لعدم قبوله ولو أن قدم نهارا
 هو فيه صام نفلًا أو أحاقب غير رمضان أو منظر لزمه قضاءه ولو قال إن قدم زيد فله على أن الصوم
 أمس يومه لم يصح نذره على المذهب ومن نقل عن الجمهور أنه قال صم نذره على المذهب فقلدها
(قوله أي النذر) تفسر الصغير وقوله من ذلك أي المذ كور من الصلاة أو الصوم أو الصدقة كما أشار
 إليه الشارح بقوله أي ما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة ولا تقل لأحاجة للتأويل بل المذ كور لأن
 العطف بالواو لا للتنويع والتعقيق فمما أتت بها صك الواو بخلاف أو التي للترك أو الأتمام فمما أتت بالواو
 الشئين أو الأشياء كما هو مقرر في علم النحو (قوله ما يقع عليه الاسم) أي ما ينطلق عليه اسم الصلاة
 أو الصوم أو الصدقة فجاء على أقل وأوجب الشرع وهو في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وكان مقتضى
 ذلك أنه يجب في الصدقة خمسة دراهم أو نصف دينار لأنه أقل وأوجب الشرع في نصاب الدراهم وهو
 ما تدرهم نصاب الذهب وهو عشرة مثقالاتهم أو جوا فيها أقل متحول لأنه قد يصح في الزكاة
 في صورة التركة كما إذا اشترى ألف مسك في نصاب فاذا وزع الواجب على كل من الألف فخص
 الواحد منهم الأقل متحول (قوله من الصلاة) أي حال كون ما يقع عليه من الصلاة وموله وأقلها أي
 الصلاة يعني في واجب الشرع فلا يراد أن أقل الصلاة في النفل ركعة لأن النذر يحصل على أقل وأوجب
 الشرع كما جلت (قوله ركعتان) أي بالقيام القدر يتنامى على أنه يسلك به مسلك وأوجب الشرع وهو
 ما يحصى الشئان هنا وفي قوله ما يفهمه اختلاف في جميع ولو نذر صلاة أو عدا حاز فعلها أو غالا تباينها لأفضل
 ولو نذر الصلاة قائما لم يجز فعلها أو عدا مع القدرة لأنه دون ما التزمه (قوله أو الصوم وأقله يوم) أي
 واحد كامل لأنه لا يفرض أو لا يلزم زيادة عليه نعم لو نذر صوم أيام لزمه ثلاثة أيام لأنها أقل الجمع (قوله
 أو الصدقة وهي أقل شئ مما يقول) قال المصنف صوابه أقل متحول لأن أقل شئ مما يقول بصدق بما
 لا يقول إذا صك كان من جنس ما يقول ويمكن الجواب عن الشارح بأن يجعل ما يقول بيانًا لأقل شئ
 فيقيد حينئذ أنه أقل متحول (قوله وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم) أي فصب أقل متحول ولا ينافيه
 وصفه بالعظيم فله على عظيم أو غاصبه كما قاله فعلا أو أقل بمال عظيم فإنه يقبل تفسره ما قل متحول
 ووصفه بالعظيم من حيث أن غاصبه في ما لو نذر العتق فغير ترقية ولو نافقه ككافرة توفو ع الاسم
 عليها ولو نذر عتق رقبة كافرة أو معصية ولم يصحبها في نذره أجزأه رقبة كاملة لا تباينها بأفضل فإن عنها
 كان قال الله على عتق هذا العبد الكافر أو العبد تصبت (قوله ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا
 على مباح في قولها الخ) هذا يقتضي أن صورة النذر في المعصية أن يعلق النذر على المعصية بصرح به
 بمثل المصنف حيث قال إن قلت فلا تأفقه على كذا فلا تعتدولو كان المنذور نفسه طاعة لعل المعلق
 على المعصية معصية أو الكلام في نذر التور لكونه معتق على مرقوبه فإن قصد منع نفسه من ذلك
 كان نذر لحاج ومثل النذر المعلق على المعصية نذر المعصية كان قال الله على قتل فلان فلا تعتدوا
 بالوحي نذر الجفاري المارد من نذر أن يطعم الله فليطعه ومن نذر أن يحصى الله فلا يحصه ولحديث
 مسلم البار بذا لنذر في معصية الله ولا فم لا يملكه إن آدموا الحاصل أن قول المصنف ولا نذر في
 معصية شاملة للصورتين أي تعليق النذر على المعصية وهذه الصورة هي التي مثل لها المصنف
 بقوله كقوله إن قلت فلا تأفقه على كذا فتغير نذر المعصية كان قال الله على أن أسرب الخ وهذه
 الصورة هي المتبادر من قول الشارح أي لا يعتد نذرها لأن الظاهر منه نذر نفس المعصية وإن

أي الناذر (من)
 ذلك أي ما نذره
 من صلاة أو صوم أو
 صدقة (ما يقع عليه
 الاسم) من الصلاة
 وأقلها ركعتان أو
 الصوم وأقله يوم أو
 الصدقة وهي أقل
 شئ مما يقول وكذا
 لو نذر التصديق بمال
 عظيم كما قال القاضي
 أبو الطيب ثم صرح
 المصنف بمفهوم قوله
 سابقا على مباح في
 قوله

يمكن جله على ما يعمل النذر المعلق على المعصية يجعل الاضافه في نذرها لا في ملائمتها وما يقتضيه
 اقتصاره على مثال المعصية مع كونه من قبيل المعلق على المعصية ولا يفرق في المعصية بين أن تكون
 فعلا كشرب الخمر والقتل والزنا ونحو ذلك أو تركا كترك الصلوات الخمس ونحو ذلك وتملت المعصية
 ما لو كانت لعرض كالزندان يصلى في الأرض المعصية بغلا يتعقد كإيمانه بها على وجه الماورى
 وكذا البغوى في قتاله وهو الظاهر الجارى على القواعد وبوجه أنه لا يتعقد نذر الصلوات الاوقات
 المكروهة على الصبح خلا لما قال بأنه يصح النذر للصلاة في الأرض المعصية وبوجه في موضع آخر
 ويمكن جله على ما لو نذر الصلوات في هذه الأرض وكانت معصية بغلا يصح النذر وبوجه في موضع آخر
 وأورد في التوضيح اعتناق العبد المرهون فان الرافعى حكى عن التمام نذره منعقدان نفذ ناعته في
 الحال بان كان موسرا أو عند أداء المال أو الإبراء بان كان معبرا أو ذكره في الزمان أن عتق المرهون
 من العسر لا يجوز فان تم الكلامان سكان نذر منعقد في معصية فيكون مستثنى وهذا ضعيف
 والعلة ردهم انعقاد نذر العسر لان عتقه معصية ولا يتعقد بعد أداء المال أو الإبراء بل بقوم أصله
 بخلاف الموسر (قوله) كونه ان قتل فلانا أى ان يترك من فلان لكون نفسه رافعى في ذلك
 حتى يكون نذره بغير فلا يتعقد سعيته بخلاف ما ذاع صدى من نفسه من ذلك فانه يتعقد بكون نذر
 لجاح كإيمانه (قوله بغير حق) أى علميا بخلاف ما لو كان بحق كان استحق قتله فودا فقال ان قتل فلانا
 فقله على كذا فانه يتعقد لانه ليس معقلا على معصية (قوله فقله على كذا) أى صلا أو صوم أو صدقة
 أو نحوها من كل برقة تمعين بأصل الشرع فلا يتعقد النذر وان كان المستنوي طاعة لاه معلق على
 المعصية والمعلق على المعصية معصية (قوله وشرح بالمعصية) أى نذر المعصية بغير قوله نذر المكروه
 مع تعيينه بقوله كثر ثم ص صوم الدهر وقوله فيتعقد نذره أى نذر المكروه وهذا مرجع والراجع
 أنه لا يتعقد نذره لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذر لأفعية ابنتي به وجه الله ولا نذر لا يتقرب به والنذر
 لا يكون الأفعية يتقرب به فلا يتعقد نذر صوم الدهر الا لقادر عليه ما لم يخف به ضررا أو فوات حق
 لكن جعل علم الاعتقاد في المكروه اذا كان مكروها لذاته كالالتفات في الصلاة فان كان مكروها
 لعارض كصوم يوم الجمعة أو السبت أو الاحد انعقد نذره لان الكراهة لعارض الا فرادى لذات
 العبادة فانه لا كراهة فيها (قوله ولا يلزم الوفاء به) مبنى على اعتقاده وقد علمت ضعفه باعتدائه
 لا يلزم الوفاء به الا في المكروه لعارض كاحلت (قوله ولا يصح أيضا) أى لا يصح نذر المعصية وقوله
 نذر واجب على العين أى لانه لازم حينما يزام الشرع قبل النذر فلامعنى لالتزامه بالنذر كإيمانه وقوله
 كالصلوات الخمس ومنها الجمعة لانها خاصة بومها بخلاف صلاتها العامة في الفرائض والنوافل التي
 سمن فيها الجماعة كما سبق في أول الفصل (قوله اما الواجب على الكفاية) مقابل لقوله واجب على
 وقوله فيلزمه أى لا انعقاد نذره لمشعول القرينة التي لم تعين بأصل الشرع كإيمانه أو ضحائه سابقا وقوله كما
 يغضيه كلام الروضة وأصله هو المأخذ (قوله ولا يلزم النذر الخ) أى نذر البضارى من ابن عباس
 قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم تحط اذ رأى رجلا فقام في المناس فدأله عنه فقالوا هذا أبو
 اسرائيل نذر أن صوم ولا يتعدوا ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم
 وليستظل وليتعد وليصوم ويؤخذ من هذا الحديث ان نذر ترك الكلام لا يتعد ولا يتكلم به صرح
 في الزواجر المصموم ولا يلزم التكلم بالنذر كما يرى عليه ابن المقرئ لان الأصل فيه الابتناء ولا نظر
 لكونه عديكون ممنوعا كما التاقي الواحد لا يجب لكونه عارضا وان خالف فيه بعض المتأخرين
 اذا كان ممنوعا (قوله أى لا يتعد) أشار الشارح بذلك الى ان المراد بعدم الزوم في كلامه علم
 الاعتقاد ولو عبر بذلك كان أولى لانه يلزم من علم الاعتقاد عدم الزوم (قوله على ترك مباح أو فعله)

(ولا نذر في معصية)
 أى لا يتعقد نذرها
 (قوله ان قتل)
 فلانا) بغير حق فقله
 على كذا) وتخرج
 بالمعصية نذر المكروه
 ككثر ثم ص صوم
 الدهر فيتعقد نذره
 ويلزمه الوفاء به ولا
 يصح أيضا نذر واجب
 على العين كالصلوات
 الخمس أما الواجب على
 الكفاية فيلزمه كما
 يقتضيه كلام الروضة
 وأصلها (ولا يلزم
 النذر) أى لا يتعقد
 (على ترك مباح) أو
 فعله

ولعل على معنى الباعو المعنى ولا يلزم التذلل المتعلق بترك ما ح أو فعله لانه لا يظهر معنى الاستعلاء هنا
وفسر في الرفض وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع واستوى فعله
وتر كشرط كنوم وكل وشرب ولو قصد بالنوم النشاط على النهوض بالاكل والشرب النغوى
على العادة لان ذلك عارض بسبب التقصير لاصل الاحاقه وخاف فيه بعض المتأخرين فقال يصح
نذر ما ذكره حيث لا منه عداة في هذه الحالة (قوله لا تأكل من ثمره) أي اذا ردت بين أمسه
الاول وهو ترك المباح فاقول ان الاول كقوله الخ (قوله لا تأكل من ثمره) أي اذا ردت بين أمسه
الى ان فرض الكلام فيما اذا يشغل هل حدث ولا تمت ولا تحقيق خبره وسلا عن الاضافة الى الله
تعالى في هذه الحالة يجري فيه الخلاف الا في نفي الكفار اذا خالف والمعتد عدم اللزوم
حيث نذر ما اذا اشغل على حدث أو منع أو تحقيق خبره أو كان فيه اضافة الى الله تعالى كأن قال ان
لم أدخل الدار أو ان كلمت زيدا أو ان لم يكن الامر كما فعلت فعل ان كل مجمل أو شرب لنا أو نحو ذلك
أوفال ابتداء على ان كل القطر مثله الكفار عند مخالفة نظر الكونه في معنى العن
في الاول ولعل كرمه ماقسم الله تعالى في الثاني (قوله وما أشبهه) وفي بعض النسخ وما أشبه ذلك أي وما
أشبه قوله لئلا كور وقوله من المباح أي حال كونه كائنا من المباح وقوله لا تأكل من ثمره لا تأكل
لما أشبه ذلك من المباح (قوله والثاني) أي الذي هو فعل المباح وقوله تصحوا كل كذا أي نحو قوله
أكل كذا بما لم يرد في نفسه ما به مدعى ان كلا فعل مضارع (قوله واذا خالف الخ) واذا لم يخالف
فلا شيء عليه طعام وقوله التذلل المباح أي المنذور المباح سواء كان فعلا أو تركا فالما للفق في الترك بان
يفعل ما نذر في كوفي الفعل بان ترك ما نذر فعله (قوله لزمه كفارة عين على الراجح) ليس براجح بل
مرجوح الا ان على كل ما اذا اشغل على حدث أو منع أو تحقيق خبره أو اضافة الى الله تعالى لانه حيث
لزمه الكفارة كما تقدم (قوله لكن تضيقه الرخصة وأصلها عدم اللزوم) أي عدم لزوم الكفارة
وهذا هو المعقول لكن عمله اذا لم يشغل على حدث ولا تمت ولا تحقيق خبره ولا اضافة الى الله تعالى كما مر
(خاتمة) في مسائل مهمة تتعلق بالنذر فنذكر اهداء الشيء الى الحرم من ماله الى الله تعالى
منه ولونذر نصد قايض على اهل بلع من زمعصره في مسا كية المسلمين ولونذر زينا أو نذر
لا سراج مصعد أو غيره صم النذر ان كان هناك من يتنفع به من مصل أو نذر أو نحوهما أو الم يصح
لانه اضاة مال وهذا التفصيل يجري فيما لو وقف ما يشتري من غلته ما يبيع بذلك والاوجه
ان عقاد النذر فيما لو قال البائع للمشتري ان نزع المبيع مستحقا فله على أن أهبطك ألفا خلاقا لا ين
القرى حيث جعله لغوا ولونذر المراتل وحوها ما وجب لها عليه من حقوق الزوجة صم النذر ويرى
الزوج منها وان لم تكن عالة بالقدرة وكذا لو قال نذرتك بدفتره صتاني مده حياه فانه يبيع كما ينبغي به
البقيتي قياسا على محضه صم عالم بركا اختاره النور ويولونذر ان يعل في افضل الاوقات أو في احبها
الى الله تعالى فقياس ما قاله في الطلاق أنه يصل في ليلة القدر ولونذر ان يعبد الله بعبادة لا يشرك
فيها غيره فقبل شولي الامامة العظمى وقبل يصل داخل البيت وحده وقبل بطون بالبيت وحده
وما ورد على هذا التعليل من ان البيت لا يتناول ما تنسك ملك أو غيره مرود بان العبرة بالنظر لنا
ولونذر اتيان الحرم أو شيء منه كالبيت الحرام لزمه نسك وان كان في الحرم لان ذلك هو المقصود
شرعا بالاصالة من اتيان الحرم فصار محولا في عرف الشرع عليه ولونذر المشي اليه لزمه منى من
مسكنه مع نسك ولونذر ان يبيع أو يعتر ما شيا أو عكسه لزمه المشي مع الحج أو العبرة من حيث أرم
لانه التزم المشي من النسك وأوله من الاحرام فان صرح بان منه مسكنه وجب منه ومعد وجوب
الشي عليه متى يشرع من نسكه بفرغته من التخليل والقياس كما قاله الشافعي انما كان يتردد في
حلال النسك لغرض تجارة أو غير هاته الر كوي ولم يذ كر وهو ولونذر الحج أو العبرة كما لزمه الركوب

قَالَ (قَوْلُهُ)
لَا تَأْكُلْ مِنْ ثَمَرِهِ
لِأَنَّهُ مِثْلُ شَيْءٍ
مِنَ الْمَبَاحِ
كَذَلِكَ الثَّانِي
كَمَا أَشْرَبَ كَذَا
وَالَيْسَ كَذَا
خَالَفَ التَّذْلِيلَ
لِزِمَهُ كِفَارَةُ عَيْنٍ
الرَّاجِحُ عِنْدَ الْغَوَايِ
وَتَبَعَهُ الْمَصْرُ وَالْمَبَاحُ
لَكِنْ قَضِيَّةٌ أَرَوَّضَةٌ
وَأَصْلُهَا عَدَمُ اللَّزْمِ

قيا على الشيء بل هو أفضل منه عند النور ولو نذرنا الحج فإيا زعمنا أن يكون الحفاء وهناك فروع كثيرة لا يحتملها المقام وفي هذا القدر كفاية لولا الأوهام

(كتاب أحكام الاقضية والشهادات)

أى هذا كتاب بيان أحكام الاقضية والشهادات وانما جمع المصنف كلامهم الاختلاف فيما يختلف أنواع متعلقة بما أو اصل في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وأن احكموا بينكم بما أنزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط أيا بالعدل وأخبرنا بغير المصنفين اذا احكموا حالكم فاطفا فله أرى على اجتهاده في طلب الحق وإن أصاب فله أيران أير على اجتهاده وأير على أصابته وفي رواية صحها حالكم فله عشرة أاجود واجمع المسلمون كما في شرح مسلم على أن هذا إذا حكم عالم عادل أهل للحكم بخلاف من ليس بأهل له فلا أير له وإن أصاب بل هو أثم ولا ينفذ حكمه وإن وافق الحق لأن أصابته وموافقة الحق اتفاقا ليست صادرة عن أصل شرعى فهو عاص في جميع أحكامه وكلها مردودة وقد روى الأربعة والمراد بهم أصحاب السنن الأربعة ما عدا البخارى ومسلم وأمثلهما حالكم والبقى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة فاض في الجنة وما ضاب في النار ما لم يرضى في الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذان في النار رجل عرف الحق وجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل وما ضاب في القضاء من التهم منته كقوله صلى الله عليه وسلم من جعل ما ضاب في يده سكين فكسح على غلام الخطر فيموت ذلك رغب العلماء عنه فقد حال مكبول لو خسرت بين القضاء والقتل لا خیرت القتل وامتنت منه الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما (قوله والاقضية جمع قضاء بالمدة) كقضاء وأقضية (قوله وهو) أى القضاء وقوله أحكام الشيء بكسر الهمزة أى اتفاقه وقوله وما ضاؤه أى تنفيذه (قوله ومضرا) عطف على لغة وقوله فصل الخصومة وفي بعض النسخ فصل الحكومة وقوله بين خصمين أى فى أثر وقوله بحكم الله تعالى متعلق بفصل بخلاف ما إذا فصلها بغير حكم الله تعالى فليس بقضاء حقيقة (قوله والشهادات جمع شهادة) فقد عرفت حكمه جمع كل منهما فتنه وقوله مصدر شهد أى هو مصدر شهد يقال شهد بشهادة وقوله من الشهود أى ما خوفه من الشهود وقوله معنى المحضور أى معنى هو المحضور قال الأضافة لشهادته (قوله والقضاء فرض كفاية) أى في حق الصالح له في الناحية التى هى مسافة العدوى فيجب أن يكون بين كل قاضين مسافة عدوى وأما ما بين كل مقتدين بمسافة قصر وهذا ان بعد الصالح له كما أشار إليه بقوله فان تعين على شخص زمة عليه وأما تولية الامام ففرض عين عليه فبولى الصالح له ليقوم به كأن يقول له وليتك القضاء أو وليتكم أو أزال منسكه فان ولى غير الصالح له لم تصح توليته وإن تعين لولى بكسر اللام والوئى بفتحها ولا ينفذ حكمه وإن أصاب فيه الاضرار وروى أن ولى سلطان ذو شوكة سلطانا معا وقد ينفذ قضاؤه للضرر وتلا تسطل مصالح الناس ويحل اشراكه بذاشوة اذا وجد المصتهب والافلا بشرط أن يكون ذا شوكة تخرج بالمسلم الكافر اذا ولاه ذو الشوكة فلا ينفذ قضاؤه وأما المرء الوصى فصرح ابن عبد السلام بنفذه منهما ويجوز أن يحكم اثنتان ما كثر في غيره بقوة لله تعالى أهلا للقضاء مطلقا أو غير أهل له مع عدم القاضي أو مع طلب ما له ولا ينفذ حكم الحكم عليهم الا رضاه ما قبل الحكم بأن قوله له حكمنا لك الحكم بيننا ورضينا بحكمك هذا أن لم يكن أحدهما فاضيا والافلا بشرط رضاهما وتبين تولية القاضي يشاهد من بغير حان معه الى محصل ولا يتهجر أن أهله أو باستفاضة ويسن أن يكتب لهم قوله كتابا بالتولية ويحتاج اليه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعته الى اليمن كتابا بالتولية وأن يدخل وعابه جماعة سوداء وم اثنين فميس قد بنت وأن يثبت عن حال علماء أهل الدولة قبل دخوله أن يثبت والافين يدخل ويحسب ذلك أن لم يكن عاظهم ويجوز نصب أكثر من قاض يعمل أن لم بشرط عليهم اجتماعهم على الحكم والافلا يجوز ما يقع بينهم

(كتاب أحكام الاقضية والشهادات)
والاقضية جمع قضاء بالمدة وهو لغة فاحكم الشيء وما ضاؤه وشرا فصل الخصومة بين خصمين بحكم الله تعالى والشهادات جميع شهادة مصدر شهد من الشهود بمعنى المحضور والقضاء فرض كفاية

من الخلاف في محل الاجتهاد يؤخذ من التحليل ان محل عدم المواز في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ونسب للإمام ان يأخذ للقاضي في الاستقلال بآرائه فان اطلق الآذن في الاستقلال استقلت مطلقا وان خصه بقدر يتعدى وان لم يأذن له في الاستقلال ولم ينه عنه استقلت فيما عجز عنه لحاجته المهدونة بقدر عليه وانهاه عنه لم يستقل أصلا ويقتصر على ما يمكنه ولو زالت أهلية القاضي بجنون ونحوه كان ما اعزل ولو اجازت أهلية لم تعد ولا شبه فحتاج الى توليد جديد بقوله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزله بطلان وفضل منه بمصلحة كسكين قننه فان لم يكن شيء من ذلك حرم عزله لكن بنفذه وان وجد ثم صالح والأفلاو لا يعزل قبل بلوغ عزله لان خلق عزله في قرأته كتابا اعزل بقرأته عليه كما يعزل بقرأته بنفسه ويعزل بانعزاله نائمه لاقم يقيم ووقف ولا من استقله يقول الإمام استقلت معنى ولا يعزل قاض ووالا يعزل الإمام (قوله فان تعين على شخص) مقابل لحدوف تقدر هذه ان لم تعين على شخص بان تعدد الصالح له في الناحية كما التنبيه عليه وقوله لزومه طلبه أي ان لم يره الإمام ابتداء بزمه طلبه ولو علم عدم الإجابة على الراجح وزمه بقوله ان ولاد ابتداء لاجابة عليه فهو يلزمه طلبه وقوله ولو يبدل مال أو خاف من نفسه الميل وانما يلزمه الطلبو القبول في حاجته فلا يلزمه ان لا يفرض تعذبا بترك الوطن بالكلية بخلاف سائر الفروض كالجهاد ونحوه (قوله ولا يجوز) أي لا يصح أيضا وقوله ان يلى القضاء أي الذي هو المحكم بين الناس (قوله الامن استقلت عليه) أي من اجتمع فيه مواليين والناه زائد ان قالوا قلني كلت معنى اجتمعت كما عرفت وقوله خمسة عشر لعل ذلك ما عتدوا كون المهدوم مذكرا معني لان المصلحة بمعنى الشرط والافاناسب الشبهة التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ خمس عشرة لان المهدوم مؤنث وقوله خصه أي حالة (قوله أحدها) أي أحد الحاصل الخمس عشرة تلصقه ليرى الأولى والثانية والثالثة وهكذا كمال الشيخ الخطيب نظر التقدير معنى ولذلك قال والثاني والثالث وهكذا والافاناسب مؤنث فكان التماسه ان يقول الأولى والثاني والثالث وهكذا كاصنع الشيخ الخطيب (قوله الاسلام) خبر المتبدل الذي قدره الشارح وهو في كلام المصنف يدل من خمسة عشر (قوله فلا تصح ولاية الكافر) تفريع على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام (قوله ولو كانت على كافر) غاية في عدم صحته بولاية الكافر لا تملس من أهل هذه الولا يقولون في مثله (قوله قال الماوردي يوما مرتبة ما عجز) غرضه بذلك الجواب عما رجع على قوله فلا تصح ولاية الكافر ولو على كافر وقوله من نصير حل بيان لعادة الولا وقوله من أهل النعمة أي المحكم بينهم وقوله فتقليد رياسة فيصير بذلك رئيسا عليهم وقوله وزمامة أي سادقة فيصير بذلك زعما لهم أي سيدا لهم ففي المختار تفسير زعيم القوم بسيدهم وقوله لا تقليدكم وقضاء فلا يصير بذلك زعما لهم أي سيدا لهم ففي المختار وعطف القضاء على المحكم عطف مرادف لما عرفت من ان القضاء هو المحكم بين الناس (قوله ولا يلزم أهل النعمة للمحك بالزمامة) أي لا تملس لهم مرتبة الازمام لاجل من انهم يصير بذلك زعما كالولا قاضيا وقوله بل بالزمامة المحكم الزمامة (قوله والثاني والثالث) أي من المصالح الخمسة عشر وقوله البارغ والعقل فلا بد ان يكون مكفلا لنفسه غير المكلف وقوله فلا ولاية لصبي ومجنون تفريع على مفهوم الشرطين على الف والشر المرتب وقوله أطلق جنونه أولا أي أول ما يطبق جنونه بان تقطع (قوله والرابع الحرية) أي الكاملة أخذ من قوله في التفريع على المفهوم فلا تصح ولاية بدين كله أو بعضها أي لنقصه (قوله والخامس الذكورة) وفي بعض النسخ الذكورة نسبة الحرية والمراد الذكورة شيئا بدليل ذكر الخنثى في التفريع على المفهوم (قوله لا تصح ولا يفارم أو لا خنثى) أي مشكل أما الخنثى الواضع بالذكورة وتصح ولا يشك كإفاله في البصر (قوله ولو لولا الخنثى حال الجهل) أي بما يختلف ما لو لولا حال العلم بحاله بان أصبح بالذكورة كما عرفت وقوله

فان تعين على شخص
لزمه طلبه (ولا يجوز
ان يلى القضاء الامن
استقلت عليه خمسة
عشر) وفي بعض
النسخ خمس عشرة
(نسخة) أحدها
(الاسلام) فلا تصح
ولاية الكافر ولو
كانت على كافر قال
الماوردي وما جرت
بعادة الولا من
نصير حل من أهل
النية فتقليد رياسة
وزمامة لا تقليد حكم
وقضاء ولا يلزم أهل
النية بالزمامة بل
بالزمامة (و) الثاني
والثالث (البارغ
والعقل) فلا ولاية
لصبي ومجنون طبق
جنونه أولا (و)
الرابع (الحرية) فلا
تصح ولا ترقى كله
أو بعضها (و) الخامس
(الذكورة) فلا تصح
ولاية امرأة ولا خنثى
ولو لولا الخنثى حال
الجهل لم يكن شران
ذكر ان يفتن حكمه
في المذهب

لم ينفذ حكمه أي ظهر الظاهر من حاله وهذا صريح في أن الحكم لا يعتبر فيه ما في نفس الامر ثم بعد
 يتوهم ذكر اتصم زلتيمو بنفذ حكمه كما تقدم من الجهر وقوله في المذهب هو المعتقد يؤخذ منه
 أن مقابله أنه بنفذ حكمه نظر الماسق نفس الامر (قوله والسادس العدالة) هي لغة التوسط وشرها
 ملكة في النفس عتيم من اقتراف الكثر والرافائل الماسق وهذا هو الذي أراد بقوله وسأقي بيانهما
 في فصل الشهادات (قوله لا ولاية لفاسق) تفريع على مفهوم العدالة والفاسق هو الذي ارتكب
 كبيرة أو أصر على صغيرة تغلب طاعته على معاصيه في الشق الثاني وقوله بشئ لاشبهة فيه متعلق
 بنقله ومقتضاه أنه تضع توكيلة الفاسق بماله فيه شبهة كان شرب المثلث وهو البحر الذي ينقل بالإنار
 حتى يذهب ثلثه فإذا شرب به صار فاسقا بماله فيه شبهة لأن إباحة شربه يجوز شره فانتقض الخلاف شبهة
 وهذا أحد وجهين والراجح أنه لا يصح تولية الفاسق ولو بماله فيه شبهة ومباراة الشيخ للطبيب فلا
 تصح ولا بقاءه حتى ولو بماله فيه شبهة على الصحيح كما قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وإن اقتضى
 كلام اللذيري خلافه انتهت وحكلام الشارح موافق كالم الذي يرى في دفعه عن ضعفه (قوله
 والسابع معرفة أحكام) أي معرفة أنواع محال الأحكام فهو على تقدير مضائق لأن الرادان
 يعرف تلك الأنواع التي محال النظر والاعتماد فيها من استنباط الأحكام منها وبقدرة على
 التجميع فيها عند معارضة الأدلة كما أشار إليه الشارح بقوله عن طريق الاجتهاد وليس المراد
 معرفة الأحكام بالفعل كما هو ظاهر كلام المصنف بل المراد معرفة أنواع محالها من الأدلة كالعلم
 وهو لا يقتضي اشتراط الصالح له من غير صرح والخاص وهو ضد العام والمطلق وهو مادل على الماهية
 بلا قيد والمقتضى وهو مادل على الماهية بقدر الحمل وهو الذي لم يتضح دلالة له والمبين وهو ضد الحمل
 والنس وهو مادل على دلالة طبيعة الظاهر وهو مادل على دلالة متاهة على شيء واحد غير غيره أي غير ذلك من
 أنواع أدلة الكذا والستون من أنواع الستة المتواتر وهو ما رواه جع عن جع يؤمن وتواضعهم على
 الكتب والآحاد وهو ما رواه واحد من واحد المتصل والمنقطع وهو الذي لم يتصل أسناده كما قال
 في البيهقي

(و) السادس (العدالة)
 وسأقي بيانهما في
 فصل الشهادات فلا
 ولاية لفاسق بشئ
 لاشبهة فيه (و)
 السابع (معرفة أحكام)

والمرفوع وهو الذي أضيف النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في البيهقي وما أضيف للنبي المرفوع
 والمرسل وهو الذي سقط منه المعاني كما قال فيها ومرسل منه المعاني سقط إلى شيء ذلك وكيفية
 الترجيح عند المتأخرين أن يقدم الخاص على العام والمقتضى على المطلق والمبين على الحمل والنس على
 الظاهر والناسخ على المنسوخ والتواتر إلى الآحاد ولا بد أن يعرف حال الرواة فوضعنا حديث لم
 يصحح على قبوله وحمل شروطه أو ما بعده من الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر في المجهتد
 المطلق وهو الذي قد روى استنباط الأحكام من الكتاب والسنة فيبقى ما في جميع الأبواب أو في
 بعض الأبواب لا به شئ في بعض الأحيان بأن يكون العالم بمجهتد في باب فيمكنه علم
 ما على الباب الذي يجهتد فيه قال ابن مدين القيد ولا يخلو العصر عن مجتهد إلا إذا تدعى أزمان
 وقربت الساعة فخلط المان حال بعدم وجوده دلالة لقطاع الاجتهاد كالنقل في أنه قال إن العصر خلا
 عن المجتهد المستعمل وقد كان الشيخ أبوهم والاسناد أو ما سبق والقاضي حسين وغيرهم يقولون لئلا
 مقلدون للشافعي رضي الله عنه بل وافق رأيه فكيف يمكن القضاء على أقصاره ولا يخلوها عن
 الحكم بما أمثلها فلا بد من خاص فلا يشترط فيه المعرفة بقواعد امامه وهي في حقه كنصوص الشرع في
 حق المجتهد أي فيها ما راعيه المجتهد في نصوص الشرع وليس له أن يعدل عن نص امامه كما
 لا نسخ لعمدته بأن يعدل عن نص الشرع فلا يترك القاضي إلا ما جع ادمان كان مجتهدا أو اجتهاد
 معلما كان مقلدا ولا يجوز أن يسطر عليه الحكم بغير اجتهاده أو اجتهاد مقلدا لا يستعمل
 (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز وقوله السنة أي الأحاديث الشرعية فتقوى كل مناسبات النبي صلى

الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال الحميمة والتقرير كان فعل بعض الصحابة وقال شيخنا محضره صلى
 الله عليه وسلم وأقره (قوله على طريق الاحتجاج) أي هل طريق هو الاجتهاد المطلق وهو استنباط
 الأحكام من الكتاب أو السنة كالمعتمد (قوله ولا يشترط حفظه) أي بل يكفي أن يعرف
 مخزان الأحكام في أوامرها وبرامجها وقت الحاجة إليها وقوله لا يات الأحكام أي الآيات التي
 تتعلق بها الأحكام وهي كقول السند نهى والمأوردى وغيرهما من جملة آياته ومن المأوردى أن
 أحداث الأحكام كذلك وبما تجمل فلا يشترط أن يكون حافظا للقرآن ولا يصح ولا حافظا للأحداث
 ولا بعضها لكن يشترط أن يكون له أصل صحيح من كتب الأحداث كصحيح البخاري ومسلم ومن
 أبي داود (قوله عن ظهر قلب) أي عن قلبه شبهه بالظهر في القوة فهو من إضافة التشبيه للمشبّه كما
 في ليلين الماء أي الماء الشبيه بالعين في الصفاء وهو النضج الخالص أو أن لفظ ظهر مغمى أي زائد
 (قوله وترجى بالأحكام القصص والروايات) أي فلا يشترط معرفتها أو القصص جمع قصة وهي حكاية
 حال الامور المشابهة كحال بني اسرائيل وما وقع بينهم والروايات جمع رواية وهي ما يرتب عليها اتفاق
 وانحاز (قوله والثامن معرفة الاجماع) أي معرفة الجمع عليه من الصحابة فمن بعدهم ثلاثا يقع في
 سبب أجمعوا على خلافه فلا بد بالاجماع الجمع عليه (قوله وهو) أي الاجماع لكن بالمعنى المصدري
 وإن كان المراد به اسم المفعول وقوله اتفاق أهل الحل والعقد أي حل الأمور وعقداه والمراد بهم
 العلماء دون العامة فانهم لا اعتبار بهم لا سيما في هذا المقام وقوله من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
 ظاهره بل صريحه أن اتفاق أهل الحل والعقد من أمة خير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا سيما
 اجماعا ويحتمل أن يكون التقصيص لكون اجماع هذه الأمة هو الذي يتعلق باختلاف اجماع
 غيرها وقوله على أمر من الأمور متعلق باتفاق ولا يلزم من مقتضى الكتاب أو السنة (قوله
 ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة من المسائل المجمع عليها وخرجه بذلك
 دفع ما يمتنع من أنه يشترط معرفته بجميع المسائل المجمع عليها وقوله بل يكفي ما اضرب اتفاقا
 عما قبله لا إطلاقا لأنه يسلط حافله وقوله في المسألة التي يفتي بها أي أن كان شكك فيها على سبيل
 الفتوى وقوله أو يحكم بها أي أن كان شكك فيها على سبيل الحكم والازام وقوله أنه دونه لا يخالف
 الاجماع فيها أي لكونه يعلم أن قوله فيها موافق لقول بعض المتقدمين أو عليه على ذاته أن هذه
 المسألة حدثت ووقعت في عصره فقط وعلى قياس هذا معرفة الناسخ والمنسوخ كإتقانه الشبان
 عن الغزالي وأقره (قوله والتاسع معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) أي معرفة المسائل المختلف
 فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها كالمظهر بل يكفي
 معرفة أن قوله في المسألة التي يقضي فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم كما في
 معرفة الاجماع (قوله والعاشر معرفة طرق الاحتجاج) أي بأن يعرف ما تقدم من أنواع أدلة الكتاب
 والسنة كالعلماء والمحققين والمقدمين والمحدثين إلى آخره يعرف ما سبق من طرف من
 لسان العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمأوردى والأدوية
 فالأول كقياس الضرب على التاميف في الضرب التاميف في الضرب التاميف في الضرب التاميف في الضرب التاميف
 كقياس أوق مال التيم على كله في الضرب بحسب الاتفاق في كل والثالث كقياس التفاح
 على البر في الربح مع العلم والاعتبات في كل ولابد أن يعرف الألفاظ المختلف فيها كالتصاحب
 والاخذ بالما قبل كافي دية الكتاب فإن أهل ما قبل فيها أن دية كثل دية المسلم ويشترط أيضا
 معرفة أصول الاعتقاد كحكاية في الروضة وأصلها من أصحاب (قوله أي كيفية الاستدلال من أدلة
 الأحكام) أي من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم وكون الخاص مقدم على العام والمقتضى على
 المطلق والمبين على الجمل والنص على الظاهر إلى آخر ما تقدم (قوله والحادي عشر معرفة طرف من

الكتاب والسنة على
 طريق الاجتهاد ولا
 يشترط حفظه لا يات
 الأحكام ولا أحداثها
 المتعلقة بها عن ظهر
 قلب وترجى بالأحكام
 القصص والروايات (و)
 الثامن معرفة الاجماع
 وهو اتفاق أهل الحل
 والعقد من أمة محمد صلى
 الله عليه وسلم على أمر من
 الأمور ولا يشترط
 معرفته لكل فرد من
 أفراد الاجماع بل
 يكفي في المسألة التي
 يفتي بها أو يحكم بها
 أن قوله لا يخالف
 الاجماع فيها (و)
 التاسع (معرفة
 الاختلاف الواقع
 بين العلماء (و)
 العاشر معرفة طرق
 الاحتجاج أي كيفية
 الاستدلال من أدلة
 الأحكام (و)
 الحادي عشر معرفة
 طرف من

لسان العرب) من
 لغة؛ وصرف ونحو
 ومعرفة تفسير كتاب
 الله تعالى (و) الثاني
 عشر (أن يكون
 جميعاً) ولو بصاح في
 أفنية فلا يصح تولية
 اسم (و) الثالث
 عشر (أن يكون
 بصيراً) فلا يصح
 تولية أعمى ويحوز
 كونه أعمى كما قال
 الروافى (و) الرابع
 عشر (أن يكون كاتباً)
 وما ذكره المصنف
 من اشتراط كون
 القاضي كاتباً وجه
 مرجوح والأصح
 خلافه (و) الخامس
 عشر (أن يكون
 مستيقظاً

لسان العرب) أى أن به عرف الأمور التى والخبر والاستفهام والوعد والوصدو الإحصاء والأفعال
 والمعرفة إلى غير ذلك مما لا يمكن فهم الأحكام من الكتاب والسنة (قوله من لغة) هى الألفاظ
 المفردة المنسوبة إلى العرب وقوله وصرف هو علم معرفة به أحوال الكلمات متضمنة لاحتلالها وتصاريفها
 من أمر ومضارع ومصدر إلى غير ذلك كصرف نصر نصر أو هكذا وقوله ونحو هو علم معرفة به أحوال
 أو أواخر الكلمات عند الترتيب كسبأ مرأى أو ينال ولا يشترط أن يكون متبحراً في هذه العلوم حتى يكون
 في اللغة كالتحليل وفي النحو كتنويه به بل يكفي معرفته لمحل من كل علم منها وهو أمر سهل في هذا
 الزمان كما قاله ابن الصباغ فإن العلوم قد نوتت ووجعت (قوله معرفة تفسير الخ) أى معرفة طرف
 من تفسير كتاب الله تعالى ليتوصل به إلى معرفة الأحكام المتأخرة عنه وهذا وما قبله من جهة طرق
 الاحتياط كما تقدم التنبيه عليه وجعل الشارح معرفة طرف من لسان العرب ومعرفة تفسير كتاب
 الله تعالى شيئاً واحداً وهو الحادى عشر بعد أن جعل معرفة الإجماع واحداً وهو الثامن ومعرفة
 الاختلاف واحداً وهو التاسع وجعل الشيخ الخطيب معرفة الإجماع والاختلاف واحداً وهو
 الثامن ومعرفة طرق الاجتهاد التسليم ومعرفة طرف من لسان العرب العاشر ومعرفة طرف من
 تفسير كتاب الله تعالى الحادى عشر (قوله والثاني عشر أن يكون جميعاً) أى لأن الاسم لا يفرق بين
 أفراد وانكسار وإنشاء وأخبار (قوله ولو بصاح في أفنية) فإما في كونه سمياً فلا يضر إلا العلم
 الشديد بحيث لا يصح أصلاً (قوله فلا يصح تولية أعمى) أى لا يصح أصلاً كما جلت (قوله والثالث عشر
 أن يكون بصيراً) أى ولو بأحدى عينيه كما أشار إليه الشارح بقوله ويجوز كونه أعمى وكذا من
 يبصر نهاراً فقط دون من يبصر ليلاً فقط قاله الأذرى وخالفه الرملى ومن تبعه فمن يبصر ليلاً فقط
 فقال يكفي كونه يبصر ليلاً فقط كما يكفي كونه يبصر نهاراً فقط (فائدة) البصر قوة في العين يدرك به
 المسوسات كما أن البصر قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصر قلب بقرينة البصر لعين (قوله فلا
 يصح تولية أعمى) أى خلافاً للإمام مالك رضى الله عنه حيث قال بفسحة تولية الأعمى أثنان من استخلاف
 النبي صلى الله عليه وسلم لأن أم مكتوم على المدينتى وهما أعمى وأبصير فكأنه صلى الله عليه
 وسلم استخلفه في إمامة الصلاة دون الحكم وبأن توليته له تولية في عامته ورياسة لا تولية قضاء وحكم
 وكلاهما من يرى الأشباح ولا يعرف الصور وإن غرت إليه لانه لا يعرف الطالب من المطلوب
 ويستثنى ما لو سمع القاضي البيهقي ثم عفى فانه يقتضى في تلك الواقعة على الأصح ما لو نزل أهل قلعة على
 حكم أعمى فيحوز أن يولى ذلك كافي فصة سعد بن معاذ قال اليهود قالوا لا تنزل أهل حكم سعد فرضى
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا علمهم فحكم بينهم بأن تقتل مقاتلتهم وبأن تسي ذراريهم فقال صلى الله
 عليه وسلم حكمت فيهم بحكم الملك أو كما قال وكان أعمى كما هو مذكور في محله (قوله) ويجوز كونه
 أعمى (أعمى) أى لانه يبصر بأحدى عينيه فحصل المقصود من معرفة المدعى والمدعى عليه وقوله كما قال
 الروافى هو المعتقد (قوله والرابع عشر أن يكون كاتباً) أى لا به محتاج إلى أن يكتب نفسه ولا أنه
 أمنا من تعريض القارى عليه (قوله وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجه
 مرجوح) أى وإن اختاره الأذرى والزركشى وقوله والأصح خلافه أى خلاف اشتراط كونه كاتباً
 فالراجح أنه لا يشترط لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ ولا يكتب وحيث كان اشتراط كونه كاتباً
 ضعيفاً فالأولى بأبائه لانه يكونه ما خلا فلا يصح تولية الآخر من على الصغير لانه كالجسد لكونه لا ينطق
 وكما لا يشترط كونه كاتباً على الأصح لا يشترط كونه دليلاً كما هو به في المطلب لأن الجهل بالطلب
 لا يوجب خلافاً في غير المسائل الحسابية والأخاطة بجميع الأحكام لا تشترط وقد كان صلى الله عليه
 وسلم أمياً لا يكتب ولا يحصى كما في الحديث الصحيح (قوله والخامس عشر أن يكون مستيقظاً) وفى
 بعض النسخ مستيقظاً وقد أشار الشارح بالتفريع الذى ذكره إلى أن المراد باليقظة غير الغفل بل

لا يكون مختل النظر أو الكفر لرض أو كبر أو غيرهما على هذا لا يكون كلام المصنف في هذا الشرط
 ضعيما لأنه لا بد من كونه غير مختل النظر أو الفكر ليكون فيه كفاية للقيام بالمر القضاء فان مختل
 النظر أو الفكر ليس فيه كفاية لذلك وأشار الشيخ الحلي إلى أن المراد به قوى الفطنة والحس
 والضميمة فالعقل لا يؤتى من غفلة ولا يصدع من غفلة أي لا يصاب في الحكم من أجل غفلة ولا
 يصدع من الحق من أجل غفلة ثم قال كما اقتضاه كلام ابن القاس وصرح به الماوردي والرواني
 واختاره الأذري والقاضي الأوسط واستند فيه إلى قول الشافعي ويشترط في المفتي التيقظ وقوة الضبط
 قال أي الأذري والقاضي الأولي باشتراك ذلك في الالضاحات الحقوق اه ثم قال الحلي ولكن المبروم
 به كما في الروايات وغيرهما استنباط ذلك لا اشتراطه فالجواب أن كونه ممتثلًا يكون غير مختل
 النظر كان شرطًا معها وإن غير ممتثل بقوى الفطنة والحس والضميمة كان مستقبلاً لشرطها
 والشارح جعل كلام المصنف على الأول والشيخ الحلي جعله على الثاني وإبله بان يكون فيه
 الكفاية للقيام بالمر القضاء وخرج على ذلك قوله فلا يؤتى مختل نظر يذكر أمراض أو نحو ذلك وهذا
 مرجع لما قاله الشارح ثم قال وصر بعضهم الكفاية باللائمة بالقضاء بان يكون فيه قوة على تنفيذ
 المفتي بنفسه فلا يكون ضعف النفس جباةً فإن كثير من الناس عالم دين ونفسه ضعيفة عن التنفيذ
 والالزام والسقوط فتطبع في حياته بسبب ذلك اه (قوله فلا يصح تركه مختل) أي مختل النظر أو
 الفكر أخذنا من قوله بان مختل نظر أو فكر موقوله الممرض أو كبر أو غيره أي كلاله وهذا بيان
 لاصاب الغفلة (قوله وما فرغ المصنف من شروط القاضي الخ) دخول على كلام المصنف وإنما
 قدم الشروط اهتماماً بقوله شرع في آداب جواب لما أو لا جواب جميع أدب وهو الأمر المطلوب
 مستقياً كان أو وإسقاط الأول ذكره بقوله ويستحب أن يجلس الخ والثاني ذكره بقوله وسوى بين
 المجلسين الخ وقوله فقال حط على شرع (قوله ويستحب أن يجلس) أي القضاء ويستحب أن يأتي
 المجلس راكباً وسجل على الناس ميناو خصالاً وأن يجلس على مرتفع كد كثر كرسى ليسهل عليه النظر
 إلى الناس ويسهل عليهم الخاطبة من يديه وأن يرتفع عن غيره بفرض كرسى وسادساً توطئ لسان
 وحمامة معروفة كالعرف المشهور الاتزان كان زاهداً متواضعاً ليعرفه الناس وليكون أهيب
 لشخصه وأرفع به وأن يستقبل القسمة في جلوسه لئلا تشر في الجاهات وأن يدعو عقب جلوسه
 بالتوفيق والسداد الأولى أن يقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روت أم سلمة أنهم أمي
 أوعيتك أن أمسك أو أمتل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم أو أجعل أو يجعل على وهو حديث صحيح رواه
 أبو داود وكفاية في الآداب وكان الشيخ بقوله أذا خرج إلى مجلس القضاء ومن يدينه أو أعتدى
 أو يعتدي على ألقامه أمي بالعلم وزيين بالحلم وأزمن التقوى حتى لا تنطق إلا بالحق ولا تقضي إلا
 بالعدل وأن تشارو الفقهاء الامتداداً باختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة قال تعالى لنبيه صلى
 الله عليه وسلم تمشوا وهم في الأمر قال الحسن البصري كان على ألقامه وسلم مستغنياً عن المشاورة
 ولكن أراد الله أن تكون سنة الحكماء ويدخل في الفقهاء المذهب كورين الأعي والعقول المراتبة
 كانوا كذلك لأن المراد بهم كفاية جمع من الاصحاب الذين قبل قولهم في القضاء وخرج الجاهل
 والقاصق وخرج يقول أذا خذ اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة الحكم المعلوم نعم أو أجازع أو
 قياس جلي فلا حاجة للشاؤ رديته وإن ينظر أولاً في حال أهل المجلس لا معتاد عليهم فمن أقر منهم
 صحت فعل بمقتضاه فإن يقر عليه الحق يطلقه أن أقر عوجمه صد أو بعز ذلك أن أقر بما ربح
 التميز برأي الملائمة فعل أو أمره بإدراكه ان أقر بما قاله فإن أدام أدام بالثناء عليه لا خصال
 خصم آخر فإن لم يضر أحدًا طمأنه وإن لم يؤده أدام جسمه ما شئت أصاب من ادعى منهم أنه مظلوم
 بالحس طلب من خصمه بجهة أن كان حاضرًا فإن لم يبقها صدق العيوس ويعينه وإن كان خصمه

فلا يصح تركه مختل
 بان مختل نظر أو
 فكره الممرض أو
 كبر أو غيره ولما
 فرغ المصنف من
 شروط القاضي شرع
 في آداب فقال
 (ويستحب أن يجلس)

فأما كتب اليه لمضرا جلا هو أو غيره فان لم يحضر حلف المحبوس وأخلقه لكن يحسن أن يأخذ منه شيئا قبل أن يصفه من النظر في حال المحبوسين ينظر في حال الأوصياء فمن أدي منهم وصاية أتيها عنده ميتة ثم يبحث عن حاله وتصرفه فيها فمن وجدته عدلا قويا آثرا ومن وجدته فاسقا أو شاك في عدالته ترغ المال منهم ووضعه عند عدل ومن وجدته عدلا ضعيفا أو معينا بضه اليه ثم ينظر في أمته القاضي النصوص على الصاحر ثم في الوقف العام والمال الفضل والقطعة ثم يفتد كاتبها للخدمة اليه فان القاضي قد لا يحسن الكتابة على ما هو وان أحسنها فلا يتفرغ لها غالبا وبشرط في الكاتب أن يكون عدلا لا يتلون فيما يكتبه من أكراما في كتابة محاضر وصحاحات وكتب حكمية ليسلم كيفية ما يكتبه فالخاضر جمع محضر وهو ما يكتبه فيه خضر فلان وأدعي على فلان إلى آخر ما يقع بين الخصمين من غير حكم والصلوات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى ويحفظ في بيت القاضي والكتب الحكمية هي المعروفة الآن بالجمع وهي ما يكتب فيمذكور يكتب القاضي عليه خطه ثم يعطى الخصم وينسب أن يكون يفتد لثلاثين في قبل الجهل عصفان الطمع لثلاث يستأجل بسببه وافر العقل لثلاث في الامور جديدا لثلاث في الشك في الخطوط حاسبا فصحا ويقتضى من جرح يترجمه كلامه لا يعرف لثلاث من خصم أو شاهدا وان كان ثقل الجمع التفتد مسعين بشرط أن يكون كل من المترجم والمسمع من أهل الشهادة لان الترجمة جواز الامماع شهادة فلا بد من الاتيان بلفظها فيقول كل منهم ما شهدته بقولي كذا لكن لا يضرهما العمي لان المقصود من الترجمة الامماع تفسير اللفظ ونقده وهو لا يحتاج الى المعاني بخلاف الشهادة ولا يلزم العدول في ترجمة كلام الخصم أو الشاهد للقاضي واسماعه لان كلامها شهادة كما عرفت بخلاف ترجمة كلام القاضي للخصم أو الشاهد واسماعه ما يقوله القاضي للخصم أو كلام أحد الخصمين لا يستلزم بشرط فيه العدول لكني واحد لا معاديار ومن يفتد من كين يفتد من ربه ولهما الاية في كلام الشارح ويقتد بهما واسماعهما في رد أو ادخال الحق وأبونه على السجون لشغل له وأبوة الصبان على صاحب الحق ودره بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة للتأديب بها وأول من اتخذها عمر رضي الله عنه كانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أهيمن من سيف الحجاج وماضربها أدها على ذنب واد اليه بل يتوب منه (قوله وفي بعض النسخ أن ينزل) وهو أولى لان الكلام في نزوله وإقامته لا في خصوص حاله وقوله أي القاضي تفسير الضمير الفاعل على كل من النسختين (قوله في وسط البلد) يقع السين على الاشهر اذا كان في متصل الأجزاء كما في موكك جلست في وسط الدار وسلونها على الأصح اذا كان في متفرق الأجزاء كما في موكك جلست في وسط القوم وإنما الحق أن ينزل في وسط البلد ليساوي أهله في القرب اليه فيساوي كل منهم مع تخرجه من جميع الجهات والأقرب كان بطرف البلد ليس مساويا لمن كان بجواره (قوله اذا انتعت خطته) أي خطه البلد بان كانت كبيرة وقوله فان كانت البلد صغيرة أي بان لم تنسج خطها وقوله نزل حيث شاء أي لسهولة الخي اليه حيث نزل فلا يضر التفاوت في القرب اليه (قوله ان لم يكن هناك موضع معتاد فنزله القضاء) أي أو لا تزل فيه كما في مصر ونحوها لمال العباد في شره إلى أو لوله الواسط مطلقا حيث تعسر تزل التساوي أهل البلد في القرب اليه كما هو له فمما سبق (قوله و يكون جلوس القاضي) أي للقاضي موقفه في موضع قسم أي واسع لثلاثين القاضي الحاضر ون يضيقه لو كان ضيقا وقوله بارز من رزانا ظهر فذلك الشارح أي ظاهر وقوله لناس متعلق ببارز وقوله بحيث يراه الخ نصو لكونه بارزا للناس والمقصود من ذلك أن يعرفه كل من يريده (قوله و يكون مجلسه مصصا من أدنى حو ورد) أي محفوظا من ذلك بحيث يكون لا تقابل لخال وقوله بان يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن نصو لكونه مصصا من أدنى حو ورد على القرب والشر المترتب فيجلس

وفي بعض النسخ ان
ينزل أي القاضي (في)
وسط البلد اذا
انتعت خطته فان
كانت البلد صغيرة
نزل حيث شاء ان لم
يكن هناك موضع
معتاد فنزله القضاء
و يكون جلوس
القاضي (في موضع)
فسج (بارز) أي
ظاهر (لناس)
حيث يراه المستوطن
والقريب والقوي
والضعيف ويكون
مجلسه مصصا من
أدنى حو ورد بان
يكون في الصيف في
مهب الريح وفي الشتاء

في كل فصل في مكان يناسبه (قوله ولا يجابله) أي عن الناس وقوله وفي بعض النسخ ولا يجاب
دونه أي محصنه من الخصوم الذين ياتون بخرج به النقيب وهو من وليفته ترسم الخصوم والأعلام
بمنازل الناس فلا بأس باقتضاه بل صرح القاضي أو اللبيب وغيره باقتضائه (قوله فلو اتخذ حاجبا أو
روبا كره) أي في وقت الحكم ولا رجة فيه كره حيث دل قوله صلى الله عليه وسلم من ولي من أمور الناس شيئا
فانقصت حجة الله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم كما يستاد صحيح فان كان في وقت خلوته أو كان ثم
زجه لم يكرهه بل من كلام الشارح أن الرواب وهو من يتعدى بالباب يدخل على القاضي للاستئذان
كالجانب فيبدأ كره (قوله ولا يتعدى القاضي للقضاء في المسجد) أي صيانة له عن ارتفاع الاصوات
واللغط الواقعين بمجلس القضاء مادة (قوله فان قضى فيه كره) أي أن اقتضاه لذلك بلا عذر أخذ من
كلام الشارح بعد واقعة الحدود فيه أشد كراهة كما نص عليه وقوله فان اتفق الخ محترزا لاقتضاء
المتدبر في كلامه وقوله ليس لا توفى غيرها أي كاعتكاف وقوله خصوصية أي أو أكثر عبارة الشيخ
الطيب قضية أو عقليا وقوله لم يكره فصلها فيه أي فلا بأس بفصلها حيث يشاء وعلى ذلك يجعل ما جاء
منه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه من القضاء في المسجد وقوله وكذا الواجح إلى المسجد الخ أي
فلا يكره حيث يشاء وهذا صريح في العذر الذي قد تراضوا به أن يجلس فيه مع الكراهة أو دونها منع
الخصم من الجلوس فيه بالخامسة والاشارة نحوهما ولا يدخلونه جميعا بل يتعدون خارجا ونصب
من يدخل عليه خصمين خصم من قوله من مطر ونحوه أي كمرور ورعي وهذا بيان العذر (قوله
وسوى القاضي وجوبا) أي على الصعيص وقوله بين الخصمين أي وان اختلفا في القضية وغيرها
ولا يرفع الموكل على الخصم مع موكله لأن الدعوى متعلقة به أضاف دليل أنه اذا وجب وجوب
تخليقه حكما بان الرفع عن الديلي بالدال بالمهمة تتسعة دليل بقرينة الشارح وان وقع في كلام الشيخ
الطيب على الزبيل بالرازي أو سمع على من يجهلوا كثر نقل ابن الرفع عنه وقد أضاف من يركل فرار من
التسوية بينه وبين خصمه لم يكره هذا الحكم وهو مما يتبعه بالبولى والاحول والاقوة لا ياتى على
العظيم (قوله في ثلاثة أشياء) بل أكثر من ذلك يجزى في ما ذكر وجوه الأكرام كالدخول عليه فلا
يدخل عليه أحد همدان الأول اشترى القيام لمساء لا يقوم لأحدهما دون الآخر ان علم أيهما في
خصوصية فان لم يعلم إلا بعد قيامه لأحدهما ما أن يعتذر لآخر أو ما أن يقوم له كقيامه للآخر
وهو أولى واختار ابن أبي الدرم كراهة القيام له ما جعلا فيما إذا كان أحدهما من قيام له دون الآخر
لأنه ربما تنوهم أن القيام للآخر دون الثاني ورد السلام عليهما معا فان سلما فلا امر ظاهر وان سلم
أحدهما فلا بأس أن يقول للآخر تسلم لا رد عليك أو يصبر حتى يسلم فيصيرهما جميعا وقد توقف
فيه كتابه الشفان اذا طال الفصل وكانهم احتلوه مما قلته على التسوية بطلافة الوجه لمسا فلا
ينشأ لأحدهما دون الآخر وبالجملة فلا يخص أحد همدان الآخر تنبئ من أنواع الأكرام (قوله
أحدهما) أي أحد الثلاثة أشياء وقوله التسوية في المجلس كان الأولى بل الصواب حذف التسوية
لأن المراد عدم المواضع التي يسوى القاضي وجوبا بين الخصمين فيها وهكذا يقال فيما بعده ويعلم من
وجوب التسوية في المجلس وجوب التسوية في أصل الجلوس فلا يجلس أحدهما أو يتم الآخر
(قوله فجلس القاضي لخصم بين يديه) أي أو أحدهما من يمينه ولا آخر من يساره والجلوس بين
يديه أولى وذلك اقتصر عليه الشارح وقوله اذا استويا ثم قال في الاسلام أخذتعا بعد همدان
اختلفا في القضية كامر (قوله أما المسلم الخ) مقابل لقوله اذا استويا ثم قال وقوله يرفع على الدي
في المجلس أموك كذا في غيره من أنواع الأكرام بمجته الشفان عبارة المتبع وشرحه ورفه مسلم
على كافر في المجلس وغيره من أنواع الأكرام وتاخره جواز ذلك به صلى الله عليه وسلم الرازي وغيره في
الرفع في المجلس وعبارة الشيخ الطيب والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس انتهت لكن قال

في كره (ولا يجاب
له) وفي بعض النسخ
ولا صاحب دونه فلو
اقتض حاجبا أو روبا
كره (ولا يتعدى
القاضي للقضاء في
المسجد) فان قضى
فيه كره فان اتفق
وقت حضوره في
المسجد لصلاوة وغيرها
خصوصية لم يكره فصلها
فيه وكذا الواجح إلى
المسجد لعذر من
مطر ونحوه (وسوى)
القاضي وجوبا (بين
الخصمين في ثلاثة
أشياء) أحدها
التسوية (في المجلس)
فجلس القاضي
الخصمين بين يديه
اذا استويا ثم قال
المسلم يرفع على الذي
في المجلس

الزدكتم مع نقل ذلك من سلم والخاهر وجوبه مصرح صاحب التميز وهو قياس القاعدته وهي
 ان ما جاز بعد امتناع وجوب قطع اليد في المرق فكل من هذه القاعدة أغلبية بدليل صحيح السهو
 والتألف في السلاوة لذلك يقولون ما جاز بعد امتناع صدق بالوجوب ومع ذلك فاعلم ان وجوب
 كما هو ظاهر ما رواه البيهقي عن الشعبي قال خرج على رضى الله عنه الى السوق فاذا هو نصراني
 وفي حارة شريح المشرك يهودي يسبح درعا فصرها على فقال هذه دعي يتي وينك فاضى المسلمين
 فالتالى القاضى شريح وكان من جمال على غلمانا فقام من مجلسه واجلسوه في حارة شريح المشرك
 أنه اجلسه بمحبة قتاله على لو كان خصي مسلما جلست معه من يدك ولكن سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس فقال شريح بعد دعوى على لدرع مات قول يا نصراني
 أو يا يهودي فقال الدرع دعي فقال شريح لعل هل من بيننا أمير المؤمنين فقال على صدق شريح
 أى فيما تضمنه الاستفهام الصادر منه من الخبر بان اليقظة على المدي فقال النصراني أو اليهودي
 أشهد أن هذه أحكام الانبياء ثم أسلم فاضاه على الدرع وجهه على فرس جند قال الشعبي فقد رأته
 مقاتل عليه المشر كين ويحمرى ذلك في سائر وجوه الا كرام كاتقدم لان الاحلام بدو ولا على عليه ولو
 كان أحدهما نبيا والاخر مريد أو العجم أنه رفع الذي على المريد (قوله والثاني التسوية في القنفذ)
 أى فى استماعه منهما وقد عرفت أن الأولى بل الصواب حذف التسوية وقوله أى الكلام أى الواقع
 منهما وقوله فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر أى ان لا ينكر قلب الآخر (قوله والثالث فى
 القنفذ) بفتح اللام بالثاء المشددة وهو مصدر لخط يخط قطع وقوله أى النظر أى بالمعنى وهو
 مؤثر العين بما على الاذن كفى الصالح ويحتمل وهو الظاهر أن الشارح أشار الى أن المراد به هنا مطلق
 النظر وذلك قال تفر بعلى وجوب التسوية فمفلا ننظر لاحدهما دون الآخر أى ان لا ينكر
 قلب الآخر كما فى الذى قبله (قوله ولا يجوز الخ) فصرم ذلك تغير هذا العمل غلور واه البيهقي
 بهذا القنفذ وقرأه نصحت أى حرام ولا تنهوا الى الليل الى صاحبها حيث حرمت لم يملكها وروها
 على حالهما فان تعذر ان لم يعرفه أو مات ولا وارتفع وضعها في بيت المال لا يستثنى من ذلك عديبة
 ابعاضه كما قاله الاندلسى لأنه لا يفتد حكمه لهم (قوله للقاضى) شرح بالقاضى الملقى والواحد ومعلم العلم
 والقرآن فلا يصح عليهم قبول الهدية فاذ ليس لهم رتبة الازام لكن ينسحق لهم كما قاله بعضهم التزيع
 ذلك للقاضى أن يشغل لاحد الحصص عند الآخر وأن يدفع عنه ما عليه وأن يعود المرضى ويشهد
 الجنائز ويزور القادمين من السغرة ولو كان لهم خصومة لأن ذلك فربو شديده حضور وللمعة غير
 الحصص أن هم المولى النداء لمسا لم يقطع كثرة الولائم من الحكم والترك الجميع وليس له حضور
 وليبة الحصص أو أحدهما ولا يضيف أحد الحصص دون الآخر لحوق الميل وينسب أن لا يسبح ولا
 يشترى به هكذا سائر العلامات بنفسه الا أن تقدم من يوكله ولا يوكيل له معروف للابحاث فيهما فاقبل
 قلبه الى من يحياها اذا وقع بينهما بين غيره حكومتا ولا تشتغل قلبه فى الأولى عما هو بصدد خدم
 الحكم بين الناس (قوله بان يقبل الهدية) أى وان قلتمون ملها الهبة والضيافة والعارية ان كانت
 المنفعة تقابل بأجرة كسكى دارور كوجب خاية بخلاف التى لا تقابل بأجرة كقطع سكين وقرعة بفرال
 ونحو ذلك وكذلك الصدقة والاركان لم تعين الدفع اليه كما يجنبه بعضهم ويصرم عليه قبول الرزقة
 وهي ما يبدل القاضى لصك غير الحق أو لم يمنع من الحكم الحق لم يمنع من الله الرضى والمرضى فى الحكم
 وأما دفعه لشيء الحكم لى الحق فليس من الرزقة المحرمة لكن الجواز من جهة الدافع لمن جهة
 الآخر لأنه لا يجوز أخذ شيء على الحكم سواء أعطى شيئا من بيت المال أم لا فإيا خذوه من الموصول
 (قوله لمن أهل عمله) أى من أهل عمل عمله بان كان من أهل عمل ولايته وأهداها اليه على عمل
 ولايته وكذا لو أهدى له من هو من غير عمل ولايته فى محل ولا يشهد بان دخل حاقى محل ولايته وتوكلنا

(و) الثاني (التسوية
 فى القنفذ) أى الكلام
 فلا يسمع كلام
 أحدهما دون الآخر
 (و) الثالث فى (القنفذ)
 أى النظر فلا ينظر
 لاحدهما دون الآخر
 (ولا يجوز) للقاضى
 (أن يقبل الهدية
 من أهل عمله

فأرسلها مع رسول ولم يدخل بها فصرم قبولها على الصبح وإن ذكر المأوردى فيها وجه من غفل تشديد المصنف بقوله من أهل عمله للاحتراز عما إذا أرسلها اليه من هومن غير عمل ولايته ولم يدخل بها لأنها لا تهرم على أحد الوجهين لكنه خلاف الصبح كما عرفت فالشرط في التهرم كون الأهدى في عمل ولايته وإن لم يكن المهدي من أهل عمل عمله وهذا كله حق من لا خصوصية له لاجالية ولا متوقفة ولم يكن له عادة لا أهده قبل ولا أهده القضاء وأوله عادتو زاد عليها قدرا أو مصفة فصرم قبولها في الصورتين لأن سببا للعمل ظاهر أو هل يهرم في صورة غير يادة قبول الجميع أو لا يادة فقولنا ينبغي أن يقال كما في الذمائر أن لم تتميز الزيادة بين من أوقد صرم قبول الجميع إن كان الزيادة وقع كان كانت عادتة إن هدى إليه قبلنا فاعادى المهرم برا فإن لم يكن لها وقع فلا يهرم بها وإن عرفت يتجسس أوقد صرم قبول الزيادة فقط ولا يهرم قبول الأصل كما كانت عادتة الأهدى قبل ولا يادة القضاء ولم ير دعى ما كان هديه فاصححوه فقولوا الأولى إذا قبلها أن ثبت عليها أو بردها لأن ذلك أبعد من التهمة (قوله فإن كانت الهدية في غير عمله) أى في غير عمل عمله بأن كان القاضي في غير عمل ولا يتوقع الهدية وقوله من غير أهله أى من غير أهل عمل عمله وهذا ليس بتعديل متى كانت الهدية في غير عمل عمله لا يهرم قبولها فمن لا خصوصية ولم يهرم أهل عمل عمله وقوله لم يهرم فى الأصح أى لم يهرم قبولها على القول الأصح وهو المعتد (قوله وإن أهدى إليه من هو فى عمل ولايته) أى لو كان القاضي في غير عمل ولا يتوقع الهدية بأن أرسلها إليه من هو فى عمل ولا يتوقع قوله وله خصوصية أى حاله أو متوقفة على أمره سبحانه وقوله ولا عادته بالهدية قبلها ليس بتعديل متى كان له خصوصية حاله أو متوقفة على صرم قبول هدى ولو كان له عادة بالهدية قبلها كما في شرح المهج وقوله صرم قبولها أى لا يهدى على الليل البسم والحاصل أن من له خصوصية في الحال أو يتوقع الهدية يهرم قبول هديته ولو كان القاضي في غير عمل ولايته وان اعتادها قبل ولايته وأما غير من له خصوصية فإن كان القاضي في عمل ولايه ولم يكن المهدي عادة بالهدية أو له عادتو زاد عليها قدرا أو مصفة صرم قبول هديته وإن كان القاضي في غير عمل ولايته أوقد صرم قبولها للهدي عادة بالهدية ولم يزد عليها لم يهرم قبول هديته وهذا تحقيق المقام فاهمهم عليك السلام (قوله ويحتمل القاضي القضاء) أى نداء أحدا من قوله أى يكرهه ذلك وتفتي الكراهة إذا دعته الحاجة إلى الحكم في الحال وقد تبين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله أى يكرهه) أى القاضي وقوله ذلك أى القضاء (قوله في غير مواضع) أى بحسب ما ذكره المصنف والأفهمى أكثر من عشرة كما أشار إليه الشارح بقوله والضابط الجامع لهذه العشرة وغيره أنه يكره للقاضي التمسح وقوله في بعض التمسح أحوال أى يبل مواضع والمراد بالمواضع الأحوال فتساور النفسان (قوله عند الغضب) أى غير الشديد الذي يخرجه عن حالة الاستقامة فاه الذي يكره عند القضاء وأما الشديد الذي يخرجه عن حالة الاستقامة فصرم عليه القضاء عنده كما ذكره الشارح بعد تفلاص بعضهم والغضب وإن دم القلب عذرا إذا دعت انتقام وظاهر إطلاقه أنه لا مفرق بين أن يكون الغضب لله تعالى وأن يكون لغیر هوو كذلك على المعتد لأن العلة تشويع الفكر وهو يختلف بذلك فقوله في شرح المهج ثم إن كان غضبه فقهني الكراهة وجهان قال البلقي المعتد بعد ما ضيق بل الاعتماد ثبوت الكراهة كما عرفت لما عرفت (قوله وفي بعض التمسح في الغضب) أى في حال الغضب وهو المراد بقوله عند الغضب (قوله قال بعضهم وإذا أخرج الغضب) أى غرضه بذلك تعيد الكراهة عند الغضب بما إذا لم يخرجه الغضب عن حالة الاستقامة والأمر كما تقدم التبيين عليه (قوله عن حالة الاستقامة) أى عن حاله في الاستقامة التي هي الاعتدال فلاضافة في ذلك البيان (قوله صرم عليه القضاء حيثئذ) أى حين فأتوجه الغضب عن حالة الاستقامة ومع ذلك فالظاهر أنه ينفذ حكمه حيثئذ لا سيما إذا اضطر إليه في الحال كما يرشد إلى

فإن كانت الهدية
في غير عمله من غير
أهله لم يهرم في
الأصح وإن أهدى
إليه من هو في عمل
ولايته وله خصوصية
ولا عادته بالهدية
قبلها صرم قبولها عليه
(ويحتمل القاضي
القضاء) أى يكره
له ذلك في عشرة
مواضع وفي بعض
التمسح أحوال عند
الغضب وفي بعض
التمسح في الغضب
قال بعضهم وإذا
أخرج الغضب عن
حالة الاستقامة
صرم عليه القضاء
حيثئذ

ذلك قول العلامة بن قاسم ومنه الشيخ الحطيب وقد تبين الحكم على الفور في صور كثيرة وقد تقدم
 (قوله والجوع) أي وعند الجوع على التسعة الأولى وفي الجوع على التسعة الثانية وهكذا يقال
 فيما بعد وأما العلف فزاده الشارح وقد بطل من الجوع والشيخ بقوله المرفطين احترازاً
 من غير المرفطين فلا كراهة فيه (قوله والعطش) أي المرفط لذلك قال الشيخ الحطيب بعد قول
 المصنف والجوع والعطش المرفطين (قوله وشدة الشهوة) أي اللسكاح وبصر من شدة الشهوة
 بالتسوق إلى اللسكاح (قوله والحزن) أي في مصيبة أو غيرها وقوله والفرح والسرور والانسياط
 والنشاط وقيل هولاء القلب بنيل ما يشتهيه وقوله المفرط ظاهر أنه راجع للفرح وحده والوجه أنه
 راجع له ولما قبله من قال المفرط كل منهما ويدل لذلك أنه وجد في بعض الأصول المرفطين (قوله
 وعند المرض) أي لعل مقولته الشارح بقوله أي المؤلم وقد قيد بذلك في الوصفة (قوله ومداقعة
 الانبيئين) أي اجتماعاً وانفراقاً فتدل مداقعة أحدهما المفهوم من الكراهة عند مداقعتها
 بالأولى (قوله أي البول والغائط) أي وكذا الرجم وقد أحسنه المصنف ولو قال عند مداقعة
 الخبيث لعل ذلك مع كونه أولى وأخصر (قوله وعند النعاس) أي غلبته فكانت بذلك في الوصفة
 (قوله وعند شدة الحر والبرد) أي وشدة لبرد (قوله والضابط) أي القاعدة وقوله الجامع أي
 الشامل وقوله لهذه العشرة أي التي ذكرها المصنف وقوله غير ما يحلها أي مما أحله المصنف ومنه
 الخوف الشديد ويحتمل معنى السائمة وقوله أنه مكره أي متعلق بذلك وهو كل حال سوء
 خلقه لأنه الشامل لهذه العشرة وغيره فافق هذه العبارة مسامحة وعبارة الشيخ الحطيب وضابط
 الموضع التي يكره لمقاضي القضاء فيها كل حال يتغير فيه خلقه وكما عطف انتهت (قوله في كل حال
 سوء خلقه) أي يجعله ساقطاً بغير خلقه وينقص عقبه فكانت في عبارة الشيخ الحطيب (قوله وإذا
 حكم في حال مما تقدم) أي بان خالف وقضى فيها وقوله نفذ حكمه أي كما يرمي به في أصل الوصفة لقصة
 الزبير الشهيرة وهي أنه تخاض مع خصمه في الماء عند النبي صلى الله عليه وسلم فحكم أن يرباه
 سقى أو لا لكن يتسامح في بعض حكمه فقال الخصم إن كان ابن جملته أي حكمت له لأن كان ابن
 جملته تغرب وجرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يارب احبس الماء حتى يبلغ الكعبين أو كما قال
 فانه بعد ذلك إن يسقى حقه وقوله مع الكراهة أو بما نفذ حكمه مع الكراهة لا بما لا يخرج
 (قوله ولا يسأل) أي لا يجوز له ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله وجوباً وقوله أي إذا جلس الخصمان
 بين يدي القاضي أي مثلاً وكان الأهم من ذلك أن يقول أي إذا حضر الخصمان عند القاضي كما عبر
 به في النسخ (قوله لا يسأل المدعي عليه إلا بعد كمال الدعوى) وفي بعض النسخ إلا بعد تمام الدعوى
 وفي ابتداء حضورهما سكت منهما حتى يشكلا أو يقول ليتكلم المدعي منك المأني من إزالة
 شبهة القدوم قال الشنآن أو يقول للمدعي إذا عرفه تكلم وفيه كلام مذكور في شرح الروض (قوله
 أي بعد فراغ المدعي من الدعوى العصبية) أي بان استكملت الشروط الستة المجموعة في قول
 بعضهم لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام تعيين

(والجوع) والشيخ
 للمرفطين (والعطش
 وشدة الشهوة والحزن
 والفرح المفرط وعند
 المرض) أي المؤلم
 (ومداقعة الانبيئين)
 أي البول والغائط
 (وعند النعاس
 وعند شدة الحر
 والبرد) والضابط
 الجامع لهذه العشرة
 وغيره وأنه مكره للقاضي
 القضاء في كل حال سوء
 خلقه وإذا حكم في حال
 مما تقدم نفذ حكمه
 مع الكراهة (ولا
 يسأل) وجوباً أي
 إذا جلس الخصمان
 بين يدي القاضي
 لا يسأل المدعي
 عليه إلا بعد كمال أي
 بعد فراغ المدعي من
 (الدعوى) العصبية
 ويثبت بقول القاضي
 للمدعي عليه
 أن يخرج من دعواه فإن
 أقر بما ادعى عليه به
 لزمه ما أقر به

أن لا يناقضه بالدعوى تغايرها * تكليف كل وقتي الحرب للدين
 وقد تقدم الكلام على باب التسامية (قوله وحينئذ) أي حين إذ فرغ المدعي من الدعوى
 العصبية وقوله يقول القاضي للمدعي عليه أي ولو بلا طلب المدعي لأن المقصود فصل العصبية
 وبذلك تنفصل وقوله أخرج من دعواه أي انفصل منها ما لا قرار أو بالانكار كما قبله عما بعد (قوله
 فإن أقر بما ادعى عليه) أي حقيقة أو حكماً كان طلب من المدعي عليه البين فنكروا ردعاً على
 المدعي بخلاف البين المراد بوقتها في حكم الإقرار وقوله لزمه ما أقر به أي ولا يحتاج إلى حكم القاضي
 بال لزوم بعد الإقرار بخلاف البينة فيحتاج إلى حكم القاضي بعد ما لو سأل المدعي القاضي أن يشهد

بأقرار المدعي عليه أو بين الرادو بما قامت به البينة أو أن يحكم بما ثبت منه لم يثبت عليه لزمه
أجابته بذلك لأن المدعي عليه قد يتكرر بعد ذلك فلا يتكفل القاضي من الحكم عليه وقدا يقبل قوله
حكمته كذلك لأنه ربما تكرر أو تكرر ولو حلف المدعي عليه أنه من الواجبة وسأل القاضي ذلك لزمه
أجابته بأصل يكون ذلك جهة فلا يطلب المدعي مرة أخرى قوله ولا يفرض بعد ذلك رجوعه (أي لانه
لا يقبل الاستكثار بعد الإقرار بذلك يقولون لا يحسن أن يقر (قوله وان أنكر ما ادعى به عليه فلقاضي
أن يقول الخ) أي فيصور للقاضي أن يقول الخ ويجوز أن يسكت بل لا يفي بالسكوت إن علم أن المدعي
يعلم ذلك لأن شك في علمه بذلك فاقول أولى وإن علم جهله به وجب اصطلامه (قوله ألك سنة أو شاهد
مع يمينك) فان قال لي سنة أو شاهد مع العين ولكن أو يد حلفه ممكن لا تمقد بقرعه عرض الحلف
عليه فيستغنى المدعي من إقامة البينة فان لم يقرب حلف أقامها ولو أتاها ركضه فله في طلب حلفه
عرض وإن قال لا جهة في اقتصره في ذلك أو زاد عليه لا حاضرا ولا غائبا أو قال كل جهة أقمها مني كاذبة
أو زور ثم أقامها ولو بدلف المدعي عليه قبل لانه ربما لا يعرف أن له جهة أو نسي ثم عرف (قوله وان
كان الحق بما ثبت بشاهد و يمين أو تفسير المصنف بما كان المقصد منه المسال (قوله ولا يحلفه)
أي ولا يجوز للقاضي أن يحلف المدعي عليه وقوله وفي بعض النسخ ولا يستغنى أي لا يطلب منه الحلف
فالسبب والشأن لا يطلب وقوله لا بعد سؤال المدعي من القاضي أن يحلف المدعي عليه أي لا بعد طلب
المدعي من القاضي تحليف المدعي عليه فلو حلفه قبل طلب المدعي لم يستغنى عنه وكذلك لو حلف المدعي
عليه بعد طلب المدعي وقبل تحليف القاضي كما صرح به القاضي حسين وعلم من كلام المصنف بالاولى
أنه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعي عليه قبل طلب المدعي منه الحكم عليه وهو كذلك على الأصح في
الروضة (قوله ولا يقرن القاضي خصما جهة) أي ولا يجوز للقاضي أن يقرن خصما من الخصمين جهة
استظهر مما حل خصمه لأضراره بالخصم الآخر وكان الحكم الشاهد فلا يقرن خصما من الخصمين جهة
الروضة وأما أثره في كيفية أدائه الشهادة فيصور ما يحسمه القاضي أو المكارم أو يافى أو ثوره عليه في
الروضة خلافا للشرف الفرقي في ادعائه المتهم فله انقل ظره من منع التلقين إلى منع التعريف
لكيفية أدائه الشهادة (قوله أي لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) أي في حال الدعوى وأما
التفهم إلا في قبل الشروع في الدعوى هذا هو الفرق بينهما وينبغي تدبرهما إلى سفر برجي
ويؤثره الحكم يوما أو يومين برضاها (قوله أما استفسار الخصم) أي طلب تفسير بدعواه غير المصلحة
وقوله فحازر أي فهو جائز لعدم إضراره بالخصم الآخر (قوله كان يدعي شخص قتلا على شخص)
أي اجبالا فهذه دعوى غير مصلحة فيفسن القاضي استقصاه عنها وذلك الشارح فيقول القاضي
للمدعي قتله هذا أو خطا أي أوشبه عبد الكلام على تقدير الحمرة كما هو ظاهر (قوله ولا يفهمه
كلاما) أي ولا يعلم الخصم كلاما يعرف به كيفية الدعوى وكيفية الجواب من أقرار أو إنكار فيقول
الشارح أي لا يفهمه كيف يدعي فيمقصود (قوله وهذه المسئلة) يعني قول المصنف ولا يفهمه كلاما
وهذا أولى من قول المتن وهي تعريف المدعي كيف يدعي وقوله سافطة في بعض نسخ المتن أي
استفهامية باعتبارها على هذه النسخة ربما تلحقين ما شمل التفهم وقد علمت الفرق بينهما على
النسخة الأولى (قوله ولا يتعنت بالشهادة) أي لا يرفقه في العنت والمشفقة بالباء واقعة كما يدل عليه
قوله وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهد الفسخ أنه لا يتفق عليهم كان يقول لهم لم تشهدتم وما هذه
الشهادة فرمما تذكروا ذلك التي تركهم الشهادة فيتضرر المشهود له (قوله كان يقول القاضي الخ) أي
لص ما ذكر من العنت واقسامه أن يقول لم تشهدت وما هذه الشهادة كما هو ومنه أيضا أن
يستغنى منه أمور ذاتية عليه ولا يجوز أن يصرح على الشاهد أو يجره (قوله ولا يقبل) أي
القاضي على قرائنه لا يبايع كونه منبيا القائل كما نرس عليه الشيخ الحليط وعليه فالشهادة
تفحص (ثبت)

ولا يفهمه بعد ذلك
رجوعه وان أنكر ما
ادعى به عليه فلقاضي
أن يقول للدي ألك
سنة أو شاهد مع
يمينك ان كان الحق
بما ثبت بشاهد
و يمين (ولا يحلفه)
وفي بعض النسخ
ولا يستغنى أي
لا يحلف القاضي
للمدعي عليه (لا بعد
سؤال المدعي) من
القاضي أن يحلف
المدعي عليه (ولا
يلقن) القاضي
(خصما جهة) أي
لا يقول لكل من
الخصمين قل كذا
وكذا أما استفسار
الخصم فحازر كان
يدعي شخص قتلا على
شخص فيقول
القاضي للمدعي قتله
عبد الوضعا (ولا
يفهمه كلاما) أي لا
يفهم كيف يدعي
وهذه المسئلة سافطة
في بعض نسخ المتن (ولا
يتعنت بالشهادة)
وفي بعض النسخ ولا
يتعنت شاهدا كان
يقول القاضي به كيف
تحدثت ولعلك ما
شهدت (ولا يقبل
الشهادة الا بيمين) أي
تفحص (ثبت)

بالنصب على التولية وفي بعض النسخ ولا تقبل بالناصب أنه متى للمتعول والشهادة بالرفع نائب
 فاعمل وقوله لا يمن جعل الشارح من تنكرة موصوفة فلذلك قال أي منقض ويصح جعلها أصبا
 موصولا فتفسر بالذي وقوله ثبتت عدالته أي عندكم كما سواء كان عند هذا الحاكم أو غيره
 وساقى بيان شروط العدالة في فصل شروط الشاهد ويسمى من ثبتت عدالته عند الحاكم عدلا
 باطنا وأما من لم تثبت عدالته عند الحاكم من ظاهر ماله العدالة فيسمى عدلا ظاهرا وهل توقف قبول
 الشهادة على ثبوت العدالة عند الحاكم أم لا يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما أشار إليه
 الشارح بقوله فإن عرف القاضي الخ ويحرم على القاضي اتخاذ شهود معينين بحيث لا يقبل غيرهما
 فيه من التصديق على الناس (قوله فإن عرف القاضي عدالة الشاهد الخ) مقابل لما قد عرف كأنه قال
 هذا إذا لم يعرف القاضي عدالة الشاهد ولا فسقه كما ذكرنا سابقا وقوله على بشهادته أي قبلها ولا
 يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من قبيل التبعة يعلم الحاكم في تقديره بكونه عندنا
 لا يعمل بشهادته إن كان أصله أو فرعه على الأراج عند الطرفين من وجهين في الروضة كما صلبا لا
 ترجع بنا على تصحيح الروضة أنه لا تثبت تركيته لهما (قوله أو عرف فسقه رد شهادته) أي ولا يحتاج
 إلى بحث عنه كمن استفاض فسقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه كما قاله في العدة (قوله فإن لم يعرف
 عدالته ولا فسقه مطلب منه التزكية) أي وجوبه سواء طعن المصنف فيه أو سكت لأن الحكم بشهادته
 يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند القاضي إلا بالبينه وإذا ثبتت عدالة الشاهد بالبينه ثم شهد
 في واقعة أخرى فإن قصر الزمان لم يحتاج إلى تعديله تأنيلا بل يحكم بشهادته من غير تعديل وإن طال
 الزمان فوجبان أحدهما أنه يطلب تعديله تأنيلا لأن طول الزمان يغير الأحوال ويجهت الحاكم
 في طول الزمان وقصره وحمل الخلاف في طول الزمان إذا لم يكن من المرتبين للشهادة عند القاضي
 والا فلا يجب بطلب التعديل قطعا قاله الشيخ عز الدين في قواعد وهو حسن (قوله ولا يكفي في
 التزكية قول المدعي عليه إن الفنى شهد على عدل) أي لأن الاستزكاء حق الله تعالى فلا يكفي
 فيه بقوله وإنما يقع بذلك عاقد يقال البحث عن الشاهد على المدعي عليه وقد اعترف بعدالته (قوله
 بل لا بد من أحضار من شهد عند القاضي بعدالته) ظاهره بل صريحه أن المزكي يكلف الحضور
 عند القاضي وليس كذلك بل يقتضيه القاضي تركيين كما تقدم ويكتفى بثلث من أصحاب الشاهد
 والمشهود والمشهد وعليه من الأسماء والكفى والحرف يكتب أيضا المشهود من دونه أو عين
 أو غيرهما كتبا كما قد نقل على الظن صدق الشاهد في شيء دون شيء وبثبته على واحد
 منهما بما كتبه ولا يعلم أحدهما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العاقرين بحاله من الأصحاب
 أو الجيران أو العاقلين له ولذلك سيجان صاحبه مسئلة تفصيل كل منهما عن حال الشاهد من ذكر في
 قبول شهادته في نفسه وهل يتم بين المشهود له أو عليه ما ينعى شهادته فماتى كل منهما على القاضي
 ويحجب بمعايله من حال الشاهد بلفظ شهادة فيقول أشهد على شهادة المزكين إن الشاهد عدل لكن
 فيه أن هذه شهادة تقع على شهادة أصل وهي لا تقبل مع حضور الأصل واخذوا من الصاغر ذلك
 بأنها اتفاقا لم تطلب ذلك لجماعة لأن المزكين لا يكلفون الحضور عند القاضي فهذا امر دعائهم كلام
 الشارح الآن بقرض فعلا إذا لم يقتض القاضي تركيين من أصحاب المسائل (قوله فيقول أشهد على عدل)
 أي وإن لم يقبل على أن زيادة في وعلى تأكيده المداواتها هو إثبات العدالة التي اقتضاها قوله
 تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (قوله ويشترى المزكي شروط الشاهد) أي لأن التزكية شهادة
 بالعدالة فلا بد فيها من شروط الشهادة وقوله من العدالة الخ بيان لشروط الشاهد وقوله وغير ذلك أي
 كاتفاة التهمة فلا تقبل تزكية الأصل للرفع وعكسه (قوله بشرط مع هذا) أي المذكور من شروط

عدالته) فإن عرف
 القاضي عدالة
 الشاهد على شهادته
 أو عرف فسقه رد
 شهادته فإن لم يعرف
 عدالته ولا فسقه
 طلب منه التزكية
 ولا يكفي في التزكية
 قول المدعي عليه أن
 الذي شهد على عدل
 بل لا بد من أحضار
 من شهد عند
 القاضي بعدالته
 فيقول أشهد أنه
 عدل ويشترى المزكي
 شروط الشاهد من
 العدالة وحسب
 المداوة وغير ذلك
 ويشترط مع هذا
 معرفته بأسباب
 الجرح

الشاهد وقوله لم يقره أي المزكي وقوله باسباب الجرح والتعديل ويحذف كرسد الجرح كالزنا
والسرقه وان كان فقها للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل فلا يحد كرسد لان الأصل العدالة
فلا يقبل الجرح الا بمسرا كان يقول أشهد أنه فاسق لانه زني أو سارق أو مخونك ويعتقد ذلك
معانسة كان زنا زني أو سارق أو مسامانه كان حجه يقتضيه غيره أو استغاضة أو تواتر أو
شهادة من عدلين لحصول العلم أو الخلف بذلك لا يصلح بذلك كرسدنا إذا كان انفرادا بمسؤول فهو في
حقه فرض كفاية أو عين بخلاف شبه وداننا إذا انتصوا عن الأربعة عليهم يجعلون ذنبا لأن المطلوب
منهم السرقة فهم مقصرون بذلك كرسدنا مع نقصهم عن تصاب شهادته وهذا كله في المزكي من الحيوان
وتحومهم وأما المزكي من أصحاب المسائل فيعتقد في ذلك دخول المزدك والجرح غير القصر وان لم يقبل
يغيب التوقف عن قبول الشهادة إلى أن يثبت القاضي عن ذلك كرسدنا وفي الرواية لا فرق بينها
وبين الشهادة في ذلك كما هو ظاهر وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لأن من الأولى زيادة علم عالم
تقل بينة التعديل لأنه تاب من سبب الجرح والافتد من لان معاهم يشترط يا تقبل على بينة الجرح
(قوله وخبر فاطم من بعده) أي معرفة ذلك ليكون على بصيرة فيما يشهد به من عدلته وهذا انما
هو شرط في المزكي من الحيوان وتحومهم وأما المزكي من أصحاب المسائل فلا يشترط فيه ذلك لأنه انما
يعتقد قول المزكي كرسدنا (قوله بعضه) أي بسبب محبة وطول معاشرة خصوصاً في السفر الذي
يسفر عن أخلاق الرجال وقوله أو جواب بكسر الجيم انفسه من ضمنها لان الجوار يعرف به صاحب
الشخص من مسائه وقوله أو معاملة أي في السفر أو البقاء التي هي الدراهم والدينار لان المعاملة
تبين حال الرجل من الصعوبة والسهولة ولذلك وردلن المعاملة (قوله ولا يقبل القاضي شهادة
عليه الخ) أي الحد لا تقبل شهادة ذي غر على أخيه وأما داودان ما به باسناد حسن والغیر
بكسر القين المهمة العقل والمقدور بالفتح ما غر كرسدنا من الماسو بالضم الرجل الجاهل غرق بين الثلاثة
وروي الحاكم على شرط مسلم خبراً لا يجوز شهادة ذي الفتنة ولا ذي الخنة والفتنة بكسر الفاء المسألة
وتشديد الثون التهمة والخنة بكسر الخاء المهمة وتضعف الثون مع الفتح المساواة وقد تكون من
الجانين فقد شهدت كل على الآخر كما هو القالب وقد تكون من أحدهما فخص بردها له على
الآخر والرد العداوة والنبوة الظاهرة ولو بما يدل عليها من القاصصة وتحومها كما قاله البقعي
ناقله عن نص المختصر بخلاف الباطنة التي لم يدل عليها من القاصصة وتحومها كما قاله البقعي
وقال صلى الله عليه وسلم كافي منهم الطرائف مسائي قوم في آخر الزمان أخوان العلم أعداء
العبادة وبخلاف العداوة الدنيئة فاطم لا تجوز دالشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون
العكس وتقبل شهادة النبي على المشرك وأما شهادة للمشرك فان كان لا يكفر بيدهته كالذي يشكر
صفات الله وخافه أفعال عباده وجواز زوجه يوم القيامة قبلت لا اعتقاده أنه مصيب في ذلك بل ياتى
منه من الشبهة ثم لا تقبل شهادة تنطى في ثلثة اعتقاده على قوله لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها
ما ينفي اعتقاده على قوله كان قال رأته أو قرنه أو مصغه بقره قبلت وكذلك شهادة لها فقه
لأن الماسو وان كان بكفر بيدهته كالذي يشكر كل الله تعالى بالجرح ثبات وحديث العالم والخبر
للأجساد لم تقبل شهادة الكفرة هذا لان كرسدنا معاهم أي الرسول به ضرر وقوله لا تقبل بعضهم

بأن لا تكفر الفلاسفة العدا * أذا نكروها وهي حق مثبتة
علم بجزئي حدوث حوال * حتم لا أجساد وكانت ميتة

(قوله على عدوه) بخلاف شهادته له فها تقبل إذا التهمة * والتفضل ما شهدت به الأعداء * (قوله)
والمراد بعدوا للنقص من ينفذه) أي بحيث يقر حرمته ويحزن لفقره وضد الحبيب والصديق
من صدق في موثقه بان يحميه ما أهمل قال ابن القاسم المالكي وكان تليدة الإمام مالك فكان

والتعديل وخبره
باطن من يصدقه
بصفة أو جوار أو
معاملة (ولا يقبل)
القاضي (شهادة)
عدوه على عدوه
والمراد بعدوا للنقص
من ينفذه

يسافر من مصر لاخذ العلم عندهم ينفق الثناي الكثرة على طلب العلم وقليل ذلك أى في زمانه وتاد
 قضاةنا بل معدوم **(قوله)** لا يقبل القاضي شهادة الداخل أى التهمة ولو قال المصنف شهادة
 الشخص ليضمد كان أحضر عما ذكره وقوله لو أنه أى لو أنه كان في التهمة الثانية لأن الولد يعنى
 المولود فلا تقبل شهادته ولو أنه كان في حجر أم لا فإن كان قد أخذ باقر أرمه من شجرة
 وقوله ولا شهادة تولد الولد أى ولا يقبل القاضي شهادة تولد الولد للتهمة فخصص أنه لا تقبل شهادة
 الأصل لفرعه ولا شهادة الفرع لأصله ثم لو ادعى السلطان على شخص بمال لبيت المال وشهد له
 به أصله أو فرعه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لأن الحق لعدم السلطان وإذا شهد أصله أو فرعه مع
 أجنبي كان شهادته رقيق أو بيت مشترك بينهما قبلت للأجنبي دون أصله أو فرعه على الأجنبي من قولي
 تفرق الصفقة ولا تقبل شهادة الشخص لأحد أصله أو فرعه على الآخر كما جزم به الغزالي وروى به
 أنه يمنع حكمه بين أسيوانيه وإن خالف ابن عبد السلام في ذلك مع لابان الوازع أى الجبل الطيسى
 قد تعارض فضعفت التهمة ونظر الصدق **(قوله)** أما الشهادة عليهم ما تقبل أى لا تتفاه التهمة إلا أن
 كان بينه وبين كل منهما عدو فلا تقبل لأحد ولا عليهم ما عظم من كلام المصنف أن ما عدل الأصل
 والفرع من حوائش النسب تقبل شهادة بعضهم بعضاً وشهادة بعضهم على بعض تقبل ثم ادعى الأخ
 لأخيه وعليه ومثل ذلك شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه ثم لو شهد ابن أخته لأمه لا بدعي خباتها فإن أشبه
 وشهدت في أحد وجهين من وجهه البتة ولو شهد عليها أن أخته تقبل شهادته لا بدعي خباتها فإن أشبه
 وتقبل شهادة الصدق لصدقه وعليه وقد تقدم تعرفه بنار **(قوله)** ولا يقبل كتاب فاض إلى فاض
 آخر **(الخ)** أى لا يعمل به القاضي المكتوب إليه بمجرد من قرع شهادة الشاهدين لأن الأعداء دائماً
 على شهادتهما لأعلى الكتاب لانه من حق لوضاع أو انتهى ما فيه وأخالفه فاعبر بهما بالكتاب
(قوله) في الأحكام أى في جنس الأحكام الصادق بمحكم ماؤه على حجاج البينة لئلا يأنها الحكم
 ولو تغير كتاب بعض مطلقاً عن التقييد بفوق مسافة العدوى والاهتمام بما عاى البينة يقبل فمافوق
 مسافة العدوى لا فمافوقته والفرق أنه في أهل الحكم قد تم الأمر فيبقى الأعتناء فذلك تقبل
 مطلقاً وفي أهل مسافة البينة لم يتم الأمر مع سهولة إحضارها في القرب دون البعد فذلك يقبل في
 الفوق لا في مسافة العدوى وهي ما رجع منها المبكر في يومه المعتدل فمن مصر إلى قلوب سميت
 بذلك لأن القاضي يهدى من طلب إحضار خصمه منها أى يعينه على إحضاره وعلم من قولنا مع سهولة
 إحضارها في القرب أنه لو عسر إحضارها فيه لم يرض ونحوه فقبل اتهامها كما ذكره في المطلب
(قوله) لا بعد شهادة شاهدين أى على شهادة وقوله شهدان على القاضي الكاتب أى الذي كتب
 الكتاب وقوله بما فيه أى من الحكم على القائم وقوله عند المكتوب إليه أى عند القاضي الكاتب أى الذي كتب
 إليه بعد إحضار الخصم عندهم ومن ختمه بفوقه بعدد رآه عليه ما يحضره ويقول أشهد كما في
 كتبت إلى فلان بما سمعنا ونفعنا خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما كان هذا خطي وأنا ما
 فيه حكى ويدفع للشاهدين ثم قد ترى لا تخفى لبطاها التذكر عند المحامول وحج بحضورهما
 ولم شهدهما على الحكم فلهما الشهادة به لأن الحكم محضر بيمينته إزاء شهادتهما كما في شرح الروض
 والماصل أن الحكم محضرهما لا يحتاج إلى قوله وأشهد كما به بخلاف قراءة الكتاب عليهم ما فلا بدعها
 من قوله وأشهد كما بما فيه **(قوله)** وأشار المصنف بذلك أى بقوله ولا يقبل كتاب فاض إلى فاض
 آخر **(الخ)** **(قوله)** إلى أى الحال والشأن وقوله إذا ادعى شخص على غائب أى من البلد فإنه تسمع
 الدعوى على الغائب عن الملبو كذا على الغائب عن المجلس مع كونه في المكان توارى أو تعزى ولكن
 التامسبته الأولى **(قوله)** يقال أى ولو بقل هو مقرر به أن قال هو جاحد وأطلق فإن قال هو مقرر
 تسمع تجبه لتصر به بالناقى لهما ما إذا فلا تسمعها مع الإقرار ثم لو كان الغائب مال حاضر وأقام

(ولا) يقبل القاضي
 شهادة والد وإن
 حال الولد وفى بعض
 النسخ مسلوقة أى
 وإن سفل **(ولا)**
 شهادة **(ولو ولد)**
 وإن حال أم الشهادة
 عليها تقبل **(ولا)**
 يقبل كتاب فاض إلى
 فاض آخر في الأحكام
 إلا بعد شهادة شاهدين
 يشهدان على القاضي
 الكاتب **(بما فيه)**
 أى الكتاب عند
 المكتوب إليه وأشار
 المصنف بذلك إلى
 أنه إذا ادعى شخص

٢ **(قوله)** بأن الوازع
 أى الجبل **(الخ)** لم يحدق
 القاموس لفظ الوازع
 بهذا المعنى فاعلمه
 محرف عن التزويج
 بمعنى الاشتقاق
 الذى هو من أفراد
 النيل المراد فهو ميل
 خاص غرر اه

الحق على دشه لا للكتب القاضي به الى قاضي بلد الغائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تجمع
وان قال هو مترك في الروضة وأصلها من قنواوى التتال وكذا الرأى هو مترك لكنه متع أو قال وله دين
بأقراره أو فلان بكذا على دينه والقاضي نصب مسير بفتح الحاء المشددة ينكره من الغائب لتقام
الحجة على انكاره منكره ويجب تحليف المدعي عن الاستظهار بعد إقامة حجه وبعد تعدلها كافي
الروضة كما صلتها فليصل أن الحق ثابت عليه بلزمه إذا ما احتياطا للغائب لانهم بما ادعى ما يبرئ منه
لوحضرك لو ادعى على مسمى أو يحضرون أو ميتة فانه يجب فيه الحجة عن الاستظهار ثم ان كان الغائب
نائب حاضر وللمسي أو المحضون نائبا خاص وللميت وارث خاص اعترف في وجوب الدين سواء له ولو ادعى
فيه أو لم يشأ على قيم مولى آخر وأقام بهينة فقتضى كلام الشرح أنه ينتظر كمال المدعي له لصلف ثم
يحكم له وفيه أنه قد ترتب على الانتظار شيا ع الحق فالوجه كما قال السكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه
الامان عبدالسلام وهو القعد (قوله وبنت المال عليه) أى بان أقام المدعي الحجة عليه وحلف بين
الاستظهار كما يشير إليه بقوله وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدل عن عدلى وحلفت
المدعي وكان الاول أن يقول وحكم به لما حكم لي سمع قوله فان كان له مال حاضر قضاء القاضي منه لانه
لا يقض منه الا بعد الحكم بالجزم بالثبوت فانه ليس حكما (قوله فان كان له مال حاضر) أى على عمل
على القاضي وقوله قضاء القاضي منه أى نيابة عن الغائب فان القاضي ينوب عنه لثبوت (قوله وان لم
يكن له مال حاضر) أى على عمل القاضي وقوله وسأل المدعي اتهام الحال الى قاضي بلد الغائب أى
بالحكم أو بمعاد العينة وقوله أجا به ذلك أى اللانها لمذكور ولو شافه القاضي وهو على عمل عمله
قاضي بلد الغائب بحكمه بان حضر قاضي بلد الغائب الى بلد الحاكم وشافه بذلك أمضا بوقفه
اذا رجع الى عمل ولا يتعدى ما شافه القاضي وهو في غير عمل على قاضي بلد الغائب فلا يقضه كما
قاله الأمام والفرق الى قول قاضي بلد الحاضر وهو طرف عمل ولا يتعدى لقاضي بلد الغائب وهو في
طرف عمل ولا يتعدى حكمت بكذا فلان على فلان الذى يملك أمضا بوقفه أيضا لانه لا يلزم من الشهادة
والكتاب وهو حجة قضاء بعله (قوله وفسر الاحصاء) أى اصحاب الشافى رضى الله تعالى عنه (قوله
انها الحال) أى من قاضي بلد الحاضر الى قاضي بلد الغائب (قوله بان يشهد قاضي بلد الحاضر عدلين
بما ثبت عنده) أى غير العدلين الشاهدين بالحق لانه لا يصحك الا بعينه شهادة العدلين الشاهدين بالحق
ثم يشهد على حكمه عدلين آخرى وقوله من الحكم على الغائب بيان لما ثبت عند موسى مع الاشهاد
كتاب به يذكرو فيه ما يرى عنده وما يميز الخصمين ذا الحق والغائب الذى عليه الحق فان أنكر
الغائب بعدا حضاراً أن المال المذكور فيه عليه شهد عليه الشاهدان عند قاضي بلد الحكم القاضي
الكتاب فان قال ليس المكتوب اسمى صدق بيمينته لانه أخبر بنفسه والاصل برأفة ذمتهم هذا ان لم
يعرف به فان عرف به لم يصدق فان قال لست الخصم حكم قاضي بلده عليه ان ثبت أن المكتوب اسمه
بأقراره أو بيمينته ولا يلتفت الى انكاره لانه اسمه حجة ذالم يكن هناك من يشاركه فيه وهو معاصر
للمدعي يمكن معاملته به ان لم يمكن ثم من يشاركه فيه أصلاً وكان ولم يعاصر المدعي أو لم تكن
معاملته له لان الظاهر أنه المحكوم عليه حيث قد كان هناك من يشاركه فيه وعاصر للمدعي
وأمكن معاملته به بغير المكتوب اليه الكتاب أنه يطلب من الشهود زيادة تبين لجهته وحديثه
ويكتفي بها ونهاياتها فان لم يجد زيادة تميز وقف الامر حتى ينكشف الحال فعمل من ذلك أنه يعتبر مع
المعاصرة اما كان العامة كما صرح بالجر حاقى والندينى وغيرهما (قوله وصف الكتاب) أى
كيفته والكتاب معنى المكتوب (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة تبركاً ولم يأت بالحمد
على رواية البسملة لأنها أصح من رواية الحمد أو على رواية كراهة فانها مطلقة والمطلقة ترجع
اليها عند تعارض الروايتين المقتدتين بقيدتين مختلفتين (قوله حضر) فعل حاضر وقاعه فلان وجعله

على غائب عال وبنت
المال عليه فان كان
له مال حاضر قضاء
القاضي منه وان لم
يكن له مال حاضر
وسأل المدعي اتهام
الحال الى قاضي بلد
الغائب أجا به ذلك
فسر الاحصاء اتهام
الحال بان يشهد
قاضي بلد الحاضر
عدلين بما ثبت
عنده من الحكم على
الغائب وصيغة
الكتاب بسم الله
الرحمن الرحيم حضر
عندنا قاضي الله

عاقب الله اولئك معترضة بين الفصل والقابل قصدها المعاقبة من بلايا الدنيا والآخر (قوله فلان) أي كذب لانه كتابه عن العمل وقوله وادعي على فلان أي كتموه وقوله بالشيء الغفائي أي من المال بطليل قوله وحكمت به بالمال وان كان لا يتقدم التضام على الغائب بالمال بل يتقدم بغير عقوبة الله تعالى ولو قد أودع غفائي أم العقوبة الله تعالى من حد أو تعزير فلا يخفى فيها على الغافلان حقه تعالى مبني على المسامحة وحق الاتي مبني على المشاحة فيعني نفسه على الغائب (قوله وأقام عليه شاهدين وهم فلان وفلان) لا حاجة لطلبك لانه إذا حكم استغنى عن تسعة الشهود وهذا إذا كانت الحجته شاهدين كما هو الفرض فان كانت شاهداً وبيناً أو يميناً وردة وجب سبيلها لانه قد لا يكون ما ذكره حجة عند القاضي للشيء البه لا يضمن تسعة الشاهدين في الأنهاء نفعاً عن التحقيق بل يندلجما والا فله ترك تسعتهما كما في المهرج وشرحه (قوله وحلفت المدهي) أي بين الاستظهار أو صلب بعد إقامة الحجته وتعديلها ان الحق عليه بلز معاداً وادحياً ما للغائب كالم (قوله وحكمت به بالمال) أي فاستوفه أنت وهذا في أنها الحكم كما هو الفرض وأما في أنها مسموعة بالحجة الذي يحكم وهو ما يلد الغائب ثم يستوفى الحق (قوله وأشهدت بالكتاب فلان وفلانا) أي يؤيد الشهادته بما فيه عند القاضي الآخر (قوله وبشرط في شهود الكتاب والحكم) أي لا في شهود الحق لانه يعتبر تعدلهم عند القاضي الكاتب وقوله ظهور عدلهم عند القاضي المكتوب البه فيطلب وجوباً تركه من عند فلان يضمن تعدلهم عنده (قوله ولا تثبت عدلهم عنده) أي عند القاضي المكتوب البه وقوله بتعديل القاضي الكتاب اياهم أي لانه تعدل قبل أداء الشهادته لانه تعدل المدهي شهوده ولان الكتاب اياهم تثبت بقولهم فلو ثبتت به دلائلهم تثبت بقولهم والشاهد لا يرضى نفسه

«(فصل في أحكام القسمة)» أي هذا الفصل في بيان الأحكام المتعلقة بالقسمة كالشروط التي يقتصر القائم بها والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معرفاً فكان يجب إعطاء المذكورين شيأ من التركات في صدر الاسلام ثم نسم الوجوب بقي الذنب وأخبار تكبر العصبة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين أربابها والمأجدة داعية اليه يمكن كل واحد من الشر بكن أو الشر كامن التصرف في نصيبه استخلاصاً أو بقبض من سوء المصارعة واختلاف الأيدي وأركانها ثلاثة فاسم ومقسم ومقسوم به وبشرط القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة أرباب أو تعدل أو رد ضامها بعد دخول وجبة القسمة ان حكموا الفرعة كان قولوا رضىنا هذه القسمة أو عاثر حقه القرعة فلان القسمة الواجبة بالاجبار وهو لا يكون الا في قسمة الأفرأز أو التعديل دون الرد ولا يدخلها الإخبار كما سيأتي فلا يخفى فيه الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها فان لم يحكموا القرعة كان انتقوا على أن يأخذوا حدهم هذا القسم والآخر ذلك القسم وهذا أثر انهم كما يقع كثير أفعالا حاجتها الى رضا آخر ولو ثبت بحجة حيف أو غلط في قسمة تراض وهي بالاجراء وقسمة أجراء قضت القسمة بنوعها كما تراضت حجة بنحوها القاضي أو كذب الشهود ولان الأولى أرباب ولا أفرأز مع التفاوت وان ثبت ذلك وبين المدهي قسمة عادلة فله تعجيل شر بكنه كظن أنه لا تخلف القائم الذي نصبه الحاكم كالتخلف الحاكم فان لم تكن بالأجزاء مان كانت بالتعديل أو الراد لم تنقض لانها بيع ولا أثر للتعجيل والغلط فيه كالأثر للدين فيه رضى صاحب الحق بتركه ولو استحق بعض المقسوم معينا وليس سواها من أخذ من أحدهما به أو أصاب منه أكثر بطلت القسمة وعادت الأشاعة لاحتياج أحدهما الى الرجوع على الآخر والادان استحق بعينه شائماً أو معينا سواء بطلت فيه فقط دون الباقي تفرقاً بالصفة (قوله وبه) أي القسمة لئلا وقوله الاسم من قسم الشيء فمعاً أي الاسم المأخوذ من قسم الشيء فمعاً لئلا تفرق والقسم الذي يقسم الأشياء بين الناس قال الشاعر وهو لبيد

وأي فلان نادى
على فلان الغائب
القيم في بلدك بالشيء
الغفائي وأقام عليه
شاهدين وهم فلان
وفلان وقد عدلا
عنسدي وحلفت
المدهي وحكمت به
بالمال وأشهدت
بالكتاب فلان وفلانا
وبشرط في شهود
الكتاب والحكم
ظهور عدلهم عند
القاضي المكتوب
اليه ولا تثبت عدلهم
عنده بتعديل
القاضي الكاتب
ايهم

«(فصل في أحكام القسمة)»
وهي بكسر القاف
الاسم من قسم الشيء
فمعاً يتبع القاف

فأرض بمقسم المسلك فافهما • قدم للعشة بيتنا قساما
وقال الآخر يا نفس لا تطلبي الأسبيل له • قد قسم قرزق بين الناس قسام
ألم تر السوق قد صفت فواكره • لتسعين قوم والعجز أقوام

(قوله وشرا) حلف على لفته وهو مقدم في كلامه كما تقدمت الإشارة إليه (قوله تميز بعض الانصاف
من بعض) صارت شرح المصنف غير المحصن بعضها من بعض فالانصاف يعني المحصن وهي جمع
نصيب وهو معنى المحصة وقوله بالكرينق الآتي أي الذي هو بمنزلة الانصاف بالكيل وغيره مما
سأقي ثم الأعراف بين الانصاف المتعين كل نصيب لواحد من الشركاء كما سيأتي في كلامه (قوله ويقتصر
القاسم) أي المصنف كما أشار إليه الشارح بقوله المنصوب من جهة القاضي ومثله حكم الشريكين
أو الشركاء فلو حكموا بخصافي التهمة اشترط فيه الشروط الآتية في المنصوب من جهة القاضي

بمختلف منصوب الشركاء الآتي في قوله فان تراخي الشركاء في الخ (قوله المنصوب من جهة القاضي)
أي أو من جهة الامام ومصل الامام رزق منصوبه ان لم يشرع بالقسمة من بيت المال ان كان فيه
سعة أو لا فاجرت على الشركاء ان العمل لهم فان سعى كل منهم فقدر ازمه ولو فوق أجره المثل سواء
عقدوا معا أو تباؤن سواء أو لم يطلقة فالأجرة موزعة على قدر الحصص المأخوذة لأهم من مؤن
المالك كالنقطة لا الحصص الأصلية في قسمة التعداد مثل ذلك كانت الأرض مشتركة بينهما تصفين
لكن عملن ثلثها بثلثها الذي يأخذ الثلث عليه ثلث الأجرة والذي يأخذ الثلث عليه ثلثها لأن

العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الأجرة مخصصة والأما لو زعم أبو المثل على قدر
الحصص مطلقا (قوله ان سبع) أي يهدف التام وقوله وفي بعض النسخ السبعة أي بالتسام ووجه
الأولى أن العدود مؤنث لأن الشرط جمع شرط بطبيعة الألفية أن المحدث ومنه كرمعي لكون

الشرائط بمعنى الشروط ويزاد على السبع الشرط شرط آخر فانه شرط فيه الجمع والبصر والنطق
والضبط ولغير المصنف بقوله ويشتر في القاسم أهلية الشهادات لكان الأولى وانحصر ونشترط فيه

أبضاؤه بالفتوة والعلم بها استلزام العلم بالحساب والمساحة لا سيما إذا اتفاهوا كونه حقيقة عن الطمع
حق لا يرتضى ولا يتحقق كما اقتضاه كلام الأما وهل يشترط فيه معرفته بالتقويم فيه وجهان الوجه هو أنه

لا يشترط فان لم يعرف سال عدلين عنه لكنه يستحب كيزم به البند نصي وأبو الطيب وابن الصباغ
وقرهم ورد بالثبتي وقال العقدة اعتبارها في التعديل والرد (قوله الاملام) فلا يصح أن يكون

كافر أو قوله والبوغ فلا يصح أن يكون رقيقا أو قوله والعقل فلا يصح أن يكون مجنونا وقوله
والحرية فلا يصح أن يكون رقيا أو قوله والبوغ كونه فلا يصح أن يكون غرضا كره وقوله العدالة فلا

يجب أن يكون فاعقا أو قوله والحساب أي وعلم الحساب يدخل فيه علم المساحة لا ما توع منه كما قاله
الشيرازي وجمع بينهما الشئ الخطيب حيث قال وعلم المساحة هو علم الحساب وعليه فبراد بعلم

الحساب العلم المتعلق بالأعداد وعلم المساحة معرفة الأسطح والخطوط والحاصل أن علم الحساب
يطلق على علم المساحة وهذا هو التسليم لكلام المصنف وعلى ما يقابل علم المساحة وهذا هو

التسليم بجمع بينهما (قوله فمن نصف بضد ذلك) أي المذهب كونه من الشروط فبضد الاسلام
الكفر وضد البوغ الصباغ وضد العقل المجنون وهكذا أو قوله يمكن قاسما أي لأن القسم ولاية
والمصنف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (قوله وأما الذم ليدن القاسم منصوب من جهة القاضي)

أي بل كان منصوب من جهة الشركاء وهذا ما يقابل لقوله المنصوب من جهة القاضي كما هو ظاهر
وقوله فقد أشار إليه المصنف بقوله جوابا (قوله فان تراخى) هذه النسخة تنحوي إلى ارتكاب
شذوذ ان كانت جارية على لغة ألق في الراغب كما ذكره من ماله بقوله
وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للظاهر يعلم مستند

وشرا تميز بعض
الانصاف من بعض
بالكرينق الآتي
(ويقتصر القاسم)
المنصوب من جهة
القاضي (السبع)
وفي بعض النسخ إلى
سبعة (عمر ائذ الاسلام
والبوغ والعقل
والحرية والعدالة والحساب)
فمن انصف بضد ذلك
لم يكن قاسما أو أما الذم
ليكن القاسم منصوبا
من جهة القاضي فقد
أشار إليه المصنف
بقوله (فان تراخى)
وفي بعض النسخ فان

أو تأويل بان تجعل الألف أحكامه ضمن التثنية والثمر فكان بدل منه وذلك قال الشيرازي على قوله وفي بعض النسخ فان تراخي وهذه النسخة أحسن لأحتياج الأولى إلى مذود أو تأويل والألف على النسخة الثانية بدل من ياء الفعل فان تراخيها على تراخي تحركت الياء وانقطع ما قبلها فقلت ألفا لأعلامه التثنية كأنه مفعول الأولى وكان شيخ الهنئ يوهم ذلك حيث قال كان له الهنئ عنه في صحة كل من الشخصين مع السرير يحلف الشرير كان تقرر ظاهر من حيث العربية اه والشر الذي أشار إليه فقدر زمانه في النسخة الأولى فقد وأما النسخة الثانية فلا يشار عليها (بأنه الشرير كان) أي أو الشرير كما وانا انصرف على الشريرين لانهما أقل ما توقف عليه الشرير حتى يحتاج إلى القسمة وقوله عن يقسم بينهما أي يقسم بينهما فلهذا القام هو المنسوب من جهة الشرير كما وقوله المال المشترك مفعول قوله بقدر وهذا هو المقسوم وكل من الشريرين مقسوم له (قوله لم يفتقر في هذا القاسم) كان الأولى حذف في بان يقول لم يفتقر هذا القاسم وعلى كلامه بقرأ البناء المجهول وعلى كلامنا بقرأ البناء المعروف له إلى ذلك أي المذكور من الشروط وقوله أن الشروط السابقة أي مجموعها الألف من التكليف مطلقة والعدالة أن كان في الشرير عيبه وعليه أو إذا القسمة فليس وهذا إذا لم يحكموه في القسمة لا يحكمهم كنصيب القاضي فبشرط فيه الشرط لذلك كورق فيه كامر (بأنه واعلم هذه الكامة يؤق في حالها مثلهما بعد ما أو الخاطب هائل من يتأق منه العمل عن يقف على هذا الكتاب وفوله أن القسمة أي من حيث هي وقوله على ثلاثة أنواع أي أو كانت على ثلاثة أقسام من كينونة القسم على أنه مفعول حذف لفظ على لكان أولى وأخصر وجه المحصر في الثلاثة أنواع أنه أن ٢ تساوت بالنصيب صورة وقية فهو الأول والألف عدلت بالقسمة ولم يتحيز لردي آخر فالثاني ان احتيج إلى ردي آخر فالثالث (بأنه أحدها) أي أحد الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالأجزاء أي بالشرط للأجزاء المتساوية بقوى إفرأحق كل من الشريرين لا يسح ولذلك دخلها الإحصار فغير المتعصب من أعلم الأفاضل وعليه فما قبل هي يسح لما كان ملكه من نصيب صاحبه بما كان ملكه صاحبه من نصيبه وهو إفرأ لما كان ملكه من نصيبه قبل القسمة وبه يجرى في إفرأ وقية تبعاً لتعصبهم أملاً أو إراداً دخلها الإحصاء من أن نهايه على هذا القول للحاجة كما يبين الحاكم مال المدين جبراً عليه للحاجة لكن المشهور الأول (بأنه وتسمى قسمة المتشابهات) أي لأن الأجزاء فهما متشابهة قية وصور وتسمى أيضاً قسمة الإفرأز لكونها إفرأز لكل من الشريرين نصيبه كامر (قوله كقسمة المتساويات) أي أو المتقويات المتساوية في القسمة والصورة كما أشار إليه بالكان لأن هذا النوع لا يتنحى بالمتساويات بل يجري في المتقويات المذكورتان شايطة أن تكون القسمة غير المتساوية إفرأه صورة وقية متساوية كان أو متقويات وذلك لمثل له في المسح بقوله تتلى ودار متقوية الأبنية وأرض مشتقة بالأجزاء (قوله من جوب) بيان للمثليات وقوله وغيره أي كدراهم وأدهان (قوله فقراً الانصبايح) بيان لكيفية القسمة بالأجزاء المذكور وقوله حكلياً في مكمل أي كالجوب وقوله وزناً في موزون أي كاندراهم والأدهان وقوله وزناً في موزون أي أو عدلياً معد وقية يحذف الواو مع ما عطف بالمددوع كالارض والقماش والمعدود كالدين المضروب (قوله غير ذلك) أي المذكور من تجزئة الانصبة كاذكر وقوله يقرع بين الانصبة لتعصبين كل نصيب منها لو احدهم من الشرير كما أي في هذا النوع وغيره بقية الأواع ويجوز أن يتفعل أن ياخذ أحدهما أحد الحائزين والآخر الآخر ياخذ أحدهما المتساويين والآخر الآخر لنفس مع التعديل بالقيمة أو رد فضل الزائدين القسمة من غير إفرأق (بأنه وكيفية الإفرأق) أي المفهوم من قوله ثم بعد ذلك يتبرع وقوله أن تؤخذ ثلاث ذراع أي أو كتر بعد الانصبة ان استوت كان كانت إفرأ ثلاثاً ثلاثاً لعمود ثلاثاً لكر فان اختلفت كنصف وثلاث وسدين يوزن ما بقى على

تراخي (الشرير كان
بين يقسم بينهما) المال
للمشترك (لم يفتقر)
في هذا القاسم (إلى
ذلك) أي الشرط
السابقة وأصله ان
القسمة على ثلاثة
أنواع أحدها القسمة
بالأجزاء وتسمى قسمة
المتشابهات كقمة
الثلثان من جوب
وقسرها فقراً
الانصبة حكلياً في مكمل
وزناً في موزون
وذراعاً في موزون
ثم بعد ذلك يقرع
بين الانصبة لتعصبين
كل نصيب منها لو احدهم
من الشرير كما وكيفية
الإفرأق أن تؤخذ
ثلاث ذراع متساوية

٢ (قول الهنئ تساوت
الانصبة) كذا في نسخة
ولعل الأولى الانصبة
كتبه نصر

وأقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم يصدق ثلاث أعشار أن يكتب الأسماء في ثلاث روافع بعد أسماء
 الشركاء أو ست بان يكتب اسم من له النصف في ثلاث وأسم من له الثلث في اثنين وأسم من له
 السدس في واحدة ثم يخرج على الأجزاء وأما أن يكتب الأجزاء في ست روافع ويخرج على الأسماء
 ويختص في صورتين تقر بق حصصا واحدا إذا كان المقسوم عقارا كالنور ويخوها بخلاف
 المتقول لأن ضرر التفريق إنما هو في المقاردين المتقول ومعنى احتساب التفريق في كتابة الأسماء
 أن لا يصدق لأجزاء على الجزء الثاني أو الخامس بل يصدق بأجزاء الأول فان خرج له اسم صاحب
 النصف أخذوا الذين بعدهم وان خرج له اسم صاحب الثلث أخذوا الذين يليه وان خرج له اسم
 صاحب السدس أخذوا من بعدهم ثم يخرج الأجزاء في الجميع ومعنى احتساب التفريق في كتابة الأجزاء أن
 لا يبدأ بصاحب السدس لأنه إذا بدأ به حيث ذكر ما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك
 من له النصف أو الثلث فسد بان له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الأول والثاني أو عطيها
 مع الثالث وبتنوع من الثلث فان خرج اسمه الجزء الرابع أعطيه مع الخامس وبتنوع السادس
 لمن له السدس وقد خص في شرح الترمي وتبعه الخطيب احتساب التفريق بما إذا كتبت الأجزاء
 دون ما إذا كتبت الأسماء ثم قال لا فرق في كتابة الأسماء في ثلاث روافع أو ست والأجزاء على الأجزاء
 لأنه لا يحتاج فيها إلى احتسابها كرواها بنامه على الغالب والمعاد من البداية بالجزء الأول والأفوق
 مبهور فيه لأنه يحتاج إلى احتساب التفريق في كل من الصورتين كما هو مضمنا في النفاذ ع بتوفيق الله
 في ذلك (قوله يكتب في كل رقيقة منها مائة من الجز) والخبر في كتابة الأسماء والأجزاء وتعين
 من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منقولة بنظر القاهر (قوله أو جزء) أي أو يكتب في كل رقيقة جزء
 فهو بالرفع كالأشهر ويؤيده قوله فيما بعده أو يخرج من لم يحضر الكتابة والكتابة في رقيقة على
 اسم زيد مثلا أن كتب في الرافعة أجزاء الشركاء ويحصل قراءته بالرفع عطا على شرك فيكون
 الاسم مسلطا عليه والمعنى على هذا أو يكتب في كل رقيقة اسم من قوله عز من غير أي يجد أو غيره
 وهو صفة جزء (قوله وتدرج تلك الرافعة في بنادق متساوية) أي وزنا وصوتا وتساوية وقوله من طين
 مثلا أي أو ناعم أو عجين أو صوصا وقوله بعد تحضفه أي الطين وهو ظرف لقوله تدرج (قوله ثم
 توضع) أي تلك البنادق وقوله في حجر من لم يحضر الكتابة والأجزاء أي ليكون إعداده الانتهاء في
 هذا المقام (تأية ثم يخرج من لم يحضرها) أي الكتابة والأجزاء وقوله رقيقة مفعول يخرج وقوله
 على الجزء الأول أي كان يقول عن هذه الرقيقة للجزء الأول وقوله إن كتبت أسماء الشركاء أي كما
 هو الشق الأول من كيفية الإقراء وقوله كزيد الخ تمثيل لأسماء الشركاء وقوله فيعلى أي الجزء
 الأول وقوله من خرج اسمه في تلك الرقيقة أي كزيد (قوله ثم يخرج رقيقة أخرى) أي غير الأولى وقوله
 على الجزء الذي يلي الأول أي كان يقول خذ هذه الرقيقة للجزء الثاني وقوله فيعلى أي الجزء الذي
 يلي الأول وقوله من خرج اسمه في الرقيقة الثانية أي كزيد (قوله وتعين الجزء الباقي للثالث) أي من
 غير حاجة إلى إخراج الرقيقة الثالثة وقوله إن كانت للشركاء ثلاثة فإن كانوا أكثر من ثلاثة كل رقيقة
 أكثر من الرقيقة الثالثة وتعين الجزء الباقي الرابع وهكذا (قوله أو يخرج) معطوف على قوله ثم يخرج
 وقوله من لم يحضر الكتابة والأجزاء إنما ظهر هو لم يحضر بان يقول من لم يحضر هما كإفان سابقا
 لحول العهد وقوله رقيقة مفعول يخرج كما في قوله وقوله لي اسم زيد أي كان يقول خذ هذه
 الرقيقة زيد وقوله مثلا أي أو اسم خالد أو بكر وقوله إن كتبت في الرافعة أجزاء الشركاء أي كما هو الشق
 الثاني من كيفية الإقراء (قوله ثم على اسم خالد) أي ثم يخرج رقيقة أخرى على اسم خالد (قوله
 وتعين الجزء الباقي الثالث أي من غير حاجة إلى إخراج الرقيقة الثالثة إن كانت الشركاء أربعة وإنما
 لم يثبت بذلك هنا فلم يعامر (قوله النوع الثاني) أي من الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالتعديل

ويكتب في كل رقيقة
 منها اسم شرك من
 الشركاء أو جزء من
 الأجزاء عز من غيره
 منها ويخرج تلك
 الرافعة في بنادق
 متساوية من طين
 مثلا بعد تحضفه ثم
 توضع في حجر من لم
 يحضر الصلابة
 والأجزاء ثم يخرج
 من لم يحضر همارقة
 على الجزء الأول من
 تلك الأجزاء إن كتبت
 أسماء الشركاء في الرافعة
 كزيد وبكر خالد
 فيعلى من خرج اسمه
 في تلك الرقيقة ثم يخرج
 رقيقة أخرى على الجزء
 الذي يلي الجزء الأول
 فيعلى من خرج اسمه
 في الرقيقة الثانية
 وتعين الجزء الباقي
 للثالث إن كانت
 الشركاء ثلاثة أو
 صرح من لم يحضر
 الكتابة والأجزاء
 رقيقة على اسم زيد مثلا
 إن كتبت في الرافعة
 أجزاء الشركاء على
 اسم خالد وتعين
 الجزء الباقي للثالث
 النوع الثاني
 القسمة بالتعديل
 للمعام وهي الانصاف

للسهام أي يجعلها متعادلة بالنظر للقيمة فقوله بالقيمة متعلق بالتعديل وأما قوله وهي الانصاف فهو
تقسيم للسهام وهذا النوع يسع كالنوع الثالث لأن كلا منهما ما عدا ما كان له من نصيب الآخر بما
كان للآخر من نصيبه وإنما دخله الاحاد لمصلحة كما يبيع الحائك جمال المدين حبرا عليه لمصلحة غيره
عليها المجتمع الحائك بالتساوي في القيمة بالتساوي في الاجزاء ثم ان امكن قسمة الجيد وحده والردى
وحده ايجبر على قسمة التعديل كما يجزى الشخان وجزء به جمع منهم الما وردى والى بل يجبر
على قسمة الاراز في كل من الجيد وحده والردى وحده ويجبر على قسمة التعديل في منقولات نوع
لم يختلف منقوبة ان زالت الشر كذا بالقيمة كثلثة احدى خمسة مقسومة بالقيمة كان كان كل
واحد منها ساوي ما تقو بحسب في هذا المثل الى ما له ليس ما نحن فيه بل من ائمة قسمة الاراز لان
الاجزاء مقسومة بقيمة صورة الا ان يفرض فيها اذا كانت مختلفا الصورة فالاولى ان يثقل بثلاثة
احدى خمسين اثنين قيمة احدى كقيمة الاخرين كما كان احدى ساوي ما تقو الاخران
ساويان ما تقو ايا ايجبر عليها في ذلك لثقله اختلاف الاقراض حيث يختلف منقولات انواع
كثلثة تعيد تركي وهندي ووزنجي وثياب ابرسم وكتان وقطن ومنقولات نوع اختلف كذا اثنين
شامية ومعصية ومنقولات نوع لم يختلف ولم تزل الشر كة كعدين قسمة ثلثي احدى تعادل قيمة
ثلثه مع الاخر كان كان العبد الاول ساوي ما تقو وخمسين والعبد الثاني ساوي خمسين فقسمة
ثلثي الاول مائة وقسمة ثلثه مع الاخر مائة فلا احبار في ذلك كله لثقله اختلاف الاقراض حيث
ولعدم زوال الشر كة بالكلية في الاخير ويجبر على قسمة التعديل اضافي لمحمد كما كن صغار
متلاصقة مما لا يحصل كل منها القسمة اياها ان زالت الشر كة لمصلحة بخلاف هوالة كما كن
الكبار والصغار غير المتلاصقة فلا احبار فيها وان تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لثقله اختلاف
الاقراض باختلاف المال والابنية (قوله كارض في مختلف الخ) تمثيل للمقسوم قسمة تعديل بالقيمة
وقوله بقوله ثبات اوفر بعه اى او باختلاف ما فيها كسكبان بعضه ثقل وبعضه خفيف (قوله
وتكون الارض) اى المختلفة القيمة بسبب ما ذكر وقوله بينهما اى بين الشر كين وقوله وساوي
ثلث الارض اى قيمته وقوله ثلثها اى قيمتها كان كان الثلث ساوي ما تقو لوجوده والثلثان
ساويان ما تقو لثقلهما (قوله فيجعل الثلث هما الثلثان سهما) اى يوزع كل واحد يثقل في
هذا النوع والذي قبله قاسم واحد) اما في النوع الاول فليس انه يثقل فيه قاسم واحد اما في النوع
الثاني الذي هو هذا النوع فقصر مسلم لان فيه تقويمه بشرط في كل ما فيه تقويم التعديل كما صرح
به كلام المصنف حيث قال وان كان في القسمة تقويم لم يقصر فيه على اقل من اثنين ولا وجه لقصر
الشارح على النوع الثالث وقد اعقد الشمس الرمي في شره اشتراط قاسمين في كل ما فيه تقويم
فلا يثقل بتمام واحد الا في النوع الاول فيكتفي فيه بقاسم واحد لان قسمته تازم بنفس قوله فاشبه
الحاكم (قوله النوع الثالث) اى من الثلاثة انواع وقوله القسمة ما راد اى المتبعية برمال اجنبى
وهي يسع كالنوع الثاني لكن لا احبار فيها لان فيها تملك المال لآخر كقيمة كان كقيمة المشترك
(قوله بان يكون في الجانبين الارض المشتركة يثقل او غير مثالا) اى اوثنا كيت وليس في الجانب
الاخر ما يقابل (قوله لا يمكن قسمته) فان امكنت قسمته فلا حاجة لرد (قوله يرد من باخذ من الخ)
فلذلك سميت القسمة بالرد وقوله قسمة الثروا الثروا اى نصفها كما سيوضحه بالتفصيل (قوله فلو
كانت قيمة كل من الثروا الثروا) اى اوالبناء وقوله وله النصف من الارض اى والمال انه
النصف من الارض وقوله والآخر الاخذ عند الحكم تقوله ما فيه ذلك اى الجانب الذي فيه الثروا
الثروا وقوله جسمائة اى لانها نصف الالف (قوله ولا يثقل هذا النوع) اى الذي هو قسمة الرد
وقد عرفت ان النوع الثاني الذي هو قسمة التعديل كذلك خلافا للشارح وكلام المصنف شامل

بالقيمة كارض في مختلف
قسمة اجزائها بقوة
انسان اوفر ما
تكون الارض بينهما
فصين وساوي ثلث
الارض مثلا لوجوده
ثلثها فيجعل الثلث
سهما والثلثان سهما
ويكن في هذا النوع
والذي قبله قاسم
واحد النوع
الثالث القسمة بالرد
بان يكون في احدى
جانبى الارض المشتركة
ثروا وشعر مثلا لا يمكن
قسمة فسد من
باخذ بالقيمة اى
اخرجهما القسمة قسمة
قيمة الثروا والشعر
كانت قيمة كل من
الثروا والشعر الفالوه
النصف من الارض
ردالا خصل ما فيه
ذلك جسمائة ولا بد
في هذا النوع

المشروع فلا وجه لمصره على النوع الثالث كابر (قوله كابر) أي المصنف وقوله وإن كان في
 القصة تقويم أي كافي قسمه القيد بل والرد وإن قصره الشارع على قسمه لا يقطع والتقويم مفسر
 تقويم يقال قويم السعة أي بقدر قيمته وقوله يقصره أي في التقويم وهذا أولى من قول الشارع
 أي في المال لأنه يوجب إلى تقدير مصنف بأن يقال أي تقويم المال وقال المصنف ولو جعله راجعا
 للقسم المعلوم من التقويم كان أولى وأقرب إلى المقصود وما قلناه هو الأولى والأقرب إلى المقصود من
 اعتبار المال بعدد في التقويم نفسه وما التقويم بعده فيكون فيه واحد كافي شرح المصنف وقوله على أقل من
 اثنين أي لا شرط تعدد المقوم لأن التقويم شهادة للقيمة لكن لا يحتاج القاسم إلى لفظ الشهادة أو أن
 وجب تعدد لانهما يستند إلى عمل محسوس فإن لم يكن في القصة تقويم كافي النوع الأول كفي قاسم
 واحد لأنه لا يحتاج إلى تقويم بل يحتاج إلى عرض والمعارض يعتقد بعمل واحتياطه كان كالحاكم
 (قوله وهذا) أي عدم الاختصاص على أقل من اثنين فما إذا كان في القصة تقويم وقوله إن لم يكن
 القاسم حا كافي التقويم أي بأن نسبة القاضي أو الامام قاسم أو لم يجعله حا كافي التقويم في الكلام
 في منصوب القاضي أو الامام ما منصوب الشرع كافي فيكون كونه واحدا قطعاً كقوله النعمان الرمي فإن
 جعله القاضي أو الامام حا كافي التقويم كفي واحد وقوله بعرفته أي بعلمه في التقويم فإن لم يكن عارفاً
 بالتقويم حكم بقول عدلين فالخامس أن يصح بعلمه في التقويم أو بقول عدلين فيه وإن أفهم كلام
 الخارج أنه لا يصح بعلمه فيه (قوله فهو) أي حكمه في التقويم وقوله كضائه بعلمه أي بشرطه وهو أن
 يكون محتملاً وقوله أو الأصح حوز أي حوزاً بضائه بعلمه فيكون حكمه في التقويم بعلمه كذلك
 (قوله أو أضافه أحد الشرعيين) أي طلبه وقوله إلى قسمه ما لا ضرر فيه أي قسمه ما لا ضرر فيه
 تعدد دون قسمه أو لا بما أغناها تكون بارضاً ولا يخلها الأخبار أصلاً بل يصح فقاهل المصنف
 لزوم الشرع لا أن تراها منه فلذلك فرض الشيء الخطيب كلام المصنف في النوع الأول والنوع
 الثاني والمراد لا ضرر فيه على طالب القصة ولو كان فيه ضرر على المطلوب القصة فهو مسكان لأحد
 الشرعيين مشروداً لا يصلح للسكنى والسكنى لا ترضى عما ولو وضع ما يملكه بجوار ولو باخيه
 موات بعينه أجزأ صاحب العشر على القصة بطلب الآخر وإن نضر وصاحب العشر لأن ضرره ما
 حاسم فيه نصيبه لأحده فلا يضر الآخر بطلب صاحب العشر لأنه منعته في طلبه فلا اعتبار به فإن
 كان العشر يصلح للسكنى ولو وضع ما يملكه بجوار ولو باخيه موات بعينه أجزأ الآخر بطلب صاحب
 العشر لعدم المنع حيث أنه واستقرت الشراعية تعين العشر الذي بجوار ملكه بالأرض لا بالأرض
 تقر بقوله ملكه فينضز (قوله لزوم الشرع لا أن تراها منه) أي المطلوب إلى القصة وقوله أضافه إلى
 الشرع أي الطالب القصة (قوله أما الذي في قسمه ضرر الخ) مقابل لقوله لا ضرر ردي وقوله كصاحبه
 صغير لا يمكن جعله حاسم من مثالي الذي في قسمه ضرر ولكن يسلط نفعه المقصود منه مع إمكان
 الانتفاع منه بوجه آخر ومثل ما هو الذي كورطاً من قسمه صغيرة لا يمكن جعلها حاسم من مثالي
 ضرر لكونها يسلط نفعها المقصود منها مع إمكان الانتفاع منها بوجه آخر فكل منهما يسلط نفعه
 المقصود منه بالقصة وكذلك ما تنقص نفعه المقصود منه بالقصة كيف تكسر وقوله فلا يحتاج
 طالب قسمته في الأصح أي على القول الأصح وهو العتق فلا يجب عليهم إلزاماً لقصة ذلك لما فهمنا
 للضرر ولكن لا يمنعهم منها لأن الحق لهم كالأهمل واحد أو أضعف أو أضعف وأما ما يسلط نفعه
 بالكلية كجوهه فتوجب نفس فلا يجب عليهم تقصير ما فهمنا للضرر ووعدهم منها لا ينفعه ما فيه
 من ابطال نفعه بالكلية ولو ترفع الشرع كإلى القاضي في قسمه ملك لهم ولا ينفذ لهم ولا يجب عليهم وإن لم
 يكن لهم منازع وقيل يجبهم وعليه الامام وغيره

«(فصل في الحكم بالبيئة)» هكذا في بعض النسخ وفي بعضها الآخر فصل في أحكام الدعوى

من قاسمين كقوله
 (وإن كان في القصة
 تقويم لم يقصر فيه)
 أي في المال المقسوم
 (على أقل من اثنين)
 وهذا إن لم يكن
 القاسم حا كافي
 التقويم بعرفته فإن
 حكم في التقويم
 بعرفته فهو كضائه
 بعلمه والأصح جواز
 بعلمه (وإذا دعا
 أحد الشرعيين
 شريكه إلى قسمه لا
 ضرر فيه لزوم الشرع
 لا أن تراها منه) إلى
 القصة أما الذي في
 قسمه ضرر وكما
 صغير لا يمكن جعله
 حاسم من مثالي
 أحد الشرعيين
 وامتنع الآخر فلا
 يجب طالب قسمته
 في الأصح
 «(فصل في الحكم
 بالبيئة)

والبيئات وفي بعض التصرف تقديم هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جمع حكم واسب معانيه هنا
 انه ازام انسان لا تصحق ما خوذ من حكمة العلم بحيث يذلل ثلثتها بالبعث المبل والدعوى لفة
 الطلب والتقى ومنه قوله تعالى ولم يهدون اهل الجنة ما يطلبون ويشتون وشرا عباد
 بحق له على غيره عندنا كم يحكم فان لم تكن عندنا كم ولا يحكم فلا تسمى دعوى والبيئات جمع بيعة
 وهم الشهود سموا بذلك لان الحق يقين بهم أي يظهر والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله
 ورسوله ليحكم بينهم اذا فرق بينهم معرضون وغير مسلم لو يعطى الناس بدهوهم لادعي ناس حله
 دجالو اسما لهم ولكن العيين على المدعي عليه وروى السهقي ولكن البيعة على المدعي والعين على
 من انكر ولما كان حاسب المدعي شعبا لمخالفة قوله الظاهر جعل في حانته البيعة ولما كان حاسب
 المدعي عليه قويا لموافقة قوله الظاهر جعل في حانته العين واعلم انه يتعلق بهذا الفصل خمسة اشياء
 الدعوى والبيعة وجواب المدعي عليه من اقرار او انكار والعين والشكول وكلها مأخوذة من كلام
 المصنف (قوله اذا كان مع المدعي بيعة) أي رجلان أو رجل وامرأتان وكذلك شاهدو يمينان
 كان القاضي يرى ذلك وقوله سمعها لما كهم كده أي ان طاب منه الحكم بها وعلم ذلك ان
 صاحب الحق لا يستقل باسئغائه بل لا بد من الرفع الى الحاكم ولو عكسوا ذلك في غير عين ودين ومنفعة
 كقوله وده فذل ولعان وا بلا نكاح ورجعة ثم لو استقل به في القود باسئغائه وقع الموقوع وان
 حرم عليه وعز لاقبائته على الامام واما العين والدين والمنفعة فقها تفصيل وهو ان العيين ان اخشى
 من اخذها من هي عند ضرر فلا بد فيها من الرفع الى الحاكم فخر راض الضر والافله اخذها
 استقلالا للضرر وروى الدين ان كان غير محتج من امانه طال به فلا اخذها من غير مطالبة ولو
 اخذها لم يلزمه يلزمه مرد فان تلف ضمنه وان كان على محتج من امانه ولو مر به حازه اخذ جنس
 حقه منه بطريق الخفر ولم يلزمه غير ذلك فلا يحتاج الى صفته تلك فان تغذر عليه الجنس
 المذكور بان واحد غير جنس به او جنس حقه بغير صفته اخذه مقدما للتغذر على غيره وبيعه
 مستقلا كما استقل بالاذن لسا في الرق الى الحاكم من المنة المشقة وتقدم الزمان حيث لا جهله
 والا فلا يبيد الا باذن الحاكم ولا يسعه الانتقد بالذنان كان جنس حقه فملكه وان كان غير جنس
 حقه اشترى به جنس حقه ثم ملكه ولا اخذ فوق حقه ان امكن الاقتصار عليه فان لم يمكن اخذ فوق
 حقه ولا ضمن الزيادة لعدروا باع منه بقدر ماله ان امكن فخر به والا باع الكل واخذ من ماله قدر
 حقهم والباقي بصورة تعبه ونحوها له اخذ مال غريمه ان لم يظفر بحال غريمه وحسب ان غريم
 الغريم مغبنا بفضاله فعل مالا يصل للمال الا به ككسر باب وتغيب جد او قطع نوب ولا يضمن ما فوته
 بذلك وهل ذلك اذا كان يقول بذلك ملكا لمدعيه ولم يتعاق به حق لازم كرهه وامارة وما ذكر
 من دين آدمي امدان الله تعالى كذا كانت متعكس السائل من اذنا غافل للمصنف الاخذ من ماله اذا
 نظره لتوقفه على التيقن والمنفعة ان كانت عارضة على عين ففهي كالمهر فله استغناؤها بما بنفسه
 ان لم يتضح من ذلك ضرر والا فلا من الرق الى الحاكم وان كان وارده على دمه ففهي كالدين فان
 كانت على غير محتج طال به ما لا يملكه من ماله بغير مطالبة وان كانت على غير محتج وقدر على
 تحصيلها ما اخذ شي من ماله فله ذلك بشرطه (قوله ان عرف عدلتها) أي او كانت معدلة وقوله والا
 أي وان لم يعرف عدلتها ولم تكن معدلة وقوله طلب تركبتها أي وجوبا وان لم يضمن الخصم فيها
 لان التركة حق الله تعالى كما (قوله وان لم تكن له بيعة) أي قبل خيادتها وان لم يكن له بيعة أصلا
 ان له بيعة لا تقبل شهادتها الكونها صراحة ففهي كالمدم (قوله فالقول قول المدعي عليه بيمينه)
 أي فيصدق بيمينه الا في العان والقاسمة اذا اقرن بدهوى الدم لوثا ليمين في جانب المدعي
 فيه ما لا يحمل للمدعي عليه حين عرض اليمين عليه لا يرضى المدعي لانه مقهور بطلب الاقرار

(واذا كان مع
 المدعي بيعة سمعها
 الحاكم بحكمها)
 ان عرف عدلتها
 والاطل تركبتها
 (وان لم تكن له أي
 المدعي بيمينه القول
 قول المدعي عليه
 بيمينه)

أولعين وإن استهل في ابتداء الجواب لم يذكر بعد الدعوى عليه أمهل إلى آخر مجلس القاضى إن شاء
القاضى على المعتقد كبرى عليه ابن القري وقيل إن شاء المدعى وهو ضعيف لأن مشيئة المدعى
لا تستبد بالمجلس بل له إمهاله أيضا بل له الانصراف وترك الخصومة كاليمين أو إذا استهل بعد إقامة
اليمين عليه لما في دفاع من أداه أو أداره أمهل ثلاثة من الأيام لأنها مدة مقر بنة لا معظم فيها الضرر
وقد يحتاج إليها في إقامة اليمين للبحث عن الشهود وبين المدعى عليه تقطع الخصومة ولا تستطاع الحق
فتسمع بينه وبين المدعى بعدسولا بعد الحالف لا احتمال نسيانه خلافا لما يفعله جهة القضاء في قولهم المراد
بالمدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافق قوله الظاهر (أى لأن الظاهر برائة المدعى
المدعى عليه مما ادعاه المدعى فقول المدعى بخالف الظاهر وقول المدعى عليه يوافق الظاهر فلو أسلم
الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلمنا ما عاين الكساح باق وقال الزوج أسلمنا رتبنا
فانقسم الكساح فهو مدعى وهو مدعى عليها وقضية هذا إن القول قول الزوج والمعتقد أن القول
قول الزوج لأن الأصل بقاء الكساح هذا أو قبل المدعى من لو سكت لنزك والمدعى عليه من لو سكت لم
يترك وعلى هذا فالزوج في المسألة السابعة مدعى عليه لا لو سكت عن دعوى اليمين لم يترك بل يطالب
بالواجب عليه والزوجة مدعى لها لو سكت لترك فلا تطالب بشئ فتصدق الزوج على هذا الظاهر
(قوله فإن نكل الخ) وبسن للقاضى أن بين له حكم السكول بأن يقول له أن نكلت عن العدين حلف
المدعى وأخذ منك الحق فإن لم يفعل وحكم نكوله نفذ حكمه لتفسيره وترك البحث عن السكول وله
بعد نكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم نكوله حقيقة أو تترى لا ولا أفليس له العود إليه إلا رضاه المدعى
(قوله أى امتنع المدعى عليه الخ) فالسكول معناه الامتناع من العدين المطالبة من المدعى عليه
وسبق تصور (قوله ردت على المدعى) أى لأنه صلى الله عليه وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه
الحاكم ومجمعه وفعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه من غير مخالفة كما رواه الشافعي
رضي الله تعالى عنه (قوله فحلف حيث شئت) أى فحلف بين العدين اختار المدعى عليه من العدين
وردت على المدعى فإن لم يحلف بين الرجلين لم يسقط حقه من العدين والمطالبة لأخره منه عن العدين
لأن الدعوى قسم قسمه إذا أقامها بعد ذلك فإن كان له ذلك أقامه جميعا وسؤال فقيهه ومراجعة
حساب أمهل ثلاثة أيام لأنها مدة معتبرة ثم عاينوا ثلاثا تطول مدافعتهم بفرق حواجز
تأخير الحجة أيضا بأنها قد لا تساعدهم ولا تخضر معهم والعين موكولة اليوم من رد الكال لا قرارا
على العيصم يترتب على الخلاف أن الحق ثبت بمحمد العين من غير افتقار إلى حكم ولا يسمع بعدها حجة
بمسقط كاداه أو أداره ناعلى أنها كالقرار فيها فإن قلنا أنها كاليمين أحتج إلى حكم وسمعت بعدها
أخيه بالمسقط (قوله هو يستحق المدعى به) أى العين لا بالسكول ومن طوبى بجزء فادعى مسقطا
كأسلامه في أثناء الحول فأبى وافقت دعواه الظاهر كأن كان غائبا فغضروا دعى ذلك وحلف قبل
منه فلا يؤخذ منه إلا القسط وإن لم توافق الظاهر بأن كان عندنا ناظرا ثم دعى ذلك أو وافقه
ونكل من العدين طوبى لها وليس ذلك معناه بالسكول بل لا بأسا وجبت ولم أتدافع أو طوبى
بركة فادعى مسقطا لم يطالب بها ولا يجب تحليفه لأن إيمان الكاذب مسقط ولو ادعى على مسمى أو
مجنون حقه على شخص فأنكر ولا يثبت ونكل عن العدين لم يحلف إلى على أصل الحق وإن ادعى
ثبوته بما شره بل ينتظر كمال المدعى له ثم يحلف لأن الشخص لا يستحق شيئا من غيره فإن حلف
الزنى على غيره بأن اتقديت به وبين المدعى عليه صحت الحق تسعوا ولا يحلف مدعى مسا ولو عتلا
بل جعل حتى يسلط ثم يدعى عليه ويحلف بعد ذلك الأوبال كافر النسي الذي ابتغى عنه وقال تعملت
الأنثى فحلف لسقوط القتل وانكالم يحلف فيما بعد المستثنى لأن حلفه ثبتت حياته وصياه بطل
حلفه ففي تحليفه إبطال تحليفه ولا يحلف فاض على تركه ظلمنا في حكمه ولا شاهد على أنه لم يكن

والمراد بالمدعى من
يخالف قوله الظاهر
والمدعى عليه من
يوافق قوله الظاهر
(فإن نكل أى امتنع
المدعى عليه من
العدين المطالبة منه
ردت على المدعى
فحلف) حيث شئت
(ورسقى) المدعى به

في جهادته لا ارتفاع منصفهما من ذلك (قوله والشكول أن يقول الخ) أي والشكول حقيقة أن يقول الخ وأما شكوله حكمًا كان سكت عن جواب الدعوى لاندحشة أو غاوة أو نحوهما كسلادة أن حكم القاضي بشكوله فإن كنت لدحشة أو غاوة أو نحوهما سرح له القاضي الحال ثم حكم بشكوله وقول القاضي للمدعي أحلف منزلة منزلة الحكم بالشكول المدعي عليه كافي الرضة كاصلها فقوليس حكمًا بالشكول حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم بالشكول وقول المحقق وكذا القول القاضي لخصمه أحلف فهو بمنزلة الشكول لصوابه الخ يقول فهو بمنزلة الحكم بالشكول كافي عبارة الشيخ الخطيب فالأصل أن عندهم شكولا حقيقة وشكولا حكمًا والشكول حقيقة وحكمًا بالشكول تنزيلاً كما علم عاقرنا (قوله أو يقول القاضي أحلف الخ) أي أو يقول له القاضي قل والله فيقول والرحمن وبسن تغلظ العين على كل من ادعى والمدعي عليه فيما ليس بحال ولا يقصد منه المال كطلاق ونكاح وفي مال يسلح نصاب ذكره أو ما غنمته ذلك وفيه ما أثارى الحاكم من أفعال الخلف على الدين بالزمان والمكان كما في الأمان ويزاد فيه موصفات ثان يقول والله الذي لا اله الا هو عالم القبب والشهادة الرحمن الذي يعلم السر والعالية هذان كان الخلف مسلما فإن كان يهوديا أحلفه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاة من العرق أو نصرانيا أحلفه بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو زنيا أحلفه بالذي خلقه وصوره من التخليق أن يوضع المحلف في سورة رافعو يقاتل به مع يده على ذلك يقرأ قوله تعالى ان الذين يشتركون به يدانته وأيمانهم غشا فليس الا لا يقول يجوز للقاضي أن يحلف أحد بالطلاق أو عتق أو نذر ومتى باخ الإمام أن القاضي يحلف الناس بذلك عزه كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال ابن عبد البر لا أهل أحدا من أهل العلم يرى الاختلاف بذلك والمعتزلي والعين بنسبة القاضي أو الحكم لآلية الحالف أو يرى بنفسه التورية ولا يدفع عنه العين الفارقة لأن العين انما شرعت لهاب النصير الاقدام عليها خوفا من الله تعالى فلو نفعته التورية لبطلت هذه الفاتمة لكن بشرط أو رتبة أن يكون ذلك عند القاضي أو الحكم ولو حلف عند المدعي فقط نفعته التورية بأن يكون التخليق بالطلاق أو العتق فإن كان بهما نفعته التورية وأن لا يكون الحالف محتوا الأنفعته التورية كان مدعي عليه شخص أنه أعظم من ماله كذا يفرضه وسأله رده وهو ما أخذه في دبره عليه فاجاب بنفي الاستحقاق فقال للمدعي للقاضي حلفه أنه يأخذ من مالي شيئا بغير إذني وكان القاضي يرى أحاطة بذلك لحلف المدعي عليه أنه ما أخذ شيئا من ماله بغير إذنه وبغير استحقاق فانه لا يأثم بذلك ولو كان معصرا أو أراد المدعي الأخذ منه حاله معسكر حلف أنه لا يزيه مني أو لا يستحق على شيئا أو أراد أن لا يكون معه مراقتنعه التورية به حيثنذ (قوله وإذا نادى) أي ادعى كل من قبلوا فاعبر هنا بالدعوى لأن كلا منهما ادعى أن الشيء له ولم ينص أحدهما على الإنكار بخلافه فمما سبق فإن الذي ادعى أحدهما أو قصر الآخر على الإنكار (قوله أي ثنائ) تفسيره ضمير التثنية وهو الألف وفسره الشيخ الخطيب بقوله أي الحصبان (قوله شيئا) أي عينا وقوله في يد أحدهما أي ولا يثبت لأحدهما فإن كان لكل منهما يثبت بعت بينة صاحب اليد ويسمى الداعل على بينة الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الداعل بينة بعد بينة الخارج ولو قيل تعدلها لأن الأصل في حاسب الداعل العين فليقيم الخارج بينة فلا يعقل عليها ما دامت كاذبة فلا ما قبلها لم تستمع فبعد ما بعد ما هو رجع بينة الداعل ولو كانت شاهدا وعينا وكانت بينة الخارج شاهدين وإن تأخر نفيها أو لم تبين حسب الملك من شراء أو غيره ترجمها لبيته يدهم نفيها بالخارج هو ملكي أكثر منه منك ولم يدفعه لي أو خصه مني أو أكثر منه أو استعرت فقال الداعل بل هو ملكي وأنا ما بينتني بما قاله رجع بينة الخارج زيادة عليها يذكروا وليت يد الداعل بينة

والشكول أن يقول للمدعي عليه بعد مرض القاضي عليه العين أن تأكل منها أو يقول له القاضي أحلف فيقول لا أحلف (وإذا نادى) اثنان (شيئا في يد أحدهما

أقامها الخوارزمي ثم أقام الداحل بفتنه وأحسنت ملكه إلى ما قبل إزالة يد مريحت يستعوان لم يعتد
 بضمينها لأعلى المعتد خلا للقبلي وتبعه شيخ الإسلام في مخرج منهجه فيقض القضاء السابق
 لأن يده أنماز بثلث علم الحق وقد ظهرت بطلان ما إذا لم تستعمل ملكه إلى ذلك فلا ترجح إلا لأن
 مدع خارج هو صمد عاقر زمن أن بينة الداحل ترجح إذا ثبت بدعيته واستندت بينته ملكه إلى
 ما قبل إزالة يده أن دعواه تسمع ولو بغير ذكر انتقال بخلاف ما لو أجاز بثلث يد مريحت حقيقة أو حكما وهو
 العين المردودة فلا تسمع دعواه ثانيا بغير ذكر انتقال لانه مؤاخذة بأقراره فان ذكر الانتقال كان
 قال بعد ما أقر به بشرته منك سمعت ثم قال وهشمه وملكته لم يكن أقرارا بلزوم الحق لمواز
 اعتقاده لزومها بالاعتقاد كمر في الزوشة كاصلها (قوله قال قول صاحب الدين) أي لان
 اليد من الأسباب المرحمة وقوله ان الذي في يده أي ان الشيء الذي في يده ملكه (قوله وان كان في
 يدهما) أي وان كان الشيء الذي يدهما في يدهما كان كان فراه احسا عليه أو جلا ركه أو دوا
 سكنها وقوله أو لم يكن في يدها احسها أي ولو لم يكن يدها ثلث كان متاعا ماتي في طريق مثلا
 وليس للمدعيان عند فان كان في يدها ثلث القول قوله فحلف لكل منهما بما ان له ليس له وان أقر به
 لاحدهما حلف بمقتضى اقراره وان أقام كل منهما بندق ادعاء وهو بسد الثالث حقتا التناقض
 موجبهما ورجع لقوله حينئذ فحلف لكل منهما أي بما (قوله تعالفا) أي حلف كل منهما على
 نفي كونه لا يستلزم بان يقول والله ان هذا الشيء ليس لك وقوله وجعل المدعي به بينهما أي يقسم
 بينهما نصفين لقضاء فصل الله عليه وسلم بذلك كما جعلها لكم على شرط الشفيعين ولا تتواثما في
 البدي في الأولى وجعلها في الثانية ولو أقام ما يقتضيه جميع شارب سابق كان شهادته بينة لواحد
 بملكه من سنة إلى الثاني وشهادة أخرى لا تستلزم بملكه من أكثر منها كسقين فترجح بينة الأكثر
 لأن الآخر لا تمارضها فيه فثبت الملك ببلان شهادته له أبوة وزيادة ما تضمن يوم ماله ملكه
 لأن الشهادة لا يهاجمه ملكه ويستثنى من الابرة ما لو كان المبيع بيد البائع قبل القبض فلا جرة
 عليه للمشتري على الاصح وان سمع البقطين خلا فمونه الصداق ورجع هناك شاهدين وبشادة
 وأمر آتين لاحد ما على شاهد ومن لا أكثر لان ذلك حجة بالاجماع وأبعد عن تهمته الخالف
 بالكلية في بينته ثم ان كان مع الشاهد والعين يد رجح ما على من ذكر كبر كعلم عامر ولا ترجح
 بزيادة شهود لاحدهما ولا رجح على رجل وأمر آتين لكمال الحجة في الطرفين ولا بينة مؤرخة على
 بينة مطلقة لان المؤرخة وان اقتضت الملك من زمن التنازع فالملقة لا تنفيه ثم لو شهدت
 بينة بالحق وبينة بالاراء رجحت بينة الاراء لانها تكون بعد الوحي بغيرها زيادة علم وحيث
 لا ترجح فيما إذا أقام آتين قسم المدعي بينهما نصفين لذللس أحدهما أولى به من الآخر
 (قوله ومن حلف على فعل نفسه) ومثله فعل عاقر كمن عباد أو هيمة قولوا لخص جني همدك
 على وأذكر فالصم أم يحلف السيد على البت والقطع لان فعل عبيده كفعله لانهما وانما سمعت
 الدعوى عليه ولو قال حنت بيمينتك على زرعي من لا قطعك ضمنا ثم أنكرا ملكها حلف على البت
 والقطع لانه لا يملكها وانما ضمن جنانها بتقصير في حفظها فهو مقبلة لا يفعلا (قوله انما أو نفي)
 أي ولو لمطلقا كان يقول والله بعت أو وهبت في الامتياز أو والله ما بعت ولا وهبت في النفي (قوله
 حلف على البت) ما يؤخذ من قولهم ت الحبل اذا قطعته فمنا القطع وقوله والقطع من حلف التفسير
 كما سيذكره الشارح وانما حلف في ذلك على البت والقطع لان الانسان يعلم حال نفسه وما حاله
 منسوب اليه فهو كماله (قوله والبت عو حدة فتنسا تقوية معناه القطع) أي لانها مؤخذ من قولهم
 بت الحبل اذا قطعته كما علت وقوله وحيث بدأ من ان كان البت معناه القطع وقوله فحلف المصنف
 القطع على البت من حلف التفسير وانما في الالايضاح (قوله ومن حلف على فعل غيره) أي وليس

فالتقول قول صاحب
 الدين (ان الذي
 في يده) وان كان
 في يدهما) أولم يكن
 في يد واحد منهما
 (تعالفا وجعل)
 المدعي به بينهما
 ومن حلف على فعل
 نفسه) اثباتا أو نفي
 (حلف على البت
 والقطع) والبت
 بموجبة فتنة فوقية
 معناه القطع وحيث
 فحلف المصنف القطع
 على البت من حلف
 التفسير (ومن حلف
 على فعل غيره)

ذلك الغير أو كنه من عبداً أو بهيمة لأن فعل علو كنه كلفه كما علمت وتظاهر كلام المصنف حصر المبرر
 في كونه على فعله وفعل غيره وليس كذلك فقد تكون على تحقيق شيء ليس مستنداً إلى فعله ولأن
 فعل غيره مثل أن يقول له وجته أن كان هذا الطائر غراباً فانت طالق فطار ولم يعلم أن غراباً حدث
 الزوجة أنه غراباً أو أنكر له وج ذلك خصاص على البت كأن يقول والله أنه ليس بغراب كما قاله الأمام
 والضابط كما قاله الشنخا تيماليند نسي وغيره أن يقال كل عين فهي على البت والقطع الأعلى نفي
 فعل الغير للخلق فخصه فيه على نفي العلم كما ساقى (قوله فقيه تفصيل) أي ما هو من كلام المصنف
 (قوله فإن كان) أي فعل غيره وقوله أنما أي محصوراً أو مطلقاً وقوله حلف على البت والقطع أي
 كان يقول والله أن تركت مورتي كذا أو أودعت كذا أو يجوز له البت والقطع في الحلف لاعتقاده
 على خطأ أو خطأ مورته فيظن ذلك خطأ مؤسكداً (قوله وإن كان نفي مطلقاً) أي غير مقيد بزمان
 مخصوص ولا مكان مخصوص وقوله حلف على نفي العلم أي نفي علمه بغيره فعل كذا كما أشار إليه
 الشارح بقوله وهو أنه لا يعلم أن غيره فعل كذا مثال ذلك أن يدعي دينا لمورته على شخص فيقول ذلك
 الشخص أرى في مورتيك منه فيسكن الرابطة ويحلف على نفي العلم بأن مورته أرى أمته أو أنما أكتفى
 بالحلف على نفي العلم لتبصر الوقوف عليه ولو حلف على البت والقطع حاز كما قاله القاضي أبو الخطاب
 وغيره لأنه قد يعلم ذلك وأما لو حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن بعديه (قوله أما
 التي المحصور) أي المقيد بزمان مخصوص أو مكان مخصوص والفرض أنه في فعل غيره وقوله فصل
 فيه الشخص على البت أي أو القطع لتبصر الوقوف عليه (خاتمة) ولا جمع دعوى بد نفي مؤجل وإن
 كان به سنة أقل لا يتعلق بالزمان في الحال ولو كان بعضه حالاً وبعضه مؤجلاً صح الدعوى به
 لاستحقاق الطلب كله بمحضه قاله الماوردي
 (فصل في شرط شاهد) أي شرط في الشاهد بشرط الشرط والشاهد ما هو من الشهادة وهي إخبار
 بحق الغير لم غيره بلفظ مخصوص وفي عبارات أخبار عن شيء بلفظ خاص ودخل في الشيء هلال رمضان
 والمراد باللفظ المتخصص أو الخاص لفظ أشهد بعينه فلو أنه بغيره كما علم أو أتيتن لم يكف وهذا هو
 المعنى الذي هو المحصور ولا يها من الشهادة في الحضور وقيل إن المعنى المذكور دعوى وشخص
 والأصل فما قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتبوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين
 من رجالكم وقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقموا الشهادة لله وأما تكبير الله تعالى ليس
 لك الأ شاهدك أو يمينه أي ليس للأ شاهد في إثبات الحق على خصمك الأ شاهدك وليس لثاني
 فصل للمصومة ينشأ بينه وبينه عند علم البينة أو تكبير البينة والحاكم هو صحيح أسنده أنه صلى الله
 عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال لسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع أي ترى
 الشمس فالكلام على معنى الاستفهام التقريري وقوله على مثلها فاشهد أودع أي إن كنت تعلم الشيء
 الذي تريد الشهادة بمثل الشمس فاشهده وإن كنت لا تعلم مثلها فترك الشهادة وأركانها
 خمسة شامع مشهود به ومشهود عليه وموصوف وقصد كالمصنف شرط الزكرك الأول
 الذي هو الشاهد (قوله ولا تقبل) شهادة الأيمن (الخ) أي لا يقبلها القاضي إلا عن الخ وقوله أي شخص
 أشار بذلك إلى أن من تكبره موصوف به جمع علمه أو موصولة بمعنى الذي أي الشخص الذي (قوله
 اجتمعت فيه) أي عند الأداة وإن لم يجتمع فيه عند الفصل فيموزان بجمعها وهو غير كامل ثم
 يؤد بها وهو كامل الأقسام تتوقف مجتمعه على الشهود كالنكاح فيعتبر فيه أن يكون كاملاً عند الفصل
 كالأداة فلو شهد نساء نقصان وردت شهادته لتقصاته ثم أعادها بعد الكمال قبلت أن كان
 نقصانه بغير تظاهر أو روق أو صياً ونحو ذلك فإن كان بغير رخي أو عداوة أو فسق أو نهرم وأتم تقبل

ففيه تفصيل (فإن)
 كان أنما حلف على
 البت والقطع وإن
 كان نفي مطلقاً
 (حلف على نفي العلم)
 وهو أنه لا يعلم أن
 غيره فعل كذا أما
 التي المحصور فصل
 فيه الشخص على البت
 (فصل في شروط
 الشاهد) ولا تقبل
 الشهادة إلا عن أي
 شخص (اجتمعت فيه)

التمتة وهذا التفصيل في الشهادة المعادة : أو ما بقى المعادة فتقبل من الجميع ليكره بشرط التوبة في
 الغافق ورتكب حارم والمروءة مع الاستبراء سنة لأن مضى على السلامة مع اشتغالها على الفصول
 الأربع على تجميع التوفيق لما تشبهه شعر بحسن السريرة وتوجهه في الغافق إذا أظهر فسقه ولو كان
 بحقه وأقبل به ليقام عليه الخلف في شهادته حسب توفيقه وحسنه كذا : كما في شرح المنهج (قوله)
 خمس خصال أي بحسنه كذا : والمصنف والافتقار يدل عليها خمسة أي فيكون الجملة عشرة
 والسادس كونه ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرى وإن فهمت إشارته والسادس كونه ناطقا كذا :
 صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الأمور والاثمان كونه غير منهم فلا تقبل
 شهادة منهم لقوله تعالى ذلك أمس عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتأوا لربه حاصلة في التهم
 والاثمان كونه رشدا فلا تقبل شهادة مجنون وعليه بسقه والاثمان أن يكون له مروءة أو نحو جعلها المصنف
 شرطا للعدالة وليس كذلك بل هي شرط لقبول الشهادة فلا تعدل في تكميل حارم المروءة لا يخرج
 عن العدالة ما ذكره ذلك ولم تقبل شهادته لتقصير أو تهم من لاه وأتاه لا حيله ومن لا حال له
 قال لما شئت قوله صلى الله عليه وسلم أقام شيخ خاصم ملئت وزاد بعضهم عدم المروءة على ترك السنن
 الرواتب وترك التضيقات في الصلوات وحسن الأدعي بالخامرون المسافر (قوله أحدها) أي
 أحدها خمس خصال وقوله الإسلام غير المتدا وهو أحدها بالنسبة للكلام الشارح وأما بالنسبة
 للكلام المصنف فهو يدل (قوله ولو بالتبعية) أي سواء كان بالاستقلال أو بالتبعية لأحدهما به مثلا
 (قوله فلا تقبل شهادة كافر) أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس يصلح
 وليس من أهل موثوق الشقاق ولا به يكذب على الله تعالى فلا يؤمن أن يكذب على خلقه (قوله هل
 مسلم أو كافر) أي خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه في قبول شهادة الكافر على الكافر وخلافنا
 للإمام أحمد رضي الله عنه في الوصية في السفر خاصة فإذا أوصى برادوية إلى صاحبها أو شهد
 ذلك اثنين من الكفار قبلت شهادتهم في المسلم أو الكافر أحدنا يظهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 شهادة بينهم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو ثلث من غيركم وإذا حضر
 أحدكم بعد ذلك من الراد اثنان ذوا عدل من قبلكم أو ثلث من غير قبلكم (قوله والثاني) أي
 من الخمس خصال وقوله ولو بالتبعية وهو الثاني بالنسبة للكلام الشارح وأما بالنسبة للكلام
 المصنف فهو مغفل على الإسلام وقدر فتأنيده يدل والمغفل على السبل يدل (قوله فلا تقبل
 شهادة صبي) أي لقوله تعالى من رد حاله والعبي ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولو لم يله وأعطيه
 خلافا للإمام مالك رضي الله عنه حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يترفعوا
 وقوله ولو برأهنا فإنا في الصبي (قوله والثالث) أي من الخمس خصال وقوله العقل غير المتدبر وهو
 الثالث نظرا ما تقدم (قوله فلا تقبل شهادة مجنون) أي بالاجماع (قوله والرابع) أي من الخمس
 خصال وقوله الحر مخبر المبتدأ وهو الرابع نظرا ما قبله وقوله ولو بالدار أي كالقبض فإن حرته بالدار
 (قوله فلا تقبل شهادة ذوق) أي خلافا للإمام أحمد رضي الله عنه في قوله بقبول شهادة ذوق
 واختاروا من المذنب وغيره من أئمتنا والمجهور على عدم قبول شهادته لأن أداء الشهادة في معنى الولاية
 وهو ليس من أهلها (قوله فإنا كان أومدبر أو مكاتب) أي أو مبعوثا لم يرد ذوقا ما لم يترفع
 البعض وإن ذلك قال في شرح المنهج فلا تقبل بمن يرق وهو ظاهر في قبول البعض (قوله والخامس)
 أي من الخمس خصال وقوله العدالة فلا تقبل شهادة تافه لقوله تعالى إن له كما فسق بشاقتين
 وقرى فتبينوا ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق في شهادته فهل يحل له أن يشهد أو لا يه
 خلاف واعتدنا في منه الحل وغيره الحرمة ونجس عليه التوبة من ذلك كما هو منصوص عليه (قوله)
 وهي أي العدالة وقوله لغة التوسط أي لانهما متعقبة من الاحتدال ومعناه التوسط (قوله ونسرا)

خمس خصال (أحدها)
 (الإسلام) ولو
 بالتبعية فلا تقبل
 شهادة كافر على مسلم
 أو كافر (و) الثاني
 (البوع) فلا تقبل
 شهادة صبي ولو برأهنا
 (و) الثالث (العقل)
 فلا تقبل شهادة
 مجنون (و) الرابع
 (الحرية) ولو بالدار
 فلا تقبل شهادة
 ذوق فإنا كان
 مدبرا أو مكاتباً (و)
 الخامس (العدالة)
 وهي لغة التوسط
 ونسرا ملكة في النفس
 تجمعهم من اعتراف
 الكبار

حذف على الفتح وقوله ملكة أى صفة امتدة في النفس بحيث بذلك لا تنها ملكك عليها وقوله تنعها
 من اقتراف الكبائر أى من ارتكابها حتى ارتكب كبيرة فسق وأما الصغيرة فإن أمرها فسق أيضا
 كما يقتضيه قوله في شروط العداة فصر على القليل من الصفات الآن تغلب طاعته على معاصيه
 فلا يكون فاسقا طالما حصل أنه ارتكب كبيرة تتقضى العداة المطلقة والأصغر على الصغيرة تتقضى
 العداة الآن تغلب طاعته على معاصيه فلا تتقضى العداة (قوله أو الرذائل المباحة) أى ويقتضيه
 اقتراف الرذائل المباحة كتقبييل زوجته أو أمته بحضور الناس ومدارجل عند الناس الذين
 يحسنهم ويسميهم ومن ذلك ما كناار الحكايات المضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة
 بخلاف ما إذا لم يكرهها أو كان ذلك طبعه لا تصنع كما وقع لبعض الصابغة رضى الله عنه ومقتضى
 ذكر ذلك في تعريف العداة أن المتع من اقتراف الرذائل المباحة دخل في تحقق العداة بحيث لو اتقى
 ذلك انتفى العداة وهو يؤيد من صريح المصنف إلا في حيث جعل كونه عاقضا على برائه منه من
 شروط العداة وقد علمت أنه ليس من شروط العداة قبل من شروط قبول الشهادة فمن ارتكب شيئا
 من ذلك لا تتقضى عنه العداة غاية الأمر أنه فاسد المروءة كما مر فالأولى بل الصواب حذف ذلك من
 تعريف العداة وذكر عدم الأصغر على الصفات بل ذلك فإن الأصغر على الصفات يبنى العداة إلا
 أن تغلب طاعته على معاصيه كما علمت (قوله أو العداة) أى التى هي الشروط الخامس وأما أظهرهم أن
 المقام للأصغر فإن مقتضى الظاهر أن يقول ولها له أو أخبر لتوهيم أن الضعيف راجع للشهادة
 لأنها المحدث عنها وقوله خمس شرائط متدا مؤثر وللعداة تبر مقدم والمعنى ولتحقق العداة الخمس
 شرائط والمراد بالشرائط الشروط فساوت هذه النعمية النعمة التى حكاها الشارع بقوله وفي بعض
 الشرائط خمس شروط (قوله أحدها) أى أحد الخمس شرائط أو الخمس شروط على التفسيرين السابقين
 (قوله أن يكون العدل) الأولى أن يقول الشخص لأنه قد تقرر أن الحكم على الموصوف بصفة
 يستدعى ثبوته قبل الحكم مع أن العداة لا تثبت ولا تتحقق إلا بهذه الشروط وهكذا يقال فيما
 يأتي أقاد الشراعى (قوله بمقتضى الكبائر) أى متباعدة عنها تاركها وهو من قبيل عموم السلب
 كما أشار إليه الشارع بقوله أى لكل فرد منها فالعنى أنه تارك لكل فرد منها فيفيد أنه متى ارتكب
 كبيرة وانتفى العداة (قوله فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة) أى لا تقبل العداة التى ثبت بفعل
 الكبيرة فيصير بذلك فاسقا بخلاف ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فإنه لا يصير بذلك فاسقا لأن العزم
 على الكبيرة صغيرة وأما العزم على الكفر فقد كفر حالا كما في الجور فمر بجاعة الكبيرة
 بما علمنا حتى صاحبها وعيد شديد بعض كتاب أو ستعوه هذا هو الرابع وقال الامام على كل جريمة تؤذن
 بقتل كتر ارتكبها بالدين أى بقتل مالا أثر تركها بالدين وأما القول بأنها هي العصبة الموحدة
 لعدم دفعه قصور وإن ذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا ميل لأنهم عدوا إلى أبواكل مال
 التيم وشهادة الزور وتجوها من الكبائر ولا حد فيها وهذا ضبطها بالحد أو ما بالحد فسبى إليه
 الشارع بقوله وعد الكبائر مذ كور في المطولات (قوله كان ناول قتل النفس بغير حق) أى وترك
 الصلاة وتميز إلى كماله غير ذلك مما سبى (قوله والثاني) أى من الخمس شرائط التى هي شروط
 العداة (قوله أن يكون غيره صر على القليل من الصفات) أى على منى منها ومنها النظر الحرم وكشف
 العورت ولو في الخلوة لغير حاجة وهو المسلم فوق ثلاثة أيام لغير عذر ديني والتفتري فى المنى واستعمال
 نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة أو إدخال صبي أو مجنون مسجدا مع خشية تعذيبه منه والعلب بالرد
 وهو العارضة المعروفة لحرفى داود من لعب بالرد فقد عصى الله ورسوله والعلب بالطبوح كذا
 بالشرع فإن شروطه مال من الجاني أو أحدهما أو لا كره ومنه السيقو المتفرد ومما عا لآل
 الإلهي الحرمه كسب نود ومزمار عرق وهو ما يضرب بجمع الأوتار ويراع وهو الشابة خلافا للرافى

والرذائل المباحة
 (والعداة خمس
 شرائط) وفي بعض
 النسخ خمس شروط
 أحدها (أن يكون
 العدل)
 (الكبائر) أى لكل
 فرد منها فلا تقبل
 شهادة صاحب كبيرة
 كالزنا وقس على النفس
 بغير حق والثاني أن
 يكون (غير مصر على
 القليل من الصفات)

سجل على البراع ومال اليه اللصيق وغيره وقد قال بعضهم

فاذن على القهرم أي حرم • والراي ان لا تسمع ان حرم

قد اجعت عنه الاثار • والموعدو الطنبور والرمال

وتصور الحيوان والفرج على ما لا يجوز منه وسر المدبران بالحرير والفرج عليه ومنه ان ينزل

بوت العادة عليها وعلى شرح الخطيب من الصفات الناجحة وشق الجيب ويجمع المصنف عليه

ابن جرير من الكبار والقبيل اليه اميل (قوله فلا تقبل شهادة من علمها) أي على الصغار أي على

من مناهم من نوع أو أنواع إلا ان قلت ما طاعة على معاصيه كما قاله الجمهور ولا تقبل شهادته حيث

وان اقتضى كلام الصنف بالمفهوم اتقاء العدة لا الأمر على الصغار مطلقا واقتضى إطلاق

الشارح عدم قبول شهادة المفسر عليها مطلقا (قوله وهذا الكبار مذكور في المخلوقات) ولا بأس

بعدنى منها فخر ترك الله لا تودق دعائها أو تأخيرها من وقتها بالأذن ومنع الزكاة وإن قتل النفس

التي حرم الله قتلها بالإلح والباطل وشهادة نازروسيان القرآن بمصاديقه والبأس من رجعة

الله والأمن من مكروه موقوف أو الدن أو كل أو كل مال الشتم والإفطار في رمضان غير عذر

وترك الأبرار بالمعروف والنهي عن المنكر وكونه القاهر وإن لم يكن منكرا عند الناهي بشرط أن

يأمن على نفسه وما له وإن انما يقع الوقوع في مفسدة أو ظلم من المفسدة التي هي باضرب بالمسلم

أو الذي يدعو ويهريق والنسيمة وهي السبي بين الناس بالافساد ينقل الكلام أو الفعل ولو بالاشارة

أو الكتابة أو بالقبلة فان كانت في حق أهل العلم وجملة القرآن فهي من الكبار كما يرى عليه ابن

المقرئ والأهلي من الصغار وبعض المذاهب يجعلها من الكبار مطلقا قال تعالى ولا تقبل

بعضكم بعضا ما أفضا أحدكم من باطل لم يأخذكم به ولو بالجملة والكبار أكثر من أن يحصى

إن عباس هو إلى السبعين أقرب وقول سعيد بن جبير أنها إلى السبعين أقرب بفحصنا أو جنان

أنواعها فلا ينافي أن أفرادها أكثر جدا (قوله أو الثالث) أي من الخمس شرائط التي هي شروط

لعدالة كافر (قوله أن يكون العبد) فدخلت ما فيه وقوله سليم السريرة أي لا يكون مبتدعا

يكفر أو يفسق بيده كما يؤخذ من كلام الشارح وقد قالوا من طمعت سريرة من حلفت بسيرة (قوله

أي العقيدة) تفسير لسيرة حيث بدأ لان النقص سرها في قلبه (قوله فلا تقبل شهادة يستدع

يكفر أو يفسق بيده) أي لا تتفاء العدة حيث بدأ (قوله فالأول) أي الذي يكفر بيده وقوله

كن أنكر البعث أي للأجساد ودخل بالكاف من أنكر العلم بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم كما

تقدم (قوله والثاني) أي الذي يفسق بيده وقوله كتاب العصابة أي يفسق بذلك أي لانه يجب

عليها أو يل ما وقع بينهم كما قال في الجوهرة

وأول الشارح الذي ورد • ان خضعت فيه واجتنب ما داحد

(قوله أما الذي لا يكفر ولا يفسق بيده) مقابل لقوله يكفر أو يفسق بيده وذلك كن أنكر

صفات القوخلقة أفعال عباد وحوار رؤيته يوم القيامة وقوله تقبل شهادة أي لا اعتدائه أنه

معصوب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (قوله ويستثنى من هذه) أي من هذه الفرق وهي التي

لا تكفر ولا يفسق بيده ولو لكن الاسم لكلامه أن يقول ويستثنى من هذا أي الذي لا يكفر

ولا يفسق بيده لأنه لا حجة المعنى والار في ذلك سهل وقوله الخطاية نسبة لخطاوي ويستثنى أيضا

لدايعقوه الذي يدعو الناس إلى بيده فلا تقبل شهادة كالأقيل روايته بل أولى كما رجه فيها

النووي وابن الصلاح وغيرهما وقال بعضهم والصحيح أنها تقبل شهادة وروايته (قوله فلا تقبل

شهادتهم) أي لثلمهم أن يبينوا السبب كأي عليه قوله فان قالوا إناء بقرضه كذا قبلت شهادتهم

وكذا لشيء والمخالفهم فقبل شهادتهم لا تتفاء المانع (قوله وهم) أي الخطاية وقوله فرقة يجوزون

فلا تقبل شهادة

المعلم بها وحد

الكبار ثم مذكور

في المخلوقات والثالث

أن يكون الصنف

(علم السريرة) أي

العقيدة فلا تقبل

شهادة مبتدع

يكفر أو يفسق

بيده فالأول كن

أنكر البعث والثاني

كتاب العصابة أما

الذي لا يكفر ولا

يفسق بيده فتقبل

شهادته ويستثنى

من هذه الخطاية

فلا تقبل شهادتهم

وهم فرقة يجوزون

الشهادة لصاحبهم

أخضعوه بقوله

على فلان كذا

الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه يقول في حق فلان كذا أي فيحتمدون في شهادتهم قول صاحبهم
لا اعتقادهم أنه لا يكتب (قوله فان قالوا الخ) مقابل لمخوف أمرنا إليه فيما تقدم والتقدير بهذا أن
لم يمتوا السبوق وقوله رأنا بقرضه كذا أي أو سمعناه بقره بكذا والمداد على ما ينبغي احتمال اعتقادهم
على قول الشهود وقوله قبلت شهادتهم أي لا تنفاه احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حيث
وكذا الشهيد الخلقهم كإمر (قوله الرابع) أي من الجنس شرائط التي هي شروط للعلاقة كما سبق
في تلخيصه وقوله أن يكون العليل قد تقدم ما فيه وقوله مامون الغضب أي ماموناً عند الغضب كما في
النعمة الثانية التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ ماموناً عند الغضب أي بحيث لا تؤمنه
نفسه إلا ما رآه بالسوء عند غضبه في قول زور أو اصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (قوله فلا تقبل
شهادتهم لا يؤمن عند غضبه) أي بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكر (قوله
والخامس) أي من الجنس شرائط التي هي شروط للعلاقة لكن قد علمت أن هذا ليس شرطاً للعلاقة
وإنما هو شرط لقبول الشهادتهم من شروط قبول الشهادة بضمان لا يبادر بشهادة قبل أن يسأل
فبالأصحبتهم لا في شهادة الحسنة فتقبل شهادته فيها في حقوق الله المحضة كان يشهد
أنه تارك للصلاة أو أكل أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكّد كطلاق وعق ونبوه وعقود قصاص
وبقائه دون انتفاء ما يجرى مصاهره وكفر وإسلام وبوغي وكفارة وتعديل وصيه ووقف أن
عمت جهته ما رآه بالآخر كالفقر أو حدود الله تعالى واحصان وصورتها في الزمان يقولوا لقاضي
نشهد في فلان بكذا في حاضرته لنشهد عليه فان قالوا ابتداء فلان في فهمه قد قد قصدون حد
التدبير وإنما تقبل منه الحاجة إليها فشهد أن فلان أتى عبداً لم تقبل حتى يقولوا هو يقتل بها أو يستعين بها
سترقه وكذلك تشهد بان فلان طلق زوجته فلا تقبل حتى يقولوا هو يقتل بها أو يستعين بها
أو يعاثرها أو نحو ذلك أو ما حقوق الأحميين كعقود حد فني وبيع فلا تقبل فيها شهادة الحسنة
وتقبل دعوى الحسنة أي بما تقبل فيه شهادة الحسنة لا في حدود الله تعالى (قوله أن يكون العدل
قد علمت ما فيه وقوله عايناه على مروا قمتله أي من أبناء عصره بمن راي مناهم الشرع وآدابه
وهي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فاتها لا يتصف بذلك بل
يسوى فيها الشرع والوضوح (قوله المروا فخلق الإنسان خلقاً مثله) أي أتصافه بأوصاف
أمثاله وعباراتهم المروا توفي الإنسان عرفاً فوله من أبناء عصره في زمانه ومكانه أي بمن راي
مناهم الشرع وآدابه كإمر (قوله فلا تقبل شهادتهم لآخر وأهله) أي لا تنفاه عدالته كما علمت بل لأن
من لآخر وأهله لا حيلة له من لا حيلة له قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم إذا لم تستغ فاصنع ما شئت
كما تقدم (قوله كمن عصى في السوق مكشوف الرأس) أي وكمن يأكل أو يشرب في السوق ولم يلبس
جوع أو عطش ومن يلبس من الفقهاء قباة أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ممن يتعاطى الحرفة
الدينية الباحية كجماعة وكسب زبل وبيع وهو لا يليق بذلك والكلام فيمن يختارها لنفسه مع
حصول الكفاية بغيره فلا يرد آهام من فروض الكفايات فكيف تكون معازم المروا وخرج
بالباحية المحرمة كالنجس والكهانة وتصوير الحيوان فليست من خادم المروا فقط ومن يقبل
زوجته أو أمته محضاً من سخيائه وأما تقبل ابن عمر رضي الله عنه أمته التي وقعت في سهمه
فأجاب عنه الركني بأنه كان تقبل إسحقان لا لأخلة الكفار وأجاب بعضهم بان المروا واحدة
لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي رضي الله عنه والمنى في مناهه ليس فساداً لذلك عبري المنع
يكشف الرأس وقال في شرمه وتصويره يكشف الرأس أهم من تعبه بالملئ مكشوف الرأس وكذلك
السوق ليس يشيد بل المدار على مكان لا يعتاده ذلك (قوله أو البذل) أي أو باقي البيت كالتلهم
والبلن والمجنب وقوله خير العور هو قبيح يكون ذلك خادماً للمروا فقط (قوله ولا يليق بذلك) أي

فان قالوا رأينا
بقرضه كذا قبلت
شهادتهم والرابع
ان يكون العليل
(مامون الغضب)
وفي بعض النسخ
ماموناً عند الغضب
فلا تقبل شهادة من
لا يؤمن عند غضبه
والخامس ان يكون
العدل (عايناه على
مروا قمتله) والمروا
تخلق الانسان خلقاً
أمثاله من أبناء عصره
في زمانه ومكانه فلا
تقبل شهادة من
لا مروا له كمن عصى
في السوق مكشوف
الرأس أو البذل غير
العورة ولا يليق به
ذلك

بأن كان غير سوق أم السوق فليس ذلك حازم لرواؤه وكذلك الحرم بالنسك فيكشف أن مسجوبا
ولا يحزم رواؤه بذلك ومن لم ياذكر ليس فيه قيام أو قلنسوة في مكان احتيد ذلك فيه كما في مصرنا
هذه (قوله) أما كشف العورة غرام (أي من الصفات كالم

فصل في أنواع الحقوق) (أي ما عساهما قبل فهمان اليهود جعلها المستصف ستلا نه جعل
حقوق الاتيمين ثلاثة وحقوق الله تعالى ثلثة فالحمله مستقلة لكن الضرب الثاني من حقوق الله
تدبر الضرب الأول من حقوق الاتيمين فإن كلالا يقبل فيه الأشاهد أن ذكر أن حق أن
التأخر جعله منه تسما حيث قال ومن هذا الضرب أيضا حق تعالى كعشر بعل ماسيا في

فذلك قال الحق وهي خمسة أنواع كما يعل ماسيا في كوفي هذا الفصل أيضا ما يتضح عدم
قبول الشهادة كالعمى فيما عدا المواضع المتبنيات وبكر النفع ودفع الضرر كما سياتي في كلامه
ولقد فصل سابق من بعض النسخ (قوله) والحقوق ضربان (أي جنس الحقوق المتفق في نوعين
منها ضربان فمض الإخبار (قوله) أصلها) أي أحد للضربين وقوله حق الله تعالى أنما قسمه في

الاجمال لثمة فبالإضافة إلى الله تعالى ويدل على الاتيمين في التفصيل اهتمامه لانه لا يغلظ
وقوعه ولا أن حق الاتيمين من على المشاحة وحق الله من على المشاحة (قوله) وسياق الكلام
عليه) أي سياق الكلام على حق الله بعد الكلام على حق الاتيدي وقد علمت حكمه ذلك (قوله)
والثاني) أي من الضربين وقوله حق الاتيدي أي جنس الاتيدي المتفق في المتعد فذلك جمع فما

بعيد (قوله) فاما حقوق الاتيمين (الخ) فيسمع ما قبله لفه ونشر خبر ترتيب فانه تكلم على حق
الاتيمين الذي هو الضرب الثاني ثم تكلم على حق الله الذي هو الضرب الأول وقوله قتلة أي نفس
ثلاثة بالآتين لا إضافة لاضرب وقوله وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة أي فهي كاتمة على ثلاثة
أضرب من كينونة تقسم على أقسامه من النسخة الأولى أقصر سابقه من الثانية (قوله) ضرب) أي

أحدها أو الأول ضرب فهو غير مبتدأ محذوف كما قدوة الشيخ الحليط وبمع جعله بدلا من ثلاثة
ولا تقدير وقوله لا يقبل فيه الأشاهد أن ذكر أن أي رجلان ولا من قبل للآيات فيه لأنه تعالى نص
على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وروى مالك عن الزهري بعض السنة أي تقررت وثبتت
بانه لا يجوز شهادة النساء في الحدود والنفاس والنكاح والطلاق وقيل بالذ كورات غيرهما ما شاركها

في المعنى الاتي من كونه لا يقصد منه المسالو بطلم عليه الر خال غالبا (قوله) فلا يصح في رجل
وأمرأتان) أي ولا رجل وبين لأن كل مالا يثبت من الحقوق رجل وأمرأتين لا يثبت رجل وبين
لأن الرجل والمرأتين أقوى من الرجل وبين وما لا يثبت بالأقوى لا يثبت بالاضعف وكل ما يثبت
منها برجل وأمرأتين يثبت برجل وبين الأقوى بالنسوة فموا كالأولادة والحيف والرضاع فأنها

لا يثبت بالشاهد والمبين لأنها أمور غير بخلاف المسال وما يقصد منه المسال (قوله) وغير المصنف
هذا الضرب) أي الذي لا يقبل فيه الأشاهد أن ذكر أن وقوله بقوله متعلق بغير (قوله) وهو) أي
هذا الضرب وقوله ما لا يقصد منه المسال أي حتى لا يقصد منه المسال أصلا وهذا قيد أول وقوله
ويطلع عليه الر حال يظهر عليه الر حال وهو معطوف على الثاني حتى لا يقصد منه المسال لاعتلى

المتنى أي يقصد منه المسال وذلك وحده في بعض النسخ وما يطلع عليه الر حال وقوله غالبا أي في
غالب الأحوال وقد لا يطلع عليه الر حال نادا فقد يثقف أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور
رجال بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله) كلالا ونكاح) أي ورجعت وشهادة على
شهادة بأن شهدا تتان على شهادة كل من الشاهد من يفورق لثمة ما تلاو قتالة وموت
وكانت وصا بغير شركة وقراض وما ذكر في الطلاق ظاهر أن ادعتة رجعة ولو بعوض فان ادعاء
الزوج بعوض كان من الضرب الثاني فيقبل فيه شاهدان أو رجل وأمرأتان أو شاهدون

أما كشف العورة
غرام
(فصل) والحقوق
ضربان (أحد هما
حق الله تعالى)
وسياق الكلام عليه
(و) الثاني حق
الاتيدي فاما حقوق
الاتيمين فثلاثة
وفي بعض النسخ
فهى على ثلاثة
(أضرب بغير لا يقبل
فيه الأشاهد أن
ذكر أن) فلا يكفي
رجل وأمرأتان وغير
المصنف هذا الضرب
بقوله (وهو) لا
يقصد منه المسال
ويطلع عليه الر حال
غالبا كلالا ونكاح

لأن المقصود منه المال ومنه دعوى المرأة النكاح لا نباتا للمهر وأوسط مردود على كل من ارسل
والمرأة لنبات الأرض فثبت ذلك وإن لم يثبت بارجل والمرأتين أو الشاهد واليمين في خبر هذه
الصور يتوجه في أو كالأول أو الصانع والشركة والقراض إذا ردت نباتات عقودها والولا بقضاها فإن أريد
أنبات الجعل في أو كالأول أو الصانع أو نبات حصته من المال في الشركة وحصته من الرب فيها وفي
القراض قبل فهار جلان أو رجل وأمر أتان أو شاهد يمين لأن المقصود منها المال حيث أنك (قوله)
ومن هذا الضرب أي الذي لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكر أن وقوله يقضى كإيمانهما تقدم
مطلق والنكاح وغيرهما ذكرنا ثمنا وقوله حقوقه لله تعالى أي موجب حقوقه لله تعالى
فقوله يتدبر مصنف وفي جمعه من هذا الضرب نظرا لأن فرض الكلام في حقوق الأتامين لكنه
نظير لهذا الضرب في كونه لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكر أن منسوخ الشارح يجعل مقوله التضمن
هذا الضرب ليكونا نظيرا للفيضاء كروا مقوله أو عقوبة لا شيء لعدم إلهام من حقوق الأتامين
فهو من هذا الضرب بلا شبهة (قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله يقبل فيه أي في
هذا الضرب بالأسر وقوله أحد أمور ثلاثة أنخذ من كل المصنف حيث حطفا و (قوله) ما
شاهدان الخ) تفصيل لمقوله أحد أمور ثلاثة وذلك لعدم قوله تعالى واستهوا شهيد من من حاكم
فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمر أتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد يمين راد
الشافعي في الأموال وقس بالأموال كل ما المقصود منه المال (قوله أي رجلان) تفسير لقوله
شاهدان ومعلوم أنه لا يرتفع بين الرجلين بل القاضي يقدم إيمانهما وقوله أو رجل وأمر أتان أي
لقيامهما مقام رجل آخر مع ورود خلافهما فيقال مقتضى قيامهما مقام رجل أنه يكفي بأمر اثنين
وبين وليس كذلك كإسناد كرم الشارح لعدم وروده ولا يشترط تقديم شهادة الرجل على شهادة
المرأتين لقيامهما مقام الرجل فطعنوا بقوله أو شاهد واحد أي رجل واحد وقوله يمين المدعي أي
لقنونهما بالشاهد فحلف معه تسليما للجملة (قوله) وإنما يكون يمينه بعد شهادة شاهده وبعد
تعديه أي لا يملك تخلف من قولي يمينه وأجاب المدعي لا بقوله الاحتشاد وقوله علم اشتراط
كون شهادة المرأتين بعد شهادة الرجل بقيامهما مقام الرجل قلعا كاعتل (قوله) ويجب أن يذكر
حلفه أن شاهد مصادق أي لأن الشاهد قولي العين مختلفان بحسافه جوابا بطينهما ذلك ليس
كالشعير الواحد ولا بد أن يذكر استحقاقه المنة لعدم قول الله أن شاهدي لصديق فمما شهد به
وإن لم يصدق له ولو قدم ذكر استحقاقه هل ذكر صفق الشاهد فلا بأس بكأله الإمام (قوله) فإن لم
يحلف المدعي أي بعد شهادة شاهد كإظهار الغرض وقوله وطلب يمين خصمه أي الذي هو المدعي
عليه وقوله فله ذلك أي فلم يدمع عدم الحلف وتحلف خصمه لا بتقديمه عن العين وقوله فإن
نكل خصمه أي عن العين التي طلبها منه المدعي وقوله فله أن يحلف يمين الردي الأظهر أي على القول
الأظهر وهو المقتضى لا غير التي تركه لأن تلك لقنونه طائفة بالشاهد وهذه طائفة طائفة شكول
انضمام ولأن تلك لا يقضى بها إلا في الأموال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فالويل يحلف المدعي
يمين الردي حقه من اليمين (قوله) وقصر المصنف هذا الضرب أي الذي يقبل فيه شاهدان أو
رجل وأمر أتان أو شاهد يمين وقوله يمينه متعلق بغيره وقوله ما كان المقصود منه المال فقط أي دون
غيره لعله اقتصر على ذلك لأنه سهم منه بالربى ما إذا كان الحق نفس المال وغيره بغير المال وما
قصده المال سواء كان المال عيناً أو دنائاً ومنفعة وسواء كان ما قصده المال عقداً أمالياً
كسهم ومنه المحاولة لا يباح دين بدنه حوزة الحاجة أو فوضه كالأه أو حقا يتعلق به تخيار أو أجل
ومن هذا الوصف كإظهاره من ربح وهو الأقوى معنى كإفي الرضة وصحبه الإمام والنوى وغيرهما
وصحبه الرافعي أضافي الشرع الصغير كإقامة في المهمات (قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو

ومن هذا الضرب
أشعاقه وثله تعالى
تكتسب أو عتوبة
لا تدي حكتك زبر
فصا (ضرب)
آخر (يقبل فيه)
أحد أمور ثلاثة أما
(شاهدان) أي
رجلان (أور جل
وأمر أن أو شاهد)
واحد (ويعين
المضي) وإنما يكون
بينه بعد شهادة
شاهد أو بعد تعدله
ويجب أن يد كرفي
حلقه أن شاهد
صادق فيما شهد
به أن يحلف المضي
وطلب عين خصمه
فذلك فان نكل
خصمه فأن يحلف
يعين إرد في الأظهر
وغير المصنف هذا
الضرب بأنه (ما كان
القصد منه المال)
فقط (ضرب) آخر
يقبل فيه أحد
(أمر)

الثالث وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الاسم وقوله أحد من أخذ من حلف المصنف بأولى
تقدم نظره معلوم أنه يقبل فيه مرد أن أنصاف كل ما ثبت بحجة شعبة ثبت بالأقوى منها الأولى
بل الشبهة التي شرح عليها الشيخ الخطيب فيها ذكر الشاهد من نصها وضرب يقبل فيها شاهدان
ورجل وامرأتان أو أربع نسوة (قوله أمار رجل وامرأتان) أي أو رجلان والأولى كما جعلت وقوله
أو أربع نسوة أي منفردات لما روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت الستة بانه يجوز شهادة النساء
فصل الأبطال عليه فغيرهن من عيوب النساء وقسم بما ذكره من عايشا في ما عني الذي أشار إليه
في الحديث من عدم اطلاع غيرهن عليه وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبلت شهادتهن لجلين
والرجل والمرأتين الأولى ولا يقبل إلا رجل والعين في ذلك كإمر وإمران ما قبلت فيه شهادة النساء
على فعله لا تقبل شهادتهن على الأقرار به لانه مما يطلع عليه حال غالباً بالسماع كإمر الأقرار كما
ذكره الدميري (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة
وقوله بقوله متعلق بغير (قوله وهو) أي هذا الضرب وقوله لا يطلع عليه حال غالباً بالسماع
ينظر عليه حال في غالب الأحوال وقوله بل نادراً أي بل يطلع عليه الرجال نادراً (قوله كولاية
وحيض الخ) أي وكما كان فوجب إمرانتهن فيهما كرتق وقرن وجرح على فرج حرة كانت أو أمة
وخرج بقولنا نحن نوجب إمراناً فيهما الحرة وكتبها فاعلم لا يثبت إلا برجلين وموافقاً لامة قومنا بدو عند
الهيئة فانه ثبت برجلين أو رجل وامرأتين أو شاهدين لأن القصص منه المال في الامة وإطلاق
المساورى نقل الأجسام على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا تقبل فيه إلا الرجال ولم يفصل
بين الحر والامة بوصح القاضي حسين فيها ظاهر بالنسبة للحر وأما في الامة فلم أره
لا تقبل فيها النساء مطلق فلا ينافي أنه يقبل فيها رجل والمرأتان والشاهد واليمين لما لا يقبل
كون ذلك مما يطلع عليه الرجال غالباً بما ينظر على القول بصل النظر في ذلك لا على المقتضى من تعريه
لأنه يقول الوجه والكفين يطلع عليها الرجال غالباً وإن قلنا بصرم النظر لها إلا ما تكرر فمرامها
وزوجها بل ولا يجزي لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله ورضاع) أي من الثدي كإنيته لثقل
وغيره بذلك فإن كان من أمه لمصلحة لم تقبل شهادة النساء لأن ذلك يطلع عليه الرجال غالباً
تقبل شهادتهن بأن ذلك الذين من هذا المراتفة لا الرجال لا يطلعون عليه غالباً (قوله وأعلم أنه لا يثبت
شيء من المحقوق بأمر اثنين ويمين) أي كما علم من كلام المصنف لعدم ورود ذلك وإنما قام المرأتان
مقام الرجل في حال رجل والمرأتين ولوروده كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وأما حقوق الله تعالى) أي
غير المالية أخذ من الضرب الثلاثين من الضرب الأول الزنا ونحوه الضرب الثاني ما سوى الزنا من
الحدود والضرب الثالث هلال رمضان على ما سياتي وقوله فلا يقبل فيها النساء أي ولا الخلفان لأن
الخلف لا ينافي في هذا وفي جميع ما روى وقوله بل الرجال فقط أي دون النساء ومثلهن الخلفان كما جعلت
(قوله وهي على ثلاثة أضرب) أي كائنته على ثلاثة أضرب كما أن حقوق الاتيمين على ثلاثة أضرب
فتكون الجملة ستة كإمر (قوله ضرب) أي أحدها والأول ضرب فهو عيباً لا يخلو كقائه
الشيخ الخطيب ويجوز كونه بدلاً عما قبله ولا تقدر كما في نظيره (قوله ولا يقبل فيه أقل من أربعة
من الرجال) أي النظر لا يباح المحقق فلا ينافي أنه إذا شهد اثنتان بجرح الشاهد وفسره
بالزنا ثبت فسقته وليس أباؤه الذين لا يرفعون من العصاة ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء وإنما صحح مسلم عن سعد بن عباد رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجدت ممرأى في رجل أمة له حتى أتيا بعشرة شهداء قال نعم ولا تقوم ولا يقبل إلا من
اثنتين فصارت الشهادة عليه كالشهادة على ظنين ولا من أقل من أفضل الفواش فقبلت الشهادة فيه
ليكون أسير (قوله وهو) أي هذا الضرب الذي لا يقبل فيه أقل من أربعة وقوله الزنا ومنه القواط

أما رجل وامرأتان أو
أربع نسوة) وفسر
المصنف هذا الضرب
بقوله (وهو لا يطلع
عليه الرجال) غالباً
بل نادراً كولاية
وحيض ورضاع
وأعلم أنه لا يثبت شيء
من المحقوق بأمر اثنين
ويمين (وأما حقوق
الله تعالى فلا يقبل
فيها النساء) بل الرجال
فقط (وهي أي
حقوق الله تعالى على
ثلاثة أضرب ضرب
لا يقبل فيه أقل من
أربعة) من الرجال
(وهو الزنا)

وايمان البيعة على المذهب المنصوص وان كان اتيان البيعة موجبا للتميز فقط لان نقصان
 العقوبة لا يمنع من اعتبار المصدق للشهود كما في ذنا الامم واما البيعة لا يوجب الحد على الاصح وهو
 كاتيان البيعة في اهل بيتنا لا يار بقتل على القصد بخلافه بوجه الشبهة فان قصد بالتميز به
 لئلا يقاتل به جيشنا لم يثبت ما عاينته المال وان شهد به حصة ثبت شرعا من كدمات الزنا من تقبل
 ومعاينة فلا يحتاج الى اربعة كما في شرح المنهج والخطيب وهذا اتم ما في قول الحسن ومثل الزنا قبيحا
 ذكر وجه الشبهة الا ان قصد منه المال كما مر (قوله) يكون تطهرهم له لاجل الشهادة أي اوقع
 تطهرهم له في حين من الزمان من غير قصد وذلك قال الشيخ الخطيب وانما تقبلا شهادتهم بالزنا اذا
 قالوا حانت منا التفاتة فقرأناه من في او تعمدا للنظر له لاجل الشهادة وينبغي انهم اذا اطلقوا الشهادة
 يستقروا ان تيسر والا فلا تقبل شهادتهم ولا بد ان يقولوا ان شاء الله دخل حشيتة او قد مرها من
 فادعها في فرجها على وجه الزنا وان لم يقولوا كلوا وفي المكة له او كالا صبح في الخاتم زهر من ذلك
 (قوله) فلو تصدوا للنظر لغيرها أي لغير الشهادة وقوله فسقوا وردت شهادتهم أي اذا تكررت ذلك منهم
 ولم تقبل طاعتهم على معاصيهم والالم يسقوا ولم ترد شهادتهم لان ذلك صغيرة (قوله) اما اقرار شخص
 بالزنا (الخ) مقابل لقوله وهو الزنا لان اقرار بالزنا غير الزنا وقوله فيكون في الشهادة عليه جلان في
 الاظهر أي على القول بالاظهر وهو المعتبر من اقرار بالزنا في ذلك اقرار بالالحق بمعاذ كره
 فيكون في الشهادة عليه جلان كغيره من الاقرار (قوله) وضرب آخر أي غير الاول وهو الثاني
 وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه اثنتان أي قد وقوله أي
 رجلان فلا يقبل فيه رجل واحد ولا اربع نسوة (قوله) فوسر المصنف هذا الضرب أي الذي يقبل
 فيه اثنتان من حقوق الله تعالى وقوله متعلق بغير وقوله وهو ماسوي الزنا من المحمود أي
 ماسوي الزنا وما الحين به من موجبات الحدود (قوله) كسب (شرب) أي شرب الخمر ومنه القتل للمريد
 واطاع الطريق اذا قتل شخصه مكافاته والقطع لاسوق وقاطع الطريق اذا أخذ المال (قوله) وضرب
 آخر أي غير الثاني وهو الثالث وقوله من حقوق الله تعالى أي حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله
 يقبل فيه رجل واحد أي بالاسبة للصوم وصلواته لا ربح وجاعة الزنا احتياطا لذلك لا بالنسبة
 لحلول أجل أو وقوع طلاق أو عتق معلق بذلك ان تعلقت بالشاهد أو تأخر التعليق عن ثبوته كان
 قال بعد ثبوته الواحد ان كان ثبت رمضان فانت طالق أو فانت حر (قوله) هو أي الضرب الذي
 يقبل فيه واحد وقوله هلال شهر رمضان وفي بعض النسخ هلال رمضان استقاط لفظ شهر وكل جائز
 لكن قد عرفت أنه بالنسبة للصوم وتوابعه احتياطا للعبادة فقط دون غيره من الشؤون ومنه شيع
 الاسلام في التبعين وهم ضعفوه والراجح ان مثل هلال رمضان هلاله بالنسبة للعبادة المطلوبة
 فيه فتقبل شهادة الواحد به لالهلال شوال لاجرام ما يجوز صوم ستة ايام من شوال بهلال ذي الحجة
 للوقوف للصوم في عشر ما عدا ايام العيد بهلاله وجب للصوم فيه بهلاله شعبان لذلك حتى لو نذر
 صوم بجنبته نفسه بواحد بهلاله وجب الصوم على الراجح من وجهين حكاهما ابن الرقعة فيه
 عن الجبر ورجع ابن المظري في كتاب الايام الوجوب فيها وفي المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة
 الواحد أي فاقصد المصنف على موضوع واحد ليكون كتابا من المختصرات لا من المبسوطات فهو
 ليس بقيد (قوله) منها شهادة اللوث أي فانه يكفي فيها واحد وقوله ومنها أي يكفي في الخمر من عدل
 واحد ومنها أي يكفي بشهادة العدل باسلام الميت في الصلاة عليه وتوابعها على الراجح من وجهين بناء
 على القولين في هلال رمضان وان أفتى القاضي حسن بالبيع لا في الارث فلا يكفي فيه بذلك ومنها أنه
 يكفي في اجماع كلام القاضي لو ترجمته لقصم كالمصر ومما صوم كونه في شرح المتاج وغيره
 (قوله) ولا تنقل شهادة الاعمي أي لانه يشترط في الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والاصب

ويكون تطهرهم له
 لاجل الشهادة فلو
 تعدوا للنظر لغيرها
 فسقوا وردت شهادتهم
 اما اقرار شخص بالزنا
 فيكون بالشهادة عليه
 رجلان في الاظهر
 (وضرب) آخر من
 حقوق الله تعالى
 يقبل فيه اثنتان
 أي رجلان وغير
 المصنف هذا الضرب
 بقوله (وهو ماسوي
 الزنا من المحمود)
 كسب (شرب) (وضرب)
 آخر من حقوق الله
 تعالى (يقبل فيه
 رجل واحد وهو
 هلال شهر رمضان)
 فقط دون غيره
 من الشؤون وفي
 المبسوطات مواضع
 يقبل فيها شهادة
 الواحد فقط منها
 شهادة اللوث ومنها
 أنه يكفي في الخمر
 بعدل واحد
 (ولا تقبل شهادة
 الاعمي)

والإتلاف وهو ذلك الإصا رة الفعل مع فاعله ولومن أسم له إصا رة ما ذكر وهو أن النظر لفرج الزانية لتجمل الشهادة كإرت الاشارة إليه لاتمامها كإرتامه أنشدها في الشهادة على القول كالقصد والغنى والطلاق والارتا ر السمع والإصا رة لقائه حال تلقفه به فلا يقبل في ذلك أسم له بجميع شيا ولا يحى لجوا ر اشتداه الاصا رة فقد يحا ك الإنسان صوت غيرة مبقته صوته به حتى لا يجوز له أن يشهد على زوجته إعتداه على صونها كغيرها خلا لما سمعته الأذني من قبول شهادته عليها إعتداه على ذلك وانما يجوز زواله وطاها إعتداه على صوتها للضر ورؤا ر الوطى يجوز بالنظر بخلق شهادة فلاحج زوالا بالعلم واليقين كإشيدته قوله صلى الله عليه وسلم على مثله فاشهد لو طلق شخص من وراء حجاب وهو يفتقه بكف وامحا كة أو يوافي عن أصحابا من أنه لم يمس يباب بيت فيه اثنا ن فقط فسمع تعاقدهما بالبيع ونحوه كفى من غير رؤ ية بقره البتة انتهى بأنه لا يعرف للوحي من القابل ولا يجوز الشهادة على منتقاة إعتداه على صوتها عن غيرهما بعينها أو أسمعها ونسبها حازت الشهادة علم اذ لك فيشهد في العلم بعينها عنصرو وهو في العلم بأسمها ونسبها عن غير عينا ولا يكتفى معرفتها بأسمها ونسبها بغير علم اذ لو عدلين أنهما فلا تفت فلا تى على ما عليه الأكثر والعمل بخلافه فيجعل القضاء لأن الشهادة عليها بأسمها ونسبها بغير علم اذ لو عدلين (قوله الأ في نجسة) أى بالثا رة وقوله في بعض النسخ خمس أى بلا ثا رة الموافق لقاعدة المشهوره اثباتا لك فى النسبة الأولى لان النسبة صدمت كره وهو الواضع وهو ما فى النسخة الثانية مبنى على تأويلها لئلا يفت مثلا وعلى كل النسخين فهو غير مبنيون لا شاقص على مواضع وللإشارة إلى ذلك تقدم الشارح قوله في بعض النسخ من قول المصنف مواضع فاندفع قول الغنى ولوقد لفت مواضع على الذى قبله لكان أولى بى بعض النسخ الأولى من ثباته وما شهد به قبل العلم وبعدما نجسة النظر إلى بعض النسخ من على ما فى بعض النسخ من إثباته وما شهد به قبل العلم وبعدما نجسة النظر إلى بعض النسخ من إسقاط ذلك كإستين عليه الشارح بقوله وقوله وما شهد به قبل العلم إسقاط فى بعض النسخ ولا يخفى أن جعلها نجسة أو صفة تعصب ما ذكره المصنف والأهلى فزيد على ذلك فيها العتو والاولا موافق بالنظر لاصح الاثر وطه الا ان ذكر تمتع الشهادة به والنكاح وان لم يثبت الصداق بذلك خرج لغير المتل والقضا والجر ح والتعديل والشو الارث واستحقاق فى كذا أو شاع (قوله ا لم اجد له الحجة) أى المذ كور فى كلام المصنف لى كنهه أن الترجمة ما بعد ما يشترط أن يكون المشهود بعينها ما ثبت بالاستفاضة بخلاف الثلاثة الأولى وما ذكرا فلو قولها ما ثبت بالاستفاضة أى الشيوع والتسامع من جمع كثير يؤمن قراؤه على الكذب كترهم ولو ذكروا ذنا وفسق فلا يشترط ذكرهم ولا حى منهم ولا عدلهم كالاترط ذلك فى عدد الثا رة وانما ثبتت هذه الامور بالاستفاضة لانها امور مرموقة فاطا لثبتت بغير اقامة البينة على ابتدائها ثبتت الحاجة الى ثبوتها بالاستفاضة ولا يكتفى بالشاهد ا بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا لا يصدقون بيقه شهادته لانه يشعر بعدم مرمية الشاهد مع أنه لا يضمن الجرم بها كان قبول اشهدت فلان أو أن فلانا فلان أو أن هذا الشيء مثل فلان أو أن فلانا نعتى فلان ولا يشهد أن فلانا مات أو أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا اشترى هذا الشيء أو أن فلانا نعتى فلانا لا تقدم من أنه شترط فى الاستفاضة للنسب الا بصرا بالقبول بالبر والسبع (قوله غيب الموت) أى وذلك من قول الثا رة لان أسبابه كثيرة ومنها ما يخفى وما لا ينظر ولبعصر الاطلاع عليها فاعتقت الحاجة أن يعقد فيه على الاستفاضة (قوله بالنسب) أى وان لم يعرف عين النسب اليه وقوله كذا أو أنى متعلق بالنسب وقوله من أب أو قبيلة متعلق بما قبله فعول فى صورة الاب اشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان وفى صورة القبيلة اشهد أن هذا من قبيلة كذا أو أناسا كفى فى ذلك بالاستفاضة لانه لا مدخل

الاف خمسة) وفي
بعض النسخ خمس
(موضح) والمراد
هذه الخمسة ما ثبتت
بالاستفاضة مثل
(الموت والنسب)
لذكر اوانتي من اب

وقوله ترشهادة السيد الخ وكنك ترشهادة النقص لغيره مات وان لم تستغرق تركه الدين
 أو غير عليه بغلس للتمتع لانه اذا نعت لغيره ميسر فقد انبت لنفسه المطالبة به بخلاف ماذا ليهت ولم
 يصير عليه بغلس ولو غير عليه بسفد لتعلق الحق حينئذ بغيره لانه عين حاله ومثل ذلك شهادة بغيره
 بغيره قبل ان يملكها للتمتع لانه سبب عاقبة الموت الناقل للحق اليه بطريق الارشاد اذ اذ مات
 كان الارشاد بخلافه لو شهد بغيره لم ير بعض أو الجرح بحال أو شهد بغيره بعد ان يملكها وترد
 شهادته أيضا ما هو على أو وكيل أو وصي أو قيم فيه ولو يكون حمل فيها للتمتع لانه ثبتت لنفسه
 سلطنته وولاية (قوله لم يملكه المأذون له في القارة) انما قيد بذلك لانه هو التوهم والافلات قبل شهادة
 السيد بعد مطلقا وصار له التهم قد شهداته لرقية ولو مكاتبه (قوله ومكاتبه) أي وترشهادة
 السيد لمكاتبه لان له معلقة الا ترى انه لو غير نفسه صار المكاتبه وفي ماله السيد نعم لو شهد بغيره
 شخص بشرته وبكاتبه فيه شفقة قبلت شهادته لحدا للتمتع فان مكاتبه قد لا يأخذ بالشفقة
 وصورة ذلك ان يترى زيمان شريك المكاتبه شخص من الدار للشر كتمينها فاذا دعى زيمان
 شريك المكاتبه بشرا الشقص وانكره فقام سيد المكاتبه لشهادة الشرا فقبلت شهادته كما علمت
 (تم) لوقال رجل من يدهم مقولها يسترقهما من مستولد في طقت به هذا الولد مني في ملكي
 وشهد بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع يمين ثبت الاستيلاء لان حكم المستولد حكم المال فقبل
 اليه وتمتق بموته علما باقراره لا نسب الولد وسر به فلا يشان بذلك يميني الولد يسلمن هو يسلم على
 سبيل الملك ولو قالين يسلم فقام به برفقه كان في واعقته وشهد بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع
 يمين انترعه منه وصاروا اقرار وان تضمن استحقاق الولد لانه تابع ولوا دعت الورثة من المأذون ثم
 وأقاموا شاهدا عليه وحلف معه بعضهم على الجميع لاهل حصة فقط انتردوا للمالك نصيبه فلا
 يشركه فيه غير لانه لو شاركه فيه غير ملزم استحقاق الشخص بيمين غير موطن بل حق حاضر كامل
 بالبلد شعر بالحال وشعر في الخصومة ونسك عن البين بخلاف الغائب والحاضر غير الكامل من
 صبي أو مجنون والحاضر الذي لم شعر بالحال أو لم بشرع في الخصومة فان كل من هو لا يخطف بعد
 زوال حذر مو يأخذ نصيبه بلا اعادة شهادة لان الشهادة ثبتت في حق الجميع وحل ذلك اذا لم يتغير
 حال الشاهد فان تغير حاله فوجهان في الروضة كاصلها والاقوى كقوله الأفعوى منع الحلف

• (كتاب أحكام العتق) •

أي الإعتاق فهو اسم مصدر لا عتق وان كان مصدر العتق الآن عتق لانه ما لبث ان يقال عتق المبد
 وقد يكون متعديا كما في قول بعضهم

يا رب أعضاء العبود عتقتها • من فضلك الرافق وانت الرافق

والعتق يسمي في النسي إذا أعتق • فامتنع على النافي يعتق الباقي

وقنعت المصنف كتابه بالعتق كما فعل غير من جله ان الله يصفه وقادروا حظه من النار وقد قام
 الاجماع على ان العتق من الثمرات سواء المعبّر والمعتق وأما عليه فليس قرينان فخصه بهت
 أو منع أو تحقيق خبر والا فهو غير بقول العتق بالعتق أقوى منه بالعتق لان العتق بالعتق يجمع عليه
 بخلاف الاستيلاء ولو لم يمت المستولد قبل موت سيدها والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله
 تعالى في غير موضع فغير برقة وقوله تعالى فكل رقية قوله تعالى الذي أنعم الله عليه وأتممت عليه
 فان المراءى الله أعلم للذي أنعم الله عليه بالاسلام وأتممت عليه بالعتق كقوله للفسرون وانما
 تكبر المحصنين من اعتق رقية مؤمنة اعتق الله بكل محصن من محصن مؤمن من النار حتى الفرج
 بالفرج وانما غنا حاصل الله عليه وسيل بالفرج لانه قد يختلف من العتق والعتق غير ما تبهم تروجه
 ضد الاختلاف أو لعنه ذنبه وهو الزنا وفي سنن أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق

السيد لم يملكه المأذون
 له في القارة ومكاتبه
 • (كتاب أحكام
 العتق) •

وقصة مؤمنة كانت فداعمن النار والمراد بالقصة في ذلك كله الذات وانما صرح بها بما زاد من الرق
 كائن في الرق فكان الى يد عبده كما يخص الدنيا بل في رقبة فاذا اعتقه فقد اطلقه من ذلك
 النفل الذي كان في رقبة ومودعني صلى الله عليه وسلم ثلاثون نسمة وطاش ثلاثون سنة
 واعتقت مائة رضى الله عنهن ثمان وستين وصاغت كذلك واعتق عبد الله بن جر رضى الله عنهما
 الف حقيق واعتق عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ثلاثين ألفا واعتق ذوالكراع الحميري رضى
 الله عنه في يوم واحد ثمان مائة ألف واعتق حكيم بن حزم رضى الله عنه مائة مطوقين بالفضة واطم
 اب العتيق بالقرن من الشرا ثم التسعة بدليل عتيق ابي لبابو سقما بشرته بولاد فخلصني صلى
 الله عليه وسلم واما العتيق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الامم عليه يحمل مائة العتيق عن
 الجلال السويطي من الاطلاق حيث قال وهو من خصائص هذه الامم كقوله الجلال السويطي
 (قوله وهو) اي العتيق وقوله لعله اي في لغة العرب وقوله ما هو من قولهم اي العرب بقوله عتيق
 الفرخ اذا عاروا واسقل اي يكون معناه لغة الطير والاسقلال فكان العبد اذا قل من الرق
 طار واستقل لا يقطع من الرق واستقل بنفسه وقيل هو ما هو من قولهم عتيق الفرخ اذا سبق
 فكان العبد اذا قل من الرق سبق غيره من الارقاء (قوله شرعا) عطف على لعله (قوله ازال العتق)
 عبارة للخرج ازالة الرق وهي اولى لان التحرر بفعلها لا ينتقض الوفاء بغيره على عبارة الشارح
 فانه يستغنى بالوقف فاذا وقف العبد صدق عليه انه ازال العتق من ادى الى ما لا يتقرب الى الله تعالى
 بناه على الاصغر من ان الملك فيه ليس للواقف ولا للموقوف عليه واما على القول بان الملك فيه للواقف
 اذ للموقوف عليه فلا تناقض لانه لا ازالة على القول بان الملك فيه للواقف وفيه ازالة الى ما لا يتقرب
 القول بان الملك فيه للموقوف عليه وهو موقوف عليهم دفع الانتفاع بان الوقف فانه ازالة الى ما لا يتقرب
 سبحانه وتعالى بناه على الاصغر من ان الملك فيه لله تعالى ولذا ضمن في اللغة كقوله الشرح سلطان
 (قوله من ادى) خرج به بغير الاذى الطير والهيمة فلا يصح عتقهما كما سيذكره الشارح وقوله
 لا يملك العتق فخرج به الوقف على ما مر وقوله تقر الى الله تعالى في دليلان الواقع ونفسه
 منه انه افر به وهو كذلك بل هو من القرب العتق وتلك تشوف الشارع اليه ما يمكن وان لم ينظر
 فيه وجه القربة (قوله يخرج يا دمي الطير) اي كالحمار وقوله الهيمة اي كالابل والبق والغنم
 وقوله فلا يصح عتقهم اي لانه كسوايب السوايب وهو امر لم ير له ان يملك كولا قصد ابعاده من
 ان يملك بغيره ولم يأخذوا كله فقط وليس له اطعام غيره منه على العقد كالضيق فانه لا يجوز له
 اطعام غيره لانه انما يبيع له كله دون غيره (قوله ويصح العتيق) اي مطلقا سواء كان مغيرا او معلقا
 بصفة مصلومة او مبدولة ومؤقتا وبقوا الثابت ويصح التوكيل في التفسير لافي التعليق ويصح
 العتيق بعوض ولو بلفظ البيع فلو قال اعتقك بالبيع او بعتك بالبيع فقبل حاله حتى وزنه الالف
 وكانه في الثانية اعتقه بالانفس فهو عقد حقا والاول لا يملكه لمعوم خبر الصميم ان اهل الان اعتق
 رقبته من كل ملك اي بغيره من غير ملك بغير نيابة فلا بدع واما بالنية في بيعه كقوله كافي
 العتق وكما اوعى الرق من موليه عن كفارة زمة منه ببيع قبل وقوله جاز الامر بالصرف فالمراد
 بالامر الامر المخصوص وهو التصرف فرجعت هذه النسخة للمشهور الى ذكرها الشارح بقوله
 وفي بعض النسخ جاز لغيره في ملكه والمراد بكونه جاز التصرف في ملكه ان يكون تصرفه فاذا
 في ملكه بان يملكه بالاعاقل ارشيد الاول بان يكون مختارا اهل الاول لا يملكه فلا يصح من المكره
 الا يبيع كالأشترى العبد بشرط العتيق ثم استمتع من الاعاق فاذا كرهه الحاكم عليه حيث مضى
 لانه اكره يبيع ولا من بعض ومكانه كسوايب السوايب من اهل الولاء فالجواب ان المصنف اشار الى
 شروط العتيق وهو واحد الاركان الثلاثة وسيذكرها هيبة بقوله ويقع العتيق بصرح العتيق

وهو لغة مأخوذ من
 قولهم عتيق الفرخ اذا
 طار واستقل وشرعا
 ازالة ملكه من ادى لا
 الى ما لا يتقرب الى الله
 تعالى ويخرج يا دمي
 الطير والهيمة فلا
 يصح عتقهما (ويصح
 العتيق من كل ملك
 جائز الامر وفي بعض
 النسخ جاز التصرف
 في ملكه

قول المصنف كسوايب
 الخ سوايب كسويب
 اه

والكتابة مع التبعة وهي الركن الثاني بشرط فيها لفظ بشر بالعتق وفي معناه ما مر في الضمان ولم يذكر العتيق صريحا وهو معلوم من كلامه فضا وهو الركن الثالث وبشرط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق بمعنى ضمان لم يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعمارة وتعلق به حق لازم هو عتيق كالمستوفى أو تعلق به حق لازم غير عتيق لا يمنع بيعه كالتورس بخلاف ما تعلق به حق لازم غير عتيق بمعنى كالمرهون على تفصيل مر بما عليه يتفقد من الوتر ولا يتفقد من المصير (تجمله فلا يصح عتيق غير جائز التصرف) تقرير على مفهوم الشرط الثاني وهو قوله جائز الأمر أو التصرف على اختلاف المتقدمين المتقدمين وقوله كصبي وعيون وسفيه أي ومفلس وزك التفرع على مفهوم الشرط الأول وهو قوله مالك قد كان مقتضى الظاهر أن يذكره كأن يقول فلا يصح من غير مالك وكما أنه اشكل على نفيه وهو ممن ذلك تعلم أنه لا يصح العتيق من الواقف الموقوف لغيره غير مالك لقوله لا يسلط به حق بقية الطون (قوله وقوله) من غير خبره كذا في بعض النسخ كما هو ظاهر (تجمله ويقع) أي العتيق كما في النسخة الأخرى بمعنى يقع يحصل وينفذ وقوله يصح العتيق أي الاحتاق فالمراد من العتيق الثاني الاحتاق ومن العتيق الأول الالتزام الذي يحصل بالأحقاق والعتق بمعنى الإثر (قوله كذا في بعض النسخ) أي يلتزم ويقع يصح العتيق وقوله وفي بعضها أي بعض النسخ وقوله ويقع العتيق يصح العتيق أي بانه إذا تعلق لا بأضماره كما في النسخة الأولى وقد عرفت أن المراد من العتيق الأول الأثر ومن العتيق الثاني الاحتاق فليس من قبيل الاضمار في مقام الأضمار كما قد يشوهم (تجمله) وأعلم أن صريحه أي صريح العتيق المنقذ عليه فلا ينافي أن صريحه بأضماره لا رقة لكنه معتطف فيه كما أشار إليه بقوله ومن صريحه في الأصح فك الرقة وقوله الاحتاق والمراد به إن المصادر صريحه وليس كذلك أي هي كتابات فلا بد من تقدير مضاف أي مشتق الاحتاق والقهر بروك ذلك بقدر في قوله الثاني ومن صريحه في الأصح ذلك الرقة أي مشتقة ولذلك قال في المنع صريح وهو مشتق بجهر واعتاق وفك رقبته وكان عليه أن يحدف قوله وما تصرف منها ما يقول أي ما تصرف منها ما يمكن جعل العطف للتفسير وبما أن المراد بما قبله وإنما كانت الثلاثة صريحه يتصور ودعا في القرآن والسنة قال تعالى فصر رقبته وقال تعالى فك رقبته وأما الاحتاق فلم يرد في القرآن لكنه ورد في السنة (قوله) كانت عتيق أو محرر أي: وكانت عتيق وأعتقتك ورتك وكذلك أعتقت الله وأالله أعتقت كما هو مقتضى كلام الشيعين ولا يحتاج إلى قبول كما هو ظاهر ولا به رخصا يندكر أو تائب فقوله لأمته أنت حر أو عتيق ولعبده أنت حر أو عتيق صريح على أنه لا خلاف لما رواه الأئمة كقول الإمام في اعتبار الشخص والثالث في العبد باعتبار الذات أو النسبة ولو لم لأمته ما حررت كان به جاحرا فكان أن أسماها قديما بأن كانت تسمى قبل أن يها فحررت حيث بقصره عتقت أن لم يقصد بالنداء لها بها في القديم بأن قصد العتيق أو أطلق بخلاف ما رواه الأئمة بالنداء أسماها القدر بها بالاعتق وإن كان أسماها في الحال حررت عتيق لأن قصد العتيق ولو لم لأمته أعتقتك تاترى يا رة فهاذه أمته علم عتيق وإن نقل عن الإمام الشافعي أنه لا لأمته أعتقتك في الطريق تاترى يا رة فهاذه أمته علم عتيق بعد ذلك ولعله نودع منه رضي الله عنه ولو لم لأمته أعتقتك فخرج من محلك أنت حر وقال الرازي وأنت حر من العمل لم يقبل ظاهرا وبدين ولو لم لأمته أنت حر مثل هذا الصدد أشار إليه أعله عتيق الخاطب دون العمل المشار إليه كما يحتمل النووي لأن وصفه بالعبدة منع عتقه وأما لو قال أنت حر مثل هذا ولم يقبل الصدد متجاكما كما صوبه النووي خلافا للنسوي في قوله إنما عتيق الأول فقط ولو لم السبل حل أنت تعلم أن عبدي هو عتيق العبد بإقراره وإن لم يكن الخاطب عالما بهرته لأن قال أنت تعلم أن تاترى أن عبدي حر فلا يعتق والفرق بين الأولى والثانية أنه في الأولى لم يكن حر المكن الخاطب عالما بهرته وقد اعترف بطله وهو يستلزم حرته مع ذلك لأن النسخ ونحوه وقال الأذري يذ في استفساره

فلا يصح عتيق غير
جائز التصرف كصبي
وعيون وسفيه وقوله
العتق كذا في بعض
النسخ وفي بعضها
ويقع العتيق يصح
العتق وأعلم أن
صريحه الاحتاق
والقهر وما تصرف
منهما كانت عتيق
أو محرر

في الحق ونحوه فان قال ارادته العلم بحق والام بسبق ولو اقر بحرية رقيقه فهو مأمور بأخذ المكس عنه
 وقصد الاختيار كذا لم يستحق باعثاوي يحكم بعقته فظاهر اعل العتق كما في شرح الرمي خلافا للاستوى في
 قوله لا يستحق لامظاهر اولا باعثا (قوله ولا فرق في هذا) أي وقوله بصريح العتق وقوله بين هائل
 وغير أي غير الهائل لان ههنا محاد كإرواء التزمى وغيره (قوله ومن صريحه في الاصم) أي
 على القول الاصم وهو المعتقد وقوله فكذلك الرقة أي مشتقة كما علمته عامر كان قال أنت مفكوك الرقة
 أو فكك الرقة أو فكك رقتك (قوله ولا يحتاج الصريح إلى نية) أي نية الإيقاع لا نية لا يفهم
 منه غير العتق عند الإطلاق فهو قوي في نفسه فلا يحتاج لتقوية بالنية بل لا ضرورة بنية غيره وأما قصد
 القصد لعناء فلا بد منه لخرج ما لو تعلق الاصم بالعتق ولم يعرفه عناء وما سبق إليه لسانه أو حكاية
 من غيره (قوله ويقع العتق) أي يحصل وينفذ وقوله أيضا أي كما يقع بصريح العتق وقوله بغير
 الصريح أي الذي هو الكتابة مع النية وغرضه بذلك الدخول على كلام المصنف كالإختي وقوله
 كما قال أي المصنف (قوله والكتابة) أي ويقع بالكتابة بالنون فهو وعطف على صريح العتق ومن
 الكتابة بالنون الكتابة بالهاء القوية وهي كل لفظ احتل العتق وغيره (قوله مع النية) أي مع نية
 العتق لا خلاف لظاهر العتق وإن احتقت بما قرينة فلا تسكني عن النية ويكني قرنها بجزء من الصيغة
 المركبة من التبدل وغيره كما في الإطلاق بالكتابة (قوله كقول السيد لعبد له مالك لي عليك
 لا سلطان لي عليك) أي لا في اعتقك أو بعتك غير العتق فانه يحتمل أن يكون مراده لا في بعتك مثلا
 ولذا شرط نية العتق كما علمت (قوله ونحو ذلك) أي كقوله لا سيد لي عليك لا دمي في عليك
 أنت سائمة أنت مولاي وكذلك قوله له يا سيدي فهو كما علمت على الظاهر من وجهين وهو الذي رجه
 الأمام بن موسى عليه بن القري خلافا لآرائه القزالي في قوله ما نه لقولا من السود بمعنى السيادة
 وتبديل المنزل ومثل ذلك قوله له أنت سيدي وكذلك ما قال أزلت مدي أي أحوكمي منك وما راج
 الإطلاق كتاباته وصريح الظهار كتاباته كتابات هالكين فيها موصالح فمختلف قوله لعبد اعتد
 أو أسرى رحك وقوله لاسمه أنا منك طالق فلا يقع به العتق وإن نواه (قوله وإذا عتق بعض عبد)
 أي جزأ معيناته كبد أو شاة كريمة كان قال أعقتك أو ربك وقوله لمسلأ أو أمة وقوله
 جائر التصرف أي مطلق التصرف بخلاف غير جائر التصرف فلا يعتق عليه شيء منه حتى ما أهتق
 (قوله عتق عليه جميعه) أي سرياقا وروى النسائي أن رجلا عتق شقصا من غلام فذ ك ذلك الذي
 صلى الله عليه وسلم فاحرقه وقال ليس بالله شرك وعمل ذلك إذا كان المعتق المسالك أو شركه
 بأذنه بخلاف الوكيل الأجنبي فان عتق جزأ شاة معينات كعتق عتق والافلا عتق منه شيء ولو قال
 لمقطع عمن أعقتك منك أو يملك لم يعتق لعدم السراية (قوله موسرا كان السيد أو لا) أي
 أولم يكن موسرا لأن القرض إن جيع العبد بخلاف ما إذا كان له شرك فية فقط فانه يستمر فيه
 أن ون موسرا كسيد كرم المصنف بقوله وإذا عتق شركا في عبد وهو موسر سري العتق
 إلى باقيه (قوله معناه كان البعض) أي كيد وقوله أو لا أي ولم يكن معينا أي كرمه كما تقدم (قوله
 وإذا عتق) أي بالجزء فهو قوي في بعض الشئ عتق أي بالهرة ومقتضاه أن عتق يستعمل متعديا
 وهو كذلك وإن كان الأشهر أن عتق لازم ومثل الاتفاق الاستيلاء فلو استولى أحد الشر يكن
 الأمة المشتركة بينهما وهو موسر سري الاستيلاء إلى نصيبه شركه أو إلى ما أسير به منه كالإتفاق
 بل أولى لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا ينبغي اعتياد الجنون والمحور عليه دون اعتاقهما
 ولهذا أيضا كانا لا يلزم لبعض من رأس المسألة واعتاقه من الثلث وعليه لشر يكفه قيمة نصيبه
 وحسنه من مهر لثل ومن أوش البكارة أن كانت بكر أو هذا إن تأخر الإرارل عن تفتيش الحشفة
 كنهو الغالب والأفلا يلزمه حصته من المهر لا يلزمه نيب حشفته حينئذ لا في ملكه ولا يجب

ولا فرق في هذا بين
 هائل وغيره ومن
 صريحه في الاصم
 فكذلك الرقة ولا يحتاج
 الصريح إلى نية
 ويقع العتق أيضا
 بغير الصريح كما قال
 (والكتابة مع النية)
 كقول السيد لعبد
 لا مالك لي عليك
 لا سلطان لي عليك
 ونحو ذلك (وإذا
 عتق جائر التصرف
 بعض عبد) مثلا
 (عتق عليه جميعه)
 موسرا كان السيد
 أولا معينا مسكان
 البعض أولا (وإذا
 عتق) وفي بعض
 الشئ عتق

عليه فبعض حصص الشر يكمن الولدان العلوق به حصل في ملك المستولد وصارت أمه حلالاً م ولولا
 يسرى التديرو لانه كلعليق العتق بصفتي هو ولا يسرى (قوله شركا) كم الشئ المحبته وسكون الرأ
 الهمة وهو ما نحن من الشر كصفتي وقسمه الشارح بالنصب حيث قال أي نصيبا لانه المتبادر ولان
 الاساس لا يتصرف في ملك غيره الا باذنه وصورة ذلك أن يقول أعنتت نصيبه منك أو نصيبه منك
 حر أو أعنتت نصيبك مثلا وبعد أن قسم الشارح الشر في كلام المصنف بالنصب يكون الظاهر
 زاده قوله أو أعنتت جميعه وصورة ذلك أن يقول أعنتت أو أنتس ولو قسم الشر في كلام المصنف
 بالمشترك لم يحتج لما زاده عليه ولا يحتج أن الاعتناق إنما ينصب على حصته في هذه الصورة دون حصه
 شركه وبسرى المبالا الاعتناق كافي الصورة الاولى (قوله له) أي العتق وقوله في عهد متعلق بقوله
 شركا وقوله مثلا أي أو أمه (قوله أو أعنتت جميعه) أي جميع العبد وقد علت ما فيه (قوله وهو موسر
 بياقيه) أي أو الحال انه موسر بقعة ما فيه ولم كان عليه دين بقدر ما فلا يمنع الدين السراية كالما يمنع
 الاعتناق وهذا هو الظاهر عندنا أكثرين كما قاله في الر وضمنه خرج وقوله وهو موسر ما لو أعنتت نصيبه
 وهو معسر فيعتق نصيبه فقط ولا يسرى الى الباقي بل هو ملك للشرى كالاعتبار باليسار والاهصار
 وقت الاعتناق كما يذهب كره الشارح فلو أعنتت وهو معسر ثم أسيرة لاسراية ولا تخير كما قاله في الر وضمة
 واعلم أن شر وطه السراية ما به الأول أن يتسبب في اعتناقه باختيار مولو نائه كثر أم جزأه أو
 فرقه فانه يسرى الى الباقي لانه تسبب في اختياره موافق عليه فلهذا المثال بخلاف ما لو
 ورث جزأه أو فرقه فانه يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى الى الباقي لان سبيله سيل ضمان
 المتلفات وعندنا اتفاق الاختيار لا منعه منه حتى بعد التلا وهو يترقى جزأه من سبيله فقبل
 فانه يعتق على السبيل ذلك الجزء فقط ولا يسرى الى الباقي لا به دخل في ملكه فلهذا كالأثر وقال في
 التهاج بانه يسرى الى الباقي لان المحبته هي سبيله والاول هو الذي اعتقه المظني وقال ما في
 التهاج وجهه شر بيب نصيب لا يلتفت اليه في هذا الشر فلهذا إذا أعنتت شركا في عبد وما فيه
 لغيره هو الصواب كافي الطبيب وغيره وقد كره المحدثي فلهذا إذا أعنتت بعض عبد وما فيه خلاف
 الصواب فلهذا انتقل نظر من هذه المسألة الى تلك وقد علم ما تقرر أن المراد بالاختيار ما قبل التغير كما
 لو ورث جزأه أو فرقه فالا حتراز به عن ذلك فانه لا سراية فيه كاعتق بيب الشقص والاكراه لا يعتق فيه
 الا كرهه فانه لا يصح الاحتراز به عنه هنا لان الكلام فيما يعتق به الشقص والاكراه لا يعتق فيه
 أصلا الثاني أن يكون موسر وقت الاعتناق بقعة الساق أو بعضه كاذ كره المصنف بقوله وهو
 موسر بخلاف ما لو كان معسرا بذلك وقت الاعتناق فانه يعتق نصيبه فقط ولا يسرى الى الباقي كما مر
 الثالث أن يكون الممل فبالاقتل من شخص الى آخره ذمراية في نصيبه كحباله لا يتلاد فيه بان
 استولد الاما أحد الشرى يكن وهو معسر فيصير بالاستيلاء في نصيبه فقط فإذا أعنتت الاخر نصيبه
 عتق ولا يسرى الى نصيبه الشرى ملك المستولد في الاصح لان السراية تتضمن النقل وهو غير ممكن هنا
 وكذلك الحصة الموقوفة أو المندوزة اعتناقها بان وقتها أحد الشرى يكن حصته أو نذر اعتناقها إذا أعنتت
 الاخر نصيبه عتق فقط ولا يسرى الى الحصة الموقوفة أو المندوزة اعتناقها بان وقتها أحد الشرى يكن نصيبه كما
 أشار إليه المصنف بقوله وإذا أعنتت شركا في عهد أو يعتق جميعه كما زاده الشارح بقوله أو أعنتت جميعه
 فيعتق في ذلك نصيبه أولا ثم يسرى العتق الى نصيب شرى بكموكذا لو أعنتت نصف العبد بالمشترك
 وأطلق فانه يحمل على نصفه فيعتق أولا لان الانسان إنما يعتق ما يملك كاجزءه بهما حب الاوارثم
 يسرى الى نصف شرى بكمون خرج بذلك ما لو أعنتت نصيب شرى بكم فانه يملك لانه لا ملك ولا تبعه (قوله
 يسرى العتق الى باقيه) أي يسرى العتق من نصيبه الى نصيب شرى بكم كثر نصيبه أو قل سواء كان
 شرى بكم مسلما أم لم يحبوا عليه أم لا ولا اصل في ذلك تغير النصيبين من اعتق شرى بكم في عهد

(شركا أي نصيبا له)
 في عهد مثلا أو أعنتت
 جميعه (وهو موسر)
 سابقه (يسرى العتق
 الى باقيه)

وكان له مال يبلغ ثمن العبد أي قيمة باقي العبد يقوم عليه العبد فقيمة عدل فاعطى شر كاه حصصهم
 وصنع عليه العبد والأفقد عتق عليه منه ما عتق ويستثنى من البر ما يتماثل للوكان نصب
 الشر بك مستولدا أو موقوف أو منثورا اعتاقه فلا سارية في ذلك كما علم من الشرط السابقة ولو
 كان الرقيق مشتركا بين ثلاثة فاعتق اثنان منهم نصيبهما معا وأحدهما موسر والآخر معسر
 مري العتق إلى نصيب الذي لم يعتق على الموسر دون المعسر كما قاله الشافعيان ولو اعتق نفسه من
 رقيق مشترك في مرض موته فإن خرج جميع الرقيق من ثلث ما له عتق نصيبه وسرى إلى باقيه
 وإن لم يخرج من الثلث إلا نصيبه عتق فقط ولا سارية لأن المرض معسر إلا في ثلث ما له (قوله أي
 العبد) أي مثلا كما ذكره فيما قبله ولعله تركه لعل به من سابقه (قوله أو سري إلى ما ليس به من
 نصيب شر بكة) أي وإن قل فاذا لم يسر بعض نصيب بشر بكة سري إلى ما ليس به منه فقط ويبقى
 الباقي على ملك شر بكة والضابط أن الاعتاق سري إلى ما ليس به من نصيب بشر بكة كذا أو بعضا
 (قوله على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتقد (قوله وتقع السارية في الحال) أي في حال تلفظه
 بالعتق فيسري العتق إلى الباقي بمجرد التلفظ به من غير توقف على أداء العتق أو ما قوله في الحديث
 السابق فاعطى شر كاه حصصهم فعناه أنه أعطاهم القود لأن فقهه حصصهم ثابتة في ذمته (قوله
 على الظاهر) أي على القول بالظاهر وهو المعتقد (قوله وفي قول بأداء العتق) أي وفي قول ضعيف تقع
 السارية بأداء العتق قوله أخذ بنظر الحديث السابق وقد علمت تأويله (قوله وليس المراد
 بالموسر هنا) أي في سارية العتق وقوله والعلى أي الذي يملكها يكون فيه العمر الغالب كافي الزكاة
 (قوله بل من من المال الخ) اضطراب اتقيا عن قوله وليس المراد بالموسر هنا الخ وقوله وقت
 الاعتاق أي لأن العبرة باليسار وقت الاعتاق فلا عصر فيه علم بصر عليه وإن لم يعلمه كما روي
 ما بين يمينه نصيب بشر بكة أي أو بغيره بعض نصيب بشر بكة كما ذكره الشارح فيما سبق وقوله
 أو سري إلى ما ليس به من نصيب بشر بكة على الصحيح (قوله فخلا) أي حال كون ذلك فاضلا
 حال عساقي بغيره نصيب بشر بكة وقوله عن قوته وقوت من تزمه نفقة الخ أي لاهن دينه فلا يمنع
 دينه ولو لم يستقر فالسارية كالأجمع إلز كاتوا الضابط في ذلك أن يكون فاضلا عن جميع ما يترك للغلس
 ونصرف في ذلك كل ما صرف في الدين وقوله في يومه وليسته متعلق بقوله وقوت من تزمه نفقته
 وقوله عن دست ثوب أي عاتق ثوبه في المعاة في عرف الناس بالبدلة وقوله يليق به أي بالعتق
 وكذلك من تزمه كسوته وقوله وعن سكنى يومه أي وليسته والمراد برتعا سكنه يومه وليسته على
 ما سبق في الغلس (قوله وكان عليه الخ) أي فيقوم عليه نصيب بشر بكة لأجل السارية ويستثنى من
 القوم: صودتان لا تقويم فمملولو كان الملتق موسرا الأولي ما لو وب الأصل لفرعه شصان
 رقيق وقبض الفرع ثم اعتق الأصل ما بين في ملكه فاه سري إلى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه
 على الأثر لأن ذلك منزلة من تزجر جوعه في هبته لفرعه فإن له أن يرجع فيما وهبه لفرعه ولو بعد
 القبض الثانية ما لو باع شصان من رقيق ثم جهر على المشتري بالغلس قبل أداء الثمن فاعتق الباقي
 نصيبه فاه سري إلى الباقي مع اليسار ولا قيمة عليه لأن هبته صادف ما كان له أن يرجع فيه فنزل
 ذلك منزلة الرجوع (قوله أي الملتق) تفسير للضعف في قوله وكان عليه (قوله فقيمة نصيب بشر بكة)
 أي أو قيمة ما ليس به منه كاعلم عامر ولشر بك مطالبة الملتق بدينه ذلك وأجابه رطله فان مطالبه
 الشر بكة بعد مطالبة فان لم يطالبه أيضا طالبه الفاضي فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في
 قدر العتق فان كان العبد حاضر أو قرب العهد ورجع أهل القويم وان غاب أو مات أو طال العهد
 صدق الملتق في الظاهر لانه غارم (قوله يوم اعتاقه) أي وقته لا يومه الاتلاف وهو ظرف لعتق
 نصيب بشر بكة (قوله من ملك) أي سواء كان الملك قهريا كالارث أو اختياريا كالشرء والمبة

أي العبد أو سري
 إلى ما ليس به من
 نصيب بشر بكة على
 الصحيح وتقع السارية
 في الحال على الظاهر
 وفي قول بأداء العتق
 وليس المراد بالموسر
 هنا والغنى بل من
 له من المال وقت
 الاعتاق ما بين يمينه
 نصيب بشر بكة فاضلا
 عن قوته وقوت من
 تزمه نفقته في يومه
 وليسته وعن دست
 ثوب يليق به وعن
 سكنى يومه (وكان
 عليه) أي الملتق
 (قيمة نصيب بشر بكة)
 يوم اعتاقه (ومن ملك)

والوصية ولا يصح شرها إلى لصي أو مجنون أو سفيه من يعتق عليه لأنه إنما يتصرف بالصلفة ولا مصلحة في ذلك لأنه يعتق عليه وفنه تضييع مال عليه وأما الولد حين ذكر من يعتق عليه أو أوصى به فإن لم يترجمه نفقته فعلى الولي قبوله يعتق على المولى لا تنقضاء الضرع حيث لا يحصل الكمال لأصله أو فرجه وإن زمت نفقته قليل أو لم يقبله حصول الضرر للمولى ولو لم يأجله أو فرجه في مرض موته بالأعوض كان ورثته أو وصيه يعتق عليه من رأس المال لأن الشارع أخرجه عن ملكه فكان لم يدخل وهذا هو المتعدي كما يحصيه في الروضة كالشرحين خلافا لما في المنهاج من تصحيح أنه يعتق من الثلث لكونه دخل في ملكه ثم خرج فكان متبرعا به وإن ملكه بعوض عتق من الثلث جزءا لأنه فوت على الورثة ما بذله من الثمن ومع ذلك لا يرثه لأنه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على وارث فعتقه على إحالة الورثة وهو منهم وأما ورثته متوقفة على إرثه وهو متوقف على عتقه فإدى الأمر إلى أن الإرث متوقف على الإحالة وهي متوقفة على الإرث فقاء الدور فيبطل أثره لأن الدور باطل وما أتى على الباطل فهو باطل هذا أن لم يكن هناك مجابا أو لا يقدر بها يعتق من رأس المال كإلزامه ملكه محاتا والباقي من الثلث وعمل ذلك أن لم يكن على الميراث دين مستغرق عند موته والا فلا يعتق كله فيها إذا ملكه بعوض ولا الباقي منه فيما إذا ملكه بمجانب قبل يساع ذلك في الدين لأن عتقه يعتبر من الثلث والدين مانع منه (قوله واحد من والديه أو مولوديه) بكسر الدال فهو ما كان له من أصوله أو فرعه بعقيد أن يكونوا من النسب فيخرجوا من ملك واحد من أصوله أو فرعه من الرضاع فإنه لا يعتق عليه مخرج بالاصول والفرع مع من عداها من سائر الأقارب كالأخوات والإعمام فانهم لا يعتقون بالملك لأنهم بر دقهم نص وأما غير من ملك ذارهم فقد عتق عليه فضعف بل قال النسائي أنه منكر ولا فرق في الأصول والفرع وعين ذلك كوروا الأناهل أو أسفوا العتق الذين أو اختلف لأنه حكم متعلق بالترقية استوى فيه من ذكر (قوله عتق عليه) أي عتق ذلك الواحد على من ملكه بشرط أن يكون سرا كاملا فيخرج الملك والمعتق فلو ملك كل منهما واحد من أصوله أو فرعه فلا يعتق عليه لتضمنه الأول وهو ما ليس من أهله وإنما عتقت أم ولد المعتق بعوته لأنه أهل للولا حينئذ لا ينقطع الرق عنه ما بولت لأنه لا رقي بعد الموت والاصل في ذلك بالنسبة للأصول قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأق خفض الجناح مع الاسترقاق وقوله صلى الله عليه وسلم كافي جميع مسلم لن يجزى ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشراء فهو بالرفع كما قاله ابن حجر وليس المراد أن الولد يعتقه ما نشأه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه بالنسبة للفرع وقوله تعالى وما ينبغي للرجل أن يعتق ولدا أن كل ما في السموات والأرض أتق الرجل عبدا وقوله تعالى وما ينبغي للرجل أن يعتق ولدا سبناه بل عبدا مكرمون فعدل ذلك على نفي اجتماع العبد بقوله الولد (قوله بعد ملكه) أي عتقه (قوله سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا) أي فلا يشترط أن يكون أهل تبرع خلافا لقول المنهاج إذا ملك أهل تبرع أعان فتقيد به أهل التبرع غير معتبر كما أنه عليه في التبرع (قوله كصبي ومجنون) أي وسفيه وتقدم أن الولي لا يشتري لهم من يعتق عليهم وفي قول حنيفة لم تفصيل قد علمته

واحد من والديه
(أو) من (مولوديه)
عتق عليه) بعد
ملكه سواء كان
المالك من أهل التبرع
أولا كصبي ومجنون
(فصل في أحكام الولد)

«(فصل في أحكام الولد)» أي هذا الفصل في بيان أحكام الولد من كونه من حقوق العتق وكونه حكمه حكم العتق عند عدمه وعدم جواز بيعه وهبته والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى أنه هو لا بائع هو أوسط عند الله فإن لم تعلموا آياهم فاعوانكم في الدين ومما يذكر قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق بشرطه وأنتي أبا الولد لمن أعتق أي لأنه من الخلف من أصله وهو حديث من أصله على يد رجل فهو أحق الناس بمصاه أو ما عاختلفوا في بيعته كما قاله البخاري وكالعتق فلا يرث القبط وحديث نحو المرأة ثلاث موارث

متعلقه ولعلها والى الذي لا عنت عليه ضمه الامام الشافعي وغيره (قوله وهو) أي الولاء وقوله
 مشتق من الموالات أي صفاته لغة الموالات وهي المعاونة والمقاومة لأن العتيق يحاوي المعتق و يقرب
 منه (قوله وشرا) صطف على لغة وقوله حصوة أي كحصوة النسب وقوله سبها أي سبب تلك
 الصوة بنقوله زوال الملك عن رقيق معتق أي زوال ملك السيد عن رقيقه الذي اعتقه فعتق
 في كلامه بفتح التاء لغة رقيقة بمعنى العتق وعبارة الشيخ الخطيب زوال الملك عن الرقيق بالحربة
 وهي أسنن وعبر بازوال دون الألف ليشمل ما لو كان يصير فعل فاعل (قوله والاولاد) أي مع
 قطع الوأوا احترأ زمن الولاء بكسر هاء وقوله من حقوق العتق أي من فوائد العتق وغيراته اللازمة له
 التي لا تمنعني بفتحها لغو اعتقه على أن لا ولا له عليه كذا الشرط وثبت له الولاء عليه كذا الوأوا عتقه على
 أن الولاء لغير مولأ فرق في العتق بين أن يكون مغبرا أو معاقا بصفة أو بتدبير أو باستيلاء أو بكتابة
 مع أداء الغنوم أو بشراء الرقيق نفسه فانه مقيد حقا ولا يمكن أن يكون الولاء له على نفسه فعتق
 نبوته لسيد أو بشراء مفر يسه الذي يعتق عليه أو أوارنه أو هبته أو وصيته وشمل العتق ما لو
 كان مباشرة الغير كما في البيع الضمني والمبة الضمنية فإذا قال لغيره اعتق عبدك عني يدينار
 فأجابته أن قال له اعتق عبدك عني محاتا فأجابته عتق عنه فهو ما كان ولا وله وأما إذا اعتق عبده من
 غيره بغير إذنه لم يثبت له الولاء وإنما يثبت للمالك خلافا لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له
 للمالك ويستثنى من نبوت الولاء بالعتق ما لو اشترى من أفر بغيره فانه يعتق عليه ولا يثبت له الولاء
 عليه بل ولا هو موقوف عليه حتى تقوم سنة يصير به لأنه رزهم أن الملك لم يثبت له وإنما عتق مؤاخذه
 له بقوله وما لو اعتق كافر عبدا كإفراخ العتق العتيق بغير الحرب أو جارية أو سرق ثم اعتقه السيد
 الثاني فلا ولا لعنته الأول بل الولاء لعنته الثاني وما لو اعتق الإمام عبدا من عبيد بيت المال فانه
 لا يثبت له الولاء بخصوصه بل يثبت له الولاء عليه لأنه أمين ولا فرق في كون الولاء من حقوق العتق بين
 أن يتفق المعتق والعتيق في الدين أو يختلفا فيه فيثبت له الولاء للمسلم على الكافر وبالعكس وإن لم
 يتوارثا كما ثبت بالنسب والشكاح بينهما وإن لم يتوارثا (قوله وحكمه الخ) الأول أن يكون الضمير
 عائدا على الولاء لا على الأثر بالولا كما يقتضيه دل الشارح لأن الأثر لم يتقدم له ذكر لكنه معهود
 ذهنا وربما يفهم من قوله حكم التعصيب لأن حكم الولاء يشمل الأثر بغيره كولا بالتر وجر وتعمل
 الدية والتقدم في صلاته المنازة وتغسل الميت ودفعه لكن الشارح جعله عائدا على الأثر لأنه المقصود
 الأصلي وما عداه تابع له (قوله أي حكم الأثر بالولا) وفي بعض النسخ أي حكم الأثر به وقد علمت
 أن الأولى أن يكون الضمير عائدا على الولاء لا على الأثر وقد أمرنا إلى الجواب عن الشارح بأن الأثر
 وإن لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذهنا وأنه المقصود الأصلي وغيره بالنسبة (قوله حكم التعصيب)
 أي حكم التعصيب بالنسب فلا ينافي أنه تعصيب أيضا ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الولاء
 كلمة النسب يضم الأدم وقصها أي اختلاط وقرابة باختلاط وقرابة النسب (قوله عند
 عدمه) أي عدم التعصيب بالنسب لأن عصوة متراخية عن عصوة النسب لقوة النسب عن الولاء
 كما رشحنا في التنبيه في الحديث لأن المشبه دون المشبه به ولذلك لا أثر لآثار النساء بالولاء إلا بالعتقة
 (قوله وسبق معنى التعصيب في الفرائض) فقد تقدم أن المراد بالعصبة من ليس له سهم مقدر حال
 التعصيب (قوله وينتقل الولاء) أي غيرته وفوائده لأن المذهب أن ولاد العصبة ثابت لهم في حياة
 المعتق والمتحررا أما غيرته وفوائده وعلم من ذلك أن الولاء لا يورث وإنما يورث لا عن وراثته لا عن تركه
 فيه الحال والنساء كسائر الحقوق وقوله من الحق أي بعد موته وقوله إلى الد كور من عصبته أي
 دون سائر ورثته لأنه لا يورث كإم (قوله المتعصبين بأنفسهم) أي كإب المعتق وأبيه وأخيه وهكذا
 وهذه صفة لازمة كإفاه الشرا على الد كور من عصبته لا يكونون إلا كذلك (قوله لا يثبت)

وهو لغة مشتق من
 الموالات وشرا عصوة
 سبها زوال الملك
 من رقيق معتق
 (والولاء) بالملء من
 حقوق العتق
 وحكمه أي حكم
 الأثر بالولا (حكم)
 التعصيب عند
 عدمه وسبق معنى
 التعصيب في الفرائض
 (وينتقل الولاء من
 المعتق إلى الذكور
 من عصبته)
 المتعصبين بأنفسهم
 لا يثبت

معتقه وأخته) أي إيلان النبت مع الابن والأخت مع الابن عصبه بالفتح والاخت مع النبت عصبه
الغير ومع ذلك لا يرتبها لأنه لا يرتب هناك من آثار العتيق إلا العصبه بالفتح فلو اشتريت النبت أياها
عتيق عليها ما أعتق عبد اسمها إلا بال عتقهم مبالا عصب من النسب للاب وعتيقه خال العتيق
لنبت لا يكونها ينبت له عتيق بل لأنها معتقة للعتيق فان كان هناك صاحب من النسب للاب أو عتيقه
فلا شيء له لأن العتيق متأخر من العاصب وقبيل في هذه المسئلة أو بعامة فاض فقالوا أن
الميراث للنبت لأنهم رأوها عصبه لغير أبيها عليه وقيل إن عليها من غير أبيها إذا اشتريت أختها وحدها
فعتق الاب عليها ما أعتق عبد اسمها ثم ما أوارثت منهم من النسب فقالت أميرتهم من الابن
والأخت لأنهما معتقة مع عتيقه وهذا غلط بل ميراثهم لا يخ فقط وأشار السبكي إلى ذلك بقوله
إذا ما اشترت بنت من ابن أباها * وصار له بعد العتاق حوالى * واعتقهم ثم التبتة عملت
عليه وما رواه بصد بليالى * وقضاها ما لا أخا حكم لهم * هل الابن يحويه وليس يبلى
أم الاخت تبقى مع أختها بكفة * وهذا من المذهب المذكور رجل حوالى
(أجاب بقوله)

الذين جميع المال انهم صاحب * وليس فرض الفتيان رسولاً * واعتاقها فتلى به بعد عاص
لذا حيث فاقهم حدث رسولاً * وقد غلط فيها اولوا فاربع * مشين قضاة ما هو مريب
ولو اوتعت احدى ائتين لا بن اولاب فاشترى بالها فاعتق عليها يكن لاحداهما ولا على الاخرى
بالسراية لان على كل منهما ولا الماشي فلان اعتقهما وهو اقرب من ولا السراية فاما ماتت احدهما
في الآخر يوم من اعتقهما كان لها نصف الميراث بالاختصاص والباقي لمن اعتقها بالاولاد ولو اعتق
معتقاً با ما يعتقه فلكل منهما الولاء على الاثر او مالوا للمعتق قبل الماشية واما مالوا للمعتق قبل السراية
فقاله * وترتيب العتاق في الولاء * اى فترتيب موثوقه كالارث وولاة التزوج لا في نفس الولاء لانه
ثبت لهم جعاً من غير ترتيب وقوله كترتيبهم في الارث اى يقدم ابن المعتق ثم ابنه وان سفل ثم ابو
المعتق وهكذا فاولاد المعتق من ابنتي ثمات احدهما من ابن ثمات العتق من ابن المعتق وان
ابنه قدم ابن المعتق دون ابن ابنته لان المعتق لو مات يوم موثوقه كان الميراث لاسه ولا ثم لان
ابنه وهذا معنى ما ورد من عمر وثمان رضى الله عنهما كان الولاء لكبيرهما ثم الكاف وقبح الباطنى
للكبير في الدرجة لا في السن فلو مات الابن الاخر وخلف تسعة عتق من ثمات العتق من ابن ابن
المعتق المتفرغ مع التسعة بنين الذين هم من ابن المعتق الاخر غير انه لعشر ما لولاه لانه لو مات
المعتق يوم موت العتق ورثوه كذلك لانهم مستوون في القرب اليه ولو اعتق كافر مسلماً ثم مات المعتق
من ابن مسلم وان كافر ثمات العتق بعد موت معتق ورثه ابن معتقه لسلط دون ابن معتقه الكافر
فان سلم الاخر قبل موت العتق غير انه لما وان مات في حياته معتقه غير ان لم يسلط المال كذلك
الشيخ الشيبوب تبعه الحنفى وضعفوا المعتمد لان المسلم لان للمعتق كالعدم لقيام المانع به ثم
مات المعتق قال به المعتق قدم عنه الابن يكون له ابن مسلم فيكون معه اثم عليه مع مناهن هل يكون
الابن لسلط عليه اذا لم يكن له معتق ابن مسلم لكنه ساقى الفرض ولو نكح عتيقة فانت بالاولاد
ولو نكحهم لوالى الام بطريق السراية فممن لانهم اما كانوا احرار باعتق امهم فوالى الام قدم
انعموا عليهم بالحري فاذا فاق الابن الفرض الام من موالى الام الى موالى الابن اعطينهم وقتعتق
الاب من موالى الام نعمت لوالى الاب لان الولاء فرع النكاح والنسب الى الام دون الاب ما لم تنكحها
بنيت الولاء اولى الام والا ضرر ورثه الاب وقدرت بعته فلما زالت عادى لموضع فلو ان فرض
موالى الابية لم يرق منهم احد لم يرجع الى موالى الام بل يكون الميراث لسلط المال ولو اعتق الجد والاب
فريق اخبر الولاء من موالى الام الى موالى الجد لانه كالاب فاذا فاق الاب بعد الجد اخبر الولاء من

معنقه وأخته
(وترتيب العصابات
في الولاء كترتيبهم
في الأذن)

موالى الجد الى موالى الاب لان الجسد انسابه لكونه الابريقا فاذا عتق كان اولى بالجر لانه اقوى
من الجسد فان مات الابريقا تاني الانحجار الى موالى الجسد ولو مات ولد من اولاد العتقة اى ماسر ولا
اخوته من موالى ائمه اليمولا بحر ولا خفسه لانه لا يمكن أن يكون له على نفسه الولا فبقي في موضعه
فلو فرض موت الاخوين موالى الام خاصه وبنوهم من حيث ان لهم الولا على هذا الولا الذي له
الولاد على اخوته بسبب عتق ائمه كما قاله العلامة البرلى (قوله) لكن الاظهر في باب الولا ان
استدراك على قوله كترتيبهم في الارث لانه يقتضي أن الاخ يشارك الجد في الولا كالأول بالنسبة وان
ابن الاخ مؤخر من الجد كما في الارث بالنسبة وليس كذلك فهم جعلوا الاظهر وهو المعقد وقوله ان
أخا العتق وابن أخيه يقدمان على جد العتق أى نظر الكونهم ابرئان بالنسبة فان أخا العتق ابن
أبي العتق وأما الجد فانه يرث الولا لانه ما رأى العتق والنسوة مقدمة على الولا فادامت العتق من
أخي العتق أو ابن أخيه وجد كان الميراث لآخي العتق أو ابن أخيه وجد وقوله بخلاف الارث
أى حال كون ذلك متساويا بخلاف الارث وقوله فان الاخ والجسد يشتركان في الارث بالنسبة قلنا
لاشتركا كما في الادلة ان الميراث بالنسبة كان القياس يقتضي تقديم الاخ كما في الولا نظر الكونهم ابرئان
أى الميراث والجسد ابرئان بالنسبة اقوى من الولا لكن ترك ذلك لاجتماع العصابة على عدم تقدمه
عليه فترك بينه ما وفى كلامه حقه تقدمه وابن الاخ مؤخر من الجد في الارث كما هو مؤخر عن الاخ
(قوله) ولا ترث امرأة الولا الامن شخص باشرت عتقه) بخلاف ما إذا لم تناسر عتقه كان كانت بنت
العتق أو أخته فلا ترث لان الولا ليست الا لصحة العتق المتعصبين بانفسهم كما مر ذلك قال في
الرحمة وليس في النساء طراعه * الا اني منعت بتعق ارقبه
وقوله أو من اولاد عتقاته فترث العتقة من اولاد عتقاتها كوراثتها وانما من عتقاته فلا ترث
المرأة الامن عتقاتها وعرى اليه ينسب أو ولا (قوله ولا يجوز) المراد عدم الجواز عدم الصحة كما
أنار اليه الشارح بقوله أى لا يصح فليس المراد انه يحرم مع الصحة كالبيع وقت نكاح الجماعة وقوله لا يصح
الولا ولا هتة أى لان الولا كالنسيب كما لا يصح بيع النسب ولا هتة لا يصح مع الولا ولا هتة
والولا صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولا وهتة متفق عليه (قوله وحاشاك) أى حين اذ كان
لا يجوز بيع الولا ولا هتة وقوله لا ينتقل الولا عن مستحقه أى الذي هو العتق وعصبته المتعصبون
بانفسهم فثبت لهم في حياة العتق على المذهب والمتأخر انما هو انهم به فلا يرتبون مع وجود العتق
وان كان الولا ثابتا للصبيح كما تقدم

لكن الاظهر في باب
الولا ان أخا العتق
وابن أخيه مقدمان
على جد العتق بخلاف
الارث أى بالنسبة
فان الاخ والجسد
شريكان ولا ترث
امرأة بالولا الامن
شخص باشرت عتقه
أو من اولاد عتقاته
(ولا يجوز) أى لا
يصح (بيع الولا ولا
هتة) وحاشاك
ينتقل الولا عن
مستحقه
(فصل في احكام
التدبير

* (فصل في احكام التدبير) * أى هذا الفصل في بيان احكام التدبير من كون المدير يعق بعقوبة
سيده من ثلثه وهو جواز بيعه في حياته الى آخر ما ذكره المصنف وصي تدبير اخذ من الدلالة
تدليق حق الموت الذي هو دور الحياة ولان السيد يترفع في الدنيا باستفهام الرقيق وفي الاخرة
بعنته والاصل فيه قبل الاجماع خبر المصنف ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى
الله عليه وسلم في دين كان عليه فترره صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه بديل على جواز الولا
ينافي ذلك بيبع لان ذلك بديل على جواز الرجوع عنه ما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى
الله عليه وسلم في دين كان عليه فترره صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه بديل على جواز الولا
لان ادري واسم السلام يعقوب وقيل بالعكس وكان مكره وفي الجاهلية وقارء الشرع وأركانه
ثلاثة مدير وهو المالك ومدير وهو الرقيق وصيغة كلاهما تلحق بكلام المصنف وشرط في الاول عدم
صباوحون واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره كاسترقه ودهم ويصح من سفيم ومفلس
ومبعض وسكران لانه مكلف حكما وكافر ولو ربا أو امرأته فندبره موقوف فان أسلم بانت صنته
وان مات مرتدا بان بطلان ولغيره من حمل مديره الكافر الاصل الى دار الحرب بخلاف المسلم الميرث
لبقاء علقه الاسلام فيموت ولو دبر كافر مسلما أو مرتدا أو ملكه عنه فان لم يفعل بيبع عليه فمهر او البيع

بطل التدبير وان لم ينقض فيه خلافا لما يوجهه كلام المتأخرين وأما اودر كافر انما سلم فلا يباع عليه وهو باق على تدبيره لتوقع الخربة والولامع طر والاسلام لكن يرتفع من موهبته عند عدل دفعا للذل منه مشرعا في الثاني كونه خيرا أم ولدا فلا يصح تدبير أم الولد لا تستحق العتق بجملة أقوى من التدبير فانها تتفق من رأس المال والمدير يعق من الثلث ويصح تدبير المكاتب وعكسه فمفسر فيه صاحب المالك يبع عتق بالاسبق من موت السيد واذا الفقوم ويصح أيضا تدبير المعلق عتقه بصفة وعكسه كما يصح تعليق عتق المكاتب بصفة وعكسه يعق في ذلك بالاسبق من الوصفين ومشرقا في الثالث وهو الصيغة فقط بشرط موافق معناه ما في الضمان من الكتابة وإشارة الانترس المفهمة وهو اما سر يوج وهو لا يحتمل غير التدبير كقوله اذا مات فانت حر كاسيد كره المصنف وكقوله من ترك فانت مديبر وان لم يقل بعد موثق وقوله انت سر أو ترك أو اعتقت بعد موثق في الثلاثة وأما كتابته في ما يحتمل التدبير وغيره فكلت سنبل أو حستك بعد موثق فيهما (قوله وهو) أي التدبير وقوله لغة النظر في عواقب الامور أي فيما يعقها ويرتبط عليها هل هو خير فيفعله أو شر فغيره كموثته حد التدبير نصف المعيشة (قوله ومشرقا) حذف على لتعقوبه عتق الخ صوابه تعليق عتق بالموث الذي هو دبر الحياة كافي عبارة الشيخ الخليل وغيره ويمكن تقدير مضاف وتعمل من في قوله من دبر الحياة يعنى الباء فكاهة قال تعليق عتق يدبر الحياة الذي هو الموت وحده أوسع صفة قبله لا معولا بعد فصوره الاول أن يقول اذا مات فانت حر كالمصنف ويصح تنقيده بشرط كان يقول ان مت في هذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا وصورة الثاني أن يقول ان دخلت الدار فانت حر بعد موثق فيصير التدبير معلقا على دخول الدار فلا يصير مديبرا حتى يدخل الدار فيشرط دخوله قبل موت سيده حتى يعق بموته فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ومثل ذلك قال ان شئت فانت حر بعد موثق لكن بشرط في هذه المسئلة قبل موت السيد وان أتى بصفة تبدل على التراضي نحو متى شئت لم يشرط القوم وصورة الثالث أن يقول ان دخلت الدار مع موثق فانت حر فليس بتدبير بل تعليق عتق بصفة قوم مثل ذلك ما لو قال شر بكان لعدلهما اذا متنا فانت حر فاذا ماتا معا عتق بموتهما وعتقه من العتق المعلق بصفة لا من عتق التدبير لأن كلامهما معلق بعتقه بموته فقط بل بموته وموت غيره واذا ماتا رتبنا صار نصيب المتقدم موتا مستحق العتق بموت الآخر لانه معلق بفليس لو ارثه يبعوله كسبه حتى يموت الآخر وصار نصيب المتأخر موتا مديبرا بعد موت المتقدم لان عتقه حيثما عتق على موت السيد فقط وصورة الرابع أن يقول ان مت ثم دخلت الدار فانت حر فيعتق بدخوله الدار بعد موت سيده ولو متراضا ولو ارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما رزى بل الملك كالمبيع لانه مستحق العتق وكذا قال اذا مات ومضى شهر مثلا بعد موثق فانت حر فيعتق بمضى الشهر مثلا بعد موت السيد وللو ارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما رزى بل الملك كالمبيع لانه مستحق العتق وهو ليس بتدبير في الصورةين بل تعليق عتق بصفة لا بليس معلقا بالموت فقط أوسع شيء قبله (قوله وذكره المصنف) أي ذكر المعنى الشرعي وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله ومن الخ) تقدم أن أركانه الثلاثة تؤرخ من كلام المصنف ومن يحتمل أن تكون شرطية أو تكون موصولة وعلى كل هي واحدة على السيد كما أشار اليه الشارع بقوله والسيد اذا قال الخ ولعله قد زاد الاشارة الى أن من شرطية (قوله قال لعدلهما مثلا) أي أو أمته وقوله اذا مات أنا انما ذكر الضمير المتفصل لا قادة ان الضمير المتصل للتكامل لا للخطاب وقوله فانت حر أي أبوك حر فتكون جمعه مديبرا لان من قبل التعسير باسم الجز من العلى بخلاف من الشائع كمنه فان المديبر ما ذكره فقط ولا يبرى (قوله فهو الخ) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة وقوله أي العبد تفسير للضمير وقوله

وهو لغة النظر في
عواقب الامور ومشرقا
عتق من دبر الحياة
وذكره المصنف بقوله
(ومن أي والسيد
اذا قال لعدلهما مثلا
اذا مات) أنا فانت
حر فهو أي العبد

(مدبر يفتق كونه يفتق كله وقوله والأي وان لم يخرج كله من التثنية خرج بعضه وقوله عتق منه بقدر ما تخرج أي عتق منه بعضه بقدر ما تخرج من التثنية كالنصف فلو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله ان لم يخرج الورثة أي ما زاد على الثلث فان أجاز واحتق كله وحل ذلك ان لم يكن عليه دين مستغرق للترك والافلا يعنى منه شيء والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء ان يقول في حال صحته ان حرث فهذا الرقيق وقيل عرض موثق بيوم وان تمت الحياة فهو حر قبل موثق بيوم فاذا مات بعد التعليقين باكثر من يوم عتق من رأس المال ولا يسيل لأحطه لكن هذا ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أي بقوله اذا تمت فانت حر وقوله من مخرج التدبير أي فلا يحتاج الى التبيين وقوله ومنه أي من مخرج التدبير ومنه اعتنقك بعد موتك أي وانت حر بعد موتك أو روتك بعدموتك أو انت مدبر وأنت حر وان لم يسبق بعد موتك كما هو (قوله ويصح التدبير بالكتابة أيضا) أي كما يصح بالعرض ويصح بوقع النية أي نية التدبير لان الكتابة تقتل التدبير وغيره فحتاج الى التبيين لثمة رفع الى التدبير وقوله تكفلت سيبتك بعدموتك أي أو حستك بعدموتك مع النية فيهما (قوله ويصح زلة أيضا) ويصح زلة أيضا بان يطأ مدبره لبقا ملكه ولا يطل به تدبيره فان حلت منه صانته مستولدة وبطل تدبيرها بالاستقلال لانه أقوى من التدبير والأقوى رفع الأضعف كما يرفع ملك اليمين النكاح (قوله السيد) أي المأثر التصرف حتى يصح بعده بخلاف غير جائز التصرف كالشفعة وان لا يصح بعده وان يصح تدبيره (قوله أن يصح) أي لا تصلح الله عليه وسواه بالمدبر كما في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لانه هو الوارد في الحديث ويقاس غيره من التصرفات التي لا تلاحق عليه كما أشار إليه الشارح بقوله أو بض التصرف فيه بكل ما زيل المأثر فاشارة الى أن البيع ليس بقيد (قوله أي المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أي حياة السيد (قوله ولا يطل تدبيره) أي لا يطل بعده تدبيره فيكون رجوعا عن التدبير وليس له الرجوع عنه بالقول كقوله فعتقه وفتخته كسائر التعليقات فلا يطل التدبير بذلك ولا يطل أيضا بانكاره فليس انكاره رجوعا عنه كما بان انكار الرد ليس اسلا ما وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يطل التدبير بانكاره السيد ولا بدرة المدبر صيانة لمطلق المدبر عن المضاع فاعتق بموت السيد وان كان مدبرين (قوله ولا أيضا) أي كما بان أنه لا يصح موثقه بالتصرف فيه بكل ما زيل الملك أي بالغيب ليس بقيد لوان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العلم بعد الخاص لان التصرف المذكور يشمل البيع وغيره (قوله كنية بعد قبضها) أي الكنية بمعنى العين الموهوبة بخلافها قبل قبضها الا ان زيل الملك حينئذ (قوله أو حله صدقا) أي في النكاح (قوله والتدبير تعليق عتق بصفة) أي خصوصه وهي موت السيد فقط أو مع شيء قدس كما علم عامر وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المأثر ولهذا لا يحتاج الى اعتناق بعد الموت ولو قلنا انه وصية للعبد بعقده لا يحتاج الى اعتناق بعد الموت (قوله وفي قول) أي رجوع فهو مقابل الاظهر وقوله وصية للعبد بعقده أي فكأنه قال وصيت لك بعقبتك بعد موتك وعليه فصحت الى اعتناق بعد الموت كما علمت (قوله فعلى الاظهر) أي الذي هو القول بان التدبير تعليق عتق بصفة وما ذكره من أنه لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير يجرى ايضا على مقابل الاظهر من أنه وصية فأنظر لم خص ذلك بالاعتناق الاظهر وقوله بعد التدبير أي لان الزائل العائد هنا كالذي لم يعد وقوله على المذهب هو المأثر (قوله وحكم المدبر في حال حياة السيد) أي حكم العبد

مدبر أي معلق عتقه بالموت (قوله يفتق كونه يفتق كله) أي وحكمه أنه يفتق بعقده وقوله أي السيد تفسير للضمير في حياته فهو مستأنف بيان لحكمه (قوله من ثلثه) أي محسوباً من ثلثه وان وقع التدبير في الأصة وقوله أي ثلثه مال أشار الى تقدير مضاعف في كلام المصنف وقوله ان تخرج كله من الثلث قبل كونه يفتق كله وقوله والأي وان لم يخرج كله من الثلث خرج بعضه وقوله عتق منه بقدر ما تخرج أي عتق منه بعضه بقدر ما تخرج من الثلث كالنصف فلو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله ان لم يخرج الورثة أي ما زاد على الثلث فان أجاز واحتق كله وحل ذلك ان لم يكن عليه دين مستغرق للترك والافلا يعنى منه شيء والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواء ان يقول في حال صحته ان حرث فهذا الرقيق وقيل عرض موثق بيوم وان تمت الحياة فهو حر قبل موثق بيوم فاذا مات بعد التعليقين باكثر من يوم عتق من رأس المال ولا يسيل لأحطه لكن هذا ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أي بقوله اذا تمت فانت حر وقوله من مخرج التدبير أي فلا يحتاج الى التبيين وقوله ومنه أي من مخرج التدبير ومنه اعتنقك بعد موتك أي وانت حر بعد موتك أو روتك بعدموتك أو انت مدبر وأنت حر وان لم يسبق بعد موتك كما هو (قوله ويصح التدبير بالكتابة أيضا) أي كما يصح بالعرض ويصح بوقع النية أي نية التدبير لان الكتابة تقتل التدبير وغيره فحتاج الى التبيين لثمة رفع الى التدبير وقوله تكفلت سيبتك بعدموتك أي أو حستك بعدموتك مع النية فيهما (قوله ويصح زلة أيضا) ويصح زلة أيضا بان يطأ مدبره لبقا ملكه ولا يطل به تدبيره فان حلت منه صانته مستولدة وبطل تدبيرها بالاستقلال لانه أقوى من التدبير والأقوى رفع الأضعف كما يرفع ملك اليمين النكاح (قوله السيد) أي المأثر التصرف حتى يصح بعده بخلاف غير جائز التصرف كالشفعة وان لا يصح بعده وان يصح تدبيره (قوله أن يصح) أي لا تصلح الله عليه وسواه بالمدبر كما في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لانه هو الوارد في الحديث ويقاس غيره من التصرفات التي لا تلاحق عليه كما أشار إليه الشارح بقوله أو بض التصرف فيه بكل ما زيل المأثر فاشارة الى أن البيع ليس بقيد (قوله أي المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أي حياة السيد (قوله ولا يطل تدبيره) أي لا يطل بعده تدبيره فيكون رجوعا عن التدبير وليس له الرجوع عنه بالقول كقوله فعتقه وفتخته كسائر التعليقات فلا يطل التدبير بذلك ولا يطل أيضا بانكاره فليس انكاره رجوعا عنه كما بان انكار الرد ليس اسلا ما وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يطل التدبير بانكاره السيد ولا بدرة المدبر صيانة لمطلق المدبر عن المضاع فاعتق بموت السيد وان كان مدبرين (قوله ولا أيضا) أي كما بان أنه لا يصح موثقه بالتصرف فيه بكل ما زيل الملك أي بالغيب ليس بقيد لوان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العلم بعد الخاص لان التصرف المذكور يشمل البيع وغيره (قوله كنية بعد قبضها) أي الكنية بمعنى العين الموهوبة بخلافها قبل قبضها الا ان زيل الملك حينئذ (قوله أو حله صدقا) أي في النكاح (قوله والتدبير تعليق عتق بصفة) أي خصوصه وهي موت السيد فقط أو مع شيء قدس كما علم عامر وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المأثر ولهذا لا يحتاج الى اعتناق بعد الموت ولو قلنا انه وصية للعبد بعقده لا يحتاج الى اعتناق بعد الموت (قوله وفي قول) أي رجوع فهو مقابل الاظهر وقوله وصية للعبد بعقده أي فكأنه قال وصيت لك بعقبتك بعد موتك وعليه فصحت الى اعتناق بعد الموت كما علمت (قوله فعلى الاظهر) أي الذي هو القول بان التدبير تعليق عتق بصفة وما ذكره من أنه لو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير يجرى ايضا على مقابل الاظهر من أنه وصية فأنظر لم خص ذلك بالاعتناق الاظهر وقوله بعد التدبير أي لان الزائل العائد هنا كالذي لم يعد وقوله على المذهب هو المأثر (قوله وحكم المدبر في حال حياة السيد) أي حكم العبد

حياة صيده كافي النسخة التي فيه عليها الشارح بعد وقوله حكم العبد القن أي حكم العبد القن بكسر
 القاف وتشديد القن وهو من لم يتعلق بشيء من مقدمات الحق فهو كافي كلام النووي غير المكتاتب
 والمدير والمعلق عنه بصحة وأم الولاد يستثنى من ذلك ما روي عنه من أنه يصح من العبد القن ولا يصح
 من المدير على المذهب الذي قطع به الجمهور كإفائه في الروضة في بابه (عنه) وحيثئذ أي وحزن إذ كان
 حكم المدير في حياة السيد حكم العبد القن وقوله تكون أ كساب المدير فليسيد أي التي اكتسبها
 في حياته بخلاف التي اكتسبها بعد موته فلو قال المدير اكتسبها بعد موت سيدي وقال الوارث قبله
 صدق المدير بعينه لا مذكور في دفع جمع يبدو كذلك تقدم بينة المدير على بينة الوارث إذا قاما بينتين
 على ما لا يلازم الاحتضاد بينته يبدو بخلاف ما لو ادعت المدير أنها ولدت ولدها بعد موت السيد فيكون
 حرا وادعى الوارث أنها ولدت قبله فيكون رقيقا فان القول قول الوارث بينته لا تميزهم حتى يتنوعوا
 لا يدخل تحت البطلان فرض أنها جلت به بعد التدبير حتى يظهر الاختلاف للمذكور لها لو كانت
 حاملة به حين التدبير كان مديرا تبعها لو ان انفصل قبل موت السيد لا ان بطل قبل انفصاله
 تدبيرها بغير موته كما هيها في بطل تدبيرها أيضا بخلاف ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها أو قبله بموتها فانه
 لا يبطل تدبيره وان عاش في الثانية قطا فقيصيص ويصح تدبير الحمل وحده كما يصح اتفاقه ولا يتبعه
 أمه لان الأصل لا تتبع الفرع ولا تتبع مدبر الولد وإنما تتبع أمه في الرق والحرية (قوله) وان
 قتل المدير فليسيد القيمة أي بطل التدبير ولا يلزمه إن يتري بغيره بعد تدبيره بطله بخلاف ما لو
 تلف العبد الموقوف فانه يشترى بقيته عينه ويوفى به وهذا في الجناة عليه وأما الجناة
 منه فان قتلها أو بيعها لا ريبها بطل التدبير بخلاف حال وفداء السيد فانه يبقى التدبير بحاله (قوله)
 أو قطع المدير أي كان قطعته بعد وقوله فليسيد الأرض أي أرض التي قطع كصف القيمة في المال
 المذكور وقوله ويبقى التدبير بحاله أي لبقاء المثل الذي هو المدير بخلاف مسألة القتل السابقة
 فلا يبقى التدبير فيها زال المثل كما هو ظاهر (قوله) وفي بعض النسخ وحكم المدير في حياته سيده أي
 بالإضافة إلى الضمير وأما النسخة الأولى فهي بالوهي فاقعة مقام الضمير فرجعت النسخة الأولى إلى
 النسخة الثانية كما رت الإشارة إليه

هـ (فصل في أحكام الكتابة) أي هذا فصل في بيان أحكام الكتابة كحجبها إذا سألها العبد
 وكان أمينها كسائر أولادها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب إلى آخر ما ذكره المصنف
 والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى والذين ينتقون الكتاب عما ملكت أيمانكم فكان تبوهم إن
 علمتم فيهم خيرا أي أمانة وكسبا كغيره الشافعي رضي الله عنه بذلك وغير المكاتب بعد ما بقي عليه
 درهم رواء أو دواود وصره وصحح الحاكم أسناده وقال في الروضة أنه حسن والحا جذاهية الزهالان
 السيد فلا تجمع نفسه العتق بها نال العبد لا يشترى للكسب تشمره إذا علق عتقه بالتحصيل والأداء
 ولغتها الصلاة لم يعرف في الجاهلية وصحت كتابة للعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقها أو كانها
 أربعة مكاتب بكسر التاء المنقوبة وهو السيد ومكاتب فقها هو الرقيق وعوض وسبيقة وشرط
 في السيد كونه مختارا أهل تبرع ولا إكراه تبرع وآلية الولاء لا تصح من مكروه وسبي ومجنون
 ومحبور سبقة أو فاس ولا من مكاتب أو أن لا يسيد ولا من بعض أهل اليسار أهلا للولاء أو مكاتب
 مريض في مرض موته محبوسه من الثلث خان تخرج المكاتب من الثلث كان خلفه مائتين وقيمة
 المكاتب مائة صحت في كله وان لم يصرح من الثلث إلا بعضه كان خلف مائة وقيمة المكاتب مائة
 صحت في بعضه وهو في المثل المذكور كونه مختارا فان لم يصرح في ثلثه وتصح من كافر أصلي
 وسكران لا من مرتدان لمسلكه موقوف والعتود لا توقف على الجسد وشرط في الرقيق اختياره وعدم
 صباو جنون وأن لا يتعلق به حتى لازم بخلاف المكروه والصبي والمجنون كسائر حقوقهم ومن يتعلق به

القن وحيثئذ تكون
 أ كساب المدير فليسيد
 ان قتل المدير فليسيد
 القيمة أو قطع المدير
 فليسيد الأرض ويبقى
 التدبير بحاله وفي
 بعض النسخ وحكم
 المدير في حياته سيده
 حكم العبد القن
 (فصل في أحكام
 الكتابة) هـ

بما لم يأتى إلا كسب كان وإن كان كلام المصنف قد مرهنا شارح إلى أنه ليس مراداً بل المراد أن يكون قادراً على كسب ما في بهما التزمه من القوم ومعلوم أن ذلك يكون زائداً على مؤنته فقول ما يوفى بهما التزمه من القوم أى مع مؤنته (قوله ولا تصح) أى الكتابة وقوله الإجمال أى في خمسة المكاتب فقداً كان أو عرضاً موصوفين بصفة السلم فلا يصح على عين من الأعيان لأنه لا يملك الأصان حتى يوردها عند طلبها فقول المعنى عينا أو ديناً في نظر الآن بر يد بالعين العرض والدين التقيد وعبارة الشيخ الطليبي بقداً كان أو عرضاً كما نقلوا بالجملة فشرطها الدنية لما علت من أنها لا تصح على عين ومثل العين منفعة العين نعم المنفعة المتعلقة بالعين كالمدينة والمخاضة والعقد عليها مع ضميمتهما كانت بترك على أن تصدق في شهر من الآن أو تحيط إلى نوبان فليس يوردها تارة في بعد انقضاء الشهر أو نصفه فشرط الصحة أن تصل المنفعة المتعلقة بالعين كالمدينة والمخاضة والعقد وأن تكون مع ضميمتهما ولو في أثناء الشهر فلا يشترط أن يكون بعد انقضائه فلو أجزأ المنفعة المتعلقة بالعين لم تصح لأن الأعيان لا تقبل التأجيل فكذلك المنفعة لو كان ذلك إن لم تكن مع ضميمته حتى لو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر يصح لهم لاصحاً لهم واحداً ولا ضميمته ولو فرغ بينهما كرجوع ومضان كان أولى بالفساد لأنه يشترط في المنفعة المتعلقة بالعين أن تصل بالعقد كما علت وأما المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط فيها الاتصال بالعقد لأن تكون مع ضميمتهما فلو كانت على بناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة منهما وقفاً معلوماً (قوله معلوم) أى جنساً ونوعاً وقدرًا وصفة لا عوض في الذمة فاشترط فيه العارية كذا في السلم (قوله كقول السيد لعده كانت على دينارين مثلاً) أى أو أكثر كما يعقدان ولو كان أرباً كئلاً على عوض كالف منهم بعضهم فاشتروا بالحداد المالك فصار كالوابع عبيداً بشراً واحداً يوزع العوض المذكور عليهم باعتبار قيمته وقت الكتابة مثلاً إذا كانت قيمة أحدهما ثمانمائة وثلثون وثلثمائة فعلى الأولى سدس العوض وعلى الثانية ثلثه وعلى الثالث نصفه ويكون ما يخص كل واحد منهم منبجاً بنصفين فمن أدى منهم حسنة عتق ولا يتوقف صدقه على أدائه الباقي من غير نفسه منهم سرق (قوله ويكون المال معلوم مؤجلاً إلى أجل معلوم) أى أصله يؤديه فلا يصح بالمال ولو كان المكاتب مريضاً بقدر عليه في الحال لأن الكتابة عقد خالف القياس في وضعه لمروجهما من قواعد المعاملات لغير ما بين السيد ورفقه ولا يبيع ماله بملكه والنقول من العارية فمن يملكه فولا وفعلاً إنما هو التأجيل فاختصر فيها على المأثور من السلف إذ لو جاز عقدها على حال لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأعراف خصوصاً وقته فحصل العتق وهو من قولنا ولو كان المكاتب مريضاً أن كتابة البعض صححة فصار في منه مواءمة قال كانت على رقيق منك أم قال كانت على رقيقه لا استقلال باستقرارهما في ممتدة وتفرق في باقيه في الثانية بخلاف كتابة بعض رقيق فليست صحته ولو كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا ككتاب القوم نعم لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم يخرج الرقيق منه فبقيت كتابة البعض لأنه دوام ويقتضي في الدوام مالا يقتضي في الأبد مع كونه أوصى بكتابة كله بخلاف مال كاتب في مرض موته بعضه وإن كان ذلك البعض هو الذي يخرج من الثلث أو أوصى بكتابة بعضه فأما لا تصح على العبد فيها مخالفاً لما يرى عليه في شرح التتميم وتبعه الشيخ الطليبي من الصحة فصار لو كاتب الشريك كان عدهما معاً ينتسبهما أو أنها مع ذلك أن اقتبعت القوم جنساً وصفة وأجلاً وعدلاً لا يشترط اتفاقاً فعدلاً لا أنها تكون على نسبتها كسهم حاصر بذلك أو أطلق ولو عجز الرقيق فجزء أحدهما وقسم الكتابة لم يميز إلا بقية نصيبه على الكتابة لأنه لا يملك كتابة بعض رقيق وهي غير صححة ولا يقال يقتضي في الدوام مالا يقتضي في الأبد لأن ذلك غير مطرد فقد يلحقون الدوام بالأبد كما هنا ولو أرباً أحدهما من نصيبه

(ولا تصح الإجمال)
معلوم كقول السيد
لبيد كانت بترك على
دينارين مثلاً
(و يكون) المال
المعلوم مؤجلاً إلى
أجل معلوم

من النجوم أو أعتق نصيبه من الرقيق حتى نصيبه منه وعتيق عليه نصيب شر يكمل عليه فعتنه ان
 اسير وقد عاد الرقيق المكاتبان عجز فجزه الاخر وحسب ذلك يكون الولاء كله وقول المصنف ان اسير
 والاعاد المكاتب للرقيق ليسه خلل ولعل الاوقعت زائدة من النسخ أو ما فيها القلم والصواب كما في
 شرح المشيخ والمصنف وغيرهما ان اسير وعاد الرقيق المكاتب كما قلنا فان أعبر أولهم بعد الرقيق المكاتب
 وأدى نصيبا الشر يكمن من النجوم حتى نصيبه من الكتابة وكان الولاء لهما خروج بالابواب الاضيق
 ما لو قبض أحدهما نصيبه من النجوم فلا يتق نصيبه من الرقيق وان رضى الآخر بتقديده اذ ليس
 له تخصيص أحدهما بالقبض (قوله ألقه بعمان) أي ولا حدا كثر فلا يصح على أقل من تعين
 لانها لو جازت بأقل من تعين لفعله الصعابة فن بعدهم لانهم كانوا يبادرون إلى القربات والمعاملات
 ما لم يكن وانما كان ألقه بعمان لانها مشتقة من الكتب وهو بمعنى الضم والمجمع كما مر وأقل ما يحصل
 به بعمان والمراد بالضم هنا الوقت وانما سمى بالضم لان العرب كانت لا تعرف الحساب وكانوا يبنون
 أمورهم على طوع العظمى ولأحدهم اذ طلع القيم أدبت حقل ونحو ذلك فسميت الاوقات نجومها
 لذلك ثم سمي المؤدى في الوقت جمعا ضا وقضية كلامهم في الكتابة بضمين قصيرين كما عرفت
 وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كالمسلم الى معصر في مال كبر الى أجل قصير كما عرفت فانه جميع (قوله
 كقول السيلخ) تمثيل للضمين وقوله في المثال المذكور أي في قوله قبل ذلك كقول السيلخ
 كانتك على دينارين وقوله تدفع الى الدينارين أي في تعين معلومين كشر من وقوله في كل نجم
 دينار أي لانه لا يمكن بيان عدد النجوم وقوله كل نجم منها وقوله فاذا أدبت ذلك أي المذكور من
 الدينارين وقوله فانت سر أي عند أداء ذلك وتقدم أن ذلك أعيى فاذا أدبت ذلك فانت سر لا يمكنه فلنا
 أو تيقنا لو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم أو الاجل ولا يستأول لكل بيعة تحالفا فثمان لم يتقنا
 على شيء ففصلها الحاكم أو هما أو أحدهما كما في البيع ولو ادعى الرقيق كتابته أو أنكر السيد أو أداته
 حلف المذكر ان الأصل عدم ما يدعيه الرقيق وقلنا السيد كانتك أو أنا نحنون أو مجموعي صدق
 ان هذه له ذلك ولو لو ان السيد والمكاتب عن بعض على الوارث حتى عليه فان كان ثمز وجبة انقضت
 كالواشترى أحد الزوجين الآخر وانقضى زمن خيار البائع (قوله وهي الخ) الضمير عائدي الكتابة
 البصيرة كما اشار اليه الشارح حيث قال أي الكتابة البصيرة واعلم ان الكتابة المذكرة لا تنفسخ
 بالجنون ولا بالانحط ولا بالانجرسواء كان ذلك من السيد أو المكاتب لان اللازم من أحد الطرفين
 لا ينفسخ شيء من ذلك كما مر ويقوم ولي السيد مقامه في قبضه ويقوم الحاكم مقام المكاتب في الأداء
 ان وجب له ما لا ولم يأخذ السيد استقلاله وتثبت الكتابة وحل الضمير حلف السيد على استحقاقه
 ورأي ان له من حقه في الحر بة فان استقل السيد بالقبض حتى لحصول القبض الصحيح وان رأى
 الحاكم أنه ضيع اذا أفان لم يؤد حقه كما قاله الغزالي قال الشافعي وهذا من وان لم يجبهه مالا يمكن
 السيد من التهرب والضمير فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فان أفان أو ارتفع آخر وظهر له
 مال كان حصه قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقص تعينه ومنه فسخه وحكم بعقته (قوله من جهة السيد)
 أي من جانبه وقوله لازمه أي لانها عقدت لحظ المكاتب لا لحظه فكان فيها كالمهر (قوله فليس له)
 أي السيد وقوله فمضها أي الكتابة وكذلك الضمير في قوله بطلان وهو لعل المراد بقوله بطلان ومما
 بعد تمام عقد هالانما زعم به العقد (قوله الا أن يعجز المكاتب الخ) استقنا من قوله فليس له مضها
 وقوله عن أداء النجم متعلق بقوله يعجز وقوله أو بعضه أي بعض النجم غير الواجب في الإثناء فان عجز
 عن بعضه الواجب في الإثناء فليس السيد الفسخ ولا يحصل التقاس فيه لأن السيد ان يدفع له غيره
 والمكاتب دفعه لهما كم يرى فيه وأبى ويغفل الأمر بينهما وقوله عند الحمل أي وقت التحمل وهو
 بكسر الحاء المهملة ولواستعمل سيده فجز عند الحمل من أمهاله مساعدا له في تحصيل النجوم ليحصل

ألقه بعمان كقول
 السيد في المثال
 المذكور ليعده تدفع
 الى الدينارين في كل
 نجم دينار فاذا أدبت
 ذلك فانت سر (وهي)
 أي الكتابة البصيرة
 (من جهة السيد
 لازمة) فليس له
 مضها بعد زومها
 الا أن يعجز المكاتب
 عن أداء النجم أو بعضه
 عند الحمل

العتق أو ليس عرض وجب أمهاله لبيته أو لأحضر أمهاله من دون مسافة القصر وجب أمهاله أيضا لأنه كالحاضر بخلاف ما لو كان فوق ذلك فلا يجب أمهاله لطول المسافة إن لا يزيد في مدته إلا مهال على ثلاثة أيام ولو كان لكسدا سلعت له المدة المغتفر شرعا فليس له العسر فيها بل العسر فيما زاد عليها ولو جعل المكاتب القنوم أو بعضها قبل الحمل فإن امتنع السيد من القبول لفرض كونه حقه وخوف عليه سكن عهده في زمن نهب لم يجبر على قبوله وإن امتنع لا لفرض إجبر على القبول أو الأبراء لان المكاتب غير ضامن عنه في تغيير العتق أو تقريبه ولا ضرر على السيد فإن بقي من العتق منه القاضي عتق المكاتب بقضيه أن أدى الخلل ولو أقر المكاتب سيد ماله فقال السيد هذا حرام فإن كان له بينة على ذلك سمعت أن لا يكن له بينة حلف المكاتب أنه ليس بهرام أو يقال للسيد حيث أخذ أو أرتب فإن أقر القاضي عتقه عتق المكاتب أن أدى الخلل فإن نكل عن الحلف حلف السيد أنه حرام لفرض امتناعه منه (قوله كقوله) أي المكاتب وقوله عجزت عن ذلك أي أداء القنوم أو بعضه وقوله فللسيد حيث نأى أي حين أذبح المكاتبة من أداء القنوم أو بعضه عند الحمل وقوله ففعلها أي الكتابة لتعذر العوض عليه (قوله وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء القنوم مع القدرة عليها) أي على القنوم وامتناعه من أداء القنوم مع القدرة عليها حائز له لأنها حائز من جهة كسبها في ولو نأى المكاتب عند الحمل فللسيد فمع الكتابة بنفسه أو كسبها شامول كانت غيبته دون مسافة القصر على الأشبه في الطلب وهو العتق وقيد هاهنا في الكفاية بمسافة القصر قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتبعه الهنشي وهو ضعيف ولو حضر ماله مع غيبته فليس له ما كمال الأدلة منه بل يمكن السيد من التسليم لأنه لو حضر وبما عجز نفسه أو امتنع من الأداء (قوله والكتابة من جهة العبد المكاتب) أي من جانيه وقوله حائز أي لأنها عتقت لحظ نفسه لا لحظ السيد كالمهر بالنسبة إلى المهرين (قوله فله) أي للمكاتب وقوله بعد عقد الكتابة أي بعد قيامه بالقبول وقيد بذلك لأنه لو لم يجره وقوله تغيير نفسه أي كأن يقول عجزت نفسي وقوله بالطريق السابق أي وهو أن يجز عن أداء القنوم أو بعضه عند الحمل وهو ليس بقيد لأن له أن يجز نفسه ولو مع القدرة على أداء القنوم وعادة الشيخ الخطيب أنه تغيير نفسه ولو مع القدرة على الكسب وتحصيل العوض (قوله وله أيضا) أي إن كان له تغيير نفسه وقوله ففعلها أي الكتابة وقوله متى شاء أي في أي وقت شاء وقوله وإن كان معه ما يوفي به تحجيم الكتابة أي سواء كان معه ما يوفي به تحجيم الكتابة أم لا لجواز هاهنا من جهة ولو مع القدرة على القنوم (قوله وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فله فعل هذا أراد الشارع أنه لو الذي يفهم من قوله متى شاء (قوله أما الكتابة الفاسدة الخ) مقابل لقوله أي الكتابة الصحيحة والكتابة الفاسدة هي ما انحلت بمقتضاها فساد شرط كشرط أن يبيعه كذا أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود تغيير أو فساد أجل كغير واحد والعكس كتابة الباطلة هي ما انحلت بمقتضاها فساد لكون من أركانها ككون أحد العاقدن صبي أو مجنون أو مكرها أو عتقت بغير مقصود كعدم فسادها والفرق بين الفاسدة والباطلة والفاسدة الباطل عندنا بمعنى الألف هو اضطرارها في العارضة والخلم والكتابة ما واصل أن الكتابة الباطلة ملغاة لا في تعليق معتبر بان يقع من بعض طلبة كأن يقول كانت علي ز قد أوجع منية فإن أعطيتني ذلك فانتصر فلا تلقي فيه وإن الكتابة الفاسدة كالعهدة في استقلال المكاتب بكسبه في أخذ ارض حنابة عليه وفي أنه يعق بالاداء عليه وأنه يتبعه إذا عتق كسبه وكل من الفسخ والفاسدة عقد معلومة لكن المقلب في الألف معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق ولذلك كانت كالتعليق في أنه لا يعق بغير أداء المكاتب كإقراره وأداعيره عنه وفي أنها تبطل بغير سيده قبل الأداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصر فيه سهم المكاتبين من إزاله كانوا أنه يصح اعتاقه من الكفارة وتخليكه لغير كسبه وفي منعه من السفر في حوازه وطه

كقوله عجزت عن
ذلك فللسيد حيث
فعلها وفي معنى العجز
امتناع المكاتبين
أداء القنوم مع القدرة
عليها (و) الكتابة
(من جهة) المصد
(المكاتب حائز له)
بعد عقد الكتابة
تغيير نفسه بالطريق
السابق وله أيضا
(ففسخا متى شاء)
وإن كان معه ما يوفي
به تحجيم الكتابة
وأفهم قول المصنف
متى شاء أن له اختيار
الفسخ أما الكتابة
الفاسدة

الامتلاك كاتبة كتابة فاسدة وتختلف الكتابة الفاسدة كلاً من الكتابة العصبة والتعلق في أن
 للسيد بعضها بالقول كان يقول فمعتها في أنها تبطل بأغواء السيد ونحوه وبصر السفة عليه وفي أن
 المكتاب يرجع على السيد بما أدى إلى أن يبقى ويبدله أن تلف وكان له قعة والسيد يرجع على المكتاب
 بغيره وقت العتق لنفسه المعوضة ثم أن القصد واجب السيد والمكتاب كان كانت قعة المكتاب
 ذاتها لكونها تقيد المبلغ كونه كاتبه على ذاتها تقاضا أي سقط واجب كل في مقابلة واحد الآخر
 ولو لا ذلك لكانت أحدهما كاتر الدين المتقدمة ثم إن لم يكن هناك فاضل لأحدهما كان كاتبه
 على عشر دنائير وكانت قيمته كذلك فالأمر ظاهر والأرجح صاحب الفضل به فإذا كاتبه على دنارين
 وكانت قيمته عشر فوقع التقاص في دنارين ورجع السيد عليه بشأنيته وعكسه بعكسه هذا أن كان
 نقدين كما مثلاً فإن كانا متقويين فلا تقاص أو مثليين ففيهما تقصيل حاصله جريان التقاص فمما في
 الكتابة دون غيرهما وصورة ذلك في الكتابة أن كاتبه على رطلًا وتكون المعاملة في بلد الكتابة
 بالبر من أن لا يكون نقد المبلغ هو البر فتكون قعة المكتاب منه فيحصل التقاص حينئذ قوله فمعتها من
 حصة المكتاب والسيد فكل فمعتها في شأن فإن فمعتها أحدهما أشهد بفسخها احتياطا ونحوه من
 التصادم لا شرطاً فلو قال السيد بعد قرضه المال كنت فمعت الكتابة فأنكر المكتاب فغفل السيد
 السبعة فإن لم يكن معه سبعة صدق المكتاب حينئذ لأن الأصل عدم الفسخ (قوله وللمكتاب) بغير
 امتناع الفوقية وليس للسيد التصرف في شيء من مال المكتاب ولا اعتناق عبده ولا تزويجه وامته وقوله
 التصرف أي الذي لا يترفع فيه ولا خطر أي خوف كإشارة إليه الشارح بقوله يبيع وشراء وإيجار
 ونحوها بخلاف ما فيه يترفع كصدقة وهدية وهبة فليس له التصرف بذلك بغير إذن سيده كما أشار
 إليه الشارح بقوله لا يهبة ونحوها وكذلك ما فيه خطر كقرض وبيع نسيت وإن استقرض برهن أو
 كفيل فليس له ذلك إلا بإذن سيده وليس له شراء من يعتق على سيده والمالك فيه المكتاب ثم إن غير نفسه عتق على سيده
 تبعه رفاً وعتقه أو شراء من يعتق على سيده والمالك فيه المكتاب ثم إن غير نفسه عتق على سيده
 لدخوله في ملكه وله أبعثه أو شراء من يعتق على سيده ثم إن غير نفسه عتق ذلك الجرن على سيده ولا
 يسرى إلى السابق وإن اختار سيده الفسخ لأنه دخل في ملكه فحرم أو شرط السرابة الاختيار كما مر ولا يبيع
 أعتاقه ولا كتابته ولو بإذن سيده لتضمنهما الولاء وليس هو من أهله وله شراء أمة لقضاء وليس له
 وطء أمته ولو بإذن السيد لا تهاجر بما حلت فهاست بالطلاق فإن خالف وطئ فلا حد عليه لها ملكه
 والوليمة تسبب بغيره رفاً وعتقوا ولا تصير الأمة به أم ولد لا تعاقده رقيقاً عاملاً ولا يعمده أن يتزوج بإذن
 سيده (قوله يبيع وشراء وإيجار) مدعوت أن يقرض الشارح بذلك تنقيح التصرف في كلام المصنف
 بما لا يترفع فيموالاً خطره وقوله ونحو ذلك أي المذكور من البيع والشراء والاجرة (قوله لا يهبة ونحوها)
 أي كهدية أو صدقة غير ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما العادة فيه أكله وعدم بيعه له أمداً أو لغيره
 على النص في الام (قوله وفي بعض نسخ المتن) ويملك المكتاب التصرف في ما فيه تسمية المال أي زيادته
 كالبيع والشراء لا في ما فيه تسمية واستملاكه كالميراث والصدقة ونحوهما (قوله والمراد) أي من كلام
 المصنف وقوله أن المكتاب يملك بعد الكتابة منافعها وكتابه أي أنه في التصرف فيها بما لا يترفع فيه
 ولا خطر كما أشار إليه بقوله إلا أنه يجوز عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق أي أهلاً كما يغير
 عوضاً كأن يترفع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (قوله ويحب على السيد الخ) أي قوله تعالى
 وأتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الآية بذلك لأن القصد منه الإعانة على العتق ولو تعدد السيد
 واتحد المكتاب وجب الحظ على كل سيد واستثنى من وجوب الاتمام لو كانت في مرض موته أو أثلث
 لا يخلع أكثر من قيمته ومال كاتبه على منفعتهم ومالاً أبرأ من العجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه

فما ترة من جهة
 المكتاب والسيد
 (والمكتاب التصرف
 فيما في يده من المال)
 يبيع وشراء وإيجار
 ونحو ذلك لا يهبة
 ونحوها وفي بعض
 نسخ المتن ويملك
 المكتاب التصرف
 فيما فيه تسمية المال
 والمراد أن المكتاب
 يملك بعد الكتابة
 منافعها وكتابه إلا
 أنه يجوز عليه لأجل
 السيد في استهلاكها
 بغير حق (ويحب
 على السيد)

ولو يعرض فلا يصح شيء في ذلك (قوله بعد صفة كتابة عبده) خرج بذلك الكتابة الفاسدة فلا حظ
فيها لأن القلب فيها يتعلق بالصفة وهي لا توجد إلا أن أدى ما كانت عليه فلو حط عنه منه شيئا
لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله أن يضع) ويقوم مقام الوضع الدفع كما سيذكره الشارح بل هو ظاهر
الاعتقاد حيث عرفها بالابتداء ومعناها الإطعام أو الترفيع كغير ما الوضع لأنه أولى من الدفع كما سيذكره
الشارح أيضا (قوله من مال الكتابة) أي بعض مال الكتابة الذي هو العيوض وهو مال مقدّم من
ما يستعين به (قوله ما) منكرة موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله أي شيئا وأشار بتذكيره إلى أن
الواجب وضع شيء ولو أقل من مال الكتابة أقل من مال الكتابة أو كسبي روجب حط بعضه بكتابة
(قوله يستعين به) على أداء محمول الكتابة) أي لاجل تحصيل العتق فعمل أن وجوب ذلك على العتق
(قوله) ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد جزءا معلوما أي لحصول الإغانة بذلك على العتق فقد
حصلت الفائدة القصدة من الحط بالدفع المذكور وإن كانت محققة في الحط وهو موهومة في الدفع كما
سيذكره الشارح وقوله من مال الكتابة أي من جنس مال الكتابة وإن كان من غير مال لها بل وإن
كان من غير جنسه جائز (قوله ولكن الحط أولى من الدفع) استدراك على قوله ويقوم مقام الحط أن
يدفع له السيد ما لو كان كل من الحط والدفع في النعم الأحرار أولى منه فيما قبله لأنما قرأ بالي العتق
وكونه رعا لولي من غير ما لم تسمح بنفسه فكونه سبعا أولى من غيره روى حط إلى بيع النسيان
وغيره وحط السبع مائة من ابن عمر رضي الله عنهما (قوله لأن القصد بالحط الخ) على أنه لا يوجب الحط
من الدفع وقوله محققة في الحط أي لا ما إذا حط عنه شيئا من مال الكتابة سقط عنه حصلت الإغانة بذلك
على العتق قطعاً وقوله موهومة في الدفع أي لأنه قد يصرف المفقوع في جهة أخرى (قوله ولا يعتق
المكاتب إلا بأداء جميع المال) أي بقي بق عليه شيء منه ولو بدوا يعتق منه شيء ولو أدى الله عليه
وسلم المكاتب فن مابق عليه درهم ولهذا قولته غير سيد وجوب القودان كما هو والأما القصة ما بقي
على ماله ولو فقهه سيد بدليس عليه سوى الكفاية مع الأثمان ثم به بدلو طر طرفه فتمت له تمام
الكتابة المقضية لكونه كالأجنبي عنه لأنه في القتل فإن الكتابة ذلتان وال عملها ومات رقيقاً
وبذلك يلغى فقال لثاني ضمن بعضه ولا يضمن كله ولو جنى المكاتب على عبده قتلاً أو قطعاً لم يقود
أو أضرار ويكون الأرض مما مفعوعاً سيكسبه لا به معه كالأجنبي كما مر فإن لم يكن معه ما بقي بذلك
فلو أضرار أو السيد تهرز دفعا لضرر دونه ولو جنى على أجنبي قتلاً أو قطعاً لم يقود أو الأقال من قيمته
والأرض والفرق بين جنتا به على سيد محبب وجب فيها الأرض بالقاما بالغ وجنتا به على الأجنبي حيث
وجب فيها الأقل من قيمته والأرض أن واجب جنتا به على السيد لا يتعلق برقيقته بخلاف واجب
جنتا به على الأجنبي وفي إطلاق الأرض على ذينة النفس تغليب فإن لم يكن معه مال بقي بالواجب بجزء
السيد أو الحالكه بطلب المستحق ثمان إن زده فتمت على الأرض يبيع كله وإن زادت فتمت على الأرض
بيع منه بقدره وبقيت الكتابة فيما بقي ما في ذلك من النجم بين الحقوقي فإذا أدى حصته من
العيوض عتق والسيد فداء أو أقل الأخرى من قيمته والأرض ويبقى على كتابته وعلى المستحق قبول
الفداء ولو أعتقه أو أضره من العيوض بعد الجنتا عتق وزمه الفداء لا يمتنع متعلق حق المني عليه
بخلاف ما لو عتق أبداً العيوض بعد الجنتا فداء لا يزمه الفداء لأنه لم يغوث متعلق حق المني عليه ولا
يبيع ببيع رقبته المكاتب كتابة صححة لا تستحقه العتق كالأستولادة هذا إن لم يرض المكاتب بالبيع
فإن رضى به جاز لأن رضاه فسخ للكتابة كما جزم به القاضي حسن في تعليقه فإن الحق ولو قدر رضى
بإبطاله وبهتة كبيعته ولو قال رجل مثلاً للسيد أعتق مكاتبك على ألف مثلاً فعتق عتق وزمه ما أترتم
كما لو قال أعتق مستولك تل على كذا لأن المقصود بذلك حكمه من الرق فكذلك الأسير بخلاف ما لو قال أعتقه
عتي على كذا فإنه لا يزمه ما أترتم ولكن يعتق من المعتق في الأصح ولا يستحق الأسير المحرم على السيد

بعد صفة كتابة عبده
(أن يضع) أي يحط
(عنه من مال الكتابة)
(ما أي شيئا) متعين
به على أداء مقصود
الكتابة) ويقوم
مقام الحط أن يدفع
له السيد جزءا معلوما
من مال الكتابة
ولكن الحط أولى من
الدفع لأن القصد
بالحط الإغانة على
العتق وهي محققة
في الحط وهو موهومة في
الدفع (ولا يعتق)
المكاتب إلا بأداء
جميع المال)

الفتح بكتابة لانه لملكه فهو لا يجب عليه بطله مهرها في دفعه لها ولا حذله لانها ملكة
والولد حريسيب وصارت به مسخولة مكتوبة فتعق بالاسبق من اداء النجوم وموت السيد بطله
المكتوبة الزريق للماتن هذه الكتابة يتبعها انما وعدت تاوه وعلوك لا سيد له لوقت له وموتته
من كسبه وادرس جنا عليه ومهره ان كان اثني وما فضل وقف خان عتي فهو له والافقية يد كافي الام
في جميع ذلك السيد مكتوبة استقلا لا كما جزم به المسارح لان الحاصل له كناية تبعية للاستقلا لا
وقضية تقيد المصنف بالاداء فصر الحكم عليه بانس مراد بل مثله الا بام من النجوم وحالة السيد
سيده بها على اجتنى ولا يصح عكسها ولا يصح بيع النجوم فلو باعها السيد وادى المكاتب النجوم الى
المشتري لم يعق وبطالب السيد المكاتب بها والمكاتب المشتري بها اخذها فان اداها المكاتب بعد
ذلك لا سيد عتي لا يقال بيع السيد لها منه من الاذن للمشتري في قبضه او مقضي ذلك ان يعق
المكاتب بقبض المشتري لها لانه كالوكيل لا نقول الاذن الذي تضمنه البيع لانه كان في مقابلة
سلامة الفوض ولم يسل له العوض لفساد البيع فلم يبق الاذن ولو سلم بقاؤها فالفرق بينه وبين الوكيل
ان المشتري يقبض لنفسه والوكيل يقبض للسيد نعم لو اذن السيد للمشتري في قبضه هذه السرعة مع
العلم بفساد البيع عتي قبضه لا به قبضه السيد حيث ذلوا اداها السيد ونحو مما اداه مستحقة بان ان
لا عتي ولو كان السيد حال عند اتمامها انت حر لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وكان عليهما
وكذا لو نزع ما اداه معا وبورده السيد الغيب ما يبين ان لا عتي (قوله اي مال الكتابة) فالق
كلام المصنف بان عتي المضاف اليه اول العهد والمعهود هو مال الكتابة (قوله بعد القدر الموضوع
عنه من جهة السيد) اي غير القدر الذي وضعه عنه السيد فالمراد بجميع مال الكتابة ما اداها هذا
القدر وهذا فيما اذا وضع عنه السيد شيئا من مال الكتابة فلو لم يضع عنه السيد شيئا بقي عليه القدر
الواجب حظه عنهم عتي لان هذا القدر لم يسقط عنه ولا يحصل النقصا كما قاله في الروضة لان السيد
ان يؤتبه من غيره وليس السيد تميز له بغيره من هذا القدر لان له عليه منه في دفعه المكاتب لها كم
ليري قيمته وبفضل الامر بينهما

اي مال الكتابة بعد
القدر الموضوع عنه
من جهة السيد
(نصل)

(فصل) اي هذا فصل فهو خبر لمتداخذون وبصح ان يكون القدر بفصل هذا محله فيكون
مبتدأ الخبر محذوف وهذا اولى من الاول لان المستدام مقصود لذاته والخبر انما في له لاجل المبتدأ
فهو اولى بال حذف وان جعل الخبر على الاحتمال الثاني الحار والمهر وربده او متعلقه وحذفه
منصوب باقتل محذوف تقديره اقرام لا خلاف الاولى وان كان جائزا لما يلزم عليه من حذف المحل
بشامها واما محله محذوف الخبر من محذوف والتقدير انما في فصل فلا يجوز انما فيه من حذف المحل
وابقاء محله خلا لما اشهر من نحو زما واما حله مبتدأ على الاحتمال الثاني لانه معرفة العلية
فان اسماء الارباع بالكتب من قبيل علم الجنس محذوف اسماء العلوم فانها من قبيل
علم الشخص كما قاله المحمدي وهو المشهور لكن لم يرتض بعض المحققين التفرقة بين اسماء الكتب واسماء
العلوم لانها تتحكم والحق انها من قبيل علم الشخص اذا لم تعتبر تعدد الشيء بتعدد محله او من قبيل علم
الجنس اذا اعتبر تعدد الشيء بتعدد محله والراجح الاول لان تعدد الشيء بتعدد محله يتوقف على
لا يعتبره ارباب العربية فحق علم الفقه مثلا القواعد الخمسة المستخرجة في ذهن زيد وعرو و هو محله
ومعنى اسماء الكتب واسماء الارباع الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالاتها على المعاني المخصوصة على
المتنازع من الاحتمالات السبعة المشهورة التي اداها السيد الجرجاني في معجم الكتب هل هي الالفاظ
فقط او المعاني فقط او النقوش فقط او الالفاظ والمعاني او الالفاظ والنقوش او المعاني والنقوش
او الثلاثة وانما كان الاول هو المختار لان المعاني غير مستقلة بل تتوقف على الالفاظ فاداة واستفادة
والنقوش لا تتيسر لكل احد في كل زمن فلا يصلح ان يكون كل منها ممدولا ولا جزم لول لكن

تعتبر الألفاظ بقيد دلالتها على المعاني كما علمته عاين سابق لا مجردة عن ذلك لا بما حشدت لا بتعدد (قوله)
 في أحكام أمهات الأولاد أي كنبوت الاستيلاء وحرمة البيع والرهن والهبة وقبحوا التصرف فيها
 بالاستقسام والرهن والأحوط الإجازة وعقبتها من رأس المال بموت السيد والغرصة في ذلك من
 غرصة الدال في المدلول باعتبار التكامل لا به يستغنى للمعاني أو لا يتناقض بالألفاظ على طبقها حكما
 يستغنى الشخص الخرف ثم يأتي بالظروف على طبقه تصح غرصة المعاني في الألفاظ فتكون من
 غرصة المدلول في الدال باعتبار السامع لانه سماع الألفاظ وبفهم منها المعاني فالألفاظ وقالب للمعاني
 بهذا الاعتبار وانما يحصر بالأحكام بصفة الجمع لتعدد الأحكام كما علمت له بما مثلناه وبعبارة صحيحة بالأفراد
 لأوهم مجرد بالنطق به أنه حكم واحد وإن كان ذلك بدفع بانه مفرد مضاف قيم وغير بصفة الجمع
 في أمهات الأولاد ذلك من من مقابلة الجمع بالجمع المتضمنة للقسمة ولو أجاد في شعر ذلك لا لاكتفاء
 بولود وحسن كل أم لا يشترط تعدد الولد وأمهات بعض المهر تزكروا جميع فتح الميم وكسر هاء جمع أم
 وأصلها أمه بتدليل جمعها على ذلك لأن الجمع رد الأشياء إلى أصولها أو قيل جمع أمهات أصل أم أو يقال
 في جمعها أمهات وأختلف فقال بعضهم يقال أمهات للناس وأمات لهن ثم وقال آخرون يقال فيهما
 أمهات وأمات لكن أمهات أكثر في الناس وأمات أكثر في البنات ويصحب رد الأول إلى هذا بأن
 يقال مراد القائل به أمهات للناس أكثر وأمات للبنات أكثر وإن شئت ان غنصر في المأمون
 وإنما أمهات للناس أوعية * مستودعات ولا بد منه

في أحكام أمهات
الأولاد

والأصل في ذلك خبر عما أمهات من صيدها فهي حرة عن درمنهز وأما من جامعها لحاكم ومحرم
 استناده خبر أمهات الأولاد لا يبين ولا يورث ولا يورثين يستقيم ما سببها مادام حيا فان مات فهي
 حرة وراد الله الرقعي واليهي ومحمدا فقه على عمر وخالف ابن القطن ففصح دفعه إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم وحسنه فقال رواه كلهم ثقات وخبر العيصين فقلنا يا رسول الله اننا في السبايا ونصبا فها نحن
 نحاسر في الغزل قال صلى الله عليه وسلم ما عليك أن لا تسعوا ما من نعمة كائنة في يوم القيامة لا
 وهي كائنة قلوا لان الاستيلاء يمنع من البيع لاستحقاقها العتق لم يكن لزمه لمصلحة الامانة فائدة
 وخبر العيصين أيضا من أن شرط الساعة أن تلد الأمهات من نعمة كائنة في يوم القيامة لا
 الولد مقام أبيه وأمه حرة كذا هو ولما كان كالجزم منها استغنى العتق بولادته وهذا هو المراد من
 قوله صلى الله عليه وسلم في حارة القبطية لما ولدت سيدنا ابراهيم اعتقها ولدها ما علمي أثبت لها
 استحقاق العتق لأنها اعتقها بالفعل وذلك قالت عائشة رضي الله عنها ما ترك رسول الله صلى الله عليه
 وسلم دنارا ولا درهما ولا صدا ولا أمه وكانت عارية من جهة ما خلفه صلى الله عليه وسلم ولم يثبت
 أنه اعتقها في حياته ولا خلق عتقها وفاته وروى عن جر رضي الله عنه أنه قال ينبغي ما وقد خالفت
 لحومنا لحومها ودماؤها ودماها ورضي الله عنه فقوه واشهر عن علي كرم الله وجهه أنه
 خطب يوما على منبر الكوفة فقال في أنتم من بني نبي صلى الله عليه وسلم وأبي وراي عمران أمهات الأولاد لا يبين
 وإنما لا أن أرى يسمعون فقال له عبيدة السلماني رضي الله عنه ما لك من رأي عمر وفي رواية يسمع الجماعة
 أصح البيان رأيك بولدك فاطرق وأسه ثم قال أقضوا فيه بما أنتم حاضرون فأنى أكره أن أخالف
 الجماعة محصور هذه الاحداث عند بعضها بعضا فلو حاكمكم بصفة بيعها انتقض حكمه لمخالفتها
 الإجماع وما كان في ذلك من الخلاف بين القرن الأول ففسد انقطع وانقضاء الإجماع على منع بيعها
 وأما خبر أبي داود عن جابر كذا نبي سرار بن أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وسلم على لا يرى بذلك
 باسما حبيب بانه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع كونه قبل النبي
 أو أنه منسوخ إلى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتبا فبقيد عليه ما نسب إليه صلى الله عليه
 وسلم قولوا ونصا وهو نبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد كما رواه وان كان نفي اللفظ لكنه

نهي معنى بالمجمل فحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك ويكون قبل النبي فيكون منسوبا
 ويحتمل أنه لم ينشر بذلك ولكن نفسه المأجور باحتياج حديث قلب على ثلثه أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أعلم عليه وأقرب وتعلم ذلك ما ورد في الخبر أن ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نقاربه أربعين سنة
 لا نرى بذلك ما سألنا عن أزارع من خديج رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن الخفارة
 فتركتها (قوله وإذا أصاب الخ) الأول للاستئناف في الشهرة والمراد الاستئناف في النفي لا السابق
 لأن الاستئناف في النفي أن تكون الجملة مستأنفة لا تعلق لها بكلام قبلها أو بحيث يسبقها كلام
 والاستئناف في السابقة أن يكون الكلام واقعا في جواب سؤال مقدمه شأ من الكلام السابق وما هنا
 ليس كذلك وقال بعضهم الظاهر أهازج لأن أو الاستئناف في الدخلة على مضارع مرفوع
 حقه النصب أو الجزم فحولا لما كل السكت ونشر بالعين والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في
 الكلام تكسر وجهها بالنسبة إلى أصل المعنى المقصود ومن ثم قال في المباح إذا أحل الخ بغير أو وجر
 المصنف فإذا ثبت أن أن إذا الممتنع والممتنعون القائلون بوجوه كإيهام اختلافه أن بينهما للمشكوك
 والموهوم والنادر لا ترى قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فأفصلوا أو جوهكم إلى أن قال جل من قائل
 وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن الغنم إلى الصلاة والوضوء مما تكثر كثير أفعربه إذا أو الجنازة وطهرها
 من النادر فعره بابان ولا يرد قوله تعالى ولئن ممت أو قتلته لآل الله تحشرون حيث عربه بأن معان
 الموضع لأن النادر عربه بأن لكثرة الله من الموت حتى صار كأنه مشكوك فيه على أن الموت في
 الجهاد ليس معناه أو أتم الحق مطلق الموت وهو ليس مرادنا فلهي والله أعلم أن ما تخافونه من الموت
 أو لقتل في الجهاد ليس محققا حتى تتفادوا عن الجهاد بسبب خوفكم منه وعلى فرضه فنفسرون إلى
 الله فبما ذكر عليه وأما عر إذا في محو قوله وإذا من الناس ضرع من الموضع لأن مخالفة في
 نحو يفهم وأما عرهم بأنه لا بد من أن يموت شيء من الضرر لأن كل ما يفهم من الضرع بالضم وتكثر
 الضرع فلا ينافي أن الموضع لأن لا يدل عليه قوله وإن تصبهم سيئة وإن أصابه السيئة فهم من النادر
 وأما عر المصنف بأصل الجاهل أصابه السيئة لا منه وإن كان المداد على جهلها منه أصابه
 أو غير ما قلنا ذلك سندرك الشارح على المصنف بقوله أو لم يصبا ولكن استدخل الخ ولو عر فصلت
 لكان أولى وأهم وجه الأول أنه لا يشترط القصد وجه الأعمية أنه يشمل ما استدرك به الشارح
 على المصنف ولذلك عر في المنهج وغيره بمحبت (قوله أي وطني) أي أدخل حشنته وهذا تفسير مراد
 لأن الأصابة أهم من الوطء فاتها تكون بدون دخول جميع المشقة والوطء لا يكون إلا بدخول جميعها
 وأما يقال أصاب السحاب الموضع معنى أمطره أو أصاب زيد ما لا معنى وحده يقال أصاب بمعنى أفي
 بالصوب إلى غير ذلك (قوله السيد) أي البالغ فلا ينفذ بلادا لصي وإن لقته الولد عند مكانه
 منه لأن النسب يكفي فيه الامكان احتياطا له ومع ذلك لا يهكم بدلو عنه لأن الأصل عدمه وبذلك
 يلغز فيقال لنا لا غير بالخ ولا يشترط كونه عاقلًا فينفذ بلادا لمجنون وكذلك السفه فينفذ بلادا
 على العقد بخلاف العقل فلا ينفذ بلادا على العقد لأنه كالأهمل المعسر خلاطان قال بأنه ينفذ
 البلاد لأنه كالأهمل ولا بد أن يكون السيد حرا كله أو بعضه فنفذ بلادا لبعض في أمته التي ملكها
 ببعض الحر لا يقال أنه لا يصح اعتاقه لأنه ليس أهلا للو لا لا نقول لأق بعد الموت فبموته الذي
 يحصل بعتق أم وأمه ينبغي كونه ليس أهلا للو ومن ثم صعد تدير مخرج بنو لنا في أمته أو الواجب
 المصنف أمه فعره لأنه لا ينفذ بلادا له لأن الأصل المصنف لا يثبت له شبهة إلا احتياقا في مال فرعه
 لما فيه من الرق بخلافه في أمته فإنه من أهل الملك التام فيها ملكه بعصبه الحر مخرج بالحر كله أو
 بعضه أرقب المأذون له في التعازي فلا ينفذ بلادا لامة انتقارة وكذلك المكاتب لا ينفذ بلادا لامة
 وإن عتق قبل موته فنقول الشيخ الحليط ثم مات رقيقا قبل العجز أو بعده ليس بقيد نعمان ومتهما مع

(ولو أصاب) أي
 وطئ (السيد)

المتفق أو يصعد أو يمكن كون الولد من هذا الوطء بان ولادته لسته أشهر فاكثر منه ثبت الاستيلاء
لظهور العلوق مع الحرية أو بعدها ولا تنظر الى احتمال العلوق قبلها لتخليص الجانب الحرية (قوله مسلما
كان أو كافرا) أي أصلا لأن المرتبة لا بد من موقوف كملكه فان مات مسلما تبين غنوه وان مات مرتدا
تبين عدم غنوه قال الامر الى أن الشرط أن لا يموت على رده ولذلك قال المحقق أو كافرا أو مسلما أو
مرتدا لم يمت على رده وكان على الشارع أن يسمي أيضا بقوله مكرها واعتارا جاهلا أو غلبا كما يعلم من
شرح الخليل (قوله أمته) أي التي له فيها ملك وان قل وان كان ظاهر الاضافة يقتضي ان جمعها
ملكه فيشمل حيث نزلها واستولدا لامة المشتركة فينفذ استيلاؤه في نصيبه وسري الى نصيبه سري كنه
ان أسير بقتله والا فلا سري ويثبت في حصته خاصة فاذا وطئ شر كنه الاخر بعد ذلك ثبت
الاستيلاء في حصته فقط ولا سري الى حصته شر كنه الاول ولو كان موسرا ان السراية تضمن
النقل وحصه الشر كنه الاول بعد ثبوت استيلاؤه لا تقبل النقل والمرد الملك ولو تقدر ان تقبل ما لو
استولدا لاصل أمته فانه بقدر انتقال ملكها اليه قبيل العلوق اذ لم تكن مستولدة للفرع
ودخل في قول المصنف أمته ما لو اشترى أمة بشرط العتق واستولدها ما نفذ استيلاؤه وتعتق بجهته
وان كان ذلك لا يغير ثمن الشرط لا تملك باعنا فيصدق عليه أنه لم يوف بالشرط وان عتق بجهته
بخطأ ما لو مات المشتري للامة بشرط العتق قبله واستولدها وارثه فلا ينفذ استيلاؤه والفرق ان
استيلاء نفس المشتري غير مانع من الوطء بالشرط لتسكنه من عتقه قبل موته واستيلاء الوارث مانع
منه لعدم كنهه من عتقه وكذلك لو اشترى الابن أمة بشرط العتق واستولدها الوفا فلا ينفذ استيلاؤه
على المعتقد لان الوطء بالشرط مع استيلاء المشتري ممكن ولا يمكن مع استيلاء الوفا فيموت ذلك الحال وهي
يعتق جارية ثم ماتت ونحو جعت من الثلث فاذا استولدها الوارث لا ينفذ استيلاؤه لافقائه الى ابطال
الوصية ولا سبل الى ابطالها بعدم موته تنفيذ الغرض ولو نذر التصديق بشن جارية أو بها
نفسها لم ينفذ استيلاؤه ما لم يرضه بها أو التصديق بشن في الاولى بزمه المصدق بها في الثانية
ودخل أيضا في قول المصنف أمته ما لو استولدا لامة للمكاتبه أو لفرعه والمدرسة كذلك ويعمل
تدبيرها وكذلك المعلق عتقه باصطفه والمهرهنة واستولدها وهو موسر أو معسر ولم يمت في الدين أو
يعت فيه ثم ماتت فان بيعت فيه ولم تعد له لم ينفذ استيلاؤه ومثل ذلك يقال الجبانة حنابة
توجب ما لا متعلقا فيها جارية التركة التي تعلق بها دن واستولدها الوارث فصرى فيها تفصيل
المهرهنة فيقال ان كان موسرا نفذ استيلاؤه وكذلك ان كان معسرا ولم يمت في الدين أو بيعت فيه
وعادت البغيان بيعت فيه ولم ته دال على نفذ ولو كانت المستولدة كافرة فليست تسلم وسيتم بطل
استيلاؤها لانها صارت غنة بنفس السبي ولا يعود دعوى ملكها الا بالظن ان الكفاية كانت تسلم لم
تسرق ومثل المستولدة الكافرة في بطلان استيلاؤه اذا استرق مستولدة الحر في اذا استرق ولو
قهرت مستولدة لحر في سبيها عتقت في الحال لانها ملكت نفسها وملكه أيضا القهر فان دار
الحرب دار تلك شكل من غلب على مني منها ملكه (قوله ولو كانت حائضا) أي أو نساء وأشوا بذلك
الى أنه لا فرق بين أن يكون الوطء حلالا أو حراما لما رخص بخلاف الحرم لذاته كالوطء في الدبر فانه
لا يثبت به الاستيلاء وكذلك النسب ومنه بالاولى استدخال المني المحرم فيه فلا يثبت به الاستيلاء
خلال القتلوي (قوله أو محرما له) أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة فاخته بنسب أو رضاع وزوجه
أبيه أو ابنته وقوه أو موزوجه أي وهي ملكه أو ملك فرعه ومثلها المكاتبه فينفذ استيلاؤها كما
تقدم التنبيه عليه (قوله أو لم يصبا) أي أو لم يطأها أو أشار بذلك الى أن قول المصنف أصحاب ليس
يقيد وقد تقدم انه لو صير بصيلة لكان أولى وأعم ويمكن جعل قول المصنف أصحاب كتابا معن لازمه
غالب وهو الجبل فيكون من قبيل الكناية المقررة في البيان كما قاله الشبراملي (قوله ولكن

مسلم كان أو كافرا
(أمته) ولو كانت
حائضا أو محرما له
أو موزوجه أو لم يصبا
ولكن

استدخلت كره
أو ماله المحترم
(فوضت) حيا
أوميتا أو يبيع فيه
فرتوهو (ما) أي
لحم (تين) فيه شيء
من خلق آدمي يوفى
بعض اللحم من خلق
الآدميين لكل أحد
أولاهل الخيرة من
النساء وينبت موضعها
ماد كرونها مستولدة
لسيدها وحيثئذ
(حرم عليه بيعها)

استدخلت) أي أمته لا أمقرعه فاستدلت لها ذلك أمه أو منية المحترم ليس كومتها ولا شبق في
فعلهم فخلق وقتها فامتته قبل لا بدعته هنا (قوله أو ماله المحترم) أي الذي خرج منه على وجه
غير محرم ولا بدان تستدله في حال حياته بخلاف ما لو استدلت به بعد موته لأنها انتقلت بالموث إلى
ملك الوارث وبنيت بحيثئذ النسب والأرث وهذا متفق عليه إذا انفصل في حياته واستدخلته بعد
موته وأما إذا انفصل بعد موته ففيه خلاف فيقبل بنيت به النسب والأرث أيضا وقيل لا بنيت به
النسب والأرث لأنه انفصل عن جنته منفكة عن الحمل والحرمه والمراد المحترم ولو في الواقع فقبل
ما خرج بوطه حليته وهو بنتها أجنبية ونوع غير المحترم وهو ما خرج على وجه محرم كالزنا والاحتنا
والقواط فلا بنيت به الاستيلاء بخلاف ما لو تلذذ به لحقة الدر فقط فأمي فإن منبه يكون محترما لانه
خرج على وجه مباح ولو اختلط المحترم بغيره ثبت الاستيلاء لانه واحد مقدس وغير مقدس فيقبل
الأول على الثاني (قوله فوضت حيا أوميتا) أي فوضته كله في حياة السيد فتعقبت بوجهه حينئذ فإن
لم تضعه إلا بعد موته تبس عقبا لموتوهو يرتب عليه أ كسبا فلو كان من حين الموت فإن انفصل
بعضه ولم ينصل بأقمة لم تعقبت إلا تمام انفصاله ولا يصير مستولدة إلا بعد انفصاله كله على العقد
(قوله أو ماله محترم) أي ولو ألدت أو مابن وإن لم ينصل ثا نجا لو جود الولاد ولو لم يخالط
انفصال بعض الولد كالم (قوله وهو ما خرج) في صنيعة تغيير أعراب المذنب الحلي لا نافي محل نصب
بوضعت في كلام المصنف وفي محل رفع في كلام الشارح وذلك قال أي لم يجرم بالرفع مراعاة لصنيعه ولو
راعى صنع المصنف لقال أي بما بالنسب (قوله تين) أي ظهر وقوله فيه أي في ذلك اللحم بالمضغة
التي ظهر فيها سورة الأدي ولو في جوفه كوجوه يدو لو نظرا كأيدل عليه تتعكير شيء في قول
المصنف شيء من خلق آدمي ولذلك قال الحنفى ولو كان التصور في بعضها كفي فما ظهر قاله العلامة
الطبراني ومثله العلامة البرلسي بخلاف التي لم يظهر فيها فذلك لو قال أهل الخيرة أنها لو بقيت
تصورت وإن انفصلت عنها العدة لأن المداها على ما يسمى ولد أو لم يوجد وفي العدة على ما تخرج
ولو وجبت ولو كان لشخص أمتان غوطي أحدهما لم يفتل منه ثم وضعت حلقه فأخذتها الأخرى
ووضعتها في فرجها فتقلبت وضعت ولدها لم يصر الأولي أم ولد وهل تصير الثانية أم ولد أم لا
وقع في ذلك تردد واستغريب الشرا ملى أباها تصير مستولدة لأن الولد لم يتعقد من منها ومنه
ويستحقه الولد في الحالة المذكرة (قوله من خلق آدمي) أي من صورة خلق آدمي وقوله وفي بعض
النسخ من خلق الآدميين أي من صورة خلق جنس الآدميين فساتر النصف الثانية النصف
الأولى (قوله لكل أحد) أي من أهل الخيرة وغيرهم بان لم يتحقق على أحد وقوله أولاهل الخيرة
أي فقط بان خفيت على غير أهل الخيرة وظهرت لهم فقط وقوله من النساء أي لاربع منهن واقتصاره
هل من الغالب والأقل من رجل وامرأتان من أهل الخيرة ولو اختلف أهل الخيرة فقال
بعضهم فيها صور رتو قال بعضهم ليس فيها صورة قدم المثلث على النافي لأن معه زيادة علم (قوله
الشارح بذلك إلى أن الترتيب أولا على الوطه وما لحق به كونهما مستولدة لسيدها وما ذكره المصنف
من الأحكام مترتب عليه ولذلك جعل بعضهم جواب الشرط صارت أم ولد للسيد وبعضهم جعل
جواب الشرط عتق بوجهه وكل محرم لكن الأولى جعله صارت مستولدة للسيد لأنه المترتب أولا
وما عداها مترتب عليه كإمات (قوله وحيثئذ) أي وعن إذا صارت مستولدة لسيدها فغير ورثها
مستولدة لسيدها مترتب عليها ما ذكره المصنف لكن يلزم على صنع الشارح خلو الشرط عن
الجواب لانه أخرج قول المصنف حرم الخ من كونهما بافكان الظاهر أن يقول ولذلك قال حرم الخ
(قوله حرم عليه بيعها) أي ولو بشرط العتق أو ضغيا أو لبن تعق عليه كأمه أو غيرها أو من

أقرح ربتها (قوله بطلانه) أي لامع محته ودفع ذلك توهم أن المراد أنه محرم مع محته كالبيع
 رقت فلما اجتمعوا تقدم انه لو حكمه بعهدها كما تم نقض حكمه لما قلته الاجماع ولو قال المصنف
 يصح التصرف فيها بمنزلة الملك لكان أولى وأخسر لكن لا يشغل ذلك الزعم لأن قال انه
 بزيه حكما لأنه نكول الى كونها تباع في الدين بالوقوع أيضا أي كإحرم (قوله الامن نفسها) أي
 أليها نفسها من معنى اللام وقوله فلا يحرم ولا يبطل أي بل يحصل ويصح لأنه عقد متافق ومحل
 ذلك أن كان السيد را كاملا فان كان محض الموضع لا تملك من أهل الولاية المحال ولو باعها
 من أمنها يصح وبسري الى باقها لانها عقد متافق كما عتق والسر أيضا السيد ويكون الولاء له كالأ
 أعتق بعض رقيقه لكن لا يلزم ما عتق ماري اليه العتق وكيفية من نفسها ربتها لها وقربها
 لنفسها ويحب عليها في صورة العتق ردت مثلها الصوري وهو حاربة مثلها بالبيع كما ليس بتقيد
 ثم لا يصح وقفها (قوله حرم عليه أيضا) أي كإحرم عليه بيعها وقوله ربتها وصبتها أي مع بطلانها
 أيضا ولعل الشارع لم ينهه بل ذلك هنا لتكامل على عاقبة المقاسة (قوله الوصية) أي ولو
 لنفسها وهل تصح كتابتها أولا قول أولهما لا يصح لانها عقد على ربتها كالبيع والوصية لغيرها
 والثاني ثم لأنه لا منافاة بين الكفاية والاستيلاء وتعتق بالاسبق منهما (قوله حاربه) أي السيد هو
 عتق ماله حرم وقوله بالاستخدام أي طلب الخدمة بجميع أنواعها لانها كالقصة في جميع الأحكام
 الاما استثنى (قوله الولد) أي وطنه بخلاف ونداءها وبنتها وهل جواز وطنه إذا لم يكن هناك
 مانع والواقع كثيرة نسأل الله تعالى أن يكفينا شر المواتع منها كونها محرمة بنفسه أو رضاع أو
 مصاهرة ومنها كونها زوجه ومنها كونها مملوكة من غيره لانه تتبع محله مع أن بعضه مملوك
 لسيد ومنها كونها مملوكة وسيدها كافر أو منها كونها مملوكة (قوله بالآخرة) أي وجاز له
 التصرف فيها بالآخرة بأن يؤمرها بغيرها فالحال ما لو أجزأها لنفسها لأن الآخرة ليست عقد عتاقة
 كالبيع وأذا مات السيد غفل فراغ الآخرة بطلانها عن حتم ملك السيد وملك متنفعة
 نفسها مع ضعف الآخرة بالتأخير عن الاستيلاء فلو أجزأها ثم استولدها ثم ماتت تنفس الآخرة كالأ
 أجزأه ثم اعتقه فإنه لا تنفس الآخرة (قوله والآخرة) أي بأن يبرها لغيرها وهل له أن يبرها
 لنفسها أولا قال الشيخ الطيبي الأول يجوز الاستعارة بنفسه من مستأجره وخالف العلامة الرمي
 فقال ليس له أن يبرها لنفسها لأن الرقيق لا يملك وإن ملكه سيد بخلاف الحر فإنه يملك ولا يشك
 عليه وقف السيد هل نفسه لا تنفس عن ملك السيد وصار الملك نفسه لله تعالى فاشتبه بالحر (قوله
 أيضا) أي كإحرم عليه وقفه أو شرا جنة عليها أي كأن تملكها فبها فبها في المبادى نصف قيمتها
 لسيدها وقوله وحلى أولا دعاء التائبين لها أي وهم المداخرون من زوج أو تاييد الاستيلاء كما
 ساق في قوله ولدها من غير بيع لهما (قوله وقبعتها إذا قتلت) فإذا قتلتها شخص وجبت عليه قيمتها
 وتكون لسيدها وقوله وقبعتها إذا قتلتها إذا قتلتهم شخص وجب عليه قيمتها وتكون للسيد ليه
 الملك عليه وعلى أولا دعاء (قوله وتزوجها بغير إذنها) فبزوجها بغير الملك ولو كان معها وقوله إلا أن
 كان السيد كافر أو هي مسلمة فلا تزوجها أي بل تزوجها كما لأنه لا ولاية للكافر على المسلم (قوله
 وأذا مات السيد) أي قبله بخلافه فإذا ماتت قبله فإذا مات معها أو شكت في السبق والمصبة فأنظر كيف
 يكون الحكم هكذا قال العلامة الراسي وقد يقال كإحرام ابن قاسم الحكم لعتق في الأولى بناء على
 أن العلة تتأثر بالعلو وعدم العتق في الثانية فليشك في حب الحر به لا محال موتها قبله والأسهل
 دوام الفرق (قوله ولو بقتلها) أي بقصد الاستهلال ويكون هذا استثنى من قاعدة من استهل
 بشي قبل أو أنه عوقب بمجرماته فهي قاعدة أغلبية فان قتلته فله فالمرعاه وإن وجبت لدية فهي

مع بطلانه أيضا الامن
 نفسها فلا يحرم
 ويبطل (و) حرم
 عليه أيضا (ربتها)
 وحبها) والوصية بها
 (وجاز له التصرف
 فيها بالاستخدام
 والولد) وبالأجرة
 والألا وله أيضا الرض
 حناية عليها وعلى
 ولادها التائبين لها
 وقبعتها إذا قتلت
 وقيمتهم إذا قتلوا
 وتزوجها بغير إذنها
 إلا أن كان السيد
 كافرا وهي مسلمة فلا
 تزوجها (وأذا مات
 السيد) ولو بقتلها

في جنسها (قوله عتقت) أي بلا خلق لما مر من الادلث حيث قال فيها فهي حرة من دونه أي موته
 فمن معنى الماء والدم بمعنى الموت أو أخرجنا من لاندر الشئ آخره (قوله من رأس ماله) أي وان
 أصلها في مرض موته لان الاستيلاء حصل بالاستمتاع فاشبهه اتفاق المال في الذوات والشهوات
 للماحة ولهذا تحسب من رأس المال ولو أوصى به من الثلث وتلقو وصيته بصلاف ما لو أوصى بجمعة
 الإسلام من الثلث فاتها تحسب من الثلث ان وسعها الثلث والا كملت من رأس المال وبصلاف
 السيد يتران المدي بعق موته من الثلث لانه تبرع والاستيلاء استمتاع (قوله ولو كذا حتى أولادها)
 أي التابعين لمساوهم الحادثون بعد الاستيلاء فان عتقتهم من رأس المال لانهم مستحقون للعق
 تبعاً لها (قوله قبل دفع الدين) أي ولو لله تعالى كالكفارة وقبل مؤن الصبر أضلو وقوله الوصايا
 أي ولو لجهة عامة كالفقراء (قوله ولو لها الخ) وولد المكاتبه الحائث بعد الكتابة يتبعها فواحقها
 ولا شيء عليه ولو لم يلحق عتقها بصفة لا يتبعها إلا ان كانت حاملة بعد عند التعليق وعند جود الصفة
 أو عند التعليق فقط أو جود الصفة فقط فان لم يكن موجوداً عند التعليق ولا عند جود الصفة
 بان حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة لم يتبعها في الق (قوله أي المستولدة) تفسير
 للضمير المضاف إليه وقدر فت حكم بغيرها (قوله من غيره) أي بخلاف ما إذا كان من سيدها فانه
 حراً كما هو ظاهر (قوله أي غير السيد) تفسير للضمير المضاف إليه مع إعادة المضاف لان المضاف
 والمضاف إليه كالشئ الواحد (ثم إلهان ولدت الخ) تصور لولدها من غيره وقوله بعد استيلاءها أي
 بخلاف ما لو ولدت قبل استيلاءها من زوج أو زنا فانه لا يتبعها في العتق بموت السيد ولا يتبع عليه
 التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لموته قبل استحقاق الحرية لا المولود
 لاختلافه مع الوارث بان ادعت أن الولد حدث بعد الاستيلاء وقال الوارث بل قبله مسدق الوارث
 لا يقال تبرج يحمي يسلها لا تأقول هي تدعي حرته والحرا لا يدخل تحت اليد بخلاف ما لو اختلفا في
 المال الذي يبيدها بان ادعت انها اكتسبته بعد موت السيد وقال الوارث بل قبله فانه تصدق
 لان اليد لها (قوله بمنزلتها) أي في جميع ما لم يسر بان الاستيلاء إليه فان الفرض أنه حدث بعد
 الاستيلاء ديم ليس له وطء بنت مستولدة لا لها بنت موطوءة والتعليق بذلك جرى على الغالب والاول
 فاستخلصها منه الذي تبعته الاستيلاء كذلك كما علم عامر فان وطئ تلك البنت وجلب منه فهل
 تصير مستولدة كالمالك كاتب ولد المكاتب فانه يصير مكاتباً يعني أن تصير مستولدة فان قبل ما قلناه
 ذلك منع أن يعق بموت السيد من غير ذلك أحجب بان فائدة الآية إيمان والتعليق وسكت المصنف
 عن أولادها ولا يلزم مستولدة وحكمهم أنهم ان كانوا من أولادها الأنثى فهم كالاولادها في تتبع موته في
 العتق بموت السيد وان كانوا من أولادها الذكور فلا تتبعون بل يتبعون أمهاتهم لان الولد يتبع
 أمه وأوصى به (قوله وحيثئذ) أي وحينئذ كان ولدها من غير ما حصل بعد الاستيلاء بمنزلتها
 وقوله قال ولد الذي ولدت أي من زوج أو زنا وقوله للسيد أي مملوك للسيد وقوله بعق موته أي
 لسر ان الاستيلاء إليه كما علمت ويتبع عليه التصرف فيه بما يتبع عليه فيها ويحوزها استغداً
 واجازة وانما زنه واجازة على التكاح ان كان أبني لان كان ذكراً بعق بموت السيد وان كانت
 أمه فماتت في حياة السيد كما قاله في الفروض لا تنق استحقاقه حياة أمه فلا سلب بموتها ولو اعتق
 السيد مستولدة قبل موته لم يعق ولها ما لها فان مات السيد بعد ذلك عتق موته (قوله ومن
 أصاب) أي وأولها بصلاب استخلصت ذكره أو منتهى الفقر في صورة التكاح فالأصالة ليست بقيد
 فيه بل المدار على حملها ولو بالاستئصال المذكور بخلافه في الزنا فالاستئصال لا يمتد ذكره وانما
 فعلقت منه فالولد نسب لأمه ليس بتران من جهة ونجب قيمة الولد عليه للسيد ويرجع بها عليها بعد
 العتق فانه البقوى في فتاويه ومنه المنعون فيها يظهر ولو تمتعياً (قوله أي وطئ) تفسير مردك تقدم

(عتقت من رأس ماله)
 وكذا عتق أولادها
 (قبل دفع الدين)
 التي على السيد
 (والوصايا) التي أوصى
 بها (ولدها) أي
 المستولدة (من غيره)
 أي غير السيد بان
 ولدت بعد استيلاءها
 وادمن زوج أو زنا
 (عزلتها) وحيثئذ
 فالولد الذي ولدت
 للسيد بعق موته
 (ومن أصاب) أي
 وطئ (أمه غيره)

وقوله أم مقبره مقابل لقوله فيما تقدم أمته (قوله شكاح) أي بسبب شكاح لم يهره بناتها أمه أعذا
من قول الشارع ما لو تزوجت فهو مقابل لهذا المقدور (فرع) لو تزوجت حرة أمه حتى يملكها أمه
أو عبد حرة أمه حتى لم ينفس النكاح وان كان له زوج لابن شكاح أمه أمه لا يملكه ولا ينفق
في الدوام ما لا ينفق في الانتفاء ولا يصير مستولفاً على أمه لا يملكها أمه أمه لا يملكها أمه لا يملكها
في الثانية كما قاله الشافعي لأن النكاح حاصل محقق فيكون واطناً بالنكاح ولا يشبه الملك بخلاف
ما إذا لم يكن نكاحاً فإنه يكون واطناً بشبه الملك ولو ملك المكاتب زوجة سيده أمه أمه أمه أمه
لأنه ملك سيده (قوله أوزنا) أي من موان كان هناك شبهة منها اختلاف العكس كما سيأتي (قوله
وأجلها) أي الوطى وأخذ ذلك من قول المصنف فالولد لا يملكها أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
منها أمه
لأن ولد الزنا لا ينسب إلى أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
(قوله أمه
لا يورثه بغيره وقد قدرنا ما ساق في كلام الشارع وحمل ذلك على الفرع بغيره أمه أمه أمه أمه أمه
أنها أمه
حريتها كما ذكر الشافعي في باب الحبار والاعفاء ومنه ما لو تزوجت أمه بشرط أن أولادها الحادتين
منه أمه
وعلى المقروءة (قوله أي وقت الولادة فيقدر) أي حيث تدنو يقوم بها لفته ففته وجب عليه دفعه
للسيد ورجع بها من غير (قوله وان أسأله) أي وطئها كما تقدم وسكت عنه الشارع لمعلم من
تخير السابق ولو وطئ شخص حرة بنتا لولد حرة أو وطئ حرة بنتا لولد حرة أو وطئ حرة بنتا لولد حرة
لأن الاعفاء لا يصح من بنت المال وإن أسأله أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
خسباً أو فقراً (قوله أي أم مقبره) تفسير الضمير المفعول ولو كان لشخص زوجتان حرة أو أمه أمه أمه
زوجته الأمه تنظر زوجته الحرة فلا يشبه أن الولد سراً لثقلته كالوطى أم مقبره تنظر زوجته الحرة
كما في الحبيب وقد وقع في كلام الحنفى عكس فعله سهواً وسقط (قوله بشبه منسوبة لفعل) يخرج
بشيء المهرق وهي التي يقول يجعلها عالم كان تزوج شافعي أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
بشيء فإذا جاء منها ولد يسكن رفيقاً وكذا الوطى أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
فالمصنف أطلق الشبهة لكن قيدها بالشارح بالمنسوبة لفعل كما يدل عليه تعليمهم حرة الولد بوطئهم
تبعاً لثقلته فأنفرد بذلك توقف بعضهم فيما ذكر (قوله كلنأ أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
ما لو طهز زوجته الأمه فإن الولد يكون رفيقاً وإذا لم يكن لا يصير أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
رفيقاً للعرور أن هذه شبهة فاعل كما يهرح به قيل الشارع بالشبهة المنسوبة لفعل فقول
الحنفى هذه شبهة فعل غير صحيح (قوله فولد منها حرة) أي غلبت أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
للسيد أي وقت ولادته فيقدر رفيقاً يقوم حيث تدنو بلفته ففته وجب عليه دفعه للسيد ففته
وقه عليه نظره (قوله ولا يصير أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه أمه
أم ولد قبل ملكها بالاختلاف في ذلك فإرادته بالمال قبل ما يملكها أو أمه أمه أمه أمه أمه أمه
وسيد كرماله كذا قال الحنفى فقلنا من شذبه هو ظاهر في الثانية وهي لا يطوأت شبهة لأنه ذكر
المصنف فيها الاختلاف بعد الملك دون الأولى لأنه لم يذكر المصنف فيها خلافاً بعد الملك بالتقدير
بالحال لكونه مقابل لكلام المصنف الآخر (قوله وان أسأله) أي بشرط أمه أمه أمه أمه أمه أمه
الوطى بالنكاح أي الذي وطئ أم مقبره شكاح وليس مراده أن المصنف حذف الفاعل بل مراده
تفسير الضمير الفاعل فهو على تقدير رأي أو هو يدل من الضمير المستتر (قوله الأمه المطلقة) ليس

شكاح) فزنا وأجلها
(قوله) فلولد منها أمه
للسيد) أمه
شخص بغيره أمه
فأولادها فلولد حرة
وعلى المقروءة
للسيد) وان
أسأله) أي أمه غيره
(بشبه) منسوبة
لفاعل كلنأ أمه
أوزوجته الحرة
(قوله) منها حرة
ففته للسيد) ولا
يصير أم ولدى الحال
لا خلاف (وان
الوطى بالنكاح
(الأمه المطلقة)

بقيد بل لو لم يكن له في نكاحه كان الحكم كذلك فلا تصير أم ولد ولو كانت حاملا من الملك لكان
 يعتق عليه هذا الحمل إن وضعت ولدون سنة أشهر من الملك أو سنة أشهر فأكثر ودون أربع سنين منه
 بلا طلاق بعد الملك والأحكام يحصل عاقبة في ملكه وتصير به أم ولد وإن أمكن كونه ما يقابل عليه كإفالة
 الصبي لأن في إقراره في الرضعة فلا وحذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى لأنه قد يهمل قصر الحكم عليه
 وليس مراداً (قوله بعد ذلك) أي بعد طوائف النكاح وأما ما فيه وهو ظرف لقوله ملك (قوله
 تصير أم ولده بالوطء في النكاح السابق) أي لم تصير هذه الأمة أم ولد إلا بالوطء الذي ملكه بعد ذلك بما
 ولده من الوطء في النكاح السابق ليعتقونه رقباً إلا أنها علفت به في ملك غيره فمقتضى العقد الولد
 والاعتقاد إنما ثبت تعاطيه الولد كإفالة في الرضعة وخالف أبو حنيفة فرفض الله تعالى عنه فقال
 أنها تصير أم ولده بما ولده في النكاح السابق نظر الكون لها ولدت منه وقدم ملكها بعد ذلك (قوله
 وصارت أم ولد) أي الأمة التي ملكها لا يعتد كونها المطلقة بل بقيد كونها موطوءة بشبهة منه وقوله أم ولده
 أي الواطئ شبهة بعد ملكها وقوله بالوطء بالشبهة أي بما ولده من الوطء بأشبهة إلا أنها علفت منه
 بغير والعلق بالخرم من الحر صلب البحرية بالوطء بشرط الملك وقد حصل الملك وإن كان بعد الوطء
 والولد فتعذر القول مرجوح كما يعلم من كلام الشارح بعد (قوله على أحد القولين) وهو مرجوح كما
 علمت وعمل الخلف فيما إذا كان الواطئ بالشبهة فإن كان عبداً ووطئ أمة النكاح شبهة ثم عتق
 ثم ملكها فلا تصير أم ولده إلا خلاف لأنه لم ينفصل من حر (قوله والقول الثاني) أي من القولين وقوله
 لا تصير أم ولد أي بما ولده من الوطء بأشبهة إلا أنها علفت به في غير ملكه فاشبه ما لو علفت به في النكاح
 (قوله وهو الرابع في المذهب) أي في مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه (خاتمة) نسأل الله
 حسناً الوعد أن شاء الله وأما مقتضى حكمه بالحكم ثم رجعت عن شهادتهما بغير ما شأ به موت السيد
 لا تهم بقوات السلطنة البيع مع قاتل الملك ولا قيمة لها بأثر ادعاء فان ملك السيد فماتت بغير ما شأ به
 على الورثة حينئذ وإن رجعت بموت السيد فماتت بها في الحال ولو شهدا بنعيق عتق بصفة ثم
 رجعا قبل وجود الصفة فمات في الحال بل بعد وجود الصفة وإن رجعا بعد وجود الصفة فمات في
 الحال فقد علمت أن لكل من المسائلين حالتين وإن أوههم كلام الحنفية خلافة تعال الشيوخ الخبيثين ولو عجز
 السيد عن نفقة أم الولد جبر على تخليتها للكسب وتنفق على نفسها من كسبها وعلى إيجارها وتنفق
 عليها من أبرتها فإن عجزت عن الكسب وتعدت أطراف نفقتها في بيت المال فإن تعدت فعلت أغنياء
 المساكين ولا يجبر على فتحها ولا على تزويجها كالأرفع ملك العبد بالهرع عن الاستمتاع (قوله والله
 أعلم) أي من كل ذي علم قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم أي حتى ينتهي الأمر إلى الله سبحانه وتعالى
 فهو أعلم من كل عليم وكان المصنف قصد ذلك التبري من دعوى الأهلية ولا نظر للاشعار بأنه أتى
 بذلك للإعلام بختم الكتاب أو بختم الدرس إفاقة المدرس عقب الدرس لأن فيه غاية التفويض
 المطلوب في باب العلم من جميع البخاري في قصة موسى مع الخضر علم حال الصلوات والسلام وعلى نبينا
 أفضل الصلاة وآتم التسليم ما يقتضي طلب ذلك حيث سئل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فغضب الله
 عليه فلم ير دالماً إليه أي كان يقول الله أعلم وفي القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويسئل
 رضى الله عنهم من معنى سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال قولوا نعم أولاً ثم يفتين جملة على من
 جعل قوله الله أعلم وسيلة إلى صدم أخباره عما سئل عنه وهو يعلم وأما قوله فلا ينبغي أن يقصد بها
 الإعلام بختم الكتاب أو ختم الدرس مثلاً (قوله بالصواب) أي بما يوافق الحق في الواقع من القول
 والفعل وهو ضد لما هو الحق في الواقع وأحد أو متعدد خلافه والحق أنه واحد فمن وافقه فهو
 الائمة رضى الله عنهم فهو المصيب وله أبران أجر على اجتاده وأجر على أصابته ومن لم يوافقه فهو

بعد ذلك تصير أم
 ولد له بالوطء في
 النكاح السابق
 (وصارت أم ولد له
 بالوطء بالشبهة على
 أحد القولين) والقول
 الثاني لا تصير أم ولد
 وهو الرابع في
 المذهب (والله أعلم
 بالصواب)

محطى له اجر على اجتهاده وهو معروف في حقه وهذا في الفروع وما في الاصول فالله اعلم
 وكل من خالف اهل السنن والجماعة **(قوله وقد ننتم)** أي قم وقد التحقيق فانها ايات تحقيق
 مضمون الجملة بعدها وهو ختم المصنف كتابه بالعقرب لاجل عقلة من النار وليكون سببا في
 دخول الجنة دار الاراره فالصديق منسوب على ما ذكره من العلقين لا على ختم الكتاب بالعقرب فقط
 لان ذلك محقق بوجوه وقد عرفت ان المراد من الختم هنا التثمين وهو في الاصل اللبس بالاشارة المعروفة
 فيكون استعماله في التثمين مجازا بالاستعارة التصريح بحجة التثمين وتقرر ما ان يقال شبه التثمين بمعنى
 الختم بجامع المنع في كل من الزيادة على ما في الكتاب فاما اذا لم يسم على الكتاب منع طبعه من الزيادة
 على ما فيه من كذا فاقم الكتاب منع تثمينه من الزيادة على ما فيه واستعرا الختم من الطبع للتثمين
 واشتق منه ختم بمعنى قم كذا قال بعضهم في ختمه على هذا الكتاب والظاهر ان الختم بمعنى التثمين
 حقيقة كما يؤخذ من القاموس فانه قال ختمه بضمه ختما وختما طبعه الى ان قال والنبي أي وختم
 النبي ختما يلزم آخر انتهى الان يقال صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز لكن الظاهر انه
 حقيقة كما علمت ويؤيده اشتهاره في هذا المعنى وهو من علامات الحقيقة **(قوله المصنف)** أي صاحب
 المتن كما هو عادة الفقهاء من اطلاق المصنف على صاحب المتن واللاق المؤلف على صاحب الشرح
 وان عمل كل ليك فان المصنف ما خوف من المصنف وهو من صنف الى صنف سواء كان على وجه
 الالفة أم لا والمؤلف مأخوذ من التألف وهو من صنف الى صنف على وجه الالفة فالتألف انحص
 من التصنيف **(قوله رحمه الله)** أي أحسن اليه أو ادادا احسان له لان الالفة في الاصل رقة في القلب
 تقتضي التفعل والاحسان أو ارادة ذلك وهذا المعنى مستقبل في حقه تعالى باعتبار مبدئته ما تراه عليه
 باعتبار غايته فهي في حقه تعالى معنى الاحسان ان جعلت صفة فعل أو ارادة الاحسان ان جعلت
 صفة ذات وعلى ذلك فهي مجاز مرسل تبني من اطلاق السبب أو ارادة السبب وهذا بحسب الاصل والا
 فقد صارت حقيقة شرعية لا شتارها شرعا في ذلك بل منع بعضهم كونها مجازا في حقه تعالى بحسب
 لا حصل بانه لا يلزم من كونها في حقنا من الاعراض النسبانية لكونها رقة في القلب ان تكون كل
 رقة كذلك حتى يلزم ان تكون الالفة في حقه تعالى مجازا وما لم يمنع من ان يكون لها معنى حقيقي
 آخر يلقى به سبحانه وتعالى كالمعاني في حقنا من الاعراض البشرية لكونه ادراك الشيء على ما هو
 عليه في الواقع لدليل ولم يقل احسان العلم في حقه تعالى مجاز ورد ان الالفة متى اطلقت لا يفهم منها الا
 الرقة في القلب فهذا يدل على انها ليس لها الا هذا المعنى فنعين ان تكون في حقه تعالى مجازا والعلم كما
 فسره في حقنا بالمعنى المتقدم فسره في حقه تعالى بانه صفة تتميز بها المعلومات على ما هي عليه فلم
 يوجب ذلك ان يكون العلم في حقه تعالى مجازا ومنه القدرة والارادة وهكذا خلق ما قاله الجمهور
 وهو المشهور ثم بعد ذلك نقول والجملة خبرية لفظا انشائية معنى فكما نحتاج الى ما قاله الجمهور
 للمبالغة في تحقيق الالفة فتكون مجازا بالاستعارة باعتبار الالفة المستقلة واشتق منه وجهين ارحم
 المستقلة بالارادة الماضية واستعرت الالفة الماضية لالفة الالفة المستقلة واشتق منه وجهين ارحم
 لا يقال في اتحاد المشبه والمشبه به بان كلا منهما الالفة لا نقول حصلت المقارنة بينهما بالمعنى في كل
 منهما فان الاول الالفة المستقلة والثاني الالفة الماضية على حد ما في قوله تعالى في امر الله فانه
 بمعنى باقى وقوله وتنادى اصحاب الجنة فانه بمعنى ينادى وبعضهم يجعل الخبر المتقول للاشارة من قبيل
 انما نازل من لسان الله والاطلاق والتقدير فانه نقل من الايات على وجه الاخبار على مطلق الايات ثم
 استعمال في الايات على وجه الانشاء لكونه فردا من افراد مطلق الايات فيكون مجازا مرسل بترتبة
 أو يقال ثم نقل من مطلق الايات الى الايات على وجه الانشاء فيكون مجازا مرسل بترتبة ثم ادعاء

وقد ختم المصنف
 رحمه الله

والثامن من الشارح المصنف من مكارم الاخلاق لان فيه اعترافه بالفضل او بضافه مكافاة عمل
تأليفه لهذا الكتاب فانه معروف صنعه المصنف وقد قال صلى الله عليه وسلم من اسدى اليك معروفاً
فكافئوه فان لم تكافئوه فادعوا له (قوله تعالى) أي تزداد دفع عملاً يليق به وهي جملة اعترافه
فصديقه التزهد وبنفي الاتيان بها في كل ما يل عليه سبحانه وتعالى (أي كناه) أي الكتاب
المسبب اليه لكونه الله وهو هذا المتن الذي هو عبارة عن الالفاظ المختصة والدالة على المعاني
المخصوصة فهو بمعنى اسم المفعول وان كان في الاصل مصدر الكتاب يقال كتب بكتب كتبوا كتاباً
وكتابة ومعناه لغة الضم والجمع ومنه الكنية بمعنى الجماعة من الحديث سميت بذلك لانضمامها
واجتماع بعضها به (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق الذي نكلم فيه على ما يتعلق به من
الاحكام وغيره فهو على تقدير مضاف هذا هو المراد وليس المراد انه اعتق عبداً في آخر كتابه كما هو
ظاهر قوله ختم كتابه بالعتق وإنما ختم هذا الفصل لان العتق فيه يعقب الموت الذي هو غاية أمر العبد
في الدنيا لا يرتب على عمل له في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طار وهو رتبة في حق من
قصده حصول ولد وباترت عليه من العتق وغيره من القربا وقدرام الاجماع على أن العتق
سواء كان مخيراً أو معلقاً من القربا بات الاصح أن العتق بالعتق أقوى منه بالعتق لا بالالفاظ بتقطعها
بجمل الاسئلة لحوال ان غوث المستولدة أولاً ولان العتق بالقول محم عليه بخلاف الاستعداد (قوله
رجاه) أي الى رجا فهو منصوب على أنه مفعول لاجله وعمله ختم والرجاء ما لا تدعى القلب عرف فيه
مع الاخذ في الاسباب فان لم يكن معه أخذ في الاسباب فقطع وهو مذموم ومنه اليأس وأما الرجا
بالقصر فهو الناحية فتقول اللهم حق رجا ما بالمد ولا تقل رجا ما بالقتل كقطع في أدعية الملوك (قوله
لعتق الله) أي لتخلص الله المصنف من النار فليس المراد بالعتق حقيقة التي هي ازالة الملك عن
الادنى لاني ما كنت تفر الى الله تعالى فيكون في الكلام استعارة نصر بجهة أصالة وقره برهان
تقول شبه تخلص الله من النار بمعنى العتق بجامع ازالة الضرر وحصول النعم في كل واستعارة العتق
من معناه الاصل لتخلص الله من النار وكذلك رجاؤه لنا وجميع المسلمين (قوله من النار) أي من
تأرجعته والنار جرم الجحيم نوري هلوى وهي في الاصل اسم لبعيد القعر كما في القاموس والمراد بها
داو العذاب بجميع طبقاته السبع التي اعلاها جهنم وتحتها التي ثم الحطمة ثم السعير ثم السقر ثم الجحيم
ثم الحساب وباب كل من داخل الأخرى (قوله وليكون الخ) أي وختم كتابه بالعتق ليكون هذا
الكتاب الخ فهو علة ثانية لختمه فان قيل جعل الشارح ختم المصنف كتابه بالعتق لاجل ذلك جلالة على
أدنى درجات الاخلاص الثلاث الاولى أن نعبد الله طلباً لثوابه وهو بامن العقاب وأطعمه عافى الجنة
وخوفاً من النار الثانية أن نعبد الله بعبادته والنسبة اليه الثالثة أن نعبد الله لكونه الهك وأنت
عبد موهذه أعلاها وذلك قالوا بقرضى الله ضياء

تعالى كتابه بالعتق
رجاه لتسحق الله له
من النار وليكون
سبباً في دخول

كلهم يعبدونك من خوف نار * و يرون البهة خطا بزل * أو بان يسكنوا الجنان فيصنوا
يقصرون ويشر بواستبديلا * ليس لي في الجنان والتارخط * أنا لا استغنى بحسبي مدسلا
فالآثر يقام المصنف أن يجعل عبادته من الدرجه العليا أجب بان الشارح فعل ذلك مجازاً لئلا يكلام
المصنف حيث قال في الخطبة طابا بامن الله الرباب وان كان هذا من تواضع المصنف رضى الله عنه
حيث جعل نفسه من أهل الدرجه الدنيا (قوله سبياً) بالنصب والسبب في الاصل الجبل يال بعلالي
فليند سبباً الى المعاصي ثم أطلق على كل من ينسب اليه في الأمر من الأمور فكون مجازاً بالاستعارة
ان جعلت العلاقة المشاهدة في التوصل في كل أو مجازاً لمرسلان جعلت علاقته الاطلاق والتعبد
(قوله في دخول الخ) أي دخلاً لخاصة هو الدخول مع التلذذ بالذات المرصبة والتتبع بالدرجات
العليه وذلك سبب من العمل فلا يتأني أصل الدخول بفضل الله كما ورد في الحديث ادخلوا الجنة

نفضى واقتسموها بما عاكروا ذلك قال صلى الله عليه وسلم لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال لا أنا لأن شغلنى الله رحته ومن هذا علم إن معنى قوله تعالى إذا دخلوا الجنة عما كنتم تعملون أدخلوا الجنة بنفضى واقتسموها بما كنتم تعملون وبعضهم قال المني في الحديث السبية الموجبة للجنة لا تقتضي فلا ينافي أن العمل بسببته عارى عادى وهو المراد في الآية الشريفة والله اعلم (قوله الجنة) أى دار الثواب وهى في اللغة البستان مأخوذة من جنة إذا ستره لاها تستر دناها الشدة التقاطعوا وأغللاها وأصلها دار الثواب بجميع أفرادها وهى واحدة أو أربع أو سبع فذهب ابن عباس إلى أنها سبع واستدل لذلك بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الجنان سبع دارا بالآل ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم والجنة وهى إلى أنها أربع واستدلوا لذلك بقوله تعالى وإن خاف مقام رب جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان فذلك أربع وذهب بعضهم إلى أنها واحدة قالوا سمعنا ما صدقنا عليه إذا صدقنا علمه لجنه عدن أى ما تمودا والاسلام أسلامتهم فيها من كل خوف وورع ودار الخلد تملكون فيها إلى غير ذلك ولم يصح نص صريح في تعيين عمل الجنة والنار ولا كثرة من عمل أن الجنة فوق السموات السبع وقمت العرش والنار تحت الأرضين السبع والاسلم في هذا المقام التقوى إلى الملك العلام وورد عن ابن عباس أن الجنة مخلوقة قبل النار كما أن الرحمة مخلوقة قبل الغضب والمعاد دخول المصنف جنة مخصوصة وهى ما أعد الله له لكل جنة بما عمل أهلها متعدد فتكون من العام الذي أريد به الخصوص وهو العام الذى عموه ليس مراد بالآل ولا حكما كما في قوله تعالى الذين قال لهم الناس فإن قومك ليس منكم ليس مراد بالآل ولا حكما بل المراد به شخص واحد وهو نعيم بن مسعود الأشجعي لقيامه مقام كثير في تبديله وتخصيصه بالآل المؤمنين لا من قبيل العام الخصوص وهو العام الذى عموه مراد بالآل ولا حكما كما في قوله تعالى إن الإنسان لني خسر فإن عموه مراد في التنازل لجميع أفراد الإنسان ليسع الاستثناء بعده فإن الاستثناء معيار العموم وليس مراد في المحكم بل الحكم منصب على ما عهدا المستثنى بقرينة استثنائه بعد حكم المستثنى منه والحاصل التناقض لا فتضاء العموم في المستثنى منه أن جميع أفراد الإنسان في خسر حتى المستثنى واقتضاء الاستثناء أن بعض الأفراد هو المستثنى ليس في خسر وإذا تحقق أن الجنة هتان من قبيل العام الذى أريد به الخصوص كانت مجازا لأن العام المستعمل في خاص من حيث خصوصه مجازا بخلاف ما إذا استعمل فيه من حيث أنه فرد من أفراد العام لتحقيق العام فيه فإنه يكون حقيقة ونص ابن السكيت في جمع الجوامع على أن العام الخصوص حقيقة للعموم جميع الأفراد تناولا بالآل المراد به مخصوص حكما فتناوله مع التخصيص تناولا بخاصة لا تخصيص (قوله دار الأبرار) بل من الجنة والدار عمل الآفاق لأن من أقام بها يهدى والدار الأبرار جمع أبرار من البروهو الأحسن قال برهبره يفتح الباء مفعلا فهو أبرو بار وذكر بعضهم أن جمع البارورة وجمع البرابرار وكثيرا يفتضيان الأولية والساد والزهو وقيل المراد بهم المؤمنون الصادقون في اسمهم سمووا أبرار لأنهم برروا الأمانة والامهات والأبناء والنساء كان أولئك عليك حقا كذلك أولئك عليك حقا قاله بالآل الأمهات والأبناء الحسن اللهم والأمة الجانب لهم والبر بالآل والنساء أن لا يفعل بهما يكون سببا في العقوق وفي نعمة دار القرار أى دار استقرار المؤمنين ونسبهم فيها يقال يقر بقرقرارا إذا استودام وهذه النصفة أولى لأدائها دوامهم واستقرارهم فيها (قوله وهذا) أى الجملة الأخيرة لأن اسم الإشارة ترجع لأقرب بعد كور أو ما تقدم من الكلام على العتق وما يتعلق به من الأحكام وغيرها الذى ختم للمصنف به الكتاب وأما ما يداهبه المعنى بقوله أى ما تقدم من شرح ألقاظ الكتاب فهو بعيد عن الصواب لتماما كان جميع ما تقدم من ألقاظ الكتاب آخر الشرح فصار له الآن يجب أن لا يستمرز الأول كما

الجنة دار الأبرار
وهذا

تقول لشخص افعل كذا آخر ما عليك مع أنهم سبق منه ففعل شيء قبل هذا ومع هذا الجواب فهو بعيد فالأقرب الأول ثم الثاني والثالث إلى الالفاظ المستعارة في ذهن وهي معقولة لا محسوسة مع أناسم الإشارة بموضوع لأن يشار بها إلى محسوس بحد ذاته البصر فيكون استعماله في ذلك مجازاً بالاستعارة التصريحية وهل هي أصلية أو تبعية بخلاف عندهم فتقرر بها على القول بأنها أصلية أن تقول شبه المعقول بالمحسوس بحد ذاته المحسوس في كل واستعير لفظ هذا من المحسوس للمعقول على طريق الاحتعارة التصريحية الأصلية لا تظن لكونه في قوة المشتق أو مشتقاً عنه المشتق لأنه لا يلزم من كون الشيء في قوة الشيء أن يعطى حكمه حتى تكون تبعية وتقرر بها على القول بأنها تبعية أن تقول شبه مطلق لمعقول بطلق محسوس فبمضى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات واستعير لفظ هذا من محسوس جزئي لمعقول جزئي وهو الذي قصد المبالغة في استعماله وبعبينه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية كالاستعارة في الحرف بلفظ كذا يؤخذ من كلام العلامة المولوي في تعريف الالة الوسيطة (قوله آخر) بمد اللفظ وكسر الهمزة أصله آخر همزتين فلبت الثانية ألفاً على حد قول ابن مالك ومدا امل ثاني الهمزتين « كامة ان سكن كاً وتروا وتين قال العلماء أو الآخر ما قبل الأول ومرأهم أن ذلك غالب لا لازم فلا ينافي ما تقدم (قوله شرح الكتاب) أي الشرح الموضوع على الكتاب الذي هو المتن والشرح في اللغة الكشف والبيان ومنه قول شخص لا تشرح لي ما في ضميرك واصطلاحاً اللفاظ مخصوصة بالدلالة على معان مخصوصة وضعت على وجه مخصوص كما يشهدون في قولهم فهذا شرح في الخطب (قوله بغاية الاختصار) أي المعنى بغاية الاختصار فهو تحت هذا التناول بالنظر للظاهر بعد بدلالة معنى الغاية آخر مراتب الشيء بمعنى الاختصار تقليل اللفاظ وتسميته بذلك على سبيل المبالغة والافعال ما هو آخر منه وتقدم أن هذا أحد معاني هذا الكتاب فانه تارة يسمى بالقراب وتارة بغاية الاختصار ولذا سمي الشارح شرحه باسمين موافقين لاسمي الكتاب أحدهما دفع القريب المذهب في شرح اللفاظ التقریب والثاني القول المخالف في شرح غاية الاختصار وقد اشهر المتن عند الطلبة بأي شجاع وهي في الحقيقة كنية المصنف (قوله بلا احتباب) أي حال كونه بلا احتباب فهو حال من شرح وان كان مضافاً إليه لكون المضاف جزءاً من المضاف إليه والاحتباب أداء المعنى المقصوداً كتر من عبارة التعارف والابحاز أدوة ما قبلها والمساواة أدوة ما لفظ مساوفاً وقيدوا الزائد في الاحتباب بان يكون لفظاً لا يخرج التحويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفظاً مع كون الزائد غير متعين كافي قوله « وأني قولها كتباً ومبانيه فإن الكتب والمباني واحد أحدهما زائد من غير تعيين والمشهور هو زيادة متعينة لا لفظاً كافي قوله « وأعلم على اليوم والامس قبله » فإن قبله يعني عنه الامس ولا يغني هو عن الامس فهو وزيادة لا لفظاً (قوله فالحمد لنا) أي التناء بالجميل على التقاوم بنا ولما كان تمامه كافي قد روي على ابتدائه أو آخر التعبير بالحجة الاسمية لا فادتها الدوام المناسب للمقام ولا ينافي ذلك قول الشيخ عبد القاهر أن الحجة الاسمية لا تدل إلا على مجرد الثبوت فإذا قلت زيد مطلق لم يفد ذلك سوى ثبوت الانطلاق زيد لأن مراده أنها لا تدل على أكثر من ذلك بالنظر لاصل الوضع فلا ينافي أنها تطلق على الدوام والاستمرار بالقرائن التي منها العدول عن الحجة الفعلية إلى الاسمية بأن كان المستند اليه مصدرًا كما هنا فاصل الحمد لله جدت حمد الله فغذف الفعل أكثره بدلالة مصدره عليه ثم رفعه وأدخلت عليه لئلا تدل على الجنس أو الاستغراق أو الهدوف في التعبير بأن إشارة إلى أن هذا الشرح من جملة تربية الله له وألف فيه خروج من حوله وقوته إلى حول الله وقوته والرب في الأصل

آخر شرح الكتاب
غاية الاختصار بلا
احتباب فالحمد لنا

مصدر معنى التربة وهي تبليغ الشيء شيئا فمأ إلى أن يبلغ الحال الذي أراد المُرِّف وصف به الماتة كالعلل وقيل صفة مشبهة من يبر به بعد نقله إلى الفعل انضم كاهو المشهور وأصله رب أدعيت الباء في الباء قيل إنه اسم فاعل وأصله وأب حذفت ألفه لكثرة الـ لا تستعمل وأدعيت الباء في الباء وله معان تلحقها بعضها قوله

قرب عبيد مالك ومسلمين * قرب كثير الخير والى التسليم
 وخالفنا المعبود جازك سمرنا * وبصلحنا واصحابنا ثابت التسليم
 وجامعنا والسيد احقنا فهذه * معان أنت السرب فادعنا تظم
 وجه الله تعالى (قوله انتم الوعا) صفاتنا بنا وهما احسان من احسانه تعالى وفي اختصاره
 لهدن الامين اشارة الى ان هذا التاليف معانتم الله عليه ووجهه الجاهل معاني الاول الذي يبدأ
 التاليف قبل السؤال ومعنى الثاني كثير الهمة المعبود فهو معية مبالغة في تحويه وهي ما تدل على
 الكثرة زيادة على ما يدل عليه اسم الفاعل عما ذكره ان مالك في قوله

فعل أو مفعال أو فاعل • في كثره عن فاعل بدل

وفي فعل قل واوصل * وهذه بالمقالة ثالثة في حق تعالى كما في جواب خان هاته تعالى حاققة مستمرة
 في الدين والدينا والآخر فاطنة وظاهرة من السبق ومرة إذ فعل الاله بالدين لها انقطاع ولا تفاد
 واما المقالة السابعة وهي أن تنسب اليه زيادة فعل ما يستحقه فمستحقة في حق تعالى فلا تأتي أن
 تنسب اليه ما يذلل ما يستحقه (قوله وقد أفتت) أي هذا الشرح وهذا التمهيد موجهة للاعتذار
 الذي في وتتميم الكلام من سبيل التأليف والتصنيف وقوله عاجلا أي سرعا وقوله في مفسرة
 أي من سبيل وأيام قليلة وهذا مستخدم من قوله عاجلا فهو تأكيده (قوله والروح) أي والوهم
 عن اطلع في هذا الشرح على هذوة اصلاها فالمرسولة مبتدأ وانما فاعل المرحوم ضمير مستتر فيه
 وأن يصح ما في تأويل مصدر خبره (قوله من اطلع) أي من تميز وتأمل وتبين وليس المراد النظر بالعين
 وقوله وفيه أي في هذا الشرح ولا يخفى أن فيه متعلق باطلع والظاهر أن من اطلع متعلق بالمرجو
 خلافا لمن قال لا يصح انتمتعلق به وجعله متعلقا بحرفي حال من ضمير المرحوم والتقدير والذي
 يرجي هو حال كونه كائن من اطلع مما لا يلزم محققا ذكر بان من لا يشده الغلبة فيقتضي أن
 مبتدأ المرحوم من اطلع مع أن مبتدأ المرحوم المؤلف لأنه صادر من موديان كون المرحوم صادرا من المؤلف
 لا لأن في أن مبتدأ من اطلع لأن معنى كونه مبتدأ أن أول أمره ان يحصل عند من لا يمكن تأخيره
 الأخرى أي في قولك سر من السر تفتد السر يعني أن أول أمره ان يحصل عند من لا يمكن تأخيره
 السر قائم بغيره ولو ذلك قولك استغفر الله من ذنب فان الذنب مبني الاستغفار يعني ان يحصل عنده
 مع أن الاستغفار قائم بالمستغفر وكذلك قول الفقهاء غفرت الرضا ما من الثلث (قوله على هذوة) أي ذلة
 قال في المختار لهذوة قاله هذا ما هو هذوة الجار والمجرور متعلق باطلع وقوله صفة أو كبر صفة
 هذوة وليس الصبر باختيارها في اللغة والكتب باعتبارها اسما حكيم (قوله من اطلع) أي من اطلع
 وليس المراد اطلعها تغييرها بان يطلعها يكتب باعتبارها اسما حكيم (قوله من اطلع) أي من اطلع
 إلى عدم التوفيق يعني من كذب المؤلفين لا احتمال أنه من اصلا من اطلع على كتبهم ففاعل ذلك
 ضال مضل والمراد به ايقول أو يكتب هذوة قل أو سهو أو أخره من النسخ وله كذا من
 غير تشنيع ولا ترسيخ (قوله ان يمكن الجواب فيها) أي تلك الهذوة وقوله على وجه حسن أي مرضي
 وهو راجع لكل من قوله أن يصحها وقوله يمكن الجواب عنها فقد تنازع فيه الفعلان فيه وظاهر
 كلامه أنه مأمور بمكان الجواب عنها تسمى هذوة وهو كذلك ظاهرا وأشار الشارح بذلك إلى أنه متى
 ما أمكن الجواب على يحمل الكلام على وجه بعيد عن الجواب عنه ولا ينبغي له التنادي في

انتم الوهاب وقد
الفتما جلا في مدة
بسرة والمرجو عن
أطلع فيه على هفوة
صغرة أو كبيرة أن
يصلها ان لم يكن
الجواب هنا على وجه
حسن

حسن

الاعتراض لأن ذلك يكون ناشئاً عن شيء في النفس غالباً بل أن ظهر له الوجه المذكور وأما ما عليه من أول الأمر ولا يبادر إلى الاعتراض فإن الاعتراض مع إمكان الجواب في غاية السقوط قال بعضهم لا ينبغي أن يفتض الاعتراض الإجماعية شرعاً الأول كون ما اعتراضه لا وجه له في التأويل وقد أشار إليه الشارح بقوله أن لم يكن الجواب الخ الثاني أن يكون قاصداً للصواب فقط الثالث كونه يعلم أن ما اعتراضه يمتنع من كلام أمام معروف الرابع كونه مستحضراً لذلك الخامس كون الاعتراض أملي أو سواسي بالمعترض عليه فإن فقد شرط منها فهو أجمع وداعترضه عليه ورد الشرح المسمى هذا الأخير بأنه لا مانع من أن يظهر الله الحق على يد المفضول مع كونه يظهر على يد الفاضل وهو ظاهر (قوله ليكون) أي من أطلع على الحق وقواصلها ما تقدم أن لم يكن الجواب اعتباراً به وحده حسن ولا يفتني أن قوله ليكون الخ عليه لقوله أن يصلحها وقوله يندفع السيئة بالتي هي أحسن أي من يزيل تلك السيئة التي تسيء الشخص بسبب الأذى بالتحصيل التي هي أحسن من العقوبة والصبر وعدم اتخاذ العقوبة التشنيع والاعراض عن الأذى فإنه ليس كل هفوة تعدد ذنبه أو لا كل عثرة توجب عتاباً يترتب على كونه عن يندفع السيئة بالتي هي أحسن أن يكون له حظ عظيم في الدنيا والآخرة (قوله أن يقول) أي والمرحون أن يقول وقوله من أطلع أي من تطرأ وامل من الكلمة وأهل العلم وقوله في الفوائد أي المذكور في هذا الشرح والمراد القوائم المفعولات التي فيها أيضاً أخذنا من الكلام ٢٦ في القواعد جمع فائدة وهي لغة ما يكون به الشيء أحسن حالاً منه بغيره وقيل ما استفدته من علم أو دل أو غيرهما كناية فائدة صار من أقرصر على العلم والمسال الشرف فما قبل ما خوفة من القيد بمعنى استحداث المسال والمخير وقيل ما خوفة من فادته إذا أصبت في أحوال اصطلاحاً للمصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي غرته وتبعته وتخرج بالمصلحة المذكورة والعرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انتهت قصودها فاعمل من حيث الفعل والمصلحة وهي المصلحة المذكورة من حيث انتهت غايتها وهي المصلحة المذكورة من حيث انتهت غايتها طرف الفعل فهذه الأربعة فائدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله من جاء بالمحيرات) يحتمل أن من شرط طبعه جاء بالمحيرات فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره يشبه علمها والمحيرة الشرطية بنسبها ما مقول القول وتكون جملة أن الحسنات يذهبن السيئات مستأنفة قصد بها الاستدلال على الجملة الشرطية وجوابها ويحتمل أن من وصلته وتكون بدلاً من التي قبلها الموصولة أيضاً وتكون جملة أن الحسنات يذهبن السيئات مقول القول وعلى الاحتمال الأول يصح كون المراد بالمحيرات الفوائد المقدمة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد بها ما ناب التخصيص عليه من الأعمال الصالحة ومن جلتها السيرة على الزلات في مقابلة الحسنات وعلى كل من الاحتمالين فالحسنات والسيئات تشمل حسنات المؤلف وسيئاته (قوله أن الحسنات يذهبن السيئات) هذا مقسم من قوله تعالى وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل أن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى لذي القرنين أي أقم الصلاة طرفي النهار في التراب والعداوة والعشى والمراد بالصلوة في ذلك الضج والظهور والعصر والزلف جمع زلفة وهي الطائفة من الليل والمراد الصلاة في ذلك المغرب والعشاء والحسنات جمع حسنة وهي الأعمال الصالحة كالصلوات الخمس والسيئات جمع سيئة وهي الذنوب الصغائر ذلك ذكرى لذي القرنين عظة للمؤمنين نزلت هذه الآية في رجل قبل أن يهتبه وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أصليت معنا فقال نعم فقرأ عليه الآية فقال إلى هذا خاصة فقال لجمع أمي كلهم رواه الشيخان (قوله حبلنا الله الخ) جملة خطابية ثم إنه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمه آثاره العظمى لله حيث أنه لم يعلمه يكون من باب الحمد بالنعمة قال تعالى وأما نعمة ربك فحدث فحدث ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره وهو أولى لأجل التعظيم المطلوب في الدعاء الحديث إذا دعوت فعمموا (قوله بحسن النية) أي

ليكون ممن يندفع
السيئة بالتي هي
أحسن وإن يقول
من أطلع فيمضي
القوائم من جاء
بالمحيرات أن الحسنات
يذهبن السيئات جعلنا
الله بحسن النية

بسبب النعمة المحسنة باله لا سببها الاضافه من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالنية المحسنة المقصد
 الخالص من الرياء والمفعول وحده الشهر وتواله دتمان بقصد التفرغ باليه لوجه الله يؤمل أن ينفع
 به بشر فاوثر بأوفد كان كذلك ولا يخفى أن حسن النية يكون سببا في جعله مع النبيين ومن يعلمهم
 ولا شك أن هذا امر زائد على دخول الجنة نال بالعمل فلا وجه للبعض في كون اليه بالسببية بان
 دخول الجنة ليس مسببا عن الاعمال التي من جلتها ما هنا وقد مر تحقيق ذلك (قوله في اليه) أي
 الشرح والجار والمجرور متعلق بالنية والمعنى بالتصديق للخالص من الرياء وفحوى في اليه فبان بقضيه
 نفع العباد ورضاه الرب سبحانه وتعالى (قوله مع النبيين والصديقين والشهداء) والصلحين وحسن
 أولئك رفيقا هذا مقتبس من قوله تعالى ومن بلغ الله رسولنا أولئك مع الذين أنعم الله عليهم
 الا يتم سبب زوالها بان بعض الصالحين قال النبي صلى الله عليه وسلم كيف نزلت في الجنة فوافقت
 الدرجات العلى ونحن أسفل منك فنزلت والمراد بكونهم مع من ذكر اسمهم يترددون اليهم لزيارتهم
 والمختصون معهم للناس بهم وغير ذلك مع أن مقتضى مثل الدرجات التي أعدها الله وليس المراد أنهم
 يكونون معهم في درجة واحدة لانه يقتضي استواء الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل
 يكون كل في درجته لكن يتمكن من رؤيته بقدر الوتر والهدى ويزور الله كل من أهل الجنة الرضا
 بما أعده الله له ويذهب عنه اعتقاده أنه مفضول لثقتي منه الحسرة في الجنة كما قاله ابن عطية ولا
 يخفى أن النبيين جمع نبي بالهمز وتر كمن النوا هو الخبر لانه مخبر عن الله ولو بانه نبي لعظم أولاه
 مخبر عن الله بالاحكام التي يرحمها الله بها واسطة ملك أو مقبول أو من النبوة وهي الرفعة على
 المساحة لان النبوة تفسر وهما المكان المرتفع فعمل المراد بقوله وهي الرفعة وهي المكان ذو الرفعة
 لانه مرفوع الرتبة أو رتبة من أتبعه فعلى كل منهما جمع أن يكون بمعنى اسم الفاعل وبمعنى
 اسم المفعول وأن الصديقين جمع صديق بكسر الصاد وتشديد الدال وهو المبالغ في الصدق كما في
 بكسر الصاد يقرب الله عندهم أولئك الشهداء الذين في سبيل الله ومن جرى مجراهم من سائر الشهداء
 وأن الصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق الصاد بحسب المكان والمراد بالصالحين
 خير من ذكر لان الاستئناف الثلاثة السابقة صالحوه ايضا فخص الصنف الرابع بقية من بقية
 الصالحين وقد شئت في ذكر الاربع طرق التذلل فان منزلة كل صنف أدنى من منزلة الصنف
 الذي قبله وقوله تعالى وحسن أولئك في معنى التصب كإفالة البيضاء وهي رفيقا منصوب على التمييز
 أو الخصال أو جمع مع أن المعنى وحسن أولئك الاستئناف الاربع المذكورون وقله لان رفيقا
 فعل يستوي فيه الواحد والجمع على حد والملائكة بعد ذلك ظهر أولان المعنى وحسن كل واحد
 من أولئك ورفيقا بمعنى الرفيق الصاحب سبي رفيقا لأنه يرتفع به في محبته (قوله في دار الجنان) أي
 في داري الجنان فلاضافة للبيان والجار والمجرور متعلق بصلة أو معنى الدار مشهور وقد تقدم وجع
 الجنان لتسدها في ذاتها أو باعتبار أو صافها وان كانت جنسها واحدة وقد هلكت ما في ذلك من
 الخلاف وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنات الاعمال وهي التي ينالها الناس بأعمالهم وجنة البرات
 وهي التي يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الأطفال ويحويهم كمن لم يتلقهم
 دعوة الرسل (قوله ونسأل الله) أي نطلب منه فالسؤال بمعنى الطلب في النون ماسبق في قوله جعلنا
 الله (قوله الكريم اللتان) صفتان لله وهما اسمان من أسماءه تعالى وبالأول ينفع الكفار على
 المشهور ويحوي ذكرهم هادوما لما لهم بكل مطلوب محسوب مأخوذ من الكرم وهو أعطى ما ينبغي لمن
 ينبغي على وجه ينبغي لا غرض ولا لغة والثاني يغفر المير وتشد النون ومعناه الذي يشرف عباده
 بالامتنان عليهم بما عليهم من النعم مأخوذ من المن وهو تعالى فالتنعم وهو من الله حسن ليس ذكر
 عباده تنعمه عليهم فيطيعونه ومن غيرهم مذموم الامن ني أو والد أو شيع وفي ذكر هذين الوصفين في

في اليه مع النبيين
 والصديقين والشهداء
 والصلحين وحسن
 أولئك رفيقا في دار
 الجنان ونسأل الله
 الكريم اللتان

الموت على الاسلام
والايمان بجهنم
سيد المرسلين

مقام السؤال مناسبة ظاهرة (قوله الموت) هو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا فهو عدى
على الراجح وقبل عرض بعض أدلة الحياة فهو وجودى وبطلان قوله تعالى خلق الموت والحياة لانه لا يتحقق
الا بوجودى لكن رد ذلك ان خلق معنى فهو والعلم بقدره قبل تدبيره على كونه وجوديا (قوله
على الاسلام والايمان) أى حال كونه كائن على الاسلام والايمان فالخارج والجبر ومنعطف بمخوف
حال من الموت وعلى هذا المعنى كان فى الأصل للاسماء على ما يكون فيها استعارة تصرف بحجة
تسمية بان يشبه مطلقا مصاحبة بطلق استعمال مجامع المنسكن فى كل فسرى التشبيه من الكليات
الغريبة واستعرت على من استعمال خاص لمصاحبة خاصة وليس حال من التشبيه فى سؤال لأن
الحال يندفع فى ما لم يفسر بالمرئى فساله فى حال كوننا كائنين على الاسلام والايمان الموت فلا يفسد
حيث تكون الموت على الاسلام والايمان مع أنه المراد بالاسلام لغة مطلق الا بتبادله وشرعا لا يتبادلا
جاءه النبي صلى الله عليه وسلم على علم من الدين بالضرورة وأقل ذلك النطق بالشهادتين والايمان لغة
مطلق الصدق وشرا للصدق بما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة تفصيلا
فى التفصيل كجواب الصلاة والركعة والجماعى غير ذلك ما وجدنا فى الأجزاء كقوله فى المشهورين
وغير المأثمة المشهورين والتفصيل بحسب الايمان به تفصيلا والاجابى بحسب الايمان به اجابا
ومعنى كونه علم من الدين بالضرورة أنه علم من أدلة الدين واشتهر بين العامة والخاصة حتى صار يشبه
الضرورة والاراد بقرائن الضرورة شبه الضرورة فهو على تقدير مضى والابتنافى كونه معلوما
من أدلة الدين فعلم من ذلك تغاير معلولى الاسلام والايمان وان تلازم وجودا باعتقاد الاسلام المعنى
والايمان الكامل فلا وجود لمسلم الا وهو مؤمن وبالعكس اذ لا يبقى الاسلام الا مع الايمان ولا
يكون الايمان كاملا الا مع الاسلام فان قطع النظر عن ذلك لم يلزم ما فقد يكون الشخص متقاد
بظاهره وهو غير مصدق بقلبه كما فى المنافقين ولذلك قال الله تعالى قالت الاعراب آمنا نقل تؤمنوا
ولكن قولوا آمنوا يدخل الايمان فى ما لو يكون قد يكون الشخص مصدقا بقلبه وهو غير متقاد
بظاهره والراجح أن النطق بالشهادتين شرطا لاجراء الاحكام الدينية بقول شرط لفظة الايمان
وبطل شرط كما قال فى الجوهرة * والنطق فيه الخلف بالتحقق * فقبل شرط كالعمل وقبل بل بشرط
فقول المشفى فى القول بالشرط وهو الراجح خلاف الراجح (قوله بجهنم) أى حال كوننا متوسلين
بجهنم بملقوله صلى الله عليه وسلم رسول الله تعالى فان جاهد عند الله عظيم والجاء بمعنى المنزلة والقدر
وقد عرفت أن المراد بالنسب بجهنم صلى الله عليه وسلم فالباقي يستلزم استعانة الحقيقة لانها
لا تكون الا بالحق حقيقة والجاء لانه مجازية فلا يخالف ذلك عن مجازا ما بالاستعانة المصرية بحجة
النبوة وتقر بهان يقال يشبه مطلق الاستعانة بالالة المجازية بطلق الاستعانة بالالة الحقيقية
فسرى التشبيه من الكليات الغريبة فاستعرت الباهمن استعانة جزئية بالالة حقيقة لاستعانة
جزئية بالالة مجازية فواما المجاز المرسل الذى يرتب ان لوحظ أن الباهن نقلت من الاستعانة الحقيقية
بكونها بالالة حقيقة الى الاستعانة المطلقة فاستعملت فى الاستعانة القيدية بكونها بالالة مجازية فمن
حيث انها فرد من أفراد المطلقة أو مرتبة ان لوحظ أنها نقلت بعد النقل الأول من الاستعانة المطلقة
الى الاستعانة القيدية بكونها بالالة مجازية والعلاقة فى ذلك دائرتين الاطلاق والنسب والراجح
اعتبار النقل عنه وقبله باعتبار النقل الى وقبل العبرة بما يوضح أن يكون فى الكلام استعانة
بالكناية بان يشبه ما علم صلى الله عليه وسلم بالالة التى يستعان بها تشبيها مضمر فى النفس وبطوى
لفظ التشبيه ومرتبة الى بهن من لوازمه وهو الباقى تكون تخيلا للمكنية (قوله سيد المرسلين) أى
أشرف المرسلين واذا كان سيد المرسلين كان سيدهم بطريق الأولى ولذلك قال صلى الله عليه
وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر أعظم من ذلك أو لا أقول ذلك فربا لم تحذبا بالنعمة والسيد

من سادق قومه ومن كثر سواد أمي جيشه والحليم الذي لا يستغضب ولا يشك في اجتماع هذه
الحق في صلب الله عليه وسلم وأصله سيد بسودا جئت الوأو والياء وسبقت احداهما بالسكون
قلت الوأو يا وادعت الياقي الياء (قوله وخاتم النبيين) أي آخرهم يلزم من ختمه للنبيين ختمه
للمرسلين لأنه يلزم من ختم الأعم ختم الأخص ولا عكس وهذه الصفة موجودة في بعض التسخير
(قوله وحبيب العالمين) أي محبوب رب العالمين فيكون فعل بمعنى اسم المفعول أو محب رب
العالمين فيكون بمعنى اسم الفاعل ولا مانع من أرافتها معاً بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه
ومعنى محبة الله لعبد اصطفاؤه واجتماع صفاته بالامر أو الالهيته والقبول الثانية لأن المبدأ
الذي يكون بين المحبوب والمحبوس مستفيل عليه تعالى ومعنى محبة المبدأ به امتثاله لأمره واجتنابه
لنهيته ولذلك قال بعضهم تغصني الآله وأنت تظهر حبه • هذا المعنى في القياس شنيع
لو كان حبل صاذا لا طعنه • أن الحب لمن يحب مطيع

والعالمين جمع عالم لأنه ينطق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف كان يقال عالم الانس وعالم الجن
وعالم الملائكة وهكذا فظهر جمع هذا الاعتبار لا باعتبار إطلاقه على ما سوى الله تعالى لأنه يلزم
عليه أن الجمع أخص من مفرد وقد استند ابن مالك لذلك وجعله اسم جمع لا جاعاً قال والأزمنة كون
الجمع أخص من مفرد مؤنث غير بان ذلك بطل كونه اسم جمع أيضاً فالحق أنه جمع لأنه اعتبار
الأول غاية الأمر أنه لم يستوف الشرط ولا تليس علماً ولا صفة وقال بعضهم أنه في معنى الصفة لأنه
علامة على وجوده فله وعلى هذا يكون مستوفياً للشرط وتماجد بالوأو والتون والياء والتون
تفليها لعلامة على غيرهم لأن غيرهم تبع لهم وانما أظهر هنا مع أنه أضر في قوله بجماعه توناً
لأنه عليه تعالى أن يترتب العالمين (قوله محمد) هذا الاسم الكريم أشهر أسماء صلى الله عليه وسلم
بين العالمين والآن هما ما عتد جميع المسلمين وأشرعها إلى الصلوات والتسليم على هذا النبي العظيم
وسن التسمية بحمده صلى الله عليه وسلم ومما جده عبد المطلب به مع أنه ليس من أسماء
آبائه ولا قومه زاده أن يحمده في السما والأرض وقد حقق الله حقه في حق صلى الله عليه وسلم (قوله ابن
عبد الله) معنى عبد الله في الأصل الخاضع للذليل سمي به والده صلى الله عليه وسلم ولقب بالذليل
وفسته مشهورة (قوله ابن عبد المطلب) إنما قيل له عبد المطلب لأن أباهما حضرته الوفاة قال لأخيه
المطلب أدرك عبدك يترب وقيل لأنه لما أتى به أزد فقتله وهو داخل لمكة وكان حينئذ صغير
مستقنة لمكونه يتأخر جيله فقيل له من هذا قتل عدي حيا من أن يقول ابن أبي فناء
أحسن من حاله أظهر أن ابن أبيه وأمه شيبه الحمد لأنه ولد في راسه شيبه ظاهرة وقيل اسمه
قتيبو يلقب بالقباض لكثرة حدوده عسكرياً وكان من حكماء قريش وكان يأم أولاده بترك الظلم
والبغي ويعتصم على مكارم الأخلاق وينهاهم عن الأمور الذميمة (قوله ابن هاشم) إنما سمي هاشماً
لأنه كان هاشم العظم والصوب يجعله على الثريد يصبغه للناس في زمن الجاهلية كانت أمه تائهة لا ترفع
لا في المرأة ولا في الضراء لذلك كان يضرب بكرمه لثقل ولعل الشارح اقتصر على هاشم ولم يذكر
نسبه الشرف إلى هاشم لأن لاجل الجمع وقصن نذكره على التمام تبركاً بسيد الأئمة أهل البيت
محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد
ابن عدنان إلى هنا انتهى النسب الذي انعقد الإجماع عليه وأما ما يصبغ إلى آدم فليس في طريق
جميع وهذا نسبه من جهة أبيه وأما من جهة أمه فسيدنا محمد بن آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن
زهره بن كلاب فجمع أمه صلى الله عليه وسلم معه في جده كلاب وعبد مناف الذي في نسبه من
جهة أمه غير عبد مناف الذي في نسبه من جهة أبيه (قوله السيد) قد تقدم الكلام على السيد

وخاتم النبيين وحبيب
رب العالمين محمد بن
عبد الله بن عبد
المطلب بن هاشم
السيد

(قوله الكامل) أي تكميل الله في ذاته وصفاته فهو كامل خلقا وخلقاً وهو شدة الإقضاء
 ويعتقد أن غيره من الأنبياء كامل أيضاً وهذا كمال (قوله القامح) أي لا أبواب إلا أن الإنسان والحيوان في العلم
 والتوفيق لا يقوم طريقاً أو الحجاب كهم من أمته فيكون من التوفيق معنى الحكمة ومنه قوله تعالى إلى ربنا العرج
 فينا ودين قومنا بالحق وأنت خير القامحين وعلى الأول فهذا استعارة الكبرياء وتوفيقاً وترشيع
 وتقرر به أن يقول شبه الأيمان والهداية والتوفيق والعلم يفت مغلق له أبواب يجمع أن كلاً
 لا يؤمن الله إلا بالفتح وعلى لفظة التمسبه ويراد به بئس من أراد به وهو لا يؤمن الله إلا بفتح
 والفتح ترشيع وقوله القامح أي للثنين يثابون كان أولهم خلقاً قال ابن عطاء الله السكندري ما زال
 فلما تسبوا دأبوا إلى أن عاد الأمر كما بدأوا حتى من له كمال الاصطفاء فهو القامح المستقيم في الأنوار وسر
 الأسرار والمليح في هذه الدار وفي تلك الدار على الخلوقات مناراً وأتمهم فخاراً (قوله الله أي
 الثناء والمجمل مستحق لله (قوله الهادي) أي الدال لأن الهداية معناها الدلالة إلى طريق شأنها
 أنها توصل إلى مان يصل بالفعل خلافاً للمعرفة في قولهم بأنها الدلالة الموصولة بالفعل لأنه يخالفه قوله
 تعالى وأما تود فقد ينههم فاستقروا على الهدى فان أجابوا عن الآية بأن المراد من
 الهداية فيها الدلالة غير الموصلة بجواردين الأصل الحقيقية ولا مرد على الأول الذي هو قول
 أهل السنة قوله تعالى أنك لا تهدي من أحببت لأن المراد منها كما قاله بعض المفسرين أنك لا تتحقق
 الاهتداء في قلب من أحببت فان أنه صلى الله عليه وسلم لا يتحقق الاهتداء في قلب أحد فمدق
 الآية بمن أحب أحب أن قصص من أحب ليس للتقييد بل نظر السبب الزول فأنزلت
 في شأن من أحب بطالباته أحب هذا من غير قيد وليس المراد أنك لا تدل من أحببت لأن الله
 عليه وسلم له كتمه في أن تلقى في الآية الهداية بمعنى الدلالة الموصولة بالفعل التي هي
 أحد فردين الأول أهل التسعة والآخرين الدلالة الموصولة بالفعل وغير الموصولة بالفعل والآخر
 هذه الآية الفرد الأول كان المراد من الآية الأولى الفرد الثاني (قوله أي سوا السبيل) أي
 السبيل المستوي فهو من إضافة الصفة للموصوف بعد تأويل السوا بالمستوي والمراد بالسبيل
 المستوي الطريق المستقيم الذي لا عوج فيه ثم جعل بعد ذلك أن يراده الطريق الحسي وهو
 معلوم أو المعنوي وهو أدنى الحق أو ما يشعركما وفي بعض النسخ إلى سبيل الرشاد أي طريقه والرشاد
 ضد التضييق وهذه النسخة هي التي كتبها علم الهدى لكنها لا تتأثر السبعة التي بعدها بل تناسبا
 النسخة الأولى فيكون كل من المصنفين على اللام (قوله وحسبنا الله) أي كافينا الله بحسب بمعنى
 كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خير مقدم والله مستدام مؤثر وقيل إن حساب اسم فعل بمعنى يكفي
 والله فاعل فاعني على الأول بحسب التقدير الأصلي الله كافينا وعلى الثاني بكفينا الله قال تعالى
 ليس الله بكاف عبد وهو ما تفهم تترى معنى ما جعل المخاطب على الأقرار ما يعرف وإن يكن
 واليه الميرة أي أقر ما خاطب بما تعرف وهو أن الله كاف عبده كافي قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك
 أي أقر ما يحجب عما تعرف وهو أن ما حثاك صدرك وقال تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه
 أي كافيه فالخاص من أن الكافي بالله كفاؤه وأعطاه سواه ومناه وكشف همه ووارى غمه كفاً لا
 ومن التوكل على الملك من الملوك * حفظه وملكه أحسن السلوك * فالأولى بذلك من يتحسب رب
 العالمين ويكتفي به من الخلائق أجمعين (قوله ونوم الوركيل) أي ونوم الموكول إليه الأمر فوكيل فعل
 بمعنى مفعول لأن عباد موكولوا أمورههم اليه واعتقدوا في حوائجهم عليه * وقيل معناه القامح على
 خلقه بما يصلحهم فوكيل أموره وعياده إلى نفسه وقام بهافر زعمهم وقضى حوائجهم ومنهم كل خير *
 ودفع عنهم كل شر فهو وكيل على هذا الفعل بمعنى فاعل والأول هو المشهور والمخصوص بالمدح محضوف
 تقديره الله لأنه لا يليق هذا التركيب من فاعل ومحضوف وهو مبتدأ خبر الجملة نفسه وعلى هذا

الكامل القامح القامح
 والمجد لله الهادي
 إلى سواء السبيل
 وحسبنا الله ونعم
 الوكيل

فالكلام جلة واحدة وقيل ميتة أخبر عن صفوه والتقدير والله المبرح أو أخبر ميتة بعد حذف
 أو التقدير المدحوق لله وعلى هذين الكلامين جملتان الأولى لا شيء المدح والثانية ميتة استئنافا
 بيان الكونها واقعة في جواب سؤال مقدير تقدير من المدحوق فان قيل في كلامه عطف الانشاء على
 الاخبار لان جلة حسنة الاخبار لا لا خیار فجملة ثم الوكيل للانشاء في جواز خلافه والاكثر على
 التبع وذلك قاله بعضهم وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيمضى جاري

فان الصلاح وان مالك أبا * بجواز فيقول بالجل اقتضوا
 وجوزته فرقة قلبيسه * ونسبوه وارضى دليله

أجيب عن ذلك ما حو به منها ان جلة حسنة الله تجعل لانشاء الاحتساب والمطغ حيثئذ من عطف
 الانشاء على الانشاء ومنها ان جلة ثم الوكيل خبر ميتة بعد حذف والتقدير وهو ثم الوكيل من غير
 احتساب لتقدير قول لان الجملة الطلبية تقع خبرا على الصحيح فلا حاجة لان يقال التقدير وهو مقول
 فيه ثم الوكيل بخلاف التبع فان الجملة الطلبية لا تقع تحتها الا بتقدير القول كما قال ابن مالك في باب
 التبع وامن هذا ما عدا ذات الطلب * وان أتت بالقول أضمر نصب

فأنت تراه فينبغي قوله هنا أي في التبع آخر ازا عن الحرثم الحال كالنعت وعلى هذا فالمطغ من
 عطف الاخبار على الاخبار ومنها ان الواو للاستئناف أو للاعتراض بناء على جواز الاعتراض آخر
 الكلام وان كان مذهب الجمهور مع الاعتراض آخر أو بعضهم جوز عطف الانشاء على الاخبار
 فيما له محل من الاعراب كما في قوله تعالى وقا لوا حسنة الله وثم الوكيل بناء على أن الواو من الحكاية
 لأن المسمى فالواقع من العصابة حسنة الله وثم الوكيل فكما قاله عنهم بقوله وقا لوا حسنة الله وثم
 الوكيل أي قالوا حسنة الله وقالوا ثم الوكيل ونقل عن السنانين جواز العطف للمدح كورفعها لا لجل
 له من الاعراب اذا كان بينهما كمال الاتصال كما هنا فان الثانية مرتبة بالاولى فان الثانية كالدليل
 لاثبات محمول الاولى لموضوعها لان المقصود بالثانية مدح موضوعها وبيان انه حقيق بثبوت مجموعها
 له (قوله ورضي الله الخ) هكذا في بعض النسخ وعليه فاختار التعبير بالقول المسمى للاشارة الى
 تحقق الوقوع وعلى هذه النسخة كتب المحقق وفي بعض النسخ والصلاة الخ وعلى هذا كتب من
 تكلم في تنقيح على هذا الكتاب وقد اشهر أن الصلاة من الله الرحمة ملقاة والمقرونة بالعظيم
 ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو جازوا شعرا التضرع والدعاء وهذا مذهب الجمهور وعليه
 فهمي من المشترك اللفظي وهو ما تحذف فيه اللفظ وتعد فيه المعنى والوضع قلنا كان الاشتراك في
 اللفظ فقط سمي لفظا وأشار ابن هشام في معنيته الى ان معناها العطف وهو يختلف باختلاف
 العاطف فهو من الله الرحمة الخ وعليه فهمي من المشترك اشتراكا معنويا وهو ما تحذف فيه اللفظ والمعنى
 والوضع وهناك افراد اشتركت في ذلك المعنى ولما كان المعنى هو المقصود بالذات فنزله وسعى معنويا
 وجلة الصلاة خبرية لفظا انشائية معني فهي مجاز لانها تنقلت من اعتبار الى الانشاء ولا يصح ان تكون
 خبرية لفظا ومعنى لان المطلوب من النخص انشاء الصلاة لا الاخبار بها خلافا للشريسي في قوله
 بوجه ذلك ويجعل المقصود من الصلاة الاحتناء بهذا النبي الكريم * وانها له ماله طيبان من التعظيم
 واما جلة الجملة فيصع فيها ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بما الحمد مدح لكن المشهور انما
 خبرية لفظا انشائية معني وقد صرح أبو اسحق الشافعي بان الصلاة التي صلى الله عليه وسلم
 مقبولة ليست مردودة لانها من العمل الذي لا يدخله رياء قال السنوني وهو مشكل لا لمقطع
 بقولها لقطع المصلي بحسن التامة ونحن نرجو من الله حسنها وأجاب بان محل القطع بقولها اذا ختم
 له بالايان غيبته يحسنه مقبولة بل لا ريب والحق أنها كغيرها من الاعمال فيدخلها الرياء
 ويجعلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وجعل بعضهم للصلاة جهتين جهة تتعلق بالمصلي

وهي الثواب الذي يحصل لهوا واعتباره منها لجهة بدخلها إلى ما وجوه تتعلق بالشيء صلى الله عليه وسلم وهي الخلق الذي يحصل له ما يعتباره منها لجهة لا بدخلها إلى ما وجوه هنا على أنه صلى الله عليه وسلم يتفقد الصلاة عليه لأن الكامل يقبل زيادة الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك إلا في مقام التحليل خلافاً لما قال بأنه لا يتفقد ما لا به صلى الله عليه وسلم قد أفرغت عليه الكمال لا توربانه ما من كمال إلا وقد الله أعلى منه ولذلك قال بعضهم

ومحسوساته يتفقد * بذى الصلاة تشابه مرتفع
لمكنه لا ينبغي التصريح * كذا في القول وذات صحيح

(قوله والسلام) اسم مصدر بمعنى التسليم وهو التضيعة أو التخليط أو اللامعة من الآفات ولم يرض بعضهم تفسيره إلا بأن له شعراً مختلفة الخوف وهو على الله عليه وسلم لا يخاف بل وأتباعه لا خوف عليهم وما قوله في لا أخوفكم من الله فهو أخبار عن مقام عبوديته في ذاته وأجله لا لولاه وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى لأنه لا يظهر المعنى عليه وإن كان السلام اسم من أسماءه تعالى جملة بعضهم ما هنا وقال المعنى السلام الذي هو الله عليك بالمحفظ والتصرف هو حافظك وحارسك (واعلم) أن آيات الصلاة والسلام في صدور الكتب وأرسائل حدث في زمن ولا ينفى هاشم ومضى العمل على استنباطه ومن العلماء من يختم بها أيضاً كالإشارة على أنه ابتداء كتابه بالصلاة والسلام وختمه بها وكذلك منع في الجدة كون كتابه مكتفين به من وسلاطين فيكون أجدب القبول لأن الله أكرم من أن يقبل الحمد والصلواتين بردها بينهما أو أرى لهوا من الترفع به وبسبب ذلك أطبق الناس على الانتفاع به في كل الأعصار والأصاغر (قوله صلى الله عليه وسلم) متعلق بمحذوف يقدر مني ليكون خبراً عن الصلاة والسلام والتقدير كأننا على سيدنا محمد ويحتمل أن يقدر مفرد أو يجعل خبراً عن أحدهما وخبر الآخر محذوف نظراً أن الله ملائكته يصلون فإن التقدير أن الله صلى وملائكته يصلون وفيه على استعارة تصرف بحجة تسمية وتقررها أن تقول شبه مطلق أو تباط صلاة يصلى عليه مطلق أو تباط مستعمل يصلى عليه فبمسمى التشبيه من الكلمات للثبات واستعبرت على من ارتباط مستعمل يصلى عليه خاص لأن تباط صلاة يصلى عليه خاص بقوله أشرب الأنام أي أفضل الخلق كما قال صاحب الجوهرة وأفضل الخلق على الإطلاق * نبينا غل عن الشقاق

(قوله صلى الله عليه وسلم) أي أتباعه ولو عصاة لأن العاصي أحوج إلى الدعاء من غيره وقد تفرق أن المناسب لقام الدعاء التعميم فالأولى في التفسير ألا كل عطاء الانسحاق وأما في مقام المدح فلأنما نسب تفسيرهم بالانقياد وأما في مقام الزكاة فيفسرون ببن هاشم وبني المطلبين ثم تارة من الشافعية وعند السادة المالكية يفسرون ببني هاشم فقط وقوله ومحببه هو ما يرجع لأجمع على الزاجع ومفرده صاحب والمراد به صاحب البيت صلى الله عليه وسلم أو تقدم تعريفه أو أعص العصب بعد الله (قوله وسلم تليها) هكذا في بعض النسخ وإنما كذلك السلام ولم يرد ذكر الصلاة كما في الآية الشريفة لأنه اكتفى عن تأكيدها بقوله الله وملائكته يصلون في الآية كما قال تعالى إن الله الشريفة لأنه اكتفى عن تأكيدها بقوله الله وملائكته يصلون في الآية كما قال تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وفوله كثير أصرفة لقوله تسليماً وقوله دائماً أي مستمراً وقوله أبداً أي كيد (قوله إلى يوم الدين) أي وأجعل ذلك مستمراً إلى يوم الدين أي يوم الجزاء وهو يوم القيامة لأن الناس يحجزون فيه على أعمالهم فالمراد بالدين هنا الجزاء والتقصير بذلك التأييد لا التأييد لأن العرب تأتي بتفسير ذلك ويريدون الاستدامة على الشيء والبقاء عليه دائماً وأبداً (قوله ورضي الله عن أصحاب رسول الله) أي بأعداءهم المحض بواسطة الرضا في الرضا من المحض وقيل معناه القرب أو المحبة والأصحاب جمع مصعب أو صاحب وقوله أجمعين تأكيد (قوله والمجد لله رب العالمين) أي بذلك آخر كتابه افتداهما على الجنة فقامت باتون

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
أشرف الأنام وعلى
آله وصحبه وسلم تسليماً
كثيراً دائماً أبداً إلى
يوم الدين ورضي الله
عن أصحاب رسول
الله أجمعين والحمد
لله رب العالمين

قوله لأنه الخ كذا في
أصله وفي العبارة ما لا
ينبغي أنه مصححه

بذلك في آخر دعائهم كما أخبر بذلك المولى سبحانه وتعالى بقوله وهو أسعد في العالمين وأخبرهم وأهم
أن الحمد لله رب العالمين وفي بعض النسخ آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب يا الله اللهم استجب
دعائنا واحتم بالصالحات أعمالنا

وهذا آخر ما يشره الله تعالى من الحاشية المباركة النافعة بعد صلاة الظهر يوم الاربعاء المبارك من
شهر جمادى الآخرة الذي هو من شهر رمضان المبارك ومائة وتسعين من الهجرة النبوية على
صاحبها أفضل الصلوات في القبة وأرجو من الله أن يجعلها في خير النبل فانه كريم جواد يعطي
كل مأمول والمرجوع من أطاعه أن يدعو بالخير والمباينة عن كل شر وضير وإن يقبل
العثرات ويعفو عن السيئات فإن الإنسان محل للنسيان خصوصاً في هذا الزمان مع شغل
الأذهان ونسائه حسن الختام بحمدنا محمد عليه الصلاة والسلام وقد حصلت في هذه الكتابة
بركة بسبب أني كتبت بعض عبارات في الحرم المدني بحسب منبر رسول الله صلى الله وسلم
ومهاية وتغليظاً وكذلك كتبت بعض عبارات في الحرم المدني بحسب منبر رسول الله صلى الله وسلم
عليه وورقنا العود إليه وأقول عنده ولده مدك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مدك يا رسول الله
صلى الله عليك وسلم مدك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وأقول أيضاً مدكم يا أهل البيت رضي
الله عنكم مدكم يا أهل البيت رضي الله عنكم مدكم يا أهل البيت رضي الله عنكم يا جعفرين رضي الله
عنهم مدكم يا سيدنا محمد الذي هدا السبيل الرشاد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم إلى يوم التناد وسلم تسليماً
كثيراً والحمد لله رب العالمين وقد وافق تمام هذه الكتابة مولد سيدى أحمد البدوى رضي الله
عنه وقد قرأت له الفاتحة فبني فقرأته كما ختمها إنسان بالقراءة والله المسهل فخر الله لنا
ولو الدين أولنا وأخونا وأخوانا المسلمين آمين

«(يقول راجي غفران المساوي معصيه محمد الزهرى القمى)»

تحمدك اللهم يا مولى النعماء وملهم القلوب كل غريفة حسنة وتشكر كل نية السبيل
لرؤيتك وأوصحت منار الهدى بتبين شريعته المؤيدة بيناتك ونصلي ونسلم على خاتم
أنبيائك واسطة عقد أخصائك سيدنا محمد الآتى بيهاه الأيات ومجسرات البيئات وعلى
آله وأصحابه وسائر من اقتنى آثاره وجميع أحرابه أما بعد فقد تم بحمدته تعالى طبع حاشية
خاتمة الحقين بلا دفاع وجامع أشد الفضائل بلا نزاع العلامة شيخ الإسلام الشيخ إبراهيم
الباجورى رحمه الله وأتاه من فضله فوق ما تنه على شرح الصلاة من قاسم القسرى على
متن الغاية لأبي شعاع في الفقه على مذهب الإمام الشافعى رضي الله عن الجميع وأعلمهم من
رضاه المتبذل الرفيع وهى حاشية جامعها بقر والتفتيح وتلهم فيها دور الغوامض
في سلوك السهولة والتدقيق بقوتها لكن في غيرهما من الاستفاد وأضاءت
الأساق بما أناته حتى ربت على الثمار وقد تحلت طريها وشيت غورها

بالشرح المذكور ليكون نوراً على ذلك على نفقة الحاج فدا

محمد الكشميرى وشركاه بالمطبعة المعينة بمصر المحروسة

المصممة بجوار سيدى أحمد الدردير قريبيان

الجامع الأزهر الشريف وذلك في أول صفر الخير

سنة ١٢٢١ هجرية على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى التحية

آمين



- *) هذه الحاشية الجلية حاشية شيخنا العلامة الشيخ الباجوري على شرح ابن قاسم الفري وهو آخر مؤلفاته العشرين التي جمعها الفقير نصر المهور ي، أحد تلامذته في هذا الجدول المرتب على الستين
- ١ حاشية على رسالة ابن خلدون شيخ شيخنا الفضالي في لاله الا الله سنة (١٢٢١)
 - ٢ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المسماة كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام سنة (١٢٢٢)
 - ٣ فتح القرب المجد شرح بداية المريد للشيخ السباحي سنة (١٢٢٤)
 - ٤ حاشية على مولا الامام ابن حجر الهيتمي سنة (١٢٢٥)
 - ٥ حاشية على مختصر السنوسي في فن المنطق في التاريخ المذكور
 - ٦ حاشية على السلم في المنطق لعضا سنة (١٢٢٦)
 - ٧ حاشية على السير قندية في فن البيان في التاريخ السابق
 - ٨ فتح الخير اللطيف شرح نظم التصريف في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن عيسى سنة (١٢٢٧)
 - ٩ حاشية على السنوسية في التاريخ المتقدم
 - ١٠ حاشية على مولد ابي البركات العلامة الدردري رحمه الله تعالى
 - ١١ شرح على منظومة العمر يفي في النحو سنة (١٢٢٩)
 - ١٢ حاشية على البردة في التاريخ المتقدم
 - ١٣ حاشية على بانة سعاد سنة (١٢٣٤)
 - ١٤ حاشية على الجوهرة في هذا التاريخ
 - ١٥ مع الفتاح على ضوء المصباح في احكام النكاح في هذا التاريخ بعينه
 - ١٦ حاشية على الشنهوري سنة (١٢٣٦)
 - ١٧ الدرر المسان، على فتح الرحمن فيما يحصل به الاسلام والايمان للزيدي (١٢٣٨)
 - ١٨ حاشية على النماذج النبوية في سنة (١٢٥١)
 - ١٩ رسالة صغرة في التوحيد
 - ٢٠ هذه الحاشية على ابن قاسم في سنة (١٢٥٨)
- *) وله مؤلفات أخرى لم تتم على الطيب والمنهج وجمع الجوامع والعقائد النافية وشرح منظومة شيخنا الشيخ البقاري في التوحيد

(تمهيدت الجزء الثاني من - اشياء السلامية الشيخ ابراهيم الباجوري في شرح ابن قاسم)

١٩١	فصل في أحكام الاستبراء	٢	فصل في أحكام الأضرار
١٩٥	فصل في أحكام الرضاع	٨	فصل في أحكام العارية
١٩٧	في أحكام نفقة الأقارب والأرفاء والمهاجم	١٢	فصل في أحكام العصب
٢١٠	فصل في أحكام المضاربة	١٦	فصل في أحكام الشفعة
١١٥	*(كتاب أحكام المناجات)*	٢٢	فصل في أحكام القراض
١١٧	فصل في بيان الدية	٢٥	فصل في أحكام المساقاة
١٥٢	القامعة، كتاب الحدود	٢٨	فصل في أحكام الإجارة
١٥٢	فصل في أحكام لعن	٣٥	فصل في أحكام المعاملة
١٥٦	فصل في أحكام النذر، وفي الحد المتعلق بشرها	٣٨	فصل في أحكام المضاربة
٢١٠	فصل في أحكام طلع السرفه	٣٩	فصل في أحكام إحياء الموات
١١٥	فصل في أحكام طلع الضرب	٤٥	فصل في أحكام الودع
٢٦١	فصل في أحكام الصيال والافاله	٥١	فصل في أحكام الهبة
٢٧١	في أحكام الدية	٥١	فصل في أحكام القنط
١٠٠	فصل في أحكام نزلنا	٦١	فصل في بيان أصناف اللعنة
٢١١	*(كتاب أحكام الأجر)*	٦٤	فصل في أحكام القسيط
٢٨١	فصل في أحكام الدية وقسم العتمة	٦٧	فصل في أحكام الودعة
٢١٦	فصل في أحكام النذر	٧١	*(كتاب أحكام الفرائض والوصايا)*
٢٩٨	فصل في أحكام النذر	٨٢	فصل في حدود الزرع وبساتينها
٣٠٦	*(كتاب أحكام العدة الدائخ والغضاي)*	٨٨	فصل في أحكام الزينة
٣١	فصل في أحكام الأصحاب	٩٨	*(كتاب أحكام النكاح)*
٣١٧	فصل في أحكام العتمة	١٠٩	فصل في أحكام النكاح الأب
٣٣١	*(كتاب أحكام الدين والربح)*	١١٢	فصل في بيان أحكام الأولياء ترتيباً واجباراً وصلاً
٣٣٦	*(كتاب أحكام الإيمان والنذور)*	١١١	فصل في مهرات النكاح
٣٤٥	فصل في أحكام النذور	١٢٧	فصل في أحكام المداق
٣٥٢	*(كتاب أحكام الأضيئواشادات)*	١٣٥	فصل في الرقعة على العرس مستحبة
٣٦٨	فصل في أحكام التهمة	١٣٩	فصل في أحكام القسم والنذور
٣٧٢	فصل في الحكم بالدية	١٤٦	فصل في أحكام طلع ١٥٠ فصل في أحكام الطلاق ١٥٤
٣٧٨	فصل في شروط التهاد	١٥٧	فصل في حكم طلاق الحر والعبد
٣٨٢	فصل في أوضاع الحقوق	١٦٣	فصل في أحكام الرقة
٣٨١	*(كتاب أحكام الشقاق)*	١٦٧	فصل في أحكام الأذى
٣٩٥	فصل في أحكام النذر	١٧	فصل في أحكام النذر
٣٩٨	فصل في أحكام النذر	١٧١	فصل في أحكام النذر
٣٠١	فصل في أحكام النذر	١٨١	فصل في أحكام النذر
٣٩٨	فصل في أحكام النذر	١٨٧	فصل في أنواع العدة وأحكامها

